

أحمد بيضون



في زمانه

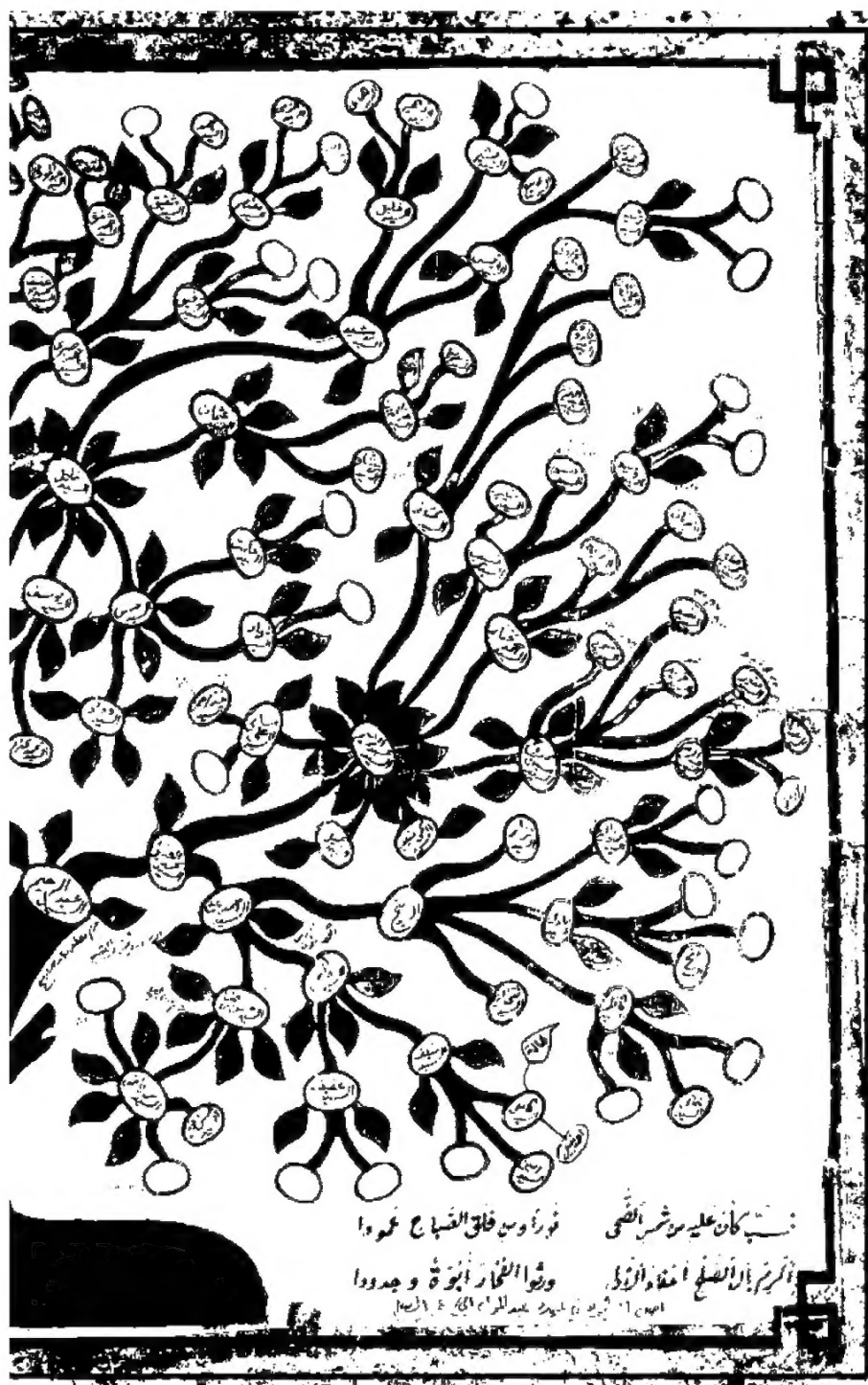
أبغ الصباح



ABU ABDO ALBAGL



دار النصار





الشيخ
في زمانه

دار النهار للنشر، بيروت 2011
© حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
ISBN 978-9953-74-312-7

الإشراف الفني: ليلي مصفي
التنفيذ الفني: نسرين فياض
خط الحلاف: لارا قبطان
الطباعة: شمالي أند شمالي
تنسيق النص: محمود عساف
الطبعة الأولى

أحمد بيضون

الشيخ في زمانه



إلى غُستان تويني

مؤدّته سبقت لقائنا.

وفي ربع قرن، كانت ثقته

لا تترك لي خياراً

غير السعي إلى استئصالها.

جزءٌ وشُكُور

صحبْتُ رياض الصلح وصحبهني، موضوعُ تأمل وموضوع كدح، من خمس عشرة سنة. بدأت هذه الرحلة حين دعاني حفيده المهندس رياض سميد الأسعد إلى الاطلاع على قصاصات صحف ووثائق أخرى، وجدتُها مَبَيَّبة ومنسقة، وكان قد أمضى في جمعها أعواماً. وكان المقترح أن تُستكمل هذه المائدة وأن تُستخرج منها سيرة لرياض الصلح. ومن ربيع العام 1996 إلى خريف تاليه، سميت في توسيع هذه القاصدة الأولى بمزيد من قصاصات الصحف وبمكتبة صغيرة مختصة بالموضوع، وبالوثائق المناسبة مما تعنيه المحفوظات الفرنسية في باريس وثانث، والمحفوظات البريطانية في لندن. وقد عاونني كل من ساري رفعت في بيروت وثانين المعوشي وحسن الشامي في باريس وثانث، وبيتر شامبروك في لندن. وكانت بريجيت كورمي ملحقة ببعثة فرنسا لدى السلطة الفلسطينية فتطوّعت مشكورة لتزويدي وثائق صرّحتها من المحفوظات الصهيونية المركّبة في القدس. على أن هذا العمل كله توقف، بعد عام ونصف عام، لصعوبات في تمويله عرضت للمبادر إليه في ذلك العين.

وبين سنة 2001 وسنة 2008، كنت أستاذاً زائراً لشهر من كل سنة في جامعات فرنسية عدّة. فلم أكن أدع فرصة للاستزادة من الوثائق المتعلقة، مباشرة أو مداورة، بصاحبي نفسه: رياض الصلح. عملت مراراً في محفوظات الكي دورسيه وفي محفوظات فاتسين، وأقيمت مَرَّات ثلاثاً في نانث وطلت إقامتي الأخيرة فيها شهراً بتمامه من سنة 2004 كنت فيه ضيفاً على جامعة الميمنة.

وفي أوائل هذه المئة نفسها، طُلب إليّ الإسهام بمقالة عن رياض الصلح في كتاب كان يُعدّ تكريماً لتسليم تقلا. فوضعت مقالة طويلة جداً (65 صفحة) عن الانتخابات النيابية في سنة 1943 ووصول الصلح فيها إلى المجلس النيابي وما كان قد مهّد لذلك وما أفضى إليه ذلك... وقد ضمّ الكتاب المشار إليه هذه المقالة بالفرنسية، ثم ضمّها بالعربية كتابي مفاخرات المغايرة الصادر عن دار النهار في بيروت سنة 2005. وعلى ههنا أن أشكر من أشركني في هذا المشروع، وخصوصاً فارس ساسين وجيرار خوري ويوسف تقلا. فإن مقالتي تلك كانت اختياراً أول لا أزال أعتزّ به، لما تعضّل في جمعتي، حتى حينها، من فكر ومعرفة متعلقين برياض الصلح. وفي حواشي تلك المقالة، وهي كثيرة، يرد مقدار معتبر من المصادر التي استند إليها أيضاً هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ. فيمكن أن يرجع إلى المقالة (والى ما ورد في متن كتابي هذا من إشارات متفرقة إلى مصادر مهمة، هي أيضاً) من يسوؤه أن هذا الكتاب قد فرض تصميمه أن يبقى خلوّاً من الحواشي.

وفي صيف العام 2005، دُعيت إلى وضع تصوّر للمعرض الذي كان يفترض أن يضّمّه متحف رياض الصلح في صيدا. وكان ذلك يقتضي مني اختيار المواد المرشحة للمعرض

وضع النصوص التعريفية المناسبة، ولم تمض أسابيع حتى شعرت بأن ما أبلغه من جهد بحثي في الإعداد للمعرض يمكن الخروج منه بثمرة أوزن وأهم من الصور المحبوبة، والفقرات الضامرة الأحجام التي كان يسع زائر المتحف الصغير أن يستمرضها. عليه الترحلت على أولياء الأمر في المتحف أن أفزع كتاباً يصعب هذا الأخير وتزيد مقادير ما يقتضيه من معرفة برياض الصلح أضفاناً عبثاً يسع المعرض وحده أن يحتجيه.

رغب القيمين على المتحف بفكرتي هذه. وكان هذا الترحيب في منطلق الجهد التي باشرتها ليخرج منها هذا الكتاب. في نهاية المطاف، لم يكتمل القران بين الكتاب والمتحف. قبل العمل في مشروع المتحف قد توقفت في وقت ما، ولا علم صندي اليوم بما آل - أو سيؤول - إليه مشروع المتحف كله. غير أن آثاراً بقيت في الكتاب من مشروع القران هذا، على الرغم من فسخ الخطبة. بقي منه النكس «التعليمي» أو «المدرسي» الذي افترض قارئاً ضئيل الإلمام بالمرحلة وبالشخص، فأملت هذه الفرضية التيسير في العرض، وأملت، على الأخص، التوسع في التعريف بزمان رياض الصلح في لبنان وفي الشرق العربي وفي العالم، توسعاً تمثل في النص المستقل الذي كرس للسياق... السياق الذي تكيفت فيه شخصية رياض الصلح وتحرك فيه وبوجه فيه ما واجه. يمثل هذا النص ثلث الكتاب وهذا من غير أن يغلو النص الآخر المسمى «الموضوع» (أي سيرة رياض الصلح) من عناصر تستعيد سياق النقاط المطروقة أيضاً، بطبيعة الحال. ومن الصلة بالمتحف ووث الكتاب أيضاً كثرة ما فيه من صور للأشخاص، ومن وثائق مصورة ومن خرائط، ووث العرص أخيراً على إدراج أهم الوثائق المتوفرة، ما كان منها عائداً إلى رياض الصلح وما كان متعلقاً به.

وما تجب الإشارة إليه هو أنه لا يوجد اليوم، على ما يظهر للباحث، متروكات أصلية يمتد بها تستعق أن تسمى «محفولات رياض الصلح». والمداول أن أوراها للرجل اُحترقت في بيته من جزاء القصف الإسرائيلي في صيف سنة 1982. وإنما يدين كل باحث في موضوعنا للمرحلة عليها الصلح لما رثت به مقالاتها الإحدى والعشرين المنشورة في لوجور، سنة 1965، من وثائق مصورة استعندنا بعضها في هذا الكتاب.

لبضع سنوات استغرقها تأليف هذا الكتاب، فطلت أترد للعمل على مكاتب رياض الأسعد التي تقوى اليوم ما كنت قد أسهمت في جمعه من أوراق وكتب متعلقة برياض الصلح في وسط التسعينات. ومع طول المدة التي احتاج إليها التأليف فإنها ما كانت إلا لشراء طولا لولا وجود تلك الأوراق، منظمة كاتباً تبش للباحث... ولولا حفاوة العاملين في تلك المكاتب أيضاً، وأخص منهم، بعد رياض الأسعد نفسه، القيمة على الأوراق الصلعية، نجاة رياشي، وقد أمارتني طاولة اجتماعاتها الصغيرة بضع سنوات، ومع الطاولة الغبرة في الأوراق واللطف الشهيد.

ليس هذا كل ما فعله رياض الأسعد لهذا الكتاب. فهو قد مؤل إخراجاه إخراجاً أديقاً، ودعم كلفة طباعته العالية مبتغياً أن يبقى سعر النسخة في حدود طاقة السواد الأعظم من القراء الذين قد يرغبون في اقتنائه على تفاوت إمكاناتهم المالية. وهو قد وضع بصيرتي، أخيراً، مجموعته الفنية من صور رياض الصلح والصور المتعلقة به. فكانت هذه المجموعة مصدراً أول لما غسّته كتابي هذا من صور. وما دمت في حديث الصور فلن يفوتني أن أشكر محفوظات جريدة النهار التي زودت الكتاب صوراً أخرى بلا مقابل، ولن يفوتني أن أشكر لمّفي كتاب الاستقلال وكتاب لبنان؛ القرن في صور، ترخيصهم لي بأن أنشر مرة أخرى صوراً سبق لهم أن نشروها في هذا أو ذاك من الكتابين. والمعلوم أن توقيع غسان تويني يزوين واحداً من هذين الكتابين النخسين. لن أقول شيئاً هنا عما فعله غسان تويني لهذا الكتاب، وذلك في ظرفه الصحي المعلوم، خلال الشهور الأخيرة. وإنما وجدت أن خير ما يعبر عن انفعالي بهذا الذي أقدم عليه غسان تويني أن أحميه الكتاب بأسره. وهنا أكتفي بالتوجه بأصدق المرفان إلى شادية تويني التي قرأت على مسمع الأستاذ مقاطع أو قصوداً (لا أعلم) من مخطوط هذا الكتاب. يطيب لي أيضاً أن أشكر فارس ساسين، مرة أخرى، لجهود قيمة بذلها في هذا الصدد وفي غيره.

قبل ذلك كله وبعده، لقيت معونة مختلفة الأشكال من كثيرين. من أشخاص حاورتهم في التسميات، أحض بالذكر منهم رشيد الصلح ومنع الصلح، ومن أشخاص أرشوني إلى وثيقة ما أو زودوني صورة نها، وأحض بالذكر منهم عبد المولى الصلح الذي زودني صورة للشجرة المحفوظة في العائلة الصلحية. أشكر أيضاً الأب سليم مكاش وأنطوان سلامة لتلطفهما بتزويدي أوراقاً مدرسية ذات علاقة بدراسة رياض الصلح في مدرسة عينطورة وفي مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت. أشكر أيضاً حلمي موسى ورنده حيدر اللذين تطلعوا إليهما في عهد بعيد والثانية في عهد أقرب لنقل صفحات ووثائق عن العبرية كنت محتاجاً إلى قراءتها. ولا أنسى الطاف بيار فورنييه في محفوظات الكي دورسيه وأن صوفي كرا في محفوظات نانت. وأما سلام الكواكبي فله امتناني لمودته إلي بأجوبة محققة عن أسئلتني العلنية. لن نذكره من هؤلاء ولن أنسانيه طول المئة، أقدم اليوم بالشكر الغالض. أشكر، أخيراً لا آخراً، عزة، زوجتي، فإن مواظبتها على القول إن رياض الصلح قد نكد عيشها في هذه السنوات الأخيرة لم تمنعها من تنسيق ثبوت المراجع الملحق بهذا الكتاب.

انتهيت من وضع هذا الكتاب في صيف العام 2009. وإن شعرت بأن صوره سيتأخر، أصبحت نسخاً من مخطوطه مصلحة حماية الملكية الفكرية في جمهوريتنا السميدة، وكذلك بعض المكتبات المختصة في بيروت ونقرأ من أهل الخبرة والثقة. وقد بادر بعض هؤلاء، مشكورين، إلى نشر قراءاتهم للكتاب في أكثر من صحيفة، قبل أن يصدر الكتاب. والنسخة التي أدفعها اليوم إلى المطبعة هي نفسها ما كانته في السنة

الماضية. زينت عليها المصنوعات والملاحق طبعاً، ولكن لم يتغير فيها (ولن يتغير) إلا ما تملئ تغييره أعمال التصحيح المعتادة في مساق طباعة الكتب.

لم يُنَحَ لهذا الكتاب - مع الأسف - أن يستفيد من مؤلف باتريك سيل الضخم الذي ظهر في ربيع هذه السنة. وهو لم يدخل، بالتالي، في سجل مع كتاب سيل، على الرغم من قوة الشهية لذلك. وقد خضني سيل بشكر في مطلع كتابه أباده إيتاه بمزيد من السرور. فقد وجدت متعة وفائدة في التحدث إليه في كل مرة للتقيته فيها، ابتداء من سنة 2005، وكان ثالثنا، بطبيعة الحال، رياض الصلح.

لن يهتبه الأمر لو يخيّل إليه العكس، أقول، بعد الاعتذار، إنني لم أجن مالاً من تأليفي هذا الكتاب. القليل الذي وصل إلى يدي بسبب هذا الكتاب، أجنتي اليوم وقد أنفقتَه على الكتاب وفي سبيله.

وأما نصيبي من عائدات بيع للكتاب المقبلة فقد تغلّيت عنه سلفاً لينضم (على تواضعه المؤكدة) إلى إسهام رياض الأسعد في تقليص سعر النسخة وتشجيع القارئ على اقتنائها.

والأختم بالقول إن مخطوط هذا الكتاب قرأه أو قرأ بعضه كثيرون. وكان ترحيبي بنقدمهم يسبق شكري لتقريبهم على العوام. ولكن لم يكن لأحد غيري في أي وقت سلطان على كلمة وردت في هذا الكتاب. لا مسؤولية، بالتالي، لأحد غيري عن كلمة وردت فيه.

المؤلف

بيروت في 28 أيلول 2010

في صيغة الكتاب

يستعرض النص «س» (أي «السياق») ملامح لعصر رياض الصلح يوروي وقائع منه، وهي الوقائع واللامح التي حثت التكوين السياسي لهذه الشخصية واستندمت دورها. ويستعرض النص «م» (أي «الموضوع») أهم الوقائع والأفعال في سيرة رياض الصلح ويرسم، عبر تتابيحها، ملامح موقعه وحركته، في زمانه وجيله، والأدوار التي أداها على مسارح عمله الكثيرة.

أدرج في كل من النصين صور ووثائق وخرائط تلائم موضوعات المقالات المتتابعة. فاحتل النص «س» الثلث الأيمن من الصفحة اليمنى والثلث الأيسر من اليسرى، واحتل النص «م» الثلثين الباقين من كل من الصفحتين. وجاء حرف الطباعة مختلفاً بلونه وحجمه في كل من العمودين عما هو في الآخر.

نظرياً، «يتعمد» العمود الضيق مضمون العمود العريض يرسمه الخلفية العامة لما يعرضه هذا الأخير، مقالة بعد مقالة. فيفترض أن يتمكن قارئ «الموضوع» من الرجوع إلى «سياقه» كلما احتاج إلى ذلك. ولكن يمكن أيضاً أن تقرأ مقالات كل من النصين قراءة متتابعة مستقلة عن قراءة الأخرى. فلن كلاً من النصين يُضِع بحيث يكون مكتفياً بذاته إلى الحد الأقصى الممكن. ولم يكن متيسراً، من غير افتعال زائد، إدراج المقالتين المتأزرتين من «م» و«س» متقابلتين تماماً على الصفحات نفسها. فالمقالة الواحدة من هنا قد تلازرها اثنتان من هناك لا واحدة. وقد تبرز حاجة إلى الاستغناء بالمقالة نفسها من «س» لدى قراءة مقالتين متتابعتين كثيراً أو قليلاً من «م». ثم إن طول المقالة أو قصرها في النصين يستحسن أن تلبه الرغبة في وفاء الموضوع حقّه لا اعتبارات الإخراج. إلخ. عليه استعاضنا عن التقابل الموضعي بجدول للتلازم بين مقالات النصين، أثبتناه بعد هذا التصدير فيسغ القارئ أن يرجع إليه كلما وجد حاجة إلى ذلك.

ولقد انتهينا - مع قدر من الأسف - إلى الاستغناء عن العواشي في هذا الكتاب. وذلك أن الصيغة الأنفة الوصف كانت ستملي علينا وضع مسلستين من العواشي، وهو ما يؤول إلى تعقيد مفرط في الشكل. ثم إن المكانة المعتبرة التي تحتلها مقالات الجرائد ومواد المحفوظات السياسية بين مصادر هذا الكتاب كانت ستزيد كثيراً من عند العواشي وتزيد بالتالي حجم الكتاب ضخامة على ضخامة. عليه اكتفينا بنذكر البعض القليل من مصادرنا في متن النص، حيث دعانا إلى ذلك داع وجيه. وأما الدين الذي في عنقنا لمؤلفين آخرين - وهو جسيم بطبيعة الحال - فاكتفينا من الاعتراف به بنذكر تأليفهم في «مكتبة البحث» التي أدرجناها في آخر الكتاب. ولعل في هذه «التمرية» من العواشي ما يجعل الكتاب ملائماً أنواق فئات من القراء أكثر تنوعاً وإن خُتِب بعض الشيء. أمل من قد يريدون استخدامه «أداة عمل» من زملائنا المحترفين.

الخلاصة أن ما يقيمه هذا الكتاب إنما هو سيرة «منجمة»، ومدرجة في سياقها التاريخي لرياض الصلح. وقد أملت تقطيع الكتاب على هذا النحو علاقتَه بمتحف رياض الصلح المتيد في سيدا، والمكانة المتصورة التي يجب أن تحتلها الصور الوثائق والخرائط في منه. ومعنى «منجمة» هنا أن السيرة جعلت في مقالات شبيهة مستقلة بعضها عن بعض، تحيل كل منها، استعجاباً لا وجوباً، إلى «معرضات» مصورة ثلاثية مضمونها.

ويستعيد الإخراج الطباعي للكتاب، في صيغة افترضنا أن تأتي مشاراً للبهجة، تقليداً كان شائعاً في الطباعة العربية إلى وقت ما من القرن العشرين. وهو أن يترافق كتابان على صفحات مجلد واحد ويسمى المجلد: كتاب كذا «وبنيله» أو «بهاشمه» كتاب كذا...

جدول الخلاصة بين النصين:

«م» (أي الموضوع وهو سيرة رياض الصلح)
«س» (أي السياق التاريخي المحيط بهذه السيرة)

الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص
1م ← 7م	26	78م ← 78م	26	230 --- س ← 46م	47	197	ص
8م ← 13م	48	79م ← 84م	60	245 --- س ← 43م	44	174	ص
14م ← 26م	68	85م ← 87م	76	265 --- س ← 44م و س ← 51م	59	177 و 215	ص
27م ← 33م	99	88م ← 97م	102 و 114	282 --- س ← 48م و س ← 63م		206	ص
34م	113	98م	126	310 --- س ← 73م و س ← 74م		351	ص
35م ← 36م	114	98م ← 102م	104	337 --- س ← 64م و س ← 72م		271	ص
37م ← 43م	117	103م ← 110م	114 و 126	357 --- س ← 59م و س ← 63م و س ← 73م	75	247 و 351	ص
44م ← 51م	134	111م ← 121م	130	394 --- س ← 61م و س ← 64م و س ← 72م		254 و 271	ص
52م ← 58م	158	122م ← 126م	132	432 --- س ← 75م		433	ص
54م	161	127م ← 134م	136	451 --- س ← 75م و س ← 77م		433	ص
59م ← 74م	170	135م ← 136م	163	483 --- لا شيء			ص

بكى صاحبي لما رأى الربّ دونه
وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا
فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نحاول مُلْكاً أو نموت فنُعْزِرا *

* بيتان من شعر «الملك الضَّالُّيل» امرؤ القيس الكندي، هُجِنَ رِياض الصلح
يُصب للتمثيل بهما وقد استنكرهما في رحلته الأخيرة قبل مقتله.

في الكتاب

- 8 جزاء وشكور
12 في صيغة الكتاب
13 جدول للملاحة بين النصين «م» و«س»

I

- 26 م<1> سنة الولادة ومسار النشأة
28 م<2> إستانبول: مدرسة الحقوق والمنتدى الأدبي
30 م<3> أكل الصلح أباً عن جد: أحمد باشا وأولاده
33 م<4> من النمطية إلى إستانبول: جولة رضا
الصلح في آفاق السلطنة
36 م<5> رضا الصلح ونظيرة مفتي زاده: فواجع
كثيرة على بيت واحد
36 م<6> رضا ورياض: إلى المنفى مروراً بظلمة المشقة
41 م<7> رضا ورياض: محاكمتان

II

- 46 م<8> حكومة صيدا العربية...
ذات السيادة الموقوتة
49 م<9> المصلحيون في دمشق الفيصلية
59 م<10> مفاضلة أولى بين الاستقلال والوحدة
59 م<11> 1920: «مضبطة مجلس الإدارة»
61 م<12> 1920: «كالفاريسكي» و«التوافق»
العربي - الصهيوني
63 م<13> 1920: غموات ميسلون

III

- 68 م<14> مؤتمر جنيف وفقه الطويل المبر
69 م<15> رياض ووايزمن: من يمنع إيراد الانتداب؟
75 م<16> «وعد بلفور العربي»
79 م<17> أول المعاملة
82 م<18> قدم على سكة الانتخابات
82 م<19> «كروم القوم» يتجادلون في الدستور:
الوظائف والضرائب ونضض للقلب
84 م<20> العهد الجديد... في 4 صفحات
86 م<21> مبعراً إلى نفي جديد

I

- 26 س<1> 1877-1878: انكماش شديد
لأوروبا العثمانية
27 س<2> 1876-1884: مدحت باشا
أو الإصلاح سلاحاً في العرب
31 س<3> 1885-1886: بين البلقان وشمال إفريقيا:
خسائر عثمانية من غير قتال
31 س<4> 1878-1908: آلة الاستبداد العميق
والعمران عوض الإصلاح
34 س<5> 1911-1912: حرب البلقان الأولى
تقلص أوروبا العثمانية إلى مشارف
إستنبول وإيطاليا تهزّ (في ليبيا) ثمة
للعرب بعملية السلطنة لمبارهم
37 س<6> 1913: وثقة «الرجل المريض»
بينناحرون ولكن المنة لا تفارقه
40 س<7> 1914... في الأناضول وفي أوروبا
العثمانية: جدل البقطة القومية
والعثمانية الأوروبية
40 س<8> 1877-1878: عهد الحميد يفسر
مسيحيي السلطنة فيدعو إلى
«الجامعة الإسلامية»
42 س<9> القرن XIX: تكتائر المدارس وبواكير
القومية العربية
43 س<10> ثورة 1908: أو تعادب الآمال
55 س<11> ثورة 1908: ربيع العروة

II

- 60 س<12> 1918: الاحتلال البريطاني - الفرنسي: قرل
الأعلام العربية وعزل «الحكومات»
الفيصلية في المتصرفية والساحل
61 س<13> خريف 1918 - صيف 1920: لبنان: واقع
الاحتلال يبتدئ نشوة «الاستقلال»

- 43 س» 14 ربيع 1919- صيف 1920: لجنة كينغ -
كرين والمؤتمر السوري العام
- 46 س» 16 1915-1916: مراسلات الشريف حسين -
مكماهون: حمود غامضة وقاعدة
تعمّدت هشة عشية دخول العرب
العرب تحت الرعاية البريطانية
- 47 س» 14 1915-1917: سايكس - بيكو، الحسين -
مكماهون، بلغور - روتشيلد:
التمهّدات متعارضة لمستثناء تعهّدات
البريطانيين والفرنسيين لأنفسهم
- 48 س» 17 1920: فلسطين بعد وعد بلغور:
أفق العنف المفتوح
- 72 س» 18 24 تموز 1920: يوم ميسلون التاريخي:
جيش غورو يضرب حلم الاستقلال
العربي

III

- 76 س» 19 أول أيلول 1920: لبنان الكبير
يفيض عن آمال المتصرفية
- 79 س» 20 1860-1920: سوريا ولبنان في خطط
فرنسا: إستراتيجية طويلة
النفس ولكنها متحركة
- 81 س» 21 1918-1920: لبنان ورقة فرنسية
في التجاذب الفرنسي - السوري
- 84 س» 22 1920-1942: سوريا الانتداب الفرنسي:
مختبر لصيغ التجزئة والتوحيد
- 86 س» 23 1925: الثورة المرزقية تصبح سورية:
«ولعزّة العمراء باب...»
- 89 س» 24 1926-1927: هزيمة الثورة السورية
تشق قيادتها
- 94 س» 26 1918-1929: من حكم سوريا ولبنان...
من ياريس؟

IV

- 102 س» 26 1926-1928: غدوات الثورة السورية:
[قرار المستشار اللبناني وبعده
المخاض الدستوري في سوريا

- 86 م» 22 شقاق في ثورة مهزومة
- 88 م» 23 «سوري» يخاطب أحزاب فرنسا وأياًها العام
- 93 م» 24 «عودة المجاهد»
- 96 م» 25 حفلات على طول الطريق
- 97 م» 26 «زعيم الشباب السوري»

IV

- 99 م» 27 «مؤتمر الوحدة السورية» وعرض سوريا
- 101 م» 28 عودة إلى أوروبا وإلى لازمة الاستقلال
- 104 م» 29 ثوار الجبل في الصحراء
- 105 م» 30 وقد آخر وعوز وخلاف
- 106 م» 31 تكريم في حلب
- 110 م» 32 رياض وفائدة: العرس و«حداد الأمة»
- 111 م» 33 الطائفية والقومية
- 113 م» 34 جرائر العز والتفجير
- 114 م» 36 المؤتمر الإسلامي العام للقدس (1931)
- 116 م» 36 ميثاق أول للقومية العربية
- 117 م» 37 ترشيح الشيخ وخطبة المطران
- 121 م» 38 خلاف الصلح - ثابت من العبة إلى القبة
- 122 م» 39 كنز المارك النقابية وطريق النفي
إلى القامشلي
- 125 م» 40 صلح كرامي - المقدّم
- 126 م» 41 «...خبر دلتك»
- 128 م» 42 رحيل رضا الصلح ومركة احتكار التبغ
- 130 م» 43 بحركتي والمكتلة الوطنية: طور جديد

V

- 136 م» 44 مخاض المعاهدة السورية - الفرنسية
- 138 م» 46 رياض على مسرح المعاهدة:
يساراً ويميناً وسطاً
- 137 م» 46 استقبال للعقد من «للعقل» إلى «للهرجن»
- 138 م» 47 مشاحنات لبنانية في المناقشة
الفرنسية - السورية
- 141 م» 48 مجالبة الصهيونيين: «بجاهلية بلا طغل»
- 144 م» 49 نعو «تلين» الساحل والأفضية الأربعة

146	م» 58 مؤتمر الساحل ومشكلة الاتصال والانفصال
147	م» 81 معركة المعاهدة اللبنانية
158	م» 82 الصاعج رياض
159	م» 83 انتخابات 1937 والقائمة الشعبية
161	م» 84 مؤتمر بلودان
163	م» 86 إقامة في باريس نواكيب نزع الماهدتين الطويل
164	م» 86 جهود لرد منطقة الملوطين إلى سوريا الموحدة
165	م» 87 رضا رياض الصلح
165	م» 88 ملامح موقع في العرب الأيلوجية

VI

170	م» 89 يقطعة الطوائف في العهد الانتدابي الأخير
173	م» 60 فيرلونغ: قرار أم مناورة؟
174	م» 61 للنكسة إلى كاتوز: «بشري» بالتمثيل لستوني
176	م» 62 انتخابات 1943 النيابية
180	م» 63 ترئيس بشارة وشكليف رياض
183	م» 64 بين «الصيغة» والميثاق... ومسيرة الميثاق إلى «الميثاقية»
189	م» 65 بيان حكومة الاستقلال والمضي في عض الأصابع
193	م» 66 تعديل الدستور: طعنة نجلاء للانتداب
195	م» 67 راشيا
204	م» 68 رد الدولة على «اعتقالها»: من بيروت إلى بشلون
210	م» 69 مواقف بريطانية وعربية في معركة الاستقلال اللبناني
214	م» 70 معركة الاستقلال في الشوارع والساحات
218	م» 71 تشرين الثاني
221	م» 72 استعصال الانتداب «الصديق» وتزريب الاتصال والانفصال
224	م» 73 أسباب لحماية إميل إده
234	م» 74 زحف «انتدابي» على مجلس النواب ومحاولة اغتيال وحكومة جديدة

104	س» 27 «ثورة الثواق الشريف» - «أحداث حائط المبكى»
107	س» 28 فلسطين: عهد المظاهرات
110	س» 29 حدث كبير: للقمع الإسلامي في القدس
114	س» 30 سوريا في مطلع الثلاثينات: «التعاون النزيه» أم «اللاتمان»؟
116	س» 31 نجاذب في «الكتلة»
124	س» 32 إحصاء لا إحصاء بعده
126	س» 33 سوريا ولبنان الثلاثينات: ملامح الانهيار الاقتصادي

V

180	س» 34 سوريا 1936: عام فاصل بفتنته الاضراب العام
182	س» 35 احتضار المعاهدة الجديد
186	س» 36 اضراب وثورة في فلسطين
141	س» 37 فشل الثورة ومصير فلسطين
188	س» 38 هي الثانية... هي الحرب
150	س» 39 مشروع بيو العجيب وتنعيد كايو به النظام

VI

163	س» 40 إخراج القيشيين
-----	----------------------

VII

167	س» 41 قوى الطوائف في مناخ العرب
169	س» 42 يُسر في إلغاء الانتداب ومُسر في إعادة الدستور
174	س» 43 فرنسا العزة تنكر «حزبته» و«بريطانيا العظمى تنكر «وحدته وسلامة أراضيها»
177	س» 44 سوريا إلى الاستقلال فالجلاء
182	س» 45 كاتوز في دمشق وبيروت: مصامح خطّة واحدة

VIII

- 197 س. «46» مشاورات الوحدة العربية» بين محورين
202 س. «47» حكومة عبد الحميد كرامي
و«ميشاق» القاهرة

IX

- 205 س. «48» بين سياسة «الكتاب الأبيض» ورفض
«الديمقراطيات» لـ«الاجئين اليهود»
209 س. «49» مطالب عربية وصهيونية بين رفضين:
بريطاني والمخفي
213 س. «50» حصاد المتصارعين على فلسطين
من العرب المالنية
215 س. «51» الانتداب المنهك» غداة الحرب،
بين عرب فلسطين ويهودها
220 س. «52» فلسطين: يد بريطانية في النار يد
أميركية في الماء
226 س. «53» بين مائة مؤتمرون وأرض فلسطين
228 س. «54» حصاد «اللجنة الخاصة» للأمم
المتحدة والمسلك الصهيوني الجديد
232 س. «55» مخاض قرار التقسيم
240 س. «56» موازين الميدان الفلسطيني
243 س. «57» أولئك «النكبة»
246 س. «58» معركة القدس
247 س. «59» نقض الأسطورتين
250 س. «60» حرب 1948: للرحلة الأولى
254 س. «61» منازعات في النزاع
256 س. «62» حرب 1948: المرحلة الثانية
259 س. «63» سقوط فلسطين

X

- 271 س. «64» العراق: وثبات وتغيرات
276 س. «65» العراق بين ريفه ومدنه
281 س. «66» العراق: لا هداة في الحرب
285 س. «67» العراق: من بوتسموث إلى نبوة لأكبر

- 230 م. «76» «مشاروات الوحدة العربية»
232 م. «76» بين «المركز المتنازع» و«بروتوكول
الإسكندرية»
237 م. «77» للعصبيات الطائفية والزعماء القومية
243 م. «78» مبدأ لتعاقب للتناوب على رئاسة للحكومة

VII

- 245 م. «79» أزمة «القوات الخاصة» ومسألة «المعاهدة»:
انفجار معركة الجلاء
260 م. «80» رياض وحكومة عبد الحميد:
تجربة أولى في المعارضة البرلمانية
261 م. «81» مسألة الجلاء من لندن
(مجلس الأمن) إلى باريس
264 م. «82» المفاوضات والعصم
266 م. «83» رأس الكونت ورأس الحكومة
269 م. «84» «حكومة الجبابرة»

VIII

- 265 م. «86» بين بشاره ورياض
270 م. «86» انتخابات 25 أيار
277 م. «87» تجديد الولاية

IX

- 282 م. «88»... بخيله ورجله
286 م. «89» بين لجنة التحقيق الدولية وجامعة الدول
العربية: تدريب العرب للعربية
296 م. «90» خطة أم خطتان?...
وهندسة همدتان فخرية
303 م. «91» للنكبة: أعقاب وعواقب
309 م. «92» للنكبة
310 م. «93» شَبَطُ وِرْطُ
314 م. «94» عشية شايو
316 م. «98» في شايو
328 م. «96» إلباهو ساسون
332 م. «97» القرار 194

IX

- 337 م «م» 98 «النفاع عن الشرق الأوسط»
341 م «م» 99 «الضمان الجماعي»
342 م «م» 100 «الانفراد الأردني»
344 م «م» 101 «البيان الثلاثي»
343 م «م» 102 «شواغل اليهود الأخير»

XI

- 357 م «م» 103 «من كان ذلك «العائد»؟»
360 م «م» 104 «سعادة وحزبه في السياسة اللبنانية»
365 م «م» 105 «أزمة الضربة والمنكبة»
368 م «م» 106 «وقع «المنكبة» وجاذبية «الثورة»»
374 م «م» 107 «الزعيم» في فتح الزعيم»
379 م «م» 108 «الثورة»
381 م «م» 109 «التسليم، المحاكمة، الإعدام»
385 م «م» 110 «رياض الصلح في قضية أنطون سعادة»

XII

- 394 م «م» 111 «ظروف صعبة وتضايير هيكلية»
396 م «م» 112 «التأهلات»
398 م «م» 113 «بين جريان النفط وقطاع الحبوب»
399 م «م» 114 «جزء قلم: الانقلاب يوقف القلب»
401 م «م» 115 «انفصال نقدي ووحدة جمركية»
402 م «م» 116 «تلازم في المفاوضات وتغارق في نتيجتها»
405 م «م» 117 «بعد الانفصال النقدي: تشنجات وانفراجات»
410 م «م» 118 «نهاية التواء»
415 م «م» 119 «اتفاقي 8 تموز»
417 م «م» 120 «القطيعة»
425 م «م» 121 «معنة الجبهة الداخلية»

XI

- 301 س «م» 68 «مصر: الإمبريالية والثورة»
305 س «م» 69 «مصر وبريطانيا: من التفاوض إلى مجلس الأمن»
311 س «م» 70 «بريطانيا ومصر: اقتصاديات الاستثمار»
313 س «م» 71 «مصر وفلسطين: مقتنيات وعواقب»
317 س «م» 72 «مصر: نحو الحريق»

XII

- 351 س «م» 73 «شيوعيون (في سوريا ولبنان)»
355 س «م» 74 «الجذائزية واضطراب العلاقة بالسلطات»

XIII

- 433 س «م» 75 «هنة» أو روث هدنات
441 س «م» 76 «قناة السويس وخليج العقبة»
444 س «م» 77 «الحولة بين سوريا وإسرائيل»

XII

- 432 م «122 عباوات الغلغل وأسبابه
434 م «123 سلطان فرن للشبائك
437 م «124 تجسيد الولاية وتجسيد الإجازة: من مُهر الزعني إلى ناصر وعد
440 م «125 نحو استقالة الحكومة: مبر
444 م «126 انتخابات نيسان 1951: الصفحة ما قبل الأخيرة...

XIV

- 451 م «127 عبد الله ورياض: حملة عمر
453 م «128 دعوة وتوجس
466 م «129 الزيارة
468 م «130 جريدة مشهودة، وقائع تالفة
470 م «131 الغبّر في بيروت
471 م «132 مكتب استقبال ومكتب وداع
474 م «133 التحقيق
476 م «134 مَنْ قَتَلَ رياض الصلح؟

XV

- 482 م «135 ما تبقى لنا
498 م «136 أسبقة السياسة

الملاحق

- الملحق 1 من مقالات رياض الصلح
في جريدة الاتحاد العثماني، بيروت، 1912-1913
501 - الملحق 1-أ: العرب الانتلاني وخطته
505 - الملحق 1-ب: الوزارة الفازية وأعمالها
508 - الملحق 1-ج: جبل عامل والإصلاحات الجديدة
511 - الملحق 1-د: هذا وقت الإصلاح
الملحق 2 منكرة «رئيس حكومة صيدا العربية»
514 إلى فيجزل الحاكم العسكري

- 516 الملحق 3 «مضبطة» مجلس إدارة جبل لبنان في تمّوز 1920
- 518 الملحق 4 لازمة القرية والإمبراطورية
من خطاب رياض الصلح عند عودته إلى البلاد في 1928
- 519 الملحق 5 الميثاق القومي العربي
(لقبس، كاتون الأول 1931)
- 520 الملحق 6 خطبة رياض الصلح في احتفالات دمشق
بالمعاهدة الفرنسية السورية (خريف سنة 1936)
- 522 الملحق 7 المنكورة إلى كاتون
(ترجمة جهاز الاستخبارات الانتدابي في مرجعيون)
- 526 الملحق 8 البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح
ومراسيم تأليفها وتمثيلها
- 526 - الملحق 8-أ: حكومة رياض الصلح الأولى
- 539 - الملحق 8-ب: حكومة رياض الصلح الثانية
- 543 - الملحق 8-ج: حكومة رياض الصلح الثالثة
- 547 - الملحق 8-د: حكومة رياض الصلح الرابعة
- 554 - الملحق 8-هـ: حكومة رياض الصلح الخامسة
- 560 - الملحق 8-و: حكومة رياض الصلح السادسة
- 568 الملحق 9 خطبة رياض الصلح الأولى في مجلس النواب
بعد 22 تشرين الثاني (جلسة 1 كانون الأول سنة 1943)
- الملحق 10 خطبة رياض الصلح في مؤتمر المعامين العرب
في دمشق (آب 1944)
- الملحق 11 منكورة رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي
رئيس وزراء العراق (14 آب 1948)

528	الملحق 12 شعر عاملي في مدح رياض الصلح وهجائه
528	• الملحق 12-أ: في المدح/محمد نجيب فضل الله
583	• الملحق 12-ب: في الهجاء 1: عبد الحسين عبد الله
584	• الملحق 12-ج: في الهجاء 2: محمد علي الصرماني
585	الملحق 13 في رثاء رياض الصلح
585	• الملحق 13-أ: كلمة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية
587	• الملحق 13-ب: مقالة لكمال جنبلاط
589	• الملحق 13-ج: قصيدة لأمين نخلة
591	• الملحق 13-د: قصيدة لبدي الجبل
595	مكتبة البحث
618	مصادر الصور والمصوّرات
621	فهرس الأعلام
	لائحة الخرائط
32	الولايات العربية في الدولة العثمانية (في أواخر القرن الثامن عشر)
50	تفكك الدولة العثمانية (نهاية القرن التاسع عشر)
51	تفكك الدولة المثمانية (أوائل القرن العشرين)
70	مشاريع تقسيم الدولة العثمانية: اتفاقية سايكس-بيكو (أيار 1916)
74	تأسيس دولة لبنان الكبير
78	الخرائط السياسية للمشرق الفاضع للانتداب الفرنسي في 1930
266	تقسيم فلسطين بحسب قرار الأمم المتحدة
269	فلسطين بعد هدنة 1949
324	عملية أحيرام، 29-31 تشرين الأول/أكتوبر 1948 ضد قوات القلوبيجي



1877-1878:

الكباش شهيد لأوروبا العثمانية

٢٠١٠ سنة الولادة ومسار النشأة

ثمة غموض يلف الأمكنة والتواريخ التي دارت فيها وقائع طفولة رياض الصلح وفتته. فهو، في معظم المصادر، مولود في صيدا وفي بعضها مولود في بيروت وفي الأثر منها مولود في صور. وتعتقد المنين المعينة لولادته من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٨، وتكاد لا توجد سنة من هذه السنوات التسع لا يمتدحها مصدر من المصادر. وتوجد رسالة موجهة من والد رياض إلى والدته، وكان رضا الصلح في سفر عندما بلغه مقدم ولده البكر، وفيها يطلب أن يطلق عليه اسم علي رياض. ولكن خاتمة الآحاد من السنة الهجرية، في تاريخ هذه الرسالة، غير مقروءة. ويستوقف، من بين الروايات، تأكيد علياء الصلح التي نشرت صورة للرسالة، أن والدها أبصر النور في بيروت، في منزل جدّه الواقع، إذ ذلك، في ميناء الحصن، يوم ١٧ آب ١٨٩٨. ولكن رياض كان قد أصبح سنة ١٩٨٥ في الصف السادس في مدرسة عينطورة وهذا صفت يبلغه الولد في سن العادية عشرة أو الثانية عشرة لا في سن السابعة. فلعل ثمة خطأ يقع في تحويل التاريخ الهجري إلى ميلادي، وهو ما يرجعه وقوع علياء في الخطأ نفسه عند تعيينها تاريخ وفاة أحمد الصلح. ويستوقف أيضاً تأكيد صاحب الأعلام أن رياض ولد في صور سنة ١٨٩٣. فلزاركلي، فضلاً عن كونه رجلاً محققاً، عرف رياض الصلح من أيام المملكة الفيصلية في دمشق، في أدنى تقدير، وكان معه على لائحة الإعدام بعد ميلادهم، ثم في المحضر الإسلامي في القمص سنة ١٩٣١، ثم في رحاب جامعة الدول العربية التي مثل فيها الزركلي المملكة السعودية رشحاً من الزمن. ويجوز الترجيح أنه سأل، إذ ترجم له، عن سنة ولادته ومحلها. فلزاركلي جاب البلاد عشرات من السنين وراء هذا النوع من المعلومات. وأما صور فكان رضا الصلح قائماً عليها في تلك الآونة. ولا يخالف هذا بالضرورة ما تقوله علياء، إذ يجوز أن تكون والده رياض قد ذهبت، في غياب زوجها، لتقيم في بيت حميها، قبل أن تضع حملها أو بعد هذا الوضع. بل إن وجودها في هذا البيت مع وليدها الذي كان لا يزال بلا اسم، يؤكد من الرسالة الآتية النكح. وأياً كان الأمر، فإن قلم النفوس في بيروت، حي الباشورة، يفيدنا أن رياض الصلح ولد في سنة ١٨٩٤، وهذا من غير تحديد اليوم ولا الشهر. وهو إضغال معتاد في حالة من ولدوا قبل إحصاء ١٩٣٢. ولا يستبعد أن الصلح نفسه لم يكن متثبتاً من سنة مقدمه إلى الدنيا بالتاريخ الميلادي. فلن سنة ١٣١١، وهي ما ترجمه قراءتنا لتاريخ الرسالة المذكورة من والده إلى والدته، قد بدأت يوم ١٥

حين أبصر رياض الصلح النور، كانت الدولة العثمانية قد اقتربت، قبل مدة، من حضيض الانكماش الجغرافي الذي ستبلغه لاحقاً... لاحقاً أي بين مطلع القرن العشرين واندلاع الحرب العالمية الأولى، سنة ١٩١٤. فبين ربيع ١٨٧٧ ومطلع ١٨٧٨، كانت العرب التي شنها ألكسندر الثاني، قيصر روسيا، قد أخذت إلى انحسار ظل السلطان عبد الحميد عن معظم أراضي الدولة في أوروبا الشرقية؛ وصربيا وجرانيا والجبل الأسود التي أصبحت مستقلة، وبلغاريا التي قطعت زبياً فأصبح بعضها إمارة مستقلة وألحق بعض برمانيا وبعض بصربيا، وجعلت الروماني الشرقية تحت إشراف السلطان المباشر ولكن مع منحها الاستقلال الإداري. واستولت روسيا على بيسارابيا، ولم يبق للسلطان إلا حكم اسمي على البشناق (البوسنة) والهرسك إذ احتلتها النمسا واستأثرت بإدارتهما. هذا بينما أعيدت مقنونيها إلى الدولة العثمانية ولم تنهب إلى اليونان التي كانت طامعة فيها. وأما الأناضول نفسه فاستأثرت روسيا فيه بما يلي حديها من أراض ومدن أرمنية ذات شأن: أردهان وقازس وباطوم. هذا إلى غرامة حرب باهظة فرضها القيصر على السلطان وضمانات مختلفة للأقليات.

كان هذا منطوق معاهدة برلين الموقعة في ١٣ تموز ١٨٧٨. وهي قد أصلعت بعض الإصلاح منطوق معاهدة سان ستيفانو الموقعة بين السلطان والقيصر في ٣ آذار من العام نفسه. وذلك أن مواقف النصر الروسي كانت محل تجسس من جانب قوى أوروبية أخرى كرهت أن يجني القيصر ثمرات هائلة للحرب من غير شريك. فكان أن أرسلت بريطانيا أسطولها إلى نواحي إستانبول التي كان الجيش الروسي قد راح على مائة كيلومتر فقط من أرباضها. وكان أن عيأت الإمبراطورية النمسية جيشها معلنة استمدها لقتال الروسي. وقد انضم السلطان على صاحبة الشاج البريطاني بجزيرة قبرص، استراحاً منه بفضل

تموز 1893 وانتهت يوم 4 تموز سنة 1894. هذا كله لا يثبت الحيرة ولكن يوثق الاحتمالات... وأنا اسم علي رياض الذي أطلقه والده عليه، بخلاف رغبة جده الذي كان يريد أن يستنيه علي وصفي، فقد ظل يوقع به ما يكتبه، مدة شبابه. ولكنه كان ينادي باسمه الثاني. ثم كان أن اسم علي أصبح يشير إليه في بعض المراسلات السياسية بين أقرانه وكانه اسم حركتي...

وتختلف الروايات أيضاً في مسار دراسته. فدخله بعض المصادر، أول الأمر، مدرسة المقاصد الإسلامية في صيدا ويسمى اثنين من معلميه فيها. هذا بينما ترسله مصادر أخرى إلى مدرسة الآباء اللعازاريين في عينطورة أولاً، ولكن الثابت من سجلات هذه المدرسة أنه لم يُنص فيها إلا سنة واحدة هي سنة 1905-1906. وأنا سجلات مدرسة المقاصد في صيدا للسنوات التي يجوز أن نفترض وجود رياض الصلح تلميذاً فيها، فأقنعنا أنها مفقودة. الثابت أيضاً أن الصبي انتقل، بعد سنته في مدرسة عينطورة، إلى المدرسة العثمانية، وكان يديرها الشيخ أحمد عباس الأزهرى المشهور، وكان والد رياض قد درس عليه في المدرسة الوطنية التي أنشأها المعلم بطرس البستاني. والظاهر أن رياض لم يُنص في صحة الشيخ أحمد عباس غير سنة واحدة أيضاً هي سنة 1906-1907.

فالظاهر أيضاً أن والد رياض اعتمد في تعليمه اعتماداً غير قليل على مؤهلاته كان يختارهم له، وقد وصلت إلينا أسماء بعضهم. ويختلف تقدير السبب بين أن يكون الوالد قد وجد في هذه الصيغة فائدة تضاف إلى ما يجنيه ولده في المدرسة وأن تكون أسفار الوالد معه عائلته وحرصه على تعليم ابنه العربية وعلوهم قد حثمت اتخاذ هذه الوسيلة، وأن يكون تعلق والد رياض بابنها وسفرها معه أحياناً سائحة أو معتزلة لسفر غير قصيرة، قد حالاً في بعض الأوقات، دون إرساله إلى المدرسة أصلاً.

في كل حال، نجد رياض في مدرسة الآباء اليسوعيين ببيروت من سنة 1907 إلى سنة 1910. وقد وصل إلى المدرسة، في كل من هذه السنوات، في شهر تشرين الثاني، متأخراً شهراً عن بدء الترميم. وغادرها في المنتين الأخيرتين بانتهاء شهر أيار فيما كانت الدراسة تنتهي في وقت ما من تموز. والظاهر من سجلات المدرسة أن رياض اجتاز، في هذه السنوات الثلاث، أربعة

المفرد. وحصلت النمسا ما حصلته من سبق بياته. وصنت إلى حين مطامع اليونان التي كانت قد خرجت هي نفسها من يد آل عثمان قبل ذلك بنصف قرن. وخفف عن السلطان قدر معلوم من غرامة الحرب الروسية ومن مطالب الروس في أراضي.

كان مؤتمر برلين الجامع قد كسر المد السلافي الكاسح الذي أفضى إلى معاهدة سان ستيفانو فلم تتمكن روسيا من بسط ظلها، مع صربيا، على بلقان موزع بين وحدات أرضية كبرى. وإنما انتهى البلقان إلى فوضىاء متنافرة العناصر من الإمارات والمناطق شبه المستقلة. على أن كلفة هذه الصيغة خرجت - شأن كلفة سابقتهما - من كبر الدولة العثمانية. فخرت هذه، إلى خسارتها الأرض، جانباً من أكثر عناصرها السكانية وقبلاً وازدهاراً وكانت جملة خسارتها من السكان، إلى تلك العين، 3,5 ملايين نفس هم خمس رعايا السلطان تقريباً، وقد ذهب بندهم 210000 كلم من الأراضي. ولم يقف أمر الخسائر العثمانية عند هذا القدر إلا لأن أطماع الدول الأوروبية في تركيا - الرجل المريض - قد لجم بعضها بعضاً إلى حد ما... وإلى حين.

1876-1884:

مدحت باشا أو الإصلاح سلاً في العرب

في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر (1875-1876)، كانت الدولة العثمانية تواجه بالشدة والقمع اضطراباً متوالي العلاقات انتشر من البلقان إلى بلغاريا، وأسفر عن مذابح أنزلها الجيش والتشكيلات غير النظامية بمسحيتي تلك البلاد، ومذابح أخرى ارتكبتها الشوار يعق المسلمين في المناطق للضطربة. وقد وصل الفلبان إلى إستانبول. وعمدت الإمبراطوريات الأوروبية الثلاث (الروسيا وألمانيا والنمسا - المجر) إلى إنذار السلطنة تذكراً، بموجب الإصلاح

صفوف. فبدأ من الخامس (الذي كان مفترضاً أن يكون أئمه في مدرسة الأزهرية) وأعفى من الرابع (أو انتقل إليه في السنة نفسها، بعد اختبار ما) ثم صبر إلى الثالث فالثاني. وكانت علامات جيدة على الجملة. وأما الصف الأول فقد أضاعه أثر رياض وهو على عتبته، ولمح أنه كان قد رحل إلى الآستانة. لا نعلم، بالتالي، أين أمضى رياض السنة الأخيرة من المرحلة الثانية ولا أين تقدم من امتحان الشهادة الثانية بقسميه.

٢٠٢ إستانبول: مدرسة الحقوق والمنتدى الأدبي

يفترض أن رياض الصلح باشر دراسته للحقوق في مدرسة الحقوق السلطانية بإستانبول، سنة 1911 أو سنة 1912. والظاهر أن اضطراب الأحوال في عاصمة الدولة، بعد حرب البلقان الأولى، وانقلاب جماعة الاتحاد والترقي على حكومة حزب الحرية والاتلاف التي كان يرئسها كامل باشا، وانتشار الخوف بين حزب العاصمة من نقمة الاتحاديين، قد حمل رياض الصلح (الذي كان والده رئيساً ثانياً لحزب الحرية والاتلاف) على التوجه من البقاء في العاصمة، فصاد (مع ابن عمه سامي) إلى بيروت في صيف 1913.

في إستانبول، كان رياض ناشطاً في «المنتدى الأدبي» الذي أسسه عبد الكريم الفليل ورفاق له سنة 1909، وكان والده رياض الصلح أحد الكبار الذين رعبوا نشاط هؤلاء الشبان وشعروا من أزرهم. وقد بقي المنتدى بقوة لذاكرات الشباب العربي في العواصم الجارية وفي أفق العمل، إلى أن أغلقه الاتحاديون سنة 1915. وكان قد خلف جمعية دعيت «جمعية الإخاء العربي» حللتها الحكومة قبيل إنشاء المنتدى في سنة 1909. كذلك كان بعض أعضاء المنتدى متولين بجمعية العربية الفتاة السرية التي تأسست، في تلك المرحلة، في إستانبول أيضاً والبعض يقول بل في باريس. وقد أصبح الأمير فيصل بن الحسين من أعضائها، سنة 1915، ونجد رياض منسوباً إليها سنة 1920.

وقد حفظ رياض الصلح محكاة أثرية في نفسه للمنتدى الذي عرف فيه تفرغاً من حوكمها معه في عاليه وعُلقوا على مشاقق بيروت وممشق في أيام الحرب وأصبحوا شهداء الحركة العربية.

تلبية لمطالب الثائرين وهدتها بالتدخل إن هي امتنعت عن التلبية. وفي إستانبول نفسها، أذنت نقمة المسلمين إلى إشاعة النعر في صفوف المسيحيين، وأدى اتهام الدولة بالتواخي أمام التهديد الأوروبي إلى عزل سفلطين قباعاً. وكان أولهما، وهو عبد العزيز، قد جلس على العرش 15 سنة. ولم يطل العليش بالتالي، وهو مراد الخامس، إلا ثلاثة أشهر فحل أيضاً بسبب حالته العصبية. هكذا رقي العرش، في أول أيلول 1876، عبد الحميد الثاني أخو السلطان الخلع ووصل إلى الصدارة العظمى مدحت باشا صاحب النور الأول في خلع السلطانين السابقين. واتخذ في إستانبول، في أواخر كانون الأول، مؤتمر دولي للبعث في الأمانة كلها.

وكان أن مدحت واجه مطالب أوروبا من الدولة بستير جعل نظام هذه الأخيرة قريب الشبه بأنظمة خصوصها. فأقر لعثمانين بالسواة في الحقوق، على اختلاف الملل والقوميات، مبرماً ما كانت قد أقرته «التنظيمات» الشهيرة في عامي 1839 و 1856 ومنشأ برلماناً ذا صلاحيات مهتة وسلطة تنفيذية يتولاها مجلس وزراء أوروبي الصيغة. على أن هذا الدستور احتفظ للسلطان بمرکز قوي جعله فوق المسؤولية وأولاه سلطة تسمية الوزراء وإقالتهم وحل البرلمان وإصدار القوانين التي يقرها هذا الأخير، وإبرام المعاهدات الدولية وقيادة للجيش وإعلان الحرب، إلخ.

كان الدستور مدعماً للدولة في وجه مطالب المؤتمرين إذ ليس طوعاً ما يتصل منها بالإصلاحات، وحال دون تلبية ما كان متصلاً بالتنازل عن أراضي.

عليه انفض مؤتمر إستانبول من غير نتيجة. غير أن عبد الحميد الذي كان متوجساً من قوة مدحت ومن بعض إجراءاته وصلاته، رافضاً بينه وبين نفسه لكثير من

فكتب إلى صديقه نبيه العظمة، سنة 1936، ينكر له تعريجه على إستانبول، وهو في طريقه إلى باريس، ويبارته المنتدى:

«لقد ذكرت على عتبة فجر نهضتنا ينبثق من هذه الدار ويغمر البلاد شرقاً وغرباً فضيض على الأرواح نوراً. وذكرت أولئك الشباب يتولون أعواد المشائق في سيل هذا النور، وذكرت وذكرت...».



1 مدحت بك

نصحه الدستور، ما لبث أن عزل وزيره الأول وأرسله إلى المنفى.

ثم كان أن مسار الحرب الروسية العثمانية التي مزّ نكرها، في سنة 1877، وما عبر عنه النشوب من نقد لمسلكت الدولة وأداء الجيوش فيها حملاً السلطان على حل البرلمان وتعليق الدستور، في شباط 1878، مفتتحة عهداً من الاستبداد قُبِضَ له أن يدوم ثلاثين سنة.

لم يطل الأمر بمدحت في المنفى، فاسترضي، نعت وطأة الضغط البريطاني، بتعيينه في السنة نفسها، والياً على دمشق ثم على عابدين. وقد نشأت صلات في دمشق بين هذا المصلح، الملقّب بـ«أبي الأحرار»، وبين أحمد الصلح، جد رياض الصلح، وبعض أبنائه. على أن مدحت لم يلبث أن أقهر بقتل السلطان الخلع عبد العزيز فاعتقل ونفي إلى الطائف في الحجاز حيث وجد مخبئاً، سنة 1884. وقد نسب الأمر باغتياله إلى عبد الحميد.

وترقى إلى مرحلة الدراسة في إستنبول أولى النصوص السياسية التي نعرفها لرياض الصلح، وهي مقالات أرسلها إلى جريدة الاتحاد العثماني التي كان يصدرها في بيروت الشيخ أحمد حسن طيّارة، أحد شهداء الصحافة البيروتية الذين أودت بهم أحكام ديوان عليه العرقي بعد ذلك بسنوات قليلة. وتوزّع هذه المقالات الموقّعة باسم علي رياض على موضوعات متباعدة: من حزب الحرية والائتلاف، إلى وزارة كامل باشا، إلى جبل عامل وحظّه من الإصلاح العثماني، إلى قانون الولايات الجديد... وتنتهي السلسلة، وهي منشورة بين أوائل أيلول 1912 وأوائل حزيران 1913، بمقالة تقرأ من عنوانها: «هذا وقت الإصلاح». والمقالات كلّها موسومة بطلاوة الأسلوب وحرارته فضلاً عن سعة تدلّ عليها في مروحة الاهتمام وعن دقة المتابعة عند هذا الغنى الذي كان إذ ذاك في حوالى الثامنة عشرة من سنه.

متى وكيف أكمل رياض دراسته التي قطعها سنة 1913؟

يستفاد من مذكرات سامي الصلح أن رياض، الذي كان قد نفي وأبوه إلى قونية أولاً، كان مقيماً في أواخر سنة 1916، لا في إزمير أو منيسا اللتين نقل إليهما والده تبعاً، بحسب ما ينكره محمد جابر آل صفاء، بل في فندق لندن بـ«بيروا»، الحي الأوروبي من إستنبول. المرجح إذن أنه تدبر أمره لتخفيف القيود المتعلقة بمكان إقامته وأنه أكمل دراسة الحقوق في أثناء منفاه، ثم عاد إلى صيدا، مع أبيه، عند نهاية الحرب وهزيمة الدولة، أو قبل ذلك بمدة قصيرة.

والبادي أن رياض الصلح لبث حافطاً فضل «مدارسه» عليه وعبر عن هذا، بصور مختلفة، كلما واثته فرصة للتعبير. فنجده ينضمّ مثلاً، حين كان رئيساً لحكومة صيدا العربية

1880-1885: بين البلقان وشمال إفريقيا؛ خسائر عثمانية من غير قتال

في تشرين الأول 1918، إلى «لجنة المميزين» المكلفة لفتح مدارس جديدة للطلاب في المدينة. ونجده يدعى، في سنة 1942 (وربما في غيرها أيضاً)، حفلة التخرج السنوية في تلك المدارس. ثم نجده، وهو رئيس للحكومة، يحول إلى الجمعية مبلغاً معتبراً من إيرادات ما كان يسمى «قوش الفقير» لإتمام البناء الجديد لثانوية المقاصد. نجده أيضاً يستصدر قرارات بمنح حكومية تعطى لطلاب جنوبيين لتغطية نفقات دراستهم في مدارس المقاصد. أخيراً نراه يستصدر قرارات أخرى بتغطية نفقات الدراسة في مدارس المقاصد لمئات من التلامذة الفلسطينيين الذين جاؤوا صيدا سنة 1948. حمل هذا كله جمعية المقاصد على اختيار رياض الصلح أول رئيس فخري لها في سنة 1949... وأما مدرسة عينطورة فغضها الصلح برئاسة، وهو رئيس للحكومة، مشتركاً في تكريم رئيسها المتميز الأب سارلوت... وتشير علياء الصلح إلى علاقة جيدة استمرت طويلاً بين والدها وبعض معلميه في المدرسة اليسوعية. ولكن رياض الصلح بقي يفضّل بحافطة مميزة إسرائيلية أخرى لم يدرس في مدارسها وهي الإسرائيلية المملكية الفرنسية. فإن رئيس هذه الإسرائيلية في فرنسا إيمون بينار، كان قد استوى مديراً لرياض الصلح إلى أوساط حاكمية أو مرشحة للحكم في فرنسا، وفي سدارتها قيادة الحزب الراديكالي، وذلك منذ أيام المنفى الأوروبي لرياض الصلح في النصف الثاني من العشرينات. فضلاً عن ذلك، كان في التوجه العام لهذه الإسرائيلية (أي لصفاتها «العلمانية» على التحديد) ما جعل مدارسها معتمدة لاحقاً، لا عند رياض الصلح وحده، بل أيضاً عند نفر من المحيطين به من صليحيين وغيرهم.

٢- آل الصلح أباً عن جدّة: أحمد باشا وأولاده

يتروّد في مصابو مختلفة أن أحمد باشا الصلح، جدّ رياض لوالده، كان أول من برز واشتهر من أبناء أسرته في الساحة العامة: ساحة الإدارة والسياسة العثمانيتين. ولكن للقصاص التي قيلت في الرجل نذكر له أسلافاً منهم معقّد الذي تشير بعض القصائد إلى أنه كان قاضي القضاة، ومنهم خضر الذي يلقبه الشعراء بـ «الأمير» ومنهم، أخيراً، معز الدين. والظاهر أن العمر قد طال بأحمد باشا. فإن أول ما يعرف من أخباره أنه كان

نحو سنة 1900، أي حين كان رياض الصلح يتهيأ لدخول المدرسة، كان قد ثبت أن الدولة العثمانية استقرت في حضيض سياسي، بين دول العالم الكبيرة، كان منه أن زاد حضيض وقعتها الأرضية دوناً وضيقاً. كان ذلك زمن بدء الحديث عن «الإمبريالية»، بمعناها المعاصر. وكان قد ثبت من سنة 1878 أن بريطانيا وإن تكن قد ردت الحيد الروسي عن إسطنبول نفسها، في تلك السنة، قد عانت من العرص الذي أقبلت عليه، ودحا طويلاً من القرن التاسع عشر، على سلامة أراضي الدولة العثمانية. فأنذرت بما جرى في مؤتمر برلين وسبقته إلى قبرص. وما لبثت أن احتلت مصر إلى أجل غير مسمى سنة 1882. وكانت فرنسا قد جعلت من تونس محمية لها في السنة السابقة (وكان سلطانها مبسوطاً على الجزائر من سنة نصف قرن إذ ذلك). والواقع أن سلطة السلطان العثماني كانت قد أصبحت صورية على مصر وتونس من أمد غير قصير. ولكن ذلك لم يكن ليبطل البطأة السياسية للضربتين. وكان أن إفريقيا العثمانية لم يبق منها- (اسم) وفعلاً- غير الساحل الليبي.

في البلقان تيسر، مع مرور السنوات، حجم ما لم يكن مؤتمر برلين قد تمكّن من حسمه.

قضت اليونان تساليا وأبيرا سنة 1881. والتعحت الروماني الشرقية ببلغاريا سنة 1885. وأخذ مسلمو البلقان يتدفقون على إسطنبول بالألوف هرباً من تنكيل وقع عليهم، أو هلعاً من تنكيل محتمل الوقوع. بدأ إذن أن اطراف الدولة أختل، بعد ما كان قد سقط منها في العرب، تمطّ، في أيدي نوي المطامح، ثماراً يانعة من غير قتال.

1878-1908: آلة الاستبداد

العميد في والعمران عوض الإصلاح

كان عهد عبد الحميد الثاني عهد استبداد رهيب عزّزه ضعف الدولة أمام خصومها وأمام حلفائها من الأوروبيين، سواء بسواء، وحذر للسلطان من مؤامرات عليه تعالك في مواضع قريبة أو بعيدة. وهذا حذر زكاه كون عبد الحميد قد ارتقى للعرش بعد خلع سُلْطَاقَيْن تباعاً. وكانت آلة الاستبداد معقدة ينشرها من قصر يلدرم الحصين إلى أقاصي الدولة جيش جزار من الجواسيس كان يطلق عليهم اسم «الجورنالية» لاعتقادهم تدبيل التقارير. وقد ذهب ضحية الاستبداد العميد في خلق كثير بينهم من نسب إليهم الجواسيس، لأغراض مختلفة، أفعالاً لم يرتكبوها قط.

على أن الاستبداد لم يعمل بين السلطان والعرض الفائق على تنشيط العمران وتعمير أجيرة الدولة وتحديثها. وكنت القابلة من بعض هذا الجهد تسهيل الإمساك بزمام الدولة المترامية الأطراف. وكنت القابلة من بعضه الآخر تقوية الدولة وتعمير مواردها وتيسير تحديثها وتوطيد وحدتها الهتدة، على الخصوص، بتفاعل الصبغات القومية.

عليه، عُني عبد الحميد كثيراً بتنظيم البريد وتعميم البرق وبعد خطوط السكة الحديدية والزراعة في شبكة الطرق الصالحة لسير العربات واستحداث خطوط الترامواي وشبكة الكهرباء في المدن الكبيرة. وعُني أيضاً بفتح المدارس للتعليم العام (لا الديني وحسب) على نفقة الدولة، وكان هذا جيداً، وتشجيع الجمعيات على فتح المدارس الأهلية. وكان بين ما أنشأه مدارس سلطانية علياً في العاصمة يشترج منها أهل الاختصاص الذين تعتاج إليهم أجهزة الدولة من حقوقيين وإداريين وضباط مهنيين وأطباء. وكان بين ما أنشأه أيضاً مور كثيرة للعكسة في المراكز الإدارية وأسوق مسقوفة في المدن، إلخ. وقد نالت الولايات العربية نصيباً وافراً من هذا كنه. فقد كان السلطان مركزاً أن

متولياً التروجمة وإدارة الشؤون في لواء بيروت عداة خروج إبراهيم باشا المصري من بلاد الشام. نحن إن في حدود سنة 1841. ويستفاد من رسالة ترحمة بأحمد باشا أنه توفي في سنة 1322 هـ (الموافقة 1904 م) وكان قد تلقى، قبل ذلك، رتبة ميرميران (وهي رتبة من رتب الباشوية) بعد أن تقلب في وظائف إدارية مختلفة. ومنكر له الملاحون أبواراً في جبل عامل واللائقية ونابلس وعكا والقدس.

ويستفاد من إحدى القصائد أن أحمد باشا كان قد أصبح مستقراً في بيروت نفسها نحو سنة 1891 في أنفى تقدير. وقد يكون ذلك حصل قبل هذه السنة بكثير. والظاهر أنه هو من أنشأ لبروز آل الصلح في بيروت بعد صيد، وأن إسماعيل إلى آل الحمصني في دمشق (وهم أشراف ونوع علم وفتاء) جعل لأسرته مكانة في تلك المدينة أيضاً لبثت ظاهرة مدة طويلة. فغشغل فيها ابنه الأكبر كامل وظيفة قضائية عالية وأصبح حفيده عفيف، في مرحلة لاحقة، ركناً من أركان «الكتلة الوطنية» فيها، ونائباً عنها وزيراً. يوجد فيها العميد الآخر رفاض نفسه في وسط أليف وتعرّف فيه المشغفون واحداً من قادة الرأي والقرو في مدينتهم، أيام الانتداب الفرنسي.

وترد شجرة نسب متوارثة في آل الصلح، وكذلك القصائد التي قبلت في أحمد باشا عند نيله رتبة ميرميران، نسب الصلحيين إلى النبي العربي عبر فاطمة وعلي فالحسين بن علي... فموسى الكاظم. ولكن المتأخرين من الصلحيين عرفوا عن إبراز هذا النسب الذي يقول بعضهم إن أحمد الصلح أتماه لتيسير إسماعيل إلى حسن تقي الدين الحمصني نقيب الأشراف في دمشق حينذاك.

وتنسب إلى أحمد باشا ونفر من أقرانه في بيروت ودمشق وصيدا وجبل عامل وإلى ابنه الثاني متع حركة سزية شملت المشاورات بشأنها أرجاء مختلفة من سوريا وكان مرماها البيرة للأمر عبد القادر الجزار في أميراً أو ملكاً على سوريا. وكان القاتمون بالعركة مترشحين في بث مسألة للعلاقة ما بين هذه الإمارة والعلاقة العثمانية. وكان الأمير ميلاً إلى استبقاء الولاء للخليفة العثماني والاكتفاء بالاستقلال السياسي. وبدا أن وراء المسعى خوفاً من أن تقع البلاد، بنتيجة الحرب العثمانية



3 عبد الحميد

الدولة، مع خسارتها أراضيها الأوروبية، قد اقتربت من التحول إلى دولة ذات قويتين: تركية وعربية، وأن هاتين القويتين غير بعيدتين عن التعادل في عديد الرعايا وفي مساحة الأراضي التي تشغلان وهي شاسعة. وكان ممؤلاً على أن الإسلام غالب على كليتهما.

عليه جاء نصيب الولايات العربية من السكك الحديدية الجديدة، في هذا العهد، أوفر من نصيب تركيا نفسها. وسبقت دمشق إستانبول نفسها إلى حيابة الترامواي والتيار الكهربائي. وكان أهم ما أنشئ، في هذا الباب، خط حديد دمشق الحجاز، وقد استوى، باعتباره خدمة للعجاج، عنواناً لشمول رعاية الخليفة مسلمي العالم.

على أن هذه الأعمال الكبيرة، وإن تكن شنت من أزر الدولة، كانت تزيد حال هذه الأخيرة سوءاً على صعيد آخر. فهي قد أسفرت، بما فرضته من فروض كبيرة

الروسية ومؤتمر برلين، تحت سيطرة دولة من الدول الأوروبية. وينكر أيضاً أن مراسلات جرت بين الأمير يوسف بك كرم في منفاه وأبدى فيها هذا الأخير ميلاً عربياً وتلييداً لانفصال سوريا عن السلطنة، وتميلاً على مير الأمير في التوصل إلى هذه الناية. والظاهر، أخيراً، أن مقررات مؤتمر برلين، إذ أبعدت عن سوريا شبح الاحتلال ومن الدولة ككلها شبح السقوط القريب، سالت أصحاب المسمى إلى طي صفحته.

وفي حوادث 1860 الطائفية، نُسب إلى أحمد باشا إسهام في التحريض على التنكيل بالسيحيين. ولكن المصادر القريبة من الرجل تقطع بنفسه هذه التهمة، وهي كتبت موضوع وشايات وسبباً لإبعاد أحمد باشا إلى روسيا. على أن هذا الإبعاد لم يطل، على ما يظهر، فبرّز المهد وعاد. ويتمنر بت هذا الجدل اليوم. غير أن قرب الرجل من الأمير عبد القادر الجزائري وما يعرف من علاقاته وأولاده، لاحقاً، بالوسط المتنير في صيدا وبيروت وجبل عامل ودمشق، وصلته اللاحقة بمدحت باشا، تعمل ككلها على استبعاد التهمة. وأما الأمر الوحيد الذي قد يدعم هذه الأخيرة فهو وقوع عمله، سنة 1860، في ظل سلطة الوالي المتعصب خورشيد باشا.

من النبطية إلى إستانبول:

4 < جولة رضا الصلح في آفاق السلطنة

وأما رضا الصلح، ابن أحمد باشا الأصغر ووالد رياض، فهو مولود سنة 1860، في صيدا، على ما تفيد مصادر متواترة، وفي بينو بصعكار، وفقاً للمنقول المحلي. وقد توفي في بيروت يوم 31 كانون الأول 1934. وهو قد تقلب، في أول أمره، شأن نضر غير قليل من الصلحيين أبناء جيله، بين مناصب مختلفة في الولايات العثمانية، متخذاً من الإدارة مركباً إلى السياسة.

والثابت أن حمدي باشا والي سوريا بعد مدحت، عيته مديراً لناحية النبطية في سنة 1883 وأنه أصبح، بعد ذلك، قائمقاماً على الرقب ثم على صافيتا ثم على صور ثم على جبلة، ثم على الإصلاحية في ولاية أضنة ثم على صيدا وأخيراً على بعلبك. والاستفاد من كلام لاحق له في مجلس المبعوثان أنه

كان قد أصبح متصرفاً وأمضى في هذه الرتبة 15 سنة. ويقول معتمد جابر إن رضا بدأ هذه الرحلة متصرفاً على نجد وبمدها على جبل بركات في ولاية أفسنة، وبمده على الكرك وبمده على بولي في ولاية قسطنطيني وبمدها على براويزة في ولاية يانيا اليونانية، وأخيراً على كربلاء التي لم يلتحق بمركزة فيها.

وبعد إحياء الدستور في سنة 1908، انتخب رضا الصلح الذي انضم مع كثيرين من مشايخه ومن أعيان العرب عموماً إلى جمعية الاتحاد والترقي، لعضوة مجلس المبعوثان (البرلمان). وكان معه عن بيروت ولوائها كامل الأسعد زعيم جبل عامل وسليمان البستاني معزب الإلياذة. ولكن كانت لرضا الصلح، في المجلس، مواقف في وجه الإسماعيليين، بعد أن انقلب هؤلاء إلى مناداة العناصر غير التركية في السلطنة ثم نعو نعو «تريكها». هكذا كان الرجل في أواخر سنة 1911 بين مؤنسي حرب العرب والائتلاف المعارض، في البرلمان، وأصبح لاحقاً رئيساً ثانياً له.

وقد تولى هذا الحرب الحكم أشهراً بين حوزران 1912 وكانون الثاني 1913 حين عبد الأتعلديون إلى إقالة الصدر الأعظم كامل باشا بالقوة. وفي انتخابات 1912 التي أجريت على أثر حل المجلس، عاد الصلح والأسعد وحدهما فائزين عن بيروت وأقضيتها، في المجلس الجديد، بعد أن أفضى المقعد السنيحي. وهو مجلس لم يعمر إلا انعقاداً واحداً أنهت مهمته بانتهاه. وقد تأخر إجراء الانتخاب الجديد إلى مطلع سنة 1914. وكان الضغط الاتحادي قد أصبح شديداً، فوضع رضا ابن عمه سامي عوضاً منه. ولكن الفوز كان من نصيب الثلاثة المصممة من الوالي، الموالية للاتعاديين، وكانت مؤلفة من سليم علي سلام وميشيل إبراهيم سوسق وكامل الأسعد.

ومع نشوب الحرب الكونية، دخل رضا الصلح في العهد الأخير من حياته السياسية: عهد اليونان العربي والنفسي، عهد ولاية سوريا الفيصلية وسقوطها والملاحقة الانتدابية... إلى أن مال إلى شبه اعتزال للسياسة، بعد العفو عنه في أوائل العشرينات، تاركاً لرياض بقية الطريق.

متلاحقة توزعت مصادرها بين دول الغرب ثم الوسط الأوروبيين، عن تنام فاحش لدين الدولة العمومي. وهو ما انتهى سنة 1881 إلى إنشاء إدارة مدنية للدين العمومي مثقت فقداناً جسيماً لسيادة الدولة على مواردها. وكان مجلس هذه الإدارة مشكلاً من سبعة أعضاء بينهم ممثل واحد للدولة العثمانية وواحد لكل من الدول الأوروبية الكبيرة الدائمة وأخير للمصريين. وكان البريطاني والفرنسي يتناوبان على رئاسة هذا المجلس. وقد كترت الدولة بعض مواردها الممنعة حصراً لخدمة الدين وتولت إدارة الدين جبايتها مباشرة وفاق عدد الموظفين فيها عددهم في وزارة المالية. ولما كانت موارده الضئيلة من أهم ما كرس لهذه الغاية فقد أنشئت إدارة للتبليغ برساميل فرنسية أساساً وحصر بها شراؤه من اللوازم ومعالجته وتسويقه وأخذت على عاتقها مكافحة التهريب مباشرة واستخدمت لذلك «جيشاً» خافضاً من المأمورين. وفي نهاية العهد العميمي، كانت إدارة الدين الصامت متصرف بثلاثين في المائة من واردات الدولة العثمانية.

1911-1912: حرب البلقان الأولى تنلص أوروبا العثمانية إلى مشارف إستانبول ويهاجها تهو (إلى ليبيا) ثقة العرب بعمامة المبلغنة ليدارهم

قبل الحرب الكونية الأولى بعام واحد، أي في عام 1913، وكان رياض الصلح يدرس العقوق في إستانبول. كانت الدولة العثمانية قد خسرت جميع أراضيها الأوروبية تقريباً، فلم يبق لها إلا إستانبول وما جاورها. وكانت الحرب التي شنتها اليونان على السلطنة سنة 1897 دليلاً على ما بلغت الأخيرة من هزال سياسي. فبرغم أن اليونان هزمت في الميدان، فإن الدولة العثمانية باشرت خسارتها جزيرة كريت التي ستأخر عودتها الناقلة إلى اليونان حتى سنة 1908.

هذا وقد بقيت من العهد الإدريقي لرضا السلع مآثر نوره بها بعض ما بين أيدينا من مصادر. فهو رفيق أخيه منح في تأسيس جمعية المقاصد في صيدا سنة 1879، بتشجيع من ممدت باشا. وهو، في النبطية، مؤسس دار الحكمة والمجلس البلدي وأول مدرسة أهلية على النهج المصري، وكان يباشر التدريس فيها بنفسه أحياناً. وهو قد عين في الناحية مأمورين للمالية والعملية والمعارضة والشرطة، إلخ. وهو قد أصبح رئيساً لجمعية المقاصد في صيدا حين تولى قائممقامية القضاء في سنة 1899، فبادر إلى إنشاء مدرستين «حميديتين»، واحدة للبنين والأخرى للبنات، ألحقهما بمدارس الجمعية، وأتفق على إنشائهما من تبرعات جميعها ومن قرض من صندوق المعارف. وهذا مع أنه لم يلبث أن نُقل من المدينة في السنة نفسها أو في وقت ما من تاليتها.

رضا السلع ونظيرة مفتي زاده:

٥- فواجه كثيرة على بيت واحد

تأهل رضا السلع سنة 1307 هـ (1890-1899 م) من نظيرة مفتي زاده. وهي تركية تربها حفيبتها علياء ورضا السلع إلى أصول قفقاسية: أوزبكية من جهة والدها وشركسية من جهة والدتها.

وإذا صح أن رياض، وهو بكر أبويه، ولد في سنة 1894، فإن مدة انتظامها إياه تكون قد امتدت أربع سنوات. وهو ما قد يفسر تعلق والدته الشديد به تعلقاً يبدو أنه قد أضر أحياناً - مع اصطحابها إياه في أسفارها - بانتظام دراسته.

زُوق الزوجان خمسة أولاد هم تبعاً رياض وبلقيس وأحمد وعليّة وديوش.

هذا وكان رضا أميل إلى الصرامة في تنشئة أولاده. ولكن ذلك لم يجعل دون إشراكه ولده البكر في أموره كلها ودفعه إياه إلى حلبة السياسة، وهو لا يزال دون سنّ الشباب. ولم يجعل ذلك أيضاً دون اتكفاء الولد عن السياسة وهو فوق الستين بقليل، ملقياً العمل على ولده الذي كان في نحو السادسة والعشرين.

وأما مقدونيا فلبثت عثمانية، برغم اضطراب الأحوال فيها وكثرة الطامعين، حتى حرب البلقان الأولى في سنة 1912. وكانت مقدونيا إقليمياً واسماً مستقلاً بين ألبانيا وتراقيا. وكانت مضرب المثل بما حوته من خليط الأعراق والقوميات والأديان. ففيها الأتراك والألبان واليونان والصرب والفجر والأفلاق إلخ. وفيها السبعيون (وهم منقسمون بين الكنيستين اليونانية والبلغارية) والمسلمون واليهود. لذا كانت جاراتها جميعاً تعتبر كل منها نفسها ذات حقوق فيها. ولكن كانت ثمة أيضاً، في أواخر القرن التاسع عشر، قومية مقدونية متألجة تأبى الاعتراف بهذه العقوق.

كانت مقدونيا (ومعها ألبانيا من الغرب وتراقيا من الشرق وكريت وجوزو يونانية أخرى...) موضوع العرب البلقانية الأولى سنة 1912. وقد مهدت لهذه العرب إجراءات منها استئمان بلغاريا استقلالها وإعلان حاكمها نفسه «قيصر» وروث لمرش البرنطليين ومنها استيلاء النمسا على البوسنة، تحت أنف الصرب، ومنها وصول كريت من معاة «اليونان الكبرى» إلى السلطة في أثينا. ومهد لهذه العرب أيضاً حلف أنشئ بين صربيا واليونان وآخر أنشئ بين اليونان والبلغار، واتفاقان عسكريان أبرهما الجبل الأسود مع بلغاريا وصربيا. ولم يكن مضي إلا أسابيع على نشوب القتال حتى كانت أوروبا العثمانية قد انحصرت إلى مشارف إستنبول التي خلف الجيش البلغاري أمام خط الدفاع الأخير عنها.

وفرض الطرف في إستنبول تنصيب كامل باشا صدراً أعظم لاشتهاره بالقرب من الإنكليز. وهرع هؤلاء إلى نعيمة الدولة المهروسة فاقعدوا مقعداً جامع في لندن شهد مفاوضات صعبة. وإذا كان المفاوضون العثمانيون متجهين إلى التسليم بمعظم مطالب المنتصرين، حصل انقلاب في

وقد زارت الفواجع تباعاً أسرة رضا ونظيرة فلم توفّر من أولادهما أحداً. وكانت أولاهما أن أحمد كان يبيع، ذات يوم، في براويزه، مع رياض، وهما طفلان، فأخذ الموح يقضى غرقاً. ولا ريب أن هذه الفاجعة خلّكت في نفس رياض جرحاً غائراً.

وكانت ثانية الفواجع أن عليّة وحلت عن ثمانية عشر ربيعاً بعد مكابدة لمرض السل.

وكانت الثالثة أن بلقيس التي كانت قد تزوّجت (زواجاً ثانياً) من ابن عم والدها، سامي الصلح، مرضت وقضت، في سنة 1928، وهي في مقتبل العمر، وكفّت أمّاً لطفلين وطفى كل ثمره زواجها الأول.

وكانت الفاجعة الرابعة أن مرويش، وهو الأصغر، سحبه المرض سعابة أليامه، فأعجزه عن الاستقلال ببغته حياته، ثم توفي وهو في مطلع ثلاثيناته.

وأما نظيرة، والدة رياض التي تعلّم منها أشياء كثيرة بينها التركية، وكان يجعلها يربّض إليها وإلى والده، من المثالي، رسائل بالغة العنوّ، فإن التقادير جتبتها الفجعية بهكرها، إذ رحلت عن نحو ثملين سنة في شباط من عام 1951، أي قبل اغتيال رياض بخمسة أشهر.

٢-٦ رضا ورياض: إلى الخفى مروراً بظلّ المشقة

كان رضا الصلح وعبد الكريم الخليل في القافلة الأولى التي تمّ سخطها بأمر من جمال باشا إلى البويان الصرّي في عاليه، وذلك في الأيام الأخيرة من أيار سنة 1915. وكانت القافلة تضمّ إليهما 29 شخصاً جميعهم من وجهاء صيدا وجبل عامل ومثليخهما وأدبائهما. وقد أقضت إلى قرار جمال باشا، مباشرة، فلتات لسان من السيّد معتمد إبراهيم من أنصار النبي كان عبد الكريم قد ضمه، قبل أليام، إلى الفرع الذي أنشأه في صيدا لـ«جمعية الثورة العربية». وقد أنشأ عبد الكريم، في المنة نفسها، فرعاً للجمعية في صور وآخر في النبطية، وهو قد التقى رضا الصلح في صيدا أكثر من مرّة.

إستقبال قلمه ضباط جمعية الاتحاد والترقي الذين دخل أحدهم آثار على كامل باشا شاهراً مستسه وأجبره على الإستقالة.

مئدت هذه العركة مفاوضات لندن أشهراً. ولكنها لم تمنع وضوح الصدر الأعظم الجديد معمود شوكت باشا، في نهاية أيار 1913، لحائب البلقانيين كافة، وهو ما تسبّب بقتله، بعد أليام، في الشارع. فتمت ذلك إجراءات قمع صارمة أراد بها جماعة الاتحاد والترقي إسكات حزب العربية والائتلاف المنتقل إلى المعارضة ضدّ قبضتهم على زمام السلطة.

في بلاد العرب العثمانية، كانت بريطانية قد وضعت يدها على الكويت سنة 1902. وفي سنة 1911، استثمرت إيطاليا حال الاضطراب السياسي في إستقبال فأقدمت على ما كانت تتعين له الفرص من عهد غير قصير. عبرت البحر إلى ساحل طرابلس القرب وينغازي، متخذة لنفسها، في شمال إفريقيا العثمانية، محطة قدم قريباً إلى شواطئها، يتوسط مصر التي كان الجيش البريطاني قد احتلها وتونس التي كانت فرنسا قد جعلت منها محمية لها. وكان لهذه الضربة صدق قوي في إستقبال وفي البلاد العربية. فهي قد عززت الشك في قدرة الدولة على القيام بعبء ما كانت تزعمه من ضمانة للعرب من مطامع الدول الغربية. وهي قد استشارت في الوقت عينه حماية جهانية لدى متطرفين من جهات مختلفة، صحتّها مدلولات واسعة النطاق في مستقبل الدولة ومستقبل العرب فيها. وقد استثمرت الحرب الإيطالية-العثمانية بضع سنوات وأرسل جماعة الاتحاد والترقي أنور لتنظيم المقاومة الداخلية. فقبل بين الاحتلال الإيطالي وعمق الأراضي الليبية. ولكن ظلّ السلطنة كان قد العمر من إفريقيا كلياً.

1913: ورثة «الرجل المريض»
يتناحرون ولكن العنة لا تفارقه

ما لبثت حرب البلقان الأولى أن أفضت، قبل أن يجف حبر الاتفاقات، إلى حرب ثانية أريد لها أن تكون نقضاً للبعض من فتايج السابقة. فقد شنّ البلقار، في آخر حزيران 1913، هجمات مباغتة على حلفائهم، بالأمرس، الصرب واليونانيين، أملين أن يستمدوا بالقوة ما انتفضه الضغوط والمفاوضات من أراضي مقدونية كانوا يرون أنفسهم ذوي حق فيها.

وجد جملة الأتعاد والترقي، في هذا النزاع، فرصة اغتنتمها حكومة إستانبول بعد تردد. فتقدم الجيش العثماني وحزب أدنة من البلقار موجعاً النطاق الأرضي حول إستانبول تسيماً قنبلاً وسجلاً، باستعادة أدنة، نصراً معنياً ذا أهمية. وقد هزم البلقار هزيمة نكراء في مواجهة خصومهم البلقانيين أيضاً، فأعلنت معاهدة بوخارست للنظر، تغير صالحهم، في توزيع الفناقم البلقانية الذي كانت قد أفضت إليه العرب السابقة.

عليه، تحقق ما كان يغشاه الطامعون في «الرجل المريض» بعضهم من بعض، وهو ما كان قد حفظ الدولة العثمانية من الانهيار مرّت في القرن التاسع عشر. وذلك أن الدول الأوروبية القوية كانت تخشى أن يمزق بعضها بعضاً حول جثة «الرجل» للنكسر إذا هي أجهزت عليه. وهو ما أفلح مؤخر برلين، مثلاً، سنة 1878، في التفادي منه حين جنت أوروبا ويلات حرب شاملة.

ولكن الدولة العثمانية بقيت الخاسر الأكبر سنة 1913، شأنها سنة 1878. وكانت العرب العظيمة التي ستشهد انهيارها التام قد أصبحت على الأبواب.



وصل خبر الجمعية إن من معتمد إبراهيم إلى عبد المنعم عاصي فأبى عبد الله عسيران فأبى رئيس بلدية صيدا مصباح البزري فأبى القائم مقام رضا بك، من جهة، وإلى عبد اللطيف الأسعد شقيق كامل الأسعد مبعوث بيروت، من جهة ثانية.

وكان أن كامل الأسعد أوصّل الخبر إلى أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع، الذي تولى نقله إلى القائد العام جمال باشا في القدس. فاستدعى هذا الأخير الأسعد إليه وأصدر أمره يسوق المتهمين.

كان جمال يستهدف رضا وعبد الكريم، بالمرجة الأولى، لمكانة الأول السياسية ومنأوانه الاتحاديين حين كان ركناً لعرب الحرية والائتلاف في إستانبول، ولوقع الثاني (الذي كان جمال قد قزبه إليه، في تلك الحقبة) على رأس «المنتدى الأمي» سابقاً وبعض ما تبقّى منه أو خلفه من جمعيات وفي طلبه تيار الشباب العامل لتعصيل الحقوق العربية.

ولم يكن للرجلان، سنة 1915، ابني سيرة واحدة، ولم يكونا من جيل واحد. فبعد لتكريم لا يزال بين الثلاثين وهو الحي وأقر النشاط ولكن حماسه بجزء - في تقدير من عرقوه - إلى بواب غير محسوبة المواقف. وأما رضا، فهو، إذ ذاك، في حدود الخامسة والخمسين، وهو إداري وسياسي مخضرم، تقلب بين الأقطار والمناصب وهو ذو خبرة بموازين الدولة ورجالها وبأهل بلاده أيضاً. وهو معروف بالكتمان وشدة الحذر وطول النفس.

وكانت العلاقة بين رضا والصلح وجمعية الأتعاد والترقي قد شهدت بين 1908 و 1914 أطواراً مختلفة نقلتها من التواء إلى التباغض والتقطيع. فإن رضا وأقرانه من العرب أسلوا خيراً من هذه الجمعية، غداة الانقلاب وإعانة الستور، وانضمّ إلى فروع الجمعية من كانوا أنصار رضا في صيدا والنبطية وصور وغيرها. ولكن هذه الحال سرعان ما تغيرت حين مالّت الجمعية إلى التشدد في المركزية والتتركيز، فتركها معظم العرب. وكانت مواجهة مشهودة بين ركن الجمعية، ناظر العدنية طلعت، ورضا في مجلس البعوثان.

ثم أصبح رضا رئيساً ثانياً لعرب الحرية والائتلاف الذي نوى الحكم، في السلطنة - على ما ذكرنا - ربحاً من سنة

...1914 في الأناضول وفي أوروبا العثمانية: جدل اليقظة القومية والعنانيات الأوروبية

1912-1913، بعد الهزيمة في البلقان، وذلك إلى أن عزل الاتعمليون كامل باشا وعملوا إلى السلطة مستعين على إرتال ضربات قاصمة بخصومهم. وكان رضا الصلح لا يزال خصباً للاتعمليين في انتخابات الميمولان الأخيرة، سنة 1914، فانسكفوا عن خوض المعركة ورتج - وهوما أشرنا إليه - ابن عمه سامي الذي هُزم ونشر منكرة فضل فيها ما شهدته الانتخابات من ضغط وتزوير.

وأما عبد الكريم فعاد إلى الاقتراب من الاتعمليين حين بدأ من هؤلاء نوع من التراجع عن سياسة التتريك واستعداد للإصلاح. وقد رجع عبد الكريم، بعد انعقاد المؤتمر العربي في باريس في ربيع 1913، إلى الآستانة بصحبة الأمين العام لجمعية الاتحاد والترقي. ووقع اتفاقاً رسمياً مع طلعت بك يجازي كثيراً من المطالب العربية. وعلى الأثر، واجه عبد الكريم محاسبة على اعتدله وميله إلى الوفاق من ألف عربي اجتمعوا في «المنتدى الأدبي» واستطاع، بشق النفس، حملهم على القبول بوجهة نظره. وكان عبد الكريم من المقربين إلى جمال باشا عند قدوم هذا الأخير إلى دمشق قائداً هاماً للجيش الرابع.

على أن الحكومة تكثرت عندها كلياً وامتنعت عن تنفيذ ما اتفق عليه. وبعد أن أوتد الجيش الرابع عن السويس، انقلب موقف جمال من الإصلاحيين العرب - وفي طلبتهم عبد الكريم - إلى الشك والعداء. ونفض عبد الكريم يده، هو أيضاً، من إمكان تحسين الحقوق بالمسألة والتفاهم. فأنزل، على الأثر، بقاء حزب اللامركزية، وكان مركزهم في القاهرة، وكانوا قد أخذوا يميلون عن فكرة اللامركزية إلى فكرة الاستقلال ويتداولون فكرة الوحدة بين سوريا ومصر، ويتلمسون إمكان الحصول على دعم لاساعيهم من فرنسا وبريطانيا. وكان يتصدر للحزب ثلاثة من آل العظم هم رفيق وحفي وشفيق الميقد. وكان من أركته عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر العربي في باريس.

وحيث عاد عبد الكريم، في ربيع 1915، إلى بيروت وجبل عامل، كان الميل إلى الاستقلال قد أصبح هو الراجح عنده. وهو قد اتفق رضا الصلح (الذي كان ذا فضل في تعليمه ورعاية نشاطه) منذ هذه النقطة. وكانت ماجرييات الحرب العامة تزكّي هذا التوجه.

لم يكن ما جرى للدولة العثمانية بين ارتقاء عبد الحميد الثاني العرش سنة 1876 ونشوب العرب العالمية الأولى سنة 1914 ثمرة التنازع الدولي عليها والمتمردات التي أطلق فيها العنان لهذا التنازع وحسب، فلأنما كانت الدولة، وخصوصاً مقاطعاتها في شرق أوروبا وبعض مناطق الأناضول الشرقية، ميداناً لاضطرابات شديدة ومتعادية أججها نهوض حركات القومية عبيدة وضعت لنفسها غايات متباينة: من المساواة في الحقوق مع البقاء في كنف السلطنة، إلى الاستقلال التام أو اللعاق بقومية مجالسة تمثلها هذه أو تلك من دول الجوار.

عليه كانت تلبية السلطان لمطالب حركة من العركات تتوهم عادة إلى رقابة من دولة أوروبية أو أكثر على تنفيذ السلطان لتعهداته، وإلى تراجع، بالتالي، للسيادة العثمانية على الجماعة الناقمة للمتمعة بالعنانية الأوروبية، وعلى مواطن إقامتها.

وفي المشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان ثمة حركة قومية أرمنية عمت إلى المصين فلقبت قوماً عثمانياً شديداً، مدة سنتين، في شرق الأناضول وفي إستانبول. وكانت في مقنونيا حركات مشابهة، متنوعة بتنوع عناصرها، وكانت كريت، وهي المتمعة بحكم ذاتي، منذ 1868، تتحرك طالبة الانضمام إلى اليونان.

1877-1878: عبد الحميد يضمر مسيحيتي السلطنة فيدعو إلى «الجامعة الإسلامية»

مع خسارة الدولة العثمانية معظم شطرها الأوروبي، في مطلع العهد العثماني، وبعضاً من أراضي الأناضول الشمالي الشرقي التي كان يغلب عليها الطابع الأرمني، ومع هجرة الكثير من مسلمي هذه المناطق كلها إلى إستانبول وأرجاء أخرى من الدولة، ازدادت غلبة الصفة الإسلامية، لا على نظام الحكم والإدارة وحده، بل على مجتمعات

في 28 تموز، أطلق سراح 28 من الموقوفين وكان قد مضى على استعصايرهم إلى النيدوان العرقي قرابة شهرين. ولم يبق في قيد المحاكمة إلا عبد الكريم الخليل ورضا ورياض الصلح الذي كان قد استعصر إلى عليه بعد والده بأيام. ثم أعيد إلى المحاكمة أيضاً مفتي صيدا بهاء الدين الزين بعد أن كان قد أطلق سراحه، وذلك بفعل رعاية جديدة من رئيس البلديّة مصباح البرزي.

وكانت المحاكمة قد شهدت مواقف مستهجنة من عدد غير قليل من الشهود والموقوفين ذهب معظمها إلى تأكيد التهم الموجهة إلى رضا الصلح، والطعن في ولائه للدولة وإثبات تأمره مع خصومها. حتى أن عبد الكريم الخليل بكى بكاء مراراً لما سمع يوسف الزين يشهد أن رضا الصلح كان ينتظر وصول الموارد الإنكليزية والفرنسية إلى شواطئ سوريا حتى يستد بعض ميونه. وحين سئل عبد الكريم عن سبب بكائه قال (وهو يقصد الشاهد): «لحالة هذا الوطن التemis بمثل هؤلاء». في المقابل، شهد في رضا شهادات طيبة نذر من الشهود والمتهمين بعضهم من خصومه السياسيين أو البلديين. ويقتو بعض من شهدوا الحوادث أو تناولوها أن من غلبوا الخصومة السياسية في سعياتهم أو شهاداتهم لم يكونوا يقررون خطورة ما يفعلون. إذ كانت تلك هي المائلة الأولى من الضحايا ولم تكن قد صمرت، قبل محاكمتها، أية أحكام (بالإعدام أو بالنفي) يستدل بها على فظاعة النتائج المنتظرة لما قيل من كلام في حق المتهمين.

...وما يقتو البعض من شهود الحوادث، أيضاً، أن الإفراج عن حلي سبيله من الموقوفين كان بسبب ضبط الأوراق المتعلقة بحزب اللامركزية الإدارية في منزل محمود المصطفي. فقد شكلت هذه الأوراق، معها بعض ما كان قد ضبط في القنصلية الفرنسية، بُعيد دخول الدولة العثمانية العرب، سبباً لسوق دفعة جديدة من المتهمين إلى النيدوان العرقي وقاعدة للمضي في المحاكمات تحت عناصر حشية مثبتة بالوثائق - وإن تكن جريئة جداً وملتبسة - دلت على حصول اتصالات بين نفر قليل جداً من المتهمين ومراجع قنصلية فرنسية وإنكليزية موزعة بين الآستانة والقاهرة وبيروت. فأمكن أن يُنسب الموقوفين جملة إلى حزب اللامركزية أو - في الأقل - إلى مساعيه لفصل

ما بقي من الدولة أيضاً. فكان أن السلطان أخذ يبرج، في أرجاء الدولة وفي ما تبداها، «الجامعة الإسلامية» قاصداً أن يواجه بالرباط العيني نمو القوميات المختلفة وأن يستنفر هذا الرباط، في مني العالم الإسلامي كله، لمواجهة مطامع الدول الأوروبية، وهذا باعتبار السلطان العثماني «ال خليفة» على مسلمي العالم بأسره.

على أن هذه «الجامعة الإسلامية» بقيت دعاية إلى حد بعيد. فلم تسفر عن إعادة نظر عميقة في ما خلفه عهد التنظيمات من تشريعات وظلم ذات مشرب أوروبي. ولم تقض أيضاً إلى تعزيز لنفوذ المؤسسة الدينية في السلطنة، بمشايعها من مفتين وقضاة ومدبرين وطلبة. وهذا برغم أن السلطان قرّب إليه مشايخ بعض الطرق الصوفية من دفاعية وقادرة فاصبح بعضهم من النافذين في بلاطه.

في كئي حال، أوزت «الجامعة» المذكورة ومها كره السيطرة الأوروبية المتنامية على الدولة نوعاً من «الرابطة العثمانية» التي بقيت غالبية على العصبية القومية المختلفة - بما فيها التركية - والبرية - ودحا طويلاً من عهد عبد الحميد وكانت لا تزال قية، بعده، في سنوات العرب العالمية الأولى. وكان أفق هذه الرابطة أن تعطف وحدة الدولة وأن تتشع القوميات فيها بصق متساوية وبولدها الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية.

لم يكن هذا الأفق جامعاً. فلن بعض ممثلي التوجهات القومية، وبعض الأرمن منهم خصوصاً، فضلاً عن قادة الحركات القومية والناطقي باسمها، قد تجاوزوه إلى طلب الاستقلال. وعند العرب، تقنعت النزعة الاستقلالية ببطء متجاورة، أحياناً، مع العثمانية اللامركزية في الجمعية الواحدة، وبرزت، أول ما برزت، في صفوف السيميين. وكان بعض هؤلاء يدورونها

بطلب الخلافة لمسلم عربي، معتدين بحكون العرب أولى بخلافة النبي العربي من للترك. وهو قول كان أشهر من أخذ به، من بين المسلمين، عبد الرحمن الكواكبي.

هذا ولم تغلب النزعة إلى الانفصال إلا حين أخذت نوا النزعة اليعقوبية من جملة الاعتد والتقليد بسياسة التتريك والتشدد في المركزية وقمع المعارضة. وهي سياسة شهدت منذاً وجزراً، ولم يكن الاتعاديون مجتمعين عليها وكانت وفائض التنوع القومي الضخمة تعادها، وكان مناضلو القوميات غير التركية يقاومونها. وحين أعلن الشريف حسين خروجه على الدولة من مكة سنة 1916، كانت ثورته أول تجسيد واسع وحاسم لدعوة الانفصال العربي عن الدولة. ولم يمنع ذلك، في هذا العهد للتأخر، من وجود معارضة عربية لثورة الحسين بقيت عشاقية المشرب إلى نهاية الحرب، ولا من استمرار النزعة، عند كثيرين من العرب، بين اللامركزية والاستقلال.

القرن XX: تكثر المدارس ويواكب القومية العربية

في العهد العميد أيضاً، شهدت بعض المدن العربية، وعلى الخصوص بيروت، ظهور جمعيات «أدبية» أو «علمية» جعل منها «الوطنيين» من دعاة البقطة العربية أو السورية منابر ومتنفسات لدعوتهم. وكانت البوادر الأولى لهذه الدعوة قد ظهرت، في أيام الاحتلال المصري لبلاد الشام، أي قبل نصف قرن من ظهور الجمعيات. ولكن نصف القرن هذا كان قد شهد التفتح للطرده النهضة متنهمة الوجه. منحت تلك النهضة فروعها من المدارس المتكاثرة، الأجنبية منها والوطنية، وتبع نطاقها ظهور الصحافة والتفاهار وأخذت مصر منها ينصب وافر، لبعدها عن البطش العميد، فلجأ إليها متنبون كثير من «الشوامه» (أي السوريين واللبنانيين) وضمو لبيدهم في أيدي نظرائهم المصريين فكثروا



12 عبد القادر الجزائري



وخطبوا وأنشأوا جرائد ومجلات ودوراً للنشر
مختلفة المزارب.

ولم تكن الحالة العربية لتختلف في
هذا- أي في استواء النهضة الفكرية مؤثلاً
لتكون الوعي القومي- من الحالة الأرمنية
أو من الحالات البلقانية. ففي سائر أرجاء
الدولة العثمانية، كان التنوير يغضى،
من تلقائه، إلى الرغبة في الحرية. وكان
معنى الحرية القومية ينحصر في الخروج من
الاستبداد أو ينتهي، تبعاً لاختلاف الحالات،
إلى الخروج من الدولة العثمانية نفسها.

وفي بيروت وصيدا ومثاق، كان المتنزيون
من آل الصلح، وعلى الخصوص أبناء أحمد
باشا الثلاثة، يجمعون، إلى امتثال الإدارة
والسياسة، عنابة بارزة بإنشاء الجمعيات
الإصلاحية وفتح المدارس، وهذا قبل أن
يصل بعض أبنائهم، ومن بينهم رياض، إلى
إنشاء للصحف والكتابات فيها. كان هؤلاء
أبناءً سياسيين وإداريين للنهضة، وقد استوى
جيلان منهم جسراً بين عهدهما الأول
والثاني وخلفاء مباشرة بعضاً من وجوهها
الكبرى: من معتمد عبده في إقامته
البربروتية إلى رشيد رضا وشكيب أرسلان...

ثورة 1908: أو نهضة الأمال

تبشى ثورة 1908 هي للحدث العثماني الأهم
في الموقد الأربعة الفاصلة بين إعلان الدستور
الأول في سنة 1876 وانتهاء الدولة العثمانية في
أغسطس العرب العالمية الأولى. وهي كانت
فاصلة، على الشخص، في مسار الحركة
القومية العربية التي تسارع مذاك تحركها
الفكرية والسياسية وتكاثرت أدواتها من
جمعيات ومنشورات ومظاهرات متنوعة.

كانت هذه الثورة ثمرة تضافر ما بين
التطور الداخلي لأوضاع الدولة العثمانية،
بمكوناتها القومية الرئيسية، وبالطاقة
المتفائلة لهيمنة الدول الأوروبية الكبرى



13 محمد عبده



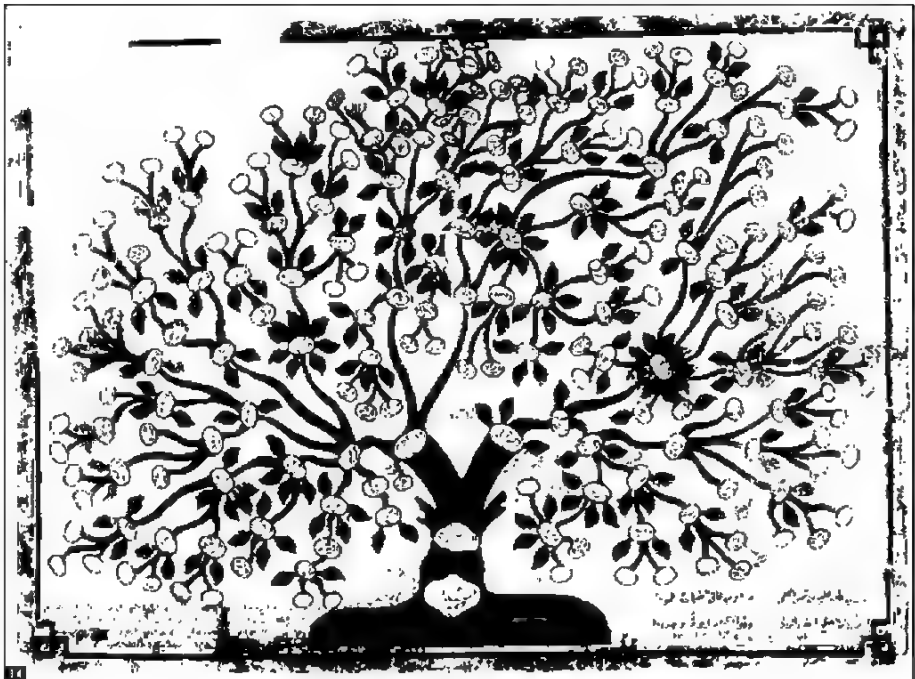
شجرة العائلة للصالحية

أحمد الصالح

ديفن بن شقيقته

في الثالثة عشرة، دفن على ورقة سنة

ومن قبل من شقيقته وشقيقته



المشرق العربي عن الدولة العثمانية وأن تصدر الأحكام عليهم تبعاً لذلك.

ولم يكن لرضا ورياض الصلح أي ذكر في الوثائق المضبوطة. ولكن كانت عليهما شبهة التآمر مع عبد الكريم الذي أتهم، بحوره، بالضلوع في المؤامرة المنسوبة إلى حزب اللامركزية. وعليه حُكِم على عبد الكريم بالإعدام وكان أول من نفذ فيه الحكم يوم العشرين من آب 1915، في «ساحة البرج في بيروت، وتلاه عشرة، وهم معه الدفعة الأولى من الشهداء العرب، ضحايا جمال باشا وسيدان عاليه العربي. وقد اهتزت للمصاب بهم أرجاء الشرق العربي وانقلب موقف العرب الإجمالي من الدولة العثمانية.

وأما رضا الصلح فعُكِم عليه بالنفي المؤبد وحُكِم على رياض بالنفي ثلاث سنوات وحكم على رفيقتهما اللقي بهاء الدين الزين بالنفي المؤبد أيضاً. ويحكي أن رياض تولّى ترجمة بعض الإقادات إلى التركية، فكان يجهد للتخفيف من وقعها المحتمل على مصير المحكومين. وفي المرات أيضاً أن والده يولده توقفاً في حلب وأبياً مواصلة الرحلة إلى ميار بكر مخافة اغتيالهما في الطريق. ففسر الأمر بتحويل منفاهما إلى قونية. ويذكر معتد جابر إزمير ومنسيا ثم الآستانة في سنة 1918، على أنها المدن التي أقام فيها رضا الصلح، مدة نفيه بعد ذلك. والمؤكد أنهما أعيدا، بعد أشهر من نفيهما، إلى الديوان العربي وأعيدت محاكمتهما مع الدفعة الثانية من الشهداء وهم أربعة عشر أعضواً في ساحة البرج في بيروت أيضاً وسبعة أعضواً في ساحة المرجة في دمشق، وذلك يوم 6 أيار 1916. وفي هذه المحاكمة الثانية سوي ما بين رضا الصلح وولده إذ حُكِم على كليهما بالنفي المؤبد. وجاء في كتاب إيضاحات الذي نشرته قيادة الجيش الرابع (جمال باشا) عن المحاكمات أن رياض وُجِدَت أدلة جديدة تدّيه في هذه المحاكمة الثانية وأُضْضَعَت أفعاله في كثير من المنشورات. ويقول معتد جابر إن رياض حُكِم عليه بالإعدام وحُفَّت الحكم إلى النفي المؤبد بالنظر إلى صغر سنّه. ولكن كتاب إيضاحات لا يؤكد هذه الرواية.

على شونها وللاحداث الكبرى التي شهدتها بول معيطة بها وجمعت العقد الأول من القرن العشرين يبدو وكأنه زمن نهائيات لأنظمة الاستبداد. بين هذه الأحداث الأخيرة، برزت هزيمة روسيا أمام اليابان، سنة 1905. ففضلاً عن أن روسيا كانت عنواً تاريخياً للدولة العثمانية، ظهرت هذه الهزيمة على أنها ضربة تلغتها إمبراطورية أوتقراطية بثقبة دولة دستورية. وهي ضربة ما لبثت أن أُنشئت على القيصرة، مع ثورة 1905 في روسيا، تزويد نظامه دستوراً وبرلماناً. وقد شهدت إيران، من جهتها، في العام التالي، تطوراً مشابهاً مع ثورة «المشروطية» أي الدستور.

وافقت هذه العواطف الكبرى في المعبط زيادة الاضطراب في بعض أنحاء السلطنة من شرق الأناضول إلى مقدونيا. وكان بعض هذا الاضطراب قوياً مصدره الأرمن وبعضه مبعثاً وكان له، في معظم الحالات، وجه سياسي إصلاحي. وفي مقدونيا، على الخصوص، وضعت الدول الأوروبية، في سنة 1905، يدها على موارد مالية عامة لغدنة الدين العثماني. وكانت هذه الدول قد فرضت، بعد حوادث 1902-1903، أن تراطب قوة شرطة بولنية بجانب الجيش العثماني في المقاطعة. والحال أن مقدونيا أصبحت بؤرة منازرة لنمو حركة ذات منحنى قومي تركي، مناوئة للاستبداد الحميدي وطامعة لانقاذ الدولة من انهيار أخذ يبدو معتباً. وكان لامتياز مقدونيا هذا وجهان. ألقها أن الجيش المرابط فيها أصبح عرضة، حيث هو، لتأثير حركة التحرير القومية في المقاطعة، وكان مزاج ضابطه وجنده (بمعهم كثير من الموظفين المدنيين أيضاً) يسوء مع معاديتهم الثباين بين أوضاعهم المالية وأوضاع الشرطة البولنية، إذ كان تجهيزهم وشرط معيشتهم مترتبة وكانت أجورهم ينقطع وصولها ويتأخر كثيراً في ظرف اقتصادي تميز بقسوة استثنائية. والوجه الثاني لامتياز مقدونيا كان أن



ساليونيكاء، عاصمتها، استوت مجال حركة حرة نسبياً لصناعة الشورة. كانت ساليونيكاء مدينة متنوعة الأقسام وكان اليهود أكبر مكوناتها (40%) وكانت مصالحهم الاقتصادية تروغهم في بقاء مقدونيا في حوزة الدولة العثمانية. وفي هذا المحيط، وجد الضباط والموظفون الناقسون مواقع لنشر دعوتهم الثورية ولتداول في تنظيمها وخططها وسائر شؤونها في المحافل الماسونية المزدهرة في المدينة، وهذا إلى التكايا الصوفية الموقرة أيضاً.

لم يثمر هذا الغليان فوراً حركة ثورية موحدة الصفيف والأهداف والخطّة، بل كان لتقس الطرق بنشط من مواقع مختلفة، كانت الليودر الأولى لحركة «توكيا الفتاة» قد ظهرت في إستانبول، ابتداء من سنة 1899، وذلك في وسط طلابين عسكري متنوّع القوميات. وكانت منذ ذلك حركة مستوية مناهضة للاستبداد ومناصرة إلى الدفاع عن وحدة الدولة وإلى المساواة بين القوميات فيها. ومع انتشارها في العواضر العثمانية، راحت الحركة تنتشر في المنافي والمهاجر أيضاً: في باريس وفي القاهرة وفي غيرها. وكانت توزع هناك منشوراتها التي أخذ بعضها ينفذ إلى مدن ونواح مختلفة من السلطنة. وقد تقلبت أحوال الحركة في سنها الأولى بين ضعف نشأ من رغبة السلاطان بعض أركانها بالمناسب وقوة وفورها لها انضمام بعض أعضاء البيت المالِك إليها بعد خروجهم من إستانبول. وفي سنة 1902، عقدت الحركة مؤتمراً لها في باريس، فيها الرأي متفقاً على أهمية الدور للثقل للجيش في الشورة، ومختلفاً على استعانة الحركة بفرنسا وبريطانيا. وإنتهى الأمر إلى انشطار الحركة بين قيادتين: الأمير صباح الدين، الليبرالي اللامركزي، وأحمد رضا، المركزي السلطوني.

ومع الأحداث التي سبق نكسرها، في الدولة وفي محيطها، نشأت في ساليونيكاء، سنة 1906،

٨٠٢ حكومة صيدا العربية... ذات السيادة الموقوتة

تولى رياض الصلح حكومة صيدا العربية في نهاية أيلول أو مطلع تشرين الأول 1918، بعد أن اختاره وجهائها وتنتهى له رئيس البلدية مصباح البرزي الذي كان قد ولي أمور المدينة مؤقتاً مع انسحاب القاطنات العثمانية. وعند مرور القوة الإنكليزية بقيادة الجنرال غين في المدينة، يوم 2 تشرين الأول، لم يتموضع للحكومة التي استقبلته بالترحاب. على أن الفرنسيين أرسلوا في الأيام التالية، قوة إلى المدينة وأسندوا المسؤولية العسكرية عنها، تبعاً، إلى ضباط ثلاثة استقرّ آخرهم، وهو العكايتين فيجول، حاكماً عسكرياً عليها.

إلى هذا الحاكم، قدم رياض الصلح تقريراً عن منجزات «حكومته» مؤرخاً في 18 تشرين الأول. ويشير التقرير إلى تأمين الأمن وإعادة تشكيل الحكومة مع رعاية حقوق المذاهب «التي لم تكن مرعياً في ما مضى»، والمقصود الشيعة على الأخص. ويشير أيضاً إلى الضرائب التي سقطت بحكم الوضع الجديد، طالباً تعليمات من الحاكم بهذا الشأن. ثم إنه «يلغي» صلاحيات إدارة التبغ مستبقاً حقوق «الدين العام» التي يعتبرها مولىة. وبعد أن يؤكد تشكيل لجنة من التجار والملاكين للبحث في المسائل الاقتصادية، بناء على رغبة الحاكم، يعصي تدابير أغفنت مصروفات أنشئت أو يجب إنشاؤها لخزمة المعوزين وسائر الأهالي: وهي مستشفى صغير أنشئ وأوى للمفقراء وغرفة للقراءة تعتاج إلى الترخيص بدخول الصحف المصورة وما يُنشر من بلاغات، مع السماح باستخدام مدني جرشي للتلفراف، إلى أن ينظم البريد، وفرع للبنك العثماني يجب أن يعاد فتحه وقرار بشأن البنك الزراعي يجب اتخاذه.

أخيراً، ينته رياض باستعادة جميع المقاصد وبيعها الوقفية المصارفة سابقاً ويأمين الحراسة لمدرسة الإخوة اليرميين ويضعف موارد البلدية وبعد بتقرير آخر يخضعه لأحوال قرى القضاء.

لم يثن هذا التقرير فيجول عن مطالبة رياض بالاستقالة لأن وجود حاكم منفي ما بين الحاكم العسكري و«الشعب» لا يلهقه التنظيم الفرنسي. هكذا توقفت حكومة رياض من العمل في العشرين من تشرين الأول. وكانت «عدة» رياض في مباشرة «الحكم» أوقافاً صغيرة كان يكتب عليها، بخط يده، التكاليفات والأنونات وما شابه.

لجنة الحزبية العثمانية شاذة بين أعضائها العشرة بعضاً من أبرز أركان الثورة للقبلة. ثم راحت اللجنة تتوسع بسرعة في التنظيم ولم تلبث أن أفضحت بجناح أحمد رضا في باريس لتتخذ الاسم الذي عُرفت به لاحقاً وهو «لجنة (أو جمعية) الاتحاد والترقي»، وتتركز قيادتها العثمانية في سالونيكاً وسط تكاثر لعركات للعصيان في الجيش.

وفي حزيران 1908، تواترت أخبار التقارب الروسي-البريطاني وداع أن لقاء القيصر والملك طرح فيه موضوع اقتسام الدولة العثمانية. فكان أن انتقل أركان «الاتحاد والترقي» إلى طبر الثورة فوراً.

وخلاصة ذلك أن نيازى وبعدة أنير (وهذان قائدان سيدخلان مع طلعت عالم الأسطورة، وسيروي، عند اغتيال رياض الصلح، أنه كان شديد الإعجاب بهما في فتوته) خرجا مع عسكريهما إلى الجبال. ثم راحت أعمال الاغتيال تطول إلى رجال السلطان الذين كان يبهتهم بقايسة الحركة الثورية المتنامية. وفي تموز، وقع الحدث القاسم: أرسل عبد الحميد جيشاً من 18000 عسكري لقمع العصاة في مقدونيا فانضم هذا الجيش إلى الثورة. ومع انتشار المصين في أرجاء البلقان، ارتفعت أصوات اللطالين بالدستور وهند الجيش بالزحف على العاصمة. وفي 22، استبق عبد الحميد خنكة الشوار للاستيلاء على سالونيكاً إذ عين سعيد باشا صدراً أعظم ثم أمّن إعادة الدستور ودعوة مجلس المبعوثان القديم إلى الانعقاد وإجراء الانتخابات قريباً. عليه ارتخت قبضة الاستبداد كغبار عن العاصمة فاجتاح أهاليها الشوارع والساحات، على اختلاف الأقسام والمثل، مستبشرين بهنر بعضهم بعضاً.

انتصرت الثورة من غير قتال، ولكن لم يحصل نقل فعلي للسلطة وبقي السلطان على عرشه. بل هو بدأ يستعيد بعض ما

ولم تخل هذه المنة القصيرة من مواجهات سياسية. فلبن كامل الأسعد الذي كان قد رفع الراية العربية على دار آل الفضل في النبطية، يصعبه إيليا الخوري مندوباً عن فيصل، أنزعج من تولي رياض حكومة سيدا وقضائها وتولي عبد الله يعي الخليل، المقرب من رضا الصلح، حكومة صور. فأخذ يسعى لإسقاطهما عند فيصل وعقد لهذه الغاية اجتماعاً كبيراً في النبطية، محاولاً أن يفرض لنفسه صفة الممثل الوحيد للحكومة دمشق في أفضية لواء بيروت الثلاثة: سيدا وصور ومرجعيون. وذكر أن رياض أرسل إلى دمشق مضبطة وقدمها مناصروه يتهم فيها الأسعد بالإعداد لهجوم مسلح على سيدا وصور ويطلب سحب إيليا الخوري من المنطقة. غير أن النعوان كانت أسرع من الطرفين إذ ما لبث فيجزل أن أسقط «الحكومات» المتنازع عليها جميعاً.

في هذه الأثناء، كان رضا الصلح قد كُلف، من جانب فيصل، بالتوجه إلى حلب لضبط الأمور فيها باسم الحكومة العربية الجديدة ولم يلبث أن عين والياً عليها.

٩٠٢ الصليحيون في دمشق الفيصلية

كان بين ثواب المؤتمر السوري العام ثلاثة مسلحين هم رضا نائباً عن بيروت وابنه رياض عن سيدا وقضائهما وابن أخيه عفيف عن صور وقضائهما. وقد أصبحوا، بعد حين، منسجبين إلى حزب الاستقلال العربي الذي استوى، في العهد الفيصلي، ورثاً لجمعية «العربية الفتاة» أهم الجمعيات السرية العاملة، في العهد المشائي الأخير، لنيل الحقوق العربية.

عين رضا الصلح وزيراً للداخلية في حكومة رضا الركابي التي تُلّفت فور إعلان الاستقلال السوري في ٨ آذار 1920. ثم أصبح رئيساً لمجلس الشوري ثم وزيراً للداخلية من جديد في الوزارة التي ألغها هاشم الأتاسي في ٤ أيار من السنة نفسها وبقيت عاملة حتى يوم ميلون. على أن رضا الصلح كان قد استقال من هذه الحكومة قبل ميلون بنحو من ثلاثة أسابيع.

كان قد فُقد من ولاء الرعايا. لم يكن في «الاتحاد والترقي» ساسة مجربون فبني الصلح في أيدي جهازه القائم (أو معطله) ولكن بشروط معينة. وأما التغيير العميق فكان لا بد أن يتدرج (ولأن تتعول وجهته أيضاً مع اندلاع شرارة العرب المائتة) في مدى سنوات عدة لاحقة.

مع ذلك، ضعف السلطان وأبعد رموز القمع أو شجّوا وتبعثرت شبكات الشرطة السرية والجواسيس، وعاد البعيدون إلى ديارهم بعد عفو عام. والأهم أن الصلح انفلتت من عقاقها وراحت الجمعيات تتآلف والنواحي تفتح، وذلك من استانبول نفسها إلى قواعد المقاطعات البعيدة. واستردّ الصدور العظيم الذين تصاقبوا على النصب، منذ ذلك، ثغلاً كانوا قد فقدوه في مواجهة السلطان. وبني قادة «الاتحاد والترقي»، أول الأمر، يبنون مواقفهم للسلطان أو لوزيره من خارج الجهاز العاصم. وقد اضطرّ سعيد باشا إلى الاستقالة من الصدارة العظمى بعد محاولة تصلي لها أركان الجمعية لإعادة مقاليد الجيش إلى يد السلطان. هكذا تولّى الصدارة العظمى كامل باشا، فأعلن برنامجه لتعديل العولة أيده الجمعية.

في هذه المدة، كانت الإضرابات تتروى، إذ كانت المطالب المتعلقة بالعيش لا تزال قائمة. ولكن الأخطر أن الأطراف العربية للسلطنة، وكانت سيطرة هذه عليها مهتزة جداً من قبل، راحت تعلن الانفصال الكلي أو تسلط في يد جاز فري. ذلك ما حصل في خريف 1908 لبلغاريا وكريت وللبشناق والهرسك. في مواجهة هذا التضعف، لم تقو الدولة على تحقيق شيء غير تعويضات مالية وحتى في رعاية الشؤون المدنية لمسلمي تلك المقاطعات.

كان هذا تعنياً حاسماً لشورة قامت وفي صدارة أهدافها المعلنة حفظ سلامة الدولة. وفي هذا المناخ، جرت الانتخابات



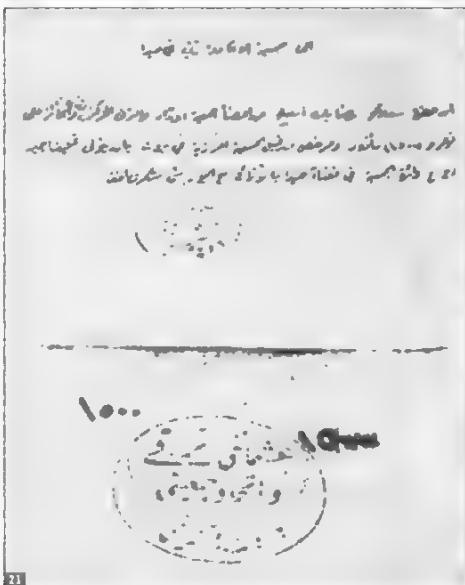
20 منيع رضا الصالح بين
مؤسسي جمعية الأئمة
الإسلامية في صيدا

21 بطاقة من إقام عضوية
رضا الصالح في جمعية
الاتحاد والتمرد

22 رضا الصالح

23 عبد الكريم الضليل

24 كميل الأسد





27 الجامعة والسياسة



النيابية على مرتين، فاستسعت جمعية «الاتحاد والترقي» البرلمان في وجه معارضة لم يكن تيسر لها الوقت للالزام لتنظيم صفوفها وتنتشر. وافتتح عبد الحميد مجلس المبعوثان الجديد في 17 كانون الأول، ثم انتخب أحمد رضا رئيساً له. ولم يلبث الخلاف على التحكم بالمجلس أن نزل فرقه بين الاتعاليين وكامل باشا فسقطت وزارة هذا الأخير في البرلمان. على أن خلفته حسين حلمي باشا، والاتعاليين من حوله، واجهوا، مع ظهور عجزهم عن التصدي للمشكلات السياسية والاقتصادية للقائمة، ضعفاً متصافراً من الشايخ والأصاط الحديثة جرت معرى معادة الدستور والمطالبة بتطبيق الشريعة. وفي مجلس المبعوثان، تقوى حرب الأحرار العثماني بتجمع العديد من ممثلي القوميات غير التركية تحت رايته فتجمعت معارضة للاتعاليين بحسب لها حساب.

وفي نيسان 1909، برز فعل المعاودة الإسلامية في الجيش (وكثرت قد تجرّمت لها جمعية أسسها مريوش بكتاشي هي جمعية «الاتحاد للعثماني») إذ تجمّع في ساحة البرلمان جمهور نواته المسكرين وطلّاب المدارس الدينية ليطلب استقالة رئيس البرلمان وزير العربية والتطبيق التام للشريعة. أغلق المعتصمين البرلمان واحتلوا قسماً منه وقتلوا إعدام وزير العربية عن مواجهتهم بالقوة إلى استقالة الوزارة. وهو ما منح للسلطان فرصة للشار من الاتعاليين فعما أحمد توفيق باشا إلى تشكيل وزارة من خصوصهم فيما كان مسكرين مؤلفين للدستور ونواب اتعاليين يلقون حتفهم بأيدي الثائرين ويضرب الغراب مراكز وسعفاً للاتعاليين. على أن الأقطع كان ما حصل في أذنة حيث القى المسلمون باللائمة على الأرمن ونسبوا إليهم التآمر على الدولة فاجتاحوا حيتهم وألقوا فيهم آلافاً من الضحايا في أيام عنت رهيبة.

وحين خطب فيصل في دار الحكومة، يوم 5 أيار 1919 (ولم يكن تأليف المؤتمر قد تم) وخلص إلى استفتاء العضور في أمر المواقف التي اتخذتها في مؤتمر الصلح في باريس وما قام به مع والده، قبل ذلك، تكلم كثير من العضور بتأييده. وكان بين من تكلموا رضا الصلح الذي قال: «إن الأمة العربية تعتمد سموك» وقال رياض: «إن آمال الأمة معلقة على سموك، وهي تفيدك بأرواحها ودمائها. وإني أنطوق منذ الآن بصفة جندي بسيط».

والواقع أننا لا نعلم غير القليل عن نشاط رياض في دمشق. نعلم أنه كان في عداد لجنة شكلها المؤتمر لوضع الجواب عن خطاب وجهه إلى المؤتمر نائب فيصل وأخوه زيد، أثناء غياب الأمير في أوروبا. وكان الداعي إلى الخطاب والجواب انسحاب القوات البريطانية وحلول الفرنسية معلها في مناطق كانت لا تزال تابعة لقيادة فيصل. وقد جاء الجواب صارماً في تمسكه باستقلال البلاد واقتراح إعلانه رسمياً «مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية» واستلقت نظر الأمير إلى «الأوضاع والتعامل المتخفين في الممالك التي سبقتها بتطبيق العاكمة المالية من أن الحكومات يجب أن تكون وطنية ولجلس الأمة حق المراقبة عليها ضمن حدود القانون الأساسي».

ومن القليل المنشور من محاضر المؤتمر السوري العام، يتبين أن رياض الصلح كان بين المتقنين في مناقشات المؤتمر وبين أنصار المواقف المتقدمة والرؤى التي يصح اعتبارها متقدمة أيضاً. يصح هذا خصوصاً إذا انتبهنا، لا إلى طرارة عبد الخطيب (وهو إذ ذاك في نحو الخامسة والعشرين) وإلى حداثة عهده بمهنات التمثيل والاشتراخ والمحاسبة وحسب، بل أيضاً إلى طرارة عبد المؤسسة نفسها وإلى كون السابقة العثمانية (القصرية العمر أيضاً) كانت المربع الوحيد الذي تعطلت لبعض أعضاء المؤتمر معرفة مباشرة به أو خبرة مباشرة فيه.

فمع تصاعد الأزمة بين فيصل وغمرو في صيف 1920، أصبح رياض الصلح مستجلاً لإقرار القانون الأساسي (الدستور) الذي كانت صياغته في اللجنة المختصة ومناقشته في المؤتمر قد انتهت تقريباً. فدعا الصلح (في جلسة 15 تموز) إلى الاكتفاء بقراءته في المؤتمر قراءة أولى وحالته من ثم إلى الحكومة ليتتم إبرامه إذ يقرن بتوقيع الملك. قبل ذلك، أي في نيسان، كان

لم تكن الحركة الانفلاية هذه «إسلامية» وحسب. فهي وجدت نصيراً سياسياً في حارب الأحرار، وأبدى الأرثوذكسيون وأقلييات مسيحية أخرى اشتباطهم بها. وراحت أخبار وأسئلة عن دور السلطان فيها وكذلك عن تأييد بريطاني لها. مع ذلك بقي تعبئة المشاعر الإسلامية أهم العوامل وراء التأييد الشعبي لهذه الردة.

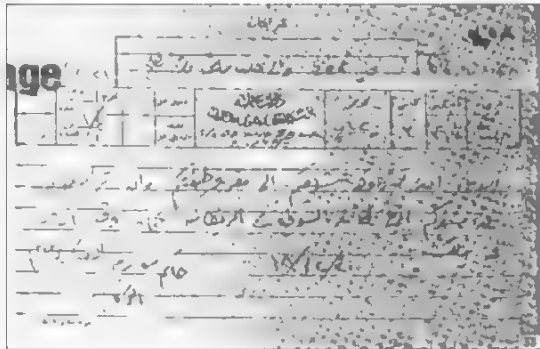
في كثر حال، لم يعثر نجاح الردة إلا أياًماً. زحف الجيش الزابط في مقدونيا على العاصمة فاحتلها في 24 نيسان. ثم أعلنت الأحكام العرفية وأُنشئت محاكم استثنائية لمحاكمة المرتين. ولم يعبء الدستوريون العاصيون عن عبد الحميد هذه المرة. فاجتمع مجلسا البرلمان وأعلنوا خلعه وأبرمت الفرار فتوى من شيخ الإسلام. على أن العرش استبني وأجلس عليه محمد رشاد أخو السلطان المخلوع، ولكن سلطاته وسلطات وزيره الأول لم تعتم أن انكمشت بفعل تعديل للدستور أقر في آب. وهذا في وقت كان عقد المعارضة النيابية قد انفرط فيه واستأثرت جمعية الاتحاد والترقي بالسيطرة على العمل النيابي.

ثورة 1908: ربح الحرية

مثلت ثورة 1908 هوباً عاصفاً لربح الحرية في طول البطة العثمانية وعرضها، وخصوصاً في العاصمة وفي قواعد الولايات والأقضية. وكان من مظاهر ذلك صدور مئات من الصحف الجديدة في ثلاث سنوات أو أربع، وارتفاع بدا منهلاً في توزيع الصحف الناجمة. وكان من مظاهره أيضاً ازدياد خروج النساء من دائرة البيت والتخبر المتنامي (ولو بقي معسوراً) في مسلكهن وملبهن ومطالبهن. وكان من المظاهر نفسها تشكيل جمعيات كثيرة ومنشوعة من بينها جمعيات للنساء وعديد من النقابات الوافرة النشاط وجمعيات ونواد أخرى اجتماعية وسياسية بعضها ذو منحنى

الهويات ما تحت يدها من أسلحة بما فيها أسلحة السلطة التي لم يلبث دعاة «التريك» و«الطوانية»، وفي ركبهما المركزية (بعد إلغاء نظام «الملل»)، أن استأثروا بها. هذا فيما كان دعاة القوميات الأخرى يتوزعون على مروحة تبدأ بمطليبي اللامركزية والانصاف في مواقع السلطة والإدارة والنمو العز للشخصيات القومية بأبعادها اللغوية-الثقافية والدينية، وتنتهي، في تطلمات أجنحة كفت للقائمة الترككية لهذه المطالب تزيدها نمواً، إلى مطلب الاستقلال التام.

ولا ريب أن استمرار التآكل في أطراف الدولة أثر تأثيراً جسيماً في هذا الجدل بين بقعة القوميات وزعة التريك الحقة التي أخذت تستبد بحركة القومية الترككية. كانت حالات الانفصال في البلقان قد أخرجت جماعة «الاتحاد والترقي» غداة ثورة 1908 ومهتت للانقلاب عليها في السنة التالية. وهكذا الدولة قد ازدادت اقتراباً، بالنتيجة، من التحول إلى دولة ذات قومتين: ترككية وعربية. لذا اكتسب الاجتياح الإيطالي للمساحل الليبية، في خريف 1911، أهمية عظيمة إذ كان نجاحه وتوسعه ينذران عروب الدولة-على ما سبقت الإشارة إليه- بمرجع هذه الأخيرة عن حمايتهم من المطامع الأوروبية ويتجهان إلى تموزع زعة الانفصال بين صفوفهم. عليه سارعت الدولة، بعد إهمال خطير في الصمائية، إلى تنظيم للقومة وأرسل أنور أحد «أبطال» «الاتحاد والترقي» لتولي هذه المهمة. وقد دامت حرب المقاومة هذه سنوات عدة وطار لها صيت عبا المشاعر في كثير من أرجاء الصالح الإسلامي، ونجحت في وقف الزحف الإيطالي دون أبواب الداخل الليبي. ولكن زامنتها (بل سبقت اندلاعها بقليل) ثورة باشرها شطب من شحوب الدولة المسلمة وهي الثورة الألبانية. طالت هذه الثورة إلى خريف 1912 واشترك فيها مسيحيو تلك البلاد وانتهت بنيل البلقان استقلالاً فعلياً



32 زلفي بن أمجاد جمعية الفتاة في معقل النيصية، سنة 1917

33 برقية من رضا التركاني حاكم سوريا المصحفي العام تشير إلى رضا الصالح على أنه يولي حلب

الصلح قد ساند (ومعه في ذلك سعد الله الجابري) موقف الشيخ سعيد مراد، مندوب غزة، الداعي إلى منح المرأة حق الانتخاب. وكانت مناقشة هذا الأمر في المؤتمر قد استشارت حوادث قصده على نساء في شوارع دمشق فضلاً عن داخل المناقشة من حدة في المؤتمر نفسه. كذلك وقف الصلح (في المدة نفسها، أي في أواخر نيسان 1920) موقف المساندة لحقوق النساء حين انتصر لوزير المعارف سامطع الحصري في مواجهة هجوم «رجعي» شنه عبد القادر الخطيب، مندوب دمشق، على أوضاع الإناث في المدارس الحكومية.

وقد اتفق أن عبد القادر الخطيب كان زميلاً لرياض الصلح في «الحزب الحر المعتدل» (وهذا هو الاسم الذي اعتمدته كتلة «الاستقلاليين» وحلفائهم لنفسها في المؤتمر، على ما يظهر). فكانت المواجهة معه فرصة ليعرض فيها الصلح وجهة نظره حرية بالانتماء في الانسحاب المشترك والموقف المشترك وفي حدودهما وفي ضرورة التفارق الديمقراطي ليستقيم وضع المؤسسة التمثيلية. قال: «إن المجالس النيابية بصفتها مسئلة للأمة تجمع أرمجة مختلفة من رجل معافى إلى رجل متطرف ولولا ذلك لما وصلت إلى التكامل. يتفق المتطرف والمعافى على نقط أساسية وربما يختلفان في بعض نقاط فرعية. وما إنني شاركت الأخ عبد القادر الخطيب في التقرير الذي تلي باسم الحزب وخالفته في فكره الخاصي». وهذا قبل أن يفتح الصلح بمعارضة «الاقتصاد» من النفقات المخصصة للجيش وبالدعوة إلى التصديق «للوزير والمؤازرة». إلخ. إلخ.

وقد كان رياض من الناشطين في تشكيلات «العجبة الشعبية» في دمشق وقد تشكلت تحت شعارات الإخاء العربي والوحدة والاستقلال، وانبثقت منها أجناس مختلفة الاختصاص. فنراه يسمى مثلاً في إزالة الأثر المعنوي الذي خلفه اعتدائه على كنيسة أرثوذكسية في راشيا ويقول للبطريرك غريغوريوس حمار إنه بطريرك المسلمين والمسيحيين وإن الجوامع مفتوحة لأتباع الميائتين.

على أننا نعترف لرياض دوراً مقداماً في أسابيع الحكم الفيصلي الأخيرة، إذ حاول رد الكأس المرة عن ملك كان متجهاً بسرعة نحو نهايته.

لم يستبق غير التبعية الاسمية للدولة العثمانية. وفي تلك الغرابة أيضاً، أقرت الدولة الاحتلال الإيطالي للساحل الليبي مستغنية تبعية مسلميه للسلطان، باعتباره «الخليفة»، في أمور دينهم. كان هذا التسليم العثماني يبتغي تحرير الدولة من عبء مواجهتين صعبتين للتفرغ لثلاثة هي تلك التي رجحها (ولم يلبث أن أطلقها) مسلسل أحلاف انفتحت بين الدول الحبيطة بمقدونيا (آخر المقاطعات العثمانية في البلقان) وقد ظهر فيه التصميم على إخراج الدولة من هذه الأخيرة.

هذا المآل، في حالتيه الليبية والألبانية، وفي ما زانهما من حوادث شهدتها مقدونيا وغيرها، لم يكن يسعد إلا يقوي نفوذ القوميات غير التركية من سلطة «الاتحاد والترقي» وأن يدفع هذه الأخيرة، في المقابل، إلى مزيد من «التنوير» ومن ثم إلى مزيد من التنوير. وهو ما جعل كثيراً من ممثلي القوميات غير التركية في البرلمان يسيرون إلى حزب جديد تشكل في أواخر سنة 1911 ومعهم معارضون أتراك من ذوي الاعتدال لسياسة «الاتحاد والترقي». ذلك الحزب هو حزب الحرية والائتلاف وقد أصبح رضا الصلح واحداً من أركانه البارزين. وهو ما سيقدم مصر نقمة من جهة «الاتحاد والترقي» على رجل كان في صفهم عند انتخابه بعموياً في سنة 1908. وستجد هذه النقمة ترجمة عاجلة لها في الانتخابات اللاحقة وستجد ترجمة آجلة في سوق الرجل مع ولده رياض ورهط من أنصاره في صيدا وجبل عامل إلى ديوان عاليه المرقي في سنة 1915.

١٤٠٥ مفاضلة أولى بين الاستقلال والوحدة

عند سفر الوفد اللبناني الثاني إلى أوروبا، برئاسة البطريرك الحويك، لمرض الطالب المتصلة باستقلال لبنان وتوسيعه مع القبول بانتداب فرنسا عليه، وجه حزب الاستقلال العربي في دمشق، وكان رياض الصلح واحداً من وجوهه البارزة، رسالة إلى مؤتمر الصلح مؤرخة في 7 آب 1919 جاء فيها ما يلي:

«إن لبنان الكبير الذي أراد غبطته فصله عن سوريا سياسياً واقتصادياً لم يوكل غبطته في ذلك» وإن غبطة البطريرك زعيم طائفة لا تمثل في لبنان الكبير إلا الأقلية الصغرى، كما أن صفته الدينية لا تغوله حتى التكلم عن المسلمين والدروز والروم الأرثوذكس الأكرثية العظمى الموجودة في لبنان العالي، وإن فئة كبيرة من أبناء طائفته المارونية وفيهم كثير من المتطهرين العقلاء يطالغونه في آرائه السياسية (...).

بعد ذلك بأحد عشر شهراً اضطلع رياض الصلح بالدور الذي سيأتي ذكره في التقريب بين حكومة فيصل وأعضاء مجلس الإنارة النافعين على مسلك السلطة المحتلة. وكان هذا التقريب يقوم على التسليم السوري باستقلال لبنان التام وحياده (الذي يحول دون اتخاذه قاعدة لاجتياح سوريا) وعلى توسيع حدوده بالتوافق بين الدولتين وعلى ترتيب للعلاقات الاقتصادية بينهما يفرضه مجلسان للنواب.

وكانت مزة - ستتلوها مزات - يترك فيها رياض الصلح موضوع «الوحدة» جانباً معتبراً أن ظروف الاحتلال (القائم) والانتداب (المقبل) يملئ تقديم مطلب الاستقلال على كل ما عداه.

١٤٠٦ «مضبطة» مجلس الإدارة

عقدت، ابتداءً من أواخر أيار 1920، لقاءات عدة اشترك فيها، من جهة مجلس الإدارة اللبناني، ثمانية من أعضائه أبرزهم سليمان كنعان ممثل جريون وسعد الله الحويك شقيق البطريرك، ومن الجهة الفيصلية جميل الألشي ضابط الأرباط السوري في بيروت وأمين أرسلان ورياض الصلح من أعضاء المؤتمر السوري العام.

1918: الاحتلال البريطاني - الفرنسي:

أولى الأعلام العربية وعزل «الحكومات»
السياسية في التصرفية والساحل

وقد أفضت هذه اللقاءات إلى نصّ صُرف به «المضبطة» اعتمده أعضاء المجلس الثماني بمعرزل عن رئيسه حبيب السعد وأعضائه الأربعة الآخرين وأبرهزم داود عمين، وكان أحدهم مستقيلاً وكان الباقون يعدّون معجبين عن مواجهة التسلط الفرنسي أو راغبين في إشراف فرنسي على حكم لبنان. ولا يخرج ما جاء في المضبطة عن منطلق التوجّه الخائب لأهليان الجبل، بعد نهضة العرب، إلا بتجاهل كلّ دور خاص لفرنسا في لبنان. فالمضبطة تطلب «العيد» و«الاستقلال التام المطلق» بالتالي، وتطلب التفاهم مع سوريا على توسيع العمد وعلى التعاون في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وقد كُتبت رضا الصلح، وكان وزيراً في حكومة دمشق، لتأمين إجازة حكومته لمضمون المضبطة، وهو ما تم.

وأما رياض فتولى معالجة المشكل المتصل بالنفقات المالية اللازمة لسفر الوفد إلى أوروبا عبر دمشق. فمهد إلى أخذ سند من المتاجر البيروتي التي عارفت النعماني (وكان من ممثلي بيروت في المؤتمر السوري أيضاً) بقيمة عشرة آلاف ليرة مصرية ووقعه لأمر المذكور أحد أعضاء الوفد سليمان كنعان نائباً عن رفاقه. وسواء أكان رياض قد حصل على المال الذي قُسم بين أعضاء الوفد من النعماني نفسه أم من حكومة دمشق، فإن الأمر لم يكن رشوة كما زعمت سلطات الاحتلال بعد القبض على الوفد المسافر. وذلك أن المتهمين أعلنوا أنهم كانوا ينيرون ردّ المال من صندوق المجلس في مدة لاحقة. فضلاً عن ذلك، كان كنعان قد أرسل يطلب الدعم المالي من بلاد الاغتراب.

في كلّ حال، صعب رياض الصلح سليمان كنعان في سيارته وكان معهما مارون ابن هذا الأخير، واتجهوا نحو دمشق في العاشر من تمّوز. وسلك الوجهة نفسها أعضاء الوفد الآخرون، متفرّقين بقصد التمييه. ولكن سرّ الخطة كان قد كشف، فغضب الفرنسيون العواجز واعتقلوا أربعة من الأعضاء في منطقة صوفر - المديج، وكان بينهم كنعان. ثمّ قُبضوا على الباقين في مواقع أخرى. وقد نُشرت روايات مختلفة لكيفية نجاة رياض من الاعتقال. والمتفق عليه أنه خرج مع مارون كنعان من سيارته سليمان إذ أعلموا بوجود العاثر قبيل الوصول إليه. والمتفق عليه أيضاً أن رياض تمكّن من الوصول إلى دمشق.

ما إن دخل الأمير فيصل دمشق في أول تشرين الأول 1918، بعد انسحاب القوات العثمانية منهزمة في اتجاه الشمال، حتى عين اللواء علي رضا الركابي حاكماً عسكرياً عاماً وأمر اللواء شكري الأيوبي بالتوجه إلى بيروت حاكماً عسكرياً على الولاية وعلى منصبة جبل لبنان. وكانت حركة رفع الأعلام العربية وتسلم السلطة من جانب «حكومات» محلية شكّلها الأعيان، قد توالت في المدن. فتسلم الحكومة في بيروت قبل وصول الأيوبي، ورئيس البلدية عمر الداعوق، وتسلمها في صيدا، رياض الصلح، وتواتت حكومتان عابرتان في بعبدا، مركز منصبة جبل لبنان، إلى أن سلمها الأيوبي، يوم 8 تشرين الأول، إلى حبيب باشا السعد رئيس مجلس الإدارة، معيداً هذا المجلس للنحل إلى عمله. وقد أعلنت الحكومات «العربية» ورفعت الأعلام، على هذا الفراغ، في سائر المدن الساحلية والداخلية.

على أن نائب المنيوب الفرنسي في دمشق، كولوندر، احتج لدى فيصل على هذه الإجراءات في مدن الساحل، وواقفه في الاعتراض القائد العامّ البريطاني ألنبي يوم 6 تشرين الأول، وكانت خلفية الاعتراض اتفاقية ساكس - بيكو التي جعلت المنطقة الساحلية في عهد فرنسا وضمت إليها ما أخذ يعرف بالأفضية الأربعة من ولاية دمشق وهي حاصبيا وراشيا وبقاع وبيعلب. ولكن ما أبلغ إلى فيصل كان أن هذه المنطقة تخضع ميّناً لإدارة عسكرية فرنسية من غير بثّ لصيرها السياسي الذي تفرّقه مفاوضات السلام. وعيناً مانع فيصل، متسلماً برغبات الأهليين التي كان الحلفاء قد تمهّدوا باحترامها. فقد أرسل المحتلون العلم العربي بالقوة عن سراي بيروت وعزلوا «الحكومات» العربية وعيّنوا للمدن الساحلية وأفضيتها حكاماً عسكريين. هكذا تمّ تقسيم سوريا الطبيعية إلى مناطق ثلاث يتولى السيطرة عن الغربية منها الفرنسيون وعن الشرقية

وأما الموقوفون فجرت لهم معاملة مختصرة مبنية أمام هيئة عسكرية فرنسية في سراني البرج. وصدرت بحقهم أحكام بالنفي أعداداً مختلفة من السنوات، وبرز المال الموزع ودفع غرامات مالية ثقيلة، وبيت المحكمة غير منصبة في معاملتها الشهود، وأغلب في طعن المتهمين في شرفهم، وقد نُفذ النفي إلى جزيرة أرود فألى جزيرة كورسيكا، ثم جرت مساح للمضوعين المنفيين، وقامت حملة سياسية في فرنسا نعتت بالمعاملة وبالأحكام، وكان أن سراحهم أطلق على دفعتين بعد أن وقعت الدفعة الأولى وثيقة اعتراف وندامة فرضها الجنرال غورو. هذا بينما مكث اللقبون في المنفى ما مجموعه عاملان ونصف العام لرفضهم تطبيع الوثيقة، ولما مجلس الإدارة فكان غورو قد باهر إلى إلفاته قبل صدور الأحكام.

الشريف فيصل ومن الجنوبية (أي فلسطين) البريطانيون. وكان هذا التقسيم مغالطاً لاتفاقية سايكس بيكو إذ جعل «الأفضية الأربعة» في المنطقة الشرقية وجعل منفذ ونواحيها في الجنوبية. كذلك أبغى الفرنسي على الحاكم العربي الذي عينه فيصل للنفقة.

هذه الإجراءات دعمها استكمال الاحتلال الفعلي للبلاد التي أخرجت من سلطة فيصل، وذلك بقوات كان جُلها بريطانياً والقليل منها فرنسياً.

خريف 1918 - صيف 1920: لبنان: واقع الاحتلال بينه نشوة «الاستقلال»

أخذت العلاقات تتدفق ما بين سلطات الاحتلال الفرنسي في جبل لبنان ومجلس الإدارة اللبناني المتعثر من عهد التصرفية. فقد أدرك أعضاء المجلس، بالاختبار العني، أن واقع الاحتلال شيء مختلف عما كانوا يأملونه من مساعدة فرنسية مجرّدة في إرساء بنيان الاستقلال اللبناني وتوسيع لبنان القديم بضم ما كانوا يطلقون فيه إليه من ثغر ساحلية أولها بيروت ومناطق زراعية أهمها سهل البقاع. وظهر لأعضاء المجلس، وللموظفين اللبنانيين من وراءهم، أن جهاز الاحتلال أخذ يستأثر بلباب السلطة وحول دونهم والتصوّف المستقل وفقاً لصلاحتهم، وكان من أمارات ذلك أن المجلس منع مرتين من إرسال وفد إلى باريس لتأييد القضية اللبنانية لدى مؤتمر السلام والسنطات الفرنسية العليا. وكان من أمارات ذلك أيضاً أن سلطة الاحتلال حكمت بعضاً من أعضاء المجلس المخالفين لحلف أكثرية على طرح عرائض تؤيد تعيين حاكم فرنسي للبنان بدعوى أن ساسة البلاد غير مؤهلين لحكمها.

في ما يتعلق بذلك، كان المظلمون من اللبنانيين يشعرون بأن مسألة استقلال لبنان

م 12 1920: كالفاريسكي و«التوافق» العربي-الصهيوني

كان حاييم مرغليوث كالفاريسكي ممثلاً بارزاً، في الحركة الصهيونية، لحلف يولي أهيمة استثنائية للتوافق مع القادة العرب، من فلسطينيين و«سوريين» آخرين، على صيغة يقبلها هؤلاء للعلاقة بين المشروع الصهيوني والحقوق العربية في فلسطين. وهذا موقف كان يختلف الموقف السائد في الحركة الصهيونية، أي موقف مواجهة للصرب بالرغبة الصريحة في تهويد فلسطين والثقة في قدرة الحركة - بما تعطي به من دعم بريطاني وأميركي - بما تستطيع تبنيه من طافات يهودية - على قهر المقاومة العربية لهذه الرغبة. وقد مثل كالفاريسكي موقف «التوافق» هذا منذ ربع قرن تقريباً، كان مقيماً خلالها في فلسطين، وأنشأ علاقات كثيرة في وسط الساسة الفلسطينيين و«السوريين» ومنهم رياض الصلح.

وفي حزيران 1920، تولّى معين الماضي (وهو أحد ممثلي فلسطين في المؤتمر السوري العام) ورياض الصلح تنظيم محادثات بين كالفاريسكي ونفر من أركان الدولة الفيصلية، بينهم رئيس الوزارة هاشم الأتامي وإحسان الجابري وعادل أرسلان (وهما من معلوني فيصل المقيمين) ووفيق التميمي (وهو أيضاً عضو في المؤتمر عن فلسطين). والباني أن جانباً آخر من هذه

المعادثات دار بين كالفاريسكي وفريق آخر ضمّ حصراً قياديين فلسطينيين من الوجوديين آنذاك في دمشق وهم معين الماضي وفريق التميمي وأمين الحسيني (الذي لم يكن قد أصبح مفتياً في ذلك الوقت). وقد أبدى الفلسطينيون تشدداً فطلبوا أن تجري المفاوضات مع ممثلين مأذون لهم للمؤسسات اليهودية وسرحوا برفضهم المطالب الصهيونية الرئيسية بنداً بنسبك. فكان أن توقف البحث على هذا الجانب.

والواقع أن رياض الصلح ورفاقه من المحيطين بفيصل كانوا يرون في اتفاق يتوصلون إليه مع المنظمة الصهيونية منفذاً مهماً من المرحلة القاتلة التي كانت مولة فيصل قد أخذت تتخبط فيها، بعد أن نفخت بريطانيا وأميركا أليتهما من مصيرهما، وبعد أن أخذ شعب الزحف الفرنسي على دمشق يزاد قرباً كل يوم. لذا واصلوا المداولة سراً مع الجانب الصهيوني. ولكن المشاعر الشائنة في المدينة وما أسفرت عنه من دعوات متصاعدة إلى القتال ومن تمسير للحركة السياسية، كانت كفيلة بإحباط أي مسمى من هذا القبول. فكان ذبوع خبر المداولات التي تابمها رياض الصلح مع الجهة الصهيونية واحداً من الأسباب التي حملت والده رضا الصلح على الاستقالة، في أواخر حزيران، من حكومة هاشم الأتاسي.

ولا بد من ملاحظة الصلة بين هذه المعادثات والاتصالات التي كانت تجري في المدة نفسها مع أعضاء مجلس الإدارة اللبنانيين. ففي الحالتين كان المراد إضفاء الفاعلية للجنة التي ترمعت عليها فكرة «الانتداب». وذلك أن مسألة «الأقلّيات» كانت مكوناً رئيساً من مكونات هذه القاعدة. فكان من شأن الاتفاق بين «الوطنيين» وأقلّية من «الأقلّيات» المتبسكة بـ«حمالية» أوروبية أن ينال من صلاية تلك القاعدة.

وقد كان رياض الصلح قطباً لمحاولتين خطيرتين جرتا لرة شيع الانهيار عن الدولة العربية الوليدة في دمشق. وكان مدارهما التفاوض مع أهم «الأقلّيات» الموجودة في سوريا آنذاك وأولفها صلة بالموارن الدولية وهما الأقلّية «اللبنانية» (المارونية، على الأخص) والأقلّية اليهودية في فلسطين.

وتوسيعه بقيت موضوع مساومة بين الجانبين الفرنسي والفيصلي طوال المدة المتبقية بين استقرار الاحتلال في أواخر 1918 وأوائل صيف 1920. وكان المشهور سائداً بأنه إذا انتهت الحكم الفيصلي بتقبل انتداب فرنسي على سوريا فلن يبدأ استقلال لبنان وتوسيعه قد يعاد النظر فيه وفقاً للمطالب السورية.

في ظل هذا الوضع، أخذ معظم الأعضاء في مجلس الإدارة يتجهون إلى الاتصال المباشر بحكومة فيصل. فهم كانوا يعلمون أن العلاقات التي بدأت مضطربة أصلاً بين فيصل وممثلي فرنسا - وبينه وبين القائد العام البريطاني اللنبي أيضاً - قد أخذت تنذر بشروع مستطيرة في ربيع سنة 1920 وخصوصاً بعد قرار مؤتمر سان ريمو وضع سورية تحت الانتداب الفرنسي وإغفال القرار بترك لبنان وكان وجوده لا يزال في قيد البحث. وكان فكر هؤلاء في مجلس الإدارة متجهاً إلى التوافق مع الفيصليين على رفض الانتداب الفرنسي مقابل تسليم من حكومة فيصل باستقلال لبنان وبطلبية متفاوض عليها لرغبته في توسيع حدوده. وقد لاقى الفيصليون هذا التوجه بالتشجيع، بل لهم كانوا المبادرين إلى الإيعاء بما فيه من مصلحة مشتركة. وقد كان لرياض الصلح دور بارز جداً في إخراج الاتفاق إلى حيز الوجود ثم في معاملة تنفيذه. وهو اتفاق أحدث هزة كبرى في فرنسا وفي لبنان، حين انكشف، وكان من العجيج التي سوّغ بها الفرنسيون قرارهم بشنّ العرب على سورية الفيصلية. فكان يوم ميسلون بعد معاكسة أعضاء مجلس الإدارة والضالعين معهم بأيام معدودة.



١٩٢٠ ١٣: غدوات ميسلون

ربيع ١٩١٩ - صيف ١٩٢٠:

لجنة كينغ - كورن والمؤتمر السوري العام

تألف المؤتمر السوري العام لمسبب مباشر هو مواجهة الضغط الخارجية والداخلية الأتية إلى تقسيم سوريا الطبيعية وفرض الانتداب الفرنسي عليها، وذلك باستثناء فلسطين وقد كانت بريطانيا تريد البقاء فيها وترتيب أوضاعها وفقاً لوعده بلفور المعطى للنهضة في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧. وكانت المهنة الأولى الداعية إلى انعقاد المؤتمر إثبات نمطك الأهالي بالاستقلال والوحدة أمام لجنة كينغ - كورن الأميركية التي أيفدها الرئيس ولسون للوقوف على رغائب السوريين، بعد أن عارضت فرنسا وبريطانيا إيفاد لجنة دولية.

وقد جرى انتداب النواب، في المنطقة الشرقية (القيصرية)، وفقاً لأحكام القانون العثماني. وأما في المنطقة الغربية التي كان يسيطر عليها الفرنسيون وهي الولاية وولاية بيروت السابقة إلى حدود فلسطين ومصرفية جبل لبنان.. وأما في فلسطين التي كانت تحتلها القوات البريطانية فكان إجراء انتخاب للنواب متعزراً. لذا حصل انتداب بتوقيع المضابط لشخصيات عُهد إليها بمهمة التمثيل، وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر تسعين منهم سبعة من جبل لبنان وعشرون من الولاية الساحل من أنطاكية إلى صور وهو ما كان يفترض بتعبئة هذه المناطق كلها للدولة القيصريّة خلافاً لموقف الفرنسيين المطالبين آنذاك، فضلًا عن هذه الولاية، بضمّ «الأفضية الأربعة» (أي البقاع ووادي التيم)، وكانت نايعة لولاية سوريا العثمانية) إلى نطاق احتلالهم. وكان في المؤتمر خمسة عشر نائباً عن فلسطين، وهو ما لم يكن يوافق النية البريطانية.

انعقد المؤتمر أول مرة في حزيران ١٩١٩. وأصدر قراراً موجهاً إلى اللجنة الأميركية أعلن فيه حدود البلاد السورية والرغبة في أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً أسوة بشعوب البلقان والصرب واليونان، وبرهانيا النخلة أيضاً

حالاً وصل إلى دمشق خبير اختراق الجيش الفرنسي جبهة ميسلون ومقتل وزير العرب القيصري يوسف العظمة، فتقلت الحكومة (التي كان غرور يلغ في تغييرها) إلى الكسوة على بعد ١٢ كيلومتراً جنوبي دمشق في قطار خلص. ثم وأقامها الملك إلى هناك بالسيارة وكان في القطار أيضاً نواب من المؤتمر السوري العام وموظفون كبار وأركان جمعيات.

وقد واصل بعض هؤلاء ومنهم رياض الصلح سفرهم في قطار آخر، إلى درعا حيفا، وبقي آخرون مع الملك، في الكسوة. وكان الملك قد خلف وراءه في دمشق، لمخاطبة القيادة الفرنسية، أحد أعوانه الكبار نوري السعيد، بعد أن عتبه أميناً للعاصمة، وإحسان الجابري كبير أمنائه. وقد أتى ما أوصله هذان إلى الملك من معلومات تفصل بموقف المعتلين منه إلى اقتلعه، بعد تردد ومناورات، قراراً بالعودة مع صعبه، في القطار، إلى العاصمة.

فكان أن عادوا إليها في ليلة السادس والعشرين بعد أن أسند الملك إلى علاء الدين الربيعي رئاسة حكومة جديدة وافقت قيادة الحملة الفرنسية على أعضائها. ولكن قائد الحملة ما لبث أن أنذر فيصل بضرورة الخروج من دمشق في صباح ٢٨. فغادرها في قطار خاص وتوقف في درعا. وبكثت القيادة الفرنسية قد اشترطت عليه مواصلة السفر إلى عتبان فللعجائز أو إلى حيفا، فخشيت أن تمهد إقامة في درعا لاضطراب ما. فأنذرت الأهالي (بمنشورات ألقتها طائرة) وأنذرت الحكومة بضرورة مواصلة السفر.

هكذا أخرج الملك من سوريا في مطلع آب بوجهته حيفا. وكان اختياله هذه الوجهة - دوين عتبان - يعني تصميمه على السفر إلى أوروبا لمواصلة سعيه عند مراجع الحلفاء. هذا فيما كان التوجه إلى العجائز يعني اتباع خط آخر في العمل هو تحريك الجبهة الداخلية.

وقد أقام الملك في حيفا حتى ١٨ آب. وحين ركب البحر في بور سعيد متوجهاً إلى إيطاليا، لم يكن معه رضا ولا رياض الصلح. ولا تعلم كيف وصل رضا الصلح إلى القاهرة. ولكن بعض المصادر تنكر وجوده هناك مع ولده، في تلك المدة. والراجع

Handwritten signature/initials.



35



مجلسه اول
در روز پنجشنبه ۱۳۰۲ هجری قمری
از ساعت ۴ تا ۵ عصر
در محل اجتماعات
توسط هیئت مدیره

Le Gouverneur et les Juges
ont été priés de passer avec le
Cassa et le Rensselaer, les régiments
des plaignants et de voter définitif
le Cassa qui a obtenu une majorité.
Le Gouverneur et les Juges ont
été priés de voter pour le
Cassa et le Rensselaer. Le
Cassa a obtenu une majorité.
Le Gouverneur et les Juges
ont été priés de voter pour le
Cassa et le Rensselaer. Le
Cassa a obtenu une majorité.

34



16

454

أن هذين اختاراً استئناف عملهما السياسي من القاهرة التي كان فيها العديد من أقرانها ووصل إليها معهما زملاء آخرون لهما من دمشق.

وكان من المجلس العسكري الفرنسي في دمشق أن حكم على رياض الصلح بالإعدام. وكان هذا الحكم (الغياتي) الذي صدر في 9 آب من نصيب 34 آخرين من المعيطين بغيبيل. وقد تلقى بعض هؤلاء أخبار الحكم عليهم من الصحف وهم لا يزالون في دمشق أو في فواح أخرى من سوريا. فكانوا يتدبرون أمرهم للتخفي ثم الخروج من البلاد.

ولم تبق السلطات الفرنسية طويلاً على هذه الأحكام. فأصدر غورو، في حزيران 1921، عفواً عن أبرز المحكومين (وبينهم رياض الصلح) مبتغياً تهدئة خواطر الأهلين. وقد عاد رضا الصلح في وقت ما من سنة 1922 إلى صيدا وراح إلى اعتزال العمل السياسي شيئاً فشيئاً. ويستفاد من بعض المصادر أن صحته كانت قد أضعفت تراجعاً. وأما ولده رياض فافتتح، في القاهرة، منفاه الثاني (بعد ذلك الذي كان في تركيا إبان الحرب العالمية)، ولبت متنقلاً بين مصر وفلسطين وأقطار أوروبية مختلفة إلى آخر العام 1923 حين رجع إلى دياره في بيروت وصيدا.

ويمكن أن تكون عودة رياض قد تأخرت بسبب حكم آخر متعلق بدموره في قضية أعضاء مجلس الإدارة. فقد كان حُكم عليه في هذه القضية غيابياً بالسجن خمس سنوات وبغرامة مالية ثقيلة. وهذا ملف أروت- على ما ذكرنا- حملة سياسية وصحافية، في فرنسا، احتجاجاً على المعاملة وعلى الأحكام، ولم تكلِّ صفحته نصلاً إلا في أواخر سنة 1923.



عن الدولة العثمانية وأن تكون الحكومة السورية «ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية» والاسم يُحفظ فيها حقوق الأقليات» وأن يكون فيصل ملكاً على البلاد.

وبين هذه الجلسة الأولى ونهاية العهد الفيصلي، التأم المؤتمر في ثلاث دورات، وكتب في ثانيتهما ما أحسنه حلول الفتات الفرنسية محل البريطانية في المنطقة العربية من تغيير إستراتيجي خطير، وأعلن في ثالثتها استقلال سوريا وبايع فيصل بالملك، يوم 8 آذار 1920، ثم باشر مناقشة القانون الأساسي (أي الدستور) ولم يكن قد أنجزها حين وقعت معركة ميسلون في 24 تـبـوـز من السنة نفسها.

1915-1916: مراسلات الشريف حسين- مكماهون: حدود غامضة وقاعدة تعهدات هشة عشية دخول العرب العرب تحت الرعاية البريطانية

كانت المراسلات التي جرت، في أثناء الحرب الكونية، بين حسين بن علي شريف مكة وهنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر قد أسفرت عن اعتراف بريطاني بمبدأ الاستقلال العربي، وبحق العرب في إنشاء «خلافة» لهم يعثرون نظامها بصورة العلاقات بين مكثاتها الإقليمية بحرية. ولكن الجانب البريطاني ما ظل في القبول بالحدود التي طلبها الشريف حسين لهذه الدولة وكانت تضم شبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا الطبيعية. وكان التذلل البريطاني يشير إلى مصالح فرنسية في المنطقة الشمالية الغربية والغربية من سوريا، وهي المنطقة الممتدة من صور إلى الإسكندرية، والمشملة على مرسين الواقعة اليوم في تركيا. وقد قبل الجانب العربي باستثناء مرسين وأضنة من نطاق سلطته ولم يقبل باستثناء الساحل السوري، ابتداء من الإسكندرية، وتغادي الجانب البريطاني أيضاً من كل تعهد سريع بدخول فلسطين



في «الاستقلال العربي» وتفاهى من التصريح بدخولها في منطقة «المصالح الفرنسية» أي سوريا الساحلية. وهو ما حمل حكومة دمشق الفيصلية، بعد العرب، على اعتبار فلسطين داخلية (نظرياً) في نطاق سلطتها.

انطوت المراسلات أيضاً على تأكيد الأفضلية البريطانية في معاينة الدولة العتيدة، وهي أفضلية عرضها الجانب العربي، وعلى تأكيد العاجلة إلى ترتيبات خاصة تضمن المصالح البريطانية في ولايتي البصرة وبغداد وإلى استمرار الاحتلال البريطاني لمنن. وهذا مع الإشارة إلى تمهيدات بريطانية يجب أن تعثرم أعطيت لمضيفات قادمة على سواحل شبه الجزيرة. وهي تمهيدات لم يكن الشريف حسين مطلعاً إلا على بعضها. وكان الملهم المحيط بمعظم مسائل العهود والترتيبات الخاصة والتمهيدات لا يزال قائماً حين أعلن الشريف حسين، من مكة، انطلاق الثورة العربية على الحكم التركي، في حزيران 1916.

1915-1917: سايكس - بيكو، الحسين - مكماهون، بلفور - روتشيلد؛ التعهيدات متعارضة باستثناء تعهيدات البريطانيين والفرنسيين لأنفسهم
في الشهر نفسه الذي أرسل فيه مكماهون رسالته الأخيرة إلى الشريف حسين (أذار 1916) كانت تبدأ في روسيا مفاوضات مثلثة بُنيت على تفاهم سابق بريطاني-فرنسي حول مصير سوريا الطبيعية وما بين النهرين (العراق). وكان هذا التفاهم قد تم بين مارك سايكس عن بريطانيا وفرنسا جورج بيكو عن فرنسا. وكانت روسيا معنية بمصير المناطق المتاخمة لحدودها في الأناضول. فعملها سائر الجوف في المفاوضات الثلاثة.

فرض التفاهم بشأن سوريا والعراق بإتشاء دولة عربية في سوريا الداخلية تقسم إلى منطقتين: «أ» و «ب». وقضى بمنع فرنسا أفضلية في ما ينشأ من مشاريع وما تعتاج

٢٠١٤ مؤتمر جنيف ووفده الطويل العمر

أفضت نهاية الدولة الفيصلية في دمشق إلى تجمع كثيرين من قادة الرأي السوريين (واللبنانيين) في القاهرة. كان بعض هؤلاء قد واكب خطى تلك الدولة وأصبح محكوماً بالإعدام أو بعقوبات أخرى، في دمشق، بعد سقوطها. وكان بعضهم الآخر قديم العهد بالإقامة في القاهرة، وقد باشر فيها معارضته السياسية للعهد العثماني الأخير، وأبرز هؤلاء أركان حزب الاتحاد السوري الذي يرث حزب اللامركزية الإدارية العثمانية عند نهاية الحرب. تولى هؤلاء تنسيق الصف السوري في القاهرة، وكان أبرز الأحزاب المهاجرة من دمشق حزب الاستقلال العربي، وبيت جمعية الفتاة، وكان من المنسوين إليه رياض الصلح.

ومن أهم ما أفضى إليه هذا التنسيق وأيقاه أثراً عقد المؤتمر السوري - الفلسطيني في جنيف، من ٢٨ آب إلى ٢١ أيلول ١٩٢١. وكان هذا المؤتمر سورياً، في ابتدائه، فأصبح «سورياً فلسطينياً» حين انضم إليه أعضاء من الوفد الفلسطيني الموجه آنذاك في لندن. وقد عاد هؤلاء فانسحبوا من المؤتمر في السنة التالية، محتجين على ميل وجوده عند الأكثرية «السورية» فيه إلى تغليب القضية السورية على قضية بلادهم.

اتخذ المؤتمر في جنيف ليسهل عليه التوجه مباشرة إلى عصبة الأمم. وكان في صلب مطالبه إنشاء دولة عربية في سوريا وفلسطين ولبنان يكون نظامها منياً ودينامياً ويكون لها حق الاتحاد مع الدول العربية الأخرى، وكذلك إبطال الانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين لم تكن قد أبرمتها العصبة بعد، ونقض وعد بلفور، وإرسال لجنة دولية للحقوق على وظائف الأهالي، في المشرق العربي، بشأن مستقبل بلادهم.

رأس المؤتمر الأمير اللبناني ميشال لطف الله، وكان متمولاً كبيراً وذا طموح سياسي كبير، وقد منعه الملك حسين بن علي لقب الإمارة لمعادته الأسرة الهاشمية، وانتخب نائباً للرئيس الشيخ رشيد رضا المشهور، تلميذ الشيخ محمد عبده وصاحب مجلة المنار وهو طرابلسي مقيم في القاهرة. من ثم انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء. وما لبثت هذه اللجنة أن عيّنت لها وفداً دائماً في جنيف لمواصلة العمل السياسي في المعامل الدولية، مؤلفاً، فضلاً عن ميشال لطف

إليه الدولة من خبراء وموظفين في المنطقة «أ» وهي الشمالية وتشتمل على الموصل وحلب وحماه وحمص ودمشق. وقضى التفاهم أيضاً بمنع الأفضلية نفسها لبريطانيا في المنطقة «ب» وهي الجنوبية وتشتمل على كركوك وشرق الأردن والمقبة. وقضى أيضاً بخضوع الساحل من الإسكندرية إلى صور (وهو المنطقة الزرقاء) لحكم فرنسي مباشر. وقضى بحكم بريطاني مباشر للمنطقة الحمراء وهي لايتا بغداد والبعرة. وجعلت فلسطين أخيراً منطقة وصاية تخضع لإدارة دولية يتفق عليها العلفاء والشريف حسين.

كان هذا الاتفاق مغالفاً لموقف الشريف حسين المتعظ عن إدخال فرنسا في المسألة السورية أصلاً. وكان الاتفاق يؤجل الترتيبات الخاصة بمصالح بريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (وهي ما وافق عليه الشريف) على أنها حكم بريطاني مباشر للولايتين. وكان يفرض لفلسطين مصيراً لم يكن قد نكر أصلاً في مراسلات العسك - مكماهون...

لم يطبق اتفاق سايكس - بيكو الذي بقي سرّاً إلى أن كشفه ليون تروتسكي مقبض الغارجية في حكومة البلاشفة، بُعيد الثورة البلشفية، في خريف ١٩١٧، وانسحاب روسيا من الحرب. ولكن ما طبق كان أبعد من الاتفاق الذي بقي يُعتبر قاعدة انطلاق لما تلاه من صيغ تفاهم جديدة بين بريطانيا وفرنسا. فقد أخضعت سوريا ولبنان يتمامهما للانتداب الفرنسي والتي التمييز بين منطقتين شرقية وغربية مع سعة الدولة «الشريفية» في ميسلون ثم إنشاء دولة لبنان الكبير. وضمت ولاية الموصل إلى ولايتي بغداد والبعرة فنشأ من ثلاثتها العراق الماصر وتوسع كنه تحت الانتداب البريطاني. وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني أيضاً. وكان وعد اللورد بلغور اللورد ليفيل والثر روثشيلد (في ٢ تشرين

الله نفسه، من ثلاثة أعضاء هم الأمير شكيب أرسلان عضو مجلس البعثات الميثاقية سابقاً وإحسان الجابري الذي كان ملحقاً ببلاط السلطان عبد الحميد وأصبح أخيراً رئيساً لأعضاء الملك فيصل، وسليمان كنعان الذي كان قد أنهى نفسه في كورسيكا ثم أخرج من فرنسا، وقد اختص، في الوفد، بالدفاع عن استقلال لبنان معتبراً أن هذا الاستقلال كان قائماً في عهد التصرفية ونقصه الاحتلال ثم الانتخاب الفرنسي.

بقي هذا الوفد، مدة العشرينات والثلاثينات، دائباً على مناهضة السياسة الانتخابية. وقد انضم إليه رياض الصلح في وقت ما من أوائل العشرينات ووافق نشاطه من جنيف والقاهرة ومن منافيه الأخرى ومن بيروت بعد استقراره - نسبياً - فيها. وحين نشب الخلاف بين الوفد ومناصريه وبين رئيس المؤتمر ومناصريه، كان رياض الصلح في جانب الوفد وتولى باسمه تنفيذ التهم التي أثارها لطف الله في وجه أعضائه. وكان هذا الخلاف الذي أصبح علنياً في أواخر سنة 1927، معتبراً عن اعتماد كثيرين من بينهم رشيد رضا وشكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح عن سياسة الأسرة الهاشمية التي كان آل لطف الله مقربين منها. على أن هذا الخلاف لم يقض إلى قطيعة مع الهاشميين ولا كان الانشقاق الفلسطيني من المؤتمر، قبل ذلك، قطيعة بين الوفد والفلسطينيين أيضاً.

ويستجّل للوفد خصوصاً إصداره مجلة الأمة العربية *la Nation Arabe* التي تولى المسؤولية الدائمة عنها شكيب أرسلان وبغيت، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، أبرز لسان للقضايا العربية في أوروبا.

٢٠٤ 15 رياض ووايزمن: من يمنع إبرام الانتخاب؟

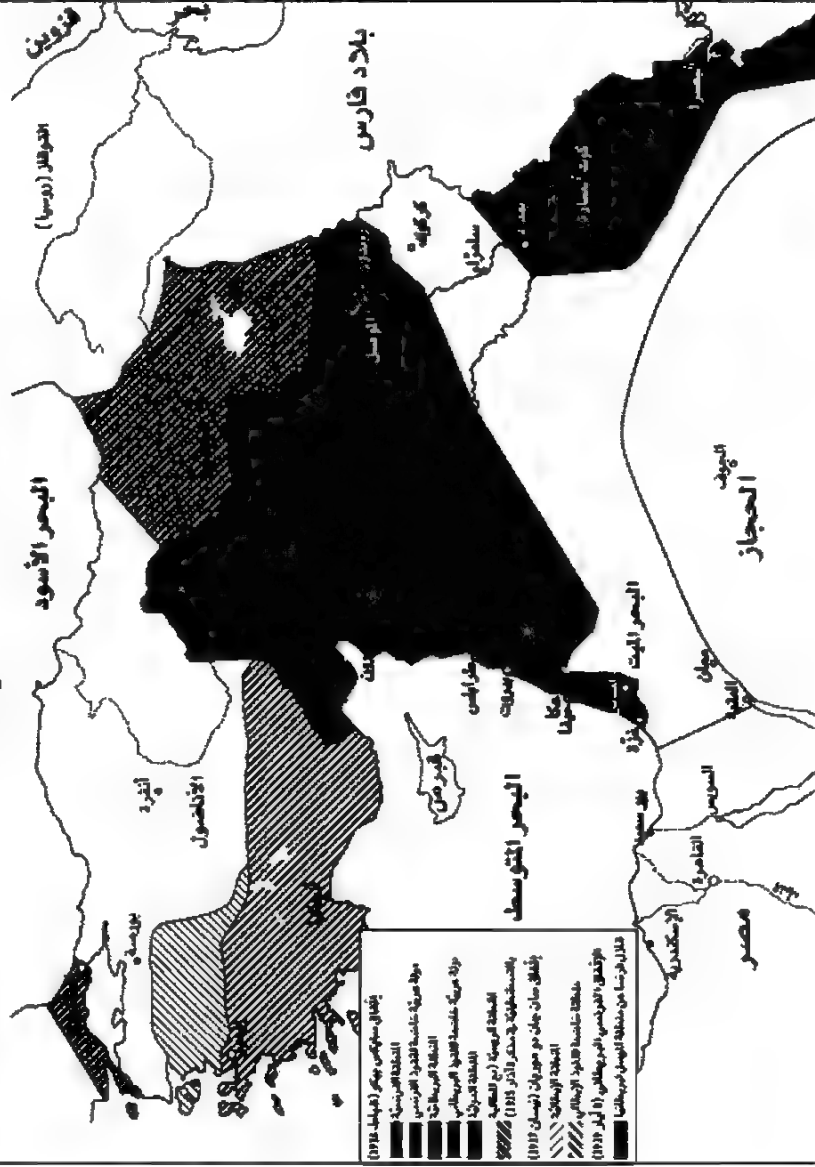
بعد المؤتمر السوري - الفلسطيني، في جنيف، ذهب رياض الصلح إلى لندن راغباً في تسهيل السعي إلى اتفاق بين الوفد الفلسطيني الناشط هناك وقيادة الحركة الصهيونية. كان النزاع العربي - اليهودي، في فلسطين - وقد اصطبغ تكراراً بلون الدم - عامل تركية للانتداب البريطاني على فلسطين ومن ثم

الثاني 1917) قد أباح لليهود أن ينشئوا فيها وطناً قوياً...، فكانوا إذ ذاك نحو 1% من سكانها. وتأسست في شرق الأردن وحده من بين مناطق سوريا الطبيعية، إمارة تولاهها الأمير عبد الله بن الشريف حسين، بعد أن أخرجها تشرشل، وزير المستعمرات، من دائره وعد بلغفور، في آذار 1921. وفي حزيران من السنة نفسها أصبح فيصل، ملك سوريا في العام السابق، ملكاً على العراق، بعد موافقته على الانتخاب البريطاني.

1920:

فلسطين بعد وعد بلغفور: أفق العنف المفتوح
في نيسان 1920، وقت، في القدس، أولى المواجهات الكبيرة الدامية بين عرب تجمهروا احتفالاً بموسم النبي موسى ومسنعين من يهود المدينة القديمة. وكانت هذه المواجهات معتبرة عن التوتر الذي أنشأه وعد بلغفور واستفواء الصهيونية به وتخفيف العرب من عواقبه في ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين والبحث في تحويله إلى انتداب عليها.

وكان كل من الفريقين يعبر ما استطاع تعبثه من وسائل في هذه المعركة التي بدت مسألة الانتخاب طوراً حاسماً من الأطوار العاصفة التي كانت متفجرة لها. ولم يكن مأمولاً، في هذه المرحلة، أن يفيد العرب من مواجهة يسمين إلى تعزيز عواملها بين العليقتين بريطانية وفرنسية حول فلسطين. لم تكن فرنسا وافقت، بعد، على وعد بلغفور، ولكن بريطانيا التي كانت لا تزال تتألم ورفضها للهاضلة الكلفة في العراق، كانت قد سحبت قواتها من سوريا، تاركة الدولة العربية في دمشق فريسة محتلة لفرنسا. وسلطة لهذه الانتداب على سوريا كلها. فكان سببها أن يقام الفرنسيون مبدأ الانتخاب البريطاني على فلسطين والنسبي، في رعاياه، إلى تنفيذ وعد بلغفور. هذا فيما كان البريطانيون يهدون احتلال فلسطين



للاستدباب الفرنسي على سوريا، وكان الهم الأول لرياض ورفاقه في تلك السنة (1921) وفي تاليتها الحزبون يوم إبرام عصبة الأمم صفقة الانتدابيين للثنين أقل مبدأهما في مؤتمر سان ريمو. على أن مسمى رياض لم يجد معلاً في مناخ التوفّر الاستثنائي السائد، إذ ذاك، بين الفلسطينيين واليهوديين وكان الإخفاق أيضاً نصيب للقاء الذي رقبه تشرشل بين القيايتين على ما ذكرنا.

عليه انتقل رياض إلى مسمى أطول نفساً وأوسع نطاقاً، وكان يعرف من أيام دراسته في إستانبول سنة 1911 يهودياً فلسطينياً هو إيتامار بن عاتي الذي أصبح لاحقاً صاحب جريمة وجعها بارزاً من وجوه الحركة الصهيونية في فلسطين. فتولى بن عاتي هذا ترتيب لقايات عصمت في تشرين الثاني 1921 بين رياض وحاييم وايزمن زعيم الحركة الصهيونية، وذلك في دار جيمس موروتشيلد في لندن وبحضور هذا الأخير.

كان مدار اللقاءات مشروع اتفاق أعد نصّه بن عاتي، بالتشاور مع رياض، يبدأ بالإشارة إلى فلسطين على أنها «موطن مشترك» للشعبين، مستعيداً عبارة كان قد اعتمدها، قبل أسابيع، المؤتمر الصهيوني في كابلسباد في محاولة منه لتهدئة الفضب الذي كان قد استثاره، في صفوف العرب، وعد بلفور، بنصّه الغامض، والتفسيرات الصهيونية المتطرفة لهذا النص.

وأما مواد الاتفاق فتتناول تأييد التوجّه نحو «الحكم الذاتي» في فلسطين وتسلم الفلسطينيين وظائف كانت باليومي أجنبيات وتعدية الهجرة اليهودية بقدره البلاد على استيعابها، من غير أنسى إضراء بحقوق العرب ومصالحهم وسن قانون للجنسية الفلسطينية يمنعها من يعتبرون أنفسهم فلسطينيين من المقيمين، ويشروط ذلك بتنازل الراغب فيها عن كل ولاء آخر، ويمنعها أيضاً من يتخذ فلسطين مقاماً دائماً بعد مهلة يُتفق عليها مع السلطة المنتدبة. وينص الاتفاق أيضاً على النعم المتبادل بين العرب، في مختلف دولهم، واليهود لإحقاق الحقوق القومية المشروعة ولأدوارها معاً. وينص على احترام المنظمة الصهيونية للطلق للأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية ويعتبر اتهامها بغير تلك شائناً ولا أساس له، وينص على معالجة العرب اليهود هذا الاحترام بمثلته لتقساتهم وحقوقهم الدينية.

تضعية باهظة الكلفة عليهم في الظروف المالية لنيلتهم، بعد العرب، من جهة أخرى لم تكن العلاقة البريطانية-الصهيونية كلها سماً وعسل لأن البريطانيين كانوا يجنحون إلى مداراة النخبة العربية حتى لا تتحوّل إلى اضطراب عام يهدد أمن قوّاتهم المحتلة أو يلزمهم بتعزيزها، وهو ما كانوا غير راغبين في الوصول إليه. هذا وكانت حال الاحتلال نفسها تفرض قيوداً قانونية على التصرف بالأراضي والأوقاف وغيرها وجدها الصهيونيون ممثلة لمصلحتهم.

عليه يُجد، في قيادات الطرفين العربي والصهيوني، شعور قوي بالفائدة المحتلة لأقوى مباشر بينهما يضبط الخصومة المتصاعدة بالتوفيق، ما أمكن، بين اليقطين المتناقضين.

وكان فيصل بين أول من تقبلوا مبدأ العوار، فالتقى للزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، في العقبة، يوم 4 حزيران 1918 أي قبل نهاية الحرب بأشهر. وعاد فالتقاء في لندن وعقد معه، في 3 كانون الثاني 1919، اتفاقاً مكتوباً تضمن موافقته على وعد بلفور مشروطة باستقلال الدولة العربية المنشودة في بلاد الشرق. وقد تكرر الاتصال بين فيصل أو بعض معاونيه والصهاينة بشيء من الانتظام حتى أواخر العهد الفيصلي في دمشق، وشهد تقلبات مدة في المواقف المتعاقبة.

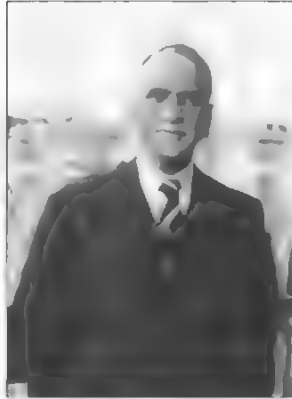
وفي فلسطين، كانت الحركة الصهيونية تتخذ صوراً متسببة جديدة، وفي مواجهتها، نشأت هيئات فلسطينية متنوعة والمعقدت مؤتمرات، وفي تموز 1921، أرسل الفلسطينيون وفداً إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني للسلطة بالقاء وعد بلفور. حصل ذلك في أعقاب صدام جديد، شهدته يافا هذه المرة، بين العرب واليهود، وفي أواخر تشرين الثاني، رعى شوكنيرغ، نائباً عن تشرشل، لقاء بين هذا الوفد ووفد صهيوني برئاسة وايزمن، وكان هذا الشهر قد شهد صداماً دامياً

آخراً في القدس بين العرب واليهود. ولم يسفر اللقاء اللندني عن أي تقارب.

24 تموز 1920: يوم ميسلون التاريخي؛ جيش غورو يضرب حلم الاستقلال العربي

خاضت الدولة الفيصلية معركة وادي ميسلون، بظاهر دمشق، يوم 24 تموز 1920، بجيش قليل العدد ضعيف العدد، أُمِيتت لمبة جنده بعد أن كانوا قد سَرحوا في 18 تموز استجابة لإنذار غورو الذي ورد قبل عشرة أيام من المواجهة وتضاعفت الضغوط على أثره. لم يزد عديد الجيش الذي قاتل في ميسلون عن ثلاثة آلاف معظمهم من التطوعين وكانوا سيحي التسليح والتنظيم. فكان الميزان مختلاً جداً بين هذه القوى والجيش الفرنسي الكبير الذي زحف مصحفاً بمتزعاته ممزراً بمخافعه، يسانده سرب من الطائرات القاسفة وقد بلغ عديد الإجمالي تسعة آلاف. ولم تدم المعركة إلا ساعتين أو ثلاثاً من الزمن تفرق بعدها الجيش العربي الذي خسر نصفاً من ريع جنوده ومناصريه وسقط قائده وزير العرب يوسف العظمة في الميدان ليصبح قبره في ميسلون معجزة لمشروعات من السنين.

وكانت دمشق قد شهدت حركات مدّ وجزر في تلك الأيام العشرة التي سبقت المعركة، بين راغبين في ملاينة الفرنسيين (وكان على رأسهم فيصل نفسه) ومستمين على المجابهة (وكان على رأسهم يوسف العظمة في الحكومة والشيوخ كامل القصاب في أحياء المدينة وساحاتها). وبين هؤلاء وأولئك، وجد فيصل كثيراً من الصلوات بين من كان يلتقيهم من أعيان ومصلحين لشاوتهم في المواقف. وكان قد وقع اضطراب داخلي خطير، أيضاً، عند هجوم المتظاهرين على القلعة، أسفر عن سقوط مائتين بين قتيل وجريح.



42 هاشم الأتاسي

43 رضا الركابي

44 يوسف العظمة

45 فيصل بن الحسين

46 الشريف الحسين بن علي

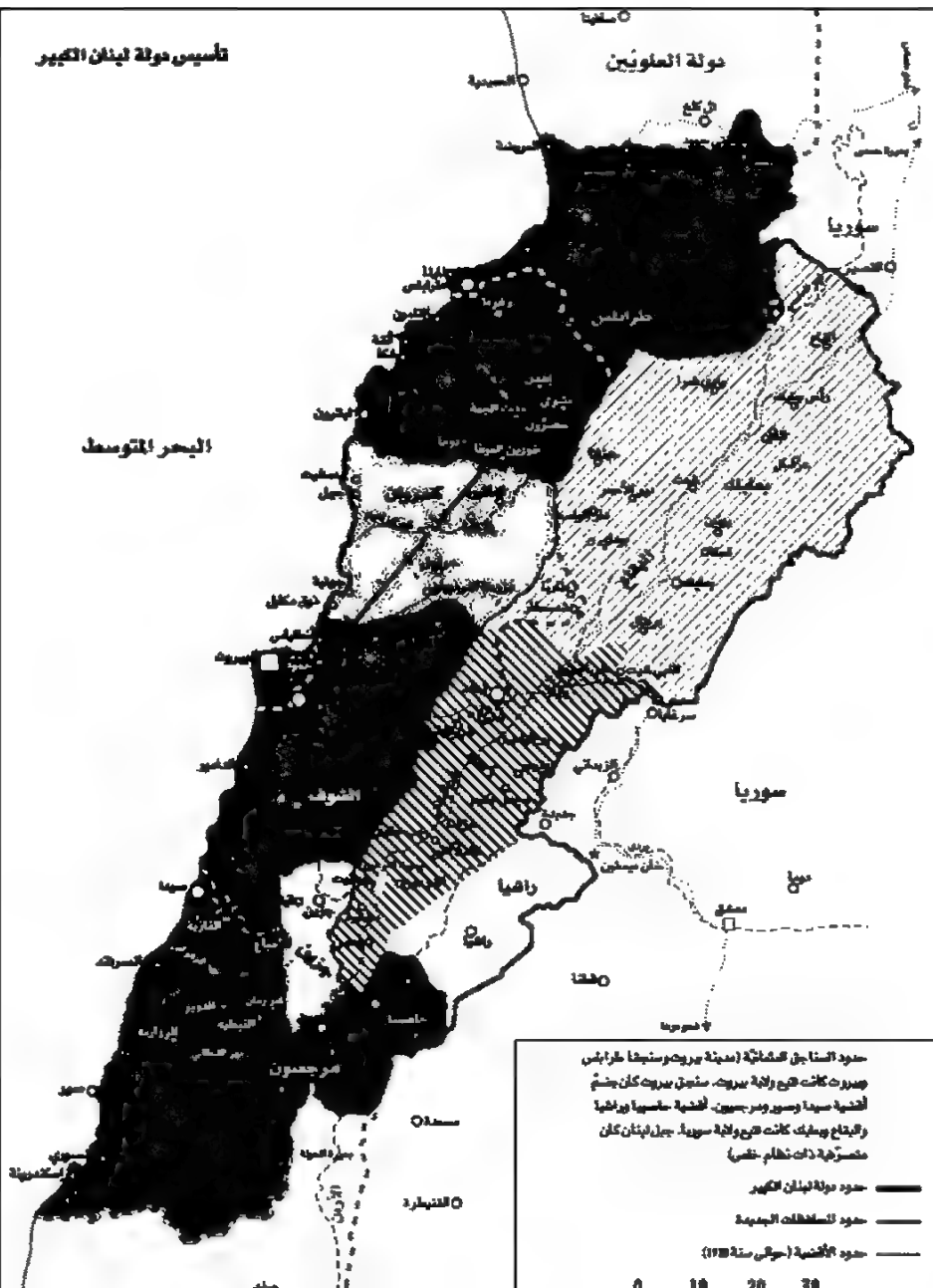
47 الحسين و فيصل عند

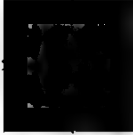
فرانسوا جورج-بيكو في جنّة

ولكن ما حسم المولف لصالح المجابهة، في النهاية، كان تشدد الجنرال غورو ومقابلاته كل تنازل من فيصل بمطالب جديدة وظهور تصميمه على احتلال دمشق مهما تفعل حكومتها، وعلى إطاحة الملكية العربية التي لم تكن فرنسا قد اعترفت بإعلانها في آذار 1920 ولا بميلامة فيصل على سوريا الطبيعية كلها، بما فيها فلسطين (الرهينة لوعده بلقيس البريطاني) ولبنان وسانو المنطقة العربية التي كانت القوات الفرنسية تحتلها وحدها، بعد أن انضمت منها للقوات البريطانية في خريف السنة السابقة. هنا إلى مأخذ فرنسية أخرى على حكومة فيصل أهتها رفضها انتداب فرنسا ومساكنتها المصائب الناجمة للاحتلال للفرنسي في أنحاء عديدة من البلاد، ومعاندتها استخدام الجيش الفرنسي حاكم حديد رفاق - حلب لإمدادات القوات المحاربة في كيليكييا وجنوب الأناضول، ورفضها اعتماد العملة السورية السورية التي صدرت بقرار وضمائة فرنسيين، إلخ.



تأسيس دولة لبنان الكبير





أخيراً تتمتع المنظمة بالتعاون مع الأهالي العرب في كل مشروع تبلور إليه لإعادة إعمار فلسطين.

طلب رياض حنف عبارة «في الألوان المنسب» التي قيد بها النص إرساء العنصر الذاتي مؤكداً على أن الملة 22 من ميثاق عصبة الأمم اعتبرت الملل الواجبة تحت الانتداب من الفئة «أ» (وهي حالة فلسطين وسوريا ولبنان) مولا مستقلة.

اهتم من هذا أن رياض طلب نفياً صريحاً من المنظمة الصهيونية لنتيحتها إنشاء دولة يهودية في فلسطين. فكان أن اقترح عليه وايزمن «ترك الكلاب النائمة لعلها» مضيغاً أنه لا يستطيع إلزام أولاده ولولاد أولاده بمثل هذا النفي.

عند هذا الحد، توقفت المحادثات وتأجل البحث في توقيع أي اتفاق لعين انعقد مؤتمر يجمع الطرفين في القدس أوفي القاهرة وذلك في شباط لو آذار من السنة التالية (1922).

١٠ «وعد بلفور العربي»

في آذار ونيسان 1922، انعقدت محادثات في القاهرة بين وفد من المنظمة الصهيونية وآخر من اللجنة التنفيذية لمؤتمر أحزاب البلاد العربية المتحدة، وهو الاسم الذي اتخذته منظمة مؤتمر جنيف من الناشطين «السوريين» في مصر. كانت المحادثات استثنائية لمباحثات وايزمن ورياض الصلح في السنة السابقة. ورنس الوفد العربي الشيخ رشيد رضا وكان بجانبه رياض الصلح والشيخ كامل القصاب وإميل خوري. وتألف الوفد الصهيوني من الدكتور أرم من اللجنة التنفيذية للصهيونية في فلسطين وفليكس بو منشي وهو مصري ومصري وأنشر سفير وهو صهيوني في جريدة إيتامار بن عاتي. وقد تابع وايزمن هذه المحادثات من روما وتابعها مسؤولون بريطانيون وصهيونيون آخرون شعروا بما لها من أهمية.

ويظهر بجملاء من معاصر الجلسات دافع الوفد العربي إلى محاولة الاتفاق مع المنظمة الصهيونية. ففي نطاق الواجهة السياسية المباشرة، طمأن الوفد العربي معلوميه إلى أنه لا يريد

أول أيلول 1920:
لبنان الكبير يفرض عن آمال المتصرفية

استنفار منظمتهم في وجه أي من الدول الحليفة (بريطانيا وفرنسا، بخاصة) وكان يعلم أن هذا الاستنفار محال، ولكنه عاد فطلب أن يمنع الصهيونيون عن تأييد أي انتداب على غير فلسطين وأن تشكل لجنة من الطرفين تبحث في الموقف المناسب من الانتداب على فلسطين. وفي ما يتعدى المواجهة المباشرة، بدا أن المؤوضين العرب يريدون «تسوية تاريخية» مع اليهود تنقض الأساس الذي قام عليه مبدأ الانتداب في صيغته الملغاة، على الأقل.

ففي موضوع الانتداب على فلسطين، كان المؤوضون العرب يريدون أن يعول اليهود على تعهدات عربية مباشرة، تتعلق بهجرة اليهود وطمسهم في البلاد من نواحيه كافة، بحيث تضل قيمة الضمانة البريطانية التي مثلها وعد بلفور وإدراجه في صك الانتداب أو تبطل. كان ذلك ما ساء إد «وعد بلفور العربي». وفي موضوع الانتداب برمنته (على فلسطين وغيرها) كان الوفد العربي يريد تقديم الاتفاق العربي - اليهودي على أنه اتفاق مع جهة متقدمة، مالمكة لوسائل التطوير من مصرفة ومال، وأنه - أي الاتفاق - يعني الشرق العربي كله - لا فلسطين وحدها - عن الانتداب الفرنسي - البريطاني الذي برز في الساحة الدولية مسنداً إلى هذه الحاجة نفسها: حاجة البلاد العربية إلى «المساعدة» و«المشورة» - وهي الخارجة من قرون طويلة من الاستبداد والإدارة الفاسدة - إلى أن تبلغ مرحلة من التطور تجعلها مباشرة أمورها بنفسها. وكان المؤوضون العرب يرون لليهود أفضلية على بريطانيا وفرنسا، وهي أن اليهود ليسوا دولة إمبريالية تهيمن على البلاد بأسباب القوة وإنما هم مقيمون من أهل البلاد أو مهاجرون يأتون إليها وينتهي أمرهم إلى التعلق بها والسعي، مع عناصر الأهلين الآخرين، في نهضتها وازدهارها. وكان الوفد العربي يرى المستقبل السياسي للمشرق العربي مستقبلاً اتحادياً يضم بلاد الشام كلها إلى بلاد ما بين النهرين. وكان يعرض على اليهود دوراً في بلاد هذا الاتحاد كلها، لا في فلسطين وحدها. ولا ريب أنه كان لا يراهم إلا أقلية في هذا النطاق الشاسع، ويستبعد كل سيطرة من جانبهم على سياسة البلاد، ويرى العرب، وهم الأكثرية الساحقة، قاندين على منع هذه السيطرة إذا جنح إليها اليهود.

وأما الوفد الصهيوني فقد طغت، بالتدريج، هموم أخرى على

في أول أيلول 1920 - أي بعد معركة ميسلون بشهر وأيام - أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير من قصر المشور في بيروت وذلك في حفل تغنمه البطريك الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا وجمع كبير من أعيان البلاد وأركان الإدارة الانتدابية.

وقد ضمت الدولة الجديدة إلى متصرفية جبل لبنان الثمانية ما كان قد أخذ يسمى به الأفضية الأربعة - من ولاية دمشق (أو سوريا) وهي، على ما نذكرنا، أفضية حاصبيا ورثيا والبقاع (الملققة) وعلبك. وضمت أيضاً مدينة بيروت وأفضية لوانها الثلاثة وهي أفضية صيدا وصور ومرجعيون. وضمت أخيراً مدينة طرابلس وقسماً من لوانها الواقعة إلى الجنوب من النهر الكبير. وكانت أكثرية سكان المدن الساحلية المضمومة من المسلمين السنة. وكان السنة أكثرية أيضاً في نواحي المنية والأضنة وعكار المقطعة من لواء طرابلس وكانوا كثيراً في نواحي حاصبيا ورثيا المقطعة من لواء دمشق. وكان الشيعة أكثرية في جبل عامل وبلاد الشقيف وسواحلها، وكانت موزعة بين أفضية لواء بيروت، وكذلك كانوا في قضاء علبك المقطع من لواء دمشق. وكان للمسيحيين وجود كبير في مدينة بيروت ومثلها للدرزي في وادي التيم. هذا إلى أقليات من مختلف الطوائف متناثرة بين الأكرشيات الطائفية.

وعلى التعميم، زادت مساحة الدولة الجديدة عن مثلي مساحة المتصرفية وقارب عدد سكانها المثلين. ونعنا الميزان السكاني بين المسيحيين والمحمديين إلى التكافؤ مع زيادة محدودة جداً للجانب المسيحي. هذا فيما كان السبعون أكثرية ساحقة في المتصرفية القديمة.

ظننت حين الجبلتين (أو «الجنانيتين»)، طوال عهد المتصرفية، على بيروت، من جهة، وعلى سهل البقاع، من الجهة

موقفه في الحادثات. صعيح أنه ارتاح إلى جوف المودة الذي ختم على الحادثات. وكان الصهيونيون محتاجين جداً في تلك المرحلة الانتقائية، إلى تخفيف التوتر العربي-اليهودي في فلسطين، وقد أخذ ينمو بتعميد الوضع هناك بما لهم ولعاصيتهم بريطانيا باهظ الكلفة المحتملة. ثم إنهم كانوا متوجسين من رد الفعل الفرنسي على تقربهم من سياسة سوريين كانوا مصنفين أعداء صريحين للانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. وكان الصهيونيون يدركون أن خلخلة الانتداب الفرنسي إنما هي خلخلة للانتداب البريطاني، قبل أن يستقر، بسبب تماسك العالتين في إطار التقاسم بين الحلفاء. وأخذوا يخشون أن يُتهم اليهود (وفق عبارة أحدهم) بـ«سلب» الحلفاء ثمرة النصر في الحرب الكبرى.

ثم إن الصهيونيين (في الوفد الفلوس وفي خارجه) طرحوا أسئلة تتصل بدرجة تمثيل أفراتهم العرب للفكر السياسي في الأقطار المعنية بالمفاوضة وبمدى قدرتهم، بالتالي، على إقناع هذه القوى بالاتفاق العتيق وفرض تنفيذه. وكان أكثر أسلحتهم إلحاحاً يتصل بحرب فلسطين غير الممثلين في الوفد العربي المفاوض. وظهر حذرهم من التفريط بضمانات وثيقة من قبيل وعد بلفور والانتداب (أي القوة البريطانية، بالنتيجة) لقاء تعهدات عربية مشكوك في فاعليتها. هكذا تراخى حماس الوفد الصهيوني للتوصل إلى اتفاق مكتوب (بعد ما جرى من مشاورات خارج نطاق الوفد) وانتهت المفاوضات إلى التعليق في شهر حزيران.

بعد ذلك، استأنف وإبراهيم اتصالة برياض الصلح في نهاية السنة، وعقد آخرون من أركان المنظمة الصهيونية لقاءات مع عضوي الوفد السوري-الفلسطيني شكيب أرسلان وإحسان الجابري ومع حبيب نطف الله، شقيق ميشال، تمزّت بالعقد نفسها. وكانت الصعابة العربية في فلسطين قد باشرت حملة لائحة على هذه المفاوضات (التي كانت سرّية، ولكن أمرها شاع)، وكان تفصيل للمشوق العربي إلى مول عدة، في ظل الانتداب، قد أخذ يستقر، في أواخر 1922، ويعتمد معه الأمل في صيغة اتحادية. ففقدت حركة التفاوض العربية-الصهيونية بعضاً من أهم مكشّرات القاعدة التي كانت قد حملتها بين وعد بلفور وإبرام عصبة الأمم صكوك الانتداب نهائياً.

الأخرى. وكان يسوغ هذا الطموح أن يبروت كانت المنفذ البحري للجبل إلى الأسواق الخارجية وكانت سوف الداخلية أيضاً «مجهز» أبناؤه الداخلي، وكانت تتوسط ساحل المتصرفية فيما كانت منفصلة عن اللواء الذي جعلت عاصمة له، إذ كان هذا اللواء لا يبدأ إلا إلى الجنوب من نهر الأولي، أي عند مشارف صيدا. وكان يسوغ الطموح إلى ضم البقاع خصوبة أراضيها وما كان للرحليين ولجبلين غيرهم من مصالح وأملات فيه. وعزز من هذا الطموح ما شهدته الجبل من مجاعة في الحرب الأولى أدت بشطر كبير من أهله وكشفت عجز زراعته عن سد حاجات سكّانه الغذائية.

وقد بقي هذا التطلع الجبلي، بوجهتيه، ميولاً من تلبّيته منذ المتصرفية. وكانت بربوت، بخاتمة، قد أصبحت مرفأ سوريا كلها ثم أصبحت عاصمة لولاية متزامنة مشتملة على معظم الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وكان البقاع، من جهته، وثيق الصلات بمشرق القريّة، إذ كانت معظم حركة البشر والسلع فيه موجهة نحوها.

عليه نقل الجبليون أمنيته في الحصول على مرفأ خاص للمتصرفية مدة عقود ما بين جونية والدمار والني يونس. ولم يعملوا إلا في سنة 1913 على إذن برسو الممنون البغارية في مرفأ جونية. وهو امتياز ما لبثت أن أبطلت مفاعيله العرب والعصار البحري ودخول الجيش العثماني الجبل ملفياً امتيازات المتصرفية.

وأما طرابلس وما تاحها من نواح، وصيدا وجبل عامل فكانت الرغبة في ضمها مشوبة بشيء من التردد عند بعض المراجع الجبلية، وهو تردد برزت مفاعيله إلى الطن، لاحقاً، في أوقات مختلفة من عهد الانتداب، وذلك عبر التداول في الرجوع عن هذا الضم.

في عيدها الصادر يوم 19 حزيران 1924، قالت لسان الحال:

«انتهى إلينا أن جرجس بك صفارياض بك الصلح اشتركا بمعاملة مهنة المعامرة أمام جميع المحاكم الوطنية وللخطة في لبنان الكبير وفي الخارج. وقد ضما إليهما من يتقان به من للتخرجين أصحاب الكفاءة وأخذوا مكتباً في بيروت في الطابق العلوي، ملك السادات بهم ونصلي عند بوابة إدريس على شارع البوسطة. ولا ريب بأن هذه الشراكة التي فيها حنكة الشيوخ واختبارات السنين والتضلع من القانون بشخص جرجس بك وفيها نشاط الشباب والنكهة بشخص رياض بك ستكون ركناً عظيماً للفائدة لأصحاب المصالح».

وفي عيدها الصادر يوم 2 آذار 1926، قالت الجريدة نفسها:

«تلقينا ما يفيد أن الشركة المعقودة بين حضرة جرجس بك صفارياض وحضرة رياض بك الصلح في المعامرة قد اتعلت (...)».

على الأثر، أو بعد انقطاع فرضه النبي، ويصعب اليوم تقدير مآله، اتخذ رياض الصلح لنفسه مكتباً مستقلاً للمعاملة في بيروت البلدة، في مبنى كان قائماً بين شارع النبي وخان أنطون بك، أي قريباً من قصر العدل. وفي وقت ما، كان يعاونه في هذا المكتب معاميان هما زارون المعوشي وطلفي حيدر. ويروي المصري الملوف أن فارس الخوري، أستاذه في كلية الحقوق في دمشق، كلف رياض الصلح، عند تخرجه الملوف في منتصف الثلاثينات، ليحلّقه معامياً متخرجاً بمكتبه، وهو ما كان. وينكر الملوف ما وقع عليه من استئثار السياسة بالنصيب الأوفى من عمل المكتب غير مبقية إلا على القليل لما يقع في النطاق المألوف للمعاملة.



كانت المحافظة على الغلبة المسيحية وعلى الثنائية المسيحية-الدرزية في الكيان المتبع ماثلة في أنهما الجبلين. وكان الإصرار في التوسع، بشمول هذه المناطق، بعدد كبيراً من تلك الغلبة ونقض هذه الثنائية. عليه أشار بعض الجبلين، أحياناً، إلى أن القرار الفرنسي تجاوز في توسيعه للبنان حدود رغبة اللبنايين.

وقد بقيت المدن والمناطق المضمومة صعبة القهال للحكم الانتدابي، إجمالاً، حتى أواسط الثلاثينات. فشهد جبل عامل ونواحي المهمل وعكا ووادي التيم حركات مقاومة مسلحة تعاليت بين بدء الاحتلال الفرنسي، بعد انسحاب البريطانيين، في خريف 1919، وأواخر العشرينات. وقد قُبعت هذه الحركات كلها بالقوة المسلحة بعد أن كتبت الفرنسيين كثيراً من الضحايا. وبقيت طرابلس، على الخصوص، ومعها صيدا، مقيمة على رفض الانتداب وطلب الوحدة السورية إلى عهد متأخر من الثلاثينات. وأما بيروت فماللت، على الجملة، إلى الملاينة بسبب ميزاتها الطائفية الغاض ووسبب استوائها عاصمة مدمرة للدولة الجديدة مع بقائها بوابة بعريّة لسوريا في إطار الوحدة الجمركية التي أقرها الانتداب بين البلادين.

1860-1920: سوريا ولبنان في خطط

فرنسا؛ إستراتيجية طويلة النفس ولكنها متمركزة كانت حين فرنسا على سوريا كلها، إذن، فلم تستجب فوراً لما ظهر من رغبات استقلالية في جبل لبنان. وكانت الحملة العسكرية التي أرسلها نابليون الثالث إلى جبل لبنان، غداة للذبح الطائفية في عام 1860، قد رسمت لمشروع التصرفية خريطة لا تختلف كثيراً عن خريطة لبنان الحالي. ولكن هذا المشروع تقلص كثيراً لأن السلطات العشائرية ما كانت لترضى بإنشاء قاعدة إقليمية للنضود الأوروبي



80 روغان وشوز
تسلم وتسليم

81 بجهن

82 رضا الصلح حقل
ألف فرش مصري ليراف
والبلغ خير كفاف
لتغطية بين الأخير

83 من القصر السوري
للإسطنبولي في جنيد
ونهر ميشال لطف
الله والشيخ رفيد رضا
في مقدمة الصورة ويظهر
السلح في الصف الثاني
إلى اليمين



(ولفرنسي، في المقام الأول) تمتد في صدارة سوريا العثمانية مشتملة على كثرة من رعيا السلطان للمسلمين وفائضة كثيراً، بالتالي، من حد حماية المسيحيين الذي فرضته المذبحة.

وفي اتفاق سايكس- بيكو، حصلت فرنسا على إجازة حكم مباشر لسوريا الساحلية من الإسكندريون إلى نواحي صور، وعلى أفضلية لمصلحتها في سوريا الداخلية التي آلت لاحقاً إلى سلطة فيصل. ثم إن الاتفاق الشفوي بين لود جورج وجورج كليمنصو، في ربيع 1919، عدل اتفاق سايكس- بيكو إذ أقر انتداب فرنسي على المنطقتين الشرقية والغربية معاً فيما آلت المنطقة الثالثة (أي فلسطين) وكانت تسمى حينئذ سوريا الجنوبية، إلى عهدة بريطانيا وهو ما أيدته، بعد سنة من توافق الزعيمين، معاهدة سان ريمو. وأما شرق الأردن فكان داخل في المنطقة الشرقية (أي في سوريا الفيصلية) ولمكنه أصبح، بعد القسمة الجديدة، في منطقة النفوذ البريطانية.

وكان في تجربة المولة الفيصلية واختبار العلاقات المسير بينهما وبين للفوضى السامي الفرنسي ما عزز الليل الفرنسي إلى فصل الساحل عن الداخل، مع السيطرة على المنطقتين، وذلك لتسهيل التحكم بكتليتهما بالقبض على ناصية العاجلة المحققة لكل منهما إلى الأخرى. عليه أنشأ الفرنسيون، بعد إعلانهم لبنان الكبير، «دولة» لمنطقة العلويين الساحلية. وأنشأوا أيضاً دولة لدمشق سبها سوريا وأخرى لعلب وثالثة لجبل الدروز. ففصلوا الساحل عن الداخل كلياً، من الوجهة السياسية، وحلوا، من الجنوب، بين سوريا وفلسطين واعتبروا بالتناقص التقليدي بين الميعتين الكبيرتين، في الداخل، وبالاختلاف النسبي بينهما لجهة التكوين الطائفي ليعملوا ككلاً منهما عاصمة لمولة قائمة برأسها. وأصبحوا، بالنتيجة، معكمين في نظام

العلاقات التي لم يكن من قبلها بد بين هذه «الدول الخمس».

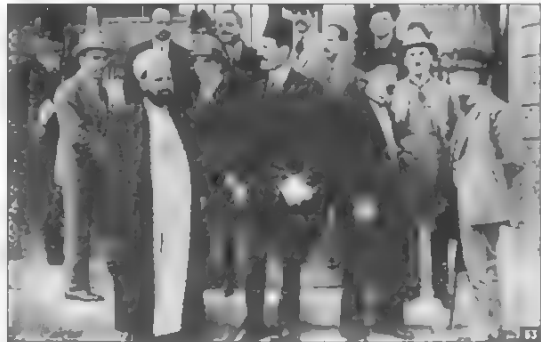
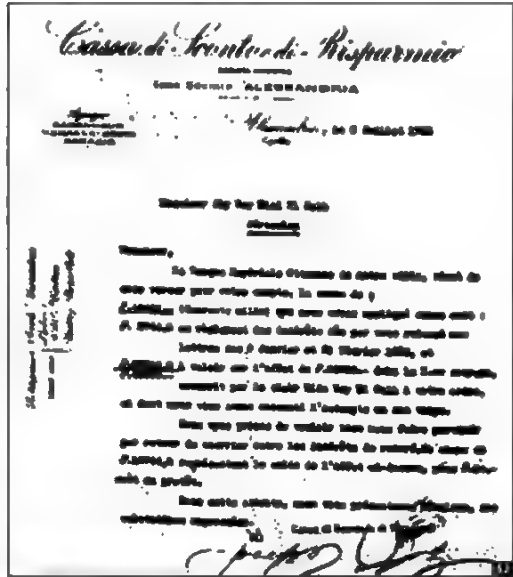
وفي الحالة اللبنانية، كانت النظرة الفرنسيّة إلى التكوين الطائفي للدولة الجديدة مختلفة جداً عن نظرة مسيحيي الجبل إلى هذا التكوين. كان الجبلون مشغولي الذهن بالتوفيق بين المصالح الاقتصادية القاضية بالتوسيع والمحافظة على الميزان الطائفي القائم، وهذا ما كان يعملهم على الاقتصاد في التوسع. ولما كان الجانب الفرنسي، فجمع في الدولة الجديدة شعبة الولايتين (بيروت ودمشق) وجعل من منطلقهم حداً جزئياً ما بين هذه الدولة وكل من سوريا وفلسطين. ثم إنه ضم طرابلس معزراً الموقع السني في تكوين الدولة الجديدة وملحقاً بها ثاني الوانسي السورية، تعولاً من الجهة اللبنانية على أوثق اللواء لفرنسا. أخيراً، جعلت السلطة المنتدبة الحد الطائفي التقريبي (العلوي-السني) حداً فاصلاً بين الكيانيين اللبناني والعلوي جاء موافقاً لمجرى النهر الكبير الذي استوى حداً طبيعياً. وهكذا أمسكت السلطة المنتدبة بناصية العلاقات بين مكونات الكيانيين الجديد المتحد الطوائف لمساكها بناصية العلاقات بين الدول الخمس الجديدة في نطاق سوريا الكبرى.

1918-1920: لبنان ورقة

فرنسيّة في التجانب الفرنسي- السوري

أرسل لبنانو المتصرفيّة ثلاثة وفد إلى باريس، في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح العام هناك. فسافر أولها في مطلع 1919 والثاني في تموز منه والثالث في شباط 1920، وذلك لمرض الطالب اللبنانية علي القومر والتداول فيها مع المراجع الدوليّة وخصوصاً مع الحكومة الفرنسيّة.

وقد مثل الوفد الأول مجلس إدارة المتصرفيّة الذي «رقى» نفسه، في غمرة ظروف ملحة،



١٨٠٢ قدم على سكة الانتخابات

في تموز من سنة 1925، جرت انتخابات المجلس التمثيلي الثانية في لبنان الكبير. وكانت تلك هي الانتخابات الأولى التي يشهدها رياض الصلح - بعد عودته من المنفى - في الدولة الجديدة. وهو قد رشّح نفسه عن دائرة الجنوب. وكان لهذه الدائرة ستة مقاعد: ثلاثة للشيعة وواحد للسنة وواحد للروم الأرثوذكس وواحد للروم الكاثوليك. وكان رياض الصلح يواجه شيعة أقرباء، حاطين برضا دوائر الانتداب - آنذاك - وفي مقدمهم يوسف الركن وعبد اللطيف الأسعد. وكان حليف هؤلاء من السنة - أي خصم رياض المباشر - خالد شهاب، وهو إذ ذاك حاضراً بالدمع الانتخابي أيضاً لسمعي في تهمة القلاقل الضطيرة التي كانت منطقة حاصبيا قد شهدتها في مطلع العشرينات.

كانت الانتخابات تجري على مرجتين. فنال خالد شهاب ٨9 صوتاً ثانوياً قابليها 26 صوتاً لرياض الصلح. وكان طليعة الفائزين عبد اللطيف الأسعد (الذي كان شقيقه الكبير كامل قد توفي في مطلع العام السابق) فحصل على 115 صوتاً (أي ما يعادل التزكية).

وقد قُبِضَ لهذا المجلس أن يقرّ الدستور في ربيع العام التالي منتقلاً بالبلاد من «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية».

«كروم القوم» يتجادلون في الدستور:

١٩٠٢ الوثائق والضرائب ونُبض القلوب

في أواخر العام 1926، وصل إلى بيروت المفوض السامي الجديد هنري دو جوفنيل، خلفاً للجنرال ساواي. وكان دو جوفنيل، وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، أول مدني يعمل في هذا المنصب بعد ثلاثة من كبار الجنرالات. وكان عليه أن يتدرك الآثار التي خلفتها خشونة سلفه وبعض معاونيه من ثورة عارفة في سوريا بدأت في جبل الدروز وانتشرت من هناك إلى دمشق ومن أخرى، واجتازت الحدود اللبنانية إلى وادي التيم. وكان عليه أن يتجاوز أيضاً جفوة طبعت العلاقات بين المفوضية السامية وأبرز السياسيين ورجال الدين ومن هؤلاء، على الأخص، البطريوك الماروني.

إلى ما يشبه وضع العكوة أو المجلس النيابي المفوض مباحثة المراجع المولدة في مصر البلاد. وقد أقرّ له الفرنسيون، ضمناً، بهذه الصفة التي لم تكن صفة قطعاً في نظام التصرفية، ودمعوا بمنازل مختلفة - منها الكثير من المال - تصديق الأهليين لتكليفه على أساس مضبطة وضعها وجاءت موافقة تملكاً لرغبة المفوض السامي الأول فرنسوا جورج بيكو، شريك مارك سايكس في الاتفاق المعروف باسميهما. اقتضت المضبطة على طلب استقلال لبنان، بعد تجميعه، «بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية»، ضارباً صفحاً عن الاستقلال السياسي الذي لم تطلب من مقوماته إلا مجلس نواب ذات صلاحية ائتمارية، ومنعرة بالموافقة على الدخول في وحدة سورية مظلمة بانتداب فرنسي. ولم يحصل الوفد على نتيجة تذكر في باريس سوى أن الطعن في سلامة موافقه من جهات مختلفة وروى مواقف أخرى سورية ولبنانية أمام مؤتمر الصلح انتهت إلى اقتراح الرئيس ولسون إيفاد لجنة مولية لاستطلاع رغبات الأهليين. ولم يملك المجلس أن استدرك غيباً من ضعف موقفه في منكرة أصدرها يوم 28 أيار 1919 واستوت مرجعاً للمفوضين الملاحقين.

وأما الوفد الثاني الذي رئسه البطريوك الماروني إلياس العولك فاضطر إلى الانتظار شهراً ونصف شهر قبل أن يتمكن من مقابلة رئيس الوزراء الفرنسي كلمينصو، ولم يتح له أن يمثل أمام مؤتمر الصلح، فأرسل إليه منكرة عبر وزارة الخارجية الفرنسية. وقد تضمنت هذه المذكرة طلب انتداب فرنساً على لبنان. ولكن قولها بالاستقلال السياسي التام وهذا الباب أمام دخول لبنان في اتحاد سوري ما أغضب الفرنسيين الذين كانوا ولغيين في إبقاء هذا الاحتمال ورقة ينجون بها لفصل لاقتناعه بقبول انتدابهم على سوريا كلها. أخيراً وجّه كلمينصو إلى البطريوك رسالة صيغت بعين توافق ورغبة اللبنانيين في

وكان بين ما بادر إليه دو جوفنيل، في هذا السبيل، إطلاقه، بعد وصوله، حركة مشاورات بين الساسة اللبنانيين ومعهم تمهيداً لوضع مشروع الدستور الجديد. وهو قد أوحى إلى هؤلاء أنهم مغفلون، عبر اتفاقهم على صيغة للدستور، تقرير مصير البلاد، ولم يستثن من ذلك صيغة العلاقات بينها وبين سوريا.

في سياق هذه المشاورات، عُقدت في دار نجيب سرسق ببيروت جلسة حضرها «مائة من كرام القوم» ودارت على تحديد «المشكل اللبناني» وكان رياض الصلح أحد الحاضرين. وكان ذلك في أوائل آذار 1926.

ودار في الجلسة كلام ذو شجون. فقال يوسف الزين إن المشكل بين لبنان الكبير ولبنان الصغير إنما هو فقدان المساواة في الوظائف والضرائب. وكان يشير - بشأن الضرائب - إلى بقله امتيازات المتصرفية في المجال الضريبي على حالها بخلاف الحال في ما ألحق بها من مدن ومناطق. وقال حسن المغزومي: «إننا نريد وحدة سوريا على اللامركزية الواسعة». وقال رياض الصلح: «لما قيل إن هنالك اجتماعاً بين طوائف متمنعة من لبنان الكبير، فكُتِر أنه وجد الدواء لإزالة كل خلاف. فإذا بي أرى أناساً يطلبون المساواة بالضرائب والوظائف ويكثرون. أما أنا فأطلب وطناً تنبض له القلوب والمواطف. فهل عواطفنا، نحن أبناء لبنان الكبير، تنبض (له)؟ أقول لكم بصراحة كلا...» فلتروك مسألة الوظائف والضرائب للنواب وتعمل لاجتماعنا غرضاً أسمياً».

وقال بتروطواد: «هذه ألمانيا ظلت 200 سنة حتى توصلت إلى الوحدة. ما هو مرضنا العالي؟ أنشئني أن نصل إلى العائلة التي وصلت إليها سوريا؟ إن وقت اتحادنا بسوريا لم يحن. فلنعمل مشتتهاً على قدر قوتنا».

وعاد المغزومي فأكد أن الشكوى من لبنان الكبير إنما هي أنه شُكِّل «رغم أنوف» المسلمين. فقال أسعد عفش: «(...) ليس عندها لا في سوريا ولا في لبنان ما يستحقه وطنية بل عندها الطائفية (...)».

وقال حبيب البستاني: «أنتنتج من كلام مغزومي بك والصلح بك أنه لو كان في لبنان الكبير أكثرية إسلامية

الاستقلال وفي توسيع حدودهم، من غير أن تفل يد فرنسا في التفاوض العام على سوريا. وكانت هذه الرسالة مؤرخة في 10 تشرين الثاني 1919 فالتقتى الحصول عليها جهداً حثيثاً بنها الوجد مدة شهرين ونصف شهر، والتقتى، بغاية، بحد التغيير في الحلف الفرنسي من فيصل مع المعاب القوات البريطانية من سوريا ولبنان.

وأما الوجد الثالث فرنسه الطران عبد الله الخوري مرؤداً بتوكيل من البطريك ثم بآخر من مجلس الإدارة. وهو قد لبث في باريس أشهراً عدة من سنة 1920 شهدت الترتي المتفاهم في العلاقة بين المراجع اللبنانية والسلطات المحتلة وهو الذي أفضى إلى حل مجلس الإدارة وحكومة أعضائه العصاة. وشهدت هذه الإقامة أيضاً تنصيب فيصل ملكاً على سوريا (بما فيها لبنان) وتصادع الأزمة بين الدولة الفيصلية وفرنسا، وهي الأزمة التي حسمتها ميلسون. وشهدت هذه الإقامة أيضاً اتفاق سان ريمو وتجاهل مصر لبنان. وشهدت أخيراً إعلان لبنان الكبير، وقد تلقى الوجد تهنئة رئيس الحكومة الفرنسية ميللران بعصول اللبنانيين على مطالبهم. وكانت مهمة الوجد قد تمت، بادئ ذي بدء، حيال هذه التطورات، في مبادرات مطلوبة واحتجاج واكبت مثيلتها في لبنان... إلى أن جاءت التلبية الفرنسية في صيغة لفرقتها فرنسا مع توشلها، بعد ميلسون، إلى تصو لأوضاع سوريا كلها تحت الانتداب الفرنسي.



لرفضوا ببقائه. كان النصاري في لبنان القديم أكثرية ساحقة فلم يتخفوا من إلحاق الأراضي التي كانت سُلبت عنه وبها تقرب الموازنة الطائفية. فلذا كان إخواننا المسلمون لا يرضون بعدد متوازن فكيف يدعونا إلى سوريا حيث تكون أكثريتهم ساحقة جدًا؟». فرد مغرزي معترضاً على القول بأن المسلمين كان يرضون بلبنان الكبير لو أنهم فيه أكثرية.

أخيراً ورد الاقتراح بتأليف لجنة من اثنين عن كل طائفة «تبحث في شكل وطني يرضي الجميع إنما بقسمة لبنان إلى منطقتين أو بتعديل بعض حدوده». فاعترض البستاني على هذه الصيغة واعترض غيره على صيغ أخرى لتعديد عمل اللجنة وانفرط نظام الاجتماع، بعد ثلاث ساعات من المناقشات، من غير أن تبصر اللجنة النور.

٢٠٠٢ العهد الجديد... في 4 صفحات

كان قد مضى على عودة رياض الصلح إلى بيروت عام وثلاثة أشهر حين أصدر وزير الدين الأحمد جريدة يومية سياسية أسماها العهد الجديد.

صدر العدد الأول في أربع صفحات (ثلاث بالمرتبعة وواحدة بالفرنسية) يوم 3-5-1925. ولم يكن اسم رياض الصلح ماثلاً على الجريدة. ولكنه كان ورفيقه (الذي أصبح المدير المسؤول) شريكين، على قدم المساواة، في ملكيتها وفي المسؤولية المالية عنها وفي توجيه سياستها. وكان لرياض الصلح أن يضع اسمه على الجريدة، إذا شاء، باعتباره صاحبها أيضاً. وهو ما يشتهه منه مقابلة، مدته سبع سنوات، وقَّعه الشريكان ونشرت صورته عليه الصلح سنة 1965. وتذكر الأوراق الفرنسية أن رضا الصلح بذل جهداً، أثناء وجود رياض في أوروبا، لجمع تبرعات تسعف الجريدة في العودة إلى الصدور، إذ كانت محتجة في تلك الآونة. ويستفاد من الأوراق نفسها أن ما وُقِّع الصلح الأب إلى جمعه لم يكن لبغى بالعبادة.

وما لبثت الجريدة، بتأييد إتشائها، أن أصبحت لساناً للثورة السورية التي انطلقت في صيف ذلك العام. وفي مساق الإجراءات

في الشهرين اللذين تلاوا إعلان لبنان الكبير، أنشأ الجنرال غورو في سوريا دولتين هما دولة دمشق ودولة حلب ومنطقتين متمعتين بالعصم الذاتي هما منطقة العلويين وجبل الدروز. وقد جعل اللواء الإسكندرون، وكان العنصر التركي قوياً فيه، نوعاً من الاستقلال الإداري في نطاق دولة حلب.

عُزلت السلطة المنتدبة، في هذه التجربة، على خصوصيات المدن والمناطق والطوائف، فأحالها إلى أسس لحياتيات سياسية. فقد كانت حلب هي المدينة الكبرى في سوريا وكان سهلاً البناء على رغبتها في البقاء - بما هي عاصمة - مساوية، في المكانة السياسية، لدمشق. هذا فضلاً عن أنها كانت تضم أقلية مسيحية ضخمة تتمتعها الكتلة الأرمنية، بما هي أقلية قومية - دينية. وكان تيار تجارتها الرئيسي موجهاً نحو تركيا والعراق. وكان الأثر الثقافي (واللغوي) التركي واضحاً فيها وفي محيطها. وفي حالتي جبل العلويين وجبل الدروز، كان البناء على الخصوصية الطائفية وعلى قدر من استقلال السكان بأعراف أهلية خاضعة ومن التأخر الاقتصادي - الاجتماعي بالقياس إلى المدن السورية الكبيرة ومحيطها.

اختارت السلطة المنتدبة إذن أن تبني على هذه الأوضاع الخاصة خريطة سياسية جديدة لسوريا، مقننة عوامل التجربة على عوامل أخرى متنامية الأهمية، كانت تركي حطة التوحيد. ومن هذه العوامل ما كان من نتائج الحرب ومن عواقب تقاسم بريطاني وفرنسا مهنة الانتداب على الشرق العربي. فلين إنشاء العمود والعواجز العبركية بين سوريا وكل من تركيا والعراق (وكانت هذه كلها بلاداً عثمانية لا حدود بينها إلى ذلك الوقت) قد مر بنصف الأساس الاقتصادي الذي كان يمكن اقتراضه لانفصال «دولة حلب». وإن

الفرنسيّة الرامية إلى استعادة السيطرة على الوضع في سوريا، بدأ يظهر توجه نوع «ردة» طرابلس وما يليها وعكاك والبقاع الشماليّ إلى الدولة السوريّة. وهو توجه اعترض عليه البطرك المارونيّ بشدة. وكان دعاء الوحدة السوريّة في مدن الساحل الأخرى وفي سائر المناطق التي ألحقت بالمتصرفيّة يتوجّسون من هذا الاحتمال أيضاً، لشعورهم بأن نفاذه يعرّضهم في لبنان الكبير وضعف موقفهم حيال الانتداب. وكان أبرزهم مشدداً، على خلاف ذلك، بالثورة وبتنشأها من جبل الدروز إلى دمشق ومدن ومناطق أخرى. عليه أخذوا يستكثرون من اللقائات والعرائض مؤكّدين إصرارهم على اللحاق بالوحدة السوريّة. وكان رياض الصلح في مقدّم هذا النشاط الذي كانت العهد الجديد تنبئ أخباره وتدعو إليه. وكان بين ما فعله رياض تعصّيله أربع مائة توقيع، في أواخر سنة 1925، من أهالي جبل عامل، على عريضة تطلب ضمّ الجبل إلى الوحدة السوريّة. وهي حركة رتت عليها المؤرّضة الفرنسيّة بالاعتراف بالشعبة، طائفة مستقلّة في لبنان الكبير لها معاكمها الشرعيّة وإقتاها المستقلّان. وكان هذا القرار الذي أصدره المفوض السامي في كانون الثاني 1926 مطلباً مزمناً للشعبة فأرسلوا وفداً كبيراً من أعيانهم وعلمائهم إلى دوجفيل لتقديم الشكر وإعلان الولاء لدولة لبنان الكبير. على أن الوجدانيّين منهم ظلّوا على موقفهم، إجمالاً، ولبثوا أحراراً في بعلبك ونواحيها، على الأخص.

وأما الجريدة فبقيت تصدر - على شيء من التقطّع فرستة دواع مالية حيناً وسياسيّة حيناً - إلى أن دُعي خير الدين الأسد، في مطلع سنة 1937، إلى ترؤس الحكومة في عهد رئيس الجمهوريّة إميل إده. وكان الصلح والأحبيب قد تباعدا في السياسة في مجرى العام السابق أو قبله.



التأخّر والانفلاق اللذين بُني عليهما الوضع الخاصّ للمنطقتين الدرزيّة والعليويّة، لم يلبثا أن تكشفّا عن صورة لمجرهاتين المنطقتين عن القيام بشأن نفسيهما منفردتين.

لاحقاً، شهد تقسيم سوريا هذا تقلّبات معقّدة لم تنته سلسلتها إلا بانتهاء الانتداب. ففي سنة 1922، تمّ تحويل المنطقتين الدرزيّة والعليويّة إلى دولتين وبُعث لكلّ منهما مجلس منتخب وحاكم. وفي السنة نفسها أنشئ «الاتحاد السوري» وكان يضمّ دول دمشق وحلب والعليويين. ولم يلبث هذا الاتحاد أن ألغي سنة 1924 لتنشأ دولة سوريا، وكانت تضمّ دولتي دمشق وحلب السابقين ولواء الإسكندرون الذي فصل عن حلب وأصبح ذا وضع خاصّ. هذا فيما أخرجت دولة العلويين من الدولة الجديدة. ولم تضمّ هذه الأخيرة معها دولة جبل الدروز إلى سوريا إلا في سنة 1936، وكانت هذه قد أصبحت تدعى الجمهوريّة السوريّة في سنة 1932. ثمّ عادت السلطة المتدبّبة ففصلت منطقتي الدروز والعليويين عن سوريا مجتمداً، في سنة 1939. وفي هذه السنة نفسها، «منعت» فرنسا تركيا لواء الإسكندرون، مخالفة بذلك شروط الانتداب التي كانت تلزمها بالمحافظة على السلامة الإقليميّة لمنطقة انتدابها. وقد فعلت ذلك لقاء تعهد تركيا البقاء على الحياد في الحرب العالميّة التي كانت على الأبواب. هكذا لم تستعد سوريا وحدتها الإقليميّة نهائياً (باستثناء الإسكندرون) إلا في سنة 1942، حين وجدت فرنسا نفسها، بعد أن أضعفتها الحرب وأملت عليها الإصغاء مجدداً إلى دواعي النفوذ البروطاني في الشرق، مضطّرة إلى التسليم بهذه الوحدة.

في حالة لبنان الكبير، كانت مقاومة المناطق اللعنة بالمتصرفيّة، لجزم القوى السياسيّة الراضية - لأسباب اقتصاديّة أساساً - في المحافظة على تماسك الكيان الجديد، بالإصرار على بقاء الحماية الفرنسيّة

٢٠٢1 بحراً إلى نفي جديد

لم تَبْقَ السلطة المنتدبة مكتوفة اليدين طويلاً حيال تصاعد وتيرة المناوأة التي اعتمدها رياض الصلح لسياساتها في لبنان وسوريا. وزاد من يبريز هذه المناوأة، في ظرف التطورات الخطيرة التي شهدتها الشهور الأولى من الثورة السورية، أن رياض كان قد مال إلى شيء من الهمود في السنة التي تلت عودته من المنافي، وهي السنة الأخيرة من عهد الجنرال بعلان. عليه أصدر المقيض السامي دو جوفنيل، في 26 حزيران 1926، قراراً قضى بوضع رياض في الإقامة الجبرية وتحت المراقبة في قلعة أرواد.

على أن الصلح «شعر بأنه مرأوب» - بحسب تقرير فرنسي - فخرج إلى فلسطين بحراً مع خير الدين الأحسب وأمين أرسلان ونجا من الاعتقال. ويحصى التقرير نفسه، بين المن التي أقام فيها رياض بعد فراره، القاهرة وبباريس وجنيف. وقد دامت مدة نفيه الجبيسة (وهي الثالثة) سنة وأحد عشر شهراً تقريباً وكانت مجالاً لنشاط سياسي غامر كرسه، وهو في أوائل ثلاثيناته، زعيماً كبيراً من زعماء الحركة الوطنية السورية وأولئك هؤلاء خبرة بالسياسات الأوروبية في الشرق العربي (وبالفرنسية منها) على الأخص، وأغرزهم علاقات ببعض القوي العاكبة في فرنسا ويقوى المعارضة السياسية والصحافية، وخصوصاً اليسارية منها، وهي التي سمى الصلح إلى تأليبها على سياسة الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان. وقد مهد ذلك كله لعودة رياض المنظرة إلى لبنان وسوريا في أواخر أيار 1928.

٢٠٢٢ شقاق في ثورة مهزومة

ألقى انحصار الثورة السورية والصراف زعمائها السياسيين إلى المناوش الخطابي بظن تقيل جداً على اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة وعلى وفدائها الدائم في جنيف، وكان يردقه شكيب أرسلان ومعه - على ما نذكرنا - إحسان الجابري ورياض الصلح، وثلاثتهم منسحبون إلى الاستقلاليتين.

فقد مال ميشال لطف الله (وكان رئيس اللجنة التنفيذية) ومعه أخوه جورج إلى عقد صفقة مع السلطات الفرنسية ترضي لأسرته بوراً بارزاً في سوريا ولبنان. وأما الذي كان آل لطف الله يلوحون بمقدراتهم على تقديمه فكان، من جهة، ولاه قوى

لهذه التماسك. وقد بقي هذا الإصرار غالباً إلى أن تغيرت المواقف الغالبة في المناطق المنكسرة واتجهت نحو التسليم بالكيان، مفسدة في الحال فتفاهم مباشر بينهما وبين قوى كانت موالية للكيان أصلاً وكانت السياسة الفرنسية قد أضرت بها كثيراً.

وفي حالة «الدول السورية»، كان مرمى الفرنسيين تجربة المقاومة الوطنية للانتداب وإيقاعها، على الأخص، خارج المنطقتين الدورية والملجية، وهما للمنطقتان الوحيدتان اللتان كانت توجد في كل منهما أقلية طائفية متراصة معتمدة بقاعدة جغرافية موحدة. وكانت السلطة المنتدبة على علم بعسر السيطرة على هاتين المنطقتين الصعبتين إذا هما سلكتا مسلك العصيان. وهو عسر كانت قد ظهرت علامته في مرحلة الانتقال من الاحتلال إلى الانتداب. وما لبث أن استصاح إلى كائنة كبيرة للانتداب مع ثورة 1925-1927.

1925: الثورة المردية تصبح سورية:

«وللثورة العراء باب...»

كان الجنرال ساراي قد أفل الوطنيون السوريين، بعد وصوله إلى بيروت في مطلع 1925، بتسليمهم زمام الأمور في بلادهم وبالنزوح بها نحو الوحدة مجتمداً في ظل سلطة مندوبة بتعسر تدخلها في تفاصيل السياسة والإدارة ويتعده دورها الصام بمزيد من الوضوح. وعلى الرغم من أنه لم يدخل معهم في بحث الإجراءات التي يقتضيها هذا النزوح ولم يصرح بقبول مطالبهم الممتدة مما يُفصل به، فإلتهم تفاهوا خيراً بقومهم. وقد زادهم استبشار أن الجنرال - الذي كان ماسونياً - ذهب إلى حد الفطحة مع مقامات دينية مسيحية كانت تعدّ ركائز كبرى لبقاء الانتداب، وفي مقدمها البطريركية المارونية.

على أن مرحلة الاستبشار هذه لم يطل أمدها. وكانت قد أسفرت عن بروز حزب

سورية ولبنانية كانت مناهضة للانتداب، وكانوا يدعوون القسرة على تحويل مفتها إلى قبلة مذهباً، بعد أن سُحقت الثورة السورية، وكان من الجهة الأخرى، أموالهم لقطائلة التي أوجها إلى جهات فرنسية فاضوها باستعدادهم لتوظيفها في بلاد كانت مرهقة من العرب والفراب ومن أزمة اقتصادية كانت مستغلة بجانب من أسبابها عن العرب. وأما ما كانوا يطلبونه فلم يكن أقل من تاج لبنان لجورج وتاج سوريا لميشال. هذا فيما كان شقيقهما حبيب يتعنث عن «إمبراطورية عربية» وأما تلوح في أفق مساعٍ تتولى أمرها العائلة.

وقد مال عبد الرحمن للشهبندر ونصيب البكري، مدة من الزمن، إلى صف آل نطف الله، فتتت بذلك شروط شق اللجنة التنقيضية للمؤتمر السوري لفلسطيني والطنين، من جهة نطف الله والشهبندر، في شرعية الوفد للعامل في جنيف وطلب تنحية إحسان الجابري ورياض الصلح عن عضويته. وكان إحسان الجابري قد دخل مع للعلامة المصري أحمد زكي باشا ومفتي القدس أمين الحسيني، في القاهرة، في وساطة بين الجناحين لم تسفر عن شيء.

وقد تقدم أرسلان والصلح باستقالتهما من الوفد في مطلع سنة 1928 معتبرين بالضرر الذي أصاب مهنة الوفد من جرّاء الجدل الدائر في القاهرة وفي صحف عربية مختلفة. غير أن الجناح المؤيد لهما من اللجنة للتنقيضية (وكان يضم أكثرية أعضائها) اجتمع برئاسة الشيخ رشيد رضا، نائب الرئيس، وطلب إليهما العودة عن الاستقالة فأجابا طلبه.

ولما كان آل نطف الله قد منّوا معارضتهم تكراراً بأموال قالوا إنهم أنفقوها على الثورة السورية وعلى عمل الوطنيين السوريين، فقد قدم رياض الصلح تقريراً مائلاً أوضح فيه أن نفقات الوفد نافذة، في ثلثي سنوات، عن 15 ألفاً من الجنيحات وأن نصيب التبرعات منها بقي في حدود العشرة في المائة وأن إسهام آل نطف الله في هذا النصيب الزهيد كان زهيداً جداً بعمره، وأن الباقي تكفّده أعضاء الوفد من مالهم الخاص.

ولا ريب أن التواشق بالتهم المختلفة بين الساسة الخارجين من ثورة مهزومة كان الغلبة التي ارتسمت عليها أزمة اللجنة

الشعب، في دمشق، رسمياً، برئاسة عبد الرحمن الشهبندر. وكان هذا العرب موجوداً فعلياً منذ سنة 1922. ولعل الاستيثار نفسه كان ذا صلة بعودة رياض الصلح إلى النشاط السياسي المكشوف وبإصدار العهد الجديد مع خير الدين الأحمد وبترشيحه نفسه للانتخابات النيابية بعد ذلك.

شهد الاستيثار انعكاسه الكبيرة حين جاء إلى دار الفتوى ببيروت وفد من أعيان جبل الدروز يطلب إبدال حاكم الجبل الفرنسي الكابتن كاربنيه الذي كان إذ ذاك في إجازة. وكان الأعيان (وآل الأطرش منهم، خصوصاً) يشكون منأولة هذا العسكري لهم وسميه إلى هزر القواعد التقليدية لتفويضهم وتقريبه لمن هم دنهم منزلة ولربعض خصوصهم. هذا مع أن الرجل كان مثيلاً إلى العبران، وبخاصة إلى وصف الطوق التي لجأ في تنفيذ أشغالها إلى فرض السخرة على الأهالي.

قابل ساراي الوفد والفا ورفض الطلب دون الدخول في مناقشته. فكان أن عاد الأعيان إلى جبلهم محنقين وأخذوا يعنون العدة للعصيان. وحين بلغت أخبار الاستعدادات آذان السلطة المنتدبة، دعا وكيل الحاكم بعض هؤلاء الأعيان إليه وذبض عليهم وأبعدهم إلى أدواء ونهمر. وقد عُد ذلك إخلالاً بالشرف لأن المعتقلين كانوا قد لبوا الدعوة وهم آمنون. وكان سلطان الأطرش قد استنصر نية الجمعية فرفض طلبية تلك الدعوة. وفي 21 تموز، أرسل الكيكل قوة لا اعتقاله في سلخد فالتفتها في الطريق رسول لسلطان وطلب إلى قائدها العودة من حيث أتى. ولكن القائد أصر على إتمام مهمته فالتقاء رجال سلطان وبنّوا شمل القوة وفتكوا بمعبد من رجالها. ثم هاجم سلطان السويحاء، مقر الحاكم، واحتلها وحصر الحاكم الكيكل والعامية الفرنسية في قلعتها.

وإذ بلغت الحوادث هذا الحد من الخطورة، جهزت السلطة المنتدبة حملة كبيرة

التفنيذية للمؤتمر ووفدها الدائم. وكانت ظروف اليهس الماتقي الشميد الذي عانتته، بضع سنوات، فلول الشؤار اللاجدين إلى الأزرق في شرق الأرض ثم إلى وادي السرحان، في المقلب السموذي من العمود، ثقيلة على نفوس من عابنيها أو علموا بها ومزودة لتعيط القيادات السياسية في تنازعها المني.

وقد طال الأجل بهذه المناوشات التي بدأت مع صيف 1927، أي حين كان نشاط رياض الصلح في وسط الأحزاب الفرنسية والصحافة والرأي العام الفرنسي قد انطلق بقوة. وبعد ذلك بسنة، كان رياض ومراقبون له في عتآن، ووجهتهم قرينات الملح في المنطقة التي لجأ إليها الشؤار من شمال نجد. فأحاط بهم نفر من المناوشين وجانبولهم في مصير الإعانات. وكان أن تحول الببدال إلى شجار نال منه رياض الصلح بعض الأذى، أو خروج منه مشجوع الرأس، على ما تذكرت مصادر خصومه.

٢- 23 «سوري» يخاطب أحزاب فرنسا ورأيها العام

في رسالة إلى عبد الحميد كرامي مؤرخة في 11/15/1926، وشير رياض الصلح الذي كان مقيماً، إذ ذلك، في جنيف، إلى أنه يزور باريس خفية بين وقت وآخر.

وقد كان أعضاء الوفد السوري - الفلسطيني، في تلك الحين، ممنوعين من العودة إلى سوريا ولبنان ومن دخول فرنسا.

على أن بوارد التغيير في الموقف الفرنسي من المسألة السورية، بعد انعكاش الثورة، حملت وزارة الخارجية على دموتهم إلى باريس. وكانت مناسبة ذلك زيارة المفوض السامي هنري بونسو للعاصمة وإقامته فيها شهراً، وهو ما بدأ مهتداً لرسم سياسة جديدة تنتهي - بين ما تنتهي إليه - إلى تسوية للخلاف السياسي بين السلطة المنتدبة والمعارضة السورية.

والظاهر أن رياض الصلح كان أول أعضاء الوفد وصولاً إلى باريس واستقراراً فيها، ثم تبعه إليها إحسان الجابري. وقد انضم إليهما الأمير شكيب أرسلان عند عودته من رحلته الأميركية في حزيران 1927. ولم يطل المقام بأرسلان والجابري

بقيادة الجنرال ميشو لتحرير المعاصرين واستعادة السيطرة على العجل. فالتقى الثؤار هذه العملة في موضعين، يوم الثاني من آب، وقتلوا مدات من جنودها، منزلين بها هزيمة تكراء وغانمين من عتدها العربي شيئاً كثيراً.

أفضى هذا النصر إلى انتشار الثورة في أنحاء أخرى من سوريا أهمها دمشق وخطتها وحمص وحماه ونواحي حوران وجبل القلمون ثم راشيا وحاصبيا داخل حدود لبنان الكبير، وقد دخلهما المقاتلون السوريون في تشرين الثاني واحتلوا قلعتيهما، بعد معركةين ضاريتين، وذلك بقيادة شقيق سلطان الشاب زيد الأطرش. وقد مهد لهذا الانتشار وقد عميد من الزعماء السوريين على صلح، مقز سلطان، وإنشاؤهم قيادة موحدة وتنصيبهم سلطاناً قائداً عاماً. وكانت السلطة المنتدبة قد قبضت على نفر من الزعماء لم يلتحقوا بالعجل واعتقلتهم في قلعة أرواد.

أخذ الثؤار يتلوشون الممكر الفرنسي ومن صنفهم أموافاً للانتداب في داخل دمشق وحولها. وحين استشعروا ضعف حامية المدينة، دخلوها واحتلوا أسواقاً وأحياء فيها ووصلوا إلى قصر العظم الشهير الذي كان الفرنسيون قد اشتروه وجعلوه داراً للأثار واستراحة للمفوض السامي، فأحرقه الثؤار معتقدين، خطأ، أن سازاي - الذي كان قد بلغهم خبر وصوله إلى دمشق - موجود فيه. كان ذلك يوم 18 تشرين الأول 1925. وعند غروب اليوم المذكور، بدأت العامة الفرنسية تقصف المناطق التي تغلغل فيها الثؤار بالمفعمية وواظبت على ذلك يومين متواليين. ولقد أسفر القصف عن تدمير معظم حسي الميدان ومن أشرار فداحة في أحياء أخرى من العاصمة، ومن ضلعها من الأهليين اختلف في عددهم ولكنه بلغ المئات. وقد حرك هذا الرد الرهيب حملة على الانتداب في أقطار عدة وأثار المعارضة

ففسانرا باريس في أوائل تموز، بعد لقاءات في وزارة الخارجية بدأ أنها لم تستمر عن شيء معتد. وفي رياض الصلح وحده في باريس. وما لبث أن أخذ يتألب التوجه إلى الرأي العام الفرنسي عبر الصحافة والهيئات العربية والشخصيات المؤيدة للمطالب السورية أو القابلة لتأييدها. وقد جمع رياض حوله أوفر الطلاب السوريين والليبيانيين نشطاء، واستعان بالجمعية العربية السورية لينظم باسمها اللقاءات. وأنشأ رياض قنوات اتصال مع رفاقه مطلعاً إياهم على التطورات المتصلة بالمسألة السورية في باريس. وقد وافق ذلك ظهور الخلاف في اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني إلى العلن، وكان رياض وجورج نطف الله موجحين معاً في باريس حين شرع هذا الأخير في ترتيب «المصالحة» بين العائلة والسلطة المنتدبة، موثقاً جورج أنكيري صاحب لوجورنال مو كبير. وشهدت المدة نفسها ما نكروا من استقالة شكيب أرسلان ورياض الصلح من الوفد ثم عودتهما عن الاستقالة فيما كان إحسان الجابري يسعى في القاهرة للألم الصبوع.

رغم ذلك، تمكن رياض الصلح من فرض حضور بارز للمصافاة السورية في أوساط صناعية وسياسية ذات نفوذ. وكان لمساعيه أسدء بارزة في الصحافة العربية أيضاً وفي وسط الحركة الوطنية السورية. وهو قد توج هذه المساعي بحضوره مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي في كانون الثاني 1928. وقد قتته اللجنة العليا للحزب إلى تضمين برنامجيه الانتخابي قراراً قاطعاً بالاعتراف بوحدة سوريا واستقلالها وبإجلاء عنها دخولها عصبة الأمم. وتواصل جان لوغنيه عضو اللجنة الإدارية الدائمة للحزب (وهو حفيد كارل ماركس) ورياض الصلح توكيداً لهذا القرار. وكان لهذا الحزب 110 نواب في البرلمان الفرنسي وكان يجمع الائتلاف الحاكم من غير أن يكون شريكاً فيه.

وفي أوائل آذار، استمعت اللجنة التنفيذية للحزب للراييكالي، وهو أكبر الأحزاب الفرنسية، إذ ذلك، وأحد تشكيلات الائتلاف الحاكم، إلى رياض الصلح، فشرح لها الأماني الوطنية السورية وطلب إصدار تصريح مبدئي بما تراه اللجنة من وسائل ممكنة لتسوية المسألة السورية. وقد أكلت اللجنة إلى اللجنة السياسية مرس الاقتراح. وفي أواسط الشهر، أصدرت اللجنة للتنفيذية قراراً دعمت فيه مساعي المفوض السامي في

الفرنسية على ساراي وأفضى إلى استمائه نهائياً في العاشر من تشرين الثاني. وكان أبقى الكلام الذي قيل احتجاجاً على معار دمشق ومجزرتها قصيدة أحمد شوقي:

سلام من صبا بردى أرق
ومدح لا يكفكف يا دمشق

ومنها البيتان المأثوران:

وللجنة العمراء باب
بكل يد مضجرة يندق
دم الأحرار تعرفه فرنسا
وتعلم أنه نور وحق

1926-1927:

هزيمة الثورة السورية مشق قيادتها

كان آل البكري أوثق أسر الأعيان في دمشق صلة بجبل الدروز. وكان نسب البكري وهو واحد من أركان جمعية الفتاة ويعد إليه الفضل، على ما نكر، في تنصيب فيصل إليها حين زار هذا الأخير دمشق، في أثناء الحرب الكبرى - قد أصبح رفيق نضال سلطان الأطرش منذ سنة 1918، على أقرب تقدير. عليه كان أول أعيان العاصمة انضماماً إلى سلطان في الجبل وأبرزهم إسهاماً في ما تلا من نشاط قتالي حول دمشق وفي داخلها. وكان قد أصبح إذ ذاك ركناً من أركان حزب الشعب الذي أنشأه الشهر.

وقد أخذت الثورة تتراجع وتنتكس، على امتداد سنة 1926. كان الفرنسيون قد استقموا تعزيرات لقواتهم فغاضت، في الصيف، مواجهات ناجعة ضد الثوار. وكان الضيق قد اشتد في صفوف الأهليين بالظروف التي فرضها انتشار القتال. وهو ما جعل السلطات تقدم على قمع الثوار وإعادة احتلال جبل الدروز غير متعسبة من ردود فعل ذات أهمية.

سبيل السلم الدائم في سوريا والتفاهم الفرنسي - السوري ودعت إلى إجابة أمانى السوريين للشروعة بالائتحد والاستقلال، مشيرة إلى وجوب اتفاق الوطنيين السوريين في ما بينهم. وشجّع القرار أيضاً تشكيل قوى دفاعية سورية يأنن وجودها باستمعاء القوات الفرنسية.

وقد لاحظ معلقون إعراض الحزب الراديكالي، لأول مرة، عن نكر الانتداب. ولكنهم لاحظوا أيضاً أن قراره لم يكن على الدرجة التي كان عليها قرار الحزب الاشتراكي لجهة القطع بضرورة إنفاذ المطالب السورية.

هكذا توّسل رياض الصلح في أواخر إقامته الباريسية التي أنهىها في آذار 1928 إلى استصدار قرار من الحزب الاشتراكي وآخر من الحزب الراديكالي يستجيبان استجابة متفاوتة لمطالب الوطنيين السوريين. وكانت فرنسا قد أصبحت على أعقاب الحملة الانتخابية الجديدة. وكان التمويل (الجديد تماماً) من جهة الوفد السوري الفلسطيني (وهو يجتاز موحداً انشقاق اللجنة التنفيذية في القاهرة) على التوجه إلى الرأي العام الفرنسي، مشفوعاً بالأمل في أن يستوي هذان الحزبان عماداً لأكثرية نيابية تأتي على غرار تلك التي أسفرت عنها انتخابات 1924. وهو أمل لم يتحقق بل ما لبث الراديكاليون أن خرجوا من الحكم إلى المعارضة، مفسحين في المجال لتكوين أكثرية رجراجة ولكن محافظة.



٤٨ سزاي

يكان الأعيان الذين انضموا إلى سلطان مؤعّين بين حزبي الشعب والاستقلال، فاتحد الحزبان، في المرحلة الأولى من الثورة، ليشكّلا ما أطلق عليه اسم «الكتلة الوطنية». وهذا اسم سيكون له شأن كبير في سوريا الثلاثينات. وأما في سنة 1925، فإن هذا الوليد ما لبث أن وأده التعاسد ما بين أركان الحزبين. وقد تفاقم الخلاف، مع انحسار الثورة وخروج القادة والمقاتلين، وعلى رأسهم سلطان الأطرش، إلى الأزرق في شرق الأردن ثم إلى صحراء النبلك وراء الحدود السعودية. فكان لعادل أرسلان، ممثّل الاستقلاليين في قيادة الثوار وشقيق شكيب أرسلان، مخيم وأنصار. ولم يخل مجرى العلاقات بينه وبين سلطان من التناحر والتوتر.

وقد انتهت مطاف بعض الساسة من الطرفين إلى القاهرة، ومنهم الشهبندر زعيم حزب الشعب وشكري القوتلي أحد زعماء الاستقلاليين. وهناك استمر الجدل وانتشر في الصحف. وكان من أهم مداراته موضوع الإعانات التي جمعت للثوار من مصادر عدة بينها المغتربون العرب في الأميركيتين (وقد جال عليهم



٦١ عادل أرسلان

الأمير شكيب أرسلان) والملك السعودي عبد العزيز وملك العراق فيصل. فتبادل الطرفان السوريان التهم في هذا الموضوع وفي موضوع الموقف من الانتداب والمطالب السورية وفي موضوع الدور البريطاني في ماجرييات الثورة ودور عبد الله، أمير شرق الأردن، الذي كان طموحه إلى عرش سوريا غير خفي. وكان الأمير قد دعم الثورة. ثم بقي طموحه يظهر إلى العلن من حين إلى حين طوال ربع القرن الذي فصل بين انحصارها تماماً (مع اضطراب رجالها إلى مغادرة الأزرق تحت وطأة الضغط الفرنسي) على الأمير وعلى راعي حكومته البريطاني) وبين اغتيال عبد الله في القدس (بكان قد أصبح ملكاً) بعد أربعة أيام مضت على اغتيال رياض الصلح في عمان.

عاد رياض الصلح من باريس إلى صيدا حيث كان يقيم والده فبالى بيروت حيث اختار الإقامة، معزجاً على جنيف وعلى القاهرة وحيفا والقدس. وكانت تلك رحلة بطيئة جداً استمرت من أواخر آذار إلى أواخر أيار ١٩٢٨ ووضعت حداً لمنفى رياض الثالث الذي طال نعوماً من سنتين. كان ذلك هو المنفى الثالث بعد ذلك الذي أرسله إليه حكم البيلوان العربي بعاليه سنة ١٩١٥ وبعد التفرقة التي فرضتها ميسلون. وكان ذلك هو المنفى الأخير أيضاً ما خلا شهري إبعاد إلى اللامشلي في سنة ١٩٣٥. وكانت هذه العدة عودة «المجاهد» - الذي استوى منذ ذلك «زعيماً» - إلى وطنه مصتماً على الإقامة فيه والخلوع من الداخل في معركة استقلاله. وهذان، الإقامة والخلوع، لم يمنعا كثرة الترحال الذي أصبح طوعياً في أرجاء هذا الوطن غالباً وإلى خارجه أحياناً. هذا الوطن كان، حتى ذلك العين، سوريا. ولكن لبنان أخذ يزدد حضوراً بأطوار في نشاط هذا الرجل وعملت فلسطين لتستأثر بشطر مهم أيضاً من هذا النشاط.

وقد أصبح «الاستقلال» شعاراً غالباً لحركة رياض الصلح يقدمه صراحة على شعار الوحدة ككأ اتبعت له فرصة لتناول «القضية السورية». وهذا تقديم لم يكن جيداً تماماً على هذا الوجه الذي بات مخضرم في «جمعية الفتاة» وفي ورثتها «حزب الاستقلال»، ولكنه أصبح تقبلياً منهجياً بعد سنة ١٩٢٨. بقيت مسألة الوحدة السورية مطروحة بقوة بشأن سوريا «الداخلية» التي كان الانتداب لا يزال يقلبها بين صيغ متنوعة للجزئية. ولكن تقديم شعار الاستقلال كان يعني، قبل كل شيء، عند رياض الصلح، إرجاء البحث في صيغة للعلاقة بين لبنان وسوريا إلى حين تمكنهما من الاستقلال وتوصلهما، بعد ذلك، إلى صيغة لهذه العلاقة يتوصلان إليها بالمفاوضة للحرّة. وكان تقديم شعار الاستقلال يعني أيضاً إدراك ما يمليه وضع فلسطين العالقة بين فك الانتداب البريطاني وفك الاستعمار الصهيوني من سعي استقلالي بالدرجة الأولى.

وقد كانت رحلة العودة للبطيئة تلك سلسلة طويلة من الاحتفالات حفزها ما أثيره عمل رياض الصلح الباريسي من مواقف فرنسية بنت أضواء في الظلمة التي ختمت مع انحسار «الثورة السورية الكبرى» والشقاق الضارب أطنايه بين صفين كبيرين من قادتها ورعايتها السياسيين.

1918-1929:

من حكم سوريا ولبنان... من باريس؟



62 الأربعة الكبار في مؤتمر فرساي: من اليسار: لويد جورج (بريطانيا العظمى)، لورانسو (إيطاليا)، كليمنصو (فرنسا)، ولين (الولايات المتحدة).

63 كليمنصو

64 جورج

65 لين



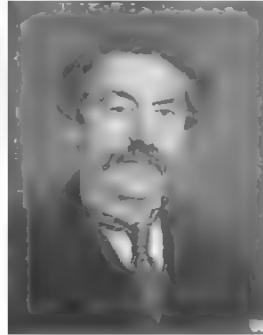
خاضت فرنسا الحرب العالمية الأولى في ظل رئاسة ريمون بونيكاريه. وقد جمع الأحراب المهينة فيها ما سُمي «الاتحاد المقدس»، ومفاده إرجاء اللواجيات الداخلية الكبيرة بين يمين ووسط ويسار إلى ما بعد النصر. وكان الحرب الراديكالي، وهو تجمع علماني ضخم تدرج من مواقع تمييزية يدل عليها اسمه إلى مواقع اعتدال وتوازن عبّر عنها تنوع التيارات التي توعّت لجنته، قد تصنّر الأكثريات الحاكمة في السنوات العشر التي سبقت الحرب وبقي يتصنرها طوال الحرب وبعثاً طويلاً من مرحلة ما بين الحربين. وكان هذا الحزب يعطى بمساندة الحزب الاشتراكي، وهو إذ ذاك القوة الكبرى إلى يساره، وهذا من غير أن يشترك الاشتراكيون، على الإجمال، في الحكومات المتتالية. وكان سبب هذا الامتناع تشدّد الاشتراكيين في شرط لشاركتهم تتصل بالسياسة الاجتماعية. وأما سبب ممانعتهم الراديكاليين فكان التفادي من دفع هؤلاء نحو أحلاف سياسية تطغى عليها أحزاب اليمين.

وقد تعاقبت على حكم فرنسا، في سنوات الحرب، حكومات عدة شكّل آخرها جورج كليمنصو زعيم الحزب الراديكالي، في تشرين الثاني 1917، فبقيت في الحكم إلى مطلع سنة 1920 وقادت فرنسا، في ظل سلطة صارمة، إلى النصر ثم عبر المفاوضات التي توجّتها معاهدة فرساي وإنشاء عصبة الأمم. وهي المفاوضات التي رسمت ملامح جديدة لعالم ما بعد الحرب وكانت لها، على الخصوص، فاعلية جديرة في رسم خريطة جديدة للشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب وظهور مفهوم «الانتداب» في ميثاق عصبة الأمم وتوقيع المنتصرين الكبيرين في الحرب (بريطانيا وفرنسا) إلى توزيع الشرق العربي بين انتدابينها وإلى تقسيمه دولا جديدة كلياً. هذه الخريطة التي استقرّت نسبياً في أوائل العشرينات شهدت، عبر العقود اللاحقة،

تغييراً جسيماً واحداً هو إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948 على القسم الأعظم من فلسطين. وهو تغيير كلن ينز به - وإن لم ينس عليه نفساً صريحاً - بعد بلغو البريطانيين الآنف النكسر في سنة 1917 ثم إدراج هذا الوعد في صك انتداب بريطانيا على فلسطين الذي أقره مجلس عصبة الأمم لاحقاً. وقد يكون لازماً أن نضيف إلى هذا التغيير تغييراً آخر هو نشوء جمهورية سورية واحدة بعد عقدين من الترتد الاقتصادي بين صيف عة لتقسيم سوريا ولنظام العلاقات بين أجزائها.



واكبت حكومة كليمنصو أهم هذه التطورات لاكلها. وحين أجريت، في تشرين الثاني 1919، أولى الانتخابات التشريعية بعد الحرب ورشح كليمنصو نفسه، بتمنيها، لخلافة بوانكاريه في رئاسة الجمهورية، أسقطته الجمعية الوطنية الجديدة، فذهب «النمر» - وكان هذا هو لقب كليمنصو - إلى التقاعد. وأما الانتخابات التشريعية فأسفرت عن أكثرية معاقلة كان قوامها التلافياً للأحزاب المعتدلة أطلق على نفسه اسم «الكتلة الوطنية» وهو اسم ورثه في الأعوام اللاحقة تجمعان أحدهما سوري والآخر لبناني، وقد وصل كلاهما إلى الحكم.



خلف كليمنصو في رئاسة الحكومة ألكسندر ميللران وكان منبته راديكالياً ثم اشتراكياً ولكنه حكم بقوة اليمين الذي عرف له دوره في وزارة الحرب وفي مقاطعتي الأكراس واللوريين للسمندلين. وما لبث ميللران أن انتخب رئيساً للجمهورية، بعد استقالة مشاتيل الذي كان قد خلف بوانكاريه (قبل أشهر معدودة) بسبب المرض. وفي مطلع 1921، دعا ميللران إلى ترؤس الحكومة أريستيد بريان. وبعد هذا الأخير من ألح السياسة وأطروهم اختصاراً للحكم إذ شكّل إحدى عشرة حكومة، وكان وزيراً عشوين مرة. وهو الذي شغل وزارة الشؤون الخارجية، في النصف الثاني

٢٥٠٠ حفلات على طول الطريق

أقيمت الحفلة الأولى في باريس نفسها، قبيل رحيل رياض الصلح عنها. أقامتها له الجمعية السورية العربية ودعيت إليها الجمعية المصرية وطلبة كثيرون مراكمشيون وتونسيون ولبنانيون وأركان للجاليات السورية واللبنانية في عاصمة فرنسا. وقد أقيمت فيها خطبة إحداهما للمحتفى به، وتليت رسالة من الأمير شكيب أرسلان حياً فيها مساهمي رياض الصلح.

وفي القاهرة التي وصل إليها رياض الصلح في أوائل نيسان، أقام له «شيخ المروبة» أحمد زكي باشا حفلة تكريمية حضرها أمير الشعراء أحمد شوقي ومحميد فهمي النقراشي ورشيد رضا وفارس نمر وكثيرون غيرهم، وخطب فيها كثيرون أيضاً منهم إحسان الجابري ورشيد رضا وصاحب المصرة والمحتفى به.

وفي القدس التي جاءها رياض الصلح من حيفا في أواسط نيسان، أقام له المفتي الحاج أمين الحسيني حفلة تكريم في كلية روضة المصارف، والظاهر أن أمراً مهماً دعا رياض الصلح للعودة إلى القاهرة بعد ذلك، ثم إلى القدس مرة أخرى في أواسط أيار...

وهذا، على الأرجح، ما آخر وصوله إلى صيدا. فكان أن ضيف والده إلى غداء ترحيبي، وكان بينهم إميل إده وسليم علي سلام وشخصيات أخرى، اضطروا إلى الترحيب به قبل وصوله بليّام.

وكان رضا الصلح قد وسط إميل إده، على ما يظهر، لدى السلطة المنتدبة لإصدار العفو عن رياض والسماح له بالعودة. وكان رضا نعمة قد قابل المفوض السامي لهذه الغاية. على أن هذه «الوساطة» حصلت في ظرف كان صعباً فيه أن تمنع السلطات الفرنسية رياض الصلح من العودة إلى بيته. فهي كانت قد أنذرت لرياض بالإقامة في باريس نفسها مدة زادت عن السنة، بل لعلها دعت هي نفسها إلى الانتقال من جنيف إلى باريس (أو هي أوجت إليه، على الأقل، وإلى رقيقه برغبته في ذلك). ثم إن رياض كان قد أصبح مترتباً على شبكة متداخلة من المصادقات الباريسية، السياسية والصحافية، توجتها مناقشاته مع قيادة العربيين الاشتراكي والرابيديكالي، وهما أكبر الأحزاب في فرنسا وثانيهما، على ما ذكرنا، أبرز الأحزاب في التحالف الحاكم. لذا كانت مساعي إميل إده ورضا الصلح غير بعيدة عن أن تكون تعصياً لعاصم.



وصل رياض الصلح إلى سيدا خفية في العشرين أو في العادي والعشرين من أيار 1928. وما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر للسلام عليه من أرجاء سوريا ولبنان. فجاءه من سوريا وفد منتشر التمثيل بين مدن سورية مختلفة ضم جميل مردم بك وفوزي الغزي وسعد الله العجايري وفخري البارودي وحسن البرازي وعفيف الصلح، ومعههم صحافتيون عديدون. ثم أقام له آل أبو ظهر حفلة تكريمية في دارهم كان بين حضورها أسعد عقل وميشال زكخور وجبران تويني وعلي ناصر الدين، وخطب فيها الثلاثة الأخيرون وقبلهم «أدباء» جبل عامل المعروفون أحمد رضا وأحمد عارف الرقن ومحمد كامل شعيب ومحمد جابر آل صفا وكذلك محمد علي حمادة، باسم الطلاب العرب في بيروت، إلخ.

وفي رد رياض على الخطباء، قال إنه مع اللبثاتين على شرط أن يكون لبنان مستقلاً استقلالاً صحيحاً. فإذا كان ذلك، فهو «لبناني انفصالي». وأما أن يكون انفصال واستعباد «فلا وألف لا». وقد أثارته هذه العبارات اهتمام السامعين وكانت لاحقاً موضوع أخذ ورد في الصحافة.

وفي 7 حوران، انتقل تكريم رياض إلى بيروت. فأقيمت له في فندق بيروت بالاس حفلة حضورها مائة شخص وخطب فيها عبد الرحمن بيهوم وعبد الله الليالي ولطفي العفار ونجيب الكريس وأحمد عارف الرقن.

وفي تموز، جاء دور دمشق. وهي لم تشهد حفلة تكريم واحدة بل حفلات. وكان بين الحضور أمثال هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفارس الخوري ومحمد علي العابد وعلي آغا العسلي وعارف القوتلي وكثيرون غيرهم. وكان اللقب الذي أخذ يسبح على رياض في هذه الحفلات هو «زعيم الشباب السوري».

وكانت خطب رياض، في هذه المناسبات كلها، تدور على جهد الوفد السوري في جنييف وتبدي الرضا عن نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية السورية التي كانت قد جرت في 21 نيسان. وكان الخطيب، على ما سبق، يشدد على شعار الاستقلال وعلى توحيد الصف ابتداءً بالكف عن تصنيف السياسيين بين وطنيين وغير وطنيين. وكان يُبرز أيضاً أنه في أن تصل الجمعية التأسيسية إلى حل للمسألة السورية عبر إقرار دستور يؤمن الاستقلال الحقيقي للبلاد ويعيد إليها وحدتها وعبر مفاوضة السلطة المنتدبة مشفوعة بالجهد السياسي المناسب في رحاب عصبة الأمم.

كان «المجاهد» قد أصبح «الزعيم» من غير استغناء عن أساليبه (الخاصة به، على نحو ما) في «الجهاد السياسي».



من العشرينات، وكان إليه مرجع شؤون الاقتصاد على سوريا ولبنان في هذه الفترة، وكان من ثبات موقفه في الجزيرة المذكورة أن تغير الأكتورية النيابية لم يغميه عنها. وقد اشتهر بدعمه عصبية الأمم، وبجهوده لبناء علاقات سلمية مع ألمانيا وبتمجيده، في أواخر أيامه، مشروعاً للموحدة الأوروبية. وهو قد نال، مع نظيره الألماني ستريسمان، جائزة نوبل للسلام سنة 1926.

على أن بريان لم يجد سنة 1921 دعماً كان محتاجاً إليه من الأكتورية ومن رئيس الجمهورية من الرأي العام لسياسة التلطوب مع ألمانيا، فاستقال في أواسط 1922 وخلفه في رئاسة الحكومة بولنكاريه رئيس الجمهورية الأسبق. وما لبث هذا الأخير أن احتل مقاطعة الدور الألمانية، معتجاً بتلك ألمانيا عن سداه تعويضات الحرب.

كان الحرب الراديكالي قد ابتعد عن الكتلة الوطنية مستعيداً حلفه مع الاشتراكيين في ما ممي به «كارتل اليسارات». ولما بدا ما لخطوة احتلال الدور من مفاصل خطيرة عبر القارة، حقق «الكارتل» المعارض نصراً مؤزراً في انتخابات أيار 1924. ولم يطلع هذا النصر حكومة بولنكاريه وحدها وإنما أفضى إلى استقالة ميلران الذي رفض الأكتورية أن تتعاون معه. فكان أن انتخب المعتدل غاستون دومرغ لرئاسة الجمهورية واختير الراديكالي إدوار هيريو لرئاسة الحكومة. واذ تعزز اشتراك الاشتراكيين في الحكومة، جاءت هذه الأخيرة راديكالية خالصة فصارت إلى خط الممنعة المتشددة وسناوأة الإكليروس. والمربح أن هذه البهنة هي ما رخص اختيار الجنرال الفافع الصلمانية موريس ساراي مفضلاً سامياً على سوريا ولبنان، فخلع في هذا المنصب كاثوليكيّاً محافظاً هو الجنرال ويغان ويوصل إلى بيروت بأفكار لم تكن مألوفة في أيام ويغان وغورو (أي في عهد الكتلة الوطنية). وهي أفكار

دخل رياض الصلح فور عودته من منفاه، تقريباً، معترك التشاور والتجاذب الدائرين في أمر مستقبل سوريا ودستورها الذي كانت الجمعية التأسيسية مجتدة في وضعه. ظهر ذلك في ما ألقاه من خطاب خلال الحفلات التي تولت لتكريمه، وظهر، في المدة نفسها، عبر اشتراكه في «مؤتمر الوحدة السورية» الذي شهدته دمشق يوم 23 حزيران 1926 للبحث في مصير البلاد المنفصلة حتى ذلك الحين عن الدولة السورية. وقد مهد لهذا المؤتمر لقاء انعقد في بعلبك في أواخر أيار، واشترك فيه رياض الصلح وحضره قادة الكتلة الوطنية القادمون من دمشق، وعبد الحميد كرامي القادم من طرابلس ومعتز آخرون. وشاع، على الأثر، أن المجتمعين سيختارون النظام الملكي لسوريا وسيرشعون لعرشها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود. وكانت مسألة اختيار أحد النظامين الملكي والجمهوري مطروحة، وكان من الأسماء التي طُرحت لارتقاء العرش، الشريف علي بن الحسين، ملك الحجاز في آخر عهده الهاشمي، وشقيقه الأمير زيد والأمير عبد المجيد بن الشريف علي حيدر وخنيوي مصر السابق عباس حلمي و«البرنس» المصري يوسف كمال والدماد أحمد نامي رئيس الحكومة السورية السابق وغيرهم، وكذلك اسم الأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز الذي طرح فجأة وأخذ يتقدم هذه الأسماء جميعاً بسبب اقتراب بعض «الاستقلاليين» من أركان الكتلة الوطنية السورية من والده الملك، وابتعادهم شيئاً ما عن الأسرة الهاشمية وبخاصة عن عبد الله أمير شرق الأردن الذي كان بين الطامحين إلى العرش السوري أيضاً وكان أقرب الأحزاب إليه حينذاك حزب الشعب ورئيسه عبد الرحمن الشهبندر.

غير أن الميل الأقوى في الكتلة الوطنية بقي ميلاً جمهورياً. وكان رياض الصلح قريباً جداً من شكيب أرسلان «الملكوي» ومن إبراهيم هنانو «الجمهوري» في آن معاً. ولكنه بدا حذراً من مشروع الوحدة العراقية-السورية تحت تاج فيصل، ميلاً مع غيره من زعماء الكتلة إلى ترشيح هنانو لرئاسة الجمهورية.

هذا ولم يَبْقَ فيصل الأول، ملك العراق، مكتوف اليدين حيال هذه المسألة. فهو لم يكن طوي طموحه إلى استعادة العرش السوري. فكان أن أرسل مبعوثين يطلبوا مساعدتهم بين النواب

آلية، أول الأمر، إلى تولية الوطنيين أسير بلادهم بالترويج وإلى فك الحلف القائم بين الانتداب، من جهة، والإكليروس والإرساليات، من الجهة الأخرى. ولكن المسلك الحالي لحامل هذه الأفكار ما لبث أن افتتح أعنف فصل من فصل الانتداب الفرنسي على سوريا، وهو فصل «الثورة السورية الكبرى» (1925-1927).

في كل حال، عاد المعتدلون إلى حكم فرنسا في ربيع 1925، مع تشكيل حكومة بانلوفيه. وقد أخفقت الحكمة في معالجة الأزمة المالية، ولكن بريان وقّع معاهدة نوكرانو مع ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا، منتزعا من ألمانيا تأكيداً لمعاهدة فرساي، ورسماً ضماناً مشتركاً لعودة الدول في غرب أوروبا. رغم ذلك، أطلحت أزمة الفرنك الحكومة وقصبت ظهر «الكارل» لعارضة الاشتراكيين ما كان الراديكاليون وبعض قوى اليمين راضين في أنصافه من إجراءات مالية. فكان أن عاد بوانكاريه إلى السلطة بعد مرحلة تخبّط على رأس حكومة طلال أجلها نعواً من ثلاث سنوات؛ من صيف 1926 إلى صيف 1929.

حكم بوانكاريه، شأنه في مدة حكمه السابقة، بالكتلة معارضة خرج منها الاشتراكيون وبقي يتصنها الراديكاليون. وشهد حكمه دخول ألمانيا عصبة الأمم وبداية التوجه إلى تسعاب فرنسا من الزور الألمانية التي كانت حكومة بوانكاريه السابقة قد بادرت إلى احتلالها. وشهد أيضاً تفضّل بريان بنظيره الأمريكي كيلوغ إلى ميثاق «معتز» أخرج العرب في خانة الخروج على القانون. ولكن المنة نفسها شهدت بدء التخطيط لبناء خط ماجينو الدفاعي في مواجهة العدو الألمانية، على الرغم من تحسن العلاقات بين الدولتين.

السوريين في دمشق وفي دوائر المفتشية في بيروت. وكان المغض السامي يونسويدي في الملكية سبباً إلى تقسيم المعارضة السورية للانقسام وإعادة تشكيل القوى السياسية حول ملك يكون مديناً بعرشه لفرنسا، ويضمن استقرار نفوذها في سوريا واستقرار سوريا نفسها.

هذا وقد عادت مسألة العرش السوري إلى بساط البحث في عامي 1930 و 1931. وبدأ الملك السابق علي بن الحسين ثم أخوه الملك فيصل مرشحين ناشطين. ولكن القوى السياسية الرئيسية في سوريا بمت ممانعة أو متحفظة. وانتهت السلطة المنتدبة إلى الإشاحة عن المشروع كنه، تحسباً من إخفاقه في تحقيق غاياته السورية ومن عجز فرنسا عن ضمان ولاء الملك العتيد إذا اختارته من بين المرشحين الأقحاء (وهم إلى بريطانيا اقرب) ورضوخاً، أيضاً، لمعارضة بريطانيا نفسها ترشيح فيصل وما يتبعه من وحدة سورية - عراقية.

وقد توالى اللقاءات، بعد لقاء بعلي بك، وكان بينها لقاء في صوفر اشترك فيه ممثل للمغض السامي (وقيل بل هو نفسه) وضّم رئيس الحكومة السورية قاج الدين الحسيني ورئيس الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي وبعضاً من أبرز أعضائها وحضره أيضاً رياض الصلح. وقد بقيت فعوى المبادرات سراً.

وأما مؤتمر دمشق فشده نحو سّتين ممثلاً لبيروت وطرابلس وطرابلس واللاذقية وجبل العلجيين وبعلي بك والبقاع وصيدا وجبل عامل ووادي التيم، وانتخب رئيساً له عبد الحميد كرامي. وهو قد أصدر بياناً طلب فيه إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية وتأييدها في الدستور. وهو قد أيد «الميثاق الوطني» ولم ينس الإشادة باستعداد الشعب الفرنسي «لإيجاد صداقة دائمة مع بلادنا تقوم على الاعتراف بحقنا الشرعي». أيد البيان أيضاً عمل الكتلة الوطنية لتحقيق الميثاق وشكر الوفد السوري في أوروبا (أي أرسلان والجابري والصلح) على ما بذله من جهود في هذا السبيل.

وقد أبرق المؤتمر إلى فلسطين معيّباً المؤتمر العربي الفلسطيني الذي انعقد في السنة نفسها ومؤيداً جهاد فلسطين في سبيل العزة والاستقلال. أخيراً سلم وفد من المؤتمر بياناً هذا إلى

على أن انتخابات 1928 للتشريعية أسفرت عن صعود جديدة في التصرب الفرنسي. وما لبث مؤتمره الذي انعقد في تشرين الثاني أن حمل وزراء الأربعة، في حركة انعياز إلى اليسار، على الخروج من الحكومة. فاضطر بوانكاريه إلى ترميم حكومة خلت من الراديكاليين لأول مرة في ربع قرن وباتت مسندة إلى أكثرية نيابية غير مستقرة. وحين خلفه بريان في صيف 1929، كانت رياح الأزمة الاقتصادية العالمية تقترب من فرنسا، فلم تصمد الحكومة الجديدة إلا أشهراً قليلة انتقلت بعدها فرنسا إلى مناخ صعب دخلته معها القضية السورية التي راحت تتقلب، لبضع سنوات، بين تردد الحكومات الفرنسية الضعيفة واستعادة الحركة الوطنية السورية مقومات عافيتها بالترويج.

الملك فيصل
في
اللاذقية



رئيس الجمعية التأسيسية الذي وعد ببذل ما يستطيع لإنقاذ مطالب المؤتمر.

وفي لبنان، علت أصوات شاجبة لمشاركة اثنين من النواب اللبنانيين، وهما عمر بيهيم وصبيحي حيدر، في مؤتمر مداره الوحدة السورية، وهذا فضلاً عن شجب الحكومة اللبنانية وبعض الصحافة مضمون بيان المؤتمر.

وأما رياض الصلح فتميز كلامه في المؤتمر وفي ما شهدته دمشق من حفلات أو لقاءات، لمناسبة انعقاده، بكثير من الدرونة حيال المسألة اللبنانية. وكان مما قاله: «نعمل أولاً من أجل استقلالنا الداخلي، استقلال بلادنا، فإن العيش في قرية مستقلة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربية غير مستقلة».

وكان هذا الكلام - أو ما يفيد معناه - قد أصبح لازمة لخطب رياض الصلح من يوم الاحتفال الذي أقيم له في سيدا على أثر عودته من المنفى، وهذا في أقرب تقدير. وفي أواخر آب عيّرت عن هذا الميل إلى الاعتدال والتفائل زيارة قام بها رياض إلى دار المفوضية السامية في بيروت وكانت الأولى منذ سنة 1918.

٥٠٠ - عودة إلى أوروبا وإلى لازمة الاستقلال

لم يطل المقام برياض الصلح كثيراً في لبنان وسوريا بعد عودته من المنفى. كانت عضويته في الوفد السوري إلى أوروبا لا تزال مدخله الأول إلى العمل السياسي. عليه سافر قاصداً لوزان وباريس في أواسط تشرين الأول 1928 أي قبل أن يتم الشهر الخامس على إقامته في لبنان وسوريا. وهي إقامة تنقل خلالها كثيراً بين بيروت ودمشق والقنس وعُمان وغيرها ووصل به الترحال إلى معسكر سلطان الأطرش وعادل أرسلان الضاريين خيامهما في منطقة النبك السعودية المحاذية للحدود الأردنية.

وقد عزج رياض في سفره الجديد على حيفا والقاهرة. وكان التمرّج على مصر، وهي مقام اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، وعلى فلسطين التي كانت تتوالى

مؤتمرات عربها وتتجسّع فيها نذر الحوادث الكبيرة، قد أصبح عادة لرياض في ذهابه إلى أوروبا وإيابه منها. وكان قد سبقه إلى التيميم شطر لوزان وباريس في أيلول، إحسان الجابري الذي كان قد اتخذ من القدس مقاماً له بعد عودته، هو أيضاً، من أوروبا.

ولا نعرف إلا القليل عن نشاط رياض الصلح في هذه السفارة التي طالّت حتى أوائل نيسان 1929 حين وصل رياض مجدداً إلى القاهرة قادماً من باريس بعد محطتين في سويسرا وإيطاليا، استغرقتا شهراً وبضعة أيام.

ولكننا نعلم أن رحلة رياض جاءت في وقت كانت أعمال الجمعية التأسيسية السورية قد علّقت فيه بعد الخلاف الذي نشب بين أكثرية النواب وبين المفوض السامي بصدد ست مواد من مشروع الدستور وجدها الأخير مخالفة لالتزامات الدولة المنتدبة وأصرّ النواب على إلزاقها معتبرين هذا الإقرار بتأكيد لا يُستغنى عنه لاستقلال البلاد. وقد ردّت هذه المواجهات سوريا إلى مناخ الأزمة بعد أشهر قليلة من التفاوض الذي بعثته الانتخابات في نيسان ثم مباشرة الجمعية مناقشتها لمشروع الدستور.

جاءت رحلة رياض أيضاً في وقت كانت قد أخذت تعتدم فيه، في الحرم القدسي، أزمة «مكان البراق الشريف» (في عرف المسلمين) وحائط المبكى (في عرف اليهود). وكان اليهود قد باشروا تغيير الأعراف المستقرة في هذا المكان الداخل في نطاق الوصف الإسلامي. فأخذوا يطلبون تركيز المقاعد لهم في المكان والإتيان إليه بلباس مختلف لإقامة شعائهم فيه. وكان مسلمو فلسطين ومندوبون من محيطها قد عتصوا في أوائل تشرين الثاني مؤتمراً كبيراً في القدس أعلنوا فيه تصميمهم على الدفاع عن الحرم وحلّوا السلطة المنتدبة مسؤولية العواقب إن هي لم تبادر إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده.

وكان الأمير شكيب أرسلان، رئيس الوفد السوري، قد قدّم إلى رئيس عصبة الأمم، في أيلول، تقريراً يشرح فيه الفوارق بين الاستقلال الحقيقي الذي تريده الجمعية التأسيسية



٤٤ شكيب أرسلان

1926-1928: غدوات الثورة السورية: إقرار الدستور اللبناني وبهذه المفوض السامي في سوريا

لم يكن للسلطة المنتدبة أن تقصر معالجتها للأوضاع التي أسفرت عنها الثورة السورية على مجزء القمع. كانت الثورة معتبرة عن انتشار الرغبة في تحقيق وحدة سوريا والسير بها نحو الاستقلال. وعلى هذا عاد المفوض السامي دو جوفنيل إلى الخطة التي كان سلفه ساراي قد وعد باتباعها في أول عهده. فأنهى عهد حكومة الليريين التي كان يرأسها في «الاتحاد السوري»، صبحي بركات ومين الداماد أحمد نامي رئيساً للدولة ولحكومة سياسية مؤقتة من وزراء. وقد جاءت هذه الحكومة ائتلافية تقاسم حقايبها الست معتدلون من الوالين للانتداب ومعتدلون أيضاً من المنسوبين إلى الكتلة الوطنية من غير أن يكونوا قد ضلّعو في الأعمال الثورية. وقد أعلنت الحكومة برنامجاً من عشر نقاط، بموافقة المفوض السامي، تضمنت في ما تضمنت، عززها على تنظيم انتخابات لجمعية تأسيسية تقرّ دستوراً لسوريا.



٥٧ | حسن الجباري

حصل فلنك فيها كان مجلس النواب، في لبنان، بتهنياً لإقرار الدستور اللبناني أي في أيار 1926. وقد نصّ البرنامج أيضاً على الاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة بين فرنسا وسوريا على غرار المعاهدة الجاري درسها بين بريطانيا والعراق. وهذه معاهدة كانت قد أخذت تستوي مرجعاً للوطنيين السوريين عند وصفهم العلاقة التي يرونها بين بلادهم وفرنسا بعد إنهاء الانتداب. وكان دستور 1923 المصري الذي كُرس استقلال مصر على خلفية ثورة 1919 قد أخذ يستوي مرجعاً أيضاً لتصور الوطنيين السوريين دستور بلادهم.

نصّ برنامج حكومة الداماد أيضاً على تعقيد وحدة البلاد وتوحيد النظام القضائي وتأييد جيش وطني يفتح الباب أمام جلاء القوات الفرنسية، وطلب إدخال سوريا عصبة الأمم واستقلالها بتشكيلها الخارجي وعلى إصلاح النظام التقني وعلى العفو العام عن الحكوميين السياسيين وإلغاء الغرامات الحربية والسعي إلى تعويض منكوبي الثورة.

وقد باشرت الحكومة إجراءات مختلفة لتنفيذ هذا البرنامج. ولكنها أخفقت في إقناع الثوار بوقف العمليات تمهيداً لإصدار العفو. وانتقد زعماء الوطنيين غموض بعض شروط البرنامج والإجحاف البادي في بعضها الآخر وخصوصاً في تحديد مدة المعاهدة بثلاثين سنة. وزاد مهنة الحكومة صموده تبليين

طبقاً ليثاق العصبة مع القبول به النصع والمساعدة» اللذين حصر بهما الميثاق مهنة الدولة المنتدبة وبين «نظام الحماية الشفاف» الذي تريد السلطات الفرنسية فرضه على البلاد وتثبيتته في نصّ الدستور. وكان المؤتمر الإسلامي في القدس، ممثلاً برئاسة الحاج أمين الحسيني، قد أرسل من جهته تمكيداً إلى الوفد السوري (أرسلان، الجابري، للصلح) للدفاع «لدى عصبة الأمم والدول الأجنبية والرأي العام الأوروبي»، عن مكان البراق والمسجد الأقصى. وقد قدم أرسلان فصلاً إلى مجلس عصبة الأمم المنعقد في لوزان يوم 10 كانون الأول، معروضاً، باسم الوفد وموقعاً بأسماء أعضائه الثلاثة، متعلقاً بهذه المسألة. وبين ما ينطوي عليه المعروض، الملاح في 7 تشرين الثاني، تعذير من الخطر الذي يمثله قانون الاستملاك، الصادر سنة 1924، على الأماكن المقدسة. يعترض المعارض أيضاً على ما استشاره تفهم السلطة المنتدبة لحقوق المسلمين في مقتنساتهم من أتهم صهيوني لهذه السلطة بافتعال نزاع مذهبي. أخيراً يطلب المعارض أن يُعهد بوظيفة «المحامي العام»، وهو السلطة القضائية العليا في فلسطين إلى شخصية لا تكون صهيونية بل تكون منصفة بالعياد الديني لتتام.

هذان هما المجالان اللذان دار فيهما، على الأرجح، معظم نشاط رياض للصلح في هذه المنة التي يبدو أنه قضى معظمها في باريس. وقد حملت الصحف العربية من كلامه هناك نصّ خطابين ألقى أحدهما في حفل تكريمي لعيدر مردم بك، الرئيس السابق للجمعية السورية العربية في باريس، وألقى الثاني في حفل تكريمي أيضاً ليشال زكور صاحب المعارض البيروتية. والخطابان مركّزان على مطلب الاستقلال وتقديمه على كل ما عداه. وفي الخطاب الثاني عودة إلى كلام رياض في صيدا عن قبوله لبنان مع الاستقلال برفضه إتياء مع الاستعداد. وفي الخطاب الأول ناي للخطيب بنفسه عن التدخل في عمل الجمعية التأسيسية السورية.



في صيف 1929، نشرت الصحافة الفرنسية كلارا كنيدياني، في جريدة هاري-سوار، سلسلة من المقالات دوت فيها وقائع رحلة اصطحابها فيها رياض الصلح من دمشق إلى القدس فعبّان فمضارب عادل أرسلان وسلطان الأطرش في قرينات الملح الواقعة في صحراء النبلك النجبية. وهذا هو الموقع الذي كان الثوار قد قتلوا إليه من الأزرق في جنوب شرق الأردن، قبل سنة تقريباً، بعد استجابة الملك عبد الله الذي كان قد أُرْزِهم، ورئيس حكومته رضا الركابي، في إبان الثورة، لضبط بريطانية عليه أوثها الاحتجاج الفرنسي المتكرر على وجود الثوار في شرق الأردن.

وقد روت الصحافة ترنيب رياض للرحلة، بما في ذلك إلزامه إناها بارتداء زي إسلامي وبالصمت، ونُوتت بمكانته عند الأعوان في هذه أو تلك من محطات الرحلة. وروت أيضاً وقائع عراضة حربية قام بها المقاتلون أمام خيمة سلطان الأطرش احتفالاً برياض، مشيرة إلى الثقة التي يضعها الثوار في هذا الأخير وإلى إكبارهم لسميه السياسي.

من جهة أخرى، نقلت كنيدياني ما دار من حديث بينها وبين كل من عادل أرسلان وسلطان الأطرش، وبينها وبين رياض الصلح أيضاً، وفيه إشارات إلى الفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسي في صفوف المعزّل أثناء عمليات قمع الثورة وتأكيد لانحصار الخلاف بين الفرنسيين والسوريين في رفض فرنسا التسليم باستقلال سوريا. وتنتهي كنيدياني إلى التذكير بما قد ينطوي عليه هذا التسليم من أخطار وصول الاضطراب والمطالبة بالاستقلال إلى المستعمرات التي استتبت السيطرة الفرنسية عليها.

وقد أحدثت مقالات كنيدياني بعض الأصداء فنشرت، أو نشرت أجزاء منها، صحف عربية مختلفة. ولم تكن سوية هذه المقالات رفيعة إذ تغلّتها كثير من الإثارة المبتذلة وملاحظات «استشراقية» من العرجة الزائفة. وأما مراد رياض فكان، على الأرجح، أن يفرض على انشبا أوساط فرنسية مختلفة، ثورة كانت قد أصبحت شبه منسية.

المواقف بين موظفي الانتداب من البرنامج وسمي بعضهم إلى عرقلة تنفيذ. فهاج ذلك في جانب الحكومة ما ساء العلاقات بين طرفي الائتلاف من تناوش وشغب. وقسم ظهر الانشقاق، أخيراً، تعفّظ الحكومة الفرنسية عن بعض شروطه وسطابقتها مو جوفنيل بتعديل. وهو ما دعا هذا الأخير إلى مغادرة منصبه والبلاد. فُتِنَ بديلاً منه هنري يونسو من موظفي وزارة الخارجية. وكانت السلطات العسكرية الفرنسية قد استنقّت وحيل مو جوفنيل لوهي التي لم تكن راضية قط عن تعيين مدني ليدرالي في المنصب الأعلى بدراييل مختلفة لم يكن أقلها اعتقال وزراء الكتلة الوطنية الثلاثة في حزيران. وهو ما أطاح وزارة الدماء الأولى وأتى بثانوية كانت غير موفقة قطعاً لكسب ثقة الزعماء الثائرين واستجلاهم إلى سبيل المفاوضة والمسالمة.

«ثورة البراق الشريف» - «أحداث حائط المبكى»

في 23 آب 1929 وفي بضعة أيام تلتها، حصلت في القدس ثم في مدن وفواح أخرى من فلسطين، أعمال عنف بين العرب واليهود كانت أشد ما عرفته مرحلة ما بعد وعد بلفور، حتى ذلك الوقت، منذ الأحداث التي شهدتها موسم النبي موسى سنة 1921. وقد أطلق على المواجهة الجديدة، من الجهة العربية، اسم «ثورة البراق الشريف» ومن الجهة اليهودية اسم «أحداث حائط المبكى»، وهذان اسمان سُميَ واحد. ففي التقليد اليهودي أن هذا الحائط هو الجدار الباقي من هيكل أورشليم وهو أقدس مقدساتهم. وفي التقليد الإسلامي أن هذا الموضع هو الموضع الذي انتهت إليه «العابية» المسماة «البراق» حاملة النبي محمداً في إسرائته من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وكانت الطريق الضيقة العمانية للعائط، ومهما البيوت المقابلة له من حنّ المغاربة وقضا إسلامياً من قرون كثيرة. وأما ما يلي الحائط، من الجهة الأخرى، فهو الحرم القدسي نفسه.

كان رياض الصلح في طليعة السعي الدائب الذي حفل به صيف سنة 1929 وخريفها لإرسال وفد إلى أوروبا يسعى في إخراج القضية السورية من مأزقها، أو من عطلتها الطويلة التي ولكبت تعطيل الجمعية التأسيسية، فهو موجود تقريباً في جميع اللقاءات التي نعلم اليوم أنها عقدت لهذه الغاية، بل هو لوليتها بعد أن أصبحت خبرته الأوروبية معطاً أنظار إخوانه ومعقد أملهم. لذا لم يكن رياض يُستثنى من أية تشكيلة من التشكيلات المتعاقبة التي اقترحت لهذا الوفد وزاد عدد الأسماء الواردة فيها عن عشرة كان يفترض أن يختار من بينهم ثلاثة أو أربعة.

هذا مع أن رياض نفسه كان راغباً عن العضوية في الوفد، مرجعاً أن يضم جهوده إلى جهود الأخير بصفته عضواً في وفد جنيف الدائم. فقد كان يخشى أن يضرب تشكيل الوفد الجديد بممنحيات القديم. ووجد مغزياً كذلك في الصفة النيابية لوفد يضم حصراً أعضاء من الجمعية التأسيسية وتكون مهمته مؤقتة بغتالي، معصورة في فك إسمار الجمعية وحل المشكل الدستوري، ووزاره في ذلك الوفد الدائم.

في كل حال، لم يشكّل هذا الوفد أبداً، وقد يكون العوز المالي عاملاً في إحباط تشكيله. ولكن العامل الأهم كان تشقّق الجبهة السياسية في سوريا. فقد كان رياض ومعه أركان الكتلة الوطنية يخشون تحزباً مضاداً من جانب خصومهم. كان ظنّ آل لحف الله قد تعمس، في أواخر عام 1929، ولكن الشهبندر وحزبه كانوا لا يزالان بالمرصاد وبكذلك الداماد أحمد نامي، ورئيس الوزراء السابق، المنتطح، من أيام رئاسته، لارتقاء عرش سوري كان يتراوى في الأفق. وكان في الساحة، أخيراً لا آخراً، تاج الدين العسمني، رئيس الوزراء، الذي كانت العلاقة بينه وبين زملاء الكتلة قد ساحت بعد مدة من الحدام النسبي انكسبت في أثنائها للجمعية التأسيسية واجتازت الشروط الأولى من عملها. فكان أصحاب مشروع الوفد يخشون أن يشكّل بعض هؤلاء وفداً منافواً لجهودهم، أو أن يتصوّوا له من سبل أخرى فتتشل للقضية برمتها. ولعل هذا الهاجس لم يكن بعيداً عن التفكير في توسيع مروحة الوفد إلى أقطار عربية أخرى، بحيث تتوفر له حصانة يستمدّها من الرعاية القريبة أو البعيدة لتحكم تلك الأقطار بين ملك وأمير.

وكان مأزوقاً لليهود، في العهد العثماني، أن يقيموا شعائدهم عند الجدار بشرط ألا يخبروا شيئاً في الموضع ولا يعملوا إليه غير كتب الصلاة ولوازمها. وكانت السلطة المنتدبة ملزمة، بموجب عهد الانتداب، أن تبقي الوضع في الأماكن المقدسة على ما كان عليه، من أمثى تغيير، إلى أن تُشكل لجنة مشتركة للأماكن المقدسة، كان تشكيلها قد تعرّض حتى تلك الوقت، ولم تكن قاعدة الحفاظ على الوضع القائم خاصة بموضع العائط أو بالحرم القدسي وحده، بل كانت عامة تشمل سائر ما في القدس من أماكن مقدسة عند كل من الأبنان الثلاثة.

ولكن الوضع الذي نشأ في فلسطين، بعد الصرب الأولى وبعد وعد بلفور، كان قد شجع اليهود على خرق الأعراف، بصور مختلفة، منها حمل السواتر والقاعد إلى الطريق العائية للعائط ومنها المطالبة بهدم البيوت، في حي الخاربة، لإنشاء ساحة أمام العائط. وقد رأى المسلمون في هذه الخروق علامات طمح يهودي إلى الاستيلاء على الحرم القدسي كله لهيماء وإنشاء الهيكل على أنقاضه. وهذا نجس كانت تعزّره تصريحات لا لبس فيها لبعض الصهاينة وكانت أركيه الخطة الصهيونية المعلنة بشأن فلسطين كلها. وقد أفضى هذا كله إلى احتدام دائم للنزاع على العائط كان قد بلغ، مزة على الأقل (في سنة 1926)، عتبة العنف الصريح.

وكان الإعلان، في أوائل حزيران 1929، عن الاتفاق على إنشاء الوكالة اليهودية، المكل إليها أمر المهام التنفيذية الآيلة إلى الاستعمار اليهودي لفلسطين، قد زاد من حدة التوتر بين الجهتين. ثم أعلن فصلاً إنشاء الوكالة في مؤتمر زويخ الصهيوني المنعقد عشية جولة العنف الجديدة، وجاء مجلسها مشغولاً من الصهاينة واليهود غير الصهاينة. وكانت أعمال الترميم التي بلّغها مفتي القدس

وأما في فلسطين فكانت الظروف المتشككة بعد موجة العنف التي عمت البلاد، ابتداءً مما سُمي «ثورة البراق» في القدس، وذلك في النصف الثاني من شهر آب 1929، قد جعلت من إرسال وفد فلسطيني إلى لندن أمراً ملخاً للخيبة. عليه قصد جمال الحسيني، ابن عم المفتي، عاصمة بريطانيا في تشرين الثاني. وكان نصيب مهمته التمتُّر. وفي 21 آذار 1930، توجه الوفد الفلسطيني، بعد تأجيل متكرر، إلى العاصمة نفسها.

٢٠٠٣ تكريم في حلب

في أواخر تشرين الثاني 1929، قام رياض الصلح بزيارة مشهودة لحلب، مصطحباً شريكه في العهد الجديد خير الدين الأحبب والشاعر الشعبي عمر الزعني. وقد وجبت تقارير الجهاز الانتدابي، في المدينة، غليتين لهذه الزيارة، وأولاهما التقريب بين زعماء الكتلة الوطنية بعد خلافات كان قد شاع خبرها بين إبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من جهة، وسعد الله الجابري من الجهة الثانية. والخاتمة الثقية جمع تبرعات لإرسال وفد يرثسه هاشم الأتاسي رئيس الجمعية التأسيسية ويتولّى ردة العبويّة، في باريس وجنيف، على الأخص، إلى القضية السورية التي كان قد جندها الخلاف بين السلطة المنتدبة والجمعية التأسيسية بشأن المولد السيادية في مشروع الدستور.

وكان المفوض السامي قد سار باجتماعات هذه الجمعية من تعليق إلى تعليق مدة زادت إذ ذاك من خمسة عشر شهراً. وكان يتبع في ذلك تعليمات حكومته، ولم تكن زيارته الطويلة لفرنسا لغرض هذا المشكل قد أسفرت عن نتيجة. وكان روبير دو كي، ممثل السلطة المنتدبة لدى عصبة الأمم، قد أدلى بببيان أمام مجلس العصبة في جنيف، سرح فيه بعدم بلوغ سوريا طوراً من التقدّم بفعلها للاستقلال فأضعف الأمل في ظهور موقف إيجابي حيال المشكل الدستوري من الجهة الفرنسية.

وأما لقاءات زعماء الكتلة الوطنية فكانت قد تواصلت من أوائل الصيف لبحث مسألة الوفد وجهودهم لجمع المال اللازم لنفقاته. فكان أن شهدت بيروت ودمشق وعين زحلنا محاولات مختلفة، وشهدت طرابلس وسيدا (فضلاً عن بيروت

في العزم ودامت سنوات، وافتتحت للرحلة الثانية منها، بجوار العائط، قد أثارت حنق اليهود. ونشأنوخ من البارزة، برفع الأصوات بين حلقات النكر الإسلامية والفرق الشيعة اليهودي، بجوار العائط أيضاً. وتظاهر المسلمون في ساحة العزم لإشهار استعدادهم للنفاع عنه. فقابل اليهود ذلك بتظاهرة سياسية أمام العائط أعلنوا فيها أن العائط حائطهم.

عليه، تخلت أعمال الاستفزاز والرّد عليه وأعمال العنف المحددة حتى 25 آب. وانتشرت شائعات مؤداها أن المسلمين سيوتكبون مذبحة في الأحياء اليهودية وأخرى مؤداها أن اليهود سيقمعون العزم القدسي ويعتلّونه. وظهر 25 آب، خرج المسلمون من العزم، بعد صلاة الجمعة، وكانوا قد تجمعوا لها بأعداد غفيرة من خارج المدينة وداخلها، وهاجموا أحياء اليهود القريبة وفتكوا بين تمكّنوا منهم من غير تمييز. وفي الأيام التالية، انتشر العنف في أنحاء البلاد، فوقعت مذابح أخرى في الخليل وفي صفد وفي حيفا ومعيطها. وفي جملة هذه المواجهات، أحصت السلطات 135 قتيلًا و340 جريحاً من اليهود و136 قتيلًا و240 جريحاً من العرب. على الأثر، أنشئت لجنة تحقيق في ظل حملة صهيونية شديدة على الإدارة الانتدابية ورفض مستمر لبدأ الحكم التمثيلي الذي كان يطلبه العرب. فقد ذهب دافيد بن غوريون إلى المطالبة بإنشاء كانتونين، يهودي وعربي، وحكومة فدرالية يتقاسمها العرب واليهود والبريطانيون مثالثة، ورفض استعدادات برلمان فدرالي. وكان معنى ذلك أن فلسطين هي ليهود العالم جميعاً ولكنها للعرب الموجودين فيها وحدهم ولا شأن لغيرهم من العرب بها ولا شأن لها بهم، ولا توجد هذه فلسطينية مشتركة بين العرب واليهود.

هذه العواطف كانت - بين ما كانت - منطلقاً لتوجيه الماسي الفلسطينية

وعمشق) جهوداً متكثمة لتغطية النفقات. وذكر كوث المصارف الانتدابية أخباراً عن توجهه، لهذه الغاية الأخيرة، حيناً إلى الملك عبد العزيز آل سعود وحيناً إلى الأمير عبد الله، وحيناً إلى الحاج أمين الحسيني الذي كلفت قد وصلته تبرعات من اللجان السورية في القارة الأميركية. وظهر توجهه إلى جعل الوفد سورياً - فلسطينياً بالنظر إلى اضطراب الأحوال اضطراباً شديداً في فلسطين، خلال تلك الآونة. وظهر توجه آخر - ذكرناه - إلى توسيعه ليشمل تمثيلاً عربياً؛ لبنانياً وأردنياً وعراقياً... وتضاربت أخبار التبرعات بين قائل بأنها باتت كافية وقائل بأنها بقيت دون الحاجة بكثير، ومتحدث عن قرض من أحد الأثرياء يسند لاحقاً بالتقسيط...

وإن ما يتمثل بحلب، جزم مغربو الجهاز الانتدابي بأن التبرعات كانت قليلة. وأما الحفلة برياض الصلح فكانت بلورة. فقد استضافه زعماء الكتلة تكراراً في مآتب أقامت له أن يتمزق المواقف وأن يعني بما عنده. ولكن أهم اللقاءات كان الحفل الخطابي الذي دعا إليه إبراهيم هنانو، في كازينو إسبريال، على شرف رياض. وقد خطب في هذا الحفل عبد الرحمن الحكيلي وميخائيل إليان وإمين رباط وألقيت قصيدة تعية للشهداء. وتخللت تلك وصلتان غنى فيهما الرعني قصيدة له عن «المبدأ» وأخرى عن «العزقة». وألقى رياض الصلح خطبة الغتام. وقال المصور الفرنسي إن الجمهور الذي قدره بمائة وبضع عشرات من المدعوين المختارين بمنانية من بين الوجهاء وناخبي المرحلة الثانية تأثر تأثراً جليلاً بما سمعه من كلام.

وكان أبرز ما جاء في خطبة رياض التعريف بمهنة الوفد السوري - الفلسطيني في أوروبا والكشف عن رسالة تبليغها من العرب الاشتراكي الفرنسي، وفيها أن هذا العرب بات يعتبر سوريا مؤهلة للاستقلال والعضوية في جمعية الأمم، وقوله إنه أجاب هذا العرب شاكرًا وموضحاً أنه يرى الاستقلال السوري استقلالاً من النوع «العربي» لا من النوع «الشرقي». ثم قارن إضافة المنسوب البريطاني، أمام جمعية الأمم، بما أحرزه العراق من تقدم بات يؤهله للاستقلال بزعيم وكبي، أمام الهدية نفسها، أن الوطنيين السوريين سقطوا في امتحان الدخول إلى الاستقلال. وهو ما رآه عليه رياض بأن مراده الوطنيين ليس مجرد السلطة وإنما هو الاستقلال.

مجتهداً نحو لندن وإلى عدة فلسطين معزواً رئيساً للجهود الوفد السوري الفلسطيني في أوروبا. وكان رياض الصلح، عضو الوفد المقيم آنذاك في بيروت، ينشئ تنسيقاً دائماً مع الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ما يجريه من اتصالات في هذا السبيل، بما في تلك اتصالاته ببعض القادة الصهيونيين. وكان يطلقه على توجهات هؤلاء. وكان هؤلاء، من جهتهم، يربطون من هذه الاتصالات أن تظهرهم أمام البريطانيين خصوصاً بمظهر من لا يزال يجد معارفين بين الزعماء العرب. وأما في ما يخص أساساً الأمانة فلأن الاتصالات للشار إليها بقيت من قبيل ما نكرنا أن نيل كابلان سناه «ديبلوماسية بلا طائل».

فلسطين: عهد المؤتمرات

كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى في فلسطين عهد مؤتمرات عربية دعا إلى عقدها تفاقم السعي الصهيوني لوضع اليد على التربة من مغاليد البلاد وأراضيها ولتسريع الهجرة اليهودية إليها. وقد زاد من الحاجة إلى هذه المؤتمرات أيضاً وإلى اللجان الإسلامية - المسيحية التي تشكلت للمتابعة الدائمة لمصالح السلطة المنتدبة المتكدر من اعتماد تمثيل برلماني لمواطني فلسطين كان من شأنه أن يضع اليهود في موقع الأقلية... وتعلمها أيضاً من تعريف الجنسية للفلسطينية تعريفاً ثابتاً يرسم حدوداً للمواطنة ولا يدعها مشرعة الأبواب أمام المهاجرين اليهود حصراً. وعلى رغم كون الموقف البريطاني قد شهد علواً وهبوطاً في التفسير الضمني أو الصريح لوعده بلفور، واستجابات محدودة أو مفقطة لضغوط الفلسطينيين العرب وأعمالهم الاحتجاجية، فإن الوعد المتكبر بقي قيداً على السلطة المنتدبة، وحائلاً من تثبيت شكل تمثيلي لحكومة فلسطين وصورة مستقرة للمواطنة فيها.



٦٥ بيوت التي عاد ينافس
الصلح إليها سنة
١٩٢٥ ليخفي فيها
مخبرين وتحتاً من
حياته السياسية كلها
مكثت تبدو في مطلع
الثلاثينات

٦٦ ينافس الصلح في رحلته
الصلحية مصفاً من
النصارى بالولعهم هناك
وشهر العيون الأحمد
ولمسون ونباط وسعد
الله الجابري (جنساً)

٧٠ قلادة الجابري (التقريب
من اليسار) طفلة مع
أطفال أخوين (من
المنطقة على الأرجح)

٧١ الفداء أحمد ناصي
ومحكمة



٢- 32 رياض وقالزة: العرس و«حداد الأمة»

سرعان ما ظهر أن زيارة رياض الصلح لعب في تشرين الثاني 1929، لم تكن سياسية وحسب. ففي أواخر كانون الثاني 1930، عُقدت خطبة رياض على فائزة، كريمة نافع باشا الجابري، وكان والدها قد توفي من زمن طويل (أفادنا حفيد له أنه ولد سنة 1848 وتوفي سنة 1917)، وكان في أيامه كبير أسرته وزعيماً من زعماء حزب البارزين وثانياً عنها في البرلمان العثماني. بل إنه كان عضواً في المجالس الأولى والثاني اللذين فصل بينهما عهد عبد الحميد بطوله، أي ثلاثين سنة، وكان أخاً لصديقين عرويين لرياض هما إحسان زميله في الوفد السوري في أوروبا وسعد الله أحد الأركان العلبيين للمعارضة الوطنية السورية (الكتلة الوطنية) وقد أصبح لاحقاً رئيساً للحكومة السورية في العهد الاستقلالي الأول.

هذا وتم زفاف العروسين مساء الخميس 26 حزيران من السنة نفسها، واقتصر العفل على الأهل «بداعي حداد الأمة». فقد وافق هذا الحدث مسلسل الاحتجاج بالإضراب والتظاهر على أثر قيام السلطة المنتدبة بحل الجمعية التأسيسية وإعلانها، في لُبَّار، «مساتير» لأربعة كيانات في سوريا، خامسها لبنان الذي «أصدر» دستور، الموضوع في سنة 1926، في الدفعة نفسها.

وكان المفوض السامي قد استبقى في الدستور السوري المواد الست التي كانت موضوع رفضه، ولكن بعد أن أدخل عليها شياً من التعميل وبعد أن أضاف إلى الدستور مادة تركز «حقوق» الانتخاب وتجعل لها تفقفاً على أحكام الدستور في حال التعارض. وكان عد من وجوه المعارضة الوطنية لا يزال ممنوعين من العودة إلى سوريا بموجب «الثلاثة السوداء» التي استثنتهم من قرار العفو الصادر سنة 1928 عن المشاركين في أحداث الثورة السورية الكبرى.

على صعيد آخر، كان تردّي الأحوال الاقتصادية قد أطلق في المدن سلسلة من الإضرابات ومن صور الاحتجاج الأخرى. وكان في صدارة ما أثار الاستياء، تدابير جاءت معبّرة عن بلوغ الأزمة الاقتصادية العالمية أبواب فرنسا نفسها، وعن سعي السلطة المنتدبة إلى تعويض تكاليف الانتخاب بتعميل مزيد من أعبائه للاقتصاد السوري.

وحين أخذت أزمة «السراي» تتماهى في صيف 1928، مما ألقى أمين الحسيني إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس (أشراً إليه) كان نصف المنعدين إليه من الفلسطينيين ونصفهم من سوريا ومن لبنان ومن شرقي الأردن. وكان من مفاعيل المقررات التي اتخذها هذا المؤتمر (المنعقد في أوائل تشرين الثاني) أنه أوحى بنباية الفلسطينيين عن أمة المسلمين في حراسة المقدسات الإسلامية في فلسطين.

على أن مواجهات آب 1929 أوجبت للتفكير في مؤتمر تُنصع الدعوة إليه نحو أقطاب إسلامية كبرى في العالم، فتلقي كل كبيرة من مملي العالم بثقلها المعنوي في كفة فلسطين العربية ومغتسلاتها الإسلامية. وقد تدخل هذا السعي مع سعي الوطنيين السوريين إلى عقد مؤتمر عربي يفتّ أزهم في وجه الرقض الفرنسي لإقرار مفهومهم للاستقلال، وعيد إلى البساط مطلب الكوفدرة التي الشاملة لدول المشرق العربي. وهذا هو الهدف الذي أخذ الوطنيين السوريون ينشطون له بعد أن مالوا شياً فشيئاً إلى صرف النظر عن إرسال وفد (من أعضاء الجمعية التأسيسية، حصراً، أو منهم ومن غيرهم) إلى أوروبا للترويج لمطلب الاستقلال السوري. وقد كان رياض الصلح بين طلعية الناشطين لعقد المؤتمر العربي حين جاءته الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي العام في القدس، فوجد، مع أقرانه، في هذا المؤتمر مناسبة لإطلاق التحضير الجاد للمؤتمر الآخر.

حدث كبير: المؤتمر الإسلامي العام في القدس

انعقد المؤتمر الإسلامي العام في القدس ليلة الإبراء الموافقة 7 كانون الأول 1931. وكان اختيار هذه النكري لبدء أعماله التي استمرت نحو أسبوعين أمراً مقصوداً بطبيعة الحال، يشير إلى تقديم مسألة البراق على عاها من الشاغل المطروحة عليه.



72 مصطفى كمال أتاتورك

وكانت الأسابيع التي فصلت ما بين توجيه الدعوات وانعقاد المؤتمر فعلاً قد شهدت كثيراً من الجدل تداولته عواصم عديدة وضلعت فيه الصحافة ورخع بعض أطرافه تأجيل المؤتمر أو صرف النظر عنه، إما لاستكمال الإعداد له، وإما لاجتماع مسائل خلافية قيل إنها ستطرح عليه. وكان في رأس هذه المسائل مسألة الخلافة التي كانت نائمة من سوات ولكن كان بعض من طمحوها إليها، بعد أن ألغاه مصطفى كمال سنة 1924، لا يزالون أحياء: السلطان السابق عبد المجيد، فؤاد الأول ملك مصر، إلخ. وكان الملك عبد العزيز آل سعود معارضاً بشدة إيقاف هذه المسألة. وقد سارع مفتي القدس، الداعي إلى المؤتمر، إلى دفي كل نية تطرح المسألة المذكورة نهباً قطعياً، ولكن الصحافة تابرت على التكهّن بشأنها وأنهم الصهينة بالنفخ في هذا البوق لنز الشقاق. وقد اضطرّ المفتي إلى زيارة القاهرة لتسليط ما برز في مصر من معارضة للمؤتمر كان منشاها هذه المسألة وغيرها وجع في معاه بجاحاً كبيراً.

وكان الانقسام المقدسي التقليدي ما بين «مجلسيين» أو «حسينيين» و«معارضين» للمجلس الإسلامي الأعلى (أو ناشاشيين)

ولم يفت المكتب الثاني الفرنسي في حلب أن يختتم أخباره عن الخطبة بالإشارة إلى أن تركة نافع باشا تقدر بمائتي ألف ليرة ذهبية. لكن فائزة كانت واحدة من ست إناث وثمانية ذكور هم ذرية نافع باشا، على ما تفيد شجرة محفوظة في العائلة. والحاصل أن آثار «النعمة» لم تظهر على العروسين في السنوات التالية وإنما ظهر عكسها، فإن أملاك رضا الصلح الواسعة في بيروت وطرابلس وجبل عامل كان قد ذهب قسم منها بالبيع وأصبح قسم آخر أسير الرهن. حصل هذا في أثناء تغلب رياض (ووالده أيضاً في المرحلة الأولى) بين المنافي وتكبده نفقات عمله السياسي ومنها نفقات السفر الذي أدمن عليه الزعيم الشاب، فلم يكن قراره يقز طويلاً في أي مكان، ومنها أيضاً نفقات التبرع في المؤتمرات أول تسهيل عقدها ونفقات الحملات السياسية ومد يد العون إلى الأصدقاء المدقعين حتى في الأوقات التي كان المعين نفسه فيها محتاجاً إلى الإعانة.

الطائفية والقومية

أصبح رياض الصلح، في نهاية العشرينات، يُعدّ طرفاً مكرّساً في السياسة اللبنانية، داخل في معاركها التفصيلية، وهذا بعد أن كان سعيه منصباً، في سنوات الثورة السورية والمنفى، على مسألة استقلال سوريا ووحدةها، ولم يكن تناوله للشؤون اللبنانية منتظماً.

عليه، توقف رياض عند موجة الاحتجاج الإسلامية التي أثارته تدابير حكومة إميل إده حين ألغت مدارس رسمية وصرفت موظفين طلباً لاختصار نفقات الدولة، فرأى المسلمون في ذلك (وقد أصابهم معظم تلك التدابير) تعنياً على حقوقهم في تعليم أولادهم وفي وظائف الدولة، وعكفوا على الإعداد لمؤتمر يعبر عن وحدة موقفهم من تلك التدابير.

وقد أدلى رياض، في أثناء زيارة له إلى دمشق في أوائل شباط 1930، بحديث إلى الصحافة اتخذ فيه تدابير الحكومة اللبنانية مناسبة لقول كلمته في «الطائفية» وعلاقتها بالسياسة وبالقومية وحمود المواقف التي يصح أن تصدر من منطلق طائفي.

أعلن رياض أن المؤتمر العنيد فكرته قديمة وأنه يرمي إلى تنظيم الشئون الدينية والطائفية، ومنها شئون الأوقاف التي كانت العنلة لا تزال تستأثر بإدارتها. وقال إن المسلمين «يعملون بمفهوم الطائفية في العقل البشري فحسب وما يتفرع عنه من التشكيلات والمصالح الدينية الخاصة بهم (...) (وهي) ما يوجد لدى كل الطوائف الأخرى ما يماثلها، وهي تتمتع به بكل حرية (...)».

«وأما في العقل السياسي والوطني، فالمسلمون يعملون لا كطائفة بل كقوم أو كأمة بعيدة عن النزعات الطائفية أو المذهبية. وإذا هم تطالبوا استقلال البلاد أو وحدتها، مثلاً، فلا يتطلّبون ذلك إلا كأمة ذات وطن مغلوب تريد له الحياة والحرية. (...) تحت اسم الأمة ينضم المسلم والمسيحي سواء. والمسلمون لا ينفردون أبداً بالعمل السياسي والتحريري بصفتهم الطائفية، وإنما هم يجاهدون فيه ويدأبون على النضال القومي بالتعاون مع إخوانهم أبناء الطوائف غير الإسلامية. وهم يقيمون الوحدة الوطنية الجامعة والهدف القومي الموحد الذي يربط به كل عربي مهما كان مذهبه ومعتقداته الدينية».

وحين سئل رياض عن رأيه في إلقاء المدارس وصرف الموظفين قال إن مسألة المدارس والمعارف مسألة «علمية تهييئية عاتية تهتم البلاد» وإنه إذا كان يحجه نفر قليل يرى «أنه من الممكن إيجاد وطن غير عربي في لبنان بغلق المدارس وإلقاء المسلمين عن المناصب والمأمريات العامة (...) فإن المسلمين (...) لا يكتفون بهذا الانتصار الصغير الذي قد يلد لأولئك (...) الذين لا يرون ما يحيط بهم من العوامل الوطنية العتقة، والتي بدأت تقوى وتتشع في البلاد العربية، ومنها لبنان العالي، وسيكون لها شأن خطير، ولا بد، في مستقبل هذه البلاد».

وقال أيضاً إن المسلمين يريدون أخذ الوسائل الناجحة كافة «لإقناع إخوانهم المسيحيين بأن استقلال البلاد لا ينطوي على شيء من فكرة تعصم أكثرية في أقلية ولا سيطرة طبقة أو طائفة على طبقة أو طائفة أخرى» وهم لهذا السبب تعطلوا ما تعملوه، معتبرين أن «اتحاد الطوائف الوطنية» أو «الاتحاد القومي» أو «الاتحاد الإسلامي-المسيحي» إنما هو «الأساس الصحيح لاستقلال البلاد وتحريرها».

سبباً آخر مهماً من أسباب التخوف من إخفاق المؤتمر، وهو قد ألقى فعلاً بظل ثقيل على انطلاق أعمال المؤتمر قبل أن يتوصل الوسطاء إلى فرض صيغة وسط لتمثيل المعارضة.

كانت مسألة المراق، إذن، في صدارة المسائل المطروحة على المؤتمر، بعد أحداث سنة 1924 وأعمال اللجنة الدولية التي لم تنته إلى حل حاسم، وأحالت المسألة إلى ملك بريطانيا. وكان الشكل الصهيوني-الفلسطيني مائلاً كنه وراء هذه المسألة، بطبيعة الحال، معه موضوع الانتخاب والسياسة البريطانية في فلسطين. ولكن كانت على جدول أعمال المؤتمر مسائل أخرى مهمة منها إنشاء جامعة إسلامية في القدس (وهو ما كان قد أثار توجس بعض الأزهريين من المنافسة) ومنها مسألة وضع اليد الفرنسية-البريطانية على أجزاء من خط السكة الحديدية العجاري، وكان الداعون إلى المؤتمر ينطلقون من كونه يسي، في أواخر العهد العثماني، بأموال المسلمين، ليطلبوا تحويله إلى وقف إسلامي... وهذا إلى مواضيع أخرى عديدة.

وقد انعقدت جلسة الافتتاح في المسجد الأقصى، ثم انتقلت أعمال المؤتمر إلى مدرسة روضة المعارف، وأم الصلاة، في المسجد، عند الافتتاح، الرجوع الشيعي المراقبي معتمد حسين آل كلثف القطاء، فسجل المؤتمر بادرة تاريخية غير مسبوقة في هذا المضمار. وكان حضور مراسم الافتتاح الوفياً، وأما الأعضاء في المؤتمر فبلغوا 133 بحسب ثبت الأسماء المنشور في جريدة فلسطين. ولم تتبثل الملكة السموية وصلت ذلك باقتراح جهات إسلامية على الملك عبد الحميد في مكة، لا في مدينة خاضعة للانتداب، ولكن تمثلت الهند برعيم مسلميها شوكت علي وبشاعرها معتمد إقبال، وتمثل مسلمو الصين وتمثلت بالبانيا وجاوه وأفغانستان وإيران وتركيا

في أوائل أيار ١٩٣١، دعي رياض الصلح إلى المفوضية السامية وقيل له إن المقاطعة العامة لشركتي الجز والتحرير في بيروت وفي دمشق قد نُسب إليه تدبيرها بحيث تمت في المدينتين معاً. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يجد فيها رياض نفسه في هذا الموقف. فقد كان استمعي إلى المفوضية في حوادث فلسطين سنة ١٩٢٩.

أشار مخاطبو رياض إلى سفرتين قام بهما إلى دمشق قبيل بدء المقاطعة هناك وطلبوا إليه أن يوكل ألي سفر جديد إلى دمشق أو غيرها. وبعد أن سألوه ألا يعمل هذا الطلب على معمل الإنذار، قالوا إنهم سيحولونه إلى إنذار إذا أبى رياض الصلح قبيله وسيمنعونه إذ ذاك من المغادرة.

أجاب رياض بأن الحوادث من هذا القبيل، ما هو جار منها وما سبق، لا تصح نسبتها إلى شخص أو أشخاص وأن الرأي العام هو الأساس وأنه، من جهته، صاحب منهج استقلالي يعمل ما تمليه عليه مصلحة البلاد. ونفى رياض أن تكون له يد في المقاطعة مؤكداً أن القائمين بها هم الطلاب ورجال الأحياء يخدمهم الأعيان والأدباء والصحافة. ثم أضاف أن حصول المقاطعة في بيروت ودمشق معاً دليل على وحدة الشعور. ونصح مخاطبيه بالكف عن نسبة الحوادث ذات النشأ الاقتصادي إلى السياسة، وبمداواة أسبابها القريبة الواضحة عوض تأويلها بأسباب بعيدة.

والواقع أن رياض كان مطبقاً من كل الجهات بالضالعين في حركة المقاطعة. كان للطلاب عماد منح للصلح، ابن عم رياض، نولاً في الجماعة الطلابية التي تعطلت لمياء الأثقل من تنظيم الحركة وفي اللجنة العامة التي تولت هذا التنظيم. وكان رفيقه في حركته لنادية سعد الدين الفندي ابن شقيقة رياض بلقيس من زوجها الأول. وكان تقي الدين، شقيق عماد، عضواً بارزاً في جمعية التضامن الأدبي التي واكبت الحركة وبذلت جهوداً لإعادة تنظيمها وتأمين استمرارها بعد أن تمكنت السلطات من شق قيادتها. وكان كاظم، شقيق تقي الدين وعماد، صاحب جريدة التقدم، أحد الصحف حليفة للحركة. وأما المحامي عزيز الهاشم الذي تلتقيه متطوعاً للدفاع عن رياض الصلح في الخلاف الذي شهده العام التالي

وأقطار المغرب العربي وأقطار إفريقية أخرى، وتمثلت بوسائلها والبشناق والهرسك والبناتيا ويطونيا، إلخ. وهذا فضلاً عن مصر واليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، بطبيعة الحال.

وقد أنشأ المؤتمر نجماً سيعاً أعنت له تقارير وعرضت عليه مقترحات أقرها. وكان التمسك بالمقننات وإبداء التصيم على الدفاع عنها تعصیل حاصل. وكذلك كان رفض المشروع الصهيوني في فلسطين، وبرزت في المؤتمر فكرة فوجية معادية للصهيونية موحية بالبرج بين هذه الأخيرة والصهيونية. وبدأ أن مسألة تمثيل الشاربع المقترحة، وبخاصة مشروع الجامعة، هم ثقيل الفرحت لمعالجته صيغ عدة وبوشر، في المؤتمر نفسه، تلقى التبرعات. وانتهى المؤتمر إلى تقرير انعقاده دورياً، كل سنتين، وإلى إبقاء رئاسته ولجنته التنفيذية وحكمتها مستمرة بين انعقادهين وإلى إنشاء تمثيل له في مختلف الأقطار لم تابعة المهتمات المقررة.

لم تنته مقررات المؤتمر الإسلامي، بعد إفضاضه، إلى منجزات ذات أهمية حسنة. ولكن المؤتمر كان منعطفاً كبيراً في العلاقات الإسلامية-العربية ومعطلة انطلقت منها لغة جديدة موحدة تقرن الاستعمار الغربي إلى الصهيونية، في معرض الاستعداد، وتقر في الصهيونية ريباً لكليهما. وتتوسط هذه اللغة، نشبت في المؤتمر وبمعه، شبكة مترامية الأطراف من العلاقات ووجوه التضامن والتعاون بين المنظمات العاربية للاستعمار في مشرق العالم العربي ومشربه (وكانت الصلات بينهما ضعيفة وغير منظمة، قبل ذلك) وفي طول العالم الإسلامي ومشربه أيضاً.

سوريا في مطلع الثلاثينات: «التعاون النزيه» أم «اللاتاؤون»؟

بين آل ثابت وآل الصلح ثم نلتقيه شريكاً لعادل الصلح (شقيق كاتلم وقتي الدين وعماد) في قيادة حزب الاستقلال الجمهوري ابتداءً من سنة 1933، فقد أصبح مجتهداً للدفاع عن الحركة التي ما لبثت قيادتها الجديدة (ومنها عماد الصلح) أن رُجحت في سجن الزمل. وقد عطلت جريدة النداء لبعض الوقت أيضاً.

استمرت حركة المقاطعة من آذار إلى حزيران 1931، أي نحواً من ثلاثة أشهر. وانتهت بتلبية جزئية لمطلب المقاطعين (وهو تخفيض التعرفة) وبالإفراج عن المعتقلين. وقد تخللتها أعمال «ردع» كان يتولاها الطلاب لمن يشدّ عن المقاطعة إذ كانوا يرشقون زجاج مسكنه بالحجارة. وهم ألقوا أيضاً مفرقة على مقهى التجار الذي أقنعت السلطات بالعودة إلى الاستضاءه بالكهرباء، بعد الاتفاق الأول الذي شقّ لجنة للمقاطعة، ووسعت بمعايته. وكان هذا الحادث سبباً مباشراً لاعتقال القيادة الجديدة.

وقد تبعت حركة دمشق حركة بيروت بنحو من ثلاثة أسابيع واستمرت بعدها إلى أوائل تشرين الثاني، وتخللتها أعمال عنف أشدّ مما وقع في بيروت، وانتهت بتلبية جزئية أيضاً. وكان طلاب بيروت قد فرضوا، قبيل مقاطعة الكهرباء والتمرام، مقاطعة لدور السينما وفرضوا تخفيضاً للتعرفة أيضاً. وهو ما شجّعهم، في ظرف الأزمة الاقتصادية، على التمرّد في وجه شركة الجز والتنوير. وكان رأسال الشركتين البيروتية والدمشقية أوروبياً (فرنسياً وبلجيكتياً بالدرجة الأولى).

٢- 35 المؤتمر الإسلامي العام (القدس 1931)

تعلّقت رئاسة المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد جلسته الافتتاحية في المسجد الأقصى، لصاحب الدعوة مفتي القدس أمين الحسيني. واختير للرئيس نواب وأمناء سرّ، واختير رياض الصلح وشكري القوّتلي مرافقين. وحين تشكلت لجان المؤتمر السبع، أصبح رياض عضواً في كلّ من لجنة القانون الأساسي ولجنة المقترحات. وفي ختام المؤتمر، انبثقت منه لجنة تنفيذية وأصبح رياض عضواً في مكتبها بصفة مساعد للأمين العام.

كان من إصدار المؤتمر السلمي بنسور الدستور السوري معذلاً وحكّه الجمعية التأسيسية أن يجعل إجراء انتخابات نيابية جديدة أمراً لا مفرّ منه. وكان بنسور يري إجرائها في حريف السنة نفسها (1930). ولكن الرغبة في تصعيد ظروف مناسبة لذلك وفي اتّخاذ ترتيبات تلجم قوة المعارضة أفضت إلى تأخير العملية الانتخابية حتّى كانون الأول 1931 - كانون الثاني 1932. وهو ما منع أركان الكتلة الوطنية مهلة طويلة للبحث في أمر المشاركة أو عدمها في انتخابات تأتي بعد حل جمعية تأسيسية كانوا متمسكين بشرعيّتها، وفي ظلّ دستور خذل بالمادة 116 منه، على الأخص، طموحهم الاستقلالي، وبناءً على قانون انتخابي كانت لهم اعتراضات عليه وبإشراف حكومة عادتهم ومابوها وما لبث بنسور حين أقالها، أن حلّ محلّ رئيسها، مباشراً حكم سوريا بنفسه، وأفضاً في الوقت نفسه أن يعلن، قبل الانتخابات، ملامح للعاصمة التي تعهّدت السلطة المنتدبة بعرضها على الحكومة السورية المقبلة.

على رغم هذا كلّه، كان الميل السائد في الكتلة إلى المشاركة في الانتخابات والتخفّف مما يترتب من عواقب على إخلالهم ساحتها للمولّين للانتداب.

وأما رياض الصلح فأعلن ميله، بخلاف ذلك، إلى موقف العزوف عن خوض هذه المعركة. ودعا إلى «اللاتاؤون» مع الانتداب، بعد أن أفضت سياسة «حسن التفاهم» أو «التعاون النزيه» التي جنعت إليها الكتلة، في أعقاب هزيمة الثورة، إلى ما أفضت إليه. وقد أخذ التجربة الهندية مرجعاً لدعوته هذه. ولكنه بدا مقتنعاً بأن اعتماد «اللاتاؤون» في سوريا يحتاج إلى «إجماع» غير متعقّق. وأعلن أيضاً أنه مهيئ بإخلاص وفائه ولا يعترض رغبته في اختبار سياسة المشاركة مرة أخرى.

على أن رياض أخذ يبدؤ، من الجلسة النظامية الأولى، لولب لأعمال المؤتمر. فتولى تلاوة الأوراق الواردة والمقترحات في معظم الجلسات وعقّب تكراراً على كلام المتحدثين مبتغياً تسديد للناقشات. وكان من ذلك أنه قطع الطريق على توزيع المهتمات في المؤتمر بين الجنسيات المختلفة، وأنه طلب أن تنهي اللجان عملها في ثلاثة أيام ليبقى للمؤتمر وقت يتسع للنظر في المقترحات. ثم إنّه أهاب بالمؤتمر أن يرسل تيمية إلى زميليه الفائين في الوفد السوري شكيب أرسلان وإحسان الجابري، فهتف المؤتمر للوفد وقبّل الاقتراح بالإجماع. ولكن كانت لحظتان حبس فيهما رياض أنفاس المؤتمر. أولاًهما حين حمل على الصحافة الأجنبية التي توقفت عند حادثة طفيلة الثمان كان موضوعها كلام لعبد الرحمن عزام في افتتاح المؤتمر حيث فيه زعيم حزب الوفد المصري مصطفى النحاس فاعترضه صمائي مصري. فتمزق بعض الحضور للنصائح بشيء من الغشونة وأسكتوه. ثم تفاعل الحادث فُنسب إلى عزام أنه عاب الملك فؤاد وأنه اختلف مع عبد الحميد سعيد، رئيس جمعية الشبان المسلمين، على تمثيل مصر في المؤتمر. وقد ندد رياض بنزوع بعض الصحافة إلى استغراق المؤتمر في هذه الحادثة، مخفية عن جلال المناسبة التاريخية وعن جوانب مضية نكر منها رياض إمامة المرجع الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء للصلاة في المسجد الأقصى. وقد ختم رياض كلامه بتبشير المؤتمرين بالانصر على رغم المشامين. وأثارت خطبته حماساً عارماً وبلغ منه التأثير أنه اضطر، عند انتهائها، إلى دخول إحدى الغرف الجانبية ليستريح. وكانت اللحظة الثانية تصدّي رياض للزعيم الهندي شوكت علي حين ردّ هذا الأخير على مطالبة المعامي الفلسطينية عوني عبد الهادي بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد هون شوكت علي من أمر الانتداب وشدّد على الاختلاف بينه وبين الوصاية. فكان أن ردّ عليه رياض ردّاً حاداً مرعجاً جهله بما جرّ الانتداب من ويلات على البلاد العربية وبما بذله العرب في مجاهدتهم الانتداب. هذا وكان رياض قد كثر شوكت علي، بعد أن استقبله في النافورة، حين زار هذا الأخير لبنان في شباط 1931.

وقد سبقت الدورة الأولى من الانتخابات في دمشق صدامات بين أنصار الكتلة وأنصار الائتلاف الذي رعته السلطة المنتدبة. شهد يوم الانتخاب نفسه أعمالاً ضفقت على الناخبين وتروير فاقمة. وأفضى ذلك إلى صدامات أعنف من سابقتها سقط فيها قتلى وجرحى. وحصلت صدامات مشابهة في كلّ من دما وحماه. عليه تأجلت الانتخابات في المدن الثلاث واقتضى إجراؤها في نيسان، مما سبب طويلاً خاص فيها جميل مردم مع المنسوب الفرنسي سوليوات وتحدثت بنيتجها الأنصبه سلفاً. وطال الاضطراب في حلب، بعد تلاعب فرنسي متعمد الوجه، كان من محالجه تخريب المسيحيين وتجنيس الأرمن الأتراك بالألوف، حتى انتهى الأمر بالنسحاب لائحة الكتلة الوطنية في الدورة الثانية.

حصلت الكتلة الوطنية على أقلية لا تتعدى ربع مقاعد المجلس الثمانية والستين. ولكن رياض الصلح توقع أن يتكرر، في هذا المجلس، ما حصل في الجمعية التأسيسية أي أن تغلّت كثير من المعسوبيين على السلطة المنتدبة من ولاتهم لها وضوا إلى الخلف العام الذي تمثله الكتلة. ولم يكن مخطئاً كلياً في حسابه، إذا اعتبرنا بالصورة التي انتخب فيها معتمد علي العابد، تأييد من الكتلة ومنسوب للفرضية معاً، أول رئيس للجمهورية السورية. هذا فيما نهبت رئاسة مجلس النواب إلى صبيح بركات خصم الكتلة في حلب ورئاسة الوزراء إلى حفي العظيم حليف الفرضية في دمشق. وقد تشكلت حكومة العظم من ثلاثة وزراء، بالإضافة إليه، كان بينهم مثلاًن للكتلة هما جميل مردم ومظهر دسلان. ولم يكن قد فات رياض الصلح أن يبدي أسفاً خاصاً لغياب كبار الزعماء الوطنيين في حلب من مجلس النواب الجديد.

في مساق الإعداد للمؤتمر العربي الذي كان رياض الصلح وغيره جاثين فيه، انعمد، على هامش المؤتمر الإسلامي العام في القدس، لقاء عربي يوم 13 كانون الأول 1932، وذلك في دار عوني عبد الهادي. حضر هذا اللقاء مندوبون من أقطار الشمال الإفريقي، بما فيها مصر، ولكن غلب على الحضور « السوريون » من أعضاء جمعية « الفتاة » ومن كانوا قد التقوا في دمشق، حول فيصل، غداة الحرب الكونية. وري الملاح الفرنسي هنري لورنس أن الميثاق الذي اعتمده المجتمعون (وكانوا نحواً من خمسين بينهم رياض الصلح)، كان أول ميثاق للجمعية العربية الحديثة. وهو في ثلاثة بنود:

- 1 «إن البلاد العربية وحدة قائمة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقوّه الأمة العربية.
- 2 «توجّه الجهود في كلّ قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كامة موحدة، ومقاومة كلّ فكرة ترمي إلى الانقسام على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.
- 3 «لما كان الاستعمار، بجميع أشكاله وصيغه، يتنافى كلّ التنافي مع كرامة الأمة العربية وغاياتها، فلن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكلّ قواها».

هذا واختار المجتمعون لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، نشطت نحو سنتين. وبعد استشارات، غلب التوجّه إلى اعتماد بغداد مكاناً للمؤتمر. وكان السبب وجود أقطار المشرق وأقطار شمال إفريقيا تحت الاحتلال البريطاني أو الفرنسي، وغلبة الملك وجيهته في مصر على الجبهة البدوية وخفوت الفكرة العربية أصلاً في وادي النيل. وأما العراق فكان قد خرج من عهد الانتداب وكان القوميون العرب نافذين في حكومته. وقد اشترك رياض الصلح في إقناع ياسين الهاشمي، وهو بين أبرز الأركان القيسليين في دمشق، ثم في بغداد، بفكرة المؤتمر حين دار الهاشمي القدس في حزيران 1932. ولكن كان مطلباً الأيسطيغ المؤتمر بالصيغة الهاشمية فيرج في خضم التنافع السعودي- الهاشمي ويفقد صفته الجامعة، وهو ما سعى إليه رياض الصلح وعوني عبد الهادي وأسد داغر حين قابلوا فيصل، أثناء زيارته لعمان في أيلول 1932. فتعهد لهم ملك العراق

بتمديد الانتخابات السورية، جرث في فرنسا انتخابات أعادت اليمار إلى السلطة، وذلك في أيار 1932. فتمسك الراديكالي إدوار هريو الحكومة وتولى وزارة الخارجية. وفي أواخر تشرين الأول، عقد المؤتمر السامي بونسو إلى سوريا، بعد إقامته في باريس، وفي جيبه مسودة لمعاهدة فرنسية- سورية. وكانت للمعاهدة للبريطانية- العراقية قد أفضت في أوائل الشهر نفسه، إلى دخول العراق عصبة الأمم، وكانت قد استوت مرجعاً للمطالين السوريين بمقد معاهدة بين الدولتين محل محل صك الانتداب.

ولكن مندرجات المعاهدة ما لبثت أن أصبحت موضوع أزمة متمامية أفضت إلى مقاطعة نواب الكتلة جلسات البرلمان، مع بقاء وزيرها جميل مردم ومظهر رسلان في الحكومة. وكانت مسألة الوحدة السورية في قلب الأزمة، ولكن أضيفت إليها مسائل أخرى عديدة مع التكتشف البطيء للتصور الفرنسي للمعاهدة ثم مع عرضها على مجلس النواب السوري في 21 تشرين الثاني 1933. وكان بونسو قد ميّر، أمام لجنة الانتدابات، في جنيف، قبل ذلك بنحو من سنة، بين منطقتين في سوريا: «منطقة معاهدة» هي «دولة سورية» و«منطقة انتداب»، تضم لبنان الكبير ودولة العلويين وجبل الدروز.

في هذه المرة، كانت الكتلة الوطنية نفسها تشهد تجاذباً حاداً بين جناحين: أحدهما متشدد يمدو إلى نفوذ اليد من سياسة «التعاون النزيه» كلها، والآخر ملايين يصر على مواصلة التفاوض، حيناً في السر وحيناً في العلن، وكانت حلب معقل التشدد، يتقدم صفها إبراهيم هنانو ويحفرها ما جرى من تزوير للانتخابات فيها أيضاً أركان الكتلة فيها خارج المجلس النيابي. وكانت دمشق التي أجريت انتخاباتها بعد تأجيل، وفقاً لترتيب أقر بعد مساومة، أميل إلى حفظ الواقع



73 بهمن

المكتسبة بمواصلة التفاوض، ويتقدم صفها جميل مردم، مبدع هذه المساومة والوزير في حكومة حقي العظيم. على أن صورة الواقع كانت أظلم ملامح من هذه القسمة العاقبة. فقد برز في دمشق، بعد الصقوعه، شكري القوتلي مُناوذاً شديداً لسلوك مردم. وانعاز إلى التشندين أيضاً هاشم الأناسي زعيم حمص المنتصر في الانتخابات. هذا بينما أذى التنافس العلبي بين هنانو وسعد الله الجابري إلى وقف هذا الأخير في صف مردم، معدداً في الكتلة صعباً جديداً رأته جهود الأناسي. جرى ذلك كله في مؤتمر الكتلة في حمص في أوائل تشرين الثاني 1932. وانتهى المؤتمر إلى تطبيق مشروط لمقاطعة نواب الكتلة جلسات مجلس النواب.

في هذا كله، ترجع الوقاف العلنة لرياض الصلح وقضه بجانب هنانو. وقد انتهى

بالمساعمة وبالحرص على تجنب المؤتمر المتيد لكل صيغة غير صيغته الجامعة. وهو ما سعى إليه الشيخ كمال القصاب عند الملك عبد العزيز آل سعود، بعد أن أبدى بعض معاوني الملك حذراً من اتجاه أعمال التحضير للمؤتمر. وقد أبلغ الشيخ، عند عودته إلى حيفا، سائليه، وبينهم رياض الصلح، أن الملك وافق، بعد التوضيح المطلوب، على انعقاد المؤتمر في بغداد.

وكان التوجه إلى تعيين موعد للمؤتمر في ربيع 1933. ولكن تحذيرات بريطانية من نتائج له تعرج البولة العراقية، أفضت - على ما يروي محمد عزة دروزة - إلى انقلاب ياسين الهاشمي على المشروع وإلى تأجيل الموعد. ثم توفي الملك فيصل في أواخر الصيف وكان من ارتباط الأحوال في العراق، بعد وفاته، أن حمل القائمين بالمشروع في بغداد على الإحجام. ولما تعققت اللجنة التحضيرية، في اجتماع حضره، إلى أعضائها، شكري القوتلي ورياض الصلح ونبه المظلة، من تعذر التمام المؤتمر في مدينة غير بغداد ومن العجز عن توفير المال اللازم لعقد المؤتمر وتحويله، من ثم، إلى مؤسسة دائمة، أمسى هذا المشروع الكبير الذي يمكن اعتباره سلفاً، ولكن من خارج الحكومات، لمشروع جامعة النول العربية، في حكم الميت.

٢٠٣7 ترشيح الشيخ وخطبة المطران

كان رياض الصلح قد رغب بتأييد إميل إده ترشيح رئيس مجلس النواب اللبناني الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية. فرأى، بعد الإشارة إلى اعتباره هذا الانتخاب كله تعييناً، أن «اتفاق المسيحيين والمسلمين أو فريق من هؤلاء مع فريق من أولئك على تأييد مرشح مسلم قضى على آخر برهان كانت للسلطة الفرنسية تتمسك به من أن للعائل دون إقرار سياسة وطنية لا طائفية في هذه البلاد هو من صنع المسيحيين. بل فهم الناس جميعاً أن السلطة الفرنسية هي نفسها وأضعة هذه السياسة لصلحتها وليس لصلحة المسيحيين. وإنه إن لم يكن لهذا الموقف إلا هذه النتيجة لاكتفينا بها».

ورأى رياض أن هذا التقارب يجعل خطى الوحدة السورية وأن هذه الوحدة يجب أن تحقق «عن طريق الإقناع والاتفاق».



74

74 أثناء مؤتمر اللجنة الوطنية
السورية في حمص 1932

75 محمد الجبر مع الديك
ووجوهيل وكهلا عنه
إبراهيم المصطفى

76 رياض الصلح ميمساً في
القشعري

77 من لجن الصنفي إلى رياض
الصلح بكسكس للوزير
الإسلامي العام

78 للوزير الإسلامي العام



78



76



77



77

وفي 9 شباط 1933، حضر رياض، على رأس وفد إسلامي، قداساً في عيد مار مارون ترأسه مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك ولم يُذخ إليه الرسميون الذين جرت العادة على دعوتهم. وقد ألقى المطران خطبة دوى صداها طويلاً هاجم فيها حكم رئيس الجمهورية شاول دنباس بشدة. ثم خطب رياض، فأيد كلام المطران وقال «إن اختلاف المبادئ النظرية» (ويتعد المواقف من الوحدة السورية) «لا يستوجب اختلاف الوطنيين على أمور هامة». وقد رفع الشبان الموارنة الحاضرون رياض الصلح على الأكف.

بعدها عمّ التوجس البلاء من عواقب قد تترتب على خطبة المطران. وكان موقف هذا الأخير من حكم دنباس مفترقا عن موقف البطريرك عريضة الذي قيل إنه قد نال تمهيداً من السلطة المنتدبة بالإتقان بحبيب السعد، بعد الدباس، رئيساً للجمهورية... وهو ما حصل فعلاً حين عين المفوض السامي حبيب السعد، في مطلع شباط 1934، رئيساً لسنة واحدة، ثم جتد له سنة أخرى... وأما الدستور فبقي معلقاً وبقىت الوزارات في يد الحيريين وأنشئ مجلس للنواب، مختصر السعد جداً ومختصر الصلاحيات، وأستبقى لباب السلطة في أيدي المفوض السامي ومنذوبه لدى الحكومة اللبنانية ومستشاريه المحققين بمختلف الإدارات وسائر الأجهزة التابعة له. هذا فيما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية تواصل ضرب البلاء برياحها من هواء.

هذا وقد كان حدث التمهيد لندباس مناسبة لاتفاق سياسي، لعله الأول، بين بشاره الخوري ورياض الصلح، يذكر الأول خبره في مفكراته. وهو اتفاق يشمل المطران مبارك وشخصيات أخرى. ولكن رياض عاد فوجد سبيلاً إلى برككي نفسها عند نشوب أزمة التبغ في أواخر 1934. وكان لقاء توسع بسرعة ليشتمل على رفاق رياض النمشقين ولبشكيل مفعلاً بارزاً في الطريق إلى توطيد الجبهة الاستقلالية في لبنان وسوريا وإلى فتح أفق جديد أمامها.

التجانب إلى استقالة مردم ووسلان من الحكومة في 20 نيسان 1933، أي قبل انعقاد مجلس النواب لمباشرة البعث في المعاهدة يومين.

ومع أن حفي المعظم دتم حكومته وإن البعث في المعاهدة تواصل، فإن مشهد الساحة السياسية وجو البلاء المشعون كانوا قد جعلوا إقرارها أمراً معالاً. وقد صغ ترفع رياض الصلح (مردم أيضاً) بشأن المسلك المنتظر من النواب في مواجهة المسائل الكبرى، وأنهم يتجاوزون، إذ ذلك، انتماءاتهم المتعارضة والقسم المتعاده إلى «معتلين» و«منطرفين».

كان يؤسس قد نُقل إلى مراكش وعُيّن خلفاً له في بيروت الكونت داميان دو مارتل. وفي 16 تشرين الثاني 1933، أي بعد وصول دو مارتل إلى بيروت بشهر واحد، وقعت حكومة حفي المعظم المعاهدة. وكانت هذه معاهدة جداً بعقوق للسوريين أرادوا إحفلها؛ فاستقال أحد الوزراء، سليم جيمبرت، احتجاجاً. وفي 21 تشرين الثاني، عُرضت للمعاهدة على مجلس النواب، بحضور نواب الكتلة للذين عثوا مقاطعتهم الجلسات لهذه المناسبة. وصرمان ما تشككت لكثيرة في المجلس اسقطت المعاهدة، مكررة ما جرى بشأن الدستور في سنة 1928 ومعتقة ما ترفع رياض الصلح... وجميل مردم أيضاً. مرة أخرى، أيضاً، عمت السلطة المنتدبة إلى «التعليق». فعلق مندوب المفوض السامي جلسات المجلس أربعة أشهر، ولكن كان القدر قد نفذ.

٢- 38 خلاف الصلح - ثابت: من الحبة إلى القبة

في كانون الأول 1932، حصل تلاسن بين القاضيين ألفرد ثابت وسامي الصلح لم تلبث نيولته أن تضحّت، وطاولت رياض الصلح فنشأت من ذلك قضية تداولتها الصحف في لبنان وسوريا وفلسطين، مدة أسابيع.

كان ألفرد ثابت يحقق مع الموقوف القاضي ممتاز الصلح، شقيق سامي، في مخالفات انكشف أمرها في الدوائر العقارية وأسفر عن توقيف عدد من الأشخاص رهن التحقيق. ونُسي إلى سامي أن المحقق يهتد أخاه أثناء التحقيق ويتناول آل الصلح جملةً بكلام مهين. فحضر سامي إلى دائرة زميله، في أثناء التحقيق مع شقيقه، وسأله عن الكلام المنسوب إليه فنفاه بتافؤ ولحسن الزميلين تصاميحاً مع ذلك. وعلى الأثر، وقع ثابت تقريراً إلى رئيسه والتقى سامي الصلح رئيس المحكمة وأتمل رياض بهذا الأخير أيضاً. ولم يلبث ألفرد ثابت أن خابو رياض مكزراً فني ما فُقل عن لسانه.

وفي اليوم التالي، ظهرت جريدة النداء التي كان يصدرها كاطم الصلح وفيها رواية للعائلة انتهت بعبارة مؤذاه أن القاضي، لو لم ينف ما نُسب إليه «لرأى سورياً نتيجة اللصّب بالنار». وعلى الأثر، حضر إلى المحكمة الشاب جورج ثابت شقيق ألفرد والتقى رياض الصلح بين عدد من زملائه المحامين فتَهَجَّم عليه بكلام فظّ وتمخّل الحاضرون فأخرجوا جورج من الغرفة.

وبقي الظهور، تصدّى الشبان عماد وحسيب الصلح وسعد الدين الغندير (ابن شقيقة رياض الأتف النكسر) ومهم عبد الرحمن المظلوم للقاضي ألفرد ثابت، قرب مكتب إميل إده في شارع النني، وأوسموه ضرباً.

وقد أوقف المعتون وأُخِنت إفادة رياض وأُخِنت، لاحقاً، إفادة كاطم. وأقام رياض، من جهته، دعوى على جورج ثابت وعلى أخيه القاضي الذي نُسب إليه التعريض. وأحيل سامي الصلح، من الجهة الأخرى، على المجلس التأديبي.

وأثناء النظر في الدعاوى المقامة على الطرفين، فشرت الصحف، فضلاً عن أخبار التحقيق والمحاكمة، برفقيات تأييد مختلفة لرياض وردت من فلسطين خصوصاً، فضلاً عن التضامن الذي أبداه له معامون كثيرون وصحافيون في سوريا وفلسطين وغيرهما، وأصبحت هذه القضية مدار لفظ وتجادب في المجال اللبناني. أخيراً توسط الطران مبارك في الخلاف فأسقط رياض الصلح دعواه وحكم المجلس التأديبي بلوم سامي الصلح وحكمت محكمة استئناف الجنب بحبس المعتدين على ألفرد ثابت مبدأً كانوا قد أمضوها في التوقيف (باستثناء المظلوم الذي حُكم غيابياً) وبزأت حسيب الصلح وبزأت كاطم الصلح من تهمة نشر أخبار لا أصل لها وتهمة الذم والتعريض. وحكمت جورج ثابت بالعيس أسبوعاً واحداً وبتعويض شخصي قدره مائة ليرة لرياض الصلح... وكان الأخذ والرد في هذه القضية قد طالا شهرين وأياماً.

وكان واضحاً من بعض كلام الصحف وجود خشية من أن يُحمل هذا الخلاف على محمل طائفي، ولكن رياض - الذي قام بزيارة خاطفة لحيفا، في هذه الأثناء - أبدى لمنسوب جريدة فلسطين اغتباطه لما لقيه من تضامن في أوساط المسيحيين وخصوصاً وسط العامين الذين تلوح عند كبير منهم لنصرته.

وأما الملاحقون العكثرتهم للفساد في الدوائر المقارئة والأشغال العامة وغيرها فأصدر الرئيس شارل دباس عفواً عاماً عنهم في مطلع أيلول 1933. وقد أفقد هذا العفو عهد الدباس الأخير ورقة الإصلاح، وكانت الورقة شبه الوحيدة المتبقية في يده. ففي ما عدا الإصلاح، لم يكن في سجل هذا العهد غير الأزمة الاقتصادية وزيادة الضرائب وتخفيض الأجور، تحت وطأة الأزمة، وقمع المطالبة الاجتماعية وظل الحزبات العامة فضلاً عن الاستئثار بالنصيب اللبناني من السلطة في ظل الدستور الملحق. وأما العفو فجاء تلبيةً لبعض المعارضة العارمة ممن كانوا يبدون تعاطفاً حزبياً أو طائفيّاً أو عائليّاً مع الدانين.

٣٩٠٦ كثر المعارك النقابية وطريق النفي إلى القامشلي

في تشرين الأول 1929، أكد رياض الصلح في البقعة، مجلة عمال الطباعة، اعتقاده بضرورة وجود النقابات وبأهمية الدور الذي يسعها أن تلعبه في النضال الوطني. كان رياض واحداً من أصحاب الصحف وكانت نقابة عمال الطباعة معنية بقرارات التعتيل الإداري للصحف. فهذه قرارات كانت تضر بعمال الطباعة وبأرباب عملهم وبأصحاب الصحف والعمالين فيها في آن واحد.

وفي ربيع 1931، كان رياض في الموقع الذي رأينا من المقاطعة المبيدة لشركتي الجز والتنجير. وينسب جاك كولان إلى رياض الصلح دوراً في نقل الحركة المطالبة لجمعية السواقين العموميين من حال الانحصار في مسائل أنظمة السير والمخالفات والمواقف والضرائب والرسوم وما إليها، إلى دائرة الاهتمام بمضاربة شركة سكة الحديد والنقل (وكانت أسماها فرنسياً) وما تلحقه من ضرر بالسواقين. وقدر بوزن ذلك في تطور المطالب من إضراب كانون الثاني 1932 إلى إضراب آذار 1933. فقد طرحت في الإضراب الثاني - فضلاً عن المطالب المعتادة - مسألة رفع سعر البنزين لتغطية المجرى في موازنة الشركة المشار إليها. وكان عبد الكريم شقير، وهو من أسسها رياض الصلح، قد أصبح وجهاً مهماً في النقابة. ووجد رياض والمطران مبارك نفسيهما، مرة أخرى، جنباً إلى جنب وكر المطران «الغضب المقدس» الذي يحرك المضربين، وهذا كلام لم يُسفه الرئيس الدباس ولا البطرك عريضة... وكان الشرق هنري فرعون، وهو إذ ذاك رجل نافذ في قطاع النقل، يجهد، ومعه شخصيات أخرى، لوقف الإضراب.

كان إضرابا السّوّاقين، الأوّل والثاني، مهيبين، اجتمع لهما آلاف من العاملين، ولو أنّهما لم يثمرَا كثيراً. وقد أفضى الإضراب الثاني إلى حركة جديدة لعَمال المطابع الذين كانوا قد ساندوا السّوّاقين. ومرة أخرى، وقف رياض الصلح في جانب قطاع الطباعة فيما استنكف المطران مبارك. بدأت حركة عمال المطابع هذه في آذار وأدّى تطورها إلى حظر النقابية في 7 حزيران. ولكن هذا الحظر لم يوقف الحركة التي شهدت عنفاً واعتقالات واشتكت نوعاً من المروءة ظهر في استنكاف السّوّاقين خصوصاً عن مبادلة عمال المطابع سابق تضامنهم.

وفي آذار 1935، عاد السّوّاقون إلى الإضراب، متابعين مسلسلاً دخلت فيه فئات مختلفة بينها المعامون. وقد واكب هذا الإضراب تنامي حركة الاحتجاج على إعادة احتكار التبغ وتمسك البطريرك الماروني لها وزيارة رياض الصلح للبطريرك مؤخراً. وهذه المرة، كان الشهور في دوائر الانحداب بمرور رياض الصلح في جبلة هذه التمرّكات قوياً إلى حدّ أن المفوض السامي أمر باعتقاله. فأوقف، في أواسط نيسان، في السجن العسكري براس بيروت ثم أبعده إلى القامشلي حيث لبث مدة شهرين ونصف شهر تقريباً، قبل أن يؤذن له بالعودة - مخفراً - إلى بيروت.

سبق رياض إلى القامشلي عن طريق حلب ومير الزور. وكانت هذه رحلة شاقّة، في تلك الأيام، تستغرق نحواً من 24 ساعة. وكانت القامشلي مدينة حديثة العهد أسسها الضباط الفرنسيون في أقصى الجزيرة على مثلث العبود السورية مع تركيا والمراق وذلك في أوائل العشرينات. وكان سكّانها من أعراق وطوائف مختلفة، وقد بلغ تعدادهم في سنة 1935 نحواً من 15 ألفاً. وقد نزل رياض في فندق معمار وهو الوحيد في المدينة آنذاك. وكان فيها مطعم وحيد أيضاً، فأرسل رياض قائمة الطعام فيه إلى بعض أصدقائه مشيداً برخص أسعاره. وقد أمضى رياض معظم أوقاته هناك في القراءة والكتابة والترفيه. وكتب رسائل إلى أهله وأصدقائه يطلبهم فيها على أحواله. ورزق، وهو هناك، طفله الثانية، فعمّرت الصحف التي كانت تنشر أخباره عن سخطها لوجوده بعيداً عن هذا الحدث السعيد. وزلّه منسوب القيس الجديد في غرفته وذكر كثرة ما يبتلّاه من زيارات أهالي البلدة وجوارها ونقل عنه أنّه يهين لوضع كتاب في أحوال جزيرة المزارت.

وقد تلقى رياض، في مدة إبعاده، رسائل وبرقيات تضامن كثيرة وتلقّى المفوض السامي بوقيات احتجاج على إبعاده ومطالبة بإعادته إلى منزله. وكان بعض هذه البرقيات من أركان الكتلة الوطنية في مختلف المدن السورية وكان بعضها الآخر من لبنان وفلسطين.

واكبت الصحافة، في هذه الأقطار وفي مصر والمراق أيضاً، أخبار منغاه. وذكرت أخبار مسمى يقوم به الشيخ تاج الدين العسني رئيس الوزارة السورية وآخر يقوم به المطران

إحصاءة لا إحصاءة بعده

إغناطيوس مبارك لدى المفتوح السامي لإنهاء إبعاده. على أن رياض حرس، عند الإفراج عنه، على القول إنه لم يطلب هذا السمي من أحد وإن كان يشكر السامين، وإن ما أبداه المعين والصنف من تضامن معه يكفيه.

وكان رياض يشتد في أحاديثه، أثناء الإبعاد وبعد، على أنه عوقب هذه المرة على موقفه من قضية لبنانية تخص المسيحي قبل المسلم. وكان يؤكد أن هذه القضية كبيرة في نظره لهذا السبب وإن كانت لا تخص إلا فئة محدودة العدد من الناس (يقصد السوافين). فهذا وكان حركات الاحتجاج الاقتصادية التي أخذت تبعد المسيحيين (وأي صدارتهم أمثال البطرك عريضة والمطران مبارك قبله) عن مسألة الانتخاب وتجمع بينهم وبين المسلمين في مبادرات مشتركة تمتد كثيراً برياض الصلح يده عليه. وهو قد أخذ يكرّر أن «الوحدة» إنما هي «وحدة القلوب» وهي لا تكون بالقوانين والمراسيم وأنها لا تحصل في لبنان إلا برضا المسيحيين، وأن استقلال لبنان وسوريا هو غاية السمي الآن.

وقد أعيد رياض إلى بيته في نهاية حزيران بقرار من المفتوح السامي. وسلك به مرافقه طريق دير الزور وتبرع إلى حصص فطرابلس فبيروت التي وصل إليها في الثالثة صباحاً. وعلى الأثر، أقيمت الزينة في الأحياء والمساجد وانتشرت مظاهر الاحتجاج وهذا ما كانت السلطات تريد تداركه - بحسب برقيات دو مارتل - حين جهت لإبقاء طريق عودته وموضع وصوله طي الكتمان. وما لبثت زيارات الوفود والشخصيات وبرقيات التهنة أن توالى، وكذلك حفلات التكريم. وكان أركان الكتلة الوطنية في طليعة المبادرين إلى زيارة العائد وكذلك المطران مبارك والسيد محسن الأمين. وكان من الحفلات واحدة في الأشرفية أقامها جان سرور، دكن جمعية التضامن الأدبي، وخطب فيها ميشال زكور ونصري العلوف وغيرهما.

وكان إضراب السوافين قد انفض. غير أن رياض وجد بانتظاره حادثاً انتهى بعبد الحميد كرامي إلى السجن ووضع أحوال «العصف الوطني الواحد» في طرابلس على كف عفريت. ثم إن معركة التصني لاحتكار التبغ كانت تتوالى فصولها وتصدرها بطريرك الموارنة.

كان الأعيان المسلمون في لبنان قد أخذوا يطالبون، بعد إعلان الدستور واستواء البلاد جمهورية برلمانية في سنة 1926، بإجراء إحصاء عام جديد للنفوس، محتجين بأن إحصاء سنة 1922، الذي كان قد قاطعه كثير منهم من غير المعترفين بدولة لبنان الكبير، جاءت نتائجه عبر معترضة عن واقع الموارن الطائفية في البلاد. ولم يلق طلب هؤلاء الأعيان استجابة في عشايا الانتخابات اللبنانية التالية التي أجريت سنة 1929. على أن هذا الطلب كان أوفر حظاً حين عادوا إليه سنة 1931، في عشايا انتخاب رئيس للجمهورية. وكان هذا الانتخاب مفترقاً في ربيع 1932 عند انتهاء ولاية الرئيس شارول تباس، وهي الثانية من ولايتين استغرقت كل منهما ثلاث سنوات. عليه أقر في تشرين الثاني 1931 قانون للإحصاء العام وتقرر إجراء الإحصاء فعلاً في نهاية كانون الثاني من سنة 1932.

وكان المسلمون متحمسين جداً للإحصاء، هذه المرة، فاقصد يوم 20 كانون الثاني 1932 مقدر إسلامي عام في نادي اتحاد الشبيبة الإسلامية لعش المسلمين على تقبل الإحصاء وتنظيم إقبالهم عليه. وقد اختار المؤتمر لجنة تنفيذية له كان من أعضائها معند جميل بيهيم (رئيس الاتحاد وصاحب المبادرة) ورياض الصلح وأمين أرسلان والنائبان خالد شهاب ومعمد الفاخوري وغيرهم. وتشكلت أيضاً لجان محلية للتوعية والتنظيم.

وكان مأمول هذه العملية أن يُثبت الإحصاء كون المسلمين أكثرية في البلاد، فترتبوا على هذا الأمر مقتضاه. ولكن مراجع المسيحيين أبوا حرصاً شديداً على تسجيل هؤلاء وجمدوا الإكليريوس وغيرهم لهذه الغاية وسجلوا مفتريهم الكثر، وهو ما كان القاصون يجيزه وينظمه. عليه، اتضع بقاء الأكثرية في الجانب المسيحي، إلا أنها أكثرية معدودة جداً بلغت 36000

كان رياض الصلح لا يزال يتقلب بين الحفلات التي أقيمت ابتهاجاً ببعده من القامشلي وبين وفود المهنيين التي أمت منزلته حين وجد نفسه مفصولاً بنبيل حادثة فكانت قد وقعت أثناء ضيافته.

ففي حزيران، كان عبد الحميد كرامي خارجاً من زيارة لفخري البارودي، نزيل فندق ريسان في طرابلس، حين تعرض له شاب من آل المقدم يدعى عبد الحميد بالإهانة والضرب. فما كان من عبد الحميد إلا أن شهر مسسه وأردى المعتمي. وقد سلم عبد الحميد سلاحه، على الأثر، ثم أودع سجن الرمل في بيروت، ومن المحاكمة. وكان بين العائلتين تنافس سياسي في المدينة وكان خطر من آل المقدم يحارب الكتلة الوطنية السورية أيضاً وكان عبد اللطيف البيسار، وهو ركن آخر للكتلة، يعانف آل المقدم في مواجهة كرامي. فظهرت في الأثق عواقب وخيمة محتملة للجنائية التي وقعت واهتزت لها المدينة والبلاد، وتمزق لعصر نبيلها أركان الكتلة الوطنية وشخصيات أخرى لبنانية وفلسطينية.

وبعد مساع أولية لإجراء الصلح، عهد بهذه المهمة إلى رياض الصلح. وقد تمنى عليه الإضطلاع بها وفائقه في الكتلة وآل المقدم أنفسهم، وهم أنصاره، وطرابلسيون آخرون.

قام رياض بما وقع عليه بداب ومثابرة وبهراسة بلت عليها الأنفاظ المنتفخة في تصريحاته للصحف. فقد كان عليه أن يدعى شعير أهل القتل في مسائل حساسة جداً من قبيل شروط الصلح وأن يبرز شهادتهم. وكان عليه أيضاً أن يحفظ كرامة عبد الحميد وداري مكانته. وكان عليه أيضاً أن يقب مع وجهها يعتد أهل القتل بوجاهتها ويمنون حقهم محفوظاً بدخولها في الصلح. وهو قد فعل. فجاء بمفتي القدس أمين الحسيني وب رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي وبغيرهما ليشاركوه الرعاية حين تم التمهيد لإجراء الصلح. وهو قد رار طرابلس مراراً وأقام فيها ضيفاً، في بعض المرات، على آل المقدم ودار كرامي في سجنه، أيضاً، وتقدم، مع رفاقه، وفوداً جاءت من أنحاء سوريا ولبنان لحضور أربعم القتل.

نفس، تقريباً، في التقدير الرسمي، من أصل مجموع بلغ 773000 نفس، وبلغت، في تقدير الجهة الإسلامية المراقبة، نحباً من 20 ألفاً من أصل مجموع وصل إلى 793000 نفس، وكان هذا الإحصاء آخر إحصاء عام للنفس أجري في لبنان حتى يومنا هذا.

في كل حال، شجعت هذه النتيجة رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر (وهو إذ ذاك نائب طرابلس) على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية. وكان قد أقدم على هذا الترشيح، من قبل، عند انتهاء ولاية الدباس الأولى سنة 1929، ولكنه لم ينل إذ ذاك، عند الاقتراح، غير صوت واحد.

وكان زعماء الموارنة وراغبين في أن يغلف أحدهم الدباس الأرثوذكسي وأن تتكسز الرئاسة الأولى للموارنة باعتبارهم كبرى طوائف البلاد. ولكن المرشحين الموارنة كانوا كثيراً يتقنهم إميل بده ويشاره الضوري. وقد ذكر اسم حبيب السعد على أنه حاط بتأييد البطريرك القاروني، وذكر أيضاً اسم موسى نمور. وكان الأخير رئيساً سابقاً لمجلس النواب وكان الثلاثة الأولون رؤساء سابقين للموزارة.

وقد شهدت معركة الرئاسة أطواراً أفضت إلى اعتبار بشارة الضوري أوفر المرشحين حقاً، وذلك بفعل تفصيل المفوضية السامية إياه على إميل بده الذي بدأ توليته استغراً للمسلمين، إذ كان هؤلاء قد واجهوا بالسخط تدابير اتخذتها حكومته، قبل سنتين، في التعليم والإدارة الرسميين واعتبرها المسلمون مخرقة بمصالحهم.

غير أن بده خطا خطوة مفاجئة، عند وصول المواجهة إلى هذا المنعطف، فعرض تأييده ونواب كئلته على المرشح المسلم محمد الجسر. هكذا أصبح فوز هذا الأخير مضموناً ورفض، من جانب، مطالبة المفوضية السامية إياه بالانسحاب. وقد رأت

وفي 6 أيلول، انعقدت محكمة الجنايات للنظر في الدعوى وكانت الجلسة حاشدة وكان رياض الصلح قد أعد بيان إسقاط الحق الشخصي. وتكلم كرامي مبدئاً أسفه للواقعة مؤكداً أن الذي جرى ما كان ليخطر له ببال. ثم تلا حبيب أبو شهلا، وكيل ذوي المجني عليه، بيان إسقاط الحق الشخصي، فحكمت المحكمة ببراءة كرامي. وحال تزكته حراً، ذهب كرامي إلى منزل رياض الصلح للشكر وقال وهو داخل: «الآن دخلت دار الحرية».

وبعد أيام، تولى رياض الصلح إجراء «الصلح الجماهيري». فاستطاع عبد الحميد إلى الشمال وزارا دار رشيد المقدم في علما ومعهما عفيف الصلح وفخري البارودي وأمين أرسلان وعمر بيهم وسليم علي سلام. وقد رد آل المقدم هذه الزيارة لكرامي في اليوم التالي، فاعتبر الصلح تاماً. وفي الأثناء، حفلت الصحف ببرقيات الشكر لآل المقدم والثناء على جهود رياض الصلح من سائر الجهات. وكان بشاره الغوري وإميل لحد وسليم غنطوس محاسي الفخاع عن كرامي في هذه القضية.

٤٠ 41 «... خير دولتك»

في مطلع 1935، توفي فضل الفضل، النائب الشيعي عن لبنان الجنوبي، فترشح لخلافته ابنه بهيج. وكان هذا الترشيح حافظياً بدعم القومندان رينوفي بشكوف، المستشار الإداري النافذ الكلمة في صيدا وفي الجنوب كله. وكان ضابط الاستخبارات هذا قد استعدي يوسف الرن وعبد اللطيف الأسعد وأقصاهما عن مجلس 1934 (الذي قلص عدد أعضائه من 45 إلى 25) وأثر عليهما نقيب مسهران وفضل الفضل. وكان هؤلاء الأربعة قد احتلوا مقاعد في مجلس سابقة تمثيلية أو نيابية.

رشح عبد اللطيف الأسعد نفسه في وجه بهيج الفضل وخاض معه «الوطنيين» القريبون من رياض الصلح في حملة انتخابية صاخبة لم تضب عنها الشعارات المناهضة للانتداب والوئدة للوحدة السورية. وفيها تردد - من بنت جبيل - هتاف استقر بعد ذلك في الذاكرة الشعبية:

هذه المفوضية لفوز عواقب خطيرة على الانتداب وعلى موقف حلفائه الأقباء من الزعماء المسيحيين منه. فما كان منها إلا أن أعلنت، في 9 أيار 1932، قراراً معللاً بالضاغطة الاقتصادية والرغبة في اختصار النفقات، بتعليق الدستور وإلغاء الانتخاب الرئاسي، بالتالي، تمت أسست إلى الرئيس الممارس شاول دباس رئاسة حكومة ملفة من مديري الوزارات، مع احتفاظه بصفة رئيس الجمهورية. وقد دامت هذه الحال سنة وسبعة أشهر وستتها المعارضة مرحلة «حكم الفرد» لاتساع الصلاحيات التي انتهت إلى يد الدباس مقداً من المفوضية السامية. وكانت المعارضة لهذا الحكم واسعة جداً وعارمة.

سوريا ولبنان الثلاثينات: ملاحم الانهيار الاقتصادي

كان الشعور بثقل العبء الضريبي قد اشتد في القطيعين التجاري والزراعي، في سوريا، مع وصول طلائع الأزمة العالمية سنة 1930. وقد زاد من هذا الشعور تقلب سعر العملة الموثقة إلى الفرنك الفرنسي. واتفق أن أربع سنوات من فورة الأمطار ومن عوامل المناخ الأخرى غير المواتية أضرت كثيراً بالمواسم ولم يقابل ذلك تخفيف من الضرائب أو تأجيل لجايباتها، فوصلت بعض الأرياف، في سنة 1933، إلى حافة المجاعة.

وفي سنة 1934، كان 15 إلى 20% من قوة المبل السورية عاطلين عن العمل. وكان انهيار العرف التقليدية قد ساق إلى البطالة 77000 سوري أي نصف النسبة المذكورة تقريباً. ولم يكن بعض النسو في المصانع الحديثة كافياً لدفع هذه الفئة. شتت تحييلات السوريين من الخارج إلى حد الانقطاع وامتنع الدينون للقيسون عن وفاء القروض فأفلست مؤسسات دائنة. ونقصت الصادرات السورية بمقدار النصف ما بين 1929 و1933، ومن أهنها الصوف والشرائق والحرير الخام

بشكوف خبّر مولتك سلطاننا عبد اللطيف
باريز مرهبط خيلنا ورماسنا يلحق جنيلاً

والمنسوجات. وارتفع استيراد المواد الزراعية
بمقدار 15% فيما كانت صادرات القطاع
الزراعي تهبط بمقدار 47% ما بين 1931 و1933.

مع ذلك لم تتراجع القبضة الفرنسية عن
الاقتصاد السوري. زعم الفرنسيون أن
سوريا تبلي، بالمقارنة مع غيرها، بلاءً
حسناً في ظروف الأزمة العاصفة. وقسروا ذلك
بكون أكثرية السكان فلاحين ينتجون
كفائتهم من الغذاء. ولكن الزراعة
السورية كانت قد أصبحت، إذ ذاك،
منخرطة انخراطاً عميقاً في السوق المالية،
موجهة، في قطاعات أساسية منها نفع
التصدير والصناعة. هذا وقد كان وقع
الجناس شديداً على البشر والمواشي فضلاً
عن الواسم. فانخفض محصول القمح
بنسبة 16% في موسم 1932-1933. وأضررت الرياح
والجليد بـ 60% من أشجار الخشب في آذار
1933، فكسبت الصناعة المهمة التي تقوم
على هذه الخشبة، وهي صناعة موجهة نحو
التصدير. وأما الصناعات الجديدة التي نشأت
في إبان الأزمة فتخضعت في منتجات بديلة
من الاستيراد (شأن الإسمنت) أو في أخرى لا
تنافس المنتجات الفرنسية.

أدى ذلك كله، على سبيل المثال، إلى
خروج فلاحي حوران الجائعين بالألوف
نحو فلسطين ودمشق وبيروت. وكان قسم
منهم يعود إلى دياره حين لا يجد في المدن ما
يقرب به على الصمود. وقد زلّ قدام الجائعين
من الأرواف أحوال المدن سوءاً على سوء
وتكاثرت السرقات في المدن وأعمال قطع
الطرق في خارجها.

وفي لبنان، لم يبق الوضع الاقتصادي بمنجاة
من ضربات الأزمة العاصفة. كانت الشكوى
هنا أيضاً من ثقل السبب الضروبي ومن
التضخم وارتفاع الأسعار ومن البطالة.
وكانت الموازنة في عجز، فعممت الحكومة
إلى تعطيلتها بطيح المزيد من الأوراق النقدية
وهو ما زاد التضخم وارتفاع الأسعار استفحالاً.

على أن الأسعد خسر الجولة بفارق كبير. فكان أن أنصاره
واصلوا الاحتجاج على ما اعتبروه انخراطاً من السلطة إلى
خصمهم وخلاً في الانتخابات. وقد اعتُقل كثيرون من هؤلاء
قتلوا مكتب المعاملة الذي كان رياض الصلح قد افتتحه
مجنّداً، قبل مئة، وألحق به المتحزب نصري المملوك مساعي
الإفراج عنهم.

كانت هذه المعركة الانتخابية فاتحة لعونة للنشاط للوحدوي
الاستقلالي إلى جبل عامل، بعد سنوات كثيرة من الغمول.
كانت حوادث 1920 المعصرة ومظاهر الإرهاب الفرنسي
بعدها، ومعها الاعتراض القانوني بالطائفة الشيعية وتنظيم
أحوالها الشخصية وإفنائها من جانب السلطة المنتدبة، قد
أفضت - مثلاً - إلى كبح الميول التضامنية مع «الثورة السورية
الكبرى» في كل من صيدا وجبل عامل.

وأما في وسط الثلاثينات، فما لبثت المطالب السياسية أن
امتزجت باحتجاج الأهالي، في مناطق زراعة التبغ، على
المعونة إلى نظام الاحتكار. وهو الاحتجاج الذي تصدره
- على ما أسلفنا - بطريوق المولونة عريضة والتقاء فيه رياض
الصلح وأركان الكتلة الوطنية السورية، فمثل بذلك فقيراً
جسيماً في الخريطة السياسية اللبنانية وبأشر دولة الرعايا
اللبنانية للانتداب.

وكان جبل عامل واحدة من مناطق زراعة التبغ. فبدأ
فيه - من بنت جبيل - في مطلع نيسان 1936، احتجاج أفضى
إلى اعتقالات ثم إلى تظاهر سقط فيه ثلاثة قتلى فيلى إضراب
مديد واكبته حملة تضامن واسعة ولم يخب عنه - فضلاً عن
مطالب الدّرعين - مطلب الوحدة السورية.

كان رياض الصلح قد توجه إلى باريس، مع بدء هذه الحوادث،
موازراً الوفد السوري الرسمي الذي سافر لمفاوضة الحكومة الفرنسية
على معاهدة تضمن استقلال سوريا وتعلّ محل الانتداب. وفي 12
تموز - وكان رياض الصلح لا يزال في باريس - انطلقت في صيدا

حملة مطالبة بالوحدة السورية تغلغلها أيضاً نفاهاً وقمع أوقع قتلى وجرحى. واعتقل أحمد عارف الزين وعادل عسيران وتوفيق الجوهري وغيرهم ممن تصبوا للحركة. واقتحم معروف سعد، وحده، سراي البينة شاهراً مسننه فأطلقت عليه النار وأصيب. قبل ذلك بأيام، كان قد انغمس في صيدا أيضاً مؤتمراً وهدفي كبير رأسه عبد الحميد كرامي وضرب وجوهاً صيداويين وعاملين وانتهى بتظاهرة.

كانت هذه الحوادث (التي وقع ما يماثلها في طرابلس أيضاً) تواكب أخبار المفاوضات الجارية في باريس. فقد أخذت هذه الأخبار تروج رفض الحكومة الفرنسية أية عودة إلى البحث في حدود لبنان الكبير وأتى طلب لإلحاق الساحل وسائر المناطق المضمومة إلى جبل لبنان سنة 1920 بالوحدة السورية.

ولم يفت تقريراً للمندوب العام الفرنسي إلى وزير الخارجية أن يؤكد مسؤولية رياض الصلح عما وقع من حوادث. فزعم أن رياض الصلح أرسل تعليماته مع فؤاد أبو ظهر الذي وصل من باريس في 3 تموز على متن الباخرة شامبليون، وأن هذا الأخير نقل الرسالة إلى عبد الحميد كرامي وكافهم الصلح. هذا بينما كان بشكوف قد أكد، في تقرير أرسله في 2 تموز، أن شكري القوتلي أعلم أحمد عارف الزين برغبة رئيس الوفد السوري في باريس هاشم الأناسي في تحريك يقوم به الحزبيون في صيدا وجبل عامل دعماً لحوقف الوفد في المفاوضات.

٢٠٤٢ رحيل رضا الصلح ومعاركة احتكار التبغ

توفي رضا الصلح في بيروت يوم الأحد في 30 كانون الأول 1934 عن أربع وسبعين سنة. وصلي على جثمانه عصر الإثنين في الجامع العمري الكبير وشُيِّع إلى جبانة الباشورة في جنازة مهيبه. وتلقى آل الصلح التعازي به أياماً وفي مقدمتهم رياض. ورثته الصحف مستذكرة عهده الطويل في الإدارة العثمانية ثم وفاته في مجلس المبعوثان ثم محاكمته في الديوان العربي بعاليه ونفيه وإبائه أن يتقاضى تعويض المنفيين، ثم دوره في العهد الفيصلي نائباً في المؤتمر السوري العام ووزيراً، ثم اعتكافه بعد ميلسبون وتركه ساحة السياسة لولده رياض. وقيلت في رثاء

تسارع أيضاً خراب العرف التقليدية، بعد سنة 1930، فانخفض، مثلاً، عدد معامل القزل في طرابلس من 20 إلى 5 وعدد عمال النصابون من 2000 إلى 400. وشهدت بيروت ورحلة وغيرها أحوالاً مشابهة لهذه. ولم تستوعب الصناعات الحديثة إلا شطراً معدوداً من فائض اليد العاملة. وهو فائض زادت ظروفه وظروف الاستخدام كلها سوءاً. ظواهر مبيدة أهمها الهجرة الريفيّة المتزايدة وهجرة الأرمن إلى البلاد. هذا فيما كانت الأجور تنخفض بما فيها رواتب الموظفين.

هذا كله يفسر حركات المقاطعة والإضرابات التي شهدتها البلاد بين عامي 1931 و1935. وكان الساسة، موالين ومعارضين، لا يزالون منصرفين، في هذه الأثناء، عن هموم الناس هذه، منشغلين بالسياسة السياسية. ولم تكن الكتلة الوطنية السورية تستثنى، جملة، من هذا الإهمال، على رغم الاستثناءات بين أعضائها. وكان رياض الصلح أحد هذه الاستثناءات. إذ هو واكب حركات الاحتجاج والظلمة وتعاون مع أفرقاء مختلفين فيها، من الطلاب ورجال الأحياء إلى الشيوعيين. وقد عرّضه ذلك للمعاملة ثم للإبعاد.



الراحل قصائد وتفاطرت إلى منزل ولده شخصيات ووفود من أنحاء قريبة وبعيدة وأرسلت برفقيات.

وفي 21 شباط 1935، قصد رياض الصلح بكركي ليشكر للبطريرك عريضة تعزيتة إياه في وفاة والده. وكانت معركة الاحتجاج على احتكار التبغ قد اشتدت وشغفت بامتصاص المسلمين من فرض نوع من الاحتكار لنقل الحجاج أيضاً. كانت الأزمة قد انطلقت بإصدار المفوض السامي، في 27 تشرين الثاني 1934، قراراً مبدئياً يجعل نظام الاحتكار مجدداً محل نظام البندول الذي كان مطبقاً من سنة 1929. وكانت «دول» سوريا ولبنان (وهي أربع في ذلك العهد) تستوفي الضريبة المستحقة لها بواسطة البندول (أو التمنّة) تاركة زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته حرة. وقد نشأت على هذا النظام مصالح للمزارعين وللمصنّعين والتجار منها مصالح كبيرة للكنيسة نفسها التي توسّعت في زراعة التبغ في أملاكها الشاسعة. وكان معنى الاحتكار أن تعطى إدارته حتى تحديد المساحات المزروعة وتوزيع الرخص على المزارعين والاستثمار أيضاً بتصنيع التبغ والتبّاك وبيعهما. وكان في ذلك تغيير جسيم في الوضع القائم ينذر بإيقاع الضرر بالمستفيدين منه. لذا خاض البطريرك هذه المعركة بطول نفس وعناد نادرين. وبعد أن كان يخاضب مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك لتشجيعه حركات الإضراب والمقاطعة في عهد الدبّاس الأخير ولطوفه في صفّ خصم للانتداب من طراز رياض الصلح، أصبح يخاضب المفوض السامي، ثم انتقل إلى مفوضية الدولة الفرنسية برمتها وشكّا أمره إلى جمعية الأمم بعد أن لقيت رسائله إلى دومازل ثم إلى الخارجية الفرنسية ثم إلى «السلطات العليا» في فرنسا إهمالاً تاماً وأدناً صتاء. وقد عدّ هذا التطوّر، بحق، انقلاباً بعيد الأثر في العلاقة بين القوى المسيحية، ممثلة بكنيسة الطائفة الكبرى من طوائفها، والدولة المنتدبة.

لم يكن قرار الاحتكار نافذاً فوراً، بل كان نفاذه مرهوناً بنظام يوضع له ويعين مدته وإدارته وسُبل تطبيقه. وهو ما منع الأزمة مدة وافية لتنمو وتشتد. وقد جارت اللجنة النيابية التي سُمّيت لموس الموضوع إدارة المفوض السامي فتتمكن من تجاوز مجلس النواب ولم يعرض عليه قرار الاحتكار، خلافاً

سوريا 1936: هام فاضل يفتتحه الإضراب العام

لما كان يفرضه الدستور، وعين بدء الاحتكار في الدول اللبنانية
والسورية في مطلع آذار 1935.

وكان البطريرك قد أعلن تكراراً - حتى في برقيته الرسمية
إلى الخارجية الفرنسية - أنه، بمعارضة الاحتكار، يرضى
مصالح اللبنانيين والسوريين جميعاً. وهو ما زاد المراجع
الفرنسية غيظاً منه. وأما المعارضة السورية فكان فرحها
عظيماً بهذا الموقف وتنكرت هي والبطريرك نفسه أنه
«بطريرك إنطاكية وسائر المشرق»! ولم تتأخر هذه المعارضة منذ
ذلك في إرسال عرائض العدم وتسيير وفود التأييد إلى بكركي
كلما سعت مناسبة. وكانت الحكومة اللبنانية قد منعت
التظاهر احتجاجاً على احتكار التبغ. فأضرب بأمة الغضار
في بيروت وأضرب اللخامن في زحلة وقبعوا بعنف فسقط
قتيلان وجرحى، وأتهم العرب الشيوعي السوري - اللبناني
وحزب الاستقلال الجمهوري القريب جداً من رياض الصلح
بالتعرض على الإضراب والتظاهر. وهذا في كانون الثاني، أي
قبل إضراب السوّافين بنحو شهرين.

لم يفت القمع في عهد المحتجين، بل نشر حركة الإضراب
والتظاهر في طول البلاد وعرضها وأوصلها إلى طلاب المدارس
والجامعات وازداد تنفّق البرقيات والوفود على بكركي.
وكانت المدن السورية قائمة النصب من هذه الموجة، شأنها
شان المدن اللبنانية.

٢-٤٣ بكركي والكتلة الوطنية: طور جديد

وقد جاءت خلية رياض الصلح والبطريرك في غمرة هذه الموجة.
وأبلى رياض على الأثر، بخلاصة الحبث إلى جريدة النهار.
فأشاد بإبداء البطريرك إبعاد المحاورة ونهايه إلى حد الموافقة
على انتقادات وُجّهت إلى أعمال السلطة من الاحتلال إلى
حينه والتعاقب، بالتالي، شكوى الكتلة الوطنية. ولم ينس
رياض حرص البطريرك على توحيد كلمة الطوائف واعتباره
سوريا ولبنان أخوين لا يفرّق بينهما. وقال إن بحثاً جرى في
النقاط التي يمكن للبطريرك والكتلة الوطنية أن يتعاونوا
فيها. وختم قائلاً إنه عاد من بكركي وهو معتقد «أننا

في 20 كانون الثاني 1936، بدأ في دمشق
لينتشر، من ثم، إلى سائر مدن البلاد، أشهر
إضراب في تاريخ سوريا. أطلق الحركة
إفحام السلطة المنتدبة على اعتقال وكن
دمشق من أركان الكتلة الوطنية هو
فخري البارودي، ومعه الفيدي في تنظيم
الكتلة الشبابي سيف الدين الماسين
وإغلاقها مركز الكتلة في المدينة. فقد
أعفيت تلك تظاهرات عمت قوات
السلطة إلى قممها وسقط قتلى وجرحى
وامتلأ كثير من. وكان القمع يورث تجدد
الاضطراب وتوسيعه يوماً بعد يوم حتى بلغ
عدد القتلى العشرات، في مختلف المدن،
وجرح مئات وامتد آلاف. وفي 27 من الشهر
نفسه، أعلنت الكتلة الوطنية الإضراب
العام حتى عودة العلية الدستورية إلى البلاد.

كانت السيرة إلى الاستقلال قد جُمِدت
منذ إسقاط مجلس النواب مشروع المعاهدة
الفرنسية السورية في تشرين الثاني 1933 ثم
سقوط حكومتين فرنسيّتين على التوالي في
أوائل السنة التالية. وكان قد تجدد تعليق
أعمال المجلس ثم عُلّقَت إلى أجل غير
مسمى وصعب ذلك فرض حكومة رنساء،
مزة ثانية، تاج الدين الحسني، وهو بين
أطوع الناساء للمفتوحة السامية وأقلهم
حظوة عند السوريين. في ظلّ هذه الحكومة،
استمرت البلاد وازحة تحت ثقل الأزمة
الاقتصادية العالمية، وقد زاد من وطأها
الجفاف وتدابير من قبيل المجاعة إلى احتكار
التبغ وزيادة التعريفات والرسوم ومناقص
السلع المستوردة، وخصوصاً منتجات القطن
اليهودية في فلسطين، للإنتاج السوري. وهذا
إلى الصب الذي استعّد مع تدفق الأحمويين
بالألف إلى الجزيرة السورية من جزاء القمع
الذي واجهته حركتهم في العراق، في أواخر
العهد الفيحاني. وهو عبء ضاعفه آخر
تمثّل في تمارع نزوح الفلاحين من قراهم
مدفوعين بالهفاف والعوز. وكانت روائح
الفساد في القطاع الحكومي، وفي الجهاز
الانتدابي أيضاً، تزيد من النفمة الشعبية.

أسبعنا الآن أمام مصالح البلاد الحقيقية، بقطع النظر عن كل اعتبار عاطفي أو تقليدي».

ولم يتوقف رياض من مواصلة البطريرك بعد عودته من القامشلي. فزاره في الدير يوم 8 آب وتغنى إلى مائتته. وكان فخري البارودي قد حمل المصلين في المسجد الأموي، في أوائل السنة، على الهاتف بحياة البطريرك «حبيب الله». وهذا فيما كان الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزارة السورية يعدّ عندهم «مسو الله». وقد بدا أن عوامل الاتفاق بين الكتلة الوطنية والبطريرك أخذت تتوسع في مدى السنة، من احتكار التبغ إلى مسائل أخرى متعلقة لم تغب من بينها مسائل إحياء الدستور وإرساء الحكم الوطني والاستقلال. ولم يتوان أركان الكتلة عن تلبية دعوة البطريرك إلى مقاطعة الدخان، فشكّلوا لجنة لهذه الغاية ولقيت الحملة نجاحاً في لبنان وسوريا معاً.

على أن موسم الصفاء هذا بلغ ذروته في 12 كانون الثاني 1936، وكان ذلك عيد جلوس البطريرك. في ذلك اليوم، زحف إلى بكركي نحو من خمسة آلاف شخص، جلّوا من أرجاء لبنان وسوريا. ولم تتولّد مذبحة حلب، مثلاً، على بعدها، عن المشاركة. ووصل وفد الكتلة الوطنية في اثنتي عشرة سيارة وفيه جميل مردم بك وفخري البارودي ومظهر رسلان وتوفيق الشيشكلي وعبد الرحمن الكيالي ورياض الصلح ونواب آخرون وصحافيون وعامون. وحضرت أيضاً شخصيات لبنانية في مقبعتها بشرارة الخوري وأركان كتلتها. وقد تناول هؤلاء الغداء إلى مائدة البطريرك وألقى يوسف الجميل والشيخ كسلي والبطريرك خطاباً. فصالح الشيشكلي وجال في بيان وحدة التاريخ السوري اللبناني وفضل الرهبان اللواتي في الدفاع عن سوريا وأفاض في تمجيد البطريرك. وروى البطريرك مؤكداً ثباته على مبدأ نيز التمييز بين الطوائف وحرصه على حقوق اللبنانيين والسوريين جميعاً. ولم ينس مطالبه فرنسا بإلغاء معهد كليمنصو. فترك اللبنانيين إدارة شؤونهم كلها بأنفسهم «ولا تكون لهم إلا بمنزلة مرشدة عند الحاجة». وكان هذا تعريضاً ضيقاً جداً للانتداب لم يكن له أن يعجب المفوضية السامية.

كانت معركة احتكار التبغ قد خُسمت صلياً بتثبيت المفوض السامي نظام الاحتكار وبدا العمل به في أول آذار 1936.

فشهدت المدن حركات احتجاج مختلفة، في هذه الحقبة، من رفض (جاء سورياً ولبنانياً) لاحتكار التبغ ومن مقاطعة لشركة العز والتبخر مجتهداً ومن إحراق للأقمشة القادمة من فلسطين، ومن قصد للجمعية الصهيونية في شراء أراض واسعة جداً على الحدود السورية- الفلسطينية كان قد عرضها للبيع ملاكون سوريون كبار أثقلتهم أعوام الأزمة بالمليون، إلخ.

كانت هذه الظروف والحوادث امتعاضاً عميقاً لسياسة «التعاون النزيه» مع السلطة المتعدية، وهي السياسة التي كانت الكتلة الوطنية قد لُزمتها، في أعقاب انهيار الثورة السورية الكبرى، وكانت مشروطة بإرساء الحكم الدستوري والتوصل إلى معاهدة تحل محل الانتداب وتؤكد استقلال سوريا وترسي وحدتها على غرار المعاهدة البريطانية-العراقية، سنة 1930. وكان توجيه الحركة نحو هذا التفسير قد أخذ يزدحم تجايز أجنحة من المعارضة السورية لنطاق السياسة التي رسمتها الكتلة وتهديد هذه الأجنحة موقع الكتلة في صدارة العمل الاستقلالي وقبضتها المعكبة على مقاليد. وكان أبرز هذه الأجنحة عمدة العمل القومي، وقد تأسست سنة 1933، معازبو عبد الرحمن الشهبندر. ولم يكن هذا الجمود السياسي وما واكبه من ضيق الاقتصادي من إجراءات اقتصادية بلا أثر في مجرى الضلاقات التي كانت تحبو وتتلخ بين أركان الكتلة الوطنية نفسها وبين فرعها في دمشق فدرعها في حلب وبين أركان كل من هذين الفرعين أيضاً. لذا جاء إضراب 1936 مناسبة لوضع المصنف الكتلي مجدداً والإدراج جامع لسياسة «التعاون النزيه» ولعمدة الكتلة إلى الإصالح برزنام العمل الوطني ودفعة الحركة الجماهيرية في المن.

طال الإضراب العام 43 يوماً، ولم ينفع في وقفه الفسح في الشوارع ولا اعتصام أبرز زعماء

ولكن بقية العام المذكور والعام الذي تلاه كانا مضطربين جداً في سوريا ولبنان، وإذا كانت اضطرابات النصف الأول من سنة 1935 قد طغى عليها الطابع الاقتصادي فإن الاضطرابات المدة التالية جئنا إلى مزيد من التسييس. وحتى معركة احتكار التبغ، تبين، في بنت جبيل، مثلاً، في نيسان 1936، أنها لم تكن قد انتهت فعلاً وأنها قد أصبحت تطرح فورا مسائل من قبيل مصير الانتداب والوحدة السورية والاستقلال. ولم يكن البطرك نفسه قد اعتبر معركة الاحتكار محسومة أيضاً ما دام قد عاد إليها بالتفصيل في ذيل مذكرة ضافية أرسلها، بواسطة المفوض السامي، في كانون الثاني 1936، إلى اللجنة النيابية الفرنسية المكلفة درس أوضاع البلاد الخاضعة لنظام الانتداب.

حصل احتفال بركي قبل بدء الإضراب الكبير، في دمشق ثم في سوريا كلها، بثمانية أيام، وكان البطرك قد واجههما بالتفريط بسلامة الكيان اللبناني وبحمائية فرنسا للبنان ومسيحيته. وهي تهم ساعده بعض أركان الكتلة الوطنية (ومنهم رياض الصلح) في دحضها، نعماً ما، بآراء كلام بعضهم الآخر من ثقلها عليه. وكان الأمر قد وصل إلى حد نوم القاتيل كان للبطرك - على ما شاع - بناء على طلب فرنسي. وكان بطريك السريان الكاثوليك تبني قد رقي إلى رتبة كاردينال وهي خطوة لم يكن قد نالها بطريك شرقي، في تلك الوقت، في مئات من السنين. وقد أولت هذه الترقية على أنها قيل من البطريك الماروني وسياسته. وقد يكون لهذا التأويل نصيب من الصحة. ولكن بدا أن الترقية كانت خطوة تمهيدية لحماية لوقت مناوأة ما لبثت معالمة وعواقبه أن ظهرت لا لخدمة لبنان وسوريا فحسب، بل لبقاء الوحدة بين شمال سوريا الداخلية وجنوبها، أي بين حلب والجزيرة ودمشق...

في كل حال، كان فخري البارودي أشد المحتفلين تأثراً في احتفال بركي وهو الذي جند نفسه لتعبئة المشفقين خلف مواقف البطريك. فدخل الصرح البطريكي محمولاً على الأكتاف وميناه تدمعاً. وبدأ يلقي كلمته بعد الغداء فأغص عليه وسط الزحام. وحين أفاق قال: «لومت في هذا اليوم لكنك أموت مرتاحاً لتوحد الشعبين اللبناني والسوري تحت قبة هذه الدار».

الكتلة وإبعاد بعضهم. وشهدت المدن حماساً وتنظيماً فعالاً لتمكين الأهالي من الصمود وإسعاد المحتاجين. وطارت للاضطراب أصداً إلى الأقطار المجاورة فتصنّرت أخباره الصحف العربية وطبّرت برقيات التضامن وشهدت طرابلس وبيروت وصيدا وغيرها إضرابات احتجاجية وجميع تبرعات. وحين لم يجد وضع دمشق تحت سلطة الجيش، لم يجد المفوض السامي بداً من طلب استقالة الحكومة، فخلف عطا الأيوبي الشيخ تاج الدين على رأس حكومة معنلة أطلقت قسماً من المعتقلين، بوشورت، في بيروت، مفاوضات كان أطرافها المفوض السامي وهذه الحكومة وأركان الكتلة الوطنية، وانتهت إلى إعلان الكتلة أن وفداً منها سيتوجه إلى باريس للمفاوضة على معاهدة سورية فرنسية. هكذا، أوقف، وسط مظاهر الابتهاج، هذا الإضراب، بعد اعتراف فرنسي بالكتلة الوطنية مفاوضاً لأحد على استقلال سوريا بوحدها.

احتضار المعاهدة المبدية

بعد توقيع المعاهدة في باريس، وصل الوفد السوري إلى دمشق، يوم 29 أيلول، مجتازاً إليها حلب وحماه وحمص وسط تظاهرات فرح عارمة كانت قد بدأت قبل وصول الوفد وتبنت الكتلة الوطنية في موضع الزعامة السياسية على البلاد. على أن نص المعاهدة الكامل كان - بما احتواه من بنود عسكرية، على الأغص - أقل جمالا من صيغته. فلم ينشر بتمامه في سوريا إلا في 27 تشرين الأول.

أثناء ذلك، كان الإعداد جارياً للانتخابات النيابية. فجرت على دورتين في 14 و 30 تشرين الثاني، وشكلت نصراً موزناً للكتلة في عكزته حوادث عنف بين أنصار الكتلة في حلب وتنظيم مسيحي أخذ يدعو للانفصال عن دمشق. وما لبث المجلس الجديد أن انتخب فارس الخوري رئيساً له وهاشم الأتاسي



رئيساً للجمهورية. وسعى هذا الأخير جميل
مردم رئيساً للحكومة فاحتفظ بوزارة
الاقتصاد وأسند وزارتي الخارجية والداخلية
إلى سعد الله الجابري، وزارتي الدفاع والمالية
إلى شكري القوتلي، وزارتي العدل والمعارف
إلى عبيد الرحمن الكيالي. ثم عين نسيب
البكري الذي كان قد غاب سياسة الملاينة
التي اعتمدها بعد العفو عنه في سنة 1928،
وانضم إلى الكتلة، معاقفاً على جبل
المرور وعين مظهر رسلان، الكتلي أيضاً،
معاقفاً على اللانقية (بلاد العلويين)،
فتم للكتلة القبض على مفاتيح السلطة
الرئيسية في البلاد.

أخيراً، صدق مجلس النواب السوري المعاهدة
في 27 كانون الأول. وأما مجلس النواب
الفرنسي فلم يصدقها أبداً...

كانت المعاهدة الفرنسية- السورية تنص
على مرحلة اختبار متنها ثلاث سنوات. وقد
أعجبت حكومة بلوم عن عرضها على
مجلس النواب، تحسباً من المعارضة القوية
فيه لتصديقها. وما لبثت حكومة الجبهة
الشعبية هذه أن سقطت في حزيران 1937،
فاثنت ساعد المعارضة المذكورة في المجلس
وفي خارجه وأصبحت المعاهدة هدفاً لعملية
منظمة. وكانت المصالح والعجج القديمة
نفسها تهدد العملية بالقوة، وبدا أن حكومة
الرايكاكالي - الاشتراكيين والاميين تجارياً.
وأخذ يضاف إلى تلك المصالح والعجج نهم
الأفق الأروبي شيقاً فشيئاً واشتداد الخيف
من حرب عالمية مقبلة تجعل من خلخلة
المواقع الفرنسية في شرق المتوسط أمراً غير
مرغوب فيه. ولم يتوزع موقفوا الائتلاف في
المناطق السورية، من جهتهم، عن إنكفاء
الميل الانفصالية حيث استطاعوا، وتشجيع
من كانوا يعهون فيهم هذه الميل من
وجوه الأقليات.

وكان جميل مردم قد وضع كثيراً من
بعض الكتلة في سلة المعاهدة. فامكن



٢- 44 مخاض المعاهدة السورية - الفرنسية

تشكّل الوفد السوري، بعد أخذ وردّ، من أربعة من أركان الكتلة هم هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، ومن وزيرين هما مصطفى الشهابي وإدمن حمصي. وكان إدمن رباط ونعيم أطاكي أميناً سرّ. وأصبح خالد بكداش، القائد الشيوعي، في عداد المستشارين لاحقاً وكان تفسير ذلك ما للحزب الشيوعي الفرنسي من نفوذ ازداد التمويل عليه فيما الحزب يقف على عتبة الاشتراك في حكم فرنسا. وأمّا رياض الصلح (الذي سافر منفرداً) فكان له وضع على حدة في هذا الوفد، إذ بدأ «رفيقاً» بارز النشاط والحضور للوفد ولكن من غير مشاركة في الجلسات الرسمية. فلم يكن الجانب الفرنسي ليقبل أن يضمّ الوفد عضواً لبناني الجنسية.

سافر الوفد من دمشق في 21 آذار وبوشرت المفاوضات في باريس يوم الثاني من نيسان. وكانت المرحلة الأولى من المفاوضات تقضي إلى قهيار لأن الجانب الفرنسي أبى تشكّل كان من مظاهره التمسك بنوع من الاستقلال الذاتي (في ظلّ حاكم فرنسي) لكل من جبل الدروز ومنطقة المليونين. ولكن الانتخابات الفرنسية العامة، في 26 نيسان، أسفرت عن أكثرية للجبهة الشعبية، وكان يتصدها الحزب الاشتراكيّ ومعه الحزبان الراديكاليّ - الاشتراكيّ والشيوعيّ. فتوقفت المفاوضات طوال أيار، إلى أن تسلّمت الحكم وزارة ليون بلوم، وأسندت إلى أمين سرّ الدولة المساعد بيار فيينو- وكان ذا خبرة ورغبة في التفاهم - مهنة التفاوض.

لم تصبح المفاوضات هيئة في ظلّ حكومة الجبهة الشعبية. كان ضغط اليمين الفرنسي عليها لا يزال قوياً، وكانت مصادر قوّته متنوّعة: من الشركات الكبيرة العاملة في المشرق وأذات المصالح فيه إلى الجمعيات التعليمية - الثقافية، إلى المواقع البيروقراطية والعسكرية المنتفخة بالانتداب إلى القوى السياسية المعارضة للوحدة السورية في كلّ من منطقة العلويين وجبل الدروز ولبنان، إلى الجهات المتخفّة في فرنسا من انتشار الميل الاستقلالي نحو أرجاء أخرى من الإمبراطورية.

عليه، طالبت المفاوضات مدّة الصيف كلّها تقريباً. ولكنّها انتهت إلى تسليم فرنسا بموجة الجبلين الدرزيّ والعلويّ إلى الجمهورية السورية، وإلى إجازة لانضمام سوريا إلى عصبة الأمم،



٢٩ م سارل

الحكومة الفرنسية الجديدة أن تردّه إلى التفاوض مجدداً على المساندة الفنية الفرنسية وعلى الضمانات المتعلقة بالأقلّيات بعد تعرّض السريان الكاثوليك في الجزيرة لأعمال عنف مهتبت لها عداوة الكاردينال تبوني العلنة، في حلب، للوحدة السورية. وفي أواخر سنة 1937، بدا أن تعهّدات مردم الجديدة، في أثناء زيارته لباريس، أخذت تهزّ قواعد الحكومة في دمشق، وما لبثت أن لجأتها إلى قمع المعتنقين في الشوارع وزجّ قادتهم من الشهبينيين في السجن. ثمّ تبعها تعهّدات جديدة (متعلّقة بعقوب التنقيب عن النفط وتجهيد امتياز البلك السوري). فانشقّ الصف الحكومي نفسه وخرج شكري القوّلي من الحكومة، في أوائل آذار 1938. وفي غضون الأشهر التالية، كانت الحكومة التي فقدت شطراً من قاعدتها الكتلوية تواجه مشكلات كثيرة بينها الاضطراب الديني في الجزيرة، والنشاط الانفصالي في منطقتي العلويين والدروز والخلافات مع لبنان على «المصالح المشتركة» واحتدام المشاعر العروبية على وقع ثورة فلسطين، وفوق ذلك كله دخول القوّات التركية لواء الإسكندرون...

وإلى إقرار سوريا بالتعالف والصداقة بين الدولتين. وضمت إلى المعاهدة (وقد حُدثت مدتها بـ 25 سنة) ملاحق تتعلق بالأقليات وبالمنطقتين الدرزية والعلبية وبلبنان وبتسهيلات عسكرية لفرنسا تمُنَّلت، على الخصوص، في قاعدتين لسلح الجو ومراكز عسكرية أخرى، وفي التمكين من استخدام للطرق والموانئ. وقد حُبِيت المنطقتان الدرزية والعلبية استقلالاً إرالياً ومالياً معهوداً على غرار ما كان آنذاك لسنجق الإسكندرون. وأما لبنان فتركزت المطالبات السورية في أرضه جانباً وثَبَّتت حصوه على المعاهدة الفرنسية- اللبنانية التي أعثت ووقعت في الخريف، في وجه السرعة، وترك للحكومتين السورية واللبنانية أن تسبِحا بينهما مسألة «المصالح المشتركة» وما كانت تنطوي عليه إدارتها من مشكلات.



وفي الد أومانيته (جريدة الشيوعيين) واقتناع بلوم بما يمثلته سفر المفوض السامي من إساءة، إلى إحباط خطة دو مازتل. وقد عاد رياض إلى زيارة بلوم مرة أخرى بصحبة هاشم الأناسي رئيس الوفد. ثم إن مؤتمر العرب الاشتراكي الثالث ألف لجنة لمرس علاقات فرنسا بما وراء البحار. وقد استمعت اللجنة إلى رياض الصلح. وعلى الأثر، أصدر المؤتمر قراراً جسد فيه تأييده السابق لاستقلال سوريا ووحدةها ودخولها عصبة الأمم بعد عقد معاهدة معها موائمة للمعاهدة البريطانية - العراقية.

وجّه رياض بعض جهده أيضاً لمواصلة أهل اليمن والوسط الفرنسيين. ويذكر بأن حكومة سارو التي افتتحت مسيرة التفاوض مع السوريين كانت حكومة وسط لا يسار، وبأن سوريا تريد معاهدة مع فرنسا لا مع هذا العرب أو ذاك من أحزابها.

وشدّ رياض، في أحاديث إلى صحف عربية مختلفة، على كون الثقة، لا اقتراح النصوص المشددة، هي الكفيلة بحلّ مشكل الدور العسكري الفرنسي في سوريا، بعد المعاهدة، ومشكل ضمان المصالح الاقتصادية الفرنسية ومشكل الضمانات المطلوبة للأقليات... وكانت هذه أهمّ للشكلات المطروحة على مائدة المفاوضات. وكان الجانب الفرنسي يتخذها مدخلاً إلى فرض قيود مكثبة للمواطنة السورية في نصوص المعاهدة وملاحقها. وكانت هي أيضاً مدخل الجهاز الانتدابي إلى العراق والمنورة حفظاً لمواقفه. حتى أن رياض ذهب إلى حدّ القول «إن الموظفين الفرنسيين هم أكثر من الضباط والجنود حرصاً على مناعة مقام فرنسا العسكري وأشدّ من أصحاب الأموال غيرة على هذه الأموال وأعظم تصلباً من البطارقة والرهبان في قضية الأقليات».

وكان الجانب الفرنسي قد استعمل لاستمزاز عصبة الأمم بشأن الصيغ المقترحة للمعاهدة، وذلك لأن العصبة كانت معنية مباشرة بمسألة إنهاء الانتداب (إذ هي مرجع الانتداب الأصلي) وبإكتساب سوريا عضويتها، وكان عليها، بالتالي، أن تصادق على المعاهدة. وفي مرحلة لاحقة، سافر رياض الصلح وسعد الله الجابري إلى جنيف لاستطلاع المواقف في العصبة من الجهة السورية وللتشاور مع شكيب أرسلان وإحسان الجابري.

تشقّ حلب عن دمشق والجزيرة عن حلب، إلى قائل بصيغة لا مركزية...

كانت المعاهدة قد أصبحت في خبر كان...

إضراب وثورة في فلسطين

في العشرين من نيسان 1936، بدأ في يافا إضراب شامل انتشر في الأيام القليلة التالية إلى سائر المدن العربية في فلسطين. كان ما أتى مباشرة إلى هذا الإضراب عنف متسلسل عربي ويهودي شهدته الأيام السابقة. كان الشيخ عز الدين القتيام، رائد الكفاح المسلح في فلسطين، قد قتل في 20 تشرين الثاني 1935، بعد مواجهة مع قوة من الشرطة. وفي منتصف نيسان 1936، نصب بعض رفاقه حاجزاً على طريق نابلس - طولكرم ليصدروا مال وكباب السيارات العابرة بعد إبلاغهم حاجة الجاهدين إلى هذا المال. قتل هذا الحاجز يهودياً وجرح اثنين، فردّ اليهود بقتل اثنين من العرب وبتفريق معلات للعرب في تل أبيب وليناء أصعابها. وفي 19 نيسان، سرت شائعة (تبين أنها كاذبة) في يافا، مفادها أن اليهود قتلوا أربعة آخرين من العرب بينهم امرأة. فوهب الأهالي هبة واحدة وهاجموا يهود المستعمرات الصغيرة القريبة من مدينتهم وخربوها. وقد أسفرت هذه الموجة من عنف قتل ومثيرة جرحى. ثم انتشرت الهجمات، على النسق نفسه، إلى مدن عربية أخرى...

على أن هذه العواطف ما كانت تغضي إلى ثورة استمرت ثلاث سنوات لولا أن كبل الفلسطينيتين كان قد طفح. فقد كان يدخل فلسطين، في أواسط الثلاثينات، نحو من ألف مهاجر يهودي مائون لهم أسبوعياً، يضاف إليهم عدد غير معدن من المهاجرين «غير الشرعيين». وكان نحو مائتين وخمسين ألفاً من الدونمات قد بيع

وكانت المعاهدة المراقية - البريطانية (التي أجازتها العصبة) مرجعاً ثابتاً لفريقي المفاوضات السورية - الفرنسية ثم أضيف إليها المعاهدة المصرية - البريطانية التي جاء التفاوض عليها مرافقاً للتفاوض السوري الفرنسي، وكانت أنبله الإيجابية مركزية للوصول بهذا الأخير إلى خواتيم إيجابية.

٢٠٤ استقبال العائلة من «العجلة» إلى «المهرجان»

غادر الوفد السوري المفاوضات باريس بالقطار يرافقه رياض الصلح في 19 أيلول 1936. وكانت وجهته جنيف فجئياً. وفي جنيف، احتفل بالوفد نوري السعيد وزير خارجية العراق وشكيب أرسلان وإحسان الجابري عضوا الوفد السوري - الفلسطيني وغيرهم. وفي جنيف، افترق رياض الصلح عن الوفد لأنه كان مستعماً على السفر إلى بيروت بحراً فيما كان الوفد مرصفاً دخول سوريا من الشمال ليمرّج على منها الكبيرة بادناً بحلب، قبل أن ينتهي إلى دمشق.

وقد أمتع لرياض استقبال مشهود في بيروت التي وصل إليها في 24 ماراً بالإسكندرية. إلى هذا الاستقبال تقلصت وفود شخصيات من أرواح لبنانية وسورية كثيرة. وكان الاستقبال مأثوفاً به من السلطات واجتمع له 15 ألفاً في تقدير جريدة النهار وخمسة آلاف في تقدير الأمن للعام الفرنسي. على أن السلطات منعت وفد دمشق، وعلى رأسه شكري القوقلي، من تجاوز شتيرة مجتمعاً. فوصل إلى الاستقبال لطفي العفار وسيف الدين المأمون وعشرات آخرون ولم يصل القوقلي إلا في المساء. وقد أودى التزام ببيعة شخص هماً، في أثناء الاستقبال، ورفض جندي مغربي نزع شفاطات الرقعة عن رصيف الميناء فعاقيه رئيسه الفرنسي فوراً، واحترق مرجل سيارة رياض لشدة ضغط الجماهير عليها فأبديت وأضي على منظمتين ومستقبلين في منزل رياض فدخلوا إلى المستشفى. وألقيت خطب عنة وألقى رياض كلمة شكر. وكان لوفد صيدا وجبل عامل حضور كثيف في الاستقبال. وتقدم هذه الوفود يوسف الزين وأحمد عارف الزين وعادل عسيران والشهبان سليمان طاهر وأحمد رضا وتوفيق وبهيح الجوهري... إلخ. وحضرت وفود من طرابلس

للمنظمات اليهودية بين عامي 1930 و1936. وكان الملاكون للكبارة (وبينهم سوريون ولبنانيون) قد باعوا ما نسبته 90% من هذه الأراضي وباع الملاكون الصغار البقية تحت وطأة الزمان مختلفة من الضغط والإغراء. وفي سنة 1930، كان 29% من الأسر في القرى العربية قد أصبحوا لا يملكون أرضاً. وفي هذا النصف الأول من الثلاثينات، كانت الأزمة العامة تعصف بالاقتصاد اليهودي في فلسطين أيضاً وتقلص قدرته على استيعاب المهاجرين. فاستشرت البطالة اليهودية واشتد الضغط على المنشآت اليهودية لعملها على الامتناع عن تشغيل اليد العاملة العربية، وكانت هذه أملي كلفة من اليهودية، فزاد ذلك من التوتر والصراع بين الجماعتين. أوفق من تلك أن اليهود كانوا قد بلغوا نسبة 30% من السكان وأن استواءهم أكثرية أخذ يعمو مسألة وقت.

وقد بدأ إضراب 1936، في أيامه الأولى، عجزاً، إلى حد بعيد، مستقلاً عن الأحزاب وذي الوجهة. وكان نفوذ هؤلاء قد تضعضع لكثرة الخلافات بينهم وعدم سياسة التباري مع المراجع الصهيونية على رضا المغرض السامي البريطاني ومعاونيه. وكانت المطالب العربية مركزة، من سنوات كثيرة، على إنشاء حركة وطنية قائمة على التمثيل الشعبي في فلسطين وعلى وقف الهجرة اليهودية أو تعييدها تعديداً صارماً وعلى حظر بيع الأراضي العربية لليهود... وهذه هي المطالب نفسها التي طرحتها قيادات الإضراب في نيسان 1936. وقد أصيب إليها مطلب نزع السلاح اليهودي، بعد أن ثبت أن المنظمات الصهيونية تستخدم شحنات من السلاح وتنشر قوات منظمة.

شكلت يافا، من أول يوم، «لجنة قومية» لقيادة الإضراب، شكلت قطاعات السكان في المدينة، وحذت حذوها المدن الأخرى. ولم يغلب الطابع العربي على هذه اللجان أولاً، بل اضطرت الأحزاب إلى اللحاق

ومعكار وبلاد الملوكين. واشتركت في تنظيم الاستقبال الفرق
الكشفية في بيروت على اختلافها.

ثم استمرت الوفود والشخصيات تتقاطر إلى منزل رياض في الأيام
التالية، فحضر غداة الاستقبال من دمشق رئيس الجمهورية
السورية محمد علي العابد ونفر من وزرائه، وحضر رئيس مجلس
النواب اللبناني خالد شهاب ومعه النائب ميشال زكوري. وحضر
من حلب عبد الرحمن الكيالي، إلخ.

كانت حلوة ورياض الصلح قد اجتازت طور «العفلة» في
القنايق والمقاهي (وهي ما عرفه ابتداء من سنة 1928) إلى طور
«المسيرة» و«المهرجاني» اللذين يملآن شوارع المدينة وساحاتها
ويجتاز إليهما الناس مئات الأميال.

٢- 47 مشاحنات لبنانية في المفاوضات الفرنسية - السورية

لم يكن لبنان قد غاب، بطبيعة الحال، عن مفاوضات باريس
على المعاهدة. كانت العلاقات التي بنت مباشرة لمدة زادت
من سنة بين الكتلة الوطنية السورية والبطريرك الماروني،
تشجيع الوفد السوري على طرح المسألة اللبنانية في صيغة
تدرجت من تصوّره الأصلي لها (وهو اللذين في ميثاق الكتلة
ومرماه «استعادة» ما ألحق بالمتصرفية، سنة 1920، من مناطق
ومدن) إلى المطالبة بعلاقات عضوية مقبلة بين اللذين تتجاوز
«المصالح المشتركة»، وهي اقتصادية - إدارية، إلى نوع من
التوحيد للمفاج والمتمثيل للخارجية.

وحوالى التلويخ الذي سافر رياض الصلح فيه إلى باريس (17 آذار
1936) قبيل سفر الوفد السوري، زارت بكركي جماعة مقلدة
من الأخوين كاظم وقتي الدين الصلح ومن الشيخ يوسف
الجميل والمعاصي مختار الخليل وعرضت على البطريرك
عرضة نضاً أسبته «ميثاق الكتلة الوطنية في لبنان». والنض
في أربعة بنود:

- 1 «لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة.
- 2 «تعتمد علاقاته مع فرنسا بمعاهدة.

بالعركة. كان زعماء الأحزاب غارقين،
من أوائل نيسان، في خلافهم على تكوين
وفد منهم دعمته الحكومة البريطانية إلى
لندن لمفاوضته في مصر «الجنس التشريعي»
الذي كانت قد عرضت إنشائه في البلاد.
وهذا مع أن الدعوة لم تكن غير غطاء
لسحب المشروع الذي رفضته المنظمة
الصهيونية رفضاً قاطعاً، وأن المجلس
المفتوح كان منقوص الصلاحيات جداً
وغير سمي التشكيل. ولا ريب أن إضراب
الشهرين الأولين من السنة في سوريا وما
كان أسره حتى نيسان، كان مثلاً بين
بواعث الاستجابة لصيغة الإضراب العام في
فلسطين. صمد الإضراب حتى تشرين الأول
وداخله العمل المسلح من بداياته، مواكباً
الضيق الشديد، ومتصاعداً ليمتد، على
تقطع، بعد انتهاء الإضراب، زمناً طويلاً.
وكان أن هذا الصمود حرك التضامن
الشعبي واستدعى تدخل الراجع السياسي،
في اتجاهات متنوعة، بل متعارضة أحياناً،
في أقطار عربية عدة، محيطة بفلسطين أو
بعمدة عنها.

كانت اللجنة العربية العليا قد تشكلت
من قادة الأحزاب في 25 نيسان ورؤسها مفتي
القدس الحاج أمين الحسيني، وأصبحت قيادة
عامة للعركة من غير أن يمنعها ذلك
دوراً عملياً في مجال الإضراب أو أن يمنع
استمرار الدور المستقل للجان المدن وإبقاءها
للجنة العليا تحت المراقبة الدقيقة.
وكانت سوريا والأردن ولبنان والعراق ومصر
تشهد مبادرات تضامن ذهبت من جميع
التبرعات وإضراب المدن إلى إرسال متطوعين
للفتحال وتهريب الأسلحة. ولكن مواقف
الراجع السياسي بدت معقدة ومتقدمة
وظروفها ومصالحها وبالعلاقات بينها
أيضاً. تولدت، مع أطوار الحركة، أو تراامت
وسائط بينها بين الحكومة البريطانية
واللجنة العربية العليا، أمير شرق الأردن
عبد الله ووزير خارجية العراق نوري السعيد
والملك السعودي عبد العزيز والنحاس باشا

3 «يدخل في عصبة الأمم.

4 «يوضع اتفاق بينه وبين سوريا لتكوين جبهة متحدة للدفاع والتمثيل الخارجي ولصيانة المصالح المشتركة العامة وإدارتها.»

وقد اعترض البطريرك على كلمات «عربية» و«معاهدة» و«الدفاع الوطني» و«التمثيل الخارجي». والظاهر من الأوراق الفرنسية أن الزيارة لم تحقق غرضها.

وأما ما كانه هذا الغرض فهو الوصول إلى حل وسط يوفق ما بين «الاتصاليين» و«الانفصاليين» في لبنان. يتمثل هذا الحل في إنشاء «جبهة» سورية لبنانية في المجالين الدفاعي والدبلوماسي، وفي القطاع العام من الاقتصاد (المصالح المشتركة)، وذلك لقاء تخلي سوريا عن المطالبة بالأراضي اللبنانية الملتصقة بالنصرفية، وهو ما أشار إليه رياض الصلح في حديث لاحق رد فيه على كلام للمطران مبارك.

ولم يكن هذا الحل مخرجاً للاتصاليين اللبنانيين وحدهم بل كان مخرجاً أيضاً للوحد السوري، الذي كان مقيداً بميثاق «الكتلة الوطنية» في النفس الحسني. وهذا أن اختيار زوار البطريرك لاسم «الكتلة الوطنية» نفسه اسماً لتجتمع سياسي أرادوا أن يباركه البطريرك في لبنان، إنما هو توحيد رمزي، إلى هذا الحد أو ذاك، للجهتين المرشحتين لحكم الدولتين بعد إبرام المعاهدتين. وكان هذا «التوحيد» عنصراً من عناصر المخرج الذي أراده للكتلة السورية وأراده معازيها اللبنانيين لأنفسهم معزولوا لتعصيلة على الصداقة التي جمعت بين الكتلة والبطريرك، فلم يفلحوا.

وكان نائب بيروت وشريك رياض الصلح في جريدة العهد الجديد خير الذين الأحبب قد أبلغ المندوب الفرنسي العام لدى الدولة اللبنانية أن المفاوضات السورية عازمون على المطالبة بالمناطق اللبنانية ذات الأكرثية الإسلامية، ولكنهم لن يملقوا مصير المعاهدة على استجابة الجانب الفرنسي أو رفضه لمطلبهم هذا. وقد علق الأحبب (الذي أصبح، بعد أشهر، أول رئيس مسلم لمجلس الوزراء اللبناني) على هذا الموقف بالقول إن الوفد السوري يتخذ المسلمين اللبنانيين «عملة للمقايضة» لا أكثر.

زعيم الوفد المصري وأمير الكويت أحمد الصباح وإمام اليمن يحيى. ولكن الموقف البريطاني في صدع الهجرة اليهودية، على الأخص، كان متصلاً. وكانت اللجنة العليا التي أرسلت وفداً ثلاثياً غير رسمي إلى لندن تنكر المسؤولية عن العمل المسلح وترفض وقف الإضراب شرطاً للتفاوض. ولم يخل الأمر من عودة للخلاف بين الحزبين المقدسيين، الحسيني والنشاشيبي، في صف اللجنة، تحت ضغط الوسايط العربية على الأخص. وأما الكتلة الوطنية السورية فجارت حركة التضامن مع إضراب فلسطين واشتركت فيها، ولكن بغدفاً في باريس كان حذراً من «المباغة» في تأييد الفلسطينيين لعلهم بما كان للمون بلوم ورئيس حكومة للجبهة الشعبية، ولعزبه الاشتراكي، من صلات وثيقة بالنظمية الصهيونية.

تمثل العمل المسلح، أول الأمر، في عمليات متفرقة استهدفت منشآت اليهود وممتلكاتهم في شمال فلسطين وكذلك رجال الشرطة. ثم اشتدت العمليات في «الثلاث» وفي جبال الخليل واستهدفت المراكز العسكرية والمنشآت المائية والسمترات اليهودية ومزروعاتها. وما لبثت أن انتشرت في مختلف أرجاء فلسطين. وكان للمجاهدين الضاميين دور كبير في التأييد ومسلكتهم رفيعة. ولكن الأحزاب لعبت أدواراً في هذه الثورة وكذلك المصالحات الفلاحية التي كان يتصنها. في بعض الحالات، أفراد من ذوي السجل المدني المقتل. وقد مثل دخول فوزي القاوقجي فلسطين (وهو ضابط عثماني معترف تقلب منذ الحرب العالمية الأولى، في مسؤوليات مختلفة نظامية وثورية) دفعةً لتيمة العمل المسلح، ابتداءً من أواخر آب وحتى انتهاء الإضراب وانسحابه مع رجاله إلى الأردن في أواخر تشرين الأول. لكن انحياز القاوقجي إلى حزب الدفاع الفاضل لغتسي القدس وطموحه إلى تكوين زعامة

في كل حال، طرح الوفد السوري مطلبه هذا في منكرة قتمها إلى المفوض السامي، وقد سارع هذا الأخير إلى إبلاغ رئيس الوفد هاشم الأتاسي رفضاً فرنسياً قاطعاً لهذا المطلب. وكان معنى الرد أن حدود لبنان ليست موضوع بحث في المفاوضة الفرنسية - السورية وأن «المصالح المشتركة» أيضاً لا تبحث فيها بمعزل عن الدولة اللبنانية. وهو ما أكدته فيينا في برقية إلى رئيس الجمهورية إميل إده مانون بنشرها، وهي قد نُشرت، في أواخر حزيران، وكان لها وقعها في مجرى الجدل الدائر في طول البلاد وعرضها.

وكان في باريس، في تلك الحقبة، لبناني آخر، غير رياض الصلح، هو المحترق إغناطيوس مبارك حليف رياض بالأمس في مساندة الحركات الإضرابية ومنأوة حكم الدباس في عهده الأخير. وقد نسب إلى مبارك قوله لليون بلوم، حين التقاه، إنه يُعَيِّد استغناء لبنان عن جبل عامل لسوريا. فثارَت فائرة مبارك وأتهم رياض الصلح بنسبة كلام إليه لم يكن قاله. وأما رياض فأنهم مبارك بلغلاق الأبواب دون مطالب شطر كبير من اللبنانيين وذلك برفضه البيع في حل يوفق ما بين الوجوديين وغير الوجوديين في لبنان. وقد فسر رياض برقية فيينا إلى إده بأنها رفض فرنسي لإنشاء وطن مسيحي في لبنان، وهو ما كان سيفضي إليه فصل جالب من «الساحل» عن لبنان.

ولمّا المهادنة اللبنانية - الفرنسية التي تحفظ عن مبدئها البطريرك الماروني أمام رؤساء السابقي الذكور، فكان الرئيس إده متحفظاً عنها أيضاً. كان الميل المسيحي الغالب إلى إبقاء على «حماية» فرنسية لكيبان لبنان. وكان الطرف الفرنسي هو الذي سوى إقناع إده بضرورة المهادنة، فأوضح له أن التثبيت المؤقت لوضع لبنان المستقل في عصبة الأمم لا يتم إلا بالخروج من الانتداب إلى المهادنة. وراد أن المهادنة يمكن أن تصاغ بعبارات عامة لا تمنع من إبرام اتفاقات ثنائية أخرى، بعد ذلك، تؤمن «العماية» الفرنسية للبنان من غير منصفة بصفة «الدولة المستقلة» التي يجب اكتسابها له في عصبة الأمم.

فلسطينية لنفسه أشراً بعمله العسكري وبالشجاعة كلها. وكان القابليقي قد جاء من بغداد وجنّد في فصائله عراقين وسوريين وفلسطينيين.

هذا وكانت للإضراب نتيجة غير محدودة هي تعزيز سياسة الاستغناء عن العمالة العربية في القطاع الاقتصادي اليهودي والاستعانة بفائض العمالة اليهودي للعول دون تعطيل الأعمال في هذا القطاع. وقد أفضى للعمل المسلح العربي أيضاً إلى تعزيز حركة التنظيم العسكري اليهودية وحمل السلطة المنتدبة على المبادرة للكمشة إلى تسليح اليهود وتجنيدهم للإسهام في قمع الانتفاضة الجارية.

وفي أوائل أيلول، رأى الضغط الصهيوني إلى إحقاق ساطة نوري السعيد المجددة وإلى جنوح الحكومة البريطانية شطر الفصل العسكري، ومباشرتها إرسال تعزيزات جديدة إلى فلسطين. وقد رفضت بريطانيا دخول ملكي العراق والعربية السعودية وإمام اليمن وأمير شرق الأردن طرفاً رسمياً روجه، بالاتفاق معها، دعوة إلى حل الإضراب. وكان اقتراب موسم قطاف الحمضيات، في ظل الإضراب، يثير بكارثة للاقتصاد العربي. وكان كبار الملاكين، النافذين في اللجنة العربية العليا، طليعة المتضربين. ثم جاء الإنذار البريطاني بإعلان الأحكام العرفية ليزيد الطين بلة. وكان النداء الذي وجهه الملك السعودي والعراقي وإمام اليمن وأمير شرق الأردن لوقف الإضراب والاضطراب مغروراً معنياً بحثاً من هذا الوضع لأن النداء لم ينطو على أدنى تعهد بريطاني لعرب فلسطين، وإنما اكتفى بالتعويل، مرة أخرى، على عدالة بريطانيا وصدقتها للعرب. هكذا أوقف في 12 تشرين الأول هذا الإضراب العام الذي كُتِفَ عرب فلسطين نعوأ من أثق فتيل وتعمل المجتمع الفلسطيني لإدامته تضعيات عمية على العصر. ولكن وقف

هذا ولم يغيب الجانب الصهيوني عن هذا الجدل بين مسألة «الوحدة» ومسألة «الأقليات»، فإن تطور المشروع الصهيوني كان في صلبه. عليه جرت معادلات توزعت ما بين دمشق وباريس بين أركان له «الكتلة الوطنية» السورية وأركان للحركة الصهيونية. كان الجانب الصهيوني يريد دوماً سورياً في معالجة النار التي انفلتت في فلسطين، في ربيع العام 1936، وكانت قد مهتت لاندلاعها حركة عرّ الدين للقضاء في السنة السابقة، وهي نار أوقعتها استشارة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في العامين السابقين إلى حدود غير مسبقة. وكانت الترسيمية العامة للموقعين المتقابلين (السوري والصهيوني) أن الجانب السوري كان يرى حلّ المشكلة الصهيوني في فلسطين مشروطاً بنشوء اتحاد فدرالي عربي يستوعب هذه الأخيرة وتضمن في نطاقه حقوق يتم الاتفاق عليها للأقلية اليهودية، فيما تُعَدّ الهجرة اليهودية إلى فلسطين بأعداد يقوى اقتصاد البلاد على استيعابها ولا تغلّ بالميزان السكاني بين العرب واليهود أي لا تجعل من اليهود أكثرية السكان. وأما الجانب الصهيوني فكان يطلب هجرة غير معدودة إلا بقسوة البلاد على الاستيعاب بل هو كان يقول، في تلك الأونة، بإشتغال معد بلفور (وحركة الهجرة لليهودية، بالتالي) على شرق الأردن. وكان لا يرفض فكرة الفدرالية ولكن على أن تنشأ دولة لليهود في نطاقها تستوعب وفق المهاجرين غير المعدود. وكان يزعم أن عرب فلسطين سيمرّزون عرقهم بفعل النشاط الاقتصادي اليهودي وأن حقوقهم ستُحفظ ولكن مع التوسيم على تحويل اليهود إلى أكثرية في فلسطين وعلى تحويل هذه الأخيرة إلى دولة لهم! كان الأفق الذي أضمروا رسمه حيناً وأعلنوا حيناً أن أرض الفدرالية المتيدة سيكون فيها متسع لعرب فلسطين ولاستثمارات اليهود. وأما فلسطين، بالتحديد (وبما الأردن أيضاً) فلا بد أن تصب فيها الغلبة والسلطة لليهود.

وفي ظرف العام 1936، على التخصيص، كان يلح على الجانب الصهيوني طلب وقف النزاع الدامي في فلسطين. وكان يلح على الجانب السوري طلب الاستقلال لسوريا في ظل المعاهدة. وفتح هذا الاستقلال على صيغة ما قبلها «الأكثرية» و«الأقليات»، لـ«توحيد» سوريا الطبيعية أو بلاد الشام. وكان الهاجس السوري المباشر أن يلجم الأثر الصهيوني المحتمل في مجرى المفاوضات السورية الفرنسية، فلا ينعن إلى التصوت، في

الإضراب، وقد انطوى على هزيمة بعيدة الأثر ألبستها اللقالات والبيئات ليوس النصر، لم يكن غير محطة في مسار ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات.

فشل الثورة وعصر فلسطين

أعلنت الحكومة البريطانية، وهي ترسل لجنة بيل Peel (للجنة إلى فلسطين، بعد وقف الإضراب، أنها لن تحفز الهجرة اليهودية في أثناء عمل اللجنة. فبدأ واضعاً أن بريطانيا لا تبني شيئاً من سياستها على الإضراب ولا على الصيغة التي بنيت عليها عادة الدول العربية. وقد أهدت اللجنة العربية العليا، عند لقائها اللجنة البريطانية، طرح مطالب الفلسطينيين المزمعة مشيرة إلى المعاهدات التي فجّعت بأقطار الشرق إلى الاستقلال واستثنت منها فلسطين. وفي 7 تمّوز 1937، طلعت اللجنة البريطانية على العالم بأول مشروع لتقسيم فلسطين. وكان يلحظ ثلاثة قطاعات: عربي ويهودي وبريطاني. وكان القطاع الأخير يضمّ القدس وبيت لحم وبقيضي إلى يافا عبر ممزّ يشتمل على البلد والرملة. وأوصت اللجنة بضمّ الناصرة ومطقة طبريا أيضاً إلى هذا القطاع. وكان القطاع العربي المقترح شبه خال من اليهود. وأمّا القطاع اليهودي فكان نصف سكانه من العرب وكانوا يملكون فيه أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي. فانخرعت اللجنة نقل ما يصل إلى 225 ألفاً من العرب من هذا القطاع إلى القطاع العربي. وأوصت بإسكان ضمّ القطاع العربي بمرته إلى شرق الأرض.

وفي أواخر أيلول، بدأت المرحلة الثانية من الثورة العربية. وبعد أشهر، كانت المعارك قد عنت فلسطين تقريبا، وسيطر الثوار على معظم أريافها ونواها إدارتها مباشرة. وكانت السلطة المنحدبة وأجهزتها هي المستهدفة بالأولوية، فإن هذه المرحلة، باعتبار أنها «أصل البلاء» وإن المشكل العربي-اليهودي

أوساط الجبهة الشعبية الفرنسية، لمطلب الاستقلال السوري والمعاهدة. كان الصهاينة نافذين فعلاً في أحزاب الجبهة الفرنسية. ولكن حايم وايزمن نفسه، زعيم الحركة الصهيونية، كان يرى عند الجانب السوري ميلاً إلى المبالغة في تفسير هذا النفوذ، فيقول إن المفاوضات السوريّة يحسبون أن ليون بلوم «في جيبتنا»!

عليه التقى حايم وايزمن، في باريس، كلاً من جميل مردم ورياض الصلح. والتقى الصلح أيضاً ناحوم غولدمان، ممثل الوكالة اليهودية آنذاك في جنيف، ومعه القيادي الاشتراكي الفرنسي لونغيه والقيادي الصهيوني العمالي (الفرنسي الجنسية أيضاً) مارك جاربلموم. ونقل بن غوريون عن هذا الأخير أن رياض الصلح بادرهم بالقول إن اليهود لا يتنكرون العرب إلا عند اندلاع العنف وإن زعيمهم وايزمن بذل مسعى لدى الحكومة الفرنسية للتحول دون حصول سوريا على الاستقلال. على أن وايزمن أبى مرونة، على ما يظهر، عند ثقائه رياض الصلح. فوعد بتقديم عروض خطية يتعهد فيها برسم حدود للهجرة اليهودية إلى فلسطين ولشراء الأراضي العربية فيها بحيث لا يتحول اليهود إلى أكثرية. ولكن هذه المنكرة لم تكن قد وصلت إلى رياض الصلح عندما حضر بن غوريون لمقابلته بعد ستة أسابيع، في باريس أيضاً، فاحتج الصلح أمام رآثره على هذا الإخلال.

وفي ضاحية دمشق، التقى مبعوث صهيوني هو إلياهو إيشتاين (لاحقاً: إيلات) ركن الكتلة الوطنية فخري البارودي، وذلك في الأونة نفسها. وفي النصف الأول من آب، عُقدت جولات محادثات في دمشق بين مبعوثين صهيونيين آخرين وشكري القوتلي وفارس الخوري. وقد انتهت هذه المحادثات، بعد عرض المؤقتين مجدداً، بلا ثمرة... فلم يعتبر الجانب السوري عن رغبة في مواصلة ولم يتقدم، في نهايتها، بأي طلب يتعلق بمحادثات باريس.

كانت محطة 1936 الباريسية الدمشقية أبرز محطة يضطلع فيها رياض الصلح، بين محادثات 1922 ونكبة 1948، بقسط من التجاذب الجاري بين الصهيونيين و«السوريين» في مناخ النزاع الذي كانت تتوالى فصوله على أرض فلسطين. قبلها كان



٥١ عز الدين القسام

صناعتها. وكان حزب الدفاع (النشاشيبي) قد انشق بعد تأييده توصيات Peel وتولية أمير شرق الأردن على القطاع العربي. وما لبث هذا الحزب أن أخذ يشكل «فرق سلام» تولّت الشابة بالشّوار ودخلت معهم في نوع من النزاع الأهلي. وكان مفتي القدس، من جهته، قد عزل واضطرّ للمهرب، بحراً، إلى لبنان، وهو متنكر، ففرضت عليه السلطة المنتدبة الإقامة في نيق مكابيل، تحت المراقبة، حتى مطلع العرب العالمية. ومع أن مكانته الرمزية بقيت وطيدة، فإن خروجه من فلسطين وخروج آخرين من أعيان المدن المطلوبين، أو القبض عليهم، عزز الطابع الفلاحي للشّورة ووضع زمامها في أيدي قادة المناطق والقرى من الريفين. وكان أشهر هؤلاء عبد الرحيم العجا وعبد وعارف عبد الرزاق ويوسف سعيد أبا مزة وحسن سلامة وعبد الفتاح الحسن. وقد تعزز تكوين قيادة موحدة فاعلة من هؤلاء، فساد التنافس واستشرست النزاعات في جسم الشّورة. وأدى اغتيال الوشاة والعملاء إلى استفغار المصنّيات التي كانوا ينتسبون إليها في وجه الشّوار. مع ذلك، كانت سيطرة الشّوار على معظم البلاد بارزة، في سنة 1938، وأمكن أن يتخذوا إجراءات مهينة لدعم



82 غوري غزوي القائد بنيوتس رهفان له في فلسطين 1936

الثورة ولتخفيف آعباء الضرائب والديون عن كاهل الأهليين.

ومع اقتراب شعب العرب العالمية، ازدادت مهمة قمع الثورة إلحاحاً في العين البريطانية. فاستقمت السلطة المنتدبة تمرزات عسكرية كبيرة وعززت أيضاً دورها المباشر في تعبئة شرطة المستعمرات اليهودية حتى زاد تعدادها عن 14 ألفاً في سنة 1939. وكان افتقار القيادات الثورية إلى الخبرة السياسية والعزلات في سلوكها وتكاثر التيارات عاملاً مؤثراً للمسامي البريطانية إلى عزلها وضربها. وهو ما فعلته القوات البريطانية في منطقة بعد منطقة بحيث استوى قمع الثورة إعادة احتلال للبلاد.

ولكن بريطانيا كانت مضطرة أيضاً إلى تهدئة العرب حول فلسطين، فيما هي تعد نفسها للحرب العالمية. فأصدرت «الكتاب الأبيض» في أيار 1939 وضمت وعداً باستقلال فلسطين، في ظل معاهدة معها، بعد 10 سنوات، وسندت الهجرة اليهودية بـ 75 ألفاً في خمس سنوات وتعهدت ببريطها، بعد ذلك، بموافقة العرب، وعليه تصافر القمع وتشتت المواقف السياسية في صف

الصلح قد التقى بن غوريون، في القدس، في ربيع 1934، بعد زيارة تمهيدية قام بها موسى شاريت لبيروت. كان بن غوريون مستقياً بمذ الهجرة اليهودية العارم إذ ذلك، وكان يسمى إلى مواكبته بنوع من الدبلوماسية يهتئ من الغضب المتنامي في فلسطين وحولها. وكان رياض الصلح، الوثيق الصلة بأمين الحسيني وبرعيله من الوطنيين الفلسطينيين، يستطلع إمكان التوصل إلى ترتيب يضبط الخطر المتنامي أو يستومبه ويحقن الـ التي كلفت قد سالت في سنة 1929 فلم تزد الحال إلا سوءاً. كان الجانب الصهيوني قد جنح إلى استعادة فجبة لما كان كتاب 1922 «الأبيض» قد ضبطه مدة من الزمن: الهجرة اليهودية بلا حد، وضمت شرق الأردن إلى «أرض إسرائيل» والتصميم على إنشاء الدولة اليهودية على الأرض المنكورة. كان لا بد من الاعتبار أيضاً، في ظل الانتداب والاحتلال البريطانيين، بما كانت قد انتهت إليه الثورة السورية في ظل انتداب واحتلال آخرين. في هذا الاجتماع قدم بن غوريون إلى رياض الصلح، بعد طلب من هذا الأخير، صيغة مكتوبة لما يعتبره الجانب الصهيوني أساساً مقبولاً للتفاوض مع الجانب العربي. ولم تكن هذه الصيغة تخرج في شيء عما نكروا أعلاه. كان الأمر الوحيد المعروض لطمأنة العرب الفلسطينيين على مصيرهم بعد فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصارعها والتصميم على إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين (بما فيها شرق الأردن) هو تقبل دخول هذه الدولة في اتحاد عربي. وهو ما رد عليه رياض الصلح بالقول إن إنشاء هذا الاتحاد يحتاج إلى حرب عالمية أخرى! مع ذلك، وعد رياض الصلح بعرض لصيغة المشار إليها على أقرانه، طالباً إبقاء أمر المسمى ككلمة مكتوبة في الوقت العاضر. ولكن لا يوجد دليل على أن الصلح واصل سعيه. ولعل السبب أن ما عرضه معاره لم يكن يفتح منافذ لتقدم فلسفي. يمكن أيضاً أن يكون الصلح قد أراد أصلاً أن يضع يده على صيغة للمطالب الصهيونية أقرب إلى واقع النوايا مما كان معلناً. فهذا أمر كان الطرفان الفلسطيني والسوري (وهما إذ ذلك متداخلان، ورياض الصلح موقع من مواقع هذا التداخل) محتاجين إلى معرفته. يمكن، أخيراً، أن يكون الصلح قد أوصل هذه الوثيقة إلى زميله في وفد جنيف شكيب أرسلان وإحسان الجباري. فإن هذين قبلتا بالتقاء بن غوريون، في أيلول، في جنيف. هذا اللقاء (الذي تم، هو أيضاً على ما يظهر، بمعرفة مفتي القدس) لم يكن له ما بعده.

فلين بن غوريون (الذي كانت المبالغة في تقدير درجة التفاهم بينه وبين معاوريه جزءاً من أسلوبه في العمل) أشار في خطبة ألقاها في فرصيفيا إلى اتفاق في قيد الإعداد مع الجانب العربي. وهو ما حمل إرسالان والجابري على نشر روايتهما لما جرى بتفاصيله. وقد أسخط ذلك بن غوريون بدوره وطرح بالمحاولة كلها إلى الفشل. في هذا الوقت، كان الحوار بين بن غوريون والفلسطيني موسى العلمي (وكان يتابعه أمين الحسيني أيضاً) قد انتهى إلى المصير نفسه.

بعد جولتي 1934 و 1936 هاتين، لا نقع على نور آخر لرياض الصلح في ما يستيه نيل كابلان «دبلوماسية بلا طائل» وهي جملة المحادثات التي انعقدت ما بين الصهيونيين والعرب في المدة الفاصلة بين وعد بلفور ونكبة 1948، وهي معادلات يملأ كابلان بأخبارها كتاباً في مجلدين. لا نور لرياض الصلح إن ما لم نعتسب اتصال داعية التقارب بين العرب واليهود كالفاريسكي به في سنتي 1942 و 1943. فقد جال كالفاريسكي على كثير من الساسة العرب في تلك الآفة. وكانت جهوده ممرجة في مناخ السموة إلى فلسطين ثنائية القومية تدخل في اتحاد عربي. وهي دعوة حملها جوداه ماغنس رئيس الجامعة العبرية في القدس ورئيس جمعية بريت شالوم («الحلف في السلام»). وهي لم تسفر عن شيء ينكر غير تهمة الخيانة وجهها القادة الصهاينة إلى ماغنس إذ جاءت دعوته في حين تصكثرت فيه المعلومات عن حجم الإيذاء التي تعرض لها اليهود في أوروبا وأخذ العداء الصهيوني يزداد للانتداب البريطاني وسياسة بريطانيا المؤيدة للاتحاد العربي.

٢٠٤٩ نحو «تليين» الساحل والأفضية الأربعة

بعد اجتيازه الحدود عائداً إلى دمشق، راح الجند السوري يتلقى «بيعة» الجماهير للكتلة الوطنية في مدن سوريا الكبيرة، محققاً بمظاهر الفرح العارم بالمعاهدة. وحين وصل الوفد إلى العاصمة أزمع مؤدوه في «الساحل والأفضية الأربعة» من أعمال لبنان أن يشاركوا الممشتقين وغيرهم في استقباله. فصاروا إلى دمشق من أنحاء مختلفة وكان رياض الصلح، محققاً بأنصاره، على رأس السائرين.

الثورة، للقضاء على هذه الأخيرة. وكانت حصنت من عرب فلسطين خمسة آلاف قتيل وعشرة آلاف جريح وأُديت به 5600 إلى الاعتقال. وكانت الحكالة اليهودية، من جهتها، قد أرست معالم متينة لفتها العسكرية المستنفة.

كان مصير فلسطين قد أصبح شبه مقرر في عشايا الحرب العالمية الثانية.

هي النازية... هي العرب

في 30 كانون الثاني 1933، أصبح أدولف هتلر مستشار الرايخ الألماني. وكان حربه القومي - الاشتراكي قد فرض نفسه على أنه القوة السياسية الأولى في البلاد في انتخابات تموز من العام السابق، في خضم صدامات دامية بينه وبين الاشتراكيين والشيوعيين. ولكنه عاد فراجع في انتخابات تشرين الثاني وأصبحت للشيوعيين أقلية معطلة في الرايخستاغ، فعجز هتلر عن تشكيل الحكومة. ولكن رئيس الدولة المارشال هيندنبغ (وكان قد قهر هتلر في الانتخابات الرئاسية في نيسان 1932) عاد فافتتح بتوليته الدستورية. وفي شباط 1933، أتى حريق مشيود على مبنى الرايخستاغ، فأتخذته هتلر ذريعة لقمع المعارضة للشيوعية. ثم توالت الإجراءات النازية ففتح باب الإعدام جزاءً لتمكيد الأمن وبوشر قمع مغتربات الجميع بعد أن ضاقت السجون بنزلائها، وأخذت إجراءات اضطهاد اليهود وعزلهم عن مواقع المسؤولية العامة تتوالى. ثم ضربت قواعد المفوضية وعُين على المناطق حكام نازيون وأعلنت نقابة واحدة محل الانتخابات الحرة ثم جعل العرب النازي، بدوره، حزباً وحيداً في البلاد. وانطلقت، بعد ذلك، سياسة «تنقية العنصر الألماني»، فاجيز تمقيت فئات من ذوي السمات أو السابدين بأراض وراثية، إلخ. وفي تشرين الأول 1933، انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم ومن مقر نزع السلاح. وفي انتخابات الشهر

وقد لاقاه فخري البارودي ورفاقه، في آخر أيلول، إلى مقر، ومعهم جمهور «الشباب الوطني» وعبروا به بين صدين من «القمصان الحبيبية» وهي التنظيم الشباني شبه العسكري الذي كان ينمو بسرعة في المدن السورية، وكان البارودي يريده نواة للجيش الوطني السوري. وفي دمشق نفسها، لقي رياض وصعبد استقبالا كبيرا لم تغب عنه «القمصان الحبيبية» أيضاً. وكانت «الوحدة السورية» مطلب هذه الجماهير القادمة من طرابلس ومن جبل عامل ومن بيروت ومن بعلبك ومن حاصبيا وراشيا، إلخ. ولم يفت رياض الصلح أن يشير في خطبته إلى «المتخلفين عنا والغارجين عن حظيرتنا»، ويقصد الأكثرية المعرضة عن هذه الوحدة من مسيحيي لبنان فوعدهم بتحتل «المزاج» لراجعهم إلى هذه العظيمة، وخاطبهم قائلاً: «إن العاطفة الجياشة التي تكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبحوا جامح عواطفكم مثلنا أن تضيقوا كما ضيقنا». ثم قال: «سنضحي نحن فضحوا أنتم وإفلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

كان هذا هو بيت القصيد، فإلزامه كانت قد كذبت بقصر الامال في فصل المناطق اللبنانية التي ألحقت بالتصرفية عن لبنان وإلحاقها بسوريا. فكانت (أي المعاهدة) إخفاقاً، من هذه الجهة، للحميين. ولكن رياض كان يريد من اللبنانيين أن يتقبلوا هذا التخلي من مطلب الوحدة بفتح الباب أمام البحث في حقوق هذه المناطق وأهلها وقواها السياسية على الدولة اللبنانية وضمتها. وكان يريد من اللبنانيين أيضاً أن يتقبلوا نوعاً من التوحيد الموضعي للبنان وسوريا في السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع، تؤوض الحميين فقدان أملمهم في الوحدة. كان الوفد السوري، ومنه رياض، قد بذل جهوداً للحصول على ثشرة في هذا المضمار، من المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. ولكن جهوده التي بدأت من لحد الأقسى (أي من الوحدة) لم تثمر غير التباين بين أعضائه أنفسهم والتجفوة من قبل حلفاء الأمم في الكنيسة المارونية: من البطريرك عريضة إلى المطران مبارك الذي كان قد بكّر (مع المطران عبد الله الخوري وغيره) إلى تعريض لفاتيكان على تنعية البطريرك بسبب الاقتراب «الرأنة» لهذا الأخير من مواقع الكتلة الوطنية السورية ومواقفها. هذا كله فضلاً عن استنفار رئيس

التالي، حصل العرب الواحد على 92.1% من الأصوات. وفي حزيران 1934، أوقفت ألمانيا دفع التعويضات لأحداثها في العرب الأولى. وحين توفي الرئيس هنتلرغ في آب، جمع هتلر في شخصه منصب الرئاسة والمستشارية وأخذ تلك في استفتاء فال فيه نحو 90% من أصوات الناخبين. وفي مطلع 1935، أعيدت إلى ألمانيا مقاطعة السار التي كانت قد فصلت عنها غداة العرب الأولى، وذلك على أثر استفتاء أُنشئت فيه هذه المقدة كثرة السكان الساحقة. وكان النظام النازي، وهو يمد تسليح ألمانيا، يضرق الاتفاقات الدولية غير عابى باحتياجات عصبة الأمم. فأعاد، في آذار 1936، احتلال رانيا المزمومة السلاح وكسز ذلك بالتضامات أخذ الألمان يصوتون فيها بـ«نعم» أو «لا» لثلاثة من 700 نائب. ولم يهمل النازيون الثقافة، فأحرقوا الأعمال الفنية «للعلنة» ومنعوا الكتب المجافية لمبادئهم واضطهدوا أصحابها.

وفي شباط 1938، أراح هتلر هيئة أركان الجيش وتسلم قيادته مباشرة. وفي آذار دخل هتلر فيينا موحداً ألمانيا والنمسا بعد مفاوضات مع مستشار هذه الأخيرة. ولم يلبث 99% من الناخبين تقريباً، في كل من القطرين، أن كسزوا نشو «الرايخ الكبير». وفي أيلول، أباح مؤتمر ميخ ضم مقاطعة السوديت التشيكوسلافكية إلى ألمانيا، وذلك في غياب تشيكوسلافيا وحضور رئيسي الحكومتين الفرنسية والبريطانية إلى جانب هتلر وموسوليني. وقد أدى ذلك إلى تمزق تشيكوسلافيا وتوزيع معظم أراضيها بين جيرانها. واعتبر المؤتمر عنوان الرضوخ البريطاني والفرنسي للإملاء الهتلري.

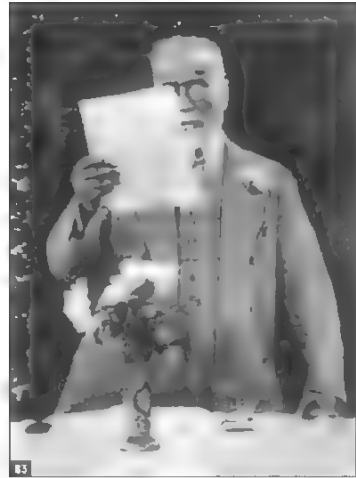
وفي 9 تشرين الثاني 1938، جاءت «ليلة الصكريستال» تتوجها أول لإجراوات اضطهاد اليهود في الرايخ الكبير. كان فشي يهودي في السابعة عشرة من عمره قد اغتال موظفاً في السفارة الألمانية في باريس، وهو يعتقد أنه

الجمهورية الجديد إميل إده وغيره من مراجع المسيحيين في وجه المطالب التي طرحها الوفد السوري على مفوضيه الفرنسيين.

كان هذا كله، ومنه كلام رياض الصلح في دمشق، يمنع معاني بعيدة الغور لما حظي به رياض من استقبال ضخم في بيروت ودمشق. فضلاً عن الرغبة في تكريس رياض زعيماً أول للوحيين في لبنان، كان المراد أن تضغط هذه الحشود وهذه الشعارات والخطب على المفاوضات المقبلة بين لبنان وفرنسا عسى أن يتحصل للوحيين من المعاهدة «اللبنانية» ما لم يتحصل لهم من سابقتها السورية.

٥٠٠٢ مؤتمر الساحل ومشكلة الاتصال والانفصال

في بيروت، كان قد انعقد، يوم العاشر من آذار 1936، مؤتمر الساحل. حضرت هذا المؤتمر ثلاثون شخصية جاءت من بيروت نفسها ومن طرابلس ومن صيدا ومن سائر المناطق المضمومة سنة 1920 إلى متصرفية جبل لبنان، وجاءت قلّة منها من لبنان القديم هذا. وكانت أكثرية المؤتمرين من سنة المدن ولكن حضر أيضاً ثلاثة مشايخ من شيعية جبل عامل وصيدا التي حضر منها أيضاً عادل عسيران. وحضر سوريان قوميّان هما صلاح لبكي ومأمون أبياس وشيوعيّ كان قد غادر الحزب هو يوسف إبراهيم يزبك. وحضر قائد عصبة العمل القومي في لبنان علي ناصر الدين وهو مرزقي من الجبل. وكان طليعة الحضور السنّي سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته وبرئاسته، وعبد الحميد كرامي وعبد الحليط البيسار وعمر ومحمد جميل بيهم... ولم يحضر رياض الصلح الذي كان مرزماً السفر إلى باريس، بعد أيام، لواجبة المفاوضات على المعاهدة. ويستفاد من بعض المصادر أنه كان، يوم المؤتمر، في القدس أو في طريقه إليها مشاورات مع المفتي أمين الحسيني تسبق سفره إلى فرنسا. وكان غيابه دالاً على رغبة الكتلة الوطنية في تعاشي استباق المفاوضات بموقف قاطع مسبق من المسألة اللبنانية يستنفر المراجع الفرنسيّة ويستنفر، على الأخص، «الكيانين» من مسيحيي لبنان، وهم الذين كانت الكتلة قد تقرّبت منهم وكانت طامحة لاجتذابهم إلى صيغة للعلاقات اللبنانية - السورية يفتح بها الطرفان إلى



٤٥ سليم سلام مفتعلاً مؤتمر الساحل والأفضية الأربعة

السفير. وما لبثت ألمانيا أن شهدت موجة قتل لليهود وتخريباً لمنازلهم ومناجرهم ومعابدهم وسينق، في تلك الليلة، 35000 ألف يهودي إلى معسكرات التجميع. ثم استمرّت إجراءات الاضطهاد بتنوّع وتساعد وسهلت الهجرة لمن اشتراها بترك أملاكه للدولة أو اشتراها له يهود الخارج. مع ذلك شهد السادس من كانون الأول توقيع اتفاق الماني - فرنسي رأى هتلر أنه يطلق يده في أوروبا الوسطى على الرغم من أن هذا لم يكن التأويل الفرنسي للاتفاق. وفي آذار 1939، تمكّن هتلر من الإجهاز على دولة تشيكوسلوفاكيا والاستيلاء سلماً على جزء من ساحل ليتوانيا. ولم يكن هتلر يتحرّك وحده في أوروبا سنة 1938 بل واكبته حلفاؤه أيضاً. استولت قوات فرنكو على مدريد بعد بورشنة مُنرلة ضربات قاصمة بالجمهورية واجتاحت إيطاليا الفاشية ألبانيا.

لم يبر من بريطانيا وفرنسا رد فعل يذكر على أعمال التوسع الهتلرية. وكان هتلر بعد المدة لاجتياح بولونيا، فابتداً، في تموز



٨٤ كاظم الصلح

قاعدة معتلة لتوزيع السلطة في لبنان ولحقوق المناطق يقنع بها المسلمون اللبنانيون أيضاً... ولكن حضر المؤتمر ابن عم رياض، كاظم الصلح.

صعد إلى هذا المؤتمر اللجنة التنفيذية لمؤتمر الساحل الثاني الذي كان قد عُقد في الموضوع نفسه في تشرين الثاني 1933. وكان المؤتمر الأول (الذي أطلق عليه اسم مؤتمر الوحدة السورية) هو الذي عُقد في دمشق في حزيران من سنة 1928، وكانت دائرة التمثيل فيه أوسع مما كانت في تاليه، على أن مسألة الوحدة كانت مدار هذه المؤتمرات جميعاً. وكان يلحق بها المطالبة بالحكم الوطني وارتفاع الفبن، على أنواعه، عن كاهل الأهليين في «المناطق المنسلخة» عن سوريا. وقد عاد المؤتمر الأخير إلى طلب «العزبة والسيادة التامتين والوحدة السورية الشاملة». ولكن بيانه أوضح الداعي الظرفي لانهجاده وهو رفض طلب بعض النواب اللبنيقيين ممن «لا يمثلون المناطق المنسلخة» عقد معاهدة لبنانية- فرنسية تشمل موجباتها هذه المناطق.

كان كاظم الصلح أحد سيداويين ثلاثة عارضوا المذكرة التي رفعها المؤتمر إلى المفوض السامي وفيها هذه المطالب، وكان معه شفيق لطفي وعادل عسيران. وكان الصلح قد طلب الكلام عند طرح النص على التصويت فحبل بينه وبين ذلك بحجة أن المناقشة انتهت. وفي اليوم التالي، نشر الصلح مقالة في بعض صحف بيروت، عنوانها «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان».

جاءت مقالة كاظم الصلح هذه معبرة أوفى تعبير عن توجهات وهموم عده كانت تصوم في جو المرحلة أو تلوح في أفقها. وأول التوجهات ما كان رياض الصلح قد جعل منه لازمة لخطبة من سنوات عبدة، وهو أن استقلال سوريا ولبنان مقدم على الوحدة بينهما، وأن حظوظ الوحدة ستكون موفورة بعد الاستقلال وهي، على كل حال، رهن بالاختيار الحز لأطراف الأمة. وأول بواعث الخشية كان أن يجنح لبنان، بعد فصل المناطق المضمومة عنه، إلى التشدد في الانعزال وفي طلب الحماية الأجنبية وهما عكس المطلوب. وكان ماثلاً، في المقالة، بناءً على ذلك، ما تحقق من تقارب بين الكتلة

1939، بميناء داتريغ البلطقي وبالممر البلطقي إليه، وكانت ألمانيا تتكرر على بولونيا العنق بالتصرفت بهذا الميناء. وفي نزوة هذه الأزمة، وقّع الاتحاد السوفياتي ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا، فيما بادرت بريطانيا إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع بولونيا.

وفي مطلع أيلول، اجتاحت القوات الألمانية بولونيا من غير إعلان للحرب، فأعلنت التعبئة العامة في بريطانيا وفرنسا وكان الثالث منه بداية الحرب العالمية الثانية.

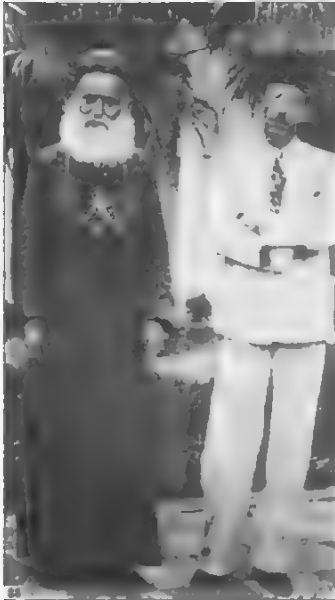
وبعد حرب مختصرة، اقتسم خلالها هتلر وستالين بولونيا وقضم الجيش الأحمر مناطق من فنلندا ودخل الألمان النرويج والدانمارك ثم استسلمت لهم بلجيكا وهولندا، سقطت فرنسا. وفي 16 حزيران 1940، وقّع رئيس الحكومة الجديد المارشال بيتان، الهدنة مع ألمانيا. وفي 18 منه، كان جنرال فرنسي، متواضع الرتبة نسبياً، اسمه شارل ديغول، يدعو من الإذاعة البريطانية إلى استمرار المقاومة. وكان قد سهل له الهرب جواً من مطار بورو إلى لندن جنرال بريطاني اسمه إدوارد سبيرس، محب للغة والأدب الفرنسيين ولكنه سيصبح، بعد سنة، مناوئاً، في بيروت، لإجراءات «فرنسا العزبة» وقاتلها ديغول وتصرفات جورج كاترو وجان هتلو، مندوبي ديغول العامين، على التوالي، في سوريا ولبنان.



86



85



88



87

86 عبد المطلب الأحمدي
86 الطاهر مبروك
87 محمد الجبر
88 فخر الدين البكري في زيارة
المطهرين، صرخة

مشروع يو العجيب وتتمهده كانوا به «النظام»

في 22 تشرين الأول 1938، عُيِّن غبرييل بيو مفتضاً سامياً جديداً على سوريا ولبنان. وكان رحيل الكونت داميان دو مارتل إيذاناً بدخول المعاهدتين، وكان عهده وعهد سلفه هنري بونسو أطول عهدين لغتضين ساميين وكانا قد صرفا معظمهما في مجادبة الكتلة الوطنية السورية في شأن المعاهدة، متابعين في ذلك تغلب الحكومات السريع في جمهورية فرنسا الثالثة وتغلب الأكرزيات والأحلاف الثيائية وتغلب الأمركة، بالتالي، حيال هذا الموضوع.

كان اللغظنيون السوريون قد جهدوا طوال سنوات عديدة للحصول على معاهدة تحل محل الانتداب، أسوة بالمعاهدات التي تعاقبت بين العراق وبريطانيا في السنوات 1926 و 1927 و 1930 وانتهت بالعراق إلى دخول عصبة الأمم، وأسوة أيضاً بالمعاهدة المصرية - البريطانية التي سبقت المعاهدة السورية - الفرنسية بضعة أشهر. ولم يلحق اللغظنيون بهذا الركب إلا حين أصبح حصول سوريا على المعاهدة أمراً مقتضياً في سنة 1936. فقد كانت القيادات المسيحية متخوفة، إجمالاً، قبل ذلك العهد، من زوال الانتداب، وكانت القيادات الإسلامية، إجمالاً أيضاً، متخوفة من عقد فرنسي - لبناني يكرس حدود 1920 ويقطع السبل أمام مطلب «الوحدة السورية»، أية تكن صورتها، ويكرس الضلل القائم في الموازين الطائفية اللبنانية. وحين تتمر إبرام المعاهدتين، في فرنسا، لم يوجد من أهل السلطة في لبنان من يسمي مثابة حصول مردم، رئيس الحكومة السورية، على العمل لإخراج المعاهدة إلى حيّز التطبيق.

وصل بيو إلى المشرق في ظروف اضطراب شديد لم يلبث بعض ما اتخذه من إجراءات أن زاده شنة. ففي سوريا كانت الكتلة الوطنية قد تشققت وهي ترى في الأفق سداً أمام المعاهدة، على الرغم من تنازلات مردم. وكانت ترى لواء الإسكندرون

الوطنية السورية وستد بكركي. وكان المرغوب أن يحفظ هذا التقارب ولا يجعل تفكيك الكيان اللبناني، بالتالي، مدخلاً إلى تحقيق الوحدة. كان المرغوب أيضاً أن يجري التوجه بحديث الوحدة - في أوانه - إلى الشركاء في البلاد لا إلى المفوض السامي الفرنسي. وكان المرغوب أخيراً ألا تُعدّ الوحدة إنهاءً لـ «سلب» أو «اغتصاب» ما، بعدما جنح «السالب» أو «المغتصب» إلى المؤدة، بل أن تُترك صيغتها ودرجتها في قيد البحث المفتوح، بين الشركاء أنفسهم، عن أي حل يحظى برضاهم الجامع. وفي كل حال، كان يجب أن تبقى الوحدة عصية عن «الإسلامية» فلا يبنى التمسك على ما سبقه من مقدمات عُقدت في ظروف مغيرة. وأما الوحدة «القومية» التي يبتئها كائظم الصلح فهو يراها مشتبلة على بلاد العرب جميعاً لا على سوريا وحدها. وهو، في انتظار تحقيقها، لا يريد «وطناً نصف سكانه أعداء له». وذلك أن القومية لا تفرض التوحيد السياسي بالضرورة، بل هي تملو «فوق الفكرات السياسية وتجمعها في الصعيد الواحد الأكبر ولو كانت في جوارثياتها متفرقة».

هذا وليس من شك في أن تحرير الوفد المسافر إلى باريس من ضغوط المطالبة بالوحدة ليمتكن من التحرك بحرية بين عناوين الملف السوري كلها، وليجتنب كربة فكبحها المفاوضات من أولها، كان هماً مائلاً في خاطر كائظم الصلح. وكان مائلاً في خاطره أيضاً إمكان اقتراح صيغة تشترك في وضعها بكركي للعلاقة اللبنانية - السورية. وهو ما حاول البحث فيه، بعد أيام من مقالة كائظم، وقد أشرنا إليه، قصد بكركي وكان في عهده كائظم وشقيقه قتي المين. ولكن الأمور اتخذت مجرى آخر. فقد تبين أن بكركي لم تكن وصلت إلى حيث كان الصلحيون قد قدروا. ولم يلبث الموضوع اللبناني أن أصبح موضوع مواجهة في ساحة المفاوضات الباريسية وفي غيرها من الساحات.



كانت مطالبة هاشم الأتاسي (في رسالة إلى المفوض السامي دو مارتل مؤرخة في 11 حزيران 1936) بوضع حدود لبنان على مائة ألف نسمة بين اللبنانيين السوريين والفرنسي في باريس قد استثارت الرغبات من المراجع المسيحية اللبنيّة على اختلافها، ومن الجماعات المهجرية أيضاً، ولقيت رفضاً فرنسياً قطعياً. كانت ثمرات التقرب السوري من البطريرك ومن كتلة بشاره الغوري المستورية قد تبيّنت تقريباً، إذ تقدّم هذان المرجعان صفوح المدافعين عن سلامة الكيان اللبناني وتجاوز بشاره الغوري الرئيس إده نفسه فطلب عودة مجلس النواب إلى الانعقاد لاتخاذ موقف من المطامع السورية، بعد أن كان إده قد علّق جلساته. وهكذا أخذ التقرب بين المسيحيين والمسلمين يقترب من درجة الخطر.

وفي 18 حزيران، اتخذت «اللجنة العليا للمتوسط» في الحكومة الفرنسية قراراً بإحلال معاهدة محل الانتداب الفرنسي على لبنان وربط هذا الأخير مباشرة بفرنسا من غير توسيط لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم. وكان هذا القرار منطلقاً برغبة التطمين القويّة التي أرسلها فيينو إلى الرئيس إده. وكانت البرقبة بدورها منطلقاً لجدال داخلي في الوفد السوري أخذ فيه جميل مردم موقف المعتدل من خطر تمسك الوفد بمطالبه اللبنانية على المفاوضات برمتها. رأى رياض الصلح، من جهته، أن هذه المطالبة تعثّر فرص الوصول إلى صيغة أوثق للعلاقات السورية - اللبنانية برمتها أثناء التفاوض على «المصالح المشتركة». وفي تموز، أمدّ الأتاسي، في رسالة إلى دو مارتل، طرح المطلب السوريّة ومرضى العجج القويّة لها منتهياً إلى طلب استفتاء نلأهين في المناطق المضمومة إلى المتصرفيّة، ويقرّ مصير هذه المناطق. فردّ فيينو موضعاً أن سير المفاوضات أصبح في خطر.

على الأثر، استشرى الإضراب في صيدا وبيروت إلى واجهة الاهتمام هي وجبل عامل. ووجدت دوائر الانتداب إصعاً في ذلك لكل من رياض الصلح من باريس وشكري القوتلي من دمشق. وفشّرت الأمر بالرغبة السورية في المرفأ وفي الضمّ من جهة وبالرغبة في عزل لبنان عن فلسطين التي كانت حوادتها قد أخذت تستثير لغطاً بقرب تقسيمها ونشوء دولة يهودية على قسم منها. وقد امتنت موجة التظاهر والاحتجاج

بتجسه، خطوة بعد خطوة، نحو تركيا، قبل أن يهول إليها نهائياً في 23 حزيران 1939، وذلك بموجب معاهدة بينها وبين فرنسا، رمت منها هذه الأخيرة إلى كفالة العهد التركي في حرب أخذت تيمو قريية. وكانت الثورة الفلسطينية أيضاً قد أخذت تصيب الكتلة الوغلة في معيها بشظايا انهيارها الأخير. وكانت العالة الاقتصادية متردية أيضاً ولم يكن الطرف الفلسطيني بريقاً من ترتيبها. فكان لا بد للصود التي أحدثتها هذه العوامل في بنين الكتلة أن ترتل حكومة مردم. وقد وجدت هذه في الخلاف مع المفوض السامي الجديد على تعديل لنظام الأحوال الشخصية والطوائف استنار غضبة إسلامية، فرصة لاتساعب مشوّت. فاستقال مردم في 18 شباط 1939. ولم تصد حكومة لطفي العفار الذي خلفه (وكانت حكومة ثلاثية أيضاً) إلا شهراً واحداً. فخلعت حكومة غير حزبية رئسها نصوحى البخاري وبقيت عاجزة عن الحركة. هذا فيما كانت الكتلة تشهد استقالة نفر من أبرز قادتها. وفي أوائل تموز 1939، علّق بيو الدستور وحل مجلس النواب وعين حكومة مدبرين برئاسة بهيج الخطيب. فبادر هاشم الأتاسي ورئيس الجمهورية إلى الاستقالة وأضعاً حداً لعهد للكتلة الوطنية الذي كانت قد افتتحتة انتخبات 1936.

وأما في لبنان، فوقع بيو، عند وصوله، على المشاحنات التي لم تكن تهدأ إلا لتشتعل مجدداً بين كتلتي إده والغوري. كان الاضطراب قد ساء منذ أن أمدّ دو مارتل العمل بالدستور في مطلع 1937. فعرفت البلاد سبع حكومات، في أقل من عامين، رئس الأخيرة منها عبد الله اليافي ورئس خمساً منها خير الدين الأحصع ورئس الساسة خالد شهاب. فكنّز عهد إميل إده بهذا رئاسة الحكومة للسنة. وكان قرار المفوض السامي قد ثبت ولاية المجلس النيابي إلى كانون الثاني 1938 بولاية رئيس

منذ ذلك من صيدا إلى مدن أخرى سورية ولبنانية. واحتج لقاء جديد، في بيروت، تقبّله عمر بيهوم وسليم علي سلام على إخضاع المسلمين لسلطان الأفندية. هذا فيما كانت المواقف المسيحية المقابلة تزداد حدة والسلطة المنتهبة تستنفر الموالين لها من الساسة المسلمين.

وحين لم يوث الإضراب في المدن أُكِّله وأخذ يتراجع، حاول الوفد السوري المدخول، في المفاوضات، إلى العلاقة السياسية بين لبنان وسوريا، من المدخل الاقتصادي أي من «المصالح المشتركة». ولكن فيينو أنذر الوفد بأن فرنسا لن تعترف باستقلال الدولتين وترعى دخولهما إلى عصبة الأمم إلا متى وجدت مصلحة العلاقات الثنائية حلاً يكفل استقلال كل منهما. من جهة أخرى، أوصى فيينو إده وعريضة برفض عرض جاء من بعض الأعيان العلويين لضمّ «مملكتهم» إلى لبنان، لافتاً إلى أن ذلك يجعل المسيحيين أقلية في مديارهم.

على أن اتّحد المراجع المسيحية في مواجهة المطالب السوري ثم يمنع استشراء العراك بين إميل إده وبشاره الخوري منذ أن استقرّ الموقف الفرنسي على عقد معاهدة مع لبنان شبيهة بالمعاهدة مع سوريا. وقد دام هذا العراك أربعة أشهر ولم يستبعد من بين أسلحته تلويح الدستوريين بالاقتراب مجدداً من الكتلة الوطنية السورية، وهو ما كان يأمله رياض الصلح أيضاً ويسعى إلى تحقيقه. وكان مدار هذا العراك مرجعية التفاوض اللبناني مع فرنسا. أخذت كتلة الخوري تطالب بالعودة إلى دستور 1926 وإجراء انتخابات نيابية على أساسه وتولي للحكومة العاطية بثقة المجلس الجديد مهنة التفاوض. وكان إده، من جهته، معارفاً للعودة إلى دستور 1926، مبركاً أن خصومه يريدون الحد من سلطته التفاوضية في مناسبة يتوقّف عليها مصير البلاد لربيع قرن مقبل، وهو المسألة المفترضة للمعاهدة. عليه طرح الإنثيون موضوع تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات الرئيس.

وقد جهد دومازل، لدى عودته من باريس، للتوفيق بين الخصمين. وانتهى الأمر بتشكيل مجلس النواب لجنة من سبعة أعضاء مؤعّين بين الطوائف الرئيسية وبضمتهم إلى الوفد المفاوض وعلى رأسهم بشاره الخوري. وقد رُفّس إده هذا الوفد

الجمهورية إلى ما بعد ذلك سنة. وقد رفض بشاره الخوري، خصم إده المزمّن، أن يدخل حكومة الأحبب وحزب عليه البطريوك. وكانت الكتلتان الإثنية والدستورية شبه متكافئتين في المجلس النيابي، وهو ما سهّل للنواب أن يبتزوا الحكومة أفراداً وحكّم المال والمناقص في موضوع الثقة. وقد اتّخذت مساعي الخوري لإزاحة الأحبب طابعاً طائفيّاً واضحاً أبرزه الطرفان. فأنتهى الأمر بدومازل إلى فرض حكومة وحدة وطنية برئاسة الأحبب أيضاً دخلها ميشال زكور عن الدستوريين. ولكن هذا التدبير أغضب المسلمين الذين رأوا فيه حصاراً لطيف رئيس الحكومة وأخذوا يهاجمون الأحبب لتسليمه به. وكانت تلك أيام عودة سورية إلى المطالبة بطرابلس وبلاد سوريا لبناني على إدارة المصالح المشتركة. وكان دومازل قد أبدى رضاه عن إدارة الأحبب لانتخابات تشرين الأول 1937 وبغاضة عن تصنيعه لتحالف سليم سلام وعمر بيهوم ورياض الصلح في بيروت، وكان معولاً عليه أيضاً في مقاومة المطامع السورية في مسقط رأسه طرابلس وفي الحد من نزعة إميل إده إلى جمع مقاليد السلطة في يديه...

وبين تشكيل وتعديل، وبين ائتلاف ونقض للائتلاف، رئس الأحبب خمس حكومات عثرت 15 شهراً لا غير. ثم تبعتها حكومة خالد شهاب ثم حكومة اليافي الأولى التي لم تكمل ثلاثة أشهر وكانت حكومتها ائتلاف. هذا فيما صمدت حكومة اليافي الثانية التي وافقت بداية عهدها وصول بيو إلى بيروت، ثمالية أشهر، وكانت الكتلة الدستورية في المعارضة.

وفي 21 أيلول 1939 (وكانت الحرب العالمية قد بدأت)، علّق بيو العمل بالدستور، مؤخراً هذا الإجراء عن الإجراء السوري المماثل شهريين وأربعين. وتلك لأن صمود الحكومة البرلمانية، في سوريا، كان متعزراً بعد خسارة لواء الإسكندرون. وقد

وتوكل مو مارتل ومعاونوه المفاوضة من الجانب الفرنسي، بعد أن تقرر إجراؤها في بيروت.

على أن المشكل الإسلامي بقي على حاله تقريباً بعد تفنيل المشكل المسيحي، وكان ثم قرار فرنسي بإيجاد رياض الصلح عن المفاوضة. وكان إميل إده قد أتبع، منذ تسلمه الرئاسة في مطلع السنة، سياسة تقرب من المسلمين أختت تعطي ثماراً في الوسطين السنّي والشيعي. ولكن المفاوضة على المعاهدة ظهرت لعظم الزعماء المسلمين على أنها فرصة أخيرة لمعالجة شكواهم من الوثنية التي فرضها عليهم إنشاء دولة لبنان الكبير سنة 1920. وكانت المعالجة تقضي في نظرهم، فضلاً عن تصحيح الخيزان الطائفي في المؤسسات والامتيازات ومن إلغاء التمييز الضريبي المورث بين المتصرفية والمخجات، أن تسفر المعاهدة عن صيغة للعلاقة اللبنانية - السورية تعينهم (بعد طرحها الكونغرسية) حين يجيها باستحالة الضم) وأن تسفر أيضاً عن صيغة لامركزية، في لبنان، توفر للمناطق الملحقه حداً من حرية التصرف بشؤونها.

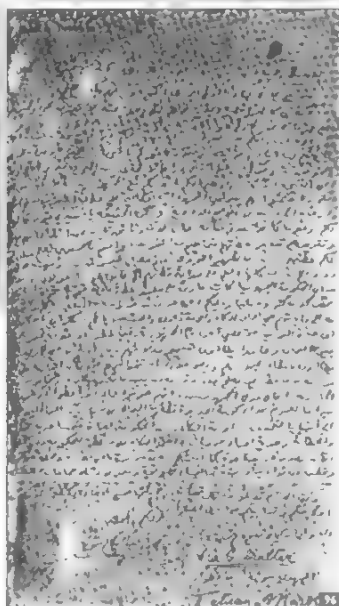
وقد سمى رياض الصلح، بعد التكريس الذي وقّره له دوره في المعاهدات الفرنسية السورية والاستقبال الذي لقيه في بيروت ومشرق، إلى عضوية الوفد اللبناني المفاوض حاملاً هذه التطلعات، وطلب تأييد الزعماء المسلمين لسعاه. ولكن دو مارتل استدعى رياض إلى المفوضية السامية وحاوره معقراً ولم ينجبه ليهنة إلا في اللامركزية الإدارية. ورفض رياض، من جهته، مفاوضة إده في المطالب الإسلامية وأبدى تصلياً. حين أفلح دو مارتل في التوفيق بين الإثنين والغوريين، اجتمع، في صوفر، سعد الله الجابري والصلحان عفيف ورياض وسليم علي سلام وعمر بيهوم وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وأطلقوا حملة عارمة على المعاهدة المتعديّة.

على الأثر، بدأ إضراب معيد في طرابلس. ثم انعقد في 28 تشرين الأول مؤتمر في منزل عمر بيهوم حضره مئات وألقى فيه رياض الصلح خطبة صافية عرض فيها حصيلته اتصالاته اللبنانية وحذر القيادات المسيحية من الركوب إلى «الحماية» الفرنسية ومن فرض صيغة لا يرضاهها المسلمون ولا سوريا ولا العالم العربي.

انعل يفعل التعليق مجلس النواب والوزراء اللبنانيين ولكن أقر إده رئيساً للجمهورية. وأما مهتات الحكومة فقام بها عبد الله بيهوم أميناً لسر الدولة ومعه مستشار فرنسي ومجلس استشاري من الميرين.

طال العمر بهذه الصيغة المختصرة سنة ونصف سنة. كانت السلطة المنتدبة قد أخضعت البلاد لحكمها المباشر، وتوالى وصول التمزيقات العسكرية إلى سوريا ولبنان في صيف 1939 وخريفها، بعد أن عين الجنرال وفان، المفوض السامي الأسبق، قائداً عسكرياً عاماً لشرق المتوسط وأصبح الموالت الاقتصادية، في العرب، ومعضلات الشيوع، شغل الناس الشاغل. حين مُنيت فرنسا بالهزيمة، في ربيع 1940، أصبح المفوض السامي خاضعاً بدوره لرقابة لجنة الهدنة الألمانية - الإيطالية، وقد حلت في بيروت وأخذت مقرّاً لها السراي الكبير. وفي أواخر السنة، وصل إلى بيروت الجنرال هنري دنترليهن محل بيو مغفوساً سامياً من قبل حكومة فيشي المتعاونة مع المحتلين الألمان. وفي نيسان 1941، قدم إده وبيهوم استقالاتهما معهما وجدا نفسيهما خاليي الفض من كل سلطة فعلية.

والواقع أن إقدام بيو على اختصار آلة الحكم في لبنان وسوريا كان، إلى استجابته لظروف العرب، موافقاً لاجتهاد عام طلع به صاحبه في موضوع النظام المناسب للبلاد. فهو قد رأى أن لبنان يجب أن يُعهد به إلى أمير بروستانتني من السويديين بدوره حاكماً فرنسياً للبلاد يماون هذا الأخير مجلس معمر من ممثلي الطوائف. وأما وجه اختيار المفوض السامي إلى جهة الأمير البروستانتني، فهو أن الطائفة البروتستانتية صغيرة جداً في البلاد ولا يمكن اتهامها بالاستنثار. على أنه لا بد من الالتفات إلى أن بيو نفسه كان بروستانتياً.



وقد أسمع رياض، في هذه الآونة، كلاماً صارماً جداً لصديقه عزيز الهاشم بشأن استسلام الزعامات المسيحية للإدارة الفرنسية ومما ألّتهم إياها على مواطنيهم المسلمين وعلى مطالبهم، ولم يستثن من ذلك إلا عزيز الهاشم نفسه و«حفنة» من أصدقائه. وأبلغه أنه (أي رياض) زعيم مسلم من الآن فصاعداً وأن الفرنسيين لا يحسبون حساباً إلا للحركات الإسلامية ولا يقيمون اعتباراً للزعامة وطنية. وأبلغه أيضاً أن البطريرك وسائر الزعماء المسيحيين كتبوا رسائل معادية للمسلمين وأن الخارجية الفرنسية أطلعته على هذه الرسائل. وبما المسيحيين إلى الاعتبار بعالتي الدروز والعليّين الذين تغلّت عنهم فرنسا في آخر لحظة. وقال أيضاً إن الوحدة ستفرض فرضاً على المسيحيين في غضون سنوات خمس وإن العالم الإسلامي سيمول طلابها وستكون لهم سوريا المستقلة ملجأ آمناً.

وقد نون عزيز الهاشم هذا الكلام في رسالة بعث بها إلى البطريرك عريضة.

وفي طرابلس، سقط جرحى في التظاهرات وأطلقت النار على المستشار والعسكر الفرنسيين. ولكن المفاوضات على المعاهدة أجريت بسرعة ولم يُنَجِّ الوفد اللبناني - بالرغم من حصر عضويته بنزوي السابقة في التعاون مع السلطة المنتدبة - من أصداء المواجهة الطائفية الدائرة في مدى البلاد. فطرح عبود عبد الرزاق وخالد شهاب مطالب المسلمين المتعلقة بالمساواة في الضرائب والاعتمادات وباعتماد العربية لغة رسمية. وطرح نجيب عسيران مطلب اللامركزية. ولكن بشاره الخوري وأيوب تابت أبديا تصلاً، معتبرين هذا النوع من المطالب خارجاً عن موضوع المعاهدة. وكان تدخل بومارتل هو ما حملهما على القبول باللامركزية معقمة لا تعني نطاق البلديات. أخيراً وقعت المعاهدة في 13 تشرين الثاني ووافق عليها مجلس النواب بعد ذلك بأربعة أيام. وكان الفارق الرئيس بينها وبين المعاهدة الفرنسية - السورية متشكلاً في الشروط العسكرية. فقد احتفظت فرنسا بحرية تامة لمراقبة جيوشها وحركتها على الأراضي اللبنانية وفي البحر والجو وذلك لمدة المعاهدة بتمامها. هذا بينما كان وجودها العسكري في سوريا قد جعل ضيق النطاق وقصير المدة.



٩٨ وصول بيو إلى بيروت

هذا المشروع العجيب لم يكن مبتوت الصلة بمعاينة السلطة المنتدبة، على اختلاف مراجعها. تروى الحالة الداخلية في لبنان. ففي مطلع تموز 1939، أي قبل اندلاع الحرب العالمية بشهرين، رفع الجنرال كايو القائد الأعلى لقوات المشرق إلى رئيس الحكومة الفرنسية تقريراً فيه وصف مز لهذه الحالة. وهو قد عزأ سوءها إلى «الفساد العميق للطوائف السياسية» مشيراً إلى أن السلطة المنتدبة أطلت لها العجل كثيراً في السنتين المنصرمتين. وهو قد ضرب أمثلة متنوعة تؤيد تشخيصه، وأكد على ضعف البنية اللبنانية ونزوعها إلى التفكك حالما تترأخى القبضة الفرنسية مرخية العنان لتفاعلات الداخل. وهو قد ذهب إلى حد القول إن تغيير طاقم سياسي بآخر لا يجدي نفعاً لأن «النظام هو الذي لا يساوي شيئاً». وأما ما لم يلتمت إليه كايو فهو أنه كان يتحدث في نهاية عقدين مضياً على الانتداب وكانت المهمة المعلنة لهذا الأخير، في خلاهما، هي المساعدة في إنشاء هذا النظام وإبلاغه الرشد.



٩٩ هنتر

وغداة توقيع المعاهدة، انتشرت مظاهر الابتهاج في أحياء بيروت المسيحية ونظم حزب الوحدة اللبنانية (وكان قد أسسه توفيق لطف الله عواد المقرب من الدوائر الانتدابية) مسيرات وصلت إلى أطراف الأحياء الإسلامية في رأس النبع، تنقمتها «القمصان البيضاء» وهم التنظيم الشباني شبه العسكري لهذا الحزب. وقد استثار هذا المسلك جمهور المسلمين الذين كانوا يعتنقون الإغضاء عن مطالبهم في المعاهدة تعنيًا لهم. ومساء اليوم نفسه، وهو يوم الأحد 15 تشرين الثاني، ألقى خطباء (كان آخرهم أنيس النصولي أكثرهم صياحاً) خطاباً حاداً في حق المعاهدة وأنصارها في الجماهير الغاضبة التي احتشنت في مسجد البسطة التحتا وحوله. ثم وصل رياض الصلح وبدأ يخطب داعياً إلى الهدوء، فمقطع ولم يتمكن من إتمام كلامه.

وعلى الأثر، خرج آلاف المتظاهرين إلى وسط بيروت، وشهدت المدينة عنفاً لم تكن عرفت مثله من مطلع الانتداب. أحرقت عربات للترام وسيارات وحُطمت واجهات لمحات ونُهيت واستُهدف، على الأخص، أصحاب الوكالات التجارية الفرنسية. وحاول المتظاهرون الوصول إلى السراي الصغير، مقر الحكومة اللبنانية، ومحاصره. سقط قتلى من جزاء القمع وجرح عشرات واعتُقل كثيرون. وزاد الطين بلة خروج شبان مسيحيين (من الكتائب والقمصان البيضاء والأرمن الطاشناق) لمواجهة المتظاهرين المسلمين وكذلك تهديد قيادات مسيحية أخرى بالزحف على بيروت من الجبل (وكانت موجة المتظاهرين المسلمين قد حطمت الواجهات المرمية احتفاءً بالمعاهدة، فحطمت موجة المتظاهرين الأرمن الواجهات غير المرمية). فبغت المدينة والبلاد على حافة نزاع طائفي دموي. وهو ما حالت دونه في الواقع شدة إجراءات الأمن والقمع الفرنسية. وما لبثت حالة الغضب والقمع المقابل أن أسقطت جرحى جنداً في طرابلس وأفضت إلى اعتقال عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى القدم.

هذه الحوادث التي كان قد جرى مثلها في حلب، نظرت إليها السلطة المنتدبة وجارؤها في ذلك الكتلة الوطنية السورية (التي دعت، متأخرة، إلى التهدئة) على أنها تهديد لا للمعاهدة اللبنانية وحسب، بل للسورية أيضاً. وكانت صداعات حلب، على الأرجح، سبباً لهياج الشبان الأرمن في بيروت وتحطيمهم

مجلات إسلامي المدينة ونهبهم بعضها. وكان جانب من الغضب الإسلامي اللبناني يجد تفسيره في الشعور بأن وحدتي الأمم السوريتين قطعوا شوطاً في الابتعاد عنهم أثناء المفاوضات على معاهمتهم، ثم قطعوا شوطاً آخر في الاتجاه نفسه لحماية هذه المعاهدة. عليه أخذ شعور اللبنانيين المسلمين يكبر بأن عليهم التعامل على أنفسهم في فرض حقوقهم على الدولة اللبنانية. وكان بين أشد هؤلاء شعوراً بالمرارة رياض الصلح.

كان رياض الصلح قد بند، في أسابيع ثمرات، جهوده في مدى سنوات مضت، لإنشاء حلف مسيحي إسلامي في لبنان يواكب سعيه الاستقلالي سمي الكتلة الوطنية في سوريا. فبدأ أن هذا السعي لم يفض إلا إلى نوع من دفاقه في دمشق لمضيه في العملة على المعاهدة الفرنسية - اللبنانية، وإلى شعور بالخذلان في أوساط المسلمين اللبنانيين، وإلى استنفار متقابل بين المسيحيين والمسلمين مفعماً البلاد إلى حافة النزاع الأهلي. وهو ما سارع زعماء بيروت المسلمون، وبينهم رياض الصلح، إلى التواء قلعة المسيحيين، وبينهم بشارة الخوري، غداة حوادث منتصف تشرين الثاني، ليجهدوا سوية في رد خطره ودفن غائلته. مع ذلك، دفع رياض الصلح ثمناً باهظاً من مكائنه في بيروت، بعد هذه الحوادث. فقد تقلصت مواقفه عمياً فكانت عليه عند عودته من باريس. وفي انتخابات 1937 النيابية، بدت أبواب بيروت المسيحية شبه مغلقة في وجهه.

أسوأ ما في الأمر أن معركة «المعاهدة» هذه كفت اختياراً نظرياً بحثاً أو مخاتبة للعلاقات اللبنانية - اللبنانية والعلاقات اللبنانية - السورية. وذلك أن تغلب الحكومات في فرنسا والتجانب بين مواقع النفوذ وكتل المصالح والتوتر المتصاعد في أوروبا فرضت عليها تغيير الخطط الفرنسية في المشرق العربي وفي الشرق وانتهت بالمعاهدتين اللبنانية والسورية (بعد أن كلفنا ما كلفناه من جهود ومواهبنا وضحايا) إلى الذهاب أمداج رياح الحرب التي أخذت تدق أبواب العالم.

52-٥ الحاج رياض

في شتاء 1937، أتى رياض الصلح فريضة الحج. سافر مصطحباً بشير السعدوي رئيس اللجنة الطرابلسية البرقاوية في دمشق. وقد عزجا على القمم، ومنها ركبا القطار إلى القاهرة، ومنها إلى السويس. وفي القاهرة، التقيا مفتي القدس ورفاقه فأبحر الجميع سوية. وفي القاهرة أيضاً، أقامت الجالية السورية حفل تكريم لرياض.

وكان هؤلاء الحاج متوجهين لطرح القضية الفلسطينية واستدراج الدعم لها في الموسم. وكانوا ضيفاً، في السفر والإقامة، على الملك عبد العزيز الذي أشركهم في غسل الكعبة وأولم لهم مع كبار الحجاج. كانت مرحلة الإضراب الكبير من الثورة الفلسطينية قد انقضت وكفت لجنة بيل الملكية تواصل أعمالها في فلسطين.

وَفَهُم من كَلَامٍ للاحق لرياض أن المسألة الفلسطينية كانت مدار بحث وأن الملك مصمم على نصرته فلسطين. ولم يُفَضِّ رياض بَلِيَّةً تفاسيل.

وقد عاد رياض مع المفتي ورفاقه والسعدوي ملازمين بالقاهرة. وفي القاهرة، التقى رياض ورفيقه عبد الرحمن الشهبندر. وكان المصو عن هذا الأخير وعودته إلى دمشق في الأفق. وكان الشهبندر شديد العداء لحكومة مردم والمعاهدة ضالماً في مشروع الأمير عبد الله المتعلق بسوريا الكبرى وفي الخطط البريطانية. ولعل لقاء القاهرة كان استكشافاً لطبيعة العلاقة التي ستنشأ بينه وبين الكتلة الوطنية عند عودته. ولم يذعن لرياض بدخول فلسطين بمصوى أن صلاحية جوازه قاربت الانتهاء. فانفصل والسعدوي عن المفتي وسافرا بعبراً إلى بيروت فوصلها في 26 آذار بعد غياب طال شهراً ونصف شهر تقريباً. وفي بيروت، لبث رياض أياماً يستقبل المهنيين.

٥٣-٢ انتخابات والقائمة الشعبية

كان إميل إده قد أُنْتُخِبَ، في مطلع 1936، رئيساً للجمهورية من قبل مجلس نيابي مختصر وفي ظل ستور معطل جزئياً. وكان بشاره الغوري رئيس المعارضة قد جعل من إطلاق سراح الدستور محوراً لمركسته السياسية مؤثلاً من ذلك تقييد سلطة الرئيس المنتخب والتمهيد لانتخابه هو رئيساً للجمهورية من قبل مجلس ثامن العديد والصلاحية يكون قد كسب أكثرته في الانتخابات النيابية. هذا بينما كان إده يعارض العودة التامة إلى الدستور - وكانت في يد المفوض السامي - ما لم تقترن بتعديل للدستور يوسع صلاحيات الرئيس مقرباً النظام ككله من الطراز الرئاسي.

وبعد توقيع المعاهدة، أخرج المفوض السامي عن الدستور في مطلع سنة 1937. وبعد أشهر، بدا أن شبه التكافؤ بين الكتلتين المتواجهتين في المجلس لن يستقيم معه استقرار حكومي. فلن حكومة الاتحاد الوطني التي ضمت الفريقين برئاسة خير الدين الأحبب وخلفت حكومة ذات لون واحد كان يرئسها الأحبب أيضاً، لم تعبر غير ثلاثة أشهر. ثم تبعتها حكومة ثالثة موالية ما لبثت أن فقدت ثقة الأكثرية في مجلس النواب. عليه أقدم إده على حل المجلس وحشد 24 تشرين الأول موعداً للانتخابات.

ولم يعمم الصراع الانتخابي أن وضع الأمن في البلاد على المحك. فلن خلافاً وقع بين مستقبلي بشاره الغوري (المائد من باريس) ورجال الأمن عند مدخل عليه أتى إلى شهر السلاح وصدر منكرات جلب بحق كثيرين بينهم مجيد أرسلان وكميل شمعي وهنري فرعون، وهم من أركان الكتلة الدستورية. فكان أن اعتصم هؤلاء في الباروك وكانت ملاحقتهم أن تؤول إلى نزاع مسلح واسع لولا أن أوقف المفوض السامي الملاحقة.

أتبع المفوض السامي تدخله هذا بإعلان صيغة على إثره والغوري حسمت مصير الانتخابات سلفاً. كان ثلث النواب لا يزال يعين تعييناً. فأبرم الأحصاء بإشراف المفوضية السامية أنفلاً مع الغوري قضى بحصول المعارضة على 25 مقعداً والحكومة على 38. إلى ذلك، أبلغ المفوض السامي إثره تمديد ولايته الجارية ثلاث سنوات أخرى لا يجوز له تقديم ترشيحه بعدها. وعليه جرت الانتخابات بقدر مقبول من الهدوء. ولكن كانت قد أطلقت يد السلطة لمنع انتخاب من لا ينتمي من المرشحين إلى هذه الكتلة ولا إلى تلك. هذا إلى كون باب الائتلاف بين مرشحي الكتلتين كان قد فتح على مصراعيه وشكلت اللوائح فعلاً في الاجتماعات المشار إليها بين الأحصاء والغوري. وكان ثمة معارضون لا ينتمون إلى أي الكتلتين وكانت المفوضية السامية مصنفة على منعه من الفوز، وكان في طليعة هؤلاء رياض الصلح.

في بيروت، واجهت القائمة الائتلافية إبن قائمة «شعبية»، نواتها رياض الصلح وعمر بيهم وفيها جبرائيل منسى وهراتشي شامليان وحبيب ريمز وجان تيان. وقد باركها سليم سلام الذي كان قد أعلن، قبل مدة، أنه يفكر في ترشيح نفسه، ولكنه عاد فعرف عن ذلك. وكانت جهد خير الدين الأحصاء قد أقصت عن هذه الثلاثة حلفاء محتملين هم أمثال محيي الدين النصولي وعبد الله اليافي. فاقترب رياض الصلح أيضاً من مرشحي العرب الشيوعي نقولا الشاوي وسعد الدين مهنه. وكان يجمع بين رياض وهذا العرب اشتراكهما في توجيه حركات المقاطعة والإضراب التي شهدتها النصف الأول من الثلاثينات. وكفت تجمع بينهما أيضاً الصداقة بين رياض ومسؤولين في العرب الشيوعي الفرنسي، وهي صداقة تعهد بها رياض منذ إقامته في باريس خلال عامي 1927 و1928.

ولم تحلُ المعركة الانتخابية في بيروت من الصخب والمفرقات وإطلاق النار في الهواء. وتخللتها لقاءات في الأحياء عقدتها القائمة الشعبية، وجهد الأمن العام الفرنسي لردع الناهخين عن حضورها. وقد أقيم مهرجان في محلّة الزيدانية خطب فيه رياض الصلح مشدداً على قدم عهده بالولاء للبنان واهتمامه بـ«وحدة القلوب» قبل «وحدة العمود» وسابقتها في الدعوة إلى الألفة السيعية الإسلامية. وأشار إلى أنه يقدر حق التقدير حجم ما سيوضع من عقبات للحؤول دون وصوله إلى مجلس النواب.

وكان المدير الفرنسي للأمن العام كولمباني قد تعمد حضور مهرجان الزيدانية شخصياً. فعمله لشبان المشاركون على أكتافهم وكانه أحد كبار المرشحين!

وفي يوم الاقتراع، بدا أن الأفلام تشهد ضغطاً على مؤيدي القائمة الشعبية. فأعلن المرشحون عليها انسحابهم احتجاجاً، عند الظهر. وكان أن نال هؤلاء المرشحون ما معده ألفا صوت قابلها اثنان وعشرون ألفاً نالها خصومهم. وقد واصل رياض، بعد ذلك، حملة احتجاج عارمة امتدت إلى حين سفره إلى باريس في أوائل سنة 1938. وقد

وكانت هذه العملية على المؤتمر السامي، متهماً إياه بمتابعة سياسة الحكم المباشر، على الرغم من المعاهدة.

وأما المؤتمر السامي فرأى أن المسيحيين ما زالوا يحتلون رياض الصلح مسؤولية الشغب التي شهدته بيروت بعد توقيع المعاهدة، وأن التصويت له لم يكن في وادهم.

٥٤٠٢ مؤتمر بلودان

في الأسبوع الثاني من أيلول 1937، انعقد في مصيف بلودان السوري مؤتمر كبير لتصرف عرب فلسطين وتأييد رفضهم لمشروع التقسيم الذي كانت قد طرحته اللجنة الملكية البريطانية في أوائل تسعين، ولدمصهم في المطالب التي رفعتها قيادةاتهم في أثناء إضراب 1936 الطويل وما واکبه من أعمال مسلحة. وكان مفتي القدس ورفاقه يريون عقد هذا المؤتمر في فلسطين. ولكنهم جُبهوا بالرفض، ولم يثبت المفتي أن أصبح معاصراً في الحرم القدسي. عليه غلب للتوجه إلى عقد المؤتمر في سوريا وأوكل أمر تنظيمه إلى لجنة الدفاع عن فلسطين هناك وكان نبيه المعظمة قد أصبح، بعد العفو عنه وعودته من منفاه، رئيساً لها.

وكانت الحركة الصهيونية قد عقدت مؤتمرها، في زوريخ، في أوائل آب، وعقدت قبلها خطة اللجنة الملكية على مفاوضات تجري بشأن الشروط المحيطة بإنشاء الدولة اليهودية ورفضت خطوط التقسيم المقترحة. وكان موقف المؤتمر صارماً إذ طلب وصول الانتداب بوعده بلغور إلى غليتهمما وذكر بأن هذا الوعد كان يشمل فلسطين وشرق الأردن. كان المؤتمر الصهيوني قد انعقد في مناخ صمود العناء الثلاثي لليهود ولزيتاد التوتنر المولي، في أوروبا، وتوقع موجات من الهجرة اليهودية، في السنوات المقبلة، تعمل إلى فلسطين ملايين اليهود، فتغرق عربها وفاعلية رفضهم وقد تتحدى حدود فلسطين إلى شرق الأردن.

وأما مؤتمر بلودان الذي رخصته السلطة المنتدبة وبشرت الحكومة السورية انعقاده ولم تشارك فيه ولا اشترك غيرها من الحكومات، فقد جمع أكثر من أربعين شخصاً جاءوا من فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر. وقد رئس المؤتمر ناجي السويدي رئيس الحكومة العراقية سابقاً واختير معبد علي خليفة، الوزير المصري السابق، وشكيب أرسلان (الذي كان قد عاد - مؤقتاً - وإحسان الجابري من منفاهما الطويل) ومطران حماه للروم الأرثوذكس إغناطيوس حريكة نواباً للرئيس وصيري المسلي وتوفيق مغزج «ناسمين» (أي كاثين). واختير رياض الصلح مراقباً عاماً. وأما الحاج أمين الحسيني (الغائب قسراً) فعُيِّن رئيساً فخرياً للمؤتمر.

وكان رياض الصلح قد حضر في عداد وفد لبناني جمع 59 مندوباً بينهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البسار وعمر الداعوق وعبد الله الليالي وعزيز الهاشم وجبران تويني. وكان منهم أيضاً قريبون إلى رياض جلولاً من صيدا وجبل عامل وهم أحمد عارف الزين وأحمد رضا وسليمان ظاهر وبهيح وتوفيق الجمهري ومعروف سعد وموسى الزين شرارة وعلي بزي والفرد أبو سمرا وغيرهم. وكان هؤلاء هم الذين قادوا ما شهده جبل عامل وصيدا من أعمال الاحتجاج في ربيع 1936 وصيفها. وكان بعضهم ناشطاً في دعم الثورة الفلسطينية. وقد خطب رياض فتنه بتضحيات الصياديين والعاملين. وكان بعض الخطباء قد ندد بامتناع الحكومة اللبنانية عن اتخاذ موقف يمين المشروع البريطاني وطلب بعض الحضور اللبناني أن يتخذ المؤتمر قراراً بهذا المعنى. فحصلت من جراء ذلك ضجة جاوزت قاعة المؤتمر إلى الصحف اللبنانية، فدار سجال بينها بشأن موقف الحكومة من المسألة الفلسطينية.

وأما مقررات المؤتمر (الذي استغرقت أعماله يومين) فلم تخرج، في السياسة، عن فحوى المطالب التي كانت تتردد من بدء الإضراب الفلسطيني. وأهتبا وقف الهجرة اليهودية ووقف بيع الأراضي لليهود والانتقال من الانتداب إلى معاهدة تضمن استقلال فلسطين العربية ومعاملة اليهود فيها معاملة الأقليات في سائر الدول المطبقة فيها موائيق عصبة الأمم. وقد نادى المؤتمر، تبعاً لذلك، مشروع للتقسيم البريطاني وطلبوا إلغاء وعد بلفور وحثوا تضعيفت الفلسطينيين مؤكدين لهم تضامن الأمة العربية حولهم. وهم لم ينسوا التوجه إلى قادة الدول العربية شاكرين مساعيهم وطالبي مواصلة، وإلى بريطانيي مندوبين ووقوف العرب منها على مفترق طرق مؤكدين أن سياستها في فلسطين هي ما سيملي وجهتهم لأن قضية فلسطين قضية العرب عافة ولأن نصرتها واجبة عليهم وعلى المسلمين. وقد انتهى المؤتمر إلى عهد وميثاق رده، هو عهد الاستمرار في نصرة القضية العربية في فلسطين حتى إنقائها وتحقيق السيادة العربية فيها.

إلى ذلك، أنشأ المؤتمر لنفسه لجنة تنفيذية هي نفسها اللجنة العربية العليا في فلسطين مع ضم مندوب إليها عن كل من الأقطار العربية. واتخذت لجنة الإعلام والدعاية واللجنة الاقتصادية المنبثقتان عن المؤتمر توصيات مفصلة أهتبا

إنشاء مكتب دائم للدعاية وتنظيم مقلعة للضائع والأعمال اليهودية والبريطانية والضغط لمنع بيع الأراضي من اليهود، إلخ.

وقد كان لهذا المؤتمر مدى بعيد في البلاد العربية وفي فلسطين على الأخص. وذكر بعض المشاركين فيه وجدوا المقررات متساهلة وقزروا، بعده مباشرة، أن يعضوا في عملهم وفق خطة أكثر حزمًا. وفي كل حال، كان المؤتمر فاتحة سياسية للمرحلة الثانية من ثورة فلسطين التي تصاعدت وانتشرت بعد انقضاؤه بأيام.

٢- 55 إقامة في باريس نوأكب نزع المعاهدتين الطويل

في أواخر تشرين الثاني 1937 (أو أوائل الشهر الذي تلاه)، سافر رياض الصلح إلى أوروبا. وكانت تلك واحدة من رحلاته الطويلة إذ تأخرت عودته إلى بيروت حتى 16 تموز من العام التالي. وأما وقائع إقامته في باريس وجنيف فلم يصلنا منها إلا نزر يسير. نعلم أنه صرح، قبل مغادرته بيروت، أنه سيتصل، في جنيف، ببعض أعضاء لجنة الانتداب في عصبة الأمم «لتناسبة اهتمامهم بشؤون المعاهدتين السورية واللبنانية» وأنه سيتصل، في باريس، بأصدقائه من النواب الراديكاليين والاشتراكيين أسلاً أن يمددوا إلى السعي لـ «تنوير الموقف» و«تقريب وجهات النظر» على عهد بهم.

نعلم أيضاً أن هذه الرحلة وافقت، في بدايتها، زيارة من زيارات جميل مردم لباريس. وهي الزيارة التي أفضت إلى تبادل سووي- فرنسي لكتابين انطوي على ضمانات إضافية للأقليات في سوريا، وعلى تعهدات جديدة منها اللجوء إلى المعونة الفنية الفرنسية في تنظيم الإدارات العامة. وهذه نتيجة أثارت في وجه مردم (الذي كان قد وضع كثيراً من بيضه في سلة الإبرام الفرنسي للمعاهدة) عاصفة احتجاج في ساحات دمشق. ولكن لا نعلم إن كانت توجد صلة بين زيارتي مردم والصلح، ولا ماهية موقف الأخير من سياسة الأول التي ما عثمت أن أخرجت شكري القوتلي من الحكومة السورية، وأخرجت معه إلى وضع النهار ما أخذ يعتبر للكتلة الوطنية من تقسغ متزايد.

إخراج الفيشيون

في 8 حزيران 1941، انطلقت من فلسطين ومن شرق الأردن والعراق قوات الجيش التاسع البريطاني ومعهما قوات فرنسا الحرة (يصفها سيورس بأنها صفيرة) في حملة رمت إلى احتلال سوريا ولبنان، وإخراجها من قبضة السلطة الفيشية المتعاونة مع دولتي المحور، والمثلة في بيروت بالفرض السامي الجنرال هنري دنتز. كان الحافز القريب لهذه الحملة قيام الطيران العربي الألماني، ابتداءً من آخر نيسان، بغارات على العراق، تحدة لرشيد عالي الكيلاني رئيس الحكومة العراقية المتعزدة، في مواجهة اندائرة بينه وبين القوات البريطانية. وقد استخدمت الطائرات الألمانية الهابط العسكرية في لبنان (ريافق) وفي سوريا (الزفة) وتدمير والتريب قرب حلب) نقاط إمداد وإمداد بالوجود في غاراتها تلك، على أن الصلة البريطانية الفرنسية كان قد سبق التفكير فيها حوادث العراق. فكانت، من جهة، استباقاً لإثزال معوروي معتمل في سوريا ولبنان ولتفند معتمل أيضاً لقوات المحور من البخان، عبر تركيا، إلى ساحل المتوسط الشرقي. وهو ما بدا خطراً على القوات البريطانية في العراق وفي فلسطين وعلى قناة السويس أيضاً. وهذا في وقت كانت تدور فيه مواجهة شرسة بين الجيشين البريطاني والألماني في الصحراء الليبية، وكان فيه الجنرال بقول، قائد فرنسا الحرة، يرسم معورين للحرب، في جنوب المتوسط وشرقه، بمتد الأول منهما بين الإسكندرية وبيروبي والثاني بين طرابلس الغرب وبغداد، ويفضي كسب العرب عليهما إلى فتح جبهة لتحرير فرنسا ابتداءً من جنوبيها.

سبق الحملة بأشهر حصار بعري بريطاني للسواحل اللبنانية والسورية، عتد مشكلات الثمنين، في زمن العرب، و زاد الأحوال المعيشية سوء على سوء. وهو ما كانت قد عبرت عنه موجات تظاهر في المدن تغلغلها عنف ووجهت بالقمع. وكانت قد انتشرت شائعات مفادها أن

وقد نُسب إلى رياض، في نيسان 1938، كلام (نفاه لاحقاً) يرجع قرب الإبرام الفرنسي للمعاهدتين واختصار «النظام» اللبناني الباهظ النفقات. وكانت تلك هي المدة التي عاد فيها الاشتراكيّ ليون بلوم إلى حكم فرنسا، ولكن لشهر واحد.

في كلّ حال، لم يحكدياض يكمل ليلته في بيروت، بعد عودته إليها من باريس، حتّى حضر من اصطحبه إلى مؤتمر الكتلة الوطنية في قدسيا. كانت حكومة جميل مردم قد باشرت نزعها الطويل تواكبها - مع استقالة القوّلي - هجمات الشهبندر واستمرار الاضطراب الانفصاليّ في الجزيرة وانتعاش ميل من النوع نفسه في جبل الدروز ومنطقة العلويّين، وتجنّد الخلاف مع الحكومة اللبنانية على «المصلح المشتركة» وأخيراً، لا آخراً، دخول القوّات التركية إلى لواء الإسكندريون.

وقد ذهب مردم بهذه العميلة إلى باريس، بعد عودة رياض الصلح منها بأسابيع، ليقيم هناك ثلاثة أشهر. ولكن ما قنمه هناك من تنازلات جديدة لم يَبْدَ لمجلس النواب الفرنسي مغرباً بإبرام المعاهدة... وإنما بدا مغرباً لمجلس النواب السوري باعتبار كل ما طرأ على المعاهدة الأصليّة من تغييرات باطلاً وغير ذي موضوع.



100 سنو

جانباً من القمع السوريّ يُشعن إلى فرنسا في حين وصل فيه جانب من الأهالي إلى حدود الجوع.

وأبدت القوّات الفيشيّة في سوريا ولبنان مقاومة شرسة ظهر أنها لم تكن في حساب المهاجمين. فاستمرّت الحرب 34 يوماً ودارت معاركها على محور الناقورة - الدامور وعلى محور مرجعيون - البقاع وعلى محور درعا - دمشق. وقد اشترك الطيران من الجهتين في المعارك، على نحو محدود، وقصف المهاجمون مواقع في بيروت مراراً، ودارت مواجهات بعربيّة أيضاً. وقد حمل القصف الرئيس الفرد نقاش على التوجّه إلى المفوض السامي طالب الامتناع عن الدفاع في المواقع المنفيّة وإعلان بيروت مدينة مفتوحة. وقد رفض منتز هذا الطلب الأخير معتجاً بكون بيروت هي القاعدة البحرية الوحيدة لقوّاته.

من جهة أخرى، تقنّمت القوّات البريطانية التي كانت قد حسمت المعركة مع القوّات الموالية لرشيد عالي الكيلاني نحو دير الزور وحلب. واتّجهت أيضاً نحو حمص عبر تدمر. وفي 21 حزيران، دخلت قوّات فرنسا العزّة

٢- 56 جهود لردّ منطقة العلويّين إلى سوريا الموحّدة

كان لرياض الصلح دور بارز في تقريب الشقّة بين الكتلة الوطنية ونواب منطقة العلويّين وأعيانها حتّى أمكن في أوائل كانون الأوّل 1936 إعلان انضمام هذه المنطقة إلى سوريا الموحّدة، وفقاً لما كان قد تقرّر في المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة. وكانت مفاوضات التوحيد قد دارت في بيروت وتولّاهما، من جهة الحكومة السوريّة، رئيسها جميل مردم والوزير شكري القوّلي وقابلهما وفد كبير من نواب اللانقية وبلاد العلويّين، ودخل في المفاوضات وسطاء من أعيان تلك المنطقة.

أصدر هؤلاء الوسطاء، بعد حصول الاتفاق، بياناً شكروا فيه الكتلة الوطنية ورسولها ونواب منطقتهم. ثمّ أثّروا «على ما قام به الزعيم الوطنيّ الأستاذ رياض بك الصلح من جهود جبّارة طيلة عنة أشهر كان منزله العامر خلالها مقراً

للاجتماعات والتمهيدات وتقريب للنظريات. وقد كان ذلك بوساطة وتكليف مناصته اجتماعات حضرته إلى النواب المشار إليهم في التفندق وزياراتهم له في منزله وخلواته معهم في كثير من الأحيان».

٥٧ < رضا رياض الصلح

في أواسط أيار 1940، رزق رياض وفائزة الصلح ولداً أسمياه رضا إحياء لنكر جده. وهو المولد النكر الوحيد لهما، جاء متوسطاً بناتهما الخمس. على أن هذه الفرحة كانت قصيرة الأجل. ففي 26 تشرين الثاني، انطلقاً رضا وهو ابن ستة أشهر. وقد ووري في جثابة الباشورة وتقبل والداه التمازي في منزل سامي الصلح أولاً ثم في منزلها ابتداءً من الثالث.

٥٨ < ملامح موقع في العرب الأيدلوجية

بروي إسكندر رياشي أن فون هنتش، ممثل ألمانيا الذي أرسله هتلر إلى بيروت، بعد سقوط باريس وتوقيع الهدنة الفرنسية - الألمانية في أيار 1940، زار كلاً من سامي ورياض الصلح عند وصوله ونقل إليهما (وإلى غيرهما) وعد الفوهرر بإقرار استقلال الدول العربية عند اقتصار ألمانيا في العرب. فطلب إليه الصلحان تسجيل الفوهرر هذا التعهد في مذكرة يتوليان إبلاغها إلى زعماء الدول العربية وإعلانها على الناس. فلم يجاوز لفتتهما إلى كون رايو برلين لا يني يكرر هذا التعهد...

ويؤيد الرياشي أن فون هنتش، حين اضطر، بعد ذلك، إلى مخادرة بيروت، سأل رياض أن يحسم موقفه: إما مع الألمان وإما مع الإنكليز. فأجاب رياض بأنه هو نفسه لا يعرف إن كان مع هؤلاء أم مع أولئك، ولكنه سيكون مع الذين يحزرون بلادهم ويعتزمون استقلالها «ولو كانوا من أهل جهنم».

ينكر أكرم زعيتر أنه كان - في تلك الآونة نفسها - على أهبة السفر إلى بغداد، وذلك بعد إقامة له في بيروت، وكان الخلاف قد اشتد بين حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى

دمشق. وكان منترز قد بدأ بمرض الهدنة، ولكن اعتراضات من حكومته أخرتها. فلم يتجسّل إلى وقف لإطلاق النار إلا في ليل 11-12 تموز، وكان الأسراليون قد أصبحوا على مشارف بيروت.

وفي 14 تموز، وقعت الهدنة في عكا بين الجانبين البريطانيين والفيشي وأقصى من توقيعها، بناء على طلب الفيشيين، الجنرال كانرو ممثل فرنسا الحرة. وكانت هذه أول مواجهة كبيرة، بشأن سوريا ولبنان، بين بريطانيا وفرنسا الليفلوية. وقد أثار غيظ ديفيل، على الأخص، قبول الليفلويتين ترحيل القوات الفيشية إلى فرنسا على سفن فرنسية ورفضهم حل وحداتها وفتح المجال أمام الليفلويتين للسمي إلى كسب عناصرها. وقد وصل الأمر إلى حد التهديد، من جانب ديفيل الذي هرع إلى القاهرة، بفصل قواته كلياً عن القوات البريطانية. وهو ما انتهى إلى «اتفاق تسميري» بين القيادةين الليفلوية والبريطانية أصنع جانباً من الضرر الذي كان قد لحق بالليفلويتين، ثم إلى تنظيم للعلاقات العسكرية في سوريا ولبنان بين الطرفين. حفظ هذا التنظيم للجانب الفرنسي حق الإشراف على العهاز العسكري وعلى الخدمات المأقة والأمن، ولكن هذا التنظيم ظل قاصراً عن دره عوامل التجاذب والتنازع بين الليفلين في سوريا ولبنان، وذلك طوال السنة التي أضحت إلى استقلال البتتين ثم إلى جلاء الليشيين بعد انتهاء الحرب العالمية.





والوصي عبد الإله، فجاءه رياض الصلح مودعاً وأسرَّ إليه بأن
فون هنتش أَعَدَّ له توصُّل حكومته إلى اتفاق مع الكيلاني
تضمن ألمانيا بموجبه استقلال الدول العربية. وقد طلب الصلح
من زعيمتر أن يتحرَّرَ من الكيلاني صَغة الخبير ويبحث إليه
بالنتيجة في برفيئة يتعلَّق ظاهراً لفظها بصَغة زعيمتر ووصله
بالسلامة، ليُبينَ على الأمر مقتضاه. غير أن هذا الاستفسار لم
يغضِ إلى شيء إذ سرعان ما استقالت حكومة الكيلاني تلك
لتحلَّ محلها حكومة طه الهاشمي.

وكان كثير من الزعماء المسلمين يترددون، في هذه المرحلة،
على بنائية المتروبول أو الـ«ميوتشرهوف» مقرَّ فون هنتش، ويتردَّد
كثير من الزعماء المسيحيين على فندق النورماندي حيث
نزلت البعثة العسكرية الإيطالية المكلفة تطبيع الهدنة
مع «جيش الشرق» الفرنسي. وكافت العناية الإيطالية
مستشرية في بيروت من سنوات عدَّة عند وقوع العرب. ولكن
هزيمة فرنسا حملت بعض الزعماء المسيحيين على استطلاع
لإمكان اقتداب إيطالي على لبنان يحلَّ محلَّ الانتداب
الفرنسي أو لإمكان ضمان إيطالي لاستقلال لبنان إذا خرجت
فرنسا منه. وكان سرَّ هذا التزوُّع الإسلامي المسيحي بين الألمان
والطليان أن إيطاليا كانت دولة كاثوليكية وأن النظام
الفاشي فيها كان ينتمي الولاء للكنيسة الرومانية... وإن
كانت علاقته الفعلية بها لم تغلُّ من الأزمات.

عليه سجَّلت التقارير الفرنسية اللاحقة رياض الصلح بين
المتصلين بممثلي ألمانيا النازية في غضون هذه السنة التي فصلت
ما بين سقوط فرنسا في ربيع 1940 ودخول القوَّات البريطانية
وقوَّات فرنسا الحرة لبنان وسوريا مجتدًا في ربيع 1941. فما هي
حقيقة موقف الرجل بين معسكري «المعور» النازي - الفاشي
والحلفاء الديمقراطيين؟

لا يوجد جواب بسيط عن هذا السؤال. ففي حديث إلى جريدة
النهار سبق سقوط فرنسا بثلاثة أشهر، ذكَّر الرجل بموقفين
واضحين اتخذهما في الصفِّ الديمقراطي حين لم يكن
بالإمكان نسبة هذا النوع من المواقف إلى الخوف من الحلفاء
ولا إلى تملُّقهم. الموقف الأول جاء في منشور للمنتدى الأدبي في
إستانبول موقِّد للحلفاء، في مطلع الحرب الأولى، وقد كلفه

لوى الطوائف في مناخ العرب

في هذه السنوات كلها، أي بين غدوات المعاهدة الفرنسية اللبانية وعشاشا الاستقلال، كانت العلاقات بين الكتل الطائفية الفاعلة في لبنان متقلبة وكانت أقرب، على الإجمال، إلى الاضطراب والتأزم. ففي بيروت، انتهى ميزان التشاحن والوئام أو التعاون بين منظمي الكتائب والنخادة، ابتداء من خريف 1937، ميزاناً لمزاج العلاقات بين الموارنة والسنة في البلاد، وقد أصبحت هاتان الطائفتان راغبتين للقدم أكثر من ذي قبل في احتكار التحكم العام بمناخ السياسة العام في البلاد وتوجيهاتها الإجمالية. وقد كان التنظيميان وليدي التوتر الذي أنشأه بين الطائفتين، استقبال متباين لمعاهدة 1936.

على أن أزمة التمييز التي اندلعت، في ربيع 1941، على أثر الحصار البحري البريطاني، شهدت تعاوناً وحركة مشتركة بين الكتائب والنخادة. ولم يكن تضعف موقع السلطة المنتهية على أثر هزيمة فرنسا بالقليل الأثر في إيهان العلاقة بين هذه الحلقة وجانب متنامي القوة من المسيحيين. وحين دخلت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة البلاد وأعلن كاترو «الاستقلال»، استمر التغارب بين الطائفتين وتجدد. وتضافر ظهور فرنسا في مظهر القوة الأكلة وغلبة العضور البريطاني في الساحة الشرقية وفي ميزان العرب العام لتحصيل هذه النتيجة.

مع ذلك، لا يمكن القول إن هذا التقارب بين الطائفتين كان عاماً. بل الواقع أن البطريرك عريضة وبشاره النخوري تصدراه من الجهة المارونية وبقي خارجه أمل إذه وقوى أخرى قريبة من فكره. لا يمكن القول أيضاً إن هذا التقارب اشتمل فعلاً على سائر الطوائف. فقد شهدت العلاقة الدرزية - الشيعية في النصف توتراً ملحوظاً في أيام الحكم الفيشي. وجمعت أزمة التمييز أيضاً، في ربيع 1941، سائر الأجنحة الدرزية في مواجهة السياسة الانتدابية.

حكم النديوان العربي عليه بالنفي المؤبد. والمحلف التالي اتخذه في بيان نشره في باريس، غداة اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية، في صيف سنة 1936، ودعا فيه عرب الريف المغربي (الإسباني) إلى المحلف على الحياد بين النظام الجمهوري وقوات فرنكو المتمردة عليه. ولم يكن رياض الذي أطلق نداءه وقتذاك بصفته نائباً لسكرتير المؤتمر الإسلامي العام، قد أخفى وقوفه في صف الجمهورية التي قال لعرب الريف إنها «أضحت لحكم النية لتؤكد عزمها على الحكم على الأسس الحرة التي قامت هي عليها». وكان هذا النداء الذي اقترحه على رياض أصمقائه في اليسار الفرنسي - على ما صرح به هو نفسه - قد نُشر بمسائل نشر مختلفة على نطاق واسع وتجاوبت له أصداء قوية.

على صعيد آخر، كان رياض «استقلالياً»، بالمعنى الذي اكتسبته هذه الصفة في دمشق الفيصلية، وكان وثيق الصلات، في السياسة السورية، بأسماء إبراهيم هنانو (الذي توفي سنة 1935) وشكري القوتلي وسعد الله الجابري ووثيق الصلات، في السياسة الفلسطينية، بالفتي أمين الحسيني. والصلات التي أنشأها الحسيني (والجابري والقوتلي أيضاً، إلى درجة أقل) بالقيادة النازية أو بمؤازريها، معلومة وكانت دلالتها ولا تزال محل جدل متادي ويتعدى علينا حسمه. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً شكيب أرسلان الذي كان رياض عشيره لأعوام في وفد جنيف السوري - الفلسطيني، وقد كانت له اتصالات مماثلة، في سنوات العرب، بالنظاميين النازي والفاشي...

ولكن رياض - على ما يقل هو نفسه - «لزم الصمت» بعد اندلاع الحرب. ولا تُعرف له مبادرات في المدة الفاصلة بين سقوط فرنسا وعودة فرنسا الحرة وبريطانيا إلى سوريا ولبنان، سوى حفلة شاي كبيرة أقامها في 3 أيار 1941 بمناسبة عيد ميلاد فيصل الثاني، ملك العراق الطفل. وكانت هذه المبادرة منطوية، في ظرفها، على التباس مقصد على الأرجح. فهي حثالة، من جهة، لمعنى الدعم لبقاء العرش الهاشمي العراقي الذي بدا مصيره معلماً في تلك الآونة. وهي حثالة أيضاً لمعنى التأييد لانقلاب رشيد عالي الكيلاني العادي لبريطانيا (ولموصي الشريف عبد الإله ولنوري السعيد، وقد فرّأ من بغداد). وكان هذا الانقلاب ممتعاً بتأييد ألمانيا وحظي (بعد حفلة الشاي بأيام) بدعم طوائفها. وهو قد وقع، بوجود الفتى أمين الحسيني في بغداد ومؤازرته المباشرة،

قبل شهر تقريباً من يوم حفلة الشاي. وكان اليوم المذكور، بالذات، يوم ابتداء المواجهة بين القوّات البريطانية المرابطة في قاعدة العُباتية، قرب بغداد، والجيش العراقي.

لا يحكي ما سبق لتشخيص موقف رياض الفعلي من المواجهة بين العقيدتين السياسيتين اللتين تواجهتا في الحرب المالية الثانية. والأصح - على ما نرى - أن يستخلص موقف الرجل من الديمقراطية، لا من تصرف مفرد أو من بيان بعينه، بل من سيرته في السياسة وأسلوبه في تعاملها. فهو أولاً رجل مفاوضة وتماقد. إذ نراه معكساً معظم جهوده، بين الحربين، لإرساء الاستقلال الوطني في دستور وفي معاهدة. وهو من أرباب المرونة واجترار المخارج، لا في التفاصيل الخلافية وحدها، بل في ترتيب الأولويات العامة أيضاً. وآية تلك تصوره الذي أقام عليه العلاقة بين الاستقلال والوحدة، إذ قدم الأول على الثانية جعل هذه الأخيرة رهناً بالاقتناع المتحصل من اقتراح المصلحة الجامعة. غير أن مرونته لا تذهب به إلى الارتواء ولا إلى التخلي عما يراه حقاً لقومه. فهو قد غضب وتصلّب، في أواخر سنة 1936، مثلاً، حين رأى مسيحيي لبنان يأبون أن يوافقوا مسلميه إلى مرحلة بعينها من الطريق المشترك. وقد كان من ملامح الديمقراطية، في سيرته، تحسّس قد لا يكون بلفه سواء من أقرانه العرب، لأهنية الرأي العام وضرورة التوجّه المنتظم إليه. وهو ما ظهر مثلاً في أدائه لمهمته الباريسية، بعد انهيار ثورة 1925-1927 في سوريا.

وكان من هذه الملامح أيضاً أسلوب خطبه وأحاديثه. فهو أسلوب حاز، بعيد عن الموات الغشبي، ولكنه خال أيضاً من معشّات الهياج والتهيج، مثيال، عوض ذلك، إلى العجاج أو إلى الإغراء ثم إلى ترك باب الخصم يدخل منه أو يخرج. فبقي لذلك بعيداً عن الميل إلى الإقذاع أي إلى البلوغ بالتناول الشخصي حدّ إحداث الصوغ التي يتعذر لأهلها. أخيراً يجب أن نعتسب في كفة الميل الديمقراطي لرياض الصلح صداقات تكاد لا تحصى ولا يحاط بتنوعها وهمة عالية مقرونة بالكرم في تعهد الصداقة وأنس بالناس ورغبة في إيناسهم ومرح كثير ومعبة للرفيق من الشعر:

وَأَقْتُلْ مَا يَكُونُ الشُّوقُ مَنِي إِذَا تَكَّتْ الْغَيَامُ مِنَ الْغَيَامِ

وزاد الطين بلة استثناء الطائفة من حياة مقعد وزاري في حكومة النقاش، وكان عادلاً أرسلان، قائد الحركة، يستهدف أيضاً مواطن النفوذ البريطاني التقليدي في الطائفة ويسعى إلى دمج الحركة في كتل محمّدي شامل. وهو قد سعى أيضاً إلى طمأنة اللوارنة، فراراً للبطريوك وياشاً حولاً مع تيار بشارة الخوري، عبر كميل شمعون وفريد الغازن، على أن تلك لم يمنع بدايات صدام، في أواخر العهد الفيشي، بين دروز مسيحيين. فقد سقط، في اللن، قنيلان وجرحى وشاعت أخبار عن تسليح درزي وأخذ مسيحيين بطلابون بالتسلح.

هذا وقد اختلفت أزمة التميّز الثانية (ربيع 1942) عن تلك التي شهدتها أواخر العهد الفيشي في قلعها على مجرى العلاقات بين النجادة والكتائب. فتأى أسلوب النجادة في الاحتفال بعيد المولد وحضور رئيس الوزارة أحمد الداعوق هذا الاحتفال إلى مناكفة شديدة بين التنظيمين. وكانت تظاهرات متقابلة سابقة قد أفضت إلى اقتضاد الحكومة قراراً بحل التنظيمين بقي نظرياً.

على أن تلك كنهه لم يحل دون مضى بشارة الخوري، في السنة نفسها، قُتِلَ في خطة التقارب مع أبرز الساسة المسلمين. كان التحوّل الذي أحدثته معاهدتا 1936 لغير صالح التمسك الإسلامي بالوحدة السورية هو التحوّل المستمر الأثر خلفه من المناكفات الطائفية وهبوطها. وكان التحوّل الآخر الذي رزخته هزيمة فرنسا في الصف المسيحي لغير صالح الانتداب قد أخذ يستكمل الأول ويوطده. وما هذان التحوّلان إلا مفتّحتان فاطفتان، برغم صفتيهما المصلية لا النصية، بما أصبح يعرف لاحقاً باسم «الميثاق الوطني».

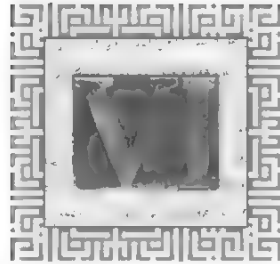
وفي أوائل الصيف التالي (1943) بدا أن الأزمة التي أثارها مرسوماً أيوب ثابت المتعلقان بتكوين هيئة الناخبين ومجلس النواب

قد بُدِئت، مزة أخرى، ما كان تراكم من
رصيد لتفاهم مسيحي- إسلامي في البلاد.
ولكن الانتخابات نفسها وما تلاها ما
لبث أن أثبت أن هذا الرصيد كان لا يزال
متنامياً على قواعده التاريخية الجيدة.

هُسِرَ في إلقاء الانتداب وعُصِرَ في إعادة الدستور
مع انطلاق القوّات البريطانية وقوّات فرنسا
العزة لإخراج الفيشيين من سوريا ولبنان
وإعادة احتلالهما، نفرت الطائرتان يوم 8
حزيران 1941، عشرات الآلاف من النسخ
من إعلان وقعه الجنرال جورج كاترو
الذي كان الجنرال يقول قد عيّنه مندوباً
عائقاً لدى المولتين. وكان أهم ما جاء في
هذا الإعلان أن الانتداب قد «الفي» وأن
الشعبين أصبحا «سيتين مستقلين» وأن
لهما أن يتشكلا في «دولتين منفصلتين»
أو أن يجتمعا في «مملكة واحدة». وقد أضاف
الإعلان أن هذا الاستقلال «ستضمنه»
معاهدة تحدد، فضلاً عن ذلك، «العلاقات
المتبادلة بيننا». وفي اليوم نفسه، اعترفت
بريطانيا، بلسان سفيرها في القاهرة ميلز
لامبسون، بهذا الاستقلال، إذ أعلنت
نصها التام للقرار الفرنسي.

ولم يكن هذا القرار ابن ساعته، فإن
فكرته كانت تحت الدرس منذ خريف
العام السابق، وكانت مسودات مختلفة
لصيفته قد تبوّلت بين الجانبين البريطانيين
والفرنسيين، واتّعى إدوارد سبيروس لاحقاً أنه
واضع الصيغة الأخيرة التي اعتمدت ونُشرت
بتوقيع كاترو. وكان تعيين هذا الأخير
«مندوباً عائقاً» لا مفضلاً سامياً إشارة
واضحة أخرى إلى التحول في طبيعة العلاقة
بين فرنسا ودولتي المشرق.

ولم تكن «المعاهدة» العتيدة شرطاً لإلغاء
الانتداب ولا للاستقلال، وقد أعلن حصولهما
فعلاً. وإنما كانت «ضمانة» فرنسية
للاستقلال، إلى تحديدها العلاقات المتبادلة.



٢٠٩ 59 يقظة الطوائف في العهد الانتدابي الأخير

في مسالك المناورة السياسية وفي ساحات التظاهر، كان قد عمّ، في أعقاب الأطوار التي شهدتها التفاوض على معاهدتي 1936، حديث «حقوق الطوائف» وتراجع حديث «الوحدة السورية» وإن يكن بقي ماثلاً في أفق غير محدد، على الأغلب، أو في الاحتياط. اشتملت هذه الغلبة على طوائف الحنّيين، في لبنان، ومن فيهم السنة الذين قوي ميلهم إلى التصوّف على أنهم طائفة لبنانية لا على أنهم جزء من «أمة» يختلفون في رسم حدودها ولكنها شاسعة على كل حال. واشتملت الغلبة نفسها على الأقليات السورية من علويين ودرزيين ومن مسيحيين في الشمال ومن أتراك في نواحي الإسكندرون. فقد بقي هذا القوس كله يتعامل بقوى نافذة فيه وركب الإسكندرون إلى تركيا مركب اتحاد المصالح التركية - الفرنسية متجاوزاً عن رغبة سكانه من العرب وعن المصالح العلوية لبنانه.



181 ألجوب ثابت

وفي الوسط الماروني اللبناني (وهو الوسط القيادي في البلاد)، بقي الغفاء مقيماً، على وجه الإجمال، بين البطرك عريضة والمقرض السامية، ومن ثم بين البطريرك والرئيس إميل إده. وحين حلّ الفرد نقاش في محلّ إده، تراءى لعريضة، خلف الرئيس الجديد، نفوذ اليسوعيين، وهو نفوذ كان البطرك لا يأنس إليه. وفي شبكة النفوذ هذه، وجد بشاره الخوري وكتلته الدستورية منفذاً واسعاً إلى نوع من الاستئثار برضا بكركي.

وكان البطريرك قد وصل، في خريف 1941، إلى حدّ التقدّم من سيرس بعرض لإحلال حماية بريطانية للملارنة محلّ الحماية الفرنسية. وهو عرض رفضه الجانب البريطاني الذي لم يكن يريد الوصول باستفرازه حليفه إلى هذه الدرجة.

في هذه المدة نفسها، كان الجبل الدرزي يشهد تنافساً بين عصبة العمل القومي، ممثلة بعلي ناصر الدين (وهي تنظيم قومي عربي بقيت سوريا مجال عمله حتى تلك العين) وبين الحزب السوري القومي، وكان زعيمه أنطون سعادة قد عاد الرحيل إلى أميركا الجنوبية في سنة 1938. وصعد أيضاً في الجبل نجم عادل أرسلان العائد من غرب طويلة، محفّزاً بالنقمة على الهلثية التي آل إليها الحزب الأرسلاني بفعل انحياز السلطة المنتدبة إلى نظرية جن بلاط. وكان هذا الثالث معادياً للانتداب ومنطوياً على ميل «محوري» بقي متلعناً إجمالاً

كان مراداً كسب مودة الأهالي لتأمين القوات الزاحفة. ولكن ما إن استقرّ أمر الاحتلال الجديد حتى بدت فرنسا العزة غير مستعجلة أي تغيير ذي شأن. وبعد توقيع الهدنة ببومين، أصدر كاترو قراراً ولي نفسه بموجبه سلطات المفوض السامي بعذافيرها. كذلك بقيت بوائر الانتداب على نسقها السابق وأساليب عملها وتوالى إصدار القرارات التي لها قوة القانون من جانب المندوب العام الذي اتخذ السراي الكبير مقراً له. وأقزّت الحكومتان المينتان، برئاسة خالد العظم في دمشق والفرد نقاش في بيروت، في موضعيهما.

كان السير في طريق التغيير يقتضي، أول ما يقتضي، أن يفرج عن الدستور في كل من الدولتين. ولكن كاترو بقي معزاً، ما استطاع، عن هذه الضرورة، وجنح، عوض الانصياع لها، إلى مباشرة العوار مع الحكومتين المينتين حول مستقبل العلاقات بين فرنسا وكل من الدولتين.

وأما الجانب البريطاني فكان سارع إلى نفي أن تكون له مطامع خاصة في سوريا ولبنان، معترفاً لفرنسا «بمصالحها التاريخية» في المشرق وبعثها في أن تحوز وضع «الامتياز الغالب» في الدولتين من غير

في حالتي إرسال وناصر الدين، ولكنه بلغ حد الجهر في حالة العرب السوري القومي.

إسراو باستقلالهما، ومفوّراً أن لا مصالح لبريطانيا فيهما باستثناء كسب العرب.

على أن هذا التعريف لم يعط بالتأويل نفسه من الجانبين الفرنسي والبريطاني وظهر بسرعة، على الرغم من التوضيحات التي تبحت لزمة توقيع الهدنة في عكا، أن التفاوض السياسي بين الطرفين مرشح للاستمرار. وهذا فضلاً عن أن فعوى المراسلات البريطانية - الفرنسية، في هذه المرحلة، لم يكن لها أن تلزم السوريين واللبنانيين اللذين أبقوا بمعزل عنها.

في كل حال، عيّن كاترو، في 27 أيلول، ناج الدين الحسني رئيساً للجمهورية السورية، فعين هذا الأخير، بعد استقالة خالد العظم، حسن الحكيم رئيساً لحكومة جديدة. وأعاد كاترو، في هذه المناسبة، تأكيد الاستقلال، ولكن مع التشديد على الالتزامات السياسية والعسكرية الناجمة عن طرف العرب. فبدأ أن الاستقلال التام يتوصل إليه في نهاية مطاف معين وليس معطى فوراً.

وبعد شهرين، أي في 26 تشرين الثاني، أعاد كاترو الكفة في بيروت، فنقل ألفرد نقاش من رئاسة الحكومة التي كان قد عينه لها دنتز إلى رئاسة الجمهورية، وحل محله في رئاسة الحكومة أحمد الداعوق. وقد نكر في الإعلان الذي أذاعه إلى اللبنانيين معاهدة 1936. ولم يكن ذكر مثلها السورية التي لم تكن تمنع لفرنسا ألفرد نفسه من التسهيلات، العسكرية خصوصاً. إلى ذلك، وضع كاترو للحكومة الجديدة برنامج عملها وحدود حركتها ممتدكراً، إلى التزامات العرب، «رسالة فرنسا العريفة» في لبنان.

على أن للتوجه نحو الإفراج عن المستور (معدلاً) كان عليه أن ينتظر آذار 1943 أي سنة ونصف سنة تقريباً، ولم تحصل

وعند الشيعة، بدأت حركة المطالبة الطائفية تبدي ملموحاً مؤسسياً. فأخذ النواب الشيعة يتصرفون جماعة في المجلس النيابي ويلوحون بالمقاطعة والاستقالة تلبيةً لمطالب الطائفة ابتداءً من سنة 1937. وفي خريف 1941، أقدم أحمد الأسعد ومشايعوه على تأسيس «مجلس أعلى» للطائفة الشيعية، وكانت هذه سابقة لم تقص إلى صورة ثابتة إلا بعد ذلك بنحو من ثلاثة عقود. وكانت الزعامة الأسعدية قد عادت تفرض نفسها بقوة ابتداءً من انتخابات 1937، وذلك بعد تهديد نسيي لومتقطع بدأ مع أوائل الانتداب.

أخيراً، كانت مسألة رئاسة الوزارة قد أصبحت معوراً للحركة السياسية في وسط الزعماء السنة، ومداراً لعلاقتهم بأقرانهم الموارنة أيضاً، وذلك منذ أن تسلمها خير الدين الأحمد في مطلع 1937. فما لبثت العلاقة أن اضطربت بين رئيس الجمهورية إده ورئيس الوزارة الذي ظل يلقى، إلى أواخر عهده، دعماً من المفوض السامي ومن كتلة يشاره السوري، هذا فيما كان البطردوك الماروني قد أصبح راعياً في إزاحته. وحين أخرج إده وأمين سر المولة عبد الله بيهم إلى الاستقالة تحت وطأة الإخفاق في معالجة أزمة التمسون المستشرية، وذلك في ربيع 1941، هدأت هذه الجبهة إلى غداة إعلان كاترو «الاستقلال» في أواخر تشرين الثاني وتشكيل حكومة أحمد الداعوق بعد تسمية ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية. فقد كان الداعوق موعوداً بأزمة تموز جديدة جاءت بعد الأولى بنحو سنة. فكانت أشهر آذار ونيسان 1941 وأواخر شباط إلى نيسان 1942 أشهر اضطراب شديد وتظاهر داح تجرّك بين المدن السورية والفلبانية. وكان الخبر قد أصبح شغل للناس ووصلتهم الصريحة في السياسة وفي الموقف من طرفي العرب.

في ظرف الأزمة الثانية هذا، التقى رياض الصلح الرئيس النقاش وأهدى استعداداً لتأليف حكومة تخلف حكومة الداعوق ولتأييد استقلال لبنان في حدوده القائمة. ولا يبدو هذا الترشيع الذي نجد خبره في تقرير فرنسي موجه إلى كاترو مثار نفور انتدابي فعلي، بل إن التقرير يميل إلى موافقة النقاش في اعتباره

علامة لجنوح رياض إلى الاعتدال. ولعل في حرج الظروف تفسيراً لهذا التماهل الفرنسي ولقرونة الرئاسة. مهما يكن من شيء، فقد بشر النقاش استشارات دخل رياض السراي الصغير مشاركاً فيها لأول مرة في حياته السياسية، وذلك من غير صفة نيابية راهنة أو سابقة. ولكن الاستشارات انتهت لا إلى تكليفه هو بل إلى تكليف صهره وابن عمه القاضي سامي الصلح. وكان اسم رياض قد طرح مرة أولى لتشكيل الوزارة في مطلع سنة 1937. وكانت تجمعه (ووالده من قبله) صلة شخصية وثيقة بإميل إدو، رئيس الجمهورية آنذاك. ولكن هذا الأخير انتهى إلى تكليف خير الدين الأحمد وبمصر ذلك بغضبه من «بينامية رياض» على حوزة الرئاسة الأولى.

وأما السباق إلى المبرة التي بدا أن استقالة الباع البريطاني في سوريا ولبنان، ومعها سياسة بريطانيا العربية بمحورها، قد أخذت تفرضها في مجال العلاقة السياسية بين مسيحيي لبنان ومسلميه فكان يشاره الغوري. كان الغوري قد تلقى رياض الصلح على النقد الشديد لأداء حكومة الداعوق أثناء أزمة التميمون التي شهدتها ربيع 1942. وفي حزيران، نفي الغوري وجميل مردم دعوة مصطفى النقاش رئيس الوزارة المصرية إلى زيارة مصر. وكان سراً دائماً أن هذا اللقاء مشمول بالبركة البريطانية. وكان مدار البحث توحيد الموقف العربي في العرب ومستقبل سوريا ولبنان. واستمع المباحثون عودة الحياة الدستورية في سوريا ولبنان، وارتأوا إجراء الانتخابات النيابية في لبنان في ظل حكومة يرئسها الغوري. وكانت الزيارة، في عرف هذا الأخير، مدخلاً له إلى حلبة «التعاون العربي» وإلى المجال الإسلامي اللبناني أيضاً. ورأى فيها - بحسب سببوس - اعترافاً من النقاش بالكتلة الدستورية على أنها النظمير اللبناني للكتلة الوطنية السورية.



الانتخابات النيابية إلا في أواخر آب وأوائل أيلول من ذلك العام. ثم استكمل نصاب المؤسسات الدستورية بعد أسبوعين من اكتمال عقد المجلس النيابي، ونلتك بانتخاب رئيس للجمهورية هو يشاره الغوري وتشكيل حكومة مبرولة أمام مجلس النواب هي حكومة رياض الصلح الأولى. فبين إعلان كاترو الاستقلال والتكوين الفعلي للمؤسسات الدستورية، انقضى ما يزيد قليلاً عن سنتين وثلاثة أشهر.

في هذه الأثناء، كان كاترو قد أرفق انطلاقاً الإفراج عن الدستور بإنشاء حكم انتقائي مهمته الأولى تنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية. فجمع في يد أيوب ثابت رئاسي الدولة والعكسة من غير أن يستيه رئيساً للجمهورية. سعى عطا الأيوبي للمنصب نفسه في سوريا. وكان تاج الدين العسني قد توفي فجأة في مطلع السنة. وكانت سوريا قد عرفت، بعد حكومة الحكيم، حكومتين، في ظل رئاسة العسني، (رأس إحداهما حسني البرازي والثانية جميل الأليشي. وكان أقطاب الكتلة الوطنية من أمثال هاشم الأتاسي وشكري القوتلي معرضين عن المشاركة في الحكم ما لم تكن في ظل الدستور. وكان سامي الصلح قد خلف أحمد الداعوق في تموز 1942 على رأس الحكومة اللبنانية فصمدت حكمه إلى أن أقال كاترو الفرد نقاش الذي رفض الاستقالة. تمت هذه الإجراءات، إن، في آذار 1943 وكان جديدها الاستغناء عن تعيين ثلث النواب، وهي قاعدة كانت قد سمحت للمجالس النيابية من أوائل العهد المصري. فبدأ حديث الانتخابات يطغى على كل حديث سياسي آخر.

والواقع أن هذا الحديث كان قد بدأ يملو ويهبط، في الوسط السياسي، من أواخر 1941، مواكباً التغيرات المتصلة بإعادة الدستور. ولكن حكومة أيوب ثابت وجمعت نفسها أمام مسؤولية تنظيم الانتخابات. وما لبثت

٢٠٠٦ فيرلونغ: قرار أم مناورة؟

يروي يوسف سالم أن القنصل البريطاني في بيروت فيرلونغ (وقد أصبح المستشار السياسي لسبيروس بعد قدوم هذا الأخير إلى بيروت) أخبره ذات يوم، إذ سمعه يحدث رياض الصلح بالهاتف، أن الإنكليز سيعتقلون الصلح «بعد أسبوعين أو ثلاثة» وأنهم سيعتقلون معه شكري القوتلي وبعد الله الجابري أيضاً. وينكر سالم أنه دبر، على الأثر، لقاء في منزله بين الصلح وفيرلونغ وأن الأول تمكن من تفنيد التهمة البريطانية للوجهة إليه وهي الجنوح إلى جهة الألمان بعد هزيمة فرنسا وما تبع ذلك من تأليه لـ «ثورة» رشيد عالي الكيلاني على البريطانيين في العراق.

يضيف سالم أن رياض (الذي أفتى فيرلونغ بـ «تأجيل» اعتقاله) دبر لاحقاً لقاء (في منزل سالم أيضاً) جمعه وفيرلونغ والزعميين السوريين. وقد انتهى هذا اللقاء بالقتناع المسؤول البريطاني بأن إقامة القوتلي والجابري في العراق كانت في ظرف اقتنع فيه الجميع (بمن فيهم تشرشل نفسه) بميل موازين الحرب إلى الجهة الألمانية، وأن الزعماء الثلاثة كفوا وظلوا في مواقفهم طلاب استقلال وحلفاء لمن ينصرهم في معركة الاستقلال، ولم يكونوا أنصاراً للثورة ولا أعداء للديمقراطية.

يفترض، بحسب إشارات في رواية سالم، أن ثقي هنين اللقاعين (أو كليهما) تم في شهر رمضان الذي تلا احتلال بريطانيا وفرنسا الحرة سوريا ولبنان، وهو يوافق شهر آب - أيلول من سنة 1941. على أن شكري القوتلي ما لبث أن ذهب إلى الحج في نهاية العام ثم عاد من هناك إلى بغداد حيث أمضى سنة «نفي طوعي» طالبت إلى أيلول عام 1942. وتشير الأوراق السياسية إلى أن البريطانيين هم الذين آمنوا له عودة غير مشروطة إلى دمشق كانت تلقى معارضة فرنسية.

يفيد تقرير وجهه سبيروس في أول تموز 1942 إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن رياض الصلح كان ذات يوم «موضع شبهة شديدة» تتصل بالعداوة الثلاثية ولكنه «بات يهدى هوداً مستحسنًا وموفقاً وحاداً [حيال البريطانيين] لا بد أن يكون لهما صدق إيجابي في الوسط الديني» الذي ينتمي إليه.

أن اعتمدت توزيعاً للنزاه بين الطوائف، معتسبة المترفين (وكانت أكثرهم من المسيحيين) في تحديد عدد المقاعد المائدة إلى كل طائفة. وقد أثار هذا القرار عاصفة كبرى في صفوف المسلمين. فتدخل في الأمر كل من إدوارد سبيروس، ممثل بريطانيا، ومصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية. وانقسمت الأزمة عن سقوط ثابت وحلول بترو طراد محله في 21 تموز. واهتمت مذ ذلك قاعدة التوزيع التي بقيت سارية حتى انقضاء الطائف وهي أن يعطى للسيحيين ستة مقاعد يقابلها خمسة للمسلمين بحيث يأتي عدد أعضاء المجلس دائماً قابلاً للقسمة على 11.

هكذا زالت العوائق من الطريق إلى الانتخابات. وكان وراء طول المسة التي استغرقها ذلك نزوع فرنسا الحرة - وقائدها ديول، على الأخص - إلى توليد مترابيد الضيق للاستقلال المعلن سنة 1941. وكانت زيارتها ديول إلى المشرق في تموز - آب 1941 ثم في آب 1942 قد أهدت هذا المنع تأكيذاً متصاعداً من الأولى إلى الثانية. فبدأ أن قائد فرنسا الحرة لا يعتبر الاستقلال حاصلًا بل ينيط «تنظيمه» بالمولة المتدبة. وبدأ أنه يربط إنهاء الانتداب (الذي كان كانوا قد أعلن إلقاءه) بالتوصل إلى معاهدة تبرمها الدولة الفرنسية بحسب الأصول المتبعة من قبلها وتبلغ إلى عصبة الأمم (القائمة آنذاك) التي يعود إليها إلغاء الانتداب. وهذا مع ملاحظة الارتباط بين مراحل هذا المسار كلها وظروف الحرب...

فليس إذن غير الضغوط البريطانية التي واكبت مطالبات السوريين واللبنانيين بالمستمر وأسفعتها تطورات الحرب العاتية، ما أتاح تحول الجانب الديني نحو الغيار الدستوري في سوريا ولبنان.

فونما الحزبة تنكر «حزبته» وبريطانيا
العلمي تنكر «وحدته وسلامة أراضيها»

ويستبعد أن تكون سلطات الاحتلال البريطاني قد نظرت جنباً إلى احتمال الإقدام على اعتقال الزعماء الثلاثة. ويستبعد أن يقدم فيرلونغ على إبلاغ سالم هذه النية لو أنها كانت جنية. كان الجانب البريطاني قد باشر مناقشاته مع السلطة المنتدبة وجد في توجيه سوريا ولبنان نحو الاستقلال وفي الإسالك بالنقطة، في حدود الإمكانيات، خلال هذه المسيرة. وكان اعتقال هؤلاء الزعماء إخلاءً للمساحة من قيادات رئيسية منوطة للانتداب وتسليماً للنقطة إلى هذا الأخير وإلى أنصاره. الأرجح إذن أن فيرلونغ ابتغى أن يعقد الصلة مع الزعماء الثلاثة من موقع القوة والتهديد، وأنهم «أفمنوه» في نهاية المطاف، بما كان مقتنماً به سلفاً.

٢- 61 المذكرة إلى كاترو: «بشرى» بالتعديل الدستوري

تضرد رياض الصلح من المراجع المختلفة التي أهدت مصادرة لإعلان كاترو ولحكم النقاش - الداعوق، ولكن بموقف مماثل في استقلالته ومختلف في تفاصيل ذات أهمية. وكان هذا الأفراد مصداقاً لاهارة سبيرس الذي وصف رياض الصلح، في تلك المرحلة، بأنه «ذئب متوحد».

ففي 20 كانون الأول 1941، وجه رياض إلى كاترو منكرة بسط فيها موقفه من إعلان 26 تشرين الثاني. وقد أرسل منها نسخاً إلى حكومات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والجمهورية التركية والممالك المصرية والعراقية والعربية السعودية، وتلك بواسطة ممثلها في بيروت. ويروي تقرير للاستخبارات الفرنسية من مرجعيون أن توترياً محمداً جداً لهذه المنكرة حصل في جنوب لبنان. وينكر زهير عسيران أن رياض الصلح كافه تهربها إلى مندوب «الأهرام» في فلسطين لتتشر في الصحيفة. ولم تقع على النص التام لهذه المذكرة بالعربية. ولكن بعض كتب التاريخ اللبنانية يقتطف أهم مقاطعها. ثم إن واضع التقرير الفرنسي أرفق به ترجمة فرنسية تامة لها.

تدور منكرة رياض الصلح على فكرة التناقض بين مندرجات إعلان كاترو ومصالح البلاد في الاستقلال الصحيح. وينصب

أثار إعلان كاترو «استقلال لبنان» في 26 تشرين الثاني 1941، موجة احتجاج وفقد واسعة في أوساط لبنانية متنوعة. فخل أكثر البوادر إزعاجاً للمنبوبة العامة كان المؤتمر الذي انعقد في بكركي يوم عيد الميلاد، واشتركت فيه وفد ضخمة ضمت 600 إلى 700 شخص. وكانت الكتلة الدستورية، برئاسة بشارة الخوري، العاضد الأبرز في هذا المؤتمر. وقد ألقى فيه البطريرك عريضة خطبة أبرزت ما أحمله الاستقلال المنتص الذي أعلنه كاترو من خيمة أمل. وتبنى المؤمنون بياناً طلبوا فيه للبلاد الاستقلال الفعلي وحزبة التعاقد مع الدول الأجنبية وسن قوانين دستورية تنظم الحكم الوطني الديموقراطي في صورته الجديدة، وتعفظ حقوق الطوائف والمناطق، وشهدوا على أن الحكومة التمثيلية الممتعة بفتح مجلس نيابي منتخب هي وحدها المخولة لإدارة البلاد بأي تعاهد سياسي أو اقتصادي.

وكانت مواقف أخرى قد جرت المجرى نفسه. فالتقت منظمات الكتائب والنجادة على معارضة الوضع الذي أنشأ إعلان كاترو. ووقع نحو من 25 شخصية، معظمهم من النواب السابقين وفيهم رئيسان سابقان للحكومة ولجنس النواب (بشاره الخوري وخالد شهاب) وفيهم وزراء سابقين وفيهم مطرقتان على بيروت، وهما الماروني مبارك والروري الكاثوليكي صيغ إلخ.، منكرة قتموا فيها حصول الاستقلال الفعلي على كل بحث في المعاهدة...

وكان بين هؤلاء من وجد في بقاء الأفراد نفاس على رأس السلطة استجابة لطلب اليسوعيين المسيحي الكنيسة في الإدارة الانتدابية. وكان بينهم من أخذ على حكومة الداعوق ضتها بعض خصومه السياسيين، إلخ. ولم يعدم الوضع الجديد من بين اللبنانيين، من يفق منه موقفاً مقابلاً لهذه المعارضة. فذهب الرئيس السابق إميل إته وأنصاره، خصوصاً، إلى

كاتبها في وجه صاحب الإعلان مواقف دولية بينها ما كان كاترو نفسه قد أعلنه في حزيران وبينها كلام لقائه بيفول وبينها، على الأخص، مواقف بريطانية متكثرة يورسها للصلح بنصها.

وتبرز المنكورة، بين ما تبرزه من أدلة على التراجع في إعلان 26 تشرين الثاني، اتخاذه معاهدة 1936 مرجعاً. فيشير الصلح إلى كلام لقيينو، مهندس المعاهدتين السورية واللبنانية، يصرح فيه بأن الأخيرة تختلف عن الأولى بالمدّة وبالشروط العسكرية وأنها «ليست إلا تثبيتاً لحضور فرنسا في تلك البلاد بصيغة أخرى». يأخذ الصلح أيضاً على كاترو أنه لا يزال يمارس صلاحيات المفوض السامي في شؤون لا علاقة بها بعلة للعرب...

ثم إن المنكورة تبرز الموائق التي وضعتها تدابير كاترو وما رسمه من خطة عمل للحكومة الجديدة في وجه انضمام لبنان إلى لية وحدة عربية، وهي عوائق لم تكن ماثلة في إعلان 8 حزيران. وتشد المنكورة خصوصاً على اعتماد كاترو عن خطة الانتخابات واستعاضته عنها بجولة مشاورات في المناطق، واعتماده منطقاً يجعل من لبنان «مجموعاً من الطوائف والمواقف المتفرقة» فيما كان الواجب إعداده ليكون «وحداً عربياً قوياً سيداً مستقلاً».

على أن أدهش ما في منكورة رياض الصلح أنه بشر كاترو بالتعميل الدستوري الذي اقترحه حكومة الصلح الأولى على مجلس النواب اللبناني، بعد المنكورة بسنة وأحد عشر شهراً تقريباً:

«عليه وباعتبار الوضع الراهن مناقضاً لمصلحة البلاد، فإننا نحتفظ بالحق في إجراء كل تعديل داخلي يوافق هذه المصلحة وذلك في اليوم الذي نتمكن فيه من ممارسة استقلالنا ممارسة عملية. وبذلك سيكون هذا التعميل رهناً بإرادتنا وحنا»¹¹

أخيراً لا ينسى رياض الصلح أن يعتبر «إعلان الاستقلال» - بعد هذا التنفيذ كله - «وثيقة قانونية جديدة».

التمسك بالانتداب أو بضمانة فرنسية تكافئه لسلامة الكيان اللبناني وبصفة اقتسام السلطة السارية في مؤسسته.

وفي جهاز الانتداب نفسه، وجد غلاة من الإناريين والعسكريين والمبشرين كانوا حريصين على مواقفهم، وعلى ما في أيديهم من امتيازات ونفوذ، فاعترضوا على التوجه الاستقبالي من غير التوقف كثيراً عند اختلاف الصيغ، ووصل بهم الأمر إلى حد التآمر لاجتيال كاترو.

هذا وكانت البعثة البريطانية قد باشرت التفريب من الاستقباليين. على أن الموقف البريطاني الفعلي لم يكن مطابقاً لموقف هؤلاء. كان إعلان 26 تشرين الثاني قد خضع لمفاوضة وتجادب بين الجانبين الفرنسي والبريطاني. وأكثر ما اعترض عليه الجانب البريطاني في الإعلان كان الإشارة إلى معاهدة 1936، إذ كانت تعفظ لفرنسا امتيازات ضخمة وطويلة المدّة في لبنان. وقد اعترض أيضاً على تأكيد الإعلان أن الدولة اللبنانية تشكل، في الأرض وفي السياسة، «وحدة غير قابلة للتجزئة». فقد رأى البريطانيون في هذه النقطة مثاراً لنقمة السوريين الذين كانوا لا يزالون يتطلمون إلى وضع اليد على الأقضية الأربعة (الفاق وادي التيم) وعلى طرابلس التي كانوا يرون فيها تعويضاً لهم عن خسارتهم إسكندرون، وكانت المناء الوحيد العمّن التجهيز في سوريا. تلك مطالب كان البريطانيون عاجلين بأنها تلقى جواباً في لبنان نفسه، وخصوصاً في طرابلس. إلى ذلك، بقيت دوائر الانتداب تشتبه بوجود رغبة بريطانية في فصل جبل عامل أيضاً عن لبنان وضته إلى فلسطين، وذلك لتيسير نسوة عربية يهودية هناك تأخذ بعين الاعتبار مطالب الصهيونيين المتعلّفة بالمياه، وتأخذ أيضاً بمبدأ تقسيم فلسطين كلها.

٢٠٦ انتخابات 1943 النيابية

طالبت الحملة التي أفضت إلى انتخابات 1943 النيابية كثيراً. كان التجاذب في مبدأ إجراء الانتخابات قد بدأ مع تحرير سوريا ولبنان من الفيشيين. وكان لهذا التجاذب وجه بريطاني - فرنسي تمثل في المقاومة البريطانية للتزوع الفرنسي إلى فرض فيمين تقيلين على استقلال لبنان المعلن في ربيع 1941، وهما قيد المعاهدة، وقيد إبرام عصبة الأمم قرار إنهاء الانتداب. ومع كل طور من أطوار هذه المواجهة، كان حثيث الانتخابات يعود إلى التداول ويبلغ حد البحث في تأليف لوائح. ولكن الأمل في إجرائها كان يخيم مجدداً، إذ تستغل فرنسا العزلة ظروف الحرب لترجع مرة أخرى بحث الحياة الدستورية في سوريا ولبنان.

وفي أواخر نيسان 1942، كان كاترو ينزع إلى استثناء إجراء الانتخابات من بين النتائج المترتبة على إعادة العمل بالدستور. وهي إعادة سلم بها أخيراً (وافق عليها رئيسه ميغول). وأما ما كان كاترو متجهاً للاستعاضة به عن الانتخابات فلم يكن غير إعادة الروح إلى مجلس 1937. فهذا هو المجلس الذي صنق المعاهدة... وكانت العودة إلى هذه الأخيرة لا تفارق مخيلة كاترو.

وقد لقيت هذه الرغبة الفرنسية قبولاً عند شطر كبير من المسيحيين (الأتين بخاضة) كان يخشى وصول زعماء مسلمين أقهفاء من معارضي الانتداب، إلى المجلس النيابي، بعد أن بدأ منهم تصميم على خوض الانتخابات كان جديداً عند بعضهم. وكان النهج البريطاني المتجه إلى دعم هؤلاء يزيد من هذه الغشبية المسيحية.

ومع أن البطريك عريضة وبشاره الخوري وكتلته كانوا معززين على إحياء الدستور، فإن الخوف على الميزان الطائفي العام في المجلس الجديد لم يكن غائباً عن فكرهم. وحين تغيرت موازين الحرب في الأشهر الأخيرة من سنة 1942 وتراجع الخطر المحوري عن آفاق الشرق الأوسط، اضطرت السلطة المنتدبة إلى الرضوخ للمطالبات البريطانية بإجراء الانتخابات في البوتلين. وهو ما مهد له إعلان اللجنة الوطنية الفرنسية من الجزائر في 24 كانون الثاني 1943 وما رسمت معالمة التنفيذية قرارات ثلاثة أصدرها كاترو في 18 آذار من العام نفسه. وهو أيضاً ما عارضه

لاحقاً ثبت البريطانيون على العت لإعادة الفصل الدستوري وإجراء الانتخابات النيابية. وعارضوا بثبات أيضاً نزوع الديغوليين لا إلى إحياء معاهدتي 1936 مع سوريا ولبنان وحسب بل أيضاً إلى إحياء المجلسين النيابيين اللذين صنقا هاتين المعاهدتين. وكان مسار الحرب على الجبهة اللبانية حيث تلقى الجيش البريطاني ضربات موجعة من الجيش الألماني الرأخف نحو مصر بقيادة رومل ما وقع مباشر على الجدل البريطاني الفرنسي في شأن الخطوة المناسبة لسلك الحلفاء في سوريا ولبنان. وحتى التوصل الألماني في الأراضي السورية كان يقوي حجة الديغوليين الراغبين في مواصلة سياسة القبضة المعكمة على دمشق وبيروت. فعلى هاتين الجبهتين لم يتوقف التقدم الألماني وثبت رجحان كفة الحلفاء إلا في أواخر 1942، وإن تكن استعدادهم زمام المبادرة قد لاحت تباشرها في أوائل الصيف. هكذا كان على عودة الدستور اللبناني وللوجه العلم نحو الانتخابات النيابية أن ينتظرة قراراً من كاترو ولم يعلنه إلا في 18 آذار 1943... كان هذا القرار استجابة للرغبة البريطانية أثبتت، بين ما اثبتت عليه، على التغلبي عن مبدأ اختيار ثلث النواب بالتعيين، وهو المبدأ الذي لازم المجالس السابقة وكان يقرن للسلطة المنتدبة نوعاً من الأكرتية الأتية وتحتكم بميزان القوى في المجلس. ولكن هذا القرار لم يكن تغلباً من سياسة القبضة المعكمة، بل نقلاً لمركبة الدفاع عنها إلى جبهة أخرى. فإن تعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة وسمارته إلى إصدار مرسومه للمعلقين بالانتخابات كانا يعنيان أن التركيز قد انتقل إلى حملة القلبة المسيحية في نظام الحكم... وهذا بعد أن تكسر الأزمة الطائفية ما كان يبدو منذ مؤتمر بكركي، في أقرب تقدير، ميلاً إلى التضامن المسيحي الإسلامي في وجه السلطة المنتدبة.

سوريا إلى الاستقلال فالجلاء

بعد انتهاء العهد الفيصلي في أول الصيف من العام 1941، سلك المنسوب العام لفرنسا للحرية جورج كاترو، في سوريا، مسلكاً مشابهاً، على وجه الإجمال، لمسلكه في لبنان. أعلن استقلال البلاد ثم راح بشرط إنفاذه بمعد معاهدة تحفظ ما تعتبره الدولة المنتدبة مصالح لها في سوريا. وكانت بريطانيا ترقب، من موقع السهولة الدفاعية الذي يؤتتها إزاء غلبة حضورها العسكري في «دولتي الشرق»، تصرفات السلطة المنتدبة وحركة اللوائف التي جعلت تنغذها المفاعليات على المسرح السياسي السوري. وهذه مراقبة لم تعفم، بعد وصول الوزير المفوض إدوارد سبيرس إلى بيروت ومشرق، أن تدخل إلى تدخل متنامي الوطأة يمتد القوي الرئيسة المناهضة للانتداب، في الداخل، ملحة في طلبه فتقوى بذلك الاستعداد البريطاني لبذل.

كان سماح المنسوب السامي الأخير دنتر- ومن وراءه حكومة فيشي- للطيران العربي الأناني باستخدام مهابط في سوريا لتجدة وشيد عالي الكيلاني والعسكريين «المنتفضين» معه في وجه للسيطرة البريطانية والعكم الجاري لها في العراق، قد أدن بعمله الجيش البريطاني ومعه قوات فرنسا الحرة على سوريا ولبنان، وهي قد انطلقت من فلسطين. وقد فعلت تقاووت المشاركة العسكرية، في العملة، ما بين الطرفين البريطاني والفرنسي الديمقراطي في سوريا فعمله في لبنان، بعد انتهاء المعارك، فأصبحت الدولة المنتدبة، بمسئليها الجدد، شديدة المصيبة حبال كل نخطط بريطاني لما كانت تعتبره «صلاحيات الانتداب». وكان نظرها متجهاً خصوصاً نحو ما تتوول إليه علاقتها وعلاقتها بريطانيا بـ«دولتي الشرق» بعد خروجها إلى حال الاستقلال الموعود. فوق ذلك، كان صون الإمبراطورية، على اختلاف الأوضاع في أرجائها، شرطاً، في نظر ديفول، لاحتفاظ فرنسا بامتياز العملة الكبرى متى أفضت الحرب إلى نهاية.

الشرط المتشدد من المسيحيين، متمسكاً بالموقف الفرنسي السابق، فأدّى ذلك إلى مواجهة بين كاترو والنقّاش انتهت بحزل الأخير وبجزء حكومة سامي الصلح معه في سقوطه. ومع تعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة والحكومة معاً، وجد المسيحيون الناقضون خط دفاع جديداً عن الأرجحية المسيحية في ما فزروه ثابت من تمثيل للموازن الطائفية الراحية لتكوين المجلس النيابي. كان مؤيد هذا الموقف (الذي عبر عنه تأييد البطريرك لثابت) أن نشوء كتلة إسلامية متشددة في المجلس لا يوازنه إلا وجود أكثرية مسيحية راجحة في هذا المجلس نفسه. وهو ما جعل المواجهة على مرسومي ثابت الصادرين في 17 حزيران 1943 مواجهة طائفية بامتياز وأطاح، تقريباً، ما كان مؤتمراً عسكرياً قد أبرزه من تقارب إسلامي مسيحي، قبل ذلك بنحو من سنة ونصف سنة. وهذا بالرغم من أن بشاره الخوري رأى في مرسومي ثابت مبالاة لإذنه ومارضهما بشقة، بالتالي.

كانت المعارضة الإسلامية لمرسومي أيوب ثابت علوية. واثقت فيها الطوائف المسيحية الثلاث ولكن مع شيء من الضعف في تمثيل الشيعة والدروز، قابله شبه إجماع سني. كان الطرف الجديد قد غلب الصفة الإسلامية، في السياسة، على أقطاب كاترو يؤثرون لأنفسهم غيرها. وهذا ما كان قد حصل أيضاً في أيام التفاوض على المعاهدة سنة 1936. هكذا التأم مؤتمر إسلامي ضمّ سنة وشيعة ودروزاً، في 21 حزيران 1943. وقد رئس المفتي محمد توفيق خالد هذا المؤتمر وانتخب رياض الصلح وعبد الحميد كرامي نائبين له. هذا بينما التفتق عبد الله اليانق بالمؤتمر متأخراً واختير نائب سلام وتقي الدين الصلح أمينين للمؤتمر، ووقف حزب النجادة جميل مكايي جانباً لخلافه مع المفتي وتهمته بمبالاة الأمن العام (الفرنسي) شقت حزبه. وكان في هذا التكوين لهيئة المؤتمر ما يشير إلى ما انتهت إليه صورة الترتيب بين الزعماء السنة.

والواقع أن الاستقطاب الطائفي لم يتراجع، ومسير الانتخابات نفسه لم يُعسم إلا بعد أن أبرمت فتوى من سبيرس، سبقها مسعيان من مصطفى النحاس ونوري السعيد، صيغة قبلها أطراف النزاع لتكوين المجلس النيابي، وهي صيغة 516 (سنة مقاعد للمسيحيين تقابل خمسة مقاعد للمسلمين) وقد استقرت عليها المجالس النيابية اللبنانية إلى سنة 1990. أضي

أيضاً المبدأ القاضي بتعيين ثلث النواب ويجعلت المحافظات الخمس دوائر انتخابية وجعل الاقتراع على دورتين يفوز في أولاهما من حصل على نصف أصوات المترشحين.

وقد بدا رياض الصلح مترشحاً في ترشيح نفسه... ثم بدا متيلاً إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وأطال آل الصلح التداول لاختيار مرشح عنهم في كل من بيروت والجنوب. وكان الميل الإنشائي الواضح القوي في بيروت المسيحية (وهي نصف بيروت الانتخابية إذ ذاك) انتهى برياض إلى تقدير متشائم لحفظه في العاصمة. كان المسيحيون يأخذون عليه أنواره الأخيرة وأخرى أقدم منها عهداً، وهذا على رغم صلته بالحسنة بإذنه واحتسابه في خاتمة الإثنيين أحياناً. ثم إن صهره سامي (وقد غادر لتوّه رئاسة الوزارة) كان يتجه إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وكان سامي أكبر حظوة من رياض عند مسيحيي العاصمة وأقل إقبالاً لزعمائهم السنة. وهو قد انتهى، على كل حال، إلى النزول مع أيوب ثابت نفسه ومع الفرد نقاش على لائحة واحدة... وإلى الفوز.

وأما رياض فولى وجهه شطر الجنوب. وكان قطبا المعركة الانتخابية هناك أحمد الأسعد وعادل عسيران. هذا بينما كانت دائرة نفوذ يوسف الزين قد ضاقت منذ أن اضطربت علاقته بالسلطة المنتدبة. وكانت هذه العلاقة قد أحلتها محلّ الصدارة بين زعماء جبل عامل من أوائل العشرينات إلى أوائل الثلاثينات، وألحقت به عبد اللطيف الأسعد وارث الزعامة الأسعوية التي كانت الأولى في جبل عامل حتى ذلك الحين. وأما في سنة 1943، فكان الزين يواجه الحلف المتجدد بين آل الأسعد وآل الفضل، من جهة، ويواجه، من الجهة الأخرى، نفوذ عادل عسيران السامعي إلى الحلول محلّ عنه نجيب في حلبة الأقطاب العامليين والمتمتع بصمم بعثة سببرس والوثيق الصلة بكتلة بشاره الخوري النستورية.

لم يتوقف رياض الصلح عند جامع مناهضة الانقلاب الذي كان يجمعه وعادل عسيران. وإنما سعى إلى محالفة أحمد الأسعد الذي كان قد توصل إلى استرداد محلّ الصدارة بين زعماء الشيعة في جبل عامل، وذلك بنتيجة جهود بذلها ابتداء من سنة 1936 وواصلها نائباً (ثم وزيراً) ابتداءً من سنة 1937. لم يكن رياض راغباً في استفزاز السلطة المنتدبة بل بدا ساعياً،



102 على الأختاف في صيدا

وكانت الكتلة الوطنية، وهي وأجهة سوريا الاستقلالية في الثلاثينات، قد أمست منهكة، عشية اندلاع الحرب العالمية، من جراء فشلها في الوصول بسياسة «التعاهد» مع فرنسا إلى مآل مقبول وما جرّه هذا الفشل من صدمع في صفوفها وخمول في حضورها الشعبي. عليه أمكن للمفوض السامي آنذاك غبريال بيو أن يعلق الدستور السوري، في تمّوز 1939، وأن يضع مقاليد الحكم في يد وزارة مؤلفة من المبرزين من غير أن يثير هذا التصرف احتجاجاً ذا وقع في البلاد. وقد ساست وزارة بهيج الخطيب سوريا، في العام الأول من الحرب، بمنطق الشدة فعلت أحزاباً وأغلقت نوادي وألغت جمعيات اعتبرت كلها مرشحة لتعاون من نوع ما مع معسكر «المحور». هذا إلى فرض التقنين في توزيع مواد أساسية للاستهلاك والمعيقة، وإلى فرض الرقابة على كل مصدر أو وسيلة لنشر المعلومات. ولم تنج الكتلة الوطنية وأركانها من الحجر والتضييق والتشهير وإن نجحت إجمالاً من موجة الاعتقال الاحتياطي التي امتدت في اتجاهات عدة، حزبية على الخصوص.

أثمرت سياسة المفوض السامي هذه توجيهاً من جانب القوى السياسية التي بقي فيها رمق إلى المحيط العربي وما خلفه من نفوذ بريطاني، فراحت تلك القوى تستنظر ما كان لها من علاقات تقليدية ببعض



103 تاج الدين الحسيني رئيساً لسوريا إلى يمين سيروس

أطرافه. فأما عبد الرحمن الشهبندر، وكان قد عاد من منفاه المصري إلى دمشق في سنة 1937، وراح يواصل، في الداخل، حربه المتعاضية على أركان الكتلة الوطنية، فتوجه إلى ملك الأردن عبد الله مطالباً بتنصيب هذا الأخير ملكاً على سوريا. وهو ما ردت عليه الكتلة باستنفار دعم سعودي كان المعول فيه أولاً على العلاقة الوثيقة التي كانت تربط ما بين الملك عبد العزيز وشكري القوتلي. وفي هذا الوقت، كان حكم عبد الله ونوري السعيد في بغداد يرقب التناقضات المتعملة في سوريا ويتعصب من وقع بعضها على استقرار العراق، ويرى في نفسه الطرف العربي الأول بالشاركة في توجيه دفعة السياسة السورية بما في ذلك التوجه بها نحو وحدة «اللالل الغصيب» الذي رفع نوري السعيد رايته علناً بعد حين.

وكان إنشاء عرش في كل من سوريا ولبنان يجد هوى نكزراه في نفس الفوضى السياسي غبريال بيو الذي رأى في الملكية استعداداً لقوة حاكمة تأتي من خارج الصوع الكثيرة في هذين المجتمعين وتخطي، مع ذلك، بشرعية عافة توصلها لمعالجة الصوع المذكورة أو سياستها. على أن النفوذ البريطاني الفاعل في كل من الأردن والعراق

في الواقع، إلى طمأننتها. وكان الأسعد يعد مالياً لهذه السلطة «إتياً». ولكن البعثة البريطانية كانت جادة في الضغط عليه لتقريبه منها. وكان إذنه نفسه قد سعى - على ما يظهر - إلى ترطيب الجو بين المندوبية العاتية ورياض معزلاً على تأييد هذا الأخير في معركة رئاسة الجمهورية المنتظرة. هذا فيما كانت العلاقة بين رياض والبعثة البريطانية قد تحسنت وكان يوسف سالم قد بذل جهوداً سبقت الإشارة إلى بعضها في هذا المضمار. عليه أخذت المسافة للفاصلة بين الدائرتين الأسعدية والعسيرة تنقلص وكان هذا التقلص واحداً من مفاعيل الغلبة البريطانية على الأرض وتراخي قبضة السلطة المنتدبة.

كانت تواجه رياض، على صعيد آخر، عقبة الأمير خالد شهاب، شاغل القعد السنّي الوحيد في الجنوب، حتى ذلك الحين، وهو رئيس سابق لمجلس النواب والحكومة وحليف مهم للسلطة المنتدبة، من أيامها الأولى، في منطقة وادي التيم العتاسة. وقد سعى الأمير إلى جعل هذه السلطة تفرضه مرشحاً سنياً على لائحة الأسعد. ولكن هذا المسمى الذي واجهه رياض بالثابرة على طمأننة الرابح الفرنسي بقاء بالأخفاق. فوجد الأمير نفسه، في النهاية، مرشحاً على لائحة الرزين.

هكذا فُتح الباب أمام مسعى بنله يوسف سالم، بالتنسيق مع رياض الصلح، لتوحيد اللاتحتين الأسعدية والعسيرة. وهو مسمى أتى أكمله في 14 آب وأثار ذلك قلق المندوبية العاتية التي استشعرت مباركة بريطانية له. والأهم، طبعا، أن هذا النجاح بت، لصالح اللائحة الموحدة، مصير المعركة الانتخابية.

كانت لرياض مواقع وطيدة منتشرة في الجنوب. ولكنّها كانت، شأن مواقعها في بيروت، لا تجعله مستقلاً بقوة انتخابية حاسمة. فقاعدته في صيدا مطابقة، إلى حد بعيد، لقاعدة عادل عسيران. وهو، في صور، حليف وثيق لآل اللخلل، ولكن عسيران صهر هؤلاء وحليفهم أيضاً. وهو، في النبطية، صديق لمشايخها الكبار وأبائها، ولكن معظم هؤلاء مجتمع حول يوسف الرزين. وهو، في جزين، صديق لمازون كنعان ولكن هذا الأخير ملتحق بأحمد الأسعد. وهو، في بنت جبيل، حافظ بتأييد آل بزّي وآخرين من ورثة الحركة المناوئة للانتداب سنة 1936، ولكن علي بزّي، قطب هذه الشبيبة، أسير بيد البريطانيين في

معتقل الميَّة وميَّة، إلخ. عليه بدت الشقة بعيدة، هنا أيضاً، ما بين زعامة رياض «الوطنية» (وهي الأبرز) وقوته الانتخابية وهي شتية ومحضفة بالشروط.

جرت الدورة الأولى من الانتخابات في 29 آب. جرت بعد حملة انتخابية تخللتها مهرجانات متباينة الأحجام كان رياض من خطبائها. وقد ملأت هذه الدورة تسعة من مقاعد الجنوب العشرة. وكان جميع الفائزين من لائحة الأسعد- عسيران الموحدة. وكانت اللاحاتان قد تركتا المقعد الأرثوذكسي المستحدث لروم مرجعيون وحاصيتا معلقاً على المنافسة الحرة. فملاً نسب غبريل في الدورة الثانية التي جرت بعد أسبوع. وقد بلغت نسبة المقترعين، في الدورة الأولى، نحو الثلثين من عدد الناخبين. ونال مرشحو اللائحة الموحدة الذين فصلت بينهم فوارق محدودة نسبياً قرابة الثلاثة الأرباع من عدد المقترعين. وجاء رياض الصلح رابعاً بين الفائزين إذ اجتمع له 19406 أصوات من أصل 24394 مقترعاً. وسبقه، على التوالي، عادل عسيران ورشيد بيضون وأحمد الأسعد. وقد أحنقت هذه النتيجة أحمد الأسعد الذي نسبها إلى التزوير. وكان لتزوير عادل عسيران المرتبة الأولى بين الفائزين شأن في دخوله هو- لا الأسعد- حكومة الاستقلال وركاً عن الجنوب. ولكن هذا العامل لم يكن الوحيد (ولا الأول) بطبيعة الحال.

٢٠٦٣ ترئيس بشاره وتكليف رياض

بدا الوهلة، في عشايا الانتخابات النيابية، أن أهم ما ستعده نتائجها إنما هو ملامح الانتخاب الرئاسي، ومن ثم، نتيجة هذا الانتخاب. ولكن الواجهة الرئاسية ما لبثت أن بدت رهناً بحركة الصراع، في سوريا ولبنان، بين الجانبين البريطانيين والفرنسي، وبالمدورين السوري والمصري أيضاً، وهذا من غير أن تغيب عن الصورة، بطبيعة الحال، موازين المجلس النيابي الجديد، والميزان الطائفي منها بغضه. وكانت الحركة النيابية نفسها قد أظهرت قابلية الحركة عند كثير من المرشحين- وعلى الأخص منهم رؤساء اللوائح- ما بين «المعسكرين» الفرنسي والبريطاني (أو من الأول نحو الثاني، بالأحرى) وأظهرت أيضاً قدرة أقطاب الدوائر على تجاوز أنواع شتى من عوامل الفرقه بينهم



104 يوسف الوين

كان يستبعد كل قبول فرنسي بتوجيه سوريا نحو أي من العنصرين الهاشميين. وقد جرت مداوات فرنسية وبريطانية متفرقة في إمكان تنصيب أمير سعودي على عرش سوريا. غير أن سقوط فرنسا في حزيران 1940 لم يلبث أن ألزم بيوبالرحيل، مركزاً الأنظار على المصير الإستراتيجي للمشرق في الطور الجديد الذي دخلته الحرب العالمية.

عند هذا الفصل، أي في نهاية حزيران 1940، اغتيل عبد الرحمن الشهبندر في دمشق، وكان قد أخذ يجمع، قبل ذلك، إلى القرب من الدوائر البريطانية والولاء الهاشمي المعروفين عنه، بعض القرب من الفوضىّة السامية الفرنسية التي وجدت فيه عوضاً «معتدلاً»، مؤكّد العظوة الشعبية، عن الكتلة الوطنية المنخّعة عن الحكم. كان هذا الاغتيال حدثاً صاعقاً لنمرة الاغتيال في حياة البلاد السياسية حتى حينه. وقد ظهرت عناصر في التحقيق جعلت إصبع الاتهام يتجه أولئها، حين بدأت الحاكمة، بعد أشهر، نحو أركان في الكتلة الوطنية في رأسهم جميل مردم. وعزز معطيات التحقيق تلك أن مغربين من الشهبندر كانوا قد اتهموا بمحاولة لاغتيال مردم، وهو رئيس للحكومة، في سنة 1938. وقد حملت هذه التهمة الأخير، ومعه سعد الله الجابري ولطفي العفّار، على مفادرة البلاد إلى العراق قبل أن تصدر منكرات بتوقيفهم. ولم ينفع إسقاط النيابة العامة التهم عن هؤلاء، إلا في إفناع أنصار القتل بأن أجهزة



186 عبد الرحمن الشهبندر

(بما فيها المواقف المتعارضة، تاريخياً، من الانتداب) ليقلّبو النوع الانتخابي البحث من المصالح والأحلاف كلما أمكنهم ذلك. وكانت هذه الموهبة دالة، في كثير من الحالات، على ضعف الولاء الأصلي للانتداب ولناوذه الجبد (أي البريطانيين) وعلى ضعف التقيد التي تضعها الأحلاف الانتخابية، من جهة أخرى، على التصرفات السياسية اللاحقة.

وعلى الإجمال، ظهر أن نتائج الانتخابات النيابية، حين ننظر إليها بمنظار المعركة الرئاسية، قد غلبت حظوظ بشاره الخوري على منافسه الدائم إميل إده. ولكن للعوامل التي نذكرنا توتراً بقيت تدخل اضطراباً كبيراً في صورة هذه الغلبة وتركت الباب مشرعاً أمام معركة رئاسية معقّدة.

ففي بيروت، بدا الفائزون (ومنهم أمثال سامي الصلح وعبد الله اليافي - وهما رأسا اللانحيتين المتواجهتين - وألفرد نقاش وأيوب ثابت وألفرد أبو شهلا، إلخ.) أقرب جملةً إلى إده والمنسوبية العامة، لا يشذ عن ذلك من بينهم غير صائب سلام. وفي الجنوب، كان تزوّج أعضاء اللائحة الفائزة بين قطبيها أحمد الأسعد وعادل عسيران يفترض أن يميل بحلفاء الأول نحو إده وبحلفاء الثاني نحو الخوري، وكان شائعاً أن إده ساند ترشيح رياض الصلح نفسه وضمن له نوعاً من السكوت الفرنسي عنه لاعتبارات قد تكون الصداقة من بينها، ولكن أهتها كان الرغبة في كسب الرصيد الإسلامي والعربي الذي كان يمثلّه رياض (سواء انتُخب أم لم يُنتخب) وتوظيفه في المعركة الرئاسية. وفي الشمال والبقاع، بدا الميل للخوريّ غلباً بوجود عبد الحميد كرامي وحמיד فرنجيّة على رأس اللائحة الفائزة في أولى هاتين الدائرتين وبوجود كلّ من صبري حماده وإبراهيم حيدر وهنري فرعون طليعة للفائزين في الدائرة الأخرى. وأما في كبرى الدوائر وهي جبل لبنان (وكان لها 17 مقعداً من 55 وترشّح عنها إده والخوري متواجهين) فحصلت اللائحة الإثنية أحد عشر مقعداً والخورية ستة، وبدأ أن بشاره الخوري (الذي اجتمعت له أكثرية مرجّحة في سائر الدوائر) قد قُصّر عن إحراز النصر في المعقل الأول للطائفة المارونية.

غير أن هذه الصورة الظاهرية كانت قابلة جداً للتحوّل. فقد ظهر مثلاً أن أحمد الأسعد المحتسب بين «الفرنكوفيليين»

الانتداب متزوّجة معهم في الجريمة. وهذا مع أن الفرضيات المتعلقة بالمسؤولية عن الاغتيال توزّعت في كلّ اتجاه تقريباً.

في نهاية المطاف، أنزلت أحكام صارمة بسّنة من المتهمين أمدد أربعة منهم في شباط من العام التالي. وكان حزب الشهبندر ضعيف التنظيم فاضطربت صفوفه وضعف حضوره مع غياب زعيمه. وأذن هذا الضعف، ومعه غياب زعماء الكتلة الثلاثة في بغداد، بتقديم شكري القوّلي صفوف الكتلة الوطنية دون منازع، وبصعود نجمه ونجم الكتلة مجتهداً. كان القوّلي قد عارض تساهل مردم حيال الضغط الفرنسيّة، ليّام الضغط لإبرام المعاهدة. ولم يكن تزوّج عن مغالطة «عمّال» المحور بعد حزيران 1940، وهو ما بقي مردم يسانق منه. على أن القوّلي بقي على معارضته الأساسية للسلطة المنتدبة وكان تصلّبه المعروف في هذه المعارضة مناسباً للمزاج الشعبي في تلك الآونة، وخصوصاً بعد سقوط الحكم الفيشي وانتعاش الحركة الاستقلالية. وقد تصدر القوّلي، في ظل حكم الفيشيين، «إضراب الغبّر» الذي اهتزّت له البلاد في شتاء 1941. هذا الإضراب انتهى بسقوط حكومة الميريس، في أوائل نيسان، ثم بمجازبة آلت إلى تولي خالد العظم، وهو غير مناوئ للكتلة وإن لم يكن منتصباً إليها، وثالثة

في أوائل حملته الانتخابية أصبح غير ذلك في أواخرها. وظهر أيضاً أن الضعف الماروني النسبي للغوري وكند الجسور بينه وبين النواب المسلمين، والسنة منهم على الأخص. وتشير الأوراق البريطانية والفرنسية إلى توثيق رياض الصلح في اتخاذ موقف من المواجهة الرئاسية إلى أن ينجلي غبارها ويضمن لنفسه رئاسة الحكومة.

في كل حال، لم يكن التقليد القاضي بحفظ رئاسة الجمهورية الماروني قد استقر سنة 1943. لذا جرى تداول أسماء في الحملة بينها الأرثوذكسي بنرو طراد رئيس حكومة الانتخابات وسلطه البروتستانتني أيوب ثابت. بل إن إده أوشك، في طو من أطوار الحملة، أن يرشح السنّي سامي الصلح للرئاسة لإبعاد الغوري عنها، معيداً ما فعله مع الشيخ معنّد الجسر سنة 1932. وكان ترشيح إده يواجهه، فوق ضعفه النيابي وضعف جبهته الخارجية المتحصرة على السلطة المنتهية، طمعاً في شرمته الدستورية. فقد كان الدستور يفرض انقضاء سنوات ست بين ولايتين لرئيس واحد، ولكن مؤيدي إده رأوا أن تعطيل الدستور في مطلع العرب الصائبة عطل هذا الحكم من أحكامه أيضاً. ولم يمنع هذا الاجتهاد بقاء الطعن جاهراً للاستعمال من الجهة البريطانية، المتريثة في التصريح به بعودها الأمل في إقناع المندوبية العامة بتبنيّه وبالتخلي عن إده.

وقد كان ترشيح كميل شمعون، وهو السياسي الأقرب إلى بعثة سبيرس، آخر فرصة متاحة أمام إده لسد باب النجاح أمام الغوري. فاشتراط لسحب ترشيحه أن ينسحب هذا الأخير لمصلحة شمعون أو مرشح آخر من مرشعين طرح أسماءهم. فكان أن الغوري اشتراط بعبوره، أمام سبيرس، أن يكون الانسحاب لمصلحة شمعون حصراً. وكانت هذه بادرة بارعة وفرت له تأييد المندوبية العامة التي كانت تآثره على شمعون، معتبرة اقتخاب هذا الأخير نصراً بريطانياً مؤزراً وعادة الغوري أهون الشرين. يبقى أن حصيلة هذه المباراة البريطانية الفرنسية لم تكن وحدها ما رجّح كفة الغوري. فإنه يجب الالتفات إلى ما كان حافياً به من تأييد نشط من جهتي الكتلة الوطنية السورية والوفد المصري وإلى الميل السنّي المؤكّد نحوه، وهذان عاملاً لم يكونا منفصلين.

الحكومة الجديدة. وهذا منصب سيجد العظم إليه، أو إلى منصب الوزارة، مروراً (مستقلاً عن الأحزاب الماء) في ما يريد عن عقد نصف عقد آتين بما تغلب فيها من عهد...

استثارت حركة رشيد عالي الكيلاني حماسة عارمة في طول سوريا وعرضها. على أن سعفاً الذي قلته حملة العليفتين بريطانيا وفرنسا العزة على سوريا ولبنان فرض على الأطراف السياسية السورية تمثيل حماياتها. استوث بريطانيا، شيئاً فشيئاً، قريباً مقتدراً على تنفيذ إعلان كاترو استقلال «مؤلتي المشرق»، وهو إعلان وافقه الصادقة البريطانية عليه. كانت بريطانيا لا تزال، في ظروف العرب، صاحبة الكلمة العليا في فلسطين والأردن والعراق ومصر. فأضيف إلى ذلك ثقلها العسكري الطاغى في سوريا ولبنان، في وجه فرنسا العزة، الجاهدة للنهوض من هذه الاحتلال الألماني والملمة إمبراطورية مضطربة الأركان ومزعجة الأطراف بين الديفوتيين والفبشتيين.

كاترو في دمشق وبيروت: معالم خطة واحدة

في القبة، كانت تتوالى فصول التجانب للرير بين ونستون تشرشل وشارل ديغول. وفي سوريا ولبنان، راحت تصي لها علاقة مشبعة بالعداء للتبادل بين مبعوثيهما إدوارد سبيرس وجورج كاترو. كان المبعوث البريطاني أشد عنفاً من رئيسه حيال السياسة الفرنسية في الدولتين. وكان المندوب الفرنسي ألين جانبا من زعميه في معالجة المطالب السورية واللبنانية، فمزّس نفسه للتفريق والردع من جانب قائده، وللاستهانة من جانب غريمه البريطاني.

وكما في لبنان، راح كاترو - وقد أشرنا إلى ذلك - يشترط إحياء الدستور السوري ونكس منسبات الدولة المستقلة بإبرام

عليه حسم رياض الصلح موقفه في المعركة، بعد نقائه للثوري في عاليه. وكان أول موقفه العريضة النيابية التي أقيمت ترشيح هذا الأخير عشية جلسة الانتخاب. وفي الجلسة، نال الثوري 44 صوتاً من 55 وتغيب عن الجلسة ثمانية نواب من خلاصاء الإنثية المتبقين.

فور انتهاء الاستشارات، كلف الثوري رياض الصلح تشكيل ما سُرِف لاحقاً باسم حكومة الاستقلال. وكان ناضون في محيط رئيس الجمهورية أبرزهم شقيق زوجته ميشال شيعا ونسيبه هنري فرعون قد عارضوا هذا التكليف. ولم تكن هذه المعارضة خلواً من الهاجس المتعلق بتوجهات رياض الصلح المحتملة في المجال العربي، وهو مجال كان الرئيس الثوري أكثر إقداماً في التمويل عليه من أركان محيطه. وقد بقيت علاقة هؤلاء برياض الصلح عرضة للتقلب في السنوات اللاحقة، ولزادت ميلاً إلى الخصومة مع مرور الزمن.

بين «الصيغة» والميثاق...

٢٠٤ 64 ومسيرة الميثاق إلى «الميثاقية»

بدأ أن رياض الصلح نظراً، أول الأمر، في إمكان تشكيل حكومة اتحاد وطني. ولكن للعدة المستمرة في موقف الإنثيين قلصت هذا الطموح فاقصر أمره على توزير حبيب أبو شهلا الذي تولى حقيبة العملية وأصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء. وكان أبو شهلا يعتصم، إلى عهد قريب، من بين الإنثيين. ولكنه حضر جلسة الانتخاب الرئاسي وكان قريباً أيضاً من رياض الصلح. وقد ضمت الحكومة إلى رئيسها وثائبه، سليم تقيلا وزيرا للخارجية والأشغال العامة وكميل شمعون وزيرا للصحة والبرق والهاتف ومجيد أرسلان وزيرا للمنافع والزراعة والصحة وعادل عسيران وزيرا للتموين والتجارة والصناعة.

كان هؤلاء الوزراء معجدين من الدستوريين. ولكن صلة كميل شمعون برئيس الجمهورية كانت مضطربة. وما لبثت صلة رياض الصلح بعادل عسيران، حليفه في انتخابات الجنب، أن اضطربت أيضاً. هذا فيما كانت العلاقة السياسية والشخصية بين الوزيرين أرسلان وتقيلا والرئيسين الثوري والصلح

مماهدة تحفظ «المركز المماز» لفرنسا في سوريا المستقلة. وعلى سبيل الضغط والتحفيز، أحل كاترو حسن الحكيم (وهو شهبندر عريق) معن خالد العظم على رأس حكومة جديدة وعين تاج الدين الحسني رئيساً للسلطة مع بعث الدستور، وقد نكرنا ذلك أيضاً. وكان في هذا التعمين الأخير أشد استفزازاً للاستقلالين، بالنظر إلى سيرة الشيخ الحسني في ركاب الانتداب وإلى شهرة الفساد التي لازمت هذه السيرة. ولم يلبث هذا الفساد أن استوى سبباً للمناكفة بين رئيسي الدولة والحكومة. وما لبثت الحركات الإضرابية أن انتشرت مهددة أزمة توزيع الخبز المستمرة وغلاء المعيشة للثوري. وانتهى الأمر إلى إزالة الحكيم وتشكيل حكومة وصفت بـ«الاعتدال» رئيسها الحموي حسي البرازي وبقيت الكتلة الوطنية خارجها. على أن مشكلة الخبز ازدادت حدة إذ عارض كبار الملاكين من منتهجه احتكار شرائه بسعر ثابت من جانب الدولة وراحوا ينفون الحاصيل لبيعها في السوق السوداء أو لتوزيعها إلى الأرمن وفلسطين. وعلى هذا نقصت الأشهر المتبقية من سنة 1942 في اضطراب منتشر تعهد اقتراح الترتي في أوضاع المعيشة بالفالين السياسي. وانتهى المصاع بوحيل حكومة البرازي وقد أمسى رئيسها على خلاف مع الرئيس الحسني وما إلى مماشاة الكتلة الوطنية.

في هذه اللة، كانت الكتلة نوالي حملاتها على الحسني وتجهد لطبائنة البعثة البريطانية إلى موقف قيادتها الجديدة. كان ماضي العلاقة بين الثوري وبعض رفاقه بين عتال الناقين مشار حسر أو عداء بريطاني في بداية الأمر. ولكن الثوري الذي كان قد أدى مناسك الحج في أواخر العام 1941 ثم اختار الإقامة في بغداد مدة شهر بعد ذلك، وجد في الملك عبد العزيز وفي نوري السعيد عتاً لفتح صفحة جديدة مع البريطانيين. وهو ما أفضى، في ربيع 1942، إلى خضوط

© 2004 by Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 255: 105–112

En este orden de ideas, el artículo 49 de la Ley de Procedimiento Penal establece que el juez de control judicial debe emitir un dictamen sobre la procedencia o improcedencia de la detención preventiva, considerando los elementos de la prueba, los actos de investigación y los derechos de la persona detenida. Este dictamen debe ser emitido antes de la audiencia de control judicial, donde se discute la necesidad de la medida cautiva. El artículo 50 de la Ley de Procedimiento Penal establece que el juez de control judicial debe emitir un dictamen sobre la procedencia o improcedencia de la detención preventiva, considerando los elementos de la prueba, los actos de investigación y los derechos de la persona detenida. Este dictamen debe ser emitido antes de la audiencia de control judicial, donde se discute la necesidad de la medida cautiva.

[illegible]

Una prova che avrebbe dovuto essere, per lo meno, la più alta
manifestazione del prestigio di un popolo, era invece sfociata in una
disgrazia che non solo non aveva onorato l'isola, ma aveva anche
costato la vita di alcune persone. E questo era un fatto che non
poteva essere ignorato da nessuno.

[illegible][illegible]

106 الفرد نقاش ونحياً...
وبدا سيروس

107 الصفحة الأولى من
ترجمة منكرة
رياض الصالح إلى
مكتبة

108 میخول لی مطار بیروت
۱۱ آب ۱۹۴۲

109 ہیرویت بین سوالی...

110 .. جـ و لـ



وبقيت جيدة جداً. وكان هذا التشكيل مبنياً على تمثيل الطوائف الست الكبرى. وكان هذا موافقاً للمادة 95 من الدستور. وكانت الحكومات السابقة تلزم للبدا الطائفي لزوماً تقريبياً ولا تصل به إلى حالة الصيغة المفضلة. وهذه حالة لم تكن تيسرها، أصلاً، ضآلة أعداد العقائس والأعضاء في حكومات العهد الانتدابي.

وكان انتخاب صبري حمادة رئيساً للمجلس النيابي قد أحل، لأول مرة، شيعياً، في هذا المنصب. وهذا بعد استبعاد الكاثوليك يوسف سالم الذي كان متجهاً إلى خوض هذه المعركة. ثم كان انتخاب بشاره الخوري وتكليف رياض الصلح، فتوزعت الرئاسة الثلاث، لأول مرة أيضاً، بين الطوائف الثلاث الكبرى. ولم يشتم هذا التوزيع عرفاً على الفجر، وأمكن خرقه لاحقاً في حلتي الرئاسة الثانية والثالثة وبدأ خرقه احتمالاً واردة - ولو من قبيل الاستثناء - في حالة الرئاسة الأولى نفسها. ولكن هذا الخرق أخذ يبدو استثنائياً كلياً حصل ومال التوزيع المنكور إلى الاستقلال عرفاً غير محكس بنص.

ولا يكف مبدأ التوزيع الطائفي للرئاسات ولا للمناسب للوزارية وللمقاعد النيابية ولا للموظف في الدولة داخل ما أخذ يعم الميثاق الوطني بمبدأ الاستقلال بزم، وهذا في أكثر فراءات الميثاق المنكور لزوماً للمواقع. فالواقع أن بعض عناصر هذا المبدأ أو بعض وجهه كانت قد سبقت الميثاق إلى الدستور وقانون الانتخاب، ثم عاصر المنصر الأخير منها (أي توزيع الرئاسة) ولادة الميثاق المبدئية. والأصح أن يطلق على البدا الطائفي اسم «الصيغة» وهذه أقدم مهاد بكثير من الميثاق ولا شأن لها به إلا استواء الطوائف - واقصاً لا شراً - أطرافاً ضمنية متعاقدة عليه حين رسم ملامحه تفاهم بشاره الخوري ورياض الصلح.

وأما الميثاق، بعصر المعنى، فهو يقتصر، حين نركن في قراءته إلى بيان حكومة الاستقلال، على مقايضتين. الأولى هي مقايضة المسيحيين الحماية الأوروبية (أو الفرنسية، بالأحرى) بوطن منفتح «على الخير النافع من حضارة الغرب». والثانية مقايضة المسلمين الوحدة العربية (أو السورية، بالأحرى) بوطن «ني وجه عربي» لا يكون للاستعمار «ممرًا» ولا «مقرًا». وأما معضلة التوافق بين هاتين المقايضتين فهي أن يكون الوطن

بريطانية على كاترو لتقبل عودة الرجل إلى دمشق بلا شروط. وقد انتهى المنوب الصام إلى صوته للعودة بعد تقلب ما بين الرفض والتزهد، وضمن البريطانيون «الهدوء» منأخا لهذه العودة فتت في أيلول من السنة نفسها. وفي أثناء هذا التشل، كان ظرف العرب الخطير في شمال إفريقيا قد استوى حجة بيد ديفول لتحميد المسيرة نحو محطة الانتصاات النيابية في سوريا ولبنان، وهي المحطة العاسمة في تكوين مؤسسات الدولة المؤهلة للاستقلال. ومع كسر المد النازي في العلمين، في أوائل تشرين الثاني، سقطت هذه العبقة واستوف الضغط البريطاني بضغط الاستقلالين لإجراء الانتخابات.

فضى تاج الدين العسني فجأة في كانون الثاني 1943. وكان مرم قد عاد إلى دمشق هو أيضاً. فانسبت الجهود على توحيد صف الكتلة أي، أولاً، على أم الكسور التي تكررت في العلاقة بين مرم والقوتلي، وكان الأول قد عدا طرفها الأضعف، وفي كانون الثاني أيضاً، حنه كاترو شهر تموز موعداً للانتصاات النيابية. هذا الإعلان الأخير رفع سجة النشاط السياسي كثيراً ونسب إلى الأثر البريطاني وقرئ هذا الأثر على أنه دعم للكتلة الوطنية. فتعزك عميد الكتلة التاريخي هاشم الأتاسي للغرب ما بين القوتلي ورم. ولم تكن صفوف الكتلة في حلب أكثر تراضاً منها في دمشق، كان سعد الله الجابري «متهماً» هناك بالغرب الزائد من جناح الكتلة الممشقي. وكان نفر من زعماء الكتلة، يتغنمه عبد الرحمن الكيالي، راعياً في تحسين العلاقات السورية التركية لصناعة المدينة وتجارها والشمال كله، مستعداً لأجل ذلك أن ينخي ما أورثه الضم التركي للماء الإكسندريون (ولم يكن مضى عليه غير سنوات قليلة) من فقة وطنية. وهو ما كان يعارضه الجابري والقوتلي وسائر من دخلوا السياسة في العرب العالمية الأولى من باب التصني للسيطرة

المنكسور «وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً»، وهذا باعتراف الدول العربية وأطراف «التعاون الدولي». عليه يوشك «الميثاق» أن يكون مرادفاً له «الاستقلال» مرجحاً، بما هو معيار للكينونة الوطنية، في موقع البلاد من محيطها ومن العالم ومستطناً، بما هو معيار أيضاً، محسلة يفتن فيها السلب والإيجاب، آلت إليها، في مجالي الداخل والخارج، جملة المواجهات التي شهدتها تاريخ الدولة من يوم نشوئها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أي أن الميثاق هو المفهوم اللبناني الخاص لاستقلال الدولة والبلاد، لا أكثر ولا أقل.

يرتضي هذه القراءة أن بيان حكومة الاستقلال مال إلى اعتبار المبدأ الطائفي الرأسمال مؤقتاً. فصرح بأن «من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها» وزاد أن «الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان».

ولم يكن هذا الكلام نقياً ليس له ما بعده. فلن نأثله - رياض الصلح - كان، في رواية فيرلينغ (ركن البعثة البريطانية القديم العهد ببيروت)، «قد صرح لنا مراراً بنيتة إعداد مشروع لإلغاء الطائفية قبل انعقاد المجلس النيابي في تشرين الأول (1944). ولكن الرئيس (الخوري) وصائر أعضاء الحكومة يرون جميعاً أن هذا الإصلاح، وإن يكن مرغوباً فيه، يفضي إلى اضطراب...».

مهياً يمكن من شيء، لم يتكرس مصطلح «الميثاق الوطني» إلا بعد مدة طويلة، تسمية للثقاهم الذي حصل بين بشارة الخوري ورياض الصلح، ولا تكرر، على الفور، اعتبار البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (ولا خطاب بشارة الخوري عند أدائه اليمين الدستورية) مرجحاً لتعديده فعوى «الميثاق» المنكسور. ففي السنوات الأولى التي تلت الاستقلال كان يتردد في نصوص مختلفة نكرو المبادئ التي أرسيت عليها دولة الاستقلال ولكن من غير تسمية هذه المبادئ «ميثاقاً وطنياً». وهذا مع أن جريدة النهار كانت تتألف في هذا المضمار، فنشرت في غداة جلسة الثقة بالحكومة، مقالة جاء فيها:

«نحن نرى في بيان رياض بك الصلح، رئيس أول وزارة دستورية في هذا العهد، عهداً (أو ميثاقاً) أخذته البلاد على نفسها

التركيبية ومعاناة مظالمها. وإذا كان مؤتمر الكتلة في كانون الثاني قد بدا هزلياً لتفتيت معظم الأركان العلبيين وغيرهم من ممثلي بعض المناطق، فإنه استوى، مع ذلك، مناسبة للتوفيق ما بين القوتلي وصردهم. ثم جاء «إضراب الخبز» المتجدد في شباط مدعوماً برفض التجار مشروع ضريبة الدخل، ليشهد لقوة الكتلة في المدن. وإن هذا أن حكومة جميل الإلشي التي كانت قد خلعت لتوها حكومة البرازي لم تسقط ولم تستجيب للمطالب، استنفذ الإضراب في آذار وجاء داعياً هذه لقوة، أسقط القمع سبعة قتلى وعديداً من الجرحى وأسفر العنف في الشوارع عن أضراس جسيمة.

وبين الإضرابين، جرت كاترو مناورة هي نفسها التي أجراها في لبنان لضماني «المركز المتنازع» لفرنسا قبل إجراء الانتخابات. عرض «توم» للمجلس النيابي المنتخب سنة 1936 (وكانت كفة الكتلة الوطنية راجحة فيه) واستئناف هاشم الأتاسي رئاسته للجمهورية، على أن يشكل هذا الأخير حكومة من ممثلي الكتلة تشرف على الانتخابات بعد نيلها ثقة المجلس المستعاد. كان كاترو يريد رشفة الكتلة بمجلس ورئيس وحكومة دفعة واحدة، وذلك لقاء تعهد يفي سراً من رئيس الجمهورية بقبول التعاقد مع فرنسا شرطاً لإنفاذ الاستقلال. رفض القوتلي هذا العرض معتداً بقسوة الكتلة على كسب الانتخابات. وأما الأتاسي فأبدي لبونة أضرت كثيراً بصورته المكتسبة من ماض طويل في النضال الاستقلالي في زعامة الكتلة. وهذا ضرر عرّض تصدّر القوتلي أيضاً.

هكذا اقتصر مسمى كاترو ليمت مناخ العام 1936 على تكليف عطا الأيوبي، رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات في تلك السنة، رئاسة حكومة من «المعتلين» تشرف على الانتخابات الجديدة.

بإجماع نوابها على قبوله، لتثبت وجودها كأداة مستقلة،
تأخذ حقوقها في الحكم الذاتي أخذ عزيز مقتدر». وبعد أن
تسجل المقالة أن القسم الإداري من البيان يشبه ما كان يرد
في بيانات وزارة سابقة، تعود فتؤكد أن القسم السياسي من
البيان نفسه «فتح جديد في عالم الحكم اللبناني لأنه ميثاق
عهد جديد» (...).

لم تشع هذه التسمية التي اقترحتها النهار فوراً، مع أن عبارة
«الميثاق الوطني» لم تكن محتاجة إلى من يخترعها في لبنان
ومحيطه من الشرق العربي. فإننا نقع عليها، مثلاً، تسمية
لعهد أبرمه، أي في إبان الثورة السورية الكبرى، قادة
الحركة الاستقلالية السورية. وقد لبث هذا «الميثاق» مدة
عقد من الزمن مرجعاً ثابتاً لما أصبح يعرف باسم «الكتلة
الوطنية» في سوريا، وكان رياض الصلح ونفر من رفاق دربه
شركاء له في لبنان. وفي الثلاثينات تكرر، في لبنان، إطلاق
اسم «الميثاق الوطني» على إعلانات مبادئ أو أهداف اعتمدها
أصحاب ألام لبنانيون.

وفي 7 آذار 1944، أي بعد جلسة الثقة بالحكومة بخمسة أشهر،
كان بشاره الضوري بهنسى المفتي محمد توفيق خالد بميد
المولد النبوي ويصعبه رياض الصلح. فألقى المفتي كلمة أشار
فيها إلى بيان الحكومة للصلحية على أنه «الميثاق الوطني».
فتلف رئيس الجمهورية التسمية من فم المفتي وأبدى موافقة
عليها في كلمته النجوية. واللافت في هذه الإشارات الأولى
أن تسمية «الميثاق» وردت علماً على نص مكتوب لا على
اتفاق أو تفاهم غير مكتوب على ما أخذ الميثاق يوصف به في
مرحلة لاحقة. واللافت أيضاً أن هذا النص صريح - وقد أشرنا
إلى ذلك - في توجيهه إلى تجاوز الصيغة الطائفية فلا يمكن
اعتباره تأسيساً ولا تركية لها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

في كل حال، بقيت البيانات الوزارية التي وضعتها حكومات
رياض الصلح وغيره خالية من ذكر «الميثاق الوطني» (ولن
نم تغل من ذكر فعواه) حتى سنة 1948. ففي البيان الوزاري
الذي ألقاه رياض الصلح في مجلس النواب، في تموز من تلك
السنة، استوى «الميثاق الوطني» باسمه الصريح، لأول مرة،
مرجعاً لسياسة الحكومة! وكانت العبارة قد وردت في كلام

وفي أيار، انتقل الفتلي إلى حلب وأفلح
هناك في التوفيق بين الجابري ومعظم
منابيه من زعماء الكتلة. فبات مؤكداً
أن هذه الأخيرة (وقد حملت اسماً جديداً
هو «العرب الوطني») ستعطي بمقاعد
عاصمة الشمال في المجلس النيابي العنيد.

أجريت الدورة الأولى للانتخابات في العاشر
من تموز وكانت نسبة المقترعين منخفضة
في معظم المدن. وأجريت الدورة الثانية في
السادس والعشرين منه. في دمشق، فازت
لائحة الفتلي بعد أن ألحق بها من
يعتسب في خانة الشهبنديين. وفي حلب،
فازت لائحة الجابري، باستثناء مقعد ذهب
إلى الكتالي الذي أصر الواجهة في نهاية
المطاف. وفي حمص، حل عدنان بن هاشم
الأناسي محل أبيه فيما انتخب حماء، من
خارج هذا الصف كنه، محامياً شاباً كان
قد عرف بالبلغ عن الفلاحين هو أكرم
العواري. وعليه هيا الفتلي حكومته
سلفاً فملئت حيله في مقاعد النواب يوم
انتخابه - في 21 آب - رئيساً للجمهورية
فيما فابلتها حكومة عطا الأيوبي
الذالعة في مقاعد الوزراء. استوى سعد الله
الجابري رئيساً للحكومة وجميل مردم
وزيراً للخارجية ولطفي العفار للداخلية
ومهد الرحمن الكتالي للعمل وفالد اللظم
للمالية، إلخ. وكان فارس الضوري قد
انتخب رئيساً لمجلس النواب.

كانت معالم السلوك الحكومي، في
مسألة الاستقلال والحيث من الانتخاب،
شبهية جداً بما أخذ يظهر في لبنان بعد
ذلك بأشابع. عومل ممثلو النجوية
العامة على أنهم بعثة دبلوماسية بين
أخريات، وامتنعت الحكومة عن التطرق
إلى موضوع المعاهدة إلى أن تسلم «الفرق
العامة». ولكن أخذ على الحكومة فوراً
خلتها من أي تمثيل للأقلية الكبيرة
(الدروز، العلويين، مسيحيي الجزيرة) وأخذ
عليها أيضاً ضيق تمثيلها الاجتماعي (إذ

قاله رياض الصلح (في مجلس النواب أيضاً) في غضون السنة السابقة، فالراجع - في حدود معرفتنا - أن التسمية المشار إليها أخذت تشيع وتتكسّر في غضون العام 1947، أي في السنة التي فصلت بين بياني حكومتي رياض الصلح والرابعة والخامسة. على أن يث هذا الأمر محتاج إلى تدقيق شامل خاص في نصوص مختلفة أولاً، بالذکر، خطب رئيس الجمهورية وبيانات رؤساء الحكومات وخطبهم وأحاديثهم. وهذا تدقيق لم نبلغ منه الغاية. فنكتفي هنا بالإشارة، بعد ترجيحنا ما سبق ترجيحها نراه متين الإنسان، إلى أن هذه المسألة ما هي بالشكلية. فإن مرجحة استقرار التسمية دالة على درجة استقرار الميثاق نفسه، بما هو مرجع، أو - إن شئنا - على مرجحة وجوده.

٢-٦٥ بيان حكومة الاستقلال والمضي في عصر الأصابع

عكفت حكومة رياض الصلح، إذن، بعد تشكيلها في 25 أيلول، على وضع بيانها الوزاري. وحفلت الأيام التي قضاها بين تأليف الحكومة وجلسة الثقة، أو نبعثها مباشرة بمواقف وقرارات أثّنها رئيسها أظهرت التصميم التام على لزوم الخطّة الاستقلالية ومبثت الخطوات الآتية إلى الاستقلال. توجه رئيس الحكومة أولاً إلى الصحافة، طالباً إسهامها في تعبئة قوى الشعب «لرحلة نضال جديد في سبيل الاستقلال» متهمداً بتحريرها من الرقابة التي كانت مفروضة بحكم ظروف العرب، في ما يتصل بأعمال مجلس النواب، معلناً تقلّله النقد لأعمال الحكومة، وهذا في خدمة «غاية أواها اليوم ممكنة لتحقيق وقريبة للتحقيق».

في الوقت نفسه، امتنعت الحكومة عن القيام بالزيارة التقليدية لممثّل فرنسا، مفترضة أن على هذا الأخير أن يبدأها بالزيارة فترتها له. وانتهى إلّاخذ والدة بين الطرفين إلى صرف النظر عن الزيارة ورتها معاً فأبطل التقليد. وغداة جلسة الثقة أصدر رياض الصلح قراراً يجعل المراسلات الحكومية توضع بالمرئية حصراً وأخر بتعريب الأوامر والتعليمات العسكرية. وكان لهذين القرارين، فضلاً عن مقادها الرمزي، مؤثر عملي هو تعطيل قدرة المستشارين الفرنسيين المدققين بالدوائر الرسمية أو المتحكمين بأجهزة الأمن على ممارسة دورهم.

كان معظم أعضائها من كبار الملاكين وخلصها مبن يمثّل صفّاً شاباً من السياسيين كإخذاً في الصعود وحوله أنصار من جيله منظمين في أحزاب أو شبه أحزاب عدة: العرب الشيوعي، التجمعات الإسلامية، ما أصبح لاحقاً حزب البعث، إلخ.

في تشرين الأول، طلبت حكومة الجابري رسمياً تخلي اللبونية العامة عن صلاحيات الاندماج، شرطاً للبحث في مستقبل العلاقات السورية - الفرنسية. وكان معنى هذا أن تستلم الحكومة «الفرق الخاصة» والأمن العام، والمصالح المشتركة» بين سوريا ولبنان وغيرها. وكان هذا الطلب يواكب سعي حكومة رياض الصلح في بيروت مراكبة منشقة تماماً. وهذا تمسّيق نرجم تطور المواقف في الدولتين من مسائل الوحدة السورية والاستقلال والأفضية الأربعة، منذ أواسط الثلاثينات على الأقل. وكانت قضية الاستقلال السوري واللبناني تلقى دعماً عربياً، مصرّياً على الخصوص، ويلتقي على تأييدها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وهو ما شجّع بريطانيا، وهي الحاضرة جدّاً في ميدان المواجهة، على المضي قدماً في سياسة التمسّك للصلح الفرنسي.

على الرغم من التمسّك المشار إليه، شاب الموقف الرسمي السوري (بخلاف الموقف الشعبي) اضطراب وتعقّظ واضعان حين أقنعت حكومة رياض الصلح على طرح تعديل الدستور في مجلس النواب لإخلائه من ذكر الانتداب... وكان، بعد ذلك، ما كان. وقد أشرنا إلى هذين الاضطراب والتعقّظ في موضع آخر. لم يكن الدستور السوري، من جهته، محتاجاً فعلاً إلى تعديل، كانت قد وضعت، في نهاية العشرينات، جمعية تأسيسية كان زعماء الحركة الوطنية أركانها الوطنيين، ولكنّ المفوّض السامي بونسو كان قد أضاف إليه حين أصدره، سنة 1930، بعد حل الجمعية التأسيسية، مائة أخواه من



111 مشرفاً على الدرس في جلسة
انتخاب بشاره القوي رئيساً
للمجموعة

112 حكومة رياض الصلح الأولى

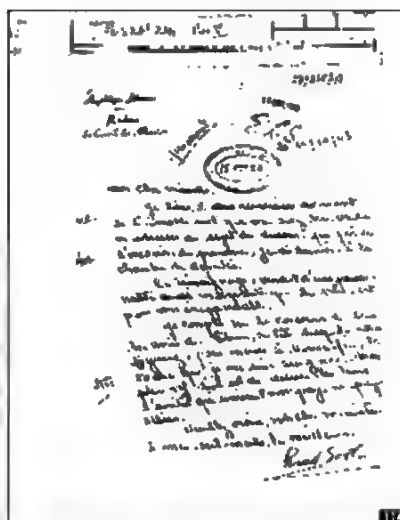
113 الصلح ملتقى بيقه الواري
الأول في مجلس النواب

114 من رياض الصلح إلى سيرس

115 البطونك مريضة مستقبلاً
رياض الصلح في الديمان

116 اللطفي خالد خطيباً في
استقبال الرئيسين السوري
والصلح مهنيين بنكسري
للولد النبوي





إلى ذلك، عرفت الحكومة عن مشاورة ممثل فرنسا، على جاري العادة، في مضمون البيان الوزاري، ورفضت مجزأة إعلام النندوبية بمضامين البيان قبل تلاوته في المجلس. وكان الجانب الفرنسي قلقاً من البحث الدائر في تفسير ألوان العلم وفي إبطال الاعتماد الرسمي للغة الفرنسية، فضلاً عن قلقه من خطة الحكومة السياسية.

أخيراً انعقدت جلسة الثقة في 7 تشرين الأول. وكان جو المجلس النيابي حماسياً جداً واكتفلت شرفاته بالناس، من ممثلي الدول ومن الصحافيين ومن الأعيان وممثلي المنظمات ومن العامة. وتلا رياض الصلح البيان الوزاري الذي أصبح مغلفاً في التاريخ السياسي للبنان المعاصر ومصدراً للاجتهاد في فحوى الميثاق الوطني. ولم يكن هذا البيان مقصوداً على الأحكام الميثاقية، بما هي قاعدة لاستقلال الدولة ولتصرف الحكومة المقبل على أنها حكومة بلاد مستقلة وأن مهمتها الأولى جعل هذا الاستقلال أمراً واقعاً وتنظيمه. وإنما دخل في مسائل الإصلاح الإداري والمالي وتشجيع القطاعات الاقتصادية وتعزيز الخدمات العامة وتحسين بنائها، وتناول مسائل قانون الانتخاب والإحصاء العام وتنظيم العمل وتأمين الحقوق الاجتماعية لأصحابها وحقوق المرأة وعلاقات لبنان الدولية، إلخ.

قوبل هذا البيان بالاستحسان العام ونالت الحكومة الثقة بأصوات 54 (إن كان مقعد رئيس الجمهورية المنتخب لا يزال شاغراً) وامتنع رئيس المجلس، ولم يشارك الفرد نقاش في التصويت واتسعب أيوب ثابت قبل بحثه. وفي خارج المجلس، لقي البيان اهتماماً بارزاً من الصحافة وانتهلت على صاحبه التهاني وعبارات التأييد.

وعلى أثر زيارات متبادلة بين الصلح ورئيس الحكومة السورية سعد الله الجابري ووزارتهما تم بعضها تحت عنوان التهيئة وواكبتها مفاوضات في شتوة، كانت الحكومة قد تمسكت، في مطلع تشرين الأول، «إلى اتفاق مع الحكومة السورية على تسليم الصالح المشتركة» من إدارتها الفرنسية. وكان هذا المطلب الذي استوى موضوع مجازبة رئيساً في الأسابيع التالية، أمراً حيوياً لاستقلال الوطنين بموارنهما المالية. على أن النندوبية العامة أذات المطولة في تسليم الحكومتين إدارة

عندياته كانت قد استبعدتها الجمعية (وهي المادة 116)، وفيها فصل «حقوق» الانتداب وصلاحياته. هذه المادة لم تكن أفزتها قط أية هيئة سورية ذات شرعية وصلاحيات. فكان كافياً، في خريف 1943، أن يتأمر مجلس النواب والحكومة الجديدان على اعتبارها باطلة وكانها لم تكن حتى يكون لسوريا دستور دولة مستقلة، خالي من ذكر الانتداب.

اضطرت فرنسا إلى تغلغل هذا الأمر الواقع مع توالي اعتراف الدول بالجمهورية الجديدة. ولكن قواتها وجهاز انتدابها كانوا لا يزالان في البلاد، ولم تكن قد صرفت فكرها قط عن اللجوء إلى العاهدة. ذلك توفى بدا أن بريطانيا أخذت تسايها فيه سنة 1944، فاشترك شاتينيو وسيريس، على غير رغبة من هذا الأخير، في مفاتحة الرئيس السوري والبناني وحكومتيهما بحضوره التفافض على العاهدة، ولم يلبث سيريس أن استعصى نهائياً إلى بلاده. وقد أثارته هذه المفاتحة قلقاً لم يحل دون الرفض. وإن أمئت فرنسا جانب حليفتها، تصبأت خصوصاً في الامتناع عن تلبية طلب الحكومتين السورية والبنانية تسليمهما «الفرق الخاصة». بل إنها راحت تستقدم تعزيزات لقواتها في أراضي الوطنين. وهو ما أثار، في مطلع العام 1945، تظاهرات احتجاج لبنانية رافقت الاحتجاج الرسمي وأثار في سوريا موجة رفض رسمي وشعبي عارمة تفاقمت من شهر إلى شهر ومن تصرف فرنسي عسكري أو سياسي، إلى آخره، حتى راحت مضايقتها تهر للذين وتنشر العنف في الشوارع. ومن مساء التاسع والعشرين من أيار إلى ظهر الثلاثين منه، ضربت الطائرات الفرنسية دمشق بالقنابل، فقتلت قرابة أربعمئة وجرحت مئات آخرين وخضت بأشنة أذى الأحياء الجديدة من العاصمة فهيمت معظم مجلس النواب، إلخ. وما حصته فرنسا من ذلك كان أولاً - على ما بدا أنه أصبح عادة جارية - أمراً بريطانيًا

«المصالح» المنكورة. وكانت هذه الأخيرة تضم الجمارك السورية- اللبنانية ومراقبة الشركات نولت الامتياز ومنها شركات السكك الحديدية وإدارة الدخان وشركة المرفأ، وتضم أيضاً الإشراف على المطارات وإدارة الهاتف وعلى المبنى للحكومية وعلى إدارة الأتار وعلى بنك سوريا ولبنان، إلخ. وكانت المندوبية تقرر تسليم هذه «المصالح» بالعمدة إلى موضوع المعاهدة، وهو ما رفضته الحكومتان بشاناً. وكان المندوب الصائم قد عاد في لقاء جمعه والرئيسين السوري والصليح إلى هذا الموضوع وإلى دهن انتهاء الانتداب بقرار من عصبة الأمم أو من هيئة تقوم مقامها بعد انتهاء الحرب. وكانت العجة اللبنانية الدائمة أن فرنسا نفسها أعلنت نهاية الانتداب بلا قيد يوم بدء العملة على قوات فيشي في سوريا ولبنان، وأن بريطانيا ضمنت هذا الإلغاء في اليوم نفسه. وأما المعاهدة فأعلن للرئيسين لهلوا لهما «يقطعان يمينيهما» ولا يوقعتانها. وكان هذا الموقف الفرنسي مشتبكاً لعزم الجانب اللبناني على اللضي في إجراءات الاستقلال من جانب واحد من غير إهمال للتنسيق مع الحكومة السورية، ولا لطلب العمم العربي من البعثات الدبلوماسية المقيمة في بيروت ومن بعثة سبيروس البريطانية، على الأخص. وكانت الحكومة قد طلبت إلى المندوبية العامة الفرنسية- بين ما طلبته- تحويل نفسها إلى بعثة من هذه البعثات لا أكثر ولا أقل.

٢٠٦٦ تعديل الدستور: طعنة نجلاء للانتداب

كان رياض الصليح بين أعرف الناس بما ينبغي عمله لمحو الانتداب من دستور بلاد واقعة تحت الانتداب. فهو قد تابع هذا الموضوع بدقائقه منذ المواجهة التي بدأت سنة 1928 بين الجمعية التأسيسية السورية والمفوض السامي بفسو، حول موادة ست من مشروع الدستور السوري آنذاك، وانتهت إلى تعليق أعمال الجمعية. وهذه المواجهة استمرت بين صعود وهبوط حتى العواطف التي آلت إلى المعاهدة الفرنسية- السورية سنة 1936.

وكان على رياض، بعد نيل حكومته الثقة، أن يباشر الإعداد على الفور، لتعديل الدستور اللبناني بحيث لا يبقى فيه أثر من الأساس القاقضي للانتداب. وكان على علم تام بأن هذه الضربة إنما هي فاتحة الجولة الكبرى من معركة الاستقلال.

صارماً يوقف النارية الجنود إلى الشكنات. وكان ثانياً سخطاً تراسي من كل حبيب وصوب فضحت بأصدائه جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. ثم كان أن توالفت معطيات التراجع الفرنسي بعد قطعة دامت أسابيع بين السلطينين اللبنانية والمنتدبة في دمشق، وبعد دفع لم ينقطع من عبارات النعمة السورية على فرنسا. وفي تموز، تسلمت سوريا (ولبنان) «الفريق القاضية». فبقي أن تجلو القوات الفرنسية (والبريطانية) من سوريا (ولبنان). وهو ما يستغرق نجله شهرراً أخرى من جهود سياسية متعقدة الأطراف، وقد عرضنا له في موضعه. وأما في الواقع العسي فكان إلىلا عن سوريا قد أصبح شبه ناجز عنهما أبرم الاتفاق عليه.

وكان قد بشر كاترو بالتصميم عليها - وقد ذكرنا ذلك - في المنصورة التي وجهها إليه في كانون الأول 1941 أي قبل أن يصبح أمر التعديل مقضياً بنحو سنتين. وكان قد بشر هللو، في اجتماع ضمنهما في شتوة يوم 22 تشرين الأول 1943، بنية الحكومة تقديم مشروع للتعديل إلى المجلس النيابي. وكان المنوب العام على أهبة السفر إلى الجزائر لمشاورة رؤسائه في لجنة التحرير الوطني الفرنسية بشأن المطالب اللبنانية. وقد طلب من رئيس الحكومة التريث أيضاً يأتيه بعدها بجواب اللجنة.

كانت مرحلة انتظار القرار الذي سيعمله هللو من الجزائر مرحلة شكوك ومخاوف في لبنان. وقد انتهت هذه المرحلة ببلاغ أرسلته لجنة التحرير الوطني الفرنسية إلى بيروت، يوم 5 تشرين الثاني، ينكر على لبنان الحق في التعديل المنفرد للمستور. سُلّم هذا البلاغ إلى الصحافة قبيل تسليمه إلى رئيس الحكومة، في تعهد لاستمرار السلطة ولاستقلال. وهو ما ردّ عليه مجلس الوزراء، في جلسة فورية، بإحالة مشروع التعديل إلى مجلس النواب، وطلب انعقاد هذا الأخير على وجه السرعة، فدعاه رئيسه إلى الانعقاد يوم 8 تشرين الثاني.

منح البلاغ الفرنسي والرد اللبناني عليه المواجهة الجارية صفة المعركة العلنية. وقد بلغ العماس أقصاه في البلاد وأصبح ثقل التطورات شغلاً شاغلاً للناس وأخذوا يتهايئون لماكية الجلسة النيابية بالحضور وإظهار التأييد. وأما المندوبية العامة فجئنت إمكاناتها في بيروت والمناطق لعمل قسم من النواب على رفض التعديل، والتغيب عن الجلسة لإفقاد المشروع أكثرية الثلثين المطلوبة لإقراره، وذلك بعد الإخفاق في حمل رئيس الجمهورية والحكومة على سحب المشروع. واستدعى إميل إده نواباً من مشايخه إلى مكتبه وجمعهم بمدير الأمن العام الفرنسي الذي ألحّ في سؤلهم التغيب ولكن بآء هذا المسمى أيضاً بالإخفاق.

وصبحة انعقاد الجلسة، اتّصلت الجهود الفرنسية لإحباطها، من تهديد بحلّ المجلس إلى تأميل بحلّ يعمله هللو العائد بعد يومين، وتلويح بأنّخانه صفة المفوض السامي وسلطاته واستعادته حرية التصرف. وقد جاء ذلك في مذكرة شفوية رفض رياض الصلح تبلفها، ثمّ تبلفها بعد أن رفعت منها عبارات التهديد وانعقد مجلس الوزراء للنظر فيها وفقرّ المضي في خطته. وفي اليوم نفسه، نشرت بعض الصحف الأميركية تصريحاً لرياض الصلح بسط فيه أسانيد الموقف اللبناني وطلب التأييد المعنوي من حكومة الولايات المتحدة.

وفي ساحة النجمة، وفي شرفات المجلس، كان الحشد ضخماً. وقد انعقدت الجلسة في الثالثة بعد الظهر وغاب عنها ثلاثة نواب من معارضي التعديل هم أيوب ثابت وأحمد الحسيني وموسس دركالوستان. هذا بينما حضر إده لاقتراح إحالة المشروع إلى لجنة خاصة في مسعى لتأجيل بته. وحين رُفض اقتراحه، انسحب وتبعه أمين السعد فأقرّ

المشروع بنداً بنداً بالإجماع . ولم تكن المندوبية العامة قد أرسلت أحداً من أركانها على جاري العادة، ولكنها كانت قد حشنت، للإرهاب، نحو مائتين من جنودها السنغاليين في بناية التلفزيون القريبة جداً من مجلس النواب.

عُدل المجلس المائة الأولى من الدستور (ففضل حدود لبنان وألغى مرجعية الاعتراف الفرنسي بها واعتراف جمعية الأمم)، والمادة الحادية عشرة (فحصر باللغة العربية صفة اللقبة الرسمية) والمادة 52 (فألغى الإشارة إلى صك الانتداب من تحديد الصلاحيات لمقد المعاهدات الدولية). ثم ألغى المواد 90 و91 و92 و93 و94 وكلها ناطقة للعلاقة بين الدولة اللبنانية والدولة المنتدبة في مجالات مختلفة. أخيراً عدل المادة 95 (فألغى الإشارة إلى صك الانتداب في موضوع التمثيل العادل للطوائف في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة) والمادة 102 (فألغى وضع الدستور في «عهد» الدولة المنتدبة). وأما المادة الخامسة المتعلقة بالنظام، فأرجأت الحكومة طرحها للتعميل إلى حين انتهاء «اللجنة الفنية» المهمة لهذه الغاية من وضع اقتراحها. هذا وكان التعديل مستنداً إلى المادة 76 من الدستور نفسه.

كانت هذه جراحة عميقة للدستور وطمنة نجلاء للانتداب. وهي قد تمت «بسرعة فائقة» على ما أشار الإتي جورج عقل في المجلس. وبسرعة غائقة أيضاً جاء الرد الفرنسي.

٦٧٠٢ وأشيأ

عدة التعديل، أي يوم 9 تشرين الثاني، وصل المندوب العام جان هيلو إلى بيروت عائداً من الجزائر من طريق القاهرة. وكان يوم 11 ذكرى الهدنة التي أنهت للحرب العالمية الأولى. وكان رئيس الجمهورية ومعه الحكومة رئيساً وأعضاء مدعّين إلى الاستعراض التقليدي. وكانوا مدعّين قبل ذلك إلى سهرة تقام في نادي الاتحاد الفرنسي عشية الذكرى. يوم 10 أبلغت المندوبية العامة الحكومة إلغاء دعوتها إلى الاستعراض، ولز رئيس الجمهورية والحكومة مقاطعة السهرة أيضاً. وسرت مقاطعة الاستعراض إلى الدرك والشرطة... وإلى قيادة الجيش التاسع البريطاني ثم إلى ممثلي الدول في بيروت. وهو ما انتهى بالمندوبية العامة إلى إلغاء الاستعراض.

وفي النهار، داهم الأمن العام الفرنسي مكاتب الصحف المعارضة للانتداب، وصادها لمنمها من نشر أخبار الجلسة النيابية وتعديل الدستور. وكان توجس من اصطدام الأمن العام هذا بقوى الأمن الداخلي والشرطة اللبنانية التي عينت لها الحكومة في اليوم نفسه قائداً وسوراً لبنانيين. وفي المساء، كان هيلو وسليم قنلا وزير الخارجية مدعّين إلى عشاء أقامه سبيرس على شرف ملك يوسفلايا الذي كان في زيارة لبيروت. وفي أثناء السهرة، نفى هيلو لسبيرس مقصداً بشرفه أن يكون في النية الإقدام

على عمل عدائي تجاه مراجع الدولة اللبنانية. وهو ما نقله
تقلاً إلى رئيس الجمهورية في الأولى والنصف صباحاً.

ما مضت ساعات على قَسَمَ هَلَلُو، حَسَّ كلُّ الأمن العام
الفرنسي، يوازره مئات الجنود، يدهم منازل رئيس الجمهورية
ورئيس الحكومة والوزراء عادل عسيران (الذي أخذ من منزله
الصيفي في عاليه) وكميل شمعون وسليم تقلاً ونائب الشمال
عبد الحميد كرامي (الذي كان نائماً في منزله في مرياطة).
حصل ذلك بين الثالثة والرابعة من فجر 11 تشرين الثاني.
وصحبت الاعتقال أعمال ترويع لسكان هذه المنازل كباراً
وصغاراً، وصحبها تحطيم أبواب وتقليب أثاث ومصادرة أوراق.
وصحبت أيضاً سرفات موصوفة من منزلي رئيس الجمهورية
(الذي ضرب ابنه الأكبر وجرح) وعبد الحميد كرامي (الذي
صدم رأسه وجرح أيضاً وهو معمول إلى السيارة). وقد وصف منبر
تقياً الدين في كتابه ولادة استقلال مشاهد تلك الصبيحة
وصفاً وافياً. ويتحصل من هذا الوصف أن العسكريين الذين
دهموا منزل رياض الصلح كانوا نحو مائتين وأنهم رجعوا وألته
وبناته، وصوبوا مستساتهم إليه وهو في سريرته وأمهله خمس
دقائق ليرتدي ثيابه، فساعدته زوجته في ذلك، وأن رجال الأمن
لبثوا في المنزل نحو ساعتين، بعد اعتقال رياض، فجمعوا ما
كان فيه من أوراق ومادروها.

وأما المواقب العسكرية التي سبق فيها المعتقلون فيممت
شطر راشيا الوادي.

أتبع هَلَلُو حملة الاعتقال العنيف هذه بقرارين مؤرخين في
10 تشرين الثاني أذاعهما يوم 11. في الأول منهما، اعتبر تعديل
مجلس النواب الأخير للدستور باطلاً وحل هذا المجلس وعلق
الدستور، على أن يعاد العمل به بعد انتخابات نيابية جديدة
وألقى جانباً من أحكام القروا الذي كان كاترو قد اتخذها في
أذار فاتحاً الباب، إذ ذلك، لإجراء الانتخابات للنيابية والرئاسية،
وأعاد اختصار صيغة الحكم إلى رئيس للدولة والحكومة
يسميه المنسوب العام ويعين وزراء دولة يساعده ومنحه حق
إصدار المراسيم الاشتراعية مع مراعاة التحفظات المنصوص
عنها في إعلان كاترو المؤرخ في 26 تشرين الثاني 1941.

وأما القرار الثاني فعيّن إميل إدّه رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة
متمتعاً بالسلطات المنصوص عنها في القرار الأول.

«مشاورات الوحدة العربية» بين معزوين

بين العادي عشر من تشرين الأول والثاني من
تشرين الثاني 1943، كانت تجري في القاهرة
مشاورات أطلق عليها اسم «مشاورات
الوحدة العربية». وكانت غايتها إنشاء
منظمة إقليمية (كان مفروضاً تعيد
معالجتها) تتخضعها الدول العربية المستقلة
مركباً للدخول في عالم ما بعد الحرب. وقد
اشترك، في هذه المرحلة منها، العراق والأردن
وسوريا والمملكة السعودية فضلاً عن مصر.

كان هذا الملف في يد مصطفى النحاس،
رئيس الوزراء المصري وزعيم حزب الوفد.
وكانت مصر تقبض بهذه الدعوة على
رؤساء البادية، بما هي كبرى الدول العربية
وعاصمة الشرق العربي، في وقت كان فيه
أمير شرق الأردن عبد الله قد أطلق مشروع
«سوريا الكبرى» (وهي تضم سوريا ولبنان
وشرق الأردن وفلسطين) وكان رئيس
وزراء العراق نوري السعيد قد أطلق مشروع
الهلال الخصيب وهو يضم العراق إلى الدول
الأربع المشار إليها. وكان هذان المشروعان
الهاشميان يفتيان معارضة من المملكة
العربية السعودية شذت على اختلاف
الأنظمة الدستورية في هذه الدول وتفاوت
استعدادها للاتحاد، واختلاف مواقفها
في شبكة العلاقات بالعنفاء الغربيين.
وكانت مصر غير بعيدة أيضاً عن هذه
المعارضة لشعورها بأن المشروعين ينالان من
مركزية دورها الإقليمي. وكانت سوريا،
على الأخص، (مع تبنيها للدعوة الوحيدة
عموماً) ترى في مشروع «سوريا الكبرى»، وهو
أكثر المشروعين إلحاحاً عليها، معاملة من
عبد الله لإنشاء مملكة كبيرة لنفسه،
فتشد على تمسكها بنظامها الجمهوري
وعلى أن دمشق هي الأحق بالاستواء
عاصمة لـ «سوريا الكبرى» العتيقة، إذا
هي أصبحت النور. وقد أصبح لبنان المستقل
مناهضاً أيضاً، في ما يخصه، لهذا المشروع،
باعتباره مخالفاً، صراحة، لمنطوق ميثاقه
الوطني الطرقي الصود. وكان المشروع يواجه
أيضاً مشكلة اليهود في فلسطين وسعيهم

إلى ذلك، أذاع هائلو في الراديو وفي الصحف تصريحاً أكد فيه
شرعية إجراءاته منكرة، من وجهة نظره، بمراحل الأزمة
التي بدأت مع تأليف حكومة رياض الصلح، واصفاً تصرفات
هذه الحكومة بـ «المناورات الطائشة»، متهماً إياها باللجوء
إلى «استبداد الشارع» و«الدكتاتورية» وإرهاب النواب والتآمر
على فرنسا ولبنان، مشيراً إلى ثناء راديو برلين على رياض الصلح
لتصميمه على المضي قدماً في خطة تعديل الدستور، واصفاً رئيس
الحكومة بأنه «رجل لم يمز على وطنيته اللبنانية أكثر من
سنة أسابيع وهو منذ عشرين سنة يتآمر على استقلال بلاده». ولم
يفت هائلو أن يغمز من قناة الحليف البريطاني فقال «إن
فرنسا هي الدولة الوحيدة التي منحت الاستقلال أثناء هذه
الحرب لبلدان تابعة لسلطتها». وهذا قبل أن يؤكد على منع
اللبنانيين «الاستقلال التام»... ولكن «بموجب معاهدة ونية
مشبهة بالثقة»...

وكان الناس قد أخذوا يتلقون الأخبار من إذاعة الشرق الأدنى
في يافا وإذاعة لندن وراديو مصر وكانوا مهتمين جداً برصد
الموقف البريطاني في الأزمة. وكانت الصحف اللبنانية قد
أضربت ابتداءً من يوم 11، ما خلا أربعا منها تابعة للانتداب أو
إتنية، وذلك احتجاجاً على المرافقة وعلى احتلال الأمن العام
مكاتبها لمنعها من مواكبة الحوادث.

وصل المعتقلون تبعاً إلى قلعة راشيا يوم 11 تشرين الثاني
واستقروا في ثلاث من غرفها. واحدة لرئيس الجمهورية، حسنة
التأنيث ولكنها خفيفة. وواحدة لرئيس الحكومة، واسعة
ولكنها شبه خالية من الرياش. وواحدة للوزراء تقلاً وشمعون
وعسيران والنائب كرامي مكثفة بالأسرة الأربعة. وقد منع
الرئيسان من التواصل فيما بينهما ومع سكان الغرفة الثالثة.
وكان لا يسمح لأي من المعتقلين بالخروج إلا لقضاء حاجة. ثم
أخذ يُسمع لسكان الغرفة الثالثة بالخروج ساعة قبل الظهر
وساعة بعده مع مراعاة الفصل الآنف الذكر. وكان يوتي لهم
بالطعام من اللبنة، وقد كلفت امرأة بإعداده على نفقتهم.

وكانت وجبة أسنان عبد الحميد كرامي قد أخذت منه فلبث
أياماً يتغذى بالعنبر وشراب البندورة إلى أن رُمّت إليه.

كان قد جيء بكرامي أيضاً وهو بثياب النوم وحافي القدمين،
فاستمر في اليوم التالي ملابس من كميل شمعون. وبعد يومين،
جسيء لمن كانوا قد سبقوا على عجل بثياب من بيوتهم. وقد
أبعد مسؤولو الشرطة اللبنانيون عن المعتقلين وتولى حراستهم
جنود سنغاليون.

وكان في القلعة «منفتحين» من معتقل المية ومية، قرب صيدا،
ثقليلاً لعقبتهم. وكان بعض هؤلاء من قيادتي العرب
الصوري القوميّ المتهمين بمعداة الحلفاء ومبالاة المجرور. فتنطّوع
أحدهم، جبران جريج، لترتيب شبكة استعلام وأتصال تنقل
إلى المعتقلين وإلى الرئيس، على الأخص، أخبار البلاد السياسيّة
وما يجري فيها من أعمال احتجاج ومقاومة وما يتخذ من
مواقف خارجيّة ذات صلة بالمواجهة. وقد جند جريج لهذه
الغاية مأمور الهاتف في القلعة توفيق رزق والغادم الذي كان
يعمل الطعام إلى غرف المعتقلين وتولى ترتيبها، وهو إسباني
الأصل واسمه خوسي. وكان مأمور الهاتف يستمة محلواته
من قائمقام راشيا شفيق أبو حيدر ومن قائد الدرك فيها عبد
المنعم قوّاز. فكان جريج يكتب ما يبلّغه من مأمور الهاتف
(ولاحقاً من مصادر حزبه) على أوراق صغيرة ينقلها الغادم إلى
أحد الرئيسين. وكان جريج يتمتع بشيء من حرّية الحركة
في القلعة بسبب مسؤوليّة إداريّة نيطت به عن «حسابات»
السجناء. فكان يتمكن أحياناً من مخاطبة أحد المسؤولين
المعتقلين خلصة.

وبنوّه جريج بعرض رياض الصلح على جمع المعلومات وتوظيفه
ككل فرصة تسعح للإحاطة بالمصادات وصرخته الدائبة والنداءة
ليشأ على ألفة لعال الاعتقال ولكيفيات التصرف فيها وعلى
رباطة جأش ثابّة.

وتفيد الأوراق البريطانيّة أن نقل المعتقلين إلى الجدران كان
وإراداً في الأيام التي سبقت القرار بإيفاد كاترو إلى بيروت، وأن
الأمر وصل إلى حد إخطار المطار في الجدران بالتهديد لإمكان
وصولهم. وهو ما قابلته الجانب البريطاني بالاستعداد لوضع اليد

إلى إنشاء دولة يهوديّة فيها. وقد سائر عبد
الله للوقوف اللبناني والصهيوني، جزئياً،
محولاً، في العالة الفلسطينيّة، على فكرة
التقسيم التي أخذت ترسخ في السياسة
الدوليّة من سنة 1937، ومبدياً تفهمه،
في العالة اللبنانيّة، لرغبة المسيحيين في
الانفراء بكيان مستقل، ولكن من غير
تسليم للبنان بالحق في «الأقضية الأربعة»
التي كانت تابعة لولاية دمشق في العهد
عثماني الأخير.

صفوة القول أن مشروع «سوريا الكبرى»
كان يلقى عدله من جميع الأطراف
المعنيّة به، باستثناء صاحبه. وكان الحلفاء
غالباً حبياله في المحيط العربيّ الأوسع أيضاً.
مع ذلك، لبثت فكرة عبد الله هاجساً
لدول الشرق العربيّ مدة الأربعينات، مخترقة
حرب 1948 في فلسطين، ومستوحاة، بين الفينة
والفينة، مداراً للمجمل في عواصم المنطقة
وبينها. وكان ما منعها هذه الديمومة
حسبان للتوجّسين منها، موزة بعد موزة، أن
اليد البريطانيّة وراء المشروع. وكان هذا أمراً
يُحسب له حساب، بسبب من قوّة بريطانيا
السياسيّة والعسكريّة في دول الشرق العربيّ
كئها، في تلك للوحة. ولكن لا يوجد اليوم
دليل موثق على أن مشروع عبد الله حظي
بمساندة بريطانيّة ناشطة بطيّنة للنفس.
والأقرب إلى الواقع أن بريطانيا لم تكن
تميل إلى استعاده قطعيّ لأي من حلفائها
للعابدين للمشروع، وتلك مع العلم بأن
علاقاتها بكل منهم عبرت أطوار تجاذب
أو تآزم. والأقرب إلى الواقع أيضاً أن عبد الله
لم يكن إلا واحداً من حلفاء بريطانيّ في
المنطقة وكان لطموحه السياسيّ هامش
للحركة، ولو أن القبضة البريطانيّة على
نظامه كانت بينة الإحكام.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بلسان وزير
خارجيّها أنطوني إيدن، من سنة 1941،
تفهمها لرغبة العربيّة في إنشاء منظومة
إقليميّة لمرحلة ما بعد العرب. وفي ظل هذا

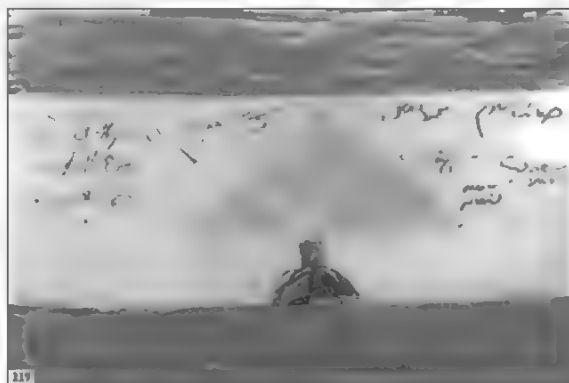
عليهم في القاهرة لأن الطائرة كانت مضطرة إلى التوقف في العاصمة المصرية قبل متابعة رحلتها إلى الجزائر.

التفهم، دعى النحاس، في القاهرة، سنة 1942، تفاهم السوري جميل مردم والليثاني بشارة الخوري في وقت كانت فيه دولتهما تنهيان لعودة الحياة الدستورية وللائتخابات النيابية والرئاسية، بلثاني، ولخادرة عهد الانتداب. وفي ظل التفهم نفسه، اعترفت مصر بالنظامين الجديدين، في سوريا ولبنان، حال اكتمالهما، وبجئت إليهما الدمعة إلى مشاورات الوحدة العربية.

ولكن التفهم البريطاني المشار إليه لم يكن ينتهي إلى إطلاق اليد المصرية في رسم صورة المنظومة المشار إليها. فإن رغبة فاروق، ملك مصر، في التربع على قبة منظمة يضع نظامها في يده مقاليد قيادة فعلية لم تكن لتجد قبولا بريطانياً. وإنما كانت بريطانيا رغبة في رابطة تنسيق وتعاون بين الأنظمة العلوية لها، تركز مكانة هذه الأنظمة وتعالج الخلافات بينها من غير أن تقيد حركة أي منها، لا في دياره ولا في الخارج. وكان لكل من هاتين الصيغتين أنصارها في دوائر الحكم والسياسة العربية. عليه مثل بروتوكول الإسكندرية، سنة 1944، تجسيدا لصيغة المنظمة الممتعة بقدر من قوة الإلزام ومن القدرة على الحركة الجماعية. هذا فيما مثل «ميثاق جامعة الدول العربية»، في السنة التالية، صيغة أبعد عن الإلزام ومن الاستواء «حكومة فوق الحكومات». وقد بحث العلاقة بين بريطانيا وكل من الدول الأربع للربطة معها بمواقف سياسية قيادية - فضلا عن اعتبارات أخرى - على وجهة المبادئ. وبين البروتوكول والميثاق، كانت قد تغيرت الحكومات في خمس من الدول المشاركة السبع. ورأى تقرير بريطاني أن الرؤساء الذين رحلوا (وهو النحاس وبوري السعيد وتوفيق أبو الهدى وسعد الله الجابري ورياض الصلح) هم ورثة عهد إمبراطوري يري إلى العالم العربي كلاً قبل أن يري إليه أجزاء. هذا فيما حل محلهم أصحاب نظرة مغايرة.

وكان قد مضى أسبوع على «اعتقال الدولة» (بحسب العبارة التي اعتمدها لبنانيو قلعة راشيا)، حين حضر سليمان نوفل، قائد الحرك، إلى المعتقل لينقل إلى رئيس الجمهورية رغبة جورج كاترو في مقابلته. ومساء 18 تشرين الثاني، جرت المقابلة في منزل قريب من وسط بيروت. وبين يميننا روليتان لها. واحدة أوردها الخوري في منكراته والثانية أوردها كاترو في منكراته أيضاً. وينقل هذا الأخير عن رئيس الجمهورية تعييه مسؤولية الحوادث المتسلسلة، ابتداء من اللاتخابات النيابية للصراع للفرنسي - البريطاني الذي انتهى بتقسيم أنصار فرنسا في المجلس المنتخب وإضعاف مركزها، ثم باختيار رياض الصلح لتأليف الحكومة تحت ضغط النزعة المتشددة التي قويت في المجلس. وهذا مع العلم أن الرئيس يعد نفسه من أصدقاء فرنسا، لا من المعسكر البريطاني ولا من المعسكر العربي. ويحمل الخوري، في رواية كاترو، المسؤولية العامة مسؤولية تغلب موقف الاستعجال في صفوف الحكومة لعملية تمديد الدستور ورفضها انتظار وصول هـللو. وذلك أن المنووية أقدمت على نشر منكرة للجنة الوطنية الفرنسية، الواقعة للمطالب اللبنانية، خلافاً لنصيحة الرئيس الذي كان قد أفلح، حتى ذلك التاريخ، في تأخير الجلسة النيابية. وقد زابت الحرج عبارة للتهديد التي ورت في رسالة هـللو (من القاهرة) إلى الحكومة سببها اليوم التالي الذي انقضت فيه جلسة التعميل، وهي ما جعل إرجاء الجلسة متعمداً.

وأما رواية الخوري فتبرز إلقاء باللوم على تدخل هـللو في اللاتخابات النيابية، ولا تشير إلى دور لعناصر نيابية «متشددة» في تكليف الصلح تأليف الحكومة ولا إلى دور لرئيس الجمهورية في «تهذيب» البيان الوزاري ولا إلى نصع قنمه لإرجاء نشر منكرة للجنة الوطنية الفرنسية. ويضيف الخوري أنه أكد لكاترو استقلال اللبثنيين، رئيساً وحكومة ومجلساً نيابياً، بقرار تمديد الدستور وبمدهم عن الاستجابة له أي تشويق من الخارج، وأنه - أي الخوري - كان قد وافق «على كل سطر من سطر البيان الوزاري».



- 117 قلعة ولفيا
118 لوحات تدل على غزو «الديكتة»
للمحتلة في قلعة ولفيا
119 العلم الجديد مرفوعاً
120 بشامون حكومة وحراً
121 سعيد فخر الدين
122 صورنا ستالين وديشول خلف
جميل مردم وصهبة في تشرن
الديكتي (شترن)



حكومة عبد الحميد كرامي «ميشاق» القاهرة

بعد يومين من تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد كرامي، حليف فرعون وشيخا، توفي بفترة وزير الخارجية فيها سليم تقيلا. فعهد بشارة الخوري بحقيبة الخارجية إلى هنري فرعون الذي أصبح هو المسؤول عن ملف «المحرم العربي العام» العديد.

وعلى أهمية الزعامة للطرابلسية التي كان يتبوأها كرامي وقوة وهيجه العربي، سلك رئيس الحكومة الجديد مسلكاً متفهماً لمسلك رياض الصلح في المجالين الداخلي والعربي. فبدأ أن حضور هنري فرعون، لا دور رئيس الحكومة، هو المقيض الرئيس من غياب رئيس الجمهورية المريض. حتى أن كرامي مال إلى ترشيح فرعون (وهو روم كاثوليك) لرئاسة الجمهورية حين بدت عودة بشارة الخوري إلى مزاولة مهماته الرئاسية موضع شك. فقام بذلك دليل آخر على أن التصرف المتصل بتوقيع الرئاسات على الطوائف لم يكن قد استقر فعلاً في تلك المرحلة (سنة 1945) ولم يكن مداخل في مضمون الميثاق.

وحين حمل فرعون إلى القاهرة، في منتصف شباط 1945، مسجدة لميثاق جامعة الدول العربية أعدها بمعوة ميشال شيخا، كانت خريطة العلاقات العربية التي أفضت إلى بروتوكول الإسكندرية قد تغيرت. فضلاً عن تغيير الحكومات في مصر والشرق وشوق الأردن وسوريا ولبنان، كان التواصل بين الملكين فاروق وعبد العزيز آل سعود والرئيس شكري القوتلي قد أضعف العصب الذي مثله في الإسكندرية تفاهيم مصطفى النحاس ونوري السعيد، وزاد القرب ما بين العراق والأردن جامعاً من المحور الهاشمي حقيقة واقعة ومؤكد أيضاً تماسك المعبر للقابل. وكان تشرشل قد التقى فاروق وعبد العزيز والقوتلي في القاهرة في أواسط شباط، ثم التقى روزفلت كذلك من الملكين على حدة بعد ذلك بليام. وأخذ هذا المحر للقابل للنظامين الهاشميين

غير أن الموضوع العيوني للقاء لم يكن استنكار العواطف القوية وإنما كان جست نبض الرئيس بشأن الحل الذي انتهى إليه الجانب الفرنسي للأزمة. وكان هذا الحل - في رواية كاترو - يقضي بإعادة الخوري وحده إلى الرئاسة وبإقالة الوزارة بعد الإفراج عن المعتقلين. ويضيف الخوري إلى هذا العرض حل مجلس النواب (أي، بالنتيجة، إبقائه منعلاً)، وهو بند لا يشير إليه كاترو. وقد رفض الخوري هذا العرض معلاً رفضه - في روايته - بتضامنه مع الحكومة والمجلس في ما قاما به، ومعلاً هذا الرفض نفسه - في رواية كاترو - بضرورة العواطف التي تجرّها حتماً، عليه وعلى الوضع العام في البلاد وعلى العلاقة اللبنانية - الفرنسية، إقالة رياض الصلح وحكومته.

ويقول الخوري إن كاترو سألته، بعد أن أيقن برفضه الانفصال عن الحكومة، عما إذا كان يسع رياض الصلح أن يبحث إليه بكتاب يبين فيه أن أعماله لم يكن مرموها الإساءة إلى فرنسا. فأجاب بأن ذلك عائد إلى الصلح وأنه - أي الخوري - لا يجد له موقفاً. يقول الخوري أيضاً إن الصلح، بعد أن بلغه هذا الطلب، كتب الرسالة المطلوبة وأطلعها عليها ثم تفاهما على صرف النظر عنها. وأما كاترو فلا يأتي على ذكر لهذا الطلب المنسوب إليه.

في كل حال، أسفرت المقابلة عن وعد بالإفراج عن الرئيس ورفاههما يوم 21، وأما عودة للحكومة إلى أعمالها فبقيت لجنة الجزائر ممانعة فيها إلى يوم الإفراج الفعلي عن المعتقلين في 22، وعودتهم إلى بيروت. وقد تعهّل كاترو وحده مسؤولية القبول باستئناف الحكومة مسؤولياتها وأبلغ ذلك إلى اللجنة مجتمعة وإلى رئيسها ميمون منفرداً، فأقرته على موقفه في اليوم نفسه. أسفرت المقابلة أيضاً عن السماح للمعتقلين بالتواصل فأصبحو، ابتداءً من صباح 19، يكتشرون من الاجتماع والتشاور.

وفي مساء 19، اصطحب رياض الصلح، بدوره، إلى بيروت للقاء كاترو. وليس في يدنا رواية لهذا اللقاء غير رواية كاترو. وهي تصف كلام رياض بالمرحاة وتقول إنه أنعى باللوم على هتلر الذي فرض عليه، بأسلوبه الجارح، أسلوباً مجانساً وأنه لولا ذلك لاعتمد تصرفاً مختلفاً.

ويضيف كاترو أن رياض أبلغه استعدادده للاستقالة وللا عتزال. ولكن أردف أن مواطنيه لن يرتضوا منه ذلك وسيحولونه حِملاً إلى السراي، وأن كاترو وحده يسمه استباق هذا الأمر وتعرير سمعة فرنسا بذلك.

لم يفرج عن المعتقلين في 21. وصور كاترو هذا التأخير إلى المنكرة التي قنمها إليه الوزير البريطاني المقيم في القاهرة كايسي عند زيارته بيروت يوم 19 (وكانت الزيارة الثانية في أسبوع واحد). وكقت هذه المنكرة إنذاراً بالغ الشدة من الحكومة البريطانية بإعلان الأحكام العرفية، إذا لم يفرج عن المعتقلين ليعودوا إلى مراكزهم، قبل الساعة العاشرة من صباح 22 ويتولي القيادة العسكرية البريطانية شؤون البلاد واضطلاع القوات البريطانية بمهمة الإفراج. وكانت المنكرة «تنكر» بطلب الوزير قبل أسبوع عزل هلكو من منصبه (وهو ما أنكره كاترو) وتقتصر عقد مؤتمر يجمع كاترو وممثلي الحكومة اللبنانية (بعد الإفراج) وترعاه بريطانيا على أرض بريطانية قريبة من المشرق.

هذه المنكرة (وقد انضمت إليها أخرى سورية يحفر فيها وزير الخارجية جميل مردم من عواقب سيجزها الامتناع عن إعادة المسولين اللبنانيين إلى مراكزهم) هي ما أوجب استئناف المراسلات بين كاترو ولجنة الجرائد إلى أن تم الإفراج عن الرئيسين ورفالهما الأربعة قبيل ظهر الإثنين 22.

على أن حادثاً حدث في القلعة، ليلة 22، عبر عن وصول التذمر إلى قتمته، في أوساط جهاز الانتداب، من خطة القبول بالمطالب اللبنانية التي كان كاترو يتجهم نحو الأخذ بها من يوم وصوله إلى بيروت في 16 ثم انتهى إلى اعتمادها.

فقد سمعت جلبة في الليل تبين بعد ذلك أن مصدرها مجموعة عسكرية فرنسية فرضت على قيادة القلعة تدبير منامة لضباطها في حرم هذه الأخيرة... ولكن قائدها ما لبث أن دخل في مغابرة هاتفة طويلة انتهت بالتسحاب ومجموعته من القلعة. وينكر بشارة الغوري أن رياض الصلح أبلغه في الصباح أن هذا الضابط، واسمه الكولونيل بواسو، كان مراده العيول من الإفراج عن المعتقلين وكان ينوي إخراجهم

يجذب لبنان أيضاً بالقوة السورية، خصوصاً، وبغية أطراف لبنانية كانت تغشى جنوب النخطة العربية الجديدة إلى صيغة مقيدة للدول الأعضاء، وتريد اقتصارها على وجوه تعاون طوعية ومعدودة المجالات.

قوة الأطراف اللبنانية هذه هي ما عبرت عنه مسودة فرعون التي مالت، بحسب عبارة لرغيد الصلح، إلى جعل الجامعة العربية «ضامنة للوضع العربي القائم» ولإستقلال الدول الأعضاء وسيدتها. هذا فيما حمل الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية للكنة الإعداد للمؤتمر العام مسودة أخرى مشرعة على احتمال الكونغرس الثانية وعلى تطوره، في المستقبل، أيضاً. وقد شكلت المسودتان أسس المناقشات في اللجنة. وبهذا التقابل برزت النزعات الدمجية التي قد تبديها دول عربية حيال أخرى على أنها خطر يضاف إلى أخطار العدوان من أطراف غير عربية. واتخذ التعاون السياسي صفة «التشاور» لا صفة «التسيق». واستبقى هدف التملكون الاقتصادي، ولكن مع التحفظ عن إمكان تعوله إلى قيد على السياسة. ودخلت مسودة فرعون في التفاصيل بشأن إلزامية التحكيم أو الطوعية، فأبست الطوعية إلا في حالات محدودة وأغلقت مسألة المعكمة العربية (الشبيهة بمعكمة لاهاي الدولية) تغشاً من التصويت الأكثري (الذي لم يكن منه بد في معكمة) وإيثراً لبدا الإجماع الذي اعتمد في مجلس الجامعة. ومع إقرار فرعون بغضوبة المسألة الفلسطينية، عارض إشراك المنوب الفلسطيني موسى العلمي في المؤتمر العام على غرار ما كان قد تم في معاهدات الإسكندرية. وعلى الأعم، تعفظ فرعون عن إدراج أوضاع الأقطار العربية غير المستقلة بين اختصاصات الجامعة، مراعيًا الموقف البريطاني في فلسطين والموقف الفرنسي في أقطار شمال إفريقيا، إلخ.

انعقد المؤتمر العربي العام في القاهرة بين 17 و22 آذار 1945. وكان أصله مسودة ميشاق

من القلعة والفتك بهم، إذا لزم الأمر، تحقيقاً لغاياته. وأما مغاطبه بالهاتف فهو ضابط تابع «بمباشرة» ليعقوب «ناشر» على كاترو، ثناء، بالنتيجة، عن خطته. ويشير الغوري أيضاً إلى «مؤامرة» دُبرت «لغطف» كاترو نفسه «من بيته في الحي الشرقي ببيروت والفتك به لئلا يفرج عن المعتقلين».

لا يأتي كاترو على ذكر لعادته القلعة هذه ولا لخطه اغتياله. ولكن أمر انقسام الجهاز الانتدابي (وسائر الفرنسيين المقيمين في لبنان) وتعضب أكثر قوتهم لهللو وكيلهم التهم لكاترو واستهجانهم موقفه كان أمراً شائعاً في بيروت. وأما سبيرس فيذكر فساد كثيرين من ضباط الانتداب وموظفيه وعضبهم من انقلاب اللبنانيين عليهم. ولكنه لا يشير إلى مؤامرة ما على كاترو أو على المعتقلين. هذا فيما تذكر الليدي سبيرس، في كتابها عن إقامتها في المشرق، تعرض كاترو للمؤامرة المشار إليها.

٢٠٦٨ رد الدولة على «اعتقالها»: من بيروت إلى بشامون

بشامون إميل إده مهاته الرئاسية في سراي البرج صباح ١١ تشرين الثاني، وقد وصل إلى السراي وسط حراسة عسكرية غير عادية. وتلقى برقيات تهنئة نشرت من جهات مختلفة في البلاد ومن مطران واحد هو بطرس عقل. وأما الجهات الوارثة أو القادرة على الحركة فتألفت عليه: من البطريرك الماروني إلى الكتائب ومن النجادة إلى أركان المؤتمر الإسلامي وإلى النواب الدستوريين وحلفائهم وسائر أنصار المعتقلين، إلخ.

وكان هم إده الأول تأليف حكومة تعاونه في حكم البلاد. وقد بدأ بمخاطبة النواب في ذلك فلم يلق تجاوباً. ثم التفت إلى شيخ آخر فلم يوفق. وبعد أيام ثلاثة، ارتد إلى صيغة مجلس المديرين، وهو ما اقتضى منه إصدار مرسوم عدل بموجبه الصيغة التي رعت مجيئه إلى الرئاسة. ولكن خمسة من مديري الوزارات المشتر الوجبة عهد ذلك رفضوا الانصياع. فأدرج إده أسماءهم برغم منهم في مرسوم التأليف. وقد نشر الرافضون خبر رفضهم ما أمكنهم ذلك، ولم تمكن الحكومة من الاجتماع. في هذا كله، كان أثر الغضب العام الذي اجتاحت

أعدتها اللجنة الفرعية وشكلت تضيقاً جسيماً لمفهوم «التعاون» العربي عما كان عليه في بروتيكول الإسكندرية، وكان يرأس الوفد اللبناني عبد الحميد كرامي ولم يكن هنري فرعون في عدادهم. على أن يوسف سالم، عضو الوفد والوزير اللبناني للفوض لدى مصر، مثل أنجاه فرعون بشأن مسألة مهنة شغلت المؤتمر وهي مسألة تعديل أحكام الميثاق. فقد أيد، مع وفد آخر، تقييد التعديل بشروط تجعل حصيلة أمراً مستبعداً. وأما كرامي فكان يطمئن المشاركين إلى أن لبنان لا يقف عقبة في وجه التعاون العربي. وقد انتهى الأمر إلى إقرار ميثاق الجامعة يوم 22 آذار الذي أصبح عيداً لها. كان هنري فرعون، على الأخص، قد أفلح، مع غيره من أعضاء وفد واقفوه الرائي، في إبعاد ميثاق القاهرة شوطاً عن بروتيكول الإسكندرية. وهذا بالرغم من أن الكثير من بنود الميثاق استوى في منزلة ما بين البروتيكول والمسدتين اللبنانيتين والعراقية. فثبت، بالنتيجة، أن دعاة «العد الألفى» يستطيعون تغليب موقفهم، في هذا النوع من الحالات، ولو كان في مواجهتهم أطراف أكبر منهم وأوسع نفوذاً.

٢٠٦٨
٢٠٦٨
٢٠٦٨
٢٠٦٨

البلاد بئناً. فكان كل من يقاتعه إذه في أمر الوزارة يجد قريباً منه من يثنيه عن الاستجابة إذا كان، من جهته، قابلاً لها.

في الجهة السياسية المقابلة، كان وزيران من حكومة رياض الصلح قد نجوا من الاعتقال لأسباب لم تُعرف. وهما جبيب أبو شهلا نائب رئيس الحكومة ومجيد أرسلان. وقد قُبض لهما ورئيس مجلس النواب صبري حمادة أن يلعبوا، في أثناء وجود أركان الشرعية الآخرين في قيد الاعتقال، دوراً حيوياً في حفظ هذه الشرعية ومواجهة دعاوى إميل إذه وفي إدارة الحركة السياسية التي تجند لها النواب وسواهم من ذوي الشأن، رداً للتدبير الانتخابي وطلباً لإعادة دقة السلطات إلى أيدي ولائها الدستوريين.

ففي صبيحة 11 تشرين الثاني، بكر الوزيران إلى منزل رئيس الجمهورية بعد أن بلغهما خبر اعتقاله وواقاهما إلى هناك رئيس مجلس النواب ونواب آخرون. وقد أطلعتهما زوجة الرئيس على ما جرى، ولم يكن معلوماً بعد إلى أين سيق المعتقلون وكان ذلك موضوع تكهنات، وما لبثت السدار أن غضت بالوافيين وملاً محيطها جمهور غاضب، فخرج المسؤولون إلى الشرفة وألقى أبو شهلا خطبة عبّرت عن الشعور السائد. ثم عقد الوزيران ورئيس المجلس والنواب الحاضرون اجتماعاً قرّروا فيه استمرار السلطات وخصوصاً قيام مجلس الوزراء مقام رئيس الجمهورية في غيابه، وفقاً للدستور، واضطلاع الوزيرين بمسؤوليات زملائهما بالوكالة، وتولي الحكومة قيادة البلاد في المعركة السياسية المفتوحة، بما في ذلك الاتصال بممثلي الدول العربية والغربية في بيروت.

بعد ذلك، توجه رئيس المجلس النيابي والنواب إلى المجلس فوجدوه بلا حراسة، وقد أخذ الجمهور يحتشد هناك أيضاً على وقع الهتاف: «بدنا بشاره، بدنا رياض!» وما لبث الجنود السنغياتون أن حضروا وطبقوا المجلس ومنعوا الدخول إليه. وكان حمادة قد وجه دعوة حملها الحجاب والموظفون إلى منازل النواب لعقد جلسة فرعية في العاشرة صباحاً. وحضر النائب سعدي المنلا ومنع من ولوج الباب الكبير، فأدخله الجمهور من النافذة وأطبق أحد الشبان على جندي هاجم النائب بعربة بندقيته فمنعه من إيذائه. ولم يتمكن أي من

بين سياسة «الكتاب الأبيض»
ورفض «الديمقراطيات» للاجئين اليهود

دخلت فلسطين في الحرب العالمية الثانية مظلمة بـ«الكتاب الأبيض» البريطاني. كانت «الثورة العربية» هناك تلفظ أنفاسها الأخيرة. وكانت جولات القمع الشديد والكبت السياسية قد أسفرت عن انقسام متجدد في الصحف العربية جعلها تقف غير بعيد عن حافة الحرب الأهلية. أما الحكومة البريطانية فقد تغلّت عن خطة التقسيم التي واجهها رفض عربي شامل في داخل فلسطين وخارجها، وأما المنظمة الصهيونية فكانت تريد، بلا طائل، من شغلها السياسية لعمل الحكومة البريطانية على فتح الأبواب الفلسطينية أمام اللاجئين اليهود الهاربين من حملات الاضطهاد والقتل المتصاعدة في أوروبا الوسطى. كان الموقف العربي الرفض للهجرة اليهودية قد تبرز، مبتدئاً، في التفاوض الذي أخذ يرفض نفسه، وذلك على الرغم من احتضار الثورة. فإن العرب كانوا، على نحو ما، في موقف الاختيار بين المسكرين المتواجين في أوروبا. هذا فيما كان اليهود لا يملكون غير الاحتماء بمسكر الديمقراطية، أي في نهاية المطاف بريطانيا، يدمعهم، بالمرجة الأولى، يهود الولايات المتحدة بما لهم من نفوذ في بلادهم. هذا النفوذ الأخير أخذ يبدو فجأة محدود الفاعلية فيما بدا أن بريطانيا ما لبثت بشدة نحو فهم لومع بظهور مفابر بشدة للمشروع الصهيوني.

ففي أوروبا، جنحت «الديمقراطيات» لمواجهة لنسب النازي، وبمها الولايات المتحدة نفسها، في عشية الحرب، إلى موقف يستبعد كل نجمة ذات فاعلية لصالحها الاضطهاد النازي من اليهود. كان العداء لليهود - وإن لم يشمل الحكومات - يتصاعد بقوة في رأي عام طفي في رسم مواقفه رفضه للحرب. عليه أخذت الحكومات تتجنب كل ما قد يوحي بأنها تشجع بأوروبا نحو مجرزة عامة تجند الأولى التي لم يكن قد مضى على نهايتها غير عشرين. وأصبح التضامن

النواب الوافدين من دخول المجلس بعد ذلك فاستقرّ العدد في الداخل على سبعة هم الرئيس وهنري فرعون وصائب سلام وشيد بيشون ومارون كنعان ومحمد الفضل وسامي المنلا. فاجتمعوا ووضعوا مذكرة احتجاج وجهوها إلى ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة ومصر والمراقق وتمسّكن أحد الشرطة من تهريبها إلى الخارج في باطن حذائه.

وكان العمصار قد أحكم على المجلس وأخذت طلقات الرصاص تدوي في الخارج حين يامر النواب إلى اتخاذ قرار بتعديل المادة الخامسة من الدستور مخبرين أنون العلم الوطني عينا كانت عليه (أي ألوان العلم الفرنسي تتوسط أبيضها الأزرق) إلى ما هي عليه اليوم. وهذا قرار كانت الحكومة قد تعهّنت بمرضه على النواب لاحقاً في جلسة 8 تشرين الثاني. وقد رسم سمي المنلا العلم بقلم تليين أحمر ولم يجد قلباً أخضر فرسم الأزرق بالعلم الرصاص يوقع النواب السبعة الرسم.

وفي الثانية بعد الظهر، اقتحم الجنود قاعة المجلس وأخرجوا الرئيس والنواب عنوة منها، بعد جدال، وأفلوا باب المبنى. وتلقّى الجمهور الرئيس والنواب وقصد بهم منزل رئيس الجمهورية الذي كان قد تجنّع فيه عند آخر منهم. على أن القيادة الفرنسية كانت مصممة على تفريق من في المنزل بعد أن تعول إلى مركز قيادة وخطابة. فحضرت سيارة عسكرية أطلق من فيها النار على من في العديفة فأصابوا منهم ثلاثة ورة أحد المتظاهرين على النار فأردى جندياً من ركاب السيارة. وتوفي لاحقاً فتى من الجرحى اللبنانيين.

بعد هذه الحادثة، انتقل مجلس النواب والحكومة إلى دار النواب صائب سلام في المصيطبة وقد وصلوا إليها متفرقين. وانعقدت، في الرابعة بعد الظهر، جلسة مكتملة النصاب للمجلس الذي اتخذ فيها قراراً بتجديد الثقة بالحكومة وتأييد ما قامت به من أعمال في ذلك النهار وأعلن استمرار الدستور والمؤسسات الدستورية على حالها، وجند استنكاره للإجراءات الفرنسية ورفض الاعتراف بالسلطة التي أنشأتها هذه الإجراءات وبالأعمال الصادرة عنها. وقد وقع بحضور الجلسة 33 نائباً كان بعضهم يحسبون سابقاً في الخانة الإثنية.

وفي صباح اليوم التالي، حضر إلى منزل أبو شهلا مفتشون من الأمن العام الفرنسي حاولوا أخذه إلى قائدهم. فأحبط مساعدهم شبان جازوا في سيارة وردعهم واسطحبوا أبو شهلا إلى منزل صائب سلام. وقد أدنى الشعور بأن بقية الحكومة مطاردة وأن العصار بدأ يضيق حول دار سلام إلى بدء البحث في انتقال الحكومة إلى مكان آمن. فذهب رئيس المجلس والوزيران أولاً إلى البعثة البريطانية وأبلغوا سفيرس قزلو مجلس النواب وما يعيط بالمسؤولين من أخطار. ثم عرجوا على المفوضية العبرية فوجدوا الوزير المفوض أحمد رمزي في مصر. فأكملوا الطريق إلى المفوضية العراقية وقد استقر رأيهم على طلب اللجوء إليها. غير أن الوزير المفوض حسين قصري لم يبدؤوا اتفاقاً بقدرته على تأمينهم. وبعد أن استبعدوا احتمال اللجوء إلى الهرمل، بلدة حماده، لمعها عن بيروت، استقر رأيهم على التخصن في مكان من العجل، قريب من العاصمة. وفي أول العشرة، وصل رئيس المجلس النيابي والوزيران الطليقان وأمين سر للمجلس خليل تقي الدين في سيارة واحدة إلى بشامون. فتلقاهم الأهالي بالترحاب وعبارات العمامة وأزولهم في بيت حسين العلبي، وقام على حراستهم عشرات من المسلحين، ويستفاد من الأوراق البريطانية أن تداولاً جرى لإمكان لجوء أركان الدولة للتلقاء إلى مصر أو إلى فلسطين، ليواصلوا تمثيل الشرعية من هناك وهم أحرار، ولكن ما جرى فعلاً يدل على أن هذا القرار استبعد بسرعة.

وفي صباح 13، كان خبر وصول «الحكومة» قد انتشر في القرى المحيطة ببشامون فبدأ أهاليها يقدون على القرية، وبينهم كثير من الشبان المسلحين، ووضفون أنفسهم في تصرف المسؤولين الشرعيين. وكان الولاء قوياً في هذه المنطقة لجديد أرسلان، وكان فيها أيضاً كثير من منسوبي الأحزاب المعادية للاندساب وكانت قد «غنمت» كثيراً من السلاح المتروكة، على أثر المعارك التي دارت هناك بين لجيشين البريطانيين والفيشي. على أن صبري حماده بقي متشككاً، عن حق، في حماسة القرية، فراح يكثر اقتراحه الذهاب إلى الهرمل، فلم يجد من رفاقه آذاناً صاغية. في المقابل، ثبتت بسرعة أفضلية البقاء على مقربة من بيروت، إذ ما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر إلى بشامون وذهب إليها الراسلون الصحافيون، فبقيت

مع الضعفاء في رأس الأذنة على هذا التوجه العرب، فاجتنبته الحكومات وتركت اليهود لمصيرهم. وكانت أولى وسائل غسل اليدين هذا حظر هجرة اليهود المخطئين إلى الديمقراطية الأوروبية والتفديد الفاضع لهرتهم إلى الولايات المتحدة الأميركية أيضاً. فطبق هذا الحظر وهذا التفديد بشدة. وقد شمل الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية لأن التفتل كان حراً بين أرجائهما الشاسمة والبلدة المتسيدة على كل منهما. حصل هذا في وقت كان هتلر قد اتخذ فيه قراره بطرد اليهود من الأرجاء الخاضعة لسلطانه في أوروبا ولم يكن قد اتخذ فيه القرار بإلحاقهم.

وقد كان معتبراً أن يشمل الحظر فلسطين. فهناك كان ليهود قوافل المخطئين اليهود مفعول استثنائي العنة في موقف الأكثرية العربية وفي مواقف الشعوب العربية الأخرى أيضاً. وكانت بريطانيا تغطي استعداد العرب، وهي تستعد لظرف العرب الصعب، فهي لم تكن لتتقبل، راضية، اضطراب حبال الأمن في الأقطار العربية الخاضعة لسيطرتها (أو شبه الخاضعة) ولم تكن لتطبق ما يجزئه ذلك من تجميد لقوات وصادرة ستحتاج إليها أمست للاحتياج في الحرب الأوروبية. عليه تركت بريطانيا مشروع التقسيم وأصدرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» جاعلة منه إنجيلاً لسياستها الفلسطينية في الحرب.

صدر «الكتاب الأبيض» غداة مؤتمر لندن الذي انعقد في قصر سانت جيمس ما بين السابغ من شباط ومنتصف آذار 1939. وكان المؤتمر قد ضم، إلى مالك دونالد، ممثلين لمصر وشرق الأردن والعراق والملكة العربية السعودية واليمن وهي الدول العربية المعترفة مستقلة في حينه. إلى هؤلاء ضم المؤتمر وفداً صهيونياً كان قطباه حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون. وقد قابله وفد فلسطيني

«الحكومة» موصولة، سامة بعد سامة، سانسر اللبائتين وبالعالم الواسع.

وقد أصبح خليل قنسي الدين مستشاراً سياسياً للحكومة، وعُين فوزي الطرابلسي قائداً لقوى الأمن الداخلي بعد امتناع سليمان نوفل عن الالتحاق بالحكومة. وكان رئيس المجلس يوقع المذكرات والمراسلات مع الوزيرين، وينفرد هذان بتوقيع المراسيم والقرارات الحكومية. وقد أطلق الأهليون اسم «السرائي» على غرفة صغيرة من المنزل كانت تعمل فيها الحكومة واستخدم اليهود الكبير للاستقبال ابتداءً من أول النهار وللمنامة في آخر السهرة.

وقد أصبح وزير الدفاع أرسلان قائداً عاماً للحرس الوطني الذي تشكل من نحو مائتي شاب مسلح جاؤوا من أرجاء قريبة وبعيدة، ولكن أكثرهم كانوا من قرى المنطقة وكان اهتمامهم الاجتماعي والمهني متنوعاً. وعيّنت الحكومة للحرس قادة ميدانيين ثلاثة هم نعيم مغنغب (وكان المسؤول الفعلي) ومنير قنسي الدين ونجيب البهيني. وكانت الأوامر المباشرة أن تبقى مهنة الحرس في نطاق الدفاع والبحث والأتّمسّح لأحد في خارج هذا النطاق. وتأزّرت القرى والمبشّرون في بيروت على توفير الملبّ، فكانت تصل بقرارة إلى بشامون. واشتركت عين عنوب وشعلان وعيناب المجاورة في استقبال الوافدين وفي إعداد المأكّل. وكانت الوفرة في بشامون تغاير الشخّ الذي شهدته بيروت نفسها ومن أخرى من جزاء الإقلال.

ومن بشامون، تمكّنت الحكومة من تثبيت مقاطعة المخلفين لإميل إده ومن حجب المال الصام عن هذا الأخير وذلك بأمر وجهته إلى كلّ من مدير مصرف سوريا ولبنان وأمين صندوق الخزنة واستجاب له الأخيران. تمكّنت الحكومة أيضاً من تأمين توزيع الإعاشة على الأهليين، على جاري العادة في ظروف العرب، ومن توجيه بلاغات مختلفة إلى الجبهور كانت تقابل بالاستجابة أيضاً.

وبدأ 14، بدأ المعتصمون في بشامون يفكّرون في الانتقال إلى بيت الدين. وكانت تعضن هذا الرأي عوامل عدة أهمّها المكانة الرمزيّة لقصر بيت الدين التاريخي، وموقع البلدة العصين الذي

رأسه جمال الحسيني ممثّل اللجنة العربيّة العليا ورتبها المفتي والندرج فيه، بعد جهود وضغوط، معتلان لعزب الدفاع النلّوا للفتي أحدهما وأغلب الناشاشيبي. وقد رفض الوفد العربي للتفاوض المباشر مع الوفد الصهيوني والأطراف العربيّة الأخرى. ومع أن الموقف البريطاني كان متقبلاً لتقييد الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وتقييد تملك اليهود مزيداً من أراضي العرب فيها (وهذان مع الحكم الذاتي أبرز المطالب الفلسطينيّة إذ ذاك)، فإن الوفد الفلسطيني بقي متعظلاً جدّاً حيال الطرح البريطاني الذي رفضه الوفد الصهيوني بطبيعة الحال. كان الفلسطينيون يرون القويود البريطانيّة في العربيّة في هاتين المسألتين غير كافية، وكانوا يرون الهلة المروضة لإقرار «الحكم الذاتي» في فلسطين، وهي عشر سنوات، مفرطة الطول. عليه انتهى المؤتمر إلى اتفاق يوم 15 آذار أي يوم خطّت أوروبا خطوة واسعة نحو العرب مع اجتياح العيش الهتلري ما كان تبقى من تشكيل كونيافكا...

ومع تلاحق هذه الخطوات، أصبرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» في 17 أيار. نصّ الكتاب على إنشاء دولة مستقلّة في فلسطين في غضون عشر سنوات، وعلى تقليص الهجرة اليهوديّة إلى 75000 نفس في السنوات الخمس الأولى وعلى منع شراء الأراضي العربيّة من جانب اليهود في مناطق بعينها من فلسطين وتقييده في مناطق أخرى مع إللاء الغرض السامي صلاحية البث في كلّ حالة.

على الأثر، انفجر عنف منظمة «إرغون» المتطرّفة في وجه الشرطة البريطانيّة في فلسطين ثمّ في وجه العرب. هذا فيما كانت الهاغاناه (وهي المنظمة المسلحة الرئيسيّة لليهود) تنشط في تنظيم الهجرة غير الشرعيّة وكانت القيادات السياسيّة الصهيونيّة تطلق حملة مركّزة على الكتاب الأبيض، اتّجهت نحو الولايات

يتوسط كتلة سكنية مهتة في الجبل قطبها يدور القمر ويعملين، وكذلك إمكان وصول النفير من هناك حتى راشيا وحاسبيا، إلخ. ولكن ما دعا إلى التخلي عن هذا الهدف، بعد بدء الاستعداد لتفنيده، كان أنباء وبرت عن مهتة الوزير البريطاني كبايسي في بيروت ومعه نصيحة من سبيرس ببقاء الحكومة حيث هي. وكان من مواعي التخلي أيضاً ورود أخبار عن استعدادات فرنسية جارية في سوق الغرب لاقتحام بشامون.

وقد حصل أن قوة من الجنود السنغاليين والقناصة شنت في 15 و 16 تشرين الثاني أربع هجمات على بشامون ممرزة بالصفحات، وكان الحرس الوطني قد اتخذ مواقع دفاعية وألشأ متاريس، فكان المهاجمون يرتدون على أعقابهم بسرعة تحت نار المقاومة وسجلت في صفوفهم إصابات. وأثناء الهجمة الثالثة، خرج من وراء المتاريس شاب من عين عنوب هو سعيد فخر الدين، وهو عضوفي الحرب السوري القرمي، وقذف المصفحة النتقمة بقنبلة يدوية ثم انفزع إليها شاهراً سيفه فمزلته نيران رشاشها وأصبح الشهيد الوحيد الذي يسقط مقاتلاً في معركة الاستقلال. وقد تبين لاحقاً أن كانوا أمر، حال وصوله إلى بيروت، بوقف هذه الهجمات. وكانت الحكومة منتظرة في البعثة البريطانية، على ما يستفاد من أوراق هذه الأخيرة، ولكن وقف الهجمات رجح عندها البقاء في بشامون.

وكان حيان وأبو شهلا قد انتقلا راجلين، قبيل الهجمة الأولى، إلى سرحمول، وهي حصينة وبعيدة عن طريق الأليات فيما لبث أرسلان يتابع سير المواجهات في نواحي بشامون. غير أن شمل الحكومة عاد فالتأم، بعد هدم اللواجهات، في بشامون التي تكاثرت الوفود إليها، منذ ذلك، وكثرت النساء في وفود التضامن والتشجيع، وكثرت الخطب التي كان أبو شهلا، على الأخص، طويل الباع في ارتجالها. وكانت العملية استثنائية حين زارت بشامون زوجة رئيس الجمهورية ثم حين زارتها زوجة رئيس الحكومة وورفتها الليمي سبيرس. إلى ذلك، بدأ مع وصول كانوا إلى بيروت في 16، تجاذب بينه وبين المتعصبين في بشامون مداره رغبة كانوا في عقد معاهدات مباشرة مع هؤلاء. وكانت غاية كانوا أن تظهر الأزمة (والمخرج منها، بالتالي) على أنها مسألة فرنسية - لبنانية، لا دور فيها لأي طرف ثالث (وبخاصة للطرف البريطاني). وكان

المتحدة أولاً، وكان الجيش البريطاني في فلسطين والجيش الفرنسي في سوريا ولبنان يرفغان درجة التنسيق بينهما لمكافحة الهجرة اليهودية عبر حدود فلسطين، وللتضييق على المفتي أمين الحسيني، اللاجراً إلى لبنان، وعلى معاونيه. وهو ما انتهى بقرار المفتي إلى العراق فراراً سيكون له ما بعده، وذلك يوم 14 تشرين الأول 1939، أي بعد ستة أسابيع من اندلاع الحرب العاقمة.

مطالب عربية وصهيونية بين رفوضين: بريطاني وألماني

شهد ربيع 1940، في أوروبا، سقوط فرنسا أمام الزحف الألماني، وقبله أو بعده، دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا وتشكيل حكومة الحرب البريطانية برئاسة ونستون تشرشل المعروف بتبني قضية الصهيونية معه، وزيراً للمستعمرات، اللورد لويده، المال، بخلاف ذلك، إلى تفهم المطالب العربية في فلسطين. ومع انعياز الغرض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان إلى حكومة الماريشال بيتان اللقابلة بالهذه مع المعتل الألماني، أقفلت للحدود بين هاتين الدولتين وفلسطين وأعلنت بريطانيا رفضها أي استخدام معوي لأراضي الدولتين الشرقيتين الخاضعتين للانداب الفرنسي. هذا فيما كان زعماء سوريا المنفيين، وعلى رأسهم القوتلي والشهبندر، يجهون لاقتناع الحكومة البريطانية بطرد السلطة المنتدبة من الدولتين وإعلان استقلالهما.

ولما القادة الصهيونية فجهت لدفع البريطانيين إلى تشكيل جيش يهودي مستقل في فلسطين، وهو ما تقبله تشرشل وأحبطته معارضة ليد فضلاً عن ماجررات الحرب في منطقة التوسط. هذا فيما كان الغرض السامي البريطاني مالك مايكل ييسي شدة استثنائية في مقايضة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وما تجره من أعباء على الإمارة البريطانية. هذه الشدة قابلتها

يريد المساومة على مصير حكومة رياض الصلح أيضاً حتى يكون للحل ثمن لبناني لا يظهر معه الجانب الفرنسي بمظهر الرضوخ التام. وقد أؤيد كاترو المنسوب الجديد لدى لبنان بار إلى عين عنوب حيث التقى المسؤولين اللبنانيين الثلاثة. وكان قد التقاهم، قبل ذلك، المنسوب الفرنسي لدى سوريا أوليفيا روجيه في مسعى مستقل. وانتهى الأخذ والرد إلى امتناع اللبنانيين عن مقابلة كاترو الذي تعهد بتأمينهم في حال قدمهم إلى بيروت. وكان موقفهم أن المفاوضات اللبنانية الأصلية معتقون وأن المفاوضات لا طائل تحتها ما لم يُحل سبيلهم ويهدوا إلى مباشرة مسؤولياتهم. عليه لم يجد كاترو بداً من «استخدام» الرئيسين السوري والصلح تبعاً من رآه إلى بيروت في محاولة لاستطلاع موقفهما من المطالب الفرنسية وإمكان الفصل بين حالة رئيس الجمهورية وحالة الحكومة.

وقد دام هذا التمزق، في بشامون، بعد أن توقفت الهجمات العسكرية، ما بين العمل الحكومي ومواصلة العملة السياسية واستقبال الوفدين إلى أن عاد المعتقلون إلى بيروت في 22 تشرين الثاني. فزل حباه وأبو شهاب للقائهم. وأما أرسلان فبقي لتسريح العرس الوطني ثم نزل في موكب مسلح، وهو يزني القتال، صباح 24، عابراً بساتينه ساحة الهرج بين المستقبليين إلى السراي الحكومي.

كان الاعتصام في بشامون قد حقق هدفه. فهو قد مثل تجسيدا للشرعية مستمر الفاعلية، اتخذه الحركة الشعبية مرجعاً واصلت ضغطها في ظل سلطته لمنع إميل إده والرجع الانتدابي من إرساء شرعية بعلية.

٢٠٦٩ مواقف بريطانية وعربية في معركة الاستقلال اللبناني
أصبح الموقف البريطاني وبعده مواقف الدول العربية من إجراءات هتلر معطاً أنظار اللبنانيين الداخليين في معركة الاستقلال يعدوهم الأمل في ألا يتركوا وحدهم بمواجهة القمع الفرنسي. ولم يكن إدوارد سبيروس، من جهته، ليغيب ظنهم، وهو قد رأى في ضربة هتلر صدمة لجهود بذلها، في مدة زادت عن سنتين، لوضع حد للسيطرة الفرنسية على

الهافات باستئناف الهجرة اللاشعرية ابتداء من خريف 1940 وبمقابلة طرسه لغطه إبعاد المهاجرين إلى جزيرة موريس، وهي الضفة التي اعتمدها السلطة الانتدابية. وقد بلغت هذه المقابلة ذروتها حين نسجت الهافات، في ميناء حيفا، السفينة باتروا المعتلة بالمهاجرين وأغرقتها بمقمة 252 ضحية وفارضة قبول الناجين وعددهم 1500 ... فأخذت السلطة الانتدابية منذ ذلك، تدفع المهاجرين غير الشرعيين معسكرات خاصة في فلسطين وتضبط على دول المنشأ لوقف هذه الهجرة. وهو ما يسهره، في كل حال، استكمال السيطرة النازية على بلاد البلقان في الأشهر الأولى من سنة 1941. على أن الهجوة التركية بقيت مفتوحة أمام المهاجرين اليهود. فتأثرت السلطة المنتدبة في فلسطين على ردعهم. وأقصى ذلك إلى مسألة جديدة إذ أغرقت البحرية السوفياتية الباخرة البانامية ستروما. وكان على متنه 769 لاجئاً يهودياً لم ينج منهم غير اثنين أين لهما بدخول فلسطين. هذا فيما بقيت طريق اللاجئين اليهود إلى أميركا الشمالية (وهي اللبغا الوحيد القادر على استيعاب كثرة منهم إذ ذلك) مقطوعة تقريباً، بإصرار من جانب روزفلت وتهم من جانب تشرشل.

في هذه المدة نفسها، كان البعض من أبرز أركان القيادة العربية الفلسطينية (وعلى رأسهم مفتي القدس) متفبين في بغداد، فجهدوا، بدعم من نوري السعيد وزير الخارجية العراقي، لإفناع الحكومة البريطانية بتسريع الإجراءات الملحوظة في الكتاب الأبيض، مع العفو عنهم ومودتهم إلى فلسطين، في نطاق وضع سنثوري ينشأ هناك. على أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح، إذ أثر تشرشل ألا يزيد من تأليب اليهود على بريطانيا. وعليه تعامت النفس إلى الاتصال بألمانيا النازية عبر غون باين سفيرها في أنقرة. فأحاله هذا الأخير إلى ممثل إيطاليا في بغداد. وكانت



329 رشيد عالي الكيلاني

غاية المفتي أن يحصل من دولتي المحور على تعهد باستقلال معترف به للدول العربية الغاضبة للسيطرتين البريطانية والفرنسية في المشرق والمغرب. وكان طلب المفتي هذا مفروضاً بطلب آخر يشبه أن يكون تعهداً من جهته. وهو أن تعترف ألمانيا وإيطاليا بحق البلاد العربية في حل «مسألة العناصر اليهودية في فلسطين» وغيرها من البلاد العربية وفقاً لمصالح العرب الوطنية «ولحل المسألة اليهودية في ألمانيا وإيطاليا».

رفضت ألمانيا النازية طلب المفتي حذراً من إضعاف فرنسا الفيشية في المشرق والمغرب وتعزيز النفوذ الديفولتي هنا وهناك، وحذراً أيضاً من مواجهة مع البريطانيين في المشرق وجنبا الألمان سابقة لأوانها. وقد تأيبر هتلر على هذا الرفض مزججاً بالمماثلة حين راسله المفتي مباشرة. وأما في العراق فأزاح الوصي عبد الله، ومعه نوري السعيد، رشيد عالي الكيلاني حليف المفتي من رئاسة الحكومة وأحلاً محلّه طه الهاشمي في نهاية كانون الثاني 1941.

وفي أوائل نيسان، حصل ما ذكرناه في موضع آخر من عودة لرشيد عالي إلى الحكم بالقوة، بدعمه ضباط قوميين عرب مناصرون للمفتي. ثمّ ذلك بعد مواجهة كان مذارها السيطرة على الجيش وقطع العلاقات مع إيطاليا، باشرها الوصي الذي ألجأ الانقلاب إلى الفرار من بغداد مع نوري السعيد، وسرعان ما آل الأمر إلى المواجهة

سوريا ولبنان. عليه أرسل سبيرس، في الأيام الاثني عشر التي استغرقتها الأزمة، ما لا يقل عن 360 برقية إلى مراجعه في كلّ من لندن والقاهرة. وكانت مقترحاته ومطالبه متقنمة إجمالاً عما كانت القيادة البريطانية مستعدة لعله. فقد طلب، من اليوم الأول، وسع اليد البريطانية فوراً على لبنان وإعلان الأحكام العسكرية فيه. وهو ما رفضه كيايبي، الوزير المقيم في القاهرة، وهولز القائد الأعلى للقوات البريطانية في المشرق. على أن سبيرس واصل جهوده، يوماً بعد يوم، لدفع القيادات اللبنانية إلى التلاحم في وجه الفرنسيين وتأبر على إقناعها بأن تراجع هؤلاء مؤقّد الحصول في غضون أيام. وكان سبيرس يوحى في رسائله بوجود استمدادات في الأحياء البيروتية للانتقال إلى العنف المسلح إذا لم يتراجع الفرنسيون عن إجراءاتهم. وكان يوحى أيضاً بإمكان قدوم متطوعين من سوريا وفلسطين لمقاتلة الفرنسيين في لبنان. وهو قد تمسك أخيراً بتصريح لنوري السعيد دعا إلى تدخل عسكري مشترك للدول العربية، إذا لزم الأمر، دعماً للبنانيين.

في هذا الوقت، كان مسؤولون بريطانيون آخرون يرون أن التضامن الشعبي مع اللبنانيين في هذا للقطر العربي أو ذاك يمكنه، إذا توسّع، أن يرتدّ على نفوذ بريطانيا نفسها في تلك الأقطار. فكان سمعهم هنا وهناك سعيّاً إلى التهنة في السياسة وفي الإعلام. وكانت تعليمات حكومة الحرب البريطانية لكيايبي، وزيرها في القاهرة، تؤكد أن الحكومة اللبنانية «لم تكن بمنأى من اللوم» وأنه لولا العمل المتسرع وغير المقبول الذي أقدم عليه هؤلاء «لكان ممكناً أن نجد سائفاً دعم الفرنسيين في وجه الموقف الذي اعتمده اللبنانيون». هذا التقدير غير العاسم هو الذي حمله كيايبي معه في زيارته الأولى لبيروت. وهو قد التقى فيها المفتي خالد والمطران مبارك والنائب هنري فروعون والنائب يوسف سالم وقائرة زوجة رياض الصلح. وعلى الأثر، بدا فروعون غير مطمئن إلى الموقف البريطاني. على أن ذلك لم يمنع الوزير البريطاني المقيم في الجرائر من تسليم اللجنة الوطنية الفرنسية منكرة احتجاج دعت إلى الرجوع عن التدابير التي اتخذها هؤلاء، وإلى استدعائه، ولجحت بتدخل عسكري قد يفرضه الحفاظ على الهدوء في المشرق، وقد تليه صيغة إشراف مشترك للحلفاء على المشرق في المدة الباقية من الحرب.

وقد اقتنعت القيادة البريطانية، في أواسط تشرين الثاني، بضرورة حسم الأزمة كلها على وجه السرعة. وكان الداعي إلى هذا الاقتناع تصاعد الاضطراب في بيروت وطرابلس وصيدا وأنحاء أخرى من لبنان، واتساع موجة التضامن العربي، من شمعي وروسي، مع اللبنانيين، وظهور الانقسام في الصف الفرنسي نفسه. وهكذا لهذا الملل الأخير أهيتته، إذ بدا أن لجنة الجزائر أخذت تتأهب للانقلاب على هلول، وهو ما تأكد مع إرسال كاترو إلى بيروت، على الرغم من أن موقف اللجنة كان لا يزال ينطوي على تعفظات من مطالب اللبنانيين انتهى كاترو إلى تجاوزها. هكذا حمل كايسي، في زيارته الثانية لبيروت، منكرته العاسمة إلى كاترو وهي قد اقتنعت، بخلاف سابقتها، صيغة الإنذار. وكان هذا الإنذار موافقاً للمطالب التي كان سيرس قد وجهها إلى قيادته في أول يوم من أيام الأزمة: وضع اليد البريطانية على لبنان وإعلان الأحكام العسكرية فيه وتولي القوات البريطانية إطلاق سراح المعتقلين وإعادةهم إلى مراكزهم، ما لم تبادر القيادة الفرنسية إلى ذلك قبل العاشرة من صباح 22... وأخيراً... إخراج هلول من الشرق.

خداة المنكرة البريطانية الأولى، كتبت الولايات المتحدة قد أرسلت منكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى لجنة الجزائر، شنت من أزر اللبنانيين. وفكر اللبنانيون أيضاً موقف مصر من الأزمة بالغ التقدير. وقد تجلّى هذا الموقف في برقية وجهها الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتزل، ثم في خطبة ألقاها رئيس الوزارة مصطفى النحاس يوم 13 وفي برقية أرسلها إلى ديوفل مهتداً بإعادة النظر في العلاقات بين مصر وفرنسا. جرت في القاهرة أيضاً تظاهرات تأييد لقضية لبنان، وأولت الصحافة المصرية هذه القضية اهتماماً كبيراً. وفي 13 عبر الملك عبد العزيز بن سعود أيضاً عن احتجاجه على التصرف الفرنسي في لبنان وذلك في برقية أرسلها إلى وزير الخارجية البريطانية. وكان التأييد العراقي للقضية اللبنانية بارزاً أيضاً وتمثل في مواقف معلنة من مجلسي النواب والأعيان ومن الحكومة ومن المراجع الدينية، وفي منكرة قدمها وزير العراق المؤقت حسين قنري إلى هلول على أثر واقعة 11 تشرين الثاني، إلخ. وشهدت مدن فلسطين العربية إضرابات تضامن وجمع تهرعات والتفت الصحيفتان العربيتان الكبيرتان فلسطين والدفاع في حملة واحدة على الموقف الفرنسي. وأبقى الأردن احتجاجه أيضاً على

المسكينة بين الحكومة الجديدة والقوات البريطانية التي عززت بوحدات من الجيش الأرضي ومن منظمي الهاغاناه والأرغون الصهيونيتين ومن القوات البريطانية الدايطة في فلسطين. وأما حكومة رشيد عالي فاستنجحت بالماليا التي حصلت طائزتها على إذن من حكومة فيشي باستخدام الطائرات العسكرية في سوريا ولبنان. وهو ما هز بشدة حال الهوى المروعة بين الفيشيين في سوريا ولبنان والبريطانيين في فلسطين. وهو ما أفضى، بعيد هزيمة الكيلاني وفوراه والغني، إلى العملة التي شنتها بريطانيا وفرنسا العزة على سوريا ولبنان في 8 حزيران وانتهت بطرد الفيشيين من الدولتين الغاضبتين للانتداب الفرنسي. في هذه العملة أيضاً، تحركت مع القوات البريطانية وحدات من الهاغاناه. وكان العراق قد شهد، أثناء معركته، أول حملة تنكيل في تاريخه باليهود العراقيين (وهي ما سُمي به «فهود» 1941)، وذلك بعد أن اتهم هؤلاء بملامة الفرة البريطانيةين.

أفضى التحسن في موقع الحلفاء في الحرب على جبهات المتوسط وانتقال التركيز العربي النازي إلى الجبهة الروسية في صيف 1941، ومعهما ازدياد التدخل الأمريكي في العرب، إلى توقيع «ميثاق الأطلسي» أو «عهدة الأطلسيك» (وهي التسمية التي اعتمدها الساسة العرب الذين اتخذوا «العهدة» مرجعاً للمطالبة باستقلال بلادهم). وقع تشوش وورفلت «العهدة» في 12 آب على متن سفينة حربية أميركية، غير بعيد من الساحل الكندي. ونصت العهدة على استبعاد كل نصير في العهد بتبيعة العرب لا فقره الشعوب المعنية وعلى حق الشعوب جميعاً في اختيار صورة الحكم الذي تريد العيش في ظله. على أن تشوش كان يرى تطبيق هذا المبدأ على البلاد الغاضمة للسيطرة النازية نون غيرها. وأما روزفلت فأراداه عامماً. وكان بين ما احتج به تشوش لتضييق دائرة المبدأ أن

النصحت اللبنانيين. ولم يَطل قطران عربيان بعيدان هما اليمن والسودان من مبادرات تضامن مع اللبنانيين...

للعرب سيطرون اليهود من فلسطين إذا طبق هذا البُدا هنالك...

حصان المتصارعين على فلسطين من العرب العالمية

فرز المفتي أمين الحسيني قراراً صعباً من طهران يُعيد أن سقطت أمام الزحف المشترك للقوات السوفياتية والبريطانية، في أواخر آب 1941. وكان قد نجأ إليها على أثر الهزيمة التي مُنيت بها «ثورة» رشيد عالي الكيلاني في بغداد. وحين رفضت تركيا لجوء المفتي إليها، غادرها إلى بلغاريا فيطاليا قبل أن يستقر في برلين بقية العرب ليواصل سعيه إلى نيل تمهيد محوري وفقر باستقلال البلاد العربية بعد العرب، وبحق العرب في منع إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد خاب هذا السعي تكراراً للأسباب نفسها التي كانت قد حالت دون نجاحه حين كان المفتي مقيماً في بغداد: صراعة فرنسا الفيشية وإيطاليا الفاشية وإسبانيا الفرنسية، وكانت كل منها ذات حضور استعماري أو انتدابي - فضلاً عن بريطانيا - في مشرق العالم العربي أو في مغربه أو في كليهما. عليه لم ينل المفتي - الذي أخذ كل من فوزي القاوقجي ورشيد عالي الكيلاني بنافسه على العظوة عند هتلر ومعاونيه - غير صيت اعتناق الموقف اللاسامي والضلوع في إبادة اليهود. وهو ما كان المفتي بعيداً عنه، على الأرجح، إذ بقي يقول (في حضرة هتلر نفسه) بالتمييز بين الصهاينة وسائر اليهود. وهذا مع أنه قد سعى فعلاً إلى استمداد العون المعنوي لإطال مفاعيل وعد بلغور: ما تحقق منها وما لم يكن قد تحقق.

وفي فلسطين نفسها، جنس اليهود خيرة عسكرة من اشتراكهم في العرب تحت الراية البريطانية، على جبهات مختلفة. وكانت السلطة المنتدبة قد تابرت، حتى السنة الأخيرة من العرب، على

وفي سوريا شمل الاضراب التضامني دمشق وسائر المدن الكبرى. وكان الموقف الشعبي متقهماً على موقف السلطات. فقد كانت الحكومة السورية ترى أن الفروج من الانتداب قد أصبح أمراً مقضياً في ما يتصل بسوريا، معتبرة، على الأرجح، باختلاف النظرة الفرنسية إلى هذه الأخيرة عن النظرة الفرنسية إلى لبنان. وكانت الحكومة السورية راغبة في ترتيب وضع البلاد الدستوري، بالتفاهم مع السلطة المنتدبة وقد وعدت هُلاًو بعدم الإقدام على أية خطوة بهذا الصدد قبل عودته من الجرائز، وغمرت من قناة «التسرع» الذي أظهرته حكومة رياضي الصلح باستعجالها بث التعديل الدستوري في مجلس النواب. عليه جاء احتجاج مجلس النواب السوري، في 15 تشرين الثاني، على التصرف الفرنسي في لبنان واضعاً ولكن ليطوله في 16 بيان من الحكومة انتهى (فضلاً عن تأخر صدور) إلى طلب «التهنئة». وهذا إلى شيء من التعمُّط طبع معالجة الصعافة السورية للحدث اللبناني. على أن جميل مردم قدم إلى كاترو، في 21 تشرين الثاني، أي غداة الإنذار البريطاني، منسكرة صرح فيها بالخطابة بإعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه قبل 11 تشرين الثاني. ولم يتبد العرج الذي لاح في أفق العلاقات اللبنانية - السورية عشية الأزمة واستمر خلالها إلا بعد مسامح شهدتها الأيام التي تلت الإفراج عن المسؤولين اللبنانيين. ولم يقدم مجلس النواب السوري على تعديل الدستور (لرفع الأحكام المتعلقة بالانتداب منه، وهي كانت معصورة، من حيث الأساس، في مادة واحدة لم تحسن قبلتها الجمعية التأسيسية السورية في حينه) إلا بعد شهرين تقريباً من الخطوة اللبنانية المماثلة.

أخيراً أبطأ الموقف السوفياتي من الأزمة اللبنانية في الفروج إلى الثعلن. ومن الأيام الأولى، شاهد اللبنانيين، في بيروت وفي أرجاء أخرى من البلاد، صورة كبيرة لستالين وأخرى مماثلة لديزول ملصقتين جنباً إلى جنب على الجدران. كان الإيحاء واضحاً أن موسكو تقف مع فرنسا المعززة بمواجهة الموقفين البريطانيين والأميركيين من الأزمة. وكان للأمر أهمية استثنائية في وقت ثبت فيه أن قوات الغزو النازية آخذة في الاندحار أمام صمود

المقاومة السوفياتية وضربات الجيش الأحمر... على أن يهاجم
سوفياتياً صدر في 15 عبر عن موقف مماثل لموقف بريطاني
وأمر كما يستند التوجس اللبناني. وكان الحزب الشيوعي في
لبنان قد شكّل في «المؤتمر الوطني» الذي سيأتي ذكره ببعض
من أبرز قادته.

٢- 70 معركة الاستقلال في الشوارع والساحات

في شوارع المدن اللبنانية وساحاتها، من بيروت إلى طرابلس
ومن صيدا إلى دير القمر وبعلم، الخ.، كانت أحداث الأيام
التي قلت «اعتقال الدولة» في 11 تشرين الثاني، جولات مواجهة
وكبر وفّر بين تظاهرات الاحتجاج المتجذّلة وفوق القمع
الفرنسية. فبعد ما شهده اليوم الأول في محيط مجلس النواب
وحول منزل رئيس الجمهورية، برزت مبادرات الاحتجاج المنظم،
ابتداء من 12، منطلقة من مؤسسات التعليم أو من الأطر
النسائية أو من التنظيمات السياسية والدوائر العيطة بشكل
من الزعماء المعتقلين. وبين أبرز التظاهرات التي شهدتها يوم 12
تظاهرة النساء اللواتي تجتمعن أولاً من أحياء بيروت المسيحية
بمواكبة من التلامذة، ثم قمن الأحياء الإسلامية حيث
انضمت إليهن نساء منها كان بعضهن منقبات فعمدن إلى
رفع النقاب في بادرة مواخاة عنيفة. وقد قصدت التظاهرات دير
المفوضيات لإبلاغها احتجاجهن وكان بينهن زوجات العديد
من وجوه بيروت وغيرها، وقربيات للمعتقلين. وقد تعرّضت
هذه التظاهرة للتفريق تحت وطأة التهديد بالسلاح وهي
أمام المفوضية الأميركية، وذلك من جانب جنود سنغاليين
حضرهم معملون على شاحتين. وكان لها، مع ذلك، صدى
معنوي كبير.

تظاهرة أخرى كان لها وقع خاص على الموقف البريطاني في
الأزمة هي تلك التي حضرت صباح 13 إلى بعثة سبيرس، وكان
يتصّرها طلاب من الجامعة الأميركية، وقد انضم إليهم
طلاب من «الطبية» اليسوعية (كان لوجودهم فيها دلالة
قوية) وتلامذة من مدارس مختلفة. على هذه التظاهرة، أطلق
الجنود النار فوق الرؤوس وبين الأقدام فجرح عدد من المشاركين
بالرصاصة. وكان بين الجرحى ابن السياسي السوري مظهر

رفضها إنشاء جيش مستقل لهم، ولكن
منظمتهم العسكرية تعزّزت مع ذلك.
وكانت منظمة شتيرن المتعلمة على
الفاشية الإيطالية قد بقيت على اعتبارها
بريطانيا خصم اليهود الأول، وجهت لعقد
صلة مع ألمانيا النازية، تحت عنوان التقاء
المصالح، وبقيتها تهجير اليهود الأوروبيين
إلى فلسطين. ولكن هذا السعي لم يجد
أزناً نازية صاغية، ولم تكن شتيرن غير
منظمة محدودة النفوذ. وأما في نطاق
الوكالة اليهودية، وهي المؤسسة الصهيونية
الجامعة، فصعد نجم دافيد بن غوريون
بقوة. وأثّجه جهده -فضلاً عن التنظيم
المعتد الوجود ليهود فلسطين- إلى اليهود
الأميركيين، بالألمية. وكان هذا اليهود
منطلقاً من التسليم وتعترّ فتح باب الهجرة
إلى أميركا أمام اليهود الأوروبيين. فجعل
له عنواناً تحويل فلسطين إلى «كومونولث»
للـيهود بحيث تصبح ملجأً للمضطهدين
منهم، على الأخص. وكان مآل الحملة
السياسية التي قادها لهذه الغاية أن يعمل
الضغط الأميركي بريطاني (وهي المحتاجة
احتياجاً يائساً آنذاك إلى دعم الولايات
المتحدة) على وقف العمل بالكتاب
الأبيض. لم تُفُض هذه الحملة أيضاً إلى
النتيجة المرجوة إذ كانت الأسباب التي
أدت إلى صدور الكتاب لا تزال قائمة. فبقي
إسهام الهجرة الشرعية واللاشرعية في تعزيز
الكتلة السكانية اليهودية في فلسطين
معدوداً طوال سنوات الحرب. ولكن الانفراج
الاقتصادي الكبير الذي أحدثته النفقات
الحربية في البلاد عزّز كثيراً من إمكانات
الجنس اليهودي ووطد بناءه الأساسي. وهذا
إلى ما ذكرنا من ارتقائه العسكري الذي
زاد منه تشكيل «فيلق يهودي» اشترك
في مزارع العام الأخير من الحرب، على
جبهات أوروبية تحت القيادة البريطانية.
وراء من الارتقاء نفسه أيضاً، غداة الحرب،
مجيء جنود مسرّحين إلى فلسطين ضمن
دفعات الهجرة اليهودية غير الشرعية. ولم
يكن حظ العرب الفلسطينيين مكافئاً،

وسلان. ولم يمكن سببوس موجوداً في دار البعثة، وكتب، بعد ذلك، أنه، لو شهد الواقعة، لأمر الحرس بالرؤ على النار ولأطلق النار، هو نفسه، على الأرجح. وقد أثبت شدة الاحتجاج البريطاني إلى إيماء للقمع من الرغود التي زارت المفوضيات بعد ذلك.

من جهة أخرى، شهدت أحياء البسطة والمزرعة، وخصوصاً محيط منزل رياض الصلح في رأس النبع، حصاراً وقمعاً بالرصاص للتظاهرات. وقد سقط هناك قتلى وجرحى. وقد زارت الليدبي سببوس فائزة الصلح في منزلها. ثم زارها الوزير المفوض المراقبي واسططحب إلى منزله شقيقتهما وأطفالهما المنعورين. وبعد انصرافه، افتحم للجنود المنزل مجدداً وطلبوا الخزان رأساً على عقب. وقد رثت زوجة رياض الصلح ووالدته الزهارة لليدبي سببوس وقابلتا الجنود.

إلى تظاهرات البسطة - المزرعة التي كان تلامذة المقاصد يتصرونها، وكان معظم ضحايا القمع فيها من التلامذة، قضيت تظاهرات طرابلس وصيدا قمعاً شديداً أيضاً. وسقط في طرابلس وحدها، ما بين قتيل وجريح، نحو من نصف عدد الضحايا الذين أحصوا في البلاد، وكان معظمهم من الأطفال والفتية الصغار. والواقع أن عدد هؤلاء الضحايا لم يعرف فك على وجه الدقة. والسبب الأول في ذلك أن المستشفيات الفرنسية كانت تأبى الإعلام عما تستقبله من إصابات. على أن الشرطة العسكرية البريطانية أفادت يوم 13 عن سقوط 11 قتيلاً، على الأقل، في طرابلس وحدها، معظمهم من الثامنة. وفي اليوم نفسه، أفاد تقرير من صيدا عن سقوط 60 إلى 70 جريحاً هناك ولم يعرف ما إذا كان قد سقط قتلى. وفي 14 وصلت أخبار عن سقوط ستة قتلى آخرين في طرابلس واثنين في صيدا. في 14 أيضاً كانت المفوضية الأميركية قد أحصت، 29 إصابة عاينهم أميركيون في بيروت، وشكرت سقوط 8 قتلى في المدينة معتبرة لانحسارها نالمة. على أن تقريراً أميركياً مؤرخاً في 4 كانون الأول (أي بعد انتهاء الأزمة) ذكر أن عدد القتلى الإجمالي 18 وعدد الجرحى 66 واعتبر ذلك «ثمناً باهضاً» للاستقلال.

في كل حال، كان الإضراب سلاح المقاومة الرئيس وبقي شاملاً على رغم جهود الأمن العام الفرنسي لفتح ثغرات فيه. وبوشر التنسيق بين الكتائب والنجادة فور نشوب الأزمة تقريباً، واختير

نسبياً، لحظاً اليهود من «فوائد» العرب في هذين الجانبين. وهذا مع أن البريطانيين جندوا عرباً فلسطينيين أيضاً (بقي عددهم أنفس من عدد اللجنين اليهود) وأن عرب فلسطين جندوا أيضاً فوائد اقتصادية كبيرة من العرب.

الانتداب المهلك، غداة العرب، بين عرب فلسطين ويهودها

خرجت بريطانيا من العرب العاتية وهي في حال إنهاك شديد أصلى سياسة تسريع واسع للجيش، وأبرز الحاجة للفئة إلى الولايات المتحدة لمنع انهيار بريطانيا بما هي قوة من القوى العظمى في العالم. وكانت لندن قد باشرت التسليم بعتمية خسارتها الهند، «هزة الناج» البريطاني، وهو ما تم في سنة 1947. وكانت مصر، بدمرها، تطالب بإعادة النظر في معاهدة 1936. فاضطرت القوات البريطانية إلى الانكفاء نحو قناة السويس، وأصبح ممولاً على القوات البريطانية الرابطة في فلسطين أيضاً لحفظ السيطرة على القناة. وقد وجدت بريطانيا نفسها تعتقت في فلسطين بنحو من مائة ألف جندي. وبدأ أن عليها أن تزيد هذا العدد زيادة ملموسة إذا هي عيبت إلى فرض حل للصراع العربي-الصهيوني على البلاد لا يرضي الطرفين أو لا يرضي أحدهما. هكذا أصبح استبقاء حالة أمنية مقبولة في فلسطين ضرورة شديدة الوقع على مصير السيطرة البريطانية على الشرق العربي وعلى مصير الإمبراطورية البريطانية عمماً.

في هذا الوقت، كان الضغط الصهيوني يزداد حدة لفرض الدولة اليهودية في فلسطين. وقد عبر هذا الضغط من نفسه بمنح الصهاينة المتطرفين (الإرغون وشيرن) إلى التعرض الضيف للجيش البريطاني ولوثقات السلطة المتدبة. فتفتحت عمليات كان يسقط ضحايا لها من بين العرب ومن بين اليهود أيضاً إلى الضحايا البريطانيين.

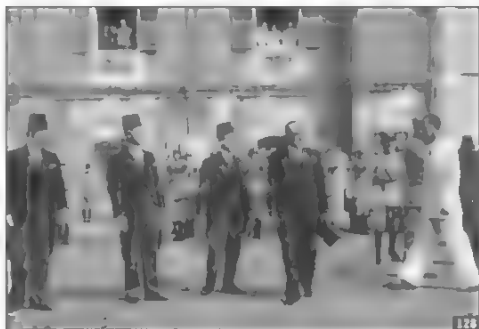


124 من تظاهرات بيروت
في تشرين الثاني 1945

125 تظاهرة للنساء

126 دافس الصلح يهدي
للمعتقلين بالاربع من
للمعتقلين من مجلس
شوقسولي لبرج

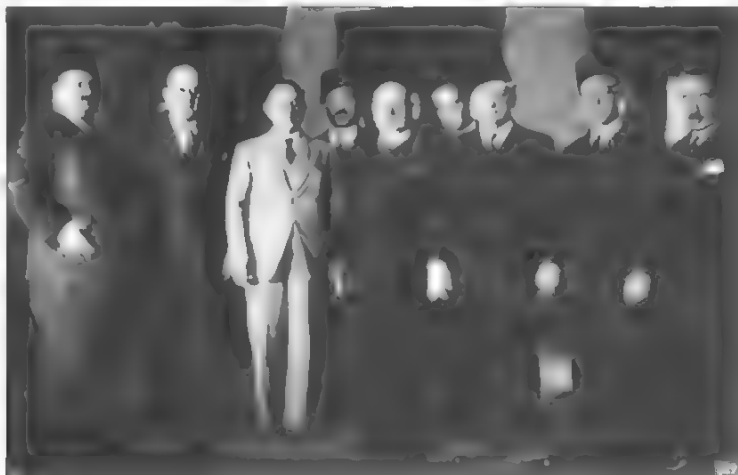




126 طهاتو وفالينزو مع القصري
والصالح خذاة الإلراج من
الأخريون

128 الجابري وسرم مع والي
الصالح أمام صراي القري في
قولة المتهنفة

129 نوري السعيد (في زبارة تهنئة
للرئيسين القصري والصالح
والصقورة بعد رثيا)



رئيس الكتائب بيار الجميل قائداً مشتركاً لهما. ولكن الأمن العام استدرجه ومساعدته إلياس دبابي واحتجزة، بعد أن جرح، حتى نهاية الأزمة. وكان للمنظمين دور في توزيع المناشير وتنظيم التظاهرات. وكان لطف البطيركية المارونية أثره الكبير في عزل إميل إته وإحباط سعيه إلى تشكيل حكومة. ونشق مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك والمفتي محمد توفيق خالد تعزكهما نعره المفضيات. وانهقد مؤتمر وطني كبير لتابعة الاضراب والاحتجاج وجمع التبرعات واختار لجنة تنفيذية ضمت عدداً من أركان بيروت والمقيمين فيها من أوساط سياسية واقتصادية ومهنية مختلفة. ونحس غياب الصحف المعارضة بإصدار جريدة سريّة وضعت علامة الاستفهام في موضع اسمها وتولى تحريرها محيطون برياض الصلح، وأنشز زهير عسيران طباعتها في مطبعة العرفان بصيدا، حين تعثر ذلك في بيروت، وتولى تهريبها إلى العاصمة. وكان بعض قادة الحركة يوحون إلى سببرس بمرزهم على مباشرة الرد العنيف على العنف الفرنسي، فكان يثنينهم عن ذلك ميّناً لهم خطورته على حريّتهم. مع ذلك، أحرقّت سيارات فرنسية وحافلات نقل عام وسمع في ليلي بيروت دوي انفجارات وإطلاق نار. ونشأ من ذلك جو أخفه سببرس حجة لإقناع رؤسائه بأن زمام الأمور قد يفلت تماماً إذا لم تلّب المطالب اللبنانيّة.

٢٠٧١ 22 تشرين الثاني

يوم الإثنين 22 تشرين الثاني، وصلت، بعد تأخير، إلى قلعة راشيا، سيارات أربع تعود بالمسؤولين مطلقي السراح إلى بيروت. وقد جاء في السيارات، لاصطحابهم، دافيد، من كبار موظفي المندوبيّة العاصّة، ونوفل قائد قوى الأمن الداخلي (الذي كانت حكومة بشامون قد عزلته) وقد ستم استقالته لرئيس الجمهوريّة، فأعادها الأخير إليه. ركب الرئيس، وحوالي الظهر، كلّ في سياره، ورافق دافيد رئيس الجمهوريّة. وقد ودّع معتقلو راشيا «الدولة» المفرج عنها بالنشيد الوطني في مشهد مؤثر. وكان خبر الإفراج قد انتشر في القرى والبلدات. فأخذ أهلها يخرجون إلى الطريق لتعّية للعائدين بشتى الأساليب من الهتاف والأهازيج إلى إطلاق الرصاص. وأخذت سيارات الأهالي تنضم إلى الكعب فينمو بها من قرية إلى قرية.

وكانت السلطة للتدبئة تود بشدة متباينة الدرجات على هذه العمليّات. وكانت تضغط على قادة الوكالة اليهوديّة والهاغاناه لإشراكهم معها في مكافحة الإرهاب. فكان هذا الضغط يثمر في الحالات القصوى. هذا فيما كانت الهاغاناه التي وصلت قدرتها على التدبئة إلى ثمانين ألف مجند، غداة العرب، تعمد، هي نفسها، إلى الإرهاب في ظروف أخرى. غير أن عمل الوكالة اليهوديّة ورامعها المسلحة الهاغاناه بقي مركزاً في هذه المدة على تنظيم الهجرة غير الشرعيّة. وكان لهذا العمل جانب دعويّ بدا مغلياً على جانيه الإنسانيّ. فأصبح للهيم الفعلّي، لا وصول اللاجئين اليهود فعلاً إلى فلسطين، بل تأليب الرأي العام في أوروبا وأميركا على الدور والسياسة البريطانيّين في فلسطين. وذلك أن ضحايا النازيّة من اليهود لم يكونوا متصّدين، بعد، بين هجوم الحركة الصهيونيّة، في العرب وبمدها، وإنما كانت هذه الحركة ميّالة إلى النظر إليهم بنوع من الإزدراء المكنوم سوّفه لها استسلامهم لخططهم وإحجامهم عن مقاومتهم بالسلاح. لم يكن الضعيفة من توريد الحركة الصهيونيّة استقدامه إلى فلسطين آنذاك بل «الإنسان الجديد» ومثاله مستعمر الأرض والمقاتل، وأما الهدف السياسيّ العام للحركة الصهيونيّة، بتأريها الأسع، فبدا أنه، في هذه الأدنى، فتح باب الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بلا قيد، وأنه، في هذه الأقصى، إخراج يروطانيّ من فلسطين وإعلان هذه الأخيرة دولة يهوديّة.

في هذه السنوات نفسها (سنوات العرب)، كان يضع القيادة السياسيّة لعرب فلسطين موضعاً في الداخل. فأبلى وجود المفتي أمين الحسيني في برلين، كان معظم أركانها قد أصبحوا لاجئين سياسيين في تركيا أو إسرى، بقرار بريطانيّ، في روسيا. وهما أولى الدول العربيّة المعينة بفلسطين دوراً مباشراً في سيلة المسألة الفلسطينيّة، وروهن

ولم تكن اللجنة لفرنسية في الجزائر قد سلمت، حتى ذلك النهار، بعودة رياض الصلح وحكومته إلى مسؤولياتهم، جنباً إلى جنب مع رئيس الجمهورية، ولا بشرعية التعديل الدستوري الذي أجراه مجلس النواب قبل أسبوعين. ولا يجب أن هذه اللجنة كانت مدار بحث بين رئيس الجمهورية ودايفد الذي طلب من الرئيس موعداً لكانترو تعهّد في الثالثة. في كل حال، طلب الرئيس إلى دايفد، عند الوصول إلى اللدج، أن ينتقل إلى سيارة أخرى، ودعا رياض الصلح إلى سيارته ثم كسفا السيارة وأتدلا عنها العلم اللبناني الانتدابي وواصل للوكب طريقه، وسط العفلة لشعبية، عبر عاليه، حتى بيروت. وكانت طريقه في بيروت بعمراً من البشر شقّه حتى منزل يشاره الضوري في الفنطاري ثم إلى منزل رياض الصلح في رأس النبع. كان هذا الاستقبال عزيز النظير في تاريخ لبنان، واستوى اليوم عيداً لاستقلاله.

كان في موقف لجنة التحرير اللبناني الفرنسية المقيمة في الجزائر من الأزمة التي أطلقها تبدير هتلر غموض لم يبارحه إلى غداة الإنراج عن المعتقلين. فلم يتأكد أن اللجنة أصرت إلى هتلر بما قام به، على وجه التعهيد، ولكن يذول، رئيسها، كتب إلى مروسه في بيروت، لا بالتأييد بل برفض الشجب والمخالفة. وكان في جنوح وزارة الخارجية البريطانية إلى الملاينة النسبية وإلى تهمة سبيرس، تحول على تغيير في ميزان المواقف داخل اللجنة الفرنسية، فثرت الوزارة حمله وإفضاءه بديفول إلى موقع الأقلية. وقد تقاطع هذا التطور الذي كان كانترو يقف فيه في موقف المخالفة ليدفول مع الصراع العاشر في الجهاز الانتدابي المقيم في لبنان. ويميل سبيرس (وهو مراقب غير محلي) إلى اتهام ديفول بمخاطبة مشغفيه من كبار الموظفين الانتدابين في بيروت من وراء ظهر اللجنة الوطنية...

في جو الانقسام الفرنسي هذا، أبلغ كانترو رئيس الجمهورية حين اختلى به في إحدى غرف النخلة من منزله عصر 22، أن مشكل للحكومة وللتعديل الدستوري ما يزال قائماً. ولكن كانترو كان مضطراً إلى الاعتراف بما شهدته الطرق والمساكنات في ذلك النهار، وبما عاينه هو نفسه في منزل الرئيس ومحيطه، وهذا فضلاً عما كان قد توصّل إليه في الأيام السابقة، فطلب مهلة يوم وليلة لمعالجة الإشكال مع مرجعه في الجزائر.

هذه السألة بموجات تنازع متباينة العدة بين معبر بقلاد- عبّان الهاشمي والمحرر المصري- السعوي- السوري. وكان القرار الذي اتّخذ بتمثيل فلسطين في العادلات التي آلت إلى إنشاء جامعة الدول العربية- وهو قرار تجاوز قصر العادلات على الدول العربية المستقلة- قد أبرز شخصية موسى العلمي- المعتلة والقبيلة من أمير شرق الأردن- على أنه ممثل لعرب فلسطين في غياب المبعدين من قادتهم. وكان العلمي ناشطاً في تصوير المقامة الاقتصادية للصهيونية في الناخل وواضحاً في إنشاء مكاتب للمعية العربية في الدول العربية، وهذا يسمى الوحدة الذي طرحته الدولتان الهاشميتان.

تعذلت هذه الحال مع انتهاء الحرب. كان السورسيون قد وضعوا يدهم على أمين الحسيني وسلموه إلى السلطات الفرنسية التي وضعت تحت الإقامة الجبرية في إحدى ضواحي باريس. على أنه تمكن من الفرار بعد سنة، تقريباً، ووصل إلى القاهرة في 29 أيار 1946 واستأنف من هناك ممارسة مهامه القيادية في فلسطين بعزيمة متجددة، مستعجلاً، على الصعيد العملي، مكانة ويوراً لم يكن فقدهما على الصعيد اللعوني.

تمكن الحسيني من بحث «الهيئة العربية العليا» وتوجيهها من بعيد. وعزّز موقفه إطلاق البريطانيين سراح اللولبيين في رودسيا، في أوائل سنة 1946، وعودة المنفيين، بعد نهاية الحرب. ونعا الحسيني نعو للثقل في تمسكه بالكتاب الأبيض مستجلاً إنشاء دولة عربية في فلسطين. غداة العرب أيضاً، نشأت في فلسطين منظمات عربية شبه عسكرية أهملها منظمها «النخلة» و«الفتوة» وكانت هذه الأخيرة موالية لآل الحسيني. كانت هذه المنظمات مقابلة للمنظمات الصهيونية وضمت أوفاً من الشبان العرب ولكن لم يجتمع لها ما اجتمع للمنظمات الصهيونية (ولها أغاها، على الخصوص) من موارد وخبرات وفعت

بعد ظهر الثلاثاء 23، التقى كاترو رئيس الجمهورية مجدداً في منزل هنري فرعون، وكان الاعتراض الفرنسي على عودة الوضع الاستثنائي بتماسه إلى ما كان عليه عشية 11 لا يزال قائماً. على أن كاترو الذي طلب إمهاله ساعات أخرى مزح للرئيس بأنه لا يملك أن يحول دون عودة المؤسسات الدستورية إلى العمل. وهو أضاف: من جهة أخرى، أنه قد يضطر إلى الانسحاب مع قواته من لبنان احتجاجاً على الإنذار البريطاني. وبدأ غير واثق من أنه سيتمكن، الضدة، من زيارة الرئيس في السراي.

وحال عودة رئيس الجمهورية إلى منزله حيث كان ينتظره رياض الصلح والوزراء، دعاهم للنزول إلى السراي. فاتفق هناك أول مجلس للوزراء، بعد أيام راشية، محاصراً بجماهير المحتفلين التي اقتضت السراي في أثر المسؤولين المائدين وملأت أرجاءها. وكان بعض الوزراء قد حضروا إلى مكاتبهم منذ الصباح وباشروا مسؤولياتهم...

وفي أثناء الجلسة، وصل خبر إلى كميل شمعون مفاده أن عتاة الانتدابيين يدبرون للإيقاع بكاترو، ولوضع يدهم على المسؤولين اللبنانيين مجدداً. فكان أن عاد هؤلاء، بعد الجلسة، إلى منزل الرئيس، سوية، وقضوا ليلهم فيه، يحرسهم المراك وتعيط بهم تظاهرات الجماهير الساهرة.

وصباح الأربعاء 24، حضر كاترو إلى السراي، شاقاً طريقه خلال جماهير ملأت ساحة البرج وحيته بالهتاف والتصفيق. وكان بصحبته أركان الندوة العامة والعيش، وبينهم إيف شاتينو المعين مندوباً عاماً بالوكالة بعد استعفاء هلكو... وقد اشترك رياض الصلح والوزراء الحاضرون في شطر من هذا اللقاء. وكان كاترو قد أحاط الرئيس، قبل زيارته، بإبطال القوانين التي كان هلكو قد استبق بهما، في 10 تشرين الثاني، اعتقال «الدولة» وعين إميل إده رئيساً لها. وقد استئنيت من الإبطال المادة الأولى من القرار الأول وهي التي نصت على اعتبار التعميل الدستوري الذي أزال مرتكبات الانتداب في الدستور باطلاً وعديم المفعول. كانت فرنسا الحرة قد سلمت برياض الصلح وحكومته، بشق النفس، بعد أن رفضت ذلك أياماً. ولكنها كانت لا تزال تعتبر الانتداب قائماً.

سويتها العسكرية إلى مصاف الجيوش النظامية. فاقصر دورها، إجمالاً، على عروض نظمها في شوارع المدن.

فلسطين: يد بريطانيا في التار ويد أميركية في الماء بين خريف 1945 وخريف 1947، ثم تترك بريطانيا باباً إلا وطرقته للخروج من الفخ الفلسطيني الذي وجعت نفسها عالقاً فيه: دولة وإمبراطورية، جيشاً وإدارة... أو هي كانت عالقاً فيه، في الواقع، منذ إصدارها وعد بلفور واحتلالها لفلسطين في الحرب العالمية الأولى. كانت شمس الانتداب قد هالت إلى الغيب، بعد أن زالت الإنتدابات تبعاً حول فلسطين ولاحت نذر العرب الباردة بين المعسكرين الجديمين الآخرين في التكون، وبدأت رياح حركات التحرير الشعبية تعصف بالإمبراطوريات.

وأما الجديد في وضع بريطانيا الفلسطينية فكان أنها أصبحت، على الرغم من ضامة قواتها هناك، عاجزة عن المضي بعيداً في قمع الحركة اليهودية المناوئة، بالسياسة وبالمنف المسلح، لسياسة الكتاب الأبيض، على غرار ما فعلته في مواجهتها لشوة 1936-1939 العربية. وهي كانت عاجزة أيضاً من فرض حل يجاري مطالب اليهود للتصاعده، بعد الحرب، والخامرة، من جزاء ذلك، بمواجهة متجددة مع عرب فلسطين الذين كانوا قد لزموا جانب اليهود، إجمالاً، على الرغم من تعرضهم للتقطع أو الجاني لأعمال عنف صهيونية استهدفتهم واستهدفت البريطانيين. كانت بريطانيا هلعاً، أخيراً، من احتمال وقوع جيشها في وسط حرب عربية - يهودية تفضي إليها أعمال العنف المتكثرة ونفاذ المبرر الأخذ في الاستبداد بالطرفين.

ولقد فاقم من ورطة بريطانيا هذه أنها لم تعد وحدها صاحبة القرار في فلسطين. فقد استمرت الولايات المتحدة شريكاً لها،

في واقع الحال، كان الانتداب قد ولى. وفي مطلع كانون الأول عقد مجلس النواب جلسته الأولى بعد الأزمة وألقى فيها رياض الصلح خطاباً بعبء الفؤ. وبعودة المجلس إلى العمل، استأنفت انبعاث المؤسسات الدستورية. ولكن سائر مقومات الدولة من اقتصادية - مالية، ومن عسكرية وأمنية، كانت لا تزال تحت اليد الفرنسية. وكانت هذه اليد مبسطة أيضاً على الإدارة العامة وعلى القضاء وعلى مصالح أخرى مختلفة. كانت الحرب العالمية لا تزال دائرة والبلاد لا تزال تحت الاحتلال. عليه اقتضى استتعام الدولة المستقلة مقوماتها سنوات عدة كان رياض الصلح ميسكاً بالقفة بحزم ومهارة في معظم أطوارها.

هنالك، تحفزه ضعف الحركة الصهيونية ذات المفاعيل الانتخابية، وحفزه أيضاً رفض صمتز لاستقبال الناجين اليهود من المجزرة الأوروبية (أو عدم غير زهيد منهم، في الأول) على الأراضي الأميركية وتعفوه أخيراً مصالح أميركية أخذة في التجفز والتوسع بين أرجاء مختلفة من الشرق الأوسط... الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا وفرنسا على أهبة الرحيل عنه وكان مراداً إبعاده عن الصهيونية، وكانت موارد وأسواقه موضع اهتمام أميركي متصاعد.

٢٠٧ استكمال الانتداب «العريق» وترتيب الاتصال والانفصال

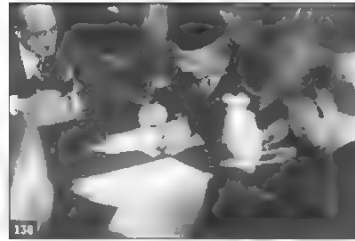
كان استكمال مقومات الدولة بتسلّم ما بقي من أجهزة وصلاحيات في يد السلطة المنتدبة المؤقتة (وكان جسيماً جداً ومتنوع المجالات للناية) شأناً وثيق الارتباط بترتيب العلاقات اللبنانية - السورية. فقد كان أهم هذه المقومات، في عهد الانتداب، مشتركاً بين لبنان وسوريا. وكان على الدولتين أن تتينا، بالتفاهم في ما بينهما، ما يحسن أن يبقى مشتركاً (وهو، على وجه الإجمال، ما كان له طابع الاقتصادي أو مالي، ولم يكن مرفقاً معصوماً جغرافياً في إحدى الدولتين) وما يحسن أن تتولاه كلّ من الدولتين بمفردها (وهو، على وجه الإجمال أيضاً، ما كان إدارة عامة أو ما كان مختصاً بالأمن والدفاع والقضاء، إلخ).

وكان للإبقاء على الوحدة أو الفصل، بناء على التمييز الأنف التذكرو، منطق واضح. فلم تجد حكومتا رياض الصلح وسعد الله الجابري صعوبة في التفاهم. وقد حصل هذا التفاهم على وجه السرعة في مفاوضات جرت في شتيرة بعيد تشكيل حكومة رياض الصلح (أي قبل مواجهة تشرين الثاني بشهر وإيام). وضعت صيغة اتفاقية سورية - لبنانية لإدارة المصالح المشتركة. وهي الاتفاقية التي وجهت للحكومتان على أساسها مذكرتين إلى ملكو بلدتا فيهما، فضلاً عن تسليم السلطات والمصالح، تحويل المندوبية العائمة إلى بعثة دبلوماسية في كلّ من الدولتين. وكانتا قد عوّلتا، في هذا الطلب، على أن

شده وإدارته تكراراً على ضرورة أن تمنح الإدارة الانتدابية مائة ألف تذكرة هجرة للاجئين اليهود إلى فلسطين. وكانت تلبية هذا الطلب تهول إلى المعنى التام للكتاب الأبيض. ولم تقطع بريطانيا برفض الطلب الأميركي. ولكنها دخلت في جولات مناقشة لثباعت تلبية الطلب من مالية وعسكرية وسياسية. فقد كان واجباً أن تؤمن مقومات مختلفة لاستقبال هؤلاء المهاجرين وأن يتدرج استقبالهم بحسب طاقة البلاد الاستيعابية. وكان على بريطانيا أن تتعسف أيضاً لرمود الفعل العربية في فلسطين وفي بلاد أخرى فيها حضور بريطاني متعنف الوجوه. وكان هذا التعسف يستلزم استقدام قوّات عسكرية جديدة لم تكن بريطانيا قادرة على تأمينها. وأما الولايات المتحدة فلم تكن مستعدة لجهد البعث في إرسال قوّات إلى فلسطين ولضعتها انتهت إلى تمهّدات مالية مبدئية لمواجهة حاجات يفرضها استيعاب اللاجئين...

إلى ذلك بقيت جولات التفاوض والتجاذب بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن الحلّ العام للمسألة الفلسطينية تتوالى. فمنذ كانتين الأول، 1945، تشكلت لجنة بريطانية - أميركية لرسم ملامح هذا الحل واقتراحه في مدة أربعة أشهر. وبدأ أن ثمة شيئاً عسماً في تأييد الأميركيين المتصاعد للصهيونية يتحدى العوامل الظرفية واعتبارات المصالح.

فرنسا العزّة، ممثّلة بكاترو، ألغت الانتداب قانوناً في سنة 1941 واعترف بذلك حليفها البريطاني والأميركي وأنشأ، ومعهما مصر والعراق، تمثيلاً رسمياً في سوريا ولبنان، وعلى أن إنفاذ ما يترقّب على ذلك من ترتيبات أخرى لم يكن ينتظر غير الاستكمال الديمقراطية لمؤسسات الدولتين الدستورية، وهو ما أتاحتها انتخابات 1943.



130 رياض الصلح ممثلاً الغالبية لتسليم المصالح المشتركة لسوريا ولبنان

فلما توقّفت فرنسا العزّة، بعد مواجهة تشريعيين الثاني، عن معارضة الإجراءات السياسية، في كل من الدولتين، عاد موضوع تسليم «المصالح المشتركة» إلى بساط البحث. وكان كاترو قد سافر إلى الجزائر، للمشاور، في أواخر تشرين الثاني وعاد منها في 16 كانون الأول لإجراء مفاوضات التسليم مع الحكومتين. وبعد أيام (في 22) وقّع كاترو ورياض الصلح وسعد الله الجابري والوزراء المختصون من سوريا ولبنان بروتوكولاً ثلاثياً، فتح الباب لنقل المصالح المشتركة وموظفيها «إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة»، ابتداءً من أول أيام السنة التالية.

وكان اتفاق شتورة المفقود في تشرين الأول قد أنشأ «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من ثلاثة أعضاء عن كل من الدولتين، مع صوت واحد لكل وفد. وقد بدأ الاستلام بالجمارك وبمراقبة إدارة حصر المخان وبقيتا مشتركتين. وفي مدى أشهر، كانت الدولتان قد تسلمتا معظم ما تبقى من مصالح ذات صفة رقابية وفنية خصوصاً. وحين استقالت حكومة رياض الصلح في كانون الثاني 1945، كانت قد انتقلت إلى لبنان وسوريا إدارات الآثار والمراكبات المسجلة والعائدات والعجر الصحي والمراقبة البيطرية والبريد والبرق والسكك الحديدية والأمن العام ومراقبة الصحف ومراقبة البصو. وتأخّرت إلى سنة 1945 استعادة مصالح أخرى منها المطارات المدنية وخط حديد الحجاز ومرفأ بيروت... وحتى للسراي الكبير في العاصمة اللبنانية.

ولم يكن أمر الانتقال يسيراً كلّهُ؛ فقد طرح استلام بعض المرافق مشكلات من الجهة الفرنسية. وأوجب استلام بعضها الآخر مفاوضة لبنانية سورية صعبة على اقتسام العائدات. وكان ما برز من صعوبات، في هذه المرحلة الأولى، مدخلاً إلى عودة المواجهة مع المنتدب الذي لم يسلم بنهاية انتدابه،

تحوّلت اللجنة المشتركة، إذن، بين واشنطن ولندن وأقطار أوروبية مختلفة معنيّة بالمسألة اليهودية ثم جاءت إلى القاهرة لتقابل ممثلي جامعة الدول العربية وغيرهم من العرب، وانتهى مطافها في القدس وفي أرجاء أخرى من فلسطين حيث قابلت ممثلين لطرفي النزاع وجمعت معطيات كثيرة متعلقة بهذا الأخير. وكان البوت حوراني قد كافأ إعداد الملف الذي قنّته إلى اللجنة جامعة الدول العربية فأوجز الوضع في فلسطين في خلاصات بقيت مثلاً لصق الرقعة لا إلى 1948 فحسب بل إلى ما بعد هذه الحرب بكثير. فرأى أن إنشاء الدولة اليهودية سيكون ظليماً يقع على العرب وأن التقسيم لن يجازي تسديد الأمانة لأن الصهاينة سيسعون إلى توسيع نصيبهم، وستأنفون النزاع، وأن الدولة ذات القوميتين تفترض إرادة التعاون لفرض مشترك، وهذا غير حاصل، وأن مسألة الهجرة اليهودية ليست بالمسألة الإنسانية وإنما هي مسألة سياسية يريد منها الصهاينة التوصل إلى السيطرة على فلسطين وأنه، إذا فُتح الباب أمامهم وأصبح اليهود أكثرية، فسيعد العرب أكثرية بعد حين بفضل

وكان بعضه الآخر مدخلاً إلى فصل آجل لما بقي قائماً بين سوريا ولبنان من وحدة اقتصادية في مجالي النقد والجمارك.



131 نرومان

احتفظت فرنسا بمستشارين إداريين أخذ عددهم يتناقص وسلطاتهم تضمحل تدريجاً. واحتفظت بحق الرقابة على ما ينتمي إليها من مدارس وأعمال خيرية. وكانت الدولتان السورية واللبنانية قد أكدتا حقهما في إنشاء جيشين وطنيين. ولكن القيادة العسكرية الفرنسية استبقت إمرتها «للقوات الخاصة» المشكّلة من عناصر سورية ولبنانية، وكانت قد غلبت في تشكيلها المنتهين إلى أقاليم دينية أو قومية عهدت منها الولاء لفرنسا. فأصبحت هذه المسألة باباً لطرح موضوع المعاهدتين. وهذا مطلب لم تكن فرنسا قد تخلت عنه أبداً. بل هي ظلت تعتبر المعاهدة سبيلاً إلى الإنهاء الرسمي لانتداب بغيت تراه قائماً. وكانت وزارة الخارجية البريطانية (بخلاف سبيرس ممثلها لدى بيروت ودمشق) قد أصبحت أقل فتوراً في مساندتها هذا المطلب الفرنسي. وأصبحت مسألة القوات الخاصة فصلاً من فصول مجابهة طويلة بلغت حد العنف العسكري في سوريا في ربيع 1945 ولم تطو إلا في نهاية عام 1946.

وأما مشكلتنا النقد والجمارك بين لبنان وسوريا، فعلّلتا مؤقتاً بتثبيت سعر الليرة السورية اللبنانية بالقياس إلى الفرنك الفرنسي وإلى الاسترليني معاً (من غير إدخال الدولتين، وفقاً لما وعدتا به سنة 1941، في منطقة الاسترليني) وبالتوافق على النسبة المستعقّة لكل من الدولتين من إيرادات الجمارك. ولكن تقلبات سعر الفرنك وتقلبات الوضع التجاري في كلّ من البلدين أفضت إلى أزميتين أجلتين نعرض لهما لاحقاً، فصبنا الوجدتين النقدية والجمركية. وكان رياض الصلح يتقدم المفاوضين اللبنانيين في ترتيب شؤون «الاتصال» وفي تقبل عواقب «الانفصال».



ارتفاع معدل نموهم السكاني وسيجنح الصهاينة إذ ذاك إلى طرد جانب منهم، في الأقل... وأن الصهاينة يريدون إنشاء دولة يهودية وسيجمعون إلى استعمال القوة في هذا السبيل... وأن العرب ليسوا متطرفين ما داموا مسلمين ببقاء اليهود الذين جاؤوا إلى البلاد على رغم من أهلها... وأنهم يعرضون على هؤلاء المساواة في الحقوق والاستقلال بشؤونهم الطائفية والمشاركة في الإدارة بحسب نسبتهم إلى السكان... وأن البريطانيين ليسوا حكيماً بل هم طرف في المأساة لأن العزل النهائي متعذّر ما دام الصهاينة يرون أنهم سيعصلون من لندن وواشنطن على ما تأباه عليهم القدس.

أخيراً، نشرت اللجنة المشتركة تقريراً واضح الانحياز إلى الموقف الأميركي. فأوصت بمنح أنونات الهجرة لمائة ألف يهودي ويفتح الباب أمام الهجرة اليهودية لاحقاً. وأوصت أيضاً بنزع سلاح المنظمات اليهودية والعربية. واعتبرت أن فلسطين يجب أن تكون دولة لا عربية ولا يهودية لأنها الأرض المقدسة فلا يصح منحها لشعب واحد. واعتبرت أن وصاية الأمم المتحدة يجب أن تعلّ محلّ الانتداب البريطاني إلى أن يتوصل الطرفان في البلاد إلى ترتيب نهائي لوضعها.

٢٠٧٣ أسباب لحماية إميل إده

كان مصير إميل إده، ومن تبعه من الموظفين في مواجهة تشرين الثاني 1943، أولى المسائل السياسية الداخلية التي فرضت نفسها على الحكومة وعلى مجلس النواب، وعلى انتخابه اللبنانيين عموماً من ذوي النفوذ السياسي ومن غيرهم. وكان النواب الذين عقدوا جلسة لجلسهم عصر 11 تشرين الثاني، في منزل صائب سلام، قد نكروا نحو توجيه تهمة الخيانة العظمى إلى إده، وهو ما كان سيفترض إحالته إلى المحاكمة ويعرضه لعقوبة قصوى. على أن معارضة يوسف سالم الشبيدة (وقد حضر في اليوم التالي وامتنع عن تصديق المحضر) منعت إدراج عبارة «الخيانة العظمى» واسم إميل إده في قرار المجلس.



132 الرئيس اللبناني وحليفه والصلح يكتسبون سبباً في القصر الجمهوري لدى انتهاء مهمته

وفي الجلسة التي عقدها المجلس يوم 1 كانون الأول (وكانت الأولى بعد الإفراج عن المعتقلين)، قدم حميد فرنجبة اقتراح قانون يقضي بمعاقبة المتآمرين على الدستور والدولة. وكان مقربون من رئيس الجمهورية بينهم مجيد أرسلان وهنري فرعون ينحون المنحى نفسه. ولكن رياض الصلح تمكن من إرجاء التصويت حتى يتاح للحكومة أن تنظر في المسألة.

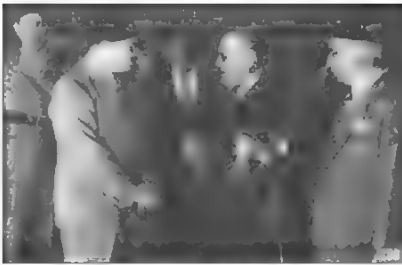
كانت بين إده والصلح صداقة قديمة. وقد التقيا، في السياسة، مراراً واقتربا مراراً، في العقدين اللذين سبقا الاستقلال، مع التباعد الدائم بين الضطين العامين. وسمى إده لدى المفوضية السامية لتسهيل عودة رياض الصلح من منفاه سنة 1928 وعمل لكشف الأذى الفرنسي عنه في انتخابات 1943 النيابية، أملاً أن يكسب تأييده في انتخابات الرئاسة الأولى، وأن يفتح له هذا التأييد أبواباً إسلامية وعربية لم تكن مشرعة أمامه. ولكن إده كان قد أثر على رياض صتيقه خير الدين الأحبب لتشكيل الحكومة في عهده الرئاسي الأول. وكان قد جاري مو مارقل الراغب في إسقاط رياض في انتخابات بيروت النيابية سنة 1937. وقبل أيام من انتخابات الرئاسة الأولى في أيلول 1943، كانت الصحافة الإثنية لا تزال تأمل في كسب رياض إلى صف إده. ولكن ذلك كان جهلاً أو تجاهلاً لتيار العواث الذي أخذ يصبح غلباً ابتداءً من ربيع 1941.

فضلاً عن الصداقة، يرجح أن رياض لم يكن يميل إلى تحمّل أوزار الرغبة التي كانت تعفر بشارة الخوري في الإقصاء النهائي عن الساحة السياسية لشخص بادل خصومة شرسة بقيت

أخيراً، جعلت اللجنة من النمو الاقتصادي المسموم والشامل لمناطق البلاد كافة شرطاً لتيسير الوفاء.

لم يسفر تقرير اللجنة عملياً إلا عن تلازم في العلاقات البريطانية الأميركية، تسببت به مسارعة ترومان إلى المطالبة علناً بإنفاذ البند التعلق بهجرة اليهود المائة ألف، وإلى إعلان سروره بإبطال الكتاب الأبيض. كانت بريطانيا راغبة في إشراك الولايات المتحدة فعلياً في تحمّل أعباء انتدابها على فلسطين وذلك لوضعها في موقع مسؤولية لا تعود فيه فلسطين سبباً دائماً للخلاف بين الدولتين، وعبداً على مصالح بريطانيا وحدها في الشرق الأوسط كنه. على أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في هذا النوع من المشاركة فخابت التوصية عن تقرير اللجنة.

وقد تحقّق التوجس البريطاني الثابت بعد الحرب حين قُبل التقرير برفض عربي عارم وحركة إضراب ودعوات إلى استعمال العنف على غرار اليهود. وأما الصهاينة فأرضاهم التوجه إلى دفن الكتاب الأبيض ولكنهم لزموا جانب التحفظ عن التقرير لاجتنابه القول بالدولة اليهودية. هكذا عُقدت قمة لجامعة الدول العربية في إنشاص بمصر تلاها مؤتمر في بلودان في سوريا. وقد اتخذت فيهما مقررات حادة اللهجة حيال التقرير وبرز توجه لطرح المسألة كلها على الأمم المتحدة



333 الملك فاروق مستقبلاً الرئيس السوري في أنشاص

وهو ما كانت تعززه بريطانيا. ولم تجد هذه الأخيرة من يشيد بمعاسن صداقتها للعرب سوى الأرمن الذي كان عبد الله قد جاوز عهد الإمارة فيه إلى عهد المملكة توطاً، تظلله معاهدة جديدة مع بريطانيا (أيار 1946). وأما في مواطن النفوذ البريطاني الأخرى (وخصوصاً في مصر والعراق) فكان الاضطراب السياسي لا يني يتصاعد. وأما على الضفة الصهيونية فبالمثل العنف أن تجند وفي ركبائه القمع البريطاني. وكان المبادر إلى العنف هذه المرة الإرغون بقيادة مناحيم بيغن. وقد بلغ عنف الإرغون نزوته حين قامت متفاهمة مع الهاغاناه - بنسف فندق الملك داوود في القدس، وكان يضم مقر الاستغبارات البريطانية وبوائر أخرى للسلطة المنتهية. أسفرت هذه العملية عن 91 قتيلاً هم 41 عربياً و 28 بريطانياً و 17 يهودياً وخمسة من تابعين آخرين. وهو ما أدى إلى مواصلة قمع كانت يد المؤفض السامي البريطاني مغلوطة فيه بمقتضيات العلاقة الأميركية البريطانية. وهو ما أدى أيضاً إلى استئناف المباحثات البريطانية - الأميركية في شأن فلسطين.

من هذه المباحثات ولدت خطة موريسون - غريدي (وهذان اسما واضعيا الأميركي والبريطاني). وكانت نقضاً للكتاب الأبيض بقبولها مطلب المائة ألف مهاجر يهودي وبجذوعها إلى التقسيم.

معور الحياة السياسية في البلاد عقداً ونصف عقد. كان رياض لا يرى أن تقلص الحياة السياسية، في البلاد، (والمسيحية منها، بخاضة) إلى حدود الصف الموالى لرئيس الجمهورية. وقد اشتكى للخوري إلى القنصل البريطاني فيرونغ إجماع رياض عن التعزك للاقتصاص من إده، وأوحى إليه بلزوم حتّ رياض على ذلك. وهو ما سعت إليه بعثة سبيرس فعلاً مع رياض ومع غيره من النواب.

على أن مواقف مارونية أخرى من هذه المسألة كانت قد برزت أيضاً، وكان رئيسا الجمهورية والحكومة ملزمين بأخذها في الحسبان. ولم يكن أقلها مواقف البطريرك الماروني عريضة ومطران بيروت الماروني مبارك وكميل شمعون المحتسب قديماً على الإنثية وبيار الجميل الطامح لورايتها والراغب، لهذا السبب وغيره، في الظهور بمظهر العرص على رأسها وعلى حوزته في معنتهما الصعبة. لم يكن ممكناً أيضاً أن يضرب بعرض الحائط حرص فرنسا على رجل ماشاها هذا الشوط الطويل بين نهاية الحرب الأولى ومواجهة 1943، وهذا في ظرف كانت فيه الحكومتان اللبنيّة والسوريّة تفاوضان المندوبيّة العامة على سلطات ومصالح حيوية جداً لاستتباع مقومات الاستقلال.

عليه طاول رياض الصلح في عرض هذا الموضوع على المجلس النيابي حتى نهاية آذار 1944. إذ ذاك تقدّم إميل لحد وهنري فرعون من المجلس بصيغة قضت بفصل إده من النيابة لعله قبله وظيفة ذات أجر، وهو ما يمنعه القانون على النواب. فأقر المجلس هذه الصيغة بالأكثرية. وكان قد صرف بعيد مواجهة تشرين موظفون كبار تعاونوا مع إده في أيام رئاسته المفروضة. كان ذلك كله إيداعاً بانسحاب إده، شخصياً، من العتراك السياسي العلني، حتى عشايا الانتخابات النيابية التالية في أيار 1947. ولكن هذا الانسحاب لم يكن تاماً بل تخلفه التحين الدائم لفرص الانطلاق مجدداً. وهذا إلى بقائه التيار الإنثي حياً، في الوسط الماروني، على الأخص. وهو ما أذن بتوصل ريمون وبيار إده إلى تصدر «الكتلة الوطنية»، بحلّتها المجتدة، بعد وفاة والدهما في سنة 1949.

زحف «الانتداب» على مجلس 74-٢ التواب ومحاولة اغتيال وحكومة جديدة

لم يتراجع انكفاء إميل إدو عن المسرح السياسي اللبناني تسليمياً فرنسياً، ولا تسليمياً من أنصار الانتداب اللبنانيين بانتهاء هذا الأخير من غير هيبة مناسبة لفرنسا ولأنصارها تغلبه. وكان عنوان هذه الصحيفة «المركز المشاز» لفرنسا في سوريا ولبنان، وكان تجسيدها «معاهدة» بين فرنسا وكل من الدولتين تعلل محل الانتداب قانوناً. وعليه أخذ يتأكد أن رفض «فرنسا العزة» لإنهاء المادة الأولى من قرار هلتو المؤرخ في 10 تشرين الثاني (وهي التي اعتبرت التعديل الدستوري الاستقلالي، في لبنان، باطلاً) لم يكن تعقلاً شكلياً أو حفظاً ماء الوجه صعب التسليم بمسيرة المقدمات المستوردة اللبنانية، غداة 22 تشرين الثاني، إلى ممارسة صلاحياتها. وإنما كان هذا الرفض فاتحة معركة أصبح «الجلاء» لاحقاً عنوانها الأبرز ولكن مدارها الفعلي كان، من البداية، أوسع من مسألة الجلاء العسكري عن أراضي سوريا ولبنان.

وكان لازماً أن يعود الموالون اللبنانيون لفرنسا إلى جمع صفهم وإبراز حضورهم وفقرتهم، بعد الانقصاص من إدو، تداركاً لرتبهم في هوامش الساحة السياسية، من جهة، ومواكبة لسعي النوازل الانتدابية إلى بحث سلطاتها في البلاد وتثبيتته، من الجهة الأخرى. وكلفت هذه الدوائر، والأمن العام منها خصوصاً، جادة فعلاً في تعبئة الأنصار ومسترسلة، لهذه الغاية، في النفر على البور الطائفي. وكان نفوذ رياض الصلح الكبير في دائرة السلطة وحضوره المجدد في الحركة الدائبة وفي تتابع المبادرات وفي كثرة الفوائد الممتدة بينه وبين ساسة الدول العربية وحكامها أداة ممتازة للنفر المنكسر. وهو ما دفع رياض - على ما يروي رئيس الجمهورية نفسه - إلى تنظيم احتفال وطني، في النكسر الأولي لانتخاب بشاره الغوري، في مسعى منه إلى تعديل الميزان الظاهر بين الرجلين. وهذا فضلاً عن الإشادة الدائمة بدور رئيس الجمهورية في كسب الاستقلال.

على أن أهل الانتداب وأنصاره كانوا قد وصلوا إلى حد التظاهر المسلح ومحاولة احتلال المجلس النيابي... بل أيضاً إلى ما بدا محاولة لقتل رياض الصلح قبل الذكرى الأولى للشار إليها بأشهر.

وكانت المنطقة المقترحة للعرب لا تضم 15 ألفاً من اليهود يقابلهم 815000 عربي. وأما المنطقة المقترحة لليهود فكانت تضم 301000 عربي يقابلهم 451000 يهودي. وهذا إلى عدد متساو تقريباً من اليهود والعرب (تعدو مائة ألف لكل جهة) يضمه نواه القدس المقترح بقاءه مستقلاً عن المنطقتين. وافقت الحكومة البريطانية على هذه الغطة، ولكن الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية انتهى بهذه إلى التغلبي عن الغطة. وكان هذا العمل الكائنوني آخر باب يفتح أمام تسوية المشكل الفلسطيني قبل أن يسلك هذا للمشكل طريقاً آخر.

بين عائدة مؤتمر لندن وأرض فلسطين

لم يكن الرفض الصهيوني لخطة موريسون - غريدي قاطعاً. وإنما كان مدخلاً إلى اقتراحات (مال إليها الأميركيون) تدل على توسيع المنطقة المغطاة لليهود (بعثت تشمل النقب خصيصاً) وإلى منحهم صلاحية فتح الهجرة. وكانت الوكالة اليهودية تعتبر أن قبولها بالتقسيم بديلاً من هيف الدولة اليهودية في فلسطين كلها تنازل أقصى. قابل البريطانيون هذا الاستعداد التفاوضي بالعمية إلى مؤتمر جديد في لندن يضم الطرفين الفلسطيني واليهودي والدول العربية. ولكن هذه الدول جاءت وحدها إلى المؤتمر الذي افتتح في 9 أيلول 1946. وثلك بعد أن اصطدمت مشاركة العرب الفلسطينيين برفض البريطانيين أيضاً حضور مفتي القدس واصفهم مشاركون الصهيونية برفض البريطانيين أيضاً سحب اعتبارهم خطة موريسون - غريدي أساساً للتفاوض.

أيدت اليهود العربية رفضها للتقسيم الذي رأيت أن الخطة المعروضة تفضي إليه، وتبكت بالكتاب الأبيض وعرضت النظام الطائفي اللبناني مرشداً لما يمكن أن تستقر عليه الحال في فلسطين. على أن طرفي النزاع

كانت المناسبة نزول يوسف كرم، الفائز في انتخابات الشمال الغربية، لأول مرة، إلى مجلس النواب. وكان ذلك يوم 7 نيسان 1944. كان قد جرى، في جبل لبنان، انتخابان فرعيان للـ «مقعد بشارة الخوري» المنتخب رئيساً (وقد تأجل هذا الانتخاب شهراً بسبب من أحداث تشرين الثاني) ومقعد إميل إله المصون من النيابة. وفاز في هذين الانتخابين، بأكثرية كبيرة، المستويان فريد الخازن وخليل أبو جودة. فجاء فوزهما مرة لتراجع النفوذ الاتقي، في الجبل، بخلاف ما كانت عليه الحال في انتخابات الصيف السابق.

وأما انتخاب الشمال، فحصل نتيجة مقتل للنائب وهيب جميع برصاصة انطلقت خطأ من قطعة سلاح. وكان رئيس الجمهورية قد شجع ندره عيسى الخوري على الترشح متجاوزاً عن اعتراض عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية على مرشح ناوأه، في الانتخاب السابق، على لائحة «انتدابية» الميل ورسب. على أن الرئيس ما لبث أن لمس ضعف مرشحه فصعبه. وأما رياض الصلح فبدأ ميّداً لتعصيب جميع، شقيق للنائب الراحل. وفي وجه جميع البشراوي، رشع يوسف كرم الزغرتوني نفسه، وأخفق رياض في إقناعه بالانسحاب طلباً لترضية جميع. وكان كرم يُعَدّ معارضاً للحكومة «فرنسي» الهوى، فأتخنت المركة - فضلاً عن صفتها المحلية - صفة المواجهة بين جانبي الموالاة والمعارضة، بل والمواجهة أيضاً بين «الفرنسيين» و«الإنكليز» و«أحدث التقارير الفرنسية تنفذ بتدخل سبيرس وضباطه في الانتخاب.

وأما الواقع فهو أن كرم «ان يفوزه لعدم هنري فرعون الثاني له (نكابة في رياض الصلح) ولعدم مستتر، إلى هذا الحد أو ذاك، من شبائين كبار نفروا من التدخل الحكومي في دأورتهم وهم عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية ويوسف إسطفان. أي أن كبار «الاستقلاليين» هم الذين أقنوا نصراً مؤزراً للمرشح «الفرنسي الهوى»!

في كل حال، نزل يوسف كرم من زغرته في موكب بدأ متواضعاً استجابة لطلب صريح من هنري فرعون الذي هالته - على ما يظهر - شائعات أخنت تنتشر بشأن الضخامة المنتظرة لهذا الموكب وبشأن مراميه. ولكن حركات تقاطر والضمائم

غير المثاليين في المؤتمر واحدا يطعنان، كل من جهته، بتوجهات المؤتمر. ولم تكن الاقتراحات العربية قريبة مما يريده البريطانيون أو ممثليهم، في كل حال. فتأجل المؤتمر إلى 16 كانون الأول. وبعد يومين من هذا الإجراء اتخذت برلمان (السياسات الانتخابية) موقفاً علنياً موقفاً لتقسيم فلسطين. وفي النطاق العربي، كان ملك الأردن يؤيد هذا التوجه نفسه أملاً في أن يضم القسم المقرر للعرب من فلسطين إلى مملكته الهاشمية.

في هذا الوقت، كانت قوى التطرف الصهيوني تواصل ضرب أهداف بريطانية في فلسطين وفي أوروبا أيضاً. وكان التنافس بين التيارات الكبيرة في الحركة الصهيونية يقضي بدوره إلى تجديد المزود عن المشاركة في مؤتمر لندن. ومع استمرار التوجس من عقاب اليد البريطانية من فلسطين على مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط كونه ومن احتمال استشراف العرب إذا فرض التقسيم بالقوة، أخذ يزدحم الليل في بريطانيا إلى إلقاء اللعب الفلسطيني على الأمم المتحدة. هذا بينما كان الإرهاب الصهيوني يفتدي موجة عداة لليهود في بريطانيا وكان وصول المفتي أمين الحسيني إلى مصر يفرض الهيمنة العربية العليا محاوراً عن عرب فلسطين للدولة المنتدبة، وكان فشل المفاوضات البريطانية المصرية يستدعي ضربة جديدة إلى النفوذ البريطاني في الشرق.

عليه تأخر افتتاح مؤتمر لندن، في دورته الثانية، إلى 27 كانون الثاني 1947 واشترك فيه، هذه المرة، وفد فلسطيني تقدمه جمال الحسيني وآخر صهيوني شبه رسمي قاده بن غوريون. كان الصهاينة يريدون التقسيم العرب الفلسطينيون يرفضونه، والوفود العربية الأخرى تبرز عزم اليهود على تجاوز التقسيم. وأما الوزير البريطاني بيغن فابتدأ المؤتمر بتعميد مهلة ثنائية القومية تتمتع وحدانها الإدارية باستقلال ذاتي واسع. وهو

ضخمة إلى الموكب و راحت تحصل وثشتت كلما اقترب الموكب من بيروت. وبدأ أن شيئاً مذبذباً ويجري، وأن كرم نفسه كان، على الأرجح، غير محيط بما هيته وأصبح غير مسيطر عليه. وكان أبرماً في الموكب كثرة الأعلام الفرنسية وأعلام لبنان الانتدابية التي توزعها المشاركين وغياب العلم اللبناني.

وحين وصلت العشود إلى محيط مجلس النواب، في الثالثة بعد الظهر، فخرها وزير الداخلية كميل شمعون بعشرين ألفاً وفخرها كتيبة التقارير الفرنسية بخمسة آلاف إلى ستة. وروى شمعون أنه اتخذ احتياطات لحفظ الأمن بالقليل الذي كان تحت يده من دوك وشرطة، وأن الأمر كان محتاجاً إلى «عجوبة».

انمفع بعض هذا الجمهور إلى مدخل المجلس يريد افتتاحه. وكانوا يعملون جندياً «فرنسياً» (كان، في الواقع، لبنانياً من «القوات الخاصة») أراد رفع العلم الفرنسي على مدخل المجلس. وكان الجمهور يهتف «نحنا ورجالك يا ديفول، البلاد بلادك يا ديفول». على أن رصاصة انطلقت (رجح أن مطلقها نعيم منقب، قائد العرس اللبناني في بشامون) فأرمت حامل العلم. إذ ذلك توالى إطلاق النار ويتبادل المتظاهرون المسلحون والدوك وتشترك فيه مسلحون ترككزوا في البنائات القريبة، قيل إنهم كانوا من الأمن العام «الفرنسي» أو من عملائه. ولم يتفرق العشد إلا بعد أن انجلت المواجهة عن أربعة قتلى وعشرين جريحاً.

وفي قاعة المجلس (التي كان يوسف كرم قد دخلها)، ألقى رياض الصلح كلمة شديدة اللهجة ندد فيها بمن حسبوا «العلم ضعفاً» و«السكوت عجزاً» وتمهد بالضرب على أيدي «هؤلاء الخونة». وأما يوسف كرم فاستنكر ما جرى وعبر عن تعلقه بـ«لبنان العربي المستقل» ووصف الذين حاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس بـ«المشاهين والخونة».

وبعد الجلسة، نجح رئيساً مجلس النواب والحكومة إلى السراي الصغير. وكان حماده قد أصبح في الداخل والصلح ما يزال أمام الباب الكبير حين أطلق النار في اتجاهه مسلحون كانوا كامنين في بناء قريب. ولكنه دخل السراي ولم يصب. وبسعي

قدم لاحقاً «خطة» عُرفت باسمه نصت على وضع هذه الدولة العتيدة تحت وصاية الأمم المتحدة وضربت صفحاً عن التواصل الجغرافي بين الوحدات الإدارية المقترزة لكل من الجماعتين العربية واليهودية ولعلقت استقبال مائة ألف من المهاجرين اليهود في عامين. على أن الصهاينة طلبوا البلاء كلها باستثناء مناطق الضفة الغربية وطلب العرب وحيل السلطة المنتدبة، وصنوا أذاتهم عن تحوير بيقر من تفوق اليهود العسكري ومن حكام دم يلي التسعاب بريطانيا. على هذا، أسفر المؤتمر عن اعتماد بريطانيا خيار اللجوء إلى الأمم المتحدة مع استبعاد حصول مطلب التقسيم الصهيوني على أكثرية الثلثين اللازمة لإقراره في الجمعية العمومية. وهو ما استقبلته بول الجامعة العربية - على الرغم من تباین مواقفها - بقرارات دعم للفلسطينيين بالمال والسلاح وبالتهنية لإرسال المتطوعين، واستقبلته المنظمات الصهيونية بتشكيف الاستيطان والهجرة غير الشرعية والضرب بالسلطة للبريطانيين. هذا مع العلم بأن الضربات المذكورة كانت مصر اضطراب شديد للملاقات بين المنظمات الصهيونية، إذ كانت الكبرى منها (الهأغاه) تعتمد إلى قمعها مباشرة أحياناً وتسكت عنها أو تشجعها من طرف خفي أحياناً أخرى.

حصاء «اللجنة الخاصة»

للأمم المتحدة والمسلح الصهيوني الجديد

اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية ابتداءً من 28 نيسان 1947، وذلك لتعين، من غير إشكال قانوني، لجنة من ثمانية أعضاء خاضعة لفلسطين تقدم تقريرها إلى الدورة العادية الواقعة في أيلول. وفي هذه الدورة، بدأ الموقف البريطاني مضطرباً وانفصت تعميل بريطانيا أعباءً أثقار قد تشخذ الأمم المتحدة ولا يرضي طرفي النزاع. ورفضت الجمعية طلب الدول العربية إقرار مبدأ إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين.

منير تقى الدين أحد مطلقي النار ويقول إنه من الأمن العام. وقد مُنع التجول ليلاً في بيروت، على الأثر، مدة أيام أربعة. وصدرت بيانات استنكار بينها واحد مشترك من الكتائب والنجادة. واحتجبت المندوبية المانية بشدة على اتهامها بمواطاة مسيحي الفحواث وطلعت المضي في تسليم «المصالح المشتركة» والأجهزة الرسمية (وفي مقدمتها الأمن العام) بإقصاء كميل شمعون عن الحكومة، إذ كانت تعده متطرفاً في مخاصمة المصالح الفرنسية ومقرّباً جداً من بعثة سبيرس. وكان هذا الأخير قد تبنى، بادئ بدء، تفسير الفحواث بمطالبة فرنسية لإزالة الفروق الاستقلاليّة المعاكس، في لبنان، ووصل إلى حدّ حضور الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، على الأثر، تمهيداً عن التضامن البروطاني. ولكنه عاد فقصّر الطلوع الفرنسي على عناصر من ذوي الرقب النضيا وبزاً منه الجنرال بينيه، المندوب العام الجديد، واعتبر الأمر كله «تجربة» فرنسية للحكومة وتوكيداً للقوة الفرنسية والإثنية المستعادة في البلاد.

في كلّ حال، اعتكّل نحو ثمانين معظمهم من أنصار إده، رهن التحقيق. ولكنّ رغبة سبيرس في بده إجراء فرنسيّ مباغت يجتهد أزمة تشوين (وكانت معلومات سبيرس لا تستبعد إقدام الفرنسيين عليه) وافقت هو الحكومة اللبنانيّة، الرغبة في الاستقلال، بمرها، وفي مواصلة استلام المصالحات والمصالح من المندوبية. ولم تكن العلاقات بين بشارة الخوري وكميل شمعون ولا بين هذا الأخير ورياض الصلح على ما يرام. ونفس إلى شمعون السلوك مسلّكاً «حزبياً» في وزارة الداخلية. وصارت العلاقات بين رياض الصلح وعادل عسيران، أيضاً، لأسباب تتعلّق بالملسوب الأخير في معالجة أزمة التمييز المتجددة في ظروف الحرب. فكان أن عُيّن شمعون، برضاً منه، وزيراً مفوضاً للبنان في لندن، وكان أولّ من شغل هذا المنصب. ثمّ جرى بصت في حلّ مماثل مع عادل عسيران، وقيل إن تمثيل لبنان في واشنطن عُرض عليه، ولكن عسيران رفض. واضطرت «حكومة الاستقلال» إلى الاستقالة في 2 تموز 1944، لإيماده. وقد شكّل رياض الصلح حكومته الثانية فأبقى قديم الأولى على قدمه، باستثناء بعض التبادل للعقائب وخصوصاً تسلّم رياض الداخلية والتموين، عوض المالّة، والإتيان بعמיד فرنجيّة وزيراً للمالّة وبمحمّد الفضل خلفاً شيعياً لعادل عسيران.

وتقدّم للمندوب السوفياتي غروميكو خطوة واسعة نحو الموقف الصهيونيّ إذ قبل مفهوم «الشعب اليهودي» والربط بين ما أصاب اليهود في الحرب الأوروبيّة والسالة السياسية في فلسطين. وهذا ربط لم تكن تقزّه، آنذاك، الدول العربيّة. أخيراً دعا غروميكو إلى دولة ثنائية القومية في فلسطين أو- إذا تُعتبر- إلى دولة عربيّة وأخرى يهوديّة. ثمّ شكّلت «اللجنة الخاصّة للأمم المتحدة حول فلسطين» من إحدى عشرة دولة لم تكن أي منها دولة كبيرى ولا عربيّة. وكان الموقف السوفياتي قد جنح بالدول العربيّة إلى استبعاد «تجويل» فلسطين حتّى لا يكون باباً للدخول السوفياتي إلى الشرق الأوسط.

بعد أعمال تحضيرة في ليك ساكسس، الولايات المتحدة (حيث كان مقرّ الأمم المتحدة المؤقت)، توجهت اللجنة المؤقتة من 22 عضواً إلى فلسطين وباشرت جلسات الاستماع في القدس يوم 16 حزيران. وكان قد لاح انقسام بين مندوبي دول ثلاث (وهي الهند وروسيا وإيران) تنقسم بيسم إسلامي، ومندوبي دول من أميركا اللاتينية بموا مبالغين إلى الموقف الصهيوني ومباينين لبريطانيا. وكان رفض الأمم المتحدة مبدأ استقلال فلسطين ونظير الموقف السوفياتي قد هوّ الرأى العام العربيّ في فلسطين وحمل قلده، وأهمهم مفتي القدس، على إعلان مقاطعتهم أعمال اللجنة، وهوما عدته دول الجامعة العربيّة مبدأ انتحارياً. وقد زاد الطين بلة ما بدا من تماطيل اللجنة مع ثلاثين من أعضاء منظمة الإرايون كانوا يواجهون حكماً منتظراً بالإعدام لاشتراكهم في هجوم دام على سجن عكا. وأما القادة الصهيونيّون الرئيسيون فسلّوا أمام اللجنة وعرضوا الموقف الصهيونيّ التقليديّ وأصعب الأ تناقض بين «الوطن القومي اليهودي» ومصالح عرب فلسطين وأن هؤلاء أفاوا من نشوئه، وأن الدولة اليهوديّة ستكون ملجأ لليهود أوروبا

كان رياض الصلح يفزج، بهذا التعديل، ضغوطاً تأبث على الحكومة من جهات مختلفة. وذلك أن استخدام فرنجية خُفّ الضفط من جهة الشمال الذي لم يكن ممثلاً في الحكومة السابقة. وكان الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي يقود المعارضة من هناك وقد اشتد أزره بمخالفة هنري فرعون. فالأفامعاً «حزب الاستقلال» وانضم إليهما في طرابلس سمدي المنلا، والبيروتيان عبد الله اليافي وصائب سلام. وكان ثلاثتهم - فضلاً عن كرامي - مرشعين لولاية الحكومة. وكان فرعون خصماً عنيداً لرياض الصلح في الدائرة المحيطة مباشرة برئيس الجمهورية. وقد رد رياض على هذا الحلف بتوزيع فرنجية، وهو حليف كرامي الانتخابي، والركن الماروني الأول في الشمال. وأما توزيع محمد الفضل فقرب من الحكومة أحمد الأسعد، زعيم الجنب الأقوي والقطب المواجه فيه لعادل عسيران. عليه استمادت الحكومة الجديدة لرياض الصلح تأليفاً عريضاً في مجلس النواب، فنالت الثقة 44 صوتاً وحجبها عشرة. ولم يكن اتفاقاً أن فرنجية والفضل لم يكن مانئراً عنهما ألها يناقشان النويبة العامة الفرنسية. وهوما كان شمعون وعسيران، صديقاً سبيرس المقربان، مشهورين به.

٢- 75 «مشاورات الوحدة العربية»

في 7 تشرين الثاني 1943، اتخذت حكومة رياض الصلح الأولى قراراً بتلبية الدعوة إلى «مشاورات الوحدة العربية» في القاهرة. وكان توقيع الصلح هذا القرار، قبل يوم واحد من إقرار مجلس النواب إلغاء الأحكام المتعلقة بالانتداب من الدستور، بداية إنفاذ لجانب آخر من مضمون البيان الوزاري، واستمرجاً لصم الدول العربية خطوة تعديل الدستور. ثم إن رياض الصلح وسعد الله الجابري (ومعهما وزيراً الخارجية سليم قسلا وجميل مردم)، توافقاً على موقف مشترك من المشاورات في 16 تشرين الأول، عشية سفر الوفد السوري إلى القاهرة.

وقد أحرزت معركة الاستقلال دخول لبنان فعلياً هذه المشاورات إلى مطلع السنة التالية. ففي الأيام الأولى من كانون الثاني 1944، زار مصر وفد لبناني أراد أولاً تقديم الشكر إلى الملك فاروق وحكومته على دعمهما لبنان في أزمة تشرين الثاني السابق،

المنكوبين وليهود البلاد العربية أيضاً مع تعرضهم للتزايد للاضطهاد. وكانت المطالب تختلف باختلاف التيارات: من أبرزهم الطالب بتحميم 1937 مضافاً إليه منح النقب لليهود، إلى بن غوريون الطالب بدولة يهودية تنشأ فوراً مع بقاء القسم الآخر من فلسطين تحت الانتداب مفتوحاً للهجرة اليهودية وشراء اليهود الأراضي، إلى العاخم فثمان الراغب في دولة يهودية تمتد من «الفرات إلى النيل» مشتملة - في أنس تقدير - على فلسطين وعلى أجزاء من سوريا ولبنان.

وفي 20 تموز 1947، حضرت اللجنة إلى بيروت لتستلم مذكرة موحدة تعرض موقف دول الجامعة العربية. استندت هذه النكدة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مشددة على مطامح الحركة الصهيونية غير المحدودة وخطرها على السلام وعلى الخيط المتناثر من العناصر القومية التي يملئ إنشاء الدولة اليهودية وعلى غربة هؤلاء المهاجرين عن المحيط، وعلى حق العرب في الرد بالعنف على إنشاء الدولة اليهودية بالصف وحقوقهم في مقاطعتها مقاطعة ثانية.

وفي الوقت الذي كانت اللجنة فيه تتهيأ لمغادرة فلسطين لإعداد تقريرها، كانت الوكالة اليهودية، ممثلة بجهاز المصاد، تجهد لتسريع أعمال الهجرة غير الشرعية وتبني ضيقاً متزايداً بأعمال العنف التي راح المتشوقون (وبخاصة منظمة الإرجون) يرفعون سن وتبرهنها. كان صهيونيتو الأكثرين «الفربيين» قد تجاوزوا، بعد العرب، ازديادهم ليهود البلاد العربية وليهود الأنظار الأوروبية التي طالها الاحتلال النازي فلاقوا المصير الذي قدر لهم مستسلمين، كان هم الجناح الأكرتي قد أصبح استخدام المعد الأكبر الناح من اليهود إلى فلسطين لفتح الأنس أمام تكون أكثرية يهودية فيها ولتتمجبل بإعلان الدولة في ظروف ما

وعلى إرسالهما وفداً للتهنئة بالاستقلال، وبين 8 و13 كانون الثاني، دارت مباحثات مع رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس ومعاونيه، تولاها من الجانب اللبناني رياض الصلح وسليم تقياً وصير غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك. وفيها تقدم الوفد اللبناني بمنشورة خطية ضمت أجوبة عن الأسئلة التي كان النحاس قد طرحها على الحكومات المدعوة إلى المشاورات. أبرزت هذه المنشورة ما يمثله «الجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من صيغة للوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا وتوجه الدولتين نحو توحيد مناهج لتعليم فيهما.

وأما في مجال السياسة الخارجية والدفاع، فأبدى لبنان تمسكاً باستقلاله. وفي مجال التعاون العربي، أبرزت المنشورة الحرص اللبناني على أن تحفظ صيغته سيادة الدول والمساواة بينها، مستنكفة عن المضي إلى أبعد من هذا في تحديد تلك الصيغة. أخيراً، أكدت المنشورة ضم فلسطين إلى المشاورات، مشددة على اهتمام لبنان العميق بمصير قضيتها.

في هذه الأونة، برز توجه بريطاني إلى حمل مصر والعراق على تأجيل المؤتمر العربي الذي كانا قد اتفقا على الدعوة إلى عقده في نيسان، بعد أن تكون اللجنة التحضيرية المكلفة الإعداد له قد أنهت أعمالها. كانت بريطانيا قد أصبحت راضية في المطالبة في الدعوة إلى المؤتمر حتى نهاية الحرب. ولم تكن هذه الرغبة منفصلة عن الرغبة البريطانية الأخرى في ترتيب مشترك بينها وبين فرنسا لأوضاع المنطقة يأتي أولاً، وبالتالي في تعجيد البحث في أمر المعاهدة بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا وأخيراً، لا آخر، في إبقاء المسألة الفلسطينية خارج مناوئ المنظومة العربية العتيقة.

وقد ألقى هذا التوجه البريطاني ثوري السعيد الذي وجه دعوة إلى رياض الصلح لزيارة بغداد. وهي زيارة تمت في أوائل نيسان، ودعا السعيد، في أثناءها، زميله إلى استنفاذ ركني الحكم في سوريا، القوّلي والجابري، وضم جهوده إلى جهودهما لإقناع الملك عبد العزيز آل سعود بسحب معارضته لعقد قريب للمؤتمر. وكان معول نوري السعيد، بخاضة، على متانة العلاقة القائمة بين الرئيس السوري والملك السعودي. وقد أكمل رياض الصلح ومرافقوه رحلتهم إلى العراق بزيارة للسعودية. غير أن

بعد الحرب المواتية. في الوقت نفسه، كان التصني البريطاني لسفن اللاجئين، كل مزة، مناسبة دعائية للتبديد الصهيوني بسياسة الانتداب وكتابه الأبييض وإظهار العاجلة الملحة إلى فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه وإقامة الدولة اليهودية.

عليه تدبر الجهاد، بمواطاة وزارة الداخلية الفرنسية، استخدام ما يزيد عن 4500 لاجئ ثلاثهم من النساء والأطفال على متن سفينة كانت راسية في ميناء سيتا الفرنسي وأطلق عليها اسم أكرودس (الفرج) 1947. وكانت البحرية البريطانية قد اكتشفت أمر السفينة فواكبها البوارج من وقت إبحارها في ليلة 11-12 تموز ولكن من غير أن تتمكن من التدخل في البناء الدولية. وكان مسلحو البالاخ الصهاينة مهينين على الساحل الفلسطيني لاستقبال السفينة وإنزال ركابها. وعلى رغم الجهد الذي بذله الجانبان لاجتباب مجزرة، سقط ضحايا وجرى بين اللاجئين وأصبحت السفينة بأضرار، في المواجهة، أجبرتها على الاستسلام. وللعال نقل البريطانيون اللاجئين في ميناء حيفا إلى ثلاث سفن كبيرة كانت مهتأة لهذا الغرض وسمح لعضو من اللجنة الدولية بتقديم إطلاعه على الظروف الصعبة التي جرى تسفيرهم فيها على متن أكرودس. أعيد اللاجئين إلى فرنسا ولكن السلطات رفضت إنزالهم في ميناء فيليرانش بعد أن كانت قد أبدت استعداداً لذلك.

أسفر هذا كله عن أزمة بريطانية-فرنسية وعن خلاف في الحكومة الفرنسية ودارت حول مصير اللاجئين ضجة مطوّنة تعهدتها النماوة الصهيونية. في هذه الأيام نفسها، كان المؤرض السامي يتخذ حكم الإعدام في محكومين الإرعن الثلاثة وكانت هذه المنظمة ترد بشنق أسيرين من العيش البريطاني وتغخيخ جثثهما. وهو ما أزعج غضب الجنود البريطانيين الذين

معاهدات رياض مع الملك، وإن تكن قد أثمرت في مجال العلاقات الثنائية بين لبنان والسعودية، لم تسفر عن نتيجة حاسمة بشأن عقد المؤتمر العربي أو تأجيله. أعلنت المملكة اعترافها باستقلال لبنان. وأبدى الملك تقبلاً مبدئياً لمسي التوحيد العربي. ولكن الموقف السعودي لم يغير حذره. وكان حسين العلوي، الوثيق الصلة بالملك، إلى جانب رياض الصلح في هذه المعاهدات.

٢-٦ بين «المركز الممتاز» و «بروتوكول الإسكندرية»

بين اشتراك لبنان في «مشاروات الوحدة العربية» في الأيّام الأولى من سنة 1944، واشتراكه في اجتماعات اللجنة التحضيرية «للمؤتمر العربي» التي باشرت أعمالها في الإسكندرية يوم 25 أيلول من السنة نفسها، كانت باريس قد تحررت من الاحتلال الألماني، وكان الجيش الأحمر السوفياتي قد حقق انتصارات حاسمة على جبهة الحرب الشرقية في أوروبا. وهو ما حمل تشرشل، القلق من انتشار الشيوعية في ركاب الجيش الأحمر، على التوجه نحو تمرير مكانة فرنسا البيفولية في عالم ما بعد الحرب، بما فيه إقرار مركز ممتاز لها في سوريا ولبنان. هذا التوجه ظهرت علائمه القوية في التأييد البريطاني الناشط لفرض المعاهدة بين فرنسا وكل من هاتين الدولتين وعوقبه المعارضة السوفياتية والأميركية والرفض السوري واللبناني والرد الفرنسي على هذا الرفض، وقد بلغ في دمشق حداً من العمق أخرج البريطانيين. عوق هذا التوجه أيضاً ما بدا من تأييد مصري وعراقي، خصوصاً، للبنان وسوريا، في المجال العربي، وقد كان من بواعثه الخشية من استواء «المركز الفرنسي الممتاز» عقبه في وجه السعي إلى إنشاء المنظمة الإقليمية العربية. هذا ولم ينفع التوجس السعودي من بعض مفاهيم هذه المنظمة وأوصافها في تعديل الموقف اللبناني - السوري منها فوراً. بل لعل صمود الموقفين المصري والسوري كان له أثر في حمل الملك السعودي، تدريجياً، على اعتماد جانب المرونة في موقفه من المنظمة. فقد كان معول المملكة على وجود محور مصري - سوري - سعودي، يميل إليه لبنان أيضاً ويوازن المحور الهاشمي، وهذا من غير طبيعة ظاهرة بين المحوريين، في هذه المرحلة.

قتلوا خمسة من أهالي تل أبيب انتقاماً وجرحوا آخرين. وهو ما أثار أيضاً أعمال عنف طاولت متاجر اليهود ومساكنهم في بريطانيا نفسها. وقد أثارت أعمال الإرعون الوكالة اليهودية أيضاً ورأى فيها بن غوريون تصرفات حقهه أطلت مفعول «ملحمة» أكرزيس. فكان أن تعقست الوكالة للمفوض السامي البريطاني بالقضاء البرم على الإرعون وشيرون، ولكن حوادث العنف أختت تتواتر بين اليهود والعرب. وأما ركاب أكرزيس فتعرض وضعهم لتقلبات متنامية انتهت بإثرهم في هامبورغ، خلال أيلول، وبيداعهم معسكراً في البلاد التي كان اليهود قد واجهوا فيها مصيرهم المرعب. منعت بريطانيا إذن نزولهم في فلسطين ولكنها منعت، لقاء هذا المنع، بخصاوة جسيمة في المواجهة السياسية بينها وبين الصهيونيين.

مقاضي قرار القسم

وضعت اللجنة الخاصة تقريرها في الوقت المعين. ولما كان قد تمزق التوافق على صيغة واحدة لحل المسألة الفلسطينية، أدرجت في التقرير صيغتان اعتمدت أولاهما أكثرية مufة من مندوبي كندا وغواتمالا وهولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأوروغواي، واعتمدت الثانية أقلية مufة من مندوبي الهند وبنسلافيا وإيران. قضت صيغة الأكثرية بالتوجه نحو إنهاء الانتداب تحت وقاية الأمم المتحدة وبفرض احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والمبادئ الأساسية لشريعة الأمم المتحدة في أساس التسوية، وبإنشاء دولتين في فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع حفظ الوحدة الاقتصادية للبلاد وتحويل القدس. ورسمت حميد الدولتين العتيدتين على مبادئ مختلفة. فبينما روعي في تحديد الدولة العربية خليتها من اليهود ما أمكن، روعي في تحديد الدولة اليهودية قابليتها لاستيعاب هجرة كثيفة. عليه بقي في الدولة اليهودية 407 آلاف من

مع هذا شهدت اجتماعات اللجنة التتضيرية في أوانها احتكاماً سورياً-لبنانياً داراه رياض الصلح بالحكمة. فقد ألقى سمد الله الجابري، في اجتماع كان مصطفى النحاس قد أهدى فيه شكوكاً تتصل بفكرة «سوريا الكبرى» بملاحظات مطولة نكر فيها «وحدة بلاد الشام» وحميد «لبنان الصغير» وخملاً حسابات المسيحيين اللبنانيين الراضين للوحدة السورية.

ولم تكن هذه أول مرة ينحو فيها الجابري هذا النحو. فقد كان أهدى استياء من تعديل المادة الأولى من الدستور اللبناني (وهي إحدى المواد التي عُدلت في تشرين الثاني 1943) بحيث عززت حميد لبنان بأنها «حميدة العالمة». وذلك أن الجابري رأى في هذا التعديل ضمناً لسوريا أمام أمر واقع وتجاوراً من طرف واحد عن المطالبة السورية به الأفضية الأربعة الشهيرة. وكان هذا بعض ما جعل معركة الاستقلال اللبنانية التي تبعت تعديل الدستور تنقضي في ظرف فتور اعترى للعلاقة بين الحكومتين السورية واللبنانية.

في كل حال، عدل الجابري، في اجتماعات الإسكندرية، من شعوري ملاحظاته، بعد أيام، وذلك «بشعر سحر اسمه رياض الصلح» على حد قول يوسف سلام. فمجر عن اعتراف سوريا بالجمهورية اللبنانية الجديدة مشروطاً «أن يطالب لبنان مثلنا بسيادته الكاملة ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربي».

على أن ملاحظات الجابري أنشأت خلافاً في الوفد اللبناني. فقد امتنع موسى مبارك عضو الوفد عن تصديق معشر المعاهدات. واقتضت معالجة هذا الأمر اتصالاً برئيس الجمهورية اللبنانية الذي طلب إلى مبارك تصديق المعضر، باعتباره وثيقة لا تلزم الدولة اللبنانية بشيء. وكان لهذه الحادثة ما بعدها عند عودة الوفد إلى بيروت.

كان المدار الأهم لمعاهدات الإسكندرية تعبير صيغة للمنظومة العربية المتيدة. وكان الوفد السوري أسيل الوفد إلى تعليق المركزة على هذه الصيغة. هذا فيما اتجه الوفد السعودي إلى استثناء السياسة من بين أبعاد صيغة التلون. وقد

العرب (يقابلون 500 ألف يهودي تقريباً) فيما لم يبق في الدولة العربية سوى 10 آلاف يهودي يقابلون 725 ألفاً من العرب. وانقسم سكان القدس مناصفة تقريباً بين الجماعتين (100 ألف يهودي و105 آلاف من العرب). هكذا جاءت الدولة العربية ضامرة جغرافياً (الجليل العربي والضفة الغربية دون القدس وشطر صغير من السهل الساحلي الجنوبي لا يضم يافا). وجاءت المناطق الثلاث لهذه الدولة متصلة في ما بينها ببوغازين ضيقين تتصل عبرهما مناطق الدولة اليهودية أيضاً.

وأما صيغة الأقلية فقالت بولة تضم ولايتين وتنشأ لها حكومة فدرالية ومجلسان أحدهما ينقسم أعضاؤه مناصفة بين الجماعتين والثاني يكون التمثيل فيه بحسب النسبة من جملة السكان. واقتُرحت هذه الصيغة نظاماً للحكومتين والمدنيتين المقدس وهي العاصمة الفدرالية، ووهنت الهجرة اليهودية برقابة دولية تدعى فترة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

استقبل الصهاينة بالترحاب صيغة الأكثرية على الرغم من التعطلات من استياء الجليل العربي والقدس خارج الدولة اليهودية. هذا فيما عبر اجتماع صغير الذي عقده اللجنة السياسية الجامعة الدول العربية في 19 أيلول عن تمسك عربي فلسطين تكون دولة عربية مستقلة، ورأى في توصيات اللجنة الخاضعة لتدابير الحقوق الطبيعية لفلسطين.

وأما الحكومة البريطانية فأنتهت أيضاً إلى رفض للصيغتين، إذ رأت الأولى مفضية إلى العنف لافتاتها على حقوق العرب، والثانية غير قابلة للتطبيق لافتراضها تعاوناً بين الجماعتين غير حاصل في الواقع. عليه اتخذ القرار بمداواة الوطية البريطانية بالانسحاب من فلسطين في تاريخ يملن سلفاً يضع طرفي النزاع أمام الأمر الواقع. وكان المفرض السياسي البريطاني قد جش نبض المفتي أمين الحسيني، في القاهرة، فتصلب هذا الأخير في

وقف رياض الصلح موقف استبعاد للامبريالية سوفيه بالانقسام الذي تستثيره هذه الصيغة في لبنان ويخطره على استقلال البلاد ومن ثم على استقلال سوريا أيضاً. عليه مال الوفد اللبناني أيضاً إلى حصر التعاون بالجالين الاقتصادي والثقافي، مستثنياً منه السياسة الخارجية والدفاع. وكانت حاضرة في موقف رياض الصلح، على الدوام، ضرورة المحافظة على الحلف بين الجناح السياسي الذي يمثله هو، وذلك الذي يمثله بشراره الضوري. وحين سلم الوفد اللبناني باشتغال الصيغة المتعددة على تعاون سياسي بين أطرافها، شغفت اللجنة هذا التسليم بقرار تأييد جماعي لاستقلال لبنان في حدوده الحاضرة. وقم صيغة هذا القرار جميل مردم، تأكيداً لاعتماده من جانب سوريا وهي الطرف المباشر في إعلان الاعتراف. ولم يغفل القرار الإشارة إلى أن اعتراف الحكومات العربية هذا كان قد حصل بعد انتهاء الحكومة اللبنانية القائمة بسياستها الاستقلالية المثبتة في بيانها الوزاري. عليه أنجبه الوفد اللبناني، مع أكتريه المجتمعين، إلى اعتماد الخيار الكونفدرالي. ولكن الوفدين السعودي واليمن عارضا هذا الخيار أيضاً.

في كل حال، استوى الضط «الاستقلالي» الذي لزمه الوفد اللبناني حجة في أيدي وفد أخرى كانت غير واضحة في تحمل المسؤولية عن استبعاد صيغة اتحادية، منطوية على مرجية إزدام عالية للأعضاء. فبدأ أن التحفظ اللبناني هو ما أملى صيغة «جامعة الدول العربية» بصفتها التنسيقية، واقتصار الالتزام بقراراتها على من أراد. ولم يكن لهذا التعليل اللبناني غير نصيب محمود من الصفة. والواقع أن رياض الصلح أيه نشوء فدرالية تضم العراق وسوريا وشرق الأردن. وكان ممكناً تصور صيغة كونفدرالية تضم الفدرالية الجديدة وسائر الدول. ولكن كانت تمنع ذلك مواقع حجة لم يكن للبنان بها أي شأن.

نص «بروتوكول الإسكندرية» الصادر عن اللجنة التحضيرية في 7 تشرين الأول 1944 على إنشاء «جامعة الدول العربية» وعلى أن يكون لها مجلس يتمتع فيه ممثلو الدول الأعضاء بحقوق متساوية وتكون قراراته ملزمة لمن يقبلها ما لم تكن متعلقة بنزاع جار بين اثنتين من الدول الأعضاء، فتصبح ملزمة لهما. على أن تشيد رياض الصلح على منحى «استقلالية» الدول التي جسده البروتوكول والقرار الخاص بلبنان الذي صعبه

رفضه التقسيم ولاحظ أن الصهاينة يريدون التقسيم منطقاً للاستيلاء على فلسطين كلها، وعبر عن استعداده العرب للقتال.

أخيراً مالت الولايات المتحدة، ممثلة بوزير الخارجية مارشال، إلى الترقب، من غير أن ترفض مشروع الأكتريه، متحسبة من اشتراء الاضطراب في منطقة كان مشروع مارشال لإعمار أوروبا يعزّل كثيراً على نفطها. وكان الخوف من الاضطراب فاعلاً في الحساب الفرنسي أيضاً فلم تتخذ فرنسا موقفاً في العدال، مطرة إرجاء المعالجة، عليه بدأ تحصيل أكتريه الثلثين لإقرار صيغة من الصيغتين المطروحتين أمراً مستبعداً عند بدء دورة الجمعية العمومية...

وكان جدول أعمال الجمعية مزدحماً فشكلت لجنة على حدة تضم مندوبين عن جميع الدول الأعضاء لدراسة تقرير اللجنة الخاصة والتوصل إلى صيغة تعرض على التصويت في الجمعية. وقد باشرت هذه اللجنة اجتماعاتها في 25 أيلول.

كان موقف بريطانيا في اللجنة موقف المعتبر بفشل الانتداب من أصله وللراغب في الخلاص من خير زيادة في خسارته. عليه أعلنت تأييدها حلاً يرضي طرفي النزاع (وهي عارفة بتعثر هذا الحل) ورفضها استعمال القوة لفرض حل لا تكون له هذه الصفة وتصميمها، في هذه الحالة، على سحب جيشها وإدارتها من فلسطين. مع ذلك، كان احتمال التقسيم يستثير عنف الإرسون مجدداً في وجه البريطانيين والعرب. وكانت الهاغاناه، الداعية في التقسيم محطلة أولى، تواجه هذا العنف بعنف مضاد. وأساساً من الجهة العربية، فكانت وسيلة الاحتجاج هي التظاهر مع التوجيه بتجنب الانسلاق إلى العنف. وكان الفتي أمين الحسيني يباشر تكوين اللجان، على غرار ما حصل سنة 1936، ويمثلن الاستعداد لشن الحرب على الصهيونيين. هذا فيما كانت

وُعد أكثرية المتفاوضين الفعليين عن النهج «الوحدوي» ثم تنفخ كلُّها في مراء الهجوم على البروتوكول من جانب جهات معارضة لبنانية، بعضها فرنسي الهوى وبعضها مناوئ لرياض الصلح وحكومته فحسب. وقد ضلح المنسوب المتأثر بينيه في هذا الهجوم، مباشرة ويتوسط الصحافة الموالية لفرنسا. وهو قد سوَّخ نقده تسويحاً طائفاً صريحاً، فزعم أن في البروتوكول ما يهتد آمن المسيحيين. وكان احتجاجه مركزاً على نص في البروتوكول لا يجبر «بأية حال التباع سياسة خارجية تضمر سياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها». وقد خشيت الحكومة اللبنانية عملاً فرنسياً ما يتبع موقف بينيه. فأعلم رياض الصلح للحكومتين السورية والمراقبة بهذا الموقف، مبدئاً رغبته في التفاهم مع مصر على عودة اللجنة التحضيرية إلى الانعقاد. ولكن بريطانيا عارضت هذا المسمى وصعدت إلى تسليم وزير الخارجية الفرنسية منكرة أنكرت فيها أن يكون في بروتوكول الإسكندرية ما يضر باستقلال لبنان وأكثت رفضها أي من بهذا الاستقلال.

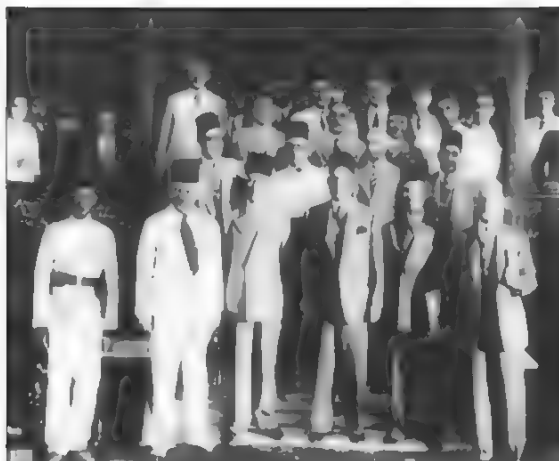
مع ذلك، مضت الدوائر الانتخابية في دعم العملية الصحفية والسياسية على البروتوكول، آمنة إسقاط حكومة رياض الصلح. ولكن مضم مجلس النواب، بأكثرية الساحقة، هذه الحكومة آخر رحيلها. وكان البطرك عريضة في عداد المستائين من البروتوكول، ومعه لثنائي هنري فرعون وميشال شيعا من جهة، والاثنيون من الجهة الأخرى. وقد أعد المعامي يوسف السجود، بتكليف من للبطرك، مطالعة في نقد البروتوكول وجهها للبطرك إلى رئيس الحكومة. وتمرض رياض الصلح أيضاً لنقد في مجلس النواب من أمثال معبد العبود وأيوب ثابت. وأبرز الإذنيون امتناع المملكيتين السعودية والبنمية عن توقيع البروتوكول، عند صدوره، وتحويل أربعة من رؤساء للحكومات المؤقتين عن السلطة، متماثلين عن الداعي الذي دعا لبنان إلى التوقيع ومشيرين إلى فقدان «جامعة الدول العربية» أبرز مؤيديها في أنظمة الحكم العربية. وأما هنري فرعون فمهد إلى البالبة إذ اعتبر الجامعة دولة فوق الدول وسوى بين نظامها والفرالية.

والواقع أن داعياً تستمر دواعي فرعون وشيعا للانضمام إلى العملية هو الشعور بتنامي قوة رياض الصلح في دائرة السلطة،

الدول العربية تعارض هذا التوجه مراعاة للملك عبد الله وتشكل لجنة عسكرية، من جانبها، لإظهار اضطلاعها بمسؤولية الدفاع عن فلسطين وتكثف فوزي القاوقجي، للناو للمفتي، تكون «جيش للإنقاذ» من المتطوعين العرب.

أخيراً، كان عبد الله يستقبل القيادة الصهيونية غولدا مايرسون (ماتير لاحقاً)، في 17 تشرين الثاني، وبلتها قبوله التقسيم سلباً على أن يضم إلى مملكته القسم المقرز للعرب من فلسطين.

في لجنة الأمم المتحدة، أعلنت أميركا، يوم 11 تشرين الأول، قبولها الصيغة المقترحة من الأكثرية في اللجنة الغاضبة (أي التقسيم) ولكن بريطانيا سألتها عن كيفية التطبيق في إشارة إلى العيب العسكري الذي تستتبعه هذه الصيغة. وأما المفاجأة فبات من جانب الانعقاد السوفياتي الذي أعلن منبه قبول التقسيم أيضاً، يوم 13 تشرين الأول. كان موقفاً يوليونا وتشيكوسلوفاكيا، في اللجنة الغاضبة، نزيهين مبكرين بهذا القول. ولكنه فاجأ العرب (وغيرهم) مع ذلك، وكانوا يرجعون موقفاً سفياتياً موجهاً للموقف الأميركي ويلجؤون بالانعياز إلى الأتعاد السفياتي، إذا غلبت المواقف العربية مطالب السفيوتين. وأما الواقع فكان أن موسكو أرادت استثمار الخلاف الأمريكي - البريطاني لدخول الشرق العربي مستقلة بمسؤولية الأمم المتحدة عن فلسطين ومستتعة ترشح القدام الأميركي وأفضل الدول البريطانية. حبال الإعلان السفياتي، لم تجد الدول العربية مخرجاً غير الإنكفاء إلى صيغة شبيهة بالصيغة المقترحة من الأقلية في اللجنة الغاضبة (أي الفدرالية القائمة على الكانتونات). عليه انقسمت لجنة الجمعية الغاضبة إلى ثلاث لجان فرعية، تدرس أولاً مشروع التقسيم والثانية مشروع الفدرالية والثالثة إمكان التوصل إلى



137



136



138

134 الملكان فاروق وعبد الحميد

135 الملك فيصل باشا متوسطاً والوفد
إلى مؤتمر الإسكندرية

136 إسحق باشاوف مع وفد
إلى مؤتمر الإسكندرية

137 عبد الحميد كركاشي

138 مهدي طهجا



139 تكبار القمصاني
مجلس النجيب
السوري، أيار 1945

140 المنداء الثلاثة
المتصورون في قبة
والطبة ستافيد
موتلت وفورشل

141 الوفد اللبناني في
مجلس الأمن (كبار)
مفوضات باريس



تنامياً جعل له سلطة على رئيس الجمهورية وعلى مجلس النواب في آن معاً. وكان على هذا الثاني أن يراضي حليفه عبد الحميد كرامي، فركز هجموه على ما اعتبره إخفاقاً لحكومة رياض في المجال الداخلي. وأما رئيس الجمهورية (الذي كان تسميه فرعون وشقيق زوجته شيعا يراعيان، في موقفهما، قدراً غير ثابت من الاستقلال عنه) فدعا رئيس الحكومة إلى إعداد مشروع لتعديل نص البروتوكول المتعلق بسياسة الأعضاء الخارجية، يُعرض على المؤتمر العربي العام المقبل. وهو ما أبدى رياض الصلح استعداده له وأشار إليه في منكرة قدمها إلى عريضة أبرز فيها حمود الجامعة العتيدة وبخاصة كونها منظمة غير ذات صفة بوليتية، لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جهات أخرى. إلى هذا، حذر رياض البطرك حين زاره من عودة المسلمين إلى المطالبة بضمهم إلى سوريا. وكان مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد قد عبر، في رسالة إلى رئيس الجمهورية، عن استيائه من الحملة على البروتوكول، مؤكداً أن هذا الأخير لم يعد العهد الأدنى من التعاون العربي الذي يريده المسلمون.

في هذه الأثناء، طرأ طارئ جعل الحملة على رياض الصلح تشتد وفزب رئيس الجمهورية نفسه من الاقتناع بضرورة إبعاده عن رئاسة الحكومة. ذاك هو مرض يشاره الخوري الذي بدأ بسقطه سببت له كسراً في يده في أواسط كانون الأول 1944 ثم أسفر عن حلة عصبية أقنعت المحيطين به بعجزه عن القيام بمهامه، واستدعت إقامته في فلسطين، ابتداء من نهاية الشهر التالي، مدة شهرين للمعالجة. فعندئذ، هذا الوضع (الذي لم يكن مضمناً، في مبتداه، ألا يفرض اعتزال الخوري الرئاسة نهائياً)، ظهر في الأفق إمكان استواء رياض الصلح رئيساً «واعياً» للجمهورية مع انتقال سلطات الرئاسة إلى مجلس الوزراء بموجب الدستور. ولم يكن هذا الاحتمال مقبولاً من جهات مختلفة كان بعضها محيطاً بالروتين، وهي التي ضلعت في الحملة على رياض غداة إعلان بروتوكول الإسكندرية. عليه طلب رئيس الجمهورية إلى رياض أن يتنحى. ولم يبد هذا الأخير معانعة، تقديرًا منه لمقتضيات الظروف وصحة احتمالاته، على الأرجح، وإشاراً لموقع المعارضة على موقع السلطة في هذا الطرف.

تسوة وسبحة. وكانت هذه اللجان الفرعية مسارح لنقلات مختلفة. فالأميركيون يرددون نهاية سريعة للانتداب والسفريات يرددون دوراً ومروية مباشرة لمجلس الأمن. وحمود التقسيم يعد البحث فيها أيضاً، فمسمى الأميركيون إلى تقليص الكتلة السكانية العربية في الدولة اليهودية. ولكن الصهيونيين يعارضون، عند ترومان، ضم النقب إلى الدولة العربية بعد أن ضمت إليها يافا وبنع نصيب العرب من العليل، إلخ. وأما اللجنة الفرعية الثانية لوفيا الدول العربية) فيتمحور عليها التحرك نحو صيغة مرجحة القبول في الجمعية العامة وتساؤل إن كان للأمم المتحدة أن تبت مصير البلاد خلافاً لرغبة الأكثرية من أهلها... هذا الاستصمام يعجز اللجنة الفرعية الثالثة عن التوصل إلى تسوية ما. وينتهي الأمر إلى اعتماد اللجنة خطة التقسيم عند عودتها إلى الانقسام، وذلك بـ 29 صوتاً قائلها 13 صوتاً معارضاً 17 صوتاً ممتنعاً بينها فرنسا. ولم تكن هذه النسب، إذا بقيت ثابتة في الجمعية العامة، مغضبة إلى إقرار خطة التقسيم نهائياً، إذ كان الإفرار معتاجاً إلى أكثرية الثلثين.

كانت المعركة في الجمعية العامة معركة صعبة إن. وقد حسمتها عوامل عدة في نهاية المطاف عاصف: الضغط الأمريكي على دول ضعيفة في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، والبال للصهيوني الذي اشترى (بالأقل فلية من الدولارات) أصوات دول... وانقلاب الوفد الفرنسي من حال التوجس من استشارة العرب والمسلمين في المغرب والمشرق على فرنسا إلى حال الخضوع (بعد تأليف موريس شومان حكومته) لإرادة الإشتراكيين (منهم وزراء يهود) والشيوعيين (وقد مالوا إلى حيث مالت موسكو) وسكوت الكرسي الرسولي الراضي بتحويل القدس. هذه الضغوط المتضاربة صممت لهذا اليونان التي انتقلت من الامتناع إلى رفض التقسيم...

كان رياض الصلح زعيماً عريض الصيت، ولم يكن رئيساً لكتلة نيابية. وكان مصدراً قوته - فضلاً عن شخصية مميزة بحب المبادرة والبراعة في تسديدها - استوله قبله لأنظار جمهور متنوع، كبير ولكنه غير مركز في صورة الكتلة الناحية، وشبكة علاقات شلعة يبدأ نسجها كثيفاً جداً في لبنان وسوريا وينتشر إلى سائر البلاد العربية فألى فرنسا وبريطانيا... وقد آل إليه هذا كله من مسيرة فضائلة طويلة ومتمدة المسارح. وكان الصلح أيضاً سياسياً عريض الأفق شعر بأولوية الدارين الوطني والعربي لمركبة الاستقلال، فأولاهما من طاقته ما يستحقه. وفي السياسة الداخلية، كان الصلح لاعباً مقيلاً على المناورة، يلزم جانب الثروة ولكنه لا يأنف من الشدة في الخصومة. وقد فرض الحاجة إلى شخصه، في الحكم، باجتماع هذه المواصل له، في ظرف موات هو ظرف السنتين الأخيرتين من العرب العالمية الثانية، والخصومة البريطانية - الفرنسية في الشرق، ووحدة المركبة الاستقلالية في سوريا ولبنان، والمجال المتاح لاحتضان عربي قضية لبنان واتجاه قضيتين معاً نحو الإفلاس، بعد سنة 1936، هما قضية عجة للناطق الملحقة بـ «لبنان القديم» إلى «أنها» سوريا وقضية الحماية الفرنسية لنصاري الشرق، وقد استنزفتها تجربة الانتداب الطويل وقصمت ظهرها هزيمة فرنسا سنة 1940.

هذه الزعامة عجزت رياض الصلح، في الظروف التي صفنا، اقتضاه التأييد الانتخابي المركز على غرار عبد الحميد كرامي، مثلاً، وكذلك العزرة النيابية المنية، على غرار بشاره الخوري، مثلاً. وكانت مشكلته، في هذا الميدان، هي مشكلة طائفته المقسمة آنذاك، لا إلى تيارين سياسيين (ولو قضاة) بل بين رؤوس عديدة شبه متوازنة في ما بينها ومتناطحة غالباً. ولكن التعموض المشار إليه أخذ ينقص منه انقضاء الظروف (المشار إليه أيضاً) أو تهاشير انقضائه، وإن يكن هذا التعموض قد بقي حاصلاً. كانت عودة العصبيات الداخلية ومناوشات زعمائها إلى تصور الحياة السياسية في لبنان ثرة الروح، كلما ثبتت، إلى ما هو مصالح انتخابية وتنازع لمناغم السلطة والوظيفة، وتضعف رياض الصلح. وقد حصل، مرة واحدة، على الأقل، أن تركت مناوشات الداخل للداخل وانتخب رياض الصلح الذي كان قد غابر للحكم

في هذا الجو المكتنف بالشبهات، بدأت المناقشات في الجمعية العامة يوم 28 تشرين الثاني، وفي 29، ألقى كميل شمعون كلمة العرب، فأبدى استعداداً متأخراً لقبول تسوية ترضي طرفي النزاع. ولما الصيغة التي استعدها فهي صيغة يهين الفائلة بالكائنات والفدرالية، لكنه أغض عن ذكر مسألة الهجرة اليهودية، وهي المسألة المتصدرة في اعتبار صف طويل من الدول. وقد رد عليه المنسوب الأميركي فلاحظ أن اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية العامة استبعدت هذه الصيغة وأن قبول التسوية يجب أن يأتي من عرب فلسطين، وأن لبنان والدول العربية الأخرى ليست أولى من غيرها من الدول بتقديم المقترحات.

أخيراً، انتقلت الجمعية العامة إلى التصويت. فعهد مشروع التقسيم 33 صوتاً بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وعارضه 15 دولة بينها دول الجامعة العربية الست وامتنعت عشر دول بينها بريطانيا.

في ملاحظة للمؤرخ هنري لورنس، أن صيغة التقسيم هذه أحييت «مطامع» ومطالب» للصهيونيين. وأما عرب فلسطين فخسروا مناطق يرمونها كانوا أكثرية سكانها ومالكها الجانب الأعظم من أراضيها. عليه استقبل نصحت الجمعية العامة في فلسطين بالفرح الضامر بين يهود فلسطين وبالفضب العارم بين عربها. وما انقضت أيام حتى كان العنف الدموي قد انتشر في أرجاء فلسطين.



لمعركة كبرى هي معركة الجلاء. وكان معلوماً أن هذا النوع من المعارك يناسب الرجل.

في ميدان تسير الشهور اليمية للحكم وبناء أجهزة الدولة، شكاً بشارة الخوري للقمصن البريطاني فيرلونغ، منذ كانون الأول 1943، عزوف رياض الصلح عن دراسة الملفات الداخلية، وعن البقاء جالساً على كرسي مكتبه «لعدة تتجاوز الساعة الواحدة كل مئة» وأنه كان كثير الانشغال بمنوأة خصومه المعتقلين. فضلاً عن ذلك، بقي رياض الصلح ميّالاً إلى كسب الانتصار في أوساط مختلفة، قليل الاكثارات بمنطقة رئيس الجمهورية الذي كان يرى نفسه ذا «حزبية» في البلاد، وكان يقفّ المقربين منه لترسيخها وتعزيز مواقعها في أجهزة الدولة. وبدأ رياض حريصاً، على التصديد، على مواطن تأثيره في أحياء بيروت مع أنه لم يكن ناذباً عن العاصمة. وكان، على ما يقيد تقرير فرنسي سابق لوصوله إلى الحكم، أكثر الساسة استقطاباً له القرضيات» في الأحياء وقدره على تعريضها (أو ضبطها) بالتالي.

المهم أن هذا الاختلاف بين الرئيسين في توجيهه «الخدمات» كان مظهرًا طاقياً لمشكلة عميقة. كان حديث الإصلاح قد فرض نفسه منذ وصول الخوري والصلح إلى السلطة. وكان رياض قد صوّب نظره نحو إلغاء الطائفية على أنه التعبير عن «بقطة وطنية» هي وحدها العاضن الفعّال للاستقلال والإصلاح معاً. ولم يكن كلامه هذا، في بيان حكومته الأولى، كلاماً ألقى على عواهنه. وإنما استوت هذه البقطة هدفاً لسمي فعلي، وهو ما أكّده الصلح لفيرلونغ، تكراراً، سنة 1944. وقد كانت خيبة هذا السمي سريرة، على ما يظهر، وليس في هذا ما يستغرب. ففي السياسة الداخلية، كانت النيابة أو الوزارة لا ترقى إلا مقترنة بخدمة الأنصار وتميز المفع وبالتالي، في منافسة الخصوم. وكانت القاعة الطائفية هي المقررة لضبط الأنصبة من منافع السلطة والنفوذ وتوزيعها. كانت هذه القاعة متعثرة من تقليد بعيد في الزمن اخترق عهدي التصرفية والانتداب بتمامهما. حين انحصر ظل الفؤوس السامي، أصبحت رئاسة الجمهورية هي الضابط الأكبر لتوزيع مواقع السلطة، أولاً، من سياسية وإدارية. فهي قد أمسكت بمقاييد التوزيع المتزامن لتلك المواقع وبمقاييد التعاقب

كان اللبن شاسعاً بين استعداد عرب فلسطين (ومن وراءهم دول الجامعة العربية) لخوض حروب عامة في فلسطين تمنع إنفاذ قرار التقسيم واستعداد الحركة الصهيونية لخوض هذه الحروب إنفاذاً للقرار المذكور. ومازّت أيام على أنفاذ الجمعية العامة قرارها هذا حتى أعلنت بريطانيا قرارها إنهاء الانتداب وسحب إدارته وجيشه في 15 أيار 1948. وكان هذا إيذاناً ببدء الصراع المات على الأرض وجعل نتائجها أمراً سياسياً واقعاً.

وفي يوم الإعلان البريطاني نفسه (8 كانون الأول 1947)، كان رئيس «اللجنة الفنية» العراقي اللواء إسماعيل صفوت يبلغ دول الجامعة ضرورة مغيل قوتها النظامية العرب، وتعذر التمويل على التشكيلات الفلسطينية غير النظامية لإنقاذ فلسطين، ضرورة إنشاء قيادة موحدة للعيش الناهبة إلى القتال. أشار صفوت أيضاً إلى تواضع عدد البلق التي تلقّتها اللجنة سابقاً من دول الجامعة وتواضع عدد المتطوعين الذين دزبتهم. وقد اتّخذت اللجنة السياسية للجامعة قرارات بولادة هذا كنهه وتعمير التمويل وعيّنت صفوت قائداً عاماً لقوات عرب فلسطين والمتطوعين من الدول العربية الأخرى. هذا فيما كان المفتي أمين الحسيني قد تمكن من نهضة خلايا (متواضعة العدد أيضاً) للقيام بالحراسة في المدن الثلاث الكبيرة: القدس وحيفاً ونافاً.

وأما في الجهة الصهيونية فكانت الأرقام الدالة على مرجحة الاستعداد للمعركة أضاعف مثلثها العربية: في عديد الجندين وفي أعداد الأسلحة والذخائر وتوزيعها النوعي وفي التمويل. وكان يزيد الهبة لتساعاً أن منظمة الهاغاناه باشرت إجراءات ناجحة لاستيراد المزيد من الأسلحة وهذا إلى امتلاكها معامل لتصنيع بعض الأسلحة والذخائر في فلسطين نفسها. هذا فيما تبين، بعد أشهر المواجهة الأولى، أن أبواب استيراد السلاح شبه مغلقة أمام الجانب

على ما يُشغل شغلاً قصير الأجل منها، وقد تمثّلت قوّة بشاره الغوري، على التحديد، في أمرين: - القدرة على تثبيت أركان لا يسلمهم منافسته في نطاق طائفته وعلى إقصاء من يسلمهم منافسته، - القدرة على المصافحة بين أركان الطوائف الأخرى بحيث يحفظ ولا يهم له ويوجّهه معارضتهم نحو الحكومة حصراً. وكان الغوري حريصاً، فوق كلّ شيء، على ولاء كبار الأعيان السّنة له «العهد». فهو كان يعلم أن مناشئة القادة الموارنة له (ومن فيهم البطريرك أو المطران مبارك) لا تهرّ موقعه بقدر ما يهرّ أن تتجاوز معارضة إسلاميّة جسيمة عتبة القصر الجمهوري. كان من شأن هذا التجاوز - إذا حصل - أن يفقد الرئيس امتيازاته الأكبر وهو جميعه لولا «الجنّاحين» اللبنانيين. وكان الرئيس يعلم أيضاً أن هذه المعارضة الإسلامية لن تصدم، على الأرجح، زعامات مارونيّة راضية في معالفتها. وكان السبيل إلى التفادي من هذا الخطر واضحاً جداً. وهو المصافحة بين خمس شخصيات أوسّتهم أعيان السّنة الكبار في الموقع الاستراتيجي الذي هو رئاسة الحكومة. عليه كان لزاماً أن تكون أسماء الحكومات قصيرة.

وأما رياض الصلح فكان للجفاء بينه وبين الطائفيّة أصول بعيدة. كانت تفسّر هذه الأصول، نحو سنة 1943، في ثلاثين سنة من العمل «القومّي» الذي استقرّ رياض الصلح بإكراً على فهم «استقلالي» له، تقدّم عنه للفهم «الوحدوي». وكان أول مشكل حفز هذا الفهم هو مشكل الأقليات في المشرق. وكان رياض يرى طمأننتها بكل وسيلة متاحة، إبطاً لعاجتها إلى «الحماية» الأجنبية. ولكنه كان يرى أن الاطمئنان يجب أن ينتهي إلى تجاوز الموقف الألفني نفسه، بعد اختيار المنطق «الوطني» لأنظمة تحكم به «السّيقة» ولا تفرّق الناس فرّقاً، من حيث حقوقهم، على أساس الدين. ولما كان رياض الصلح سياسياً، قبل كل شيء، أي رجلاً يحب أن يكسب المعركة إذا خاضها، فإنّه أبدى تراجيحاً من هذا الموقف الأصلي حين بنت له الاستجابة معدومة من الجهة المقابلة. وهو قد اختار صديقاً مسيحياً له - سنة 1936 - لينزله بهذا التراجع ويأنّه سيكون زميلاً مسلماً «من الآن وصاعداً». وكان هذا الصديق واحداً من أصدقاء يتعذّر إحماؤهم اجتماعاً لرياض، خلال نضاله، من الملل المحيطة بكافة الشيعة والدروز والمليّين والنصارى، على اختلاف فرّقهم، واليهود.

العربي بسبب الضغوط الصهيونيّة الناجمة على المصنّرين المحتفلين. وكانت قيادة الهاغاناه قد وضعت خطتين: واحدة معدة للتنفيذ في وجود القوّات البريطانيّة ومن غير وجود القوّات العربيّة النظاميّة وهي الخطة «ج» والثانية تنفّذ مع رحيل القوّات البريطانيّة ودخول القوّات العربيّة النظاميّة أرض فلسطين وهي الخطة «د».

وكانت قوّات الهاغاناه، ومن وراءها الإريغون وليحي المنشقّان، هي المبادرة إلى القتال من أبسط كائون الأول، فيما كانت الهيئة العربيّة العليا مدركة لتضعف استعدادها فلم تجوز، أول الأمر، الصّعوة إلى الإضراب العام. على أن الهجمات الصهيونيّة في القدس وحيفا يافا، وكانت دامية، استفزّت رداً عربيّاً دامياً، أيضاً، في مصفاة التّلفظ في حيفا. وبقيت الهجمات الصهيونيّة منتشرة الأهداف في كائون الثاني وشباط فيما تركّزت العمليّات العربيّة الوثيمة في القسم اللّي تولى فيها عبد القادر الحسيني قيادة منظمة الجهاد المقدّس التابعة للهيئة العربيّة العليا. وكان عميد جيش الإنقاذ، المرعبي من جامعة الدول العربيّة، قد تعرّز في كائون الثاني وشباط، وكان المعسكر الرئيس لتدريب المتطوّعين فيه، من فلسطينيّين وفيرهم، واقفاً في قننا قرب دمشق. ولكنّ الدول العربيّة لم تكن قد وفّت إلا بجزء من تعهّدها المتعلّقة بهذا الجيش. وكانت القيادة قد بقيت مثبّرة إذ مالّت مصر إلى تسليم القوّات التابعة لغتي القدس مباشرة فيما كان العراق يمول أخرى يستنّون القتاد إلى القيادة العامّة وعلى رأسها صفوت.

ونلك أن أثقال العلاقات بين الدول العربيّة رجحت على وحدة دورها في فلسطين، وطراً، غداة قرار التّقسيم، ما لجم السّعي إلى تعزيز الطوائف اللازمة لتلك الدور. من ذلك أن معاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق، وكانت تفتح باباً لتفسيّة الجيش العراقي،

وما من ريب في أن هذا التراجع إلى «الزعامة الإسلامية» لم يكن نهائياً، وأن ظروف 1941-1943 بدت لرياض الصلح السياسي مختلفة (على الرغم من «النكسة» التي أحدثها أيوب تابت) عن ظروف 1936. وما من ريب في أن رياض الصلح الحاكم آمن، ودحا من الزمن يصعب تقديره، بإمكان بناء الجمهورية اللبنانية على غير القاعدة الطائفية. ولكن الرجل كان يسبح في أساط مشرّبة برفض متباين العمق والشدة لهذا الهدف. وكان، من جهته، مدركاً لعبود سلطته ولشروط ثباته في موقعه. وهذا أيضاً متوجساً من قسوة المسحور المناوي للاستقلال بتسمير عوامل الخلاف في الوسط الحاكم. عليه تساهلت الحكومة بأكثر، بعد الاستقلال، حيال الضغوط التي آلت إلى بناء الدولة وإدارتها وتوزيع منافعها على قاعدة المحسوبية. وقراحت الحكومة أيضاً حيال مشاغبي 27 نيسان 1944 ومن جرى مجراهم في غير مناسبة لاحقة. وهذا على الرغم من تهديد رياض الصلح ووعده في مجلس النواب، وعلى الرغم من التهديد المقابل الذي كاد أن يطاول حياة رياض الصلح نفسه. وينقل منير ققي الدين عن رياض الصلح أنه كان يتوقع أن يُقتال. وينقل عنه أيضاً قولاً بدا شعاراً له حيال الفساد الذي أخذ يندب في أوصال الدولة: «إنني أفضل أن ينشغل هؤلاء بالاستثمار فلا يقفون في صف الاستعمار». وقد أفقد هذا «الحلم» وهذا للتساهل رياض الصلح أصدقاء كثيرين، بعضهم ساسة وبعضهم أدباء أو شعراء. فكان أن ظهرت مقالات وفصائد غير قليلة الممد في هجاء رياض الصلح. وكان مبعث الثغمة عند هؤلاء يتراوح ما بين الغيرة الصائفة والطمع في خير لم يتلوه على يدي رياض. ولم تكن هذه الحال جديدة على الدولة، فهي قد سبعتها طوال عهد الانتداب وكبت دون تغييرها غير محاولة للإصلاح. ولكن استشرابها مع دخول البلاء عهد الاستقلال شق على كثير من الناس وأخذ يأكل من العظوة الضخمة التي كانت لرياض الصلح عند جمهور عريض من اللبنانيين.



أسقطت في الشوارع العراقية المعادية لكل انتعاش للنفيذ البريطاني في العراق. ومن ذلك العنصر المصري والسوري والسعودي من إدخال المظك الأردني جيشه إلى فلسطين مفتداً بتعهد الوكالة اليهودية وبريطانيا بلزوم حدود الناطق العربية في قرار التقسيم، وهي الناطق التي كان عبد الله يربط بين سيطرته عليها وسعيه إلى إنشاء «سوريا الكبرى». فوق ذلك (وبسببه أيضاً)، كانت الخصومة مستمرة بين ملك الأردن وصفتي القدس.

وفي آذار 1948، كانت الهجمات الصهيونية على أهداف عربية في القرى والمدن وخطميات البو عبيدة، ولكن قوات «جيش الإنقاذ» وقوات «الجهاد القدس» كانت مسيطرة على الكثير من طرق المواصلات بين المستعمرات اليهودية. فنصبت لقنات الهاغاناه مكامن عدة وقتلت جنوداً جاوز مجموعهم 125 وأسرت عشرات الرزمتها السلطة البريطانية بالإفراج عنهم...

هالاً هذا الاضطراب الواسع الإدارة الأميركية. وكانت المصادر الصهيونية قد هزنت عليها أمر قرار التقسيم وتنفيذه. ووجبت وزارة الخارجية التي كانت المارسة فيها قوة لهذا القرار، منفذاً (هو التردّي الخريع لعائلة الأمن في فلسطين) إلى اقتناع ترومان بضرورة المودة عنه وسلوك طريق الوصاية الدولية على فلسطين. وفي 19 آذار، طرح المنسوب الأميركي هذا الأمر على مجلس الأمن طالباً عقد مودة خاصة فورية للمجتمعة العائمة تعلق قرار التقسيم وتغز الوصاية. وهو ما أطلق حملة احتجاج صهيونية بالغة الشدة.

أوالل «التكبة»

في 23 آذار، عاد اللواء إسماعيل صفوت إلى إبراز التفاوت الهائل بين القوتين للثقاتين في فلسطين: العربية واليهودية. فأوضح في تقرير قدمه إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن مجموع التشكيلات العربية المهيأة للقتال في فلسطين لم يتجاوز إلى حينه 7700 رجل يقابلهم 50 ألفاً من اليهود. وأضاف أن صفقات استيراد السلاح المعلن عليها لم تسفر عن شيء. ودعا أخيراً إلى دخول الجيوش العربية الميدان وإلى استكمال تهيئتها لذلك بعد أن أصبح وحيل الانتداب على قاب قوسين.

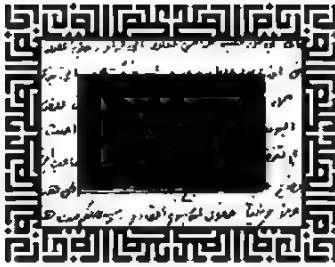
في الوقت نفسه، انتقلت القيادة الصهيونية من الخطة «ج» إلى الخطة «د». وكان الداعي إلى هذا الاستعجال تغيير الموقف الأميركي من التقسيم واعتماد التدرج في سحب القوات البريطانية، والضربات التي نالتها قوات الهاغاناه من جزاء السيطرة العربية على معظم معاير المواصلات. وكانت الخطة «د» تقضي بالسيطرة على رقعة «الدولة اليهودية» للسلطة في قرار التقسيم بتملأها وتجاوزها إلى بقاع واسعة من الدولة العربية كان الصهيونيون يريسون ضئها أو يرون لها أهمية تقاعية.

كانت الخطة «د» تتضمن 15 عملية تنتهي إلى حسم العرب عملية واحدة للصهيونيين، وتستهدف عديد منها مبدأ مواقع موجودة في أراضي «الدولة العربية». وهي بدأت في الأيام الأولى من نيسان بعملية «نحشون» التي انتهت بسقوط قرية القسطل القريبة من القدس وبقتل عبد القادر الحسيني قائد قوات «الجهاد القدس» الذي شكّل فقدانها خسارة معنوية جسيمة للجانب العربي. وزامن سقوط القسطل سقوط دير ياسين القريبة منها، بعد مقاومة شديدة، وهو السقوط الذي صاحبه مجزرة ذهب ضحيتها بضع مئات من الأهالي العرب، معظمهم نساء وأطفال وشيوخ. وقد نُفست بيوتهم عليهم انتقاماً للإصابات

كانت حكومة رياض الصلح الأولى قد عاشت تسعة أشهر وأياماً. وأما حكومته الثانية فلم يطل بها العمر إلا ستة أشهر. فسرعان ما تراكمت سحب الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية. وكان رياض يبدى مقاومة لرضية الرئيس في تعزيز مواقع كتلته الدستورية في الإدارة ولحاياته الأخصاء والأقارب. كان رياض ينزع، بحسب تقرير بريطاني، إلى «استرضاء الأصدقاء والخصوم، سوية». عليه أخذ الضوري يشجع خصوم رياض من الزعماء السنة عليه، معتدّاً بكونه «الحكم»، مستورياً، بين الطامحين إلى رئاسة الحكومة. وهو قد شجّع بعض الساسة المؤاندة أيضاً، وأولهم بيار الجميل، على افتقاد السياسة العربية للحكومة، مع أن الضوري لم يكن بعيداً عن تخطيط هذه السياسة في أي وقت.

وكان انتخاب رئيس المجلس، في تشرين الأول 1944، مناسبة أظهرت تراجع التأييد النيابي للحكومة. فقد دعم رياض الفصل للتجديد لسري حماده. ولكن يوسف سلم، وهو من طائفة الروم الكاثوليك، رفع نفسه ضدّه مظهراً أن المعارف المتعلّق بالصفات الطائفية للتراسات الثلاث لم يكن قد استقرّ يومها، ولم يكن جزءاً من الميثاق الوطني الذي لم يكن قد استوى مرجعاً صريحاً للدولة في صياغة مؤسساتها الدستورية أيضاً. وقد شعر رياض بوجود تأييد لترشيح سلم في محيط رئاسة الجمهورية. وانتهى الأمر، بخلاف السنة الفائتة، إلى فوز حماده، بعد معركة فعلية.

وفي كانون الأول، استقال وزير الدفاع مجيد أرسلان، وكان أحد أركان «الكتلة الدستورية»، فبرزت استقالته الحكومة. ثم طرح في مجلس النواب اقتراح قانون يقضي بإلغاء الرقابة على الصحف، وكانت قائمة من بدء العرب للعامة، وكان رياض قد خفف من وطأتها بعيد وصوله الحكم، ولكنه عارض إلغاءها تخوفاً من أن يشتدّ بذلك أزر الفرنسيين والموالين لهم، وكان لا يزال في صفّ هؤلاء. وأولئك وتلّ من الصحف موروث من العهد السابق. على أن رياض فهم مغزى لقتاء النواب المعارضين نقاباً موالين في تأييد الاقتراح، وهو أن في السلطة من يؤلّب النواب على الحكومة. فما كان منه إلا أن قدّم استقالة حكومته في 7 كانون الثاني 1945، ليبقى خارج الحكم نحو سنتين.



التي أوقعتها المقاومة في صفوف المهاجمين للصهيينة. وكان لهذه الجزيرة أثر في إرهاب الأهلين، لاحقاً، ومنعهم على مضاهرة بيوتهم في المناطق الهنئة طلباً للمنجاة.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عملية «نعمشون» هذه، كان فوزي القاقجي قائد جيش الإنقاذ في الجبهة الوسطى يهاجم مستعمرة مشمار هميمك الواقعة بين جنين وحيفاً. وقد شهدت هذه المعركة مطاولة ومفاوضة دخل فيها البريطانيون، واقتتحت بصول حشود من الهاغاناه لنجدة المستعمرة وباحتلال الهاغاناه قرى عربية محيطة. هذا فيما وقع الخلاف بين القاقجي وقائده إسماعيل صفوت في موضوع مواصلة المعركة أو وقفها ولذا زعمها من المتناهد. وهو ما حمل القاقجي على الانسحاب. فلم يدخل مشمار هميمك وسقط فهو من مخرى قرى عربية في أيدي القوتل الصهيينة.

وفي 12 نيسان، افتتحت الهاغاناه بمدينة طبريا مسيرة الانفراد بالسيطرة على المدن الكبيرة المحتلة في فلسطين. كان سكان طبريا نحو 12 ألفاً وفيهم أكثرية طفيفة من اليهود. وكان تسليح العرب من أهلها ضئيلاً. فباشرت قوات الهاغاناه الهجوم عليها بإخلاء المعى اليهودي في المدينة القديمة وبارنكاب مذبحة في قرية ناصو الدين القريبة. وبعد أيام من قصف المدينة، تدخل قائد المنطقة البريطانية بمرض مزدوج: وقف للهجوم والإخلاء الآمن لعرب المدينة. وهو ما كان بين 16 و18 نيسان. وقد لفضت هذه الضربة للصاعقة إلى سجال برقي بين الملك عبد الله والرئيس شكري القوتلي تناول لغائنة النازحين والتدخل لإنقاذ المدينة ولم يفتو من واقع الحال شيئاً.

تلا سقوط طبريا بلياً بهذه العملية الصهيينة لاحتلال حيفا. وكانت هذه عاصمة العرب الفلسطينيين الاقتصادية

إبرة «القوات الغاضبة» ومسئلة 79 < ٨٠ «المعاهدة»: انفجار معركة الجلاء.

بدأت معركة الجلاء الطويلة، على نحو مداور، في مساق المفاوضات التي باشرتتها حكومتا رياض الصليح وسعد الله الجابري مع المنوبية العامة لتسليم الصلاحيات والمصالح المشتركة، وذلك في الأسابيع الأخيرة من سنة 1943. فقد أبدى الجانب الفرنسي لينة في معظم المسائل ذات الصلة المدنية ولكن من غير أن يتخلّى عن اجتهاده القائل باستمرار الانتداب قانوناً، وعن مطالبته بأن تغلب الانتداب معاهدة مع كل من «دولتي المشرق». ومع تلمسه رفض السوريين واللبنانيين مطلب المعاهدة ولزومهم، خصيصاً، جانب الطعن في أهلية «لجنة الجرائد» (أي «فرنسا الحرة») لعقد معاهدات يحتاج إبرامها إلى برلمان فرنسي كان غير موجود، تمسك المفاوضات الفرنسية بإبرة «القوات الغاضبة» المشكّلة من السوريين واللبنانيين، مسلماً للحكومتين بالسلطة على قوات الأمن الداخلي وحدها. ولم يكن هذا التسليم تزيلاً فعلياً لأن وجود سلطة فرنسية على هذه القوات كان سنه القانوني ضعيفاً أصلاً. في المقابل، اتفقت المفاوضات الفرنسية من تسليم «القوات الغاضبة» واستوائها نواة للجيشين الوطنيين سلاحاً للإزام الدولتين بقبول المعاهدة.

وحين مال الجانب اللبناني، لأسباب عدة، إلى تعديل حكومة الاستقلال الأولى بإخراج كميل شمعون وعادل عسيران من حكومة رياض الصلح الثانية، استبقت القيادة الفرنسية هذه البادرة التي عتقها ودية، فسلمت لبنان فوجاً من الجيش مع مفرزة من السيارات المجهزة بمدافع رشاشة. وقد تم التسليم يوم 15 حزيران 1944 في الملعب البلدي لبيروت بحضور رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء.

وفي أيلول، زار رئيس الجمهورية، تباعاً، كل من ممثلي بريطانيا سييرس والنسوب الفرنسي العام بينيه. وحضر المقابلتين (وقد جرتا في عاليه) رياض الصلح ووزير الخارجية سليم نقلا. ويبدأ أن الموقفين البريطانيين والفرنسي متعديان في طلب المعاهدة. ولكن سييرس (الذي كانت مقابلة موقعه الشخصي لموقف حكومته لا تفكك تزداد) أوحى إلى محاوريه بأنه يسعهم الإقدام على رفض طلب حكومته. وهو ما كان وأما بينيه فاستقبل الرفض نفسه بامتعاض واضح.

وهي أكبر من طبريا بأكثر من عشر مرات (140 ألف ساكن) والتوازن فيها بين اليهود والعرب هو نفسه في طبريا والأحياء اليهودية فيها تملو الأحياء العربية. وقد لزم الجيش البريطاني خطة للتدخل نفسها من مسؤوليته عن أمن المدينة وأهلها، واكتفى من ذلك بتسهيل إجلاء عرب المدينة الذين واجهوا كثيراً من التنكيل مع ظهور عجز الجامعة العربية عن صد الهجوم الصهيوني. وكان سقوط حيفا في الأيام الأخيرة من نيسان، ففادها معظم سكانها العرب ولم يبق منهم سوى نحو من ثمانية آلاف.

وفي الأيام نفسها التي شهِدت انهيار حيفا العربية، ابتدأ الهجوم الصهيوني العلني على يافا. وكانت هذه تضم 70 ألفاً من العرب وكان ضمها عسيراً للاصطفاء تل أبيب التي بلغ عدد سكانها اليهود 170 ألفاً. وكانت قد نمت بعيت طفت فقساً من المدينة العربية من جهتين. وقد اجتمعت المدينة حامية عربية مشتركة من المتطوعين المحليين وجيش الإنقاذ زاد قوامها عن 800 مقاتل. على أن معركة يافا اتسمت بالنافسة بين الهاغاناه والأرغون على إسقاطها. فكان أن تساقطت فذاثف الأرغون بالآلاف على المدينة العربية، مدة أربعة أيام، واخترفت قوات الأرغون القسم المعصور من المدينة بعد أن لقيت مقاومة شديدة. هذا فيما باشرت الهاغاناه اجتياحاً ناجحاً لأحياء وقرى عربية محصنة بالمدينة.

وانق ذلك خلاف قيادي بين قيادة جيش الإنقاذ في المدينة وقيادة نجدة من الجيش نفسه أرسلها القوافلجي. وقد انتهى الخلاف بانسحاب القوة القيمة وبالإجهاد على معنويات الأهالي وبسريان عدوى الفرار إلى المفلومين. وكانت القوات البريطانية قد تدخلت فقصفت من الجو والبحر والبر مواقع احتلتها الأرغون والهاغاناه وأمرت الطرفين بوقف القتال إلى حين انسحابها

وكان الحلفاء قد حوّروا باريس في آب، فتهاوت الحجة القاتلة بافتقاد سلطة فرنسية قادرة على عقد المعاهدات المولدة، ولكن لبنان وسوريا أجزا رغبتهما - بصفتها دولتين مستقلتين - في إرجاء أي بحث، في هذا المجال، إلى نهاية الحرب وفي البقاء متحيزين من أي «مركز ممتاز» يعطى فيهما لفرنسا أو لغيرها، وكان الرفض السوري للمعاهدة مستنداً إلى موقف شعبي قاطع. فاشتد به أزر الرفض اللبنانيين، وأولهم رياض الصلح. وحسم العرض على الوحدة في موقف الدولتين، وكان كمروها جسيم المخاطرة، في تلك اللحظة، كل تردد أو ميل إلى الملاينة في موقف للجانب اللبناني، وهو ما كان معتبراً أن يوحى به بمرور تأييد لمبدأ المعاهدة في أوساط لبنانية ذات أثر. ففضلاً عن الإنجليز، كان البطريوك عريضة والمطران مبارك قد أصبحا قلقاً من مشاركة لبنان في مفاوضات «الوحدة العربية» التي تواصلت آنذاك في مصر. فأخذ البطريوك يطلب المعاهدة مع فرنسا، والمطران يطلب ضماناً لاستقلال لبنان من جانب الحلفاء مجتمعين. وكان هذا تغييراً جسيماً في الموقف الذي كرسه مؤتمر بكركي يوم عيد الميلاد من سنة 1941. وكان هذا أيضاً سبباً (بين أسباب) لتدني العلاقات بين الكنيسة المارونية ورئاستي الجمهورية والحكومة.

كان الفرنسيون قد أخذوا يفكرون رفضهم لتسليم «القوات الخاصة» ورفضهم في كسب الوقت بأعمال استفزاز شهدتها المدن السورية واللبنانية. فبعد حوادث 27 نيسان في بيروت، استُخدم العيد الوطني الفرنسي في 14 تموز وتحرير باريس في آب مناسبتين لاستعراض القوة الفرنسية: قوة المسكر الذي استمرض، وقوة الأنصار الذين أطلقوا في نواح لبنانية مختلفة، إلخ. وكان الفرنسيون يعاينون على التفاهم مع بريطانيا لنصم موقفهم وللمودة إلى التسلب في المواجهة بينهم وبين السلطين السورية واللبنانية. وقد تكسّر هذا التفاهم فعلاً في محادثات لندن بين وزير الخارجية، البريطاني إيدن والفرنسي ماسيفلي، يوم 24 آب 1944. وهي المحادثات التي أثّرت بعدة الفرنسيين إلى الإصلاح في طلب المعاهدين. هكذا استيقنت مفاتحة سيرس وبيتيه اللبنانيين بهذا الطلب مفاتحة مماثلة للسوريين. وقد تجاوز المسؤولون السوريون مجرد الرفض إلى مكاتبة رؤساء الدول العليفة معتجّين على الطلب الفرنسي وعارضين موقف بلادهم من مسألة المعاهدة. وكان التنسيق نافاً بين السلطين

في 15 أيار. وكان القاطع ممتنعاً عن الرد على برقيات قائد الفوج الذي أرسله لنجدة المدينة. وكان الأهليون يواصلون نزوحهم والمقاتلون يفرّون. وعليه وقع ممثلون للعرب وثيقة استسلام المدينة في 13 أيار. ولم يكن بقي فيها سوى 5000 تقريباً من سكانها العرب.

وأما مكاناً فجرتّها حيفا في سقوطها إذ تمت السيطرة الصهيونية عليها في 17-18 أيار، أي في مستهل الحرب العامة التي بدأت مع اكتمال الانسحاب البريطاني.

معركة القدس

كان الاستيلاء على القدس هدفاً فاصلاً في الخطّة «د» الصهيونية. وكان للمهاضاه قاعدة معزولة على جبل المشارف في القدس الشرقية. وفي 14 نيسان، حاولت تعزيزها عبر حبي الشيخ جراح العربي. فوقعت القافلة الملفة من عشر مركبات فيها 105 عناصر في كمين عربي مقرها إذ أوقع فيها 77 قتيلًا و20 جريحاً وأسر المتبقين.

وفي نيسان، بدأت المهاضاه هجومها العام على مواقع معدّلة بالمدينة العربية بغية معاصرتها. وقد فشل الهجوم على معورين من معاوره ونجح على معور الشيخ جراح لولا أن أجبرت القوات البريطانية المهاجمين على الخروج من الحي لقاء وعد بتسليمهم إياه عند انسحابها. على المعور الرابع، استولى المهاجمون على حي القطمون العربي في القدس الغربية وأغصوه منطلقاً لقصم الأحياء العربية الأخرى في القسم الغربي من المدينة، وذلك بعد قتال عنيف.

وعشية الانسحاب البريطاني، أي في 14 أيار، دخل الهجوم الصهيوني في طوره الخامس، إذ تسلّم الصهيونيون حي الشيخ جراح من البريطانيين المنسحبين وتسلموا منهم أيضاً «مناطق الأمن» الفاصلة بين الأحياء

اللبنانية والسورية. فأقنعت الحكومة السورية على دعوة وزير الخارجية اللبناني سليم نكلا إلى المشاركة في المحادثات حول المعاهدة وتسليم الجيش في دمشق يوم 24 تشرين الأول. وهي قد تخطت، بهذه الدعوة، رغبة المندوب العام الفرنسي في مفاضة كل من الحكومتين على حدة. ولكن هذه المحادثات لم تُفنى إلى شيء.

قبل ذلك، كان لبنان وسوريا قد حظيا بنصم لوقفهما في المجال الدولي جاء موازناً للضغط الفرنسي وللجنوح البريطاني إلى مؤازرته. فقد اعترف الاتحاد السوفياتي باستقلال لبنان وسوريا في تموز 1944 وحنت حذره الولايات المتحدة في أيلول. وسحب الاعتراف موقف من الجهتين يعارض الخطوة الفرنسية القائلة باستمرار الانتداب وبضرورة المعاهدة. وفيما شاب الموقف الأميركي، لاحقاً، تقلب واضح، بقي الاتحاد السوفياتي مثابراً على معارضة المعاهدة حتى النهاية. كذلك بدا توجه نحو إنشاء جامعة الدول العربية معزّزاً لسمود للحكومتين السورية واللبنانية.

وكان متعزّزاً أن تبقى مفاعيل الرفض الفرنسي لتسليم الجيش «محصورة في دائرة التفاوض الروسي». فتصنّعت الاحتكاكات بين المواطنين السوريين والعسكريين الفرنسيين. وفي مطلع 1945، خرجت مسألة الجيش هذه إلى الشوارع في مدن سوريا ولبنان. فجرت في أواخر كانون الثاني تظاهرات استُفرت لها جماهير المدارس والجامعات، على الخصوص، وواكبها إضراب عمّ المدن ووصل، في سوريا، إلى جبل العروص...

ومع اقتراب العرب العالمية من نهايتها، بدأ الإعداد لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان عليه أن يقرّ، في نيسان 1945، معيثاق الأمم المتحدة. وكان تشرشل قد أعلن في مجلس العموم أن باب المشاركة في المؤتمر مفتوح أمام الدول المستقلة التي تعلن العرب على دول المعور قبل مطلع آذار. وكانت فرنسا قد سمحت إلى استثناء سوريا ولبنان من المشاركة في المؤتمر، بحجة استمرار الانتداب الذي يغفل فرنسا تمثيلهما في المجال الدولي. ولكن الحكومتين أعلنتا العرب على ألمانيا واليابان عشية نهاية المهلة. وحتى أواخر آذار، كانت دعوة الدولتين إلى المؤتمر لا تزال موضع تجانب. وكانت الإشارات الدالة على

العربية والأحياء اليهودية في كل من شطري المدينة. إلى ذلك بوشر الهجوم على أهم الأحياء العربية في الشطر الغربي وفي مقاومة شرسة طالت 80 ساعة واتسعت معها رقعة القتال إلى المدينة كلها. ولكن تفوق القوات الصهيونية عديداً وعتاداً أفضى إلى حصر المقاومين وراء أسوار المدينة القديمة التي باتت محاصرة من ثلاث جهات. وفي هذه الأخيرة نفسها، بدأت المعركة بتعريك الهاغاناه حامية كانت لها في العن اليهودي القريب من العرم وبعشد قوات أخرى خارج الأسوار. وقد تمكنت هذه القوات من احتلال تلة النبي داود المشرفة على البلدة القديمة من خارج الصور ثم اقتطعت، في 18 أيار، بقية النبي داود وأعلنت بالعامية اليهودية المراقبة في الداخل.

إذ ذاك بدأ سقوط المدينة محتوماً. فاتصل أحمد حلمي باشا، عضو اللجنة القومية الوحيد الباقي في المدينة، بهزّاع الجبالي مستنثاً بالملك عبد الله. وكان شرق الأرمين متعباً باتفاق تمّ في 9 شباط بين رئيس وزرائه توفيق أبي الهادي ووزير الخارجية البريطاني أفورين بيفن وقضى بأن يدخل الجيش الأردني المناطق المنعوزة للدولة العربية، حصراً، في خطة التقسيم الدولية. وكانت منطقة القدس منطقتاً دولية (لا عربية) في هذه الخطة. لذا حصل أخذ ورد بين الملك ورئيس وزرائه. ثم صدر الأمر، فتعزّك الجيش الأردني إلى القدس الشرقية، في 19 أيار، فانفضها من السقوط في اليد الصهيونية وأمكن أن تبقى تحت السيطرة العربية حتى حرب حزيران 1967.

نقض الأسطورتين

بحرص وليد الغالامي، في روايته التي تمول عليها لعرب 1948، على رد الأسطورتين المتقابلتين اللتين جرى نسجهما بصد تلك العرب. أولى هاتين الأسطورتين صهيونية ومضاه أن دولة إسرائيل التي أعلن قيامها

الموظفين الأميركيين والبريطانيين وعلى الموقف الفرنسي نفسه من هذا الأمر خامضة ومتناقضة، وبدأ أن الولايات المتحدة انضمت إلى الدولتين الأوروبيتين في تأييد المطالبة الفرنسية بالمعاهدة. ولكن الدعوة الأميركية وسلت، مع ذلك، قبل نهاية آذار.

أصبح لبنان وسوريا، في نيسان 1945، دولتين عضوين في الأمم المتحدة، وأصبح استقلالهما مؤكداً باعتراف مجتمع الدول. ومع إعلان انتهاء الحرب في أوروبا، يوم 8 أيار، بات في وسع الموفتين أن تأملاً في وصل المطالبة بتسليم الجيوشين (وكانت لا تزال تواجه الممانعة الفرنسية) بمطلب جلاء القوات الأجنبية (من بريطانية وفرنسية) عن أراضيها أصلاً. فلان نهاية الحرب كانت - مبدئياً - نهاية إستراتيجيات الاحتلال. على أن الحساب الفرنسي بدأ مغايراً جداً لحساب دولتي المشرق. فقد وجدت فرنسا الديبلوماسية نفسها في وضع دولي أفضل من وضعها في العرب، وكان الحفاظ على الإمبراطورية، بإظهار القوة والعزم، هدفاً وضعه الجنرال بيضول نصب عينيه.

ولما الذي نقل الحال من طور التور إلى طور الانفجار، فكان إقدام الجانب الفرنسي، في أيار 1945، على ما بدا تعويلاً لوجوده العسكري في سوريا ولبنان. وكان لبنان قد طلب، مدعوماً من سوريا، إعلامه بكل تغيير يحصل في حجم القوات الأجنبية العسكرية على أرضيه. يوم 8 أيار بالضبط، دخلت ميناء بيروت السفينة الفرنسية مونتلان وهي تقل 850 جندياً معظمهم من السنغاليين الذين كان اللبنانيون قد خبروا قسوتهم في أزمة 1943. وقد نسب الفرنسيون قنوم هذه الدفعة إلى التبديل المعتاد للقوات ورحلوا فعلاً على السفينة نفسها نحو 500 جندي. وفي 17، وصلت إلى الميناء السفينة جان دارك وعلى متنها 555 جندياً. ومع أنها أبحرت بعد ثلاثة أيام، وعلى متنها دفعة من الجنود المنقولين، فلان موجة من التظاهرات استقبلتها واستمرت بعد رحيلها.

وفي هذا الظرف، عمد المنسوب العام بينيه إلى تسليم الحكومتين اللبنانية والسورية مذكرة حُملت على محمل الإنذار، دعا فيها كلاً منهما إلى توقيع اتفاقات مع فرنسا على غرار معاهدة 1936. وفضلاً عن الامتيازات الاقتصادية والثقافية، كان على الدولتين منع فرنسا قواعد عسكرية

مع انتهاء الانتداب البريطاني في 15 أيار لم تكن غير كيان «رضيع» قوامه 650 ألفاً من اليهود دهمته جيوش نظامية لخمس دول عربية تبلغ أعداد نفوسها أربعين مليوناً، وتدعمها بريطانيا العظمى... فتلقى الكيان المذكور نفوقها على تشكيلاته المسلحة عديداً وعتاداً يتفوق قضيته وبتفانيه في الأخذ بانصر هذه القضية. فكان أن تمكن مقاتلو هذا الكيان من صد الجيوش الجزيرة واستخلاص أراضيهم وإرساء دولتهم عليها.

ولتامة الأسطوريين عربية، ومغادها أن الجيوش العربية توغلت تفضلاً بعيداً في أعماق فلسطين وكانت على قاب قوسين من سحق القوة الصهيونية حين أجبرها الضغط الدولي الشديد إجباراً على وقف الحرب، ووقر بالتهديد وبالانحياز لعدوها أسباب الفلمية لهذا الأخير.

يرد الخالدي الأسطورة الصهيونية بالقول إن الكيان الصهيوني كان قد استكمل في سبعين سنة أسباب النمو والتحديث والتنظيم، ولا سيما أسباب القوة العسكرية وأنه كان قد حظي، بعد وعد بلفور، بالرعاية والعملية البريطانييتين لهذا الاستكمال وأنه لم يكن وحده في مواجهة الدول العربية بل كان مستعاً بموارد ينهلها له يهود العالم بفرارة فضلاً عن المسألة التي حظي بها من جانب الدول للهيمنة على العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأنه كان، على الصعيد العسكري، أوفر جنداً وعتاداً من الجيوش التي واجهته وكانت قيادته واحدة وقادرة على لزوم خطتها بخلاف ما اعتبر القيادة العربية من تفكك وتفرق وتضارب بين مقاصد الأطراف وحذر عند هذه الأخيرة بعضها من بعض.

يرد المؤرخ نفسه الأسطورة العربية بالقول إن توغّل الجيوش إنما كان، على الإجمال، في المناطق العربية من فلسطين ولم يستلزم، إلا

بؤيّة وبحرّة والتسليم بإشراف القيادة الفرنسيّة على «القوّات الخاصّة» حتّى يبعد تسليمها إلى المولتين.

في حالات محدودة، مواجهات ذات أهمية للمصوّ تزيحه عن مواقع كان قد استحوذ عليها ولم يفسر، بالتالي، عن تعطيم لقوّة المصوّ يُعتدّ به ولم يكن، في أي وقت أو مكان، على قاب قوسين من ذلك، والعال، في نظر الغالسي، أن هذا التعطيم - لا مجرّد الانتشار الواسع في الأرض - هو ما يُعرف به الانتصار.

وخلاصة الميزان بين القوّات العربيّة والقوّات اليهوديّة في حرب 1948 أن جملة الجيوش العربيّة التي دخلت فلسطين لم تجاوز 18 ألفاً من الضباط والجنود في الحد الأقصى، يُضاف إليهم 3 إلى 4 آلاف من المتطوعين الذين كانوا قد تلقوا ضربات قاسية في المواجهات غير المتكافئة التي حصلت في الأشهر الخمسة التي سبقت الانسحاب البريطاني... وكانت هذه القوّات تواجه نحو 57 ألفاً من قوّات البلدان الصهيونيّة يُساندها نحو أربعين ألفاً من القوّات الثابتة في المدن والستعمرات. وكان التفوّت كبيراً في التسليم من البداية، ثم أصبح فادحاً مع وصول الطلبات الصهيونيّة من السلاح تبعاً، ومع قرار الحظر الدولي الذي حمل بريطانيا على تجميد شحنات للجيوش النظاميّة العربيّة متفق عليها بموجب المعاهدات الثنائية. وفيما كانت الغفّة الصهيونيّة واحدة، من حيث الأساس، وكانت القيادة واحدة، تأخر القادة العسكريّون العرب كثيراً في وضع خطة مشتركة ولم يتمكنوا من لزمهماء، في نهاية المطاف، فبقيت العمليات العربيّة على وجه الإجمال، عمليات لغيمسة جيوش خاض كل منها حرباً خاصّة به، فلم تفلح في الاستواء عمليات متكاملة في حرب واحدة فعلاً.

وراء هذا التفكك، كان التنازع السياسي بين الدول العربيّة المقاتلة ماثلاً بقيّة. وكان في صلب هذا التنازع طموح ملك الأردن إلى إخراج ما يمكن إيجاه من

استقبلت سوريا هذا الطلب بإضراب عام وبهتافات عنت المدن وتخلّلتها حالات صدام عنيف مع القوّات الفرنسيّة. وفي الأيام الأخيرة من أيار، كانت هذه القوّات قد فقدت سيطرتها على دمشق ومدن سورّيّة أخرى. وجاء الردّ الفرنسي ليعيد إلى ذاكرة السوريين ما لاقته عاصمتهم في ثورة 1925. فقد قصفت دمشق من الأرض ومن الجوّ يومي 29 و30 أيار وسقط فيها نحو 800 قتيل، فضلاً عن الجرحى، وحصل دمار كبير طاول بعض مباني الدولة، وبخاصّة مبنى البرلمان الذي تهدّم جزئياً.

وأما في لبنان، فاقترص ردّ الفعل على الإضراب والتظاهر، تضامناً مع السوريين، وأمكن، بمساعدة بريطانيّة، اجتناب العنف. على أن وحدة الموقف السياسي بقيت تامّة بين المولتين. وكان التقدير الفرنسي أن التصلب السوري (وكان شعبياً ووسميّاً معاً) هو ما يحول دون إقدام الجانب اللبناني على مجرّد النظر في مطلب للمعاهدة الفرنسيّة وأنه يمزّز التصلب السنّي في لبنان، سواء ما كان منه حكوميّاً كرامياً أم معارضاً صليحيّاً. وكان الفرنسيّون قد اتّخذوا من توقيع لبنان وسوريا بروتوكول الاسكندرية، في تشرين الأوّل 1944، وميثاق جامعة الدول العربيّة، في آذار 1945، دليلاً على أن المولتين لم تنتظرا نهاية الحرب ولا قيام الأمم المتّحدة للدخول في معاهدة دوليّة. ولكنّ الرفض السوري اللبناني لفتح فرنسا «مركزاً ممتازاً» لم يتغير. وكان بإشارة الفوري، وبخاصّة، مدركاً أن التراجع عن هذا الرفض يزلزل الأساس الذي أرسى عليه عهد الاستقلال.

على أن ما لجم الأزمة كان للتدخل البريطانيّ. فقد أُنذرت القيادة البريطانيّة القوّات الفرنسيّة بضرورة الانسحاب إلى اللُحُكُنات. وكانت هي القيادة العليا للقوّات الحليفة في سوريا ولبنان من سنة 1941. وكان تشرشل قد أرسل إلى ديغول رسالة بالعلمى نفسه تلاها وزير الخارجيّة (وين في مجلس العموم. وكانت هذه ذروة الاحتجاج الدوليّ على الحلك الفرنسي، إذ كانت فرنسا قد ضربت صفحاً عن تحذيرات بريطانيّة وأميريكيّة وسوفيياتيّة وعربيّة تواتت في النصف الثاني من شهر

أيار، ثم انعقد مجلس الجامعة العربية غداة نكبة دمشق وطالب بجلاء القوات الفرنسية عن لبنان وسوريا، مستجلاً استعداد بريطانيا لإجلاء قواتها أيضاً، ومطلب تسليم «القوات الخاصة» إلى الدولتين. كانت سياسة الشدة في سوريا قد انتهت بفرضها إلى حيث انتهى بها «اعتقال الدولة» اللبنيّة في تشرين الثاني 1943، أي إلى العزلة في الجبال الدولي، وانكشاف الضعف والاضطرار إلى الملاينة. وكانت دمشق قد كسبت، لنفسها ولبيروت، معركة الجلاء بعد أن كسبت بيروت، لنفسها ولدمشق، معركة الاستقلال.

وفي 21 حزيران، التقى أركان للحكومتين في دمشق وقرروا تسريع من كان قد بقي في أجهزتهما من الموظفين الفرنسيين، والمطالبة بتسليم المصالح المشتركة المتبقية والقوات الخاصة وجلاء القوات الفرنسية وبالمضي قُدماً في السياسة الاستقلالية. وكانت السبل قد أصبحت مهيأة لذلك كله، إجمالاً، ولو أن الإفضاء إلى التنازح المرجوة استلزم مفاوضات بدأت بيسرة وما لبثت الطامع الفرنسية والمصالح البريطانية أن عقدتها من جديد، وهي قد استقرت الشطر الباقي من سنة 1945 والأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية. وقد أدى رياض الصلح قسطه الكبير في الرحلة الصعبة (وهي الأخيرة) من «الجهاد» التفاوضي ما بين لندن وباريس.

رياض وحكومة عبد الحميد: ٨٠-٨ تجربة أولى في المعارضة البرلمانية

طال الأجل بحكومة عبد الحميد كرامتي شهرين من الزمن، بعد انفراج الأزمة التي بلغت ذروتها بالقصف الفرنسي لدمشق، فتسلّمت، في مطلع آب 1945، «القوات الخاصة» المشكّلة من لبنانيين ومعها ثكناتها وعتادها، واستقرّ هذا اليوم، لاحقاً، عياداً للجيش اللبناني، وحصل مثيل لهذا الحدث في سوريا. وجاءت المفاوضات النهائية على هذا الأمر ختاماً يسيراً لعام ونصف عام من الماطلة والتعنّت الفرنسيين ومن الصمود والإصرار السوريين واللبنانيين.

فلسطين العربية في مملكتها. وهو طموح كان ينفر منه، أولاً، مفتي القدس الواسع النفوذ في فلسطين وفي دول عربية أخرى أيضاً. وكان ينفر من هذا الطموح ثانياً كل من سوريا ولبنان لآتماله بمشروع «سوريا الكبرى» الذي كان عبد الله يبعثه من نومه بين حين وآخر. ومن بين الدول المقاتلة، كانت مصر - أخيراً - تنفر من هذا الطموح لاعتبارها تعريضه تمريراً للمعبر الهاشمي (المرافقي - الأردني)، اللقائل للمعبر المصري - السعوي. لذا أوسع الملك فاروق عند موافقته، غداة سقوط القسطل وهزيمة دير ياسين، على دخول الجيوش العربية فلسطين، فور انتهاء الانتداب، أنه يرى في ذلك إجراءً موقّناً خالياً «من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وأنه، بعد تمريرها، تسلّم إلى أصحابها ليعكسوها كما يرويون». وكان الملك قد طاول في إعلان موافقته على إرسال الجيش المصري إلى فلسطين بسبب معارضة رئيس وزرائه للفرنسي لهذا الإرسال في ظروف الخلاف المصري البريطاني المتعلق بمصير معاهدة 1936 بين الدولتين.

حرب 1948: المرحلة الأولى

في كلّ حال، توزّعت حرب 1948 إلى مرحلتين قتال وهدنتين، وثلت تلك مرحلة مفاوضات انتهت إلى اتفاقات هدنة دائمة وإلى انسحاب الجيوش العربية من معظم فلسطين. وإذا كانت الأطراف قد راعت الهفنة الأولى، على الإجماع، فإن الهفنة الثانية ومرحلة المفاوضات الأخيرة قد شهدنا توسعاً مطرداً لمناطق السيطرة الإسرائيلية في البلاد.

كانت الجمعية العامة قد كلّفت، في 14 أيار، اللجنة السودني فولك برنلموت مهنة للتوسط بين العرب واليهود. ثم أصدر مجلس الأمن، في 22 أيار، قراراً بحفز للنار يسري في 24 وأبعده بآخر في 30. وكانت

ولم يكن العمر الإجمالي للحكومة الكرامية لم يكن طويلاً. فلين هي إلا سبعة أشهر استقالت بعدما هذه الحكومة (في 16 آب 1945) وكنّنت قد تشكّلت (في 9 كانون الثاني) وشعارها الأول «الإصلاح» في انداخل. ولم يرحل كرامي بصمت بل هاجم بشارة النخوري مباشرة، معتبلاً إياه المسؤوليّة عن إخفاق الحكومة في الإصلاح المنشود. وهو قد صرح لاحقاً، في مجلس النواب، بأن ما لم يكن شاب من شعره قد ابيضّ كله في أشهر حكمه السبعة. وكان هنري فرعون شريك كرامي القوي في المجلس (ونقيب رئيس الجمهورية) قد سلطه النعوة إلى الإصلاح ومعه شفيق زوجة الرئيس، ميشال شيعا؛ شريك فرعون في العمل المصري وصاحب جريدة لوجور. فوقف هذان الأخيران، في تلك المرحلة، على مسافة من رئيس الجمهورية، ولوان نفعهما المباشر استهدف حكومتَي رياض الصلح. وكان كرامي يعمل أيضاً على دعم النواب الشيعة من كتلتي أحمد الأسعد وصبوري حماده. ومع رحيل كرامي، خرج فرعون أيضاً من الحكم مضاضاً الرئيس المستقيل بالتصويت ضد الحكومة في مجلس النواب. وكانت حكومة كرامي قد حظيت ببركة رياض الصلح عند تأليفها، وكانت علاقة رياض برئيسها قد شهدت تقلباً، في غضون ثلاثين طويلاً، على الرغم من وحدة الأرومة السياسيّة والانتماء المشترك لزعيل «الكتلة الوطنيّة» السوريّة. وما لبث رياض أن انتقل إلى معارضة الحكومة الكرامية والسمي إلى إضعافها في مجلس النواب. وكان ينمي عليها أسلوبها المتروك في الجانبة المائدة بينها وبين الندوبية الفرنسيّة وضعف مواقفها حيال المنة السوريّة في غير مجال. وكان لهذه المعارضة الصلحيّة قسطها في حمل الحكومة الكرامية على الرحيل.

٨٠ مسألة الجلاء من لندن (مجلس الأمن) إلى باريس

كان اختيار سامي الصلح لرئاسة الحكومة التي تشكّلت في 22 آب 1945 نوعاً من الإقرار بأن لثة الطلونة على المواجهة بين رياض الصلح وعبد الحميد كرامي (فضلاً عن تروني العلاقة بين هذا الأخير ورئيس الجمهورية) تحول دين تروني أي من القطبين السّنيين حكومة مستقرّة. وقد حل حميد فرنجيّة محل هنري فرعون في وزارة الخارجية، وتسلّم يوسف

المطالبة صادرة من الولايات المتّحدة، ومشفوعة بطلب العقوبات لمن يخالف. وقد توصّل الوسيط إلى إلزام الأطراف، بهدنة تمتدّ شهراً وتسري لبثّة من 11 حزيران. وكان الانحدار السوفيّاتي مؤدّاً لوقف النار، وانتهت بريطانيا إلى موقف مماثل بمد حملة عليها في الكونغرس الأميركيّ هتنت المنة الأميركيّة لها. وكان من مفاعيل العملة أيضاً تعليق المنة البريطانية لشرق الأردن ومنع الضباط البريطانيين في جيشه من الخدمة في فلسطين والتزام بريطانيا حظر شحن السلاح إلى الدول العربيّة المتعاضة معها. فكان لذلك كله أثره البالغ في مسار العرب.

في مرحلة القتال الأولى، تقنّمت القوات الصهيونيّة، على الجبهة الشماليّة، حتّى العدّ الساحلي مع لبنان في رأس النافورة، واحتلّت هذه القوات أيضاً قرية المالكية العربيّة في الجليل الأوسط. ولكن الجيش اللبنانيّ وجيش الإنقاذ استغلصاها منها ثمّ احتلت من جميع في 28 أيار واستغلصت مزة أخرى في 6 حزيران. وهو ما سمح لفرزي القاطعي الذي كان قد انسحب من نابلس، على رأس جيش الإنقاذ، أن يصل عبر الحدود اللبنانيّة إلى الناصرة. وأما الجيش السوريّ، فتقدّم في الأسبوع الأول إلى سمخ ولكن المقاومة الصهيونيّة الزمته بالتراجع، وهو ما أفضى إلى استقالة وزير الدفاع وتسلم حسني الزعيم وناسة الأركان. بعد ذلك استولى الجيش على المنطقة الممتدة إلى الشمال من بعيرة طبرية واقتنص مستعمرة مشمار هيردين المهنة لينتشر رأس جسر غربيّ نهر الأردن حافظ عليه إلى النهاية.

على الجبهة الوسطى، انتشر العراقيّ من جسر المعاصم على الأردن حتّى قلقيلية غرباً وجنين شمالاً ورأس العين جنوباً، مقترّباً حتّى 20 كلم من اللد القريبية بدورها من البحر ومن تل أبيب. وكانت الخطة العربيّة تقضي بأن تتقدّم معظم القوات، باستثناء

سالم الداخلية، فأصبح على هذين أن يواجهها، بالتنسيق مع الحكومة السورية، معظم أعباء التطوير العبيد من أطوار التجانب اللبناني- الفرنسي، وقد أصبح أهم ملفاته الجلاء..

والواقع أن تسليم ما كان قد بقي في اليد الفرنسية من مصالح مشتركة (وأهمها مراقبة شركات المرافئ والسكك الحديدية ومصفاة النفط في طرابلس وكذلك المطارات الممتدة) قد حصل بلا عائق في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة. ولم يبق (إلى ربيع 1946) إلا الهاتف والإذاعة والسراي الكبير. وأما الدواول بشأن الجلاء فيقت متعثرة.

عليه التقى رئيسا الجمهوريتين، السوري واللبناني، ومعهما أركان الحكومتين في الزيداني يوم 13 تشرين الأول وقبرا مطالبة الحكومتين الفرنسية والبريطانية بموعدا لجلاء قواتهما تماما عن أراضي المولتين. وكانت تجري في هذه الأثناء مفاوضات فرنسية بريطانية تمت إلى تجاوز الغر الذي أوترته أحداث سوريا وتأمين التنسيق بين المولتين في المشرق. وتوصلت المولتان إلى اتفاق، في كانون الأول، أقر مبدأ تجميع القوات وجلائها عن سوريا ولبنان. على أن هذا الاتفاق لم يحدد موعدا للجلاء، وأوجب بقاء قوات فرنسية مجمعة في المشرق حتى إقرار الأمم المتحدة نظاما للأمن الجماعي في المنطقة. ثم إن إشارات إلى تأمين «الرخاء الاقتصادي» لشعوب المنطقة واحترام كل من المولتين مصالح الأخرى أوجت بمودة منسقة محتملة إلى المطالبة بامتيازات لفرنسا في مولي المشرق...

وعليه، تواصل التنسيق بين حكومتي سوريا ولبنان وطُلبت إيضاحات من الحكومتين الفرنسية والبريطانية، وطُرحت عليهما أسئلة معقدة. وكان أساس الموقف اللبناني السوري أن المولتين غير متقديتين بآلية موجبات تسمى مصالحهما أو حقوقهما في اتفاق لم تشتركا في التفاوض عليه. على أن هذا التحفظ لم يظهر له مفعول في الموقف البريطاني الفرنسي. وبدأ أن المولتين تواصلان مشاوراتهما لوضع الاتفاق بينهما موضع التنفيذ.

ولما كان مقبراً انعقاد الدورة الأولى للجمعية العمومية للأمم المتحدة في لندن، ابتداءً من كانون الثاني 1946، فقد شكل

الجيش المصري، نحو الفعولة اليهودية الواقعة عند ملتقى القطامين الشرقي والغربي من الجليل الداخلين في نصيب إسرائيل بموجب خطة التقسيم. وكان معنى هذا السيطرة على القطاع الشرقي، فيما يتولى الجيش المصري السيطرة على القسم الجنوبي من فلسطين وهو مملوكة لإسرائيل أيضاً. ولكن توقف الهجوم السوري واستنكاف الجيش الأردني عن تجاوز خطة التقسيم ألزما الجيش العراقي بالانتشار في منطقة واسعة جداً، في الوسط، بحيث أصبح في موقف دفاعي بحث فيما أصبحت القوات الصهيونية في موقف الهجوم. وهي قد شنت هذا الهجوم منطلقاً من العقلة نفسها ومعتلة قري عربية عديدة في هذا القطاع. على أن التمرينات التي استغفها الجيش العراقي مكنته من مواصلة السيطرة على مثلث جنين- نابلس- طوكسوم، فحافظ عليها حتى نهاية العرب. هذا فيما انتشر الجيش الأردني في منطقتي رام الله والطرزون الحيدقن بالقسم وتكمن من صد الهجوم الصهيوني على الطرزون الإسرائيلي. تكراراً مع تدخله لإنقاذ القسم الشرقي وهو ما تم.

على الجبهة الجنوبية، تقدم الجيش المصري على الساحل، متجاوزاً غرة إلى المجدل الواقعة على مسافة عشرين كلم إلى الشمال منها ومتجهاً شرقاً على محور آخر إلى بحر السبع العربية في وسط النقب الشمالي ليصل منها إلى بيت نعم القريبة من القدس. على أن تقدمه الساحلي بقي مهتداً من جهة الاستعمرات الصهيونية المعانية للطريق. وكانت حصينة فلم تسقط منها إلا واحدة وكان السقوط السابق لقري مربية في هذا القطاع يزيد في وضع الطريق صعوبة، وكانت يافا، بعد سقوطها، قد استوت معقلاً صهيونياً يعجب للأيبي من الجنوب. مع تقدم القوات المصرية إلى أسود العربية جنوب للأيبي، شل الصهيونيون هجومهم المضاد

كل من سوريا ولبنان وبدأ إلى الدورة وهما مرزمان طرح موضوع الجلاء على المرجع الدولي. رئيس الوفد السوري فارس الخوري الذي كان قد خلف سعد الله الجابري في رئاسة الحكومة قبل شهر. وتشكل الوفد اللبناني من حميد فونجيّة رئيساً ومن رياض الصلح ووصف سالم وكميل شمعون، الوزير المفوض في لندن، أعضاء. وكانت تسمية رياض الصلح (وهو نائب ورئيس حكومة سابق) بادرة من رئيس الجمهورية متعديّة المراسم. كان لا بد أولاً من تأمين «غطاء» مسلم متين لهيئة حسنة. وكان الخوري عارفاً أيضاً بمقدرة رياض وخبرته في هذا النوع من المهمات. وكان في الأمر، أخيراً، معلومة لإرضاء لرياض الذي بذل جهداً لإطاحة عبد الحميد كرامي ثم تعذرت عليه خلافته.

وفي 4 شباط، تقدّم الوفدان السوري واللبناني بشكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي طالبين إلزام بريطانيا وفرنسا بالجلاء في موعد معتمد عن أراضي سوريا ولبنان. وكان الوفدان قد مهّدا لهذه الشكوى بعملية اتصالات بدت فعالة، وبعلمتين أنقاهما رئيساهما أمام الجمعية العمومية وكانت لهما أصداء طيبة. وكانت الشكوى مغامرة غير هيّنة إذ هي وضعت الدولتين الصغيرتين في وجه دولتين من الدول تكبرى نوات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وكان فيها أيضاً نوع من الاستفزاز للجانب البريطاني الذي سعى أولاً إلى الظهور بمظهر الوسيط في الخلاف.

ولكن فرنسا وبريطانيا كانتا قلقين، بغاية، من استثمار سوفيّاتي للشكوى، فمالتا إلى البحث عن حلّ مع الوفدين السوري واللبناني قبل طرح الشكوى على المجلس. وقد تعذرت هذه المحاولة لأن الموقف الفرنسي بقي قريباً جداً إلى منطق الاتفاق البريطاني - الفرنسي في كانون الأول، فيما أصّر الوفدان اللبناني والسوري على حصر البحث في تحديد موعد وإجراءات عملية للجلاء قائماً، وافضين شمول الاتفاق العديد مسائل أخرى.

وفي 14 شباط بدأ المجلس مناقشة الشكوى. وكان عليه أن يقرّ أولاً إن كان أمام «نزاع» يحجب عن بريطانيا وفرنسا حق التصويت باعتبارهما طرفين فيه أم أمام «حالة» فلا يكون لها هذا المفعول. وقد انتهت هذه المرحلة بعزوف المنعيين الفرنسي والبريطاني طوعاً عن التصويت.

بمسند الطيران. ولكن صمود المصريين أبقاهم في أسود إلى أن حلت الهيئة الأولى. وكانوا قد تقفّموا، في هذه الأثناء، شرقاً من الجبل إلى الفالوجة وبيت جبورين والخليل.

يجوز وليد الغالدي حيلة هذه المرحلة الأولى من العرب بملاحق يوحى جلها بحياة الجانب الصهيوني عناصر تفوق مهّدت لكسبه العرب. وذلك بخلاف ظواهر بدت موحية بخلاف ذلك. من ذلك أن تقدّم الجيش العربيّ حصل إجمالاً في المناطق العربية للصفرة، وأن المستعمرات اليهودية التي استولي عليها كانت واقعة - باستثناء مشمار هيردين التي احتلها الجيش السوري - في المناطق المحتلة للعرب بموجب قرار التقسيم، وأن خطوط الدفاع الصهيونية للرئيس لم تُخترق وأن استيلاء الجيش الأردني على القدس الشرقية - على أهميته - لم يفتقر بقطع الإمداد فعلاً من القدس الغربية التي وقعت (بما فيها أحيائها العربية) في قبضة الصهاينة، وأن القوات الرئيسة للصهاينة بقيت سليمة وفي موقع الهجوم فيما استقرّت القوات العربية على خطوط دفاع بدت - في الحالة العراقية خصوصاً - مفرطة الطول بالقياس إلى العهد المتقوّر. أخيراً، يجب لخط الحظر المولّد لاستخدام السلاح وقد وقعت الجيش العربيّ ضحية له دون القوات الصهيونية التي كانت لها مصادر تسليح خاصة، لا يطلّ إليها العطر، وكانت مرتكزة، في فلسطين نفسها، إلى قاعدة متينة من الصناعات العربية. يُستثنى من هذه الصورة القائمة نجاح الجيش المصري في عزل النقب للتحفظ للدولة اليهودية في قرار التقسيم ثم انتشاره بحيث قطعت عن سائر المناطق اليهودية 25 مستعمرة كانت ضحية السكان ولكنها كانت حصينة فلم تسقط في أيدي المصريين. تلك هي - في وصف الغالدي - خلاصة الوضع الميداني عشية هفنة الأسابيع الأربعة التي بدأت في حزيران.

منازعات في النزاع

ثم عرض الطرفان الشاكيان قضيتهما، مركزين على حقوق السيادة وعلى الضرر اللاحق بالأمن من جراء المراقبة المستمرة للقوات الأجنبية في بلادهما، وهو ما رد عليه النديب الفرنسي بالتنكير بتجنيب الشرق ويلات الحرب، وبالمسؤولية الأمنية للدولة المنتدبة. وهو ما رد عليه النديب البريطاني أيضاً بالتنكير بالهجوم السوري واللبناني إلى قوات بلاده في الأزمة التي شهدتها ربيع 1945. فبدأ أن مهمة القوات الفرنسية هي حفظ الأمن ولكنها تعتمد إلى الإفراط في القمع فتزدحمها القوات البريطانية عن ذلك... وأما مندوبو الدول الأخرى فأبدى معظمهم ميلاً إلى الموقف السوري واللبناني، ولم يندوب الولايات المتحدة موقفاً وسطاً.

وقد طرحت على المجلس صيغ عدة لقرارات سقطت على التوالي... إلى أن طرح مشروع قرار أميركي نال الأصوات السبعة المطلوبة، ولكن حتى النقض السوفييتي عاد فأسقطه وانتهى البحث كله إلى اللارار. إذ ذاك عمد الوردان الفرنسي والبريطاني إلى إعلان التزامهما مشروع القرار الأميركي تطوعاً واحتراماً لإرادة الأكثرية. وكان هذا المشروع إعلان ثقة بمزم فرنسا وبريطانيا على إجلاء قواتهما وطلب لإجراء «مفاوضات» بين الدول الأربع «مستقلة» بموضوعها (وهو الإجلاء) عن أية مسائل أخرى، ولم يكن في المشروع موعد محدد لإتمام الإجلاء ولا التزام بنتيجة محتملة للمفاوضات.

٢- 82 المفاوضات والحسم

طُيئت الشكوى السورية اللبنانية إلى مجلس الأمن في 16 شباط. وفي 19 منه أبلغ وزير الخارجية البريطاني أنورين بيغن الوفدين السوري واللبناني بنية بريطانيا اختصار مدة الإجلاء واعتقله بعسن النية الفرنسية أيضاً. وعلى الأثر بوز السؤال المتعلق بمكان المفاوضات، وكان الجانب الفرنسي ملجأ في طلب إجرائها في باريس. وكان الجانب البريطاني يفضل عاصمته من غير استبعاد للعاصمة الفرنسية. وما لبث الوفد اللبناني أن انقسم. فتصلب شعور في رفض باريس مكاناً للتفاوض وتمسك بإجرائه في لندن أو في بيروت. وبعد تأمل، مال رياض الصلح إلى باريس ووافق في ذلك فرنجية وسالم. وقد

عشبة الهدنة الأولى هذه، كان بن غوريون يهون في مذكراته، بصيغ يقترون فيها الهياج الشديد بالاعتداد بالنفس، ما ذكرناه في موضع آخر من عزمه، لا على تعطيل الجيش العربية التي دخلت فلسطين وحسب، بل على ضرب صور وصيدا وبيروت وتدمير حمان وإسقاط سوريا وقصف بور سعيد والإسكندرية والقاهرة، إذا وصلت مصر القتال وعلى تحويل لبنان إلى دولة مسيحية يعدها الليطاني من الجنود... وهذا فضلاً عن «تحرير القدس» والاستيلاء على النقب وتعمير اللد والرملة... وبعد أيام من الهدنة كان بن غوريون يجزم برفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مواطنهم معلناً أن يلفا ستكون مبنية يهودية.

وكانت الهدنة فرصة لمراجعة الوضع العسكري من الجهة الصهيونية وترتيبه تهديداً للهجوم. وكان هن بن غوريون الأول تحول الهاغفاه إلى جيش نظامي للدولة الجديدة تكون له بنية الجيوش النظامية ونمط تأطيرها وقيادتها، ويكون له احتكار القوة المسلحة في الدولة. وهذه مهمة واجه بن غوريون، وهو عاش في إنجازها، معارضة من اليمين وأخرى من اليسار. وكانت خطته تثبيت الجبهتين الشمالية والجنوبية وتعقيق نصر حاسم في وسط فلسطين حيث انتشر الجيشان الأردني والعراقي. وكانت القدس نقطة تركيز فائقة الأهمية في تفكير الرجل.

وفي هذه الأونة، انفجر الصراع بين بن غوريون وزعماء الإراغون، وكان التنافس العسكري ظاهراً بينهما من حين اندلاع القتال. فقد انتكست المفاوضات المتعلقة بجمع الإراغون في جيش الدولة الجديد مع قدوم سبينة حملت إلى تل أبيب شحنة سلاح ضخمة للإراغون وشملت من المتطوعين. وحين رفض بطلانها الأميركي تسليم الشحنة إلى الجيش، أصدر بن غوريون الأمر بإزالة المتطوعين وإغراق السفينة بعمولاتها.

بنى هذه الأفضلية على أن المفاوضة المباشرة مع الحكومة الفرنسية في عاصمتها أقرب إلى الإلزام وللحسم من مفاوضات الانتداب في بيروت. وكان سبيروس الذي لبث يتابع القضايا السورية واللبنانية بعد استمائه النهائي من بيروت، في أواخر 1944، يفضل لندن ويقف وراء شمعون في تصليه. وقد وصل الأمر بسبيروس إلى حذم مكاتبه ورئيس الجمهورية منقاداً بأداء الوفد اللبناني في لندن ومتعرضاً بالاسم - بعد استثناء كميل شمعون من التتميد - لرياض الصلح. وهذا التتميد أوصله إلى الصحافة صائب سلام الذي تلقى رسالة مماثلة من الجنرال البريطاني. وبعد مفاوضات مع رئيس الجمهورية والحكومة في بيروت، انتهى الجدل بسفر الوفد اللبناني - باستثناء شمعون الذي ثابر على رفضه - إلى باريس فيما أحجم الوفد السوري وعاد إلى دمشق مختلفاً ورئيسه في لندن للمتابعة. وكان رياض الصلح قد ضمن الموافقة السورية على مهنة الوفد اللبناني.

عليه دأوت أولاً مباحثات عسكرية بين خبراء بريطانيين وفرنسيين، دامت أياماً وأبغضت نتائجها إلى الوفد اللبناني. وكانت الخلاصة أن يتم الجلاء البريطاني عن سوريا ولبنان في نهاية حزيران 1946 والجلاء الفرنسي في مطلع نيسان من العام التالي. ووجد الجانب اللبناني في هذا المرض إخلاصاً يتزامن الجلاءين كان يحذره وطولاً في المدة لا مسوغ له. وكان المسؤولون اللبنانيون قد أبدوا في أوقات سابقة خشيتهم من أن تستعجل بريطانيا سحب قواتها فتتحرر حركة القوات الفرنسية في البلاد.

وحال الإصلاح اللبناني، اختصر الفرنسيون مهلة انسحابهم إلى نهاية 1946 متعهدين أن يعقب رحيل قواتهم المقاتلة عن البلاد رحيل القوات البريطانية، مع انتصاف العام، عن كذب، فلا يبقى منها في نهاية آب سوى فئتين وقيادتين لترحيل العتاد. وقد طلبوا مساعدة لبنانية في الحراسة والنقل لقاء هذا التسريع.

وقد وافقت الحكومة اللبنانية على هذا الاتفاق الذي نُقِدَ بعدها في 1946. فنُقش تاريخ الجلاء في 15 كانون الأول 1946 على لوحة حجرية في نهر الكلب، واستوى هذا اليوم عيداً سنوياً للجللاء. وأما في سوريا فكان الاتفاق البريطاني - الفرنسي، في

وأما من جهة اليسار الصهيوني، فكان مدار الخلاف مع بن غوريون ورغبته في تعزيز دور المعترفين في الجيش على حساب غير المعترفين الذين كانت كثرة منهم منتمة إلى حزب النابام الاشتراكي، وهو ما انتهى بن غوريون إلى إقالة قائد الهاغاناه غاليلي ثم إلى إعادته ثم إلى إبراز يادين الذي ما لبث أن خاضه. وقد سوي هذا الخلاف الذي تخلله تهديد من بن غوريون بالاستقالة، بحل وسط ولم يظهر له أثر في الجهد الجاري لتعزيز الجيش عديداً وعتاداً. وهي جهود أثمرت كثيراً في أثناء مدة الهدنة الأولى هذه.

في الجهة العربية من جبهات فلسطين، كانت الصورة مخيرة. كانت القيادة العامة للجيش المعاربة قد فبطت بالهواء العراقي نور الدين محمود. ولكن الجانب العراقي أخذ يشكو إلى الجامعة العربية بقاء وحدة القيادة هذه أشبه بالوهم. وقد رأت الطين بلة إصرار البريطانيين على حجب طائرات السلاح التي تقفمت بها الجيوش العربية. ثم وصل الأمر إلى اقتراح محمود قرن القيادة العائمة بمجلس لرؤساء الأركان، وهو ما كان من شأنه أن يضع فاعلية القيادة في مهبط الريح. وكانت الخلافات السياسية لهذا الجدل، وهي التنازع وفقدان الثقة بين العربيين العربيين، وأضعة تماماً. ولم يكن هذا الجدل قد أفضى إلى خطة للعرب ولا إلى توحيد للقيادة حين طرح برنادوت مشروعه في أواخر حزيران. وكانت خطة برنادوت تحسن صورة الوحدة الجغرافية لكل من الدولتين العربية واليهودية، باقتراحها خريطة بديلة من خريطة قرار التقسيم. وكانت توسع القاعدة الجغرافية للدولة العربية وتضم إليها القدس مع حفظ استقلال بلدين للأقسام اليهودية منها. ولكنها - أي خطة الجيوط - كانت تقتر لإسرائيل بما اشغبت من أسوأ واقعة في الجليل الغربي وعلى سائر الساحل الفلسطيني. وعليه التقى العرب واليهود

نهاية عام 1945، قد أسفر عن بدء الجلاء فعلياً وقطعه أشواطاً قبل مشاهدات لندن ومفاوضات باريس. عليه قدّر الطرفان الأوروبيان مواصلته وإنهائه في سنة أسابيع. وهو ما كان. فاستمر السابغ عشر من نيسان 1946 يوماً للجلاء في سوريا، سابقاً «اليوم» اللبناني بأشهر. وكان هذا اليوم كلف سوريا تضحيات جسيمة في ربيع 1945 وقبله في غير مرحلة من عهد الانتداب الفرنسي. ولم يكن بد من أن تطبع هذه التضحيات الصورة الإجمالية لللاحقة للملاقات الفرنسية السورية بطابع النغور والمزارة.

٢- 83 رأس الكونت ورأس الحكومة

لم تكن مفاوضات الجلاء في باريس عملية هينة. فهي قد شهدت أخذاً ورداً كان مدارهما المطامح الفرنسية في حفظ «المركز الممتاز» وأسفرت، في أواخرها، عن توتر كاد أن يقضي إلى قطوعها. وكان يواجه الوفد اللبناني فيها وزير الخارجية جورج بيدو ومساعده. وكانت هذه العقبة قد بقيت في عهته بعد رحيل شارل بيغول وحكومته المؤقتة في 20 كانون الثاني 1946 وتوزير بيدو مجدداً في حكومة فيليكس غولان. ولم يأت بيدو إلى الوزارة من المعرسة الدبلوماسية وإنما كان، في الحرب، رئيساً للمجلس الوطني للمقاومة بعد مقتل جان مولا. وهو أصبح، بعد التحرير، رئيساً للحركة الجمهورية الشعبية، النظم الفرنسي للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أقطار أوروبية أخرى، وأحد الأحزاب الثلاثة الكبرى التي حكمت فرنسا المعززة مع بيغول وبعد استقالته. وكانت «الجمعية التأسيسية» ما تزال جالقة، أثناء المفاوضات الفرنسية اللبنانية، في وضع «دستور» الجمهورية الرابعة. لاستفتاء الأمة عليه وإجراء الانتخابات العامة بعد ذلك. عليه لم يكن بيدو مستعداً لتقبل إخفاق في هذه المفاوضات بدا أنه قد يعجز اضطرابات العام السابق في «دولتي المشرق» ويعتله حرج شكوى جمعية كانت هاتان الدولتان مستعنتين لتقديمها إلى مجلس الأمن الدولي. ولم يكن الاحتمال نفسه ليرضي شريكى حزب بيدو الكبيرين في الحكم، أي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، إذ كان تحقيقه سيقود الحكومة إلى أفعال مجافية لسياستها المعلنة...

على رفض هذه الخطة ورفض العرب، على اضطراب أموره العسكرية، تمديد الهدنة الذي قبله اليهود.

وكان لشروع برنايات بعد آخر زاده البتلة في الصف العربي، وهو اقتراحه ضم فلسطين العربية وشرق الأردن في مولة واحدة وإنشاء وحدة اقتصادية بين هذه الدولة وإسرائيل. وهو الاقتراح جاء مُتنبياً مطامح الملك عبد الله، ولكن دول الحور المصري-السعودي في الجامعة العربية كانت ترفضه رفضاً باتاً.

حرب 1948: المرحلة الثانية

مع انتهاء الهدنة الأولى في ٢٤ تموز، بدأت المرحلة الثانية من الحرب وبدأ واضعاً فيها أن المبادسة الهجومية أصبحت، إجمالاً، في يد القوات الإسرائيلية. باشرت هذه القوات تنفيذ خطة بن غوريون معتلة. فشنت، في الشمال، عملية «بروش» لاستخلاص مستعمرة مشمار هيردين من يد القوات السورية ومملّية «ديكل» لسهق جيش الإنقاذ المعسكر في الجليل الأوسط وكانت قاعدته للناصرة. وقد أخفقت العملية الأولى، بعد قتال عنيف دام أربعة أيام، ولم تنزعج المواقف السورية. وأما في الجليل الأوسط، فكان القلوبي هو المبادر إلى الهجوم مستهدفاً مستعمرة سجرة الواقعة على تقاطع مواصلات إستراتيجية. وتميزت هجمات جيش الإنقاذ ومن معه من المتطوعين بالشراسة ودامت ثمانية أيام، على أن المستعمرة صمدت. وأفادت القوات الصهيونية من انشغال القاطلجي بها لتبدأ عملية ديكل بتوجيه هجوم من جهة الساحل على الجليل الأوسط. وقد صد هذا الهجوم فتمثلت وجهته نحو الجنوب. هكذا سقطت الناصرة في ١6 تموز وأصبحت قوات جيش الإنقاذ معصورة في قطاع من الجليل قاعدته الجنوبية قرية عينون وركناه الشماليان قربتا ترشيحا والمالكية القريتان من الحدود اللبنانية. وكانت قري

وقد كان نصيب رياض الصلح من العملية التي باشروها الوفد اللبناني تأكيداً لقضيته، أن يعتبر أصعباً له في هذا الجمار الذي كان أليفاً لسياسته ولصعافته من أواخر العشرينات وعبر الثلاثينات. هذا فيما تولى يوسف سلام الاتصال بنوي المصالح في المشرق من وسط الأعمال، وتولى حميد فرنجيّة والوزير اللبناني المفوض في باريس أحمد الداعوق تعديك فاعليّات أخرى ذات أهنية.

وعلى جاري العادة، بدأ المؤرخون الاقتداء بـ، في الوفد الفرنسي، أميل إلى التشنج من رئيسهم للوزير، وكان يتقدّم هؤلاء الكونت ستانيسلاس أوسترووخ، كبير مساعدي الجنرال بينيه، في بيروت، دعمه المستكبرون. ويري يوسف سلام أن رياض الصلح أخذ يتعين فرصة لإيهاد أوسترووخ عن المفاوضات. وقد سعت له حين دعا بيدو للفريق اللبناني إلى عشاء... طلب رياض إلى زميله أن ينتعيا بأوسترووخ ناحية من المكان بعد العشاء وفتحا معه موضوع حملة فرنسية لمسيحيي الشرق. وهو ما فعله رياض وألف غير بعيد حتى أشار إليه سلام بحركة من رأسه. فالترب رياض من خلف أوسترووخ وكان هذا الأخير يشيد بفرنجيّة لطرجه الموضوع مؤكداً له أن فرنسا ستبقى العامية للمسيحيين. وما كان من رياض إلا أن صاح بالرجل مضجاً:

- ماذا يا كونت؟ - حملة مسيحيي لبنان؟ - وأنا ماذا جئت أفعل هنا؟

ولم يقبل رياض عنراً لأوسترووخ. وأعلن أنه مسافر الضدة إلى بيروت. ولم يترك لأحد مجالاً لثنيه عن مضادة المكان فوراً بل استأن صاحب الدعوة وانصرف.

وكان أن بيدو، بعد وقوفه على الواقعة، رار الوفد اللبناني، سبعة اليوم التالي، في فمقه معتذراً، وأبلغه إقضاء أوسترووخ من الوفد ثم سارت المفاوضات، بعد ذلك، إلى أحسن الخواتيم.

مهنة أخرى باشروها رياض من باريس، وهي إطاحة حكومة سامي الصلح. كانت علاقة رياض بيسره وابن عمه قد بنت حسنة في أيام حكومة سامي الأولى سنة 1942 وذلك على الرغم

إجزم جميع وعين غزال، وهي التي عُرفت بالثلث الصغير وتقع على سفوح الكرمل إلى الجنوب من حيفا، قد أبلت بلاءاً حسناً في عرقلة المواصلات الصهيونية خلال الأسابيع السابقة. فشنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً عليها في أوائل مرحلة المهنة الأولى وآخر في نهايتها اقتها بالإخفاق. فأندمهما بثالث حشد له قوآت كبيرة في مرحلة المهنة الثانية وهو الهجوم الذي انتهى بسقوط الثلث الصغير في 26 تموز.

على الجبهة الوسطى، شملت هذه المرحلة مأساة اللد والرملة التي استوت فنيراً أول منياً بالهزيمة العربية في فلسطين. كان الجيش العراقي منتشراً في قطاع كبير جداً من فلسطين يمتد من جسر الجامع على الأرض شرقاً إلى جنين فطولكرم شمالاً وغرباً إلى قلقيلية وإلى رأس العين جنوباً، وتقع هذه الأخيرة على بعد 16 كلم من اللد. وكانت قبة هذا القطاع نابلس. وكان الجيش الأردني منتشراً بين رأس العين شمالاً والطرطون جنوباً فالقدس الشرقية ثم أريحا شرقاً. وكانت الأخيرة قصيته. وكان طول الجبهة العراقية، ومعه طول الطريق لإمداد الجيش من بغداد، عبناً على حركته، على الرغم من تمرره في هذه المرحلة. عليه اقتصر دور الجيش العراقي على غارات محدودة وعلى حمايته جنين ولم يتحرك لمنع سقوط الثلث الصغير ولا لمنع سقوط اللد والرملة. وأما الجيش الأردني فكان متمركزاً في التلال الشرفية على اللد والرملة لعملية طريق الطرطون ولم يكن قادراً على حماية المدينتين من هجمات القوآت الصهيونية المسيطرة على القطاع الغربي حتى الساحل.

هكذا لم يدافع عن اللد والرملة إلا أهلها ومهمهم تبعة أردنية مرتنة اقتصرت على 125 عنصرأ ووضع مصفحات. وهذا في وجه أربعة ألوية صهيونية حشمت لإسقاطهما في عملية أطلق عليها اسم عملية «داني».

من ترشيح رياض أولاً لتشكيل الحكومة. وثمة ما يجيز الترويج أن الخلاف بين الرجلين دُرّ قومه في انتخابات 1943 النيابية حين أقبل سامي الصلح على معالفة أيوب ثابت، وهو الخارج لتوه من رئاسة الدولة على أثر حملة إسلامية عارمة تصدّرها رياض الصلح. ثم سامت العلاقة كثيرًا، في أيام راشيا، إذ أبدى سامي ميلًا إلى تشكيل الحكومة التي استمات إميل إذّه في البحث عن رئيس وأعضاء لها، دونما طائل. وقد ظهر رياض لجبران جريج قلقًا من قبول سامي هذه المهمة فيما «الدولة» معتقلة. ويستفاد من كلام قاس لجبري أرسلان قاله في مجلس النواب (ولم يردّ عليه سامي) أن ابن سامي الصلح هو السني ثنى والده عن عزيمته بفعل التهديد. فكان أن نزل هذا الأخير، على حصان أبيض، حالًا ثبت رسيًا أن معتقلي راشيا سيخرج عنهم، له يفتح «مجلس النواب المعلق» دون أعضائه من أول أيام الأزمة. والمؤكد أن الصلحين اللذين تناوشا مرارًا في المجلس النيابي قد بلغا أقصى الخصومة حين وقع سامي، بعد حرب فلسطين، ومعه ثلاثة نواب آخرين، اقتراحًا قومه باسمهم كمال جنبلاط وقضي بتقديم رياض إلى المحاكمة (وهو إذ ذاك رئيس الحكومة) في ضوء نتائج الحرب.

في كلّ حال، شجّع رياض رفيقيه البوريين على الاستقالة من الحكومة. وعضده، في هذا التشجيع، سوء أداء الحكومة في مواكبتها لوقتها المفاوضات، وسكوتهما عن حملة التجريب التي تعرض لها الوفد. وكان يدعو سالم إلى الاستقالة، داع آخر هو أن رئيس الجمهورية وزير الداخلية بالوكالة إميل لعود أخذًا في غيابه قرارات وتدابير ما كان ليوافق عليها، وهو الوزير الأسيل، فأخلفا وعندهما إياه بالامتناع عن مثل ذلك. وقد مضى سالم في قراره حتّى النهاية. وأما فرنجيّة النزي تأخّر في روما عن رفيقيه المائدين إلى بيروت، فلمتكن رئيس الجمهورية من ثمنه عن الاستقالة. وحلّ فيليب قنلا - بعد تردد - محلّ سالم. فتمكنت حكومة سامي الصلح من الصمود ستة أسابيع إضافية. وأطاحتها، في أواسط أيار، استقالة أعضائها من حلفاء عبد الحميد كرامي.

فسقطت المدينتان بين 11 و14 تموز وسقط معها 23 قرية في المحيط، واشترفت في اللدة، خصوصًا، مذابح مروتة، فكان الضحايا بالآلاف ووقع الأهالي، ومعهم من كان قد نزح سابقًا من يافا وجوارها، إلى النزوح وقد عصف بهم دعر هائل، ومات منهم، وهم في طريقهم إلى الخطوط الأرمينية، مئات أخرى عطشًا وإعياء وسلب الجنود الإسرائيليون النساء ما عليهن من حلّي ونهبوا المنازل والمتاجر. وبلغ عدد النازحين سبعين ألفًا نصفهم من السكان ونصفهم نازحون سابقين.

واصلت القوات الإسرائيلية، فبر سقوط اللبنتين، هجومها، محاولة الالتفاف على النطرون، في عملية أطلق عليها اسم «كيدم»، وذلك عبر الفصل بين القطاعين العراقي والأردني. وكان هدفها احتلال القدس القيمة ثم التوجّل في اتجاه نابلس. ولكن الجيش الأردني صدّ هذا الهجوم وإن يكن الأخير أضعف العصار لضروب على القدس الغربية وأربك مواصلات الجيش الأردني مع الساحل.

هذا، وقد ضيّبت فلسطين العربية من أفساحها إلى أفساحها بأخبار ما جرى في اللدة والرملة. وطاول النقد لقلاوس الجيش الأردني أولاً ولإمرته البريطانية. وطاول أيضًا الجيشين العراقي والمصري اللذين لم تكن مواقفهما بعيدة عن اللبنتين.

على الجبهة الجنوبية، كانت غاية القيادة الإسرائيلية، في هذه المرحلة، خرق خطوط انتشار القوات المصرية التي كانت تعزل النقب بما فيه من مستعمرات يهودية محصنة. وقد نفّست القوات الصهيونية عملياتين لهذه الغاية. ودار القتال سجالاً بين الجيشين واشتدّ كثيرًا في مثلث رأسه أسدود ولقاعته طريق الجدول - بيت جبرين. واشتركت فيه قوة سمعية وأخرى سودانية حضرتا لتعزيز هذه الجبهة. واشترك فيه أيضًا

عاد رياض الصلح إلى بيروت، ومعه يوسف سالم من طريق فلسطين ولبنان الجنوبيين وذلك في اليوم الأخير من آذار ١٩٤٦، أي بعد غياب طال ثلاثة أشهر. وكان الفرع حائلاً بالاتفاق على الجلاء القريب للقوات الأجنبية وعلى خلق لبنان منها لأول مرة منذ اتخاذه سنة الدولة عمدة الحرب العالمية الأولى. وكانت أخبار الدور الذي لعبه رياض الصلح في هذه المفاوضات الصعبة قد شاعت. فجري له وظيفته (وهما نائبان عن الجنوب) استقبال حاشد بدأ في النافورة وأصل في صو وصيدا وبيروت.

أتاح هذا النصر لزعماء رياض الصلح اللبنانية أن تسترد جانباً من ههجا كانت السياسة الداخلية قد استهلكته في عهد حكومتيه الأولىين. مع ذلك، لم يخلف رياض الصلح ابن عهده حين استقلت حكومة هذا الأخير في 22 أيلول. فقد كان عبد الحميد كرامي هو الذي ذهب بالحكومة إذ سحب منها حلفاءه. لذا انتج رئيس الجمهورية إليه مضطراً، إذ لم تكن حبال اليد موصولة. بعد اختبار الحكومة الكرامية الأولى، ولم يكن العهد به قد بُدء. ولكن كرامي اشترط توزيع أقطاب هم رياض الصلح ومكمل شمعون وهنري فرعون. ثم إنه عاد أيضاً إلى برنامج الإصلاح، وكان يقضي، في ما يقضي، باهتمام القضاء (لا المحافظة) مباشرة انتخابية. وكان هذا البند (الذي تمسك به كرامي يؤمن له «الاستقلال» بتمثيل طرابلس وقضائهما وبقية عن قوى انتخابية أخرى في الشمال كانت علاقاته ببعضها صعبة. وكان بعضها أقرب إلى خصمه في طرابلس. على أن رئيس الجمهورية كان مدركاً مناوأة الزعماء (وفيهم هو نفسه وللبعض من حلفاء كرامي الكبير أيضاً) لهذه الصيغة. فكان أن تعثر تكليف كرامي وكُلف سعدي المنلا، نائب طرابلس الآخر وحليف كرامي المستقيل من حكومة سامي الصلح، تأليف الحكومة الجديدة. وبدا تأليف كرامي وميل الظهري إلى التعطو بحكومة مطوعة ضامتين لتحصيل المنلا أكثرية نيابية. وكان كرامي وهنري فرعون، على الخصوص، يقفان سداً في وجه تكليف رياض الصلح. عليه ألف المنلا حكومة كان الوجه القوي فيها البيروتي صائب سلام، وكان يؤر أول مرة وتسلم حقيبة الداخلية.

ولم تلبث حكومة المنلا أن تعثرت بالأزمة الاجتماعية التي كشفتها «الاستراحة» اللبنانية من مسلسل المواجهات

مجاهدون من قرى المنطقة. ولم تتمكن القوات الصهيونية من تحقيق أهدافها، فبقيت موازين العجبة الإجمالية على حالها، تقريباً، إلى أن أعلن مجلس الأمن هدنة جديدة غير معدودة ولا مشروطة تسري ابتداءً من ١٨ تموز تحت طائلة العقوبات إذ جعل مرجعها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان على الوسيط برنابو أن يصر، في أثناء هذه الهدنة، إلى تسوية دائمة قبلها طرفا النزاع.

سقوط فلسطين

لم تكن الهدنة الثانية هذه هدنة فعلية. فهي قد شهدت انهيار الجبهات العربية في فلسطين وبلوغ دولة إسرائيل الوجودية حيداً قريباً من حدودها اليوم. وهي قد شهدت أيضاً تلاطمات شديدة في المواقف بين القادة العرب واكبتة اتصالات أردنية-إسرائيلية رسمية رمت إلى عقد صفقة تُقَسَّم فيها فلسطين بين الطرفين، على أسس ترسيمها، إلى حد بعيد، وقائع الميدان العسكري الجديدة. في هذه المرحلة أيضاً، ظهر التضعف جلياً في الصفوف الفلسطينية، واستولى الإحباط على القادة العسكريين في الجبهة العربية، فاعتكف غير واحد منهم، احتجاجاً، مدة من الزمن. هذا فيما كانت القوات الإسرائيلية تتمركز وتنتهي بتسيير الضربات الساحقة وكانت تتعقب لها، على الأخص، للسيادة في المجال الجوي، وكانت قيادتها السياسية تنتهي، بعد تجاذب، إلى خطة واضحة لم تلبث أن دخلت مجال التنفيذ.

كانت هزة سقوط اللد والرملة مستمرة التردد في كل اتجاه. فأنشئ الملك عبد الله وحكومته باللائمة على القائد الإنكليزي لجيشه غلوب باشا، وكان هذا قد أعلن تقصير الجيش بالنقص في الذخائر. واستقال رئيس الحكومة العراقية مراحيم الباجه جي ثم سحب استقالته. واعتكف رئيس

الدولية، بعد أن بوشر بتنفيذ اتفاق الجلاء، على وجه السرعة، فحكّرت فرنسا، في أوائل تمّوز، نهاية الانتداب رسمياً، بسحب «المنسوب العام» الجنرال بينيه وإرسال «السفير» الأول لها في بيروت أرمان دو شايلا ليحلّ محلّه. وكان للحزب الشيوعي دور بارز في قيادة الحركات الإضرابية (وكان أزده مشتتةً بالتأييد السوفياتي لقضيتي لبنان وسوريا) وأظهر مائتد سلام شدة في مواجهة هذه الحركات.

هكذا وجد رياض الصلح نفسه، في أيلول، مستطيعاً تسديد ضربة إلى حليف كبير لكرامي هو رئيس مجلس النواب صبري حماده. فأسهم سمي رياض إسهاماً بارزاً في رفع صيته الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا إلى سنة الرئاسة الثانية. وذلك بأكثرية معدودة ولكن كافية لإثبات ضعف الحكومة التي أئنت حماده. وكان فوز أبو شهلا دليلاً على أن القاعدة الطائفية لهيكل السلطات لم تكن قد استقرّت، بعد، في خريف 1946، وكانت راسية على حكم الأمر الواقع القديم لا على حكم اليثاق الوطني. في كلّ حال، أثار سقوط حماده احتجاجاً شيعياً ومطالبة برئاسة الحكومة لشيعي. وما لبث صبري حماده أن تقدّم من المجلس باقتراح قانون لإلغاء الطائفية كان نصيبه من النواب التفهّم المهذب أو التحفظ المهذب، ثمّ النوم العميق.

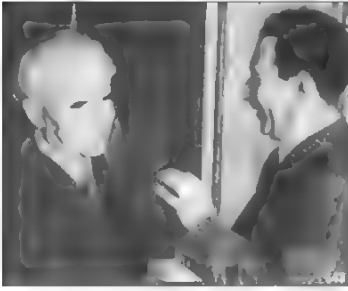
وكان لاقترب موعد الانتخابات النيابية مفاعيل قوّة برزت شهراً بعد شهر في وضع حكومة المنلا وفي موازين المجلس النيابي وفي موقف رئيس الجمهورية. كان هذا الأخير علماً أن المجلس المقبل سيختار خلفه في الرئاسة سنة 1949... أو يختاره خلفاً لنفسه. وسواء أكانت نية تجديد الولاية مستقرّة في نفسه، في أواخر سنة 1946، (وهذا في حكم المؤكد) أم كانت غير مستقرّة بعد، فإن انتخابات الربع التالي النيابية أظهرت تصميمه القاطع على كسب النيابة لأكثرية تناصرة. وكان هنري فرعون راغباً في زيادة عند النواب إلى 77 ونقل مقعده من زحلة إلى موطنه بيروت، فازتأى أن يتقرّب من سني قوتي في بيروت هو رياض الصلح، ولقي من هذا الأخير ترحيباً وضع حدّاً للخصومة. وهو ما أفضى إلى ترحيل حكومة المنلا في 14 كانون الأول سنة 1946 ورفع العطر - بمأالة من رئيس الجمهورية - عن تكليف رياض الصلح تشكيل حكومة تقود البلاد في الانتخابات النيابية.



142 برناموت

الأركان المرافقي صالح صائب الجبوري في منزله ثمّ استجاب لطلب الوصي عبد الإله فعاد إلى عمله بعد أسابيع. ودارت اتصالات بين عبد المجيد حيدر سفير الأردن في لندن، واليهو ساسون رئيس الدائرة العربية في الخارجية الإسرائيلية، المقيم آنذاك في باريس. وطلب الملك عبد الله، بواسطة القنصل الأميركي في القدس، مناطق انتشار الجيش الأردني في فلسطين ومعها النقب والجليل الغربي وباقا ثمناً لتسوية يعقدها مع إسرائيل.

ومن الجهة الإسرائيلية، أبلغ موشي شرتوك، وزير الخارجية، السفير حيدر بواسطة ساسون تمسك إسرائيل بعهد التقسيم التي رسمتها الأمم المتحدة سنة 1947، مع إضافات إلى النصيب الإسرائيلي. ولم يجد شرتوك - الذي كان يعيب عن أسئلة طرحها حيدر - مانعاً من ضمّ ما يتبقّى من فلسطين إلى شرق الأردن. ولم يعد مانعاً أيضاً من وحدة اقتصادية تنشأ بين الأردن وإسرائيل ولكن على غير الصورة التي كان قد اقترحها برنادوت. وأبدى شرتوك رفضاً لمودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيارهم ورأى أن يوطنوا في البلاد العربية بما فيها شرق الأردن والقسم العربي من فلسطين. أخيراً، سعى شرتوك، في إجابته



143 بن غوريون وشرنوك

هذه، إلى جعل إسرائيل نفسها والولايات المتحدة مرجعين لشرق الأردن بحيث يؤول اعتماده على بريطانيا، فوعده بالسعي إلى تعصيل قرض أميركي لشرق الأردن بدعم أميركي لضم المملكة إلى الأمم المتحدة، إلخ. وكانت هذه المساعي الإسرائيلية قد لاحت لها بدايات حين توقف الاتصال بين إسرائيل وشرق الأردن بعد شيوع أخباره في أواخر تموز.

في نهاية تموز أيضاً، قرّرت جامعة الدول العربية خفض عبيد جيش الإنقاذ الذي كان مرابطاً في الجليل الأوسط بمقدار النصف. وكانت شكوى قائده فوزي القاوقجي مزة من النقص الحاد في الذخيرة. فكتب إلى الأمين العام للجامعة يبلغه تنحيه عن القيادة في 5 آب. ولكنه عاد إليها في 25 بعد تدخل من الملك السعودي.

وفي 15 أيلول، قدّم برنابوت مقترحاته النهائية إلى الأمم المتحدة فجعل الجليل الغربي في الدولة اليهودية، والنقب في الدولة العربية، واستعاد القدس للصاوية الدولية وطلب ضم الدولة العربية إلى شرق الأردن وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم. وبعد يومين اغتالته في القدس منظمة شتيرن الصهيونية وكان يتزعمها يتسحاق شامير.

وقد جاءت هذه حكومة جد قوّة ناطلق عليها لقب «حكومة الجبابرة». فهي قد جمعت فرعون وشعرون وعبد الله اليافي وضمت الوزيرين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان يقابلهما وزير شيعي واحد هو صبري حماده الذي تحوّض وزارة الداخلية عن رئاسة مجلس النواب. وكان هذا الخلل بليلاً آخر على طراوة عهد العرف الطائفي وإشارة واضحة أيضاً إلى خوف بشاره الخوري المتجند من شبح إذه وقد أخذ يتململ بقوة جاهداً للنهوض من كبوة 1943. كان هذا الأخير قد زار باريس وراح يتوجّد إلى البريطانيين وطلّق حذره من عروبة جامعة الدول العربية. فكان الإتيان بكمال جنبلاط إلى الحكومة (وهو القريب العهد من ولاء إتقي معلوم) إحكاماً للسد المرزني، في الجليل، أمام إميل إذه وحزبيته. وقد ضمت الحكومة الجديدة أيضاً جبرائيل المز والياس الخوري وفالت الثقة بالإجماع، باستثناء ثلاثة من النواب الشيعة عن الجنوب هم عادل عسيان وكاتظم الغليل ورشيد بيضون فنموا استقلالهم من مجلس النواب، يأساً من «الإنقاذ» - في ما قالوا - واحتجاجاً على تعيين صبري حماده (صهر خصمهم الانتخابي أحمد الأسعد وحليفه) وزيراً للداخلية. وقد رفض المجلس استقلالهم.

أمّا رياض الصلح فكان يعود إلى مسؤولية غاب عنها سنتين وذلك ليقيم فيها أربع سنوات رئس خلالها أربع حكومات متوالية، وشهدت البلاد والمحيط في أثنائها أجسام الأحداث. وهذه أحداث تنبّرها رياض الصلح بعزم وأقدم في مواجهتها، مخططاً أو مصيباً، وأضرّت به كثيراً وقتلته في النهاية.





144 ميرزي حميد وريش
للسلح و مسلولون
لينقين آخرون و مهم
شيوخ منهم نوري
الصعيد و ابو الهدي
وسورس و كاتينوي في
مناسبة يورولي

145 وريش السلح و كمال
جنيلام عين حكافا
مسلولون

146 أحمد الأسعد وريش
السلح في مهرجان
اقتشاي





147

147 مجموعة رجال الصلح الثلاثة

148 الرؤساء الدينيين والسوريين أمام لوحة للجلال

149 بين صلاب، سلام وصافي الصلح



149



148



وفي أيلول أيضاً، برزت رغبة عراقية، مردّها إلى الشموخ بخطر الوضع، في جعل الجيش الأردني تحت القيادة العراقية. ولكن المحاولة أفضت، بعد أخذ وردّ، إلى الإخفاق. ولم يفلح الجانب العراقي أيضاً في حمل الحكومة المصرية على اعتماد خطط جديدة مشتركة. ثم أعلنت «حكومة عموم فلسطين» في 23 أيلول، في غزة. وكانت مبادرة للفتي أمين الحسيني إلى إعلانها قد لقيت موافقة من البول العربية، بما فيها شرق الأردن، إذ اعتبرت تأكيداً لعشق العرب في أرض فلسطين. مع ذلك، استثار هذا الإعلان مؤتمرات معارضة وأخرى مؤيدة. وكان واضحاً أنّ الخلاف بين الفتي الفلسطيني المصّر على استقلال الفلسطينيين بأمرهم والملك الأردني المصّر على ضمّ فلسطين العربية إلى مملكته كان هو الداعي إلى هذه المؤتمرات التي زادت الموقف العربي كله، في فلسطين، ضعفاً على ضعف.

من الجهة الإسرائيلية، كان التخطيط جارياً لاستكمال العرب بنصر حاسم على سائر الجبهات، وهذا مع أن إسرائيل تهلقت، في 8 أيلول، إصرار الولايات المتحدة على فرض احترام الهدنة. وكان بن غوريون راغباً في البدء بالجبهة الوسطى، ولكن وزير الخارجية شرتوك أفلح في إقناعه بالتعول أولاً نحو الجبهة الجنوبية، من غير إهمال الإجهاد على مقاومة جيش الإنقاذ في الجليل. وكانت ذريعة خرق الهدنة أن الجيش المصري يمنع وصول الإمداد إلى المستعمرات المعزولة في النقب وأن مشروع برنادوت ألحق الجليل كله بإسرائيل.

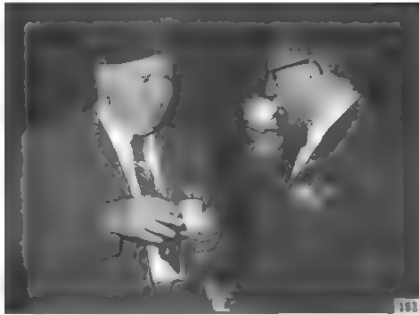
عليه، شنت القوّات الإسرائيلية التي كانت قد عزّزت تمرزيراً كثيفاً هجماً ضخماً على طول الجبهة المصرية في 14-15 تشرين الأول. فتمكّنت من اختراق خطّ المجدل-بيت جبرين منهيّة العصار المصري المضروب على المستعمرات الجنوبية. وحمل هذا الهجوم

في لبنان، كان النصف الثاني من الأربعينات، مرحلة قلق واضطراب مقيمين في الجاليين الاجتماعي والسياسي. وقد عاد صعباً اليوم تصور التقنيات المتتابعة التي شهقتها تلك السنوات، والتآكل المستمر الذي راح ينال من رصيد دولة الاستقلال، في أنفائها. وذلك أن عمل المذاكرة للفوضى أدرج تلك المرحلة في مساق «عصر ذهبي» مزعوم كان النذين عاشوا فيه يرون فيه، على الإجمال، رأياً آخر. وكان استمرار الفساد الذي حكم النعيا السياسية والإدارية في لبنان، علاقات وممارسات ومؤسسات، طوال عهد الانتداب، هو وجه ما يندثر بالزوايع المقبلة، وهو ما لم يتوان معافتيين كبار وساسة عديدون عن التحذير منه. ولكن سلسلة المنجزات الجليلة التي شهقتها السنوات الثلاث الأولى من العهد الاستقلالي كتبت هذه الأصوات. كان الاستقلال قد انتزع والمعاهدة المقيّنة له قد اجتمعت. وكان الجلاء قد مشى شوطاً وقارب التمام حين شكّل رياض الصلح حكومته الثالثة في أواخر العام 1946. وكانت العلاقات اللبنانية-السورية قد أرسيت على تفاهم سياسي بنت معالجاته عثراته أمراً ميسوراً، وعلى وحدة نقدية وجمركية، أقيمت لإدارتها هياكل مقبولة من الطرفين وإن بقيت بعض مندرجاتها موضوع تمليل متقطع من الطرفين أيضاً. وكان إنشاء جامعة الدول العربية قد جمّع الغلاف السوري- اللبناني المتعلق بالتكوين الإقليمي للبنان، غداة العرب العالمية الأولى. وكان إنشاء الجامعة نفسها قد ضبط المخطط على لبنان وسوريا من جانب أصحاب المشاريع الوحدوية، وأولهم عبد الله أمير شرق الأردن. وكان احتلال لبنان متعمداً في الأمم المتحدة قد أبطل الانتداب قائماً، بعد اضمحلاله والقاً، وذلك بحكم شرعية المنظمة. وكانت العلاقات اللبنانية- الفرنسية قد انتقلت إلى طور وثي، إجمالاً، غلب فيه الجوهان الثقافي والاقتصادي. وكانت تحرس الاعتدال الفرنسي في هذه العلاقات غلبة مستمرة للتنفيذ البريطاني في لبنان (وفي الشرق العربي كله) تحوّل فعلها، في لبنان، نحو هذه الغلبة، مجدداً، بعد أن طوي ملف المعاهدة والجلاء. وكان يجاري بريطانيا أو (يسبقها) في تقبيد المطالب الفرنسي للتقاء الوفدين الأميركي والسوفياتي على رعاية الاستقلال اللبناني ونبت فكرة «المركز الفرنسي الممتاز» في لبنان وسوريا.

كان كل شيء (تقريباً) يبدو على ما يرام، إذن، وكان رياض الصلح قد أثبت أنه قطب الרוحي في أهم الأقطار التي اجتازتها

القوات المصرية على الإنكفاء جنوباً إلى مشارف مدينة غزة وأُسر من احتلال بيت حانون القريبة من هذه الأخيرة وبيت جبرين وبئر السبع. ووجد لواء مصري محرز بقيادة الزعيم السوداني السيد طه نفسه محاصراً ومحرّلاً في الفالوجة بين الجدل وبيت جبرين فصمد فيها صاعداً الهجمات المتلاحقة ببسالة استثنائية ومحتسلاً الفارات العجيبة حتى وقف النار مجدداً في 22 تشرين الأول. وقد حفظ هذا اللواء موقعه حتى توقيع الهدنة المصرية-الإسرائيلية بعد أربعة أشهر.

كان لغزو الجبهة المصرية وقع شديد على الدول العربية العابرة. فالتقى قلبها في عمان يوم 23 تشرين الأول. ولكن هذا اللقاء لم يسفر عن علاج للموقف العسكري، وانقسم الحضور بشأن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين. وبعد أيام، شنت القوات الصهيونية هجماً عاماً على جيش الإنقاذ في الجليل الأسطر. وفي اليوم الأخير من تشرين الأول كانت عملية «أحيرام» هذه تنجلي عن احتلال الجليل كله وعن عبور صهيوني في الشمال أسقط 14 قرية لبنانية في القطاع الشرقي من المنطقة الحدودية.



151 مع حسين الموني

يرون، في العام الأول من تعاون الرجلين، أن رياض الصلح شغل من مساحة المسرح السياسي أكثر مما ينبغي له، وهو ما حمل الصلح على تكرار الإشادة بالغوري وعهده، متطوعاً للحد من شعور كنان يصفه بخطرته على علاقته برئيس الجمهورية وعلى تجربة التعاون ككلها.

مال هذا الميزان بين الرجلين لمصلحة الغوري في النصف الثاني من الأربعينات. مال لا لأن واحدة من الشخصيتين تغيرت ولم تكن لأن نقل الصلاحيات الدستورية لرئاسة الجمهورية، في صيف 1943، أخذ يرجع كفة صاحبها. وكان المظهر الأول لهذا الميل التدريجي أن تعكس الغوري بالأكثرية النيابية حمل الصلح على الرحيل في نهاية العام 1944. تلت ذلك مصافحة لثلاث شخصيات سنية بارزة على رئاسة الحكومة، بدت مقاليدها بيد رئيس الجمهورية، أولاً، على الرغم من رعايتها، إلى هذا الحد أو ذاك، موازين المجلس النيابي. كان رئيس الجمهورية قد روث، في هذا الباب، صلاحيات المفوض السامي، بموجب الدستور. فهو المتحكم، إلى حد بعيد، بمصير الحكومات، وهو المتحكم بمصير المجلس النيابي أيضاً. وهو، إن لم يكن مستطيماً تعليق الدستور ساعة يشاء (شأن المفوض السامي) قد أثبت لاحقاً أنه يستطيع فرض تعديله وأن بيده أن يتوكل لذلك تعكساً بالانتخابات النيابية تمكنه منه رهبة السياسيين من صلاحياته الآتفة النكر، وتوجيهه المباشر لرؤوس الأجهزة الإدارية والأمنية وحتى القضائية في الدولة.

هذا الميل المتدرج في الميزان أظهرته بقوة، لغير صالح رياض الصلح، الانتخابات النيابية في 25 أيار 1947، وقد عاد رياض الصلح إلى الحكم، بعد استقالة سمعي المنلا، على رأس حكومة مكلفة الإشراف عليها. ولم تلبث حوادث لشهور التي تبعت الانتخابات المذكورة أن أثبتت أن الميل المشار إليه لم يكن سليم الموازن، لا على بشاره الغوري ولا على رياض الصلح. فلين إفراط رئيس الجمهورية في استخدام صلاحيات مفرطة أصلاً وإبداء رئيس الحكومة تضامناً معه (كان فعلياً)، حيناً، وبدا أقرب، حيناً آخر، إلى الرغبة في حفظ وحدة السلطة وتعمل السوولية)، أخذ ينخر قاعدة الحكم السياسية، شيئاً فشيئاً، فعمل رياض الصلح على الرحيل، في نهاية مطاف طويل، وأدى بعد ذلك، ببشاره الغوري إلى السقوط المؤي.

المنطقة بعد سنة 1949

خط الهدنة

حيفا

بحيرة طبريا

تل أبيب

قطاع غزة

البحر الأبيض

0 25 45
كم

انتخابات أيار

جرت انتخابات 25 أيار 1947 النيابية في ظل القانون نفسه الذي رعى سابقاتها في 1943. كان هنري فرعون قد سعى إلى تعديل للقانون يرفع عدد النواب من 55 إلى 77. وكان مراده أن يفضي ذلك إلى لعظ مقعد للروم الكاثوليك في بيروت بحيث يستغني عن الظهور بمظهر الحدين بمقعد البقاعي لصبري حماده. قبل ذلك، كان الحديث عن تعديل القانون قد لبث شعاراً لحكومات تعاقبت ابتداءً من حكومة رياض الصلح الاستقلالية ولم يقتون بفعل. وقد انتهى رئيس الجمهورية إلى صرف النظر عن مطلب فرعون بعد أن كان قد أبنى ميلاً إلى تلبية هو ورياض الصلح.

وأما سبب الإعراض عن المطلب فكان معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط له إذ خشيا أن يقيد منه منافس لهما في جبل لبنان أخذ نجمة في الصمود، وهو سليم الغوري شقيق رئيس الجمهورية. وكان الرئيس متخوفاً أيضاً من زيادة حظوظ الإنثيين في الجبل إذا زيد عدد المقاعد، وكان، في أرجح الظن، يعتبر كسب جنبلاط وشمعون (اللذين أصبعا شريكين في الحكومة) إلى صف تجديد الولاية تعزيزاً حاسماً لهذا الصف.

في ظل القانون نفسه إذن، جرت تلك الانتخابات التي استوت معلماً للتزوير، ذائع الصيت في التاريخ الانتخابي اللبناني. وهي كانت مستعفة - لا ريب - بعض هذا الصيت الاستثنائي لا كفه. فإن شراء المقاعد ورشوة الناخبين وسوقهم وراء وجهائهم جماعات إلى الصناديق وفرض الأحلاف الانتخابية بحسب هوى السلطة كانت كلها تقاليد مرعية تحذرت من عهد الانتداب. وكان يُضاف إليها، قبل 1943، تعيين ثلث النواب تعييناً قسرياً أكثرية آلية مماثلة للانتداب وينعصر كثيراً الهامش المتاح للحركة السياسية ما بين الموالات والمعارضة. وفي انتخابات 1943 نفسها، تبادل الجانبان الفرنسي والبريطاني تهم التدخل في مجرى المعركة. ولم يكن دخان التهم بلا نار. ولكن منعى الضغط البريطاني الغالب كان إلى ضبط التدخل الفرنسي وإضعاف وسائله ومفاعيله. وهو ما أسهم في ترجيح كفة الاستقلاليين في المجلس الجديد (بعد إبطال مبدأ التعيين) وذلك بعد أن تجنعت شروط للترجيح المذكور في الستين للتين سبقتا الانتخابات. وكانت شروط أخرى للترجيح نفسه قد تأمنت في بعض سنوات سبقت الحرب العالمية.

العراق: وثبات وعثوات

بين 1936 و1941، كان العراق قد عرف ستة انقلابات أو «حركات» عسكرية أطاح بعضها ببعضاً وكان أولها انقلاب بكر صلي وأخوها حركة رشيد عالي الكيلاني. وكانت هذه الثقلبات، في تناقضها، صورة للتنازع الذي عاياه الجيش العراقي، بالدرجة الأولى، وه «النخب» المنسبة في المجتمع العراقي، على الأعم، ما بين أنجليين. الانجليز الأول كان يحفظ قذراً من الولاء لبريطانيا أو من التسليم بنفوذها، على الأقل، وكان المستشارون البريطانيون يوظفون الجيش ويرسمون معالم التشبث المعتمدة لضباطه وتشكل دولتهم مصدر تسليحه. وهذا إلى احتفاظ بريطانيا، بموجب معاهدة 1930، بقاعات عسكريتين ضخمتين: واحدة في الحبيانية قرب بغداد والأخرى في الشعبية قرب البصرة وبمواقع أخرى وإلى تمتعها بتسهيلات تشجع كثيراً في حالة الحرب. وكان الاتجاه الثاني ينزع إلى «استقلال نام»، للعراق لم تلت المعاهدة إلا بالعديد من مقوماته فيما ظلت مقاييسه الإستراتيجية ومنها النفط المتنامي الأهمية في تمويل الدولة، تطبق عليها القبضة البريطانية. وكانت لندن حريصة، إلى مصالحها الأخرى في البلاد، على تأمين طريق الهند ومعها مصالح أمريكية وفرنسية شريكة في استثمار النفط.

وكان الأثر الكمالي المائل في تركيا المجاورة، ومعها الأثر الفاشي - النازي، في الثلاثينات، فاعلمين بقوة في تشكيل هذا الاتجاه الثاني في الجيش وفي «منظمات» شعبية فاشية الظاهر وبعض الفخير عرفت ما يناظرها أقطار الشرق الأخرى. وقد بلغ من أهنية الجيش (الذي كان فيصل الأول قد رأى فيه عهد نظامه) أن حفنة من أركانه أشتهم نوري السعيد ومنهم نسيبه جعفر العسكري وباسين للهاشمي وعبد المحسن السعدون ومميل الدفيعي وعلي جودت الأيوبي... (رسموا أكثر الحكومات التي عرفها العهد الملكي في العراق. وكان

في بيروت، عام 1947، كسبت الحركة لائحة سامي الصلح - عبد الله الياني وقد لُحيت به «اللائحة الحكومية» مع أن اسمها الرسمي كان «اللائحة الشعبية». وكان رئيسها قد استبعدا منها صائب سلام، وحظهما على هذا الاستبعاد، فضلاً عن المنافسة التقليدية على الزعامة السنّة في بيروت، هنري فرعون ورياض الصلح. وكان الثاني يريد حيزاً مقعد لحليفه حسين الموني، الداخِل إلى اللعبة الانتخابية من باب القوة المائيّة والعلاقة الوثيقة بالأسرة السعيدية المالكة. وكان على اللائحة حبيب أبوشهلا عن الروم الأرثوذكس ورئيس أبي اللع عن الموارنة وموسى دوفريج عن الأقلّيات. وأثر رشيد بيضون نقل ترشيحه إلى بيروت (التي كان شقيقه معتمد نائبها الشيوعي في مجلس 1943) على مغامرة الترشع عن الجنبوب على لائحة نسيبه عادل عسيران... إلخ. وقد فازت لائحة الياني - الصلح هذه بتمامها، متجاوزة بشروط واسع كلاً من لائحتي صائب سلام وأمين بيهم. واعترف بشاره الخوري، في مذكراته، بأن الصناديق حُشيت بأوراق إضافية لضمان هذا الفوز، وأنسى أن هذا التجاوز كان بلا داع لأن فوز اللائحة كان حاصلاً على كل حال.

كان نصيب بيروت من المجلس النيابي تسعة مقاعد. وأما جبل لبنان فكان كبرى الدوائر وكان نصيبه سبعة عشر مقعداً، وكانت معركته أبلغ المارك تأثيراً في مصير رئاسة الجمهورية وذلك لضته العدد الأكبر من المقاعد المارونية تليه في هذا دائرة الشمال. وكانت عين بشاره الخوري على جهيد إميل إذّه لتعسين صورته عند الوزير المفوض البريطاني، من جهة، وعند بعض أعيان السنّة من الجهة الأخرى. وكان مراد الخوري أيضاً أن يضبط حركة كميل شمعون الانتخابية وأن يأمّن هجوماً مفتوحاً من جانبها على الانتخابات في وقت لم يكن الصراع بين الرجلين قد قُنع فيه على رئاسة الجمهورية، وكان شمعون لا يزال محسوباً فيه على الكتلة الدستورية بالرغم من نقده المتواصل لأعمال الحكومات.

وفي الجهة المروّنة من الجبل، كان كمال جنبلاط قد انتخب على اللائحة الإنّيّة سنة 1945 وقاوم وصول الخوري إلى الرئاسة الأولى، وعارض التعديل الاستقلاليّ للدستور. ولكنه عاد فانضمّ إلى الاستقلاليين في مواجهة ثشرين والقرب من

شعمون معتمداً مطالبته بالإصلاح ولكن من غير أن يقطع حبل المودة بينه وبين إميل إذ، فرأى الخوري أن يضمّ جنبلاط إلى الحكومة لينتسب به ويمجيد أرسلان، معارضي الدستوريين الثابت، سنّاً درويّاً في وجهه إذ، وهو ما اقتضى إخلالاً بميزان الحكومة الطائفي، إذ أصبحت تضمّ وزيرين درويين يقابلهما وزير شيعي واحد، وهذا في وقت كان الشيعة قد خسروا فيه لتهمهم رئاسة مجلس النواب. على أن هذه الجهود الرئاسية نهبت أبراج الرياح إذ أصبح شعمون وجنبلاط، بعد فوزهما في الانتخابات، طليعة الطاعنين في سلامتها وطليلة المعارضين، بعد ذلك، لتجديد الولاية الرئاسية.



184 فيصل الثاني وعبد الله في ضيافة بشارة الخوري

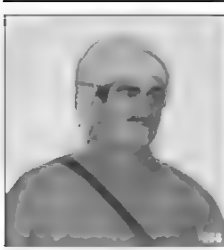
والحال أن رئيس الجمهورية كان قد تقبل - بل طلب - شعمون وجنبلاط اللانحة الدستورية في الجبل، وأقرّ لهما بالحق في قبول الأسماء الأخرى عليها أو رفضها. فكان أن استبعدا ثلاثة من المقربين إلى الرئيس هم شقيقه سليم وإميل لحود وبهيج تقّي الدين. ولكن سليم الخوري عمد إلى تشكيل لائحة أخرى برز فيها اسم لحود وتقّي الدين، وقيل إن رئيس الجمهورية كان موافقاً ضمنياً على خطوة أخيه هذه. في كل حال، سقطت لائحة إذ وفاز معظم المرشحين على لائحة شعمون - جنبلاط وفاز من لائحة سليم الخوري رئيسها وبهيج تقّي الدين. وهكذا أصبح النصر الدستوري مؤزراً في الجبل. على أن الظروف التي أحاطت بفوز سليم الخوري حرّكت موجة نقد واحتجاج حملته على الاستقالة من المجلس. وهي استقالة لم تقبلها الأكثية المطلوبة في المجلس، أول الأمر، ولكن تعيين كميل شعمون وزيراً للدخالية، في الحكومة التي شكّلها رياض الصلح غداة الانتخابات، زاد صاحبها إصراراً عليها وأباً في مقاطعة الجلسات. فانتهى المجلس إلى قبول الاستقالة بعد حوالي سنة.

وأما في دائرة الشمال، فكان العلف الذي كسب انتخابات 1943 قد انفرط. تباعد عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية وأصبح هذا الأخير حليفاً لرياض الصلح. وانفكت الصلة أيضاً بين كرامي وحليفه السنّين في عكار، سليمان العلي ومحمد العبود. وأصبح خصوم كرامي الجدد هؤلاء حلفاء لخصومه الطرابلسيين من آل الجسر وآل المقدّم. وكانت علاقة كرامي برئيس الجمهورية قد ساءت كثيراً أيضاً. وكان في محيط

معظم هؤلاء من أبناء العائلات السنية الثانية في الشطر الشمالي من البلاد. ولكن بعضهم (السعمون) كان ابن عشيرة رئيسة، وبعضهم الآخر (الهاشمي) كان من «الأشراف» من غير أن يكون من فروعهم المتصّرة. وكانوا - على الإجمال - قد ختموا في الجيش الشريفي، أثناء الحرب العالمية الأولى أو غداًتها، فانعقدت الصلة إذ ذاك بينهم وبين فيصل بن الحسين الذي أصبح ابتداءً من سنة 1921، أول ملك على العراق.

كان العراق أكثر الدول العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى وفرة في المقومات المبدئية للنهوض والنمو. وفي صدارة هذه المقومات كانت تمثل الثروة المائية الزراعية التي صنعت المجد التاريخي لما بين النهرين وقد استجنت معها ثروة نفطية أخذ دورها في رسم مستقبل البلاد يتوطد عاماً بعد عام. وهذا إلى الاعتدال في الكثافة السكانية وكثرة المراكز المينائية أو شبه المينائية وإلى العمق الحضاري المتدّ في الزراعة وفي الحرف، إلخ. ولكن العراق كان مستعجلاً بنظام اجتماعي - سياسي معاد لفضية النمو ويتوزّع ما بين جماعات مذهبية وقومية زاد نشوء الدولة الوطنية من وطأة التنازع القديم بينها أو أنشأ لها أسباباً جديدة للتنازع.

فقد كان من ضمّ ولاية الموصل إلى العراق (وهو لم يبرم حتى سنة 1925) أنه قطع جماعة الأكراد عن الملق الجانحين لهم في



188 مصطفى البارزاني

كل من تركيا وسوريا، وشُيقت عليهم العبود الجديدة وقطعت الطريق على حلمهم بكيان سياسي لهم. فعلى الرغم من تقطع الأكراد إلى عشائر أيضاً ومن خطوط انقسام أخرى كانت جارية بينهم، فيها اللغوي وفيها المنهبي وفيها المرتسم بين الطرق الصفية، أمكن أن ينمو بينهم، ابتداءً من الثلاثينات، شعور قومي تغنى من تعسهم السيطرة العربية على الدولة العراقية الجديدة ومن أوضاعهم الصعبة في نطاق هذه الدولة، وقد نشأ إمرажهم فيها من تنكّر العلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى، لموعدهم بمنح الأكراد دولة لهم. وهذا وعد تضافر الانتصار الكمالي والأطباع النفطية البريطانية على جعله أثراً بعد عين. وكان الأكراد قد باشروا التمرد على الاحتلال البريطاني من جنوب إقليمهم، يقودهم رئيس ديني منهم هو محمود البرزنجي، منذ إطباق الجيش البريطاني على مدينة الموصل في سنة 1918 واستمرّ تمردهم هذا إلى سنة 1920. ثم إنهم رفضوا الاستفتاء على تنصيب فيصل في السنة التالية وأعلن البرزنجي نفسه ملكاً على كردستان. ولم يتمكن الجيش البريطاني من القضاء على هذه الحركة الأولى إلا في سنة 1923.

وفي سنة 1931، كان لواء الزعامة القومية قد انتقل ليستقر في أسرة البارزاني التي حمله منها أحمد ثم أخوه مصطفى البارزاني. وكان رفض عصبة الأمم، في تلك السنة،

كرامي من أخذ عليه تقزبه من الإنبيين في الوسط الماروني الشمالي. فسَهّل ذلك كله - فضلاً عن نفوذ رياض الصلح عند أسرتي الجسر والمقدم - نوعاً من البروز الجديد في الساحة الطرابلسية لعزب النداء للقومي الذي كان يتصنره كاظم الصلح، ابن عم رياض، ويقوده، في طرابلس، قبولي الذوق. إلى ذلك، كان مصطفى كرامي، شقيق عبد الحميد ورئيس بلدية طرابلس، يواجه اتهاماً بالفساد انتهى إلى إقالته.

في هذا الظرف المعموم، شهدت المدينة صداماً بموتاً خطيراً أثناء استقبالها ابنها فوزي القلوجي العائد إليها، يوم 4 آذار 1947، من نفي طويل وساحات نضال عسيدة. كان القلوجي (الذي سيصبح، بعد عودته بشهور، قائداً لجيش الإنقاذ في فلسطين) قد قاتل في حماء أثناء الثورة السورية الكبرى وفي فلسطين أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، وفي بغداد أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني، وكان قد قاوم دخول القوات البريطانية اليونان... وأما استقباله في طرابلس فأحاطته حراوات المدينة إلى مجرزة سقط فيها ثمانية عشر قتيلاً ونحو من خمسين جريحاً. وكان بين القتلى نافذ راغد المقدم، عميد آل المقدم، وقد أُردي مع أنه كان غير مسلح. وعلى الأثر أقيمت معافط الشمال عبد للمركز شهاب وعُيّن بدلاً منه عسكري هونور الدين الرفاعي وأرسلت تعزيزات واتخذت تدابير أمن مشددة.

افتتحت المعركة الانتخابية إذن في هذا الجو القائم. وقد باشرها كرامي بإعلان العزوف عن ترشيح نفسه. كانت الأحلاف، في نطاق الدائرة الكبيرة، قد أطبقت عليه وقصّت حظه في الفوز وكانت صغته إلى تراجع مطرد، من جزاء السرطان، انتهى بوفاته في تشرين الثاني 1950. مع ذلك اعتبرت خطوته استدرجاً للتأييد من جهات مختلفة أهّتها رئاسة الجمهوريّة والحكومة. فقد كان يشاره الغوري ورياض الصلح يخشيان أن يكون خروج كرامي من المجلس مؤثراً بعودته إلى معارضة «سورية» التوجه، في طرابلس، كان قد طوى صفحتها في سنة 1943. فكان أن ذهب الوسطاء إليه يعيدونه بالفوز ولكن على لائحة لا يكون هورئيسها. ولم يكن هذا الشرط غير إقرار بالحالة الفعلية لموازن القوة الانتخابية في الدائرة، ولكن كرامي رفضه وأخذ خروجه من المعركة.

فكان أن فازَ منافسوه بتقنمهم فرنجية والعلبي والعبود - في طرابلس - خصمه مايز المقدم (شقيق نافذ) وعضنان الجسر. غير أن الحلف الفائز بمقاعد الشمال الاثني عشر - شأن التحالفين اللذين ربعا معركة النجبل ومعركة بيزرت - لم يطل به الأجل، إذ سرعان ما انقسم بين الحكومة والمعارضة، وهذا قيل أن يُمبر أقطاب من الأحزاب الثلاثة إلى معارضة «العهد» برمته. فثبت أن سياسة «الائتلاف المفروض» التي اعتمدها رئيس الجمهورية حَققت، في العام التالي، هدف تجسيد الولاية، ولكفها لم تصمد بعد تلك لماوكبة الولاية الثانية بالتأييد المطلوب.

في دائرة الجنوب، لم يتيسر فرض الائتلاف أصلاً. كان الخلاف قد استشرى بين ركني الثلاثة الموقدة التي كسبت معركة 1943 الانتخابية: أحمد الأسعد وعادل عسيران. وكانت المصالحة قد تمت، في المقابل، بين الأسعد ويوسف الرُّن رأس الثلاثة الأخرى النافسة في انتخابات 1943. وفي الصلح قائماً بين النسيبين عادل عسيران وكاظم الغليل. وأما رياض الصلح، فكان الخلاف قد ذر قرنه تفاعاً بينه وبين رئيسي الثلاثين، الأسعد وعسيران. ولكنه بدأ، في عشايا المعركة الانتخابية، أقرب إلى الثاني منه إلى الأول. وظهرت، مرة أخرى، محدودية القوة الانتخابية لرياض، في دائرته، بالقياس إلى ضخامة زعامته المائنة. وقد تجنّب بشارة الخوري لمعالجة هذا المشكل، إذ كانت حاجته إلى رياض مائة في مجلس النواب وعلى رأس الحكومة. وهذه حاجة كانت وازنة في الحسابات اللبنانية العامة من داخلية وخارجية، في الواقع، لا في حسابات الرئيس وعهده فحسب. عليه عمد الرئيس إلى مصالحة الصلح والأسعد. وكلفت له يد، على الأرجح، في إقناع السنهوري المتيق والنائب في مجالس الانداب خالد شهاب بسحب ترشيحه لمصلحة رياض. فاستوى هذا الأخير مرشحاً على الثلاثين الأسعدية والاصيرانية معاً عن المقعد السنّي الوحيد في الجنوب وثامن قوّه.

شيء آخر فعله الخوري والصلح معاً هو التضحية بصديقهما القديم يوسف سالم، شاغل المقعد الكاثوليكيّ، الوحيد أيضاً، في الجنوب. فقد «استورد» إلى الثلاثة الأسعدية من رحلة الرُّشع الكاثوليكيّ جوزف طعمه السكاف وذلك لعجز مقعد كاثوليكيّ في البقاع لهنري فرعون. وكانت نتيجة

طلباً قتمه أعيان السليمانية بإعلان استقلال كردستان سبباً في نشوء حلال من العرب شبه الدائمة بين الدولة العراقية والمملكة الأردنية في كردستان. وفي مطلع الثلاثينات هذا، كان بكر صدقي الآف النكر (وهو كردني مستعرب) هو من تولّى قمع التمرد الكردي. على أن مصطفى البارزاني تمكن لاحقاً - في العامين الأخيرين من العرب العلنية الثانية - من إحياء الحركة القومية الكردية في العراق وكسب، في صيف 1945، جولات في وجه القوات العراقية قبل أن يهزم جنده وينسحب إلى إيران حيث كانت قد نشأت، برعاية من الاقتصاد السوفياتي، جمهورية مهاباد الكردية القصيرة العمر. وسحق هذه الجمهورية، انسحب البارزاني معه بضع مئات من أنصاره إلى الاتحاد السوفياتي ليبقى هناك بعيداً عن العراق مدة أحد عشر عاماً.

وفي الجنوب، عزلت العمود الجديدة ولاية البصرة عن مداها الإيراني وحدثت من حركة البشر والصلح منها وإليها. وكان الشيعة، وهم الغالبون على سكان الجنوب، قد ناهضوا الدخول البريطاني إلى العراق منذ سنة 1914 وكتبوه خسائر لم يتكبد مثلها في أية من حروب الاستعمارية الأخرى (ومن ذلك 98 ألفاً من القتلى معظمهم من الهند). ثم إنهم عادوا إلى مقاومته في «ثورة العشرين» معهم قوى سنّية كانت طامعة إلى إنشاء دولة عراقية مستقلة أو إلى المعاقب بالدولة الشريفة فنشرت منّا كان يسمى «العملية» البريطانية للعراق قبل أن يسمى «الانداب» البريطاني عليه. على أن القمع الشديد ونفي القادة المجهدين انتهى إلى تهميش واضح للشيعة (وهو أكثرية السكان العرب)، فيما اجتذبت القوة البريطانية كثرة من أعيان السنّة في المشائر وفي المدن و«نغبا» منهم أهلها مراسها الإداري والعسكري في العهد العثماني الأخير لثستائف، في سياق جديد،

هذا كله أن فازت اللائحة الأسمعية بفارق كبير باستثناء علي بدر الدين الذي هزمه عادل عسيران رأس اللائحة المنافسة. وكان نصيب الجنوب من مجلس النواب عشرة مقاعد.

أخيراً، هيمنت على معركة البقاع زعامة صبري حمادة وعزز هذه الهيمنة وجوده في وزارة الداخلية ومعالفته إبراهيم حيدر رأس القوة الشعبية الثقية في الدائرة. وبدا حمادة، لأول وهلة، مصكباً على استبعاد هنري فرعون انتقاماً. فقد كانت لهذا الأخير يد طويلة في إبعاد حمادة، قبل أشهر، من رئاسة المجلس. ولكن رئيس الجمهورية كان مصراً على عودة فرعون، نسيبه المشاكس، المريض الشراء والتحكم بمقاليده نقابية وأهلية مهنة في بيروت، وذلك بعد أن صرف النظر عن تمثيل قانون الانتخاب بحيث يُستحدث له مقدم في العاصمة. فانهى الإصرار الرئاسي إلى قبول حمادة ترشيح فرعون على لائحته. ومانى أحمد الأسعد ويض الصلح هذه الرغبة الرئاسية فيسراً - على ما سبق بيانه - لتعليق حمادة الكاثوليكي جوف السكاف سبيل النيابة عن الجنوب. وانتهى الأمر كله بفوز لائحة حمادة - حيدر بمقاعد البقاع السبعة جميعاً.

جهةً بشاره للغوري في استرداد أقطاب الحياة السياسية اللبنانية إلى مجلس النواب، سواء أكانت قوتهم الانتخابية (وهي غير مساوية، بالضرورة، لقوتهم السياسية) تبخ لهم هذه العجوة أم لم تكن. وهو قد أفلح في ذلك، إجمالاً، باستثناء حالتين بارزتين هما حالتا عبد الحميد كرامي وصائب سلام. ولم يكن الغوري مطمئناً إلى ولا هؤلاء الأقطاب جميعاً. ولكنه - يراه في ذلك شقيق زوجته ميشال شيعا - كان يرى أن نبذ زعامة ما من مجلس النواب يفتح أفق معارضتها بلا حدة، إذا وانتهى ظروف أخرى، فينقلها من معارضة للحكومة إلى معارضة لرئاسة الجمهورية نفسها. ثم إن رئيس الجمهورية من معارضة للأقطاب بموازته ترشيحهم على لوائح قوة، وبوسائل مختلفة أخرى. وكان هذا كله هو التمهيد المناسب لتجديد الولاية.

ثارت في الصحافة حملة قوية على انتخابات 25 أيار. وكثرت طعون المرشحين الخاسرين في نيابة الفائزين. وطعن بعض

تصغراً للدولة الناشئة كانت ممبنة بما يعادله في المرحلة العثمانية أصلاً. وقد رغبها تنصيب الشرف فيصل على العرش بعناصر أخرى جاءت معه وبشروع متفوقة على مرجعيات العشائر ومتعالية على الانقسام المنهبي وقادرة - ولو إلى حد - على معالجة النزاعات الطارئة بين تلك أو بسبب هذا وعلى الاضطلاع بسلطة للتحكيم فيها.

وفي الشمال، كانت قد اتصلت بمشكلة الأكراد، منذ تأسست الدولة العراقية، مشكلة الأيوبيين الذين قطعوا عن مداهم في الجزيرة السورية وجند البريطانيين منهم متطوعة لمقاتلة جيرانهم الأكراد وتمهيدهم برعاية خاصة. فتولت في صفوفهم عنجنية جعلت للمسلمين من مواطنيهم يشملونهم بنفوسهم من السيطرة البريطانية. وفي سنة 1933، كانت الدولة العراقية قد خرجت من الانتداب إلى الاستقلال ودخلت في عصبه الأمم حين يشر الأيوبيون (لقد يسوا من إنشاء دولة خاصة بهم) حركة مدارها منح بطريقتهم سلطة زمنية عليهم. وهذا أمر لم يكن في وارد الدولة أن تسلم لهم به إذ كانت تغشى انتقال عدواه إلى غيرهم من الجماعات، وخصوصاً إلى الشيعة والأكراد. عليه انضمت قوت من الجيش يقودها اللواء بكر صليبي (الضابط الكردي الأصل نفسه وصاحب الانقلاب الأول، القبل بعد سنوات ثلاث) على قمع الحركة الأيوبية قمعاً فظيحاً آنذاك، في بعض الأوضاع، صورة المنعفة المنظمة، لا تخف عن النساء ولا عن الأطفال. وهو ما أسفر عن هجرة واسعة، عبر الحدود السورية، فاصت بشدة حضور هذه الجماعة في شمال العراق. وكان الملك فيصل، في أثناء هذه العودات، مسافراً في رحلة استشفاء إلى سويسرا حيث لم يلبث أن قضى. فخلفه ابنه غازي، وهو إذ ذلك شاب في العادية والمشرية، قليل الراد من دراية أبيه بسياسة المجتمع العراقي الصعب، وبمجازاة الرقيب البريطاني المستمر الفؤاد والدائم اليقظة.

الفائزين في نيابة زملاء لهم. واستقال كمال جنبلاط، غداة الانتخابات، من حكمة كانت مؤمنة، على كل حال. ووصل به الأمر إلى حد الطعن في حق المجلس الجديد في انتخاب مكتبه قبل بث الطعن. ولكنه وجد من بلغت نظره إلى أن بث الطعن يستوجب أن يمين المجلس لجنة نيابية للطعن، وأن الإقرار للمجلس بهذا الحق يستتبع الإقرار له بمناظر حقوقه. وكان هذا فصل الخطاب... كان جنبلاط قد أوصى بأن أكثر من نصف النواب قد ثبت بطلان نياباتهم، ولكن لم يبتل المجلس نيابة أي من النواب هم: فريد الخازن وأمين نخلة (من جبل لبنان) ومحمد علي غطيسي (من الجنيب). ولكن المجلس أقر نيابتهم بعد دفاع عن أشخاصهم لم يثبت فيهم الهزل من الجد، تولاه سامي الصلح.

لاحقاً، قبل المجلس استقالة سليم الخوري (بعد سنة من تقيدها، على ما ذكر) وخمدت إذ ذاك شيئاً ما حملة التشكيك في شرعية المجلس. وكان سليم الخوري قد أصبح مشجعاً لتعليق تهمة التزوير والفساد والتلاعب في الانتخابات وفي نتائجها يرتها عن شقيقه الرئيس، حتى أن هنري فرعون الذي لم تكن نيابته امرأة فيصر خلع في هجاء سليم. فأجابه رياض الصلح مذكراً به أننا كنا معاً في الوزارة! ولم يعد خروج الشيخ سليم من مجلس النواب دون صعود نجمه بأطراف. فأصبح السلطان سليم وأصبح مقامه في قرن الشباك مقصد الساسة وكبار الموظفين فضلاً عن البسطاء من أصعاب العاجات. فأطلق الناس على هذا المقام اسم «موتة قرن الشباك». وكان لا بد أن تقع الواقعة، ولو بعد حين، بين السلطان سليم ورياض الصلح. وسعد إلى هذه الواقعة لاحقاً، قبل ذلك بقي رئيس الحكومة بمنأى نسبي من سهام الحملة على الانتخابات. فقد كان معلماً - على العموم - أن رئاسة الجمهورية لا الحكومة هي التي تولت الإدارة العامة للانتخابات، وهذا مع العلم أن بشارة الخوري يشير إلى ملازمة رياض الصلح وهنري فرعون إياه، مدة الحملة، وإلى مهات قام بها كل منهما في سياق هذه الأخيرة. في كل حال، تركز الهجوم على سليم الخوري.

ولكن رياض الصلح دافع بالتصريح من دمشق وفي بيان حكومته اللاحقة عن نتائج الانتخابات. وراى فيها استفادة

تحت مشكلات الأقوام والمذاهب هذه، كانت تعتمل مشكلات أخرى متصلة بالجمع الزراعي وبنمو المدن في مواجهة. وهذه مشكلات أورت تضيقاً تزداد مع السنين لقاعدة النظام السياسي وازدادت من جنوحه إلى الضيق وفقرت كثيراً من الآراء التي كان يسلّم خلالها بشي من العزبة في الحياة السياسية وفي تشكيل الأحزاب وعمل النقابات وإصدار الصحف، إلخ. كان التحول إلى الملكية الخاصة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد غرغ تغييراً عميقاً نمط الإنتاج والتوزيع المشاوري، وهو النمط القالب في أدياب العراق والمائل أيضاً - ولو متحيزاً أو ممزوجاً - في مدنه. فقد أتاح قانون الأراضي العثماني، مشجعاً بسلطة الأمر الواقع وبفساد الإدارة، لمشايخ المشايخ وغيرهم من ذوي النفوذ أو المال أن يحولوا إلى أملاك خاصة لهم أراضي كانت تنصرف بها العشيرة مجتمعة في الماضي، وكانت سلطتهم عليها وعلى المؤمنين والماملين فيها مضبوطة بالمعرف المشاوري وبروح المساواة المتجذرة في هذا المعرف حين يتناول التعامل بين أبناء العشيرة الواحدة. هكذا أخذت تتركز ملكية الأراضي في يد حفنة ضئيلة من المشايخ السنة والشيعة ومن ذوي النفوذ. ففي أواخر العهد للكني، كان أربعة أخماس العراقيين لا يملكون أرضاً وكان 72,9% من الملاكين يسيرون 6,2% فقط من الأراضي للملكية فيما كان 1% من الملاكين يسيرون 55,1% من أراضي الملك الخاص. كانت حالة العراق في هذه الجهة، في ما يرى والتر لاكمي، قد أصبحت بين أسوأ الحالات في العالم إن لم تكن أسوأها فاطية. وإذا كان «تعميد» الدولة العثمانية قد استوى منطلقاً لإرساء هذا التباين العميق بين الطبقات، فإن العراق المستقل، بعد 1930، هو الذي شهد، في الواقع، ذروة التحول العثيث لأراضي المشايخ وأمالك الدولة إلى أملاك خاصة. وفيما أورت مرحلة الانتداب منجزات معتبرة نسبياً في التجهيز الأساسي، وفي المواصلات

أقر سياسة العهد ومبادئ ما استقرت تسميته في تلك السنة، على الأرجح، باسم الميثاق الوطني. وأما الشكاوى مما اعتبر الصليبيات الانتخابية فأهدى البيان الوزاري اعتباره لها مشيراً إلى أنها في مهدة المجلس النيابي. ولم يكن ريفس قد حصل قوة نيابية تمتد بها، بالنتيجة. فهو لم يستطع فرض صديقه مارون كنعان على اللائحة الأسعوية. ورضي بانتقال جوزف المسكاف إلى الجنوب فغسر يوسف سالم. وهو لم يستطع فرض صديقين له من الصحافيين هما سعيد فريضة (صاحب الصياد) وحنّا غصن (صاحب الدمار) على لائحة قوّة. وكان خلفه وحسين العوني، في بيروت، حلفاء وثيقاً، ولكنه كان يعلم أن رأسى اللائحة الموالية، سامي الصلح ومبد الله الياني، منافسان له لا حليفان... إلخ.

٢ < 87 تجديد الولاية

يؤكد بشاره الخوري أن إدارته لانتخابات 25 أيار 1947 النيابية لم يكن مرماها إلى «لفتح» مجلس نيابي يجند له ولايته الرئاسية. ويضيف أن هذا التجديد أملاه «جو مقصم بالتأييد» للعهد ومنجزاته وأن استكمال التجديد أملاه حدثان هما التجديد للرئيس السوري شكري القوتلي واتساع الحزب في فلسطين. ولا ينكر الخوري أنه رغب في التجديد وعمل له ولكن على هذا «المستوى العالي». غير أن القلائل ممن أرخوا لهذه المرحلة يبرزون بشاره لهذه الرغبة قد ترقى - إذا أخذنا بكلام سامي الصلح - إلى سنة 1945. ويؤكد بعضهم أنه كان يشق على الخوري أن ينتهي إلى دخول الظل والعمالة - شأن إميل إده والفرد نقاش - بعد أن يقادر ستة سعى إلى تبنيها عمراً سياسياً بطوله. وهم يحصون إشارات إلى ولعه بمظاهر السلطة وأبهتها. والصلح أن هذه الإشارات أكثر من أن تحصى. فمن منكرات بشاره الخوري تكاد لا تخلو صفة منها من وصف الراسم وذكر مظاهر التأييد والتبجيل وعباراتهم، وحشود المؤمنين وحماسة المصدقين.

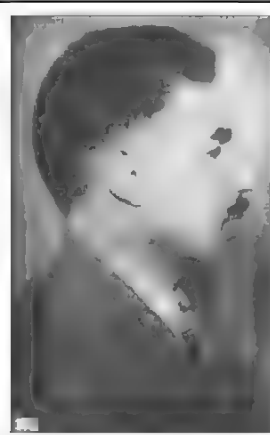
هذا وكان التجديد، بالتضائه تعديل الدستور لصلحة فرد وضعت المادة العنلة، أصلاً، لجمع شهرته للسلطة؛ نشأراً في سيرة بشاره الخوري السياسية، فهو قد أنشأ كتلته «الدمورية»

بخاضة، وفي تأهيل الجيش، واعتمد البريطانيون شوخ العشائر لحفظ النظام، أصبح كبار ملاكي الأراضي، من قضاة ومستجنيين، هم ركن النظام الركين في عهد الاستقلال، وأصبح معولهم في حفظ النظام على القوة العسكرية. ففتنوا الباب أمام هذه الأخيرة لتدرك أهمية مجتمعا وورثا ولتعال، من سبل مختلفة، أن تبني على هذا الإدراك مقتضا.

ولم يكن يقل سوءاً عن التفات الرهيب بين الطبقات نوع العلاقة التي أنشأها المشايخ مع «فلاحهم»، حين استبوا مالكين للأرض، فافترضوا لأنفسهم حقاً في امتلاك ما عليها، وهو ما قُرب نظام الإنتاج الزراعي في العراق من نظام الإقطاع في القرون الوسطى الأوروبية، بما في ذلك استحداث نوع من القنافة التي لم تكن معهودة في الإقطاع العثماني. ومن آيات ذلك أن مشروع قانون يحظر على الفلاح أن يصادر مزرعة شيخه ما لم يرؤده هذا الأخير شهادة تبرئ نمتة من كل «دين» للمشيخ عليه طرح على المناقشة في مجلس النواب سنة 1935. وقد أفضى هذا النوع من التصرف إلى موجات هجرة كبرى باشرها من الريف نحو المدن من لم يكوفا من ذوي الأملاك، وهو ما أفرغ الأدياف من معظم سكانها العاملين وضرب الإنتاج الزراعي وقوض، بين ما قوض، سلطة المعتدين الشيعة في الجنوب إذ كان معولهم على ولاء المشائخ. وهو أيضاً ما جعل للنفط يستوي، شيئاً فشيئاً، معوراً للحيطة الاقتصادية في البلاد وركيزة كبرى لوجود الدولة، مع القلة النسبية لأعداد من كانوا يعملون في المنشآت النفطية. في هذه المنشآت، على التحديد، وفي المنشآت الصناعية الأخرى، كانت الأجور مرتفعة جداً بكل مقياس وكانت ظروف العمل شديدة الفسوة وأيامه مهولة الطول...

كانت الفشة العاكمة في العراق ومن ورائها طبقة الملاكين الكبار المسيطرة

في الثلاثينات على الدعوة إلى احترام الدستور وبعثه ككلمة عمت يد المفوض السامي إلى تعطيله. وهو قد أنكر على إميل إذه ترشيحه نفسه في سنة 1943 ناصباً في وجهه تلك المادة الدستورية نفسها: المادة 49 التي تمنع انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثلثية قبل أن تنقضي ست سنوات على نهاية ولايته الأولى... وهو قد حرص على جعل رئاسة الحكومة دؤارة بين أعيان السنة لعله أن ذلك يحذ من جموح المعارضين منهم في المعارضة. فكان جديراً به أن يقتد أن حصره الرئاسة الأولى بنفسه لاثني عشر عاماً لن يُعتم أن ينشئ معارضة أو قدره على مس الاستقرار. وقد حصل ذلك فعلاً، ولو بعد حين، من بدء الولاية الثانية... فوجد بشاره الخوري أهم منافسيه الموازنة يطالبون برحيله وتعتز عليه (بعد أن كان رياض الصلح قد اغتيل) أن يعد شخصية سنية تشكل حكومة يركن إليها في مواجهة الاضطراب العام. فأصبح وضعه، لهذه الجهة، في الأقل، شبيهاً بوضع إميل إذه في تشرين الثاني 1943. وكان منه أن استقال مجتنباً البلاد القوض العامة. ولم ينس أن يدفع إلى فؤاد شهاب، رئيس الحكومة الانتقالية، نسخة من الدستور داعياً إياه إلى العرص عليه.



156 يوسف سلمان يوسف (مهد)

على أن بشاره الخوري كان مصيباً في تأكيد «أن الجؤ» كان مقعماً بالتليد، سنة 1948، لتجديد الولاية الرئاسية. وكان ذلك معلوماً، في النطاق النيابي، على الأقل، من يوم أن ضرب مجلس النواب صفعاً عن الطعون في نيابة أعضاء فيه وقناسي (ومعه الحكومة)، إلى حين، الدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات وأصبحت دعوة أعضاء آخرين فيه إلى حله صيحة في واد. عليه وقع ستة وأربعون من النواب عريضة تطلب تعديل المادة 49 من الدستور، وكان ذلك في 9 نيسان 1948. وقد انطلقت للنكرة من جواز التجديد في ديمقراطيات مختلفة ومن حصوله في سوريا، ثم بنت الحاجة إليه في لبنان على ضرورة حفظ الاستقرار وعلى دور بشاره الخوري في قيادة البلاد نحو الاستقلال. واحتفظت للنكرة بالبدأ العام الذي تنص عليه المادة 49 (إذ هو «يتفق مع الأوضاع اللبنانية الخاصة»)، حاصرة إجازة التجديد في حالة بشاره الخوري.

وينكر الخوري دوافع النواب التسعة الذين لم يؤقوا العريضة. فيشير إلى أن اثنين منهم كانا غائبين وموافقين (وهما رشيد

تبيين قدراً مفرطاً من الاستنثار ومن تغلف النظرة إلى أسباب تماسك النظام الاجتماعي واستمراره في العمل، وشروط تعامله الفاعل مع ما يشهده المجتمع من تغيير. فأنتهى هذا الإفراط إلى تعريضهما من مقومات الاستقرار في مجتمعهما وإلى سلبهما قواعد دورهما وإجانبتهما المتكرر إلى القمع العاري وإلى التمسك بالضمانة البريطانية. وكان رأس ما أخفق مملكتهما في التوصل إليه تعزيز الطبقة المتوسطة في المن والإفساح لها في مجال التعبير السياسي العز وإشعارها بشركة لها في تدبير الشؤون العامة. فقد لبثت البرجوازية المرافقة ضعيفة بين الحربين العالميتين وغداة الحرب الثانية. وجه ممثلوها في فرض دور سياسي لهم، ولكن حركاتهم كانت عريضة للقمع وإن لم يكن بموتاً شأن ما كانت تلقاه حركات الأقوام والمذاهب وما جوبه به الشيوعيون.

وطبيعي أن تعبير الطبقة الوسطى، بسائر أساطها ومزاتها، عن رؤيتها للمجتمع والدولة كان متنوعاً، متباين الاتجاهات،

بيضون وسليم الخوري، شقيق الرئيس)، وأن نسيبه هنري فرعون ومجس دوفريج أخذوا برأي شقيق زوجته ميشال شيعا المعتزض على استعجال التجديد، وأن يوسف كروم وفصوح الفضل وسليمان العلي أكرموا خاطر عبد الحميد كرامي (الذي لم يكن نائباً إذ ذاك) وأن كمال جنبلاط سافر بعد إبلاغ الخوري أنه يعارض مبدأ التجديد، لا شخص المجدد له، وأن كميل شمعون (الذي كان قد أبعاد عن الساحة الداخلية، مرة أخرى، إذ كلف - وهو الوزير - تمثيل لبنان في الأمم المتحدة) بدأ منسجماً مع نفسه «هذه المرة» فاستقال من الوزارة... هؤلاء هم التسعة... أو السبعة، بالأحرى. وليس من ريب في أن معارضة كرامي وشمعون وجنبلاط وفرعون أيضاً، ولو إلى حدٍّ تبعه، شيئاً ما، صفة «المفهم بالتأييد» عن الجوّ الذي تمّ فيه تجديد الولاية.

حفظ رياض الصلح عريضة التجديد النهائية في «مرجه»، على قول بشاره الخوري، في انتظار اللحظة المناسبة. وكان دخول الجيوش العربية للعرب الجزيرة في فلسطين، يوم 15 أيار، هو اللحظة المنتظرة. فاجتمع المجلس النهائي يوم 22، وأقرّ التعديل الدستوري، ثم عاد إلى الاجتماع يوم 27 و«انتخب» بشاره الخوري لولاية ثانية تبدأ مع انتهاء الأولى التي كان قد بقي منها سنة وأربعة أشهر تقريباً. وقد سوت للأمرين موقعو العريضة أنفسهم وتغيب غير الموقعين.

كان موقف رياض الصلح حجر الزاوية في بناء المواقف التي حملت بشاره الخوري إلى ولايته الثانية. كان الخوري قد أفلح في تكريس نفسه مؤمناً على مفاتيح المداخل اللبنانية إلى المجال العربي وبالتالي على مقايير الشراكة المارضية - السنية في إدارة لبنان. وأما رياض الصلح فكان الضمانة المستقرة لعزيم الدولة اللبنانية في الساحات العربية كلها. وكان هو الوحيد الرتني من داخل البلاد وخارجها على أنه العمود اللبناني في بناء نوع من الزعامة العربية الجماعية نستقطب التأييد أو المعارضة من مواقع الرأي والمطالبة القوميتين في طول العالم العربي وعرضه. كان هو النظير اللبناني للقوّلي أو لمرم ولنوري السعيد أو لعبد الإله ولأمين الحسيني، إلخ. لذا لم يطرح رياض الصلح، في تلك المرحلة، مسألة دخوله في ثنائي لبناني غير ذلك الذي كان يجمعه وبشاره الخوري. ولا ريب أن التجديد

ففي الثلاثينات، لم تمتكف جماعة «الأهالي» ذات المشرب الديمقراطي - وإن يكن غير خال من الإيهام، في حينه - من التعاون مع انقلاب بكر صفي ذي التوجّه شبه الفاشي ولو أن ممثلها استقالوا من الحكومة حين اكتشفوا أن صاحب الانقلاب هو الذي يحكم.

ولكن تحولات ما بعد العرب أفضت إلى تطوّر في النظرة نسو مزيد من الوضوح في المطالب الديمقراطي، فتأسس العرب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل العادرجي ومعتد حديد. وتأسس حزب الاستقلال حول معمد مهدي كية وصديق شنشل، وكان يطلب فيه، بخلاف رصيفه الحطني الديمقراطي، ميل قومي عربي على البيل الديمقراطي. وتأسس حزب الاتحاد الوطني وحزب الأحرار وحزب الشعب الذي شكّل، إلى حين، فئاماً شرمياً للعرب الشيوعي، إلخ. نهض معظم هذه الأحزاب في سنة 1946 مستفيداً من فسحة العزيم التي أوتأت الوصي - بنات على نصع بريطاني في ما بدا - أن يمهدها غداة العرب وأكمل أمرها إلى حكومة تحقيق السويدي، ثم رأى أن هذه الحكومة بالفت في توسيعها فلم يتغها تكمّل شهرها الرابع. وقد رافقت هذه النهضة العربية أخرى نقابية وثالثة صحافية وبقيت منها كلها، إلى أواسط الخمسينات، معالم معتبرة على الرغم من الازدحام السريع عليها ومن موجات القمع اللاحقة. كان هذا الازدحام دليلاً على ضيق النظام بالانتعاش السياسي للطبقة الوسطى وبمطالبتها وإشارة إلى جناح هذه الأخيرة، بمعظم قواها السياسية، نحو المعارضة وإلى تشككها في قدرتها على توجيه بفة العسكر. كان النظام القائم أعجز من أن يقو على الاستيعاب السياسي للطبقة الوسطى وكانت هذه الأخيرة أضف من أن تفرض ممثلها مكتباً وأجماً لنظام السلطة.

لشكري القوتلي في رئاسة سوريا قد أضفى صفة الإلزام والضرورة على التجديد لبشاره الخوري في أذهان كثيرين كان أولهم وأقربهم إلى الاقتناع رياض الصلح. ولم تكن معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط لتغيير شيئاً في موقف رياض هذا، فهو كان ضعيف الثقة بهاتين الشخصيتين وكانت علاقته بهما قد شهدت تقلبات في سنوات ما بعد الاستقلال. وما كان احتمال أن يفضي شمعون إلى سدة الرئاسة، بمساندة بريطانية، ليطلب من رياض الصلح قطعاً. أخيراً، كان احتدام الحركة الفلسطينية في سنة 1947 ثم تطورها إلى حرب فعلية غداة قرار التقسيم قد جعلنا اختيار الاستقرار الرئاسي أمراً مقضياً عند رياض الصلح وعند كثيرين من أقرانه.

لذا، أقدم رياض الصلح على خوض معركة التجديد للخوري من غير تحفظ ظاهر. فمن روايات يوسف سليم أن ميشال شيحا (الذي كان حاد الإدراك لمقاصد الاستقرار الإستراتيجية في النظام السياسي اللبناني) وسط موسى مبارك في إقناع رياض الصلح بالاشتراك في جهوده لتشي رئيس الجمهورية عن خطة التجديد. وكان شيحا (مع كونه شقيق زوجة الرئيس) قد عارض هذا الإجراء علناً. غير أن ردّ رياض الصلح على اقتراح مبارك جاء حاداً: «إذا صرف الرئيس الشيخ بشاره النظر عن التجديد فأنا مستعد للرئاسة. وإذا رشت نفسي نجعت. ولن أعمل ما عمله المدير بشير الشهابي ليصير أميراً على لبنان [أي: لن أقتصر] بل إني أرشح نفسي وأنا رياض الصلح المسلم».



ذلك أن ظروف توسع المدن في العراق بقيت أصغر إلى تكون جماعات هشة أو سيمية، غير حافظة بتأطير اقتصادي-اجتماعي مستقر ولا بأفق تقع فيه على صورة معلومة مستقبليها. كان الزحيل عن الريف يحفره الاضطراب إلى الهرب من الريف أكثر مما تستدعيه فرص مائكة أو محتملة المثل في المدينة. وكانت الصناعة الحديثة قد بقيت ضئيلة الحضور وبقي القطاع النفطية أظهر معالمها. وكانت نقابة عمال السكة الحديدية أقوى النقابات المراقبة في منتصف الأربعينات من غير أن يتجاوز عدد أعضائها 1500. وفي سنة 1947، كانت توجد ثماني عشرة نقابة في العراق، بحسب المصادر الشيوعية، يهيمن الشيوعيون عليها كلها ولا يزيد عدد أعضائها عن 38000. وهذا يشمل نقابات الحرف ونقابات المدن العرة، إلخ. ذاك عدد تعوم عليه شبهة التضخم ويبدو مع تلك ضئلاً نسبياً في بلاد كان تعداد سكانها 4,25 ملايين نسمة تقريباً وفقاً لإحصاء سنة 1947. كانت تتكون في المدن كتل متزايدة الضخامة من مهاجري الريف تمثل، في الأكثر، على محاور عيش مارضة وتضخ لتأطير غير مهني ويسهل الاستقطاب منها وتعيشها على مرجعيات متنوعة، سياسية وغير سياسية. هذا فيما كانت العنصرية المعارضة للنظام تحظى بانتشار مرموق في قطاع التعليم، طلاباً ومعلمين، وفي أوساط المهن الحرة الطليعة إلى دور عام، وخصوصاً في وسط المعامين. ولعل في هذه العناصر كلها ما يفسر إحراز الحزب الشيوعي العراقي نجاحاً وانتشاراً لم يحرز ما يناديها أي من الأحزاب الشيوعية الأخرى في الشرق العربي. ولعل في العناصر نفسها أيضاً ما يفسر كثرة الانشقاقات والتمزقات في تاريخ هذا الحزب. كان أبرز بناته يوسف سلمان يوسف (المعروف بـ«فهد»)، في بدء أمره، حرقياً كهرانياً ولكنه كان شبه الوحيد المنتمى إلى العمل اليدوي في قيادة الحزب. فيما غلب على هبات هذه القيادة رهط



المسلمين والمحاميين، وبقي عمال الصناعة
ضليلي للعضو في قواعد العرب وبقيت
حركة هذا الأخير معبودة في الأرياف أيضاً.
فكان العرب يقتسم وأحزاب الطبقة
الوسطى أساطاً متقاربة الأوصاف الطبقة
ولكن مع حضور أبرز للعرب في أوساط
الطبقة وفي الشرائع الدنيا من البرجوازية
الصغيرة. وهذه شرائع كان يكثر فيها
الشبهة، المنفكون في المدن، إلى هذا الحد أو
ذلك، من روابط المذهب والقراية.

العراق: لا هبة في العرب

لم تحسن سنوات العرب العاتية الثانية في
العراق (أو، في الأقل، السنوات التي سبقت
انقلاب موازين العرب لمصلحة العلفاء في
أواخر الصلح (1942) سنوات خمبول سياسي
وترتب، نظير ما كانته في مصر مثلاً.
أثمر رجعان كفة المعور، في أوائل العرب،
استعاراً للضبط العراقي من الفلية البريطانية
على أمور البلاد. وكان هذا الضبط قد توجم
نفسه، في السنوات السابقة، تياراً بين ضباط
الجيش وازدهاراً لمنظمات شبابية على الفرار
الفاشي. وبين أواخر سنة 1939 وأواسط سنة
1941، كان الميثاق الألماني - السوفياتي قد
يسر التوافق بين نمو هذا الانجاء وتزايد نفوذ
الشيوعيين في أوساط قابلة للثبته في المدن
العراقية. وفي تموز 1940، ألجعت حكومة
نوري السعيد إلى الاستقالة، وكان قد
اقتيل واحد من ألح وزرائها هو البعلبكي
الأصل والفيصل من أيام دمشق وستم
حيدر. فخلقتها حكومة رئيسها رشيد
عالي الكيلاني. كان الكيلاني أحد
ساسه العراقي المضمومين ولم يكن يعرف
له ميل نازي. ولكنه وجد مجرى العرب
عزكياً لسياسة مناوئة للبريطانيين وكان
يقف وراءه في تلك ضباط أربعة هم صلاح
المدين الصباغ بكامل شبيب وفهسي سعيد
ومعصود سلمان، وقد أطلق عليهم اسم
«الموتى النهبي» وكانت لهم، منذ سنة
1937، كلمة نافذة في شؤون الجيش والبلدة



من عشايا أقدار التقسيم إلى غدوات الهبة الدائمة، خاض رياض الصلح معركة فلسطين بَيْعِيلُهُ وَرُجُلُهُ. وقد لا يوجد سياسي عربي آخر ذهب وآبَ وتَحَرَّكَ على مختلف المسارح واستكثر لنفسه أو استكثر له أقرانه من الأوبار وبخيل، بالنتيجة، من اليهود، في تلك المعركة، بقدر ما فعل رياض الصلح. وكان هُتَه التَّصَنُّدُ، في مرحلة الصراع هذه، أكثر من هُتَ واحد. كان هُتَه الدِّفاع عن فلسطين المربوطة، بطبيعة الحال، أو «إتقانها»، على ما كان يقال في تلك الآونة. ولكِنَّه وجد نفسه غائصاً من بداية العرب، بل قبل اندلاعها، في هُتَ جميع الشمل العربي والتقريب ما بين أهداف عربية متضاربة، تفتتت سوية على أنها الأهداف الفعلية لأطراف الجبهة العربية وروح تضاربها بشدة على مصير الصراع.

ثم إنَّه وجد نفسه ملزماً بالسعي إلى «إتقان» آخر هو إتقان المنظومة المتمثلة بجامعة الدول العربية، بعد أن أختنت نهبات الصراع على فلسطين تمتعتها بعنف، ثم وصلت بها نتائج العرب إلى ما يشبه الانقراض أو ينز به. وأما هُتَ رياض الصلح الثالث فكان هُتَ لبنانياً. فهو قد أدرك أن دخول لبنان حرب فلسطين دخولاً فعلياً - مع كونه أضعف الدول العربية المحاذية لفلسطين عسكرياً - إنما هو أمر محتم إذا شاء لبنان أن يحفظ موقعه في «الشركة العربية»، وأن يسهم في حفظ هذه الشركة نفسها من التصدع الماجل أو الأجل. وكانت الشركة المنكسرة، من يوم الاستقلال، قد أصبحت ركناً ركيناً للاستقرار الداخلي في لبنان. وكان رياض الصلح الذي أدرك هذا الواقع - بل بنى عليه أيضاً جانباً من تصوُّره للدولة اللبنانية وسياساتها وأسهم أبرز إسهام، من موقعه فيها، في «صناعته» - ملزماً، بما هو حاكم مسؤول، بحفظ الاستقرار السياسي في بلاده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فضلاً عن ذلك - أو قبله - كان تحقق الهدف الصهيوني خطراً حقيقياً قريباً - بل مباشراً - على سلامة لبنان وتماسكه، وهذا بصرف النظر عن حسابات لبنانية أبعد مدى لمخاطر هذا التحقق. كان النصر للصهيوني متطوياً على إمكان داهم لخسارة لبنان جانباً من أراضيه الجنوبية وعلى ما يتبع ذلك من امتحان لتماسكه الوطني. وقد تحقق هذا الإمكان فعلاً في أواخر العرب، وإن مؤقتاً وعلى نطاق ضيق. وكانت الهزيمة العربية قد أصبحت، إذ ذاك، أمراً واقعاً وكان رياض الصلح قد

وكانوا قد تعافوا، في مبتدأ أمرهم مع نوري السعيد لإطاحة بكر صفي، ولكن ميلهم إلى جهة المعور كان قد أصبح معروفاً. وإذا بدأ هذا الميل واضحاً في السياسة الخارجية لحكومة الكيلاني وفي تعهدها حيال الطالب البريطانية المتضمنة بالتسهيلات العسكرية أيام العرب، أوضحت الحكومة لتحل محلها أخرى رئيسها طه الهاشمي...

على أن الكيلاني عاد إلى الحكم في 2 نيسان 1941، أي بعد ثمانية أسابيع من خروجه منه، وكان الضباط الممانئون له هم من فرض موته. رفضت لندن الاعتراف بالحكومة الجديدة وراحت تعزز قواتها في العراق من غير التزام بالأصول المحددة في المعاهدة. فامر الكيلاني الجيش بمعاودة القوة البريطانية في قاعدة العبانية. من تلك نشأت حرب دامت شهراً وتلقى الكيلاني في إبانها عياداً معروياً. على أن هذا اللون بقي محدوداً، ومال معسكر المعور إلى اعتبار حركة الكيلاني سابقة لأوقتها في وقت كان ينتظر تتهياً فيه لاجتياح الاتحاد السوفياتي. على أن الشيوعيين العراقيين ساندوا المعركة قبل أن يغلبوا على «فكرها» في أعقاب الاجتياح المباشر إليه. وكانت مساندتهم مظهرًا من مظاهر تأييد عارم استثاره الحركة في مدن عربية كثيرة. أهم من ذلك أن اللون العربي النازي الذي استخدم، بمساعدة من السلطة الفيشية، مهابط سورية ولبنانية، وهو في طريقه إلى بغداد، كان سبباً مباشراً لرحف القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة على سوريا ولبنان، بُعيد سعي الحركة العراقية، ولتعدوياً، من للسيطرة الفيشية. وقد عبأت القيادة البريطانية، في ما عبأته لإطاحة الكيلاني، جيش إمارة شرق الأردن التي كان أميرها عبد الله ولفياً أيضاً في نجدة العرش الهاشمي العراقي. هذا فيما كان مقني القدس أمين الحسيني، المقيم إذ ذاك في بغداد، قد لعب دوراً بارزاً في الدعوة لحكومة الكيلاني والإفناء بمساندتها.

انتقل من السعي لتحسين الشروط السياسية لحرب العرب في فلسطين إلى السعي لتدارك ما يمكن تداركه من الخسارة الهائلة التي وقعت. فافترض ذلك، من جانب، نوعاً من إعادة الترتيب لهيمنة الثلاثة المتلازمة. وهكذا وجه سعيه أولاً إلى إنقاذ لبنان من عواقب الحرب، بعد أن كان هذا السعي متجهاً إلى حماية مشاركته فيها. كذلك وجه سعيه ثانياً، لا إلى «توطيد» التضامن العربي في المعركة بل إلى الخروج من المعركة بوجود مستمر لمنظومة عربية يمد تأهيلها لاحقاً لتكفل - بين ما تكفل - حال استقرار مقبول في لبنان. أخيراً، قبض رياض الصلح، في موضوع فلسطين نفسها وما آل إليه أمرها، أن يضلح، من موقع عربي قبل أن يكون «لبنانياً»، في المجاذبة الدولية، سامياً ما أمكن السعي إلى تأخير ترسخ المولة الإسرائيلية الجيدة في المجال العربي وإلى استخلاص خيط مولية كانت، بحكم الهيمنة العربية في الميدان، قد أصبحت واهنة، ولكن بعضها ظل حتى اليوم يسهم في تجنب الحق الفلسطيني مقبلة الفرق للتمام.

خاض رياض الصلح «حربه» للفلسطينية هذه في ظروف (لبنانية ولبنانية - سورية، على الخصوص) بتت غير مؤاتية من البداية، وما لبثت أن ازدادت عمراً مع ظهور التعتن العربي في الحرب ثم مع انكشاف الهيمنة العربية. ففي الداخل، كان العهد لا يزال قريباً بانتخابات 25 أيار 1947 حين برز الاتجاه الدولي نحو تقسيم فلسطين إلى صداوة المشرق السياسي. وكان ما اعتبر تلك الانتخابات من الضغوط وأعمال للتزوير قد أسفر عن معارضة نشطة وإن تكن أقلية جداً في مجلس النواب. وقد أخذت هذه المعارضة تطعن في شرعية المجلس وتطلب حله. وبعد تجميد الرئاسة لبشارة الخوري في ربيع 1948، أخذت المعارضة تطعن في شرعية «الأوضاع» (أوضاع السلطة) برقتها وذلك بناءً على رسو هذه الشرعية - حين تكون حاصلة - على شرعية مجلس النواب. وكان هذا الطعن يطول - بقدر من الضمنية أو بأخو - إلى ولاية بشاره الخوري الجديدة، ومن ثم إلى حكومة رياض الصلح. وقد بلغ الأمر بالمعارضة، ذات مرة، حد التوجه إلى جامعة الدول العربية بطعن في شرعية الوفد اللبناني (وكان يرؤسه رياض الصلح) إلى دورتها.

وفي خلال المعارك، أخذ البهجة العراقيون بحريية بريطانية فوقع عليهم وعلى أحبابهم ومصاصيهم كثير من الأذى، وهو ما أطلق عليه اسم «الفرهود». وقد انتهت الأمر بفرار الكيلاني والمفتي من بغداد في رحلتين مثيرتين انتهتا بهما إلى حظ الرحال في برلين. وعاد الوصي عبد الإله فوري السعيد إلى بغداد بعد أن كان قد ركن إلى الفرار منها على أثر الانقلاب. وقد عاد نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة في الغرب، فأرض نفسه لسنوات شريكاً مضارباً للوصي في السلطة ومحللاً رئيساً للثقة البريطانية. وأما غباط «الربيع الذهبي» فكان نصيبهم الإعدام بعد أن قبض على بعضهم في إيران ثم سلمت تركيا أبرزهم، وهو الصباغ، وكان قد لجأ إليها قبل حين. وكان الصباغ صيدواي الأصل، مولوداً في الموصل فنصح أولاده في وصيته بالرحيل إلى صيدا.

لم يثمر سعي حركة الكيلاني قوة للنظام المائد على أسنة العرب البريطانية بل زاده عربة وركوا إلى القمع. ولعل أبرز استمرار حزبي للمعركة في السنوات القليلة اللاحقة كان حزب الاستقلال الذي ضلع أحد مؤسسيه، صديق ششل، في العمل المصافق للمصالح للمعركة. هذا فيما أثن تطوّر العرب بالبروز التدريجي لعرضين معارضين آخرين هما العرب الشيوعي ثم العرب الوطني الديمقراطي، وكلاهما مختلفي المشرّب في العقيدة ولكنهما أخذتا يتقاربان في السياسة بمقدار ما ازدادت معارضتهما للحكم القائم تصميماً وتجنراً.

كان العرب الشيوعي قد تأسس رسمياً في سنة 1934 ولكنه لم يلبث أن تشعب إلى شيع غداة تأسيسه. وفي معظم الأربعينات، كانت عوامل الشقاق لا تزال تفسف بصرف هذا العرب، على الرغم من آساع نفسه مع فقير وجهة العرب العائفة في سنة 1943-1944 ومن جهود «فهد» لتوكيز أوضاعه التنظيسية وخطه السياسي ورسم مكان

وفي مضمار العلاقات اللبنانية - السورية، وأمن احتدام المشكلة الفلسطينية المتجدد في الربع الأخير من سنة 1947، اندلاع أزمة النقد اللبناني - السوري بين فرنسا من جهة، ولبنان وسوريا من الجهة الأخرى. وهي أزمة كشفت المفاوضات التي واصلتها عن تباين بين الموقفين السوري واللبناني تعذرت معالجته وأسفر، بنتيجة تلك المفاوضات، عن انفصال الدولتين فعلياً بعد أن كان النقد فيهما واحداً مدة الانتداب والسنوات الأولى من الاستقلال. ولقد لبثت آثار هذا الانفصال تتراكم في السنتين اللاحقتين حتى أضحت إلى تقصم الوحدة الجبركية، وتصفية ما كان لا يزال قائماً من المصالح المشتركة بين الدولتين في أوائل سنة 1950. على أن رياض الصلح تمكن، مع نظيره السوري جميل مردم، من الفصل بين هذا الإخلال الآخر في الاستمضاء والمجهود السوري - اللبناني المشترك في المعركة الفلسطينية، وذلك ما بقي حكم القوتلي - مردم وحكم الخوري - الصلح قائمين في دمشق وبيروت. فقد كان ما بين العهدين من التجانس وما بين أركانها من طول المعرفة وعمقها يسمطان في حصر ما لم يكن منه بذ من خلافات تنشأ إن لم يسمها في حلها. وكان رياض الصلح - بحسب سيرته كلها - هو العنصر الوحيد بين العهدين الحاكمين وهو العنصر اللبناني الأول للحكم السوري في آن معاً. لذا أمكن، برغم أزمة النقد والانفصال النقدي، أن يكثر الصلح ومردم من المساعي والمبادرات المشتركة في المعركة الفلسطينية حتى أطلق عليهما لقب «التوأمين». وأما في المدة التي افتتحتها انقلاب حسني الزعيم على عهد القوتلي، في آذار 1949، وتخللها انقلاب ثان على الانقلاب ثم انقلاب ثالث على الثاني (وهذا كله في سنة واحدة) فقد أصبح رياض الصلح خصماً للحكام سوريا المتتاليين (أو لمظالمهم، في الأقل) يفضونه بنفور من شخصه لا لبس فيه ويتوجس ظاهراً من نشاطه السياسي ويجاهرون، بين حين وآخر، برغبتهم في تنحيته عن رئاسة الحكومة اللبنانية.

وفي جو الغضب السورية هذه، خاض رياض الصلح معركة ما بعد الهدنة مع إسرائيل. وكانت هذه المعركة معركة إنقاذ المنظمة العربية وقد باتت إحدى وظائفها العنصرية أن تجد كل من الدول العربية العائبة لإسرائيل (وعلى الأخص منها سوريا ولبنان) نفسها وقد أصبحت منفردة في مواجهة الجارة المترددة. وكان من وجوه التمكين لوظيفة المنظمة

له بين القوى السياسية في البلاد. وكانت مسألة «العجبة»، على وجه التحديد، أي مسألة العلاقة بقوى المعارضة الأخرى وتعميد هيئة طبقية للحلف المتبقي معها وبينها وهيئة سياسية للمرحلة ولقيادة العمل فيها، هي مثار الخلاف الرئيس في الحزب وفي محيطه القريب، وكان الحزب يتخذ أفعه من أحزاب وعلى تأسيسها تبعاً للإفادة من فسخ العمل الشرعي، وكان يدخل عناصر منه في تنظيمات سياسية أخرى للتأثير في مواقفها. وكانت له، إلى الشك النقابي، هينات ديفة منها عصبة مكافحة الصهيونية وجماعة أنصار السلم، إلخ.

وحين التواحت ربة الحرب بما أروثه من تأكل في مقومات المعاش طاول الطبقات الوسطى والضعيفة، راحت الإضرابات الكبيرة تنرى في العراق. فتوالى منها في سنة 1946 وحدها إضراب عمال النفط في كركوك، وإضراب عمال السكة الحديدية، وإضراب مستعصي البريد، وإضراب عمال الطباعة. وكان إضراب العمال في كركوك دامياً جداً وكان معظوماً على العمال هناك الانتظام في نقابة، وكان للقمع والمفسد وقع مضاعف باعتبار رب العمل شركة أجنبية. وقد زامن ذلك ارتداد حكومة أرشد العمري على ما كانت أقرته حكومة توفيق السويدي من تحرير للعبادة العزنية. فعوكم زعماء أحزاب معارضة، من بينهم زعيم الحزب الوطني للديمقراطي كامل الجادرجي وقادة حزب اتحاد الشعب المتفرع من الحزب الشيوعي. ولكن الأحكام جاءت خفيفة أو أبطلت في الاستئناف. ولم يلبث نسوي السعيد أن عاد إلى الحكم في تشرين الثاني فوجئت قيادة الحزب الشيوعي نفسها في السجن مع إطالة العام 1947. وقد واصل «فهد» إدارة شؤون الحزب من السجن. ولكن الثلاث أن إقامته في السجن يتروى قسراً من توحيد صفوف الحزب إذ تقارب أو اتحد معظم ما كان يتجاذبه من تيارات

العربية هذه السعي لاستحداث وجه عسكري وآخر اقتصادي يُضافان إلى وجهها السياسي. ولكن هذه الوظيفة أخذت تبهو أيضاً - بسبب من وجود إسرائيل المستجدة ومن الصفقة البوليّة الراسخة للمشكلة الفلسطينية - مشرعة على رياح الحرب الباردة الممعة في الاحتدام. فبات على مهنة الدفاع عن الدول العربية أن تجد لها موقفاً في مساق الصراع بين العسكريين المولّين، وبات المسكر الغربي قادراً على أن يعرض صيفاً للقيام بأعباء المهنة المذكورة تمتق من اندراجها في الصراع الدولي. وكان يجنح في ذلك إلى احتساب موقع متقدم لإسرائيل في تلك الصيغ وصولاً لإلزام العرب بتقبل هذا الموقع على تبحس أنظمتهم كئلاً مما أخذ يطلق عليه اسم «الخطر الشيوعي». هذه للشركة المقترحة بين الدول العربية وإسرائيل بقيت - على غموض ملامحها وترجع منرجاتها - عقبة بين الأنظمة العربية والضرب استعصت، في تلك المرحلة، على الحل المستقر. فقد كان الدخول في شركة هذه صفتها مكتنفاً بأخطار مختلفة المصادرة، تواجهها أنظمة أصبحت مثقلة الكاهل بهزيمتها في فلسطين. وكانت حلقات تلك الأخطار منتشرة على تداخل بين مزاج للشعوب ومزاج الجيوش وتباين المواقف في الطوائف الحاكمة نفسها، وفي القوى السياسية الحافّة بها. وفي هذه الشبكة الشائسة المعقدة من المهاتات والتجانسات والمخاطر، أمضى رياض الصلح الراحل الأخير من سيرته في الحكم ومن حياته نفسها.

جنس رياض الصلح من بورة البارز في معركة فلسطين عرفناً عربياً لاقتداره السياسي ولعصافته في إدارة علاقاته بأقرانه العرب، وفي معالجة العلاقات الصعبة بينهم. وهو قد فرض الإصفاء إلى كلمته في هذا الوسط وقبول انتدابه للتوفيق بين أطرافه ولهجات أخرى في النطاق الدولي. وهذا مع أنه لم يكن يلتزم للعائد حيال خيالات طرحت ولم يغفل موقفه منها من توزير لعلاقته بمن طرحوها وخصوصاً بعبد الله ملك الأردن ومخالد العقلم ونظام القيسي رئيسي الوزارة السورية في مرحلة ما بعد «الكتبة». على أن هذا الدور نفسه جعل رياض الصلح عرضة لكثير من التجني الداخلي قبل الهزيمة وبعدها. ففي المرحلة الأولى، أخذ عليه، على الأخص، إهماله شؤون الداخل، إذ كان تفرغه للمعركة الفلسطينية يُعزى عليه التغبّي تكراراً عن البلاد. وفي المرحلة الثانية، حُمّل

وأجندة، فيما أظهر اعتقال القيادة وما تبعه من معاكسات ما كان للأقلّيات القومية المختلفة من ثقل في هيئات القيادة وكذلك غلبة المعامين والمعلمين في هذه الهيئات.

العراق: من بورتسموث إلى نبوة لاكروز

وفي مطلع سنة 1948، كان رئيس الحكومة الجديدة صالح جبر قد تجرّأ في بورتسموث إلى معاهدة جديدة شيء لها أن تملو معاهدة 1930 فنضت، فضلاً عن بقاء التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية في العراق، على إنشاء مجلس دفاع عراقي - بريطاني مشترك. وكان ذلك مظهرًا لسياسة «الدفاع المشترك» عن الشرق الأوسط المتكاثرة نُدورها مع شيوخ العرب البارزة. كان صالح جبر أول رئيس شيعي للحكومة في المملكة العراقية، وهو واحد من شعبة أربعة ألفوا خمس حكومات (بين 1947 و1948 ثم بين 1954 و1958) خلفت من أصل 58 حكومة تعاقبت في العهد الملكي ورأس نوري السعيد وحده 14 حكومة منها. ولم يكن جبر قد أجرى مشاورات يُمتد بها مع أقرانه من الأركان الموالين، ناهيك بالمارضين، قبل أن يوقع على النص. وهو ما أسهم في إطلاق عنان الغضب عليه وعلى المماهة. وقد بدأت التظاهرات في 3 كانون الثاني (أي قبل إعلان النص) واستشرت (مع إعلانها) بإضراب الطلاب في منتصف الشهر تتوالى، في غضون الأيام العشرة التالية، إلى سقوط عشرات من القتلى بينهم رجال شرطة وإلى بضع مئات من الجرحى. كان ذلك ما أطلق عليه اسم «الوثبة»، وهي أخطر هزة تعرض لها للنظام العراقي بعد حركة رشيد عالي الكيلاني. وقد كان لكل من الأحزاب المعارضة إسهامه، الكبير أو الصغير، في «الوثبة» وشكّلت لقياداتها لجنة مشتركة من تلك الأحزاب. وكان إسهام الشيوعيين كبيراً وإن يكن بعض المؤرخين قد شكك في ما نسبته

رياض الصلح قسماً وانياً من مسؤولية الهرمية. فلم يشفع له عند المعارضة اللبنانية أن يوه الأمت في المعركة إنما كان السعي إلى معالجة العوامل العربية التي أضحت إلى الهرمية. ولم يخفف من التجني عليه أنه دخل حرب فلسطين رئيساً لعكوبة مولة صغيرة، محبوبة الطاقات جداً في تلك الأيام. وهو ما كان يصح خصوصاً في الطاقة العسكرية للبنان، وهي إذ ذاك مقتصرة على جيش صغير، ضعيف التسليح، كانت الجمهورية المستقلة قد تسلمته من السلطة المنتهية قبل اندلاع الحرب الفلسطينية بعامين وبضعة أشهر.

بالطبع أخذ أهل الحكم في لبنان -رياض الصلح قبل سواه- يلامون بعد الهرمية على دخولهم العرب من غير استعداد مناسب. ولكن إمكان اجتذاب العرب كان شبه معدوم في الواقع لانعدام شروطه الداخلية والعربية. ولأن رياض الصلح سلك هذا المسلك، كان الذين حملوه مسؤولية الهرمية لاحقاً أول من يفت ليهز الكراسي تحت الجالسين عليها، وليهز أركان البلاد نفسها من بعد...

٢- 89 الدول العربية: تهريب الحرب العربية بين لجنة التحقيق الدولية وجامعة

في الجائز أن رياض الصلح باشر نشاطه في هذه المرحلة العاسبة من مسار المسألة الفلسطينية، مستضيفاً مندوبي دول الجامعة العربية الذين حضروا إلى لبنان في أواسط تموز 1947، لإسماع لجنة التحقيق الدولية موقفاً عربياً موحداً من تلك المسألة، فدرجه بين الأسس التي سبّس عليها توصياتها إلى منظمة الأمم المتحدة. وكان الصلح ومردم قد مهدوا لاجتماعات المندوبين هذه بلفائمين لبنانيين سوريين تمّ في شتيرة. ثمّ تلقى المندوبون في منزل رياض الصلح في عاليه يوم 19 تموز، وعابوا اللقاء في اليوم التالي قبل أن يجتمعوا بأعضاء لجنة التحقيق في قصر وزارة الخارجية اللبنانية يوم 22. في هذا الاجتماع الأساسي، ألقى الصلح كلمة ترحيب ولقوا حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني منكرة مشتركة انطوت على الموقف الذي كان قد توصّل إليه المندوبون العرب، وأبرز ما فيه التشديد على حقّ فلسطين في تقرير مصيرها وعلى مستلزمات

العرب لنفسه من قبض على زمام الحركة كلها. ثمّ إن «اللجنة» نالت جل مرابها إذ استغالت حكومة صالح جبر واعتُبر تخييرها على معاهدة بورتسموث وكأنه لم يكن. وكانت قد داخلت شعارات «اللجنة» مطالبات بهذا وكسائه أنفى أسعراً وبالعهديات الديمقراطية وبتنخابات جديدة تلي حل مجلس النواب...

بعد ذلك، بدأت معاكمة المتهمين بالضلوع في «اللجنة». وكانت المعاكمة صاحبة. فكّم القاضي كابل فرانجي، وكان رأس الجناح «التفكسي» في العرب الوطني الديمقراطي، إلى المؤرخين بعد إلفائه دفلاً حلاً عنهم. وانسحب ستة من زملائه احتجاجاً. وفي حزيران، حُكم على «فهد» وعلى اثنين من رفاقه بالإعدام. وحُكم على اثنين من الجناح للنافس لفهد، في العرب الشيوعي، بالسجن المؤبد، وعلى ستة عشر آخرين بعقوبات سجن مختلفة وبزوا سبعة عشر. وعلى الآخر، تواتر الاحتجاج في أقطار عربية وأوروبية مختلفة فيبدل حكم الإعدام حكماً بالمؤبد.

ومن بين القادة في العرب، كان اثنان هما مالك سيف ويهودا صادق قد نجوا من الاعتقال فتوليا قيادة العرب الميدانية تبعاً، وكانا على خلاف، وواصل «فهد» توجيه النفة من السجن. ولم يلبث صادق وسيف أن اعتقلا بنورهما، فتسلم القيادة في الخارج ساسون شلومو دلال وكان قد خرج من السجن بعد سنة أمضاه فيه مع «فهد» ورفاقه الآخرين. ولم تلبث اللجنة المركزة التي شكّلت بقيادته أن اعتقلت أيضاً. كانت تلك ثالث لجنة من نوعها تقضي إلى السجن. وبين 1947 و1951، استقبل السجن سبع لجان مركزة للعرب الشيوعي. وفي شباط 1949، نفذ حكم الإعدام في «فهد» في ثلاثة من رفاقه هم زكي يسيم وحسين الشبيبي ويهودا صادق. وكانت قد جرت لهم معاكمة جديدة

الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط. تلت ذلك اجتماعات سرّية منفردة بين اللجنة ومكّمل من الأطراف العرب المعنيين بالمسألة الفلسطينية.

ومن ذلك لم تكن وحدة الموقف العربي بمنجاة من الشقوق. هكنا لم يلتق سمير الرفاعي ورئيس وزراء الأردن لجنة التحقيق، وكان السبب المعلن أن الأردن لم يكن أصبح بعد عضواً في المنظمة الدولية. هكذا أيضاً وصل فاضل الجمالي وزير خارجية العراق إلى بيروت غداة اجتماع النوبيين العرب باللجنة الدولية وسلم رئيس اللجنة إميل سانستروم منكرة مستقلة باسم حكومته.

بعد ذلك، كان على دول الجامعة أن تعد مناقشة المسألة الفلسطينية في دورة الأمم المتحدة، مع تقديم لجنة التحقيق توصياتها. وقد استضاف الرئيس بشاره الغوري اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في قصر بيت الدين وكان رئيس الدورة رياض الصلح، ثم واسلت اللجنة اجتماعاتها في صوفر. وكان التوجّه العام في اللجنة إلى معارضة توصيات اللجنة الدولية. وكان موقف لبنان رفض تقسيم فلسطين والتّمسك بما تتّخذه الجامعة من مقرّرات والاستعداد لتنفيذ مقرّرات سرّية كان قد اتّخذها مجلس بلودان الذي عُقد في السنة السابقة، وهذا في حال اتّخاذ قرار دولي بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بالقوّة. وكفّت فعوى هذه المقرّرات معارضة الصهيونيّة بكلّ وسيلة ومقاومة كلّ دولة أجنبيّة تمازدها. وقد نفّز في صوفر توجيه منكرة بهذا المعنى إلى كلّ من بريطانيا وأميركا وشاع خبر نفاه رياض الصلح عن ظهور خلاف بهذا الصدد بين العراق والسعودية. وقد تسلّا رياض الصلح بلاغاً فجّاً صادراً عن اللجنة السياسيّة بشأن فلسطين عبّر عن رفض مقترحات لجنة التحقيق ونهّ إلى الأخطار المترتبة عن إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين وتعهّد دعم مقاومة العرب الفلسطينيّين لمشروع الدولة ذاك بالمال والرجال والعتاد، وأكّده أن للحكومات العربيّة ستضطرّ، بدفع من شعوبها، إلى «مبادرة كلّ عمل حاسم» يكون من شأنه أن يدفع الصّحّان، ونفّذ بدعم حكومات وجهات أجنبيّة أعمال الصهيونيّين. وقد نوّى رياض الصلح، بعد أيام، تقسيم منكرة مستوحاة من هذه المقرّرات إلى وزيرى بريطانيا وأميركا المقوّضين في بيروت.

توتّتها، هذه المرة، محكمة عسكريّة وكانت التهمة الرئيسة الاستمرار في قيادة العرب الممنوع من السجن وتوجيه وفّة «الوطنيّة» من بين جيرانه. وفي حزيران، نفّذ حكم الإعدام أيضاً في سامون شلّو دلال. وقد اتّهم العرب مالك سيف بضيافة رفاقه، بعد أن «جنّده» للشرطة، وبإفشاء معلومات للمحقّقين أسننت إليها الأحكام الجديدة. على أن التهمة، وإن صفت، لا تنفّر. في ما يرى والتز لاكور - جملة ما حصل. فلن ملف التحقيق كان قد ملا مجلّلات بلا احتساب لشهادة سيف...

ضعف العرب الشيوعي وتطّعت أوصاله مع معتقال الجزيين من قاتله ومجكّريه تبعاً بين عامي 1947 و 1949. ولكن هذا الضعف بقي سطحيّاً ولم يطل أمره بل أخذ نجم العرب يعلو كثيراً، في أرجاء مختلفة من العراق، بعد تنفيذ أحكام الإعدام. وقد استوت أوائل الضميمات مرحلة نمو وانتشار استثنائيّين للعرب مع تماكك جديد لصفوفه ولهيباته القياديّة، وهذا مع أن تلك اللّذة أيضاً لم تغلّ من أعمال القمع واعتقال القيادات. كان تعداد السجّاء الشيوعيّين يفوق الألف في معظم تلك السنة، وكان الشيوعيّون قد حدّوا سجونهم إلى مدارس حزبيّة وفرضوا نوعاً من الإدارة الذاتية لحياتهم في السجن. ولم يكن ذلك بلا كلفة عليهم. ففي حزيران 1951، تسبّب إضراب للسجّاء عن الطعام، في معتقل كوت العمارة، في موت أحد المضرّبين الشيوعيّين، فنجت من ذلك تظاهرات حاشدة في بغداد. وفي حزيران 1953، وقع عصيان في المعتقل من جزّاء قرار وينقل بعض الشيوعيّين إلى معتقل آخر، فقتل سبعة من السجّاء وجرح ثلاثة وعشرون. وهو ما قبّل، في بغداد أيضاً، بمهركات إضرابيّة منها إضراب للمحامين، وبالظواهرات. وكانت روابط الطلّاب قد أصبحت، في تلك الآونة معاقل للشيوعيّين وشهد العمل النقابيّ ونشاط البعض من «منظمات

في هذا الوقت، كان على حكومة رياض الصلح أن تواجه الهزة التي أحدثها في البلاد تقرير قتمه المطران إغناطيوس مبارك إلى اللجنة الدولية وأبدى فيه تعيينه قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يقابله وطن قومي للمسيحيين في لبنان. فيكون هذان الوطنان منفصلين عن «أكثرية إسلامية» في الشرق الأوسط فهدت المسيحيين واليهود على مدى قرون، وذلك بخلاف ما تراه الحكومة اللبنانية التي جهر المطران بالطمع في تمثيلها للأمة. رد رياض الصلح على هذه المذكرة في مجلس النواب - بعد تأنُّ وافصح في المجال لسواه وخصوصاً للزعماء المسيحيين - فسفته نظرات المطران في تاريخ المنطقة وأحد مصلحة لبنان في مواجهة الخطر المحدق بفلسطين العربية واستعداد هدف إلغاء الطائفية من النظام اللبناني. ولم يكن رياض الصلح وحده من واجه كلام مبارك في المجلس، فقد التقى عشرة من النواب الموارنة على شعب المذكرة في بيان قاطع للهجة، وكان هؤلاء جملة النواب الموارنة الحاضرين باستثناء يوسف كرم الذي أبدى موافقة إجمالية على البيان وامتنع عن توقيعه. وهذا إلى مواقف أخرى نسجت على المنوال نفسه في المجلس وفي خارجه وإلى تظاهرات شتى شهدتها المدينة.

وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول، انعقد مجلس الجامعة العربية في بيروت ثم في عاليه، وافتتح رياض الصلح أعمال المجلس بكلمة من رئيس الجمهورية. وقد أقرّ المجلس ما كانت قد اتخذته اللجنة السياسية من مواقف عنوانها رفض تقسيم فلسطين والاستعداد لدعم عربيها بكل وسيلة، منعاً لتنفيذ التقسيم بالقوة. وأبقى المجلس دورته مفتوحة وكلف رياض الصلح وجميل مردم وصالح جبر وعبد الرحمن عزام متابعة التطورات. وبين أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول زار الرئيسان الخوري والصلح بغداد، مارون بدمشق، على رأس وفد كبير، وقد بلغهما إقرار قرار التقسيم في الأمم المتحدة أثناء هذه الزيارة، وشهدا صخب الاحتجاج عليه في شوارع العاصمة العراقية. وكان للبحث في عواقب القرار نصيب من جدول الأعمال. ومع عودة الوفد إلى بيروت، كانت بوادر الاحتجاج نفسه تتصاعد في لبنان. وفي 5 كانون الأول، انطلقت تظاهرة كبرى نحو السراي وفيها ابتا رياض الصلح الكوريان يحملان الأعلام. وفي السراي رد رياض الصلح على الخطباء مؤكداً تأزّر الحكومة والشعب لنصرة فلسطين،



157 للفري والصلح في زيارة بغداد

الواجبة»، الملاحقة بالحرب بعض الانتعاش. وبلغ توزيع القاعدة، جيدة الحرب - في قول المصادر الشيوعية، على الأقل - ضعف توزيع كبرى الصحف اليهودية البغدادية. وهذا مع أن الجريدة المذكورة كانت ممنوعة.

ثار هذا الاضطراب كله في إنان احتدام معركة فلسطين وبدء القتال فيها غداة قرار التقسيم ثم دخول الجيوش العربية مع إعلان قيام إسرائيل في 15 أيار 1948. كان موقف العرب الشيوعي قد تحوّل، بين تشرين الثاني 1947 وصيف 1948، من معارضة التقسيم وإنشاء الدولة اليهودية إلى تأييد القرار الدولي لقتفاء لخطو الاتحاد السوفياتي. وعلى غرار ما جرى في سوريا ولبنان وفي مصر، أساء هذا التطور إلى صورة العرب العاة وإلى علاقة التحالف القائمة بينه وبين قوى المعارضة الأخرى، وأدخله في سجال مديد مع المجتمع السياسي العراقي برؤيته تقريباً. وهو ما يشر اتهام أركانه، في للحكمة، بعد «وثبة» 1948، بممالة الصهيونية. وهذه تهمة لم يكن ليسهل إصافها، في غير هذا الظرف، بحزب جند لكافة الصهيونية نخبة وائرة من اليهود العراقيين. وفي حرب فلسطين، ضوى، أول الأمر، إلى قيادة فوزي القاوقجي، بضع مئات من المتطوعين العراقيين. ثم دخل الجيش العراقي العرب بقوات قدرت بما بين ثمانية آلاف وبشرة آلاف جندي، واتخذ له مواقع في مثلث جنين - طولكرم - نابلس إلى الشمال من مواقع الجيش الأردني وبأشر الحرب بهجوم صدته القوات الصهيونية على

مُشدداً على وضع العمل في موضع الوجود، معلناً أن مجلس النواب سيقز في ذلك اليوم نفسه دفعة مائتة أولى لفلسطين، وأن باب «الجهاد المقدس» مفتوح لمن يشاء وأن الجامعة العربية ستعود إلى الاجتماع توتاً، لا لتعلية البحث، بل لتنفذ مقررات بيروت.. وبالفعل أقر مجلس النواب، بعد ظهر اليوم نفسه، في جلسة حماسية، اعتماداً إضافياً بمليين ليرة لأجل فلسطين وتبرع النواب برواتب شهر.

وفي الثامن من الشهر، انضم رياض الصلح إلى مندوبي الجامعة العربية، في القاهرة، في اجتماعات للجنة السياسية مخصصة لقرار التقسيم. وما لبث أن أعلن أن الجيش اللبناني واقف على العهد الجنوبية لتنفيذ ما تقرره الجامعة وأن تصديق اتفاق التابلايين الأميركية ليس وارداً. ثم عاد، بعد أيام، ليؤكد موقف لبنان في طليعة المدافعين عن فلسطين منكرراً بأن العرب بنوا وسعهم للتحول دون اللجوء إلى القوة فنهضوا إلى أبعد حدود التنازل، وبأن كميل شمعون قام بمحاولة أخيرة في الأمم المتحدة للاتفاق على مخرج، فلم يؤخذ بما عرضه، وبأن الصهيونيين ضموا يهود الدول العربية في مركز حرج، ولكن هذه الدول ستحمي أملاك يهودها وأرواحهم. ولم يفته التشديد على أن قضية فلسطين ليست بالقضية الطائفية، وأن مسيحيي لبنان ومسلميه مدركون الأخطار على وطنهم وهم سائرون جميعاً وراء رئيس الجمهورية.

وفي اجتماعات للقاهرة هذه، شاء رياض الصلح أن يملأ للعقبة الرئيسة التي كان يكبوونها مطلب التضامن العربي حول فلسطين. فقد كانت المعاهدات العربية البريطانية شغلاً شاعراً لمر في تلك المرحلة، وقيداً على حركة كل من الأردن والعراق، وهذا فضلاً عن أن الغطة التي كان على بريطانيا اعتمادها لسحب قواتها الوشييك من فلسطين كانت مرشحة للاستواء عاملاً خطيراً في توجيه مصير ذلك القطر. عليه اقترح رياض الصلح، في اللجنة السياسية، أن تدخل الدول العربية مجتمعة في معاهدات مع بريطانيا لـ«تصفية موقف هذه الدولة في الشرق العربي». وقد أفادت التهاور أن بعض دول الجامعة وافق على هذا الاقتراح وطلب البعض الآخر مُهلأ للتفكير أو للمراجعة..

مستعمرة غيشر عند جسر المعامير، بعد ذلك، ضد الجيش العراقي هجماً قوياً على جنين، ولكن القوات الإسرائيلية كانت قد احتلت قري عربية عدة في ذلك القطاع. كان ضد الهجوم على جنين إنجازاً مهماً حفظ المثلث. بيد أن الجيش العراقي الذي كانت قد انضمت إليه وحدات عززته، لزم، من ذلك فصاعداً، مسلحاً دفاعياً، مقتصرًا على عمليات محدودة على تخوم قطاعه. فبدأ في حركته ضعف في الأداء لازمه إلى نهاية الحرب... فيما لبثت قيادته تشدد، من غير نتيجة تذكر، على تفعيل القيادة المؤجلة للجيش العربية المعارضة، وكانت في يد ضابط عراقي هو نور الدين محبوب.

كان لهذا الضعف في الأداء، إلى ظروف العرب نفسها، أصول بعيدة. فبين الجيش، بعد أن كان موضع عنابة مركزة من جانب فيصل الأول الذي عهد بالإشراف عليه إلى نوري السعيد، أصبح موضع حذر مع انقلابات الثلاثينات ثم بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، على الخصوص. قضيت عليه السلطات القائلة، ومن ورائها الراعي البريطاني، في التسليح والتجهيز والتدريب وأصبحت كثيراً من غناطه العجيزين. وقد كان من حرب فلسطين أنها كشفت هذا الإهمال السياسي لقدرات الجيش العربية (لا القومية وحسب). كشفت في حالة العراق وفي حالات الجيش العربية الأخرى، ولم يكن هيناً على ضباط هذا الجيش وجنودهم أن سبهم الآمن من موافقهم، بعد الهزيمة، كلف تنازلاً أرديتاً، في مفاوضات الهدنة، عن طوق من أراضي الثلث أصرت إسرائيل على الاستيلاء عليه. ولم يسر وضع الرهينة هذا أن العراق خرج بجيشه من فلسطين من غير أن يوقع اتفاقاً للهدنة، وكانت لا توجد حدود مشتركة يدخل منها لتوقيع الهدنة في باب الضرورة.

وبإتداء من أواخر كانون الأول، أخذ رياض الصلح يرأس اجتماعات في بيروت لـ«مكتب فلسطين الدائم» الذي كان يعمل لإنشاء مصرف باسم «فلسطين المجاهدة». على أن المكتب كان قد بدأ يواجه، مع الهيئات الصهيونية ذات الصلة والهيئات الأهلية، حالات النزوح الفلسطيني الأولى، وقد راحت تستشري مع انتشار المواجهات المسلحة في فلسطين. وفي منتصف كانون الثاني 1948، عاد رياض الصلح إلى القول، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، إن فلسطين هي «خط الدفاع الأول» للبنان خاصة وللأقطار العربية عامة، وأكد أن لبنان لا يقبل احتجاجاً على دعمه فلسطين به المال والعتاد والرجال» ما دامت بعض حكومات أميركا وأوروبا تقدم مثل هذا الدعم، بلا حرج، لصهيينة فلسطين.

وما لبث رياض الصلح أن عاد إلى القاهرة، في 7 شباط، على رأس الوفد اللبناني إلى مجلس الجامعة، وكان لا يزال رئيس الدورة. فافتتحها بتحيةة لجهود الدول العربية في سبيل فلسطين، وخص سوريا بالشكر في معاملة لبعض أبناء الخلاف بينه وبين جميل مردم، بعد أن كانت أزمة الانفصال اللقيقي قد استعجلت، وكانت الدولتان متجهتين إلى تحكيم الجامعة العربية فيها. وقد شاع، على أثر الاجتماعات، أن قراراً اتخذ بزعف الجيوش العربية على فلسطين إذا قرّر مجلس الأمن تنفيذ التقسيم بالقتة. ثم رشح، في بيروت، أن رياض الصلح أرسل تقريراً عن مباحثات سورية - لبنانية - سعودية، تناولت الاتفاقات مع التابلاين. يذكر أن مردم طرح سبلاً على اللجنة السياسية عما إذا كان مرور أنابيب النفط «لا يتنافى مع سلبية الجامعة العربية حيال الولايات المتحدة...» والظاهر أن اللجنة أفتت بالمرور معللة فتواها بكون «شركات البترول ليست شركات حكومية وقد ضغط بعضها على حكومة واشنطن لعمليها على تعديل مواقفها من التقسيم». غير أن الوثائق يدورس ما نبئت أن نشرت تصريحاً لرياض الصلح جاء فيه أن المصالح الأميركية «تعرض للخسارة» إذا استمر التأييد الأميركي للتقسيم، وأن دول الجامعة السبع اتفقت على منع مرور الزيت السعودي، وأن لبنان وسوريا منعاً من الأنابيب فهتتا بتحويلها إلى الأردن ومصر. وخلص الصلح إلى القول إنه ليس أمامنا إلا القتال، وإن الجامعة غير غافلة عن احتمال إرسال مجلس الأمن قوة عسكرية لتنفيذ التقسيم ولا تهاب

فوق وقع الهزيمة هذا على الجيش والشعب العراقيين، خلفت حرب فلسطين أضراراً جسيمة (وإن تكن، في جانب منها، مؤقتة) في الاقتصاد العراقي، على التعميم، وفي موارد الدولة العراقية بخاصة. فمع إقفال مصب النفط العراقي في ميناء حيفا، انخفضت الصادرات النفطية العراقية إلى نصف ما كانته قبل سنة 1948. ثم كان أن التعرض لليهود العراقيين بالأذى وظهر موقف المالاة لهذا الأذى من جانب السلطة المهزومة في فلسطين انتهى إلى تهجيرهم من العراق في غضون ثلاث سنوات أو أربع. فرحلت في ركاب هؤلاء النازحين طائفة عالية معتبرة وأوجه نشاط الاقتصادي ومكفاهات متنوعة خسرها العراق وربعت بعضها إسرائيل. وكانت بعض دوائر الحركة الصهيونية قد ضلعت مباشرة في التآمر لإزهاج يهود العراق بخبة تهجيرهم. عجز بعضاً من هذه العناصر مبادرة شركة نفط العراق إلى بناء خطها الجديد الذي بلغ مصبه في طرابلس في سنة 1949 ثم بلغ مصبه الآخر في بنغازي، على الساحل السوري، في سنة 1952. وكان الاتفاق الجديد بين الحكومة العراقية والشركة قد رفع دخل الأولى من النفط من 32 مليون دولار سنة 1951 إلى 112 مليوناً في السنة التالية. على أن معظم هذه الزيادة ذهب، إلى دوائر السلطة وكان أبرز ما حصده منه سائر العراقيين زيادة التضخم.

هكذا كان النظام العراقي يوغل في عرثته فيما كان ولاه الجيش له يزداد اختلالاً وكانت قوى المعارضة يشتد أثرها وتزداد دربة على تعذي القمع. وفي خريف 1952، لم يكن ثمة معاهدة مع بريطانيا تستير النفقة الشمسية. بل كفى أن تمدل سائة في نظام الاستعانة الخاص بكتبة الصبلة في جامعة بغداد حتى تتولد موجبات غضب هزت العرش العراقي من أركانه (في غداوات سقوط العرش المصري والعجائه إلى تأليف حكومة عسكرية برئاسة قائد الأركان

هذه القوة وإن خرق سيادة فلسطين إنما هو خرق لسيادة لبنان وكل دولة عربية. وقد أثار هذا التصريح ضجة فبادرت مديرية الصاية والنشر الرسمية، في بيروت، إلى نفي المقطع المتعلق منه بالمصالح الأميركية. وكانت الاتفاقية بين الدولة اللبنانية والتائبين قد وُقعت، بصيغتها الأولى، في ظل حكومة سمعي النلا، ولكنها لم تكن اقترنت بعد بتصديق المجلس النيابي لتصبح نافذة، وسنعود إلى هذا كله في موضعه.

إلى ذلك، شفع رياض الصلح معونه السابقة إلى مفاوضة عربية جماعية لبريطانيا بالعودة إلى وضع «دمتو» للجامعة بحيث تقوم كتلة عربية متعززة من كل قيد وتنفك، من ثم، علاقات العرب بالعالم الخارجي. وفي 4 آذار تم في 16 منه ثم في 31 منه، كان رياض الصلح في مشق يتابع أعمال «لجنة إنقاذ فلسطين» التي ناط بها مجلس الجامعة للعربية مهتات تنظيمية ومالية تتصل بالمعركة التي كانت قد جنت نحو التحول إلى حرب عامة على الأرض الفلسطينية.

ومن 16 آذار إلى 21 منه، كان شمل اللجنة السياسية للجامعة العربية ملتقى مجتداً في بيروت، برئاسة رياض الصلح. وقد وافقت هذه الاجتماعات تحوّل للوقف الأميركي من تقسيم فلسطين تحت وطأة العنف المتصاعد فيها، وطرح الولايات المتحدة على مجلس الأمن تطبيق التقسيم، بقرار تشهده الجمعية العامة، وترتيب صاية مؤنية على فلسطين. وهو تحول استقبله رياض الصلح بالقول إن أميركا دلت به «على بقائها في جانب الحقيقة والعمل وأنها تفكر العالة للولية قمرها». وقد عبر البلاغ الغتامي الذي أصدرته اللجنة السياسية عن تجاوب مشابه مع الانجاء الجديد فأكد أن «العرب مستعدون لبذل أقصى جهدهم لإقرار السلام في فلسطين وتعكيم المبادئ الديمقراطية في حل قضيتها». ولكن البلاغ رأى أن على الأمم المتحدة، في المقابل، أن تكون مستعدة لإخراج الإزهابيين من فلسطين وحل جيش لهاغاناه الأجنبي ومنع الهجرة التي تمده بالقرات اللازمة له... وقد افتتحت، بعد هذه الاجتماعات، دورة مجلس الجامعة الثامنة فانتقلت الرئاسة من لبنان إلى مصر وعاد جميل مردم إلى اقتراح سابق له بالقامة «دفاع عربي مشترك» يمكن دول الجامعة من تعاشي الاتفاقات المنفردة وأضرارها. ولكن كان لا يزال دون الوصول إلى هذا الهدف

نور الدين محمود. أعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية وحلت الأحزاب وقبعت حزبة الصعف بعد أن أقفلت صعف الأحزاب المعارضة. وفي أواخر العام 1955، (وكانت «الناصرية» قد باشرت صعفها وأرتمت على الضفة القابلة معالم جديدة للمواجهة بعد إنشاء «حلف بغداد»)، كتب والتر لاكرو ما مفاده أن الجيش لا ينفع إذا كان الجنود لا يطعمون الأوامر وأنه لا يمكن التعمول على استمرار الشيوعيين في تكديس أخطاء لوتكبوا منها الكثير وأن النظام العراقي، إذا امتد به العمر شهراً أخرى، فلن يطول بقلاه سنوات كثيرة.



الوفد اللبناني في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة، آذار 1947 وبدأ هنري فرعون يكتمل شمعون

محميد مهدي العريضي إن يسر بدمع الصبح في
جهدك المحمدي سيرا في لثافة نكسك لثاني دول
لثامه في مودة ناز

المدعوين العرب وبالحسين لجنة التحقيق الدولية في
وزارة الخارجية اللبنانية



أبحاث طويلة وأزمات في العلاقات العربية واكبت هزيمة فلسطين وثلتها... وفي 31 آذار، أعلنت لجنة فلسطين من دمشق (وهنا مردم والصلح) رفضها الوصاية الدولية على فلسطين وإصرارها على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة...

في الماشر من نيسان، ألقى رياض الصلح بياناً أمام مجلس النواب كرّس معظمه لفلسطين. وكانت أوضاع عربها والمدافعين العرب عنها قد دخلت نكاً حال انحدار بئغ الخطورة مع معركة القسطل ومذبحة دير ياسين (وقد حصلنا في الأيام القليلة السابقة) وقد افتتحتنا سلسلة سقوط المدن بأيدي الصهاينة، في غضون العشرين الأخيرة من الشهر. مع ذلك، بدأ الصلح في حال ممتنة جيدة كان مردّها، على الأرجح، إلى وقائع معركة القسطل.

حياً رياض الصلح بطولة المجاهدين وقادهم عبد القادر الحسيني، وذكر اجتماع اللجنة السياسية المزمع عقده الفدا في القاهرة لتنسيق جهود الدول العربية وهي «الواقعة في حلقة النار» وأكد استعالة التقسيم ومواصلته الجهد لتحقيق الدولة العربية الديمقراطية التي يتمتع فيها جميع سكانها بحقوقهم كاملة. ثم عرّف الموقف اللبناني بأنه موقف دولة مستقلة مساهمة في توطيد السلام وبيان لبنان «ليس له من المشاكل الخارجية غير تلك التي وقف فيها إلى جانب شقيقاته العربية يدافع عن الحق والقومية في الأرض المقدسة وفي غيرها من الأوطان العربية» وبأنه -أي لبنان- «يستطيع أن يكون عاملاً رئيسياً في حل كل مشكلة قد تعرض في هذا الشرق العربي بل وفي الشرق الأوسط كله وبناظر بأن يقف جهوده على ذلك».

وفي الفدا، كان رياض الصلح في القاهرة، وقد انتدبته اللجنة السياسية مع جميل مردم للسفر إلى بغداد والرياض بغية التداول في كفاءات تنفيذ المقررات وتنسيق السياسة الخارجية. وفي القاهرة، عاد الصلح إلى فكرة «لتنقية الإجمالية» للعلاقات المضطربة بين العرب والدول الكبرى، مؤكداً أن المشكلات في هذه العلاقات «وحدة متماسكة». وهو قد أبدى تحبيذاً مقيداً، بالتالي، لدعوة مردم إلى «العزوف عن المعاهدات الثنائية» معتبراً أن «زحمة العواطف المضطربة في العالم» توجب على الدول الكبرى الاستماع إلى العرب، وأن هذه الدول هي المعتاجة إلى هؤلاء لا العكس، وأن العرب هم أصحاب الشأن الكامل في بلادهم ومراقفها، ولا حق لغيرهم عندهم، إلا ما يمنحونه لهذا الغير بملء إرادتهم وبمقابل سياسي. أخيراً، ضرب رياض الصلح للعرب مثال تركيا إذ هي قبلت الدخول في حلف عسكري يؤمن لها الاستقلال والعائد والمال، وذلك لقاء تضحياتها في الحروب المحتملة والظوع، ومن غير مراكز استراتيجية تعطى للغير أو احتلال من جانبهم.

وفي 23 نيسان، كان رياض الصلح في عمان يلتقي الملك عبد الله والوصي العراقي عبد الإله فيقومون الوضع العسكري المتحرك في فلسطين. وقد حمل رياض إلى عبد الله

رسالة من الملك عبد العزيز أبدى فيها موافقته على أن يعتزل الجيش الأردني فلسطين بشرط أن ينسحب منها بعد محر القوات الصهيونية، فيُجرى استفتاء لشعبها بإشراف الجامعة العربية تحدد نتيجته طبيعة الحكم فيها. وكان هذا أيضاً موقف الملك فاروق. وكان، بالتأكيد، موقف سوريا ولبنان المتوجسين من مشروع سوريا الكبرى. كان هذا هو شرط التضامن بين المحورين العربيين في معركة بدأ تصنر الملك عبد الله لها أمراً معتباً بفعل عوامل مختلفة. وقد تردد في حينه أن عبد الله الذي كان مصراً على هذا التصنر وعلى التحكم في الجبهة العربية، وافق على هذا الشرط، وأن رياض الصلح أبرق بهذه الموافقة إلى الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام. وفي الوقت الذي كانت فيه المدن الفلسطينية تنهار، كانت الصحافة العربية تصدي لجو التضامن العربي حول فلسطين وتضخم أنباء الاستعداد العسكري العربي كثيراً، وتحيي بأن الجيوش العربية ستبادر إلى احتلال «القسام» العربي من فلسطين لتهاجم «القسام» اليهودي منه بعد ذلك. وقد عززت هذه التوقعات نبرة عالية ائتمتها عبد الله، وكانت مخالفة لفحوى التفاهم السري بينه وبين القيادة الصهيونية ولفحوى الاتفاق بين رئيس وزرائه أبي الهدي والوزير البريطاني بيفن.

في كل حال، عاد رياض الصلح من عمان إلى القاهرة، وشاع هناك أن فاروق وافق على مقررات «مؤتمر عمان» بحيث انتهت اجتماعات اللجنة السياسية على خير في 26 نيسان. وفي 29 منه، كان رياض الصلح في بيروت يُدلي ببيان عن فلسطين في جلسة سرية لمجلس النواب شفعه حميد فرنجية ببيان آخر. وقد أقر، في هذه الجلسة، مشروع قانون بفرض الرقابة على الصحف. وكلفت بإغا أخنة في السقوط، ولكن نبرة رياض الصلح، في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد الجلسة، بقيت عالية.

في اليوم التالي، نفع على رياض الصلح في عمان، على رأس وفد ضم في عداده عسكريين. فبينما هناك «مؤتمر حربي» يشارك فيه، إلى رياض الصلح، عبد الله وعبد الإله وعزام وروساء أركان الجيوش. وفي آخر نيسان، سافر الملك عبد الله ورياض الصلح معاً إلى القاهرة، مستطلعين موقفها الأخير من دخول العرب. وكان الموعول في الإعداد العسكري العربي عليها وعلى عمان إذ كان الجيش المصري أكبر الجيوش العربية وكان الجيش الأردني أحسنها إعداداً. وقد بدأ أن الزيارة كانت ناجحة إذ كان الملك فاروق مصتماً على خوض العرب، مقتنعاً بأهمية هذا التصميم لحفظ التصنر المصري للشرق العربي ولتعزيز موقعه هو في هذا الشرق وفي مصر نفسها. وكان نجاح الزيارة أمراً حاسماً لحلف الملك عبد الله نفسه من دخول العرب وبالتالي لإمكان هذه الأخيرة أصلاً من الجبهة العربية. وهذا مع أن إقبال الملك المصري على القتال كان يمكن تأويله بالرغبة في منع الحلف الهاشمي من الاستفثار بمقاليده المواجهة وبإدارة فتاجها بالتالي.

وفي 5 أيار، نفع على الصلح في دمشق، مشاركاً في اجتماع رثسه شكري القوتلي وضمه، إلى مردم، وزير خارجية العراق والوزير السعودي المفوض ومفتي فلسطين. ثم طير رياض

الصلح وهدم إلى الرياض فإلى بغداد ليبلغا الوزارة العراقية استعداد عبد العزيز لنجدة عرب فلسطين. ثم يعودان إلى دمشق في 10، بعد التمرج على عثمان... وتوالى لهما في دمشق اجتماعات سياسية وعسكرية مع مسؤولين من الدول المتألمة لإرسال الجيوش إلى فلسطين ومع الأمين العام مزام. وهذه هي الاجتماعات التي اعتُمد فيها ما أطلق عليه اسم «خطة دمشق» للحرب، وهي الخطة التي وضعها منتدبون من جيوش الدول الخمس المقبلة على دخول فلسطين والتقى - صواباً أو خطأ - مؤرخون كثيرون ومسؤولون على أنها كانت المثلى لمباشرة الحرب العربية. وهي الخطة التي عطلها وبذل فيها موقف القيادة الأردنية. هذا ولا يظهر رياض الصلح في بيروت إلا يوم 13 أيار، أي قبل يومين من «تصريح» العرب العربية في فلسطين.

٩٠.٦ خطة أم خطتان؟ ... وهدنة فهدنتان فهزيمة

مع دخول الجيوش العربية فلسطين في 15 أيار 1948، أذاعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وكان رياض الصلح قد أصبح ركناً ركيناً فيها، نداءً إلى يهود فلسطين شفعتها بمنكرة إلى الرأي العام الدولي. انطلق النداء على تعهد بعدم الاعتداء على اليهود، وبعدد السعي إلى فرض الحل بالقوة. وذكر بما ارتكبه الصهاينة في فلسطين وبما يقابله من حقوق مصونة لليهود في البلاد العربية. وطالب اليهود بالامتناع عن مواصلة الصهيونيين وأعلن التمسك بفلسطين غير مجزأة تكون لجميع سكانها. وناشد اليهود المساعدة في إعادة الأمن «وأن يطعموا إلى مستقبلهم ويتغلبوا على الفقة المتطرفة في مبادئها وأعمالها، وأن ينشروا في ما بينهم مبدأ القبول بفكرة الدولة الموحدة والدستور الواحد المؤسس على الميثاق الديمقراطي (...) وأن لا يتمادوا في الطمع والعدوان اللذين ليس لهما من نتيجة سوى سقك الدماء والدمار».

وأما المذكورة فقطوت على خلاصة تاريخية بدأت بما كان لليهود من حقوق مصونة في العهد العثماني، ثم عرجت على العهد البريطاني للعرب وعلى وعد بلفور، في العرب العالمية الأولى، وعلى التمكين البريطاني لليهود من الهجرة إلى فلسطين في مرحلة الانتداب. وصادت المذكورة إلى اهتمام الحكومات العربية بفلسطين لكونها في قلب البلاد العربية. فنشرت «مؤتمر الطائفة المستجدة» في لندن سنة 1939 و«الكتاب الأبيض» البريطاني وعشرات تنفيذية ومساعي الجامعة العربية لحل المسألة الفلسطينية حللاً عادلاً، بالتآزر مع منظمة الأمم المتحدة والدولة المنتدبة، وذلك على أساس المبادئ الديمقراطية وميثاق المنظمة الدولية. وانتهت هذه الخلاصة إلى مشروع التقسيم ورفضه واستحالة تنفيذه سلباً وإلى ما جزه من صدامات، وإلى انتهاء الانتداب من غير أن تخلفه سلطة شرعية. ثم أكدت المذكورة أن حكم فلسطين حق لأهلها وجعلت إحقاق هذا الحق هدفاً للتدخل العربي، مبرزة نزوح ربع مليون من الفلسطينيين العرب إلى حينه، بعد ما ارتكبه الصهاينة من فظائع، واعتداء هؤلاء

على الانفصاليات العربية في القدس. وشددت على الفراغ الأمني في فلسطين، وعلى ما يعتدل من مشاعر ناذرة في محيطها العربي، مؤكدة أن أمن فلسطين مسؤولية عربية باعتبار الجامعة منظمة إقليمية معنية بالسلم والأمن في ساحتها، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأوضحت أن استقلال فلسطين أصبح حقيقة ماثلة وأن التدخل العربي يتوقف حالما تنشأ النظم والهيئات اللازمة عن ذلك. أخيراً رأت للنكسة أن حل المسألة إنما هو الدولة الموحدة الديمقراطية والمساواة أمام القانون والضمانات للأقليات وسون الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها، أملة دعم الأمم المتحدة لوضع هذا الحل موضع التنفيذ.

على أن التقدم العسكري العربي وجد نفسه يواجه، على الفور تقريباً، مطالبات الولايات المتحدة ثم بريطانيا مجلس الأمن بقولاً يوقف القتال. ولعل هذا - فضلاً عن الرغبة في تقويم العلاقة على الجبهات - هو ما حمل شكوكي للتفتي على الدعوة إلى قبة عربية جزئية انعقدت في درعا يوم 20 أيار وحضرها أركان الدول العربية المعاربة باستثناء مصر. وكان بشاره الغوري ورياض الصلح ممثلين لبنان في هذه القمة. وتبرز منكرات بشاره الغوري نوعاً من التشاؤم أو الوجود السوري اللبناني خيم على هذا اللقاء المبكر وكان من أسبابه موقف الجيش السوري الصعب في نواحي سمخ، ولم يستدعها تماماً اعتدله الملك عبد الله بمآتي جيشه في ساحة القتال. وقد حضر القادة العسكريون هذه القمة وكان الطرف العسكري العراقي أكثر الأطراف ضيقاً بالبليلة التي أحدثتها تعطيل الخططة العامة عشية بدء الهجوم بالضبط، وذلك بطلب من الملك عبد الله. وقد ألفي هذا التعديل نتيجة لإلحاح سياسي وعسكري على الملك من الطرف العراقي وغيره. ولكن الجيش الأردني لم يأخذ بهذا الإلقاء. عليه كان الرئيسان اللبنانيان متوجسين، وهما في طريق العودة من درعا، مما يغتبه مجرى العلاقة بين الملك الأردني وقائد جيشه الإنجليزي غلوب باشا.

وفي اجتماعات اللجنة السياسية التي شهدتها عمان في أواخر أيار وأوائل حزيران، كان قرار مجلس الأمن بطلب هدنة مؤقتة قد أصبح على المائدة. وكان رياض الصلح يوثني رفض الهدنة. وما كان اللقاء في عمان إلا لأن العقدة كانت هناك. وقد أفصح رياض الصلح، في حمود القصر المتاح من الصراحة، إذ ذلك، عن موقفه هذا. فقال إنه «شخصياً لم يكن متحمساً لمشروع الهدنة، إلا أنه افتتح في عمان بأن قبول دعوة مجلس الأمن إنما يملية العقل وتفرضه الحكمة». وهذا كلام عاد إليه الصلح، لاحقاً، أكثر من مرة. وكانت مصر وسوريا معارضتين لوقف القتال أيضاً. ووليلة الأول من حزيران، قصفت طائرتان صهيونيتان عمان، فسقطت إحدى قنابلهما قرب منزل كان يبيت فيه رياض الصلح وجميل مردم. وقد اعتبر رياض الصلح هذا القصف «نكسة الأسبوع» زاعماً «أن الطائرتين لم تكونا من القاذفات الأصلية وكلفت القنابل ترمى باليد من النافذة»!

وفي الخامس من حزيران، حضر إلى بيروت وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت، في مساق جهوده لوقف النار، والتقى كلاً من الرئيسين السوري والصلح ووزير الخارجية حميد فرنجبية. وسما رياض الصلح جميل مردم ووزير خارجيته محسن البرازي إلى بيروت فانهضت مباحثات مشتركة مع الوسيط. وثبت السوري، في مذكراته، محضراً لاجتماعه بالوسيط تنصع منه حدود التأثير العربي الممكن في مآل الهندة. وأما رياض الصلح فأشار إلى أن البحث تناول «ضرورة مراعاة التحفظات العربية»، وكانت هذه تتمثل في رفض التقسيم ورفض الدولة اليهودية. وهو قد وجد، في هذا الجو المكفهر، «نبأ ساراً» دعه إلى اللبنانيين وكان استيلاء الجيش اللبناني على قرية المالكية. هذه القرية الفلسطينية المعانية لنقطة متوسطة من الحدود اللبنانية والواقعة على طريق ذات أهمية في الجليل، كانت قد احتلتها قوة صهيونية في اليوم الأول من الحرب. وهي بقيت، إلى أواخر الحرب، موضع نزاع. وكان الجيش اللبناني قد اكتفى، بمسما تحت «خطة دمشق» التي كانت تفترض تولفه في عرض الجليل، بالمرابطة الدفاعية على الحدود، مع خرق محدود على الساحل في منطقة الناقورة الفلسطينية. وكان قد ساند جيش الإنقاذ في استرداد المالكية، وهو ما أدن لهذا الجيش، بعد أيام، بالتوصل في الجليل الغربي حتى الناصرة. وكان يبرز الجيش اللبناني، على الحدود فوجان سوريان رابطا في القطاع الشرقي من الحدود اللبنانية. وقد زاد عدد المتطوعين اللبنانيين الذين انضموا فعلاً، بعد تدريبهم، إلى جيش الإنقاذ عن ثلاثمائة. وهذا من أصل الذين سجلوا أنفسهم وكان عددهم أكبر بكثير. إلى تلك زيد الجيش اللبناني جيش الإنقاذ بضعة مدافع، على قلة ما كان في حوزته. وقد شهد فوزي القاوقجي لأثر هذه المساعدة في أداء جيشه.

في كثر حال، لم تشر الهندة الأولى التي رتبها برنادوت إلا في 11 حزيران، أي بعد عشرة أيام من قبول الجلب العربي بها. وكانت هذه الأيام العشرة أيام قتال أمكن لرياض الصلح أن يقول، من بعده، إن العرب «مالكون ناصية الموقف العربي». وهذا قبل أن يركز أنه «واجب» كغيره لوقف القتال... ولكن «أراها كحبة الكينا فهي مزة ولكن لعلها تكون مفيدة». وفي هذا اليوم بالذات أعلن رياض الصلح توغل جيش الإنقاذ في الجليل بعد مساندة من الجيشين السوري واللبناني، مؤكداً أن الجيش اللبناني قام بكل ما وقع عليه فـ«ساعد في المرحلتين الأولى والثانية مساعداً فعالة». وقد بقي رياض الصلح محافظاً على لهجة الوثائق هذه مدة أسابيع الهندة الأربعة، يبدى تعمله على التضامن العربي ويشر بالعودة إلى القتال وبأن العرب لا يابهون بالمعقوبات الاقتصادية التي لوح بها مجلس الأمن، وبأنهم «ماضون في الجهاد» مجتمعين «إلى أن يتلاشى الحلم الصهيوني من رؤوس أصحابه».

وفي منتصف حزيران، عادت اللجنة السياسية إلى الالتقاء في القاهرة حيث استقبلت برنادوت مجتمعة. وكانت الشكاوى تتوالى من الخروق الصهيونية للهندة. وهو ما تعهد برنادوت بمعالجته. وقد سمّت اللجنة لجنة فرعية لمابعة الاتصال بالوسيط وكان

فيها رؤساء الوزارات في مصر والأردن ولبنان والأمين العام للجامعة. وفي ندوة صحافية عقدها رياض الصلح بعد عودته من القاهرة في 18 حزيران (وكان قد درج، من بداية الحرب، على استقبال الصحافيين عند كل محطة) توه باختيار لبنان لعضوية اللجنة الفرعية معتبراً إتياء تقديرًا لدوره التوجيهي. وأشار إلى الإصرار العربي المستمر على رفض التقسيم وعلى إنشاء «دولة عربية موحدة مستقلة» في فلسطين. وأعلن أن العرب لم ينفذوا إلى روس ولم يفاوضوا الصهاينة، وأن الوسيط لم يمرض صيغة فدرالية وأن العرب يرفضونها ولو كانت على أساس مشروع الساعة الأخيرة الذي قتمه كميل شمعون باسمهم في الأمم المتحدة قبل قرار التقسيم. إلى ذلك، ذاع أن الصلح ضرب لبرنامج للمثل اللبناني لإقناعه بأن في وسع العرب واليهود أن يعيشوا سوية في دولة موحدة: «ها أنذا أراس وزارة هذه الدولة بالرغم من أنني من الطائفة الأقل عدداً وهذا أكبر دليل على أنه إذا أراد اليهود أن يزول الخلاف الموجود الآن فما عليهم إلا أن ينتزعوا من نفسيهم فكرة إنشاء الدولة الموهمة».

وفي المشر الأخيرة من حزيران، كان رياض الصلح بين بيروت ودمشق يعالج الغرور الصهيونية التي تولت، وملتقى أمين عام الجامعة وقائد جيش الإنقاذ ويشارك في أعمال اللجنة الفرعية العربية التي باشرت اجتماعاتها في العاصمة السورية. وهو قد عاد في هذا الوقت إلى إبراز السور اللبناني على أنه «رئيسي» موضعاً، في تصريح لروز اليوسف، أنه أفهم برنامج «أن نزول لبنان إلى الميدان (...) يجب أن تفهم الدول على أنه إعلان المسيحيين العرب العرب على اليهود وأن الجهاد العربي ليس قائماً على نزعة دينية، كما هي الحالة عند اليهود بل على نزعة قومية عربية». وفي هذا الوقت أيضاً كان اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان قد بدأوا يشتكون - فضلاً عن ظروفي عيشهم الفاجعة - بقاءهم على هامش معركتهم، فتوجّه ممثلون لهم بضياء استغاثة إلى عبد الرحمن عزام (وكان في بيروت) وإلى رياض الصلح. وطلبوا، بين ما طلبوه، فتح ثكنة لتدريب الشبان منهم وتسهيل عودتهم إلى الجزء المعزول من بلادهم، وأكثروا لرياض الصلح «أن أعمالكم التاريخية الخالدة في سبيل العرب سجلت نكرهم العاطر في قلب كل عربي».

في نهاية حزيران، عاد رياض الصلح إلى القاهرة حيث تعقدت اللجنة السياسية، وقد هزها مشروع التسوية الذي اقترحه الوسيط الدولي في 27 حزيران، ثم وجدت نفسها حبال ضغوط الوسيط ومن وراءه لتمديد هذه الأسابيع الأربعة التي كانت نهايتها مرتقبة في التاسع من تموز. كان برنابوت قد ترك جاقياً خريطة للتقسيم التي اعتمدها الأمم المتحدة في السنة السابقة، واقترح نوعاً من الاتحاد بين إسرائيل ودولة عربية تضم شرق الأردن وفلسطين العربية. وأما فلسطين العربية هذه فكانت تختلف عن أختها في قرار 1947 بتركها للجليل بتمامه للدولة اليهودية والنقب بتمامه والقدس للدولة العربية. وقد رفض اليهود والعرب معاً هذا المشروع. رفضه اليهود لإخراجه القدس من عهدهم ولأن الاتحاد ومملكة عبد الله كان في نظرهم باباً إلى استتباع بريطانيا لبولتهم كانوا

يحاذرونه. ورفضه معظم العرب إذ رأوا فيه أيضاً مدخلاً إلى وضع يد بريطانيّ مجدّد على فلسطين وشرق الأردنّ معاً. وهو ما كان ينجاني، على الأخص، تصوّرات مصريّة وسوريّة للنتائج المأمولة لعرب فلسطين. وأمّا الملك عبد الله فكان الوحيد الذي منعه مشروع برنادوت فوق ما كان يأمل من هذه الحرب. ولكن وضعه كان قد بلغ درجة من الحساسية في المحيط العربيّ أثره بمجازاة الرفض العربيّ لمشروع أجهز عليه الرفض اليهوديّ أصلاً. وكان الملك الأردنيّ يريد، لقاء هذه المجازاة، تمديداً لموقف القتال يفتح أمامه باب التمييز السياسيّ لمنجزات جيشه في المرحلة الأولى من الحرب ولمواقفه في الميدان. ولكن أركان اللجنة السياسيّة الآخرين الذين طالهم رئيس الوزارة الأردنيّة بطلب التمديد كانوا في غير هذا الوارد. وكان رياض الصلح أحد الذين كوّروا علناً، في مدّة الهدنة، رغبتهم في استئناف القتال. بل إنّه ذهب إلى حدّ القول، في مطلع الهدنة، إن الهدنة لا تمنع القتال بالضرورة. وهذا رأي أخذت به الجهة الصهيونيّة فعلاً لا قولاً إذ استثمرت مدّة الهدنة لتحسين مواقعها وزيادة استعدادها للقتال. وأمّا العرب فوصلوا إلى اجتماعات القاهرة وفي مكابهم قادة جيوشهم يلحّون عليهم بالشكوى من قلّة الذخيرة. فهم لم يكونوا قد تمكّنوا من سدّ هذا النوع من الثغرات - فاهيك بغيره - في أسابيع الهدنة الأربعة.

عليه توجّهت اللجنة السياسيّة إلى قرار باستئناف القتال، مداراةً للعاجيّة السياسيّة، شفعته بميل إلى لزوم خطّة الدفاع دون الهجوم، مداراةً لواقع الحال العسكريّ. ولما كان هذا التوجّه لا يُناسب الملك عبد الله، لا جملة ولا تفصيلاً، فإنّه سعى مع برنادوت إلى إحباطه. وقد ردّت مصر على هذا السعى باستئناف القتال فعلاً في الثامن من تموز، مستبقة التاسع الذي كان نهاية الهدنة.

عاد رياض الصلح من القاهرة عشية استئناف القتال. وفي غدائه، صلى في المسجد المصريّ فهلّل له جهور مُستبشِر. وما لبثت بيروت ومضافها أن دخلت في حركة سياسيّة معجّمة كان للعراقيّين منها قسط واف. فتباعاً وصل إلى بيروت وزير الاقتصاد العراقيّ جمال بابان ثمّ رئيس الوزارة مزاحم الباجه جي وتوجّهت هذه الحركة بوصول الوصيّ عبد الإله في 16 تموز. يذكر بشاره الخوري أن عبد الإله شكاه له ولرياض الصلح

«مصر: الإمبريالية والثورة»

تعمّمت بالحياة السياسية في مصر، غداة الحرب العالمية الثانية، مسألة جلاء القوات البريطانية عن البلاد. والعق أن هذه المسألة لم تكن غادرت الساحة السياسية المصرية قط منذ احتلال الجيش البريطاني مصر في سنة 1882، ولكنها اجتازت مراحل خبو ومراحل نمو وكانت مهادنة 1936 معاهدة منة من معطاتها إلى أن دخلت، مع نهاية الحرب، في طور بدأ متجهاً نحو حسمها. ولم يكن المصريون يبرزون شعار «الاستقلال»، على ما كانت عليه الحال في أقطار أخرى من الشرق العربي، وإنما كانوا يطالبون الجلاء. فهم اعتبروا أنفسهم دولة مستقلة ولكن معتلة.

كان تصريح 22 شباط 1922 قد مثل اعترافاً اسمياً باستقلال مصر بعد تفكيك الدولة العثمانية وكانت معاهدة 1936 قد حصرت الرباطة العسكرية البريطانية في مثلث سيناء وقناة السويس ولكنها أغلقت عليها كل ما قد تحتاج إليه من التسهيلات في جهات أخرى. ثم إن مواعي الحرب العالمية لم تفتح أن أعادت هذه القوات إلى القاهرة والإسكندرية. فكان التنفيذ البريطاني بالغ التأثير في توجيه سياسة الحكم الوطني واستمرار تناقضاته. وكان هذا التنفيذ يعمي مصالح اقتصادية أجنبية شديدة الوطأة ومتعمكة بمقاييد المعيشة والنمو في البلاد وبموازنها الاجتماعية - السياسية. وكانت سنوات الحرب بما أضلته من تغليب للمنطق الاستراتيجي في مواجهة الجيش «المعور»، قد زادت من قوة هذا التحكم ومن شدة تلك الوطأة. ولا ريب أن حالة الحرب وتقطع المواصلات التجارية الدولية أسفها في تنمية الرأسمالية المصرية. ولكنها زادت أيضاً في التضخم وتعاطلت الميمنية البريطانية من مصر أيضاً ودخلت الطبقات الفقيرة والمعدومة الدخل في معنة معيشية عسيرة وتمزّزت، بإزاء ذلك، صفوف الحركة النقابية والشعبية عموماً وازدادت إلحاحاً في طرح مطالبها.

تلكو عنه عبد الله في استئناف القتال وفي نجدة الجيوش العربية الأخرى. قبل هذا الكلام غداة سقوط الملكة وللمرة وما أعقبه من مشاهد النزوح المذمور وما أودته من مرارة في طول البلاد العربية وعرضها.

كانت اللجنة السياسية لمجتمعة في عاليه منذ 14. وكانت الأيام الأربعة التي سبقت التدامها قد شهدت مشاورات كثيفة بين رياض الصلح ومزاحم الناجح جي وجميل مردم وعبد الرحمن عزام، واشترك في المناقشات أيضاً وزير الدفاع اللبناني والعراقي وقائد جيش الانقاذ وعسكريون آخرون. وقد انتهت هذه المشاورات بالصلح والناجح جي ومردم وعزام إلى عمان في 13. والتأمت اللجنة السياسية هناك بمشاركة عبد الله. وشاع أن الأردن منتمض من تسمية «لجنة إدارية» لفلسطين كانت نوعاً من النذير بـ «حكومة عموم فلسطين» التي رأت النور بعد ذلك بأسابيع. وكان الأردن يرى أن إدارة ما تمس من فلسطين العربية حق له. وكان عزام والصلح ومردم يضغطون للإبقاء على خطة القاهرة التي أفضت إلى استئناف القتال ويميلون إلى الشك في حيث نقص الذخيرة المتفاجم عند الجيش الأردني. ولكن الواقع أن عبد الله وقائد جيشه غلوب كانا قد بذلا جهوداً لم تثمر للحصول على ذخائر من البريطانيين ثم من العراقيين، قبل التوجه بالطلب نفسه إلى المصريين والسوريين في اجتماع عمان. كان البريطانيون يريدون فرض الهدنة في مجلس الأمن كما في ميدان المواجهة، وكان العراقيون في ضائقة ذخيرية. وأما المصريون والسوريون فسبقت الهدنة بزمهم بوضع خير قطمي.

والواقع أيضاً أن الجيش الأردني استمر في القتال - بعد أن ترك الملكة وللمرة لصيرهما - وذلك خلافاً لرغبة قائده غلوب وبأمر مشد من الملك الذي كان يريد أن يغطي انسحابه من العرب بهدنة عامة. وهو قد تمكّن، بعد مواجهات بالغة الشراسة، من المحافظة الإجمالية على مواقفه في القدس الشرقية وحولها. وحين سرت الهدنة، في 18، كانت الجيوش العربية كلها قد أمست في مواقف خطيرة. وأما الجيش الأردني فأدركته الهدنة وهو على شفير الهاوية.

هذه الهدنة هي ما واصلت اللجنة السياسية بحثه في عاليه بعد عتّان. وكان مجلس الأمن قد اتخذ في 15 قراراً جديداً بوقف النار بعد مهلة أيام ثلاثة، وذلك مع الإنذار بمقدمات تقصع على من يخالف. وكانت التظاهرات تتوالى في المدن العربية منذ سقوط اللد والرملة، وخصوصاً في الأردن وفي الضفة الغربية. وكانت مصر قد جنحت إلى قبول للهدنة وبقي العراق وسوريا على معارضة باتت غير ذات فائدة. ومع رحيل عبد الإله عن عاليه اتصل بشاره الخوري بشكري القوتلي الذي وافاه إليها ظهر 17. ويروي الخوري أنه ونظيره استدعيا رياض الصلح وجميل مردم من قاعة الاجتماع الذي كانت للجنة السياسية تعقده في منزل عمر الداعوق. وقد أفضى إليهما رئيسا الوزارتين بواقع الميل الغالب إلى قبول الهدنة. وأشدّ ذلك للخوري رئيس الوزارة المصري للنقراشي، مساءً، معتداً بوجهه للخلل في أوضاع الجيش العربية على الجبهات. وقبل دقائق من حلول الأجل الذي ضربه مجلس الأمن (وكان الخامسة من عصر 18 بتوقيت بيروت)، أعلنت جامعة الدول العربية قبولها للهدنة الثانية. كان القتال قد دام عشرة أيام لا غير، بعد انتهاء الهدنة الأولى. وهي أيام قلبت الوضع العربي في فلسطين أو كشفتته - بالأحرى - كشفتاً تاماً. فكانت أيام عاليه تلك أيام غم شديد للمجتمعيين في منزل عمر الداعوق أو في منزل بشاره الخوري. وكانت أياماً فاصلة في مسيرة للجامعة العربية نفسها إذ خرجت منها - أكثر بكثير مما كانت في عشايا للعرب - جامحة لا تحوي من عوامل للجمع مقدار ما تحويه من عوامل المفرقة. وكانت أياماً ثلاث فيها قدرة اللطف في فلسطين على ضبط إيقاع العلاقات ما بين الحكومة أو العهد في لبنان وبين معارضيهما. وكان على رياض الصلح أن يتلقى بصدوره ما أخفّت المعارضة تبعية من عنف شديد في السياسة. وكان عليه أيضاً أن يواجه السعي إلى ضبط الخسائر العربية في المجال الفلسطيني ما أمكن ذلك. وهذا من غير أن يستثنى نفسه من آثار الميل الذي تفتش بين الأقطار الحاربة، وهو ميل كل قطر إلى مداراة آثار الكارثة الفلسطينية بين ظهرانيه، مبادراً بمفرده، عند اللزوم، إلى ما تمليه عليه تلك المداراة.



161 قبة برما

على مستوى السلطة، كان الصراع المتبادي بين الملك وحزب الوفد يوجه تكوين آلة الحكم وسير أعمالها. وكان السفير البريطاني قد فرض عودة الوفد إلى الحكم معتبراً بقدرة هذا الحزب على لجم الاضطراب الاجتماعي والسياسي في زمن الحرب، فشكل زعيمه مصطفى النحاس وزارة جديدة في شباط 1942. وهو ما أساء إلى الوفد، بالنتيجة، وسكن الملك من صرف وزارة النحاس في تشرين الأول 1944، وذلك بعد معالوتين، في الشهور السابقة، تصدى لهما السفير البريطاني معتقاً بظروف الحرب أيضاً.

ومع حيالة الوفد أكثرية نيابية، كانت صورته قد فقت إشراقها، في تلك المرحلة، واشتد، في وجهه، ازد أحزاب الأقلية، وفي مقامها حزب السعديين الخارج من رحم الوفد نفسه غداة معاهدة 1936. ولم يلبث الوفد، إلى خروجه من الحكم، أن خرج من مجلس النواب أيضاً بعد انتخابات قاطمها وشابهها تزوير صريح ونال فيها السعديون وحدهم ما يقل بقليل عن نصف المقاعد وتوزع الرصيد بين أحزاب ثلاثة أخرى والمستقلين.



142 حسن البنا

وكان على رأس السعديين أحمد ماهر الذي تولى رئاسة الوزارة بعد النحاس واشتغل حال إعلان حكومته العرب على ألمانيا واليابان في شباط 1945، فخلّعه محمود فهمي النقراشي الذي سيكون مصيره الاغتيال أيضاً - بيد الإخوان المسلمين - مع انضاح وقائع الهزيمة المصرية في حرب فلسطين في نهاية العام 1948. ولم تأت مذكرة أرسلها النقراشي إلى حكومة لندن، في نهاية العام 1945، طالباً فيها إعادة النظر في معاهدة 1936 بنتيجة، إذ أهدت الحكومة العمالية الجديدة تمسكاً بالمعاهدة. وقد أفلح الضغط البريطاني في منع مصر من اللجوء فوراً إلى مجلس الأمن الدولي، العنيد التأسيس وقتذاك، طلباً للإلزام بريطانيا بالجللاء على غرار ما فعله لبنان وسوريا في مواجهة فرنسا. وقد أسست السنوات اللاحقة بمواجهات سياسية حامية بين الأحزاب الحاكمة وبين الوفد الذي بقي أقوى الأحزاب. وكان مأخذ الوفد الأول على الجبهة الحاكمة تهالوتها في دفع مطلب الجللاء قسماً، وهذا مع أن الوفد كان قطب الحكومة التي وقّعت معاهدة 1936 وأن قيادته بقيت قريبة إلى خط التسوية مع بريطانيا فكانت تريد الجللاء مع استبقاء علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين. كان الوفد يأخذ على الحكومة أيضاً

كانت الهزيمة العربية في فلسطين قد أصبحت أمراً واضحاً للعيان مع سريان الهدنة الثانية وخروج الفلسطينيين بعشرات الألوف من ديارهم في موجة كبرى لعقت بالموجات التي سبقت دخول الجيوش العربية أرض فلسطين. ولم يبق في أيدي أركان الجامعة الذين كانت جيوشهم لا تزال في مواقعها الفلسطينية غير رفض الاعتراف بأن الأمر قد قضي، والإصرار على أن الهدنة لن تكون غير محدودة، والتلويح باستئناف القتال إذا عجز الوسيط الدولي والأمم المتحدة من ورائه عن الرسو بالقضية الفلسطينية في برز يرضى به العرب. على أن هذا الكلام الذي كان رياض الصلح واحداً من مرثديه أصبحت تمنع التسليم به مواقع حسية جسيمة، وأخذت نبرة الطامعين فيه وباهلية المسؤولين العرب لإفادته تملو وتغلب. فقد أصبح تفكك الجبهة العربية أمراً معلوماً. وكذلك ضعف الجيوش العربية وقبض القوات الإسرائيلية على زمام المبادرة على الجبهات. وبدأ أن الحكام العرب سينشغلون بمشكلات كبيرة في أقطارهم نفسها أورت بعضها الهزيمة وأورت بعضها الآخر عيب اللجوء الفلسطيني بوجهي هذا العيب: المادي والسياسي. ثم إن الهدنة في تصوّر الأمم المتحدة كانت غير محددة بزمن وكان خرقها مقترناً بعقوبات. وهو ما أكده برنابوت حين حضر إلى بيروت في 25 تموز للتشاور مع رياض الصلح وعبد الرحمن عزّام، في مسائل بينها مسألة الهدنة وخرقها ومسألة اللاجئين. وكان بين توجهاته أيضاً تجريد القسم من السلاح وهو ما بدا مضطراً إلى فك العصار (الذي كان قد أصبح نسبياً جداً، في كل حال) عن القسم اليهودية. وأما اللاجئون فكانت قد أخذت تشيع (وتنسب خطأ إلى الوسيط) فكرة مبادلتهم بيهود البلاد العربية. وهو ما كانت تطمح إليه إسرائيل، وكانت الدول العربية ترفضه وكان لبنان أشدها رفضاً له. وقد صرح الوسيط في بيروت بأن ممثلين للجنة الاقتصادية واللجنة للشؤون الاجتماعية في الأمم المتحدة سيوفدون لتنظيم إغاثتهم. وأما عن الهدنة وخرقها، فقال الوسيط إنه طلب 300 ضابط لمراقبتها، وأنه لن تكون هناك قوة تردع الخرق بل مراقبون يفيدون مجلس الأمن بما يحصل. ولم يكن في هذين الإجراءين مبعث طمأنينة كافية للبنان الذي كان قد أخذ ينوء بعمل اللجوء من جهة ويستشعر خطراً جاداً على سلامة أراضيه من الجهة الأخرى.

غداة زيارة برنادوت هذه، أي في 24 تمّوز، قدّم رياض الصلح استقالة حكومته الرابعة التي كانت قد عثرت أربعة عشر شهراً، إذ هو شكّلها في غداة انتخابات 25 أيار النيابية. ولم تكن ماجرّيات الحرب في فلسطين بعيدة عن هذه الاستقالة. فقد كان يُفترض في الحكومة الراحلة أن تعمل في متاعها بعض أوزار الحرب، في الأقل. وكان يُفترض في الجريدة، وقد كُلف رياض الصلح تشكيلها، أن تعيد رمّص الصفيّ النيابية التي بدا أن العرب توشك أن تهزّها وراء حكم الخوري-الصلح.

ويوم 3 آب، التأم المجلس النيابي لسماح ببيان الحكومة الجديدة ومناقشته والتصويت على الثقة. وقد شهدت هذه الجلسة مناقلة خطابية ذهب لها موق بين رياض الصلح وكميل شمعون. وكان مدار المناقلة فلسطين. وكان شمعون قد استقال في 19 أيار أي عشية جلسة التجديد لبشاره الخوري - وذلك بعد مؤتمر صحفي حاد انتقد فيه المواقف العربية من فلسطين ومنها الموقف اللبناني وأصيب على أثره بعارض أفعده مده. قبل ذلك، كان شمعون قد مثل لبنان في دورة الأمم المتحدة التي اتخذ فيها قرار تقسيم فلسطين وفي مناسبات دولية أخرى تناولت المسألة الفلسطينية. وفي جلسة الثقة تلك، ألقى شمعون خطبة فور انتهاء رياض الصلح من تلاوة البيان الوزاري. وكان رئيس الوزارة قد خصّ مسألة فلسطين بجانب معتبر من ذلك البيان. فأبرز الوجوه المختلفة للإسهام اللبناني في المعركة، من تقريب بين أركان الجامعة العربية التي أشاد البيان كثيراً بمطعها وبرها، إلى مشاركة الجيش اللبناني مشاركة تتفق مع إمكانياته، في التدخل المسلح وتعاون مع جيش الإنقاذ وتجنيد الحكومة متطوعين لبنانيين في هذا الأخير ومماهمتها في تسليحه، إلى استقبال عشرات الألوف من اللاجئين وتأبين حاجاتهم... ثم وصف الصلح مرحلة ما بعد الهدنة الثانية بأنها «دقيقة صعبة» ولكنه أكد التصميم العربي على النصر، في النهاية، وتعهد باستئناف القتال «عندما تدق الساعة»، وأشار إلى عزم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون للتجنيد الإجباري.

وأما خطبة شمعون فجمّات أطول بكثير من البيان الوزاري وتعمّصت، تقريباً، في الموضوع الفلسطيني وفي نقص الإمداد للحرب، وفي قبول الهدنة مرتين خلافاً للمصلحة ولنصريعات

فصلها مسألة الجلاء عن مسألة استعادة «وحدة وادي النيل» بين مصر والسودان بعد إنهاء السيطرة البريطانية على هذا الأخير. وهذا مع أن مسألتي الرابطة العسكرية البريطانية في كلّ من مصر والسودان كانتا متصلتين في معاهدة 1936 وفي اتفاقيتي 1899 الغاضبتين بالسودان وبالبحر المتوسط بكل من مصر وبريطانيا فيه. وكان ملك مصر لا يزال يحسّ نفسه «ملك مصر والسودان». أخيراً، كان الوفد يري، بطبيعة الحال، أنه القوّة الوحيدة المؤهلة للتوسّل إلى حلّ لهاتين المسألتين ولعملية هذا الحل.

وفي شباط 1946، عمّ النظار القاهرة بعد وصول الرّبة البريطاني على المنكّرة المصرية وانتشر إلى من آخرى وكان نواته طلاب الجامعة وتلامذة المدارس ومطلبهم إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 المتعلقين بالسودان وتحقيق وحدة القطرين، وكانت كلفة هذه التظاهرات كبيرة إذ سقط فيها قتلى وجرحى بالعشرات واعتقل كثيرون. وقد زادت من حدة الموجة جاذبة كوبري عباس يوم 9 شباط، إذ فتح البحر بعد معاصرة الطلبة عليه فسقط بعضهم في النيل. وقد أفضى عجز الحكومة من حفظ الأمن إلى استأنتها فضّل إسماعيل صفدي النقراشي على رأس حكومة جديدة. وكان صفدي قد خرج من حزب الأحرار الدستوريين ليصبح سياسياً مستقلاً. وقد اشتهر بشدة قبضته القمعية منذ تشكيله حكومته الأولى سنة 1930 ومبادرة هذه الحكومة إلى إلغاء دستور 1923 التعمّري، ثم أصبح ركناً من أركان الرأسمالية الصناعية في مصر. وكان قد نعى على حكومة النقراشي تهاونها في استثمار الثروة الوطني، غداة نهاية الحرب، وفي الإفادة من وصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم لتعميق المطالب الوطنية المصرية، وهذا مع الإفادة على تعالف جميع بين بريطانيا ومصر.

وتمهّدات كثيرة كان لرياض الصلح نصيب كبير منها. وكان منطق شمعون قائماً حين يتناول موقف لبنان في الحرب، على تحميلة جريمة الموقف العربي كله وجريرة ما افتتحت إليه الحرب، فلا يتوقف لحظة عند حدود الإمكانيات اللبنانية وموقع لبنان من خريطة الحرب العامة، ولا عند مسلّك لبنان الفعلي في هذه الأخيرة. على أن شمعون حين نكسر سوريا والمراقى وصف موقفهما بالمشرّف لما أبدياه من اعتراض على الاستجابة العربية لقرار مجلس الأمن في عاليه، وهو قد سكّنت عن كون هذا الموقف لم تتبعه أدنى مبادرة من الدولتين في الحرب نفسها ولا غير شيئاً في سيرتها. وهو قد سكّنت أيضاً عن كون لبنان عارض بدوره الهدنة في المراتين، ولكن لم يمتثل الموقف العربي للعالم، رماً، حين أصبح هذا الموقف أمراً واقعاً. كان منطق شمعون قائماً أيضاً على كون الهدنة الأولى قد سلّبت العرب نصراً كانوا يفتربون منه. على أن هذا الاعتقاد كان نتيجة وهم أحدثته سرعة تقدّم الجيوش العربية إلى المناطق العربية من فلسطين، والجهل الذي كان سائداً بمقاييس الميزان العسكري.

وكان شمعون قد أورد تصريحات لرياض الصلح بقررت بالنصر وأخرى سلّمت بالهدنة (ولو أن الصّرح نفى عن نفسه تأييد الهدنة أو الرغبة فيها) فأبرز الخطيب بذلك ما سمّاه «تناقضات» في كلام رئيس الحكومة. وهو رأى أن العرب كانت «مسرّحية» مثّلت من غير استعداد وأتينا «حاربنا بالقول حتى آخر دمق، وسلّمنا بالفعل من أول نظرة»... وهو ختم كلمته باستنكار سقوط غرناطة وقول والده أبي عبد الله: آخر ملكها، ليلعها وقد رآته يبكي المدينة:

إليك مثل النساء مُلْكاً مضاعاً

لم تعافظ عليه مثل للرجالي

ولم يكن مأثوراً عن شمعون روايته هذا النوع من الحكايات والأشعار، ولا هذا القدر من البلاغة. فبدأ رياض الصلح رده عليه من هذا الباب، واصفاً إياه به «الأصمعي» وخطبته به «أنها مقالة دّبحها واحد في هذا البلد ثم ألقاها في هذا المجلس نائب ينفث نفثة فاشل موتور». بعد ذلك عاد الصلح إلى القول إنه كان «أولاً وثانياً وثالثاً» أول من رفض الهدنة وآخر من قبلها... ثم أخذ

ولم تلبث حكومة صفاي أن واجهت في 21 شباط (أي بعد أيام من تأليفها) إضراباً واسعاً ونظارات ضخمة قادتها «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وجابهها في القاهرة قمع شديد اشتركت فيه موالع عسكرية بريطانية، ثم انتشرت إلى مدن أخرى. وكانت حصيلة القمع عشرين قتيلاً ونحوها من 150 جريحاً. وفي يوم العداة العام الذي وقع فيه الرابع من آذار، انتقل العنف الشديد إلى الإسكندرية فقتل فيها 28 وجرح 342. وضيع الجنود البريطانيون في المواجهة أيضاً فقتل منهم اثنان وجرح أربعة. وقد شهد هذا اليوم مظاهر تضامن واسعة مع الشعب المصري في كل من سوريا ولبنان والأردن. ويُذكر أن جماعة الإخوان المسلمين أبدت تأييداً لحكومة صفاي وشكّلت منها ومن قوى أخرى ثانوية «لجنة قومية» منالفة لـ «اللجنة الوطنية» التي كان قوامها الوفد وتنظيمات المعارضة الأخرى وفيها بعض التشكيلات الماركسية العنيفة. ولم تعمّر اللجان، في كل حال، إلا أسابيع أو أشهراً. وكان المدّ الشعبي، في الواقع، أوسع بكثير من التنظيمات التي تصدرت.

مصر وبريطانيا: من التفاوض إلى مجلس الأمن

كان التصلّب البريطاني في مصر عنصراً أساسياً من إستراتيجية طويلة النفس لاحت بشائنها قبل سنوات. وبعد مَعلماً فيها تصريح أشرنا إليه، أطلقه أنطوني إدين، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، في 29 أيار 1941، وقال فيه به «وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية» وأبدى تأييد بريطانيا لقيام «درجة من الوحدة بين هذه البلاد». وقد راعى ذلك إنشاء منصب «الوزير البريطاني للقيسم» في الشرق الأوسط، وصنّرة القاهرة، وإنشاء «مركز تمييز الشرق الأوسط» في زمن الحرب، وراعى أيضاً مدّ النفوذ البريطاني بقوة إلى سوريا ولبنان. فبدت مسافة «الوحدة العربية» في تصوّرها البريطاني، على الأقل،

أن لبنان أدى أجل المهات في قضية فلسطين قائلاً لشمعون: «أنا يا أخي لست مثلك بل أعتبر نفسي مسؤولاً فلا أعلن ما يجب أن يبقى سراً»، مضيفاً أن «الرأي العام يعرف من هو رياض الصلح، وماذا عمل (...) يوم كنت أنت تتصكع على أبواب المفتدين». وأتهم الصلح منتقده بأن كلامه ينتهي إلى أنه كان علينا «إذاً أن نخرج من الجامعة العربية أو نأمر الجيش اللبناني بأن يهجم بمفرده على فلسطين». وختم بالقول إن شمعون يجمع الصيف والشتاء على سطح واحد: «صباحاً عند المطران مبارك ومساءً عند مفتي فلسطين».

ثلث هذه المبارزة كلمتان معتلتان: الأولى لأمين نخلة دافع فيها عن سلوك لبنان في العرب، والثانية لشمعون التي فيها أبو شهلا ليوقف رياض الصلح ويوره وأخذ على شمعون الانقياد له للجنة» والتمسك في التجني، وأكد أن الصلح «كان مفخرة ليس لنفسه بل للبنان وشعبه». وكان من الخطب البارزة في الجلسة خطبة المعارض الشاب بهيج تقني الدين. وهو قد خلف شمعون بإلقائه تبعة الفشل في فلسطين على الأطراف العرب جميعاً منكر أن يصلح «التعني بأمجاد رياض الصلح»، أي بالماضي، «أداة لتبرير أخطاء الحاضر». وبعد أن ندد تقني الدين بكنيب السول الكبرى على العرب في فلسطين وقبلها، لأم العرب على أنهم ملأوا الأرض «وعجلاً وأملاً» وبالقوا في التبعج بقوتهم وهم غير مستعدين للعرب، ثم رضخوا لقرار مجلس الأمن. وبعد أن أبرز ما لقي بالعرب من خسارة فادحة بين المهتمين وعاد إلى الرأي القائل إن جريشهم خاضت العرب في المرحلة الأولى «بصورة حفظت معها كرامتها»، شكك في أن يكون العرب مقبلين على استئناف القتال وألغى في طلب المصارحة بالواقع، وهذا بعد أن أعلن أن «قضية فلسطين قد انتهت بكارثة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً». على هذا القول، رد رياض الصلح بالقول إن القضية «تجتاز مرحلة صعبة علينا أن نخوضها» وأنها لم تنته بل بدأت وأنها «عندما تنتهي» ف«يجب أن نموت جميعاً».

لم يعجب الثقة مع شمعون وتقني الدين إلا سامي الصلح وسليمان العلي وعادل عسيران. ولكن هذه الجلسة كانت إشارة خطيرة إلى كون العرب الفلسطينية قد افتتحت مرحلة صعبة من الصراع السياسي في لبنان وعليه، مشنة

توثيقاً لشبكة بريطانية باتت مشتملة أو مغيلة على الاشتغال على جل أقطار الشرق العربي... أو بالأحرى على كلها! عليه أمكن أن يسمع صفدي من السفير البريطاني، قبل بدء المفاوضات الرسمية، قوله «إن الحكومة البريطانية لا تفكر في اتفاق ثنائي يرمي إلى استخدام قواعد في الأراضي المصرية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط، بل هي تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط، وبخاصة بلدينا». مع ذلك لم تجد بريطانيا منسوجة من التفكير أيضاً في بدائل من مصر لتركز عسكرياً غابته المباشرة للدفاع عن قناة السويس. فجزى تداول في صلاحية فلسطين أو قبرص أو برقة أو كينيا لهذه الغاية. وكانت تكتشف في كل من هذه البدائل علة أو عللاً غير هينة العلاج. وأما «علة» مصر نفسها، في النظر البريطاني، فلم تكن غير العيوبية المتنامية للحركة الوطنية المصرية.

بدأت المفاوضات الرسمية في 9 أيار 1946 بين وفدين رئس أحدهما صفدي ورئس الآخر بيفن وزير الخارجية البريطاني. وكانت الأحزاب المؤلفة في مجلس النواب المصري ممثلة في الوفد المصري، وشاب عن هذا الوفد حزب الوفد بعد شروط اشترطها للاشتراك فيه ورفضها صفدي. وكان الجانب البريطاني قد أصدر بياناً، قبل يومين من بدء المفاوضات، رسم فيه حدوداً لهذه الأخيرة. فتعهد سحب القوات البريطانية ولكن بتدرج تحدد شأنه بالتفاوض. واشترط عودة هذه القوات في حالات حرب أو تهديد بالحرب تتخذ كقياسات تميينها. وقال به التحالف» بين بريطانيا ومصر على أساس المساواة، إلخ. ومنذ صدور هذا البيان، أصبحت المفاوضات بين ناوين: فار المعارضة البريطانية (أي حزب المحافظين) وقد تركزت على التشكيك في سلامة ما رأت فيه حكومة أنلي بدائل من الانسحاب العسكري البريطاني في مصر

طراداً جديداً (أو أكثر من طراد واحد جديد) من المعارضة. كانت حصانات متينة لـ «العهد»، أو للنظام القائم، قد أخذت تتردى معز. فحين نجاحات السياسة الخارجية، من الاستقلال إلى الجلاء ونقد الماهدات وإرساء جامعة الدول العربية، قد توجت هزيمة خارجية مججلة ما لبثت أن تفاقمت بثبوت انكشاف العدو اللبني في أمام الجارة الخطرة الجديدة. وإن عهد التفاهم مع سوريا ومعالجة الخلافات المعارضة بالتشاور شبه اليومي قد بدأ مُشرفاً على نهايته مع تمادي الأزمة في العلاقات النفعية والاقتصادية، وهذا قبل أن يذّاح «عهد القوتلي» برمته، وهو المعتبر شقيقاً لعهد الخوري، وتبدأ سلسلة من الانقلابات العسكرية خضت رياض الصلح شخصياً بعداء استثنائي للعدّة، معتبرة إيّاه - على ما بدا - ركناً من أركان الجيل العربي الذي انقلبت عليه.

وفي الداخل، لاقت احتدام المعارضة السياسية، بعد مدة، أعمالاً عصيان مسلح وعنف يمت منخورة للتكرار. وكانت بدايات الاستقلال قد شهت (في نيسان 1944، على الخصوص) ما يشبه هذه الأعمال. ولكن هذا الشبه لم يكن إلا سطحيّاً. فحين عتف بدايات الاستقلال كان يشبه إطلاق النار الاحتفالي في جنازة انتداب ولّى. وأما إطلاق النار، في نهاية الأربعينات، فهذا مواكباً لأزمة عهد هزّة الهزيمة الفلسطينية، وأصبح، في بعض تجلياته، جزءاً من هجوم قوي جديدة طامحة على جيل ما بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق العربي وعلى النظام العربي الذي أرسى دعائمه هذا الجيل في أعوام الحرب العالمية الثانية وبعدها. وكان محتوماً أن تعمّر المعارضة الجديدة في لبنان، وخصوصاً ما كان منها مسلحاً، بأثيال نظام طائفي وضع لنفسه قواعد مشاركة وقواعد استقطاب أيضاً، واقتصاداً للمُؤنّف، موجهة كلها إلى نبذ طراد من العنف لقي، في العقد التالي لحرب فلسطين، نجاحاً في أقطار عربية أخرى. ولكن هذه المعارضات استدرجت، مع ذلك، نوعاً من القمع المنهجي، من جانب نظام الحكم اللبناني، تصبى سواء بسواء للمعارضة المسلحة وللمعارضة بالتظاهر والمعارضة من على المنابر الصحافية أيضاً. ولم تكن هذه المعارضات منفصلة دائماً بعضها عن البعض ولا كانت منفصلة دائماً عن المعارضة النيابية أو التقليدية ولا عن التيارات العاصفة بالجوار العربي.

ومنها، على الخصوص، البديل الفلسطيني، الذي وجدّه العاطفون مسيلاً للعلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة (الرسمية الجديدة للعركة الصهيونية) ونار المعارضة العربية التي كانت تنشر بطوخان جديد في الشوارع يمزج الشك البريطاني في قدرة الحكم القائم في مصر على إنفاذ الاتفاق العتيق متى عُقد.

هذا الطوخان ما لبث أن حصل في نمّوز حين كانت المفاوضات قد ذلّت مسائل من قبيل مُهل الانسحاب وتشكيل لجنة مشتركة تُنظر حالات الحرب وخطر العرب، وتقرر ما يترتب على كل منها، وقد رُفّع، على هذا، نصّ لشروع الماهدة بالأحرف الأولى. والواقع أن التسليم المصري بهذه اللجنة الجديدة هو ما زاد من التوتر في المدن إذ بدا أنه قبول بنوع من العمالة البريطانية، وهو أيضاً ما جعل حكومة صفي تتبقي الاضطراب للنتظر بعملية اعتقال وإطلاق صفّ وتضييق للحريات شديد الوطأة. على أن الاضطراب لم يهدأ، وكان من عواقبه بروز انقسام في الوفد المصري المفاوض بحيث ظهر فيه من يندد بسير المفاوضات ويتفرّد صفي بالتخلّف الموالف. هكذا اضطرّ صفي إلى الاستقالة. ولكنه لم يلبث أن عاد إلى رئاسة الحكومة يطلب من الملك، بعد أن عجز البديل المكلف عن تأليف حكومة جديدة، وكانت عودته فرصة اغتنمها لتنحية الوفد المفاوض ولاستئناف التفاوض في لندن مصحوباً بوزير خارجيته وحده. وحين عاد إلى القاهرة، صرح بأن الاتفاق تمّ على وحدة مصر والسودان تحت الشاح المصري، فما كان من العائب البريطاني إلا أن نفى ذلك. وما إن افتتح العام الدراسي - بعد تأجيل - حتى استهدف التظاهر في الشوارع واستهدف القمع الدامي. فاستقال سبعة من أعضاء الوفد المفاوض وعمد صفي إلى حل هذا الوفد رسمياً في 26 تشرين الثاني. وقد ثابرت الحكومة البريطانية على «توضيح» ما اتفق عليه بشأن السودان، فردّت موقف صفي حرجاً على حرج بالزعم شعيرة

مع ذلك، أوحى القمع بظُلْم من نوع جديد على العامين الآخرين من حُكْم رياض الصلح، وتعبّل هذا الأخير، كما يحسن برجل الدولة أن يفعل، تمام المسؤولية عن كل إجراء اتخذ، مشروصاً كان أم شاذاً. ومالك على الرغم من أنه لم يكن يحكم وحده بل كان يشاركه في الحكم أركان آخرون ذوو مطالب ومصالح. وكان على رأس هؤلاء رئيس الجمهورية الذي كانت إرادته تملك وسائل فساد قوية وتبقى أفعاله مع ذلك بمنزلة دستوري من المحاسبة، سواء حصلت المحاسبة في مجلس النواب أم في الصحافة. وفي سرّ المداومات، كان رياض الصلح قد تعفّف من بعض ما جرى وبلغ مقتنعاً في بعض آخر. ذلك ما عرفناه من أوراق لم تُكشف إلا بعد عشرات السنين، أو من مواقف صحف شديدة الولاء له كانت تمرّض بمسؤولية غيره عن هذا الإجراء أو ذلك، إلخ. وكان بعض المعارضات- الصحافية على وجه التحديد- يطالب رياض الصلح، بمثابة كلّية، بالرحيل، خصوصاً إن كان ما يجري لا يرضيه. ولكن رياض الصلح كان متوجساً جداً، على الأرجح، مما سيلي خروجه من الحكم ومما سيفعله خلفاء محتملون له ولناصره كان يعرفهم. وكان في هذا التوجّس عنصر شخصي بالتأكيد. ولكن كان فيه، في ما يتعلّق التمسك بالبقاء، رغبة في الدفاع عن قواعد بناء لبناني كان هو أول المسهمين في إعلانه. ولا نلبي على صفة القول إن رياض الصلح فعل ما فعله، في هذه المرحلة، لجزء البقاء في الكرسي. فهو قد غادر الحكم بسلاسة كلّية، في نهاية العام 1944، وهو إذ ذاك في موقع قوة استثنائية يرجع أنها هي التي حملته على المفارقة. وأما بعد حرب فلسطين، فكان في التوجّس من المفارقة، فضلاً عن ذكرنا، رغبة في الدفاع، في وجه المجهول والمعلوم، عن عالم سياسي ألفه رياض الصلح في الشرق العربي وكان متخلفاً من معالجه. وهذا في عهد أصبح فيه هذا العالم تحت رحمة الرياح. لذا طاول رياض الصلح- تمتدّاً أو اعتداداً بالتنفّس- في الرحيل عن الحكم، متخفياً مرارات مختلفة، ولذا أراد أيضاً أن يعود، في أقرب وقت ممكن، بعد رحيله. إلا أنه رحل عن الدنيا برقتها قبل أن يتمكن من العودة إلى الحكم.

بمؤلف الجانب البريطاني عن إبرام اتفاق معه بالاستقالة مئة أخرى، في نهاية السنة، ليسقط معه ما سُمّي مشروع صفي- بيغن. وهذا في وقت كان فيه رفض التفاوض أصلاً قد أصبح غالباً على المزاج السياسي في مصر وساد الصوت المطالب بإلغاء معاهدة 1936 والاحتكام إلى مجلس الأمن الدولي.

على أن عودة النقراشي، في كانون الأول 1946، على رأس حكومة شبيهة بحكومته السابقة (وهي عودة أصلاًها تردّي العلاقة بين القصر الملكي وحزب الوفد) حثت من الأعمال وغلبت الترقّب. وفي المفاوضات، جهد النقراشي لتحقيق مكاسب ما متعلّق بوضع السويديان، معوّلاً في مسالتي الجلاء والنفاع المشترك على ما كان توصل إليه صفي وبيغن. فكان أن تصلّب الجانب البريطاني بروح يستثير مشاعر السويديتين بتقديم المطالب المصرية في صورة التعدي على حقوقهم. هذا فيما اعتمدت المعارضة المصرية شعار «الجلاء من وادي النيل» وجذدت، في طئه، حملتها الشعبية. وفي 25 كانون الثاني 1947، أعلن النقراشي قطع المفاوضات ورفع المسألة إلى مجلس الأمن.

جاء ذلك في ظرف كان فيه الموقف البريطاني قد تعسّن تعسّناً بيّناً في المجال الدولي، بعد مجازبات في أرجاء الإمبراطورية وحولها شهها للامان السابقان وتمكنت بريطانيا من تخفيف حثتها، وكان من بين مكاسبها ما أسفرت عنه معركة الجلاء عن سوريا ولبنان. وهو ما ردّ حكمة العمال إلى موقف من المسألة المصرية غير بعيد عن موقف سالفها حكومة المحافظين. عليه اتجه الخُطّ البريطاني أولاً إلى الفصل ما بين مسألة الجلاء عن مصر والمسألة السودانية مبرراً اتفاق صفي- بيغن على الأمل ومعوّلاً على إمكان تسي مجلس الأمن عن النظر في الثانية، باعتبار المفاوضات الثنائية سبيلاً أشمل لحلّها. وهذا قبل أن ينقلب الموقف البريطاني على مبدل الجلاء نفسه متّكفاً

غداة جلسة الثقة بحكومته الخامسة، أمضى رياض الصلح ساعات في عتبان يحدث الملك عبد الله، وذلك بدعوة من هذا الأخير الذي كان قد استأنف لثقه بالاتصال بالاسرائيليين، إذ أرسل وزيره المفضّل في لندن عبد المجيد حيدر إلى باريس ليلتقي هناك إلياس ساسون رئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ويروي بشارة الخوري أن عبد الله شكك لرياض الصلح حجب قائد جيشه البريطاني غلوب للذخيرة ومنعه الضباط الأردنيين من تلقّي أوامر الملك. وعلى ذلك أبدى عبد الله عجزه عن استئناف القتال مع أن رغبته في إنقاذ فلسطين قائمة. والراجع أن المراد من الإغضاء إلى رياض الصلح بهذه الشكوك كان إخطار دول عربية معارضة بينها لبنان بالأعمال على جولة قتال أخرى يشترك فيها الأردن. كان الملك قد اختار الطريق الأخرى فلبى دعوة كان ينتظرها من يوم أن بدأت الهبة الثانية وجاءت، في واقع الأمر، من طرف ساسون.

بعد لقاء عتبان هذا بمشرة أيام، أرسل رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق منكرة سرية ضافية كان منطلقها اللقاء المذكور. توجد المنكرة رواية للحديث بين عبد الله والصلح مختلفة شيئاً ما عن رواية بشارة الخوري. فالملك يشكو فعلاً لثقة السلاح والذخيرة ولكنه ينسبها إلى امتناع الدول العربية عن الميز بتعهده قطعته بمساعدة الأردن ويذاع، في المقابل، عن ضباط جيشه الإنكليزي وجود حججاً مختلفة تصبّح إيقاعهم في موافقهم. وهو حين يلج عليه الصلح في طلب جواب قاطع عن استعداده لاستئناف القتال، يشترط لهذا أن تُخرج «الامة العربية كل قواها وتلقي بثقلها كله في الميدان». على أن الصلح يخرج من المواجهة مقتنعاً «تمام الاقتناع بأن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أتممت على مثل هذا». وهو يخلص من هذا إلى أن «على الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة، على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قوّاتها وفي تنظيم خططها».

بعد ذلك يعلن الصلح أنه يرى القتال واقعاً حتماً إن لم يكن بإرادة العرب فيمبادرة اليهود. وهو يري أنه «ما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع ما يمكن»، وأن «تلك هي لإرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية». وفضلاً

على معارضة الولايات المتحدة نقل مركز الثقل العسكري البريطاني إلى فلسطين لما في ذلك من حد للطموح الصهيوني هناك. وفي ضوء هذا التولام الأميركي - البريطاني، كانت رحلة النقراشي إلى نيويورك تنطوي، في ما تنطوي عليه، على رغبة في اجتذاب الولايات المتحدة إلى الموقف المصري، وذلك خصوصاً بإظهار العداء للشبوعية وللثقل المصري لنظرية «الأمن الجماعي» في الشرق الأوسط. وفي وجه شعار «جمع الكفة» الذي رفعتة الحكومة في الداخل، كانت المعارضة تطلب التراجع عن اتفاق صلفي - بيشن، وسط نقاش بين التيارات المختلفة، وتتأذي بنقض معاهدة 1936 واتفاقي 1899. وكان الوفد، خصوصاً - وقد مال إلى نهج مبدأ التحالف مع بريطانيا - يطلب حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة. هذا فيما كانت موجات التظاهر تواكب الحركات السياسية، على الرغم من اختلاق الجامعات والمدارس تكراراً، وكانت القوّات البريطانية تنكس عن القاهرة والإسكندرية تهدئة للغواطر.

وقد طافحت الحكومة المصرية أشهراً قبل أن تقدم إلى مجلس الأمن، في أواسط تموز، عريضة سمحت فيها المسألة المصرية طالبة الجلاء البريطاني عن مصر والسودان. وهو ما استثار سجلاً بالغ الحدة بين النقراشي وكانوجان، منسوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة، اقترن بإطراء التصريحات المصرية الرامية إلى استمالة الولايات المتحدة. كان الطرفان نافرين، في الأصل، من وضع المسألة في يدي مجلس الأمن. فمصر كانت تخشى الفشل هناك، وبريطانيا كانت تشرع المفاوضة المباشرة واستبعاد الأطراف الثالثة من كل ما يتعلق بمصالحتها الإسرائيلية أو الإمبراطورية، وكانت مستاءة من السابغة المصرية، بالتالي. وقد انتهت الجاذبية في نيويورك إلى مشروعي قرار: أحدهما براونلي نفس مسألة الجلاء البريطاني عن مصر والثاني كولومبي عزل مسألة السودان عن

عن أن المذكره الرفيعة سمتت تزد كل اثناء أن يكون رياض الصلح قد قبل الهدنة الثانية في عاليه أو الأولى في عمان، أو أنه كان مسلماً باستمرار وقف القتال، فإنها توضح ما بقي مكتوماً من سبب لعدم مجازاة لبنان وسوريا والعراق في إعلان انقراضهما عن سائر دول الجامعة برفض الهدنة. وهو الإعلان الذي أشاد به كميل شمعون في جلسة الثقة وعيّر رياض الصلح بالمتناعه عن مثله. يكتب الصلح بلغة رجل الدولة المسؤول: «لقد كان بإمكانني أن أتبع أثر العراق لأنني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكنني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة». وهو يوضح أن القتال مسؤولية الدول المقاتلة مجتمعة وأما وقف القتال فيسع دولة واحدة أن تفرضه... وقد فرضه الأردن فعلاً في مؤتمر عمان ولم يكن قرار عاليه بالامتنال لإرادة مجلس الأمن إلا نتيجة معتمدة لذلك.

وأما إعلان العراق وغيره رفضهم قرار مجلس الأمن، فيشير الصلح إلى الأذى الذي أحدثه في الشعور المصري، وهو أدنى زائده عمقاً مجافاة الصورة التي نجمت عنه لواقع الموقف المصري. وهذا فضلاً عن جسامه ما بذلته مصر لفلسطين وعن «أهمية نصيبها من الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها من كل ما تبشره الجامعة من الشؤون العربية القومية الشاملة». بعد هذا التقرير الواضح للمبارزين إلى إعلان رفضهم قرار مجلس الأمن، وبينهم العراق، يمثل الصلح للبلابح جي ما يراه مسؤولية حاسمة تقع على العراق في مستقبل حرب يتوقف عليها، بحسب عبارته، «لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً».

٢-٩٣ ضبط وربط

أضمت الحكومة الشهر الذي تبع نيلها الثقة في إجراءات ضبط وربط كانت وثيقة الصلة بمجازيات العرب في فلسطين، وما استشرته الحكومة من تحوّل أحداثه العرب في مسالك المعارضين، على اختلاف سنوهم، ومن أخطار غير معتادة أخذت تتراعى في آفاق السياسة والأمن. هكذا طرّق التعطيل الإداري على صعف عدة اتهمت بخرق حرمت النظام، «وفي

السالة المصرية. ولكن كلا المشروعين كسبا من الاستواء قراراً. وقد جهد المندوب البريطاني لشطب القضية من جدول أعمال المجلس. ولكن مندوب الولايات المتحدة عارض الشطب متوجساً من رد الفعل في مصر وفي محيطها العربي، أي من استعمار العداء للغرب ومن نمو التنظيمات الشيوعية في مكانه، وهذا نمو كان واضعاً في الساحة المصرية. عليه لم يتخذ مجلس الأمن قراراً واستبقى القضية على جدول أعماله معلقة من غير بث.

ظهر هذا الإحجام وسط عجة عارمة للعركة الشعبية إلى الشوارع. وقد ظهرت فيها بوادر امتنان للأعداء السوفياتي وبولندا اللذين أيدا مصر في مجلس الأمن. وظهر فيها أيضاً نوع من الاستقطاب بين الوجد وحلفائه، بمن فيهم للتنظيمات الماركسية من جهة، والإخوان المسلمين من الجهة الأخرى ومهم حلفائهم المتنوعين أيضاً وفيهم حزب مصر الفتاة والأحرار الدستوريون في بعض المواقف، وكانوا لا ينفكّون، في الأغلب، من تأييد حكومة النفراشي. وقد بدأت تظهر على أطراف هذا الاستقطاب بوادر الانتقال من منطق التفويض السلمي والتحكيم الحلّي لحالجة مسألتي الجلاء والسودان إلى منطق الكفاح المسلح. وهذا الأخير منطق سيفرض حضوره بالتدريج في غدوات العرب الفلسطينية والهدنة بين مصر وإسرائيل. في انتظار هذا الطور، كانت تقوى، في النظرات المصرية إلى السياسة الدولية، فكرة الجهاد بين المعسكرين الأخوين في البربر، ورفض الانسحاق مع عجلة العرب المحتملة من خلال التعالف مع دول الغرب في وجه «الخطر الشيوعي».



بريطانيا ومصر: التبعيات الاستعمارية

كان للمواجهة بين بريطانيا ومصر بعد آخر خطير هو معاهدة المائي-الاقتصادي. فعلى غرار ما فعلته فرنسا في سوريا ولبنان، استبدلت بريطانيا فواتض مصر المالية وتغطية عملتها المقرضة آنذاك بالإسترلنسي. وقد بلغ هذا الدين، في نهاية الحرب، 400 مليون جنيه، وهو، في تلك الأيام، مبلغ ندرتك ضخامته إذا علمنا أن جيلة النبون التي اعتبرت معنة كبرى للمالية البريطانية نفسها ولاقتصادها بلغت 3750 مليون جنيه. وكانت مصر تعمل على استرداد أرصقتها تلك بواسطة النمو الذي بدأ واعداء، في مدة الحرب، في قطاع الصناعة خصوصاً، ولواكبته بتعسين الغدمات العائمة والبنى التعنتية وتسييم مؤسسات الدولة، إلخ.، وكذلك لتقليص المعجز في الميزان التجاري ونسبة التضخم. غير أن بريطانيا راحت تطعن في تقدير مصر لقيمة هذا الدين متعصة، على غرار فرنسا أيضاً، أن جانباً كبيراً منه يجب أن يتعصب نفقات دعاية وغيرها متوجبة على مصر نفسها. وهي قد راحت، إلى ذلك، تتلصقاً وتقرّر في تسديد ما اعترفت بتوجيه عليها. وقد تأخر التسديد، على كل حال، إلى سنة 1947 وما تلاها، بعدما كانت بريطانيا قد أعلنت «تجميد» الدين المترتبة عليها.

ولقد خاب أمل الصناعيين المصريين، إلى حد بعيد، في استرجاع الراساميل الأجنبية إلى مشروعاتهم، وتلك بسبب عزوف أهل الحكم الذين كانت تغلب فيهم فئة مالكي الأرض الكبار-وهؤلاء في كثير من الحالات، فئة «متنبية» من مناطق الزراعة-من تأهيل البلاد لاستقبال هذه الراساميل وبسبب الاضطراب الاجتماعي-السياسي أيضاً وقد بلغ درجة استثنائية من العدة والانشار. حصلت إضرابات عمالية واسعة تغلغلها عنف كبير، ولم تغل الأرياف من حركات الاحتجاج وإن بقيت ها هنا أفسى انتشاراً منا شهدت المانع والندن، وبصلت حركة

طلبتها الأمن العام وهيبة الحكم». وفي الوقت نفسه تقريباً، أحيل إلى مجلس النواب مشروع قانون للمصافة كلن، في الواقع، مطلباً لهذه الأخيرة إذ كان يقيد كثيراً إمكان التعطيل الإداري، فضلاً عن ضمانات أخرى يمنحها، ولكن ثبت لاحقاً أنه يترك للسلطات يداً طولى للقمع يريهما طولا قانون الطوارئ وتمكن الحكومة من توقيف الصحافيين وإرسالهم إلى المحكمة.

في هذه المدة أيضاً، أضرب عن الطعام بضع عشرات من أعضاء الحزب الشيوعي وغيرهم كانوا معتقلين منذ بدء الحرب، في بعلبك، في ما بدا أنه إجراء «وقائي» إذ لم يقتن بهم معتدة ولا أفضى، إلا في أواخر السنة، إلى محكمة. وكان السبب الذي يمكن تخمينه لهذا الإجراء اقتران التأهيد السوفياتي لإنشاء الدولة البهوية بوجود صلات لاهلال الأشخاص بالوسط الشيوعي الفلسطيني الذي كان وسطاً مختلطاً عربياً ويهودياً.

وحين طرّح موضوع اعتقالهم في مجلس النواب، في أواخر آب، أسند رياض الصلح حققتهم إلى قانون الطوارئ مؤكداً أنهم «لن يحاكموا ولن يطلق سراحهم»، وأن اعتقالهم إنما هو «برهم وقاية». وقد قُدر لاهلال أن يلبثوا في الاعتقال ثمانية أشهر وعُرفت حالتهم إلى ضغط بريطاني، وهو ما نفاه رياض الصلح. كان هذا الاعتقال قد اندرج-على ما يظهر-في مساق التفكير في حل «المنظّمات» كلها، ونُسب إلى رياض الصلح الاتجاه إلى إحياء مشروع قانون كان لبث نائماً منذ حوادث 27 نيسان 1944، فأراد الصلح السعي إلى إقراره تحت اسم «قانون أمن الدولة». على أن حل المنظّمات لم يحصل إلا عداة المواجهة مع الحزب السوري القومي في السنة التالية.

هذه اللبواب كانت تعتبر عن تلبّد غير عادي في الأفق السياسي ظهر في مجلس النواب نفسه، على ما سبق بيانه، وما لبثت أن أخذت تبرره وتؤكد فيه حوادث متنوّعة ظلت تترى إلى نهاية عهد بشارة الخوري. وكان رياض الصلح قد وصف هذه الحالة الجديدة في جلسة لمجلس النواب، بصريح العبارة: «أقول إن هناك أليداً شامة وهناك استعداد وتسلح، والحكومة ساهرة». وكان قد ناشد، قبل ذلك، «نوي النية الطيبة من المعارضين أن يعنوا الاندلاق في هذا المنعرج الخطر».



الإضرابات إلى البلبليس الذي اصطدم رجاله بتقوّات الجيش وذهب لإضرابهم موقّ هائل. وقد جاءت الغيبة المصريّة، على الخصوص، من جهة الولايات المتّحدة التي امتنعت عن مدّ الحكومة المصنّعة بالقروض ولم تُبدِ شركاتها إقبالاً على الاستثمار في مصر.

صحب هذا كلّهُ خضوع الصادرات الزراعيّة للمصريّة لإجغاف بريطانيّ فادح، كان من لوازمه التحكم بمساطر النقل وتداول العملات المصنّعة. فكانت السيطرة البريطانيّة على أسواق التصدير تبيح للمستوردين البريطانيين أن يعمدوا ببيع تلك الصادرات للمصريّة بأسعار فائقة لأسعار الشراء إلى حدّ حوّل الاستيراد من مصر إلى نوع من الاستنزاف للاقتصاد المصريّ. وفي الصناعة والتجارة، تمتّع الأجانب بسيطرة ثقيلة على مقدرات الشركات وكما مشروع له التمهيد، الجزئيّ، قدّم إلى مجلس النواب من تحسين مواقع المصنّعين فيها تحسيناً فعليّاً. وكما مشروع آخر لتحديد أجل للملكيّة الزراعيّة. وبقيت غلبة الضرائب غير المباشرة تبهظ الفقراء ومعهدي الدخل. فكان هذا يسفر عن عجز الطبقات الضعيفة عن استيعاب منتجات الصناعة الوطنيّة، يقابله تحزّف الطبقة المليخة عن هذه المنتجات وتفضيلها الأجنبيّ المستورد، وهذا مع بقاء الطبقة المتوسّطة على ضمورها. وهو ما جعل تنشيط التصدير شرطاً للاستمرار ورفع صوت الرأسماليّين في هذا القطاع بدعوة الدولة إلى السمي لفتح الأسواق المجاورة، وخصوصاً المبريّة منها، أمام المنتجات للمصريّة. هذه العاجلة تلقى ضوءاً على السياسة المصريّة ومساعدتها في جامعة الدول العربيّة. ومع وجود الخوف والضعف في طبقتي للأكبرين العقاريّين والرأسماليّين، أصبح جهاز الدولة وجمهرة النافذين فيه، على اختلاف مصادرهم ومرجاتهم، ملاناً وفسحة لنسج العلاقات بين الطبقتين المليختين وبين أهل الحكم، وكان بعض هذه العلاقات

بجميع ما بين المصاهرة والتشارك، تأميناً للحماية وتسييراً للأعمال وستراً، في الخالب، لفعلٍ عظيم.

مصر وفلسطين: مقدمات وعواقب

كانت مصر في الثلاثينات ساحة تجانب مملن لومضمر ما بين «القومية المصرية» و«الجامعة الإسلامية» و«الرابطة الشرقية» و«مصر» «المروية». وقد لُتت ثورة فلسطين، في النصف الثاني من الثلاثينات، دوراً معتبراً في إعلاء مكانة «القومية للمروية» بين هذه التبعات. كانت فلسطين طريق مصر إلى أقطار المشرق العربي الأخرى. وهذا وضع ازداد بروزاً وأهمية بعد العرب المالية الثانية مع اندفاع التطورات الجسيمة في فلسطين نحو جميع أخذ يمدو قريباً. وكان لذلك فثاروق متعشساً عن أثر الموقف الذي يتخذه لنفسه وفلسطين في رسم موقعه وموقع بلاده، في الدائرتين المروية والإسلامية. وهو ما كانت عليه أيضاً قوى سياسية مختلفة المثاروب في مصر بينها حزب الوفد وبعض أحلافه في المارضة والإخوان المسلمون. وكان للملك يجهد ليحصر بنفسه فضل العمل في سبيل فلسطين المروية. حتى إنه استبعد رئيس وزرائه ووزير خارجيته من مقصر «القمة» الذي يادر إلى عقده في أنشاص سنة 1946 للبحث في الموضوع الفلسطيني. وهو سيتجاوز لاحقاً توند حكومته - بل ميل رئيسها النقرشي إلى الإحجام - فيرسل الجيش المصري إلى حرب 1948.

قبل ذلك كله بأعوام، كانت حكومة مصطفى النحاس قد بلشرت، في أواخر العام 1943 - على ما مر نكروه - محادثات «الوحدة المروية» في القاهرة، وهي العائدات التي انتهت إلى إنشاء «جامعة الدول المروية» في ربيع 1945، وكانت القضية الفلسطينية تزداد حضوراً في الجامعة مع انزعاج ضغوط العرب عن المشرق الأدنى ومصر «القضية



163 من صور النضال الفلسطيني

164 لقاء في القاهرة سنة 1948: إلى يسار رئيس الصلح جميل مودم وعبد الرحمن حزام. وإلى يمينه: جبريل القزعة القروي عبد الحكيم الفلسطيني والذي أمين المصري وكسبب بورقيبة (الملك).

165 رئيس الصلح رفوذك ينفذت

في هذه الأثناء، كان على جامعة الدول العربية أن تعدّ العدة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان مقرراً عقدها في قصر شايو بباريس، ابتداءً من الأسبوع الثالث من أيلول وكان يفترض أن تتوصل إلى خطة لفلسطين تبنيها على مقترحات جديدة يقترحها برناموس. وكان يمكن نظرياً أن يستأنف المرب القتال لفرض وقائع على الأرض تصبح الأمم المتحدة مضطرة إلى إدخالها في حساباتها، أو أن يواصل العرب رعاية اللجنة ملين على المنظمة الدولية بالتزامهم أحكام قرار مجلس الأمن. وهم قد اختاروا الطريق الثانية، على الإجمال، فيما عملت إسرائيل التي لم تكن توقف عن خرق اتفاقي اللجنة، إلى مواكبة مورة الجمعية العمومية بتسديد ضربات حاسمة في الشمال والجنوب إلى جيش الإنقاذ، وإلى الجيش السوري واللبناني وإلى الجيش المصري.

سافر رياض الصلح إلى الإسكندرية، إذن، في ٤ أيلول، ليشترك في اجتماع للجنة السياسية للجامعة. كانت فلسطين مدار الاجتماع، وكان واضحاً أن أفكار المجتمعين متجهة نحو مورة الأمم المتحدة القريبة، ونحو جهود وسطها التي لا تقام إلى الإسكندرية. والظاهر أن تعزيز الاستعداد العسكري بحث، بما فيه تعزيز جيش الإنقاذ وتحسين تعاونه مع المجاهدين العاملين تحت إشراف اللجنة العربية العليا، وبحثت زيادة إسهام بعض الدول العربية في المعركة وموضوع اللاجئين ومعاصرة إسرائيل اقتصادياً... على أن أتي قرار باستئناف القتال الذي كان يريده

بعض المجتمعين، ومنهم رياض الصلح، ثم يتخذ وإنما شاع كلام عن استغافه بعد مورة المنظمة الدولية. مع ذلك، صرح رياض الصلح، مع انقضاء الاجتماع، بأنه وجد النتائج «أقرب إلى الإنتاج العملي من غيرها». ولكنه عاد إلى التشديد على ضرورة استئناف القتال وأشار إلى المذكرة المرفقة التي كان قد أرسلها إلى المباحه جي قائلاً إن اللجنة «أخذت بقسم» من مضمونها. وكان قد تردد أن الصلح حمل إلى اللجنة «مشروعاً سياسياً». ثم تبين أن هذا المشروع كان إنشاء حكومة عربية في فلسطين وجيش تابع لها. وكان المشروع حافطاً بتأييد مصر ومفتي فلسطين أمين الحسيني وأمكن اعتماده في اللجنة، على الرغم من مناقضته رغبة الملك عبد الله الثابتة في تولي التمثيل السياسي للفلسطينيين تمهيداً لضم فلسطين العربية إلى مملكته. كان هذا المشروع مخالفاً أيضاً لتوجه الوسيط

المصريّة نفسها إلى ساحة الصراع السياسي. على أن الاتباس والتباين اللذين سما الملقع البريطاني من الفضتين (إذ يمت بريطانيا مؤيدة للاتحاد العربي، أول الأمر، ثم مختصة، في آن، مع القوى الصهيونية في فلسطين ومع القوى الوطنية في مصر) لم يكونا هئني الملقع على تدبر الأطراف المصرية المختلفة لمآلها من الصراع الجاري في فلسطين، وخصوصاً من الأطوار التي عبرها بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإبرام قرار التقسيم.

حين صدر هذا القرار، كان الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة طليعة الإقبال على الاشتراك في مقلومته بالسلاح على الأرض الفلسطينية. هذا فيما مال حزب الوفد إلى زعم التأييد السياسي والدعم المالي لنضال العرب فلسطين، ثم أيد - وهو خارج الحكم - دخول الجيش المصري العرب. وأما التنظيمات الماركسية فانشطرت بين معارضي القرار ومؤيديه، متأثراً للوقت السوفياتي، يدعو إلى تركيز النضال في مواجهة بريطانيا على ساحتي مصر والسودان.

دخل الجيش المصري حرب 1948 مغتلاًلاً بهيمنة شعبية مريعة النظير. وفي ظل هذه العماسة، تمكن الملك وحكومته من فرض الأحكام العرفية ولجزم العزوات السياسية، بما فيها حوزة الصحافة، متعللين بحالة العرب. واتكفأت الحركة الشعبية السابقة للحرب بوجهها السياسي - الوطني والاجتماعي - الاقتصادي وواكبت الأعمال العربية موجات اعتقال سياسي في الداخل. واستنفذت العرب الإخوان المسلمين من حمل الجيوش الذي كان قد دب إلى حركتهم، فمكثتهم المشاركة في القتال من تعزيز صفوفهم في الداخل وتقوية جهازهم السري. وهو ما انتهى إلى انخلة العكسة قراراً بحل الجماعة في نهاية الحرب. فرد الإخوان باغتيال الفرانسي رئيس الحكومة. ولم

الدولي الذي كان قد أخذ يميل - معتبراً بنتائج الحرب - إلى تقسيم فلسطين وفق خطة بسيط (يُبطل الحاجة إلى الممرات وما جرى مجراها) بحيث تأخذ إسرائيل للجليل كله ويأخذ العرب للبقية وتوضع القدس تحت الوصاية الدولية وكُفِّت القسم العربي إلى الأردن. في وجه الملك والوسيط إنسن، سعى رياض الصلح إلى إنشاء «حكومة عموم فلسطين» التي ما لبثت أن أعلنت في غرة يوم 22 أيلول وأصبح أحمد حلمي رئيساً لها، وأصبح المفتي العيسوي رئيساً لمجلسها الوطني المؤقت. وكان رياض الصلح قد قال إنه قدّم هذا الاقتراح أول مرة في تشرين الثاني 1947، أي عشية صدور قرار التقسيم، وإن تحقيق الاقتراح «تأخر»، و«حساته غير خافية». ومع أن موقف النهار من الحكومة وسياستها كان يميل آنذاك ميلاً مطّرداً نحو المعارضة فقد كتبت أن رياض الصلح كان قطب الدائرة في الأيام العشرة التي استمر فيها اجتماع اللجنة السياسية.

كانت صُور فولك برناوب مع رياض الصلح وضيفه في المائدة التي أقامها الصلح للوسيط في فندق المان جورج قبل أن يسافر الوسيط إلى القدس، ماراً بممشق، هي، على الأرجح، الصور الأخيرة التي أخذت للوسيط الدولي. فقد اغتيل الوسيط الفداء، أي في 17 أيلول، بُعيد وصوله إلى القدس. وقد خنقت الأعلام في بيروت وقدّم رياض الصلح وزير الخارجية حميد فرنجة التعازي إلى رئيس المراقبين الدوليين. وقال الصلح إن القتل أثبتوا «أنهم لا يصلحون لإنشاء حكومات دول ولا يقدرين صدقات الدول قدرها، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم».

وفي 21 أيلول، طار رياض الصلح إلى باريس، من ممشق، بعد مشاورات مع القنصلي ومشاركة في اجتماع مجلس الوزراء السوري. كان الصلح يفتتخ غيبة عن لبنان طالت ثلاثة أشهر.



يلبث أن اغتيل (بعد شهرين) مؤسس الجماعة ومرشحها حسن النباش، ويُرجع أن ذلك كان بتدبير القصر والحكومة الجديدة التي رأسها إبراهيم عبد الهادي خليفة النقراني في زعامة العرب السعدي. واستشرت، في ظل هذه الحكومة، موجات الاعتقال وأعمال التعذيب والقتل بأبدي أجهزة السلطة، واتخذت حال العزيمات والعقوب إلى درجة لم تشهد لها مصر الدستورية نظيراً من قبل. وفي المقابل، ارتفع شعار «الكفاح المسلح» بعيداً من أساليب الكفاح السلمية، وصرى ذلك على الإخوان المسلمين وعلى عديد من منظمات المعارضة الأخرى. وكان العديد أن هذا الشعار أخذ يتخلل بين ضباط الجيش المهزوم، فلم يبق في يد النظام كله إلا ورقة حرب الوفاء توفّر له غطاءً شعبياً لقاء معالجة ما للمساتنين الوطنية والاجتماعية والمواقب العرب، بقي هذه الوفاء نفسها من السقوط.

ألزم الملك حكومة عبد الهادي بالاستقالة في 25 تموز 1949. وكان للطرف البريطاني قد عاد مرغماً بوجوع الوفد إلى الحكم. كانت المقاربتان الأميركية والبريطانية لمسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» وضبط موازنه قد تألفتا بعد حرب فلسطين، فإن جامعة الدول العربية، بما فيها من حضور غالب للتنفيذ البريطاني، كانت قد ضعفت كثيراً وبحت بريطانيا، بعد ما أصاب حلفاءها العرب من هزن، عاجزة عن إدارة شؤون «العرب الباردة» بمفردها في الأفطار العربية. فكان لا بدّ في الحالة العربية، من توسيع قاعدة السلطة ولو تراخت، إلى حدّ القبضة البريطانية على الزمام. وكان منطلق التسليم هذا يحكم موقف الملك أيضاً، جلس صعيده. عليه شكّلت وزارة ائتلافية برئاسة حسين سزي دخلها الجد بأربعة وزراء من ثمانية عشر وحظي فيها كل من العربيين الوثنيين في الحكومة السابقة، أي السعديين والأحرار الدستوريين، بهذا التصيب نفسه من

يتمّ رياض الصلح شطر باريس إن، تاركاً وراءه جبهتين لبنانية وعربية تنذر أحوالهما بشرو مستطيرة. ففي المجال الداخلي، كانت النكسات العسكرية العربية قد كشفت الهوية التي كانت قفعة السلاح تغطيها بين موقفين طائفتين من العرب، فشمع كثير من المسيحيين بأن البلاد تجرّ بها وسيفت إلى ورطة يسعها أن تكون قاتلة حين رُجّ بها في الحرب، وباتوا يرون أن عليها أن تلتهم مغرباً من هذه الورطة ولوكانت كلفتة ترتبها سلمياً ما للعلاقات مع الجارة الفطرة. هذا فيما بقي غالباً في الجانب الإسلامي صوت النفير الداعي إلى مواصلة القتال وطلب الثأر، وكان يتردد في طول البلاد والعربية وعرضها. وكان هذا التناحر بين الموقفين هو ما أخذ يورث شعوراً بأخطار «الفتنة» وهذه لفظة أصبح يوردها في الصحف غير نادر في النصف الثاني من صيف 1948. ولم يكن مجلس النواب ولا الصحافة منبرين لكلام مباشر يدفع إلى «الفتنة». ولكن السرى الطائفي للانقسام قد أخذ يهيم مغرباً بتعريك يورثي كان يكمن فيها هو الملمح فضلاً عن اللغائين. ولم يكن بعض النواب بمنأى من هذا الإغراء، وهو ما وثت به اللجنة المستجدة في لهجة المعارضة. كان المطران مبارك قد رجع إلى بيروت. وكان الإثني مقيم على الأمل في تساند من نوع ما بين «الأفئتين»: المسيحية واليهودية. وعلى الضفة الأخرى، كانت منظمات عديدة تسمى إلى ترسيخ حضورها الشعبي بمواقف في الموضوع الفلسطيني تبث الغشية من أن يفضي التراجع الحكومي في هذا الموضوع إلى إفلات الزمام الداخلي من يد الدولة. ولم يكن معتمداً أن تسايبر الحركات المخلة بالنظام خط الانقسام الطائفي. كان يكفيها أن تفيد من وجوده ومن تهديد ما كان رياض الصلح يستيه «هبة الحكم». فبت كواليس الساحة مهياة لاستقبال ضروب شتى من توجهات معارضة في ما بينها ولكنها مؤلفة في تعدي صيغة الحكم القائمة وامتحان صبرها.

وفي المجال العربي، كان تنازع المصالح والسياسات في الموضوع الفلسطيني قد بلغ من العتة درجات أخذت تقرب أسبوعاً بعد أسبوع، مدارة آثاره على سير العربيين العسكرية والسياسية من التعمد التام. وكانت هذه الإدارة هي ما برع فيه رياض الصلح وركز جهوده عليه. ولكن إعلان «حكومة عموم فلسطين» الذي بدا للصلح ضلع كبير في التوصل إليه ما لبث

التمثيل. كانت تلك - ميدياً - حكومة انتخابات قبل فيها الجذ الائتلاف، وكان يرفضه في غير العالات الانتقالية. شهد هذا الانتقال انزعاجاً تمثل بإطلاق معظم المعتقلين السياسيين والتشديد للخروج من الأحكام العرفية. على أن الجذ كان، في حقيقة موقفه، راعياً في فض الائتلاف قبل الانتخابات فلا تجري هذه في ظله، ولا يكون قيدا على التنافس الانتخابي بل تجري الانتخابات في ظل حكومة غير حزبية. وقد أُلغى الوفد في حنل رئيس الحكومة على الاستقالة ليعود، في أوائل تشرين الثاني، على رأس حكومة معيدة. واجتمعت حول الوفد، في عشية الانتخابات، مروه قوق وأسعة امتدت من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلى الماركسيين. وكان هؤلاء جميعاً قد خرجوا من مرحلة القمع منهكين وقد اهتمز تماسك منظماتهم لأنواع مختلفة. وكان تضييق القيود من الصحافة قد سمع بتسرب بعض من أخبار التعذيب والفساد في ظل الحكم السعودي، من جهة أخرى، كان الجذ قد حصل على تقسيم يلائمه للدوائر الانتخابية. وكان قد أخذ يدخل في دعاوته الانتخابية استعادة معتدلة لمطالب الحركة الاجتماعية - الاقتصادية، معتبراً بما ظهر لهذه الحركة من قوة وتوجهات خلفائه المستعنين.

وحيث جرت الانتخابات في 3 كانون الثاني 1950، نال الجذ 220 مقعداً من 319 وتوزع الباقي بين المستقلين والعربيين العاكمين سابقاً ونهب ثثار إلى العرب الوطني ومصر الفتاة. ولكن ظهر من الضعف النسبي للقبال على الاقتراع انتشار الشكوك في قدرة الأحزاب المتنافسة كلها على إصلاح الأحوال.

مصرة نحو العربي

ألف زعيم الوفد مصطفى النحاس حكومته الجديدة في 12 كانون الثاني، مغلباً فيها الجناح المحافظ من حزبه، وكان هو نفسه ينتمي إليه. وقد اختار للخارجية فيها رجلاً لم تلبث أن ظهرت قوة شكيبه هو محمد صلاح الدين. وكان ميراث السنوات السابقة، بوجهيه الوطني والاجتماعي - الاقتصادي، يقف بهذه الحكومة وبالبلاذ من ورائها أمام امتعان حاسم، في ظرف راده تغير للعمليات عسراً على عسر. كانت هزيمة 1948 لا تزال تتفاقم في الساحة الداخلية. وكان نشوء دولة إسرائيل قد أدخل مسألة الأمن للوطني مصر من باب جديد مائل على حيد البلاد العرب، ومغايير، بصورة حضور، لأبواب «العرب للبادية» التي كانت، إلى درجة ما، أبواباً افتراضية يعجز الاجتهاد في ما يترب على وجودها من أوجه السلوك. كان نشوء إسرائيل نفسه أيضاً قد أملى على برطانيا رفض اليد نهائياً من «البديل الفلسطيني» متخلاً من معالم انتشارها العسكري واستراتيجيتها للدفاع عن الشرق الأوسط وعن قناة السويس بالدرجة الأولى. فاصبحت الحكومة البريطانية أكثر إصراراً من ذي قبل على البقاء العسكري في مصر، وعلى تأمين شروطه وشروط فاعليته، وكان من الفعاد والتنبيه وسوء التوجيه، في المرحلة السابقة، أنها زادت من سوء الأحوال المعيشية لكثرة حاجته من الأسر المصرية، وزادت من ظهور التخمة في قمة الهرم. كان على حكومة الوفد أن تجتحر سكام مقبلة لملحبة هذا كله في مواجهة مجتمع ظاهراً التعتز والتوتر. أخيراً، كان الملك قابلاً على عرشه، متعصباً من عواقب هذه العوجة الظفورة لعزب الوفد، خصه انتاريغي، وغير مستغن عن سمي كان يدينه دائماً إلى الاحتفاظ لنفسه بأهم مفاتيح السلطة الفعلية وتغليب إرادته على السلطة الدستورية لكل حكومة تشكلت في عهده. وكان مأثوراً عن الوفد العناد في مواجهة إهملات الملك، ولكن

أن أفضى إلى عكس المطلوب. فقد رد عليه الملك عبد الله رداً صارماً حين دعا إلى مؤتمر فلسطيني ضخيم في عمان في اليوم الذي انعقد فيه المجلس الوطني الجديد في غزة. ولم يكتف عبد الله بتصميمه على منع كل نشاط سياسي أو عسكري لحكومة عموم فلسطين في المناطق الواقعة تحت سيطرته. ولم تلبث أن بحث للعمان تبعية حكومة غزة هذه تبعية عميقة لصغر واقتزارها إلى جهاز إداري وآخر عسكري جديدين بهذا الاسم، وانعصار عملها في رقعة ضامرة الأبعاد من أرض فلسطين. ثم جاءت العملة الصهيونية الأولى على موالع الجيش المصري في جنوبي فلسطين لتعمل حكومة عموم فلسطين، في أواسط تشرين الأول، على الرحيل إلى الداخل المصري. وهو ما سدد إليها ضربة قاصمة وجعل من الأمل الذي علقه عليها رياض الصلح أضفاح أحلام. وكان هذا الأمل يتمثل في أن تواصل الحكومة المشار إليها القتال، بمساعدة الجيوش العربية، باعتبارها حكومة غير حاقلة بالاعتراف الدولي وغير ملزمة، بالتالي، بقرارات مجلس الأمن، وذلك بخلاف الحكومات العربية الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولم يكن الموقف الذي استقبل رياض الصلح في دورة الأمم المتحدة خيراً من ذلك الذي خلفه الصلح وراءه في لبنان وفلسطين وفي جامعة الدول العربية. كان مشروع برنابوت الثاني قد اكتسب من جزاء مقتل صاحبه، مكانة مرموقة غير منتظرة إذ باتت بالوصية أشبه. فتعلقت حول هذا المشروع الدول العربية الكبرى الثلاث، في المرحلة الأولى من الدورة. وكان العرب، باستثناء الأردن، معارضين لهذا المشروع، وكان الإسرائيليون وأفضين له بعنف. ولما كانت مناقشة المسألة الفلسطينية قد أحرزت (في مناخ حصار برلين والبحث في مراقبة الطاقة النووية ونزع السلاح واتخاذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) إلى ما بعد بدء الدورة بثلاثة أسابيع، فقد قُيِّضَ لهذه المناقشة أن يواكبها تراجع الشعور بالصيغة لقتل لوسيط السوداني وتراجع الموقف الأميركي والتدريج إلى ما دون حيد المشروع بكثير وذلك مع اشتداد العملة الانتخابية الرئاسية ومعها الضغط البهيمي على ترومان. ولم تكن للعملة وحدها ما حفز التراجع الأميركي وتعودل الموقف العربي كله، في نهاية المطاف، بل كان مع العملة في تلك ما فرضه الإسرائيليون من أمور واقعة جديدة على الأرض بين أواسط تشرين الأول وأواسط كانون الأول.

وأما الاتحاد السوفياتي فكان يجاري إسرائيل في طلبها مفاوضات مباشرة مع العرب، خلافاً لمواقف الدول القومية التي كانت تؤثر بنقل مساعيها تحت راية الأمم المتحدة، متخذة من هذه الرواية ستاراً لمقاصدها الثابتة والمتحولة. وكان الاتحاد السوفياتي قد وجد في نشوء الدولة الإسرائيلية، بما أملاه من تحول النزاع الفلسطيني إلى نزاع إقليمي بين دول، فرصة لدخول عاجل أو آجل إلى الشرق العربي يتبعه عجز الغرب المرجح عن المحافظة على ولاه طرفي النزاع معاً. وكان طموحه، في تلك الأونة، مركّزاً، لا على الطرف العربي، بل على الطرف الإسرائيلي. ونلك، على الأخص، لما كانت تتمتع به الاتجاهات الاشتراكية من قوة في الدولة الناشئة، فضلاً عن هذا كله، كان الأمين العام للأمم المتحدة وجهاز الأمانة العامة يبدآن ميلاً واضحاً إلى الجانب الإسرائيلي من النزاع.

نلك هي الحال القائمة التي واجهتها مساعي رياض الصلح المختلفة في قصر شايو، وفي مواقع أخرى كانت متصلة بمجري الأعمال الدائرة فيه. كان أكثر ما يخشاه رياض الصلح (ويخشاه «الميثاقين» جميعاً في لبنان، وأولهم بشارة الخوري) أن تستولي إسرائيل على الجليل كله بموجب مقترحات برنادوت الأخيرة. فيتعقّق التواصل بين مناطق ممتدة على الواجهة المتوسطية بأهلها، من الجنوب إلى الشمال، يهود فشيعة فمسحيون فملكيون. وكانوا يرون في هذا التواصل باباً إلى تعديل جسيم للوضع القائم في بلاد الشام كلها. فتفكك الدولتان السورية واللبنانية وتنشأ على الساحل الشرقي للمتوسط دويلات طائفية عدة تهيمن إسرائيل عليها كلها باعتبارها أربابها بما لا يقاس. ذاك ما أضحى بشارة الخوري لبرنادوت قبيل مقتله. وذلك ما أكدّه رياض الصلح، عشية سفره إلى باريس، للقائم بالأعمال البريطاني في بيروت. والواقع أن الصلح أدلى بهذه العبارة لوزير الخارجية البريطاني بيفن، حين قابله في قصر شايو، وعرضها لآخرين التقاهم هناك أيضاً.

هذا الهاجس اللبناني كان يركّز عند رياض الصلح وغيره من «الميثاقين» تحوفاً شديداً من أن يباشر الإسرائيليون تفكيك الدولة اللبنانية القائمة، بخطوة أولى هي التقدم حتى الليطاني الذي كانت مياهه مصدر إغواء معلوم لهم في كل حال.

الوجد آخر، في عهد قوته الجديدة، أن يسلك، في هذا المضمار، مسلكاً سرعان ما خيب الأمل للعقد عليه. كانت حكومته صورة عن أكثر القوى فيه جنوحاً إلى صدارة المشكلات، عوض معالجتها، وإلى استبعاد المواجهات الصعبة وإلى طلب الاستقرار في الحكم بأنى كلفة من الصراع والتغيير.

وقد ظهر نلك، أول ما ظهر، في الجف في مطامع الملك. فتمكن هذا الأخير من إبقاء مقاليد الجيش في يده، وكان حرصه على هذا الأمر شديداً دائماً. ولم تلبث الحكومة أن ضلعت، أمام مجلسي الشيوخ والنواب، في الدفاع عن حكم خصومها السابق لأن فضائع أثيرت في المصطفة أولاً، وكان أشعها ميثاق فضيحة الأسلحة الفضية والذخائر الفاسدة في حرب فلسطين، طاولت نلك وحاشيته. وسرعان ما ظهرت، عند طرح مسألة الإصلاح الضريبي، مواطئة كبار ملاكي الأرض - وهم سلب الحكومة، للملك الذي كان كبير الملاكين. وقد استبقت حكومة الوجد من برنامج العرب الاجتماعي بدييات جذ خجولة للضمان الاجتماعي وإصلاح زراعي قوامه توزيع بعض أراضي الدولة على الفلاحين وإعانات غلاء للموظفين ولقنات من المستعمرين. ولكن دخول النقض السياسي أو الاجتماعي في التوزيع أفضى إلى إفساده، وبقي التضخم يفتك بقيمة الإعانات. وكانت الحكومة تتمد كثيراً في تغطية الزيادة المطردة للإنفاق العام، لا على ضرائب مباشرة بتعنيها للقائمين، بل على زيادة الرسوم الجمركية قبل كل مصر آخر. ولم تكن هذه الريادة تعف عن سلع أساسية مستوردة داخلة في استهلاك الطبقات الضعيفة. فكان نلك يزيد من عنو موجة التضخم ومن العجز في أحوال الفقراء بالتالي.

عانت الحكومة الوجدية إلى خطّة التفاوض طلباً للجلاء البريطاني عن مصر،

بدا الأمل ضعيفاً جداً إنَّ في أن تتوصل الأمم المتحدة، في تلك الدورة، إلى صيغة لحلّ المشكل الفلسطينيّ يجدها العرب منصفة، وكانوا لا يزالون منه شعار الدولة العربيّة الواحدة في فلسطين، مع ضمانات تُمنح لليهود. ولم يتحركوا جماعة من موقعهم هذا، خلال الدورة، إلاّ لئلا يسلبوا بنشوء وضع دولي للقسم وذلك لإرضاء للعالم المسيحيّ الذي أرادوا تحريك مكانته الدينيّة للتضامن معهم. غير أن بُعد هذا الموقف الجامع للجامعة عنا كان قد جرى أولبث يجري في فلسطين وفي الساحة الدوليّة المشتغلة بقضيتها، أخذ يزيد مواقف الدول العربيّة المفردة انفكاً عن موقف جامعتها الملحق، وكان رياض الصلح مدرّكاً هذا الوضع المتأزّر الأبعاد برؤيته وهو يعلن، من أوائل الدورة، تشاؤمه بما يمكن أن يتحصّل للعرب من الأمم المتّحدة.

أثبتت الجهود العربيّة في قصر شايخ خطة كسب الوقت وتأجيل البحث في المسألة الفلسطينيّة ما أمكن التأجيل. وكانت خشية دول الجامعة من قرار تتخذه الجمعية العموميّة، في تلك الوقت، خشية مركّبة. فهي كانت تخشى أولاً أن تغرّ خطة برناميتها الثانية، لا باعتبارها منطقية على تقسيم فلسطين وحسب، بل باعتبارها أيضاً تُلحق القسم العربيّ من فلسطين بالملكّة الأردنيّة، وهو ما كانت تنفر منه أكثرية دول الجامعة تفوّراً شديداً. وكانت هذه الدول تخشى أيضاً أن ينتهي قرار الأمم المتّحدة إلى اعتراف الأمم المتّحدة بإسرائيل ودخول هذه الأخيرة في عضويّة المنظمة. إلى هذا، كانت دول الجامعة تخشى أن تُكرّسها المنظمة الدوليّة بسحب جيوشها من فلسطين توطاً، وهو ما كان من شأنه أن يُسهّل للقوات الصهيونيّة مهمة استكمال الأمر الواقع الذي أنشأته هناك والوصول إلى حدود الدول العربيّة المحيطة بفلسطين، بل وتجاوز هذه الحدود إذا رفضت الدول المنكورة الاعتراف بها والصلح معها. كانت هناك أيضاً مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي روحت بثقلها الأعظم على الأردن ولبنان...

وأما ما كانت الدول العربيّة تعمل عليه لئلا من هذه الأخطار فهذا أنّه يتركّز، قبل كلّ شيء، في فوز الرّشح الجمهوريّ ديوي على الرّئيس ترومان برئاسة الولايات المتّحدة، وكانت التوقعات ترجّح هذا الفوز وكان يفصل بين افتتاح دورة الأمم المتّحدة

والاستقلال السودان في ظلّ الوحدة مع مصر. وكان الجانب البريطانيّ يجهّد لإرساء المفاوضات على أساس إستراتيجيّتيّ قوامه تحالف يستفيق لبريطانيا حقّ الاستقلال العسكريّ للأراضي المصريّة فيما كان الجانب المصريّ يورد للمفاوضات أساساً سياسيّاً يَدخله إلى اللّزوم العسكريّ من باب الاستقلال الوطنيّ ودواعيه. ولم يبدِ للمفاوض المصريّ رفضاً قاطعاً لمبدأ التحالف ولكنه رأى أن وجود قوات أجنبيّة على أراضي مصر يعرضها لخطر مُخد لا صالح لها في التسليم بالتعريض له. هذا فيما كان المفاوض البريطانيّ يُبرّر كون الخطر صادراً عن موقع مصر وأهمّيّتها في المواجهة العالميّة، فيجب البناء على حصصه لا على إمكان اجتنابه. وقد تناول الجانبان اقتراحات شتى بينها نقل القاعدة البريطانيّة من السويس إلى غزّة، وهو ما وجهه المفاوض البريطانيّ موجهاً لصالح مصريّ إسرائيليّ، فيما رأى المفاوض المصريّ أن اتفاق الهندسة الدائشة أساس صالح لحصله. قد شجعت هذه المفاوضات معطيات أولاهها تبادل رسائل بين معتمد صلاح الدين وأنورين بيفن بدءاً الأوّل في آذار، وثانيها زيارة قام بها رئيس الأركان البريطانيّ المرشال سليم للقاهرة، وقد اشترك في مفاوضاته النخاس، وثالثتها لقاءات بين بيفن وصلاح الدين توجّعت بين نيويورك في أيلول ولندن في كانون الأوّل، إلخ. وفي صيف 1951، بدا أن اللون قد زاد اتساعاً بين الطرفين وذلك من خلال خطاب صام ألقاه مويسون، خلف بيفن في وزارة الخارجيّة، فحمل فيه على موقف الحكومة المصريّة في المفاوضات وعلى منها مرور البضائع من إسرائيل وإليها في قناة السويس وخليج العقبة، وأبدى تشككاً بالموقف البريطانيّ القائل بالتحالف العسكريّ مع مصر وبقاء القوات البريطانيّة فيها. وفي منتصف آب، رة معتمد صلاح الدين على هذا الحقّ بأشدّ منه فاستذكر «خطاب العرش» الأخير الذي قطعت فيه الحكومة الوثنيّة عهداً على

والانتخابات الرئاسية الأميركية شهر وأربعين تقريباً. وكان المرشحان قد توافقا، في الواقع، على إخراج المسألة الفلسطينية من الحملة الانتخابية. فلم يكن في يد العرب أي دليل قطعي على أن فوز ديوي منفض إلى تغيير في الموقف الأميركي من هذه المسألة. كان في يدهم تقديرات عامة تستخلص من انحياز اليهود الأميركيين بأكثريةهم إلى المرشح الديمقراطي (أي إلى ترومان) وأخبار مستقاة من المصادر القريبة إلى خصمه...

وبدا أن رياض الصلح (ومعه سائر الوفود العربية) لم يذخر مناورة في سبيل تأخير المناقشة. وفي 24 تشرين الأول (أي بعد شهر وأيام من بدء الدورة) لخص غسان تويني في النهار حصيلة هذه الجهود بالآتي: أفلح رياض الصلح في إرجاء درس تقرير برنادوت إلى ما بعد برلين والقنبلة الذرية. وبعدها حمل اللجنة السياسية المنبثقة من الجمعية العمومية على تعليق درس المسألة الفلسطينية خمسة أيام ثم ألهاها أسبوعاً بحكومة عموم فلسطين (إذ أثار مثل منسوب هذه الحكومة أمام اللجنة اعتراضاً متكرراً لمخالفة صفتها قرار التقسيم). ولا يذكر تويني أن الصلح أرسل أحمد الداعوق وزير لبنان المفوض في باريس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ليمتنى عليه الطلب إلى الأمين العام للمنظمة الدولية تعطيل أعمال المنظمة يوم عبد الأضفى...

وكان حق تويني أن يسأل: «ما قيمة هذا التسويف؟» وأن يلاحظ أن الوقت ليس سلاحاً «ما لم تملأه الاستعدادات» وأن على أمثال فارس الخوري (رئيس الوفد السوري) ورياض الصلح أن يثبتوا قدرة لا على تأجيل القرار وحسب بل «على خلق الحل أيضاً».

على أن «خلق الحل» كان يتعنى بكثير قدرة الرجلين. كان «الحل»، أو المشكلة بالأحرى، يتواصل خلقه على أرض فلسطين. وكان رهان رياض الصلح وأقرانه على أن تناقش المسألة الفلسطينية في ظرف دولي أكثر موافاة للعرب قد تمرض (في هذه الأسابيع نفسها التي جهدوا في تضييعها أولاً ثم في تمهيدها، بعد بدء المناقشة) لإحباط بعد إحباط. وذلك أن ما كان قد تمنّاه رياض الصلح على مزاحم الباجه جي في آب من إمساك الجيش العراقي بزمام العرب كلها لم يحصل قط. فمع وجود الميل العراقي، على أعلى مستوى، إلى



بيغن مع رياض الصلح وجبران النحاس

نفسها بإلغاء معاهدة 1936 إذا لم تصل بالتفاوض إلى مآل يحقق مطالبها. وفي 26 من الشهر نفسه، وهو ذكرى توقيع تلك المعاهدة، شهدت الحركة الشعبية الطلابية بالخروج البريطاني غير المشروط نزوة جديدة تمثلت في تظاهرات ضخمة. خلال النهار، برز فيها شعار «الكفاح المسلح»، وفي مؤتمر مسائي للأحزاب غاب عنه الوفد واتخذ مواقف وإجراءات رمت إلى محاصرة القوات البريطانية الرابطة في البلاد ومقاطعة كل ما هو بريطاني. ومع أن الشرطة تصدت للتظاهرات واعتقلت مشاركين فيها، فإن الانطلاق التصادمي للحركة الشعبية، منذ تسلّم حكومة الوفد السلطة ومنذ إلغائها الأحكام العرفية في آيار 1950، على الأخص، كان مثار خوف متنام في محيط الملك والقوى السياسية المحافظة، وبعضها نافذ في حزب الوفد نفسه وفي الحكومة. ولم يكن مبعث هذا الخوف مقتصر على توسع هذه الحركة في المدن ووصول بعض بوابر منها إلى الأرياف، بل كان التصعيد في صوغ للطلاب الاجتماعية والوصول بشعارات العمل الوطني إلى مقاطعة المصالح البريطانية وإلى الكفاح المسلح مثار خوف شديد أيضاً. وفي أواخر الصيف، كان قد تأكد أن الملك والمقربين منه أصبحوا مصّمين، يحدوهم



في شامبو رياض الصلح بين فارس الخوري ورياضي لي

تشجيع بريطاني. على العكس من الحكومة الوفدية.

في 8 تشرين الأول 1951، استقبلت حكومة مصطفى النحاس هذا السعي إلى إطاحة الحكومة، فانتزعت في يوم واحد موافقة كل من الملك ومجلس النواب على إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 المتعلقة بالحدود. كان العليان الشعبي قد حمى هذا القرار التاريخي من كل إرادة قاهرة على اعتراض سبيله، إن لم يكن فرضه. على أن القرار وضع الحكومة أمام صورة عزها عن إيفانه أي عن إجلاء القوات البريطانية فعلاً. فقد ردت بريطانيا بإعلان التصيم على البقاء العسكري في مصر وعلى النفاذ عنها «رغمًا عن أنفسها». وقد أيدت موقفها الولايات المتحدة وفرنسا. وتلقت مصر. في مقابل ذلك، تأييداً شعبياً من عواصم عربية مختلفة وتأييداً رسمياً من دول أخرى متفرقة، وعرض الاتحاد السوفياتي إبرام معاهدة عدم اعتداء معها. وأما في الداخل فاستقبل القرار بعماسة شعبية عارمة وبإطلاق، من جهة الأحزاب خصوصاً، للكفاح المسلح. وكانت الحكومة عاجزة عن إدارة هذا الكفاح، بما له من

التنصل من سلوك الملك عبد الله الانسحابي، كانت طرق تمهين الجيش العراقي تمر في الأردن، وكان الملك عبد الله قد أحبط خطة توحيد الجيشين الأردني والعراقي بعد أن تقبل البحث فيها، وكان انكفاء الجيش الأردني مع بقاء العراقي في مواقعه يعرض هذا الأخير لأفدح المخاطر كما ثبت في نهاية الحرب... فمسع الضربات التي أخذ الجيش المصري يتلقاها، ومع ميل الجيش الأردني إلى المسألة، تحول الجيش العراقي من قوة ركن لرياض الصلح أن يعول عليها لتغيير مسار الحرب إلى قوة شبه محاصرة بشكل أمنها، بعد ذاته، مشكلة باهظة الكلفة السياسية والعسكرية...

هذه الوقائع هي ما كان قد حصل بعضه ولاحق تبشير بعضه الآخر في الأفق حين انعقد اجتماع لبعض أركان الجامعة في عمان يوم 23 تشرين الأول. وقد انتهى هذا الاجتماع الذي شهد جدلاً، على ما يظهر، بين النقراشي وسائر المجتمعين، وهم عبد الله وعبد الإله ومردم وبعض معاونيهم، إلى لا شيء. ولم تمض أيام على هذا الانكشاف الجديد لتباين الخطط العربية وما يورثه من تخطيط وشلل، حتى كانت جبهة لبنان نفسها، بما فيها جيش الإنقاذ، قد انهارت وأصبح للبنان شريط معاذٍ لإصبع الجليل تحتله إسرائيل وبضم 14 قرية وشطراً من مجرى اللباني حيث ينحطف النهر متجهاً إلى مصبه. والواقع أن الاحتلال لم يقتصر على هذه القرى. بل وقفت القوات الإسرائيلية على خط الحدود أوتجاورته بقليل في القطاع الغربي أيضاً. وأصبحت الدوريات الإسرائيلية تدخل إلى القرى اللبنانية المحاذية للحدود في هذا القطاع وتخرج منها على هواها.

ومع الخطر العسكري الذي أصبح داهماً إلى هذا الحد، أصبحت الغشبية كبيرة من تصنع جبهة البلاد السياسية. وكانت نخر التصنع قد ظهرت في المنطقة المحتلة نفسها. فقد سلك المحتلون فيها مسلك تمييز طائفتي واضح، وأدى ذلك، من جهة، إلى نزوح جانب كبير من شيعية المنطقة ومن جهة أخرى إلى تقدم شبان مسيحيين للتطوع في الجيش المحتل... وهو ما رفضته القيادة الإسرائيلية رفضاً باتاً. أخيراً، وقع على الجبهة الدولية، مع إطلالة تشرين الثاني، ما أطلق عليه عادل أرسلان، عضو الوفد السوري إلى دورة الأمم المتحدة في باريس وصديق رياض

الصلح القديم، اسم «الطائفة الكبرى»؛ ألا وهو بقاء هاري ثرومان، بنتيجة الانتخابات الرئاسية، في كرسي البيت الأبيض.

وفي هذه الأيام الأولى من تشرين الثاني، أرسل الملك عبد الله برقية إلى رياض الصلح في باريس، بعد أن أخطر بمضمونها بشارة الخوري في بيروت. فقام هذا الأخير بإطلاع شعري القوتلي فوراً على فحواها وبالإبراق إلى رياض الصلح نفسه أيضاً. كانت برقية عبد الله تنطلق من أفادته به القيادة المصرية في فلسطين عن أحوال الجبهتين الجنوبية والشمالية لتقرر تعذر المداومة على القتال وتناشد الصلح ترك «الغلو» السياسي في الأمم المتحدة، والنظر أولاً إلى مصلحة مخات الألف من اللاجئين الفلسطينيين. وكانت أخبار مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة، في تلك الأيام نفسها، ومثل لبنان فيه حميد فرنجية، تبرز الشور بخطر الوضع كله. فقد عرف النفاشي عن حضور الاجتماعات محتجاً على الجعد المريب الذي قابلت به الجيش العربية الأخرى في فلسطين هجوم القوات الإسرائيلية العنيف على مواقع الجيش المصري.

كان الإسرائيليون يجهزون، بمبادرات متضاربة، على إمكانات الصمود عند بعض العرب وعلى إزادة الصمود، من أصلها، عند بعضهم الآخر. وكان أن وجد رياض الصلح نفسه مسبقاً، في هذا الظرف، إلى ما يشبه كسر الجرة مع ملك الأردن. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يسلك فيها الصلح هذا المسلك، بعد أن كان قد كرس جهده، مدة الحرب، لرأب الصدوع بين الحكام العرب ولإنشاء أوضاع تتجدد فيها العزيمة المشتركة كلها بدأ أنها موشكة على التضعضع.

ففي مؤتمر دعا إليه رياض الصلح الصحافيين العرب في باريس، يوم 11 تشرين الثاني، بدأ مهتماً بأدنى بدء، بالدفاع عن خطة تأجيل البحث في القضية الفلسطينية التي اعتمدها الوفد العربية إلى دورة الأمم المتحدة. وظهر أن الأفق الذي وضعه لهذا التأجيل هو بقاء مسألة فلسطين «بدون حل رسمي»، ما دام الحل المرتكز إلى خطة برنادوت سيأتي في غير مصلحة العرب. هذا إلى الرهان على «أحداث عالمية» قال إنها «متروكة الوقوع» بين لحظة وأخرى، (وهو يقصد أنقاذ أزمة برلين مجرى

مفاعيل دولية وجرائر داخلية، عجزها عن إنقاذ مطالبتها بجلاء العسكر البريطاني).

هكذا وصلت مصر إلى الشوط الأخير من مسيرتها نحو الثورة، وهي المسيرة التي تمخضت عن بواورها الأولى ظروف الخروج من العرب العالمية الثانية. وعبر المعجز العكسي عن منع أحداث لها حجم الذبحة التي أوقعتها القوات البريطانية في صفوف الشرطة المصرية في الإسمايلية وحجم حريق القاهرة، غداة الذبحة، وعبر عجز الأحراب التي باشرت الكفاح المسلح عن تكوين جبهة متمكنة من حمل عبء السلطة، بحث السلطة ملقاة في الشوارع والساحات. فكان أن التقطها، في 23 تموز 1952، تنظيم «الضباط الأحرار».

عسكرياً) ولا تتمكّن دولة إسرائيل من الصمود في خضتها. ولكنه أضاف أن استناد الجهد الدبلوماسي كان أولاً إلى محافظة القنّات العربية على مراكزها في فلسطين واختتامها فرصة الخرق اليهودي للهدنة للعودة إلى الهجوم. أقر رياض الصلح بأن ذلك لم يحصل بدعوى منها قلة السلاح ومنها فقدان التضامن بين الدول العربية ومنها الرعاية المفرطة للهدنة. وقال إن هذا الإمساك عن الهجوم كان «خطأ فاضحاً أضغطنا هنا»، وأنه خطأ ارتكبه الدول المشاركة في الحرب جميعاً. ثم ذكر الصلح مضمون برقية عبد الله إليه مؤكداً أنه ينبغي تصحيح أخبار حُرّفت هذا المضمون إذ ذكرت أن الملك أبلغه أن الحال باتت تستدعي مفاوضات مع إسرائيل. على أن الصلح توقّف عند اختيار الملك إياه «من رجالات العرب» ليطالبه باجتناب الفتوى وأعمال الروية. فقال إنه لم يفهم «المقصود من الفتوى»... «وأنا هنا أشترك مع الوفد العربية بالمعمل على رفض كل قرار يُتخذ ضد فلسطين. فهل هذا هو الفتوى». وأما طلب الملك تركيز الاهتمام على عودة اللاجئين فردّ عليه الصلح بتأكيد اهتمامه بهؤلاء ولكن مع العلم أن «علينا أن نهتم باستعادة وطنهم لئلا نتكبد من العودة إلى هذا الوطن».

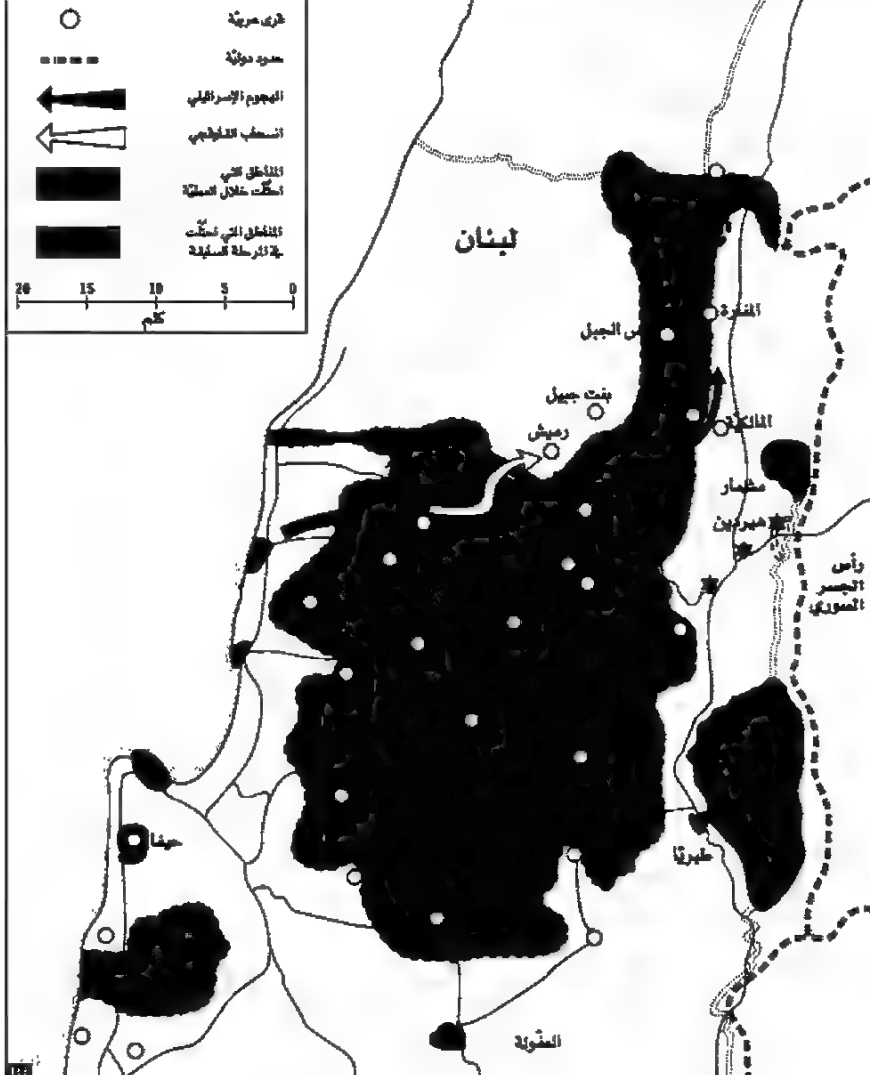
بعد هذا، زاد الصلح من حدة نبرته فقال إن «على العرب جميعاً، وفي مقبقتهم جلالته الملك عبد الله، أن يعملوا على استعادة كرامتهم العسكرية فهي الأرم لهم الآن من فلسطين نفسها، (...) جوابي على جلالته (...) أنه عندما يتقلب اعتداله على غلبي فأسأعزل ليس فقط رئاسة الحكومة بل النيابة وأعيد سيرتي الأولى، أخوضها صليبية جديدة لا تنتهي إلا باستعادة الكرامة أو الموت (...)».

هذا قبل أن يهتم الصلح حينئذ بتعّية حارة جداً إلى لبنان «هذا الوطن الذي أتعّقه وأخلف عليه من النسيم، هذا الوطن (...) تغير عليه الطائرات والمصابيات يسألها خصوم السلم والعلمانية في العالم، في وقت يُمنع عنا ما يردّ عافية الخصوم».

٩٦٠٢ إلىأهو ساسون

في مؤتمره الصحافيّ ذلك، حرص رياض الصلح على أن ينفي حصول مفاوضات حتى ذلك الحين، أي أواسط تشرين الثاني، بين الدول العربية المعاربة وإسرائيل. وخض بالذكر الأردنّ ومصر فنوّه بتفويضهما حصول التفاوض. على أن واقع الحال كان على النقيض من هذا النفي. ويمكن تصوّر أسباب عدّة لتحكّم رياض الصلح على المفاوضات التي جرت أو كانت لا تزال جارية في باريس بالذات، على هامش ثورة الأمم المتحدة. من ذلك حال الضرب المتنامية في المياد العربية على اختلافها. وكانت، في حينه، قد أخرجت الجماهير تكراراً إلى الشوارع والساحات. ومن ذلك أيضاً أن ما كان يجري في باريس لم يكن مفاوضات بالمعنى التام، وإنما كان أقرب إلى سبر النوايا واستطلاع

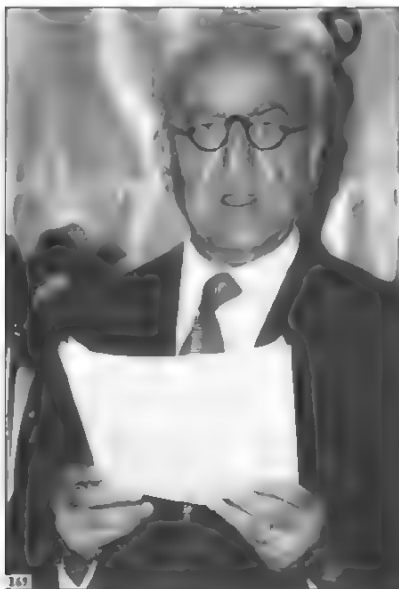
عملية أحيرام، 29-31 تشرين الأول / أكتوبر 1948: ضد قوات القلاويجي
(منقولة عن وليد الخالدي بتصرف)



المطالب، وأن الأمم المتحدة كانت واضحة يدها على الموضوع برمته فلم يكن جائزاً الإبقاء بالاستعداد للاستفتاء عن دورها وبالتعميل على تفاوض مباشر كان العرب يسمين كل البعد - بعد أن انتهى ميزان الحرب إلى ما انتهى إليه - عن ضمان إثارة ما يوافق مصالحهم. وأما الطرف المطالب بالتفاوض المباشر فكان الطرف الإسرائيلي.

كان لبنان، مثلاً برياض الصلح نفسه، ثالث دولة عربية تدخل في هذه المعادلات الباروسية مع الجانب الإسرائيلي. سبقت تلك رسالة أرسلها ساسون إلى الصلح في تموز، وأتصال أجراه به طوفيا أرزي مساعد ساسون بعيد وصوله إلى باريس في أيلول. ولكن الصلح لم يدخل في المعادلات إلا في تشرين الثاني، أي غداة احتلال الجيش الإسرائيلي قرى حبيبية لبنانية. وقد ذاع خبر هذه المعادلات متأخراً حين نشرته النيويورك هيرالد تريبيون في كانون الثاني 1949 وأخذته عنها النهار البيروتية فأرسل غسان تويني إلى السجن. وأما الدولة العربية الأولى التي دخلت في هذه المعادلات (ابتداءً من 3 آب) فكانت الأردن مثلاً بوزيره النفوس في لندن الشريف عبد المجيد حيدر. وكان الملك عبد الله قد عزز هذا المسمى (بعد ابتدائه بخمسة أيام) بتكليف القنصل العام البلجيكي في القدس نقل مقترحات منه إلى موسى شاريت (شروتوك) وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة. وكان مدار البحث في الحالين تقاسم فلسطين بين إسرائيل والأردن ومعالجة مشكلة اللاجئين. وكنت إسرائيل تطالب بتجاوز مقترحات برنادوت الأولى وقرار التقسيم الدولي المتخذ في العام السابق وذلك لصلحتها - بطبيعة الحال - وعلى أساس الميزان العسكري القائم في حينه. وفيما كان الأردن يطلب رد اللاجئين إلى ديارهم عارفاً الاحتفاظ بـ «أنصار المفتي» من بينهم، كانت إسرائيل ترى أن يستوعب الأردن اللاجئين متعهدة بالمساعدة في تأمين قروض أميركي له.

وأما الشق المصري من المعادلات الباروسية مع إسرائيل فبشره كمال رياض مبعوث الملك فاروق في 21 أيلول. وكان ذلك في أعقاب اجتماعات الإسكندرية التي اتخضت فيها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بإنشاء حكومة عموم فلسطين. وكان الاتصال المصري بإسرائيل مصحوباً إلى المرمى نفسه الذي صوب إليه إنشاء الحكومة المذكورة (بإرادة مصرية أساساً) وهو الوصول دون حصول الأردن، وفقاً لخطة برنادوت، على مناطق من فلسطين بينها النقب، أي، بالتالي، دون نشوء حدود مشتركة بين مصر ودولتي الحوض الهامشي ومن تحول النقب نفسه، في هذه الحالة، إلى قاعدة بريطانية على أبواب مصر، في الوقت الذي كانت مصر تسعى فيه إلى الخلاص من النسر البريطاني. وقد طرح كمال رياض في باريس فكرة الاتفاقية المنفصلة بين مصر وإسرائيل، وطرح في ركايبها أفكاراً أخرى بينها استيلاء مصر على القسم الجنوبي من فلسطين وإمكان تغيير اسم الجامعة العربية إلى «الجامعة الشرقية» بحيث يهدد ذلك لقبول إسرائيل في عضويتها. هذه الأفكار أحبطها رفض بن غوريون القاطع (خلفاً لموقف أركان الخارجية الإسرائيلية) كل بحث في ضم الساحل الفلسطيني الجنوبي إلى مصر واقتناع فاروق (الذي كان يشاطره نفوره من السياسة البريطانية)



369

شارل مالك

جون فاستر دالاس

مجلس

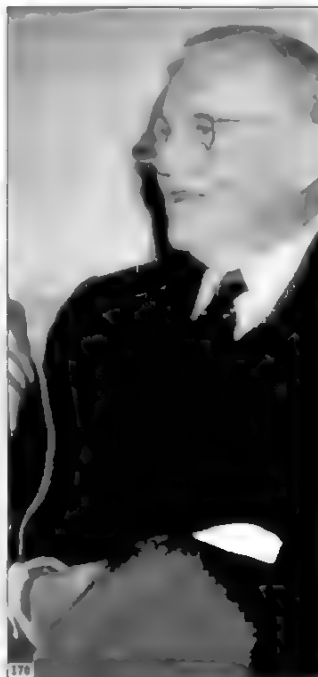
رسالة رياض الصلح

إلى بشارة الخوري

من باريس

مؤتمر مهب البرد في

سنة الأولى



370



371

مع رياض الصلح في باريس الى ارفيس في بلاد

[illegible][illegible]

و در حقیقت آفرینش هیچ مدافعتی ندارد اگر سزای خداوند را
از دست ندهد از او مدافعتی نیست. از آنکه نفرینش بر سر ما
و صفتی است که در او نیست و در حق تعالی و در حق تعالی و در حق تعالی

[illegible]

وَأَمَّا مَا لَكَ مِنَ الْهَدَىٰ فَاتَّبِعْهُ ۖ إِنَّكَ فِي سَبِيلٍ مُسْتَقِيمٍ ۖ

① 2017 年 12 月 31 日，甲公司“应付账款”科目所属各明细科目期末贷方余额如下表所示：

12/1/91

داعية. اذ لو علمت انهم رافضوا هذه المقالة

توضیح: در این مورد، به دلیل عدم امکان دسترسی به منابع معتبر، نتوانستیم اطلاعات بیشتری را درج کنیم.

$$x^2 + 2x + 1 = (x+1)^2$$

مجلس خوارزمشاهي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة واستجدد في كل يوم خلقه

و نه می توانم عرض کنم / و نه می توانم عرض کنم

(2) 1990-1991: 1990-1991



بأفضلية التفكير في إنشاء دولة عربية في فلسطين ننضم مع إسرائيل إلى «الجامعة الشرقية». في ما يتعلق هذا الجدل، كانت حكومة بن غوريون قد اتخذت قرارها في السادس من تشرين الأول باجتياح الخطوط المصرية في النقب.

في الجهة الإسرائيلية من المائدة الباريسية، كان مجلس إلياس (إلياهو) ساسون وهو إذ ذلك سياسي مخضرم، ومن وجوه اليهود الدمشقيين أصلاً، وقد أصبح رئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ووصفه المورخ آفي شليم بأنه «أعظم من عرفتهم إسرائيل من ممارسي فن الدبلوماسية الشرقية». وكان ساسون قد عسكر من أوائل تموز في باريس، ولم يكن أمامه جدول أعمال محدد ولا كانت بيده صلاحية عقد الاتفاقات، وإنما أقبل على كل اتصال بجهة عربية وجد فيه فائدة للدولة اليهودية الناشئة. ولا ريب أنه كان خاضعاً لتوجيهات وزير الخارجية شاريت ورئيس الحكومة بن غوريون. ولكن رهاء الخط الذي يحسن بإسرائيل أن تسلكه، بالملاقة بينها وبين الدول العربية كانت مخالفة لرها بن غوريون بخاصة. فهو كان يرى أن على إسرائيل تجنب الإفراط في إحراج الدول المحيطة بها وفي إضعاف أنظمة الحكم فيها باعتماد لغة القوة العسكرية لغة رئيسة في تدبير الصراع معها. وكان يريد - على الأخص - خلافاً لبن غوريون، أن تساعد إسرائيل الدول المحيطة بها في ترتيب أوضاع اللاجئين، بحيث يتمكن حكّام تلك الدول من الظهور بمظهر المنقذين للأجثين لا بمظهر المستبدين في نكبتهم والعاجزين، بعد ذلك، عن معالجة مشكلتهم. وكان يرى في تلك شرطاً لتخفيف نفمة الشعوب العربية على حكّامها وعلى إسرائيل ولتمكين هذه الأخيرة من تمهيد مفتح لها بين دول المنطقة لا يبقى محفوفاً بالخطر الدائم، ولا تبقى سلامته رهناً بتفوق السلاح وطنيانه على إمكانيات السياسة.

لا نعرف غير فتية متبا جرى بين رياض الصلح وإلياس ساسون. فمن خبر النيويورك هيرالد تريبيون، يظهر أن جولات مطوّلة عدّة من المصادقات جرت بين الرجلين وأن البريطانيين علموا بها وألغوا في الطلب إلى رياض الصلح أن يقطعها محتجين بأن الجانب الإسرائيلي يريد تحليل الجانب اللبناني بالوعود ثم الإقدام على اجتياح الحدود فجأة. ولكن الجريدة تخطئ في تعيين مدة المصادقات الفعلية التي تظهر الوثائق أنها جرت بين أواسط تشرين الثاني ومنصف كانون الأول، وإن يكن قد مهد لها لقاء «استكشائي» بين رياض الصلح وطوفيا أوزي، مساعد ساسون، ثم بعيد وصول الصلح إلى باريس أي في أواخر أيلول. وقد حصل الاجتياح المشار إليه في الأيام الأخيرة من تشرين الأول. والأرجح أن احتمال الاجتياح الذي كان قد أصبح داهماً بعد اختراق القوات الإسرائيلية للجبهة المصرية في جنوب فلسطين وامتناع الجيشين الأردني والعراقي عن إنجاد المصريين، وبعد ذلك حصول الاجتياح فعلاً، كانا أصلاً في رأس الأسباب التي حملت رياض الصلح على التقاء ساسون. عليه، لم يفض الاجتياح إلى وقف «جس النض» وإنما أطلق المصادقات الفعلية جاعلاً مدارها، من الجهة اللبنانية، مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من القرى اللبنانية التي احتلتها. وأما

من الجهة الإسرائيلية فكان مدار المحادثات الأول، على ما يبدو، للسور الذي يسع رياض الصلح أن يضطلع به في جامعة الدول العربية لتوتيب نهاية متفق عليها للحرب كانت ملامحها قد اكتشفت، إذ ذاك، ودخل الجانب العسكري منها في طور النزاع وإن يكن عنيقاً.

هذا وليس في يدنا ما يشير إلى أن محادثات الصلح - ساسون أثمرت تعجيلاً ما في انسحاب القوات الإسرائيلية من القرى اللبنانية التي احتلتها. كان الصلح قد طلب - على ما يظهر من المراسلات الإسرائيلية - أن يباشر هذا الانسحاب مع عودته إلى بيروت. وكان بن غوريون قد أبلغ رالف بانش (خليفة برناموت) استعداد إسرائيل لهذا الانسحاب. ولكن في 14 كانون الأول - أي قبل وصول الصلح إلى بيروت بأسبوع - كان طوفياً أرزي، مساعد ساسون، يكتب من باريس إلى رئيسه (الذي كان قد عاد إلى قل أبيب) أن «رياض يشعر بأننا نتجنب الإجابة».

والواقع أن الانسحاب لم يحصل إلا غداة توقيع اتفاق الهدنة بعد أشهر ثلاثة من عودة رياض الصلح إلى بيروت، وكان قبول لبنان الهدنة الدائمة التي أسلاها قرار مجلس الأمن في 14 تشرين الثاني ثمناً لهذا الانسحاب. وكانت إسرائيل مستعجلة للهدنة الدائمة بينها وبين الدول العربية المعارضة لسبب أول هو فداحة العبء الاقتصادي الذي كان يشغله بقاء 92 ألف إسرائيلي في نهاية الحرب نحت السلاح، والحاجة إلى تسريح معظمهم لتشغيل آلة الاقتصاد شبه المعطلة. وكانت إسرائيل تريد أيضاً أن تُقبل في عضوية الأمم المتحدة، وهو ما لم يكن ليُتبرَّر مع استمرار احتلالها لأراض في دولتين جارتين هما مصر ولبنان. وكانت الدول الكبرى في مجلس الأمن غير مستعدة لتقبل الخرق الإسرائيلي لعهود فلسطين الدولية. فبذلت الولايات المتحدة، خصوصاً، جهوداً طليها رياض الصلح في باريس وبشاره الخوري في بيروت لإلزام إسرائيل بالانسحاب. وأما ما حصلت عليه إسرائيل من احتلالها هذا (فضلاً عن الضغط لإملاء الهدنة) فهو الغلاص من هاجس بدا أنه كان يلح على فكر بن غوريون، وهو إقدام لبنان على «ضم» الجليل أو قسم منه إلى أراضيه، وهو ما كان يوحى بإمكانه تعيين محافظ لبنان الجنوبي عبد العزيز شهاب «حاكماً إدارياً» للجليل وذلك بموجب تنظيم إداري اعتمدته الجامعة العربية في تموز. فقد كان من شأن «الضم» - لو حصل - أن يعقد، على سعيد القانون الدولي، مهنة إسرائيل المصنفة، بدورها، على جعل الجليل كله جزءاً من أرضها.

تحصل لرياض الصلح شيطان محسوس من معاداته مع ساسون. الذي المحسوس الأول كان لفتة «منقردة» من دافيد بن غوريون. ففي يومية 9 كانون الأول (من يوميات الحرب)، كتب هذا الأخير «أن رياض الصلح مستعد للعمل من أجلنا». وقد استوفقت هذه العبارة من استوفقت من المعلقين. على أن «فهمها» يقتضي أمراً مده أفلها التنبه إلى ما جاء قبلها وبعدها، مباشرة، في النص. يبدأ بن غوريون يوميته هذه

بالقول إن «ثمة فرصاً سائحة للسلام» بحسب ساسون (العائد لتوه من باريس تاركاً الحادثات في عهدة أرزي). ثم يذكر «استعداد» رياض الصلح المشار إليه ويتبعه بالقول إن لبنان ليس له «مطالب أو تطلّعات إقليمية» وإن «عبء الحرب ثقیل علیهم، لكنهم لا يريدون الخروج منها وحدهم. ولذا كان [لبنان أم رياض الصلح؟] يريد أن يخرج الجميع». فأما أن يكون رياض الصلح قد أبلغ ساسون استعداده للبحث عن صيغة ما للسلام بين العرب وإسرائيل وعن مخرج، قبل ذلك، من الحرب يعتمد عليه «جميعاً» فهذا أمر مرجح. وذلك أن قرار مجلس الأمن الذي فتح باب «الهدنة الدائمة» افترض، صراحة، أن هذه الأخيرة إجراء مؤقت يمهّد للسلام الدائم في فلسطين. ولم يكن هذا الافتراض مقصوداً على منطوق القرار الدولي، بل كان مستقراً في قناعة الأطراف الواقفين آنذاك على اعتبار مفاوضات الهدنة. ولكن الطريق إلى هذا «السلام» الذي تراءى لهم أنهم يتجهون نحوه لم يكن قصيراً، مع ذلك، ولا كان خلوّاً من العقبات. كان يفترض، قبل الوصول، أن تُحل المسألة الفلسطينية بصيغتهما الجديدة التي أسفرت عنها الحرب: أي صيغة الانتقال السيطر على الأرض إلى دولة إسرائيل ونشوء مشكلة اللاجئين. وهذا ما عهدت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى «لجنة للتوفيق» الجديدة التي أنشأها القرار 194. وقد أقرت الجمعية العمومية هذا القرار، بعد مطاطة عربية طالّت أكثر من شهرين وأقبل عليها رياض الصلح بما أوتي من براعة، أقرته بعد يومين من «يومية» بن غوريون المشار إليها.

تنتمي العبارة التي خص بها بن غوريون رياض الصلح إذن إلى الأسلوب «البرقي» الذي يميّز يومياته، وتنتمي، في ما وراء ذلك، إلى نوع من شهوة الاجتياح التي طبعت مواقفهم في الحرب وأسلوبه في التعبير عن تلك المواقف سواء بمسواه. فالذي اختار القول في هذه اليومية: «إن رياض الصلح مستعدّ للعمل من أجلنا»، هو نفسه القائل في يومية أخرى سابقة: «يجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر اللباني حذّها الجنوبي». سنعتقد حلفاً معها. عندما نعظم قوة الفيلق [أي الجيش الأردني] ونقصم عمان، سنخفي أيضاً على شرق الأرض وعندها تسقط سوريا. وإذا تجرأت مصر على مواصلة القتال سنقصم أيضاً بور سعيد والإسكندرية والقاهرة. وهكذا سننهي للحرب سننها حساب أجدادنا مع مصر ومع آشور ومع آرام».

يبقى أن ننسّه بأن مؤرّخين أعلماً على الأوراق المتعلّقة بهذه الوقائع، (وأحدهما إسرائيلي والآخر فرنسي) يجزمان بأن محادثات الصلح - ساسون لم تقص إلى أي اتفاق رسمي. ويرجع إيلان ريسر (الإسرائيلي) حصول تفاهم شخصي «مداره صيغة سلمية لمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية. وقد قرن رياض الصلح هذا «التفاهم» بشرط أو منفذ هو «خروج الجميع» من الحرب. وكان يأمل من التفاهم المذكور أن يؤدي إلى خروج سريع للقوّات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وهذا هدف يبرز هنري لورنس (الفرنسي) شدة إعجابه على رياض الصلح تبعاً لما أوضحناه من ضغط الاحتلال (والغطر الإسرائيلي، على الأعمى) آنذاك على تماسك لبنان ونظامه السياسي برمتيهما. وفي

كُلَّ حال، خَيَّبَ بن غوريون سعي إلياس ساسون أيضاً لا سعي رياض الصلح وحده. وكانت سياسة بن غوريون الاجتياحية قد أحبطت قبل ذلك جهود ساسون مع كُلِّ من ممثلي الملكين عبد الله وفاروق. وبعد أشهر، نبذ بن غوريون عرضاً من حسني الزعيم لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل واستيعاب سوري لما يقرب من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين الإجمالي. وفي ما يتعلّق العائلات المنفردة، حكم تصلّب بن غوريون وحكيمته بالفشل على سعي لجنة التوفيق المولّية التي مرّ ذكرها إلى تسوية للنزاع تترك إسرائيل لقاءها جثياً محدباً من مكاسبها في الحرب. وأمّا ساسون (فكان مع تغانيه في خيمة الشمال الصهيوني ومولته الجديدة) متوقّراً (وهو الشرطي) على تعسّس أعمق (ومعرفة أغزر، على الأرجح) لطائفة المعيط الذي قرّضت عليه إسرائيل. وفي النزاع الذي شهدته القيادة الإسرائيلية في مرحلة إنشاء الدولة، كان ساسون يحتسب في صفّ موشي شاريت المواجه لبن غوريون. ولقد نقل ساسون عن بن غوريون قولة له قالها في مجلس الوزراء توضح ما قد يشكل من أمر هذا النزاع: وهي أن الجمهور الإسرائيلي «سكران بالنصر»، وأن مزاجه لا يبيح «تنازلات حدّ أقصى» ولا «تنازلات حدّ أدنى».

وأما الشيء الثاني الذي تحسّل لرياض الصلح، لا من معاهداته مع ساسون وحدها، بل من جهوده الباريمية كلّها ومن موقعه الإجمالي في النزاع، فلم يكن أقلّ من خطة إسرائيلية لغتله في بيروت حال عودته إليها. فضّل هذه الخطة، بناءً على وثائقها، مسرّخ إسرائيلي هورويون أرليخ في كتاب صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية سنة 2000. صدر الأمر بالإعداد للاغتيال في 12 كانون الأول، أي قبل أسبوع من مغادرة رياض الصلح باريس، وقبل أيام ثلاثة من لقائه الأخير ومساعد ساسون طوفيا أرزي. وهو ما يوضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد انتهت إلى «الافتاء» بفشل المحادثات، وذلك بخلاف ما أوحى به ساسون في كلامه إلى بن غوريون قبل ذلك بأيّام.

تواصل السعي إلى اغتيال رياض الصلح حتّى 22 شباط 1949، أي شهرين وأياماً. وكانت العملية تُنقّق بين قيادة «المستعربين» (أي الجهاز الاستخباري الإسرائيلي العامل في البلاد العربية) وجميّل كاهن المسؤول في بيروت عن خليتين عاملتين لهذا الجهاز. وقد استقرّت الخطة على تفجير سيارة الصلح في الطريق بين منزله في رأس النبع والسراي أو مجلس النواب في وسط العاصمة أو -ليلاً- أثناء ذهابه إلى القصر الجمهوري أو إيايه منه. وقد جرى رصد للمسالك التي يتبعها الصلح في تنقلاته وتمكّن كاهن، على حدّ ما يروي، من الوصول إلى السيارة ومن مصافقة الصلح أثناء احتفال شعبي أقيم له في إحدى الساحات، وبدأ استحضار المتفجرة المناسبة وإصاقها بالسيارة أو تفجيرها من بعد عند مرور هذه الأخيرة بمحاذاتها أمراً غير سهل التنفيذ بوسائل تلك الأيام. وقد تناول كاهن مع قيادته سيفاً معتملة بينها إرسال المتفجرة في طائرة صغيرة تعطّل -على ما جاء في كتاب إسرائيلي آخر ليوسف أرغمان، أحدث صوباً من كتاب أرليخ- في مطار بيروت الجديد الذي كان العمل في بنائه ينشط نهاراً وكان يبقى مهجوراً في

الليل. كُرس إمكان آخر أيضاً هو إرسال المتفجرة وتوابعها في مركب إلى خلدة. ولكن الاختيار استقرّ على الطائرة وبأثر سلاح الجو تدريجاً على التنفيذ. وفي هذا الوقت، كان كاهن قد رجّح للتنفيذ إلصاق المتفجرة بالسيارة في طريق ضيقة يسلكها رياض الصلح قاصداً مجلس النواب ويقع بعض الباعة سوقاً على رصيفها فحطّطت السيارة إلى الإطاء. ولكن التنفيذ بقي مشكلاً لصعوبة إلصاق المتفجرة بالسيارة في أثناء سيرها. كذلك كانت تصور الخلية المنقذة خطّة للهروب. وفي 28 كانون الثاني، وصل إلى كاهن أمر بتعليق العملية وهو ما أثار غضب الخلية البيروتية، مع أن الأمر كان أمراً بالتعليق لا بالإلغاء. وأمّا أمر الإلغاء فتلقّاه كاهن في 22 شباط.

يصرّح أوليخ بأن قرار الاغتيال كان، على ما فهمه «المستعربون»، قرار «تصفية حساب» مع الصلح «بسبب الدور الكبير الذي لعبه في إعداد الجيوش العربية للحرب والمواقف المتطرفة التي وقفها من دولة إسرائيل»... وأمّا إلغاء القرار فيمزّوه المخطّ إلى التقدّم الذي حصل في مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحاربة في أوائل العام 1949، وهو ما جعل تنفيذ الاغتيال مؤثماً للعملية السياسية الجارية ومضراً، وبالتالي، بمصلحة إسرائيل. يرجّح المخطّ أيضاً اتّخاذ شاريت، وزير الخارجية، موقفاً معارضاً لهذه العملية، وهو ما يوافق منطق الخلاف في الأسلوب: القائم آنذاك بين الوزير ورئيسه بن غوريون. ولا يفوت أوليخ أن يشير إلى اكتشاف المعاديات التي كانت قد جرت بين الصلح وكُلّ من ساسون وأرزي في باريس، وهو ما مثّله نشر التويجوروك هيرالده تريبيون ثمّ النهار خبر هذه المعاديات في أواخر الأسبوع الثالث من كانون الثاني أي عشية تعليق العملية. فيذكر أن أرزي لم يستبعد أن يكون هذا «الكشف» المتأخّر قد حصل من الجهة الإسرائيلية لـ«مفرن رياض الصلح». وهو ما قد يعني أن استبعاد الاغتيال الفعلي للرجل قد جرى تعويضه بمحاولة «اغتيال» رمزي أو سياسي تؤدي غرض «تصفية الحساب» من غير أن تلحق ضرراً بالمصلحة الإسرائيلية في عقد الهدنات.

» 97. القرار

في 11 كانون الأول، أقرّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار 194 (III) الذي نصّ على إنشاء لجنة مؤبّنة ثلاثية للتوفيق بين أطراف النزاع في فلسطين، وحفظ حقّ اللاجئين العرب في العودة أو التعويض. عشية هذا الحدث، قام جون فوستر دالاس رئيس الوفد الأميركيّ بالنيابة، ومعه مساعد، بزيارة رياض الصلح في فندقه، فاستقبلهما ومعه شارل مالك مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة. وبعد فنلحة أدارها حول تعزيز العلاقات العربية - الأميركية، تمسّ دالاس أن تسهّل الدول العربية إقرار القرار المحتاج إلى أكثرية الثلثين معتبراً ذلك فاتحة للطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، ومعتزلاً بأن العرب، إذ يسلكون هذا الطريق، يتجاوزون الظلم الذي ألحقه بهم إنشاء إسرائيل والذي تعترف الولايات المتحدة بحصوله مع اعتبارها الدولة اليهودية ضرورة تاريخية. وقد وعد رياض الصلح بالبحث في التمسّي الأميركيّ مع زملائه ممثلي الدول العربية.

وفي 13 كانون الأول، ردّ رياض الصلح وشارل مالك للزيارة لدالاس في فندقه. فمهر هذا الأخير عن سروره باعتماد القرار، معترفاً بأن أكثرية الثلثين ما كانت لتؤمّن لو رغبت الدول العربية في العزول يوم ذلك. وهذا مع أن الدول العربية نفسها قد صوتت ضدّ القرار. وأضاف دالاس أن رياض الصلح ألا يعلق على هذا الجانب من الموضوع إلا إن كان راضياً في التعليق. أجابه الصلح بأن الدول العربية كان في بداها منع حصول القرار على الأكثرية المطلوبة حتّى قبل التصويت عليه بخمس دقائق. على أنّها كانت قد قرّرت ألا تفعل. وكان للحديث السابق بين المسؤولين الأميركيين واللبنانيين وللأمل الذي أثاره في تحسين علاقات آخذة في الترتي دور كبير في اعتماد الدول العربية هذا الموقف. وقد ختم دالاس الحديث بالتمبير عن تضرّر التزامه بتحقيق الأمل المشار إليه وعن نيّته نقل فحوى حوار مع الصلح إلى الرئيس ثرومان.

كان القرار الدولي قد أقرّ بـ35 صوتاً ضد 15 وامتناع ثمانية. وذلك بعد تعديل للمشروع الأصلي فتمتته أستراليا وتبنته سبع دول وأسفر عن نيل كلّ ذكر في النصّ لقرار تقسيم فلسطين المتّخذ في السنة السابقة ولشروع برناموت أيضاً. وقد اعتبرت الوفود العربية هذا الإغفال نجاحاً لها لرفضها الخطّتين الأتفتي الذكر في حينهما. وكانت راضية أيضاً، على الإجمال، عمّا رسمه القرار بشأن الأماكن المقدّسة في فلسطين وبشأن اللاجئين. على أن القرار كان يترك لجنة للتوفيق المتيدة في مواجهة ميزان للقرى حده الألقى (من زاوية العرب) أحكام قرار التقسيم وحده الألقى واقع الاحتلال الإسرائيلي لمعظم فلسطين. وهذا واقع لم يلبث أن ازداد سوءاً بنتيجة القتال الذي استؤفّ في 22 من الشهر نفسه في جنوب فلسطين بين القوّات الإسرائيلية والقوّات المصرية. عليه، وجد العرب أنفسهم يرتدون إلى الشرعية الدولية المستمرة لقرار التقسيم حين يشر مؤقّر لوزان الذي دعت إليه لجنة التوفيق الدولية أعماله في أواخر نيسان 1949. وهي نفسها الشرعية التي كانوا قد رفضوها ورفضوا بعدها القرار 194 الذي سهّلوا إقراره مع ذلك. وذلك أن هذا القرار لم يكن يستجيب لخطّتهم بشأن المصير السياسي لفلسطين وبدا لهم أن رفضه يتركهم «أحراراً في المستقبل»، وفقاً لعبارة عضو الوفد السوري عادل أرسلان.

كانت الدول العربية متعكّمة فعلاً إلى حدّ بعيد بحصول القرار أو عدم حصوله على أكثرية الثلثين. وكان مستندها في ذلك إلى أصواتها الستة (إن لم يكن الأربع) قد أصبح عضواً في المنظّمة الدولية) وإلى مقايضات راضية أو محتملة وعلاقات مختلفة مع كلّ من كتلة الدول الإسلامية (غير العربية) وبعض كتلة الدول اللاتينية (وهذه تضمّ دول أميركا اللاتينية خصوصاً ولكن لا تستبعد منها إسبانيا والبرتغال أيضاً). ولم تكن هذه الدول كلّها طوع بنان الدول العربية، وقد ثبت ذلك عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947. وكان يجب النضال لكسب أصواتها وتجاوز عقبات طرأ بعضها في أثناء مورة 1948 وبينها مثلاً تنافس تركيا ومصر على خلافة سوريا في عضوية مجلس الأمن. وقد لعب رياض الصلح دوراً بارزاً في كسب تأييد هذه الدول للموقف العربيّ من فلسطين. فأقبل الوفد اللبناني، بنوع من النيابة عن

الوفود العربية الأخرى، على تنظيم مناسبات مختلفة لالتقاء هذه الوفود أو رؤسائها وتمييز التفاهم معها. كذلك استنفر مكتب الدعاية الذي أنشأته الجامعة العربية في المفوضية اللبنانية وتولى إدارته شارل حلو. ولكن أخذ على هذا المكتب توجيهه معظم عنايته إلى الصحافة العربية (اللبنانية بخاصة) وتقصيره في استقطاب مندوبي الصحافة العالمية ومراسليها.

أخيراً، كان مجلس الأمن الدولي واضحاً بده على الوضع في فلسطين من بدء الحرب فيها وذلك بمواصلة مثول المسألة الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العمومية. وبين بدء الدورة المنظمة المئوية في 21 أيلول ونهاية السنة، أصدر المجلس القرارات 59 إلى 62 والقرارات 66 المتعلقة بفلسطين. وأهم هذه القرارات القرار 61 (4 تشرين الثاني) وقد دعا القوات المتحاربة للصمود إلى خطوط 14 تشرين الأول وذلك بعد اختراق القوات الإسرائيلية خطوط القوات المصرية في النقب، والقرار 62 (16 تشرين الثاني) الذي أملى تحويل وقف القتال المقرر سابقاً والذي كان معظم الحرب خرقاً متكرراً له، إلى اتفاقات هدنة دائمة. وفي 4 آذار 1949، أوصى القرار 69 الجمعية العمومية بقبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة. وكانت اتفاقات الهدنة قد بدأت تتوالى.

كان رياض الصلح يستبعد من بدء الدورة، إن، توصّل الأمم المتحدة إلى ما يوافق الموقف العربي في قضية فلسطين. ولكنه اعتبر القرار 194 أحسن الممكن معتداً بما سبق ذكره من إغفال القرار خطة برنابوت ومرجعية قرار التقسيم. وقد وصف الصلح هذا الإنجاز بأنه «انتصار سلبي» وهذا وصف بقيت المعارضة اللبنانية تأخذه عليه مدة بقائه في الحكم. بقيت هذه المعارضة أيضاً تعيب على الصلح حديث «الصليبية العبيدة» التي لم تَرَ النور قط. ولكن يجب النظر - في ترجيعنا - إلى هاتين العبارتين من زاويتين متصلتين بالعواقب اللبنانية والعربية لحرب فلسطين، وليس من زاوية المسألة الفلسطينية نفسها.

كان رياض الصلح قد أبرق إلى بشارة الخوري، قبل أن يتحدث علناً بأمر «الصليبية الجيدة»، يقول: «لي حديث طويل عن لبنان والاطمئنان إلى كنيسته وحدوده الجنوبية وتعبيد منطقة الأماكن المقدسة حتى الناصرة وما بعدها، فيما إذا وقعت الواقعة لا سمح لله. ولي حديث آخر من نفسي وما اعتزم أن أكرّس نفسي له في قابل أيامي إذا وقعت هذه الواقعة أيضاً». كان رياض الصلح يخشى اختلالاً جسيماً في موازين الكيان اللبناني كانت بعض فئده قد بدأت تظهر مع رزوح انقلاب الهرطقة والاحتلال على البلاد. وفي يومية 24 كانون الأول من مذكراته (أي غداة وصول رياض الصلح إلى بيروت) كتب اللبناني - السوري عادل أرسلان يقول: «في لبنان حركة خفية (...) أخشى أن يكون اليهود قد دبروها بمالهم (...) جاءني اليوم من أخبرني أن الطران بلس عقل قال له إن لبنان سيري انقلاباً سياسياً! والواقع أن مشاريع الانقلاب راحت تتكون تباعاً منذ ذلك وإن لم تكن تجسدت كلها في محاولات، وكان رياض الصلح (الذي

كثرت الأخبار، مع اقتراب عودته إلى بيروت، عن اختياره خلفاً لعبد الرحمن عزام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو عن تعيينه وزيراً مختصاً في مصر أو عن دخوله في حكومة يقفها آخر) يريد أن يوحي بحديث «الصليبية الجديدة» بأن الانقلاب عليه وعلى ما يمثل سيفضي بالبلاء إلى مواجهة على الحدود الجنوبية أو عبرها تنقلب، بلا ريب، على المنقلبين في الداخل فيتمتع على هؤلاء أن يخشوها كل الخشية.

وأما الانتصار السلمي فكان له مغزى عربي أولاً. كان المراد به أن قرار الأمم المتحدة، فضلاً عن تركه العرب «أحراراً في المستقبل»، على ما رأى عادل أرسلان، لم يشزع ما كانت تقول به خطة بوندوت من ضمّ فلسطين العربية (أو ما تبقى منها) إلى المملكة الأردنية. كان هذا الضمّ موضوع رفض تقاطع عنده في شخص رياض الصلح مصالح لبنانية - سورية وأخرى مصرية وسودانية. كانت هذه المعركة قد فتحت على مصراعها مع مؤتمر أريحا الذي بايغ عبد الله، في أوائل كانون الأول، بالملك على فلسطين. وهي معركة تناهت فصولها في السنتين التاليتين وكانت تتنازع رياض الصلح فيها الرغبة في كبح المطامح الهاشمية والرغبة في إنقاذ جامعة الدول العربية.

بقيت إشارة إلى أن القرار 194 الذي صوت العرب ضده، في الجمعية العمومية، ولكنهم خضوا الطرف عن إقراره بعد لقاء رياض الصلح وجون فستر دالاس، قد أصبح، بمز السنين، المستند الشرعي الثابت لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأصبح العرب لا يتعبون من إبرازه على المنابر وعلى سوائد المفاوضات.





وقعت دورة 1948 للأمم المتحدة في خضم أزمة برلين الأولى والحصار والحصار المضاد، ووصول ما أخذ يسمى بـ «العرب الباردة» إلى ذروة من التوتر بين العسكريين الدوليين الجديدين، بدأ أنها وضعت في مهبط رياحها سلام العالم بأسره. فأصبح حديث «العرب العالمية الثالثة» يتروّد وكأنها هي شيء قريب الاحتمال إن لم يكن وشيك الوقوع. وقد زاد الوضع الدولي خطراً أن توازن الرعب النووي لم يكن قد تحقق بعد. فإن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من اختبار قنبلته النووية الأولى إلا بعد إفشاء الأزمة إلى نهاية في أواسط العام التالي. عليه أخذت دول الغرب الكبرى تطرح مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» على أنه مهمة ملحة تفرضها حماية جبهة العربية الثانية، في العرب المحتلة، بعد الجبهة الأوروبية. وكانت دول الجامعة العربية وجاراتها، من تركيا إلى أفغانستان، معنية كلها بهذا البحث الذي وجد في دولة المنظمة الدولية مناسبة مفتوحة له. وكانت الدول العربية المحيطة بإسرائيل تشعر، بعدما آلت إليه حرب فلسطين، بالحاجة إلى الحماية من عدوان الدولة الجديدة، فضلاً عن خطر الاجتياح السوفياتي، في حال نشوب الحرب العاقبة. ولم يكن إدراج العصانة من هذين الخطرين في نظام واحد للحماية بالأمر البسيط. فبينما طرحت دول الغرب الكبرى نفسها محاوراً للغرب في وجه الخطر السوفياتي، بدا أن هذه الدول (وأولها الولايات المتحدة الأميركية) تقف، على وجه الإجمال، موقفاً مغايراً جداً للموقف العربي من الدولة اليهودية. وهذا بالرغم من أن موقفها هذا كان يتدرج من الفيرة الأميركية الشديدة على إسرائيل، إلى العفاء النسبي الذي كان مغنياً على العلاقات بين هذه الأخيرة وبريطانيا. فكان مستبعداً أن تقدم الدول الغربية على تجهيز الجيوش العربية تجهيزاً يناسب جسامه الخطر الذي تمثلته الحرب العاقبة، من غير أن تلتفت إلى حال العداء المستعكم بين هذه الجيوش وإسرائيل. وكان مستبعداً ألا يبدو الحضور المباشر لقوات غربية على الأراضي العربية في صورة طوق الحماية تضربه هذه القوات حول إسرائيل وتقيّد به حركة الدول العربية بعد أن تكون قد جرّتها حصصاً إلى ساحة النزاع العالمي المحتمل. من الجهة الأخرى، كان تأييد إسرائيل من بين الأمور النادرة التي يلتقي فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بل يتفانسان فيها... ولم يكن هذا المسلك السوفياتي إلا ليعرّض نفوراً من الشيوعية منتشرة، لا في الأوساط العربية الحاكمة وحسب، بل أيضاً في الأوساط المتحكممة بالتوجهات العاقبة للمجتمعات العربية، على اختلافها... وهذا مع أن رياض الصلح أقدم أحياناً على التلويح بإمكان انعياز الشعوب العربية إلى معسكر الشيوعية إن لم تبذل الدول الغربية من قواعد معاملتها لقضايا العرب ومصالحهم.

لاحقت هاتان المسألتان المشبكتان: مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» ومسألة الخطر الإسرائيلي، رياض الصلح مدة العريف من عام 1948، وهو يروح ويغدو إلى قصر شايبو بين أقرانه الشرقيين والغربيين، وهذا في مناخ أزمة برلين والفصول الأخيرة من حرب فلسطين. وهما - أي المسألتان - لبثتا تلاحقانه بعد عودته من باريس وفي حله وترحاله اللاحقين.

وكانت الصيغ التي تداولتها لقاءات اشترك فيها رياض الصلح لمعالجة هاتين المسألتين متباعدة. وهو لم يقطع في أي منها بموقف فوري. فلم يُعَدِ رفضاً حاسماً ولا قبولاً حاسماً لأي منها، إلى أن أمكن استرجاع شيء من العافية لجامعة الدول العربية وأمكن التوصل فيها - بعد تذليل كثير من العقبات - إلى موقف بدأ جامعاً، لوهلة، ولكن بدأ الإجماع عليه شيئاً وموقفاً أيضاً. كانت أبسط الصيغ التي شاع حديثها أن يعقد لبنان وسوريا معاهدتين دفاعيتين مع بريطانيا. كانت هاتان الدولتان، في تلك الأيام، أضمت الدول المحيطة بإسرائيل عسكرياً. وكانت المعاهدة تسمى وضع الأردن ومصر المرتبطتين بمعاهدتين مع بريطانيا. ولكن المسلك البريطاني في موضوع فلسطين، قبل العرب وأثناءها، كان قد خفض أسهم بريطانيا (والأنظمة المعتمدة عليها) كثيراً في البلاد العربية. كان الإنكليز قد سكتوا عن سقوط مدن وقرى كانوا مسؤولين عن حمايتها في أيدي القوات اليهودية، قبل انسحابهم، ثم سلموا إلى هذه القوات مواقع أخرى وهم ينسحبون ثم طَبَّقوا حظر السلاح على الجيوش العربية المقاتلة، بعد انسحابهم، حين كان السلاح ينهمر بلا توقف في المسكرات الصهيونية. وحين دخلت القوات الصهيونية أراضي مصر، في نهاية الحرب، أخرجوها الضغط الأميركي لا البريطاني. وهذا مع أن السلاح الإسرائيلي أسقط خمس طائرات بريطانية أقلعت لتهديده. إلى ذلك، كانت المعاهدتان المصرية والعراقية مع بريطانيا موضوع أزمة سياسية متنامية ومطالبة شعبية بالإنهاء في القطرين. وكانت هذه المطالبة قد أنمت شوارع العراق، في مطلع السنة، وأسقطت معاهدة بورتسموث التي أبرمت خَلْفَ معاهدة 1930 وأسقطت معها حكومة صالح جبر. هذا فيما كان الحفان الشعبي والعاكم في مصر يتسمان بتأزر متناح - ولو تفاوتت بينهما درجات العزم واختلفت الأساليب - في المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ويرفع اليد البريطانية عن السودان لتستعاد «وحدة وادي النيل» تحت الناج المصري. إلى هذا، كانت النقمة للفلسطينية على الملك الأردني تصيب بريطانيا أيضاً وهي حامية العلنة. أخيراً كان رفض التعاهد مع فرنسا قد استوى عنواناً ضخماً لمعركتي الاستقلال والجلاء في سوريا ولبنان بين 1943 و1946. فلم يكن سهلاً على العاكمين في الدولتين أن يسلكوا بثة سبيل التعاهد مع بريطانيا! وهذا مع أن بعض أهل الرأي في لبنان خصوصاً راحوا يرون لهم ذلك بالقول إن الدنيا تغيرت وبن عهد السيادة المطلقة ولبن إسرائيل قامت، وهي تترقب...

لهذا كله بدأ رياض الصلح حذراً في تقليبه فكرة المعاهدة هذه. فهو قد نرى أن يكون جرى بحث فيها بينه وبين وزير الخارجية البريطاني بيفن حين اجتمعا في قصر شاتيوي أوائل تشرين الأول. وقد شاركه اللناطق البريطاني هذا النهي، وعزيت المشاركة إلى تعاشي البريطانيين من الظهور بمظهر الراغب في وراثة موقع كان لحلفائهم الفرنسيين وصلحوا هم في إخراج هؤلاء منه. وقد سبقت الإشارة إلى أن رياض الصلح كان قد اقترح في جامعة الدول العربية مفاوضة عربية عامة على المعاهدات العربية البريطانية، وذلك منذ كانون الأول 1947. وكان قد عثر أيضاً عن تأييده ربط

مرور الوقت السعودي إلى المتوسط في خطوط التابلاين الأميركية بتعديل ما للموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية.

على أنه كان لا بد من جواب عن السؤال المتعلق به الدفاع عن الشرق الأوسط» في حال نشوب الحرب العامة أو بفتح الدول العربية عن نفسها، في الأقل. وكان جميل مردم قد طرح فكرة «الدفاع المشترك» العربي في دورة الجامعة السابعة في خريف 1947 ثم عاد إليها في الثامنة في ربيع العام التالي. وهو الاقتراح أبعد رياض الصلح قبولاً له، وكانت لا تزال دون إقراره طريق طويلة.

وفي أواسط نيسان 1948، كان رياض الصلح في القاهرة يعرض اجتماعات للجنة السياسية في الجامعة. فعد يدعو من هناك إلى «تصنيف إجمالية» -أشرنا إليها- للملاحظات الخطيرة بين العرب والدول الكبرى كلها هذه المرة، معتبراً المشكلات الناشئة في هذه العلاقات «وحدة متهاككة». أما منطلق التصنيف فافتراض أن يكون حاجة الدول الكبرى إلى العرب، لا العكس. وقد ضرب الصلح المثل التركي متوسلاً فيه ضرباً من العلف العسكري، «يهن الاستقلال والعتاد والمال» لقلة التضحية في للعرب، وذلك «دون مراكز استراتيجية واحتلال»، وقد أشرنا إلى هذا أيضاً. ولاحظ الصلح أن الجامعة ليست دولة لتعقد معاهدات ولكن يسمها الاضطلاع بدور هام في شأن التحالفات التي يمكن أن يعقدوها أعضاؤها على الفرار التركي وذلك «بعد الاتفاق على صيغة واحدة».

قطعت الحرب في فلسطين هذا البحث العربي في الأحلاف وغلبت نطاق الأمم المتحدة ومقترحات وسيطها مآلاً لجهود المسؤولين العرب - وبينهم رياض الصلح - في المجال الدولي. وعشية افتتاح دورة الأمم المتحدة في أيلول، شاع من الإسكندرية خبر مشروع عراقي لتوسيع ميثاق سعد أباء (وكان يشمل على تركيا وإيران والعراق وأفغانستان) ليشتمل على سائر الدول الأعضاء في الجامعة العربية. ومع أن الخبر جعل هذا المشروع غير مقتصر على مواجهة الاتعاد السوفياتي وحده بل مواجهاً لكل دولة ذات مطامع استعمارية، فإن الجوسبة البريوانية عليه كانت جليلة الملامح، في نهاية المطاف. لذا خفت ذكره قبل أن يبلغ طور البحث العملي.

مع ذلك، عاد البحث في «الأسمن» وما يحيط به إلى الموائد المتفرعة عن دورة الأمم المتحدة في باريس. وبمت الصيغة مختلفة عما كانت عليه في الإسكندرية ونازعة إلى التوسع. فقد بوشر الحديث في «كتلة عالمية ثالثة» تزعّمها مصر. ونسب إلى هذه الغاية لقاء جمعا كلاً من خشية باشا وزير الخارجية المصري ورياض الصلح بتسالة باريس، وزير خارجية اليونان. وقيل إن تركيا مهتمة بالفكرة اهتماماً مشروطاً بمعالجة المشكل الفلسطيني والعرب اليونانية وبالإعتراف السوري بتركية الإسكندرون. وفي هذا السياق، نسب إلى «مسؤول عربي كبير» بدا أنه الصلح نفسه كلام على الضغط الذي يواجهه العرب في الصراع الدولي وعلى أهمية موقعهم فيه

ورغبتهم في إنشاء كتلة ثالثة تضم دول «سعد أباد» ومعها باكستان واليونان ودول أخرى بعضها لا ينتمي إلى الأمم المتحدة. وهذا مع العلم بأن العرب، على قول «العربي الكبير»، يرفضون الشيوعية وأن خلافاتهم مع الغرب كثيرة وأخص أسبابها تأييده الصهيونية. وقد عاد رياض الصلح، بعد أيام من هذا التصريح، ليؤكد أن «الفكرة حسنة إذا كان يقصد منها التعاون (...) ولكن لا نريد أن يروج بنا في صراع عالمي ويجب أن يعرف الجميع أننا نريد السلام...».

هذا التوجه السلمي أكدّه رياض الصلح بتقنيته من اللجنة السياسية في الأمم المتحدة بمشروع قرار لتخفيض السلاح. جاء هذا المشروع قريباً من الاقتراح السوفياتي. فاقترح هيئة للتحقيق والتفتيش ولكنه فصل عملها عن التصويت في مجلس الأمن حتى لا يكون عرضة للفتنة. واقترح أيضاً تخفيض القوى العسكرية بنسبة الثلث مما كانت عليه سنة 1945 ولكن مع مراعاة وضع الدول التي كانت محتلة. وقد نصح الصلح باستشارة موارثيق منها ميتاقي جامعة الدول العربية لمعالجة مشكلة التكيف التي كان المشروع السوفياتي قد تركها بلا حل. وكان مشروع الصلح واحدة من ست مسودات طرحت على اللجنة السياسية لتخلص منها إلى صيغة تعرض على الجمعية العمومية...

على أن همّ «الأمن» - أمن الحدود - بقي ماثلاً في ما يتعدى التوجه السلمي. فعاد رياض الصلح إلى معادلته الصعبة في أواخر تشرين الثاني: الأمم المتحدة بلا قوة عسكرية فيجب أن يضمن حدود الدول العربية فريق من الدول... ولكن لبنان لا يعطي مركزاً ممتازاً لأية دولة. بدأ الصلح إذن متجهاً إلى إخراج المسألة الفلسطينية في شبكة تحالفات عربية دولية تلبي مصالح كبيرة في النطاق الدولي، لقاء تقريب الدول صاحبة هذه المصالح من منطلق المطالب العربية في فلسطين. ولكن أفق هذه المقاربة بقي، في تلك المرحلة، غائماً جداً. غار بسرعة حديث «الكتلة الثالثة» وبرز في أواخر العام 1948، حديث كتلتين تسعى إلى إنشائهما الولايات المتحدة وبريطانيا وتواز سعيهما دول أخرى. الأولى كتلة شرق المتوسط ويُفترض أن تضم إيطاليا واليونان ومصر وسوريا ولبنان، وتشارك فرنسا في رعايتها وبريطانيا والولايات المتحدة. والثانية ترتبط بالدولتين الأخيرتين وتضم الدول الأربع الموقعة على ميتاقي سعد أباد. وقد بدأ أن تمرّج رياض الصلح على روما، بعد مفادته باريس، حمزته، فضلاً عن الرغبة في البعث الفلسطيني مع البابا، رغبة في استغلال آفاق المشروع المتوسطي وما يعنيه في موضوع فلسطين وموضوع العلاقات العربية - الغربية بمشكلاتها. وكان الجسر المصري في برلين لا يزال على نشاطه، وكانت معاهدة بروكسل قد عقدت في آذار 1948 فرقت جانباً من الوضع الدفاعي لأوروبا الغربية. وكان العالم على بعد أشهر من إعلان حلف شمال الأطلسي (في نيسان 1949). وهو قد جمع، في صورته الأولى، جناحي المحيط: الولايات المتحدة وكندا، من جهة، ودول غرب أوروبا بما فيها إيطاليا، من

الجهة الأخرى، ولكن باستثناء ألمانيا. كان قد بدأ إنن مسلسل الأحلاف الذي سيهرز الشرق العربي، بما فيه لبنان، هزاً عنيفاً في عقد الخمسينات.

٥- 99 الضمان الجماعي

حين طُرح مشروع «الضمان الجماعي» في دورة مجلس الجامعة العربية التي توالفت وفائدها، على امتداد النصف الثاني من تشرين الأول 1949، كانت دول الجامعة منقسمة حول مشروع الائتداد المراقبي السوري الذي توالفت أخباره بعد انقلاب سامي العنابوي على حسني الزعيم، وتشكيل هاشم الأتاسي وزارة جديدة في سوريا. وكانت أخبار هذا الائتداد (الذي بدأ أن النفوذ البريطاني المستعاد في سراسي دمشق والمستتب في الدوائر العليا المراقبية والأردنية يركبه بقوة) قد أمنت أزمة الجامعة العربية بوقود جيد. فقد كانت الملكتان المصرية والسمودية تعارضان هذا الائتداد (الذي قيل إن سوريا ترجو منه دعماً في مواجهة الخطر الإسرائيلي وفوائد اقتصادية) وكان لبنان يجارهما في هذه المعارضة وإن متحفظاً في التعبير عنها. وذلك أن لبنان كان معزلة على سوريا، بعد الاستقلال، في إبعاد «الوحيدة» الهاشمية، بصيغتها الأردنية والمراقبية، عن حدوده. وكانت زيارة حسني الزعيم لمصر، بعد أسابيع من استلامه مقاليد الحكم، قد أصلحت قواعد هذا التعميل الذي هزّه الانقلاب ومهدت للتعمش في العلاقات بين نظام السوري - الصلح ونظام الزعيم. فلما حصل الانقلاب الثاني في دمشق وتكففت استجابته للمشروع البريطاني الهاشمي، عاد التوجس لستعكم في سراسي بيروت. وهذا على الرغم من أن انزعاج كابوس الزعيم وعودة شخصية من طراز الأتاسي إلى واجهة الحكم في دمشق ما كان لهما إلا أن يطفئا جو العلاقات اللبنانية السورية، وأن يُشعرا رياض الصلح، خصوصاً، بإمكان استعادة شيء من التقاليد التي حكمت هذه العلاقات في أيام الفتلي، وكان للصلح قسط كبير في إبرازها وامتوى شخصه - على ما ذكرنا - ضماناً لها في الجماعة اللبنانية الحاكمة.

عليه وافق رياض الصلح على مشروع الضمان الجماعي في دورة الجامعة. وكان المشروع مصرياً، وكان يردّ إلى اليد المصرية زمام المبادرة السياسية في مواجهة مشروع الائتداد، ولكن قيل إن رياض الصلح نفسه هو من وضعه. وكان المشروع يردّ أيضاً على السعي البريطاني لإنشاء حلف بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط من عربية وغير عربية. مع ذلك - أو بسبب منه ومن حسابات العهد في بيروت وموارثه السياسية - أبدى وزير الخارجية فيليب تولا (الذي كان بصحبة رئيس الحكومة في الوفد إلى الجامعة) استغراباً لـ «انفراد» الصلح بالموافقة على خطة لها من المغاميل العسكرية والسياسية، في المجال العربي، ما لمشروع الضمان الجماعي. وقد عاد تولا إلى بيروت للتشاور، وأولى رئيس الجمهورية المسألة مناية بالفة، فجمع لها مجلس الوزراء معه وزيراً الخارجية السابقان ورئيس اللجنة الخارجية النيابية. وانتهى الأمر إلى بيان أيّد خطة الوفد،

معتبراً أن غاية الضمان الجماعي تأييد الاستقلال وسلامة الدول ودرء الأخطار. ولم يفت البيان أن يهسي بتقديم مشروع «للمضمان الاقتصادي» إلى مجلس الجامعة. وكانت فكرة هذا المشروع وأردة وكان مداره مسائل تتراوح بين توحيد النقد ومجرد تخفيض الجمارك وتسهيل انتقال الأموال.

وقد أنتهى مجلس الجامعة إلى الموافقة مبدئياً على الضماتين. فقرر تأليف لجنة فيها مندوب عن كل دولة وينضم إليها مختصون بالمسائل العسكرية والاقتصادية عند بحثها. ولكن اللجنة السياسية انفضت على خلاف سيكون له ما بعده. فقد بدا أن الأردن مصمم على ضم الضفة الغربية يؤده العراق. لذا عارض اقتراحاً تقدم به رياض الصلح تشكّل بمقتضاه لجنة لفلسطين وتمثل فيها فلسطين نفسها. وهو ما أبرز حدود النجاح المتحقق في «تصميم» جامعة الدول العربية. وفي بيروت، أوضع رئيس الحكومة وزير الخارجية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب أن الضمان الجماعي لا يربط دول الجامعة بكتلة موالية بعينها ولا صلة له بالعاهدات الثنائية مع أية دولة غربية.

٢- 100 الأفراد الأردني

في الربيع من سنة 1950، تابعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ثم مجلس الجامعة بحث ميثاق الضمان الجماعي، أي اتفاقيتي الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقد انتهت معظم هذه الدول إلى التوقيع على الميثاق واستنكف الأردن والعراق في حينه. وذلك أن وضع الميثاق في صيغته الأخيرة وعرضه للتوقيع حصل في ظرف كانت فيه العلاقات بين عسكري الجامعة قد دخلت أزمة جديدة بعد أزمة الانهاء السوري العراقي، في الخريف السابق. كان الأردن قد أعلن ضم الضفة الغربية، بعد انتخاب مجلس نيابي أشرك فيه فلسطينيو الضفة ووافق على الضم. وكان قد دخل أيضاً في مفاوضات مع إسرائيل شاع أنها تستهدف الخروج من وضع الهدنة الدائمة إلى تسوية منفردة وصالح بين الدولتين. وهو ما استنفر المعسكر العربي الذي كانت تنزعجه مصر، ووضع مصير الجامعة العربية مرة أخرى على المحك. وكان في يد هذا المعسكر قراران اتخذت الجامعة لئلهما في نيسان 1948 واتخذت الثاني في نيسان 1950 فيهما تأكيد على ترك المصير النهائي لفلسطين بيد أهلها يقررونه بعد تحريرها. ولكن الأردن لم يكن وافق على الثاني من هذين القرارين واعتبر أن الأول منهما جرى تجاوزه عند عقد اتفاقات الهدنة برعاية الأمم المتحدة، أي على أساس التقسيم. هكذا بلغت الأزمة حد السعي، من جهة، إلى فصل الأردن من الجامعة العربية والتلويح، من جهة أخرى، بانسحاب مصر من الجامعة إذا تراخت هذه الأخيرة في مواجهة الغظة الأردنية. ولم يكن الأردن وحده، في هذه المواجهة، بل كان معه العراق. وفي ذلك الظرف بالذات، كان للعراق تأثير في موقف سوريا المنقلة

من انقلاب إلى انقلاب، وفي موقف لبنان الساعي إلى اتفاق اقتصادي مع العراق يسعفه في تدارك بعض من آثار الهزة التي أحدثها فصرم الوحدة الجمركية وتصفية «الصالح المشتركة» بينه وبين سوريا.

مثل رياض الصلح لبنان في اجتماعات الجامعة، في ذلك للربيع، بين الإسكندرية والقاهرة. وهو قد بذل جهداً لإنقاذ الجامعة المهتدة، ولكن من موقع الضغط على الأرض والقرب من الموقف المصري... وهذا قبل مباشرته البحث عن منفذ من الأزمة ثم الطلوع بفتوى توفيق بين اليقطين، شكلاً، وتلجم الجنوح الأردني نحو حل منفرد مع إسرائيل وإن لم تكن غيّرت شيئاً في قرار الأرض المتصل بالصفقة العربية.

برز الخلاف مجدداً حين طرح رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس موضوع التمثيل الفلسطيني في الاجتماعات، متجاهلاً تسليم الملك عبد الله حقيقة الخارجية إلى فلسطيني هو روجي عبد الهادي. وقد دُعي رئيس حكومة عموم فلسطين فعلاً إلى الاجتماعات وهو ما دعا الملك إلى الامتناع عن تشكيل وفد، والاكتفاء بانتداب وزيره المفوض في مصر. ولم يلبث المسؤول الفلسطيني أن زاد الطين بلة حين دعا إلى الأخذ بالتفراج قنمه أردني منشق ولاجرئ إلى القاهرة هو عبد الله التل ويقول بـ«ضم الأرض إلى فلسطين»...

في هذا الظرف، ألقى رياض الصلح كلمة في حفل أقامته له الجالية اللبنانية في مصر، وصف فيها الاتفاق الذي يتفاوض عليه الأرض وإسرائيل بأنه «مصيبه جديدة تعزل بالبلاد العربية ونصب على رأس الجامعة» منوهاً بأن في مقدم بنود الاتفاق المذكور التبادل الاقتصادي والتجاري وفتح مرفأ حيفا لتجارة الأرض الخارجية. وبعد أيام (وكانت اجتماعات اللجنة السياسية لا تزال جارية) نشرت المصري وأخبار اليوم نص بوقية صارمة قالت إن رياض الصلح أرسلها إلى الملك عبد الله. كانت تحظى في نص البوقية لهجة أقرب إلى التعنيف: «كيف تريعون من رجل مثلي أن لا يشور عنكما يسمع أنكم أتفقتم مع اليهود دون أن تكذبوا ذلك؟ وكل عربي حر يقف كما وقفت وشعر كما أشعر. وأنا كلباني أيضاً أشعر أن عملكم هذا يسيء إلى اللبنانيين». وبعد أن يذكر الصلح الفوائد السياسية والعسكرية التي ستنجمها إسرائيل من اتفاق كهذا مشدداً على أن الاتفاق «يجعل لبنان في الدرجة الأولى من الخطر»، يؤكد أن الجانب التجاري منه يسلب العرب «أرض أسلحتهم» في المواجهة، إذ يمكن إسرائيل من خرق الحصار الاقتصادي والتجاري الذي ضربته عليها البلاد العربية. وهذا قبل أن يختم منبهاً: إن «من الخطأ الفادح أن تظنوا جلالكم أنه يمكن أن تركنوا إلى اليهود، فهم سيخون بكم كغيركم. بيد الله مع الجماعة».

تجاوبت لهذه البوقية أسدء قوّة في القاهرة وبيروت وغيرهما من العواصم. وأخذ معلقون لبنانيون على رئيس حكومتهم أنه تمادي في نقده ملك الأرض أكثر من

النحاس نفسه، فيما لزم ممثلًا السعودية وسوريا، مثلاً، جانب التعفظ. هذا وأخذ وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين وزير الخارجية اللبنانية بالوكالة على عاتقهما، كل من جهته، التخفيف من وقع البرقية على الاتصالات المولوية الجارية بشأن فلسطين. فشدّد الثاني على أن غاية رئيسه إنما تنحصر في مقاومة التفاوض المنفرد والصلح المنفرد مع إسرائيل. وأوضح الأول لممثل لجنة التوفيق المولوية أن الدول العربية لا ترى بأساً في مفاوضات عربية-يهودية بإشراف اللجنة، للبحث في وسائل تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

كانت هذه البرقية مؤرخة في التاسع من نيسان. وقد عاد رياض الصلح بعدها بأيام إلى بيروت. ولكن الشكل الأردني لبث شاغلاً للجنة السياسية شهراً بحاله بعد ذلك. هكذا رفعت اللجنة اجتماعاتها، في منتصف أيار، بعد بلاغ ذكرت فيه بقراريها المتعلقين بحفظ حق الفلسطينيين في تقرير مصير بلادهم (وقد ذكرناهما) وأعلنت موافقة مصر والسعودية وسوريا ولبنان على فصل الأردن من الجامعة العربية، فيما طلب مندوب العراق واليمن مهلة ليرجعا إلى حكومتيهما، فتقرّرت دعوة مجلس الجامعة إلى الاجتماع في مئة ألفها 12 حزيران...

٢-١٠١ البيان الثلاثي

غداة هذا البلاغ، عاد رياض الصلح ومدير الخارجية فولد عسّون إلى بيروت. وكان الصلح قد شهد الأيام الأخيرة من اجتماعات اللجنة السياسية، وكان لا بدّ من فتح ثغرة في جدار أزمة الجامعة. فجاءت صيغة «البيان الثلاثي» الذي صدر في 26 أيار، باسم حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بعد اجتماع لوزراء خارجيتها في لندن. جاءت هذه الصيغة لتفرض خروجاً سريعاً من الأزمة أو تعليقها، في الأقل. صدر هذا البيان في ظروف كانت مصر تقترب فيه من تفاوض صعب على مصير المعاهدة النافذة بينها وبين بريطانيا. وعليه واكبت الاتصالات بين الدول العربية لتوحيد الموقف (وهو لم يكن واحداً في حقيقته) من البيان الثلاثي اتصالات وقع جانب كبير من عبئها على رياض الصلح لتفليل الخلاف المصري-الأردني حول فلسطين. وما لبثت أن ذاعت أخبار «مقترح» لبناني لصيغة يأخذ بها الأردن وتقرّها الجامعة، حسماً للتنازع في مصير الضفة الغربية. وقد خضع هذا المقترح لأخذ ورد في عواصم عربية مختلفة.

كان البيان الثلاثي قد لَوّح بقبضة الدول المؤمّعة عليه في أفق الشرق الأوسط، من خلال حاجات يوله إلى السلاح الذي كانت دول الغرب تفرض احتكراً واقعياً لتسديره إلى هذه المنطقة. فقررت الدول الثلاث هذا التصدير بحاجات السلامة الداخلية والمفاع الشرعي عن النفس، وأعلنت اشتراطها الإمتناع عن استعمال السلاح المصدّر لمعدوان دولة على أخرى. ومن غير أن تنسى الدول الثلاث موجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة،

أعلنت أنها لا «تتأخر»، إذا تبين لها أن دولة من دول المنطقة تستعد لغزو العبود أو خطوط الهدنة، عن اتخاذ إجراء فوري، سواء في نطاق هيئة الأمم أم في خارجها لمنع هذا الغزو.

كانت الدول الثلاث تمنع نفسها إن حق المبادرة إلى ردع أية دولة تحدث خللاً في النظام الإقليمي الذي أصبحت اتفاقات الهدنة مع إسرائيل جزءاً لا يتجزأ منه. وكان إعلان هذا «الحق» يواكب الفشل الفريع الذي راحت تتجه إليه لجنة التوفيق الدولية بحيث ظهر جلياً أن الأمم المتحدة لن تستطيع شيئاً لفلسطين وأهلها بتعنى رعاية اللاجئين في مخيماتهم. وبدأ أيضاً أن ضمّ الملك عبد الله الضفة الغربية تعدّه هذه الدول إسهاماً في ضبط الأوضاع الحبيطة بإسرائيل.

ولكن البيان الثلاثي كان يمكن أن يُؤلّ أيضاً على أنه ضمان لأمن دول المشرق العربي من جهة إسرائيل. وهذا ضمان رأينا الدول العربية راغبة آنذاك فيه، ودائبة في تلمس صيغة له لا تطيح باستقلالها (أو ما هو حاصل منه) ومستردة حيال مشروعات الأحلاف التي بنت أقرب الطرق إليه. فلن هذه المشروعات كانت تفترض ترك المسألة الفلسطينية جانباً، من جهة، والدخول الصريح في منطلق الحرب الباردة، بما ينطوي عليه من أخطار جسيمة، من الجهة الأخرى. هكذا بنت اللوائح العربية من البيان الثلاثي مترجعة ما بين رضا مصري-سعودي عن وضعه حداً (موقتاً، على الأقل) لـ«وحشية» النخاسين الهاشميين في بغداد وعمان وازعاج عام من «نطوع» الدول الثلاث لعراصة العبود وخطوط الهدنة في المنطقة (بما يفترضه ذلك من وصاية واقعية على دولها) وذلك من غير حلّ أو مشروع حلّ للمشكل المضمّن الذي أبقته الهدنات معلّقاً.

في ظرف الحيرة هذا، وجد لبنان الرسمي أن خير ما يفعله في مواجهة البيان هو التماس ردّ عربي موحد عليه. فألحقت حكومة رياض الصلح على طلب إدراج البيان في جدول أعمال مجلس الجامعة العربية الذي كان عليه أيضاً أن يقرّ معاهدة الدفاع المشترك العربية، وأن يعالج الخلاف الذي نشأ من ضمّ الأردن الضفة الغربية، وهو خلاف أردني مصري أولاً.

لذا واصل رياض الصلح التلطيف من هجمته الأولى على الإجراء الأردني، وطلب مشاركة العراق للبنان في مشروع القرار الذي كان يعدّه لتسوية المشكل، وكانت مصر قد تعقّلت عن الصيغة الأولى منه. وكانت فعوى التوجه الجديد أن تكفي مصر بالتأييد المعنوي لموقفها وألا يصل الأمر إلى حدّ فصل الأردن من الجامعة، خصوصاً وأنه قيل ألا يكون لإجراء الضمّ تأثير في «التسوية النهائية» للمشكل الفلسطيني.

كان هذا ما حصل فعلاً على وجه التقريب. وضع لبنان والعراق مشروع بيان بصدر عن الأردن ومواقفه إعلان هذا الأخير أن ضمّ الضفة الغربية إليه «إنما هو إجراء اقتضته

الضرورات العملية»، وأن هذا الجزء «جيدة، فـ» يكون ثابتاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى»، وأن هذا الوضع منسجم وموقف دول الجامعة الثابتة على «استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين» وعلى رفضها «تجزئة» القطر المذكور.

وكان رياض الصلح أول من أبرز «الصفة النظرية» لهذا التصريح إذ أشار، في كلام تراوح بين المزاورة والتهكم، إلى أن القصد من النص ألا تقفز الجامعة مبدأ «التجزئة».. «أما متى يتم تحرير فلسطين وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل حدوث العدوان، فهذا أمر لا يمكن للإنسان أن يتكهن به الآن. إذ إن ذلك قد يقتضي فروفاً أو سنيماً أو شهراً أو أياًها».

وفي كل حال، بقي اعتماد الأردن هذا النص على هيئة الوساطة المراقبة. وكان مندوب الأردن غائباً عن الاجتماع الذي ناقش فيه النص، في خطوة رمت إلى التغاضي من المواجهة ونسبها بشاره الخوري لاحقاً إلى... حكمة رياض الصلح.

كان أهم ما شهدته دورة حزيران هذه التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وقد قرن اليمن توقيعها بتحفّظ وتأخر توقيع العراق (بتحفّظ أيضاً) إلى شباط من السنة التالية، وأبقى الأردن نفسه إلى شباط من سنة 1952 خارج المعاهدة. وقد نصّت هذه الأخيرة على اعتبار كلّ اعتداء على إحداها اعتداء على كلّ منها، وهذا بعد أن أختت حرصها على الأمن والسلام، وعلى حلّ النزاعات سلمياً. وهي قد أنشأت مجلساً للدفاع المشترك ألحقت به لجنة من الخبراء العسكريين، ومجلساً آخر للتعاون الاقتصادي. وهي قد جعلت قرارات مجلس الدفاع تُتخذ بأكثرية الثلثين وتلزم الأعضاء جميعاً وذلك خلافاً لمبدأ الإجماع الذي أختت به الجامعة في ميثاقها. ولم يكن التوقيع على المعاهدة في الإسكندرية نهاية مطافها. كانت لا تزال محتاجة إلى تصديق السلطات المختصة في الدول الموقعة. وكان مجلس النواب اللبناني آخر هيئة صدقت المعاهدة ونيلها العسكري، وذلك في جلسة 23 تشرين الأول 1952، أي بعيد مغادرة بشاره الخوري ورئاسة الجمهورية...

بدأ التوقيع على المعاهدة (وكانت تُعرف بـ«ميثاق الضمان الجماعي» العربي) نوعاً من الردّ الإيجابي على البيان الثلاثي، وبدأ استباقاً أيضاً لنفاذ هذه أو تلك من صيغ التحالف التي كان يلوّح بها في أفق المنطقة. ولم يكن معنى الاستباق بالضرورة، استبعاد الدخول في أي حلف ينشأ. وإنما كانت المعاهدة احتسماً بإطار جامع، من الضغوط التي كان يمكن أن تتعرض لها كلّ من الدول الأعضاء. وكانت المعاهدات السارية المفعول بين ثلاث من هذه الدول وبريطانيا، ومعها بقاء مقاليد التسلّح العربي بيد الدول العربية، تمثل قيداً ثقيلاً على «الضمان الجماعي» العربي، وهذا ما كان قد عبر عنه بلهجة قريبة إلى الزجر بيان الدول العربية الثلاث.

ردة أركان الجامعة العربية مباشرة على البيلان الثلاثي، عشية توقيعهم على ميثاق الضمان الجماعي. في هذا الرد الذي وجد فيه بشارة الغوري «احتجاجاً رسمياً معتدلاً للهجة»، أكدت دول الجامعة حرصها على السلام وعلى استقرار المنطقة واحترامها لميثاق الأمم المتحدة. ثم صرحت بأن سعيها إلى «استكمال تسليحها» إنما يرمي إلى حفظ أمنها الداخلي وإلى الدفاع للشرعي عن النفس، ثم إلى حفظ الأمن الدولي في المنطقة، منوهة بأن هذا الواجب الأخير إنما يقع عليها «أولاً وبالذات»، وعلى الجامعة بصفتها منظمة إقليمية. من ثم، كذبت للحكومات الموقعة ما تنسبه إسرائيل إليها من طلب للسلاح لأغراض عدوانية، مؤكدة نياتها السلمية من جديد. وهذا قبل أن ترد «مستوى» ما تحتفظ به كل دولة من قوات لأغراض الدفاع إلى تقدير الدولة نفسها في ضوء «عوامل كثيرة». بعد ذلك، سجل الرد «تأكيدات» الدول للثلاث صاحبة البيان أنها لم تقصد «معايبة إسرائيل، أو الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل، أو المساس بالنسبة النهائية للقضية الفلسطينية، أو المحافظة على الوضع الراهن، بل قصت إظهار معارضتها للانتهاج إلى القوة أو الاعتداء على خطوط الهدنة». وأما أفضل ضمان للسلام والاستقرار في المنطقة فوجده الرد في حل قضاياها على أساس الحق والعدالة وإعادة حالة الحقائق والتجانس التي كانت سائدة فيها، وفي تنفيذ القرار المؤرخ 194 الذي دعا إلى عودة اللاجئين أو تعويضهم. بعد ذلك، عاد الرد إلى «تأكيدات» تلغها القومون عليه تنفي نية تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول الثلاث، ونية الاعتداء على استقلال الدول العربية وسيادتها. وقبل أن ينتهي الرد إلى رفض هذه الدول أي مساس بسيادتها واستقلالها، شد على أن «العمل» وحده هو الكفيل بتبديد «الشكوك» التي أثارها البند الثالث من البيان (وهو الذي أعلن اعتماد الدول الثلاث للمبادرة إلى ردع العدوان في نطاق الأمم المتحدة أو خارجه). وهذا إذا بُني العمل المذكور على الحق والعدل، لا على التمييز والميل، وأثبت حرصاً فعلياً على السلام وصدر عن احترام لسيادة الدول لا عن رغبة في بسط السيطرة أو النفوذ عليها.

قبل أن يجف حبر هذا الرد، اجتاحت شمال كوريا جنوبها، فطرحتم الولايات المتحدة المسألة على مجلس الأمن طالبة تشكيل قوة دولية لصد الهجوم. وقد أمكن أن يتخذ المجلس قراراً بالاستجابة لأن الاتحاد السوفياتي كان يقاطع الأمم المتحدة لقمبها الصين الوطنية في عضويتها ممثلة للصين كلها، على رغم انصراف الثورة الشيوعية في العام السابق ونشوء جمهورية الصين الشعبية على البر الصيني. فكان أن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من استخدام حق الفيتو...



تشكلت القوة المدافعة عن كوريا بإسهام ست عشرة مئة، ولكن مع غلبة أميركية كاسحة، وبقيادة الجنرال الأميركي مالك آرثر. وكفت المرحلة الأولى من هذا التدخل مرحلة تراجع، وجد فيها الجيش الأميركي نفسه، مع حليفه الكوري الجنوبي، شبه محاصر في جيب محدود من الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة. على أنه تمكن، بعد إنزال بحري، من دحر الجيش الكوري الشمالي واجتاز الحدود بين الكوريتين ليتمخذه في عفر داره. وكان أن اقترب قوات مالك آرثر من الحدود الصينية استمدى دخولا صينيا ضخماً في العرب. فاضطرت القوات الأميركية والدولة إلى التراجع وسقطت سيول، عاصمة الجنوب، مرة أخرى في يد القوات الشيوعية.

وفي النصف الأول من سنة 1951، كانت الجيوش المتحاربة قد تحصنت على جغبي خط العرض 38 (وهو الحد الفاصل بين الكوريتين) فدارت الحرب سجالاً، في هذه المرحلة، إلى أن بدأت معاهدات طويلة أفضت إلى الهدنة بعد سنتين. وكان الاتحاد السوفياتي قد أنهى مقاطعته للأمم المتحدة، في أثناء القتال، فتعذر على مجلس الأمن اتخاذ أي قرار جديد بشأن النزاع. ولكن الأمم المتحدة بنت، في حينه، في صورة الهدنة التابعة للولايات المتحدة، وذلك لمسارعتها إلى خوض حرب أميركية القوات والقيادة والأهداف أساساً. وقد شهدت كوريا مآزاً شاملاً ونزع من السكان ملايين وبلغ عدد الإصابات، في جانبها، نحو مليونين من العسكريين وأكثر من ثلاثة ملايين من المدنيين. هذا فيما وقعت 900 ألف إصابة بين الصينيين و142 ألفاً بين الأميركيين و17 ألفاً بين قوات الأمم المتحدة من الدول الأخرى...

أعاد اندلاع العرب الكورية إلى مغتيلات الدول والشعوب، في العالم كله، أشباح حرب عالمية ثالثة تنقّ الأبواب، وذلك بعد سنة تقريباً من إفشاء حصار برلين إلى نهاية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة تريفي لي قد سارع، فور اتخاذ مجلس الأمن قراره، إلى محاولة جمع الدعم لكوريا الجنوبية من مختلف الدول. وكانت لرسالته، بهذا الشأن، أصداً عربية متباينة. فقد سارعت مصر إلى إعلان مخالفتها قرار مجلس الأمن، فيما أبدت العراق. وهو ما أخرج حكومة رياض الصلح التي بعثت برّد حثال أوجه. فهي أخضت علماً بقرار مجلس الأمن وأبست حرصها على السلام ورفضها العدوان من أين أتى. ولم يفتأ - في إشارة إلى فلسطين - أن تعبّر عن الأمل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة جميعاً بروح العدالة والحق. على أن مجلس الوزراء اتخذ لاحقاً قراراً تبرّع لبنان بموجبه بخمسين ألف دولار لمساعدة جرحى العرب الكورية.

كانت الحكومة، في تلك العين، مشغولة بالسعي إلى صيغة نهائية للاتفاق مع شركة التابلاين. وكانت تقلبات الموقف السوري من الشركة والمطالب المتقابلة بين هذه والحكومة السورية لا تزال تسيّر بالشروع كله فوق رمال متحركة. فضلاً عن ذلك، كان أمام مجلس الوزراء مشروع معاهدة اقتصادية وثقافية مع حكومة الولايات المتحدة. وكان الجنب اللبناني قد طلب تعديل النصّ العروض، فوافق الجانب

الأميركي على التعديل، ولكن بيروت تلحكت في التوقيع عليه. أخيراً، كان لبنان يعدّ العدة لترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمن، وذلك بعد نيل الموافقة العربية على هذا الترشيح في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسية للجامعة في الإسكندرية، في أواسط آب، واشترك فيها ديان الصلح.

كان النفوذ الأميركي يواصل قرح أبواب المشرق العربي والشرق الأوسط كلّهُ بقوة. وكان العنوان مكافحة الشيوعية. وهو ما استجابت له الحكومة اللبنانية إذ أعادت عمداً من الشيوعيين البارزين إلى السجن. وذلك أن العرب الشيوعي كان قد أصبح غير مرغّب بعد الاستقلال. فتراوحت معاملة الحكومات له ما بين غشّ النظر والقمع، بحسب طاقاتها على تحمّل نشاطه وتقديرها لمآل هذا النشاط، وبحسب أحوال الجوار (وبخاصّة سوريا وفلسطين) وأثرها في استقرار البلاد، وبحسب الضغوط الدولية أيضاً، الأميركية منها على الأخص. ولكن الحكومة اللبنانية ظلت تقرن الاستعجالية أو دعمها للمطالب الأميركية بالتابعة المناسبة للمواقف الأميركية من المسألة الفلسطينية ولواقف الدول العربية، على اختلافها في ما بينها، من تلك المطالب الأميركية نفسها. وفي أواسط 1950، كان التقابل باقٍ للوضوح (بكثير التداول بالثألي) ما بين الموقف الأميركي من المسألة الكورية، في الأمم المتحدة وفي ساحة القتال، والموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية ومن قرار الأمم المتحدة رقم 194 ولجنة التوفيق الدولية التي وصلت إلى بيروت في 24 آب، وبدأ أن سمعها الجديد قد بلغ حافة الانهيار. لذا كتبت الحكومة اللبنانية ترن خطاها في هذا العقل المغموم بهبطاس أحد عملافي الحرب الباردة وبالاخلافات بين الدول العربية وبالاخطار الجاثم على العمود الجنوبي (وكان قد عبّر عن نفسه بإصابة الطيران العربي الإسرائيلي طائرة مدنيّة لبنانيّة، في أواخر تموز). وهذا كلّهُ مع بقاء الانتباه الحكومي مشدوداً إلى اشتباك هذه العوامل كلّها بعركت قوي في الداخل كانت أساليبها ومشاربها متباينة ولعنها أخذت تزيد من سميتها إلى المتوحّد وتزداد توتّباً.

هكذا حلّت ثورة الأمم المتحدة في لايك ساكسيس مرانمة الإنزال الأميركي، في أيلول، خلف خطوط الكوريين الشماليين، وتواتر الحديث عن حرب عالية ثالثة محتملة، ومعه الضغط الغربي على الدول العربية لتعزم أمرها وتضوي إلى المعسكر الواجه للشيوعية، بما يفترضه هذا من تنظيم عسكري لاتزامها السياسي ذلك. وكانت تركيا مرشحة لعضوية مجلس الأمن الدولي في وجه لبنان، وكانت الولايات المتحدة قد ترشّحتها. فتركيا المعتادة للأتعا السوفييتي كانت، في النظر الغربي، إذ ذلك، المفتاح الأول لإستراتيجية الدفاع عن المشرق الأوسط، وكان البحث في انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي قد بدأ، وهي قد انضمت إليه فعلاً مع اليونان في شباط 1952. عليه، كان لتركيا قسط من مفاوضة الغرب (والولايات المتحدة خصوصاً) للوفود العربية إلى ليك ساكسيس في إنشاء حلف للبتوسط تنضمّ إليه دول الجامعة العربية. وكان تركها المقعد في مجلس الأمن للبنان ثمناً (عارضاً) من أثمان قيل

إنها عرضت لهذا الانضمام. ومن بيروت، ضرب رياض الصلح بسهم في هذه المفاوضات فالتقى الوزيرين المفوضين الأميركي والبريطاني والقائم بالأعمال اليوناني في أوائل تشرين الأول. وشاع أن الولايات المتحدة تقرر مشروع الحلف المتوسطي بصلح بين العرب وإسرائيل يتيح لهذه الأخيرة أن تكون جزءاً من المنظومة الدفاعية وأنها (أي الولايات المتحدة) تعرض على العرب قروصاً تبلغ 450 مليون دولار لإبرام هذه الصفقة.



غير أن ما حصل فعلاً هو أن لبنان سحب ترشيحه لعضوية مجلس الأمن. وحين عاد ممثلو الدول الغربية الكبرى الثلاث إلى مقابلة رياض الصلح تبعاً، غداة هذه الخطوة، قيل إنهمذكروا له غموض الموقف العربي من الحرب الكورية واحتمالاتها، فأجابهم بأن هذا الموقف منوط بمواقف دولهم من القضايا العربية. كانت المسألة الفلسطينية إذن عقدة يتعين حلها حتى تستقيم طرق السعي الأميركي إلى ترتيب أوضاع الشرق الأوسط في المواجهة الدولية. وقد جاء من لايك ساكسيس أن الولايات المتحدة تلوح للعرب فعلاً بمشروع شبه رسمي للمحل في فلسطين. هذا المشروع كان بعيداً عن القرار 194 وعما أبدته اللجنة السياسية من تمسك به في آب. لم يكن في المشروع تغيير للأجدين بين العودة والتعويض، وإنما كان مشروع توطين للأجدين حيث هم، أو في أقطار عربية لم ينزحوا إليها بكثرة وتقوى على استيعابهم.

في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم، دخل النفط الأميركي بقوة، «مالية» الدولة اللبنانية. صدق مجلس النواب الاتفاق الجديد مع شركة التابلاين، في أواسط تشرين الثاني 1950. فبت بذلك مسألة طال الأخذ والرد فيها أزيد من أربع سنوات. ويأشر مجلس الوزراء، في كانون الأول، درس «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان، وكانت تقضي بمنح مساعدات أميركية للبلاد المتأخرة النمو، إسهاماً في صد النفوذ الشيوعي عنها. وما لبثت اللجنة السياسية للجامعة العربية أن أعلنت، من القاهرة، في اجتماعات اشترك فيها رياض الصلح، قبول دول الجامعة الإفادة من هذه «النقطة». وفي هذه المنة نفسها، كانت الولايات المتحدة تطالب الأمم المتحدة باعتبار الصين دولة معادية، لدخولها الحرب الكورية وضغط جيشها الشديد على القوات الأميركية المولية وعلى جيش كوريا الجنوبية.

شيوعيون (في سوريا ولبنان) غداة الاستقلال

خروج الحزبان الشيوعيان السوري واللبناني من الحرب العالمية الثانية ومن معركة الاستقلال في الدولتين وهما على درجة استثنائية من القوة ومن القدرة على التعبئة والتعبيرك الشعبين، خصوصاً في المن، وكان هذان الحزبان حزباً واحداً إلى أواخر سنة 1943 حين حُلَّت الأمانة الشيوعية (الكومنترن) وانعقد غداة حلها المؤتمر الأول للحزب الشيوعي اللبناني. انفصل الحزبان إذ ذلك الوقت، في المنة نفسها، الحزب الشيوعي الفلسطيني، الوثيقي الصلة بهما، إلى تنظيمين: عربي ويهودي. قبل ذلك، كانت الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان قد عرفت ازدهاراً مع وصول «الجبهة الشعبية» إلى الحكم في الدولة المنتدبة، واشتداد الحملة على الفاشية، وكان يتصدرها الشيوعيين. أصبح الحزب إذ ذلك حزباً «علنياً» وأصدر جريدته المرخصة صوت الشعب ونشط في تمييز التنظيم النقابي وفي تأسيس هيئات مساعدة لمحتلبي الأغراض ومجسدة، مبدئياً، لخط نضاله «الجبهوي». وفي لبنان السياسي، أيد الحزب المعاهدة الفرنسية - السورية ومعارض المعاهدة الفرنسية - اللبنانية متبنياً الدعوة إلى الوحدة السورية. وهو ما قربه إلى الكتلة الوطنية الحاكمة في دمشق، وإلى معارضة اللبنانية كان بين أبرز أركانها رياض الصلح. وهو ما يشر التحالف في انتخابات 1937 النيابية بين لائحة الصلح ومرشحي الحزب عن بيروت، نقولاً الشاوي وسعد الدين موصلة. وكان الحزب قد تعاون مع الصلح أيضاً في قيادة إضرابات شهدا النصف الأول من الثلاثينات، وقد ذكرنا ذلك.

على أن أمر الشيوعيين أفضى إلى نكسة شديدة حين انعقد الميثاق الألماني - السوفييتي، في آب 1939، فاضطروا إلى ما يشبه السكوت عن الفاشية والنازية وقبضتهما الكاسع في المرحلة الأولى من الحرب العالمية. خسر الحزب الشيوعي اللبناني السوري، آنذاك، شطراً معتبراً جزءاً من أعضائه وانفضت

وكانت دول الجامعة منقسمة في هذا الصدد فاستعيد الربط ما بين استجاباتها المطلب الأميركي واستجابة الولايات المتحدة لمطلبها المتعلق بحل عادل للمسألة الفلسطينية، وهذا فضلاً عن مطالبتهما بالسلاح وبالعمل الاقتصادي. إلى ذلك، ذاعت أخبار عن بحث دار في واشنطن ولندن حول النشاط الشيوعي في لبنان وضرورة مكافحته. وأما البحث في ترتيب الدفاع عن الشرق الأوسط فأصبح اليقاً للقضايا مختلفة: من زيارات الوزير المفوض البريطاني بوزيل لرياض الصلح في بيروت، إلى اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية التي بحثت، في أواخر كانون الثاني 1951، مترقبة ما يتخض عنه المؤتمر العسكري الأكلو - أميركي، المنعقد آنذاك في مالطة.

في هذه المنة نفسها، أي بين أواخر تشرين الأول 1950 وأوائل شباط 1951، عادت أوضاع الحكم في سوريا لتستوي شاعلاً لرياض الصلح، باشره من باب التدخل شبه السريع في تغليات بدت منذرة بانتشار الفوضى هناك، أو بتقوية الشبكة العسكرية وقد أصبح لها رأس واحد هو أيوب الشيشكلي. وقد واجه ناظم القدسي، رئيس الحكومة السورية، هذه الحال الدخلية بما بدا هرباً عربياً إلى الأمام. فطرح على اللجنة السياسية للجامعة، في أواخر كانون الثاني 1951، مشروعاً عاد بالجامعة إلى الجدل الذي صاحب تأسيسها حول مدلول «الوحدة العربية»: الدولة الواحدة، «الكومنفراسيين»، إلخ.

كان القدسي يدخل بمطلب الوحدة العامة من باب الجامعة العربية، بعد أن فقد سعي حزب الشعب السوري إلى الوحدة السورية العراقية سنده العسكري بسقوط سامي الحناوي، فيما صمد، إلى حين، سنه السياسي المتمثل بقوة الحزب النيابية، وكان القدسي يمثلها على رأس الحكومة. وكانت الرغبة في الوحدة مع سوريا تركز للتصريح بها من الجهتين الهاشميتين. ها هنا أيضاً كان يتعين على رياض الصلح أن ينصب ما بات يطلق عليه اسم الميثاق الوطني لسنة 1943 في وجه ما أصلاه المأزق السوري. وهو قد فعل، فأعلن أمام اللجنة السياسية، في مطلع شباط 1951، أن «لبنان يرغب بكل مشروع يوفق بين الدول العربية إلا أنه يعارض كل ما ينتقص من السيادة الوطنية» وأنه «ارضى لنفسه وضعاً لا يريد له بديلاً».

كان رياض الصلح يتأقّب لترك الحكم، إنن، مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، والبلاد في حال عربية وبولية مختلفة جداً عن الحال التي باشر الصلح الحكم فيها سنة 1943. كان الركن البريطاني لمركبة الاستقلال يستكمل، شيئاً بعد شيء، تغلياً اليماً عن المفاتيح الاستراتيجية الرئيسة للشرق الأوسط. وهذا استكمال احتاج، بعد 1951، إلى بضع سنوات أخرى. وكان الانسحاب البريطاني من فلسطين، سنة 1948، قد مثل في المجال العربي مرحلة رئيسة من هذا التغلي. وكانت الولايات المتحدة، الخارجة وحدها سليمة وعظيمة القوة من الحرب العالمية الثانية والمتصينة لاحقاً لعباية العالم كله من الشيوعية والمستعونة، من قبل، على الجانب الأهم من تركة النفوذ البريطاني في جزيرة العرب، هي الوريث المؤهل لما أخذ يسقط أو ينذر بالسقوط من المواطن الأخرى لهذا النفوذ. وقد باشرت الولايات المتحدة دورها هذا من تركيا واليونان، فضلاً عن الجزيرة العربية. وحين أخذت تسرح بصرها إلى حلقات عربية أخرى هي بلاد الشام والعراق، متوخية إحكام الطوق حول الاتحاد السوفياتي (وكانت تركيا وإيران والأفغان وباكستان حلقاته الأخرى)، لقيت في تلك تعاوناً بريطانياً إجمالياً لم يخل من توتر موضعي ومواجهات تفصيلية. ولكن المشكلة الصعبة لهذا التوسع الأميركي كانت في الجانب العربي وكانت عقدتها في فلسطين. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها (وهي الطارئة الدور، نسبياً، في الصراع على فلسطين) وهي تعمل على يديها دولة إسرائيل الوليدة، وذلك، من حيث الأساس، لأسباب أميركية داخلية. نشأ هذا الوضع في ظرف كانت فيه الدولة الصهيونية أبعد ما تكون عن «التطوُّع» لتقديم ما اعتبرته «تسارلات» للعرب، تشتري بها استجابة هؤلاء للمطالب الأميركية. بل هي كانت، في أواخر 1948، قد ابتعدت أشواطاً عن قبول ما بدأ مؤسسوها مستعنين لقبوله في أوائل العام نفسه.

هكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها تطالب العرب بالانضواء السياسي والعسكري في المنظمة المراد إنشاؤها، وهي غير قادرة على رد شيء لهم من خسارتهم، بما هي الراعي العالمي الجديد لمنطقتهم، بل أيضاً وهي محتفظة عدوهم وراعية - ضمناً أو صراحة - في ضمهم مع هذا العدو إلى شركة إستراتيجية يكون هو الحلقة القوية فيها. فعتنى السلاح لبث ببيعهم مقتناً

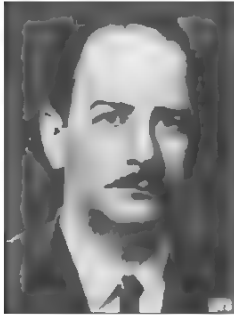


174 خالد بكداش

من حوله أو انكفأت هيفات وشغصيات كانت تعتبر «رفيقة درب» له. وكانت علاقة العرب بالكتلة الوطنية في دمشق قد أخذت تسوء بعد انهيار تجربة «الجبهة الشعبية» في فرنسا والتلكؤ الفرنسي المتبادي في إبرام المعاهدة مع سوريا. فابتداءً من صيف 1938، عاد العرب إلى مواقفه المتشددة في معارضة السلطة المنتدبة، وإلى معارضة الحكومة الوطنية في آن. وهو ما أفضى إلى حظر نشاطه ووقف جريدته مع نشوب الحرب العالمية. ولم يلبث قاده أن سيقوا إلى السجن في نهاية العام 1939.

هذه العنة التي طالعت نحو سنتين انتهت مع دخول الاتحاد السوفياتي الحرب إلى جانب الحلفاء، في حزيران 1941، بعد إقدام الجيش الهتلري على اجتياح الحدود السوفياتية. كان الحزب قد اعتبر زحف القوات البريطانية في ربيع 1941 ومعها قوات فرنسا الحرة لتحرير سوريا ولبنان من السيطرة الفيشية «عدواناً» صارخاً. على أن هذا الموقف تغير حين زحف الجيش الألماني على الأراضي السوفياتية بعد ذلك بشهرين. أطلق سراح القادة الشيوعيين وعادوا

بشدة لمن كان يُفترض دخولهم حرباً عالمية محتملة الطوع، وحسب للجنة الاقتصادية لبثت نظرية، إلى حد بعيد، منوطة، ما خلا النزول منها، بقبول الأمر الواقع في فلسطين وإبرام التحالف المطلوب.



178 نرج الله العلو

«عصبة مكافحة الفاشية» إلى نشاطها السابق واستأنفت جريدة صوت الشعب صدرها وأنشئت مجلة الطويق. وبعد سنة وبعض سنة من هذه العودة، شنت الهزيمة الألمانية في ستالينغراد من أزر الحزب وادت في جاذبية دعاوته إذ ظهر أن جبهات المعور صائرة إلى انهيار.

وكان نمو الصناعة البارز في سوريا ولبنان، في أثناء الحرب، يوسع في المجال التاج لعركة الحزب ويسهل جهوده لتعزيز التنظيم النقابي. على أن سنوات الحرب شهدت القليل من الإضرابات العمالية، إذ جعلت المسائل السياسية تتصدر، بضخامتها والعاحها، مجال العمل العام أو تستغرقه. فلم تستأنف الحركات الإضرابية إلا في النصف الثاني من سنة 1945 وفي العام الذي تلاه وشهد، بخاصة، معركة قانون العمل. وقد أقر مجلس النواب هذا القانون، وكان مطلباً ثابتاً للحزب والحركة النقابية، وذلك بعد مجابهة سقطت فيها العاملة ورده إبراهيم وأصيب نفر غيرها.

قبل ذلك، كان الحزب قد اشترك في معركة الاستقلال وفي «المؤتمر الوطني» الذي تشكل في أثناءها مشتملاً على مروحة مرموقة من الشخصيات والهيئات. وقد

كان هذا الوضع الأميركي المستجد مختلفاً اختلافاً جسيماً عن ذلك الذي كان لبريطانيا العظمى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى الرغم من أن بريطانيا هي صاحبة وعد بلفور، وهي الراعية المتقلبة المراج جدّاً للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي حامية الاستيطان اليهودي في هذه الأخيرة عند الحاجة، فلن بريطانيا كانت أيضاً هي العليفة لثورة العرب على السلطنة العثمانية، في إبان الحرب العالمية الأولى، وهي المؤسّسة لدول عربية، من أصلها، بعد ذلك، وهي الراعية لاستقلال بعض آخر من هذه الدول في الحرب العالمية الثانية، وهي المتعرّضة، ابتداء من أواخر تلك الحرب، للسمي الصهيوني المسلح إلى إخراجها من فلسطين. لذا لم يكن نفوذها في الدول العربية، مع كل ما استثاره من أزمات في العراق وفي مصر، مصدر حرج وقلق للأنظمة المتعاهدة معها أو المقربة إليها، يبلغان من الشدة والجزية ما أخذ يتسبب به الطرق الأميركي لأبواب هذه الأنظمة، مقترناً بالتبني الأميركي لإسرائيل ومعه رزوح هذه الأخيرة للقلق على أمن جيرانها وتصلبها الشديد في مواجهة كل تسوية يعرضها مجتمع الدول للمسألة الفلسطينية. من عجز العرب، إذن، إلى اللجاجة العربية في مناخ الحرب الباردة، إلى الاضطراب الحاصل أو المحتمل على الحدود مع إسرائيل، إلى ضغط مشكلة اللاجئين وأخطار استثمارها واستثمارهم في زلزلة المجتمعات المضيفة، كان رياض الصلح يخلف وراءه وضعاً مختلفاً جدّاً - على ما أسلفنا - عن وضع التوثب إلى الاستقلال والآمال المنسطة في بناء دولته والوحدة السياسية (الظاهرة في الأقل) للمجتمعات النافقة إليه...

هذا الاستقلال كان يرتكبه أيضاً، في سنة 1945، نظام إليمي رعت بريطانيا العظمى أيضاً تكوّنه واستتاب أصوله وتمثّل في «مشاورات الوحدة العربية»، ثم في جامعة الدول العربية، وقد رعى ميثاقها ميثاق الاستقلال اللبناني وأخذ بمقتضياته. وأما في أوائل 1951، فكانت الجامعة العربية لا تزال تجد عسراً

في لأم جراح خلّفتها فيها هزيمة 1948، وكانت عواقب هذه الهزيمة لا تزال تتنامى. فمع أن الأزمة التي أحدثها ضمّ ضفة الأرض الغربية إلى الشرقية بنت أخذة في الانحسار، فإن الضمان الجماعي العربي بدأ، في وجه من وجوهه، رداً مصرياً، بخاصة، على الخطوة الأردنية، وبقي الأرض بمنأى منه ولم يأت مظهره، مع ضعف الجيوش العربية المستمّرة، باعثاً على الثقة بجديّة فاعليّته الدفاعية. ومع تسلسل الانقلابات في سوريا، ظهر لأوّل مرّة، من خلال هذه الحالة، عجز منظومة الجامعة عن دواء المخاطر العالقة بكل من حلقاتها... بل ظهر أيضاً أن الحلقة الضعيفة سرعان ما تستوي خرفاً لتتصارع العلاقات الأخرى عليها، وهو ما برز بها ضعفاً.

في سوريا إن، كانت قد بدأت، قبل مفاداة رياض الصلح الحكم بسنة ونصف سنة، مرحلة «حكم مزدوج» وأجهته حزب الشعب والرئيسان الظاهران الأتاسي والمعلم أو القدسي، والقوة الصاعدة فيه أميب الشيشكلي، الذي راح، بعد أن أطاح العنّاوي، يقصي من دائرة النفوذ في الجيش منافسيه المحتلين ويمهّد، بطي صفحة الوحدة السورية- المرافقية، لإطاحة الواجهة السياسية المترنّمة والاستئثار بالسلطة. وكان الضباط الذين تولوا على حكم سوريا، حتّى ذلك الحين، من الزعيم إلى العنّاوي إلى الشيشكلي يكتفون عداء استثنائيّ الشدة لرياض الصلح. وهو عداء رابده شدة، في الثمانين الأخيرتين، إعدام أنطون سعادة. فقد عوّل العنّاوي والشيشكلي، على الرغم من الالتباس أو التقلّب الذي شاب علاقة كل منهما بالعرب السوري القومي، على ضباط من هذا العرب وعلى دعمه السياسي. غير أن جذر العداء الأعماق بين رياض الصلح وأنقلابي دمشق كان- على ما أشرنا إليه- في موضع آخر. كان في اعتبار هؤلاء الصلح بقية جيل عربيّ ظلّ حاضراً في خاطر سوريين كثيرين، وكان من وجوهه القوّلي وهدم. كان رياض الصلح قد أثار غضب حسني الزعيم، فوّر انقلاب هذا الأخير على القوّلي، بدعوه الوزراء المفوّضين العرب في بيروت إلى بحث الوضع الناشئ في دمشق. ولا غرو أن رياض الصلح التقى مردم في القاهرة، في أواخر تشرين الأول 1950 (أي حين كان الشيشكلي قد بلغ الغاية من إقصاء منافسيه العمكريّين نقلاً أو نفيّاً أو اعتقالاً)، وأنه بحث، وهو في زيارة خاصة بصر، أحوال سوريا مع النحاس وأشرّف في البحث وزير العراق القوّس

ذكرنا أن الرحلة نفسها شهدت تشكّل العربيين المستقلّين السوري واللبناني، وكان العرب يوقع في هذه الموحة شعارات «التحرز الوطني» و«الديمقراطية الشعبية» إلى شعار «مكافحة الفاشية» متبعاً خطة اعتدال واضح في المطالب الاقتصادية الاجتماعية. وهو ما يشر افتتاحه، تحت راية «العبيّة الوطنية الديمقراطية»، المفترضة، على سائر القوى المناهضة للانتداب. وكانت تلك مرحلة شهد فيها العرب نمواً كبيراً في لبنان إذ أصبح أعضاؤه يمتّون بالألوف، وأصبح مسيطراً على نقابات عديدة وذات أهلية أكثر مناصره أيضاً في أوساط متنوّعة. وقد أسهم في هذا النمو وفوق الاتحاد السوفيّاتي بجانب سوريا ولبنان في معركتيّ الاستقلال والجملا. وأسهم فيه أيضاً اشتراك العرب في المبادرات العلوية للصهيونية، وقد أخذت تتواتر مع تباشر الهجوم الصهيونيّ العام في فلسطين حين لاحظ بمزيد من الوضوح فور انتهاء العرب العالمية.

عليه أنشأ العرب اللبناني علاقات مودة إجمالية مع حكومات الاستقلال إلى سنة 1947 بما فيها حكومتا رياض الصلح والأوليان. وباستثناء ما كان يصعب بعض الإضرابات من توتر وضغط معبودين، حظي العرب بتقبّل رسمي إجماليّ لنشاطه العلني... بل برعاية رسمية مباشرة لبعض من وجوه هذا النشاط. وهذا مع بقاءه ملازماً خط الهجوم على سياسات «الدول الاستعمارية» الغربية، وخصوصاً بريطانيا، وعلى ملك الأرض عبد الله وعلى مواقف اتّخذتها جامعة الدول العربية أحياناً. وأما العرب الذي كان لا يكفد يخلو أسبوع، في تلك الآونة، من صدام بين عناصره وعناصر العرب الشيوعي فهو العرب السوري القومي. وفي ذكرى وعد بطور (2 تشرين الثاني) سنة 1945، أسفر واحد من هذه الصدامات، في وسط بيروت، عن سحق قتل هو الشيوعي إيوار الشرتوني من مجلة الطريق وعن إصابة عناصر عدة من العرب القومي بجروح مختلفة.

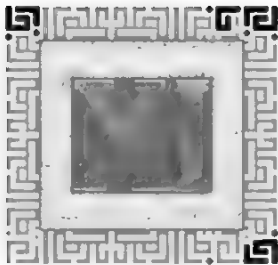
في مصر. ولا غرو أنه التقى أيضاً - وبخاصة - شكري القوّتلي في الإسكندرية. وهذا فيما كانت العرائض المطالبة بعودة القوّتلي إلى السلطة تصعد التوايح بأعداد ضخمة في سوريا.

لم يعد القوّتلي إلى دمشق في حينه، ولا عاد مردم، بل أكمل الشيشكلي طريقه القصور نحو حكم استبدادي (قصير أيضاً) لسوريا. حين غادر رياض الصلح الحكم في شباط 1951، كانت دمشق غير دمشق التي زارها فهو تسلمه رئاسة الحكومة في خريف 1943. كان ما أطلق عليه لاحقاً اسم «الميثاق الوطني» - بين ما كان - ميثاقاً بين بيروت ودمشق. وهو ميثاق لبثت للثانية تميل تارة إلى إبرامه وتارة إلى نقضه. وكان رياض الصلح، بشخصيته وبتاريخه كله، ضيقة الإبرام من جهة بيروت. وكان في العصمة الأخرى القوّتلي والجابري ثم القوّتلي ومردم. وهؤلاء لم تكن سياسة العلاقة معهم هينة دائماً من الجهة اللبنانية. ولكن رياض الصلح بقي قادراً على هذه السياسة. وأما في سنة 1951 - بل قبلها - فكان خصم رياض الصلح الذين تعصّبوا مؤقتاً - برغم الخصومة - لمواقفه اللبنانية، في وجه خالد المظلم ثم في وجه ناظم القيسي، قد وجدوا الوقت الكافي لكبح حماساتهم، وأخذوا يعيرون رياض الصلح بأنه ليس الرجل الذي يصلح لإصلاح العلاقات بين بيروت الانتخابات - على علاقتها - ودمشق الانقلابات.



العبدانولية واضطراب العلاقة بالسلطات

غير أن العلاقة بين العرب وأساط السلطة أخذت تضطرب كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة من الأربعينات، وذلك تحت وطأة علمانيين: الأول امتسك «مقيدة جديف» المترنمة (1947-1949) في الائتلاف السوفياتي، وقد نعت بالأحزاب الموالية لهذا الأخير، في المعركة الشيوعية الثالثة، نحو اعتماد لهجة طبقية صارمة ضمنت نطاق «العجبة الوطنية»، دون نقضها، وقُلت من مكانتها في إستراتيجية الأحزاب، فعنت، بللتجة، من افتتاح هذه الأخيرة على جهات سياسية في السلطات وخارجها كقت تتلمس إلى أمس معالقتها في «النضال الوطني الديمقراطي». هذه العقيدة قُتبت، في لبنان وسوريا، ملائمة الحرب الصاعدة لن كان يصنفهم ممثلين سياسيين للزعامات «الوطنية» من مناهية وتجارية ولكبار ملاكي الأراضي، تملك بغفات أخرى أنى درجة في السلم الطبقي. لم يتخل العرب عن إستراتيجية «العجبة»، ولكنه أمام التطور في تعريفه للعلاقة العبدانولية وأخذ يشد على قيده للنضال الاقتصادي - الاجتماعي في وجه من كانوا أطرافاً مفترضين في تلك العلاقة. والحامل الثاني لتأييد الائتلاف السوفياتي لقرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947، ثم اعترافه - بعد أشهر - بدولة إسرائيل فور إعلان قيامها. وقد هوّ هذا الموقف السوفياتي العرب نفسه إذ كان في الخط المعادي لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين واشترك بفاعلية لوضع سنوات في «أعداء الأحزاب اللبنانية لكافة الصهيونية» (وكان يرذنه معتمد جميل بيهيم) فأخذ الموقف السوفياتي على حين غرة، ووجد نفسه مسوفاً إلى تأييد التقسيم في بيان مشترك أصدرته معه عدة أحزاب شيوعية عربية. وقد شهت دمشق حركة نقمة على الشيوعيين قُتل فيها ثلاثة من هؤلاء وبُحر واحد. وألقيت، في بيروت كذلك، قنبلة على مقر العرب. وفي مطلع العام 1948، حُظر نشاط العربيين الشيوعيين في سوريا ولبنان وأُغلق في بيروت



174 مصطفى المرعيس

مقر العرب، وصورت أوراقه وجوهتم منازل
قاداته فاضطربوا إلى التخفي، كذلك ألزمت
هيئات مولية للعرب بتجميد نشاطها.
ومع دخول لبنان العرب الفلسطينية، ألقت
أجهزة الأمن القبض على نحو عشرين من
الشيوعيين بينهم قياديون واقتادتهم إلى
سجن القلعة في بعلبك، ليبقوا فيه أشهراً
من غير تهمة توجه إليهم ولا معاملة.
وحين نظم العرب تظاهرة احتجاج على
استمرار اعتقالهم أمام أبواب المؤتمر العام
لنظمة الأونيسكو المنعقد في بيروت، قبض
على بعض المشتركين في التظاهرة وقبض
أيضاً على القائد النقابي الشيعي مصطفى
المرعيس المشترك، من جهته، بصفة مراقب،
في المؤتمر وقد ألحق المرعيس برفاقه في
سجن بعلبك.

وفي غمرة هذه الحملة، كان فرج الله العللو
الذي أقص، يسعى من خالد بكداش،
عن رئاسة العرب اللبناني في منتصف
الأربعينات، يتمرض، وهو ملاحق مع رفاقه
من جائب أجهزة السلطة، لصفة داخلية
جديدة من جهة بكداش وأشياعه، سؤفا
ترتد العللو في الاتصاف للموقف السوفياتي
من النزاع الجاري في فلسطين. وقد اضطر
العللو لاحقاً، بعد أن أقص عن كل مسؤولية
حزبية، إلى التقدم بنقد ذاتي مهين، تمهيداً
لمودته إلى القيادة، حمل، في تاريخ العرب،

في الثاني من آذار 1947، عاد إلى لبنان أنطون سعادة من غربة أوجنتينية طابقت نحباً من تسع سنوات. وكان معه على الطائرة نفسها فوزي القاوقجي، العائد هو أيضاً إلى لبنان، ولكن من القاهرة، بعد غربة طالت كثيراً وطوّحت به بين أقطار بعيدة والموجود هو أيضاً بحلبة جديدة من حلقات صراع منيد.

كان أنطون سعادة قد أمضى، في النصف الثاني من الثلاثينات، ثلاث عقوبات سجن متباعدة المدة، وذلك على أثر انكشاف أمر الحرب السوري الذي أشبه في سنة 1932 وسماه الحرب السوري القومي، وجعل له نظاماً محوره جعل القضية عقداً بين المنتسبين والزعيم، وطلب الانضباط وإسلام النفس إلى هرم القيادة. وقد تسلم مؤسس الحزب موقع «الزعامة» هذا محيطاً بإياه بشعائر الولاء والطاعة على غرار استوحى - شأن سواه من المنظمات المشابهة شكلاً في المشرق العربي - نماذج أوروبية كانت مبنية آنذاك للمقلّدين، وأخذها النموذج الفاشي الإيطالي. على أن أنطون سعادة - الذي درس الألمانية ودّرسها - تغرّد بالاستقاء المباشر من القيمة الألمانية الرومنطيقية، فأدخل فكرها السياسي إلى هذا المشرق، ولم يكن «دخل إليه منها» قبل ذلك، غير فتات من الشعر والرواية. فكانت من تلك نظرية القومية السورية يصح تصنيفها في عداد «قوميات الأرض» إذ هي تفترض ثباتاً لسمات الأمة، أساس علاقاتها بالإقليم الذي نمت واستقرت بين ظهرانيه، وذلك دين العرق والدين واللغة التي لا تُصد «جوهريّة» في تكوين الأمة. وهذا مع أن سعادة لم يأت بتفصّل فعلياً من النظرة العرقية، وإنما وضع «الريج السلافي» (الذي قد يكون، بحسب رأيه، متنازلاً أو منقطعاً) في موضع «العرق النقي» الذي لا يصمد لأدنى نظر تاريخي، وخصوصاً في حالة إقليم كان، مدة تاريخه كله، متعبداً ومحتلاً للفتح والهجمات. وقد عدّ سعادة «الريج السلافي» السوري متنازلاً، بطبيعة الحال، معتقاً بما جاءت به القوميات المهيمنة من أخلاط نظرية زعمت لها، في تلك الأيام، صفة «علميّة».

أفضى تأسيس القومية على الأرض الواحدة بسعادة أيضاً إلى القطع بوجوب فصل الدين عن الدولة. فلم يول اعتباراً إيجابياً، في تطّعه إلى مستقبل الأمة، لما هو قائم من البنى الاجتماعية - الثقافية التي تتنازع هذه الأمة أو تتآزر فيها. وإنما صرف همه، عبر التثنية والتنظيم العرقيين، إلى

اسم «رسالة الرقيق سالم». وهي نص من النصير النموذجية لما كانت عليه الأدبيات الداخلية للأحزاب الشيوعية في هذه المرحلة من العهد الستاليني.

وفي دمشق، تقلّب موقف السلطة الحاكمة من العرب الشيوعي على إيقاع الانقلابات العسكرية. فمن مناخ المعاجبة الفاعلة الذي ساد بين العرب والسلطة في أيام حسني الزعيم، إلى مناخ المداواة الواضحة، وإن متقطعة، والتعاون الانتخابي مع حزب الشعب في عهد سامي العنّاق، إلى عزية الحركة النسبية وإلى التظاهر تضامناً مع كوربا الشمالية أو مناهضة للبيان الثلاثي في عامي ازواج السلطة (وذاك تظاهر أورت قمعاً دائماً) ... وقد صاحب هذا التقلب ارتفاع شعار «الدفاع عن السلام» في دعاوة العرب وصاحبت أيضاً حملة تطهير في صفوف العرب السوريين واللبنانيّين أخرجت منهما من يصمونها بتهمة «التيّنة». وفي هذه الحقبة أيضاً، زاد شعار «الدفاع عن السلام» من أهمية منظمة «أنصار السلام» التابعة للحزب ووسع كثيراً من نفوذها في البعثين السياسيين والثقافيين، مبرراً للعلمان، على الخصوص، وثوق الصلة بين العرب الشيوعي وحزب الشعب.

أظهرت حملة التطهير استمرار التداخل (بل ازدياده) بين قيادتي العرب السوريين واللبنانيّين، وما كان لغال بكداش، على وجه التحديد، من سطوة في كليهما. ولم تلبث هذه السطوة أن تجسّدت في «قيادة عليا» للعربيين أنشئت في نهاية العام 1950. وفي ظروف الضغط التي صبحت تسلّق الشيشكلي الدوب إلى قمة السلطة، انتقلت قيادة العرب السوري نفسها في العام التالي، إلى بيروت. وكان موقف العرب يزداد صرامة من الأحزاب السورية الأخرى التي اعتمدت شعارات مشابهة لشعاراته في الوسطين العلاليّين والفلأحي (العرب العربي الاشتراكي، حزب البعث، الجناح اليساري من حزب الشعب،

تكوين «إنسان - مجتمع» مناهض للفرديّة و«حياة جديدة»، ينشدلها الحزب، ويكفنان تعبیر الأمة عن نفسها وعن بلوغها كمالها. وهذا أيضاً مبدأ كانت تتقاسمه، في أيام سعادة، عقائد متعارضة كلياً، من جملة أخرى، من قبيل النازية والشيوعية والصهيونية. وكان لنفور سعادة هذا من نفوذ «الإكليروس» (يقطع النظر عن ديانة هذا الإكليروس) مصدر آخر هو المصدر الماسوني. فقد كان سعادة قد التحق بالمسونية في شبابه الأول، وأصبح أميناً لمسّر محفل من محافلها، في مهجره البرازيلي، كان يرثسه والده خليل سعادة. وقد انفصل سعادة عن المسونية مبكراً، معلاً انفصاله بالرغبة في تكريس جهده للسياسة، وهذا حق لم يجد من المحفل وأعضائه إقبالاً جليلاً عليه. ولعل من آثار هذه المرحلة في سيرة الرجل تشنّده في الميل إلى السريّة وهذا الإفراط في الطابع الشعائري الذي طبع به سلوك معازييه والملافة التي أنشأها بينه وبينهم.

وأما تصوّر «الأمة السورية» فهو فرنسيّ البدايات، عرفته أواخر القرن التاسع عشر مركباً يناطع السفينة العثمانية المخلعة، للمطامح الفرنسية في سوريا ولبنان وفلسطين. وقد منحه كماله، غداة الحزب العائليّة الأولى، اليسوعيّ البلجيكيّ هنري لامنس في صفحات من الإقليم السوري لا تختلف بشيء ذي بال في النقص والمآل، وإن اختلفت في المراجع والتفاصيل، عما كتبه أنطون سعادة في الموضوع نفسه، بعد ذلك بنحو من عقدين. وتظهر طواعية هذا النوع من الفكر لراند أصحابه، في الحاضر، عبر انقلاب لامنس على سوريا حينما عزم غرو على تقسيمها، بعد شهر، لا أكثر، من معاصرة بليشه، سوريّة الهوى القوميّ، ألفاها الأب اليسوعيّ في الإسكندرية. فقد انقلب الوصف الذي كان استوى أساساً للقومية السورية إلى أساس للقومية اللبنانية، ولم يتغير من معالمة العاقبة، المرسمة بتقسيم الأرض وخاصائصها في العاليتين، غير أسمائها. وتظهر الطواعية المشار إليها أيضاً في انقلاب سوريا الطبيعية التي كان سعادة قد كدح أشد الكدح في إخراج صورتها للميان طوال الثلاثينات إلى الهلال الخصيب، وتلك بعد أن ضمّ إليها الرجل العراقي بلا انتظار مزيد من التمهيع، غداة عودته التي نحن بصدها من المهجر، وجعل جزيرة قبرص نجمة الهلال الخصيب... كان لامنس قد اضطرّ إلى التضييق وأما سعادة فوجد نفسه مجبواً على التوسيع. كان هذا هو شأن

إلخ). وهذا موقف تقيّد لاحقاً مع رحيل ستالين ثمّ مع خلع الشيكسكي وخروجه من البلاد. على أن لهجة بكداش، في تلك الأثناء، بقيت أميل إلى التشدد من السياسة العمليّة للحزب في مواجهة الإقطاع والبرجوازية، على اختلاف شرائعها، ومن كانوا يعتبرون ممثلينها السياسيين في سوريا. وبدأ بكداش حريصاً على ألا يفتّر معازييه كثيراً بالانفتاح الواضح من جانب شخصيات وهيئات سياسية متباينة المشارب على حركة «أنصار العلم» مثلاً.

على الرغم من هذه القلاقل كلّها، بدا الحزب اللبناني، مع انصرام العام 1948، واحداً من أقوى الأحزاب اللبنانية، وأصبح أوفرها نشاطاً على الإطلاق. لم يكن تخفي قدامته واعتقال بعض من المسؤولين المتوطنين فيه قد فتّ في عضده، ولا أضعف حركته دخول قائده النقابيّ مصطفى العريس المسجن وخروجه منه تكررأ في مدى سنة 1949. وقد أفضى الحكم، في نهاية ذلك العام، على العريس وعلى رئيس الحزب نقولا الشاوي (التساري) بالسجن مدة سنة، إلى تظاهرات متفرقة، في العاصمة وفي مدن أخرى، لم تسلم من إراقة الدماء ولا من الزيادة في عدد المعتقلين. وكان بعض هذه التظاهرات نساءً تصدّرته زوجة مصطفى العريس.

وطوال سنة 1950، استوت الحزب الكوريّة «البيان الثلاثي» الشهير ومشروع الماهدة الاقتصادية والثقافية بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية أسباباً لتظاهرات أخذ يحزكها الشيوعيون كل أسبوع تقريباً، في بيروت وطرابلس خصوصاً، وكان بعضها ينتهي دمناً. وكانت هذه التظاهرات تفضي عطفاً من الصعافة المعارضة لحكم شاربه الخوري ورياض الصلح ومن الساسة المعارضين أيضاً. فكان بعضها يهضم آلافاً وكان معاصرون كشرون يتطوعون للدفاع عن الموقوفين. وقد ظهرت في المؤتمر الذي عقدته حركة «أنصار العلم» في بيروت، سنة

«خرافات الأصل» التي تشّنها العقائد القوميّة. فهذه تنطلق من إنكار: تنكّر أن نوازع المعاصر هي أصلها الفعلي وهي الوجهة والمؤلفّة لصور ماضيها، بما فيه ماضي الأرض نفسها وما يتّسبب إليها من «دعوة». وهي تستبدل بالنوازع تلك تأليفاً بعينه للتاريخ ما هو إلا واحد من تأليف ممكنة، وهو الذي تستوّفه تلك النوازع نفسها. وتبتني الأرض نفسها طيّعة في لحظات التأسيس. فالأرض، بعد ذاتها، يسعها أن تكون جزيرة فضيلة الجرم، ويسعها أن تكون قارّة. فكل من هاتين شخصيّة طبيعيّة.

وسواء أشعر سعادة بحقيقة دافعه أم لم يشعر بها (إن لا أهميّة تنكّر له الشمو) في هذا العرض فإن التوسيع (أو التوسّع) الذي يبادر إليه على عجل (قاصداً بشدة دهشة المثقفين الميؤتون من بين أركان حربهم) لم يكن مردّه إلى أفضلية جبال البغدياري حدّاً شرفياً لسوريا الجديدة على تخوم اللابدية الشاميّة و«ملتقى دجلة» ولا عظمة الحضارة القديمة في ما بين النهرين، وإنما كان تصدّر العراق الهاشمي المتزايد من أوائل الأربعينات. كان مردّ التوسيع، بالتالي، إلى اشتغال «الهلال الخصيب» (الذي ظلّ سعادة يكابر، شيئاً ما، في الانتساب إلى اسمه هذا) في الصراع السياسي الفعلي، مدة عقد من الزمن، على «سوريا الكبرى».

وكان نوري السعيد قد رفع لواء الأول ورفع عبد الله، أمير شرق الأردن ثمّ الملك عليه، لواء الثانية في حركة تجاذب وتواطؤ توالفت فصلوها تحت العين البريطانية الساهرة. وكان مدارها السيطرة، بصورة ما، على الدولة السورّيّة. فنقّضت هذه إلى أحد العرضين إذا غلب التجاذب، أو يُملى عليها الدخول في اتّحاد يدخله معها العرشان إذا أمكن التواطؤ. في كل حال، كانت بادرة أنطون سعادة أخذ علم بالعنصر الزاهن للعراق في سوريا وصمعيّ ضمناً إلى اتّخاذه سنداً، ولم تكن ثورة استغلاص نظريّ للهلال الخصيب من أغوار التاريخ ومعلم الأقاليم.

وقد ذهب الرجل بعيداً في المداورة لتسويغ انقلابه هذا. فزعم أنّه مجرّد تدقيق للحدّ الشرقيّ لسوريا الطبيعيّة كان قد أجّله في طبعة الثلاثينات من خريطته. وذكر إيراد «ملتقى دجلة» (لا الفرات) في تعيين الحدود الشماليّة الشرقيّة لسوريا في طبيعتها القديمة تلك على أنّه دليل على ورود العراق في حسيبته منذ ذلك. وهو ما يحضه أدنى نظر إلى خريطة هذا الإقليم. فلو

1950 - على سبيل المثال - وفرة عند الهيئات الظهيرة للحزب الشيوعيّ أو «العربيّة»، فبالأحرار عن أنشاع شبكة العلاقات التي كانت تشدّ الحزب آنذاك إلى الأوساط السياسيّة المعارضة.

وفي ميدان العمل والمهن، كان الحزب مسيطراً على نقابات عدة (عمال البناء، عمال التجارة، عمال الطباعة، إلخ.) ملتزمة في ما كان يسمى «اتّحاد نقابات العمال» وكان نافذاً في نقابات أخرى. وقد راح يقرن في معاقبته ما بين الدفاع عن «حزب الشعب» والهجوم على «الرّوجين لحزب عالوية ثالثة». غير أن هذا العنصر المعتبر في جانب من الحركة العماليّة (بما فيه بعض من أكثر النقابات مبادرة) لم يكن يخفي عن الحزب نفسه بقاء منتقمي، من حيث المنبت الاجتماعيّ، إلى البرجوازية الصغيرة بشرائح مختلفة منها. فكان بكداش ينمي على حزبه افتقاد «القاعدة الجماهيرية البروليتاريّة». وكان للعلماء وطُلاب الحقوق، يليهم الأطباء والمعلمون والمهندسون والتجار، أوفر الفئات المهنيّة حضوراً في هيئات الحزب القياديّة. طبعاً لم يكن للتفرّج «النظري» لشبه الانعصار هذا مصباً على الأيدلوجيين الشيوعيين في تلك الأيام. ولكن «خطر» انسياق الحزب إلى سياسات ترجّم تكوينه الاجتماعيّ الفعليّ كن، باعتراّف بكداش نفسه، قائماً على النوام.

ثم إن وفرة مناصري الحزب وكثرة من كانت تعذبهم من السياسيين والفاعليّات الاجتماعيّة المتنوعة لفاعلات منظّماته «الجبهية» أو تجنّب عرائضها تواقعيّهم، لم تكن لتعجزها عزلة الحزب العميقة، في تلك الآفة، ومظهرها حال الافتراق الشديد بين خطه السياسيّ ومسالك القوى السياسيّة الرئسيّة في البلاد. وهو افتراق كان يمنع أن تنشأ علاقة ثابتة (تتعمد الطرف الانتخابيّ أو السياسيّ الصابر أو نطاق التناوض مع أجهزة

الأمن) بين العرب وأبي من هذه القوى. هكذا راحت جاذبية التظاهرات والمظاهرات التي كان العرب أو مناصروه يدعون إليها تضيق ابتداءً من منتصف العام 1950. حتى إذا حلت سنة 1952 (وكانت الانتخابات النيابية قد جرت وارتسمت خريطة جديدة للمعارضة السياسية في البلاد) لم تجمع كل من التظاهرات والاجتماعات المتفرقة التي دعا إليها العرب، في بيروت وفي طرابلس (في نكسة الثورة البلشفية مثلاً) أكثر من عشرات.

«ملتقى دجلة» غير مجرى دجلة. وهوليس إلا نقطة حدودية تقاطع عندها حدود الدول العالمة الثلاث: تركيا والعراق وسوريا، وذلك عند النهر المذكور. وهذا فضلاً عن أن سعادة لم يجعل مجرى دجلة نفسه حيداً شرقياً لسوريا العبيدة. وإنما جعل هذا الحد جبال البختياري، مستكلاً وضع اليد على العراق إلى حدود فارس، وموسماً مدخل العراق نفسه إلى الخليج به الاستيلاء على الكويت! وفي خارج نطاق الدول «السورية»، كان سعادة قد ربط «ملفاً نزاعياً» مع الدولتين الكبيرتين في الشرق الأوسط: مع مصر إذ «استملك» شبه جزيرة سيناء ومع تركيا إذ «وضع يده» على كيليكيا، فضلاً عن رفضه، بطبيعة الحال، ضم تركيا لواء الإسكندرون... ولا ننسى قبرص وما لها من شأن عند اليونانيين وعند الأتراك.

لا ريب أن أنطون سعادة كان يسد فجوة هي فجوة الحاجة إلى «خرافة مؤتسة» لمشروع كلفت تصطرح على تعقيته، أو على منعه من التعقّق، فوق مختلفة قد لا يكون بعضها أولى اهتماماً عملياً لعمل سعادة من أصله. ولكن سعادة، من جهته، كان يؤنس (بمعلّج منه أو بلا علم) لدور يتولاه في هذه اللعبة الجارية وليس في ما يتخطاها أو يهاجرها، وهذا أيّاً يكن منطق النظرية ومرام صاحبها.

٢-١٠٤ سعادة وحزبه في السياسة اللبنانية

على الرغم من الدائرة الشاسعة لـ «نظرية» سعادة ومن وجود معارزين له في خارج لبنان (في سوريا، على الخصوص) فإن الدور «المنتظر» له، في الدوح الأخير من الأربعينات، لم يكن له غير قاعدة واحدة يصحّ التعمّل عليها. وهذا إذا تجسّست نزعات التوحيد (أو التوسّع) المعتملة في أقطار المشرق (بما فيها سوريا الصغرى) في حركة تتعدّى إعلان التوفيق، ولم تكن تلك القاعدة غير لبنان. وكان الساسة اللّذين كانت في يدهم دفة هذه البلاد ينظرون إلى نشاط أنطون سعادة، بعد عودته، وإلى معاني كلماته ومسالك حركته في نطاق تقويمهم الدائب لما جريات هذه اللعبة بأطرافها كافة. وكانوا قلقين جداً من إطباق محتمل تنتهي إليه اللعبة المذكورة على البلاد التي يحكمون، فتفسّر على أمر لا يريدونه لها ولا يريد لها

من يمتثلون؛ أي الكثرة الساحقة من أهل البلاد. وقد ظهر هذا القلق (الذي زاد عليه بنة - وأية بنة - نكبة فلسطين ثم بدء العصر العسكري في سوريا) في عصبة الممولين الصريحة حيال كل خلل بطرأ، بل حيال كل تصريح يطلق، ويبدو مرجحاً لتهاافت الموارين الدقيقة التي كانت ترمى شيئاً يتمين علينا أن نسميه باسمه: النظام الإقليميّ العربيّ. فهم كانوا عاقلين أن بلادهم قد لا يكون لها استقرار إذا طغى منطق القلبية في هذه الموارين على منطق الضغوط المتولدة. بل إنهم كانوا يخشون أن لا يبقى لبلادهم وجود أصلاً إذا حصل هذا الطغيان. وهم - على ما ظهر من بعد - لم يكونوا مخطئين في تحسبهم، وإن يكن رهانهم على استقرار «النظام العربيّ» قد باء، بُعيد رحيلهم عن الحكم، بالغمران المبين.

كان أنطون سعادة قد اختار الهجرة المؤقتة إذن، في سنة 1938، مبتغياً الصوة إلى حزبه في مهجره السابق، واستغفار إمكانات مالية هناك كان العرب محتاجاً إليها. وقد يكون تحسب أيضاً من إقدام السلطة المنتدبة (التي تلقى في أوقافها بـ «الفوهرر») على سجنه مرة أخرى مداعي الميل إلى النازية، وتلك في مناخ الاستقطاب التي استشرى في أوروبا ليغضى إلى الحرب العالمية الثانية. وقد اعتقل الفرنسيون ثم البريطانيون فعلاً محاربين عديمين لسعادة في المرحلة التي تلت رحيله. ومال هؤلاء إلى السلطة الفيشية الموالية للمحور، في سوريا ولبنان، بعد سقوط فرنسا، معتمدين على عدائها لبريطانيا الرابطة في سائر أقطار المشرق والمغرب في فلسطين. ثم اشترك حزبهم في معركة الاستقلال، وكان سعيد فخر الدين الذي سقط في بشامون رفيقاً لهم. وعلى الأثر، تقدم الحزب بـ «علم وفخر» في عهد حكومة رياض الصلح الأولى ولاية كميل شمعون وزارة الداخلية، مكتفياً من اسمه بصفة «القومي» وحاذفاً صفة «السوري» ومعيناً «غلبته» على أنها «استقلال لبنان» ومستباً نعمة ثابت وأسد الأشقر وولسن مجدلاوي هيئة إدارية له.

في تلك المرحلة الفاصلة ما بين الاستقلال وعودة سعادة إلى لبنان، سلك الحزب مسلكاً ملائماً للنظامين الاستقلاليين في سوريا ولبنان وترك جانباً المظاهر العسكرية وشعار «الزبدة» والتهية باسم سوريا، والتركيز في المنشورات العربية على «الأمة السورية»، وتمكّن، بقيادة مجلسه الأعلى الذي كان يقصده نعمة ثابت ومأمون أيام، من التوسع في أوساط مختلفة، معتمداً تنوعاً في الأصول الجبهوية والطائفية لأعضائه قلماً تحضّل في لبنان، لحزب آخر. وكانت له صلات متقلبة بالسياسيين من أمثال سامي الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط وجبرائيل الزوايل لنعوذ، إلخ. لا نجد دليلاً على أنها كانت تخرج، في منها وجزرها، عن منطق التحالف والتخالف السياسيين (الانتخابيين، خصوصاً الجاري على علاقات هؤلاء السياسيين في ما بينهم. وأما السجال العنيف فدار، في تلك الأيام، بين الحزبين الشيوعي والسوري القومي، ولم يغل (في مرة من المرات، على الأقل) من إسالة المعاء.

وتفيد مذكرات جوليت المير، زوجة أنطون سعادة، أن النشرات الحزبية كانت تصل إلى زعيم الحزب بالبريد. وتوحي المذكرات أن هذا الأخير أصبح غير راض عن الخطّة التي اعتمدها القيادة لسياسة الحزب في لبنان، ورأى فيها خروجاً على المبادئ التي وضعها هو للحزب. ولكن لا يوجد في مراسلات سعادة المنشورة ما يعتبر من محاولة من جانبه لمجادلة القيادة العاملة في بيروت وإصلاح ما اعتبره خللاً أو ينذر بحدة الضربة التي وجهها إلى بعض من أبرز وجه الحزب بعيد عودته إلى لبنان. ويبقى الماصل الذي يمسو متهكماً في توقيت عودته (وقد ترمّت فيها مدة طويلة بعد الاستقلال وانتهاء الحزب) ورضته في توجيه دفة الحزب في معركة الانتخابات النيابية لسنة 1947.

ويُفهم من مذكرات بشارة الخوري أن السلطة اللبنانية كانت راضية، على وجه التحديد، في تأخير عودة سعادة إلى ما بعد تلك الانتخابات أو في التفاهم معه على ضوابط لسلوك الحزب في المعركة الانتخابية. على أن هنري فرعون، وزير الخارجية، أصّر في رواية بشارة الخوري، على الإنز للرجل بالعودة إلى بلاده، محتجاً بتهنّد ذلك لمراجعه من أركان الحزب. والواقع أن سعادة حصل على جواز للسفر لا من القنصلية اللبنانية في الأرجنتين بل من نظيرتها في البرازيل، وذلك بعد مطاولة ضلع فيها الوزير المغوّض الكتاني يوسف السودا.

أعدّ محازبو أنطون سعادة له استقبالاً حاشداً في مطار بيروت، اشترك فيه، على ما يظهر، كثير من المعارضين السوريين. وكان نفر من قادة الحزب قد لاقوا زعيمهم إلى القاهرة حيث أقام أياماً لإنهاء الترتيبات معه. ومن منزل مأمون أبياس، في الفيديري، ألقى سعادة خطبة في مستقبله حصرت في حربه مُنَجَّر الاستقلال من إيقه إلى يائه. فنسب إلى الحزب خفق الإعلام الوطنية وأقول الإعلام المعتدّة. واعتبر الاستقلال «خطوة هامّة» لها ما بعدها والفضل فيها لـ«عمل» مستقبله و«جهاد»هم «المنظم». ورأى أن هؤلاء ليسوا «كالفئات الأخرى» التي جاهدت «جهاداً اعتبارياً» وأن جهادهم «لم يكن تحت حماية العراب البريطانية». وعلى هذه الشاكلة، راح سعادة يشنّد على «انفراد» حربه بالجهاد، وإنقاذ «شرف الأمة». وما إن أكّد «الزعيم» أن محازبيه ليسوا «كما أشاع الأجانب أعداء للبنان والكيان اللبناني» حتّى ارتدّ إلى السؤال «وما هو الكيان اللبناني؟» ثمّ أجاب بأن هذا الكيان ليس به «قلب من حديد يوضع فيه الفكر» وإنما هو «دائرة ضمان» ينطلق منها الفكر لينتهي إلى جمع «الأمة كلّها على مستقبل لا تحيد عنه قيد شعرة». وهذا قبل أن يخلص إلى القول إن هذا الكيان «وقف على إرادة الشعب اللبناني»، و«إن الحزب لا يريد أن يفرض على الشعب اللبناني شيئاً فرضاً». بعد ذلك، وصل الخطيب إلى حديث جامعة الدول العربية فأعتبرها «تحقيقاً لما نادى به الحزب»، بخلاف ما أراده أصحاب «العروبة الباطلة» من دعاة الوحدة القومية العربية.

وقبل أن يصل سعادة، في ختام خطبته، إلى الحُص على الجهاد في سبيل إنقاذ فلسطين، مشنداً على أن هذه المهمة «أمر لبناني في الصميم»، توقف، مرة أخرى، عند «حالة الاستقلال الحاضرة» ليجد فيها مرحلة واحدة من مرحلتين يتوجب اجتيازهما لتخرج الأمة من السجن. «نحن الآن خارج للقواش ولكننا لا نزال ضمن السور. الأبواب مفتوحة، التي إلى الداخل، أما التي إلى الخارج فلا يزال عليها السجانون وهم دائماً منا في الغالب».

استثارت هذه الخطبة غضب أهل الحكم. وخلفت المسؤولين عن الحزب أو أهتمهم، على الأقل، في تلك المدة، في حال قلق وذهول. كان الخطيب الذي «جاهد» بالمراسلة من وراء البعارة مدة السنوات العاشرة التي مهدت للاستقلال والسنوات التي شهت معركتي الاستقلال والجلال، يصادر هذا كله (وقد تضاعفت لتعقيقه قوى وجهود يصعب حصرها وتكثرت له قيادة سياسية معلومة بأساساتها) لصالح حزب لم يكن لأحد أن ينكر دوره العلوي الموقن والحدود في هذا كله، ولكنه هو نفسه (أي الحزب) لم يكن يخطر له ببال، على الأرجح، حتى سماعه خطبة زعيمه، أنه صاحب الفضل كله في هذا الذي جرى كله. ولم يكن هذا الضرب من الإفراط في العصبية وفي تقدير الدور والقدرة جديداً على أنطون سعادة. فهو كثيراً ما باغت أنصاره بنسبته إلى الحزب عديداً في الصفوف ومستوى من القدرة (من القدرة العسكرية على الخصوص) وحالاً من الجمهورية لم يكن الأنصار - بشهادة بعضهم - يلبسون ما يوهي بوجودها أو بوجود ما يقرب منها في واقع الأحوال. كان جانب كبير من صورة الحزب عند سعادة ينبثق من باطن سعادة نفسه، فلا تقيد معايينة الرجل لحزبه القائم فعلاً. بل إن نصوص الرجل تفضي إلى رسم لما يشبه الأواني المتداخلة، ولكن أصغرهما جرمياً يستوعب أكبرها جميعاً. الزعيم يستوعب الحزب (الذي هو «الدولة المستقلة») والحزب يستوعب الأمة (التي يستوي الإنسان - المجتمع قواماً لها). يشتم ذلك بقوة متسلسلة الفعل هي «البطولة المؤيدة بعقيدة العقيدة». فهذه هي قوة «النهضة القومية الاجتماعية» التي تكون الأمة، قبل أن تضوي إلى صفوفها، متخبطة «في فوضى لا مثيل لها».

هذه خلاصة لا ظلم فيها لفكر كان أشبه بالسحر. فهو قد حلّ المشكل الذي اخترق تاريخ الفلسفة، لا بالفلسف على أصول التفلسف وبتجذبه مشقته وحفر المسالك في أوعاره التراثية، بل بنعت لفظ واحد من لفظتين: مادة... روح... لنقل إذن «مرححية»... ثم لنقل أحياناً: «وحدة الوجود». هكذا أيضاً حلّ سعادة مشكلة التجانب بين «الفرد» و«المجتمع» (وهو مشكل متحرك في تاريخ المجتمعات، وقد استقطبت عقده جهود علوم الإنسان والمجتمع، فضلاً عن الجهود للفلسفية) بمواجهة اللفظين على غرار المواجهة التي أجراها في المرحية. فكان الإنسان - المجتمع. ولكن الإنسان - المجتمع هذا ليس خالي الوفاض من المعنى، على غرار سابقه الذي كان مجرد إشاعة عن المشكل. بل إن الإنسان - المجتمع هو أداة الشفط المتسلسل التي تنتهي بالأمة إلى التجسد في الزعيم عبر الحزب. فلا يبقى من «فرد» غير «الزعيم». ولكن هذا الفرد

ليس أحد الفاتنين من أفراد البشر. بل تشبه الزعامة فيه «جسد الملك الصوفي» الذي كان خالداً في تصور القرون الوسطى الأوروبية، بخلاف «جسد الملك الماتّي». على أن الصورة الأقرب، وهي قد تكون أقامت على نحو ما في مخيلة سعادة نفسه، إنما هي صورة المسيح والكنيسة والعالم. فإن روح الأئمة المتكفئة في الزعيم تعود لتنتشر في الأئمة بتوسط الحزب وبفعل النظام والمقيدة، وهذا شأن المسيح الذي تجسده الكنيسة لتنتشر جسده في بقي البشر بفعل البشارة والمسيحية. عليه كتب أنطون سعادة:

«المسيحية ابتدأت بفرد وكذلك المحمّدية وكذلك القومية الاجتماعية». وكتب:

«أمنتكم بي معلماً وهاجياً للأئمة والناس ومخططاً وبانياً للمجتمع الجديد وقائداً للقوات الجديدة الناهضة الراحفة بالنعالييم والمثل العليا إلى النصر. وأمنت بكم أئمة مثالية معلّمة وهاجياً للأئمة، بئامة للمجتمع الإنساني الجديد، قائدة لقوات التجديد الإنساني بروح النعالييم الجديدة التي تحيلون حرارتها المحيية وضيائها المنير إلى الأئمة جميعاً (...). وعليه، أيضاً جعل سعادة، منذ أوائل حركته، من عيد ميلاده عيداً للحزب، على رجاء أن يصبح، مع بلوغ «النهضة» أهدافها، عيداً للأئمة التي ستؤول بدورها هداية الإنسانية.

وهذا كلام ليس «الأئمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة» غير صدى خافت له، مع العلم بأن الغفوت ليس نقيصة ههنا. فإن قطب الزعامة (وهو محل الكشافة القصوى) غير مائل سلفاً في الحالة العربية، وإن يكن محتمل التولد، وفي ركابه العنف المترتب عن كثافة تماهيه بالأئمة افتراضاً وتماهي الأئمة به طلباً. وأما في حالة سعادة، فإن العنف مائل فوراً ولا يحده شيء. لا يحده شيء غير ما سباه سعادة نفسه «الانحراف» أو «الغبائية» في حالة نعمة ثابت وأصحابه. وهما «انحراف» و«خيلة» مباركان، في هذه الحالة، لكونهما صدموا بأن «المجتمع» لم يصبح - ولن يصبح أبداً - «إنساناً» واحداً يتكاثر، وبأن ما يخرج من الأئمة عن حدود الحزب ليس مجرد «فوضى لا مثيل لها» وبأن عالم البشر كثير ومتضارب لأن جيل الأفراد والمتعدّدات (والمصطلح الأخير لسعادة) لا مأل واحد له ولا منتهى. فلا يمكن أن تختصر العالم، لا في الحال ولا في الاستقبال، وحدانية الزعامة التي تبدأ بتصنيف نفسها ثم تزد الأئمة، وفي ركابها الإنسانية، إلى نورانية تعاليمها. لذا احتاج حزب أنطون سعادة، على الدوام، إلى بدائل من نعمة ثابت ليستمر ويستعيد توازنه كلما اختل. وهو لم يتمكن من الضيق في السير على حبل أزماته المشدود، إلا لأنه لم يكن، في أي وقت، قابلاً للردة إلى صورته التي تفككت عنها مخيلة زعيمه.

إنّ، استدعى منير الأمن العام أنطون سعادة، بعد يوم وبعض يوم على الخطبة التي ألّفها في مستقبله. وكان الفرض المصّرح به للاستدعاء الوقوف من سعادة على تفسير لما جاء في خطبته بحسد الكيان اللبناني، وهو ما اعتُبر مناقضاً لمنطوق الترخيص المعلن للحزب في سنة 1944. امتنع سعادة عن الاستجابة فأبطلت بالاستدعاء، مذكّرة إحصار ثمّ مذكّرة توقيف. فكان أن عمد سعادة إلى التخفي، فتنقّل بين مواضع مختلفة من الجبل. ولكنّه كان يوجد أكثر ما يوجد في بلدته ظهر الشجر محيطاً نفسه بحراسة مسلّحة وبمناصر مراقبة لحركة قوى الأمن تنذره في حال توجّهها إليه. وكان يقضي ليله، غالباً، في غير الموضع الذي يظهر فيه نهراً ويستقبل فيه زوّاراً يعادونه، على الخصوص، في موضوع الانتخابات ويدير منه (ومن سواء) شؤون الحزب أو يعالج أزمة الحزب، على الأسخ. ولم يكن العثر على سعادة وجلبه أمراً عسيراً على جهاز السلطة. ولكن كان ممكناً أن تسفر المداخلة عن إراقة للدم، فيخرج المشكل عن حده المرسوم. لذا تطوّرت هذه المسألة، مدة سبعة أشهر، على خطّين يرجع إليهما لم يكن متوازيين. فمن جهة، كان الرّشّعون الثوريّون، في جبل لبنان، يستثمرون «النكسة» في استعراج تأييد الحزب السوري القومي لهم في الانتخابات، متعهّدين بمقايضة هذا التأييد بسحب النكسة. وهكذا تضعفّ عنف العملة التي شنها سعادة على أهل الحكم يوم عودته إلى لبنان في التصويت لسليم الثوري، شقيق رئيس الجمهورية، ولجبرائيل المرّ. وهذا في وقت لم يتمكّن فيه الحزب من تحصيل مقعد نيابتي واحد، وحصلت لأخوة سليم الثوري نفسها على قلّة من مقاعد الدائرة. أمّا في الجهة الأخرى، فكان وسيط من الحزب يروح ويغدو بين هذا أو ذاك من أركان الحكمة وأنطون سعادة.

وكان يُفرض على سعادة للتوقيع نصّ من سطرين وضع رياض الصلح صيغته الأولى. كانت الصيغة تطلب إليه الإخلاص للكيان اللبناني والعمل على أساسه العاصر «دون أي تعفّف». ولكن سعادة تعفّف. فقبل تأكيد الإخلاص للكيان طالما أن الكيان «يعبر عن إرادة الشعب اللبناني» أو «يؤمن مصلحة» هذا الشعب، وهو ما كان يُشرع باباً لترك تفسير «الإرادة» و«المصلحة» في عهدة «الرّعي». على هذا، أغلق باب التفاوض موقفاً وجري ما جرى في الانتخابات واشتركت سعادة وحزبه في العملة عليها مع قوى المعارضة الجديدة ولكنهما حصلّا من جبرائيل المرّ، نائب رئيس الحكومة، تعهداً بسحب النكسة لقاء تأييد الحزب إياه في الانتخابات. وقد تمّ ذلك في أيلول، أي بعد خفوت العملة على الانتخابات، شيئاً ما، وتضامن أحمد الحسيني ووزير العدليّة مع المرّ في طلبه.

ولا نعرف من المصادر المتاحة اليوم حرفيّة النصّ الذي وقّع عليه أنطون سعادة. ولكن ورقة بخط يد سعادة كان يحتفظ بها نعمة ثابت ترجّح، إذا قرأناها بالكلام المنسوب إلى وزير العدليّة في مجلس الوزراء، أن يكون قد تمّ التوصل إلى صيغة وسطى. أي أن تأكيد الإخلاص للكيان «طالما أنّ له» يعبر عن إرادة الشعب اللبناني، حل محلّه



177 أرمكان الحبيب
القمي في استقبال
صحافة يوم حوزة
من المغرب
178 الطون سادة



١٧٩ الصلح متوسطاً
الزميم والظوري في
اجتماع فتوة
١٨٨ مجلة في أبناء
معاذكته



تأكيد الإخلاص «لإزادة الشعب اللبناني وللمكيان اللبناني بعبود الحاضرة والعمل على أساس هذا المكيان». الصيغة الأولى هي التي اقترحها سعادة، معذلاً ما أملاه ريناس الصلح، والثانية هي التي كانت موجودة بخط سعادة في عهدة نعمة ثابت واعتبرها سعادة نفسه «النص الأخير»، والفارق بين الصيغتين جلي.

في مرحلة التثقيف النسبي والملاحقة المتراخية هذه، كان أنطون سعادة يعيد إحكام قبضته على الحزب ويطبع أركاناً له رأى في سلوكهم تطبيقاً لدوامي السياسة على صراحة العقيدة ورفاقاً له آخرين لاحظ عندهم ميلاً عن ثوابت العقيدة نفسها وداخلت مرجعياتهم أسماء وأفكار مغايرة لما كان يراه مجبلاً في اسمه وفكره. ضمت الففة الأولى أمثال نعمة ثابت، ومأمون أياض وأسد الأشقر. وضمت الثانية أمثال فايز صايغ وغسان تويني ويوسف الخال. وأنطون سعادة الذي وفق على الدوام ما بين إحاطته نفسه بشعائر التقديس الخافضة ولزومه جانب التهذيب ولطف الماشرة في سيرته مع رفاقه، لم يكن يلزم جانب الروع في معاملته لمخالفه. وعليه، شتت نعمة ثابت، وهو يطرده من الحزب، بلقب «الغائن» واتهم غسان تويني في «أخلاقه». وكان في البداية أرفق بفايز صايغ، فطلب إليه الإشاحة عن كيركيشارد وبرديايف والاعتماد بـ «التماليم» السورية القومية وبكتاب نيشو الأمم لمفقه «الزعيم». ولكن صايغ انتهى «خائناً» أيضاً. إلخ. وبعد طرد من طرد، استغرقت حركة الضبط والربط هذه مدة غير يسيرة كان سعادة يشكو فيها فتور همة البعض من المقربين إليه وإثراهم شؤون معيشتهم أحياناً على «الواجب» العربي. هكذا وصل في نهاية مسيرة «التطهير» والتصويب هذه إلى حل قيادة الحزب من أصلها (أي مجلس العهد والمجلس الأعلى) وحصر السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الزعيم. وكان قد قُرب إليه بعض من لم تكن لهم طلائع «المثقفين» الصعبة، من أمثال الضابط عثمان كرم، أو بعض من لم يكتسبوا إلا لاحقاً من أمثال هشام شرابي الذي حمله الزعيم على قطع مراسسته في شيكاغو والعودة إلى جواره في بيروت ليصير «ناموساً» له من جديد. وقد وقع حل القيادة المشار إليه في نيسان 1949 أي قبل إعدام سعادة بنحو من ثلاثة أشهر.

٢٠٦٠ وقع «النكبة» وجاذبية «الثورة»

بين عودة أنطون سعادة إلى حركته العلنية في بيروت، بعد سحب مذكرة التوقيف، في أيلول 1947 واختفائه مجدداً على أثر حادث الجثيرة، في 9 حزيران 1949، عام وتسعة أشهر شغلها أحداث جسام. اتخذت منظمة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين ثم بدأت الحرب في فلسطين لتنتهي إلى «النكبة». وقد اشترك أفراد من الحزب، بصفتهم أفراداً، في حرب فلسطين، متطوعين بين من تطوع. وأما زعيم الحزب فأعلن، حالما رجعت كفة «التقسيم» في المنظمة الدولية أن معازيه في حالة حرب من أجل فلسطين، ودعا «نظار التريب» والمزبن إلى إحصائهم «جرائد جرائد» والمنشآت والمديريات إلى

تسجيل الراغبين ليحاربوا في «الجيش القومي الاجتماعي تحت راية الزبوجة».

لم ينشأ هذا الجيش قط. ولا كان يوجد ما يوحي بإمكان نشوئه حين أعلن. فقد كان حزب سعادة في أزمة مالية مقيمة، ولم يكن ما تفرغ عليه من سلاح عدة تصلح لحرب. وكانت تقابل شعارات التسجيل للحافة بشخص الزعيم حالة شع في موارده المالية المتقصرة على تبرعات حزبيين فادرين. وهي حالة أكرمت أسرته - على ما يتضح من منكرات زوجته - بأشد التقشف. وقد رفض سعادة تشجيع محاربيه على القتال تحت راية أو أرايات غير راية الحزب. والراجع أن العجز عن الدخول المستقل، تحت الراية الحزبية، في حرب فلسطين، ترك جرحاً خائراً في نفس الرجل. فإن المعطى الفلسطيني، ومعه الفت الواضح لليهود، كانا ركنين في تصوّر القومي منذ مطلع شبابه وتحكمهما، بين ما تحكمهما، خياراته السياسية في الحرب العالمية وفي عشاياها. ومع عودته إلى بيروت، في سنة 1947، كانت المسألة الفلسطينية تدخل طوراً جديداً، واضح الخطورة، افتتحه إعلان بريطانيا عزمها على إنهاء الانتداب وتطويرها المسألة إلى ساحة الأمم المتحدة. وقد ظهر الشعور بالخطر في الخطبة التي ألقاها سعادة يوم عودته من المهجر: في كلامه على فلسطين وفي اختتامه هذا الكلام بالصيغة إلى «الجهاد».

مذاك أخذ السعي إلى التهيئة العسكرية يستأثر بنصيب من جهود سعادة تزايدت أهميته مع وقوع الحرب في فلسطين. ولكن أخذ يتزايد شعور سعادة أيضاً بأن إنشاء قوة عسكرية مقاتلة في مولة قائمة ذات حكومة وجيش إنما هو حلم ستقاومه الحكومة وقتاتها، ولن يتاح له أصلاً ما يناسبه من موارده ووسائل ما لم يترجم أولاً بالاستيلاء على الحكم في تلك الدولة القائمة.

ومن بين الدول المشكّلة لـ«لوطن السوري» لم تكن الدولة المستهدفة غير لبنان. ففي لبنان كانت تنحصر معظم قوى الحزب وأكثرها حيوية وتعلقاً بالزعيم. وهذا مع أن هذا الأخير، على ما نبتّه إليه بعض رفاقه، يُقيد وصوله، كان يميل إلى الإفراط في تقدير هذه القوى فيسبغ عليها أوصافاً تفاجئ العارفين بها من سامعيه.

وقد أنكر سعادة، قبل اعتقاله وفي أثناء محاكمته، أن يكون قد ضلّع، قبل حادثة الجبيرة وحيلة القمع التي استهدفت حزبه، في تدبير «ثورة» أو انقلاب في لبنان. وأما الحكومة اللبنانية فلم تكن يوماً مطمئنة إلى هذا الإنكار. وقد لبثت طوال سنة 1948 والفصل الأول من تلقينها تكتفي بمراقبة الحزب وبمراقبة معدودة لنشاطه العام، وخصوصاً لمحاولاته إقامة الاحتفالات في أماكن مفتوحة. وكان الحزب، في هذه المدة، يستقطب أفراداً في قوات الدولة المسلحة ظهر في ما بعد أن عندهم أصبح لا يستهان به. وكان للدولة عيون ترصد هذا النشاط، وكان رياض الصلح لا يكتفم أنها «ساهرة». ويروي عبد الله قيرصي أن سعادة جند، في حضوره، ضابطاً مسؤولاً عن الشعبة الثانية في الجيش وهو ما أثار القلق في نفس قيرصي. ففي هذا النوع من المواقف لا يُعرف، على

وجه اليقين، من يتجنس على من... وما لا يذكره قبرصي أن هذا الضابط، يدعى الملازم الأول إلياس العسواني وهو المتهم الفعلي للشعبة الثاقبة، عاش طويلاً بعد تلك الرحلة وترك السلك العسكري ليصبح قاضياً ولا يدل شيء من سيرته المعروفة على أنه كان سورياً قوميّاً في يوم من الأيام.

واليوم، نعرف من مذكرات قبرصي أن أنطون سعادة لم يترك باباً وصلت إليه يده، ابتداءً من سنة 1948، إلا وطرقه طلباً للسلاح والمال، وغايته قُلبُ نظام الحكم في لبنان. بل لعنه بأشور هذا النشاط، وهو مُلاحق في وقت ما من سنة 1947. فإن هشام شرابي ينكر أن سعادة قام، في تلك المدة، برحلة سرّية إلى عمان وعاد منها منعقب النفس. وكان سعادة ينفي، بين ما كان ينفي، حصول اتصال بينه وبين ملك الأردن، مشدداً على الفارق في الشرب القومي بين سوريا والعرب وسوريا الملك. وأيّاً يكن الأمر، فإن رواية شرابي التي لم يُعلمه أنطون سعادة على تفاصيل الرحلة، لا تبيح الجزم بحصول لقاء بين الرجلين. وكان الملك عبد الله أحصف وأدهى من أن يدخل في مغامرة لبنانية آنذاك فيما كانت عينه على ما بدت فلسطين مقبلة عليه.

ومع أن مذكرات عبد الله قبرصي كتاب منحور بأخطاء الذاكرة (تصغح بعضها مراجعة الصحف والروايات المبنية على وثائق)، فإنه يتمتع افتراض الخطأ فيما رواه من وقائع معددة اشترك في بعضها وتتصل بدأب سعادة في تدبير «ثورة» مسلحة في لبنان. يذكر قبرصي أن عقيداً سورياً (أو هو سوريّ المنشأ في الأقل) منتصباً إلى الحزب اسمه قبصر زهران يتّين كان قد وضع، بالتماهم مع سعادة، خطة عسكرية، في أوائل 1949، لقلب نظام الحكم في لبنان، تتضمن، فضلاً عن تعطيل الطيران العسكري وقطع الطرق على القوّات العسكرية، اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، وقائد الجيش وأركانها، وذلك بعد اتخاذ مقرّ لقيادة الثورة في ضاحية الدكوانة. ويُشير قبرصي أيضاً إلى «سلك» من المزيّين في الحزب تولّى تدريبهم بعض الضباط ووضعو لجماعتهم نظاماً للترقب وما يليها، وأن هذا العمل بدأ في صيف 1947 في مخيمات بعيدة عن العمران وصحبه جهد للتحقيق بالعقيدة. وروي قبرصي أن سعادة سأل المطران الأرثوذكسي بطرس الخوري في 2 أيار 1949، رأيّه في أن يُقَدِّم الحزب على استلام الحكم في لبنان فأجابه المطران بما معناه أن على الحزب أن يتعقّق من كفاية قوّاته للمهمة. ثم يذكر قبرصي أسماء المقرّبين إلى سعادة ممّن كانوا بمثابة أركان حربه، وأخصّهم في الشأن العسكري رفيقه الأول جورج عبد المسيح والضابط السوري عساف كرم. ويُشدّد ههنا على سعي الزعيم إلى كسب ولاء العسكريين من الجيش وقوى الأمن ما أمكنه ذلك.

وأما الحصول على السلاح فتابنت سُبُلُه من التعاقد مع مصنع سزّي للأسلحة إلى الاتصال الذي اشترك فيه قبرصي بإميل إدّه (لا سواه) طلباً للمال والسلاح، وهو اتصال تمّ بالواسطة وجّبه الطلب بالرفض من جانب الرئيس السابق. أخيراً، (في 22 أيار)،

أقدم سعادة على تكليف قبرصي نفسه الاتصال بسفير فرنسا آرمان دو شايلا (وكان قبرصي يدرغه) لاستمراحه في التعاون ومعرفة موقفه من احتمال قبض العربز على السلطة في البلاد. وقد تمتر هذا الاتصال لأن السفير كان على أهبة السفر إلى فرنسا يوم قصده قبرصي.

في 7 نيسان 1949، أي بعد ثمانية أيام مضت على انقلاب حسني الزعيم وتخللتها المناوشات الأولى بينه وبين رياض الصلح، أفرج مجلس الوزراء عن الجيل الجديد، جريدة العربز السوري القومي المعطلة من سنة تامة في خضم المعويات التي كانت قد أثرت بصعف عدة في عام العربز الفلسطينية. وكلفت هذه الجريدة (التي لم يكن صدر منها غير خمسة أعداد) قد خلفت النهضة التي أوقفت عن الصدور أيضاً في أثناء الأزمة التي نشبت مع عودة سعادة من الأرجنتين. ولا يمكن الجزم اليوم بوجود صلة بين إطلاق سراح الجيل الجديد وإفاء سعادة، قبل ذلك بثلاثة أيام، خطبة في الحيت ضمتها تشكيكاً بالهتية الانقلاب السوري، إذ لا تعرف لأصعاب هذا الأخير «أية فكرة أو عقيدة أو رأي واضح» وفعلهم أشبه بفعل «خناجر المالك» في قلوب أهل الطفاني الذين اتخنوهم «ليسلطوهم على رقاب الشعب».

على أن العهد بهذا الموقف لم يطّل، كان سعادة أول المفتاين ممّا قاله إذ دعاه عبد الله قبرصي إلى الكلام من استندذان وسبقه إلى نقد الانقلاب. فكان أن وجه الزعيم إلى رفيقه، بقيد انفضاض الحفل، لهما خطباً صارماً.

بعد عشرين يوماً مرّت على هذا التقرير، كان سعادة قد أنتم التمهيد لاتصال مباشر بين العربز وحسني الزعيم. فأرسل قبرصي نفسه ومعه أركان آخرون لمقابلة الزعيم في دمشق ومطالبته بالتعاون - بحسب عبارة قبرصي - «لإسقاط نظام الحكم»، في لبنان، وإقامة حكم جديد يكون حليفاً مخلصاً ومادفاً لحكم الزعيم في دمشق. على أن ذلك اليوم، وهو الرابع والعشرون من نيسان، كان يوم زيارة رياض الصلح الأولى لدمشق الانقلاب وذلك في غداة اعتراف لبنان (مع الملكتين المصرية والسعودية) بالنظام الجديد. وقد فوجئ الوفد بموكب رئيس الحكومة يتجاوز ثم امتنع الزعيم عن مقابلة الوفد بعد انتهاء زيارة الصلح.

وكان قد مضى شهر على هذه المحاولة حين تمّ، في 27 أيار، اللقاء الأول بين الزعيم و«الزعيم». في أثناء هذا الشهر، وقعت والعة اغتيال كامل الحسين اليوسف وشبت من جزائرها الأزمة الماسفة بين حكومة الزعيم والحكومة اللبنانية، وقد عرضناها في موضع آخر. وقد تبنى سعادة في هذه الأزمة وجهة للنظر السورية كلياً وانتقد الحكومة اللبنانية بعدة، في جريدة العربز، لامتناعها عن تسليم منفذي الاغتيال إلى من أرسلهم. والواقع أن هذه الأزمة كانت لا تزال تجرجر أنيالها في الأسبوع الأخير من أيار، حين اجتمع قائد الانقلاب السوري وأنطون سعادة، بتدبير من الطبيب صبري القتيبي

المستشار الإعلامي لحسني الزعيم والمقرب من الرجلين. كان الوزراء السوريون والليبنانيون قد اجتمعوا في السرداق الحدودي قبل يومين. وكان التحكيم السعدي- المصري سالكاً مجراه ليفضي، في 3 حزيران، إلى تسليم العسكريين السوريين لسلطات بلادهم.

ولكن غضب حسني الزعيم لم يكن هذا ولا كانت مطالبه الاقتصادية لُبت. فلبث، بعد التسليم المذكور، يوالي بومر الاستفزاز على الحدود. وكان أحوج منه في أي وقت مضى إلى قوة أو قوة لبنانية تكون حركتها في داخل لبنان رجع صدى لرغبته في حشر السلطات اللبنانية، وفي إسقاط حكومة رياض الصلح إذا أمكن. وكان الزعيم قد التقى أركان المعارضة التقليدية لعهد بشارة الخوري في النصف الأول من نيسان (أي في غدوات الانقلاب). وأفاد تقرير بريطاني أن كميل شمعون رأى، بعد مقابلته الزعيم، أن بشارة الخوري لن يكمل ولايته، فيما أشار عبد الحميد كرامي إلى أن الزعيم عرض على المعارضة سلاحاً ورجلاً لقلب نظام الحكم. ولكن هذه المعارضة كانت لها قواعد معلومة تحكم أسلوبها في العمل. فلم يحصل من جانبها، في الأسابيع التالية، ما يجاري استعجال الزعيم. ولما حارب أنطون سعادة فكان مزاجه، في المرحلة نفسها، أقرب إلى هذا الاستعجال. وكان زعيم الحزب قد تعلل، في نيسان، على وجه التعبد، من شوابط القيادة في حزبه، فأصبح حزياً في حركته، يستعين من بين المحيطين به بمن يمعنهم الثقة التامة ويأنس منهم حسن الاستجابة.

ما الذي جرى في ذلك الاجتماع الأول بين سعادة وحسني الزعيم؟ كان الاجتماع خلوة فلم يشرع منه إلا ما اختار كل من الرجلين أن يصرح به للقباني لاحقاً، وهو ما قد يكون صورة أمينة لوقائع الاجتماع وقد لا يكون. فإن أيّاً منهما لم يكن ملزماً بكشف ما يستحسن بقاءه مكتوماً عن القباني وعن سواه. وما فهمه القباني، في أي حال، هو أن سعادة كان راضياً تمام الرضا عما سمعه، وأنه لم يطلب مائلاً ولا سلاحاً ولا أعرب عن رغبة في القيام بثورة في لبنان. وإنما تعهد «بتهيئة الأذهان وإثارة الرأي العام ضد الحكومة اللبنانية». هذا فيما تعهد حسني الزعيم «بعدم الحزب ولياً للجامعة العربية ومساندته» في سواها الطبيعية كلها. «وقد قبل الطرفان - في رواية القباني - بقاء لبنان جمهوريّة حتى يتم تحقيق الأسس الحيوية الهامة للبنانيين، وهي توحيد التمثيل الخارجيّ وتوحيد الدفاع العسكري واعتبار البنانيين دولة اقتصادية واحدة».

وبقطع النظر عما إذا كان هذا (وهو كثير) خلاصة الحديث كله (وهو ما لا يتركه تهديد حسني الزعيم تذكراً واجتياح لبنان وعرضه السلاح والرجال على أقطاب المعارضة اللبنانية، ولا وصول أنطون سعادة إلى حد طلب السلاح والمال من إميل إده)، فإن هذا الاجتماع استنفر الحكومة اللبنانية ووكد عزمها على إنزال ضربة فائتة وفاصلة بالحزب السوري القومي وبزعيمه. كانت الحكومة تعرف، من حسني الزعيم نفسه، موقفه منها ومن لبنان بقضه وقضيضه، وكانت تحظف صلاتها العربية على الخصوص، وبعض صلاتها المولوية، وكثيراً من أناتها السياسية، في لجم هذا الموقف

وترويضه. وأما خرق الداخل اللبناني بمقد «تعاون» بين نظام الزعيم وحزب كبير جاز في البحث عن سلاح ومال وحلفاء، لإطاحة نظام الحكم اللبناني، فأمر لم يكن أهل هذا الحكم مستعدين لانتظار خواتيمه وهم مكتوفو الأيدي. لذا أصبح موقف الحكومة من الحزب، منذ الأيام الأولى للانقلاب السوري، منوطاً، قبل أي اعتبار آخر، بموقف زعيم الحزب من صاحب الانقلاب. هكذا أخرجت الحكومة عن جريدة الحزب، في أوائل نيسان، معتدة - على الأرجح - بالهجوم الخطابي الذي شنّه الأوّل على الثاني في الحدث. وهكذا عزمت الحكومة على قطع السبل بين سعادة وما كانت تعرفه من مراميه، حالما قدّرت وقوع ما كانت تعاذره بين «الزعيمين» في مكتب صاحب الانقلاب بدمشق.

ويرجع صبري القبتاني نفسه أن عادل أرسلان (نائب حسني الزعيم الذي كان يكنّ لرئيسه أعمق الأتراء، ورفيق درب رياض الصلح - في ما يتعلّق ضيقه، في بعض الأحيان بـ«جَيْل» هذا الأخير - من أيّام فيصل) هو من نقل إلى الصلح في بيروت، يوم 2 حزيران، خبر اجتماع الزعيم وأنطون سعادة وحذّره من المواقف. وهذا في وقت كان فيه أرسلان (مع تبنّيه موقف حكومته) يجهد لتسكين العاصفة التي أثارتها، بين لبنان وسوريا، فعلة «الضابط المجنون» أكرم طيّارة (والوصف لأرسلان)، إذ أقدم على قتل كامل الحسين اليوسف في الأراضي اللبنانية. وأياً يكن الأمر، فإن ميل حسني الزعيم إلى «التبجّع»، بحسب وصف القبتاني وغيره، كان كفيلاً بنقل خبر اجتماعه بسعادة إلى مسامع رياض الصلح، وذلك عبر أكثر من قناة سورية لم تكن ترى رأي الزعيم في مآل العلاقات اللبنانية - السورية، سواء أكانت ممالة لصاحب الانقلاب أم معاصمة له.

وأما ردّ رياض الصلح فجاء قوياً. أجرى مصالحة بين حزبي الكتائب والنجادة، كانت الغاية المرجّحة لها حماية ظهر الحكومة من أية ردة طائفية قد نشيرها، في «شارع» بيروت، أعمال مهادمة وفتح واسعة النطاق. إلى ذلك، جمع الصلح «مجلس الأمن» الوطني وفيه قائد الجيش وقادة الأسلاك الأمنية والنائب العام الاستئنافي، لأتخاذ ما يلزم من إجراءات المراقبة والرصد.

وحين وقعت حادثة الجمّيزة، في 9 حزيران، نُسب إلى الحكومة تدبيرها مع الكتائب. ولكن رئيس الحكومة صرح، بلا مواربة، في غمرة العملية التي تلت على الحزب القومسي، بـ«أن الحكومة اللبنانية قد استعدت لعلّ هذا الحزب وحدّت يوم السبت الفائت (11 حزيران) للقيام بذلك. ولكن حادث الجمّيزة الذي وقع يوم الخميس (9 منه) (...) جعلنا نقدم هذا الموعد لنقوم بعملية للتطهير». كان غرض العملية أسبق وأهم بكثير من أن يُعطى بعادّة الجمّيزة. ولم يكن للحكومة من فائدة ترجوها من تدبير العادّة المشار إليها. بل لعلّ هذه العادّة أضرت بالعملية المقررة من وجوه مختلفة، أثلها تمكين أنطون سعادة من الهرب، بعد أن استنفرت العادّة الحزب وتبيّن أن أعضاء وزعيمه ملاحقون.

وبعد، فما الذي جرى في الجزيرة؟ رويت هذه العادة، بتفاصيل لا تخلو من التضليل، مزارت عدة. وأما الخلاصة فهي أن تنافساً بين السوريين القوميين والكتائبيين في انتخابات للمختارفة كان قد حصل، في تلك الحث، في أيار 1949، وانجلى عن قدر من التورر. ففاز الكتائبيون بالمختارفة ولكن منافسيهم أقاموا احتفال تكريم لسعادة خدة الانتخاب، وذلك في مقهى الشامي الذي كان يتردد عليه أعضاء من الحزب. وقد حاول الكتائبيون الرد على الاجتماع بمثله في المقهى نفسه، فرفض أصحابه ذلك. عليه دعا الكتائبيون إلى اجتماعهم مساء 9 حزيران في مقهى الجزيرة الذي كانوا يترددون عليه. وكان الحزب القومي قد عهد، قبل أيام، بطباعة جريدته الجيل الجديد إلى مطبعة ميشال فضول المقابلة لمقهى الجزيرة، وكان صاحبها عضواً في الحزب ورأس فيها مكاتب للمحزبين. وفي تلك المساء، حضر أنطون سعادة إلى المطبعة فيما الكتائبيون وأنصارهم يتجمعون في المقهى. وكثفت جملة المستجذات الآفة الذكر قد ظهرت للكتائبيين على أنها تحد لهم في حث يمتونه واقعاً في عقر دارهم. وتفيد رواية يوسف سلامة الذي أوصل سعادة في سيارته المكشوفة مع هشام شرابي إلى المطبعة (وتلك بعد لقاء، في فندق النورماندي، بين سعادة ووزير الداخلية جبرائيل المز) بأن سعادة كان يزور تلك المطبعة للمرة الأولى. فإن سلامة يقول إنه وصاحبه اهتموا إلى موضع المطبعة بعد توقف سؤال. وهو ما قد يعني أن سعادة لم يتعد الذهاب إلى موضع لا يفصله عن الاجتماع الكتائبي سوى عرض شارع ضيق وأنه لم يعتمد الاستفزاز، بالتالي. لبث سعادة في المطبعة حتى انتهاء الخطب في المقهى وبعد تفريق الجمع الذي احتشد فيه بضع مئات. وفي هذه الأثناء، ظهرت بوادر استفزاز صارخة من الجانب الكتائبي للقوميين، فتوجه كتائبين إلى أحد هؤلاء في الشارع متعنين «أنطون» أن يخرج من المطبعة. ولكن وصل، في هذه الأثناء، من دمشق قوميان هما عصام الحايري وصبيحي فرحات وصعدا إلى المطبعة، من غير اعتراض. كان سعادة منصرفاً، في هذه الأثناء، إلى كتابة مقالاته التي يقال إنه مزق صيغتها الأولى ليتخذ لها موضوعاً جيداً هو «هشيم الطائفية يلهب في الجزيرة». ولكن نص المقالة يشتمل على تفاصيل لها نفع حصلت بعد خروج سعادة من المطبعة فلا يمكن أن يكون كتبها هناك. ما حصل هو أن الموجودين في المطبعة طلبوا نجدة حزبية لتأمين خروجهم، فعرض خمسة «مقاتلين» من الحزب اصطفاً في الشارع وأثوا التعية لزعيمهم وهو خارج مع مرافقيه وزائريه فلم يعترضه أحد من الكتائبيين.

ولكن الصدام وقع فور مفادة سعادة الحث. فهاجم الكتائبيون، وكانوا كثرة يقودهم موريس الجميل، من كانوا لا يزالون هناك من العاملين في المطبعة والجريدة ومن «المقاتلين»، وكانوا بأجمعهم عدداً قليلاً، وجرحوا ثلاثة منهم بالرمصاص وتمتوا بالضرب على آخرين، وأشعلوا حريقاً في ورق الصحف بقي جزئياً. وانتشر خبر هذا الصدام ووصلت تفاصيله إلى سعادة في منزله وراح المحاربون يتقاطرون إلى منزل زعيمهم مستطلعين ومتنظرين للتعليمات.

يستفاد من بعض الروايات أن سعادة أخذ يهتئ لردّ عنيف على العنف الكتائبي، ولكن وصله، في هذه الأثناء، إعلام بمباشرة أجهزة الأمن حملة ملاحقة شاملة لمعازييه ويقرب توجه قوة من رجال الأمن إلى منزله لا اعتقاله. فكان أن سارع إلى مغادرة المنزل فيما راح أهوانه يُخفون ما كان في المنزل من سلاح محدود وأوراق حزبية. وحين وصلت القوة إلى المنزل، بعد انتصاف الليل، وجدت فيه وحوله عشرات من العربيين سلّموا أنفسهم للقوة التي سافتهم إلى الاعتقال وكان بينهم عبد غير قليل من القياديين. وكانت قوى الأمن قد صادرت، قبل ذلك، ما وجدته من أوراق في مكتب العرب القائم في شارع المعرض وعثرت في المطبعة على سلّة فيها قنابل يدوية كان جورج عبد المسيح أودعها هناك من قبل «الاحتياط».

وفي الأيام القليلة التالية، ضاقت السجون بمئات من معازيي سعادة قد أوقفوا دهن التحقيق. ومن الجهة الأخرى، أوقف نحو مئتين من الكتائبيين أطلقوا في اليوم التالي ما عدا واحداً. وقُبِطت أيضاً إفادات بيار الجميل وقياديين آخرين من منظمة الكتائب وسدّرت منكرات إحضار بحق أربعة من الكتائبيين بينهم مورييس الجميل.

وأما أنطون سعادة فقلجاً إلى منزل قريب من سجن الرمل ثم إلى آخر في الصنائع. وبعد ثلاثة أيام أو أربعة، انتقل إلى منزل في عاليه. وفي 14 حزيران، وصل إلى دمشق، وفي السيارة التي ألقته امرأة من معازياته وطفلهما للتمويه وهو يمشي طربوشاً ونظارة سوداء، ومع حراس مسلّحين في سيارة أخرى. وقد تمكّنت السيارتان من تجاوز حاجز الأمن العام اللبناني في المنصع، دون التدقيق في هويّة سعادة، وذلك بحيلة يختلف الشهود في تفاصيلها. وفي هذه الأيام التي انقضت بين خروج سعادة من بيته، بعد حادثة الجنيّة، ووصله إلى دمشق، كان البحث عنه نشطاً في بيروت وغيرها، وكان للعرب يتعرض، فضلاً عن حملة الاعتقال، لعملية شديدة الوطأة في الصحافة. كان قد صدر قرار حكومي بحلّ العرب وأعلن عن جائزة مقدارها عشرة آلاف ليرة لبنانية لمن يمكن قوى الأمن من القبض على زعيمه.

وكان من وظائف العملية أن رياض الصلح أعلن أن العرب «على اتصال باليهود»، وأن في يد الدولة ما يُثبت ذلك، وكان لهذا الإعلان وقع في الصحف. زامن هذا الإعلان صدور القرار بحلّ العرب وحملة الاعتقال. وكان مرماء، على الأرجح، إبراز دليل وازن غير «معلومات» السلطة وتقارير أجهزةتها، يفضي القرار والعملية. وكانت الوثيقة موجودة فعلاً، وقد أهرزت لاحقاً أثناء معاكسة سعادة. ولكن الوثيقة، وهي رسالة إلى سعادة من منقذ عكا في العرب معبد جميل يونس (وقد تجرّح في مطبعة فصول وألقي القبض عليه في حادثة الجنيّة) كانت لا تفيد، بالضرورة، ما حصلها إياه رياض الصلح. فيونس يذكر أنه قابل في 8 أيار «ضابط قلم الاستخبارات» الإسرائيلي «المسؤول عن لواء العليل»، ولا يذكر سبباً لهذه المقابلة. ثم أنه يضيف أنه وقف على «أسرار مفضلة» عن منطقة إقامته سيمرضها لزعيمة في تقرير آخر، ولا يذكر سبباً أو

تفسيراً لإطلاق الضابط الإسرائيلي إتياء على معلومات سرّية. بعد هذا، يخلص يونس إلى التأكيد أن «الفلانج» (الكتائب) والمطران مبارك «على اتصال ومفاوضة» مع إسرائيل وأنهما يهتجان معها «لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحي». عليه استغفر تصريح رياض الصلح أنطون سعادة أشد الاستفزاز فردّ هذا الأخير التهمة في حديث إلى العلم المشرقية، «للمتحكمين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفين الذين فلنك وثائق عديدة عن اتصالاتهم واتصالات جميع الرحميين والمنعميين باليهود». على أن إفادة محمّد عريكة (وهو سوري قومي من ترشيحا، وإفادته مثبتة في كتاب وزارة الأتباء) ضمت تفاصيل وأسماء لا يسهل اختراعها، وهي تبقي المسألة المتعلقة بالاتصال بين بعض السوريين القوميين وبعض المسؤولين الصهيونيين ومسألة اطلاع سعادة نفسه على هذه الاتصالات وموقفه منها مسألتين معقّنتين في أُنس تقدير. يبقى أن ثمة ما يوهن شهادة عريكة (على الرغم من غزارة ما فيها من تفاصيل) وهو أن صاحبها (الذي عرضته شهادته لخاصة جنّية) أصبح - على ما توحى به رسالة استغاثة وجهها إلى يوسف شربل - مخبراً منتظماً لجهة لبنانية قد تكون الأمن العام وتلقّى، في وقت ما، مساعدة مالية من رياض الصلح.

اجتمع حسني الزعيم وأنطون سعادة ثانية بعد يومين من وصول الأخير إلى دمشق، وتولّى صبري القباني مجدداً ترتيب الموعد. وفي هذا اللقاء، صرح سعادة بعزمه على ردع طغيان الدولة اللبنانية وطلب 500 بندقية وذخيرتها وتسهيلات لتنظيم الحركة في سوريا ولتنقل الحازبين بين سوريا ولبنان. وقد خرج سعادة من الاجتماع راضياً بعد أن تعهّد له الزعيم بإعطائه ما طلب وأهدى إليه مستسه الخاص. وأما السلطات اللبنانية فشكّدت من وطأتها على المعتقلين من العرب. ثم أرسلت فريد شهاب، مدير الأمن العام، إلى دمشق، تطلب تسليم سعادة. وفي تلك الأونة، كان حسني الزعيم، بعد لاستفتاء عام يرفعه إلى سدة رئاسة الجمهورية، وكان معسن البرازي (الحقيقي المقرب إلى العرش المصري، وقد كان سفيراً في القاهرة وزيراً في عهد القوّتلي، والقريب أيضاً إلى رياض الصلح، وقد وكّده الصلح بينهما إصهار كليهما إلى آل الجابري) قد أفتى للزعيم - على قول عادل أرسلان - بجواز هذا الاستفتاء. والحاصل أنه ازداد نفوذاً عند الزعيم بحيث راح يتهبّأ لترؤس الحكومة الجديدة حال إجراء الاستفتاء في 26 حزيران. والراجع عند تناولي هذه الرحلة أن البرازي أفتنح الزعيم بأشباع خطة جديدة في العلاقات السورية اللبنانية تخرج بها من مناخ الأزمة الذي تسلمت زواجعه منذ الانقلاب. ومع تسليمه رئاسة الحكومة، راح يضيّق على حزب أنطون سعادة في سوريا ويحكم الطوق شيئاً فشيئاً حول هذا الأخير، ويصرف حسني الزعيم عن البرز بوعده له. وتفترض بعض الروايات أنه قد يكون أعلم الحكومة اللبنانية أيضاً بما يشتر لها القضاء على «ثورة» السوريين القوميين حال قيامها. والواقع أن هذا التضيق على سعادة وحزبه في سوريا قيّض له غطاء سوري عام جعله جزءاً من كل. فقد رة حسني الزعيم على معارضة الأحزاب السورية المهتة مشروع الاستفتاء بعزل الأحزاب في البلاد وإغلاق مكاتبها وكبت حركتها.

وفي 24 حزيران، أي قبل الاستفتاء بيومين، تمّ التصافي بين حكمتي اللبنيين في اجتماع تمخّذ في شتورة وضمّ الزعيم والبرازي والشيشكلي (مدير الأمن العام) من الجهة السورية والغوري والصلح وفريد شهاب (مدير الأمن العام) من الجهة اللبنانية. وينكر الغوري ما بذله الصلح من جهد وما أبداه من فاعلية في تأمين النجاح لهذا الاجتماع الذي كان الزعيم هو المبلّغ إلى طلبه. كانت للحكومة اللبنانية تأتفة إلى الخروج من الحالة الشاذة التي تقلّبت فيها العلاقات بين الدولتين مدة شهرين. لذا نزل طلب حسني الزعيم برماً وسلاماً على الغوري والصلح.

هل أتى على ذكر العرب السوري القومي وزعيمه في هذا الاجتماع الذي تفرّع إلى خلوة لرئيسي الدولتين واجتماعات أخرى؟ كان الشيشكلي منسجماً إلى العرب، وكان البحث في هذه المسألة في حضوره أمراً غير مأمون العاقبة. ولا ينكر بشاره الغوري شيئاً بصدد هذه النقطة ولا نعلم اليوم كيف تفرّعت الخلوات المحتملة في هذا اللقاء ولا ما دار في كلّ منها.

وفي الأيام الفاصلة بين اجتماع سعادة الثاني بعسني الزعيم وقبة شتورة، كان سعادة قد أسير بيتاً دعا فيه الحكومة اللبنانية إلى «المنازعة» في يوم ومكان يُنفق عليها بين «وكلانها» و«وكلانته»، وذلك بعد أن تسلّم حزبه رُبع سلاح الجيش وتألّف للضباط والجنود بالاختيار بين معاريفه وعلمها¹¹¹ وقال أيضاً إن الحكومة «لجنزها طلبت العرب. فليكن لها ما تريد». ولكن حسني الزعيم الذي أوكل إلى مدير الشرطة مواصلة العلاقة مع سعادة لم يسلم هذا الأخير السلاح (ولا وضع بتصرفه ثلاثة آلاف جندي يلبسون لباس العربيين، بحسب وعد يذكره عبد الله قبرصي). حتّى أنّه امتنع عن استقباله للتهنئة بنتيجة الاستفتاء، منوهاً أمام القُبّاني برغبته في التضام من أزمة في العلاقات بينه وبين الحكومة اللبنانية.

وأما المعونة العسكرية فعلّل مدير الشرطة تأخّرها بتأخّر التوقيع على الهدنة مع إسرائيل. وهكذا دخلت العلاقة بين العرب ونظام الزعيم في طور اختلاط. فالعرب يواصل استعداداته للشورة باستنفار أعضائه للتبرّع وتبذّر السلاح، ويلقى تسهلاً من الدرك والجيش السوريّين، ولكن طوق المرافقة وتقييد الحركة يضيق أيضاً حول القياديين فيه وحول سعادة نفسه. هذا الأخير وجّه، رغم ذلك، غداة الاستفتاء، نعيّة حاسّة إلى «العركة المباركة» التي «أسبغت على الشعب من فوق»، من الحكم القانونيين الإصلاحية التي ألغت التفاوت العقوق بين الشعب وعزّزت الجيش وطبّقت التشريع المدني، فكانت انتصاراً عظيماً للمبادئ التي تكوّن محور إيماننا». وكانت هذه نعمة جديدة لرجل كان قد نعى على انقلاب الزعيم افتقاره إلى العقيدة والراي، ثمّ انتقد توقيعه على اتفاقية التابلاين (في مقالة لا يبدو موكّداً أنها نشرت في حينه) وشرّ، قبل ذلك، هجمة عامة على مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. يوم نُشر هذا الكلام، كان محسن البرازي يُشكّل حكومته ويصبح أوفر قدرة على المبادرة في

العَد من حركة سعادة ومعارضة، وفي حفل حسني الزعيم على لزوم موقف منسجم من الحكومة اللبنانية. هذا فيما كان أنيب الشيشكلي، مدير الأمن العام الذي كان سعادة يعول على الدعم والعمالة من جهته، يفقد حظوته عند الزعيم قبل أن يعهد هذا الأخير إلى إبعده عن موقعه.

كان نُكثُ حسني الزعيم عهده ضربة شديدة لمشروع «الثورة» التي أمضى سعادة أيامه الدمشقية في الإعداد لها، وأصبح معارضة المحيطون به في دمشق وأولئك المتخفون في لبنان ينتظرون بدءها ويؤذي كل منهم قسطه من التهينة لها. ولكن ما اجتمع من الوسائل والمتطوعين لهذه الغاية بدا أدنى بكثير من العاجلة، فضلاً عن أنه تمخض في اليوم العاسم عما هو أقل من المنتظر. والظاهر أن سعادة، مع اعتياده الزمن، البارز في أعماله عبر السنين، أن يفرط أو يبالغ في تقديره قوة العرب وبوره، لم يقنعه بُعد الشقة بين ما هو مقدم عليه وبين ما في يده. فأقضى إلى زوجته، حين التقاها مرة أخيرة، في دمشق عشية بدء «الثورة»، بضالة أملها في نجاحها، وبأن رفاته في لبنان مصزون عليها فيما كان راغباً من جهته في تأجيلها. وتذكر زوجة سعادة أن جورج عبد المسيح صارحها، بعد سنوات، بأنه هو الذي أصّر. وتذكر هشام شرابي أنه لمس، عند زيارته سعادة في تلك الأيام نفسها، ما كان لمشاف كرم من دالة على زعيمه. وكان كرم هو الضابط المحترف الوحيد الذي لازم سعادة أثناء إعداد الخطة العسكرية للثورة. وقد ذكر سعادة نفسه في الحكمة إصرار رفاته على الثورة ولم يكن هذا مجزءة محولة لتخفيف التبعة عن كاهله. وتذكر أيضاً أن زوجة كرم الذي كان قد قتل في مشفرة، طلبت إلى زوجها ألا يعود إلى منزله إلا منتصراً.

على أن سعادة لم يكن فريسة لـ«رعونة» عبد المسيح (والصف لعبد الله قبرصي) ولا لـ«فعولة» كرم وحدهما. وإنما كان فريسة أيضاً للهجة مُنتعكة من كل عقال اعتمدها في أعقاب يوم الجعيرة وأمن في تصعيدها بعد اجتماعه الثاني بحسني الزعيم وأصبح أسيراً لها. وكانت هذه اللهجة نفسها بنت احتقار أصلي للسياسة وريبة جدار أنشأه سعادة بين هذه والعقيدة، راسياً بالعدم كل أثر للأولى في الثانية. لم يكن سعادة ينكر السياسة وكان يقر لها بنوع موضعي أو ظرفي من الضرورة. ولكنه كان يزدريها في نهاية المطاف وينمخ عليها بجمل طنانة (من قبيل «أن الحياة كلها وقفة عز فقط»)، وبألفاظ (من قبيل «الصراع» و«البطولة») يتعمد على السياسة أن توسمها أولاً (أي أن تعالج نزوتها وعنفها) لتنتقل، من بُعد، إن بقي فيها طائفة لذلك، إلى معالجة الشكل المطروح. كان سعادة المتردد في أيامه الدمشقية الأخيرة ومعه رفقه المصزون على الثورة ضعيفة لتربية مدججة بما سبق ذكره من عبارات وألفاظ، قائمة على هذا الإجراء للسياسة، أي على اعتبارها نيلاً ضئيل الشأن للعقيدة لا شرطاً (هو شرط الإمكان) على هذه الأخيرة وقدرة على كبح جموحها وتعيين حدودها بمقتضى حدود الجماعة وإمكاناتها ومقتضى الكثرة والتضارب بين نزعاتها أيضاً.

عليه، أطلق سعادة «ثورته» في الثالث من تمّوز. فتوجّه ببيان أوّل إلى العسكريين من معارضيّه داعياً إياهم إلى اعتبار أنفسهم «مُعَبِّدين في صفوف القوّة القوميّة الاجتماعيّة في لبنان»، وإلى «عرقلة جميع الأعمال والتدابير التي يأمر بها الطغاة القائلون على الحكم العاشر»، وإلى «الالتحاق بالمناطق المحتلّة من قبِل القوّات القوميّة الاجتماعيّة عند أوّل فرصة تلوح لهم». وأتبع هذا البيان، في اليوم التالي، ببلاغ عام عن الثورة استعاده فيه سيرة الحكومة معه ومع حزبه بعد عودته من المهجر وماجريات العملّة على العرب بعد حادثة الجبّة، وخلص إلى إعلان العملّة «طاغية»، خارجة عن إرادة الشعب، معرضة خيره للمعق وسلامته للخطر»، ثمّ إلى تعيين مقاصد الثورة بإسقاط الحكومة وحلّ المجلس النيابي وتغيير الدستور لكفالة المساواة بين المواطنين على أساس المصلحة القوميّة لا المصالح الطائفية، إلخ. وهذا قبل أن يغتنم باستمادة مبادئ العرب الإصلاحيّة وبالمزم على إلغاء ما اتخذ من تدابير بحق العرب وبلق دعوة الصريحة، أخيراً، إلى «الثورة على الطغيان والخيانة».

والواقع أنّه حين أعلن هذا البيان انطلاق الثورة، في ٤ تمّوز، كانت هذه الثورة التي انطلقت فعلياً فجرة تمّوز قد اندحرت تقريباً. على الورق، كانت الخطّة تكاد أن تغطّي البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتقوم على تضامير قوّات تتحرّك كلّ منها من موقع تحتلّه إلى آخر ثمّ إلى ثالث. ولكن الضالّة المنهكة للقوّات التي تحرّكت فعلاً، والضعف الفادح لتسليحها، جعلها تجسّد الخطّة على الأرض أقرب إلى الهزل (ولو كان قاتلاً) منه إلى الفعل العسكري. فبدا وكأنّ وصول مجموعة ما إلى موقع يؤمن احتلاله بصرف النظر عن ميزان القوّة بين المجموعة ومن يواجهها. وبدا غير معلوم إن كان سيوجد من ينتقل إلى الموقع التالي إذا كتفت مواصلة احتلال الموقع الأوّل تحتاج إلى من يقوم بعبئها. بدا إنّه أن ثمة خلطاً في الخطّة بين احتلال البلاد ومحاولة «التجوّل» المصلح في أرجاء مختلفة منها. بل بدا مشروع «التجوّل» هذا وكأنّه أسقط من حسابه إمكان أن يتصنّى له من يمنع تنفيذه. بدت الخطّة مبتوتة مبسوطة بالعمل الذي به تبقى الخطط وهو عمل الحساب. بدت أقرب إلى «رُفَع عتب» ما شعاره الواقعي: نُقدّم وليكن ما يكون.

وذلك أن أنطون سعادة باشر ثورته بنحو مائتي رجل (في التقدير الأقصى) و٧٢ وشهادة مشاركين على الحدود السوريّة) واكتبهم الشرطة السوريّة إلى الحدود وخطب فيهم سعادة واصفاً إياهم بأنهم «أصغر جيش في للعالم يقاتل من أجل تغيير مجرى تاريخ هذه الأمة»، وموصياً إياهم باجتناّب العنف مع رجال الأمن إلا في حال الضرورة، وباجتناب تكليف القرويين شيئا إلا عند فناء الميزن والنخائر. وقد ذكر بعض هؤلاء في المحاكمة اللاحقة أن سعادة وزّع عليهم السلاح بيده. ونكرت روايات أن حسني الزعيم لمذّ العرب بأسلحة ونخائر كانت فاسدة أو بنخائر لم تكن موافقة للبناني. ومن وادي العرير حيث ودّع سعادة قوّاته، عاد هو إلى دمشق وانطلق رجاله ليتوزّعوا إلى مجتمعات هاجمت مخافر عتّة في البقاع الجنوبي وأخرى شاغلت قوى الأمن في المنطقة نفسها،

وثلاثة أوجه نحو راشيا لاحتلال قلعته. هذه المجموعة الأخيرة وقعت على كمين للدرك، فارتدت إلى داخل العبد السورية وأسرها الدرك السوري وكان على رأسها زيد حسن الأطرش. كذلك صُدت الهجمات على مخافر المنطقة وكانت بضيئها الأولى الاستيلاء على سلاح الدرك. وفي الهجوم على مخفر مشغرة، قتل عساف كرم بعد أن وصلت تعزيزات من الجيش حاصرت، واستسلم عشرات من رجاله. وإلى الغرب من هناك، في ساحل بيروت الجنوبي وفي بعض قرى الجبل، شنّ المسلّحون القوميون هجمات على المخافر أيضاً. وقد أسفرت هذه الهجمات عن جرح عدد قليل من رجال الدرك قُضى أحدهم، وكان يسمى نسيب النسر، بعد أيام، واقتُصرت غنيمة المهاجمين على بضعة بنادق. وخاضت مجموعة من تسعة رجال قادها جورج عبد المسيح في سرجمول القريبة من بشامون مواجهة مع الدرك دامت سحابة نهار الخامس من تمّوز وشرطاً من الليل، وسقطت المجموعة بنتيجتها في الأسر وتمكّن قائدها من التواري وقتل فيها النقيب الدركي توفيق شيمون أمر فصيلة عاليه.

ومع انتهاء هذه المواجهة، كانت «الثورة» قد أفضت إلى نهايتها، مسفرة عن سقوط ضابطين أحدهما من الدرك والآخر من الحزب، وعن أسر كثيرين من الحزب وبضعة جرحى من الدرك. وكان واضحاً أن التحرك من العبد السورية لم يباغت قوى الدولة وأن النين واكتبهم الشرطة السورية إلى العبد لم يتوقعوا أن يلقي الدرك السوري القبض عليهم عندما اجتازوا العبد مجدداً منهزمين أمام الدرك اللبناني.

لم يتحرك الدنادشة، وكان زعيمهم مصطفى طخان دندش قد تعهّد لسعادة، على ما قيل، حين التفاه في زيتا السورية، القريبة من الهرمل، أن يناوش قوّة الجيش المرابطة في المنطقة ليشغلها عن مواجهة حركته. وقيل إن صبري حماده تمكّن من تجميد حركة الدنادشة، وكان هو الوسيط أصلاً في معالجة عشائرية لنتائج الصدام المتكرّر بين هذه العشيرة وأهالي رأس بعلبك وبينها وبين قوى الدولة. ورفض حماده مقابلة سعادة في قرية القصر العبدية إلى الشمال من الهرمل ونصحه بعدم التعرّيل على مصم حسني الزعيم. وقيل أيضاً إن إشارة من الزعيم هي التي جمّدت حركة الدنادشة، ولم يحصل شيء. كان الحزب يتوقّعه - على ما قيل - من زحف يقوم به معازيو سعادة في الساحل السوري وجبل العلويين على عكار. ولم يظهر أثر لمساعدة أرمنية قيل إن الحزب تلقى وعداً بها... وهكذا انتهت «الثورة» إلى نكبة للحزب الذي اندفع إليها تحت راية زعيمه (بل يبدو أن بعضاً من أركانها دفعوا إليها هذا الأخير) بخفة تعصي على التصوّر.

وبين حادثة الجبزية في 9 حزيران وانطلاق «الثورة القومية الاجتماعية الأولى»، في 3 تمّوز، كان قد أفرج عن الأكثرية الساحقة من أوقفا في لبنان من معازي سعادة. وقبل ثلاثة أيام من إعلان «الثورة»، قابل معبد البعلبكي أنطون سعادة في دمشق وقال له (في جملة ما قال): «يا حضرة الزعيم! كل شيء في لبنان يبدأ كبيراً ويصغر.

وأرى أن الأمر [أمر الأزمة بين الحرب والسلطات اللبنانية] أخذ في التلاشي. بدأ بتوقيف حوالي ثلاثة آلاف قومي. اليوم لا يزيدون عن مائة وخمسين، ومع الوقت قد يُفْرَج عنهم كلهم. في لبنان، الأمور يمكن ترتيبها على الطريقة اللبنانية». لم يردّب سعادة نتيجة ما على هذه المغطة يلقيها عليه صحافي في نصف سنه، معجب به إلى حد أنه انتسب إلى الحزب في الجلسة نفسها. وبعد أيام، سلم حسني الزعيم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية، مشروطاً بإعدامه قبل أن يصل إلى بيروت.

١٥٩٠ التسليم، المحاكمة، الإعدام

كانت «الثورة» قد آتت إلى الفشل حين قطع حسني الزعيم حبل الماطلة في تعذيب مومع للاجتماع بسعادة، وطلب إليه الحضور لمقابلته في العاشرة من مساء ٤ تموز. وكان سعادة متوجساً من الزعيم وقد حدّره بعض خلصانه من أمر قد يكون بنته هذا الأخير. ولكن لا نجد في الأحاديث المنقولة ما يفيد أن سعادة وضع في حسبانته أن يتعرض الزعيم لسلامته، أو أن يسلمه إلى السلطات اللبنانية. وهو قد طلب إلى سائقه التزود بالوقود لرحلة طويلة ثم التوجه جنوباً نحو العمود الأردنية. ولكنه عاد فطلب إليه العودة ليكون على مومع مع قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني الذي كان سيصطحبه إلى مومع مع الزعيم. وتقدير ما دار في خاطر سعادة وانتهى بمودته إلى حيث ركب سيارة الحسيني مع هذا الأخير، لتوجهها إلى القصر الرئاسي، لا يخرج عن حدّ التكهن. وكذلك الوقائع بين إقلاع الحسيني بسيارته وتسليم أنطون سعادة إلى مدير الأمن العام اللبناني فريد شهاب ومن كانوا معه عند نقطة المصنع الحدودية. والسؤال الأهم هو: ما الذي جعل حسني الزعيم على تسليم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية؟ الأجوبة عن هذا السؤال لا تعدو حدّ الافتراض أيضاً: تأثير لحسيني البرازي في موقف الزعيم بعد تفاهم بين الأول ورياض الصلح... ضغط من ملك مصر فاروق على حسني الزعيم بطلب من يشاره الخوري أو من رياض الصلح أو -أيضاً- من محسن البرازي... مقايضة لتلبية الرغبة اللبنانية في استرداد سعادة بتلبية مطلب سورية في المفاوضات الاقتصادية الجارية في تلك الأيام نفسها، وقد أفضت إلى اتفاق حمل اسم ٤ تموز أي اليوم الذي أعدم فيه سعادة...

والسؤال الأهم الآخر هو: ما الذي جعل حسني الزعيم راضياً في قتل أنطون سعادة قبل أن يمثل هذا الأخير أمام محقق أو أمام قاض؟ يبدو جواب هذا السؤال أسهل منالأ من جواب سابقه. فلن رواية من أنطون سعادة لمجريات العلاقة بينه وبين حسني الزعيم من أولها إلى آخرها كانت ستؤول إلى فضيحة ذات جلال لهذا الأخير. وهذه الفضيحة كانت ستنتهي بدورها إلى صدع يصعب لأمه على الجهتين في العلاقات اللبنانية السورية. وكانت قبة شتوة قد أنجزت قبل اثني عشر يوماً فقط رآب الصدع الذي أحدثه اغتيال كامل الحسين اليوسف، وهو حدث مثل امتحاناً عسيراً للعلاقات

بين الدولتين مع كونه أضعف صدق بكثير من الهزّة التي أطلق مفاعيلها حتّى حسني الزعيم أنطون سعادة على السير قُصماً في مشروعه لقلب نظام الحكم في لبنان، ودخوله معه في تفاصيل هذا المشروع وتمهيد الدعم التام لتنفيذه. كان الإنس لأنطون سعادة بالبقاء حيّاً حتّى يكشف هنا كلّ نسفٍ غير محمود بأجل لحظة الزعيم - البرازلي الجديدة في مفاوضات الجانب اللبناني، وهي الخطة التي افتتحتها بمصرتها بشاره السوري ورياض الصلح إلى قَمّة شتيرة.

ولا ريب أن الجانب اللبناني كان مرتضياً هذه الخطة أيضاً، عازفاً عن إفسادها بإخراج مؤامرة سعادة - الزعيم إلى الملأ. ولكن هذا الجانب كره الوصول إلى قتل أنطون سعادة غيلة في آخر الليل في موضع موحش ما من طريق دمشق - بيروت، وهو قد انعاز عرض تلك، في نهاية المطاف، إلى خطة الحاكمة المزيّة والتنفيذ السريع للحكم، ومسح كلّ إشارة إلى دور ما لحسني الزعيم في مؤامرة سعادة وحزبه. فهذا الدور مطموس كلّياً في الكتاب الكبير الذي جُمعت فيه مختارات من وقائع التحقيق مع سعادة ومعاكمته واستثنت من الظهور فيه مرافعة سعادة عن نفسه. إذ يستبعد ألا يكون قد لامس فيها المحذور: أي ما جرى بينه وبين حسني الزعيم. وقد لبثت هذه المرافعة مكتومة إلى يومنا هذا، ومعها كلّ ما لم يشأ الكتاب الكبير كشفه من معتويات الملف. بل إن بعض ما أثبت في الكتاب من أقوال المدعي العام خصوصاً ويجنح تكراراً إلى التبرئة المتعمدة لزعيم الانقلاب السوري من كلّ تبعه، بالغا حدّ الزعم أن سعادة «أراد مقابلة رئيس الدولة السوريّة العالمي لما يظهره من مناهضة الصهيونيّين»!

بعد معطلة في كُنّة الفياضية، أخذ أنطون سعادة إلى ثكنة الدرك السيّار في فون الشباك ليبدأ التحقيق معه في الخامسة من صباح 7 تمّوز وينتهي عند الظهور. ويستغاد من التتّف التي تضمنها كتاب وزارة الأنباء المشار إليه من التحقيق، وكان اختيارها مُفرضاً، على الأرجح، أن سعادة مال إلى اعتماد التشكيك في مسؤوليّته عن أفعال سُبل عنها. فحاول أن يجتنب الجزم بكون البيانين اللذين أصدرهما إعلاناً للشوّة قد صدرتا عنه شخصياً وأن يطعن في كون الشهود ممّن سمعوه قد فهموا ما قاله في خطبته في المقاتلين. وحاول أيضاً أن يحصر مسؤوليّة الأفعال الحشويّة التي حصلت في «الثورة» بما أحدثته من قتل وجرح وما إليهما بقا عليها المباشرين أو بأمرهم المباشرين، وخصوصاً بعضاف كرم الذي كان قد قتل. وحصر بنفسه المسؤوليّة العامة عن إعلان الثورة، أي الجرم السياسي، مجتهداً في الفصل بين هذا الجرم ونتائج المائيّة. وهذه خطة حاذقة اعتمدها فردٌ من البشر كان مُنركاً خطورة ما يواجهه وسياسي كان راغباً في استبقاء فرصة لنفسه ولحزبه لاستغناء مسيرتهما في مستقبل ما. وهي ليست خطة أملاها «الانتهاز» الشخصي أو التنظيمي والقضاء المسؤوليّة على الأنباع، على ما زعم المدعي العام. فالأنباع، في كلّ حال، مسؤوليتهم قائمة عمّا فعلوه ومعصورة به. وخطة الدفاع نفسها ليست أيضاً خطة «بطل» تستغرف البطولة من رأسه إلى أخمص قدميه، على ما زعم محازبيّه والمعجبين به بلا قيد أو شرط. وهذا

كأنه، مع العلم بأن ما وصل إلينا من وقائع التحقيق والمحاكمة ناقص جداً، وأن هذا النقص يوجب التعقُّط في هذا الجانب من الموضوع وفي غيره.

وفي المحكمة، اعتمد سعادة - على ما يظهر من كتاب وزارة الأنباء ومن البرقيات - اللقطة نفسها التي اعتمدها في التحقيق. ومثل أحياناً في جلال مع الشهود من رفقاته وكان هذا الجبال ثقافاً لجيرة المسؤلية. وأما تسويغه لإعلان الثورة فخلاسته قوله: «لقد أهين العرب، ألثها للسادة، (...) وعينها يهان ليس أمامه إلا رد الإهانة بالثورة. وفي الثورة ترفع شعابا من الفريدين في جميع الأحيان».

وأما الإذعاء فأرساه يوسف شربل على محاولة سعادة وحزبه «قلب الأوضاع في لبنان وتسليم الأحكام بالثقف عن طريق مقاتلة القوات المسلحة، ومنها الجيش اللبناني، والاستيلاء على دور الحكومة والثكنات العسكرية». وقد أثبت كتاب وزارة الأنباء مطالعتين لشربل استعاد فيهما ملثاً ما واجهه سندا للتهم التي وُجّهت إلى أنطون سعادة. أولى هاتين المطالعتين هي التي ألفاها شربل في معاكمة المشتركين مع سعادة في «الثورة» وذلك يوم 16 تمّوز والثانية هي التي ألفاها في معاكمة أركان الحزب يوم 30 آب. ولم يثبت الكتاب مطالعة المنعي العام ولا غيرها من وقائع معاكمة سعادة نفسه، معتدّاً على الظاهر، بأن المعاكمة كانت سرّية. وهذا مع أن الكتاب (ورد، في صفحاته الأخيرة، مقاطع أخرى من ضبط المعاكمة.

وما يمكن الغلوس إليه من مطالعتي المنعي العام هاتين، ومما ذاع لاحقاً من وقائع المعاكمة، هو أن المنعي العام مال إلى التشديد على مسؤولية سعادة الشخصية عن الجرائم التي لا يست «الثورة»، فأبرز إقدامه على حلّ مجلس العمّد وانفراد بالسلطة الحزبية في وقت وقوع الجرائم. وحين وصل إلى «عقيدة» سعادة واحتمال صدور الأفعال العرمنية عنها، طعن في هذا الاحتمال بحجف العقيدة بأنها غير واسعة ولا صادقة وأنها انتهائية للتوصل إلى السلطة وأنها «فاسدة تاريخياً وعلمياً وعملاً». ثم دخل في مبادئ العقيدة المذكورة فشدد على تجاهلها الكيان اللبناني ودمجها إياه بالكيان السوري. ولا ريب أن سعادة كان حافطاً في جميعه، رداً على هذه التهمة، تصريعاً أدلى به في سنة 1937. وهو يفضل فيه ما بين «الوحدة القومية» التي يعمل لها الحزب و«الوحدة السياسية» التي مرجعها إلى إرادة الشعب. وكان سعادة قد عاد إلى هذا التصريح في إبان المشكلة التي نجمت من خطبته يوم عودته إلى المهجر. ولكن تصريعه هذا لم يكن أول كلامه ولا آخره في الموضوع اللبناني، وكان هو نفسه مغترفاً بمهارب يسهل النفاذ منها إلى موقف مغاير من الكيان. ولم تكن هذه النقطة موضوعاً لتهمة يُفترض أن يؤول ثباتها إلى حكم قضائي في مطالعة المنعي العام. وإنما كانت عنصراً من عناصر الغلغلة التي حاول هذا الأخير أن يسند إليها «ثورة» سعادة. وهذه أيضاً كانت حال «الاتصال باليهود» واللجوء إلى القوّة في مواجهة خصوم العرب السياسيين وقتضاع العرب مالثياً من الانتخابات النيابية وتراشق أعضاء فيه بأنهم

الفساد المالي، إلخ. فهذه كلها لم تكن من أصل التهمة الموجهة إلى سعادة وإنما كانت مواد في حملة معنوية شنها المدعي العام عليه وعلى الحزب.

ولكن هذه العملية كانت آيلة إلى أمر حاسم، وثيق الصلة جداً بالحكم المرتقب مع بقاء تهمة «الثورة» وما جرّته من أفعال موضوعاً مباشراً وحيداً لهذا الحكم. فقد كان السؤال الذي اجتنب المدعي العام صوغه مباشرة وأثر توجيهه بحديث «المفيدة» ومتفرعاته، هو ما إذا كان الجرم المنسوب إلى أنطون سعادة جرمًا سياسيًا أم جرمًا عاديًا. فعلى الجواب عن هذا السؤال كان يتّرب، إلى حد بعيد، إمكان الحكم بالإعدام على الرجل أو عدم إمكانه. وقد اجتنبت المحكمة، بدورها، في الأسئلة التي طرحتها على نفسها وفي صيغة الحكم، لفظة «سياسة» وأثبتت الأسباب المشددة للجرم ونفت الأسباب المخففة فعكست على أنطون سعادة بالإعدام رمياً بالرصاص وفقاً للمادة 79 من قانون العقوبات العسكرية.

كان إعدام أنطون سعادة قضية حقيقية تجاوزت أصدائها منذ ذلك، في لبنان وفي أقطار أخرى من المشرق العربي وفي المختبرات. وقد زاد هذا الإعدام في التزوّية السياسية لحزب سعادة وهي تزوّية تجد مصادر لها في «تعاليم» سعادة نفسه، وفي موقعه من الحزب وفي المرجعيّات المعاصرة لتكوّن هذه «التعاليم» ولأنظمة الحزب وغيره من منظمات تلك المرحلة صورة التنظيم شبه العسكري على الغرار الفاشي. كان هذا الإعدام قضية لرفض المحكمة، من غير مسوّغ قانوني، الاعتبار بالصفة السياسية للجرم. وهذا رفض تركزز في لجنة العفو التي امتنعت عن الإشارة بتخفيف الحكم. وكان الإعدام قضية أيضاً لرفض المحكمة طلب إميل لحود الذي اختاره المتهّم للدفاع عنه منعه مهلة معبودة للأطلاع على الملف وأعداد دفاعه وإبطالها سائر المهل أيضاً وإصدارها حكماً بالإعدام السياسي، هو الأول في تاريخ البلاد المعاصر، وقد لفظ في المساء بعد محاكمة طالّت بضع ساعات ونقذ في الفجر التالي. وقد زادت إلزامات المجلة في التنفيذ لمسات مروّعة على قباحة الإعدام الأصلية. وهي لمسات وجدت من يستعدها ويريد فيها مَرَات بات يتعزّز حصرها. وكان أن امتزاج هذه اللمسات برباطة الجأش النادرة التي أبدتها سعادة في مواجهة الموت وبلزومه جانب الوداعة واللفظ مع المطيع بوجوه مختلفة من تنفيذ الحكم قد شكّل حالة أمتّت ساعات الرجل الأخيرة بطاقة لإعاء مبيمة الأجل.

في 16 تمّوز، بدأت محاكمة الموقوفين في قضية «الثورة» التي أعلنها سعادة. وكان عددهم ثمانية وستين. وقد حُكم على اثني عشر منهم بالإعدام وعلى الباقين بعقوبات حبس مختلفة. على أن لجنة العفو أشارت بتخفيض الحكم عن ستة من المحكومين بالإعدام. ونُقذ هذا الحكم بالستة الآخرين فجر 22 تمّوز وهم ثلاثة فلسطينيين وسوري واحد ولبنانيّان. ولم يلبث أن صدر، في 18 تشرين الأول، عفو عام عنّ كانت قد أنزلت بهم أحكام خفيفة، فخرج معظم قادة الحزب المسجونين إلى

العزّية. من هؤلاء القادة، بقي جبران جريج في السجن. وبقي جورج عبد المسيح متوارياً، إذ كان قد حُكِم عليه غيابياً بالإعدام بسبب من قيادته معركة سرحدول. ولم يلبث عبد المسيح أن اختير رئيساً للعرب وأقام في دمشق بعد سقوط حسني الزعيم.

١١٠٢ رياض الصلح في قضية أنطون سعادة

كان رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء حين حوكم أنطون سعادة وأعدم. وهو، بهذه المناسبة، ذو مسؤولية سياسية عامة، يشترك فيها مع مسؤولين كبار سواء، عن المجرى الذي سلكته هذه القضية. وكان موقع رئاسة الوزراء، في ذلك العهد، هو الهدف المتصور لكل هجوم يريد أن يكون صاعقاً على أهل الحكم. وذلك أن موقع رئاسة الجمهورية كانت له حصانة بقيت محترمة، على وجه الإجمال، إلى ما بعد هذه الحقبة بأكثر من سنتين. وأما التصني لـن هم هاتين الرئاستين فكان يبدو دخولاً في التفاصيل وفصلاً عن الشمول في المعارضة السياسية. ولم يكن تهيب حصانة الرئيس الأول نفسها، في حلتها الدستورية، هو الداعي الأول إلى رعاية جانبها. وإنما كان هذا الداعي اتساع سلطة رئيس الجمهورية وثباته في موقعه في وقت كانت فيه أعمار الحكومات تقصر أو تطول بإزادته هو قبل أية إرادة سواها. فكان هم المعارضة الدائم إسقاط الحكومة بالسمي إلى جعل بقائها عبئاً متزايداً الشغل على رئيس الجمهورية. وكان الطريق الملكي إلى إسقاط الحكومة تعميل رئيسها جملة أوزار الحكم، مع الزيادة عليها ما أمكن. وكان المزوف عن تناول الرئاسة الأولى ينفذ أو تثريب يستبقي للمعارضين فرصهم - على أنواعها ودرجاتها - عندما يحين أجل الحكومة. وكان رياض الصلح، بدرجة حضوره وبالنظرية الغالبة على أسلوبه في للحكم، يجعل هذا التركيز لهجمات المعارضة على موقعه أمراً تلقائياً. وكان يسأجل يردّ بها يقتضيه المقام.

وقد حصل أن قال رياض الصلح، في بعض من أوقات خَرَجه، إنّه لا يعكم البلاد وحده، ولكن هذا كان نادراً. وأما عادته فكانت الدفاع عن أعمال الحكم، طالما بقي فيه، وتعمّل مسؤولية النطق باسم السلطة الحاكمة طالما بقيت هذه المسؤولية منوطه به أولاً.

لذا تركّز النقد عليه في قضية أنطون سعادة، أو فهم أيضاً أنه هو اللعنّي حين كان يقال إن «الحكومة» فعلت كذا أو كيت في مساق هذه القضية. وكانت الهجمات تأتي، في البداية، من جانب المعارضة النيابية والصحافة المؤيدة لها. وذلك أن حزب سعادة لم يكن قادراً، بعد، وهو يجتاز محنته، على تعميم كلمته في صدد ما جرى لرئيسه وما كان لا يزال يجري له. على أنه لم يلبث أن مضى على المنطق نفسه دونما رغبة في التدقيق. ذكر بشارة الخوري ويوسف شريل وأنور كرم (رئيس المحكمة) وفريد شهاب

وفؤاد شهاب وحتى أحمد الأسعد بين من كان الحزب معتمداً على قتلهم «ثأراً للزعيم». وأصيب شربل فعلاً في محاولة اغتيال. ولكن من كان موضوعاً لتصميم استثنائي على القتل ظهر في تكرار المحاولة كان رياض الصلح. وقد اغتيل فعلاً في نهاية المطاف.

هل يمكن اليوم تحديد المسؤولية التي تقع على عاتق رياض الصلح في ما جرى لأنطون سعادة؟ الأمر المؤكد هو أن رياض الصلح بذل همه لإلقاء القبض على أنطون سعادة منذ حادثة الجبيرة. بل هو خطط لذلك، مع أجهزة الأمن وسائر المسؤولين، قبل تلك الحادثة بمدة، وقد صرح بذلك. والراجع أن هذا التخطيط يرقى إلى وقت الزيارة التي قام بها سعادة لحسني الزعيم قبل الحادثة المذكورة بنحو أسبوعين. وهي زيارة جاءت في إطار المجابهة العنيفة التي دارت حول تسليم الضابط السوري أكرم طيارة ومرافقيه لممشق، أو معاكمتهم في بيروت. وكانت جهود الحزب السوري القومي للتسلح والإعداد لـ «الثورة» تحت المراقبة في الأشهر التي سبقت وصدر عن رياض الصلح أكثر من إشارة بهذا المعنى، وإن يكن لم يسم هذا الحزب باسمه. ولكن ما حمل البولة على الإقدام، بعد زيارة سعادة لممشق، كان الخشية الشديدة من صدع يصعب لأمه، تحذره، في داخل البلاد، حركة انقلابية عنيفة المنحى تكون دمشق قاعدتها الخفية. ولم يكن رياض الصلح قد لان أمام إنذار حسني الزعيم حينما أرسل مع عديله ومدير مكتبه نذير فنيصة تهديداً باحتلال لبنان إن لم يطلق سراح طيارة ورفاقه. يروي زهير عسيران أن الصلح انتفع نحو فنيصة، في وزارة الخارجية اللبنانية، «كهم يستعد لاستعمال قبضته». وهذه رواية تؤيدها إشارة في خبر النهار عن هذا الاجتماع إلى أن «فنيصة خرج [منه] منقبض الأسارى». وأما تسليم صاحب الانقلاب حزباً لبنانياً وحظه إياه على الثورة المسلحة فكان أشد خطورة وأولى بالاحتياط من التهديد بجنتياع عسكري سوري للأراضي اللبنانية. وكان يسع الأمر الأول، في الواقع، أن يفرض على نعيم ما إلى تحقق لثاني.

كان هذا الغرق المسلح لجبهة الداخل هو ما تجند رياض الصلح ومن معه لرمعه. وهذا خطر حتمي يعمل ما لا يمكنه أن رياض الصلح لم يكن «يطيق» أنطون سعادة، وأن هذا الأخير مع عبد الله اليافي، خصم رياض الصلح، في انتخابات 1937 النيابية (111) وأنه لم يكن «يتألف أو ينشئ» لرياض الصلح، على ما زعم كمال جنبلاط. إلخ. فهذا التصوير الشخصي للمواجهة هذر مجبول بالمراسي السياسية بقوته التستر على المسلك العملي لأنطون سعادة وحزبه قبل حادثة الجبيرة وبعدها، وبخيته أيضاً إخلاء مسؤولية حسني الزعيم عن شق المجري الذي سلكته هذه القضية لتفرض إلى كارثة المعاكسة والإعدام. فقد كان أركان المعارضة اللبنانية من البرلمانيين (وبينهم جنبلاط) قد ذاروا الزعيم بحدّ انقلابه. ومع أن طريقته في استقبالهم كانت - بشهادة الشهود - أميل إلى إظهار الاستغناء منها إلى إظهار الترحيب، فإنهم ثبتوا على الإعجاب بالانقلاب وبصاحبه حتى رحيل هذا الأخير. ولا يأتي جنبلاط، مثلاً،

على ذكر لدور الزعيم في مأساة سعادة إلا في استجوابه الثالث الذي نُشر بعد الانقلاب على الزعيم وقتله بنحو من أربعة أسابيع. كانت تلك أيام الإعجاب بالانقلابات العسكرية وتمنّي التشبّه به «أبطالها». وكان حسني الزعيم (الذي واکبه المعجبون به وهو يخون أمانيتهم من الألف إلى الياء) أول المنقود.

كانت خطة السلطة اللبناينة (واللاعب الأبرز في هذه الخطة هو رياض الصلح) متّجهة إلى فصل العروة التي انعمت بين أنطون سعادة وحسني الزعيم. وكان بيد هذه السلطة وسائل فعّالة للتّوصل إلى هذه الغاية. ولم تكن هذه الوسائل وسائل استرضاء لحسني الزعيم وحسب، بل غلب فيها الضغط الشديد على الاسترضاء حتّى الأيام الأخيرة من إقامة أنطون سعادة في دمشق، ثمّ مالت شطر الاسترضاء في الأيام المذكورة أي بعد أن أظهر انعدام ثقة شتورة، بمبادرة من الزعيم نفسه، ميل هذا الأخير إلى الملاينة وعودة مطالبه الانفصالية إلى التّسطر. وهذه مطالب لم تكن غابت عن أفق الأزمة التي أثارها اغتيال كامل الحسين السيوف. وكان الصلح يحظى في سميه إلى قسم العروة المشار إليها، بمسألة شخصيتين كانتا، على التوالي، تليان حسني الزعيم في الأهميّة، في النّظام الذي أنشأه هذا الأخير، وهما عادل أرسلان ومحسن البرازي. ولم يكن طول الألفة الشخصية للرجلين غير مسهّل لمهمة رياض الصلح. وأما الأساس فهو رغبتهما المتّحدة في منع الغراب من ضرب أطنايه في العلاقات السوريّة اللبناينة. وتشير بعض الدلائل والمصادر إلى أن أرسلان حذر للضرورة والصلح، في أوائل حزيران، من عواقب اللقاء الأوّل بين سعادة والزعيم، وأن البرازي زار رياض الصلح وبحث معه في قضية الحرب السوريّة القوميّة وفي مسألة العشود العسكريّة المتّقابلة على الحدود السوريّة - العراقيّة، وذلك غداة نقل فريد شهاب منكرة إلى حسني الزعيم تطالبه بتسليم أنطون سعادة. وتنسب بعض المصادر أيضاً دوراً إلى البرازي في التمهيد لثقة شتورة التي انعمت بعد زيارته تلك لبيروت بثلاثة أيّام، وكذلك في تغيير موقف حسني الزعيم من أنطون سعادة.

وتشير مصادر أخرى إلى أن البرازي نفسه (بعد تفاهم أو بلا تفاهم مع رياض الصلح) هو الذي أفتق الملك فاروق بالضغط على حسني الزعيم (الذي كانت حاجته السياسيّة والماليّة للعصر المصريّ ماسّة، وكانت علاقاته بالعرشين الهاشميين قد ساءت كثيراً) وذلك بغية حمله على التخلّي عن أنطون سعادة. وكان البرازي قد زار مصر في نهاية حزيران، وكان قد عمل وزيراً مفوضاً لبلاده فيها أيّام القوّتلي. ولا نفع على ما يبيح العزم بحصول اتصال لبنايني - مصريّ مباشر في هذا الشأن نفسه. ولكن نفع على إشارة ينقلها أنطوان بطرس عن عدد 18 آب 1949 من الصياد مؤداه أن رياض الصلح كان أبلغ محسن البرازي نوعاً من التهديد لحسني الزعيم، وهو أن بيروت «على استعداد للاتصال ببغداد وعمّان حالاً». وهو ما حمل القاهرة على دعوة الصلح إلى لثريت... ثمّ أبلغه البرازي قرار الزعيم «أن يتخلّى عن الحرب القوميّة».

ويجزم فريد شهاب، وهو طرف مباشر في الموضوع، بأن حسني الزعيم هو الذي طلب اغتيال أنطون سعادة في الأراضي اللبنانية، فلا يصل إلى بيروت حيناً. ولكن مرويات العرب تذهب، في الغالب، إلى أن رياض الصلح كان ضالماً في هذه المؤامرة. وهي لا تذكر مصادر مباشرة يصح أن يُسند إليها هذا الزعم وتكتفي بالإشارة إلى تحذير من القدر عبّر عنه البعض ممن اتّصلوا بسعادة في أيامه الأخيرة. وهذا تحذير لم يأخذ به سعادة نفسه الذي ظلّ على ما تفيد به المرويات نفسها يستبعد، حتّى اللحظة الأخيرة، أن يُقَدِّم الزعيم على تسليمه ناهيك باغتياله. فكيف يستقيم هذا الموقف إن كان سعادة سمع من تطبيق بشور أو من عمر أبو ريشة كلاماً مستنداً (لا مجرد تقرير أو توجّس) حمل إليه خبر «المؤامرة» وحّد أطرافها؟ وهل كانت تعزّز حسني الزعيم الأسباب لطلب اغتيال سعادة بعد أن وُظِّف وتوزّط معه في ما أقدم عليه، ثمّ فعل ما يوسمه أن يفعل لتقزيم «الثورة» بعد أن أحدث مريع الضغط والاسترضاء أثره في موقفه؟ ثمّ كيف يستقيم لرياض الصلح (لو كان طرفاً في خطّة الاغتيال) أن يرسل فريد شهاب لتسلم سعادة على العدو وهو - أي شهاب - جاهل بأن اغتيالاً سيعمل أمام عينيه في طريق العودة؟ وما الذي أجاب به «الضابط الكبير» المجهول الذي اصطحب سعادة محليّاً في سيارته إن كان مرجعه اللبناني هو الذي فاتحه في موضوع الاغتيال؟ هل رفض وأرسل على الرغم من رفضه؟ هل وافق ثمّ تراجع في طريق العودة؟ هل لكلّ هذه الخفّة مكان في تدبير جريمة من هذا العيار؟

لا تُقدِّم الروايات العربيّة موضعاً لهذا النوع من الأسئلة. ويستوي رياض الصلح مشجّعاً ممتازاً يعلّق عليه إعدام أنطون سعادة بقضيه وقضيضه. فهو رجل ضخم «لاثق» يقتل ضحيّته المفترضة، وأتّهامه - ناهيك باغتياله - يستحقّ عناء التفتيق. وهو قد مات غيلة فلم يبق في قيد الحياة ما يكفي لتفنيد روايات كلّها متأخّرة.

ولا يميل إلى حصر ما أمكن حصره من المسؤوليات في رياض الصلح خصومه وقتلته وحدهم. وإنّما يجنح إلى شيء من ذلك كبير شركائه في المسؤولية العامة. فإنّ بشاره الخوري يروي في منكراته أن مغابرة من رياض الصلح أيقظته في الثانية والنصف صباحاً ليبلغه رئيس وزرائه أن أنطون سعادة قد استود. فلذا كان رياض الصلح قد تبلغ وحده الاستعداد السوري لتسليم الرجل وأرسل وحده من تولّى استلامه، فقد حصل تلك، لا بدّ، قبل ساعات على الأقلّ، من عودة «البعثة» بأنطون سعادة إلى ثكنة القياضية. فهل يوصف إلاّ بالحالّ ألا يكون رياض الصلح قد أبلغ رئيس الجمهورية، في أثناء هذا الوقت، بما هو جارٍ وأشرکه في تقرير ما يجب اتّخاذ من إجراءات؟ ثمّ ألم يكن الخوري شريكاً أو عالماً، على الأقلّ، بأطوار ما بُنّي من سمي (لا يأتي على نكده بكلمة في منكراته) لاسترداد أنطون سعادة؟ فلا هو ينكر أن الموضوع طرح في قبة شتورة ولا، قبل ذلك، في بيروت، مع محسن البرازي، ولا قبل ذلك في منكرة (يفترض أن يكون هو نفسه موقعها)، حتّى فريد شهاب إلى حسني الزعيم. واقع الأمر أن بشاره الخوري أرسل ولديه لحضور المحاكمة ونقل ماجرياتها إليه وأن يوسف شربل، نجم هذه

المحاكمة، كان من المقربين جداً إليه وأن تصديق حكم الإعدام صلاحية خاصة برئيس الجمهورية فلا يتخذ المرسوم في مجلس الوزراء، ويحكون توقيع الوزير المختص على هذا المرسوم أقرب إلى تعميل العاقل ما لم يحزم أمره على العصيان والاستقالة. وقد وقع رياض الصلح، بصفته وزيراً للمصنعة، ومجيد أرسلان بصفته وزيراً للدفاع، على مرسوم تصديق الحكم بالإعدام على أنطون سعادة.

وفي مسند الموقف الشخصي لرياض الصلح من إعدام سعادة (وهذا شأن مختلف جداً، بطبيعة الحال، عن شأن القبض على زعيم العرب القومي وتقديمه للمحاكمة) أصبحت بين أيدينا اليوم، في ما عدا منقولات أخرى لا يصح التعميل عليها، وثيقة دامغة. تلك فقرة من ملاحظات وضعها مدير الأمن العام فريد شهاب لنفسه قلها إن صفة «المفكرة» التي لا تراعي خاطر أحد، في العادة، بخلاف ما هو محتمل في الصلاام العلني أو في التقارير المرفوعة. والشاهد - على ما هو معلوم - شخص قريب جداً من وقائع اليوم الذي يشير إليه وشريك في صنع مقتضاته وتدارك نيوته، وهذا بصفته معترف استخبار ومسؤولاً عن الأمن. كتب فريد شهاب: «بعد صدور الحكم، جتمع [بمقتضى رئيس الجمهورية] حبيب أبو شهلا كزعيم الأرثوذكس، وغبريال المزي ورياض الصلح، وقال إن لجنة العفو صدقت الحكم، فما رأيكم؟ رياض نقض سترته وقال: أنا لا أحب الإعدام. حبيب قال: مكرونا بالنافس. وافقه غبريال المزي».

كان أبو شهلا مقرباً جداً من رئيس الجمهورية، كثير التردد عليه ومعمداً بانتظام إلى اجتماعات رسمية (تذكرها الصحف) من غير صفة لعضوها سوى اعتباره «مستشار الدولة». وكان قد أصبح المستشار القانوني لشركة التبلاين، فأخذ يتردد، بهذه الصفة، على حسني الزعيم لاستعجال تصديق الاتفاقية. وأما غبريال المزي فهو، إنداك، نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية (استقال في 19 تموز مستبقاً قرار حل المنظمات شبه العسكرية كلها، بعد أن كان للعرب القومي قد حل في الشهر السابق). وهو آخر عضو في الحكومة اجتمع بأنطون سعادة قبل حادثة العتيرة بساعات. وكان حزب سعادة قد أيد في انتخابات 1947 لقاء فض الشك الذي أثارته خطبة سعادة يوم عودته من المهجر. وكان سعادة غريباً أرثوذكسياً خطيراً للرجلين.

أيد فريد شهاب مفكرته السرية في حديث أدلى به إلى صحيفة سورية قومية بعد ثلاثين سنة من الوقائع. فحفظاً للعرب في «تركيزه» على رياض الصلح «رغم أن هناك عدداً كبيراً من السوريين العلنيين، على الأقل أربعة منهم، كانت مواقفهم أشد عنفاً وقسوة من موقف رياض الصلح. ولما استشارهم بشاره الغوري بهذا الموضوع، كان موقف رياض الصلح شبه معايد. وقد أحاب رئيس الجمهورية: «اصطفوا، هدي مسألة متعلقة بالروم وبالمسيحيين. أنطون سعادة مسيحي، إننو قزروا، أنا ما لي علاقة!».

لم يكن هذا النوع من التنصل معتاداً من رياض الصلح، فيتبني أن المسألة كانت ثقيلة جداً على ضميره. وأما الخروج بالمخالفة أو بالتعطّل على الملأ، على افتراض ورويه في ذهن رياض الصلح، وهو افتراض مستبعد، فكان له حساب سياسي واسع النطاق جداً ومعتد، لا تشكل قضية أنطون سعادة غير عنصر واحد من عناصره. وكان سعادة نفسه قد ذهب - قبل أني عامل آخر - ضحية لإدارة حسني الزعيم بأسلوبه المعلوم، ما كان مشكلاً في العلاقات اللبنانية السورية. وكانت الرغبة في العودة بهذه العلاقات إلى حال استقرار ما، ولو بقدر من التنزّل والتضحية، رغبة لبنانية جامعة. وكانت هذه العودة، من جهة الحكم اللبناني، ثمناً للحؤول دون نظام الزعيم والمبعث باستقرار لبنان الداخلي. ولم يكن يجول في خاطر أحد، بالطبع، أن الزعيم سيسقط بعد خمسة أسابيع من إعدام سعادة، ولم يكن هدف الحصول إلى سوية مقبولة للعلاقات بين حكم لبناني استمرته انتخابات 1947 والتجديد لبشاره الخوري ونكبة فلسطين وبين سوريا الانقلابية، غير تحدّد واحد من تعديلات مدة تشبلك فيها رياح الخارج برياح الداخل لتهدّ كيان لبنان من أركانه. وكان رياض الصلح ضالماً، كما لم يطلع مسؤول لبناني غيره، في مواجهات مترامية الميادين لهذه التعديلات. لذا لم يكن سهلاً عليه أن يفتح منفذاً لمعارضة كانت خياراتها، في أمور رئيسية، غير خياراته، ولم يكن مهتماً، بالتالي، لاقتتال أزمة حكم حالما يعرض ما يضي بالافتعال، وإنما كان مصتماً على البقاء في الحكم ما أمكنه ذلك.

عليه، عبر رياض الصلح، بما هو مسؤول، عن موقف سياسي ممّا انتهت إليه قضية سعادة وحرزيه، مغاير جداً، في نفسه، لحظف التنصل الذي لجأ إليه في خلوة المشاورة عند رئيس الجمهورية. فكان أن زار دمشق في 17 تمّوز لتكريس التقارب. ثم تدارك مع رئيس الجمهورية أثر استقالة المر من الحكومة وأثر الاستقالة المعلقة التي قتمها وزير الخارجية حميد فرنجيّة.

وفي 16 آب، أي غداة سقوط حسني الزعيم، حصل اشتباك بين الصلح وجنبرلاط في مجلس النواب. كانت تلك جلسة عاصفة رفض فيها استجواب جنبرلاط حول قضية المذبذب السوري القومي، ورفض أيضاً استجواب كميل شمعون حول اعتقال غسان تويني وحرزيّة الصحافة. وكان مدار الكلام الذي قاله جنبرلاط لتعليل التجاوز على القانون في محاكمة سعادة وإعدامه بـ «قضية شخصية» وأما قائمة بين سعادة والحكومة (وقد اتضح لاحقاً أنه يعني رئيسها) ويتدخل أجنبي حتّى الحكومة على النبل من الحزب، وقد رد الصلح، بعبارة، مؤكداً أن «هذه القضية هي مقفزة لبنان» وأن الأيديادي الأجنبية لا شأن لها بما اتخذ من إجراءات، وأن سعادة ومعارضيه قتلوا الأبرياء وكانوا يريدون القيام بانقلاب دموي، وأن الحكومة ستتخذ مثل هذه التدابير وأكثر، إذا اقتضى الأمر، لحفظ لبنان. ولم يكن في هذا الكلام ما يقنع بيطلان ما آثاره إعدام أنطون سعادة من معارضة قاتنية ومن وجود استنكاري في أساط مختلفة من المجتمع. ولكن حجة هذا الكلام كانت تبرز، بلغة التهديد، منشأ المشكلة

التي حُشرت فيها السلطة الحاكمة كأنها والصفة السياسية لهذه المشكلة. ففي ما يتعلّق كلام جنبلاط، كان شيع العنف السياسي الذي بدت «ثورة» العرب السوري القومي نفيراً بإطباعه على البلاد لا يزال يلوح في الأفق. كانت المسألة محتملة التكرار؛ فلم يكن الانقلاب الذي أطاح حسني الزعيم قبل يومين من هذا السجال في مجلس النواب قد بدت المخاوف. بل هو كان أقرب إلى إمكانها. ومن الكتلة الإثنية إلى العرب السوري القومي، وهما للجهتان اللتان علّق عليهما حسني الزعيم، قبل سواهما، آماله في إطاحة التحالف للحاكم في لبنان بالقوة، إلى كتلة التحرر الوطني التي كانت تضم أمثال جنبلاط وشمعون وكرامي وسامي الصلح، وقد معاه الزعيم صراحة إلى معالفة الإثنيين، كان أفق البلاد يبدو مملوفاً بغيوم الاضطراب السوري، وكان الاطمئنان إلى استقامة الميزان السلمي للصراع السياسي أمراً غير جاثق.

في قضية العرب القومي هذه، وفي قضايا أخرى سبقتها أو تلتها، أخذ على رياض الصلح تخلّيه عن «وحيثته» أو عن «قوميته» السورية أو العربية القديمة. وكان الساسة والصعاثيون السوريون من رفاق رياض الصلح للضماء وغيرهم أكثر من يرتد هذا المأخذ كلما بسرت من الرجل معارضة لطماع يراها مجافية للاستقلال اللبناني، ويخشى منها على تماسك جبهته الداخلية. وكان مع السوريّين المشار إليهم في تلك بعض أقرانهم اللبنانيين. على أن مواقف رياض الصلح لم تكن عصيّة على الفهم ولا كانت «تخلّياً». ولا هي كانت أيضاً مجرد تمسك بـ «الكروسي»، عبر إرضاء رئيس الجمهورية وبطائنته. هي لم تكن «تخلّياً» لأن تعوّل موقف رياض الصلح كان اختياراً بطيئاً لأفضل «الممكنات» التاريخية التي وقف عليها وأسهم في صناعتها عبر عقود ثلاثة من «جهاده» سبقت 1943. وكان لهذا الاختيار مقننات واضعة في تكوين الرجل وبوادر ظهرت منذ أواسط تلك المرحلة. وهي لم تكن أيضاً مجرد تمسك بالكروسي الذي غادره رياض الصلح، في أواخر 1944، مختاراً، وهو في أوج قوّته (بل يبدو أنه غادره بسبب قوّته) وبقي مع تلك على مقربة من رئيس الجمهورية وتراوحت مواقفه من حكومات عاصرها ولم يردسها بين التأييد والمعارضة وأسعف في تشكيل بعضها.

وأما كان رياض الصلح يتصرّف، في تمسكه بما سُمّي الميثاق الوطني، تصرّف من ضلع في تأسيس وطن ودولة وتقبلهما مقتنعاً، فأصبح لا يُعَلّل لنفسه أن يباشر تفويضهما في اليوم التالي، ولا أن يسكت عن مسلك من يحاول تفويضهما بالضغط عليهما من الخارج أو بالقوّة.

ذاك ما جعل رياض الصلح وأنطون سعادة يقفان، في ما يتعلّق اشتراكهما القديم في «الوحدة السورية»، هذا في وادٍ وذلك في وادٍ. ولحقّق أن الرجلين كانا مختلفين جداً من البدايات. كان أنطون سعادة يرى المبادئ ممكنة الاستنباط بالجهد الفكري الخالص من قِبل شخص (هو سعادة نفسه) يستنطق قراءة بعينها للتاريخ. وكان يرى أن هذه «المبادئ» يمكن أن ينشرها في «الأمة» شخص يبني حزباً حداثي التنظيم،

يمحض زعيمه ولاء أشبه بالبيعة الإسلامية على الفداء بالدم والأهل والمال. فيعتبر المعارب دخوله الحرب «عقدًا» مؤبداً أهرم بينه وبين الزعيم. وكان سعادة يرى أن هذه «المبادئ» تقتصر به «الصراع» وتترك للسياسة، في مجرى هذا الصراع، أضيق الهوامش وأولاهها بالاندراء، معاذراً أو مجاهراً بالمعادرة على الأقل، أن تداخل السياسة المبادئ فتفسدها. وكان هذا الفصل في الواقع (وهو لم يصمد دائماً لامتعان الواقع، في سيرة سعادة نفسه) مغضياً إلى عُنف متسلسل ومبرراً لـ «المبادئ» وللسياسة معاً.

وأما رياض الصلح، أو زميله بالآخرى، فقوم لم يستنيطوا المبادئ باستنطاق شخصي للتاريخ وإن يكونوا استنجدوا صوراً وقيماً من هذا الأخير كلما متت حاجة التعبئة إلى ذلك. وإنما اعتبروا «المبادئ» محضلة زاهنة لإزادات لم تكن بمنجاة من الكثرة والتضارب، ولم تكن لإزادتهم هم وحدهم. وهم رأوا هذه المحضلة، بالتالي، قابلة للحركة وللتعؤل. وهم افترضوا أصالة وكثرة للأواصر التي تشد المحضلة المذكورة (أي المبادئ) إلى السياسة. وهذه الأواصر تنشئ أهدافاً للسياسة يتعدى رسمها المراد والممكن. وهي تنشئ، في نهاية المطاف، صورة لمستقبل تستبقي فيه الكثرة والتضارب وتلاحظ ما يحدثه هذان من قابلية للحركة وللتعؤل. عليه بدأ هذا الرعيل مثيركاً، في عمله السياسي نفسه وليس بمجرد الاستدلال العقلي، أن المستقبل لا تدرك له صورة نهائية.





حين عاد رياض الصلح إلى الحكم في الشهر الأخير من سنة 1946، كانت العلاقات الاقتصادية القائمة بين لبنان وسوريا لا تزال مثبّلة، خصوصاً، بمنظومة «المصالح المشتركة» الموروثة من عهد الإنتداب، وبالوحدة الجمركية وما يليها من حرية انتقال تامة للسلع والأشخاص. ولكن هذه العلاقات كانت قد خضت خطواتها الأولى على منحدر ألقه بها نمو أزمة مبيّقة. بقيت فصول هذه الأزمة تتوالى، بعد ذلك، بدءاً من ثلاث سنوات... إلى أن أفضت إلى حال جديدة كلياً على المولتين: قصمت الوحدة الجمركية وصُنّقت المصالح المشتركة، وخضعت حركة التجارة البينية لتقلّبات تحكّمت فيها الأمزجة السياسية. ثم طالّت المدّة، نسبياً، قبل التوصل إلى اتفاقات بديلة توّفر للتجارة المذكورة، وبغيرها من وجوه العلاقات الاقتصادية، قواعد مستقرة.

ولقد انطلق قطار الأزمة في العلاقات الاقتصادية الثنائية من ظروف ما بعد الحرب: الصعبة في معظم مناطق العالم. و زاد من ثقل تلك الظروف ما وسم مواجهتها من تمثّر، في المولتين، نتيجة لضعف الأجهزة المختصة فيهما، ولتضارب الضغوط الاجتماعية الداخلية والضعف السياسي الداخلي والخارجي عليهما. وكانت علامة التردّي الظاهرة موجة الغلاء التي تصاعدت في سنة 1946، وقد ذُكرت لهذا التردّي أسباب بنينا تضخّم كتلة النقد المتداول في سنوات الحرب والتقلّص في عرض كثير من السلع، وتحويل الدولتين على الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة في تمويل موازنتيهما، وكثرة الوسطاء بين مصادر السلع والمستهلكين، إلخ. على أن عوامل طارئة دخلت في تلك المدّة بالذات لتزيد من وطأة الضائقة، ومنها زوال الاحتلال الأجنبي وتوقّف الإنفاق المتربّب عليه في سوق البلايين، وتصفيّة الاستخدام المحلي المتعلّق به، وكذلك انحصار تحويلات المغتربين (في حالة لبنان خصوصاً) بسبب ظروف ما بعد الحرب في أقطار اغترباهاهم وسموبات التحويل فيها، وأخيراً الكساد النسبي للسياحة العربية في لبنان والخدمات أخرى كان يؤمّرها لبنان لبعض من أهالي الأقطار القريبة. وقابل ذلك، في الحالة السورية، سوء الموسم الزراعي وكساد بعض الإنتاج الصناعي الجديد الذي بدأ غير متكيف بعاجات الأسواق المتاحة أو غير قادر على المزاومة فيها...

أضّحت هذه العوامل وغيرها من ثابت وطارئ شديداً من العصبية المستجدة على مواجهة اللبنانيين والسوريين مشكلات وشكاوى، كان معتاداً نشوبها عن حالة التشابك بين اقتصاديّات القطرين وكانت تُحل عادة، بعد اتفاق 1943، بالتفاوض المباشر أو يهمل حلّها حين يكون مانعاً بمصالح حساسة أو نافذة في هذا أو ذاك منهما. والواقع أن هذه المشكلات كانت آخذة في التفاقم بسبب من تزايد الاختلاف الهيكلتي بين اقتصادين كانت نقاط القوة والضعف في كل منهما تصبح أشدّ مُفيرة لما هي في الآخر.

فقد كان الاقتصاد السوري اقتصاداً زراعياً في الأساس، ولكنّه شهد نمواً، في سنوات الحرب وبمهدا، للتوظيف في الصناعة الكبيرة، وهذا فضلاً عن قطاع حربي واسع ومتنوع. وأما الاقتصاد اللبناني فكان محور التجارة والخدمات الأخرى، وهي موجّهة، في جانب

كبير منها نحو الغارح. ولكن زراعة العضيات في الساحل والأشجار المثمرة في الداخل كانت قد عرفت أيضاً نمواً كبيراً في مرحلة الانتداب، بحيث وُثرت خيوط التحرير لئلا كان لا يزال ذا أهمية غذاء العرب الثانية وإن يكن في تراجع مطرد. كذلك كانت صناعات كبيرة للفول والنسج وبعض المنتجات الغذائية وللتربة وغيرها.

وكانت أهم مجالي التكامل بين الاقتصاديين حاجة السوق اللبنانية إلى سد العجز الكبير في إنتاج العبوب من فائض الإنتاج السوري، والاستعداد السوري المقابل لاستيعاب فائض العضيات اللبناني، خصوصاً، وجانب من إنتاج الفول والنسج، ولاعتماد مرفأ بيروت ووساطة التجار اللبنانيين في تأمين الجانب الأهم من السلع المستوردة القابلة للترويج في السوق السورية. وكان الاستيراد هذا مفتوحاً بعكس الوحدة الجمركية فلا تضبطه غير العاجية إلى القطع الأجنبي ومراقبة تداوله ولا يحول حائل، مع غياب كل رقابة على العبور، دون وصول البضائع المستوردة من جانب التجار السوريين أو اللبنانيين إلى الأسواق السورية. وهو - أي حوزة الاستيراد - ما أخذت الشكوى السورية تتصاعد بالتدريج منه، في تلك المرحلة، يدعى أنه يبيد ثروة البلاد ويستنزفها إلى خارجها نظير أنواع من الاستهلاك لا يمكن اعتبارها موازية للنمو الاقتصادي ولا ذات أولوية. هذا فضلاً عن شكوى أخرى تتعلق بتغير العصب السورية من واردات العمارك وسائر المصالح المشتركة، وبضالة النصيب السوري - عمداً ورتبة - من الوظائف الملحوظة في ملاكات هذه المصالح وبالتالي من صلاحيات إدارتها، إلخ. وأما الشكوى اللبنانية الرئيسية فكانت من ارتفاع أسعار العبوب السورية المصدرة إلى لبنان ارتفاعاً ملحوظاً جداً فوق الأسعار العالمية. ولم تكن هذه الأسعار حرة، بل هي كانت خاضعة للتفاوض السنوي بين الحكومتين، وكان التصدير معصوماً بالعكسة السورية التي كانت تعتكر جُمع العبوب الممنعة للتصدير (وللبيع عمومياً) بموجب نظام الميرة المشعّر من زمن العرب والساري في القطرين حتى تلك العين. ولكن كان يُلطف من هذه الشكوى اللبنانية أن العبوب الواردة من سوريا كان يُدفع ثمنها بعملية القطرين الواحدة. فكان ذلك يمثل وقراً على لبنان لعملات صعبة كانت عزيزة في حينه، يستلزمها الاستيراد من البلاد البعيدة.

في كل حال، بقي التفرّج المتبادل - وكان، على ما رأينا، أكثر حدة وأوسع نطاقاً في الجانب السوري - يُغذي حزازات متبادلة أيضاً، في أوساط من المجتمعين دالّية في التوسع. وبدلاً من ما وراء الكلام الرسمي «الأخوي» - نزوع في سوريا بغضه عن بالصوت العالي، بعض أهل الصحافة والسياسة، إلى تعميل العلاقة الاقتصادية بلبنان، على صورتها الآتية الوصف، أوزاراً أخذ الاقتصاد السوري ينوء تحتها في حدود سنة 1946-1947 وينتهي ثقلها إلى كواهل المستهلكين غللاً وفاقة. ولم يكن لبنان، حكومة وتجاراً، بعيداً من النفوذ المنسوبة إليه. ولكن السهولة المعتادة لعصر الشكوى بكبح معرفة ما جسّمت هذه النفوذ وجعلت منها تفسيراً لما لا يسعها تفسيره من ضائقة كانت آخذة بتلايبب السوريين، ولم يكن جمهور اللبنانيين بمنجاة منها. ولم

يَكُن ثمة حاجة إلى أكثر من مسألة واحدة تستوجب قراراً اقتصادياً كبيراً حتى يتبدى، في آن معاً، تَغَايُر الاستجابتين اللبنانيّة والسوريّة (وهو ناجم، بالضرورة أولاً، عنّا ذكرناه من تَغَايُر هيكلتيّ توازن فعله بين الاقتصاديين) ومقدار العِدة التي تنامت بين جهتيّ العدو من جزاء ما ظلت ميخنة «الوحدة» المعتمدة منذ الاستقلال لتجاهله من حقائق هذا التَغَايُر.

موضوع المسألة الواحدة، برزت مسألتان خلافتان تباها ثمّ توارثتا مدة من الزمن، وكانت كلتاها ذات أصل خارجي. أما الأولى فهي مسألة خطّ الأنابيب الذي كانت شركة آرامكو الأميركيّة مزعمة مدّه من حقول النفط السعوديّة على ساحل الخليج إلى شاطئ، المتوسط، وهو المعروف بخطّ التابلاين. وأمّا الثانية فهي مسألة الاتّفاق مع فرنسا على استمرارها (أو عدمه) في ضمان قيمة النقد السوريّ - اللبنانيّ. وقد أدى اختلاف الموقفين السوريّ واللبنانيّ من هذه المسألة إلى الانفصال النقديّ من غير تغيير - مبدئياً - في القواعد الكبرى للعلاقات الاقتصاديّة بين القطرين. كانت المسألة الأولى، في جانبها منها، مسألة تنافس على الفوائد المرتقبة من خطّ الأنابيب والمصبّ الذي ينتهي إليه، لكلّ من الدولتين. وهي قد أظهرت التوتر المتصاعد في مناخ التفاوض الاقتصاديّ بينهما. وأمّا الانفصال النقديّ فكشف ما هو أبعد من ذلك بكثير وهو الاختلاف العام بين نظامين للمصالح الاقتصاديّة، وهو أيضاً التَغَايُر بين استجابة هذا النظام واستجابة ذاك لتحتياجات السوق واحتياجات النمو.

٢٠١٢ التابلاين

في أواخر ١٩٤٥، بدأ البحث الأميركيّ في مدّ خطّ للأنابيب يوصل النفط السعوديّ من الحقول العائنة قريباً من الخليج إلى ساحل المتوسط. فيختمر بذلك طريق هذا النفط الذي كانت تعمله الناقلات عبر مضيق هرمز ومضيق باب المنعبر وقناة السويس. كان مراد الولايات المتّحدة الأهمّ أن تخفّف ضغط الاستهلاك الأوروبيّ عن احتياطيّ النفط الأميركيّ. وكان هذا البحث متّجهاً أوّل الأمر إلى اضطلاح الحكيمّة الأميركيّة نفسها بالمشروع في ظروف العرب. ولكنه عاد فاستقرّ في يد شركة آرامكو المستثمرة لعقول النفط المذكورة، وبد شركة تابلاين المنتسبة إليها، وهي التي حمل الخطّ اسمها. وكانت الدراسات التمهيدية قد فاضلت بين أربعة مسالك يمكن أن يسلكها الخطّ فيفضي، بحسب المسالك المختار، إلى الساحل المتوسطيّ لهذا أو ذاك من أقطار الشرق العربيّ الأربعة المطلة على المتوسط. وقد انتهت المفاضلة التي تخلّلها جدل سوريّ - أميركيّ وجدل لبنانيّ - سوريّ إلى اختيار نقطة الزهراني، إلى الجنوب من صيدا، مصبّاً للخطّ وإلى رسم لهذا الأخير جملة يمزّ بعد خروجه من الأراضي السعوديّة، في شمال الأردن ثمّ في أقصى الجنوب السوريّ ثمّ في جنوب لبنان، معتنباً بذلك فلسطين ومصر، وقد كان مروره فيها محلّ نظر قبل أن يُعسم الأمر.

وحين تمّ إنشاء هذا الخطّ الجبّار، وقد بلغ طوله 1069 ميلاً، تقابلها 7200 هي طول الطريق البحرية، كان مقترراً له أن يبقى لأكثر من ربع قرن أضخم مشروع من نوعه في العالم. وكان يمر هذا الخطّ، في أوج نشاطه، 30% من النفط السعودي. هذا وكان الإنتاج من هذا النفط قد شهد نمواً هائلاً في السنوات التي أعقبت فيها هذا المشروع ثمّ تَفُذ. فهو لم يكن يتجاوز عشرين ألف برميل يومياً حتّى سنة 1944. وهو قد بلغ سُمّانة ألف في سنة 1950، وهي السنة التي حُلت في نهايتها (2 كانون الأول) أوّل نافذة من مصبّ الزهراني لتُشجّه إلى أوروبا.

في آب 1946، وقّع لبنان، في ظلّ حكومة سعدى المنلا، أوّل صيغة للاتفاق بينه وبين شركة نابلاين. وأما سوريا فطاولت في التوقيع سنة بتمامها بعد ذلك. كانت تصل الحكم السوريّ علاقة ممتازة بالحكم السعوديّ وكان هذا مستجلاً تنفيذ المشروع. وكان الحكم السوريّ رافعاً أيضاً في تمرير المصالح الأميركيّة في حوضه، لتطويق نوع من الانفراد البريطانيّ بقنوات النفط العربيّ عليه. وكان عالماً أن بريطانيا بعيدة عن الترحيب بمشروع يمزّض النفط العراقيّ الذي كانت تتولّى استثماره شركة تهيمن عليها بريطانيا (وهي الـ I.P.C.) لمنافسة أميركيّة تضغط على أسماره وتقلّص أرباحه. على أن سوريا كانت، على وجه التحديد، مكتوبة بعبور النفط العراقيّ أراضيها من جهة إلى جهة، مع ما يربّط المعبور من تبعات، وذلك لقاء عائدات أصبحت نافهة. وكان مصبّ النفط العراقيّ هذا في طرابلس. عليه سمعت سوريا إلى تعديل مسرى الخطّ الجديد بحيث يقع مصّبه على الساحل السوريّ، وهذا فضلاً عن تحسين شروط أخرى عرضها الأميركيّين من عائدات وغيرها. وفي ما يمتدّ للشروط الماليّة، كان الاتفاق، وهو من نوع الامتياز، يتضمنّ قيوداً حثاسية على سيادة الدولة المضيفة، لجهة حقّها في تفقّد المنشآت...

واجه الأميركيّون المطالبة بمصبّ سوريّ أو بمصّبين سوريّ ولبنانيّ يتصلّب علّوه بالزيادة الكبيرة في كلفة المشروع، وأبدوا قابليّة نسبيّة للمساومة بشأن العائدات والشروط الأخرى. وأما السوريّون فاعتبروا انفراد الحكومة اللبنانيّة بالتوقيع وما صحبه من نقد لبنان لتصلّبه، إضراراً لبنانيّاً بمتانة موقفهم في المفاوضات.

على أن مجلس النواب اللبناني لم ينظر في الاتفاق غداة عقده ولم يصنّفه ليصبح نافذاً. وهو ما كان ليكتسب الصفة المبدئيّة، في كلّ حال، من غير اتفاق أميركيّ - سوريّ. وحين توصل هذان الطرفان إلى اتفاق أيضاً، لم يُعرض الاتفاق على مجلس النواب السوريّ، بدوره. فإن موقف الولايات المتّحدة من مسألة تقسيم فلسطين (التي بوشرت منافستها في الأمم المتّحدة بعد أسابيع من توقيع الاتفاق) أملّى على سوريا الترنّث في إبرام عقد بهذه الأهميّة مع شركة أميركيّة. وهذا ترنّث أخذ به لبنان أيضاً، وكان رياض الصلح قد خلف سعدى المنلا على رأس الحكومة قبل سنة من قرار التقسيم. فكان على مسألة تابلاين أن تبغى موضع أخذ ورة فلا تُعسم حتّى ضوات العرب الفلسطينيين وبدء مفاوضات الهدنة.

في آذار ١٩٨٧، وافق رياض الصلح نظيره السوري جميل مردم (وكانا يحضران اجتماعات الجامعة العربية في القاهرة) على أن حكومة سلفه سمدي المشلا تسرعت في توقيع اتفاق منفرد مع التابلاين. ونُتحت الحكومتان أيضاً نحو جمع عائدات مرور النفط واقتسامها بين القطريين بحسب النسبة المقررة لاقتسام الدخل المتحصل من المصالح المشتركة، وهي، إذ ذاك، ٥٦% لسوريا و ٤٤% للبنان. كان الصلح يحاول الإسهام في حلحلة الأزمة المستشرية بين الحكومة السورية والشركة ويستبق، في الوقت نفسه، أثراً محتملاً للاتفاق اللبناني- الأميريكي في مواقف سوريا من تموين لبنان بالحبوب في الموسم المقبل. وكان الرد بقطع هذا التموين على كل مبادرة لبنانية ترى فيها سوريا إضراراً بمصالحها قد باشر، قبل مدة، تحوله إلى عادة سيتكرر فعلها في السنوات القليلة التالية. وقد ظهر هذا الاتجاه، فعلاً، في فترة شتوة، التي انقضت يوم ١٥ نيسان، وحضرها إلى القوتلي والغوري، رئيسا الحكومتين، وذلك من خلال التمتع السوري عن التعهد بتسليم لبنان حاجته من الحبوب والمطالبة، في حال حصول التسليم، بتقاضي الثمن ذهباً عثمانياً. ثم لم تتحصل نتائج فاطمة في موضوعي التموين والتابلاين من لقاءات وزارية عدة شهدتها الشهر الذي تلا القمة، وكان شهر حملة الانتخابية في لبنان. وهذا باستثناء التسليم السوري بإنشاء مصب خط الأنابيب على الساحل اللبناني.

مع ذلك، ظل محور القوتلي- مردم مقتنعاً بأن محور الغوري- الصلح أقرب إلى التفاهم معه من المعارضة الإتيّة التي كان رياض الصلح قد تجاوز عن نقدها (ونقد البطريك) في سعيه إلى التقريب ما بين الموقفين السوري واللبناني من مسألة التابلاين. عليه أظهرت الحكومة السورية اغتباطها بنتائج انتخابات الخامس والعشرين من أيار في لبنان. وهي نتائج جاءت الانتخابات السورية التي تلت اللبنانية بأسابيع، مشابهة لها. فكان أن بقي جميل مردم ورياض الصلح في الحكم بعد الانتخابات. وكان الأول قد أرجأ توقيع الاتفاق النفطي إلى ما بعد الانتخابات ثم اضطرته موارئ حكومته نفسها إلى مطالبة الشركة باستئناف التفاوض على أسس معتدلة. وكانت بعض المطالبات السورية (المتعلقة بجنسية المستخدمين خصوصاً) تتعارض مع التوقعات اللبنانية من الاتفاق.

ردت الشركة على المطالبات السورية بقدر من العصبية وباستعمال جبهه الرغبة السورية في تأجيل التوقيع إلى تشرين الأول، موعد الدورة الأولى لمجلس النواب الجديد. وقد شفقت الشركة اعتراضها بمعاودة البحث في بديل فلسطيني لسري خط الأنابيب ووقف التوظيف في بيروت، وهو ما استثار ضغوطاً نيابية على حكومة رياض الصلح.

بذل رياض الصلح جهوداً حثيثة، مدة الصيف، للإفشاء بالمفاوضات السورية- الأميريكية إلى نهاية سميعة. وكانت الشركة قد أبليت الملك عبد العزيز بتسليمها على تحويل خط الأنابيب إلى فلسطين ما لم توافق الحكومة السورية على عروضها قبل نهاية آب. وهو ما أسفر عن استئناف المفاوضات في صوفر التي كان جميل مردم معتاداً

قضاء شطر من الصيف فيها. وقد أتاح هذا القُرب لرياض الصلح (المصطوف في عاليه) أن يواكب المفاوضات بتفاصيلها كافة. وكان هو من أعلن، في مطلع أيلول، توقيع الاتفاق السوري-الأميركي، مُنوهاً بأن ما حصلت عليه سوريا من تعسبات في الاتفاق يستفيد منه لبنان أيضاً. وهو ما تمّ فعلاً بعد أسابيع، إذ تحلّل الاتفاق اللبناي-الأميركي تبعاً لما حصله المفاوض السوري من مكاسب جديدة.

لم تكن هذه المكاسب كبيرة في الواقع، مع أن الاتفاق جاء أفضل بكثير من العرض الأول الذي قدّم لسوريا في العام السابق. ولقد لبث دخل البولتين من قطاع النفط متواضعاً مع أن الاتفاق خضع للتعميل مراراً، فتضاعف نصيب لبنان أربع مرات تقريباً في سنة 1952. كذلك بقيت فرص الاستخدام التي وفرتها التابلاين بين الآمال الأولى التي واكبت ولادة المشروع. فهي لا مست عتبة الألف وظيفة في لبنان وكانت، في مطلع الخمسينات، أدنى بقليل من خمس الاستخدام اللبناي في قطاع المعروفات وكان نصيب الP.C.C لهذه الجهة ثلاثة أمثال نصيبها تقريباً.

على أن توقيع جميل مردم لم يكن نهاية مخاض الاتفاق السوري مع التابلاين. فيما لبث قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وقد اتُخذ في 29 تشرين الثاني، أن أرجأ تصديق الاتفاق في مجلس النواب السوري. وحين لاحت تباشير تغيير في الموقف الأميركي من قرار التقسيم (بعد أن ظهر حجم الاضطراب الذي أحدثه القرار في فلسطين)، جرت مباحثات بشأن التابلاين طلبها يوسف يسين، وزير الدولة السعودي، وضمته إلى رياض الصلح وجميل مردم، وذلك في أواسط شباط 1948، أثناء اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة. فارتأى مردم- على ما سبق نكره- سؤال اللجنة عما إذا كان مدّ خط الأنابيب لا يتنافى مع سلبية الجامعة حيال الموقف الأميركي في فلسطين. فكان أن أفتت اللجنة بجواز المدّ لأن الشركات (الأنهيات لأرامكو والتابلاين) ليست شركات حكومية وقد ضفّ بعضها على واشنطن لعمليها على تعميل موقفيها من التقسيم. على أن مردم ذكر شروطاً سورية أخرى فُتسي إلى زيارة الرياض، وهذا كله بحسب تقرير قالت النهار إن رياض الصلح أرسله إلى بيروت.

٢٠١٤ جرة قلم: الانقلاب يوقف القلب

غير أن رياض الصلح الذي كان مسلماً- على ما ظهر- بمقم الانفراد عن سوريا في موضوع التابلاين وكان مهتماً جداً، في تلك الآفة، بالتوصل، مع مردم، إلى ترتيب العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، في خضمّ الأزمة التي أثارها توقيع الاتفاق النفطي اللبناي-الفرنسي، لم يلبث أن صرّح بشيء آخر. ففي أواخر شباط، نقلت عنه اليونانيد برس (من القاهرة أيضاً) أن المصالح الأميركية معرضة للخسارة إذا استمرّ التأييد الأميركي لتقسيم فلسطين، وأن دول الجامعة السبع اتّفقت على منع مرور

الثبت السعودي إلى المتوطين في هذه الحالة. أشار الصلح أيضاً إلى أن لبنان وسوريا منعا من الأنايب فهذا بتحويلها إلى الأرض ومصر، وقد ذكرنا كلام الصلح هذا في موضع آخر. أثار هذا التصريح ضجة فبادرت مديرية العناية والنشر الحكومية في بيروت إلى نفي (بدا خامساً) لهذه الفقرة المتعلقة بالموقف من الولايات المتحدة من الحدث.

وحين تأكدت، في آذار، رغبة الولايات المتحدة (العابرة) في تعليق قرار التقسيم، استحثت تلك عودة سورية - لبنانية قوية (ولكن عابرة) إلى حديث التابلاين. وكان لحبيب أبو شهلا، رئيس مجلس النواب السابق ورئيس اللجنة النيابية للشؤون الخارجية ومستشار الشركة القانوني، دور بارز في هذه النقطة (وفي كل أمر تعلق بالتابلاين في تلك المرحلة). فكان أن حرك مردم الاتفاق في مجلس النواب السوري ووصل الأمر إلى حد الترويج لشائعة مفادها أن الشركة مستعدة لضمان النقد السوري الذي كان تعذر الانطلاق مع فرنسا بهز استقراره، وذلك على أن يبقى الاتفاق النقدي بين لبنان وفرنسا سارياً. وفي مساء هذه التعضلات، حضر أبو شهلا اجتماعاً ضم رياض الصلح وحسيد فرنجية في وزارة الخارجية. وفيه إن تغيير الموقف العربي من شركات النفط الأميركية كان مدار بحث، وأنه سيطرح في الاجتماع القريب للجنة السياسية للجامعة العربية.

لم يفض هذا المخاض النفطي إلى ولادة قريبة. بل كان على الاتفاق السوري الأميركي أن ينتظر، لشهور طويلة أخرى، إنعاشه مجدداً في دمشق. ثم ذلك حين بدت الطريق سالكة أمام مفاوضات الهدنة العربية - الإسرائيلية ووقع (في شباط 1949) اتفاق نقدي سوري مع فرنسا. فتعزز أبو شهلا نعود دمشق وأصبحت الحكومة اللبنانية من جديد وسيطاً في الخلاف الذي برز مجدداً بين الحكومة السورية والتابلاين. كان خالد العظم قد خلف جميل مردم في رئاسة الحكومة قبل شهرين. ويقول الأول إنه أحال مشروع الاتفاق إلى مجلس النواب بعد إلحاح من رئيس الجمهورية شكري القوتلي، وذلك برغم ملاحظات له عليه. وكانت غايته تصديق الاتفاق النقدي الذي أحيل على المجلس مع النفطي، بعد أن ربط القوتلي بينهما وخلق بتجميد الأول ما لم يملك الثاني طريقه إلى التصديق. كان القوتلي يستجيب، على حد قول العظم، لضغوط من صديقه الملك السعودي. على أن مصير الاتفاق النفطي أصبح غير مضمون في مجلس النواب. ولم يكن للعظم أيّ غرض الدفاع عنه وقد سبق له أن وضع تقريراً غير معيّن له. ولم يكن الاتفاق النقدي أحسن حالاً مع النواب، برغم من حماسة العظم له، وهو صانعها السوري الأول.

تصغر المشروصان إن، حتى جاء، في نهاية آذار، انقلاب حسني الزعيم، فأرسل رئيسي الجمهورية والحكومة إلى السجن وأطاح مجلس النواب من أصله. وبعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب، أبرم الزعيم بجة فلم هذين الاتفاقيين وذلك بموجب «صلاحياته التشريعية». وكان الاتفاقيان قد أنيا، تباعاً أو معاً، قسطهما من امتحان العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا مدة عامين ونصف عام تقريباً. كانت المخابرات المركزية

الأميركية - كما ظهر بعد عقود من الانقلاب - قد اشتركت مباشرة في التهيف لحركة الزعيم. وكانت الحكومة الفرنسية، أيضاً، قد باشرت التقرب من هذا الأخير، بعد نجاح الحركة، واتجهت إلى تزويده ما كان يحتاج إليه من سلاح للجيش.

وأيضاً كان الأمر، فقد انطلقت أعمال مد الأنابيب وإنشاء محطة الزهراني بعد إبرام الاتفاق، وهي لم تكن توقفت في الأراضي السعوية أصلاً. وهكذا تمكن رياض الصلح، بعد تدشين مشروع رعي القاسمية، في منتصف كانون الأول 1949، من التحدث (من صيدا) عن «تفجير المياه حياة طيبة وتفجير البترول نضاراً وقبراً». وكان قد دشّن، قبل ذلك بأسبوع، مصفاة طرابلس الجديدة التي بنتها «الآي. بي. سي.» لتزويد السوق المحلية مشتقات النفط.

٢- 115 انفصال نقدي ووحدة جمركية

كانت عواقب الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا (وهو قد نتج عن توقيع لبنان، في شباط 1948، اتفاقاً مع فرنسا للاستمرار في ضمان نقده، وامتناع سوريا، شريكة لبنان في المفاوضات، عن توقيع مثل هذا الاتفاق) محزكاً رئيساً لمأجريات الأزمة الملاحقة بين الدولتين. ظهر فعل هذا العامل في شبكة المشكلات الهيكلية التي كانت سبقته إلى التكوين، ليفضي معها إلى إطاحة «الاتحاد» الاقتصادي الجزئي، المورث من عهد الانتداب الفرنسي، ولكن مع تخفيف من التزاماته وقيوده زمنه، منذ سنة 1943، انحصار السلطة المنتهية الواحدة واتجاه كل من الدولتين نحو مؤد من التهيكلة السياسي - الإداري والاقتصادي - الاجتماعي المستقل. هذا العامل كان - بطبيعته - أشدّ وطأة بكثير على «الاتحاد» من مخاض المجاذبات بين الدولتين وشركة لقتابلاين على شدة تلك المجاذبات (في الجانب السوري خصوصاً) وطول متنها.

وأما «الاتحاد» نفسه فكان يتمثل - على ما ذكرنا - في نظام «المصالح المشتركة» التي اختُصرت شيئاً ما، مع الاستقلال، ولكن استُقيت لها ركيزتان مئنتان: أ - وحدة النقد، إذ كانت الليرة السورية - اللبنانية واحدة، فلا تفرق ليرة عن ليرة إلا بوجود اسم هذا البلد أوذاك عليها، وذلك لتيسير الحاسبة الوطنية. وكان بنك الإصدار واحداً وهو بنك سوريا ولبنان. وهو من الشركات الفرنسية ذوات الامتياز التي بقيت تسيطر بمرافق مهنة في الدولتين بعد استقلالهما. ب - الوحدة الجمركية، وكان معناها أن الدولتين منطقة جمركية واحدة ينتقل على أراضيها الأشخاص والبضائع من غير اعتبار للعنود السياسية القائمة. وكان معناها أيضاً وجود مصلحة واحدة للجمارك (هي أهمة «المصالح المشتركة») تجبي الواردات الجمركية للدولتين وتتولى قسمتها بينهما وفقاً لنسبة متفق عليها. على أن سياسة الاستيراد والتصدير، بإجازات أو بدونها، وتعدد نسب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بحسب أنواعها، بقيا

شأنًا تستغل به كل من المولتين وتطبق فيه تشريعها الخاص تقييداً أو تحريراً. وكان هذا الشأن في يد كل من الحكومتين بدءاً بوزارة الاقتصاد ووزارة المالية فيها.

وحسب خريف 1947، كانت قيمة الليرة اللبنانية - السورية مضمونة من قبل فرنسا من أثر أي تغيير يطرأ على قيمة الفرنك تجاه الإسترليني، وذلك بموجب كتاب موجه إلى الحكومتين وقَّعه الجنرال كاترو في 25 كانون الثاني 1944. هذا الكتاب ثبت سعر الإسترليني بالنقد السوري اللبناني على أنه 883 قرشاً. فأصبحت الليرة السورية - اللبنانية تساوي 22,65 فرنكاً لأن الإسترلينية كانت قد سُقرت بمائتي فرنك. وهذا الكتاب نفسه أعاد النقد السوري اللبناني إلى منطقة الفرنك بعد أن كان قد جعل بقرار فرنسي بريطاني أيضاً في منطقة الإسترليني، مع هزيمة الفيشيين في ربيع 1941. وكانت قيمة الضمان، في الواقع، قد أصبحت، في أوائل الحرب، ديناً على فرنسا سعبتها من الموجودات السورية واللبنانية في بنك سوريا ولبنان لإطلاقها على تجهيز الجيش. ويضاف إليها كمّية من الذهب دخلت إلى فرنسا غداة دخول فرنسا الحرة دولتي المشرق.

وقد باشرت فرنسا، من أواخر سنة 1946، محاولة حثيثة للتخلص من التزامها هذا بتثبيت قيمة النقد اللبناني - السوري، مدفوعة بأزماتها الاقتصادية المالية الخائفة في أعقاب الحرب. على أنها كانت مضطرة إلى مفاوضة المولتين السورية واللبنانية بسبب من تعهد كاترو، ومن معطيات العلاقة كلها بما فيها من مصالح والزامات، ثم من تخفيض الفرنك مجدداً في أواخر العام 1947.

٢٠٦ 116 تلازم في المفاوضات وتفاقم في نتيجتها

بدأت المفاوضات الثلاثية، والحالة هذه، في باريس واستغرقت الفصل الأخير من سنة 1947 والشهر الأول من السنة التالية. وقد قاد المفاوضات التي جرت في وزارة الخارجية الفرنسية، من الجهة اللبنانية وزير الخارجية حميد فرنجيّة، ومن الجهة السورية الوزير المفوض في باريس خالد العظم. وأشرف على الوفد الفرنسي وزير الخارجية جورج بيكو، وهو نفسه الذي كان قد واجهه فرنجيّة ومعه رياض الصلح ويوسف سالم في مفاوضات الجلاء سنة 1945. على أن ممثلي وزارة المال الفرنسية كان يحسب لهم حساب أيضاً، في مفاوضات كان موضوعها النقد ومتعلقاته.

كان الجانب الفرنسي يقرن إلى المسألة النقدية كوكبة من المسائل تتصل بأمالاك فرنسا وبالمراقب التجهيزية التي كانت بيدها في المولتين، وبامتيازات الشركات التي كانت فرنسا أيضاً راغبة في تفعيلها وأتصال عملها بحسب العقود. وكان مسوغ ذلك، بنظر الجانب الفرنسي، أن احتساب الديون الإجمالية الصافية لا يستقيم بمعدل

عن هذا البحث الشامل. وكان عند لبنان وسوريا أيضاً مسائل تضاف إلى جدول الأعمال النقدي بينها وضع اللبنانيين حملة أسهم الشركات الفرنسية العاملة في لبنان وأولئك المصروفين من مصالح الجيش الفرنسي، وأولئك المقترين في إفريقيا الفرنسية لجهة شروط تحويلاتهم المالية إلى لبنان، إلخ، وبينها أيضاً من الجهة السورية خصوصاً، مصير الشركات نوات الامتياز وعلى الأخص منها بنك الإصدار... إلخ.

حاول الجانب الفرنسي، أول الأمر، تقليص الدين المتوجب عليه إلى أدنى حد، باحتساب إسهام لسوريا ولبنان في نفقات الجيوش التي حكمت تحتل أراضيها في لبنان العرب، ولكن الوفدين السوري واللبناني رفضا هذا المنطق قطعياً وأوضعا أنهما لا يميضان في مفاوضات على أساسه. وكان أن تراجع الوفد الفرنسي عن طلبه هذا بعد حين، فارتاحت غيمة ضخمة عن سماء المفاوضات. وفي أوائل كانون الثاني 1947، كانت توجد مسودة لاتفاق جرى التوصل إليها، بعد تجاذبات ومشقة، وبعد أن قدمت المفاوضات انتظامها الرسمي وتنتى خالد المظلم عن مجراها العام.

وكان حميد فرنجي قد استسمى، قبل مدة، الخبير فإن رولند رئيس الوزراء البلجيكي السابق للاستشارة، فزكى له التوجهات التي جسدتها المسودة لاحقاً. على أن خالد المظلم بقيت له ملاحظات متمثلة، خصوصاً، بإخضاع امتياز بنك الإصدار للتشريع السوري. فانصرف إلى مفاوضات مدير البنك في هذا الموضوع ولكن من غير نتيجة، وترك لفرنجية إعداد المسودة العائدة مع الفرنسيين، وهو ما كان.

حوّلت هذه المسودة - التي تبناها فرنجية ورفضها المظلم - إلى الحكومتين اللبنانية والسورية. فاستقرت موضوعاً لمباحثات سورية لبنانية حثيثة شهدتها شترة، في أواخر كانون الثاني 1948. وانتهت هذه المباحثات على غير اتفاق. فوقع فرنجية وبيدو - عن حكومتيهما - مشروع الاتفاق في 6 شباط 1948 ولتت الضالاف الفرنسي السوري قائماً وعكفت سوريا على درس التوجه إلى المعكمة اللولوية في لاهاي لاستصدار حكم منها فيه. وكان هذا إيذاناً بانفصال التقنين السوري واللبناني.

كانت سوريا تتوجس - فضلاً عن رفضها إبقاء الوضع القانوني لامتياز بنك الإصدار على حاله - من شمول الموافقة الاجمالية على امتيازات الشركات - إن هي أعطتها - امتيازات نفطية كانت فرنسا قد حصلت عليها من حكومة تاج الدين العسني. إلى ذلك، لم تكن سوريا قد نغنت اتفاقاً سابقاً بإعادة فتح المدارس الفرنسية في أراضيها، وكان الفرنسيون يريدون اغتنام فرصة المفاوضات الجارية لإرضاء بالتنفيذ. على أن ما كان يزيد هذه للسائل تعقيداً - بل وبقوة أهمية - هو أن الموقف العام من فرنسا في سوريا كان غيره في لبنان. ففي أوائل 1948، كانت مرارات «تشرين» اللبنانية من سنة 1943 قد أخلت المكان لعلاقات لبثت كشفة ومتنومة الوجوه بينة إجمالاً ما بين لبنان وفرنسا. وقد يشر لذلك، فضلاً عن البعد الطائفي - التاريخي لهذه

العلاقات، أن الجلاء كان قد تم بيسر وسلاسة نسبياً، وأما في دمشق فكانت صورة القصف الفرنسي في سنة 1945 ما تزال قريبة وكانت ترقدها صورة أقدم منها من الصنف نفسه. ولم يكن يوجد من التشاؤم الثقافي ومن فرص التغايط وخيوط التواصل ما يكفي لتبديد المراتب. لذا لبث التفاوض السوري- الفرنسي في أي أمر حقيقياً ذا شجون ينذر بالتحول إلى تجانب جاف عند بروز عقبة ما أو، أحياناً، لمجرد طرحه على الساحة العامة.

كان التين السوري اللبناني على فرنسا قد قُدر بما يزيد قليلاً عن 23 مليار فرنك. وقد ارتضت فرنسا أن تضمن قيمة 16 ملياراً منها بحيث تغطي النقد السوري- اللبناني المتداول، وذلك باعتبار قيمة ثابتة للفرنك هي قيمته بالقياس إلى الاسترليني في تاريخ الاتفاق. وكانت هذه الضمانة تجنب الليرة مخبة أي تخفيض لقيمة الفرنك حيال الاسترليني وحتى لقيمة الاسترليني نفسه. وقد رأى فرنجية أن هذا الضمان لقيمة العملة يجب أن يكون هو الغاية المتصدرة لسوريا ولبنان من المفاوضات. هذا فيما أولى الجانب السوري أهمية حاسمة لبنود أخرى من جدول الأعمال. وقد حُفِظت قيمة الفرنك فعلياً بنسبة 80% قبل توقيع الاتفاق بالأيام، فوافق الجانب الفرنسي على رفع سعر صرف الليرة بالفرنك بالنسبة نفسها. وأما المليارات السبعة غير المضمونة من الدين فكان يفترض أن يُعوض جزء منها بالأموال الفرنسية المستردة في القطرين وأن يُقسم الجزء الآخر ما بين دفعات مالية بعملة صعبة غير الفرنك، وتسديد لأثمان بضائع تُستورد من فرنسا بأسعار مثبتة. وكان على فرنسا أن تسد المليارات المضمونة في عشر سنوات، على أن يكون لسوريا ولبنان أن تنوعا تغطية عملتهما هذه على النحو الذي تريانه ضامناً لاستقرارهما النقدي.

وحين امتنعت سوريا عن توقيع الاتفاق، فصل نصيب لبنان من الدين المشترك فبلغ 13 ملياراً تقريباً ضمنّت فرنسا قيمة نحو من 9 مليارات منها استقرت تغطيةً لليرة اللبنانية الجديدة واستعمل الرصيد في الوجهين الآتي الذكر. وكان هذا منطلقاً لاستقرار عرقته العملة اللبنانية استثنائي بكل مقياس عُمر نحواً من 35 سنة. تعطلت للبنانيين أيضاً تسهيلات مرضية لتحويل الأموال من مخزباتهم «الفرنسية»، في إفريقيا الغربية. ووافقت فرنسا، إلى ذلك، على استيراد جانب من موسم العومضيات اللبناني. وأما مصير الشركات ذوات الامتياز، وأهمها مصرف الإصدار، فجعل رهنًا بالتفاوض على العقود لا بالتصرف من جانب واحد؛ وذلك حتى انتهاء أجل العقود. ولكن جعل مكتب القطع خاضعاً لإشراف الحكومة اللبنانية. أخيراً أدرج في الاتفاق بند يُغفل لبنان الإفادة من أية شروط فضلى تحصل لسوريا حين التوصل إلى اتفاق بينها وبين فرنسا.

والحال أن المفاوضات السورية الفرنسية استوفت بعد أشهر، وكانت صدمة انقطاعها قد أضرت كثيراً باستقرار النقد السوري وجعلت انفصاله عن اللبناني أمراً مقضياً.

على أن اتفاقاً سورياً - فرنسياً وقع في 7 شباط 1949 أي بعد سنة تامة من توقيع نظيره اللبناني، واتطوى فعلاً على شروط فضلى تتعلق خصوصاً بحق سوريا بتعديل أنظمة الشركات نوات الامتياز بأحكام تشريعها وبالأجل المرتفعة لتسديد تغطية النقد المترتبة على فرنسا، إذ أصبحت أقصر مما نص عليه الاتفاق الفرنسي - اللبناني. فأصبح لبنان - كما في حالة الاتفاق مع التابلاين - مستفيداً من هذه الأحكام الفارقة بحكم بُدء المماثلة الآتف النكر. وقد سبق القول إن حسني الرزيم أبرم الاتفاقين السوريين (مع التابلاين ومع فرنسا) بمجرد توقيعهما في نيسان 1949.

٢٠١١٧ بعد الانفصال التقدي: تشنجات وانفراجات

أعلنت الحكومة اللبنانية، غداة توقيع اتفاقها التقدي مع فرنسا بالأحرف الأولى (في 31 كانون الثاني 1948)، القوة الإبرائية لليرة السورية على الأراضي اللبنانية، ومنعت ختلة هذه الليرة مهلة ساعات لتعديل أوراقهم بأوراق لبنانية من بنك الإصدار. وكان ذلك في 2 شباط، ثم مدت هذه المهلة تكراراً إلى أن أغلقت في 4. كان هذا الإجراء الذي ينسبه خالد العظم إلى خضوع الحكومة لإرادة بيسون مدير المصرف احتياطاً لا بد منه من تدفق الليرات السورية المهتدة إلى لبنان لتبيلها ذهباً أو نقداً لبنانياً أو سلماً. وهو ما كان سيضر كثيراً بالليرة السورية نفسها إذ يزيد كثيراً من عرضها في سوق أصبحت غير مهيئة بثبات قيمتها. كانت العمود بين الدولتين قد أفلت، ولكن ذلك لم يمنع من تجمع 54 مليون ليرة سورية تقريباً في بنك الإصدار في لبنان فابلتها عشرة ملايين ليرة لبنانية تجتمعت في البنك نفسه في سوريا. عليه أصبح على سوريا، بعد المقاصة، أن تتسلم المبلغ الفارق (وهو - للإيضاح - يزيد، في تلك الأيام، عن نصف الموازنة السنوية للدولة اللبنانية) وتسد قيمته سلماً أو عمالات أخرى. وقد استعمل هذا المبلغ الكبير إلى مشكلة لبثت عالقة بين الحكومتين رسماً طويلاً.

كان خالد العظم قد أشعل النار بين الحكومتين فور توقيع الاتفاق الفرنسي اللبناني بالتعنت إلى الأهرام عن «انتداب» مالي تأباه سوريا، موحياً أن لبنان قبل شيفاً من هذا القبيل. وهو ما أثار غيظاً واضحاً في الوسط اللبناني الحاكم. وكثت صعف سورية فد واكبت الحدث نفسه بعملية عارمة على الحكومة اللبنانية وادعت، بين ما ادعته، أن لبنان قبل، بين ما قبل، شروطاً تتصل بالعلاقات الثقافية بينه وبين فرنسا. وهو ما كان تلخيصاً معضاً وكذبه حميد فرنجية في بيان أوضح طبيعة الاتفاق ومنهجاته بدقة.

على أن ما جرى كان قد جرى. أصبح الفارق بين العمليتين دائماً لصالح الليرة اللبنانية وأخذ يتراوح صعوداً مع كل حدث يمس استقرار إحدى الدولتين، أو نظام العلاقات بينهما، وهبوطاً مع كل اتفاق مؤقت يسي هذه العلاقات. وقد بدأ الأمر،

مع الإغلاق المؤقت للحدود، بقطع تموين لبنان بالعبوب السورية وبشلل المعاملات الجمركية التي أصبح تويمها بين العمليتين موضوع جدل. كان الاتحاد الجمركي بدمته، ومعه سائر «المصالح المشتركة»، قد أصبح مهتداً. وأخنت تشتت المطالبة في سوريا بالانفصال. وأما في لبنان فكانت المعضلة العامة للمواقف أميل إلى اللابينة وإلى حفظ الصيغة التي أرسيت مع استقلال الدولتين للعلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا برغم الانفصال النقدي.

كان قطع التموين بالعبوب السورية عن لبنان (والإغلاق للحدود المشتركة أحياناً) يعود بالضرر على المنتجين السوريين. فإن سعر العبوب - على ما ذكرنا - كان يحدد ما بين الحكومتين على سوية مرتفعة جداً عادة عن السعر العالمي. فكان يعتبر على السوريين بيع فائضهم، في أسواق أخرى، بالشروط التي اعتادوها، وكانت أسعار منتجاتهم تنخفض في السوق الداخلية. وكانت الحكومة اللبنانية تتقبل سعر القمح السوري، لا قطعاً ولكن لأن الكفة اللبنانية كانت راجعة في العلاقة الإجمالية. فقد كانت السوق السورية مفتوحة أمام نشاط التجار اللبنانيين. وكان التجار السوريون يستوردون معظم ما يستوردون من سلع عبر مرفأ بيروت أو يتبضعون من سلعها. وكانت المعامل والمشاغل السورية تتلقف الغزل والنسيج اللبنانيين، وكان جانب من إنتاج العضيات اللبناني على الساحل الشمالي والجنوبي يصتر إلى سوريا. لذا شهد قطاعا الغزل والنسيج والعضيات (في موسمها) كساداً وتأزماً مع كل اضطراب للعلاقات الثنائية وكل إقفال للحدود. فضلاً عن ذلك، كان الاصططاف والسياسة السوريات إلى نمو في لبنان ولذي نمو الطبقة الوسطى في سوريا. على صعيد آخر، كانت الكفة اللبنانية راجعة في أجهزة المصالح المشتركة، وفي نشاطها... أخيراً، أصبحت الحدود السورية طريقاً وحيدة لتجارة الترانزيت اللبنانية مع إغلاق الحدود اللبنانية الفلسطينية.

وفي السجال الرسمي والصحافي مع الجانب اللبناني، أصر الناطقون السوريون على أن الصادرات اللبنانية إلى سوريا تغطي مستوردات لبنان منها، وخصوصاً العبوب، وعلى أن نشاط اللبنانيين التجاري، في سوريا وغيرها، يكفي لتغطية النقد. وأما الناطقون اللبنانيون فكانوا في شك مقيم من هذين الأمرين. ولم تكن المعاسبة، مع وجود الحدود المفتوحة، مستطبعة أن تعسم هذا الجدل. وحين كان اللبنانيون ينتهون بما عند سوريا من مقومات إنتاجية يسعها أن تسد العجز في تغطية العملة، كان السوريون يردون بالاستعداد لمقاسمة لبنان هذه المقومات إذا قيل «الوحدة الاقتصادية التامة» مع سوريا. ولكن كان واضحاً أن العملة السورية نفسها أصبحت سريعة العطب، وأن العودة إلى وحدة النقد ستفضي إلى تخفيضه، لا محالة، وهو ما كان يحاذره اللبنانيون. كانت الفرنكات الفرنسية المضمونة، مع الذهب وعناصر أخرى أدنى أهمية، قد أرسيت النقد اللبناني على أرض صلبة جداً. وأما نصيب سوريا من الفرنكات المضمونة نفسها فلم يكن كافياً للغاية نفسها. فأصبح التعويل في

جانب كبير من تغطية العملة السورية المتداولة على عناصر أخرى يعوزها الثبات والموثوقية. الخلاصة أن اللبنانيين جنعوا في السجال اليومي وفي المعادلات الرسمية، إلى المطالبة بحفظ الاتحاد الجمركي مع وجود النقيضين المنفصلين والتفارق المتزايد بين تشريعين اقتصاديين يقوم اللبناني منهما على حزمة التجارة (والاستيراد خصوصاً) وتداول العملات، فيما يقوم السوري على العملية الجمركية للانتاج للدخول بما يقتضيه ذلك من تضيق للاستيراد وتقنين متزايد للشدة للسوق المائية. هذا بينما جنح السوريون إلى مطالبة اللبنانيين بـ«الوحدة الاقتصادية القائمة» ولكن مع حفظ «التوجيه» الأنف المذكور للنشاط الاقتصادي. وهو توجيه لم يكن الرأي الغالب على السياسة والاقتصاد اللبنانيين ليتوسم فيه خيراً.

على ذلك، أصبحت الاتفاقات المتعاقبة بين الحكومتين، لتيسير حاجات النشاط الاقتصادي الملحة وتنظيم الوضع القائم، لا تعمّر. نجم الأول من هذه الاتفاقات عن تعميم الجانب اللبناني جامعة الدول العربية في الخلاف وعين المساعي التي بذلها على الأثر، في القاهرة، عبد الرحمن عزام ومسؤولون عرب آخرون، وذلك من 2 إلى 19 شباط 1948. وقد عُرف هذا الاتفاق بـ«اتفاق الجنتلمان» وقُبضَ به أن يجد مراراً لأجل قصيرة إجمالاً. وكان المأمول أن يخلّفه بعد كل تجديد، اتفاق أطول أمداً. كانت مدته الأولى تنتهي بانتهاء آذار، ونص على منكرات فورية تعيد النظر في اتفاق «المصالح المشتركة» (1 تشرين الأول 1943) وتنتهي قبل هذا الأجل بأسبوعين لتمتدّد الحكومتان من اتخاذ التدابير الناشئة عنها. نص الاتفاق أيضاً على قبول النقيضين دون تفريق مدة سريانه وعلى إلغاء القيد الاستثنائية التي وضعت على انتقال البضائع بعد 31 كانون الثاني. أخيراً، جعل نقل كل مبلغ من المال يتجاوز 200 ليرة للشخص الواحد خاضعاً لإجازة من وزير المالية في البلد المنقول منه، وهذا باستثناء العمليات التي يقوم بها بنك الإصدار لرفع الأوراق من التداول.

وفي مطلع آذار، جرت معادلات في شترة بين الحكومتين، قدم فيها الجانب السوري مشروعاً مكرراً على الضبط المؤبد للاستيراد. وطلب أيضاً إعادة النظر في القاعدة الجارية لتوزيع العائدات الجمركية بين المولتين. وكان المراد اعتماد عدد السكان ومساحة القطر مقياساً، فيما كان الجانب اللبناني يرى أن يكون المقياس نسبة الاستهلاك. وكان جلّ ما أسفرت عنه المباحثات شيئاً من ترطيب الجو العكس تبدّلاً في لهجة الصعق.

هذه الجولة تبعتها جولات في دمشق وبيروت، بدأ معها أن يضع العلاقات يتحرّج. وعاد عزام إلى التدخل فيها مع اقتراب اتفاق الجنتلمان من الأجل المضروب وأسعفته واسطة سعودية - مصرية. فعُتد الاتفاق القائم، بُعيد انتهاء مدته، شهراً ونصف شهر، ثم عاد ومُتدّ بقدر أفضى من المشقة في أواخر أيار ثم في أواخر حزيران. وكان التمهيد في هذه المرة الأخيرة إلى نهاية أيلول، فتيسر تموين لبنان بالحبوب السورية حتى

نهاية السنة. وكانت حرب فلسطين المستمرة مباشرةً مؤقّدةً الفاعلية لتحصيل هذه النتيجة. وهذا مع أن العرب لم تحل دون المبارزات بين صحف القطرين، في الموضوع الاقتصادي، بحمّية كانت تتجدد عند كل محطة. وفي خضمّ هذه المبارزات، كانت لأصحاب الشأن المباشرين، أي للهيئات الاقتصادية، وفي رعايها خبراؤها، مواقف واجتهادات أبرزت عمق التمازج بين الرؤى. فكان لها وقمها، كلّ في جهته، على توجهات الحكومتين.

على أن الحكومة اللبنانية لبثت، عبر جولات التفاوض هذه، تجهد للتخفيف من التوتر الذي تسبّب به توقيعها الاتفاق النقديّ مع فرنسا. وهكذا أجلت عرض هذا الاتفاق على مجلس النواب لتصديقه إلى أواخر آب، وكان المجلس الفرنسيّ قد صدّقه قبل ثلاثة أشهر. وكان الوزير فرنجيّة قد أبدى ضيقه بهذا التأجيل إذ كان هو المفاوض على الاتفاق وموقّعه. ولم يعارض الاتفاق، في المجلس، سوى ستة نواب، تكلم باسمهم كمال جنبلاط وكميل شمعون. وكانت معارضة الأول مركّزة في طلب السيادة الماليّة والاقتصاديّة، وفي طلب الخلاص من الشركات نوات الإمبرياريّة. فيما تحدّث الثاني عن «وسطاء» مميّزين من «الأقارب والأصحاب والمقربين» حُصر بهم تحويل الأموال لمشتري البضائع، بموجب الاتفاق، أو بين لبنان والاتحاد الفرنسيّ. من جهة أخرى، لم تُثر عاصفة النقد السوريّة التي كان تصديق الاتفاق قد أرجى تضادياً منها. فقد كانت المفاوضات السوريّة - الفرنسيّة قد تجنّدت، ولو أنها كانت لا تزال شبه مكنومة.

وفي النصف الثاني من أيلول، أي مع الاقتراب من أجل «اتفاق الجنتلمان» المبدئ، ارتفعت وتيرة التفاوض بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، مجدّداً، ولكن من غير ثمرة. قدّم الجانب اللبنانيّ تنازلات معدومة في موضوع استيراد الكماليّات ولكنها بقيت على مبعده من المطالب السوريّة. وكانت ضغوط أصحاب المصالح، في هذه المرحلة، شديدة في العاصمتين، مركّبة للخلاف بينهما. وقد بقيت عقدة الاستيراد الذي كان الجانب اللبنانيّ حريصاً على حرّيته والسوريّ مصمراً على تقييده من غير حلّ مستقر. وكفّت هذه العقدة تفزّخ، بالطبع، عقداً أخرى متصلة بسياسة القطع وبالعملية الجبركيّة للإنتاج الوطنيّ، إلخ. عليه أطلّ تقريرين الأول والعلاقات الاقتصادية بين القطرين «مكشوفة» أي غير مرعية باتفاق رسمي.

انفضت أسباب على هذه الحال عبرتها اجتماعات للفرنسيّين من المولتين وسجال مستمرّ في الصحافة خاضت فيه، إلى الملقين، فاعلّيات اقتصادية أخذت مواقفها تتجسّد في الاتجاهين. وإذا كانت التبعة في سوريا قد بدت طاغية في وجه المواقف اللبنانيّة الرسميّة، فإن وحدة الموقف اللبناني من المطالب السوريّة بدت أصعب مثلاً. كانت سوريا سوقاً رئيسة لقطاع مهم من أهل الصناعة اللبنانيّة وكان لها، أصلاً، مصلحة تلقائيّة في اعتناء سياسة الحماية وتشجيع التصدير. وكانت هذه أيضاً حال قطاع من أهل الزراعة في لبنان. فضلاً عن ذلك، كان للتباين الطائفي - على ما

يشير بشاره الغوري - أن يظهر، في ما يتعدى هذه القطاعات، بين من يمكن تسميتهم «المستهلكين» حين يكون موضوع الخلاف هو نظام العلاقات السورية - اللبنانية. وأما سطح السجال فبقيت تستغرقه المبارزة بين سورين بريسون، من جهتهم، حصر الخيار اللبناني في «وحدة قائمة» تؤول إلى اقتصاد «موجه» أو في قسم «الوحدة» القائمة، ولبنانيين يابسون، من جهتهم، تقييد حرية التجارة ولا يتورعون عن المطالبة بمنع منها أيضاً. وقد أخذ هؤلاء الآخرون يتمتعون شيئاً ما عن موقف الملاينة الذي وفقوه أولاً، فأصبحوا يتقبلون هم أيضاً خيار الانفصال، ما دام الجانب السوري لا يمرض عليهم حلاً آخر يقيم اعتباراً لمصالحهم.

كان المساجلون اللبنانيون ينسحبون إلى الجانب السوري الخضوع له «أثرياء حرب» قوّطوا، من غير دراسة مناسبة، في توظيفات كبيرة في الصناعة معظمها عاثر (وهو ما يعترف به خالد العظيم في مذكراته)، وميلاً إلى «أوتاركية» تنحو بالاقتصاد السوري نحو الانحطاط العام والفقر وتضرب قواعد الاقتصاد اللبناني. وكان المساجلون السوريون ينسحبون إلى الجانب اللبناني الخضوع للمصالح المالية الأجنبية ولطالب كبار التجار المستغربين في نهب سوريا. وكانوا يزعمون أن حرية الاستيراد تعود بالنفع على ثلاثين ألفاً من التجار فيما ينتفع مئات الألاف بتنشيط الإنتاج الوطني. ولكن رهن التنشيط الأخير بتقييد للتجارة وحركة الأموال، مع ما ينجم من ذلك، بالضرورة، من نشاط «مُواز» ومن هجرة للأموال ومن تضخم (ذي عواقب سياسية ثقيلة) لجهاز الدولة كان خياراً لا يملك ما يدافع عنه في لبنان غير أهمية السوق السورية والمفاعيل اللبنانية (الاقتصادية والطائفية) لضغوط السورية. وزاد الطين بلة، من البداية، أن الغفك «السيادي» مثل استثماراً مناسباً لشكري القوتلي في سعيه إلى تجديد ولايته وأن هذا التجديد لم يلبث أن استوى، بدوره، استثماراً في تجديد آخر هو تجديد ولاية بشاره الغوري.

كانت الحكومة السورية قد اعتمدت، منذ 12 آب (أي قبل انتهاء مفعول الاتفاق المبدئ) تدابير تقييد صارمة للتجارة والتبادل النقدي الخارجيين، ثم لبثت تربط تموين لبنان بالعبوب بمخاض المفاوضات. وحين بدا واضحاً فشل هذه الأخيرة، أقدمت الحكومة اللبنانية، في نهاية تشرين الثاني، على الاستجابة لإلحاح كبار التجار على رئيس الجمهورية. فافترت، في رة أجل على الإجراءات السورية، تدابير تحرير للاستيراد وتبادل العملات، متجاوزة ما كانت عرضته من تقبل محدود للمطالب السورية في هذا الصدد. وكثت لهذه التدابير مفاعيلها المنتظرة: تدفق تجار سورين على سوق بيروت لإجراء معاملاتهم المالية والتجارية فيها، ونفحة متعجدة من الهيئات الاقتصادية السورية على أهل الحكم في لبنان (بل على لبنان بقضيه) «ركود في الأسواق السورية. على أن الحكومة السورية لم تقتصر لها الاستجابة فورا لاحتجاج المعتجين على التدابير اللبنانية. فبن ثلاثة من أعضائها كانوا قد استقالوا وكانت استقالاتهم متصلة بتأخير التوقيع على الاتفاق النقدي بين سوريا وفرنسا وبالساسة الاقتصادية

العاقبة للحكومة. وقد واكبت هذا الحدث تظاهرات عارمة في مدن سورية عدة كان مدارها المتصنر مآل الحرب في فلسطين، ولكن الهموم الاقتصادية كانت ماثلة فيها أيضاً. انتهت هذه الأزمة إلى سقوط حكومة مردم وتشكيل خالد العظم الحكومة الجديدة في أعقاب محاولات غير مثمرة لتلولها مكلفون بينهم العظم نفسه.

سبق القول إن حكومة العظم هذه وجدت نفسها أمام اتفاق نقدي مع فرنسا منجّه نحو النجاء، وأمام اتفاق آخر مع شركة التابلاين مضت شهر طويلة على موافقة مردم وحكومته عليه، في صيف 1947، وكان رئيس الجمهورية يلح في عرضه على مجلس النواب. كان ثمة اتفاق ثالث أيضاً هو اتفاق الهدنة الدائمة مع إسرائيل يحتاج إلى مفاوضة، بعد أن انطلقت مصر في هذا السبيل مستجيبة، في آن معاً، للوضع العسكري في الميدان ولقرار الأمم المتحدة. في هذه الشواغل كلها، كان التنسيق مع الحكومة اللبنانية سهلاً نسبياً لأن التوجهات السورية كانت توافق خطى سبق للبنان أن مشاها أو هو كان مهتماً لشاها. وهذا مع بقاء الخلاف الاقتصادي بين الدولتين على حاله، من حيث الأساس. هكذا حُسمت في أيام مسائل القسام عائدات التابلاين والرسوم على تجهيزاتها المستوردة وتوزع فرص الاستخدام الناحية فيها للسوريين واللبنانيين. وهكذا أيضاً أفضى الاتفاق النقدي بين سوريا وفرنسا، في 8 شباط 1949، بما صحبه من تنسيق بين وزراء المال والاقتصاد في الحكومتين إلى انخفاض فوري واضح (وإن يكن مؤقتاً) للفارق بين الليرتين. أسفرت هذه الخطوات عن تحسن أولي في مناخ العلاقات بين الحكومتين ترجمه تشكيل لجنة وزارية مشتركة لمواصلة التنسيق في موضوع الهدنة وترجمه أيضاً استئناف بيع الحبوب السورية للبنان. على أن هذا التحسن كان قصير العمر. ففي الثلاثين من آذار استولى رئيس أركان الجيش حسني الزعيم على السلطة السياسية في دمشق ووجد شكري القوتلي وخالد العظم نفسيهما معتقلين في المستشفى العسكري.

١١٨٠٦ نهاية التواؤم

سبق القول أيضاً إن حسني الزعيم أبهر، في 21 نيسان، الأتقاليين: النقطي مع التابلاين والنقدي مع فرنسا. ويضاف هنا أن الشهر الأخير من عهد الزعيم (الذي لم يطل غير أربعة أشهر ونصف الشهر) شهد توقيع اتقالية الهدنة السورية - الإسرائيلية. وضع انقلاب الزعيم إنن سوريا ولبنان على سجة واحدة في موضوعات ثلاثة حساسة. مع تلك لم يكن هذا العهد القصير عهد استنباب للعلاقات اللبنانية السورية، لا في السياسة ولا في الاقتصاد. بل إن العلاقات السياسية التي كانت راسية على معايير مستقرة نسبياً، في عهد القوتلي، اضطربت تكراراً في عهد الزعيم. وأصبحت العلاقات الاقتصادية، المحتقة أصلاً، أداة وضحية من أدوات اضطرابها وضحاياها. كان ما مفره انقلاب الزعيم هو التواؤم الهيكلي العام بين نظامي القطرين. وكان معنى هذا

أن التكوين الدستوري وما يليه من إولات لممارسة السلطة ومن ضوابط ومؤسّسات لها أصبح في دمشق غيره في بيروت واختلفت معه المناهات الاجتماعية- السياسية للزعامة وقيمها. وهو ما جعل العاصمتين- بما بينهما من تداخل شديد في السياسة وفي الاقتصاد- تبدو كل منهما أيضاً موطلاً للمخاطر في عين الأخرى.

وقد سبقت الإشارة أيضاً إلى أن جولة اتصال أولى بممثلي الدول العربية في بيروت قام بها رياض الصلح، عمدة انقلاب الزعيم، لتلتس موقف عربيّ منسّق من هذا الانقلاب، أثارت الزعيم كثيراً فحملته على التهديد بالامتناع عن التعاون مع حكومة رئيسها الصلح. وقد أحرّ التجاذب اعتراف لبنان بالحكم السوري الجديد حتى 23 نيسان، وذلك في وقت واحد مع الملكتين المصرية والسعودية. وكانت زيارة الزعيم للقاهرة، سراً، قد مهّمت لهذا الاعتراف إذ أدّنت بنهاية الميل السوري نحو المحور الهاشمي بعد إفشاء العرض الذي تقدّم به الزعيم لعقد معاهدة عسكرية مع العراق إلى لا شيء. وفي الجهة اللبنانية، واكبت الاعتراف بزيارة من نائب رئيس العكبة السورية الجديدة عادل أرسلان إلى بيروت، وتبعتهاء، الفداة، زيارة قام بها رياض الصلح لعسني الزعيم في دمشق. هذه الزيارة وضعت حدّاً مؤقتاً لنسبة الزعيم ما تعرّض له من حملات في الصحافة اللبنانية إلى الصلح، ولأتهامه هذا الأخير بمساندة خصومه السوريين في مساعيهم لإطاحته. وكان الزعيم قد ردّ على الترتد اللبناني في الاعتراف به بتقريب المعارضة اللبنانية إليه وبإعلانه، لا مقاطعة الصلح وحسب بل أتهامه الصلح أيضاً بالتآمر على حياته.

على أن جفاء الأيام الأولى هذا كانت تصعبه، على شدّته، بواكر ملأينة كان طرفها بشاره السوري والزعيم، إذ تبادلا، تكراراً، إرسال المبعوثين وعزّزها الصلح بنفيه ما نسب إليه من تدخل في الشأن الداخلي السوري. وقد كان لهذا التهامن، الذي وافق أيضاً إبرام الزعيم الاتفاقيين الآتفي الفكر، ثمرات مباشرة في المجال الاقتصادي تمثّلت في تنشيط حركة التوجس السورية للبنان بالسلع الغذائية. وهذه حركة كانت قد شهدت تقطعاً منذ الانقلاب. ولم تلبث المفاوضات الاقتصادية بين الحكومتين أن واكبت هذا الانفراج ولكن لتواجه للخلاف القديم نفسه: من التمسك اللبناني بعزّة التجارة إلى الربط السوري لبقاء «المصالح المشتركة» بشروط صعبة أهمّها تعميم الاستيراد والتنسيق العام لسياستي الحكومتين في المجالين الاقتصادي والتفني. وكان هذا التجانب لا يزال آخذاً بضيق المفاوضات حين اغتيل كامل الحسين اليوسف وقُبض على أكرم طنّارة والثلة التي كانت بإمرته وأغلقت الحدود، بعد أيام، تعبيراً عن اندلاع أزمة سياسية حادة بين الدولتين.

كان كامل الحسين اليوسف، وهو من قرية الغالصة، زعيماً لعرب الحولة. وكانت قريته قد انتقلت من لبنان إلى فلسطين، بمقتضى تعميل الحدود الذي أجري سنة 1923. ولكن التعميل لم يمنع أن تبقى للبنانيتين كثيرين ملكيات أرض كبيرة في

الحولة، ولا أن يبقى نسيج العلاقات كثيفاً ما بين الأهالي، على جانبي الحدود، وما بين وجهاتهم خصوصاً. عليه كان كامل الحسين على معرفة وثيقة بأعمال يوسف الرزق وأحمد الأسعد وخالد شهاب وعلي العبد الله وبرياض الصلح أيضاً، أي بمعظم زعماء الجنوب اللبناني المتصدين. وكانت علاقاته بهؤلاء متقلبة بسبب تدخله في معاركهم السياسية ومصالح بعضهم في أراضي الحولة، وكان (وقد أصبح وأقر المال) دائماً لبعضهم.

كان هذا الرجل الذي تقع عليه، في مطلع العشرينات، ناشطاً في مقاومة وضع اليد الفرنسية على جنوب لبنان، ومشاركاً في هجوم (واحد على الأقل) على مستعمرة يهودية، ومُحتجاً على السعي الصهيوني لفصل الحولة عن لبنان قد أصبح، في الثلاثينات والأربعينات، سمساراً تولى تسهيل بيع الأراضي في الجوار للصندوق القومي اليهودي، وحين من تلك الأموال. وهو قد بقي، مع ذلك، زعيماً على «عربه» وشخصية نافذة في شمال فلسطين وفي جنوب لبنان. ولا يفهم هذا «الصمود» ما لم نذكر أن بيع الأراضي للصهيونيين، في فلسطين، لم تكن تثلج، على نحو قاطع، مع كل ما أثارته من نقد واحتجاج وهواجس، وجبهة الوجهاء الذين ضلّوا فيها بيماء لأراضيهم، فما بالك بالتسهيل؟ وهي إن كانت قد شانتهم لاحقاً، على نحو فادح، فيمفعول رجعت أحدثته نكبة 1948. وأما منافس كامل الحسين المباشر في الزعامة الفلسطينية فكان قاعور الفاعور أمير عرب الفضل في الجولان؛ وكان ينافسه عبر الحدود السورية الفلسطينية اللبنانية. وهذه حدود لم تكن إلا مثار إزعاج لهؤلاء «العرب»، في هذا الثلث، ولم تكن لها عندهم، قبل 1948، مهابة الحدود الدولية ولا ما يترتب عنها من فصل بين هويات وطنية متغايرة.

مهما يكن من شيء، كانت النكبة قد هجرت كامل الحسين وعرب الحولة إلى قرى وبلدات لبنانية كانوا يعرفونها وثيق المعرفة. ونهار العاشر من أيار 1949، كان كامل الحسين يستصلح أرضاً له في جوار حاصبيا. فأقدمت على اغتياله هناك مجموعة عسكرية سورية مكونة من النقيب أكرم طيارة ومعه ثلاثة جنود. والظاهر أن الخبر وصل بلا إبطاء إلى مركز المنطقة فطاردهم وتمكن من اعتقالهم في نواحي نبطا، بمساعدة رجال من آل عمران. وفي القداة، جاء عادل أرسلان نائب رئيس الحكومة السورية إلى بيروت طالباً إلى رئيسي الجمهورية والحكومة استرداد العسكريين المتفلقين باعتبار المصور «جاسوساً» فترك به في منطقة الحدود. على أن مجلس الوزراء اللبناني التأم ورد الطلب باعتبار الجرم قد ارتكب على أرض لبنانية ويتعين أن يحكم فيه القضاء اللبناني. ولا ريب أن الاغتيال كان قد استثار أيضاً جماعة الرجل الكبيرة وأصدقائه في الجوار، وقد تم دفنه في بلدة الخيام بطلب من زعيمها علي العبد الله. إلى ذلك، لم يكن يوجد بين سوريا ولبنان اتفاق لتبادل المجرمين. ومن مواهي التأمل أن أرسلان (الذي لا يرى ضيراً في اغتيال اليوسف على هذه الشاكلة) يروي، في مذكراته، عن قاعور الفاعور، خصم اليوسف، أن حسني الزعيم تلقى من

الصهاينة، وهو على الجبهة، خمسين ألف ليرة سورية حملها إليه اليوسف وأنه قُتل هذا الأخير حتى لا ينكشف سرّه. وهو، أي أرسلان، لا يرى مع تلك مشكلاً في حضوره إلى بيروت، بصفته نائباً لرئيس حكومة الزعيم، ليرد قتلته اليوسف إلى بيوتهم.

أتى رفض الحكومة اللبنانية الطلب السوري إلى تدابير حصار سورية تفاقمت في الأيام التالية، وإلى تبادل بيانات هجومية لناطقين رسميين، باسم الحكومتين، فضلاً عن الحملات الصحافية. وفيما أشار الناطق اللبناني إلى ما يلحق من أضرار بالاقتصاد السوري من جزاء قطع الطريق على حركة السلع، أدخل الناطق السوري دعوى تهريب البضائع المشتراة من السوق السورية إلى إسرائيل، واختار التوجّه إلى «الشعب» اللبناني من وراء ظهر الحكومة، وكانت هذه سنة جديدة في التغاطب بين قطرين ستجري عليها الأنظمة العسكرية اللاحقة في المشرق العربي. وقد ردّت الحكومة اللبنانية بالمثل على تدبير إخلال الحدود.

لبث السجال أليماً نشط في خلالها الوزيران المفوضان المصري والسعودي بين العاصمتين ملتصقين مخرجاً. وقد اشترط الجانب اللبناني رفع الحصار أولاً، فتمّ ذلك، واتفق على لقاء بين مفيد من الحكومتين يُعقد على الحدود. فنُصّب لهذه الغاية سرادق في نقطة الجديدة وانمقد الاجتماع في 25 أيار واشترك فيه الوزيران فرنجية وقتلاً عن الجانب اللبناني والوزيران عادل أرسلان وأسمد الكوراني عن الجانب السوري. وعرض الوفد السوري مشروع قرار كان حبيب أبوشهلا قد مهّد له في دمشق يقضي، مع مفعول رجعي، بتسليم الجنود من الدولتين إلى سلطة بلادهم عند ارتكابهم جرمًا في أراضي الدولة الأخرى. ولكن الوفد اللبناني رفض المشروع واقترح تحكيم مصر والسعودية في الخلاف. وهو ما انتهى عنده الاجتماع ووافق عليه الجانب السوري في اليوم التالي. وكان من المحكمين أنهم انتهوا إلى فتوى فيها حفظ ماء وجه الطرفين. فهم قالوا بأن لبنان معق في تمتكّه بمعاملة مرتكبي الجرم على أرضه. ولكنهم وجدوا في الطابع الخاص للعلاقات بين الدولتين ما يوسّع تسليم المرتكبين المنكوبين إلى دولتهم. وهو ما تمّ في الثاني من حزيران.

أظهرت هذه الأزمة، مرة أخرى، هشاشة القواعد المعتمدة لتدبير العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان وتبعيتها الواضحة لتقلبات السياسة. هذا في وقت كانت الخلافات فيه، طوال العهد السوري السابق، تدور في النطاق الاقتصادي أساساً وتوسع العلاقات السياسية المستفزة في مداراتها أو معالجتها. ولكن الهم الاقتصادي لم يكن غالباً مطلقاً عن السلوك السياسي لعهد حسني الزعيم حيال لبنان. فمن جهة أصبح الاقتصاد وسيلة للتطويع السياسي، ومن الجهة الأخرى أصبحت الخروق المتكررة لأسس العلاقات السياسية بين الدولتين فرصاً لفرض المطالب الاقتصادية السورية أو لمعالجة فرضها. ففي ذروة الأزمة، طلب الزعيم إلى وزير الاقتصاد حسن جباره إعداد خطة للفصل الجمركي، إذا واطلب لبنان على خياره اللبيرالي في المجالين التجاري

والمالي. وفي معاهدات الجبيدة، أقدم الوفد السوري منكرة تتعلق بحماية الصناعة وتقييد الاستيراد، ومنه، خصوصاً، استيراد العجوب. وقد انتهى البحث إلى لا اتفاق. على أن تغيير لبنان ما بين الانفصال الجمركي وإخضاع اقتصاده لقيود ثقيلة غير موافقة لشروط نموه ولا ميزان القوى بين أجنعته، أصبح منذ ذلك تقييداً في المفاوضات الاقتصادية بين الحكومتين. وهو سينتهي، بعد حين، إلى إطاحة الوحدة الجمركية.

لم تعصر الحكومة اللبنانية موقفها من المطالب السورية في مجرد الرفض. ففي أيار، أي بينما كانت التدابير العسارية على أشدها، عممت الحكومة إلى إخضاع بعض الاستيراد لأن مسبق، وإلى تدابير عمم للطاقة الكهربائية والمعروفات تشجيعاً للصناعة الوطنية. على أن هذه التدابير كان لها وقع على وحدة الموقف الداخلي سيماحسب التجانب بين الحكومتين السورية واللبنانية طوال العامين المقبلين أيضاً. وهو خروج تعارض المصالح بين تكتلي التجار والصناعيين في البلاد إلى الساحة العامة، وظهور ضغط من جانب التكتل الثاني، وقد انضم إليه مزارعو الحمضيات، لعزل الحكومة على مسابرة المطالب السورية. هذا فيما كان تكتل التجار يرفض تقييد الاستيراد، خصوصاً، مع التمسك أيضاً بالاتحاد الجمركي وبالعهد المنقحة. هذا الانقسام ظهر في الاجتماع التشاوري الذي دعت إليه وزارة الاقتصاد الفاعليات الاقتصادية المغتلفة وذلك للبحث في رة مناسب على منكرة أرسلتها حكومة الزعيم، في أوائل حزيران، نُخِير فيها لبنان بين حلول ثلاثة أقصاها الوحدة الاقتصادية التامة، وأنها تقييد الاستيراد ومراقبة التصدير. وقد طاولت الحكومة اللبنانية في الرد على هذه المنكرة متوجسة من الجدل الداخلي وبوار الاحتجاج المتعارضة. وحين دار الزعيم لبنان ومعه رئيس حكومته المقبلة معسن البرازي والتقاء في شتيرة رئيسا الجمهورية والحكومة اللبنيان (وكان ذلك في 24 حزيران، أي عشية الاستفتاء السوري لتنصيب الزعيم رئيساً للجمهورية) طلب رياض الصلح إلى الجانب السوري تمديد الاتفاق الجاري أسبوعين يعمل في أثناءهما توافق على اتفاق طويل الأجل.

في هذه الأثناء، لم يكن العلّ الذي انتهت إليه المشكلة الناشئة عن اغتيال كامل الحسين اليوسف قد وضع حداً للحوار الاستفرازية التي اعتمدها الحكم الانفلاطي السوري وسيلة لفرض مطالبه على التجانب اللبناني. بل إن قيام رجال الأمن العام السوري باقتياد مواطن سوري مقيم في زحلة إلى دمشق آخر، إلى أن أفرج عن المواطن المنكور، تقييد لبنان على التتكيم المصري-السعودي. وغداة الإفراج عن أكرم طيارة ومراققيه، دخلت قبة سورية الأراضي اللبنانية، في جهات راشنا ثم اجتازت قوة أخرى الحدود، بعد يومين، في جهات العلوة ودير العشار، مبتغية توقيف النين سهلاً اعتقال طيارة من آل العريان. هذا إلى منع سيارات لبنانية من عبور الحدود.

ولم تكن مضت أيام على هذه الحوادث (التي سوت تباعاً) حتى بدأ «مع» حادثة الجبيرة في 9 حزيران) ما هو أهم: وهو المواجهة بين السلطات اللبنانية والعرب

السوري القومي، وقد خصصناها بعرض مستقل. وأما ما تتعين الإشارة إليه هنا فهو أن المباحثات الاقتصادية التي كان رياض الصلح قد طلب، في 24 حزيران، تمديد الاتفاق الاقتصادي القائم بين الدولتين مدة أسبوعين تيسر التهيئة لها وإجرائها في أثناءهما، قد بوشرت فعلاً في بلودان يوم الخامس من تموز أي مع انتهاء «ثورة» الحزب السوري القومي إلى الفشل. وهي قد أسفرت عن اتفاق يوم الثامن منه، وهو اليوم الذي حوكمه أنطون سعادة بلارحته ثم أعدم في فجره.

١١٩-٥ اتفاق تموز

تفاوض على اتفاق الثامن من تموز كل من فيليب تقيلاً وزير الاقتصاد ووزير المالية بالوكالة في لبنان، وحسن جباريه وزير الاقتصاد والمالية في سوريا. وقدّم الاتفاق نفسه على أنه استباق لـ «حل نهائي» يلزمه وقت طويل ودروس وإحصاءات غير حاصلة. ونص الاتفاق على رسم مقداره خمسون بالمائة تخضع له العيوب المستوردة وذلك باستثناء ما تستورده الحكومة اللبنانية في حالتي النقص في المحصول السوري اللبناني، وارتفاع الأسعار في البلدين. وهذا مع بقاء حركة العيوب حرة من سوريا إلى لبنان وتعهّد الحكومة اللبنانية منع إعاقة تصدير القمح إلى خارج نطاق الوحدة الجمركية. كذلك فرض الاتفاق رسوماً جمائية على استيراد أنواع من الغزل والأنسجة وأغصن من الرسم مواد نصف مشفولة تدخل في صناعتها. ثم إنه أوجب درس تعديلات على التعرف تيسر استيراد المواد الأولية التي لا ينتجها البلدان مبناً لتحتاجه الصناعة وتحمي الإنتاج الصناعي فيهما وخصوصاً فروعه الرئيسية. كذلك أوجب الاتفاق وضع مشروع لتوحيد نظم القطع مع استقلال كل من الدولتين بمراقبته. وأوجب أيضاً توحيد الرسوم الداخلية المستقاة على بعض المواد. على أن بيت القصيد كان الإلزام باتخاذ تدابير مشتركة لإزالة الفارق بين سعري المصلتين. أخيراً، نُكِّل الاتفاق بمصيفة لتسوية مشكل البترول 44 مليون ليرة سورية التي كانت قد جمعت من السوق اللبنانية بعد انفصال النفقين. ولكن هذه الصيغة لم تجد طريقها إلى التطبيق في الشهر اللاحق. وذلك أن مضي لبنان شوطاً في سياسة الحماية الجمركية أو قدرته على اتخاذ تدابير تبطل الفارق بين النفقين لم يكونا مضمونين. ومن الجهة السورية أطاح انقلاب سامي الصلوي بحكم حسني الزعيم وأعدمه ورئيس وزرائه محسن البرازي في 14 آب، أي بعد شهر وأيام لا أكثر من توقيع اتفاق بلودان. فبدأ أن موضوع الوحدة السورية-العراقية، وهو الموضوع الذي شغل الانقلاب الثاني وحكومته مدة عمره القصير، وكانت أربعة أشهر وأياماً، قد أمداد إلى بساط البحث، لا المسائل التي عالجها اتفاق بلودان وحسب، بل أيضاً مصير الاتحاد الجمركي والمصالح المشتركة برتبتها. كان السؤال يطرح نفسه: هل تبقى هذه المصالح وذلك الاتحاد قائمين، وبأية صيغة، إذا قُبِض للوحدة السورية العراقية أن تبصر النور؟

ثم إن اتفاق بلوجان لم يكن وحده على المحك بل كان معه سائر ما أبرمه حسني الزعيم من اتفاقات، في مقصفها الاتفاق النقدي مع فرنسا والاتفاق مع التابلايين واتفاق الهبة مع إسرائيل. وكانت هذه الاتفاقات مصادر خرج متباين الشدة للحكم الجديد. ولكنه، مع توجهه إلى تنظيم انتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد تتبع إقراره انتخابات نيابية، وجد سبيلاً إلى اعتبار هذه الاتفاقات سارية، من غير أن يتحمل تبعات عمل ما يضع المسؤولية عنها على عاتقه. وفي واجهة المسؤولية عن هذا كله، كانت الحكومة التي شكلها هاشم الأتاسي، غداة الانقلاب، وتولى فيها رئيس الحكومة الأسبق خالد العظم وزارة المالية، وتولى ناظم القدسي، وهو أحد أركان حزب الشعب، وزارة الخارجية. وكان حزب الشعب السند السوري الأول لمشروع الوحدة السورية العراقية وكان الحنّاوي نفسه هاشمي البيل هوذا لهذا المشروع أيضاً. وفي بيروت، كان الاطمئنان إلى الحكم المدني الذي جسدته حكومة الأتاسي مشياً بقلبي واضح من مشروع الوحدة، ومن التعاقب سوريا بالبحر الهاشمي، ومن نفوذ الضباط السوريين القوميّين في محيط قائد الانقلاب.

في تلك الآونة، كان الركود سائداً في الأسواق السورية وقيمة النقد مستمرة في التدهور، والتجار اللبنانيون ماضين في إغراق السوق السورية بالسلع المستوردة، وعلى الأخص بالأقمشة المتعدية الأسعار، وكانت تضيق الخناق على صناعة الأنسجة السورية. عليه بادرت الحكومة السورية إلى طلب اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد في الحكومتين عُقد في بلوجان يوم 27 آب. وكان المراد منه تجسيد البحث في ترتيبات اتفاق الثامن من تموز. على أن بشره الغوري يشير إلى توجيه للمفاوضين اللبنانيين بعدم التسليم بمبدأ التعادل بين النقيضين، ولا بشراء الحكومة السورية موسم القمح لحسابها وحساب لبنان، معللاً ذلك بالرغبة اللبنانية في أن «يبقى كل بلد حراً في اختيار مؤنثه». وكان في هذا التوجيه تقييد واضح للنقّس الذي تميّز به اتفاق 8 تموز، وهو نقّس بدا في حينه معاييراً للمطالب السورية، في خطها الصائم على الأقل. وإذا دلّ هذا «الانكماش» اللبناني على شيء، فهو يدلّ على أن اتفاق 8 تموز إنما صيغ ويوقع تحت ضغط الأزمة التي أثارها، في العلاقات بين الحكومتين، لجوء أنطون سعادة إلى دمشق ومواطاة حسني الزعيم إياه في «الثورة» المسلحة الفاشلة التي أطلقها ثم انقلابه عليه، بعد التحدث بوعود الدعم التي أعدها عليه، وتسليمه إياه للسلطة اللبنانية. فلم يكن مفاجئاً، بعد سقوط الزعيم، أن تنعو الحكومة اللبنانية نحو معاملة التضييق من مفاعيل اتفاق الثامن من تموز. على أن هذا النحو حكم بالإخفاق على لقاء بلودان، فاستقرت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مجدداً على سكة التآزم.

في معظم المدة المتبقية من عهد انقلاب الحنّاوي القصير العمر، طغى البحث في الاتحاد السوري العراقي على الساحة السياسية السورية، إذ لم يكن ممكناً الفصل بين هذا المشروع ومصير «المصالح المشتركة» والاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان. ومع أن تبادل الريارات بين العاصمتين استمر واستمر معه التداول في العلاقات الاقتصادية، إلا أن

العصبية أصبحت غالبة على هذا التداول. فكان أن أهملت بيروت الرد على مذكرة سورية تتعلق بتقليص الفارق بين العملتين، فيما علقت دمشق لقاءات ثنائية كانت مرتقبة. والواقع أن هذه الأشهر كانت أشهر انتقال في العاصمتين. ففي أيلول (أي في أيلول) بدأت ولاية بشارة الخوري الثانية وشغل رياض الصلح حكومة جديدة على أثر ذلك. وفي آخرها (أي في الأسبوعين الأخيرين من السنة)، اجتمعت الجمعية التأسيسية في دمشق وأقرت دستوراً مؤقتاً وانتخبت رئيس الحكومة الأساسي ورئيساً للجمهورية، وشغل خالد العظم بشق النفس حكومة جديدة. هذا فيما كان انقلاب جديد قاده أديب الشيشكلي يطيح العناني صاحب الانقلاب السابق ويلقي به في السجن ولا يهمل قائده التعهد، شأن سابقه، بترك السياسة للسياسيين. حصل هذا كله في ظرف أفضى فيه است شراء الركود الاقتصادي في سوريا وإثبات الفارق بين الليرتين إلى تصعيد المطالبة الفاعليات الاقتصادية والصعافة في دمشق، بتدابير راجعة للبنان المتلخص في الصوار وفي الاستجابة. وكان تقلاً قد بقي للاقتصاد في الحكومة الصلحية الجديدة وبقي العوني وزيراً للمالية. وأما في دمشق، فالتقل خالد العظم من وزارة المالية إلى رئاسة الحكومة في أواخر كانون الأول، وأصبح طليق البيّن، إلى حدّ، في اعتماد خطة متشددة حيال لبنان كانت تلقى، في كل حال، قبولاً حسناً من سائر القوى السياسية المشتركة في حكومته.

٢٠١٢ القطيعة

كانت حكومة الأناسي، في أيامها، قد ردت على تلوك الحكومة اللبنانية في الرد على مذكراتها بمنع تصدير القمح السوري إلى لبنان ابتداءً من 10 كانون الأول. وهو ما حمل رياض الصلح على إبلاغ المفد السوري إليه بأن لبنان سيرفع القيود عن استيراد القمح من الخارج، وأن المفجة بين النقيضين ستسّع نتيجة للإجراء السوري. ثم أرسلت الحكومة اللبنانية مذكرتها المنتظرة (مؤرخة في اليوم نفسه) محمية فيها، من جهتها، مأخذ لها على المسلك السوري حيال اتفاق 8 تموز. أهتم هذه المأخذ امتناع سوريا عن القيام بما عليها لتسوية موضوع الـ 44 مليون ليرة سورية العالق منذ انفصال النعمين، وفرضها إجازة مسبقة لاستيراد المستحضرات الطبية والكيميائية من لبنان. وهذا فضلاً عن منعها المفاجئ شحن القمح ومشتقاته إلى لبنان، إلخ.

وأما وجهة النظر السورية (وكانت قد أصبحت ثابتة واستقرت معللاً نوع من الإجماع الداخلي) فعاد إلى بسطها خالد العظم، في 14 كانون الأول، شافعاً إياها بجانح من قبيل أن سوريا زوّدت لبنان، قبل قرار القطع، بجملة حاجته من القمح وأنها تقيد استيراد كماليات كثيرة (منها السيارات) فيستوردها لبنان وتنتهي إلى السوق السورية. وأما ما يستورده لبنان من قمح فائض عن حاجته فزعم العظم أنه يذهب إلى جهات خارجية بينها إسرائيل. وهو ما ردّ عليه فيليب تقلاً بالإشارة إلى أن إسرائيل

تستورد القمح بحراً بأسعار أدنى بكثير من السعر الذي يُباع به القمح السوري للبنان.

كانت هذه الحنة في التراضي تعكس تبني العظم لخطة الحزم في تدبير العلاقات السورية اللبنانية، وهي الخطة التي كانت المطالبة بها جارية في صحافة دمشق، وفي الهيئات الاقتصادية السورية. هذا فيما كان الضيق من التدبير السوري في لبنان يغلب التوهم في المواقف اللبنانية ويجد ترجمة له في ردّ تقلاً. في تلك الأيام من كانون الأول، كان العظم يمضي أيامه الأخيرة في وزارة المالية قبل أن ينتقل في أواخر الشهر نفسه إلى رئاسة الحكومة الجديدة. هكذا، لم يقبض لاقتراحه إنشاء لجنة مشتركة لشراء الحبوب أن يعطى ببحث جاد. وباشرت حكومته مسؤولياتها في مناخ جسد وتآزم في العلاقات بين الدولتين لم يبد من الجهتين ما يفصح عن رغبة في تغييره.

وهكذا أُرْجى اجتماع على المستوى الحكومي كان قد بُحث في عقده في أوائل كانون الثاني 1950. وفي أوائل شباط، أُشير إلى توجه لبناني نحو توسيط مصر، وإلا فالجائحة العربية. ثم ظهرت الأزمة محوراً من محاور مناقشة الموازنة في مجلس النواب اللبناني. وطالب حميد فرنجة بإتشاء مفوضية لبنانية في دمشق، أي بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين. وهذا مطلب عاد بشاره الخوري نفسه إلى طرحه على العظم في صيف 1951، وكان العظم قد ألّف حكومة جديدة في تلك الآونة وكان عبد الله اليان قد أصبح رئيساً للحكومة اللبنانية. وقد لقي المطلب رفضاً من الجانب السوري.

وفي أواسط شباط، كان خالد العظم يتفقد الأشغال في مرفأ اللاذقية، وهذا مشروع كان موضوع توجّس في أواسط لبنانية مختلفة خشيت منافسة هذا المرفأ لمرقا بيروت. وقد اختار العظم أن يعود إلى دمشق من طريق الساحل فالجبل اللبنانيين، وتوقّف في شتيرة ليمستريح ويتحدث إلى الصحافيين بكلام لم تضب عنه عبارات المودة للبنان، ولكن جاءت فيه عبارات من قبيل أن الاتصالات بين المسؤولين لم تثمر، وأن القطيعة خير من الشركة الزائفة. وكان لافتاً، بطبيعة الحال، أن العظم لم يَرز أحداً من المسؤولين اللبنانيين في أثناء عبوره هذا ولا اتصل بأحد منهم. وهو ما يذكره بشاره الخوري بمرارة، مشيراً إلى أن الشرطة اللبنانية واكبت رغم ذلك «هذا الضيف الأشبه بالضيف» وحافظت على راحته.

قبيل انقلاب العام وفي الشهرين اللذين تنواه، كانت دمشق وبيروت تشهدان، كلّ على حدة، مشاورات واسعة في مجرى الأزمة، اشترك فيها مسؤولون من الحكومتين وأركان للهيئات الاقتصادية، وبعض من أهل الخبرة. في أواخر كانون الثاني، انتهى لقاء بين وزير المالية دون ثمرة. وفي أواخر شباط، جمع رئيس الجمهورية اللبنانية وزير المال ورئيس غرفة التجارة والصناعة. وبدا أن الرأي متجه إلى اعتماد المساهلة في التفاوض مع سوريا، ولكن مع الاستعداد للاستقلال الاقتصادي إذا تصلبت الأخيرة في مطالبها. ولكن الجانب السوري بدا عازفاً عن التفاوض، مؤثراً الانفصال أو التهديد به سبيلاً إلى

إلزام الجانب اللبناني بموقفه. وهو ما رآه رئيس غرفة التجارة المشقية إذ قال، بعد عرض لأوضاع الاقتصاد السوري المتزايدة سوء، ولعجز الصناعة عن المنافسة في سوق مفتوحة، إننا إذا هدمنا اللبنانيين بالانفصال فسيضعون. وكانت المشاورات اللبنانية بين المسؤولين والهيئات الاقتصادية قد أسفرت عن تشكيل لجنة اقتصادية دائمة التأسست في 27 شباط في قصر وزارة الخارجية وطلّمت مشورتها في صورة تقرير إلى مجلس الوزراء. وقد أوفد هذا الأخير نفس الدين الصلح إلى دمشق حاملاً منكرة واقتراحاً باجتماع مشترك، فلم يلق الاقتراح قبولاً من جانب رئيس الحكومة السوري. وكان مجلس «المصالح المشتركة» يتابع اجتماعاته في بيروت، في هذه المدة، ولكن مقلد الأزمة لم تكن في يده. كان قد برز في الساحة تطوّر جديد أعاد الصحف اللبنانية إلى استنكار عهد الزعيم. فقد اعتقل سوريون قوميون بدأ أنهم جاثون في بحث نشاط العرب المنحلّ وضبطت منشورات مطبوعة في سوريا، تبشّر بـ «موران عجلة الزمن في لبنان». وهو ما أوجب لقاءً بين ميري الأمن العام في الدولتين وحمل التهار (مع ميلها إلى العرب المنحلّ) على القول، في 21 شباط، إن الحكومة السورية جنحت إلى تأيّر خطى حسني الزعيم واتخاذ قضية العرب وسيلة للضغط، وإن بيروت عملت عن توسيع نطاق «القضية» حتّى لا تستغلّ في دمشق. فإذا استنكرنا أن الشيشكلي كان قد رار بيروت قبل أسابيع، طالباً تسليمه أنصار الوحدة السورية - العراقية من اللاجئين السوريين إليها، وأن يرضى الصلح واجه هذا للطلب بالرّفض وشدّ العناية للمطلوبين، أدركنا أن المواجهة الاقتصادية كانت قد بدأت تسلك من جديد سبلاً سلكتها في عهد حسني الزعيم.

لم يهدأ احتفاظ اللبنانيين، مسؤولين وهيئات اقتصادية وأصحاب رأي، بعجزهم للملاينة (راح يضيق كلّ يوم) حائلاً من اتخاذ الحكومة السورية قراراً بالعزم بمحارل عن أية مفاوضات جادة مع الجانب اللبناني. كان وزير الاقتصاد والمال السوريّان، فضلاً عن رئيس الحكومة، قد خيّرا لبنان، في شباط، بين الوحدة الاقتصادية الثائمة والانفصال الجمركي من غير تمويه. وفي مطلع آذار، دعا معروف الدواليبي، وزير الاقتصاد، إلى مؤتمر للهيئات الاقتصادية والخبراء انعقد في الجامعة السورية ودام أياماً. ولم تخرج توصيته إلى الحكومة عن حدّ ما أصبح موقفاً ثابتاً لسوريا: «إنما وحدة جمركية واقتصادية ونفعية تفرز فوراً (...) وإما انفصال عاجل (...)». وعليه، وضعت حكومة خالد العظم منكرتها العاسمة وأرسلتها في 7 آذار 1950 إلى الحكومة اللبنانية.

طلبت المنكرة جواباً من الحكومة اللبنانية قبل العشرين من آذار، وهو ما جعل هذه الأخيرة ترى فيها إنذاراً. واستغرق معظم فقرات المنكرة التي وقعها العظم لتميل الحكومة السورية حال الأزمة التي استقرّت فيها العلاقات بين الدولتين. فنكرت أولاً اقتصار معالجة الخلافات، في السنوات السبع الفائتة، على اتفاقات قصيرة الأجل وضيفة النطاق لا تحكس سياسة عامة متفقاً عليها صراحة في المجال الاقتصادي. ثمّ نكرت الانفصال النقدي في سنة 1948 واعتبرته منطلقاً لاستقلال كلّ من الدولتين



181 رياض الصلح وخالد المرشد

بسياسة ضريبية مخالفة لسياسة الأخرى، وهو ما أنزل بسوريا أضراً فادحاً. وهنا، أبرزت المذكرة امتناع سوريا عن التصدي لرؤوس الأموال المنتقلة إلى لبنان وعن الحد من الإنفاق السوري فيه، وذلك تقديماً منها لمقتضيات الاتحاد الجمركي والعلاقات الأخرى على مقتضيات الدفاع عن النقد. ثم تفتت المذكرة عند المرحلة القريبة لتؤكد أن لبنان ماضٍ في تنفيذ المادتين المهمتين من اتفاق 8 تموز وهما المتعلقةان بتوحيد الرسوم الداخلية وباتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الفارق بين النقيدين. من هذا خلصت المذكرة إلى أن بقاء الاتحاد الجمركي بمعزل عن سياسة اقتصادية موحدة وعن حصول سوريا على الحق العائد إليها في إدارة الجمارك والمصالح المشتركة سيُبقى الباب مفتوحاً لاضطراب الوحدة الجمركية وترزعزعها في كل وقت. لذا كانت سوريا ترى أن «الأسلوب الوحيد» لحماية الروابط والمصالح المتبادلة إنما هو «إقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول، بصورة خاصة، توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب (...) على أن تدار «المصالح المشتركة» ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ».

أخيراً، حددت المذكرة مطلوبها بأنه موافقة على «مبدأ» الوحدة المشار إليها، تليها «مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل». فإذا لم يكن ذلك، اعتبرت الحكومة السورية الوحدة الجمركية ملفاً ورات نفسها «مضطرة لإقرار الخطة التي تتفق مع مصلحتها».

كان لهذه المذكرة السورية (ولا احتمالها صفة الإنذار خصوصاً) دوي شديد في لبنان. وكان تعبير مهلة الرد بالعشرين من آذار يقطع الطريق على أية وساطة عربية قد يشهدها اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة يوم 21. ويذكر خالد العظم أن الجمعية التأسيسية كانت قد منحت حكومته حق التشريع حتى يوم 14. فلو تأخر الجواب اللبناني عن ذلك التاريخ لأسقط في يد الحكومة إذ كانت ستجد نفسها عاجزة عن إصدار المراسيم التشريعية اللازمة لوضع الأمور في نصابها الجديد، وكانت مهنة التشريع هذه ستعود إلى الجمعية التأسيسية نفسها، فيصبح مصيرها رهن التجاذب بين الكتل النيابية والمطالبة في البت. على أن الرد اللبناني جاء يوم 13،

حمله إلى خالد العظم في دمشق معتمد علي حمادة من وزارة الخارجية في بيروت. والواقع أن التأخير (الذي يرى العظم أن رياض الصلح قد يكون غفل عن إمكان اللجوء إليه) ما كان سيأتي بثمرة في وسط الهياج الذي شهدته العاصمتان وما كان سيؤول إلا على أنه دليل انقسام في الموقف اللبناني... أو هو كان سيجعل الانقسام والضعف يتطرقان إلى هذا الموقف فعلاً. كانت سوريا قد احتفلت بنكركي الثامن من آذار (ذكرى مبايعة فيصل بن الحسين ملكاً عليها) فشهد الاحتفال استمادة عالية النبوة لعبود سوريا في التصور الفيصلي: من طوروس إلى مصر ومن البحر المتوسط إلى البادية العربية! وكان هذا التعديد يهضم أو يقضم أربعة أقطار أو خمسة بينها لبنان. وكان العظم نفسه قد عقد مؤتمراً صحافياً غمرته الحماسة بدافع فيه عن الخيار الذي اعتمدته المنكورة، مستبعداً أن يقوى لبنان على تبوير أموره بمعدل عن سوريا، ومؤكداً صلاحية سياسة الحماية للمولتين.

على أن العمليّة لم تمنع ازدياد الأسواق السوريّة ركوداً، غداة نشر المنكورة، ولا مضى النقد السوري في التردّي. وفي بيروت، كانت للحماسة مستشرية أيضاً ولو مشوبة بشيء من الإحباط والقلق. وقد زالت منها نجاة رياض الصلح، يوم 9 آذار، في حيّ الصنائع البيروتيّ، من معالطة اغتيال بيد السوريّ القوميّ توفيق رافع حمدان. حصل هذا فيما كانت الاجتماعات تتوالى لرسم خطوط المنكورة اللبنانيّة الجوابيّة، وقد عهد بوضع صيغتها النهائيّة إلى فيليب تولا وزير الخارجية. وفي اليوم التالي، تحوّل احتفال الهيئات الاقتصاديّة بتفلاً (قرب سفره إلى البرازيل) إلى احتفال برياض الصلح، الرابط الجلبش أمام رصاص الاغتيال والصائد لضفوف كانت تزي فيه باب الاستجابة الأوسع لالزادة السوريّة. في هذا الاحتفال، خطب الصلح بعد آخرين، فشدد على أن لبنان وسوريا اختلغا مراراً على الأرقام وكانا يرجعان إلى الأخوة والروح الوطنيّة فيتفقان، وأسف لأن المهلة السوريّة استيقّت بما يفرق يوماً هو يوم اجتماع لكلمة العرب (وهو يوم التمام لمجلس الجامعة). أشار الصلح أيضاً إلى المعادشات التي كانت جارية بين إسرائيل والأردن، فتوه بأن سوريا ولبنان قد يضطرّان إلى إقفال حدودهما في وجه دولة عربيّة يقال إنّها تبحث العدو المشترك. ثم مضى في خطبته مطلقاً بصدد العلاقات اللبنانيّة - السوريّة عبارة استعيرت بعد رحيله بزمان طويل وهي أن «البشر لا يفصلون ما صنعه الله من وقاق وألحاد». وهذا قبل أن يعد بالبقاء على «نفذه» إلى أن يستردّ الله وينجته وقد تكون أقرب من جبل الوريد.

على هذا، صيغت المنكورة اللبنانيّة بروح الرغبة في التفاهم ولكن من غير تهاون في تفنيد ما احتوته سابقتها السوريّة من مأخذ على المسلك اللبناني، فبعد مبادلة الجانب السوريّ العرس على «روابط الإخاء» والعار وعلى «مصلحة البلدين»، ذكرت الحكومة اللبنانيّة بتوجيهها حلّ المشكلات الطارئة على العلاقات بين الدولتين في كلّ حين، وبما تضمنته، في هذا الصدد، المنكورة اللبنانيّة الموزعة في 10 كانون الأول، وبالسعي اللبناني المديد إلى اجتماع للبحث في الأزمة، وهو سعي لم تستجب

له الحكومة السورية. بعد ذلك، أبرزت المذكرة صيغة الإنذار التي اتخذتها المذكرة السورية ثم انتقلت من تأكيد التمسك اللبناني بالوحدة الجمركية إلى تعادي (أراد أن يقابل التعاد السوري) له «التضحيات» التي تحملها لبنان في مجرى «الحفاظ على النظام القائم» بينه وبين سوريا. هكذا أحصت المذكرة استنفار سوريا بالقسم الأكبر من كوتنا العرب وبيع تجارها القسم الأكبر منها في السوق اللبنانية، وإرضاء لبنان نظام «الميرة» مع مخالفته حزية انتقال المنتجات، وفرض سوريا رسماً على القمح الصادر إلى لبنان خلافاً لهذا المبدأ أيضاً. ثم ذمّت المذكرة بصروف لبنان عن طلب الانفصال كلياً قطعت عنه العيوب أو المواد الغذائية الأخرى، وهذا على رغم اللياقة بهذا النوع من الإجراءات وما كانت تجزئه من ضائقة. فلا ذلك ذكر لسكوت لبنان عن إلزام سوريا وكلاء مصانع السيارات ومستورديها من اللبنانيين بفتح مكاتب ومحلات لهم في سوريا مع ما في ذلك من «خرق لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد إلى سوريا منذ القدم». هذه النقطة استنارت (لضعفها) رداً ساخراً من خالده العظم في بيان طويل أذاعه في 15 آذار مفتداً فيه بنود المذكرة اللبنانية. فهو رأى في «واقع التخصص» المشار إليه «نظرية جديدة تسميها الحكومة السورية وتدعو إلى الاستغراب والدهشة». وكانت هذه السخرية نقطة قوة نادرة (الإشارتها إلى اختلاف عميق بين تصوّري الدولتين لقواعد نظاميهما الاقتصاديّين)، وهذا في بيان جنح على وجه الإجمال، إلى المحاكمة. على أن المذكرة اللبنانية كانت قد حرصت على النأي بنفسها عن الاعتماد المطلق لمبدأ حزية التجارة وعن الركوب بالنائي إلى رفض إجماليّ لمبدأ حماية الإنتاج المحليّ الذي كان قد أوجبه اتفاق 8 تموز. عليه، أحصت المذكرة تدابير الحماية والإعفاء المعتبرة التي عمد إليها لبنان تطبيقاً لهذا الاتفاق، ولم تنس ذكر الحالات التي خرق فيها الجانب السوري مبدأ الحماية فيما هو مطالب شريكه اللبناني برعايته. أخيراً، أبرزت المذكرة موافقة لبنان على امتحانات معمورة بالسوريين تجري لتعزيز نسبة الموظفين السوريين في إدارة الجمارك.

وأما في الحقل النقدي، فنوهت المذكرة بما كان من تنسيق لبناني-سوري في أثناء المفاوضات النقدية مع فرنسا، ثم باستنكاف سوريا «في الدقيقة الأخيرة» عن التوقيع وبعودتها بعد سنة لتعقد «اتفاقاً قائماً على القواعد ذاتها» مع فرنسا. وبعد أن أشارت المذكرة إلى قبول لبنان استيفاء الرسوم الجمركية السورية على أراضيها بالعملة السورية تخفيفاً من عرض هذه العملة في خارج سوريا، أبرزت استمرار مشكلة الـ 44 مليون ليرة سورية المستبدلة بها ليرات لبنانية عند انفصال النقدين قائمة، وذلك على رغم من تضمن اتفاق 8 تموز حلاً لها.

بعد ذلك، تركت المذكرة اللبنانية باب التفاوض مفتوحاً على مصراعيه. ولكنّها وضعت حثين للتفاوض. أولهما رفض التسليم باقتراح الوحدة الاقتصادية، إذ لا يسعها أن تتجاوز «حدّ انتهاج سياسة تركز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلّ البلدين طابعه واختصاصه بوضعه الطبيعي». وثانيهما رفض التسليم بالتوحيد النقدي إذ هو

يفرض حتماً توحيد الإصدار وعناصر التغطية كما ينتج عنه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي والسياسي. وفي ذلك انتقال من سيادة الدولتين وفيه أيضاً إضعاف للنقد اللبناني لا يصعب تمييزه للنقد السوري. أخيراً، قابلت المذكرة اللبنانية نظيرتها السورية بالمثل لجهة الاحتفاظ، عند إصرار الحكومة السورية على موقفها أساساً وحيداً للمفاوضة، «بحق انتهاج السياسة التي تراها» الحكومة اللبنانية «متفقة مع مصلحتها».

غني عن القول أن الحكومة السورية بادرت، حال تلقّيها هذه المذكرة، إلى إجراءات نظمت الانفصال الجبركي ومثلت الخطى في سبيل إلغاء «المصالح المشتركة». وكانت هذه الإجراءات محضرة أصلاً، فأمكن بسرعة إنشاء مراكز جبركية ونقاط للمراقبة على الحدود وإنشاء مديرية عامة مستقلة للجمارك وتعيين الجهة الصالحة لمراقبة إدارة حصر التبغ والتبناك وشركة الخطوط الجوية، إلخ. كذلك مُنِع سفر السوريين إلا بإجازة وخُذَ خمسين ليرة ما يحقّ لهم نقله من النقد السوري، وطُبِّقَت أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سوريا ولبنان ومُنِع نقل البضائع من لبنان إلى سوريا خلا العابرة منها والمغاة من الرسم وكذلك المحروقات.

وقد أعلنت هذه الإجراءات فوراً، وأتبعها خالد العظيم ببيان (مرّ ذكره) ردّ فيه على المذكرة اللبنانية. وأهم ما في هذا البيان التشديد على أن ما كان قائماً بين لبنان وسوريا كان، إلى عهد الانتداب، وحدة اقتصادية انحسرت في مطلع عهد الاستقلال لتصبح أعضاءاً جبركياً، وكان هذا التأسيس، من جانب العظيم، على المرجعية العثمانية أياً، ضمنياً، إلى رفض كل أثر ترتّب على نشوء الدولتين لاحقاً. كذلك أبرز البيان اتفاقاً تميّز وعزوف لبنان عن الالتزام بأهم منبرياته، ثم ردّ على ما عقّده المذكرة اللبنانية من «تضحيات» تقبلها لبنان لحفظ الاتّحاد، فأحصى الفوائد التي جناها لبنان من هذا الأخير. أخيراً أسهب البيان في الردّ على مأخذ أحصتها المذكرة اللبنانية على إجراءات اقتصادية اتّخذتها سوريا وتصرفات حيال لبنان اعتمدتها سوريا في المجال الاقتصادي. ولا يجاوز هذا البيان تأكيد الطابع الذي طغى على الجدل كله، وهو تحويل الاختلاف المترايد بين النظامين وتغاري المصالح إلى مأخذ كبيرة وصغيرة يسغلها كل من الطرفين على الآخر.

هذه الإجراءات قوبلت باستحسان الهيئات الاقتصادية والصحافة في سوريا. وفي 18 آذار، وافقت الجمعية التأسيسية على ما يقضها منها، فأصبح الانفصال الجبركي أمراً مقضياً.

وفي الجهة اللبنانية، بدت الصحافة مجمعة على تأييد الحكومة، وأصلت الردود على ما أعلنته الحكومة السورية من مواقف وما اتّخذته من إجراءات. ولكن إجراءات التقييد لمحركة الأشخاص والأموال والبضائع لم تقابل بمثلها. بعد الاحتفال بتفلا في

10 آذار، أدلى رياض الصلح في 14 منه ببيان شفوي شفعه ببيان مكتوب من الحكومة. في البيان الأول، استعاد الصلح مراحل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين: من «اتفاق شتوة الأول» إلى المفاوضات النقدية مع فرنسا وما تلاها قالى اتفاق 8 تمّوز. وهو أكّد أن لبنان نغذ هذا الاتفاق باستثناء بند النقد، وأبرز امتناع الجانب السوري عن تنفيذ التسوية المتفق عليها مسألة الـ44 مليون ليرة سورية المجمعة من السوق اللبنانية عند انفعال النقدين وتجاهله هذا الموضوع كلياً في منكرته. ثمّ ركّز على الأسلوب السوري الجاني في معاملة لبنان من اعتماد المفاجأة في مفاوضات باريس النقدية إلى قطع المون على سبيل الضغط، إلى الامتناع عن التفاوض في الأشهر الأخيرة، ثمّ اعتماد صيغة الإنذار في طلب الوحدة الاقتصادية، فإلى المطالبة بتسديد أثمان المشتريات اللبنانية من سوريا بالعملة الصعبة. بلإزاء هذا كله، تعهد رياض الصلح ببقاء الحدود اللبنانية مفتوحة للسوريين ولبنانيين «إذا قبلتهم» سوريا ولبنانغ المصدرة والواردة بحسب ما توافق عليه سوريا أيضاً. أخيراً، أكّد الصلح سلامة الوضع التسيوي في البلاد لمدة طويلة وعزّم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون يلغي الرسوم على العطلة والمواشي ومواد مختلفة أخرى راجياً «التوجه بالكلام الحسن إلى سوريا الشقيقة» إذ «لا يمكن للظروف أن توهن علاقتنا».

وأما بيان الحكومة، فاستعاد مضمون المنكرة الموجهة قبل يوم واحد إلى الحكومة السورية بعداقيه تقريباً. ولكن بعد ديباجة نسب فيها إلى المسؤولين السوريين أنهم يقلبون الآية فيتهموننا بالخرق والاستثثار. وأما خاتمة البيان فأشارت إلى أن المودة في المناقشة لتقبل العناقي فوبلت بإعلان الانفصال. وبعد دعوة اللبنانيين للأطمئنان إلى تدابير الحكومة، رأت الخاتمة أن التاريخ «سيسجل (...) أن لبنان ليس مسؤولاً عن هذه النتيجة المؤسفة وأن دفاعه عن مصالحه ومعافطته على كيانه نفسه لا يمكن أن يُغفلاً على محمل التعنت والسعي إلى القطيعة».

وفي الأيام التالية، كان لبنان ينظم، هو أيضاً، جماركه المنفصلة وكذلك مراقبة إدارتي حصر التبغ والسكة الحديدية في أراضيه. هذا فيما شهد سعر اللحم وحده ارتفاعاً ملحوظاً واتخذت وزارة الاقتصاد تدابير لتثبيت سعر الفبر على الفصوص. وأما في الجاقف، فبعت «الوهلة الأولى» لعطلة تضامن مع موقف الحكومة من قرار (هو) قرار الانفصال اتخذه الجانب السوري وتولى إعلانه، فمن موقع المعارضة، أعلن غسان تويني تأييده موقف رياض الصلح، و«القوة التي جابه بها الأمة». وأضاف أن بعضهم كان يأخذ على الصلح «حرصاً متطرفاً على الشراكة» يضطره للتضحية بمصالح لبنانية. فجاء موقفه «لبنانياً إلى أقصى حدود اللبنانية». وفي اليوم التالي، عاد تويني إلى الموضوع نفسه ليقول إن الصلح «له من شخصيته وماضيه ما يجعله قادراً أكثر من سواه على الموقف بوجه سوريا هذا الموقف، دون أن يترتب على ذلك أي تصدع داخلي». وفي مجلس النواب، تشاطر مقيّم الحكومة ومعارضوها الألف لما جرى، وذلك في جلسة 15 آذار، وتشاطروا التعبير أيضاً عن عاطفة الأخوة لسوريا، ولم تتخذ الة الانفصال

سبباً لنقد الحكومة، وهذا على الرغم من أن درجة التوتر في المواجهة بين هذه الأخيرة والمعارضة كانت، في تلك الأيام، مرتفعة جداً. ولم تتخلف الكتلة الحزبية عن الركب المحيّد لموقف الحكومة، ورأت في الانفصال وضعاً للملاقات السورية - اللبنانية في نصابها وطلّبت الحكومة بالامتناع عن العودة إلى الوضع السابق إذا ارتأت سوريا أن تعود إليه، إلخ.

٢٠١٢ معنة الجبهة الداخلية

على أن هذه الوحدة اللبنانية (على نسبتها) لم تدم إلا أياماً باشرت بعدها مواقع القوى المتضررة من الانفصال ضغطها على الحكومة، كاشفة قفراً من ذلك «التصدع الداخلي» الذي تعسّب منه خُسران تويني. هكذا استقال أنيس نجما من جمعية التجار لتأييده «الوحدة الثالثة»، وعاد الشقاق لينزّ قوته بين فئتي الصناعيين والتجار. وظهر أن طرابلس قد مالت شطر «الوحدة» ومال معها شطر من بيروت. حتّى أن صحفاً مؤدّة للحكومة اقتربت من معسكر «الوحدة» هذا وباشرت حملة على «الانعرائين». كانت أسواق طرابلس تشهد شللاً، وكانت حركة السلع بين البلدين تشهد تقلباً وخلاً في المايير. وقد رار خالد العظيم بيروت في 23 آذار ولكن حديثه مع الغوري وللصالح اقتصر على اجتماع الجامعة العربية الذي كان هو والصلح مصمّين على تمثيل دولتهما فيه. وقد التقيا مجدداً في القاهرة، ولكن الموضوع الاقتصادي (الذي لاح أن الملكتين المصرية والسعودية مستعدتان للتوسط فيه) لم يتجاوز البحث فيه، في نهاية المطاف، تقبّل مبدأ الاتفاقات الثنائية بديلاً من الاتحاد الملقى.

هكذا تساهرت، لمدة من الزمن، حالتان: تعمّر الإقضاء إلى صيغة جديدة ثابتة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان، وتفاقم بؤار الانقسام مع تصاعد الاحتجاج في لبنان على هذا التعذّر. كان رياض الصلح قد تعهّد بثقة عن الوضع السياسي في لبنان وغمر من قناة الاضطراب المستحكم في سوريا، وذلك في حفل أقامته له الجالية اللبنانية في مصر في مطلع نيسان. «يجتازون مرحلة صعبة من مراحل جهادهم شأن الأمم العتيقة، في بدء نشأتها، كثرت فيها الوثبات. ومن كثرت وثباته اشتدت عصبيته» وهذا قبل أن يضيف: «حقّقنا الاستقرار السياسي بينما الانقلابات تقع تبعاً في البلاد البعيدة والقريبة. وحقّقنا الألفة والمناعة التي وقفت في وجه كل من أراد أن يبنو الشقاق».

إنّ ذلك كان مثلاً غريب التجارة والصناعة في بيروت وطرابلس وصيدا يرحل قد انتهوا ترواً إلى تصيحات معتدلة حالت دون انقسام صفّهم، إذ مثّلت نوعاً من المصالحة بين حزنة التجارة وتوجيه التصدير والاستيراد. فتّحت إلى حصر التصدير في «الفائض» من الإنتاج السوري واللبناني وإلى حماية الإنتاج الداخلي ولكن مع أخذ الجودة والأسعار

والمقايير، أي مصلحة المستهلك، بالاعتبار. ثم قالت بالعد من استيراد الكماليات. ومشت هذه التوصيات خطى أخرى نحو الموقف السوري فدعت إلى توحيد النظام الجمركي وتوحيد فئات البعض من الرسوم الداخلية، وقالت بتعيين خبيرين عالميين يضعان نظاماً لتوحيد النقد.

وقد أوضح رئيس جمعية التجار أن المجتمعين لم يطلبوا الوحدة بأي ثمن، وإنما عينوا حدة النزاع الممكن من غير أضرار من الجهة اللبنانية. ولكن التوصيات كانت موجهة إلى الجانب السوري أيضاً. وكان هذا الجانب ممتنعاً حتى حينه عن الرد على منكرات لبنانية تقتضي فتح باب المفاوضة. ومن هذا الجانب، رد خالد العظم بحدة على رياض الصلح: «إن سوريا، بالوثبات المعنوية، قد نفضت عن كاهلها الغموم وأسبغت تعالج أمورها بجنتية وتصميم وبحكمة وروية». وبعد أن قال العظم بأنفاقات تجارئة تبعت «على ضوء التجربة»، أعلن أنه لا يريد المباحثات وأن ما يذاع بشأنها يرمي إلى «تخدير الأعصاب وتهدة الأفكار المضطربة في بلد ما». وهو ما حمل الصلح على العدة إلى السجبال: «نفتح باب المفاوضة على مصراعيه. الرحابة ليست ضعفاً والتضييق ليس قوّة».

عوض المفاوضة، ردت الحكومة السورية على المنكرات اللبنانية باعتبار اتفاقه تموز لاغياً، ملفية السورية عن ذلك على العائق اللبناني. وهو ما سوخ لها أن ترفض تبديل ما في أيدي اللبنانيين من ليرات سورية، بعد أن قيمت بشدة دخول هذه الليرات إلى سوريا وخروجها منها. وهو ما سوخ لها أيضاً أن تطلب تسلم الـ 44 مليوناً الشهيرة من لبنان لتقيدها له في حساب خاص يستعمل بشروط يتفق عليها لاحقاً. وهذا تحت طائلة فقدان الأوراق قيمتها الإبرائية بعد 14 نيسان.

في هذا الوقت، كانت صناعات لبنانية عدة تترنح: المازل في الحدث، الصابون في طرابلس، الشوكولا والساككر في غير مكان. وكان رياض الصلح يباشر في القاهرة، مع رئيس الحكومة العراقية، سعيًا (تعتز لاحقاً بسبب التحسب العراقي من الموقف السوري) وراء سوق بديلة للصادرات اللبنانية وفوائد أخرى. إلى ذلك، كان ثمة معاهدة تجارئة مع إيطاليا في قيد الإقرار وقلّتمس لإمكانات زيادة التبادل التجاري مع دول أخرى. هذا فيما كانت سوريا (التي باعت كمّية محدودة من فائض قمحها لتركيا) تسعى إلى اتفاق تجاري مع مصر.

وفي 26 أيار، وصل خالد العظم إلى بيروت مجدداً، قادماً من مصر بصرًا. ولكنه سارع إلى لجم التوقعات التي استثارها معاهداته مع رياض الصلح، فدعا إلى «اتفاق تجاري شبيه بالاتفاقات الدولية المعتادة» يناقش بين لبنان وسوريا. ولكن حكومة العظم استغلت بجميد عودته إلى دمشق. ولم تسفر المفاوضات التي جرت مع حكومة ناظم القيسي عن إرساء العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على سوية مستقرة. وهذا مع أن

شاكر العاصي، وزير الاقتصاد في الحكومة السورية الجديدة، أبدى، حال تسلمه منصبه، رغبة في إعادة النظر في السياسة السابقة «بما يضمن انسجام العلاقات وإنهاء الحروب الباردة بين البلدين».

وفي هذه المدة، كانت أصوات المزارعين اللبنانيين الراغبين في تصدير الفائض من إنتاجهم، تعلو مع أصوات الصناعيين. وكان عند سوريا أيضاً منتجات زراعية فائضة يريد أصحابها دفعها إلى لبنان، سيقها التقليدية. وعلى هذا وصل رياض الصلح، في القاهرة، في أواسط حزيران ما كان قد انقطع برحيل خالد العظم من الحكم. وتبع ذلك اجتماع في بلدان وآخر في عاليه وأصبحت قاعدة البحث ترتب العلاقات الاقتصادية مع بقاء الانفصال. ولكن الجانب اللبناني عاد إلى هذا البحث وهو يعبر طرفاً أحل بتماسكه، إذ كان قد انطلق ما سمي به «أزمة ناصر وعد» وبرزت إلى العلن أمارات الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبرز الخلاف الصريح بين هذا الأخير وسليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية. إلى ذلك كان ارتفاع أسعار «الضروريات» بنسب راوحت ما بين 10% و30% في أسبوع واحد يروّج على معنويات الحكومة ويرفع نبرة المعارضة. وكانت الحكومة اللبنانية قد اقترحت صيفاً للاتفاقات العنيدة مع سوريا فتلقّت عنها جواباً اعتبرته سلبياً في أواسط تموز. وكان الملف برمته حاضراً في «المجلس الاقتصادي» وهو ملتقى للفاعليات الاقتصادية والمسؤولين الرسميين، وقد اجتمع في 20 تموز برئاسة رياض الصلح. وكانت قد تشكلت لجانتان مشتركتان واحدة لتصفية «المصالح المشتركة» والأخرى للمفاوضة، فالتأمتا في شتوة الغداة والتقى الصلح والقديسي في عاليه بعد ذلك بيومين. وكفت كيفية تمجيد لبنان بالقمح (من سوريا أم من الكوتا المولدة) موضوع أخذ يود وفي الأفق إمكان إفشاء الحرب الكورية إلى حرب عالمية ١١

وتوزعت الاتصالات بين الحكومتين على مستويات عدة وتكاثرت. وكانت وفاة أديب الشيشكلي بضابطه تشتت على الحكومة السورية. وبدأ أن مصير المفاوضات غير منفصل عن لعجم المعارضة السورية في بيروت، وكان يفتقهما جميل مردم ولطفي العفّار. ولم يكن هناك «مشروع سوري» مستقر الصيغة للاتفاقات العتية قبل أواسط تشرين الأول. وعاد إلى البساط، في بيروت، رأي القائلين بعرض حال العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على التحكيم العربي. وهنا وقعت زيارة رياض الصلح «الخاصة» للإسكندرية والقاهرة، ووافقت به إضراب صاحب في طرابلس. وكان المصريون الذين استنارت حركتهم تضامناً في صيدا، على الخصوص، يطلبون الموافقة على «المشروع السوري»، وكان هذا المشروع يفتح باباً أمام تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين (وكفت هذه حاجة سورية أيضاً) ولزم جانب التشدد بشأن المنتجات الصناعية أي منتجات القطاع الذي ضربه الكساد بشدة بعد القطيعة. وكان المشروع، فوق ذلك، يجند طرح الوحدة الاقتصادية الشاملة.

وفي الإسكندرية والقاهرة، بدا أن رياض الصلح تجاوز التزامات
المفاوضة الاقتصادية مقنماً عليها، مع عودة البحث في الاتحاد
العراقي - السوري، فلقه على مستقبل سوريا وعلى جامعة
الدول العربية التي أخذت تهزها بشدة مطامح العراق في سوريا
ومطامح الأردن في فلسطين، واحتمال اختلال الميزان بين
المعسكر الهاشمي والمعسكر المصري - السعدي، ومصير لبنان
إذا أصبح هذا الاختلال أمراً واقعاً.



١١٢ نازم القسبي

وفي كل حال، لم يكن هذا المناخ يزكي الأمل بترتيب مقبول
لأزمة العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا. وكان التفاوض
الاقتصادي بين لبنان والعراق قد أفضى إلى جدار، بسبب من
تصويره، في الوسط السياسي العراقي، على أنه إضعاف للموقف
السوري. عليه، اختار رياض الصلح أن يقلب عاليها سافلها.
فالتقى القوتلي ومردم في مصر، وبحث النحاس في الوضع
السوري القلق. ونقل الأهرام أخبار نشاطه فأثار ما نقلته سوريا
في دمشق تلقفته المعارضة في بيروت. ذاع أيضاً أن الصلح تلمس
بديلاً مصرئاً من المفاوضة الاقتصادية الفاشلة بين الحكومتين
اللبنانية والعراقية.

الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية

وكان النائبان أكرم الحوراني وعبد الوهاب حومد طليعة
النقمة السورية على نشاط رياض الصلح في مصر. ولكن
الإذاعة السورية، فضلاً عن الصحف، أدلت بدلوها في هذا
الصدد أيضاً. ولم يهتئ اتصال الصلح بالقسبي، حال عودته،
من العملة، فجمع الحوراني توابع نواب عشرة على عريضة
تطلب الامتناع عن مفاوضة الحكومة اللبنانية ما دام
يرسها رياض الصلح. وبدا أن سوية العلاقات انتكست إلى
حال شبيهة بما كانت عليه في أوائل عهد الزعيم.

وما لبثت «الجهة الداخلية» أن شهدت خرقاً تمثل في سفر
وفد اقتصادي طرابلسي إلى دمشق لمباحثة الحكومة السورية
مباشرة في شكواه. وبدا أن صيدا معارضة لهذه المبادرة وصرح
وجيه أبو ظهر، الناطق باسم فاعلياتها الاقتصادية، «أن
الحكومتين تمثلان الشعبين». ولكن بعض الصيادلة فتؤوا
الوفد الطرابلسي في عريضة. وقد عاد الوفد متفائلاً «بقرب
إنهاء القطيعة»، ولكن مع العلم بأن المسؤولين في دمشق «لا
يرضون عن الوحدة الاقتصادية بديلاً».



183 هب الشخلى

وفي نهاية تشرين الثاني، زار ناظم القدسي بيروت في نطاق جولة على عواصم عربية. وكان في جمبته ما كان يضطرب به الشرق العربي من هموم دفاعية وصراع بولي. فلم يصل البحث الاقتصادي الذي جرى بينه وبين رياض الصلح إلى اتفاق حاسم. وقابله وفد طرابلسي تلقى منه وعداً باستيراد الحمضيات اللبنانية.

ويرى بشاره الخوري أن الحكومة السورية أجلت عمداً إلى أواخر السنة ردها على مذكرة لبنانية «بشأن إعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين». وقد اقتضت موافقتها التي وصلت في عز موسم الحمضيات «على تبادل المنتجات الزراعية وحدها تحبباً إلى أهالي طرابلس وصيدا وإثارة لهم. وأما تجار بيروت ومناعيتها فظلوا محرومين فائسة التبادل». كذلك ترك الجواب السوري مسائل انتقال الأشخاص والرساميل والـ 44 مليوناً المرحلة إلى دمشق معلقة على تفاوض لاحق. فأفضى هذا كله إلى زيادة التصدع في جبهة الفاعليات الاقتصادية اللبنانية وإلى حرج شديد للحكومة. جاء وفد من مائة طرابلسي إلى رئيسي الجمهورية والحكومة بعريضة طلبت قبول العرض السوري. وحذا حذوهم وفد من صيدا وصور قاهل رياض الصلح وبهيج تقى الدين وزير الزراعة. وفي اجتماع المجلس الأعلى للهيئات الاقتصادية، كان السجال حامياً بين ممثلي عاصمتي الشمال والجنوب وممثلي بيروت وبعض البقاع الذين عارضوا اتفاقاً جزئياً مع سوريا يقتصر على المنتجات الزراعية وحدها. وسمع وفد الجنوب كلاماً صارماً من رياض الصلح وأبلغه تقى الدين أن «لبنان لن يكون ذليلاً ولن يكون تابعاً فيرضخ لكل ما تفرضه عليه سوريا».

وحين زار حسين المونسي، وزير المالية، دمشق في 18 كانون الأول ساعياً إلى تسوية، تقى هناك تشدداً تعزز بموقف قطاع الحمضيات. وفي 20، دافع القدسي أمام مجلس النواب عن سياسة حكومته حيال لبنان، وأعلن أن المفاوضات معه لم تصل إلى نتيجة، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية كاسحة.

وكان المونسي قد أرسل إلى نظيره السوري رسالة رمت إلى تثبيت اتفاقهما على فتح الحدود في منتصف ليل 20-21 أمام الحمضيات اللبنانية. غير أن العاص لم يجب وتبين أنه يريد

عرض الاتفاق بينه وبين العوني على الهيئات الاقتصادية السورية. وكانت الحمضيات قد حُمِلت وتجهت الشاحنات إلى الحدود في الموعد المحدد، فردت على أعقابها وتكبد المصريون خسائر. هكذا عاد الهياج إلى طرابلس فألقيت صناديق الحمضيات أمام باب المحافظة ولُحقت فاعلمت المدينة بالمصيان المدني، وتظاهر الأهالي وبرز ما يشير إلى أن محيط المدينة سيتضامن معها وكذلك صيدا. وانتهى الأمر بشراء بطرس الخوري والفرد ككتافة أطنان الحمضيات التي لوثت عن الحدود وذلك بالتفاهم مع الحكومة. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة مرسوماً تحمّلت بموجبه قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة عن الحمضيات المصدرة في الموسم الجاري.

... وما كان منتظراً في ليل 20-21 حصل في ليل 24-25. فقد أبلغ ناظم القدسي رياض الصلح موافقة حكومته على المقترحات اللبنانية معنلة. وكانت خلاصة الصيغة الجديدة التي تبنتها الوسائل المتبادلة بين العوني والعاص ثم بين القدسي والصلح، فتح الباب أمام تبادل المنتجات الزراعية والمصنوعات الوطنية، في نطاق الحاجة الاستهلاكية لكل من البلدين ومع فرض التعريفات الجمركية المطبقة في كل منهما. كانت هذه الصيغة مخرجاً مؤقتاً من حالة القطيعة. وقد خلّصت إليها حكومتان كانت كلاهما في أواخر أيامها. ففي بيروت كانت حكومة رياض الصلح الأخيرة تتأهب للرحيل لتخلفها حكومة تتولى إجراء الانتخابات النيابية. وفي دمشق كان الصراع يشتد بين حزب الشعب، وهو الطرف الأقوى في الحكومة وفي مجلس النواب، وبين أديب الشيشكلي والضباط الملتفين حوله، وكانت قبضتهم تشد على مقاليد السلطة الفعلية شهراً بعد شهر.

هكذا لم يُقَيِّض للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين أن تستقر على اتفاق مفضل وثابت، إلا في شباط من سنة 1952. فقد وقع إذ ذاك اتفاق على أثر انقلاب الشيشكلي الثاني وتسلمه للسلطة مباشرة، بين حكومة المديريين التي كان عيّنها الحاكم الجديد وحكومة سامي الصلح المستقرة لتوها في سراي بيروت. وكان قد جرى التفاوض على هذا الاتفاق بين حكومة عبد الله اليافي التي استقالت قبل تولّيه وحكومات العظم والعكيم والدواليبي التي تقصّت معها الأشهر المتبقية من سنة 1951 في دمشق، أي الودح الأخير من العهد الذي عُرف بـ«عهد ازواج السلطنة». وقد راح هذا الاتفاق يجتذ مزة بعد مزة منهياً مرحلة «القطيعة» التي كانت قد أنهت بدورها عهد الاتحاد الجبرمكي «الصالح المشتركة».



في معمران السجّال العالي النبرة بين رياض الصلح وأركان المعارضة (وعلى الأخصّ بينه وبين كمال جنبلاط وكميل شمعون)، كانت العلاقة بين بشاره الخوري ورياض الصلح تتجّاز، خلال السنتين الأخيرتين من عهد الأخير بالحكم، أطوار توقّر غير خاف، وإن يكن اتّخذ، على الإجمال، صوراً غير صريحة. قيل أحياناً إن التوقّر قائم بين «البطانتين» ولا يمتس ما بين الرئيسين بالضرورة. ولا يتيسّر لنا اليوم أن نجزم بأن هذا التشخيص كان يصحّ في بعض حالات التوقّر المذكور، ولكن نعلم أنّه لم يكن يصحّ في كلّها. والواقع أن شرر الاحتكاك تطاير أكثر ما تطاير بين رياض الصلح وسليم الخوري، شقيق الرئيس. فلم يكن سهلاً أن يُعرف مقدار ضلوع الرئيس نفسه في أفعال أخيه. ثمّ إن الصحافة كانت أحياناً ميداناً لإظهار الحق من إحدى الجهتين على الأخرى. في هذه الحالة أيضاً كان عسيراً التمييز بين ما هو توجيه مباشر من أحد الرئيسين لأقلام «محسوبة» عليه وما هو تطوُّع من هذه الأقلام. أخيراً، كان الاحتفال بالأعياد أو استقبال رئيسي قادم لزيارة وبنطقة أو عائد من سفر فرصة للمباراة في إطلاق النار، إظهاراً لعنف التأييد وتهجيلاً بالعنف المسلّح في وجه الفريق الآخر. وهنا أيضاً كان المراقب بين أن يرى في هذه البوادر حصيلة إيعاز من أحد الرئيسين لأنصاره، وأن يرى فيها إظهاراً فوريّاً من جهة الأنصار لبأسهم حال إحساسهم بنشوء جفوة ما بين الرئيسين وتقديرهم أن عليهم المبادرة إلى نصرته صاحبهم على هذا النحو، حتّى لا تحسب الجهة الأخرى أن النيل منه أمر ميسور. وكان هذا النوع من النصرة خصوصاً يجد لبوسه الطائفيّ جاهراً، بحكم التقابل الدينيّ للأعياد والتناظر الطائفيّ لـ «القواعد» المستنفرة.

في كلّ حال، كان مؤكّداً أن أطوار العلاقة بين الرئيسين تخضع لتأويل جماعيّ يترجمها إلى صور قائمة أو محتملة للعلاقة بين جماعتيهما، سواء أَرغب الرئيسان في ذلك أم لم يرغبيا. فكان التآزم، إذا لامس العلن، يأخذ في التمدّد من حلقة إلى أخرى محيطية بها حتّى يتحوّل، متى انتشر كثيراً أو بدا قابلاً للانتشار والتفاقم، إلى حالة تستوجب المعالجة وتحتّم الانتهاء إلى تسوية. وقد كانت التسوية تحصل بعد جولة أو جولات تتقاسم فيها القوى وتُخسب المخاطر. وذلك أن أيّاً من الطرفين لم يكن راغباً في المواجهة المفتوحة، ولا كانت

مُداورات الخلاف - وهي محدودة - تستدعي أكثر من تقويم محدود لمجرى علاقة لم يكن التنزاع مجالاها الرئيسي، حُبَر أطوارها المتعاقبة، وإنما غلب عليها التآزُر بين رأسي السلطة في وجه قوى ومخاطر أخرى كانت تُجَبِّه السلطة مجتمعة.

وقد سبقت الإشارة إلى الاختلاف بين الشخصيتين، في المزاج الغالب وفي الأسلوب وفي طابع العلاقة بالوسط السياسي وبالجمهور. والراجع أن هذا الاختلاف جعل العلاقة الشخصية بين الرجلين مريجة من ألفة ومودة عزَّزها طول العشرة، ومن حذر مستمر. ولكن تغاير الموقفين في هزم السلطة، والتغاير في النشأة السياسية أيضاً وفي ما يُمَثِّل بها من التزامات ومواقف بقيا العاملين الأفعلين، بطبيعة الحال، في إيجابا التسييس المتسلسلة غالباً في استعلاء التسمية الفورية وظهور الخلاف إلى العلن في بعض الأحيان. ولم يكن التغاير الشخصي إلا عاملاً مساعداً يُلَوِّن صور التجاذب بألوان الشخصيتين. كان رئيس الجمهورية مهيمناً بحكم الدستور، فضلاً عن سيطرته الوطيدة على مجلس النواب، بعد انتخابات 1947، فكان له مبدئياً أن يُضَرِّف رئيس مجلس الوزراء وحكومته إذا استعظم بينهما خلاف، وأمين رئيس الجمهورية عواقب هذا الفعل في موائد أخرى. لذا كان على رئيس مجلس الوزراء، إذا استنفد وسائل المفاوضة والتسوية، أن يستنفر هذه «النوازل الأخرى» إن هو أراد البقاء حيث هو. عليه كان رياض الصلح أكثر الطرفين لجوءاً إلى الصعافة، ولعله كان أمثل أيضاً إلى تحريك الشارع الذي كان قابضاً فيه على مقلد متبنة، متى وجد داعياً إلى ذلك.

سبقت الإشارة أيضاً إلى أن عهد الحكومتين الأوليين اللتين رتبهما رياض الصلح، أي عهد معركة الاستقلال وضداتها، لم يُغَلِّ من المناورات التقابلية بين الرئيسين إلا من التلاوم. وقد ظهر في هذا العهد أيضاً قَدْرٌ معتبر من التجاذب بين رياض الصلح وشخصيات بارزة في المحيط المباشر لرئيس الجمهورية، أبرزها هنري فرعون وميشال شيعا. على أن المرحلة التي تَقَعَّت بين بدء ولاية بشارة الخوري الثانية في أيلول 1949 واختيال رياض الصلح في تموز 1951 هي التي استوت مسرحاً لأشد المناكفات بين الرجلين، وكان ينوب في أشدها عن رئيس الجمهورية أخوه سليم، وكان ينوب فيها عن رياض الصلح صُخْف مقربة

«هذبة» أورت هذات

واكبت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس تطور الأوضاع الميدانية في فلسطين، وصرَّحها في تلك مقترحات برناوت، ولكن الأوضاع الميدانية تلك ألقت بظلالها الثقيلة على المداولات التي ابتدأت في تشرين الأول. كانت إسرائيل تعطي بعمامة أمريكية واضحة من مفاعيل الفصل السابع، فلم تظهر ضغوط دولية فاعلة لعملها على ترك جانب من مكاسبها العربية والأردن إلى الخطوط التي رسمها قرار التقسيم الدولي، أو مقترحات الوسيط الراحل، بل إن المكاسب الإسرائيلية في الميدان راحت تتناسى تناسياً فادحاً، في شهر كانون الأول، مع اجتياح القوات الإسرائيلية مناطق الانتشار المصري باستثناء الفالوجة ودخولها الأراضي المصرية نفسها في جهات المريش. وكان قد ثبت، في هذه الأثناء، أن الجيش الأردني يتنصع في مناطق انتشاره الفلسطينية بنوع من العمالة البريطانية، وهي حماية واكبت مفاعيلها مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل مهتمة للهدنة وجنبت الجيش الأردني مخبة المواجهة العنيفة للقوات الإسرائيلية، بهد أن كانت هذه الأخيرة قد ازدادت تغرُّغاً للجبهة الوسطى وازداد خطرهما على الجيشين الأردني والعراقي.

أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بالنقب وبالجليل معاً واستئنت القسم الذي احتلته من القدس من الحامية الدولية ومارضت ضم المناطق الفلسطينية النافذة بيد العرب إلى شرق الأردن، وهو ما رفضته الدول العربية أيضاً (ولم يكن شرق الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة) وهو أيضاً ما رفضه الاتحاد السوفياتي. واتخذ مجلس الأمن، في 16 تشرين الثاني، قراراً دعا فيه أطراف النزاع إلى التفاوض لتعديد «خطوط الفصل الدائمة» بينهم. ففتح هذا القرار باباً إلى ترك موضوع النزاع جانباً والدخول في هدنة مريعية دولية تقترض خطوطها الجائحات للبدائية.

إليه، وكان جمهور الأنصار المسّاحين أو غير المسّاحين يتولّى بمبارزاته الكناية المسرحية من الخلاف الدائر بين الطرفين.

تقدّم هذه المناكفات صورة نموذجية للتفاير المعتمل، في أزمة سياسية ما، ما بين سبب قريب للأزمة يستوي موضوعاً مباشراً لها وأسباب بعيدة لها تشبه أن تكون خلفية للأزمة لا أسباباً لها إذ هي لا تتحرّك فيها، بالضرورة، ولا تبدوا خلة في موضوعها وتحتّمها تكون، على الرغم من ذلك، ما يجعل الأزمة ممكنة. وقد كان رياض الصلح حاد الإدراك لهذا الواقع إذ شكاه، في رواية لتقني المين الصلح، أن الهزيمة العربية في فلسطين «قَسَّتْ قَلْبَهُ» وأن رئيس الجمهورية أصبح «يتعجّر في عنقه»، بمدى على وجه التحديد. وهذا مع أن للماجريات للظاهرة لأدوار المجانبة بين الرجلين لا تبدو متملّقة من آية جهة بما كان قد جرى في فلسطين. وقد كان لرياض الصلح أن يضيف إلى نكبة فلسطين حاملاً رئيساً آخر لزل بقية بين عوامل الخلل المستجّد في علاقته برئيس الجمهورية، وهو ما أخذ يتسلسل من انقلابات عسكرية في دمشق غيرت شيئاً فشيئاً صورة المجتمع السياسي في القطر المجاور، مبتدئة بإزاحة الطاقم الحاكم الذي كان رياض الصلح أيضاً له قبل أن يتقلّد زمام السلطة في لبنان برزمن طويل. ولعلّ الصلح أهمل هذه الإضافة لتصنيفه ما أخذت تشهد دمشق بين عواقب النكبة الفلسطينية نفسها.

١٢٣-٤ سلطان فون الشّباك

كان سليم الخوري الذي عُرِف بلقب «السلطان» وعُرِف منزله باسم «سراي فون الشّباك» قد استوى، بما هو نائب عن جبل لبنان «مقدّم» بين نواب الكتلة الدستورية، قديماً، في الجبل وفي مناطق أخرى، على مصالح سياسية - انتخابية، على الأخص - أصبح أخوه الرئيس غير قادر على تدبيرها مباشرة وعلناً بسبب من القيود المفروضة على مقام الرئاسة. فكانت مفتوحة أمامه أبواب المنورة ووزع الأنصار في دوائر ومواقع مختلفة وإسداء الخدمات المتنوعة لمن يراه كسبهم أو يطمأن إلى ولائهم. وكان كثير من كبار الموظفين وصغارهم يترنّدون

في هذا الشهر أيضاً، استوفت الاتصالات الأردنية - الإسرائيلية وكان موضوعها، هذه المرة، تقسيم القدس على نحو يستبعد وصاية بريطانية لا يريدها الجانبان. وكان طرفاها سائون ورئيس الحكومة الأردني توفيق أبو الهيم. وكانت بريطانيا قد وجهت في اليوم نفسه (12 تشرين الثاني) إنذاراً إلى إسرائيل تثنى هذه الأخيرة عن هجوم على الجيش الأردني كان بن غوريون رغباً فيه، وعزّز الميل إلى التفاهم مع الملك عبد الله. هكذا توجّل موسى دايان، الحاكم العسكري للقدس الغربية، وعبد الله التل، الحاكم العسكري للقدس الشرقية، إلى هدنة دائمة في القدس، مع نهاية الشهر. وكانت تلك أولى الهدنات بين الدول العربية وإسرائيل. وكان مقدها أن الجيش العراقي أصبح يواجه القوات الصهيونية وحيداً في وسط فلسطين.

وفي مطلع كانون الأول، عُقد، في أريحا، مؤتمر فلسطيني أعلن الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها. فرد مندوبو الدول العربية الأخرى في الأمم المتحدة بضم أصواتهم إلى أصوات الدول الراقضة دعوة برنادوت إلى توحيد فلسطين العربية وشرق الأردن. وكانت مواقف الدول الكبرى متباينة من إدخال إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، فأنضى اللوفغان الفرنسي والبريطاني إلى تأجيل هذا الأمر الذي أيد حصوله فوراً كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ثم عاد مجلس الأمن إلى البحث في الأمر نفسه، في 17 كانون الأول، وحصل تصويت بقيت إسرائيل بنتيجته، إلى حين، خارج هيئة الأمم المتحدة.

ومنذ 2 كانون الأول، كانت الاتصالات الإسرائيلية - الأردنية قد بلغت طوًراً من التوافق يشر للبرلمان الأردني أن يقر، في 13 كانون الأول، مبدأ ضم الأراضي الفلسطينية إلى شرق الأردن متجاوزاً ما ظهر من معارضة لذلك في النطافين العربي والسلمي. وكانت

على منزله لتلقي التوجيه أكثر من توتهم على سراي الحكومة، وهو ما جعل المنزل مستحقاً الاسم آلاف الذكر.

الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت في 21 كانون الأول القرار 194 وفض بتأليف لجنة للتخفيف لحل محل الوسيط المقبول وبوضع القدس تحت «الرقابة الفعلية» للأمم المتحدة وبوجوب السماح للأجانب بالعودة إلى ديارهم وتعرض من يختار منهم عمها.

ولم يكن تونيب المظف مع الأردن على الجبهة الوسطى وحسمه في الشمال قد شغلا الحكومة الإسرائيلية عن التعبئة لبث مسألة النقب نهائياً في الميدان وإخراج الجيش المصري منه. وهو ما بشرته في 22 كانون الأول تحت اسم عملية «حوريف»، وكانت قد حشدت لها خمسة ألوية. وقد استمر القتال أسبوعين وتمكنت القوات الإسرائيلية من خرق الجبهة المصرية لتدخل سيناء وتجعل القوات المصرية الرئيسة في قطاع غزة عرضة للعدول. وهو ما أبحج النقمة الشعبية المتصاعدة في مصر منذ انتكاسة تشرين الأول، وأفضى إلى اغتيال مدير الشرطة ثم إلى اغتيال رئيس الحكومة النقراشي في 28 كانون الأول. وكانت الحكومة قد حثت حركة الإخوان المسلمين بقمّة الاضطرابات فعمدت إلى قمعها وحلها.

أشارت هذه التطورات بريطانية، وكان موقفها العسكري في مصر حرجاً أصلاً. واستثارت التطورات نفسها - ودخل الجيش الإسرائيلي الأراضي المصرية خصوصاً - موقفاً صارماً من الرئيس الأميركي ترومان الذي طلب إلى إسرائيل سحب جيشها وتوقفها. وقد انسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء في الأيام الأولى من سنة 1949. ولكن ذلك لم يمنع الطيران الإسرائيلي من إسقاط طائرات بريطانية خمس جاءت في 7 كانون الثاني لتنتهت من مفادرة الجيش الإسرائيلي أراضي مصر.

وكانت حكومة إبراهيم عبد الهادي (الذي خلف النقراشي) قد بلغت إسرائيل، في ٩ كانون الثاني، باستمدها للتفاوض.

انطلقت النار بين رياض الصلح وسليم الخوري، على نحو مفاجئ، بتأييد تشكيل الصلح حكومة جديدة مع هذه الولاية الثانية لرئيس الجمهورية. وقد كان مقصداً أن تندلع، في يوم من الأيام، هذه النار التي لبثت تمتل منة، على الأرجح، تحت رماد مدورة المشكلات والتجاذب التفصيلي. وكان سليم الخوري هو المبادر إلى فوق الثقل. تشكلت الحكومة في مطلع تشرين الأول 1949 ومُثلت في السامس منه. ولم يمض أنصار الخوري في التجبل أن أمطروها ببرقيات معادية قبل أن يعجف حبر المراسيم. كان ما أثار غضب «السلطان» أن التتميل نقل وزارة الداخلية من يد إلياس الخوري إلى يد رياض الصلح فيما عيّن الخوري، وهو الطبيب، وزيراً للصحة والإسعاف العام. ولا ريب أن الصلح (الذي كان قد تسلم وزارة التربية في التشكيل الأول وتركها بموجب التعميل لثونيب أبي النعم) كان وراء هذا التعميل الذي بدأ، إلى حد ما، تمديلاً لمرزبان السلطة الفعلية بينه وبين رئيس الجمهورية. فقد كان إلياس الخوري ممثل «العائلة» الرئاسية في الحكومة وأقرب الوزراء بالتالي إلى الرئيس الأول...

أصبح مراد «السلطان» أن يؤجل الانتخابات البلدية - وكانت على الأبواب - إلى أن يتسلم وزارة الداخلية من يسايره إلى مراميه. ولم يكن رياض الصلح هذا الرجل بل كان - على حد قول التهار، وهي إذ ذلك شديدة المعارضة له - يتجاهل رغبات سليم الخوري ويساند خصومه أحياناً. وكانت النعاه المولية لرياض الصلح من بين الصحف التي أشغلت في «السلطان». ولم يلبث مشروع القانون لقاضي بتأجيل الانتخابات البلدية ستة أشهر أن أحيى إلى مجلس النواب. فحذ ذلك نقطة سبقتها سليم الخوري رداً على تسلم الصلح للداخلية. ولكن ذلك لم يكن مؤكداً إذ لم يكن الصلح قد أبدى تمسكاً ما بإجراء الانتخابات في موعدها. وقد ذكرت الصحف أسباباً وجهية للتأجيل، خلاصتها حال الاستقطاب السائدة في مدن وبلدات عدة من البلاد وهي وجه من وجه الاضطراب السياسي العام الذي عانته البلاد كلها في تلك الآونة. وفي 2 تشرين الثاني، كان رياض الصلح العائد من القاهرة يستقبل برصاص حفلة كثيف

أفضى تعمّر السعي لمعاقبة مطلقيه إلى استقالة أولى لشارل حلو، وزير العدل، من الحكومة. وقد عولجت هذه الاستقالة ولكنّ الوزير أتبعها في الشهر التالي بأخرى نهائية، وذلك على أثر توقيف جورج نقاش رئيس تحرير الأوربان مون إن من منه...



184 سليم هادي

تلك أيضاً هي المدة التي أخذ فيها رئيس الجمهورية على الصلح تهاونه في الرد على جنبلاط حين أدلى هذا الأخير في مجلس النواب بكلام فيه تعريض بصاحب العهد. أخذ الضوري على الصلح أيضاً - بل خصوصاً - تهيبه، في جلسة مجلس النواب نفسها، بالسبق إلى نقض الميثاق الوطني إذا كان كميل شمعون راغباً في المبادرة إلى نقضه. وقد سبق أن توقفنا عند هذه الواقعة.

وفي مطلع 1950، كانت تشير إلى الاضطراب في الوسط الحاكم أخباراً متناقضة لا يلبث بعضها أن يُنفي: من لقاء مصالحة بين «السلطان» ورئيس الحكومة إلى لقاء (مناقض للآول في مفرزه) بين الصلح وقطب المعارضة كميل شمعون، فإلى لقاء حضره الصلح و«السلطان» في القصر الجمهوري ومعهما أحمد الأسعد، وهو قد حصل فعلاً وكان له ما بعده بمعوة من صبري حماده رئيس المجلس النيابي، ومن نائب جزيّن المستوري إبراهيم عازار. أفضت اللقاءات المختلفة إلى قنر من التفاهم عند أعتاب التشكيلات الإدارية والأخرى القضائية. ولعلّها أسهمت أيضاً في عبور أزمة الانفصال الجمهوري عن سوريا بقنر معتبر من التضامن في الطاقم الحاكم. ولكن هذا التفاهم امتعنه في آيار تأليد رئيس الحكومة حق وفيق القصار في تسلّم رئاسة محكمة التمييز. وهو ما لم يحصل إذ اختير للمنصب بمرعي العوشي فكان أن استقال القصار من القضاء. ولما كان القصار مستعجلاً لم يوجد غير التأويل الطائفي لإقصائه في متناول اليد. فالتقى ما سُمّي «الكتلة الإسلامية»، وفيها البياي والمثلا وسامي الصلح والعوني وغيرهم من السنة، وفيها الأسعد وحماده من الشيعة، وحضر رياض الصلح الذي أوّل سعد الدين شاتيلاً الاجتماع بأنه «التفاف» حوله. ولم يكن هذا النوع النادر من اللقاءات الطائفية الممتعة بليل صفاء في جو العلاقات بين الطوائف وفي صدارتها العلاقات بين الرؤساء.

وما إن هدأ غبار التشكيلات الإدارية والقضائية حتّى فُتحت،

فتفتح اتفاق الهدنة المصري-الإسرائيلي أوسع باب لتفاوض مماثل بين إسرائيل والدول العربية المحاربة. وقد جرت المفاوضات المصرية-الإسرائيلية في رومس ووعاها رالف بانشر نائب الوسيط الدولي. وهي قد بدأت بمطالبة مصرية بالعودة إلى خطوط 15 تشرين الأول، أي إلى الوضع الذي سبق الغزو الإسرائيلي الأول لخطوط الجبهة المصرية. هذا فيما طلبت إسرائيل انسحاب القوات المصرية كلياً إلى بلادها. على أن الأمر انتهى إلى بقاء قطاع غزة في يد القوات المصرية وجلاء القوة المصرية المحاصرة في الفالوجة بسلاحها وتجريد منطقة العجرا الحدودية من السلاح. وقد آثر الجانب الإسرائيلي بقاء القطاع في يد مصر على تسليمه إلى شرق الأردن. ووقع الاتفاق في 24 شباط 1949 وتضمن الإقرار بأن خط الهدنة ليس حيدراً إقليمياً وأن مواقف الطرفين ومطالبهما بشأن التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية لا يمسها الاتفاق.

وأما المفاوضات اللبنانية-الإسرائيلية فبدأت في الجهة الفلسطينية من رأس النافورة حيث كان الجيش اللبناني قد تركز من بداية الحرب. بدأت المفاوضات في 13 كانون الثاني ثم عُلقت بانتظار توقيع الهدنة المصرية-الإسرائيلية لتستأنف في مطلع آذار. وقد عقدها استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال قرى حدودية لبنانية وربط إسرائيل إخلاءها هذه القرى بإخلاء الجيش السوري رأس الجسر الذي كان قد أنشاه عبر نهر الأردن عند مستعمرة مشمار هيردين،



185 حُمر الزعماني منشأ أمام رئيس الجمهورية والمهجة

في بداية الحرب، وبإخلاء كتيبة سورية كانت مُرابطة في الأراضي اللبنانية أيضاً. وهذا إلى المطالبة بخروج العيش اللبناني من الجهة الفلسطينية من رأس النافورة. على أن هذا التعتُّر عولج بصرف إسرائيل النظر عن الربط بين الوضع اللبناني والسوري في الميدان. فأنتهى الأمر بسحب الكتيبة السورية وبالخروج من النافورة الفلسطينية من الجهة اللبنانية وبالتسحاب من القرى اللبنانية المحتلة من الجهة الإسرائيلية. وقد اعتبرت الحصد المؤقتة بين لبنان وفلسطين خطاً للهدنة وحُددت على جهتيها منطقة لا يزيد فيها الحضور العسكري لكل من الطرفين عن 1500 جندي. وعلى هذا وقع الاتفاق في 23 آذار.

وأما مفاوضات الهدنة الإسرائيلية-الأردنية فكانت أكثر مراحل التفاوض العربي الإسرائيلي حَقْدًا وأشدّها خطراً. وهي قد بدأت في رومس، يوم 2 آذار، أي أن بدءاً انتظر توقيع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل. على أن التفاوض السري بين الأردن وإسرائيل كان قد قطع أشواطاً قبل ذلك ثم استمر بموازاة المفاوضة العلنية. هكذا حلت معظم المشكلات التفصيلية المتصلة باقتسام القدس، وجنح الطرفان إلى التفادي من الوصاية المؤقتة على المدينة فيبقى القدس الشرقية في عهدة شرق الأردن والغربية في عهدة إسرائيل.

وكانت رغبة إسرائيل في الاستيلاء على النقب كله وفي حياة منفذ مباشر إلى البحر

في حزيران، معركة القاتون الجديد للانتخابات النيابية وكان موعوداً من سنة 1947 وكان للمؤعد الدستوري لإجراء الانتخابات ربيع 1951. وكان مدار الجدل - على ما سيجري مجرى العادة منذ ذلك - تصغير الدائرة الانتخابية أو إبقاء الدوائر مطابقة للمحافظات. وكان سليم الخوري مشايخاً للتعديل الذي وجده ملائماً لمصالحه الانتخابية في الجبل، وكان رياض الصلح معارضاً له ومعه في ذلك (أو قبله) حليفه في معركة الجنوب أحمد الأسعد، وزير الأشغال العامة، وغيره من ذوي القلعة في الدوائر الكبيرة. وقد امتد هذا الجدل إلى آب وأفضى إلى تقسيم محافظتي الجبل والشمال وحدهما، كلاً إلى دوائر ثلاث، وأبقيت كل من المحافظات العائرة أقل من خمسة عشر مقعداً دائرة واحدة، وُرُفِع عدد أعضاء المجلس النيابي من خمسة وخمسين إلى سبعة وسبعين. وكان المبدأ الذي اعتمد للتقسيم أو الوحدة مؤنفاً لمصالح معظم الكتل في المجلس القائم وملابياً، في الوقت عينه، مشيخة «السلطان» بشأن الجبل ومشيخة الأسعد - الصلح بشأن الجنوب. وكان هنري فروعون، الصوت الصارخ بـ«الإصلاح»، من انتخابي وغيره، قد أراضاه استعدادات مقعد كاثوليكي في بيروت يرشح نفسه عنه عوض «الغربة» التي كانت مفروضة عليه على لائحة صبري حمادة في البقاع. على هذا كله، أقر مشروع القاتون بأكثرية معتبرة. غير أن صحفاً بينها النهار كانت قد أغلظت القول في مشروع القاتون ذلك. وكان نقد غسان تويني مميّزاً بحصافته، إذ تركّز على التفاوت في قوّة الصوت الناخب بين دائرة كبيرة ينتخب فيها المقترع أربعة عشر نائباً، وأخرى صغيرة لا يختار فيها هذا المقترع غير أربعة نواب. وهذا تفاوت وجده تويني منافياً لأساس الديمقراطية أي لمبدأ المساواة بين المواطنين.

تجديد الولاية وتجديد الإجازة:

٢٠١٢ من عُمُر الزعماني إلى ناصر رعد

على أن مُشْكلاً آخر تفرع، على الأرجح، من مُناخ الجدل في التشكيلات القضائية ثم اشتبك، مع تطلُّول مفاعيله، بالجدل في قانون الانتخاب وباستمرار ضغط «السلطان» لفرض تعديل وراعي يقضي رياض الصلح عن وزارة الداخلية إن لم تتيسر إطاحة الحكومة برمتها. ثار الخبر أولاً من حفلة دعا

إليها بعض من أركان حزب النداء القومي الزعيم العراقي صالح جبر، وطلبوا فيها إلى المطرب الشعبي عمر الزعني أن يسلمهم أغنية عنوانها «جندلو» ما لبثت شهرتها أن طغقت الآفاق وفيها تناول مُذيع لرفيس الجمهورية ولعائلته. وكانت الأغنية والتصفيق لها، في حضرة ضيف غير لبناني، عملين عسيري القبول على ذائقة تلك الأيام. والظاهر أن الأمر بلغ، على الفور، مسامع رياض الصلح فأمر بملاحقة الزعني الذي أوقف وأحيل إلى المحاكمة. كان الصلح يعرف الزعني من زمن طويل جداً. يدل على ذلك أنه اصطعبه ليغني للعزفة في حفل أقامه إبراهيم هنانو على شرف الصلح في حلب سنة 1929، وقد نكروناه. وتشير بعض وقائع السيرتين إلى أنهما قد يكونان تعارفاً وهما صبيان في مدرسة الشيخ أحمد عثاس الأزهري، مع ذلك حكمت المحكمة على الزعني بالسجن ستة أشهر.

على الرغم من هذه الصرامة التي أبداهها الصلح في معالجته حادثاً تسبب به بعض أبناء عمه وأصحابه، رأى مدير الشرطة ناصر رعد، المنتسب إلى «سراي فرن الشباك»، أن يسجل بادرة ثار من الصحافة القريبة إلى رئيس الحكومة. كان معتمد النقاش قد نشر في الصياد مقالة هجاء للعهد. وكان قد مضى على ظهور المقالة ثلاثة أسابيع من غير أن تحرك السلطات ساكناً حين أقدم مدير الشرطة على استدعاء كاتب المقالة ومعه صاحب الصحيفة سعيد فريضة ليستجوبيهما. فبنت هذه البادرة المتأخرة عن أوانها رداً أوعز به سليم الغوري على العفل الذي أنشئت فيه أغنية الزعني. فضلاً عن ذلك، كان رعد يُجاوز حد وظيفته إذ لم يكن استجواب الصحافيين من شأن مدير الشرطة.

جرت الأزمة التي أشعلها تصرف مدير الشرطة نيولها نحو شهرين وأسبوعين. شامت أولاً، بتوسط الصحف، رواية عن «مشادة» شهدها مجلس الوزراء في 20 حزيران وأوصلها الصلح إلى حد التهديد باستقالة الحكومة. وكان معنى ذلك أن بعض الوزراء ساند ناصر رعد. وفي اليوم التالي، حضر رعد لمقابلة رئيس الحكومة فافيد، بعد انتظار طال، أن الرئيس «مشغول» وانصرف. وفي مجلس النواب، دافع إميل لصود (خطيب «الغوريين» المفعول) عن بادرة رعد فأجابه الصلح بأن المسألة



186 ناصر رعد

الأحمر يغنيها عن سلوك قناة السويس هي المشكل الكبير الثاني بين الجهتين. وهو مشكل حلته إسرائيل بإطلاقها آخر عملية كبيرة في حرب فلسطين وقد ستتي عملية «عفدا» وأفضت بها من المواقع التي كانت قد أجلت عنها الجيش المصري سابقاً في شمال النقب إلى رأس خليج العقبة. وقد حشنت إسرائيل لهذه المهمة ثلاثة ألوية أدت مهمتها بسهولة تامة فوصلت إلى قرية أم دروش (وهي التي أصبحت تدعى إيلات) المقابلة لبلدة العقبة الأردنية. وذلك يوم 11 آذار أي في أثناء مفاوضات الهدنة مع شرق الأردن. وكان الملك عبد الله قد تعصب من هذا الزحف فبكر إلى طلب نجدة عسكرية بريطانية للجسم المطامع الإسرائيلية في الجنوب. وقد أرسلت بريطانيا فعلاً قوة دبابات معبودة وأبطت في العقبة الأردنية، وهو ما استثار حنق إسرائيل الشديد في حينه. على أن القوة البريطانية لبثت ساكنة عند احتلال الجيش الإسرائيلي أم دروش وقبلها سائر النقب. بعد ذلك بأيام، أفهم البريطانيون الملك عبد الله أيضاً أن المعاهدة البريطانية - الأردنية لا مفعول لها في شأن الضفة الغربية التي أصبح مصيرها محل تنازع محمود بين الطرفين الإسرائيليين والأردنيين في المفاوضات.

والواقع أن الضفة الغربية أو منطقة «المثلث الكبير» كانت مقسمة في الحرب إلى قطاعين: شمالي يحتله الجيش العراقي



187 رياض الصلح، غسان تويني، يوسف لutfي

وجنوبيّ يعتنقه الجيش الأردنيّ. وكان العراق (وهو دولة غير معذلة لفلسطين) يشهد تظاهرات شعبية صاخبة، على غرار دول عربية أخرى، استغفرت شعوبها السخط على ما آلت إليه العرب في فلسطين. وكان في ذلك دافع للحكومة العراقية (التي عاد إلى ترؤسها نوري السعيد بعد استقالة مزاحم الباجه جي) إلى التعاضد مع دخول مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. وكان الملك عبد الله راعياً أن يُعهد إليه بالتفاوض على مصير المنطقة التي كان يعتنقها الجيش العراقيّ. وهو ما تردد العراقيون في التسليم به أول الأمر ثم عللوا بقبوله تحت وطأة التهديد الإسرائيليّ. وقد فُتحت الهدنة الإسرائيليّة - الأردنيّة مشتملة على القطاع العراقيّ في الثالث من نيسان، وبدأت القوات العراقية انسحابها من فلسطين في 6 من ذلك الشهر لتنتهي في 14. وكان من نتيجة ذلك وضع القوات الإسرائيليّة يدها على قرى عربية عديدة كانت واقعة في القطاع العراقيّ وقامت حتى نهاية الحرب، وأما العراق فأمكنه أن يخرج من العرب مجتنباً عقد هدنة مع إسرائيل.

وكما لو أن اتفاقات الهدنة هذه كان يُشكّل كل منها عنراً لتاليه، تأخر بدء المفاوضات بين سوريا وإسرائيل إلى 12 نيسان. وكانت حصائل الحرب قد أورت غلباتاً شعبياً واضطراباً سياسياً في سوريا، فاستقلت

تخصه وحده بصفته وزيراً للداخلية. ثم صدر عن مجلس الوزراء مرسوم بإعطاء رعد إجازة إداريّة مدتها شهر. وشاع بعد ذلك أن وزيراً أو وزراء هندوا بالاستقالة، وأن بعضهم يبذل وساطة بين رئيس الحكومة وسليم الخوري. على أن المدينة لم تلبث أن اضطربت بأخبار «تظاهرات لاثنية» لرئيس الجمهورية يُعَدّ سليم الخوري في عاليه لزحفها على القصر الجمهوري في البلدة. قابل ذلك تظاهر وفود إلى منزل رياض الصلح تمهيداً للرد على النزول إلى الشارع بمثله. على أن الحكومة أفتت إجازات الشرطة والدرك وسيّرت على مداخل المدينة دوريات للتفتيش عن السلاح، ملوّحة بالقمع إنفاذاً لقانون الطوارئ. وفي هذا الوقت، كانت الصحافة قد أصبحت ميداناً لهذا الشجار، فتخلّ بعضُها أو واصل حملته على رئيس الحكومة، وتخلّ بعضها على «العهد» أو تهادى في الحملة عليه. ولم يدرأ خطر النزول إلى الشارع إلا لتخلّ رئيس الجمهورية مهتئناً من روع أخيه، واستنفاً الوسطاء وفي مقدمتهم سبزي حماده وحبیب أبي شهلا. كان مطلب سليم الخوري أن تختصر إجازة رعد بوضع حدّ لشجار الصحف. ولم يُنَجْ أصحاب الصحف من العنف، فاعتدّى على منزل ومقصورة بخربة لحناً غصن صاحب الديار وعلى منزل سعيد فريضة صاحب الصياد وكلاهما من مشايخ رياض الصلح وكانا غائبين عن المنزّلين والمقصورة. وفي الوقت عينه، أحيل سعيد فريضة إلى المحاكمة وأوقف محمد النقاش وكانت الصياد ماضية في الحملة الصاخبة التي ابتدأتها مقالته فأوقفت، أولاً، ثلاثة أيّام. ولم يكن لتلك من أثر عليها، وهي الأسبوعية، سوى تأخير صدورها يوماً واحداً فقررت محكمة استئناف المطبوعات مواصلة تعطيلها إلى نهاية المحاكمة. هذا فيما كانت مواجهة قضائية أخرى مدارها القبح والنم تجري بين الديار «للصلحية» منعية ونداء الوطن «الخورية» منعى عليها...

وكان أن اختار كميل شمعون هذا الظرف ليلقي خطبة قارصة في بدادون، قرب عاليه، بنت افتتاحاً للمصراع الانتخابي في الجبل ورمّت بأفدع التهم من سمتهم «هم» من غير تمييز بين «العهد» وحكومته. كان شمعون يردّ المعارضة إلى واجهة... المعارضة. وذلك بعد أن بدأ الهلّة أن الساحة مستفرقة في نزاع بين الحكومة وشقيق رئيس الجمهورية، تراعت من خلاله شدة المجاذبة بين رئيسي الجمهورية والحكومة. حتى

أن بعض صحف المعارضة أصبحت تبدو حائرة بين أن تكون صحف «سراي قرن الشباك» في وجه سراي الحكومة، أو أن تبقى صحفاً لمعارضة تستهدف الحكومة طبعاً ولكنها لا تمتص عن رشق «المهد» بسهامها بل هي قد ترى فيه الهدف الأولي بهذه السهام.

كان شعوب معبياً بحصانته ولم يكن ما ذكر من تلويح برفعها كلاماً جتياً. ولكن الرقابة منعت نشر الخطبة فانقرضت النهار بالنشر وصدرت منكورة جلب بحق غشيان تويني الذي توارى ليوصل المكتابة مدة من مخيل لجأ إليه أو أكثر. وكانت النهار راسخة الكعب في شئ الهجمات على رياض الصلح. ولكنها أخنت في هذه المدة تبرز معارضة الحكومة بمسابقة «العهد»، بما في ذلك الدفاع عن معسكر «السلطان». عليه أكتبت أن «كرامة أرفع مقام في الدولة» أضحت «هدف حملات يعرف الخاص والعام المصدر الذي يغنيها ويشرف على توجيهها». ولم يكن المصدر المشار إليه، بطبيعة الحال، غير رياض الصلح. وقد أردفت النهار أن قول «الأبواق» «إن سليم الخوري ناظم على رياض الصلح لأنه يأبى خضوع السراي لمشيئته» إنما هو قول لا تعدو حقيقته الرغبة في «تشويه الحركة الشعبية»! وكان أحد «أبيات القصيد» سؤال وجهه تويني إلى رئيس الحكومة: ما الذي يبز بقاءك؟ «هل هو نفوذك الغربي وعلاقاتك الشخصية بزعماء سوريا الجديدة» وسياساتك العربية التي نفرت الكثيرين من لبنان فقاطعوه؟ أي أن تويني أخذ يحاول أن يرد إلى نهر رياض الصلح تصترة (فضلاً عن أمور أخرى) معركة «المقاطعة» مع أهل الحكم في سوريا، وهي معركة كان قد تدبراً فيها (فضلاً عن الموالين) كثير من المعارضين، وبينهم تويني، بموقف الصلح الصامد في وجه مطلب «الوحدة» الدمقسي، وفي وجه جانب كبير من الجمهور الطائفي المؤيد تقليدياً للصلح نفسه. غير أن تويني عمداً، في مقالات لاحقة، إلى نوع من النقد الذاتي فأشار إلى لحظات ضعف اجتازها في مدة اضطهاده تلك؛ بعضها «صلحي» تمثل في زيارة قام بها لرياض الصلح وانطوت على نوع من المساومة، وبعضها «خوري» أحال مناورات «السلطان» إلى «حركة شعبية» وجعل هذا الأخير يخضع بزيارة طويلة في مخيل كان متوارياً فيه اجتناباً للتوقيف. وكان سعيد فريضة قد توارى هو الآخر وشاح - على ما جاء في مذكرات بشره



144 غسان تويني وسعيد فريضة

حكومة جميل مردم وخلفتها حكومة خالد العظم في كانون الأول 1948 وظهرت معارضة للتفاوض على هدنة مع إسرائيل.

وفي 30 آذار قام حسني الزعيم، قائد الجيش، بانقلاب عسكري وألقى القبض على القوّتي رئيس الجمهورية وعلى العظم رئيس الحكومة وفرض نفسه رئيساً للحكومة الجديدة. وكانت الذريعة جنوح السياسيين إلى تحميل الجيش المسؤولية عن الهزيمة، وهي تهمة رذها الضباط إلى حكام البلاد.

وقد تعثرت المفاوضات مع الإسرائيليين في عهد حكومة الزعيم وطالت. فقد كان الجانب الإسرائيلي يطلب خروج الجيش السوري إلى ما وراء الحدود الدولية مغانراً ما كان يعتله من أراض فلسطينية محبوبة على جانبي نهر الأردن. وهو ما انتهى، بعد تجانب، بعل وسط قضى بمرور خط الهدنة في وسط المنطقة الفاصلة بين خطوط انتشار الجيشين وتجريد هذه المنطقة من السلاح وإخضاعها لإدارات محلية تحت رقابة الأمم المتحدة. وعلى هذا وقع اتفاق الهدنة في 20 تموز.

قبل ذلك بمدة، أي في 4 آذار، كان مجلس الأمن قد وافق على دخول إسرائيل منظمة الأمم المتحدة، وهو ما قبلته الجمعية العامة لهذه المنظمة.



159 سعيد فريضة

قناة السويس وخليج العقبة

منذ دخول الجيوش العربية فلسطين وإعلان قيام إسرائيل في 15 أيار 1948، منعت الحكومة المصرية مرور البضائع والذخائر بين أراضيها وفلسطين. وقد اشتمل هذا المنع على السفن المبحرة عبر قناة السويس. وأضعت الحكومة لاحقاً أن العنصر يشمل كل ما يعزز المجهود العربي الصهيوني. وكان على مصر، في ما يخص القناة، أن تواجه تعارض هذا العنصر مع أحكام اتفاقية القسطنطينية الدولية، الموقعة سنة 1888. فاستنبتت الحكومة في ذلك على السبيل البريطاني بشأن القناة في خلال العربيين العالميتين وعلى أحكام المعاهدة البريطانية- المصرية، الموقعة سنة 1936، لتخلص إلى تأكيد حق مصر في اقتناء ما تراه من تدابير لحماية أراضيها والقناة. وكانت بريطانيا قد حذلت منطقة القناة إلى منطقة مدججة بالسلاح خلافاً لمعاهدة القسطنطينية التي أملت تجريدتها من السلاح، وأباحت عبور القناة للسفن التجارية والحربية في أيام السلم وفي أيام الحرب. وكانت معاهدة 1936 قد كرست هذا الأمر الواقع. وفي الطرف الذي نشأ من دخول القوات المصرية إلى فلسطين، رأت مصر في كونها قد أصبحت في حال حرب مع إسرائيل مسؤولاً للعنصر المقرر سناً إلى

الخوري- أن رياض الصلح نفسه تولى إخفائه أو أوعز بذلك إلى أحد تجار العلوي العربية !

في هذا الوقت، كان موقف مجلس النواب من الحكومة فيملاً في تحديد الدرجة التي بلغتها حدة الأزمة. ولكن المجلس افتقد نصايه لجلسة كانت مقررة في أواخر حزيران، فبدأ ذلك تفانياً للحرج من طرح الثقة بالحكومة في هذا الطرف ولتعزيز نواب العهد في منعها أو حجبها سواءً بسواء. وفي منتصف تموز، كان عقد مجلس الوزراء أيضاً قد تأجل مرتين فاجتمع. ولكن المشكل المتعلق بمسير الشرطة لم يُطرح فيه بل طرح في لقائات جرت على حالته، وصعبت ذلك كله تظاهرات تأييد لرياض الصلح شهدها بعض أحياء بيروت. وقد تخلل هذه الغضة، في يوم وقفة عيد الفطر، تعليق أعلام فرنسية وبريطانية وأميركية على بعض دكاكين حي البسطة البيروتية ! فاهتز لذلك نائب المدينة حبيب أبي شهلا ونزل لنزع الأعلام، فلم يتمكن من ذلك حتى وافاه رياض الصلح إلى حيث كان فنزعت الأعلام.

وأما إجازة رعد فلم تُختصر بل مُنحت شهراً آخر. ثم عاد مدير الداخلية العام فمنحه إجازة أخرى مدتها ثمانية أيام، ابتداءً من 23 آب، وذلك بسبب وجود الوزير (رئيس الحكومة) في خارج البلاد. وفي أوائل الشهر الثاني، كانت مديرية الشرطة قد حُكِلت إلى مصلحة تابعة لمدير رئاسة مجلس الوزراء بعد أن وُضع هذا الأخير بتصرف وزارة الداخلية مع احتفاظه بوظيفته الأصلية. عليه أصبح مدير الشرطة (ومدير الأمن العام أيضاً) رئيس إداري جديد هو ناظم عكاري، وكان أحد كبار الموظفين المعول عليهم من جانب رياض الصلح، فيما كان المدير العام لوزارة الداخلية أنيس صالح يُختصّب على «سراي فرن الشباك». كان هذا الفعل واضح العرج فترضى رعد استقالته من وظيفة قدر أنها أصبحت شبه وهمية. على أن الحكومة عانت، بعد أيام، عن مرسومها القاضي بتكليف عكاري مهنته الجديدة. فمهد ذلك لمودة ناصر رعد، بعد مسلسل الإجازات، إلى وظيفته.

وأما غسان تويني وسعيد فريضة فانتهى بهما الأمر إلى المثل أمام المحكمة في أوائل آب. وحكمت هذه بعيسى تويني شهرين

وتفريجه خمسين ليلة، وتعطيل جريدته أسبوعاً، وحبس فريجة شهرين أيضاً وتفريجه 100 ليلة، وتعطيل مجلته ثلاثة أشهر. ولكن الصحافيين طلبا العفو من رئيس الجمهورية فأجيبا إلى طلبهما بعد أيام قليلة أمضيها في سجن الزمل.

في هذه المدة كلها، كانت مراسم اللياقة بين رئيس الجمهورية والحكومة متصلة على أتم ما يرام. ففي عيد الفطر (الذي وقع في أواسط تموز) باشر رئيس الحكومة ومفتي الجمهورية ومعهما وفد من أعيان المسلمين إلى زيارة القصر الجمهوري في عاليه، مهتدين رئيس الجمهورية بالعيد قبل أن يتمكن هو من زيارتهما للتهنئة على جاري العادة وكفا يتبعيان من ذلك تنقية الجو وإظهار الشجب لما حصل العشية من رفع للأعلام الأجنبية في حي البسطة. ولكن إطلاق النار كان كثيراً في العيد وكان في وارد مغاير. وفي فتوح كسروان، أسدى رصاص الترغيب برئيس الجمهورية الرائر لرصاص الترغيب البيروتي بمقدم عيد الفطر!

٢- 125 نحو استقالة الحكومة: عبر

كَلَّسَتْ الأزمَةُ نِظْمَهَا الظَّاهِرَةَ فِي أَيْلُول وَكَانَتْ الْبَلَاءُ تَقْتَرِبُ - فَضْلاً عَنْ هَمِّهِمْ أُخْرَى كَبِيرَةٍ - مِنَ الْإِنتِخَابَاتِ النِّبَاطِيَّةِ. وَكَانَ سَلِيمُ الْخَوْرِي قَدْ أَعْيَاهُ إِسْقَاطُ الْحُكُومَةِ بِإِقْنَاعِ بَعْضِ مِنْ أَعْضَائِهَا بِالِاسْتِقَالَةِ. وَكَانَ بَيْنَ مَنْ أَشْبَعَ، فِي أَهْآتٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَلَامٌ مِنْ أَحْتِمَالِ إِنْجَامِهِمْ عَلَى الْإِسْتِقَالَةِ كُلِّ مَنْ أَبِي جَوْدَةَ وَقَتْلًا وَأَرْسِلَانِ وَقَتْلِي الدِّينِ. وَلَكِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَظَهَرَ أَنَّ رَئِيسَ الْجُمْهُورِيَّةِ غَيْرَ مُعْبَذِ سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ. عَلَيْهِ رَاحَتُ مَسَاعِي سَلِيمِ الْخَوْرِي تَجَّهَ إِلَى الْحَوْلِ دُونَ إِشْرَافِ حُكُومَةٍ يَرْؤُسُهَا رِطَاحُ الصَّلَحِ عَلَى الْإِنتِخَابَاتِ الْمُقْبِلَةِ. وَكَانَتْ تَنْسَبُ إِلَى الصَّلَحِ، فِي هَذِهِ الْآوَنَةِ نَفْسُهَا، رَغْبَةٌ فِي تَرْؤُسِ حُكُومَةٍ ائْتِلَافِيَّةٍ تَتَوَلَّى هَذِهِ الْمَهْمَةَ. لَمْ يَكْتَسِ هَذَا الصَّرَاحُ حِلَّةَ التَّوَثُّرِ الَّتِي صَعِبَتْ حِكَايَةُ نَاصِرٍ رَعْدٍ وَهَتَفَاتِهَا. وَتُسْتَخْلَصُ مِنْ مَنْحَوَرَاتِ بَشَارِهِ الْخَوْرِي أَنَّهُ كَانَ مَيَّالاً إِلَى إِنْتِخَاعِ الصَّلَحِ بِالتَّخَلِّيِ عَنْ رِئَاسَةِ الْحُكُومَةِ بِالنَّجْدَةِ وَاللِّينِ وَالْوَعْدِ بِعَوْدَةٍ لَهُ أَجَلَةٍ. وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ الصَّلَحَ كَانَ قَدْ سَلِمَ، قُبِيلَ مَهْمَةٍ، بِتَوَكُّلِ السَّنَةِ لِسُنَيْنٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنَ الطُّلَمَعِينَ

السوابق والأحكام الآتفة الذكر، وهو ما لم تقرها عليه من البداية بريطانيا للعسكرة حول القناة ولا فرنسا.

بعد الهدنة المصرية - الإسرائيلية، تابعت مصر العطر، وإن تكن غيّرت في تفاصيله. وكانت الواقعة الأبرز أنها أبقت مطبقاً على النفط المنجّه إلى مصفاة حيفا. وكانت هذه المصفاة قد كُفّت عن تلقي الخام عبر خط شركة النفط العراقية I.P.C. فأصبح معزّلاً على النفط المستورد بصرّاً من إيران ومن مصافر أخرى غير عربية. وقد اعتبرت مصر أن اتفاق الهدنة لا ينهي حالة العرب. وحين تغلّمت إسرائيل بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة في آب 1949، بدا أن هذه الأخيرة تجاوزت نطاق اختصاصها الذي لا يشمل المسائل المتعلقة بقناة السويس، إذ طُلبت إلى مصر رفع العطر عن مرور البضائع المتوجهة إلى إسرائيل.

وقد استأنفت مصر هذا الحكم، فكان على الأمم المتحدة أن تجميع لجنة خاصة مهتمة بالتنسيق في صلاحيات لجنة الهدنة. وهو ما تأخّر إلى مطلع سنة 1951. وقد انتهت تلك اللجنة إلى القول بخروج العطر للمصري من دائرة اختصاص لجنة الهدنة، باعتبار هذا العطر عملاً غير عسكري، ولكن مع الاستمرار في اعتباره «عملاً عدائياً». وهذا هو الموقف الذي دفعه رايلي، كبير مراقبي الهدنة الأميركي، إلى مجلس الأمن الدولي في حزيران 1951.

للمواجهة الأخرى بين مصر وإسرائيل كانت جارية، في المدة نفسها، بصدده حق الزور في خليج العقبة. لم يكن للخليج وضع دولي خاص متعاهد عليه شأن قناة السويس، وكانت تسري عليه القواعد العامة للملاحة الدولية. فهو لمن بحري قليل العرض ممتد بين الأراضي المصرية والأراضي السورية وللملاحة رأس طرف النقب الجنوبي في فلسطين، وتقع عند هذا الرأس أيضاً

يستسلمونها على التوالي فيبعد الصلح من نفسه شبهة الاستنثار ثم يعود فيرتقيها بعد هزلاء، ليكمل مع رئيس الجمهورية ولاية هذا الأخير الثانية، ويضيف للظوري أن الصلح أبسى ضيقاً ويزمناً بهذا التفاهم حين جاءه أوان الصلح به، وأن اجتماعات عدة اشتركت فيها شخصيات أخرى جرت بين الرجلين حتى انتهى الصلح بقبول طلب الاستقالة الذي وجهه إليه رئيس الجمهورية. وكان ما يجري في ساحات للناسبات العامة وشوارحها ينبري بأن ثمة جمهوريين يتحسسان التجانب الدائر ويريدان فيه شأناً يتعلق بهما ولا يخص الرجلين وحدهما. على هذا بلغ إطلاق النيران مستوفى غير معهود، في نهاية العام 1950، حين حلت ذكرى المولد النبوي ثم حل عيد الميلاد. بعدها بيومين، بنت هذه الظاهرة (وقد شغلت المدينة والصحف نغماً من خمسة أيام) مبارزة سياسية واضحة، وبنت أيضاً مؤسسة ما كان يتردد من أخبار انتشار السلاح في البلاد. واضطرت الهيئات النسائية إلى التنبه بما جرى في بيان صاوم.

هذه المشاهدات المتعاقبة، وقد ملأت سنة وبعض سنة من الزمن، تكشف - بين ما تكشفه - ثلاثة أمور: الأول أن رئاسة الجمهورية كانت قابضة، إلى حد ما، على مقاليد الحكم للبشر مراراً لتقليد السلطة الدستورية التي كانت قابضة على أمتهما أيضاً. فقد كان زرع الموظفين الطيعين، كبارهم والصغار، في مواقع مختلفة، يمكن رئيس الجمهورية من إجراء إرادته، في شأن من الشئ، من اعتبار لإرادة الوزير المختص إن لم يتوهم استجابة من هذا الأخير. ولم يكن في يده الوزير، إذ ذاك، غير السكوت، إذا شاء البقاء، أو الاعتراض القضي، في أوجع احتمال، إلى الاستقالة. ولما لم يكن يناسب مقام الرئاسة الأولى أن يتنزل الرئيس بنفسه إلى حد الإدارة اليومية لشبكة الحكم المباشر هذه، فإنه كان يترك هذه الإدارة لأخيه، وهو سياسي غير مسؤول يستطيع الرئيس أن «يرده» عند اللزوم، معاملاً إياه معاملته لـ «طرف سياسي» بين أطراف، ودافعاً عن نفسه تبعاً سلوكه. موقف هذا أن كثيراً مما كان يحصل بيد الإدارة أو بيد القريب المسلحة أو بيد القضاء كانت التبعة البدئية فيه واقعة في غير موقع التبعة الفعلية. فكان رئيس الجمهورية يبقى متحفظاً بالدستور من المسؤولية عن أفعال كان يتولأها، مبالغة أو بالواسطة غير الدستورية. وهذه حال لم تكن خافية عن المعارضة السياسية ولا عن

بلدة العقبة الأردنية، وهي ميناء المملكة الوحيد. وقد أبرزت مصر كون الاحتلال الإسرائيلي لجنوب النقب (وصول إسرائيل، بالتالي، إلى مياه الخليج، بعد ضمها قرية أم رشوش المحاذية للعقبة الأردنية)، إنما جاء لاحقاً لقرار الهدنة الدولي، فهو، بالتالي، احتلال محض لا يترتب عليه حق قانوني للمحتل. لذا اعتبرت مصر كونها في حال حرب مستمرة مع إسرائيل مجبراً لها أن تعلق في وجه السفن المتجهة إلى هذه الأخيرة مضيق تيران، وهو بوابة الخليج الجنوبية وبقع في المياه الإلليمية المصرية والسعودية. وقد عمدت مصر، لهذه الغاية، إلى احتلال جزيرتي تيران وصنافر المنعكمتين في مدخل الخليج، وذلك من غير أن تكون تحتكما لها أو للملكة السعودية أمراً محسوماً، وعزّت كذلك منطقة شرم الشيخ والنصراني ببطاريات مدفعية.

وفي حالتها قناة السويس وخليج العقبة، كان السلوك المصري جانباً من تطبيق السياسة القاضية بمقاطعة إسرائيل وقد أقرتها جامعة الدول العربية ثم أنشأت مكتباً خاصاً يتابع تنفيذها.

أيدت دول الغرب المصري إسرائيل في مطلبها المتعلق بقناة السويس. وكان بين الدواهي إلى هذا التأييد إمكان تصير النفط من مصفاة حيفا (إذا أعيد تشغيلها) إلى أوروبا. ومع أن هذه الدول كانت تؤثر للتمويل على دبلوماسيتها واجتنب العرج الذي ينشأ من اضطرابها إلى تأييد المطلب الإسرائيلي في حومة مجلس الأمن، فإن إسرائيل تقنعت، في تموز 1951، بشكوى إلى هذا الأخير. وقد اتخذ المجلس، بعد مطاوعة، قراراً نوه فيه بانتفاة الحاجة، في ظل الهدنة الدائمة، إلى تدهير من قبيل الحظر المصري، وأبرز أيضاً ما يلحق من الأضرار بدول ثالثة غير متدخلة في النزاع من جراء تقييد الملاحة في القناة على هذا النحو، منتهاياً بمعوة مصر إلى رفع القيد موضوع الشكوى. وهو قرار صادر مجلس

الصعافة ولا عن سائر موائر الرأي والمداولة - بما فيها حلقات التفتّر والمسامرة - في البلاد. عليه لم يكن كل ما يقال في هذا الباب ظلماً لرئيس الجمهورية. كان جقب الظلم مقتضواً على أن الرئيس لم يكن وحده في سلوك هذا المضمار. وإنما كان معنى «المصعوبة»، وهي ممارسة واسعة الانتشار جداً في المجتمع السياسي اللبناني، أن الاستتباع الأصلي أو العرضي من جانب أي سياسي لمواقع تنفيذية في الدولة كان نوعاً من التحكم المباشر يمارسه هذا السياسي، مازجاً منطق مصالحه بمنطق القانون على أفعاء قتيابن، احتجاباً أو انكشافاً، في النطاق المحدود الذي هو نطاقه، وفي حالة رئيس الجمهورية، كان هذا النطاق واسعاً للغاية، مفيداً من تمثيل للرئيس قوة سياسية «عادية» في البلاد، ومتشابكاً مع النطاق المرسوم لصلاحيات الرئيس الدستورية. ولم يكن معنى ذلك أن «وكيل» الرئيس في الحكم المباشر - وهو شقيقه في الحالة التي نحن بصدها - كان لا يصدر إلا عن إرادة شقيقه الرئيس. فقد ظهر، في غير مناسبة، أن سليم الغوري كان يسمي إلى زعامة جبلية غالبة، على الأقل، وكان ذلك يعمل على أنواع من التجاوز لإرادة الرئيس المقيّدة باعتبارات المنصب، وهو ما لم يكن يؤكد ممارسة للحكم إلا أرتباكاً ولبساً. بل إن هنري فرعون، وهو للشديد القرب من العائلة الرئاسية، مأل إلى اعتبار رئيس الجمهورية مغلوباً على أمره، إلى حد ما، في علاقته بمعنسي النفوذ من أفراد أسرته. وهو - أي فرعون - قد أرجع هذا الضعف الذي اعتري رئيس الجمهورية حيال أخصائه هؤلاء إلى عهد بعيد نسبياً هو عهد ما ذكرناه من إصابته بالتحطاط عصبي في أواخر العام 1944 اضطره إلى الإقامة مدة في فلسطين للاستشفاء، وأسفر عن تغير في ملامح سلوكه وشخصيته.

الأمر الثاني الذي كشفته المشتلات الآتفة النكر هو أن رياض الصلح، مع رعايته، من سنة 1943، جانباً رئاسة الجمهورية، لم يكن سيئاً إلى البقاء في الحكم تارك رئيس الجمهورية يأخذه إلى حيث أراد. يزعم خالد العظم أن رياض الصلح أبى الاستجابة لمطلب «الوحدة الاقتصادية» بين لبنان وسوريا (وهو المطلب الذي خيّرت حكومة العظم الحكومة اللبنانية بينه وبين «القطيعة») مدارأةً لشبهة بشاره الغوري وبعطائه. ولكن ما سبق ذكره من مشادات متعابية جرّت، على وجه التعبد، في عشايا «القطيعة» وفي غدواتها، يثبت أن كلام العظم هذا

الجامعة العربية إلى رفضه فوراً، مؤكداً حق مصر في الدفاع عن نفسها ومنكراً بتجاهل إسرائيل قرارات سابقة للأمم المتحدة.

العولة بين سوريا وإسرائيل

في شباط من سنة 1951، باشرت إسرائيل تجفيف المستنقعات في منطقة العولة، مزمنة تجفيف بحيرة العولة نفسها لاحقاً. وكانت هذه المنطقة، وهي معانية لثلاث الحدود الفاصلة بين فلسطين وكل من سوريا ولبنان، مجرّدة من السلاح بموجب اتفاق الهدنة السوري - الإسرائيلي. وصعبت تلك الأشغال الإسرائيلية أشغال توسيع وتعميق لجري نهر الأردن في المنطقة نفسها. كان التجفيف يحصل في الجانب الذي أصبح إسرائيلياً من المنطقة فيما كان التوسيع والتعميق جارين في منطقة السكن العربي منها. وقد بوشرت هذه الأشغال في أعقاب نصر من مشرين شهراً من الهدم تفتّت بعد الهدنة على الجبهة السورية الإسرائيلية. وكانت لهذه الأشغال أهميتها عند إسرائيل إذ هي تؤكد ما تنصّرت به من مياه وتكسبها مرتباً من الأراضي الزراعية الفائقة الخصوبة في تلك المنطقة.

وكانت الأشغال المذكورة تثبتاً للمساواة الإسرائيلية أيضاً على منطقة كان وضعها قد بقي محل نزاع ما بين سوريا وإسرائيل. فالأخيرة تفترض لنفسها السيادة عليها باعتبارها داخلة في حدود فلسطين الدولية والأولى تريد إخضاع مصيرها لتسوية لاحقة يوجبها بقاء جزء من المنطقة تحت السيطرة السورية في نهاية العرب. وقد أوجب تغرّ التوسيع الواهن أن توضع المنطقة في عهدة الأمم المتحدة فيما التذنت لرتيبات محلية لتصرف الشؤون المدنية في القرى.

عليه تقدّم الجانب السوري من لجنة الهدنة المشتركة بشكوى من الأعمال الإسرائيلية شملت، لا أشغال التوسيع والتعميق وحدها،

لا مُسَكَّةَ له. لم يكن سبيل الصلح إلى البقاء في الحكم سبيل الرضوخ، بل سبيل المجاذبة السياسية المنتهية أحياناً إلى حمود عرض العضلات «الشمسية» والتلويح بالوعد على استنفار الشارع بمثله. ولعل ما رآه المظلم (مضير) تمشكاً من جانب رياض الصلح بالحكم، في تلك الآفة، كان تأويله - أو بعض تأويله في الأفضل - أن الصلح لم يكن يجد في غيره قدرة على موازنة القوة السياسية للرئيس الجمهورية وليس أنه كان مطامعاً سلفاً لهذه القوة الكثيرة الموارد.

الأمر الثالث الذي كشفته المصادات المذكورة نفسها هو ردة الحجاب الذي كانت مؤسسات السلطة متمسكة من نسجه بينها وبين ساحات الضغط والاضطراب الأهليتين. فقد كان التجاذب في نطاق المؤسسات المذكورة يتجاوزها بيشور إلى الشوارع والأرصفة المتقابلة مشيراً، على الفور تقريباً، إلى التوازن الكبير الذي قام عليه نظام البلاد السياسي برقمته، ومبرزاً هشاشة هذا التوازن، ومنفراً بامتعانه امتعاناً قد يصبح عسيراً عند كل مضيرة أو كبيرة تتمور مجرى العلاقات بين أهل الحكم، ناهيك بأهل النظام، على الأعم. ولعل التفسير الأوجه لضعف المؤسسات هذا هو أن دخول التوازن المشار إليه في تكوينها كان يقيها عرضة للمصادرة الأهلية ويأذن لصادريها من زعماء وأنصار أن يغرقوا حجابها ويفسدوا منطق عملها في كل حين.

في كانون الثاني 1951، كانت استقالة حكومة رياض الصلح قد أصبحت أمراً مقضياً. غير أنها تأجلت إلى 13 شباط بسبب من سفر رئيس الحكومة إلى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة. وفي هذا الاجتماع المهم، أخذ رياض الصلح من مشروع نازم القدسي له الوحدة العربية موقعاً خصبه بشارة الخوري بتعينة حائزة في منكراته. أكد اتصاله بعبارات قاطعة تمسك اللبنانيين بالدولة المستقلة التي ارتضوها سوية إظهاراً لحياتهم السياسية، وأقرت حقهم بها الدول العربية في ملحق بروتوكول الإسكندرية. لذا كان لبنان مؤيداً كل ما يعزز الأخوة بين الدول العربية ولكن دونما نقص من لسيادة الوطنية. عاد الصلح إلى بيروت في أوائل شباط وبدأ أن تكليف حسين العويني رئاسة حكومة الانتخابات ليس بموضوع خلاف بينه (أي الصلح) وبين رئيس الجمهورية.

بل أشغال التجفيف أيضاً، وقد رأى فيها الجانب السوري تغييراً لمصلحة إسرائيل في الوضع العسكري القائم على جانبي المنطقة، وهو ما كان لا يجبره اتفاق الهدنة. وفي أوائل آذار، رفض كبير مراقبي الهدنة (الأميركي رابلي) الدعوى السورية المتعلقة بالتجفيف وأقر الدعوى الأخرى المتعلقة بالتصنيع والتعميق، معلناً أن سيادة راهنة لأي من الطرفين على المنطقة وأن كل مصادرة أو استخدام لأموال السكان خلافاً لإرادتهم بداعي الأشغال، إنما هي (أو هو) تصرف لا شرعية له.

على أن الإسرائيليون واصلوا الأشغال، ولم يلبشوا أن انتقلوا بها إلى الضفة الشرقية من النهر، في موضع لا يبعد غير عشرات من الأمطار عن الحدود السورية. وكان أن رجلاً بالثياب المفتية قال السوريون إنهم من عرب المنطقة، أطلقوا النار على الإكبات الإسرائيلية هناك. ولذا ذلك أعلن الجانب الإسرائيلي وقف الأشغال مدة أسبوع واحد طلباً للصلح.

كان أركان الجيش السوري، بقيادة أنيب الشيشكلي، يتولون إدارة هذه الواجهة مباشرة في فترة فراغ حكومي سبقت تشكيل وزارة خالد المعلم في 28 آذار وفي مساق سيطرتهم الراحفة على مقاليد السلطة الفعلية. وقد لقيت سوريا تضامناً عربياً ظاهراً كان أضع مجالبه تمهد العراق بإرسال قوة عسكرية لإسناد القوات السورية.

وبين أوائل أيار وأوائل حزيران، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون في زيارة للولايات المتحدة غايتها الأولى جمع التبرعات اليهودية لدولته، وطلب المساعدة المالية من الحكومة الأميركية بداعي أن القوة الإسرائيلية إنما هي قوة للهرب في مهمة «الدفاع عن الشرق الأوسط». وقد أفضى القرار الأميركي بمنح معوتين متماثلتين لإسرائيل وللدول العربية جمعاء إلى امتناع

فالمعزني كان قريباً إلى الرجلين معاً وارتضى، ألا يرشح نفسه للانتخابات فتشكّلت منه ومن بولس غياض وإدوار نون حكومة مختصرة من غير المرشحين، ولكن العضوين الآخرين فيها كانوا بمثابة نصيب أو بشرية أعمال إلى أشقاء رئيس الجمهورية...

٢- انتخابات نيسان 1951: الصفحة ما قبل الأخيرة...

رشح رياض الصلح نفسه للنيابة من دائرة الجنوب على لائحة أحمد الأسعد. وكان هذا الأخير مستبعداً الائتلاف مع لائحة عسيران - الخليل، واتفقاً من كسب المعركة. وذلك أن زعامته كانت قد ازدادت رسوخاً بعد سنوات أمضاها وزيراً في الأخيرتين من حكومات رياض الصلح. وكانت الريادة في عدد أعضاء مجلس النواب قد جعلت مقعد الجنوب السنّي مقعدين. وعليه حلّ عادل عسيران وكافظم الخليل مشكل التراكيب الجسيم بين بعض قاعدتهما الانتخابية وقاعدة رياض الصلح، وذلك بأخذ مرشح سنّي واحد لا اثنين على لائحتهما هو الطبيب السيداوي فزحه البرزي. وكان مؤدي ذلك أنهما يستنيان الصلح من المنافسة عملياً ويحلّانه في وضع المرشح على اللائحتين. وأما اللائحة الأسعد فكانت قائمة وضمت إلى الصلح، مرشحاً سنّياً آخر هو سهيل خالد شهاب من حاصبيا، وكان والده المخضرم قد ترك الترشح للنيابة ليستقرّ وزيراً مفوضاً للبنان في عمان.

كانت المعركة الانتخابية صاخبة في الجنوب على الرغم من قبيلان القوة بين اللائحتين، وشهدت جولات المرشحين شتياً من العنف ولكن لم يقع ما يشبه العواصف في مناطق أخرى وأهتها صدام ليلاروك بين أنصار جنيلاط والبرك وقد أسقط خمسة قتلى ونحواً من عشرين جريحاً من الجهتين. وفي ختام يوم الاقتراع، كانت لائحة الأسعد قد نالت ما يحتله ثلثاً أصوات المقتربين تقريباً ففازت بالمقاعد الأربعة عشر جميعاً. وحلّ رياض الصلح أولاً بين الفائزين إذ نال 25813 صوتاً متفهماً رأس اللائحة بنحوم ألف وثمانماية صوت. على أن البرزي، الطبيب النحوم وذا القاعدة الساحلية الواسعة، حلّ أولاً في مدينته صيدا. ومع ذلك احتل سهيل شهاب المقعد السنّي الثاني في

عربي من هذا التماثل «ورفض السوري للمعونة زادا للوضعين السياسي والميداني تعقيداً».

قبل ذلك، كان الطرفان السوري والإسرائيلي قد انتهيا إلى التمهّد، في أواخر آذار، «بعدم القيام بأعمال من طرف واحد»، وذلك بعد أن رفض الإسرائيليون حكم كبير المراقبين الدوليين، وبعد أن طلب السوريون تعكيم رئيس اللجنة المشتركة للهدنة (الفرنسي بوسان) الذي رفضه الإسرائيليون أيضاً. كان السوريون يرويون تثبيت إشراف اللجنة المنكورة على المنطقة المجزأة من السلاح بتمامها فيما كان الإسرائيليون يرون أن اللجنة لا شأن لها في أية أعمال مدنية تجري في تلك المنطقة. عليه أنهسي الإسرائيليون تصميماً على استئناف الأشغال، فيما راح السوريون يسلمون عرب المنطقة ويستقرون إليها لاجئين كانوا قد غادروها في أثناء العرب.

وفي 26 آذار، تمّ اجتماع بين الشيشكلي، وكان لا يزال نائب رئيس الأركان السوري، وماكليف رئيس الأركان الإسرائيلي، وكان الإسرائيليون قد استأنفوا الأشغال في اليوم السابق. ولم يسفر الاجتماع عن شيء سوى الإخفال الإسرائيلي في فرض الأمور الواقعة من قبيل إعلانهم السيادة على المنطقة كلها، وتوزيعهم بطاقات هوية إسرائيلية على سكانها العرب تمهيداً لـ«نقلهم» إلى جهة أخرى من الخليل يكرنون فيها بمحزل من التأثير السوري.

وقد باشر الإسرائيليون فعلاً بإجراءات «النقل» هذه في نهاية آذار، فأخذوا قريتين عربيتين من سكانهما البالغ عددهم نحو ثمانمائة. وهو ما حصل للجانب السوري على إعطاء الأمر باستعمال السلاح دفاعاً عن قطاع الحنة، وهو الأقرب إلى حصيد. ولم يلبث سبعة من الشرطيين الإسرائيليين حضروا إلى ذلك القطاع في دويّة أن قتلوا بالنيران السوريّة. دنت إسرائيل بقصف جويّ بصر أربع قرى في

الدائرة. وعلى لائحة الأسعد أيضاً فاز عضوان في حزب النداء القومي هما سليمان عرب من صور وعلى بزي من بنت جبيل، ومكاناً أقرب إلى رياض الصلح منهما إلى أحمد الأسعد. هذا إلى اثنين أو ثلاثة آخرين كانت صلتهم بالصلح وطيدة أيضاً.

مع ذلك أخفق رياض الصلح مرة أخرى في تحويل زعامته «العامة» إلى زعامة نيابية وازفة. وكانت أية هذا الإخفاق نتيجة المعركة الانتخابية في بيروت. فهنا ضم ما سُمي اللائحة الكبرى «جبابرة» المدينة جميعاً، اليافي وسلام وسامي الصلح وأمين بهيم وأبي شهلا وفرعون ومعهم الكتائبية الأرمني جوزف شادر، إلخ. وجابهت هذه اللائحة لائحة أخرى رعاها رياض الصلح وأطلق عليها اسم «قائمة الشباب» أو «اللائحة الشعبية» ومرشحون منفردون برز من بينهم بما توشل إليه من مجموع أصوات مصطفى العريس نزيل سجن الرميل بالأمس القريب، وأبرز القادة الثقابين في الحزب الشيوعي. وكان على رأس «قائمة الشباب» الصعاقي محيي الدين النصولي معه تقى الدين الصلح وزهير عسيان وآخرون من الجيل السياسي لما بعد الاستقلال. فازت اللائحة الكبرى بأجمعها فوزاً كاسحاً إذ نالت من الأصوات ضعف ما نالته قائمة الشباب أو أكثر من ذلك بقليل، فيما حل المنفردون، باستثناء العريس، بعيداً في المؤخرة. ولم يلامس عتبة الفوز من بين المرشحين على قائمة الشباب سوى نسيب مجدلاوي الذي غلبه النائب الراسخ القديم حبيب أبي شهلا بأقل من سبعمائة صوت (11016 نائلت 1033).

أكدت معركة بيروت وجوة قوة شعبية كبيرة لرياض الصلح وحلفائه في المدينة، إذ تمكنت هذه القوة من تعيق نتيجة يمتد بها في سباق الاقتراع وذلك في مواجهة حلف ساحق لم يكن، في الواقع، غير حلف انتخابي وأصبح بعض أقطابه ضداً يوم الانتخاب خصوصاً منافسين على رئاسة الحكومة. مع ذلك بدا رياض الصلح، وقد غادر السلطة، في حال من الشزي النيابي للبيروتي أوهن حظه في فرض نفسه على رئيس الجمهورية رئيساً للحكومة مرة أخرى. ولم يكن فوز نائب ثالث لحزب النداء القومي هو قبولي الذوق في طرابلس غير تعويض هزيل لهذه الخسارة. ففي طرابلس، الموئل الثاني لرؤساء الحكومات، خصّدت لائحة رشيد عبد الحميد كرامي جميع

القطاع نفسه. وتبع ذلك تصديق الطرفين شكريين متقابلتين إلى مجلس الأمن الدولي. وفي الأيام الأولى من أيار، كان القتال على أشده مطلقاً بزعيم الطرفين أنه يدور بين معنيين مسلّحين من الجهتين. وقد أبهى السوريون بسالة وشهمت إحدى مراحل القتال تجاوراً من جانبهم لعد المنطقة المنزوعة السلاح إلى ما يليها جنوباً، فتكلفت الإسرائيليين 25 قتيلاً لوتهم. مع ذلك بقي السوريون متحكّمين بالقطاع الشرقي كله وقد أفضوا إلى شاطئ بحيرة طبريا. وقد أرسل العراقيون ثم المصريون أسراب طائرات مقلدة إلى سوريا بعد نداء من الشيشكلي.

وفي منتصف أيار، انتمى مجلس الجامعة العربية في دمشق التي طالبته بتطبيق ميثاق النفاق للعربي المشترك، الحديث الإقرار. وفي هذا الاجتماع، اتّخذ المجلس قراراً بإنشاء مكتب لمقاطعة إسرائيل تابع للجامعة. ثم التقى رؤساء الأركان في بؤدان، خلال حزيران، لتعديد وجوه التعاون العسكري.

وأما مجلس الأمن فتواجهت فيه المطالبة الإسرائيلية بالسيف على المنطقة المنزوعة السلاح، والمطالبة السورية بإرجاء بثّ المسألة إلى مؤتمر السلام العتيد الذي كان يفترض أن تنتهي إلى مقعد أعمال لجنة للتوفيق البوذية. وقد انتهى للجلس، في 18 أيار، إلى القرار 93 الذي دعا إلى وقف النار وإلى تجميد الأنشطة الإسرائيلية واحترام قرارات لجنة الهدنة والبقاء على الصفة العكسية لإدارة المنطقة المنزوعة السلاح، بما في ذلك الشريطة، على أن يتبع انتهاء الإدارة المنكورة انتماء القرى. دعا القرار أيضاً إلى ترك مسألة السيادة جانباً وإبقاء الإدارة المحلية تحت الإشراف الإحسان للجنة الهدنة، من غير أن تتولاها هذه الأخيرة مباشرة. أخيراً، دعا القرار إلى إعادة عرب المنطقة المهجرين إلى قراهم وإخضاع كل نقل للأشخاص إلى خارج المنطقة لسلطة رئيس اللجنة.

المقاعد، بخلاف ما جرى لوالده رشيد في الانتخابات 1947. وكان النوق أحد المرشحين على هذه اللائحة. وتمثلت خسارة رياض الصلح هنا في خروج حلفائه آل المقدم المنافسين التقليديين للزعامة الكرامية والأنسياء لآل الصلح، من النوبة النيابية. ولم يلبث رشيد كرامي أن وُجِّع دائرة الحكم وزيراً في حكومة عبد الله اليافي.

خرجت المعارضة من الانتخابات 1951 بقوة نيابية نامية قاربت ثلث المجلس في التصويت الأول على الثقة، وهذه حال مختلفة عن تلك التي كان قد اعتادها مجلس 1947 وحكومات رياض الصلح التي انبثقت منه. وهي مختلفة أيضاً عن تلك التي كان قد ألفها رئيس الجمهورية. ولكن هذه المعارضة كانت مبعثرة نسبياً وفير مستقرة شأن جماعة الموالين أيضاً. وكانت الانتخابات قد شهدت أحلافاً متنافرة لا تشر كتلاً، بل ترمي إلى جميع القوى بغية الفوز. وأثمر فوز الأسعد الكاسح في الجنوب فوزاً آخر برئاسة مجلس النواب التي انتزعها من سهره صبري حمادة. وحين جاء أوان تشكيل الحكومة الجديدة، كان رئيس الجمهورية مصتماً على استبعاد رياض الصلح، وكان المرشحون الآخرون أقطاب اللائحة البيروتية سامي الصلح وعبد الله اليافي وصائب سلام وانتهى الأمر بتكليف اليافي. وقد استقرت حكومة اليافي على أسماء كان ألقها من نوي التمثيل للمعتبر. ويشير بشاره الخوري إلى أن رياض الصلح كان وراء انسحاب صبري حمادة ومجيد أرسلان من الكتلة الدستورية، وهو ما هو تماسك هذه الكتلة في ظرف سياسي شائك. وقد حجب الصلح الثقة عن حكومة اليافي، حاكماً رُخله في معارضة ظل بشاره الخوري يراها، بخلاف غيرها، قابلة للمعالجة. ولكن معارضة الصلح هذه لم تطل غير شهر واحد سافر بعده الصلح إلى عمان وأُغتيل فيها... ويذكر الخوري أن قائد الجيش فؤاد شهاب سعى إلى إصلاح العلاقة بين الرئاسة الأولى وبين الصلح عشية سفر الأخير إلى عمان، وأن الصلح وعَدَ برئاسة رئيس الجمهورية بعد عودته لرأب الصدع. على أن رواية أخرى تنقل عن رياض الصلح قوله لفؤاد شهاب، حين وافاه إلى المطار، بعد مقابله الخوري، إن على رئيس الجمهورية أن يختار ما بين أهله وأهل البلاد وإضافته حين سأل شهاب عمّن يملأ السدة إذا أخلاها بشاره الخوري: «مّم تشكو أنت يا جنرال؟» وما العهدة في الرواية إلا على الراوي.

وفي 9 حزيران، أجاز كبير المراقبين الدوليين دانيال إسرائيل أن تستأنف الأشغال ولكن في الأراضي التي يملكها الإسرائيليون حصراً. وهو ما جعل الجانب السوري يطلب عيدة العرب المنقولين إلى جهات أخرى من الجليل بعد أن عاد من لجأوا إلى سوريا فوجدوا قواهم مهددة. وكانت إسرائيل تمنع اتصال ممثلي الأمم المتحدة بمن هجرتهم من السكان. ثم لم يمد منهم، بعد تدخل أميركي، إلا الثلث ولم يتلق هؤلاء ما يمينهم على الاستقرار مجدداً في القرى. وقد واصل الجانب الإسرائيلي أشغال التعزيز وأحكم الجانب السوري سيطرته على القطاع العربي من المنطقة. فبدأت مرحلة جديدة من الهدوء ولكنها لم تكن مودة إلى الوجود السابق للأزمة.

كانت سوريا تبدي تقبلاً للاحتمال تفاوض ينتهي إلى اقتسام المنطقة المنزوعة السلاح. وقد لقي هذا التوجه تعبيراً فرنسياً. وأما بريطانيا فكان ميلها إلى مفاوضات تنتهي بضمّ النقب إلى الأردن، فتتصل حدود هذا الأخير، وهو متعاهد معها، بحدود مصر حيث ترابط قواها. على أن الجانب الأميركي كان متعطفاً عن أي من باتفاقات الهدنة لتقديره أن هذا المص يتفتح أبواب التنازع على مصارعها من جديد. وكانت إسرائيل، من جهتها، في غير واد للتنازل عما تحت يدها، أكان ذلك في النقب أم بمحاذاة الحدود بينها وبين سوريا. وكان الجانب الأميركي يعلم ذلك حق العلم.

في كل حال، أجمع الناقضون في أطوار هذه المرحلة على أن انفصال بشاره الغوري عن رياض الصلح، وما تبعه من اغتيال هذا الأخير، قد أفقدا عهد الغوري سنده لم يُخسِن العثور على عَرضٍ منه. فكان أن تسارعت خطى هذا العهد نحو الإنهيار الذي انتهى إليه في أيلول 1952. كانت صفحات قد طويت تباعاً من عمر هذا العهد الذي لازمه اسم «عهد الاستقلال». فصفحة طويت بانتخابات أيار 1947 وأخرى طواها التجديد لبشاره الغوري ومعه حرب فلسطين سنة 1948 وثالثة طويتها عواقب حرب فلسطين في سوريا وغيرها، وما جزه ذلك من تغيّر في العلاقة السورية اللبنانية. وقد طويت انتخابات نيسان 1951 وبمدها اغتيال رياض الصلح الصفحة ما قبل الأخيرة من كتاب «عهد الاستقلال» ذلك...

والى هذا القرب الفرنسي من سوريا الشيوعي، انضاف قرب أردني من الموقف السوري، تمكّل باحتجاج الأردن، في نهاية حزيران، على الأشغال الإسرائيلية المستأنفة لجهة خفضها منسوب المياه في نهر الأردن وزيادة ملوحتها. وقد تساقط الجفاف على هذا النحو اغتيال رياض الصلح في عمان بأيام معدودة.





كانت علاقة رياض الصلح بالملك الهاشمي عبد الله، وهي ترقى إلى العهد الفيصلي في دمشق، قد شهدت أطواراً مختلفة مع مرّ السنين. وكان معظم هذه الأطوار سلبياً ولم يكن من غير الوصول إلى حد القطيعة. فقد كانت القامة السياسية لكل من الرجلين - وهي استثنائية في الحالتين - تبجج لهما سياسة اختلافهما في الموقف والعودة من ثم إلى لقاء تقضي به الصلحة.

ففي ظروف ثورة العشرينات السورية، كان الصلح - وبقي بعدها - ركناً لبنانياً للثوار الأعظم في ما حمل لاحقاً اسم الكتلة الوطنية السورية. هذا فيما مال عبد الله إلى تبني عبد الرحمن الشهبندر، خصم هذه الجماعة. وفي ظروف ثورة الثلاثينات الفلسطينية، تبني عبد الله فوزي المقابجي وقيادته آل النشاشيبي، فيما بقي الصلح قريباً إلى مفتي القدس أمين الحسيني، وكان هذا خصماً معلناً لعبد الله. مع ذلك، كان خيط العلاقة القديمة لا يلبث أن يتصل بين الرجلين فيستأنفاً نوعاً ما من أنواع التعاون. وحين جلس رياض الصلح في كرسي السلطة، لم يكن تلوح عبد الله، بين حين وحين، بمشروع سوريا الكبرى ليحدث أكثر من هزات عارضة في العلاقات اللبنانية - الأردنية. وهذا بخلاف ما كانت عليه حال العلاقات الأردنية - السورية في الحقبة نفسها.

على أن كفة المجابهة بين الرجلين رجحت كثيراً، ابتداءً من سنة 1947، أي حين دخلت مسألة فلسطين طور الحسم. وكانت علة هذا الرجحان أن عبد الله مال من البداية إلى تأييد التقسيم، وجعل غاية سعيه أن يؤول القسم العربي من فلسطين إلى حكمه. ولم يدخر وسيلة في هذا السعي الذي أصبح الضابط الأول لمسلكه قبل حرب 1948 وفي أثنائها وبعدها. هذا فيما كان رياض الصلح ملازماً خطة الصف العربي الأوسع، أي المصري والسعودي (والسوري أيضاً قبل أن تأخذ السياسة السورية في التقلب على إيقاع الانقلابات). وكان هذا الصف يعارض بشدة ضم فلسطين العربية إلى شرق الأردن ويعهد لفرض صيغة «الدولة الديمقراطية الواحدة» أو «فلسطين العربية الموحدة» على اللغة السياسية الجامعة للأقطار العربية.

هكذا أصبحت المواجهات تكاد لا تنحصر بين الرجلين من أوائل المرحلة الثانية التي درس فيها رياض الصلح الحكومة اللبنانية، وطالت أربع سنوات، حتى أواخرها. وكان الصلح مبادراً في أكثر الحالات، إلى جبهه المبادرات الأردنية، في الشأن الفلسطيني وفي متعلقاته، بالاعتراض والرفض. ظهر المتخالف أولاً بشأن إبلاغ رفض التقسيم إلى لجنة التحقيق الدولية، في صيف 1947، وقد استقبلها ممثلو الدول العربية برئاسة رياض الصلح في بيروت، وامتنع رئيس حكومة الأردن عن المشاركة. وعاد الموقفان إلى التعارض بشأن الخطة العسكرية لعركة الجيوش العربية في فلسطين والامتناع الأردني عن التعرض لمناطق تحتلها قوات التقسيم الدولي لليهود، والضغط الأردني لقبول الهدنة الثانية في اجتماعات عاليه، وإخفاق الصلح في حمل الملك على استئناف القتال عند زيارته إياه في عمان وشكواه هذا الإخفاق في مذكرته إلى رئيس الحكومة العراقي. كان

الصلح مبادراً أيضاً في التعمين العربي، خلال الحرب، للجنة إدارية تتولى شؤون فلسطين ثم في إعلان «حكومة عموم فلسطين». وقد أزعج كلا هذين الأمرين عبد الله الذي كان يعارض كل تمثيل فلسطيني مستقل عنه وكل إدارة عربية لا يستقل هو بها للشأن الفلسطيني. وفي الأمم المتحدة، جهر رياض الصلح مع أطراف عرب آخرين بمعارضته خطة برنامج الأمم الثانية وكانت تقضي بإلحاق القسم «العربي» من فلسطين بالأردن وإنشاء اتحاد بين هذا الأخير والدولة اليهودية. وكانت هذه الخطة تراعي، إلى حد بعيد، مطالبات الملك الأردني ولكنه اضطر إلى رفضها، على ما سبق بيانه، حين رفضها الجانب اليهودي. ولم يمنع ذلك الملك من دعوة رياض الصلح إلى ترك «القلع» في برقية أشروا إليها، وقد استنارت هذه الدعوة من جانب الصلح رداً علنياً حاداً.

بعد ذلك بنحو عام، أي في خريف 1949، بدأت مجاذبة طويلة فصلناها بين الأردن ومصر، على الخصوص، في رحاب الجامعة العربية. وكان الأردن حاضياً في هذه المجاذبة بتضامن نسبي من جهة العراق، فيما كان الموقف اللبناني صريحاً بل مبادراً في مجازاة مصر. وقد تقلب، في مدار هذا التجانب، مشروع الضمان الجماعي العربي تقابله الوحدة السورية العراقية. ولكن طغى على هذا المدار تفاوض الأردن المنفرد مع إسرائيل ومباشرة ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى المملكة. وهو ما استثار حركة اشترك فيها رياض الصلح لفصل الأردن من الجامعة، وهو أيضاً ما أعاد التمثيل الفلسطيني المستقل إلى اجتماعات هذه الأخيرة. وهو أخيراً ما حمل رياض الصلح على إرسال برقية تقريع إلى الملك. وتبيل مغادرته رئاسة الحكومة، في شباط 1951، فأى رياض الصلح بلبنان فأياً قاطعاً عن مشروع ناظم القدسي العابر لإنشاء اتحاد عربي عام يضم دول الجامعة، إذ أعلن تمسك لبنان بميثاقه الوطني وبوضعه الحاضر، بالتالي. كان هذا النأي تكراراً لموقف لبناني معتاد بعد الاستقلال وإنشاء الجامعة، ولكنه كان تثبيتاً أيضاً لمعارضة لبنان فكرة أخرى هي فكرة سوريا الكبرى، وهي حلم الملك عبد الله الثابت ومنتهى مساعيه وأمانيه.

أورثت هذه العمولة الثقيلة غلبة للجفاء على العلاقة بين الرجلين. فحين عزج الملك على بيروت في أواخر أيلول 1949، عانداً بعداً من إسبانيا ثم غادر لبنان جواً في اليوم التالي، جرى توجيهه موكبه، في أثناء تنقله، إلى طرق فرعية لم يكن سلوكها معتاداً لأواكب الضيوف الكبار، وذلك حفاظاً على سلامته في مدينة يكثر فيها خصوم له ثلاثاً المشاعر من الفلسطينيين خصوصاً. ولكن الملك رأى في هذا التدبير رغبة من رياض الصلح في منع البيروتيين من إظهار ترحيبهم به، وباج بعتبه لاحقاً لغير واحد. وفي أوائل حزيران 1951، زار الملك بيروت، مرة أخرى، ومعه ابن أخيه الوصي على عرش العراق، وكان مرادهما - بعد زيارة قام بها الملك لأثقرة - عيادة ولي العهد الأردني طلال المقيم في بحمصون مصاباً بانهطاط عصبي شديد. وكان رياض الصلح قد أدخل سدة الحكم على أن الملك سأل عنه وطلب لقاءه. لكن الصلح كان متمارضاً - أو مريضاً - في مزركته تمرأ في أقصى الجنوب ولم يحضر لمقابلة الملك.

بدا أن الملك لم يسلم باستمرار هذه الجفوة. وما لبث أن كثر، في أواخر حزيران نفسه، دعوة رسمية إلى رياض الصلح لزيارة عمان كان قد سبق له توجيهها - على ما تردت لاحقاً - مرة أو أكثر، مع ظهور ميل من الصلح إلى التقاضي من هذه الزيارة. وجه الدعوة، لسق مرزور ببيروت، رئيس الديوان الملكي فوحان الشبيلات الذي كان، إلى عهد قريب، وزير الأردن المفتوح في بيروت وكان مقرباً إلى رياض الصلح تُكثّر أخبار زيارته لليونان في السراي، في صحف تلك المرحلة. ويستفاد من تقرير ضمته أوراق مدير الأمن العام اللبني أن الشبيلات كان مبدئياً إلى هذه الدعوة، فأوحى إلى الصلح أن الملك يرغب في استقباله وأوحى إلى الملك أن عند الصلح أموراً سياسية يرغب في عرضها له...

قبل رياض الصلح الدعوة بعد تردده إذن. كان رده الأول، على ما أفادت به الأوراق المشار إليها، أن الملك «يكرهه قلبياً» وأنه لا يريد، من جهته، «أن يتطفل عليه». ولم تكن لائحة موجّهات الصلح لمواقف الملك تقف وحدها دون التلبية. كان يقف مؤلفها أيضاً توجس معزّز بالوقائع من التعرّض مجدداً لمامرة اغتيال. فقد جاء في مذكرات سلمي الصلح أن هذا الأخير زار أميب الشيشكلي، حاكم سوريا آنذاك من وراء ستار مترابذة الرقعة، ولوثيق الصلة بالعرب السوري القومي أو المنتمي إليه ولكن لحساب طموحه السياسي الخاص، وطلب إليه وقف سمي للعرب للذكور لا غتيال رياض الصلح. فوعده الشيشكلي خيراً ولكنه طلب إليه تُضخ ابن عمه باجتناّب السفر إلى الخارج. وهذه نصيحة كان ممكناً حملها على محمل التهديد وكانت للشيشكلي مصلحة فيها إذ كان الأخذ بها يؤدي إلى تعقيد حركة رياض الصلح الدلابة في المجال العربي، وهي حركة كانت، في وجه من وجوهها، محاولة لطامع الشيشكلي. كذلك ذكر حسين العويني في مقابلة رداء لرياض الصلح أنه تمنى على هذا الأخير إلغاء زيارته لعمّان فأجابته بأنه وعدّه ولا سبيل للرجوع في الوعد، وتمثل بداية من القرآن تفيد التسليم بقضاء الله. كان الصلح متوجساً من هذه الزيارة إذن واستثار عصبيته اضطراب حركة الطائرة أثناء الرحلة (وكان يكره ركوبها ويكره منه مع ذلك). فكان ينتفض كلما هتت الطائرة في فجوة هوائية ويصيح - على ما ذكر رفيقه محمد شقير - «ماذا يريد منّي الملك عبد الله؟».

وأما الأساس العموس لهذا التوجس فلم يكن أقل من محاولة اغتيال ثاقمة المعالم أقيمت عليها شبكة من العرب السوري القومي فجا منها الرجل. وكان ذلك قبل عام وأربعة أشهر من سفره الأخير إلى عمان. ففي التاسع من آذار 1950، أقدم توفيق رافع حمدان، وهو شاب في الثالثة والعشرين من عمره من عين عنب، على إطلاق الرصاص من مسنم على رياض الصلح. وكان رئيس الحكومة يهجم بالمدخل إلى منزل لآل الفلاييني الواقع عند الطرف الغربي لحي الصنائع البيروتية، كان يُقام فيه حفل على شرفه. أخطأ الرصاص هدفه على الرغم من قرب المسافة، وأصبح تصرف رياض الصلح في مواجهته حديث المدينة. فهو، على ما ذكرت النهار، قد «اندفع» نحو

الجاني فما كان من حمدان إلا أن رَكَنَ إلى الفرار وهو يطلق النار، وتدفع مرافقا رئيس الحكومة في أثره. فأصيب الطفلان معروف الفوارى (5 سنوات) وكوكب السواح (9 سنوات) وسقطا قتيلين وجرح رجلان من الحضور أو المأذة. وأما الصلح فلبث ثابتاً في مكانه إلى أن تجلس العاثة على القبض على الجاني بعد أن أصابه مرافق الصلح برصاصة في رجله. وقد أفاد الجاني، في التعقيق، أنه سوربي قومي وأنه أقدم على ما أقدم عليه طلباً لثأر ابن خالته له هو معروف موثق كان أحد السنة الذين نُقِذَ فيهم حكم الإعدام بعد أنطون سعادة، في تموز من السنة السابقة، وأنه كان متأثراً أيضاً بتشريد أخيه عباس حمدان في مجرى العواث نفسها. عُثِرَ في ثياب الجاني على قنبلة يمنية كان يريد تفجيرها لتغطية انسحابه وأفاد مرافق رياض الصلح أنه لم يطلق من سلاحه غير رصاصة واحدة هي التي استقرت في رجل توفيق حمدان...

جاءت معاملة الاغتيال هذه قبل أربعة أيام من انتهاء الأزمة اللبنانية السورية إلى إعلان القطيعة المشهور، أي حين كان الجانب السوري ينتظروا للحكومة اللبنانية على منكبرته «الإنذار». وكان شهر شباط قد عَجَّ - على ما أسلفنا - بأخبار عودة العرب للسوري القومي، المنحل في بيروت والمستتبّ أمره في دمشق، إلى تهينة وسائل استئناف العمل المسلح في لبنان مع التلويح بالمعزم عليه والتبشير بـ«موران عجلة الزمن» في بيانات اتضح أنها كانت تطبع في سوريا. وقد وافق ذلك تظاهرات عنيفة للعرب الشيوعي في بيروت وطرابلس وأجهتها الشرطة بالعنف أيضاً واعتقل مشاركون عديدون فيها وسقط ضحايا بين قتيل وجريح. ومع وقوف النهار في صف معارضي الحكومة، خلصت، في 21 شباط، إلى أن «الحكومة السورية جنحت إلى تأثر خطى حسني الزعيم وأخذ قضية العرب القومي وسيلة للضغط»... مضيعة أن «الحكومة عدلت عن توسيع نطاق القضية حتى لا تستغلها دمشق». وقد حصلت في حالتي الشيوعيين والقوميين مدامات وتوقيفات واستدعي غسان تويني للتحقيق غير موثق وعُثِرَ ذلك باحتجائه، في مقالة، على القمع الجاري وبشر النهار بياناً عنيفاً أصدره من دمشق، بعد أن استدعاه القضاء العسكري اللبناني للتحقيق، أحد قادة العرب القومي عصام المعابري، وكان قد أصبح نائباً عن المينة. ولكن إجراءات القمع هذه لبثت محدودة نسبياً حتى جرت المحاولة لاغتيال رياض الصلح... وكان بين المعتقلين، في أثرها، معمد البلعكي متهماً بالدعوة لعرب ممنوع وبالعض على «كره رجال السلطة».

أحدثت المحاولة هزة استنكار شديدة في البلاد. وقد أشرنا إلى أن احتفالاً وداعياً لوزير الاقتصاد فيليب تولا، في اليوم التالي، تحول إلى منبر تنميد بالمحاولة وإشادة برئيس الحكومة وتأييد لسياستها الاتصالية في آن. وفي هذا الاجتماع، خلص رياض الصلح إلى القول، مشيراً إلى معاملة قتله في كلمة انتقد فيها الإنذار السوري للبنان ومفاوضة الأرمين لإسرائيل: «أعيذ أمامكم نثري وسأبقى عليه إلى أن يسترد الله ويحمته وقد [يكون ذلك] أقرب من حبل الوريد».

على خلاف ما أشارت إليه النهار من تساهل نسبي ساد قبل محاولة الاغتيال هذه، نكّت الحكومة، بتعريض من النواب، نحو التشدد في ملاحقة الضالعين في المؤامرة، وفي يومين بلغ عدد الموقوفين نحواً من ستين، بينهم ثلاث نساء. وانخفضت تدابير على العبود لمنع هرب المطلوبين. وكان التحقيق قد رجح الصفة العربية (لا الشخصية) للمجنانية، بعد أن اعترف المعتدي بوجود رفاق له تبين أن ثلاثة منهم رافقه ثم لتظفروه عند مفترق شارعي فردان ومدام كوري، وأن أحدهم كان قد سلّعه المستنصر والقنبلة. وغداة المحاولة، كان بين مهتدي الصلح الكثير بالسلامة وقد كبير من عين عنوب ضم في عداوه رافع حمدان وولد الجاني. وقد رُحِب الصلح بهم واستنكر معهم الصداقة التي شتت والده رضا الصلح إلى الأمير مصطفى أرسلان ابن تلك الناحية. وكان الصلح قد عرف فوراً عن الاتهام الشخصي على الجاني تاركاً المبادرة إلى الادعاء في يد الحق العام.

وفي المجلس النيابي، استقبل النواب الصلح وقفاً وهم يصفقون، وألقيت كلمات استنكار وتهنئة ودعوة إلى ترك التساهل. وقد عُرض على المجلس مشروع قانون كانت تُداول أخباره من مدة، يسمح بالاعتقال المؤقت لكُل من يعمل لهيئة ثم حلّها قانوناً ويمنع المحاكم من منح الأسباب التخفيفية في ظل حالة الطوارئ، ويحول وزير الداخلية منقُ نشر الأخبار المخلة بالأمن. وقد افتتح صبري حماده وحبيب أبي شهلا وإبراهيم عازار الكلام بكثير من الثناء على رئيس الحكومة وعلى ما أشرجه في السياسة والعمران وبالدعوة إلى هجر «التسامح» مع «الهدّامين» والمصنف «المعرضة على الإجرام»، إذ هو قد أضف هيبة الحكم، ولكن مع اعتماد «التشجيع» للمعارضين في سبيل الخير العام، ولم يخرج عن سوية استنكار محاولة الاغتيال وتهنئة رئيس الحكومة بالسلامة وكنان من أركان المعارضة هما سليمان علي ومحمد الحبوب. ولكن حين أفضى الكلام إلى كمال جنبلاط استرسل في خطبة وصفها بعض من سمعها بـ«الموعظة»، مستثيراً رويداً تراوحت بين الذهول والاستهجان. افتتح جنبلاط كلامه بالقول إن التهنية بالسلامة «يوجبها الدفاع عن حق الحياة» وبالإشارة إلى أنه «فكر» في عائلة رئيس الحكومة وفي أقربائه وأصدقائه «وكنت منهم في فترة قصيرة». ثم ذكر الخطيب «محاولة اضطهاد [ه] وأعوانه والشائعات عن قرب اعتقال [ه]» نافياً عن نفسه العقد والعسد والشماقة والضعينة، مؤكداً أنه إنما أراد لرئيس الحكومة «ولفبره» «الصلاح والإصلاح». ولم يلبث أن عاد إلى ذكر عائلة رياض الصلح ولكن ليقول له هذه المرة في إشارة، على الأرجح، إلى عائلة أنطون سعادة: «لكم أولاد ولغيركم أولاد». وكان قد قال عن الحكومة ورئيسها: «لم نبلغ له سوءاً ولكن فكرت في طريقة استئصال الحكومة للحادات ضد المعارضة». ومع اعتماد الموعظة المتعالي في مخاطبته رئيس الحكومة والتهديد بكلام من زاوا هذا الأخير لتهنئته بالسلامة، أطرى جنبلاط نفسه وفكره كثيراً في هذه الخطبة فنوّه بنضاله «الشريف» وأشار إلى أن جيله «غير جيل رجال الحكم» مشيداً بـ«تكتلات الجيل الجديد» ذاكراً منها العربيين الشيوعيين والسوري القومي، من غير سؤال من معنى الجنوح، في صفوف هذا «الجيل»، إلى العنف والاضطهاد السياسيين. وهذا مع أن الجنوح المذكور كان هو، لا

غيره، مناسبة كلامه، فكان يفترض أن يكون أول ما يستوقفه ولم يكن يستقيم له أن يستنكر الجرم ويحفظ مرتكبيه. عِوض التوقف عند هذا المشكل، شطح جنبلاط نحو «انطلاقة الغرب» التي رآها وقد تغلبت على «قدرة الشرق»، وهذا قبل أن يبيّن نفسه موقع الزعامة لـ «أول حركة تقدمية اشتراكية في الشرق» مع كونه «أول أكبر إقطاعية في لبنان». ومن عليه هذا «الأول»، أشار إلى الله «بدافع عن تكتلات الجيل الجديد» فيما «نائب إحدى المقاطعات الإقطاعية» (ويقصد إبراهيم عازار نائب قضاء جرشين) «يطلب عقوبات تطهيرية للعربين القومي والشيوعي».

تولّى حميد فرنجية الرد على «موقعة» جنبلاط فذكر لرياض الصلح «جميلاً» هو «توحيد اللبنانيين» مذكراً بذلك «الذين كانوا في وقت ما في ناحية لا تريد استقلال لبنان ولا كيانه» ومطالباً بتدابير صارمة لقمع الشغب وصيانة العريثات لينتهي، إلى القول إن «البيماغوجي» إنما «يستحق الاحتقار». وعليه تقدم فرنجية وحبيب أبي شهلا وعبد الله الياني باقتراح طرح على التصويت ضمنوه استنكار الجرم وتهنئة الصلح بالسلامة، وإبداء التقدير له وتجنيد الثقة به وطلب التدابير المناسبة لمنع الفوضى والعجربة. وهو ما صوّت عليه المجلس بالأكثرية، قبل أن يقرّ مشروع القانون السابق ذكره بالأكثرية أيضاً، وقد عارضه جنبلاط وكميل شمعون وسامي الصلح وسليمان العلي ونصوح الفاضل.

وكان رياض الصلح قد ألقى كلمة شكر للمجلس ورئيسه، بعد التصويت على التوصية، وردّ فيها على خطبة جنبلاط ردّاً موجزاً غير أنه بالغ الصدة. قال الصلح إن أولاده وعائلته «تعدّوا المخاطر وليسوا كأولاد غيري تربوا في أحضان الاستعمار» ويصف جنبلاط بـ «المعته» وكلامه بـ «السفاهة» وخلص إلى أن «رجلاً يقوم ويقول مثل هذا القول يعرّض على العجربة». وفي ختام الجلسة، تمهّد الصلح بالآ تطبّق القانون الجديد على الصحافة إلا في حال الضرورة القصوى، مشيراً إلى أن نشر أنباء عن فضاي يجري التحقيق فيها مكن مطلوبين كثيرين من الإفلات.

أطلق القوميون الموقفون تبعاً في خضمّ تدابير الفصل الجمركي بين لبنان وسوريا وتصبية «المصالح المشتركة». وكانت محاولة الاغتيال قد انتهت إلى الشة من أزر رياض الصلح وحكومته في هذا الظرف، وفي أوائل أيار، ظهرت في الصحف مندرجات قرار المحقق العسكري في القضية، وكانت حافلة بالإشارات إلى ما للمحاولة من سوابق ومن تشعب في الزمان والمكان وما تفرّعت عنه من إصرار ومثابرة على التوصل إلى المآل للرسوم. أوضح القرار أن أفراداً من الحزب كانوا يتآمرون لقتل بعض من رجالات السلطة، وأخضهم رياض الصلح. وقال إن شرنمة يقودها إيليا رشيد خليفة، وفيها تطبيق واقع حمدان وجوزف حداد وأديب أبو سلمان، تعيّن الفرص لاغتيال رئيس الحكومة. فكان أنهم كمنوا له خلف الأشجار في الجبيرة في أوائل شباط، منتظرين قدومه لزيارة النادي الدولي هناك ولكنه ألقى الزيارة. وكان أنهم تربصوا به عند زيارته

حنّا غصن، صاحب الديار، في بنابة المسييلي (القائمة على الجهة الشمالية من ساحة رياض الصلح اليوم)، ولكن الظروف كانت غير مواتية للتنفيذ. وفي أوائل آذار، حضر إلى بيروت توفيق رافع حمدان مع نسيبه يوسف حمدان الشوقي، وكان هذا قائماً من الأردن لأيام. نزل توفيق ضيفاً على عبد الله الشوقي في رأس بيروت وعلم هناك، من الزينة العجاجة لإقامتها، بخبر الحفلة التي كان آل الغلاييني مُزمعين إقامتها على شرف رياض الصلح، فنقل هذا الخبر إلى رفاقه في الشرنمسة الأتفة الفكر، إيليا وأبيب وجوزف. أخذ إيليا يلتقي توفيق يومياً في حرم الجامعة الأميركية. وقبل الحفلة بيوم، عايناهم معاً دار آل الغلاييني. وفي اليوم الموعد، التقى الأربعة في ساحة الشهداء وتوجهوا من هناك بالترام إلى الجامعة الأميركية ومنها إلى دار آل الغلاييني. وفي الطريق، دخل إيليا وتوفيق بستاناً سلم فيه الأول الثاني المستمس مع مشطين وقنبلة. بعدها توجهوا متفرقين إلى مقبرة المروز القريبة من الدار، واقرء منهم توفيق ليختلط بالمتفرجين... إلى أن حضر رئيس الحكومة وكان ما كان. فضلاً عن محاولة الاغتيال، وجد قرار المحقق لهؤلاء وآخرين مسؤولية عن «إعادة تنظيم حزب سياسي منحل وتشكيل جمعية سرية غايتها تغيير كيان الدولة». ونسب القرار إلى عجاج المهتار، على الخصوص، «إيجاد مصنع للأسلحة والنخادر العربية بقصد قلب الأوضاع القائمة والتعدي على مور الحكومة والجيش» إلخ.

وفي 22 أيار، انعقدت المحكمة العسكرية واحتل موقع الرئاسة منها وموقع الإعدام الصام العقيد أنور كرم والقاضي يوسف شربل، أي من كانا في هذين الموقعين عند محاكمة أنطون سعادة. وقد حكمت المحكمة بالإعدام على توفيق رافع حمدان وبالعقوبة نفسها غيابياً على إيليا رشيد خليفة. وقضت بأحكام سجن متباينة للمتهمين الآخرين. وقضت أيضاً بسجن معبد البعلبكي شهرين ونصف شهر ابتداءً من منتصف آذار، فأطلق سراحه بعد أيام وقضت بإغلاق جريدته كل شيء المدة نفسها. وقد شُيّت لجنة العفو المحكم على حمدان ورفعته إلى رئاسة الجمهورية. وعلى أثر زيارة من مجيد أرسلان وبهيج تقّي الدين ومشايع دروز، وجه رياض الصلح كتاباً إلى رئيس الجمهورية ملتحساً منه إبدال الحكم على حمدان. جاء في الكتاب أن العادى لم يترك في نفس كاتبه «غير الشكر العميق للمرة الإلهية على فيض رحمتها وعطفها، يمازجه الألم الشديد من أن يحاول البعض إدخال أساليب لا تتفق مع تقاليد لبنان البلد الذي يقس حُرّيّة الفكر والعقيدة ويعزّز بروح التسامح والعبة التي تربط أياصرها بين مختلف أبنائه». عبّر الكاتب أيضاً في أن الأصل في أن يكون «للتدبير الرحيم» من رئيس الجمهورية «أثر حاسم في قلوب الذين ضلوا جادة الصواب لسبب من الأسباب، يعود بهم إلى الطريق السوي ويدفعهم لتقديس المثل العليا التي هي شعار لبنان والسواد الأعظم من اللبنانيين». وقد قبل رئيس الجمهورية هذا الالتئاس فاستقبلت بعقوبة الإعدام عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة. وأنا الطفلان الضعيفتان، فطلب الصلح لاحقاً في مجلس النواب إضافة مبلغ إلى «النفقات الموزّنة» لرئاسة الحكومة حتى يتمكن من تعويض ذريتهما ومعهم أحد الجريعين الذي كانت إصابته بالغة على ما بدا.

عُرِزَتِ الحراسة حول رياض الصلح بقُد هذه المحاولة. ولمكن لم يَبْدُ أنَّ نظام عمله اليومي العاقل بالتجوال قد تغيَّر. فيومَ الحكم على حمدان، كان يحضر مع رئيس الجمهورية مهرجانات في الكَلْبَةِ المأملية، في رأس النبع، قُد المتفَرِّجون فيه بشماتية آلاف. وفي أواسط حزيران، سافَرَ إلى اجتماع جامعة الدول العربية في الإسكندرية، إلخ. بدا إنَّ أن افراط الشبكة التي أَعْنَت محاولة الاغتيال قد سَمَّح تكرار هذه المحاولة إلى حين. وحين خرج رياض الصلح من الحكم في شباط من العام التالي كانت أمامه حملة الانتخابات النيابية وما تفترضه من جولات، ولا نجد ما يشير إلى أنه خاض فيها على غير الصورة المألوفة، باستثناء أنَّ وجود اسمه (عملياً) على اللائحتين المتنافستين معاً قد يكون وقُر عليه بعض التجوال، وكذلك وفاة والدته في إبان الحملة الانتخابية. وفي تلك المرحلة، كانت صحف منوعة لرياض الصلح قد راحت تطالب برفع الحراسة من حوله، محتجةً بخروجه من رئاسة الوزراء على أنَّ خليفته حسين المريني أبى الاستجابة لهذا الطلب.

١٢٩٠٠٠ الزيارة

سافَرَ رياض الصلح إلى عَمَّان يوم الجمعة في 13 تمّوز. وكانت الحياة قد نَشَرَتْ في عهدها السادس يوم 7 تمّوز أن سَقَرَه مقسّر «صباح اليوم»، وهو ما يُلَكِّد أن موعد السفر أُخِر سَنَةً أيَّام أو أسبوعاً تافلاً لأنَّ «صباح اليوم» كانت كثيراً ما تعني «صباح أمس» في صحف تلك الأيام لاحقاً وَّرد في تقرير صَمَّته أوراق مدير الأمن العام اللبناني أن الملك كان قد دعا الصلح لحضور «ليلة المعراج» معه ولكن مقزّبين من الصلح نصحوه بتأجيل الزيارة إلى ثاني أو ثالث أيام «العيد» حتّى يحضر الصلاة في بيروت ويتقبّل التهاني فتكون مناسبة لإظهار «شعبيته». وفي هذه الرواية التي راحت بعض الروايات المتأخرة تنقلها، أو تنقل ما هو بمثابة كابر عن كابر، تخطيط واضح. فإنَّ 13 تمّوز وافق في تلك السنة العاشر من شوال فيما ليلة المعراج يُحتفل بها في 27 رجب أي قبْل ذلك بشهرين وأُسبوعين! وحتى لو كانت «ليلة القدر» (27 رمضان) هي المقصودة، فإنَّه كان يسع الصلح أن يسافر في 26 رمضان لحضور الاحتفال بها في عَمَّان وأن يعود في 29، أي قبْل العيد بيوم أو اثنين، ما دام أن السنة المقررة لزيارته كانت (كما تبين لاحقاً) ثلاثة أيام يعود في رابعها. الواقع إنَّ أن الصلح لم يسافر في ثاني يوم العيد ولا في ثالثه بل في عاشوراء ورجوز أن يكون لهذا التأجيل أي سبب لم يعرف يتعلق بالصلح أو بالملك، ورجوز (وهو ما نرجّحه) أن يكون السبب اضطراب صحة الصلح، وهو ما جعله يصطحب طبيباً معه في رحلته تلك (ولم يكن هذا مجهوداً منه في أسفار سابقة) إذ كان يخشى، على ما يبدو، أن يعاوده، في عَمَّان، عارض ما كان قد ألم به في بيروت. وليس في الأمر ما يُستغرب. فإنَّ نظام الحياة العاصف الذي قرّضه رياض الصلح على نفسه أخذ يطرّس صحته، في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، لتكسفات تكثر وتظهرت أخبارها (أو أخبار بعضها) في الصحف، وكان هذا الأمر نفسه يُستبعد، على

الأرجح أيضاً، إعدامه على السَّرقِ قَبْلَ العيد إلى مدينة تُثْقَل على صفته فيها فيود الصيام فضلاً عن أعباء الزيارة الرسمية.

ليس هذا التطبيق في تأخير رحلة الصلح الأخيرة وعلمه تَرْفَ مَوْجِين. بل إن ثمة ما يَرْغِي الظن أن التأخير المذكور منع الراضين في قتل رياض الصلح كل ما كان يحتاج إليه إحكام حُكْمَتِهِم وتنفيزها من وقت. فقد استأْذَم الأمر رَواحاً ومجيداً ما بين دمشق ودرعا وعتمان (وقد يُضاف غيرها ممّا فُجِهَل) وإلى تكوين فريق مَوْزَع الإقامة بين هذه المدن، وإلى توفير وسائل ورشد أماكن واحتياط لتخفية الجناة أو لتهديبهم، إلخ. ولم يكن مضمناً أو مرجحاً، في ظروف تلك الأيام، أن يتيسر ذلك كله في حدود أيام ثلاثة هي المدة المقررة لزيارة رياض الصلح لعتمان. فكان يجوز التحقق إن في سبب تأجيل الزيارة - إن لم يكن مجردة الرض أو تقاطع الشواغل - وكان يجب التطبيق في استعمال القنلة والعيطين بهم للأيام التي سَبَقَت العريضة. ولكن التحقق الذي جرى في اغتيال الصلح كانت نتائجه من النقص والتفاهة بحيث إن وقائع العريضة نفسها (وهي قد وقعت على مَرَأَى ومَشِيع من أناس غير قليلي المعداد لبثوا أحياناً بمعاها) وكان يمكن الوصول منهم إلى رواية ثامّة) بقيت إلى اليوم عُرْضَةً للزيادة والتقصان والتناقض والتلفيق المفروض على الأخص.

وما نُفْلِمُه عن وقائع الزيارة (قَبْل الوصول إلى وقائع الاغتيال) يبدو قليلاً. كان بصحبة رياض الصلح أربعة أشخاص هم مرافقه العسكري الدائم المُفَضَّ عبد العزيز العرب، وطبيبُه نسيب البربر، ومُعتَد شقير رئيس تحرير النداء وبشاره مارون صاحب الرواد. وقد نزل الصلح مع هذه الجماعة ضيفاً على الملك في فندق فيلادلفيا. وقيل بَعْد اغتياله إنّه أبى رفضاً لتعمير العراسة حوله ولكن هذا النوع من الكلام يتعذر، في الظروف الذي قيل فيه، أن يُقْبَل على علّاته. وأشار أصعابه إلى صفاء مزاجه وبقائه على مَرْحِه المعتاد في أثناء الرحلة ولكن أشاروا أيضاً إلى نِكْرِه الموت، ولو في مَفْرَض الهزل، أكثر من مرة.

وقد استُغْبِل الملك ضيفه مراراً (ثلاث مرّات، في إحدى الروايات) خلال أيام هذه الرحلة. وجرت بين الرجلين معادلات لم يُفْلَن شيء من فَعْوَاهَا، ولكن نُقِل عن رياض الصلح، بعد اغتياله، أنه أفضى بإشارات متفاوئة الواضوح إلى ما دار فيها ثلاث جهات على الأقل: أُنْزَرَه (في اتصال هاتفي بها) ومُعتَد شقير وتحقيق أبي الهدي رئيس وزراء الأردن سابقاً ولاحقاً. والشهادات الثلاث متوافقة إلى حد يجعل الطعن فيها أمراً صعباً، ويُسندُها أيضاً شَيْه جزء من الكلام الذي نُقِلَه الصلح عن الملك بكلام أفضى به هذا الأخير، سرّاً أيضاً، (وكشف عنه بَعْد زمن طويل) لمؤيد أميركي. وخلاصة للكلام أن الملك أُنْزَرَه الشيعيَّة وأَحَدَ يشعر بِنُفُو أَجَلِه وأنه فُلِقَ على مصير مملكتة بَعْدَه بسبب من حال بَكْرِه وولي عَهْدِه طلال الغاضع للعلاج من داء عصبي ومن حال ولده الثاني نافي غير الكفو لتولي شؤون المملكة، ومن صَفَر سَنَ حفيده حسين بن طلال

الذي يأتي ثالثاً بين المرشّحين المحتملين لتولّي العرش بعد مؤتمّر المملكة. ومع ظهور شيء من الاضطراب في ثقل الصيغة التي عرضها الملك لرياض الصلح، بدا أنها تتمثّل في تسمية ملك العراق فيصل بن غازي وليّاً لعهد المملكة الأردنية. حتّى إذا تولّى الملك عبد الله تحقّقت في شخص فيصل وحدة العرشين العراقي والأردني. كان فيصل، في تلك الآونة، على مقربة من سنّ الرشد، وكان لا يزال يتابع دراسته في بريطانيا ويرعاه خاله الوصي عبد الإله بن عليّ. وليس من نافل القول الإشارة إلى أن الملكة عالية بنت عليّ، والدّة فيصل (وكانت قد توفيت في أواخر سنة 1950) كان لها مقام رفيع في نفس عمّها عبد الله، وهو أمر تسلسل أثره في الأردن إلى يومنا هذا.



190 عبد الله ورياض

191 الصلح في حفل...



ما قيمة هذا القرض الذي قيل إن عبد الله أفضى به لرياض الصلح وعهد إليه بدور ما في تحصيل قبول له من الجهة العراقية - وهي أول من يتبادر إلى الذهن، طبعاً - وربما من الجهتين المصرية والسعودية أيضاً، وهما جهتان قد يكون إيكال استئناسهما لرياض الصلح أقرب إلى حُسن التدبير وأولى بالانتباه من تكليف هذا الأخير مفاوضة الجهة العراقية؟ وما الذي أجاب به رياض الصلح، إن صحت الرواية كلّها؟ في كتاب صدر سنة 1962، روى ناصر الدين النشاشيبي، وكان آنذاك متزوجاً من علياء رياض الصلح، أن توفيق أبو الهدى حدّثه سنة 1955، بأمر زيارته رياض الصلح في فندقه بعثان وذلك بطلب من هذا الأخير قبيل اغتياله... أخبر الصلح أبو الهدى بأنّ الملك عهد إليه بالمهمة التي أشرنا إليها توطأ. وأضاف أنه قبل التكليف ونصح الملك، إن كان راغباً في إتمام الاتحاد العراقي الأردني، بإعلان تخليه القطعي عن مسعى المصالحة المنفردة لإسرائيل ثمّ بإيكال رئاسة وزرائه إلى شخصيّة تعترهما البول العربية. هذه الشخصيّة لم تكن - في القول المنسوب إلى رياض الصلح - غير توفيق أبو الهدى نفسه.

يفكّس ما كان في حينه (وما أصبح بعد ذلك) معلوماً من العواطف الجارية في الشرق العربي ومحيطه ضوءاً ساطعاً على كلام الملك عبد الله وعلى جواب رياض الصلح في آن. ويكشف هذا الضوء قامتين جبّارتيّ لمنابريّ عزيزيّ النظير في السياسة، جُهد كلّ منهما لعشر الآخر في دائرة مرماه المختار. وفي كلا الزميين لم يكن لمشروع الاتحاد العراقي الأردني غير



193-192... صور أخيرة لبريغس
للصلح في عمان

موقع الجسيلة. فبسعنا التخمين أن أيًا من الرجلين لم يكن يجد هذا المشروع مرجح النفاذ، ولا هو أقبل عليه لذاته بالتالي. كانت تَحُول دون الاتحاد المشار إليه أربعة حوائل كبيرة على الأقل. الأول توزيع المواقع في البيت الهاشمي الذي كان له رأسان كبيران يُغسب كل منهما للآخر كل حساب، وكانت العلاقات بينهما قد تَقَلَّبَت عَبرَ السنين، مع بقاء قنر من تجانس المواقف الإجمالي ومن التضامن في وجه الكتلة العربية الأخرى، خصوصاً في ما عَرَض لدول الجامعة العربية وبينها من مناسبات ومواجهات سياسية. هذان الرأسان هما عبد الله وعبد الإله. فهل كان الثاني سَيَقْبَل بالصفة التي عَرَضها الأول للاتحاد؟ وما الذي كان سيؤول إليه، في هذه الحال، مشروع الهلال الغصيب وسوريا الكبرى وهما - مع ما يَظْهَر بينهما من تكامل - مَظْهَر الصراع المركب الدائر بين العرشين ثم بينهما وبين الكتلة العربية الأخرى على سوريا؟ وفي ما خَصَّ رياض الصلح، كانت المودة محفوظة إجمالاً بينه وبين البيت الهاشمي العراقي، وذلك بخلاف حاله مع ملك الأردن. الثاني أن العراق خرج من حرب فلسطين بلا اتفاق هدية مع إسرائيل. هذا فيما خرج الأردن باتفاق هدنة وبسعي إلى الصلح المنفرد وإلى جعل صيغة التقسيم التي أسسها قرار الأمم المتحدة في سنة 1947 ثم غيّرت خرائطها وملاحمها الأمور الواقعة بعد ذلك أمراً مقضياً من الجهتين العربية والإسرائيلية. فكيف كان سيُسَوَّى هذا الاختلاف في حال اتحاد الدولتين (بل أيضاً في حال البدء بمجره توحيد الجيشين، وهذه فرضية ذكرت)؟ وكيف كانت ستعالج نيول الاتحاد الدولية لهذه الجهة ورد إسرائيل المنتظر عليه؟ الثالث أن القطرين كانا معلقين بركاب بريطانيا العظمى. ولكن موقع هذه العلاقة في كل منهما كان جَدَّ مختلف عن موقعها في الآخر. ففيما كانت المملكة الأردنية إذ ذاك بلداً فقيرة وتعتمد عليها القيام بأود جيشها وأجهزتها الأخرى من غير العونة البريطانية، كان العراق بلداً زاخرة بالطاقات من كل نوع، وكانت نواياه السياسية وشوارعه تَضج بمطلب الخلاص من القبضة البريطانية. فكيف كان سيعالج الطرفان المتحدان هذا الاختلاف بينهما وأي موقف كانت ستقفه بريطانيا من مشروع الاتحاد؟ الرابع هو الميزان المنسوب بين الكتلتين العربيتين المشار إليهما، وهو ميزان كان من شأن الاتحاد أن يُدْخِل إليه الخلل فيهند الأرجعية المصرية العامة وَيَسْتَنْفِر

العنصر السعودي من نهضة هاشمية جديدة، ووضع مصر سوريا المضطربة (ومن ورائها لبنان) على محك خشن. وهذا مع العلم بأن كلاً من هذه العناصر أو المواقع له بُعد دولي: البريطاني المتشبث في العالة المصرية والأميركي المستقر في العالة السعودية والمتخذ الطرف (أي البريطاني) للهند والأميركي المستبد والفرنسي السامي للعودة في العالة السورية. فكيف كان سيسع الملك عبد الله أن يُنفذ بمشروعه من جبال العذر والعداء هذه بمعونة رياضي الصلح أو بغيرها؟

طلب رياضي الصلح من الملك ما رآه شرطاً لا للنجاح في مهمته، على الأرجح، بل لمنعها فرصة للإفلاق. وكان طلبه مصوباً إلى موضع العقدة من العوامل البينة أعلاه. الطلب كان أشبه بمقض (للمقدمة) في شفرتين: الخروج النهائي من مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل، وإخراج سمير الرفاعي من رئاسة الوزراء ليحل محله توفيق أبو الهدى. كان الملك عبد الله نفسه قد قال لوكيل ناظر الخارجية الأميركي مالك غي، في آذار من العام نفسه، إن الإسرائيليين «إن لم يجدوا في أنفسهم القابلية للتوصل إلى اتفاق مع رئيس الوزراء العاضر سمير باشا الرفاعي المعروف جيداً بموقفه المعتدل والمتعقل فإنه [أي الملك] لا يرى احتمالاً للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق في المستقبل المنظور». وأهم من ذلك أن الملك كان قد شكاً للعضو الأميركي في لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين هاملتون فيشر، قبل أسابيع ثلاثة من مقتله، ما شكاه لرياضي الصلح: هزمه ومشكلة خلافته. ولكنه لم يخلص من هذه الشكوى إلى وضع الاقتصاد العراقي الأردني على المائدة. وإنما خلس منها إلى شكوى أخرى هي الشكوى من عزوف الجانب الإسرائيلي عن أي تنازل يُعتمد به، يقتضيه مهراً للصلح المنفرد مع الأردن، والشكوى أيضاً من قلة الناصر العربي للملك في المجاذبة الدائرة بينه وبين الحكومة الإسرائيلية.

وذلك أن التصلب الإسرائيلي كان هو موضع التزم الملكي الفعلي. كان مراد الملك أن يتوصل إلى ما يمكن تقديمه للعرب والفلسطينيين على أنه الحل الأمثل متاح للمسألة الفلسطينية. وهذا هدف كان يقتضي أن تسلم إسرائيل بعزل وسط لمشكل اللاجئين وأن تُنزل للملك - بعد القبول بصيغة قسطة أيضاً - عن مناطق احتلتها من القسم المقتر للعرب في فلسطين، فيضم هذه المناطق إلى ما تحت يده من ضفة الأردن الغربية ويكرم صلحاً يسمه أن يدافع عنه أمام الفلسطينيين والعرب. فهل كان الملك قد أصبح مستعداً في تموز لتترك السعي إلى مغنم من إسرائيل لم يكن يبدو مرجح التحصيل، والالتفات إلى أفق آخر هو الاتحاد العراقي الأجنبي، وقد بدا أن إدانة الظهور لإسرائيل بادره لا محيص عنها لافتتاح السعي إليه؟ هل سلم الملك لرياضي الصلح بوجاهة مطلبه؟ لم يُنقل شيء عن رياضي الصلح ولا عن الملك بهذا المعنى. ولكن الأرجح أن مشروع اتحاد الدولتين (أو العيشين) برمته لم يكن غير مناورة شاء منها عبد الله أن يُنعش، بالضغط والتهويل، أزعجة إسرائيل المتجمدة. وكان معنى ما طلبه رياضي الصلح أن مشروع الملك، إن لم يكن مناوراً فإن له مهراً لا بد أن

يُفَرِّضُ بِإِذْنِي بِهِ عَلَى الْعِرَاقِيِّينَ وَعَلَى الْفِلَسْطِينِيِّينَ وَسَائِرِ الْعَرَبِ. اغْتِيلَ رِيَّاضُ الصَّلَحِ غَدَاةَ هَذِهِ الْأَحَابِيثِ مَعَ الْمَلِكِ. وَبَعْدَ اغْتِيَالِهِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، اغْتِيلَ الْمَلِكُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ دَاخِلٌ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْمَسِ. وَقَدْ ذُكِرَ لَاحِقاً أَنَّ الْمَلِكَ عَرَضَ عَلَى الصَّلَحِ أَنْ يَزُورَ الْقُدْسَ بِصَحْبَتِهِ وَيُعْطِرَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى بَيْرُوتَ مِنْ مَطَارِ قَلْنَدِيَّةٍ، وَلَكِنْ الصَّلَحُ تَبَسَّكَ بِمَوْعِدِ عِدَّتِهِ. وَقَدْ وَصَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى الْقُدْسِ عَشِيَّةَ اغْتِيَالِهِ وَهُوَ عَلَى مَوْعِدِ الْغَدَاةِ مَعَ مَفَاوِضِيهِ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ فَكَانَ أَنَّهُ لَمْ يُنْزِكَ مَوْعِدَهُ.

بَعْدَ اغْتِيَالِ عَبْدِ اللَّهِ، اِعْتَلَى الْعَرْشَ بَكْرُهُ طَلَالُ الَّذِي عَادَ مِنْ سُجُورٍ حَيْثُ كَانَ يُعَالِجُ. وَلَمْ تَحُلْ مِنْ هَذِهِ الْخِلَافَةِ حَوَائِلُ يَتَعَتَّرُ تَغْطِيهَا وَلَا دَيْتُ الْفَوْضَى. وَكَانَ أَوَّلُ مَا فَعَلَهُ طَلَالُ (أَوْ أَخُوهُ نَائِفُ، الْوَصِيِّ عَلَى عَرْشِهِ، بِالْأَحْرَى) قَبُولَ اسْتَقْلَالِ الْوَفَاعِي، وَسَمْعَهُ أَبُو الْهَمْدِيِّ إِلَى تَأْلِيفِ الْحَكِيمَةِ. قَطَعَ أَبُو الْهَمْدِيِّ مَفَاوِضَاتِ الصَّلَحِ الْمُنْفَرِدِ مَعَ إِسْرَائِيلَ وَنَبَذَ مَشْرُوعَ سُورِيَا الْكُبْرَى. غَيْرَ أَنَّهُ أَغْلَقَ الْبَابَ أَيْضاً فِي وَجْهِ الْإِتِّحَادِ مَعَ الْعِرَاقِ. وَكَانَ هَذَا الْإِتِّحَادُ قَدْ بَدَأَ لِهَيْلَةَ، فِي أَثْنَاءِ الْإِنْتِقَالِ لِقَلْقُلٍ مِنْ عَهْدِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَهْدِ طَلَالِ، وَكَانَهُ خَطَرٌ مِنْ أخطَارِ عَدَةِ (إِسْرَائِيلِيَّةٍ وَسُورِيَّةٍ وَفِلَسْطِينِيَّةٍ) لِمِ تَلَبُّثِ أَنْ نَجَتْ مِنْهَا الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِيَّةُ. فَبَيْنَ مِنْ مَلِكِهِ الْهَمْسِ، بَدَأَ الْأُرْدُنُ فِجَاءَةً أَشْبَهَ بِأَرْضِ مَعْلَقَةِ الْمَصِيرِ قَدْ يُقَدِّمُ الْعِرَاقُ عَلَى ضَمِّهَا مِنْهُ بِحِيلَةٍ قَدْ يَنْشَأُ اتِّعَادٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدَوْلَةِ الْعِرَاقِيَّةِ. عَلَى أَنَّ الْأخطَارَ الْآتِفَةَ الذِّكْرَ أَبْطَلَ بَعْضُهَا بَعْضاً. وَكَانَتْ الْيَدُ الْبَرِيطَانِيَّةُ (بِمَعْمَا الْأَمِيرِكِيَّةِ) لَا تَزَالُ لَهَا قُوَّةٌ تُوْجِيهِ أَوْ ضَغِيطُ فَاعِلَةٌ فِي الدَوْلَتَيْنِ. وَقَدْ انْتَهَتْ الدَوْلَتَانِ الْعَظُمَيَانِ، بَعْدَ تَرْجُعِ بَرِيطَانِيَّيْنِ أَقْلَقَ كَثِيرَيْنِ، إِلَى الْقَطْعِ بِأَفْضَلِيَّةِ الْحَافِظَةِ عَلَى الْحُدُودِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ دَوْلِ الْمَشْرِقِ. وَكَانَتْ يَدُ إِسْرَائِيلَ مَغْلُوبَةً نَسْبِيّاً بِحِيلَةِ نَزَاعِيْنِ تَصَنَّرُوا مَسْرُوحَ الشَّرْقِ الْأَدْنَى فِي تِلْكَ الْأَوْنَةِ: أَوَّلُهُمَا الْمَوَاجِهَةُ الَّتِي بَدَأَتْهَا إِسْرَائِيلُ مَعَ سُورِيَا، بِمَا أَطْلَقَتْهُ مِنْ أَشْخَالٍ اسْتِصْلَاحٍ فِي أَرَاضِي الْمَنْطَقَةِ الْمَجْرُودَةِ مِنَ السِّلَاحِ وَفِي مَجْرَى نَهْرِ الْأُرْدُنِّ، وَثَانِيَهُمَا الْمَوَاجِهَةُ الَّتِي احْتَمَتِ، فِي تِلْكَ الْمُنَّةِ نَفْسُهَا، بَيْنَ مِصْرَ وَإِسْرَائِيلَ لِتَقْيِيدِ الْأَوَّلَى حَرَكَةَ مَرُورِ السَّفِينِ وَالسَّلَحِ مِنْ إِسْرَائِيلَ وَإِلَيْهَا عِبرَ قَنَاةِ السُّيُوسِ وَخَلِيجِ الْعَقْبَةِ. وَكَانَ تَغْيِيرُ الْمَوَاجِهَةِ مَعَ إِسْرَائِيلَ وَمَعَهُ خَفَّفَ الْجَيْشَ السُّورِيَّ وَالْأَزْمَةَ الْمَفْتُوحَةَ بَيْنَ ضُبَاطِهِ النَّافِلِينَ، وَفِي مَقْتَمِهِمْ أَدِيبُ الشَّيْخِ كُلِّي، وَالْأَحْرَابُ الرُّوَيْسَةُ فِي الْبِلَادِ، يَقْبِضُ الْيَدَ السُّورِيَّةَ أَيْضاً عَنِ الْمَقَامَرَةِ بِتَدَخُّلِ عَسْكَرِيٍّ فِي الْأُرْدُنِّ.

١٣٠ جَرِيْمَةُ مَشْهُودَةٍ، وَقَائِعُ تَائِهَةٍ

تَنَاوَلَ رِيَّاضُ الصَّلَحِ وَأَصْحَابُهُ غَدَاةَ الْآخِرِ فِي عَمَّانَ، بَعْدَ ظَهْرِ الْإِثْنَيْنِ، السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ تَمُوزَ، وَتِلْكَ إِلَى مَائِحَةِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْمُورِ فِي نَادِي عَمَّانَ. وَكَانَ مَقْرُوراً أَنْ يَسَافِرَ رِيَّاضُ الصَّلَحِ وَسَمِيرُ الْوَفَاعِي إِلَى بَيْرُوتَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَلَكِنْ فِي طَائِفَتَيْنِ: الْأَوَّلَى فِي الطَّائِفَةِ الْمَلِكِيَّةِ وَالثَّانِي فِي طَائِفَةِ أُخْرَى. عَلَى أَنَّ رِيَّاضَ الصَّلَحِ رَغِبَ فِي تَأْخِيرِ سَفَرِهِ إِلَى مَا بَعْدَ إِقْلَاعِ طَائِفَةِ الْوَفَاعِي بِنِصْفِ سَاعَةٍ، وَأَبْلَغَ تِلْكَ إِلَى خَالِدِ شَهَابٍ وَزَيْرِ لُبْنَانَ الْفَوْضَى فِي

عُثَان، طالباً إليه أن يسبقه إلى المطار لتوديع الرفاعي. ذُكر أيضاً أن الصلح - بعدما هدأ ساعه سفره - سأل فرحان الشبيلات الذي كان يُفترض أن يودع الرئيسين معاً باسم الملك ألا يتجشّم عناء العودة من المطار لمرافقته إليه بعد أن يودّع الرفاعي.. وهذا - إن صح - يفترض خلق الموكب الذي انطلق برياض الصلح إلى المطار من أي ممثل للملك. وأما الداعي الذي دعا الصلح إلى طلب التعميل المشار إليه فالتخمين الأرجح أنه رغبته في تجنّب الاستقبال الحكومي الذي كان سيجري للرفاعي في مطار بيروت وحِفظ المسافة بين مستقبلي الرفاعي الرسميين ومستقبليه هو.

لاحقاً قيل إن سيارة الهندسون الرئسية اللون التي ضمت قَتلة رياض الصلح كانت منتظرة أمام نادي عُثَان. وفي الثالثة والنصف، توجه رياض الصلح ورفاقه إلى فندق فيلادلفيا ليأخذوا أمتعتهم. وعند خروج الصلح من الفندق تقدّم منه رجُل كان عند الباب محيياً. رَفَعَ الصلح نظراتيه القاتمتين عن عينيه وبدا أنه لم يَعرَف الرجل الذي سمعه بعض الشهود يُذكر للصلح أنه لبناني. ردّ هذا الأخير تحيّة الرجل على نحو «عاديّ» وأكمل طريقه. لاحقاً، عند معاينة اثنين من الجناة قتيلاً أو عند تحصيل صور لهما، قال بشاره مارون إن هذا الشاب هو ميخائيل الديك وهو من التقت روايات مختلفة المشارب على القول إنه هو الذي أطلق النار على رياض الصلح. ولكن نسب البربر الذي شاهد القاتل عن قُرْب، انفرد بالعزم بأن الرَّجُل الذي ظهر في الفندق هو معتمد أنيب الصلاحي وبأنه هو الذي قَتَلَ رياض الصلح.

في الرابعة إلا ربعاً، انطلق الموكب من فندق فيلادلفيا المجاور للمدرج الروماني في أسفل جبل القلعة نحو المطار الواقع إلى الشرق من المدينة. من كان في هذا الموكب؟ المؤكد أن رياض الصلح كان في المقعد الخلفي الأيمن من السيارة الملكية وجلس إلى يساره الطبيب نسيب البربر. وإلى جانب السائق، جلس الضابط الأردني الرئيس معتمد علي بكري بك، المكلف مرافقة للصلح طوال زيارته. وفي سيارة ثانية تبعت السيارة الملكية، جلس في المقعد الخلفي معتمد شفيق وبشاره مارون، وجلس بجانب السائق مرافق الصلح اللبناني عبد العزيز العرب. في ما عدا ذلك، يسد الروايات المتعاقبة ثَغُص وإبهام جسيمين. هل كانت تتبّع السيارتين سيارة حراسة فيها جنود؟ تحيى بهذا ما جرت به المطاردة التي تلت فشل الإغتيال وإن تكن بعض الروايات تشير إلى سيارة جيب عسكرية وبعضها إلى ثلاث وبعضها لا ينكر غير الدراجين. فهل سبق السيارتين العنيتين درّاج واحد (أو اثنان) لمجرّد تسهيل المرور؟ أم كان هناك دراجون آخرون يتولون الماوكية والحراسة أو جانباً منهما؟ تباينت الأجوبة عن هذا السؤال (من غير أن يطرح بالضرورة) وتُساب إلى عبد العزيز العرب وإلى نسيب البربر قولهما إن الموكب كان خلوّاً من أي عنصر عسكري أردني باستثناء بكري بك. بعد الحثّ بساعات أربع، دَكرت الحكومة اللبنانية، في بيانها الأول المخكم السيلك لغير الإغتيال ووقائعه (وقد بثته الإذاعة اللبنانية)، أن سيارة القَتلة «اختُرقت نطاق العرس» فبأذا كانت عناصر ذلك النطاق بصورته، إن هو وُجد؟ وذكرّت الصحف أن «جنوداً» لاحقوا القتلة

مع عبد العزيز العرب ويكفي بك فكهم كان عددهم؟ وأين كان موقعهم من المركب؟ قيل إنهم كانوا عناصر في مخفر ملحق بمستشفى قريب، وقيل إنهم كانوا عابرين لا غير. يفتقر الغموض والتشوش، بل التضارب، هذه الملامح وغيرها من صورة الحدث في ما وصل إلى أيدينا من روايات له.

كان مطار عمان القديم (مطار ماژكا وهو لا يزال عاملاً) قريباً من المدينة وقريباً أيضاً من محطة السكة الحديدية في شرقها. فلم تَمُضِ دقائق على إقلاع مركب رياض الصلح حتى وصل إلى المحطة فاضطر إلى الإبطاء، على ما ذكر، عند مغزق هناك أو لتقاطع السكة الحديدية وطريق المطار. وفي هذه اللحظات زادت سيارة الهيسون التي كانت تتبع المركب من سرعتها وتجاوزت السيارة التي كانت تقل مرافقي الصلح اللبنانيين. استغفر الأمر عبد العزيز العرب فدعا السائق إلى الإسراع وسنح الهيسون من الفصل بين سيارة المراقبين وسيارة الصلح. وقد كانت سيارة المراقبين على وشك أن تُنزل الهيسون حين حازت هذه الأخيرة سيارة الصلح وامتنعت من المقعد المجاور للسائق فيها بدّ تطلق النار من مستس...

لاحقاً عاين كامل مرّوة هذا البُطْر من الطريق الذي شهد الاغتيال. فذكر أن أعمالاً كانت جارية لتوسيع الطريق أَكَلَت جقباً من التلة المعانية فعل محله لسان تراثي مسند يساير الطريق المعرّبة مسافة ما تعود الطريق بفتحها إلى عرضها السابق. على هذا اللسان تمكنت سيارة الجناة من معذاة سيارة الصلح وتنفيذ الاغتيال. لاحقاً أيضاً ذكر نسيب البروير أنه شاهد الجاني وهو يُطلق النار، وأحس بجسم ثقيل يمس ظهره فطلب إلى الصلح أن يلقي بنفسه في قاع السيارة لأن النار تُطلق عليها. ولكن الصلح قال له إنه يريد أن يرى من يطلق النار. قال هنا وأصيب إصبعين متلاحقتين في قلبه وفكّه. لاحقاً ترجعت الأقوال في عدد الرصاصات التي أصابت الصلح بين اثنتين وأربع...

لم يلبث السائق أن أوقف سيارة الصلح مضطراً لأن الهيسون رَحَمَتْها في الموضع الذي تعود فيه الطريق ضيقة ونزل من السيارة بكري بك مستجداً. ولا نعرف من التصرف الضروري لسيارة رفاق الصلح سوى أنها توقفت أيضاً لينزل منها معبد شخير فيها بقي فيها مارون والعرب. بعد ذلك انطلق سائق هذه السيارة ومعهم العرب ويكفي بك في أثر الهيسون التي واصلت سيرها بأقصى سرعة. لاحقاً، أي حال شيوع الخبر، انفردت إذاعة إسرائيل بالقول إن القتليين تَرا من سيارة الهيسون يُطلق الديك الرصاص على الصلح عن بُعد متر واحد، بعدما توقفت سيارته، قائلاً له: «خذها يا رياض!» ويُطلق الصلاح رصاصاً على السيارة أيضاً. وفي صباح اليوم التالي، صدرت الجبل الهندي جريدة الحرب السوري القومي في دمشق، زاعمة أن الديك قال لرياض الصلح وهو يُطلق عليه النار: «خذها من يد سعادة!». ولم يكن سائق الهيسون إسبيرو وديع موسى - بحسب الرواية السورية القومية لوقائع هربه - قد وصل في تلك الليلة إلى دمشق ولا إلى أي إنسي يَسُعه أن يُنقل إليه ما فعل أو شاهد أو سيع، لنفتي بأنه مَصْدَر هذه الرواية.

كان نسيب البربير الذي مَزَنَت الرصاصَةُ سُتْرَتَهُ وَمَسَّعَت ظَهْرَهُ مَسْعاً قَرِيعاً رِياض الصلح وهو يتلقى الرصاص فتغورُ نظرة عينيه ويحني رأسه وتند منه شهقة ألم. وكان لا يزال في المصاب رَمَقٌ حين دَخَلَ شقير السيارة ولكنَّ الطبيب بدا يائساً من إسعاف المصاب وصَرَخ لشقير بأنَّ الأمرَ قُضِيَ. وقد انطلقت السيارة برُكَّابها هؤلاء إلى المستشفى الإيطالي فيما كان قد غادرها بكري بك ليشارك في مطاردة الجناة. وكان قد مضى على إصابة الصلح نَعْوٍ من عَشْر دقائق حين فازقَ الحياة ورأسه مُسَنَّدٌ إلى كتف معبد شقير في السيارة، قَبْلَ أن تُذْرَكَ هذه الأخيرة المستشفى. لاحقاً قيل إنَّ المُخْتَضِرَ لم يَفْعَ بِلِيَّةِ كَلِمَةٍ في هذه الدقائق، وقيل أيضاً إنَّ البربير سَمِعَهُ يَتَمَتَّعُ كلاماً قرأنيّاً وإنَّه قال له «سَلِّمْ لي...» ولم يتمكَّن من تسمية من أرسلَ إليه (أو إليهم) هذا السلام الأخير.

طاردت سيارة المرافقين ومن كان في المكعب أو حضر إلى الموقع من العسكريين سيارة الجناة. وما لبثت هذه أن تَخَلَّت في طريق فرعي ضيق فتبعها المطاردون. على أنها اضطرت إلى التوقف لظهور عقبة أمامها جعلت الطريق غير سالك واضطُرَّ رُكَّابها الثلاثة إلى النزول منها وهم يَمْلِكُونَ قنارَ معاونين أنشاء الرصاص بأشجار الجوار وقتلواته ومواصلة الهرب. وكان أول من أصيب منهم مغايل البليك الذي ينادله عبد العزيز العرب إطلاقاً النار فأصيب هذا الأخير في رِجْلِهِ وأصيب البليك إصابة قاتلة. وأما معبد أبيب الصلاحي فأطلق النارَ على صدره عندما حوَّسَ ولكن أمكَّن نَفْلَهُ إلى المستشفى العسكري حيناً. وفي رواية حُرِّبَ للعواصم أنه صعد من التخدير في الليل فنزع الضماد عن جُرْحِهِ وقَتَّعَهُ فنزفَ حتى مات. يَفْتَرِضُ ذلك أنَّ أحداً لم يكن يسهر (في المستشفى العسكري!) على جريح موقوف بهذه الأهمية ثمَّ إسعافه من محاولة انتحار. وهذا عنصَرٌ من عناصر كثيرة انضوت بها رواية الحزب (أو روايات أعضائه، بالأحرى) لِلتَّحَدُّثِ كَلَهُ ولم يَؤْكُدها مُصَنِّرٌ آخر.

وأما سائقُ الهمسون إسبيرو وبيع فغابَ عن أنظار المطاردين وحوصرت المنطقة لاحقاً وفُتِّشَتْ وقُتِّسَ غيرها وأُقيمت حواجز وسُيِّرت دوريات لتعقبه على الطرق ولكن لم يُفْتَرِ له على أثر. لاحقاً ذكر معبُون لرياض الصلح أنَّ السائق التَّجَّأ إلى مُجْتَمَع عسكري بريطاني في الجوار ثمَّ جرى تَهرِيبُهُ إلى البرازيل عبرَ إسرائيل. ولكنَّ هَکَ الرواية لم تُقَدَّ بأية بُيِّنَةٍ. وفي سنة 2005، عاد المحامي السوري بشير موصلي، وهو من رفاق أنطون سعادة في العواصم التي أفضت إلى إعدامه، إلى مسألة إسبيرو وبيع هذه فَعَزَّزَ رواية الحزب بعناصر لم تكن منشورة. ومع أنَّ موصلي يريد من قارئه أن يهضم تخليطاً في وقائع الاغتيال وما تلاه أَغْتَرَّ قَاصِّاً من الأرنب الذي يقول موصلي إنَّ إسبيرو وبيع أَكَلَهُ ذَيْباً في أثناء هَرَبِهِ سِيراً على قديمه من عَمَّان إلى الزرقاء فالعمود السورية... فإنَّ في روايته ما يستوقف: إذ هو يسمي البيت الذي قَصَدَ السائق الفَارَّ بعد أن «اصطَلَحَتْهُ» «دورية» من الجيش الشامي (...) إلى درعا» ويسمِّي أشخاصاً نَقَلُوهُ من درعا إلى دمشق ويسمِّي المنزل الذي حلَّ فيه في المدينة، وهو منزل فاروق نصار رئيس تحرير النهار، جريدة الحزب [بعد حين] ومراسل وكالة أسوشيتد برس. ويُستفاد من كلامه أنَّ وديع «سافر بجواز

سوري وباسم مُستعارٍ إلى البرازيل» لِيُنْضِي فيها بقية عمره أي نحواً من ثلاثين سنة...

لم تُقَتَّم ملامح الجُنة الأولى أن جُلِيَتْ في الصحف. حصل نوعٌ من التسليم بأن ثلاثتهم سوريون قوميون وإن يكن التحقيق لم يتوصل - على ما بدا - إلى ما يؤيد هذه المسفة في حالة إسبيرو وديع، وهذا يزيد إفلات الأخير من التحقيق خطراً على خطر. المذکور أرمني الجنسية، لبناني الأصل، وكان سائقاً عُمُومياً على خط دمشق - عمان. وميخائيل الديك (المعروف بميشال) لبناني من ميناء طرابلس، أهله مقيمون في طرابلس، إذ ذاك، من نحو أربعين سنة وكان خفياً ثم عريفاً في العبرك اللبناني السوري فُجِص من وظيفته في مطلع الأربعينات لتقاضيه رشوة زهيدة. وهو قد استقر بعد ذلك في درعا واشترك في الهجوم على قلعته التي كانت قوات الدولة المنتدبة تمسك فيها سنة 1945، وقُصِدَ مقره البلدية في البلدة. وكان الديك مترجماً من شقيقة مسؤول بارز (سيزداد بروزاً في القبل من الستين) في الحرب السوري القمني هو إلياس جرجي قنيزح. وقد وقع الرجل في الفُتْر بَعْدَ شيء من التبرُّر وأُفْل كاهله التبرُّن، فأرسل زوجته وأولاده إلى أهله في طرابلس قُبْل واقعة الاغتيال بأشهر. وأوحى بعضُ واقفه في درعا لرسائل الحياة أنه كان من الرماة المَهْرة وهو ما يُلْجده بشير محصلي، في كلامه للشار إليه، مضيقاً ما يُستفاد منه أنه (أي الديك) كان، بَعْدَ إعدام أنطون سعادة، شديد القم لبقاء رياض الصلح على قيد الحياة. الصلاحي - أخيراً - من حيفا، وهو ابنٌ يبيت بارز فيها وقد حصل تعلماً غَيْرَ يسير بين حيفا والقدس ودخل المدرسة العربية ببغداد. خَدَم في الجيش البريطاني بين فلسطين والعراق واعتُقل في أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941. وكان صلاح الدين الصباغ أحد أركان «الرَّيْع الذهبي» في حركة الكيلاني ابن عمته، وهو ما ينوئ صلة بعيدة بينه وبين سيدا لأن الصباغ كان صبيداً في الأصل من جهة أبيه. وقد أفرج عن الصلاحي في سنة 1943 والتحق في وقت ما بعد ذلك بقبعيش الأرمني وانتسب إلى العزب السوري القمني وقَاتَل في فلسطين. وكان برتبة رقيب (وإنادي به «الجايش») في الجيش ولكنه تولى، بحسب الحياة، «وظيفة وكيل بالكتب السياسي» التابع لقيادة الجيش في عمان. أي أن في سيرته ما يستوقف كثيراً ولكن موته طمس كل صلة يجوز تقديرها بين اشتراكه في اغتيال رياض الصلح وهذا النسيج المتفيس المعبوك من خيط سيرته.

خاتَمَ الملك عبد الله رئيس الجمهورية اللبنانية لِيُنْضِي إليه رياض الصلح، بعد ساعة من اغتياله تقريباً. وباتَر الرئیس إلى استدعاء سلمي الصلح من ظهور الشهور إلى عاليه ليطلب إليه إبلاغَ فائزة الصلح وبناتها النبا. وكانت هذه الأخيرة في بيروت منتظرة زوجها، فَبَلَغها النبا هناك. وذكر أن مفتي الجمهورية هو الذي نُقِلَ إليها، فعادت إلى بناتها في عاليه ثم نزلت معهن إلى بيتها في بيروت. وكانت فائزة الصلح قد شَكَت ارتفاع السكر منذ محاولة اغتيال زوجها في العام السابق فزادت صدمة مقتل حالها سوءاً وأُعْجَزَتْها من المشي تقريباً في الأيام التالية، وهي إذ ذاك في أوائل الأربعينات من عمرها. وكانت علياء، كبرى بنات رياض الصلح، في الإسكندرية تتابع دراستها في





١٩٤ بنات وبنات الصلح الكهنوت مع سلمي
الصلح واليهما ليلان والشهيد والاسعد
ومحمد في أثناء الرسم
١٩٥-١٩٦ من جنود وبنات الصلح

كثيرة فكتوريا، فنسى إليها فنصل لبنان والدّها وأمن سَرّها في اليوم التالي إلى بيروت. وقبل أنْها كانت قد خابرتَ الفنصل من جهتها، قَبْلَ حَدَثِ الاغتيال بيوم، لتروي له أنّها أَمَرَتْ في المنام والدّها على فراش الموت وتلخّ عليه في مغابرة عَمّان ليطنّفنها إلى حال والدّها. وهو ما قُتِلَ الفنصل الذي أخبر، بَعْدَ ذلك - على ما قيل - بما سَمِعَهُ منها. وفي هذا كلّ ما يشير إلى تشاؤم العائلة بهذه الرحلة إلى عَمّان، فضلاً عن توجّس رياض الصلح نفسه منها.

وَصَلَتْ طائرة سبيل الرفاعي في نحو الخامسة والنصف إلى مطار بيروت (بدر حسن) فسأله من كانوا قد حضروا لاستقبال رياض الصلح عن هذا الأخير، فقال إنّهُ على مَن الطائرة التالية ولن يتأخّر وصوله. على أنّ طائرة الصلح لم تظهر فأتصلت إدارة المطار بمطار عَمّان مستطلعة موعده وصولها، وكانت طائرة الصلح أيضاً قد سألت عن الطائرة. عُلِمَت الإدارة بما جرى في عَمّان ولكنها كَتَمَت الخبر واكتفت بالقول إنّ الرحلة أَلَيَّتْ فلمصرف المستقبلون.

١٣١٠٢ الخبر في بيروت

عَلِمَت الإذاعة اللبنانية برامجهما ولم تَدْعِ الخبر (ولا أذاعته محطة الإذاعة الأردنية في القدس) إلا في الثامنة مساءً. ولكن الخبر كان قد وَصَلَ إلى عواصم أخرى وشاع في بيروت قَبْلَ هذا الوقت. وعلى الفور تقريباً، تكوّنَت تظاهرات يبدو أنّها بدأت من الساحة المعروفة اليوم باسم رياض الصلح، وراحت تُكَبِّرُ شيئاً فشيئاً لتنفع هاجعة في شوارع بيروت «البلدة» وساحاتها مرندة صيحات العزن والفضب، وجاهرة بالدموع إلى الأطفال العامّ ويَقِفُ الحركة الجارية في المدينة. وكانت هذه المصوة تُشْعَبُ بأفئدت كُور السينما ومحلات اللّهو والمُتاجر، ولكنّ من تلكاً في الإقبال حُطِمَت وأجهت محلّه. وكان لوسائل النقل العامّ نصيبٌ من هذا الأذى فقلّبت حافلات للترامواي وحُطِمَت سيارات بينها واحدة أردنية. ومن باب إدريس وساحة البرج ومن البسطة ورأس النبع ثوغل متظاهرون إلى حيّ الجُمَيْرَة واليسوعية وإلى طريق الشام وحيّ المنصورة، من جهة، وإلى وادي أبو جميل من الجهة الأخرى. وفي حيّ اليسوعية، تجاوز العنف حدّ التخريب فسقط قتيل هو خليل إسكندر شكري وجرح أخوه. وقيل إنّ الإخوة كانوا يُنْجِمُونَ جارا لهم تَمْرُسُ محلّه للأذى، وقيل إنّهم كانوا يذافعون عن محلّهم. ولم يكن لهذا العنف، في صورته الأولى، وجهة طائفية فكان في الجرحى المسيحيين والمسلم ونال الأذى محلات هؤلاء وأولئك وسياراتهم. ولكنّ التوقّل إلى الأحياء الشرقية العائقة بالأسواق التجارية وسقوط القتيل أنزوا برد فعل في تلك الأحياء، فلاح شعب الفتنة اللطائفية غَيْرَ بعيد. وكان رئيس الجمهورية قد طَلَبَ إلى رئيس الحكومة عُقد مجلس وزاري لمواجهة الحَتَثِ فالتأم المجلس في السراي سبع ساعات وتَقَعَ بقوى الأمن ثمّ بالجنش إلى الشوارع لردّع التخريب. على أنّ الموجة تجعدت صباح الثلاثاء

متفرعة نحو ميناء الحصن وحتى للزيتونة، وتغلغلها هذه المرة دخول فنادق من بينها النورماندي والسان جورج والإيمان في زجاجها وأثاثها تعظيماً. وأحد دافع النهب يظهر في تضاعف الموجة فكان السان جورج، فضلاً عما ناله من تغريب جسيم، ضحية لسرقة كبيرة أفرغت خزنته.

كان رياض الصلح معيّناً للقضايات يُقرّ بهم إليه. فكان أن وثيقة فرنسية - سبق ذكرها - ترفى إلى لواء السلاطين سجلت في خاتمة سنداً من قضايات بيروت لم يكن يتوفر مثله لأي زعيم بيروت. وكان هؤلاء يخوضون في إضرابات وحركات احتجاج كثيرة ما امتلكت صبر السلطة المنتدبة. ولا حظ تقى الدين الصلح، بعد مقتل ابن عمه بسنين كثيرة، أن وقعة التمثال الذي نصب لرياض الصلح في ساحته (وهو منقول عن صورة) إنما هي وقعة قضايا كان الزعيم الأليف لبيروت ولكن عربية غيرها عالمياً الأصوب لرعاية «شعبية»، في أيامه، من غير هؤلاء الذين كانت بأيديهم مفاتيح الأحياء والأسواق، في مفاتيح المدينة بالنتيجة. وكانت النهار، في أيام حكمه ونوازلها له، تُنشر صور مع «الشباب الهام» يستقبله أو يودعه في المطار ويأمله المنع القليل على الوثائق. على أن للقضايات، مع ترسلهم بالعرف ولجوبهم - المقنص عادة - إليه، ومع أن القانون لم يكن له محل الصدارة في قلوبهم ولا كان مهيمناً دائماً على مصائرهم، كان يُقبل أن يَحْمِلَهم توجيه الحاكم على ضبط العنف (ناهيك بجزء الاحتجاج) في الأحياء، عاتيه وخاضه، وعلى معاملة أولى الأمر في مصادرة مصادره وفي تداركه عند ظهور أسبابه، لا على ترك حبله على غاريه. وأمّا الذي جرى في بيروت مساء السادس عشر وصباح السابع عشر من تموز فلم يكن لرياض الصلح يد فيه ولا كان يُوحي من مثاله وقنوته. وإنما كان معناه، بخلاف ذلك، أن رياض الصلح قد مات.

٢- 132 موكب استقبال وموكب وداع

رأى الملك عبد الله، في أول الأمر، أن يتم تسفير الجثمان إلى بيروت مساء يوم الاغتيال. ولكن الوقت الذي استغرقته الإجراءات والراسم حال دون ذلك. كان المساء قد هبط وبات إفلاخ الطائرة متعذراً من مطار لم يكن مترجماً مضاء. عليه حمل النعش إلى الديوان الملكي يرافقه الملك فؤاد في الحصن ملفيلاً بالعلمين اللبناني والأردني، وشهر حوله كبار رجال الدولة وضباط من الجيش ومفردون. وفي الصباح الباكر تقدم الملك الصلح على الجنازة وسحبها، بعد كلمة حاسمة النبرة قالها في التفيد وفي الجريمة، ليودعها في المطار.

كان العبد قد أعلن لأيام في بيروت وفي عمان وفي جامعة الدول العربية، وتقرر أن يجري للفقيد تشييع رسمي، وصدرت الصحف اللبنانية مجللة بالسواد. وقد قبض

لجثمان رياض الصلح في بيروت موكبان تنافسا في الضخامة والمهابة: موكب استقباله في المطار صباح الثلاثاء وموكب تشييعه إلى الجامع العمري فقام الإمام الأوزاعي ضعى الأربعماء، وصل الجثمان إلى مطار بيروت (بئر حسن) في الثامنة صباحاً إلا عشر دقائق، يحرسه في الطائرة ضابطان أردنيان، وقد أُنقِ التابوت بالعلمين اللبنانيين والأردنيين. وكان الناس قد بدأوا يتجمعون هناك من نحو الخامسة صباحاً. وجاءت مع هذه الطائرة طائرة أخرى فيها وزير البلاط محمد الشريقي ورئيس أركان الجيش الأردني صافي الجنيني ووزير لبنان المفوض خالد شهاب ورفاق رياض الصلح في زيارته الأخيرة للأردن. وقد أشعرت هذه الطائرة الأخيرة بضرورة الهبوط في مطار حَلَّة الجديد لأن العشود كانت تهتف من مساء البازحة: «يا عبد الله بن رياض!» فكان يُخشى على سلامة أي مسؤول أردني، وكانت العراسة قد عززت على المفوضية الأردنية في بيروت وعلى ممثلات أخرى. وقد هبط رئيس الحكومة الأردنية من مصيفه في ظهور الشوهر، وكان قد وصل إليه مساء يوم الاغتيال، فقدم تعازيه إلى نظيره عبد الله اليافي ثم قفل عائداً إلى عمان.

كان أركان الدولة وأعيانها، يتقدمهم ممثل رئيس الجمهورية ورئيسا الحكومة ومجلس النواب ومعهم أهل الفقيه ورجال الدين، قد تجمعوا في مبنى المطار لاستقبال الجثمان. وكان مقرراً أن يُنقل إلى منزله في موكب سيار رسمي، بعد إجراء الترابيم. ولكن العشود خزلت التدابير المعدة ويوصلت إلى الطائرة فبرز توقفها واستولت على التابوت لتمضي به محمولاً على الأكثاف. وفي الأحياء التي غلبها الموكب، كان بكاء المتجمعين على الأرصفة والشرفات يمتزج بزغاريد النساء. وكانت فوق كبيرة من الجيش والشرطة وعناصر من الأمن العام تتولى حفظ النظام. وكانت الصنوج قد أخرجت من المساجد بعد إهمال طويل على ما أشارت إليه البيروق. وحين وصل الموكب إلى البسطة الضيقة لم يزل حاملة التابوت به إلى منزل الفقيه في رأس النبع وإنما وصلوا السير به إلى قلب المدينة وطافوا به في ساحاتها. هكذا وصل الجثمان إلى المنزل في نحو العاشية عشرة أي بعد ثلاث ساعات من التطواف في أحياء المدينة المقفلة. وكانت المسن الأخيرة في البلدة: صيدا وطرابلس، وزحلة وبعبك وكذلك البطية قد أفلقت حداداً أيضاً وحضرت منها: الضداة، وقد اشتركت تحت بيارفها في التشييع وهي تحبو بأهليج الأسف. وقد خاطبت ابننا الفقيه منى ولياء الجماهير المحتشمة أمام المنزل، وهما تبكيان، داعيتين اللبنانيين إلى الوحدة وحفظ رسالة رياض الصلح.

خَصَر رئيس الجمهورية عند الظهر إلى منزل الفقيه وألقى على الجثمان نظرة باكية، ثم انتقل إلى دار سامي الصلح لتقبل للتعلي. وجاء إلى هناك ممثلو الملل والمعرّون من مختلف الهيئات والنواحي. وبدأت ترد برفقيات من ملوك الدول العربية وروسائها، ومن مسؤولين في دول أخرى ومن رفاق رياض الصلح ومعارف له لم يكونوا يُخصّون في بلاد العرب وفي غيرها. وخصّ ملوك مصر والعربية السعودية والعراق والأردن أرملة الفقيه وبناتها برسائل تعزية. وقد وصلت رسالة ملك الأردن التي يختمها بالقول

«ألتي نداءك»] أينما كنت» قَبْلَ اغتياله بمساعات. ولم تتردد صحف كانت حبال الجِدِّ السياسي مقطوعة بينها وبين رياض الصلح - ومنها النهار والبرق - في التنبيه بأن ذاكرة المدينة لم تكن حَفِظَتْ شيئاً يشبه هذا الاستقبال الذي حُصِّنَ به جيشان رياض الصلح، ولا هي كانت حَفِظَتْ شيئاً يشبه مركب الجنادة الذي سار برياض الصلح إلى مشياه الأخير في الصباح التالي. وحسَّوَل الجشمان الذي غَطَّى بالرياحين، تعالى للتفجيع وحَفِظَتْ حالاتٌ إغماء استمدت نُقْلَ بعض المصابين إلى المستشفى.

وفي العاشرة والنصف من صباح الأربعا، تحركَ مركب المشيعين نَحْوَ المسجد العمري. وكان يتقدمه رئيس الجمهورية وأركان الدولة جميعاً. سار المركب الضخم بنظام، والنميش محمول على عربة مدفع يحف به الضباط ويمبقه رجال الدين وموسيقى الجيش ونشكيلات من الأسلاك العسكرية كافة ومن رجال الإطفاء، وتتبعه بنات الفقيد الثلاث الكبريات وأقاربه ويتبعهم الرسميون والهيئات المبليلية وحلفت هؤلاء عشرات الألوف من الخلائق. وكانت الحكومة ومجلس النواب السوريان قد أرسلتا وفدين لتمثيلهما في التشييع. وكان وجود بنات رياض الصلح في المركب حَدَثاً نُوِّهت به الصحف، إذ لم يكن معهوداً أن تسير النساء في الجنازات، وقد أبكى بكاهنٌ من رَاهَنٍ من المشيعين. وأما فرينة الفقيد فتخلفت لتعجزها عن السير. وفي نرلة البسطة، اختل نظام المركب لعظايا وشعر رئيس الجمهورية والرسميون بالعهد يَزُحِمُهُم من الوراء. فكان أن قُلِقَ الجند وسَعَبُوا أفساماً أسلحتهم وهو ما أثار شيئاً من دُغْر في الصفوف القريبة من رئيس الجمهورية. على أن التنظيم تمكنوا من صَبْط القوضى فواصل المركب مسيرته إلى الجامع العمري حيث أمّ المفتي الصلاة فيمّا استراح الرسميون وأهل الفقيد في القاعة الملحقة بالجامع. وبعد الصلاة، ألقى رئيس الجمهورية كلمة رثاء رفيعة السمت مؤثرة. وهو قد سجّل في منكراته أن بنات الفقيد للجالسات قريباً منه كن ينظرون إليه شِزْراً وكأنه قاتل والدهن. وبغد كلمة الرئيس، ولقت عليها، كبرى بنات الفقيد، وخاطبت للجمهور قائلة: «لي إليكم كلمة واحدة: أعطاكم أبي الاستقلال فأعطوه أنتم المثار».

انجبرت الجنادة بعد ذلك إلى مقام الأوعاي في مركب سيار ضخم. وهناك يوري للفقيد في بقعة واقعة إلى الشمال الشرقي من المسجد التاريخي. ثم وقف رئيس الجمهورية والرسميون وآل الفقيد يتقبلون التعازي. ولا حظ الرئيس في منكراته أيضاً أن بنات الفقيد أرمعن التقدم لخاطبته ولكن قريباً لهنّ (لم يسته الرئيس) تحرك وذهبن إلى سيارتهن. كان هناك توم فضفاض لبشاره الخوري وتط الأقارب والأصعاب المجموعين برياض الصلح، وقد قلّهرت بعض عباراته في الصحف القريبة إلى الفقيد. كان هناك شمر لا سند منطوقاً له بأن رياض الصلح، لو عاد إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات النيابية لما كان قُتِل. ولم تنفع دموع الرئيس ولا حرارة الرثاء الذي شاء به أن يُنْصَفَ رفيقه في تبديد هذا الخط الذي كان اضطراب العلاقة بين الرجلين في السنة التي سبقت الاغتيال قد أُنْزِلَ بترامكه في نفوس الأفرين إلى رياض الصلح وبعض المحيطين به.

بدأ التحقيق الأردني في الجريمة حازماً. افتتحه الملك عبد الله بكلمة وجهها إلى الشعب الأردني، مشيداً فيها بالسعي الحثيث لضيقه المصير، مشيداً على لزوم بلاده تقاليد الأمانة وشرفها، متوعداً «دعاة الفتنة» ومتعهداً بعدم «التكهن لأية منظمة تقتل وتفجر وتمتعي». وكانت ترجمة ذلك تشكيل لجنة للتحقيق رفيعة المستوى وتوقيف العشرات من المعروفين باتهمائهم إلى الحزب السوري القومي على ذمة التحقيق، واتجاهاً تكررته الصحف إلى إخراج غير الأردنيين من أعضاء الحزب من البلاد. غير أن الملك لم يلبث أن اغتيل. فتقع على الأجهزة الأردنية المختصة عبء التحقيق في اغتياله، وشهد التحقيق في اغتيال رياض الصلح تباطؤاً ملّ عليه صرْفُ النظر عن إيفاء محقق كيناني بشتراك فيه، وكان هذا المحقق قد عُيّن. وبعد أيام، استعاض عن المحقق بلجنة ثلاثية ترأّست بتزورها في السفر إلى عمان بانتظار ظروف موافقة ثم بدأ، بعد سهرها واطلاّعها على ماجريات التحقيق الأردني، أنها لم تنوّل إلى جلاء معطيات متصلة بالجريمة تمنح الظاهر من تلك المعطيات.

أما هذا الظاهر فهو أن منفذي الاغتيال كانوا مُنتمين إلى الحزب السوري القومي. وهذا أمر كشفه التحقيق الأردني فوراً ولم تحفه قيادة الحزب، بل أبرزته جريدته الجبل الجديد من غير تردد، على ما سبق بيّنه. كان قد شاع عادة الاغتيال أن مسؤولين في الحزب اجتماعاً في دمشق وحلب، وأن الحزب سيُضدّ بياناً يُعلن فيه موقفه من الحدث، ولكنّ البيان لم يضر. وحين أبّن أحد نواب الأكثرية حسني البرازي (وهو من حزب الشعب) رياض الصلح في مجلس النواب السوري واقتراح أن يتخذ المجلس قراراً بتأليف وفد يمثلّه في التشييع وأن يقف النواب دقيقة صمت حداداً، انسحب نائب الحزب عصام الحاييري من القاعة وانسحب معه أكرم الحوراني والنائب الآخر عن حزبه (الحزب الاشتراكي العربي) إحسان حصني استنكاراً للاستنكار. ولم يلبث عصام الحاييري أن أعلن بالقلم الملآن ما لم يكن خافياً: «لماذا يتهمون هذا وذاك باغتيال رياض الصلح؟ نحن الذين قتلناه. وأنتي سوري قومي وشاهد رياض الصلح كان سيقتله. لقد قتل زعيمنا وقتلنا وقتلناه».

وفي بيروت، بوجّه تحقيق مستقل رافقه إجراءات تلمّ وتفتيش منازل بعض المنتمين البارزين إلى الحزب أو لمكانتهم. ولكن هذه الإجراءات لم تسفر عن نتيجة ولا حصلت توقيفات، بالتالي. وتبين أن ميخائيل الديك كان قد جاء إلى طرابلس، في مرحلة الانتخابات النيابية، واستحصل على تذكرة حوّة. فجرى تحقيق إداري في الواقعة انتهى باعتبارها غير موجبة لمأخذة الموظف. أهم من ذلك ما روي من أن اجتماعاً كان قد عُقد في منزل السوري القومي مظهر شوقي في دمشق، في شهر آب 1950، وحضره عصام الحاييري ومحامزون آخرون ووصل خبره إلى الأمن العام اللبناني وأنه قد وُضعت في هذا الاجتماع خطة الانتقام لأنطون سماعة، وكانت تنطوي على اغتيال شخصيات عدة من بينها رياض الصلح، وكان بين المكلفين بالتنفيذ ممن عُرفت أسماؤهم ميخائيل الديك. كانت هذه الرواية واحدة من إشارات إلى أن العاصمة التي

يتمتع فيها العرب بحرية الحركة التامة هي دمشق، وأن قيادته الفاعلة مقبلة هناك وأنه إن كان انتماء الجناة يشير إلى مسؤولية للعرب عن اغتيال رياض الصلح فإن تحقيقاً لا بد أن يحصل هناك، ولا بد أن تتكامل فروع التحقيق بين عمان ودمشق وبيروت حتى يبرز أمل في وصول التحقيق إلى واديه للعثت أفعالا ومسؤوليات، أشخاصاً وجهات.

طلبت جهات مختلفة، سياسية وصحافية، إلى الحكومة اللبنانية أن تتصل بنظيرتها السورية، طالبة إليها إجراء التحقيق الذي تفرضه صورة العثت بعناصرها الظاهرة، واتخاذ ما يلزم عن ذلك. وشاع أول الأمر أن الحكومة ستزبل (أو أنها أرسلت) مذكرة إلى الحكومة السورية تتعلق بقمل العرب على الأراضي السورية وعلاقته باغتيال رياض الصلح. ولكن الحكومة لم تلتفت أن تفت خبر هذه المذكرة مكتفية بالإشارة إلى اتصالات تجري. وكان قبلي النوق وعلي يزني سليمان عرب، وهم ثواب حزب النداء القومي الثلاثة، قد وجهوا في 21 تموز سؤالاً إلى الحكومة أشاروا فيه مسافة الترخيص للحزب السوري القومي بالعمل في سوريا بعد حله في لبنان، لدواع تمس أمن البلاد، وطلبوا اتخاذ موقف من الحكومة السورية بعدما تبين أن العرب يقوم في دمشق بنشاط ضد لبنان ويحيك المؤامرات ضد رجاله. كان حزب النداء القومي (وهو تجمع شخصيات سياسية وصحافية تأسس سنة 1945) حزباً قريباً جداً إلى رياض الصلح يضم بين أركانه أقرب أبناء عمه إليه وبعضاً من أبرز أصدقائه الصحافيين.

ولكن الحكومة اللبنانية كانت، في تلك المرحلة، معولة على استئناف المفاوضات مع حكومة خالد العظم لتسوية مشكلات لبثت معلقة من بعد إجراءات القطيعة في السنة السابقة. ثم إن سلوك السلطات السورية للظاهرة عند اغتيال رياض الصلح لم يكن عليه غبار. فقد اشترك رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب في التعبير عن الأسف. ولكن هذه السلطات كانت على متبعدة أربعة أشهر، لا أكثر، من انهيار جهد أنيب الشيشكلي طوال عامين تقريباً لتأمين شروطه. وأما التعرض للعرب السوري القومي فلم يكن قد بقي من إمكانه شيء كثير في يد حكومة العظم، وكانت الحكومة اللبنانية تعلم ذلك على الأرجح. وحين رآه متعوب الحياة درعاً مستطعاً، بعد أيام من الاغتيال، مراتع ميخائيل النيك، ووجه مفهى البلنية مخنوهاً بالشمع الأحمر ولكن «لحماية أموال الميت» ووجد بيت النيك مغفلاً كما تركه وأخبره رفاقه أن أحداً لم يتعرض لهم بتحقيق ولا بغيره. فضلاً عن ذلك، سلك العرب، في سوريا، سبيل التعدي في التصرف لا في الكلام وحسب، فحاول أن يقيم للنيك في طرطوس جنازاً حافلاً يخشده أنصاره من أنحاء مختلفة ويعتله إلى مهرجان يُغتفل فيه بقتل رياض الصلح ويكرم قاتله. ولكن البلدة أضربت وافتة «تمجيد الجريمة» وأخبط أهلها ونائبها هذا المسعى.

لاحقاً، وأظنَّ الحزب السوري القومي على الأعداء أن اغتيال رياض الصلح عملٌ مشروعٌ تولاه أفراده من الحزب؛ ولكن لم يُتخذ بتنفيذه قرارٌ حزبي ولم يكن أيٌّ من قادة الحزب على علمٍ بنية الجناة أن يُقَمِّوا عليه. ولكن كتابَ ذكريات أصدره سنة 2007 واحدٌ من قادة الحزب التاريخيين، وهو الطبيب السوري سامي الخوري، ابن شقيق فارس الخوري ومعرّف هذا الأخير بأنطون سعادة عشية «نهضته» في صيف 1949، خرق السنة المثبَّعة وكشَّف المستور. ذكَّر الخوري أن جورج عبد المسيح أخبَّره بأنَّه، حينَ عَلِمَ بأمر زيارة رياض الصلح إلى عَمَّان، ذَهَبَ إلى ميشال الديك في درعا وقال له إن رياض الصلح يجب ألا يعود حياً من العاصمة الأردنية، وإنه إن لم يكن على استعداد للذهاب إلى هناك لَقُتِلَ الرجل فإنَّه (أي عبد المسيح) سيتولَّى بنفسه هذه المهمة. تلك صاعقة أَطْلَقَهَا سامي الخوري، بعد هذه السنين كلها، في سماء الإنكار الحزبي الصافية...

وكان جورج عبد المسيح قد قَرَضَ نفسه، في تلك الآونة، قائداً شديداً للقبضة للحزب ورئيساً له، وكان عديدون من أفراده لا يحبُّونه بسبب ما كان يُشَمُّ به سلوكه من تسلُّطٍ وعنف. وقد رَوَتْ صَفِيَّة أنطون سعادة ما عاينته وألقتها من هذا الرجل الذي أُنْصِلَ على أسرة «الرُعييم» أن يُقِيمَ معه تحت سقفٍ واحدٍ في دمشق. وسَلَّمَ متناولو مسيرة الحزب من أعضائه بأنَّ عبد المسيح قد حرَّبه إلى كارثة حين انفرد، في سنة 1955، بقرار اغتيال العقيد السوري النافذ عثمان المالكِي، فأدَّى هذا العمل إلى ضمِّ قُلُوب الحزب في سوريا. ولكن هؤلاء من مدبجي الكتب والمقالات لم يَكُونُوا خَرَجُوا قط، قبل كتاب سامي الخوري، عن القول ببرادة الحزب، باستثناء الجناة الثلاثة المباشرين، من دم رياض الصلح، وإن تكن إرادة «الثار» منه لَبِثَتْ، على حدِّ زعمهم، تَحْتَمِلُ في نفوس الحازبيين. ولم يكن أحدٌ من الكُتَّابَةِ المشار إليهم قد أشار إلى مور لعبد المسيح يشبه ما فعله الأخير، بَعْدَ سنواتٍ قليلة، في حالة المالكِي. فهل تصرَّف عبد المسيح منفرداً عن سائر القيادة الحزبية في حالة رياض الصلح أيضاً؟

يشير عبد الله قبرصي - مع تكرار الزعم للقاتل إن قيادة الحزب لا شأن لها باغتيال رياض الصلح - إلى أمرين. الأول أن ميخائيل الديك أقسم أمام أرملته أنطون سعادة (وآخرين) أنه سيفقد حياته على الثار لزعيمه. وهذا قَسَمٌ يبدو أنه جرى في حضرة «ذخائر» (سنِّي ذهب، خصلة شعر، إلخ). أخذها عبد الله قبرصي نفسه من جثمان سعادة حينما تَوَلَّى (وآخرين) نبش ضريحه في مقبرة مار الياس بعلبك، مرةً أولى... وهذا قيل أن يعيد النبش جورج عبد المسيح (وآخرين) ليستولي على الجثمان كله وينقله إلى منزله في بيت مري... وهذا قيل أن ينقل الجثمان مرةً أخرى أو أكثر وينتهي الأمر إلى ضياعه، على الأرجح، بالرغم من زعم البعض أن رئيس الحزب - الذي أصبح له، منذ ذلك، رئيسان أو ثلاثة - «يعلم» أين هو الجثمان. وهذا علم لا يشاطره «الرئيس» مائتة الزعيم التي اضطُرت إلى دفن أرملته، بناء على وصيتها، في ضريح زوجها المعروف، ولكن هذا الضريح كان خالياً من ساكنه. هذه، في كلِّ حال، قصة أخرى... وما

يهنأ منها ههنا أن الديك - في رواية قبرصي - جاء، بعد قسمة الذكور، إلى بيروت وأخذ يرصد حركة رياض الصلح من بيته وإليه فلم يوفق إلى قتله. والأمر الثاني الذي يصزح به قبرصي، أن الديك، حين علم بركابة رياض الصلح لعبان، قصد عبد الله محسن (وهو، إذ ذلك، «عميد التدريب» في الحزب وركن من أبرز أركانه في دمشق) وأطلعته على ما هو مُقَدِّم عليه الفداة في عَمَّان. ويوضح قبرصي أن محسن طلب إلى الديك أن يتمهل حتى يعرض الأمر على رئيس الحزب ومجلس العمدة، ولكن للديك أسمى التمهّل وهب للقيام بالهتة «على مسؤوليته». هذا يزيد كثيراً عند المعارفين، في قيادة الحزب، بجريمة الاغتيال قبل وقوعها، ويجعل تأكيد قبرصي أن القيادة المذكورة لم تتخذ «قوَّاراً» بتنفيذها كلاماً فارغاً ولو صح.

وأنا بشير موصلي (الذي لا يخرج أيضاً عن التقليد القائل بهراة القيادة الحزبية) فيشير إلى «ما أشيع من أن العقيد أليب الشيشكلي، وهو المُقَبَّب بسعادة، سَبَّح أكثر من مرة ينمي على أعضاء الحزب عَدَم الدفاع عن كرامتهم بتوَلَّى رياض الصلح دين عقاب». والواقع أن فرضية وفوف العقيد المذكور وراء الاغتيال فرضية راقية أدهاناً كثيرة، فَوَرُوع الحدث، وإن تَكُنْ بَقِيَتْ مَمْتَحَنَةً في كلام الساسة والصحافيين، أثناء تلك المرحلة، ثم ازدادت شيوعاً وصراحة في كلام المتأخرين. كان رياض الصلح أشد القادة العرب، من جيل ما بين العربيين العاليتين، كرهاً لأهل الانقلابات المتتالية في دمشق وأكثرهم إعتاباً لهؤلاء. وكان الانقلاب الواحف الذي نفّذه الشيشكلي بين حركتين عسكريتين حملته الثانية منهما إلى قبة السلطة في دمشق قد واجه سعيًا مضاداً غيّر مكتوم من جهة رياض الصلح بَلَّغَ أوج صراحته في خريف 1950، أي في المرحلة الأخيرة من ولاية الصلح مقلية الحكم.

إلى الشيشكلي، بدا الملك عبد الله لبعض المتأملين في حَبَث الاغتيال، ظروفاً وتفاصيل، متهمًا محتلاً بالجريمة. فما رتدت صداه شوارع بيروت من صحبات احتجاج وتجهت إلى الملك على ما بدا اغتيالاً سهلاً لضيفه، كان يُمكن فهمه على أنه لو لم للملك على التهوين في تأمين الحماية المناسبة لرياض الصلح. ولكن كان يمكن فهمه أيضاً على أنه اتهام للسلطات الأردنية (أو نجات منها، على ما اقتُرِص في ما بعد) بالضلوع في الجريمة. والأرجح أن التمييز بين الأمرين كم يكن قطعاً في أذهان مرصدي الهتافات. وكما في حال الشيشكلي، أصبح الميل إلى اتهام الملك صريحاً تحت أقلام نفر من المتأخرين. وكان يُسَيف هذه الفرضية حملة شتدنا على يُقْلها من الغصية في التاريخ القريب للعلاقة بين الرجلين. وفي الأوراق الأميركية، نَقَّحَ على عبارة بعيدة الغور لماك غي وكيل ناظر الخارجية الأميركية الأنف الذكر، يرجع فيها، يوم اغتيال الملك عبد الله، أن يكون المفتي أمين الحسيني هو المحي بهذا الاغتيال «وليس أنصار الراحل رياض الصلح»!

على أن اتجاهها آخر في التخمين يتوقف عند التقارب بين يوم اغتيال رياض الصلح ويوم اغتيال عبد الله، فيميل إلى جعل الرجلين شخصيتين ليد قاتلة واحدة. تقوم هذه الفرضية على القول بوجود متضريين من مشروع الاتحاد العراقي الأردني الذي ناطه الملك عبد الله بضيفه جانباً من الدعوة إليه والتهينة له. وأول من يُشير إليه أصحاب الفرضية هي الجهة البريطانية فينتهمون بنقضها في الجيش الأردني الذي رأينا أن واحداً من قتلته رياض الصلح كان ينتمي إلى جهازه «السياسي». وقد يُضيفون إلى الجهة البريطانية طوقاً أردنياً كان يُمالئ توجهها من مشروع الاتحاد. لكن ما بدا، بعد الاغتيالين، أن الدولة البريطانية مالت إلى اعتبار الاتحاد خياراً قابلاً للبحث، في أقل تقدير، وأن الاتحاد في وجود عبد الله كان خيراً لها من الاتحاد بعد غيابه، وأن ثنتيها عن سلوك هذا السبيل أفلته، على ما يُستنتج من مختلف المصادر، معارضة للمشروع متعندة المشارب، بعضها عربي (سمودي ومصري ولبناني) وبعضها إسرائيلي وبمضها أميركي لم ير مصلحة في القَبْث بعدد الدول القائمة في الشرق الأدنى. وقد أشار آخرون ممن يجمعون الحداثين في خاتمة سياسية واحدة إلى احتمال أن يكون اليد الإسرائيلي أو اليد الأميركية أو كليهما معاً هي المسؤولة (أو هما المسؤولتان) عن الضربتين. وتكون هاتان موجّهتين، في هذه الحالة، إلى نفوذ بريطانيا في الشرق العربي... وإلى ذلك الاتحاد نفسه، بطبيعة الحال، وقد تداول أمره الملك الأردني والزعيم اللبناني ولكن كان لا يزال مَوْجُهُل في المتناول خَرُط القَتْل وكانت في أيدي من ذكّرنا كافة، على وجه التقريب، حِيل شتى (غير الاغتيال) لإبعاد كاسها.

وكان عبد الله قبرصي قد أدخل، على حين غزوة، لاعباً آخر إلى خَلْبة «الْقَتْلَة» المعتقلين هؤلاء: فرنسا! فهذا السوري القومي المضطرب يروي أن أرمان دو شايلا، سفير فرنسا في بيروت، دعاه إليه ذات يوم، بعد اغتيال رياض الصلح، وهناك بخلّاص الحزب من غريمه هذا ثم تمنى عليه، توبةً، أن يكمل الحزب ما بدأه فيزحق نفسه (أو أكثر من نفس واحدة) أخرى يُقتل بقلاها في الدار الدنيا على فرنسا وعلى الحزب. وذلك أن رياض الصلح كان له - على قول السفير - «شركاء» في إعداد أنطون سعادة. يكتب قبرصي اسم الشخصية التي ضاق بها دُزْعاً سفيراً افتُرضت فيه الروح الرياضية فأطلق اسمه عقوداً عدة على ملعب رياضي من ملاعب العاصمة اللبنانية. ولكن تزوج قبرصي الشبيد من الدخول في تفاصيل الحديث بينه وبين الحكومتين السفيري يجعل من كتمان الاسم أحجية من النوع الذي لا يُقصد به امتعان الذكاء بل امتعان الغباء، إذ يكون حَلُّه مَخْلَفاً في نفسه. لم تكن هذه الشخصية (على افتراض أنها واحدة) غير رئيس الجمهورية بشاره الخوري!

تملّص عبد الله قبرصي برشاقة من إغراء هذا الرجاء الذي لم يكن السفير عبر عنه في أوراق اعتماده. ولكن قبرصي، بتمويه الواقعة في مذكراته، قد دَوّن في الواقع واقعيتين أخريين: الأولى هي بدء التلازم بين حزبه وصيت بعينه صنّعه لهذا الحزب، أول ما صنّعه، قتل رياض الصلح. والثانية هي الطول الذي كانت تنسم به لائحة من

كانوا يتوفرون على دافع لقتل رياض الصلح. ومع أن الدوافع لا تتساوى في الرجحان، أصلاً، ولا ترجح الظروف الكعيطية تعميلها إلى فشل ترجيحاً متساوياً، فإن طول اللانعة يُعبد تصويب النظر إلى مبدأ لا يُغتمل قبوله الترتيب، وهو أن التوفر على الدافع لا يُفضي بالضرورة إلى الفعل. لذا كان تحقيق الوقائع، بما هو مثبت للمسؤولية عن الفعل، ضرورة لا مناص منها وكان هو وحده الفاصل بين الحكم وتطبيق الحكم. فقد يُقدم ذو الدافع الأضعف، عند سنوح الفرصة له، ويُخيم ذو الدافع الأقوى لأن موانع قوية أيضاً، دائمة أو عارضة، تواجه دافعه وتسد أمامه باب للتنفيذ. وقد يتغير ثالث على مَقْود دافعه يبقى مجهولاً من المغمنين إلى أن يحلوه التحقيق. مع ذلك يبقى باب التغمين أو الترجيح مفتوحاً ولو وجب التحفظ فيه أشد الوجوب. وهو، في كل حال، تغمين أو ترجيح وليس حكماً وهو يُوجب، مع ذلك، إبراز أسانيده. أمر آخر تشير إليه رواية قبرصي هو أنه تبادل والسفير السؤال عن علاقة كل من العرب وفرنسا بأديب الشيشكلي، وأكد كل منهما للآخر أنها على خير ما يرام.

قُتل أعضاء في العرب السوري القومي رياض الصلح؛ هذا أمر معلّن مؤكد. وكان رئيس أركان الجيش السوري أديب الشيشكلي نافذاً جداً في هذا العرب، بل كان رُكناً خارجياً داخلية في آن من أركان قيادته، أو قائداً «موازياً» لهذه القيادة نفسها، وكانت الخصومة تزداد استحكاماً بينه وبين الأكثرية العربية الحاكمة في سوريا. وكان حزب الشعب الأكثرية في مجلس النواب، من جهة، وصَف القوتلي - مردم الممثل، فضلاً عن زعيميه المنفيين، بالعرب الوطني من الجهة الأخرى، قد أصبحا مع استمرار التنازع بينهما، واقفين في مواجهة للزحف العسكري على السلطة، وأصبح رياض الصلح يُقْبَر حليفاً لكليهما (ولكن مع احتمال الاختلاف أحياناً) في لبنان وفي ساحة السياسة العربية. وكان الصلح لا يكتفي، بالقول ولا بالفعل، مناوئة لسيطرة الشيشكلي المتدرجة على سوريا. فهل واطأ الشيشكلي الحزب السوري القومي (أو جورج عبد المسيح، في الأقل) على قتل رياض الصلح؟ أم اكتفى بعمالة العرب من التحقيق بعد الواقعة؟ الأرجح أنه واطأ، في اغتياله وفي محاولة الاغتيال الأولى أيضاً، لأن خصومة رياض الصلح له كانت لا تزال شيئاً متحركاً في وجه مشروع جارا، فلم يكن له أن يرى في اغتيال الصلح مجرد انتفاخ لا معنى له في السياسة. ولكن هذا ترجيح لا غير ما دام التحقيق، أو ما شاع منه، لم يُلامس هذا المستوى أصلاً... والله أعلم.

وفي اللانعة، يبدو الملك عبد الله أكثر الحكام العرب تأثراً من نشاط رياض الصلح في سنواته الأخيرة. وتغري بأنهما أيضاً وقائع ظاهرة في حثّ الاغتيال نفسه: انتساب معتمد أديب الصلاحي إلى الجهاز السياسي في جيشه، ولزّ الانتحار هذا الأخير «والإن» له بالموت في المستشفى والأعمال في حراسة رياض الصلح، إلخ. ولكن يَسَعُنَا أن نصق أيضاً أن الصلاحي كان يُخدم حزبه في موقعه هذا... فقد كان له نظراء يُعْتَمَد بالعشرات أو بالئات في القوات المسلحة السورية وفي نظيرتها اللبنانية. على صعيد

آخر، كان المشكل الذي نشأ من وضع عبد الله يده على غفّة الأردنّ العربيّة قد رسا على بزّي العام السابق لاغتيال رياض الصلح، وكان هذا الأخير قد سلم بهذا الرّسوء، ولو أن تسليمه جاء مشوباً بسخرية مرّة. فهل بقي عبد الله مصراً لجبرّد الانتقام على اغتيال رياض الصلح (وهو في ضيافته) وعلى تعبد الوقع الذي كان منتظراً للتحدّث على سُنعة حُكمه من حيث قدرته على حفظ السلامة العامّة في بلاده، بما فيها الأمان لضيفه العكبر؟ كان عبد الله - على علّات الضايات التي اتّخذها لسياسته - سياسياً ضليماً في الحرفة وعميق الخبرة، طويل الأناة وبعميد النظر، وكان له خصوم يتعنّد إحصاؤهم في طول البلاد العربيّة وعرضها، فلم يؤثّر عنه أنّه علّج عداوة أحد منهم بالقتل ولم يلبث بعضهم أن قُتل. وأمّا أن يُنسب قتل رياض الصلح (وبفّذه عبد الله) إلى الجهاز البريطانيّ الراسخ القَدَم في الأردنّ وفي الشرق كلّه فذلك أمر لا يَصْلح لإسناده - على ما يبدو لنا - الموقف البريطانيّ المعروف من الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ، وقد سبقَتْ منّا الإشارة إلى ذلك.

وأما المخابرات الإسرائيليّة، وهي كانت مصمّمة على قتل رياض الصلح بين أواخر العام 1948 وأوائل تاليه، فلو أنّها اشتَركت في اغتياله سنة 1951 لكان مرجحاً أن يظهر لذلك أثر (وقد ظهرت آثارٌ لأمر خطيرة أخرى) في ما أطلع عليه المؤرخون الإسرائيليّون من أوراق دولتهم في مرحلة نشوئها، واستوى بمضّة مائة لكُتِب بحالها. ولا نتوقّف عند اتّهام الولايات المتّحدة بدم رياض الصلح وعبد الله معاً، لأنّ سند التهمة يبدو هنا للضايّة. فإنّ الأوراق الأميركيّة تتكشف عن موقفٍ وهو إجمالاً حيال عبد الله، إن لم يكن لشيء فلتسليمه بالواقعة الإسرائيليّة. وهي تتكشف أيضاً عن موقفٍ مساند للصور البريطانيّ في الأردنّ، خلال تلك المرحلة، وليس عن رغبة في منافسة بريطانيا هناك. لا سنّد أيضاً (على الرغم من حكيمة عبد الله قبرصي) لتحميل فرنسا دم رياض الصلح ما لم نذهب إلى افتراض حلقة ربطت في هذا الأمر ما بين جهة فرنسيّة ما وأديب الشيشكلي. وهذا ليس افتراضاً مستحيل، لأنّ الميل الفرنسيّ كان إلى الجانب الانقلابيّ في حالتني حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وكان يناهض، على وجه الإجمال، أميّان الجناح المدنيّ من ساسة سوريا في تلك المرحلة، وهم من أحنّت عليهم فرنسا ما أصابها من جروح معركتي الاستقلال والجهلاء وتبنتهم أيضاً إلى مسيطرة النفوذ البريطانيّ. مع ذلك، يبقى هذا الافتراض مجرّد افتراض. ويبقى ما سبق من فرضيات محصوراً كلّه في حدود التلمّس السياسيّ. وقد أسلفنا أنّ هذا الأخير لا ينبغي له، في هذا النوع من المسائل، أن يحدّ نفسه كفوّاً للتحقيق الجنائيّ أو ببسلاً منه... وإنما ينبغي له أن يعرف حدّه فيقف عنده.

في كلّ حال، لم يُفَضّ التحقيق الأردنيّ (أو ما علّم من وقائعه في الأقلّ) إلى ما يتعلّق بالظاهر من الحدث. ولم يُجر تحقيق في سوريا. وأسقط في يد التحقيق اللبنانيّ، من جزاء القصور هناك والتبّع هنا، وكان هذا التحقيق قد بدأ، على ما وثق به إشارات شتى، وكأنّه يرتعد خوفاً من الإفضاء إلى كشف ما. وحين جرّت المحاكمة في عمان

أمام المحكمة العسكرية التي شُكلت لهذه الغاية، وكان ذلك في أوائل أيلول أي
بعد شهر ونصف شهر من الجريمة، أُطلق سراح اثني عشر شخصاً كانوا لا يزالون
موقوفين، واقتُصرت المحاكمة على أربعة أشخاص فازين. ولم يكن بين هؤلاء من
ثبتت عليه تهمة الاشتراك في الاغتيال إلا إسبيرو ونيج. فكان أن حُكم على هذا
الأخير بالإعدام شنقاً وهو غار مختبئ في سوريا.

كان باب العدالة قد أغلق، وتُرك أمر الجريمة لالسنة شهيد وأقلام مطلعين انحلت
بعض عقدها بعد حين... ومنذ ذلك أصبح جلاء هذا الأمر في أيدي الملاحين يعيدون
النظر فيه معولين فيه على نمو مآذته أو تغيرها تحت أبصارهم.





قُتِلَ رياض الصلح وهو في السابعة والخمسين من سنه. وفي السنوات الأخيرة من حياته، كان يحصل منه أن ينكر صفار السن من زملائه النواب بسنة «هـ» وتجارب «هـ» وقضيه أن يخلعهم على الروية. كان تكيده إلى النضال السياسي وتزكده هذا النضال (المسمى «جهاداً» في تلك الأيام) يشغل حياته بلا حد يبيعان له أن يتكلم وكأنما هو في السبعين أو في الثمانين. هي أربعون سنة عثرت من دارم العقوق في مكتب إستانبول السلطاني، إلى رئيس حكومة لبنان المقتول في عمان بعد أشهر من مغادرته كرسي الحكم. وهو قد جُزِبَ فيها كثيراً. جُزِبَ الاعتقال والحكم بالإعدام وجُزِبَ النفي إلى موضع بعينه، ثم إلى أقاليم عريضة وسُنَّ كثيرة يتقلب بينها. جُزِبَ الجلوس مع عظماء العالم ومجانبتهم، وجُزِبَ الجلوس مع قبضيات بيروت وصيدا ومباصطهم. وكان صغافياً، وهو سياسي وأمضى ساعات لا تحصى في مكاتب صحف كثيرة يقرأ ويسمع ويتحدث. وكانت طائفته الموقية، في معظمها، من الصغافيين. ولم يتيسر لأحد غيره من ساسة لبنان ما تيسر له من ولاء الصحافة في عاصمتها اللبنانية وفي عواصمها العربية وفي ما هو أبعد من ذلك أحياناً. وكان سياسياً وهو محام، وفي السنوات القليلة التي اتخذ لنفسه فيها مكتباً للمحاماة لم يكذب في ذلك المكتب غير السياسة. وهو كان مقصوداً لم يعتجب عن الناس في أيام حكمه ولا في غيرها. وحين كان - وهو لكتوم العذر - يريد الغلوة والسلاوة، قبل أيام الحكم، كان يتخذ لنفسه مجلساً في حجرة خافتة ملحقة بعمل تجاري لأحد أصحابه، يوسف الصني، أطلق عليها اسم «الجنة الصهيونية» تيمناً بتلك التي التقى فيها المسيح تلامذته في القدس قبل صلبه بليلة.

هذا الزعيم في الجهاد - جهاد أيامه الذي كان النصاري لا يرتفعون في الانتساب إليه - أو هذا المجاهد في الزعامة، كان يُعْبَلُ على الناس بطلعة متسقة الملامح فيها بهاء وبمعينين في نظرتهم بريق نفاذ وبإشمامية ترحاب واستبشار نراها لا تفارق شففيه في الخات من الصور، وبشفر أبهى منه الصلح على الفؤدين وعلى القذال خصللاً تظهر من تحت الطربوش عصية على الخط، وطربوش يرتجج دونه فوق الجهة اليمنى من الوجه المتلصق، وبقامة زهية تحت نغص الامتلاء أيضاً مع تقدم صاحبها في العمر وبحركة نشطة... وبسبحية، في الجلوسات أحياناً، وبسجادة دائماً. وهو كان ولوماً بالنكتة ضحكاً لها، وحاضر البهية للهرل وللجد وراوية للماثور ولأشعار شعراء كبار، على الأخص، من بينهم امرؤ القيس والمنتبي وأحمد شوقي الذي جالسه مرات. وقد كان هذا كله يُضفي على مجالسه أتماً لا يُثلم المهابة. فالرجل مشهود له بالافتقار في السياسة وبسعة الميدان والأثر. وهو مُحكَّم الرد، بارع في الجدال والمجادبة حتى طار صيته في القمرة على الإقناع وعلى الوصول في التفاوض إن لم يكن إلى المنشود فألى أحسن الممكن. وفي المواقف العامة كان يُسْعَفُه، في الخطابة، صوت جهر وطلاوة في العبارة ويُعَدُّ عن الإطناب ويُزِيلُ إلى السهل المأخذ من الأفكار من غير ابتدال.

ورث رياض الصلح ثروة عقارية عريضة، موزعة بين بيروت وطرابلس وصيدا وجبل عامل (وقيل: اللاذنية أيضاً)، عن والده ثم عن عمته. فكان أن بند معظمها في المناقي والأسفار، وفي العراق السياسي والدعابة السياسية وفي بسط اليد للصديق في وقت الضيق. وأما الباقي (وهو في جبل عامل ولم يكن قليلاً) فبقي في قيد الزهون من سنة 1921 إلى سنة 1942. وقد نبث الصلح مُنْهَماً لسنين، في عقد الثلاثينات ومطلع الأربعينات، وقد أصبح للتبني أليفه. ومن هذا القبيل أنه كان قد أخرج، في أوائل الثلاثينات، من مسكنه البيروتي الأول في حي الناصرة لمعجزة عن دفع الإجارة. فتلقاه صديق له رحلي من آل مسلم وأسكنه، بشروط مباشرة، في شقة من مبني له واقع في شارع عمر بن الخطاب، حي رأس النبع، وهي الشقة التي بقي فيها منذ ذلك إلى حين وفاته. لم يتبدل أثاث هذه الشقة في حياة صاحبها أيضاً، وقضى الرجل وهو مثقل ببيون باهظة نُشرت لائحة بها، بعد مقتله، كانت في عهدة مفتي الجمهورية. وقد بنى الملك عبد العزيز آل سعود على اسمه بيتاً كان يريد هو أن يبني أقل منه في موضعه اليوم ولم يتمكن من ذلك. كانت تلك الدائرة الممتدة بين أطراف المطائر الصائر إلى الإلغاء في بحر حسن والجلالة القضائية إلى المطار الجديد قد أخذت تصبح مقصداً لسياسيين عدة راحوا ينقلون إليها سكنهم من رأس النبع والمزرعة والبسطة الفوقا، وهذه كانت، في ما مضى، أطرافاً لبيروت فأقرّجتها المدينة في نسجها الأهلي. وكان رياض الصلح أحد هؤلاء النزاحين أو القبلين على النزوح. هذا الرجل كان يستدين ليعطي، أحياناً، وكان حديث الفساد يطبق الأفاني في أيام حكمه ولكن ندر أن جرّو أحد على تناوله هو نفسه بكلمة من هذا القبيل. وحين حصل ذلك فملّكه البعض (ومنهم أنطون سعادة) شوارع في مدينة مصرفة ماء، تاه عن هذه الشوارع، في نهاية المطاف، جميع من بحثوا عنها. ولم تخف ابتاهه عليها ولياء، في مقالة كتبهاها قبيل مقتله، أن الفضل في توازن الموازنة البيئية إنما يعود إلى والدتهما لا إلى والدهما.

ولحسن حظ السياسي فيه، لم يكن رياض الصلح قنيساً. كان مناوراً فذاً، ألفاً للمقارعة في السياسة، مقبلاً عليها: يصمد لخصومه ويداوهم ويدبّر لهم المكائد السياسية ويتقن الرد على مكائدهم... حتى ذاعت شهرة بين السياسيين لما أخذ يسمى «حبل رياض الصلح» أو «الأعبيه». ولسنا نجد ما هو أحسن بياناً لعلاقة رياض الصلح بالعمل السياسي من شهادة يوسف سالم فيه: هو «نومضات فِكْر عجيبه، يري أن لكل مازقي مخزياً ولكل معضلة حلاً». وفي غمرة عمله، كان رياض الصلح يُعْضِي عن أمور تستحق الشجب كثيرة، مؤثراً - على ما يدل بعض كلامه - لزوم جانب الحرس على ما يراه الأهم. وكان يذهب إلى الدفاع، أحياناً، عما لا يُدافع عنه، متعملاً المسؤولية علناً، بوصفه حاكماً، عن كل قرار تتخذه الهيئة الحاكمة وإن لم يكن ميالاً إليه أو موافقاً عليه. وهو لم يتوزع عن قمع العركات العادية على القانون أو المغلة بالأمن والنظام العموميين أو المستقلة، أحياناً، حقوقاً قديداً في غير أوانها أو تُشتر بها، في أحيان أخرى، طلبها لما هو مُجاف لعقود البلاد. ولكن أخذ عليه - عن حق، من وجهة نظر القانون - أنه ميز في ذلك بين حاله وأختها مجتنباً،

على الأخص، أن يشير في وجه الحكم تمرداً أو شعباً طائفتاً كان يراه، هو وغيره من أهل الحكم، أشد خطراً من أي تمرد أو شعب آخر. لذا لزم جانب المداورة، في هذا النوع من الحالات، مقنناً الضغط المتضافرة عليه وعلى غيره من أهل الحكم أو مجتنباً توسيع الخبز.

وعلى التعميم، حكم رياض الصلح في مرحلة كانت البلاد فيها مكثفة بأخطار استثنائية نأت معاً أو تبعاً من المواجهة المبدية لانتداب فرنسا، ثم لخطامها المستمرة ومن الحروب في فلسطين ومن نوبلها ومن اضطراب الموارين في سوريا وما استثاره من رياح حارة هبت على لبنان، ومن العجاجة الثنافية للأزمات الدولية بعد الحرب العالمية ومن المياريات المتكونة في داخل البلاد عن هذا كله. وهو قد اعتبر هذه القافلة من الخطاطر مُسَوِّفاً لاعتماد الشدة أحياناً، مُقْتَمِداً داعي الوقا الأساسي في البلاد على كل داع آخر، معتبراً هذا الوقا مرسماً للبلاد في مواجهة الأخطار المقبلة عليها أو المُخِيفَة بها من الخارج. وقد أخذ بشاره للخوري على رياض الصلح، ذات مرة، في مطلع عهدهما بالحكم، أنه لم يكن يُؤَلِّي مرس المُلَفَّات المروضة عليه ما يستأهل من وقت. وليس في يدنا ما يطمئن في هذه الشهادة. ولكن رياض الصلح لم يكن ليهدأ أو يُخَلِّد إلى النوم إذا غادر مملكاته. ولم يُخَفِ سعدي المنلا، أحد أخلافه وأسلافه في رئاسة العككمة، حُبِّه من سعة المروحة التي كان ينتشر عليها نشاطه: «لا أستطيع أن أنصوّر رياض بك الصلح كيف يعمل وكيف يعيش وكيف يوزع أوقاته؟ إن هذا عجيب حقاً».

وقد غصّ رياض الصلح الطرف أيضاً عن كثير من الفساد عاينه من حوله، مقنماً على التصدي له داعي المحافظة على تماسك الصف الحاكم. وقد اشتهرت له، في هذا المضمار، بقلة (تكرانها، وفيها نظراً كثير) مفادها أن إلهة الفاسدين «بالاستثمار» خير من لجنهم إلى حضن «الاستعمار» وقارح رياض الصلح الطائفية بمملكته في نسج العلاقات الشخصية وفي طريقة العيش وفي العمل السياسي وأصبح التغير منها، إلا في لحظات خرج شديد. وهو قائلها، على الأعم، بتعزيز عوامل الوحدة بين الطوائف وتقبل التسوية بينها، وممارسة الحكم في نطاق هذه التسوية، وذلك في مجتمع وُثِر تركة ثخيلة من التنافر بين المياريات السياسية الكبرى لطوائفه، وُثِر أيضاً تركة من التباين في العمران وفي النمو وفي الصور التاريخية المصروف به والمكانة السياسية المترتبة عنه بين مناطق فيه موسومة، بقورها، بمياسم طائفية متقابلة. ولكن رياض الصلح لم يكتف، مع ذلك، بتحسين فرصة سياسية لفتح ثغرة في جدار القاعدة الطائفية المهيمنة على النظام السياسي والمرجومة ترجمة شبه حرفية، (وركيكة بالتالي) لتكوين المجتمع ولمازنيه وليرائه من تاريخه. فلم تكن لتفتت الصلح والفة التمييز المُخِيف في الحظوظ بين البشر بفعل القاعدة الطائفية، ولا والفة الفساد المترتبة اقترافاً لا ينقسم بهذه القاعدة، ولا انتشار المجاري المفتوحة للعب قوى الخارج بمقنرات البلاد من خلال التنافس بين القوي السياسية للطوائف ولا الخطر الراجح دائماً على الانتظام

العام للحياء الوطنية وعلى معبر البلاد نفسه من جزاء ذلك كله. وكان رياض الصلح يعني ما قاله في الطائفية والخائفها في بيان حكومته الأولى. ولكنه كان مبركاً أن الغاية من ذلك لا تُترك إلا بالسياسة، فيحتاج ولوج السبيل نحو «إلغاء الطائفية» إلى اختلاف رُغب للفرق السياسية في البلاد يغطيه وعميمه. ولأن الصلح كان يعني ما قاله، استثمر ما سَنَحَ، في قيام حكمه، من لعنات التماسك السياسي في البلاد ليعيد التنويه بهذه الغاية، أو ليعاشر السعي في هذا السبيل وعينه على ما يستثيره السعي من مواقف وما يلوح له من عواقب. غير أنه اضطرَّ إلى الإحجام تكراراً معتبراً بما كان يعاين ويعاني.

وكان رياض الصلح معروفاً بمحافظته على علاقات مودة بخصوم له، فيما يتمتع بالخصومة السياسية، على نحو آثار العجب أحياناً. ومن أمثلة ذلك أنه في مدى عقدين كان فيهما يشنّ حملاته على الانتداب وأعوانه ثم يتولى الحكم شريكاً لشاره السوري والمستوربين، بقيت حبال الوُدّ موصولة بينه وبين أركان الكتلة الوطنية في السياسة وفي الصحافة، بمن فيهم إميل إده مؤسس الكتلة وأسعد عقل صاحب اليرق. فعلى الأول، في أخرج لحظة سياسية جاز فيها، من تهمة للخيانة. وكان هو - أي الصلح - خارجاً لتهمة من معركة طاحنة خاضها في وجه سلطة منتدبة وجبت في إده نصيرها الأول. وكانت اليرق وبقيت بين أكثر الصف رعاية لعقاب رياض الصلح وعناية بأخباره وأسفاً عليه عند رحيله. هذا مثال من أمثلة. وفي امتداد هذا السلوك، كان يضع إقدام رياض الصلح السياسي، وهو الغملة التي أباحت له أولاً أن يتجاوز كل تمسك مكبل بطهارة الذيل السياسي وكل يوم معتمل من أسعيا الطهارة الوطنية حين يُقدم على استدراج خصم إلى حلف ظرفي أثناء خوضه مواجهة حاسمة مع خصم آخر. أباحت له هذه الغملة نفسها ثانياً أن يتعاز الحيزاً واضحاً تماماً إلى كتلة في المجال العربي وبقي، مع ذلك، بسيطاً محتلاً بينها وبين الكتلة المواجهة. ظهر النوع الأول من هذا الإقدام - مثلاً - في معانين، على الأقل، قام بهما رياض الصلح، في العشرينات وفي الثلاثينات، لاستدراج القيادة الصهيونية إلى الصف السوري في مواجهة السلطة المنتدبة. وظهر النوع الثاني من الإقدام (أو من البراعة السياسية) - مثلاً أيضاً - في مواجهة الصلح بين موقف فاطم أخذه وموقع مدرن بقي يحتله في الصراع بين الكتلتين الهاشمية والمصرية - السعودية أثناء حرب فلسطين وفي غزواتها. إلخ، إلخ.

وقد كان عهدُ شاره السوري ورياض الصلح عهدَ بناء المؤسسات دولة طليحة الاستقلال وعهدَ عمران كبير قامت بعينه الدولة وكان، بمعني من المعاني، عمراً للدولة نفسها. هذان البناء والعمران ذهب بصورهما من الذاكرة العامة ما شهده ذلك العهد من جولات الصراع السياسي، وأولاهما معركة الاستقلال التي طغى عليه اسمها فأخضت تدو، مع ما اتصل بها من أطوار، وكأنها كل ما فيه. طغت على صورة هذا العهد أيضاً ظواهر استقبلت نهايته في سنة 1952: من فساد ومعاينة وتخريب

لسلطة القاتون بسلطان العائلات السياسية. وقد سلكت «ثورة» 1952 «البيضاء» مسلك الانقلاب العسكري في أسر واحد على الأقل، وهو وطنشها ما أنجزه العهد السابق من بناء لهيكل الدولة وتجهيز لهيكل المجتمع، ورغمها القصير العمر أنها حبلت بالخير، في هذا الضمار، تلده بعدما كان عمياً فبعم منها فصاعداً. على أن ما أنجزه عهد الاستقلال الأول، في مضماري العمران وبناء الدولة، حفظه أو حفظ بعضه مما كان قد أنجز أو كان في قيد الإنجاز، فضلاً عن أخبار الصحف والأوراق المتفرقة، كتاب حسن التوبيع، مُحْكَم السبك، سنره رئيس الجمهورية بكلمة وقَّع مع انعقاد المؤتمر الثقافي العربي الأول في بيت مري في أيلول 1947 وذلك تحت عنوان لبنان في عهد الاستقلال. حفظ هذه المنجزات أيضاً كتاب آخر، تحليلي ونقدية، هو المصنف الضخم الذي تركه لنا - بالفرنسية - جبرائيل منسى رئيس الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي ومعه نائبه جوزف نجار وجماعة من المختصين. فهذا الكتاب، وعنوانه خطة لتجديد بناء الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، أرسى الخطة المشار إليها على جردة موسومة بالمعطيات المتصلة بالمجتمع والدولة اللبنانيين من الاستقلال (بل من قبل الاستقلال بكثير، كلما لزم الأمر) إلى تاريخ صدوره في سنة 1948، وقد كان هذا المصير حدثاً رعاه أركان الدولة، وفي طليمتهم بشاره الزوري ورياض الصلح، على رغم المنحى النقدي، الصارم أحياناً، الذي أراده المؤلفون لكتابهم.

وما نستفيد من هذين الكتابين ومن مصادر أخرى تستكمل ما فيهما أو تصححه، أو تغطي السنوات اللاحقة لصدورهما من عهد بشاره الزوري ورياض الصلح، لجهتي العمران وإنشاء مقومات الدولة المستقلة، كثير وكبير ومتعمد الوجوه إلى حد بلزمننا ها هنا بالاختصار منه على بعض من أهم عناوينه...

فإلى رياض الصلح وسليم نقلا، وزير الخارجية في حكومة الاستقلال الأولى، يعود الفضل في إنشاء وزارة الخارجية والسلوك الخارجي، وكان حميد فرنجية قد وضع لنهايتها الأولى في عشايا معركة الاستقلال. وإلى حكومات رياض الصلح وإلى قائد الجيش فؤاد شهاب القريب جداً إليه، يعود الفضل في تحويل «الفرق الخاصة» الموروثة من الانتداب إلى جيش لبناني، بقي صغيراً وضميف التجهيز ولكنه أصبح معترفاً وحسن التنظيم، وذا حصانة مرموقة على أفة التسييس. وقد استكمل في عهد رياض الصلح تنظيم السلطة القضائية وجهازها بعد أن ألغيت المحاكم المختلطة واستقرت للقضاء صفة السلطة الثالثة في الدولة المستقلة، ولكن بقيت عاقلة مسافة حماية هذه الصفة من العبث السياسي، وفي عهد بشاره الزوري ورياض الصلح، استقل للنقد الوطني وجند النظام الضريبي وجند من بعض ما كان لا يزال يداخله من مخلفات، ووضعت أصول جديدة لتنظيم مالية الدولة، وأنشأ ديوان المحاسبة، إلخ. إلخ. وفي هذا العهد أقر قانون العمل (سنة 1946، في ظل حكومة سمعي المنلا)، وكان استجابة لنضال نقابي متماد، وأنشئت، في وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة للشؤون الاجتماعية كانت نواة الوزارة التي حملت الاسم نفسه لاحقاً.



197

197 فلانة كمال (مخطبة)
الرائد الأبيض للفتنة
الجمعة إلى احتفال
بمبنى

198 راض كمال (أ)



198

١٩٧٠ والفتا خلف والده في
صورة عائلية جماعية
٢٠٠٠ رئيس الصلح في
مكتبه ووالده وسام
كاروهاتو تملكه



ولا ريب أن ذلك كله اعتُبرته عيوب، تأتي بعضها من هشاشة التقاليد وشأكة الإمكانيات وضعف الكفاءات أو ندرتها، وتأتي ألفتها من تدخل الساسة وغيرهم من ذوي النفوذ الطائفي في ما ليس من شأنهم. ولم يكن رياض الصلح صارماً في مقاومة هذه العلل وكان يقبّل اعتبارات السياسة وموازنتها أو كانت هي تغلبه. غير أن قوة حضوره في الحكم وبُعده عن الانتفاع الشخصي كان فيهما بعض الطولية من إلقاء العبل على الغارب، فلم تغلّ سيرته في الحكم من مواجهات شديدة مع مستثمري مواقع النفوذ. وفي كلّ حال، أُرسيّت، في تلك الأيام، قواعد لبناء الدولة ومؤسساتها، وأصبح التطويد والإصلاح والاستنهام على همة اللاحقين.

وفي مضمار العمران، يفتّر لبشاره الثوري ورياض الصلح بناءً مئات من المدارس الرسمية في الحن والقرى، وإنشاء التعليم الثانوي الرسمي وتعزيز دار المعلمين وتأسيس الجامعة اللبنانية. فإن كتاب جبرائيل منسى المشار إليه، وهو الأحديث عهداً بين ما تحت يدينا من مصادر بشأن تطوّر التعليم الرسمي في تلك المرحلة، يوضح أن عدد المدارس الرسمية كان 248 مدرسة في سنة 1942-1943 وأصبح 623 مدرسة في سنة 1946-1947 وأن عدد المعلمين فيها كان 402 في التاريخ الأول فأصبح 1502 في التاريخ الأخير، وأن النّبة متعديّة على دفعه إلى 1802 في سنة 1948. وأما عدد التلامذة في هذه المدارس فكان 22844 في التاريخ الأول وأصبح 52422 في التاريخ الثاني. ويشير الكتاب نفسه إلى إلحاق صفوف تكميلية بـ 11 مدرسة وإلى إنشاء ثلاث مدارس مهنية وإلى رصد اعتماد لإنشاء أولى المدارس الثانوية الرسمية في البلاد، ويوضح أن موازنة وزارة التربية في تصاعد مطرد، وأن المصوّل لها في موازنة 1948 يبلغ 7,25 ملايين ليرة لبنانية فيما لم تتجاوز هذه الموازنة في العام السابق 4,80 ملايين. هذه المدارس المستحدثة (والراجع عندي أن عددها تجاوزت سُمائة في سنة 1952) كان معظمها صغيراً وكان يجري إيولها، أول الأمر، باستئجار غرف لها حيثما أمكن، وذلك في أكثر الحالات. ولكنها جاءت لتفتّح جدار المستقبل أمام عشرات الألوف من الأسر المعرومة من التعليم والثاقّة إليه باباً للانتقال من حال إلى حال. إلى تلك صدرت في مطلع العام 1946 (أي في ظلّ حكومة سامي الصلح) مناهج التعليم الموحدة الجديدة وكانت تستلهم، في توجيهها، ما رسمه بيان حكومة الاستقلال الأولى من خطة للتربية الوطنية تحفظ «الغيرة النافع» من ميراث العهد الانتدابي ولكنها تسلك بالتعليم كله، لغة ومضموناً، مسلحاً كان يُعدّ جيداً، في تلك الأيام، وكان موافقاً للروحانية التي حملت البلاد، موحدة، إلى الاستقلال.

وكان القرار بإنشاء الجامعة اللبنانية قد اتُخذ في خضمّ إضراب للطلّاب والمعلمين شهدته الأسابيع الأخيرة لرياض الصلح في الحكم. وفي مجلس النواب، قال رياض الصلح، وهو يوتّع الحكم ويطلب الموافقة على إنشاء الجامعة: «إن الساعة التي أقف فيها (...) وأطلب من رفاقي الموافقة على إنشاء الجامعة هي من ألدّ الساعات في الحياة البرلمانية. لقد طلب إلينا أن ننشئ الجامعة بلسان الشباب المتحمّس وقد وعدناهم بإنشائها. فعدنا قريب ستنشأ الجامعة وستجمع بين أبناء البلاد جميعاً. فهي ليست

مدرسة للتعليم فقط (...). نحن نريدها جامعة وطنية فقط، فلتبوا رغبة الشباب».

وقد غيرت الصورة الجبينة للتعليم الرسمي، في عقدين تالين أو ثلاثة، صورة المجتمع كله بتغيير خريطة النُخب فيه من حيث انتشارها على المناطق والطوائف، وتوزعها بين المدن والأرياف، وتوزع كفاءاتها بين مجالات العمل، إلخ. وما من ريب في أن هذا التغيير اعتَوَّزته عيوبٌ خطيرة وفاتته المواكبة السياسية المناسبة، فأسهم ذلك في إفضاء البلاد إلى أزمات لاحقة معلومة السمات والأسباب. ولكن لا يجوز الطعن، من هذا الباب، في وجهة الحاجات التي لَبَّتها تنمية التعليم الرسمي تلك ولا في تكوينه قاعدةً أولية للولاء للدولة وللشعور بها مَرَّجماً لعية الجماعة الوطنية وللشعور، أيضاً، بوجود حسن ما لهذه الجماعة نفسها. تلك منجزات لم يُكْتَب لها النمو السيئ، في العهد اللاحق، ولا هي سببت لأعاصير السياسة في البلاد وحولها. ولكن الإقلاخ بها، في عتوات الاستقلال، كان استجابةً لحاجةٍ ولعلمٍ منتشر.

وفي أواخر عهد رياض الصلح بالعلم أيضاً، أقر أول اعتماد لإنشاء المعينة الرياضية في بيروت. وكان قد أنشئ، في العهد نفسه، أيضاً، قصر الأونسكو وتوابعه ليستقبل مؤتمر المنظمة الثالث في خريف 1948. وقد سهر حميد فرنجية، وزير الخارجية في حكومة رياض الصلح، على إنجاز أعمال الإنشاء والتجهيز في هذا الصرح وعلى نجاح المؤتمر نفسه، بسرعة وفاعلية مشهودتين. ومن الاستجابات التي شهدها عهدُ بشاره الغوري ورياض الصلح استعدادات عديدة من النُور الحكومية، بعد أن تأسست وزارات وإدارات جديدة أو نمت القديمة، فأنشئت لها أو استُجرت مغارٍ وقصور عدل ومعالم وأبنية إدارية أو فنية ومستشفيات حكومية وزعت بين قواعد المحافظات، ودور للمبليات ومخافز... وسجون أيضاً، على ما أشار إليه رياض الصلح نفسه.

وكان عهدُ بشاره الغوري - رياض الصلح أيضاً عهداً إعادة النظر في التنظيم المدني للعاصمة: من مشروع أُنْغِلِي إلى مشروع أَيْكُوشَار. وهي إعادة نظر بُنيت مرجعاً لجهود تالية وشهت، هي أيضاً، نكسات لاحقة وتعلراً أو خُطْباً في التطبيق. وفي العهد نفسه، نمت شبكة الطرق بين المناطق اللبنانية نمواً كبيراً وجُتدت مداخل المدن، وأولاهها العاصمة، وشُجعت، ووصل التيار الكهربائي ومياه الشرب إلى مناطق كانت معتقرة إليهما، ولكن الشُّوْط إلى إزالة العرمان بقي طويلاً... وأنشئت شبكة الهاتف الآن في بيروت وأقيم مبنى البريد المركزي الضخم على الشوارع الذي حتم لاحق كسب رياض الصلح.

ومن الآثار العمرانية الكبرى لذلك العهد إنشاء مطار بيروت الدولي الجديد في حُلْدَة ليعل، بعد حين، محل مطار العاصمة القديم في بدر حسن، وكان قد أصبح ضيقاً على الحاجات وملتبساً بالمدينة. وقد استوت الطرُوق التي أنشئت لخدمة المطار وربطه بالمدينة بدءاً بالشارع الذي شق على اسم بشاره الغوري ثم بالجادات التي بدأ شقها

في غابة الصنوبر، معارِزٌ جديدةٌ لمنه المدينة. واستوت الجادة المفضية إلى مدخل المطار مباشرةً متنقِساً جيداً طاهر الأناقة والغضرة للمدينة ومتنزّهاً لأهلها في بُعْث القرن التالي. وكان القانون الصادر في أول أيار 1950 قد أرسى قواعد لبناء على جانبيها حفظت لها هذا الطابع إلى حين اندلاع الحرب في سنة 1975. وقد بُنيت المطار، في هذه الحقبة نفسها، مرفقاً عظيم المكانة في الشرق العربي كنه للمواصلات بين أقطاره وبينها وبين سائر العالم فضلاً عن استوائه شرياناً رئيساً للحياة الاقتصادية في البلاد. إلى ذلك، وُضِع في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح نظام لرفاهي صيدا وصور. وفيه أيضاً، وُسِّع خط نقل النفط للمضي إلى طرابلس من كركوك، وأنشئت، في جوار طرابلس، مصفاة جديدة تفريق القديمة طاقة وسعة. ووصل إلى جنوب صيدا خط التابلان القادم من الساحل السعودي الشرقي وأنشئ له مصب لنقل النفط الخام بالبوادر إلى الأقطار المستوردة، وأنشئت هناك مصفاة للتكرير أيضاً. وفي ما يتعدى الجدول المشروع في مقدار التخزين بين الواقع والرنجى من المنشآت النفطية هذه، يبقى أنها وفّرت فرص استخدام لبضعة آلاف من اللبنانيين وأصبحت الرسوم والضرائب الناتجة من نشاطها مورداً يُعتمد به بين الموارِد الكبيرة للمالية الدولة.

وقد كانت لرياض الصلح، بما هو نائب لصيدا والجنوب، لفتاتٌ عنايه خاصة بتلك وبهذا، وكان الانتداب قد غامرهما بلا أثر عمراني يُذكر. فضلاً عن تعصّل الجنوب نصيباً معتبراً من شبكتي المواصلات والمدارس الرسمية، أنشئ بعناية رياض الصلح وأحمد الأسعد، وزير الأشغال العامة في تلك الأونة، مشروع القاسمية البارز في البلاد، آنذاك، بضامته وجليل فائدته، لرق السهل الساحلي بين صيدا وصور، ورّفقه مشروع رأس العين إلى الجنوب من صور. وكان محور القيادة السياسية في هذين المشروعين وفي سواهما من مشروعات الرقي التي وُضعت لمناطق مختلفة من البلاد، ثم تكلّفت درجات متباعدة من التنفيذ، على مهندس ماني لا يُشَقّ له غبارٌ هو إبراهيم عبد الحال وقد أصبح في المرح الأخير من عهد بشارة الخوري مديراً عاماً لوزارة الأشغال العامة. وفي جملة ما أنجزه هذا العهد، في غضون سنوات قليلة، من مشروعات الرقي وسائر الأشغال المائية ومنشآت توليد الطاقة الكهربائية المصاحبة لها، ما يدهش حقاً إذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى حدود الإمكانيات. فليس مشروعاً القاسمية ورأس العين سوى حلقة من سلسلة كانت حلقاتها الأخرى مشروعات أنشئت لاستثمار مياه النهرين الكبير والبارد في عكار ونهر الجوز في البترون وبنابيع اليمونة في ديف بعلمك ونهر الليطاني واللبنوة في البقاع وجز مياه نبع العسل للشرب ونبع المغارة للري في كسروان، وجز مياه نبع الباروك للشرب في قضاء عاليه وإنشاء معمل على نهر إبراهيم لتوليد الكهرباء، إلخ.

وفي صيدا أنشئ، بعناية رياض الصلح، المستشفى الحكومي وما كان يُفترض أن يكون بناء لمدرسة زراعية، في خراج الحقبة ومية، وأصبح الثانية الرسمية الأولى في الجنوب، بعد سنوات، وُضِع حجر الأساس لدار البلدية الجديد وأنشئ الملعب البلدي «مدينة العمّال» ويُني فندق صيدون الكبير الذي عهدت البلدية باستثماره إلى «فنادق طانيوس». وشق

الشارع المريض الذي حمل اسم رياض الصلح لاحقاً وأصبح الواجهة الجعيدة للتجارة والأعمال في المدينة وأذن بتوسيعها السريع نحو الشرق، إلخ. وكان بعض هذه المرافق أيضاً حلقات من شبكة تضمنت منشآت مُناظرة في عواصم المحافظات الأخرى أو في بعضها، إلخ، إلخ.

في مضمار آخر من مضامير العمران، شهد عهد الخوري والصلح ترميم قصر الأمير بشير الشهابي الثاني في بيت الدين بعد أن كانت قد امتدّت إليه يد الغراب. وكان قد استعيد وفات باقي القصر ليرقد فيه، وكان قد دُفن عند وفاته في كنيسة للأرمن الكاثوليك في إستانبول. كانت «عمدة الأمير» في صيف العام 1947 واحتفل بها احتفالاً رسمياً خطب فيه كل من صبري حمادة ورياض الصلح في بيروت وبشاره الخوري في بيت الدين. وأما القصر فعُزل جناح من أجنحته إلى متحف للجهود الإقطاعية اللبنانية وبُجمل جناح آخر مقراً صيفياً لرئاسة الجمهورية واستُرِدّت جميعته رونقها الصالح. وكان رئيس الجمهورية الذي أولى هذا المشروع كل عناية واضح الاعتزاز بما تم.

هذا ولا بدّ لاستتمام معالم الصورة وعناصر الميراث الذي خلفه عهد بشاره الخوري- رياض الصلح، من ترميم خاص على الجانب التشريعي من هذا الميراث. وأول ما يستوقف، لهذه الجهة، هو، من غير شك، التعميل الاستقلالي الشهير للسناتور، في تشرين الثاني 1943، وما تبعه من نصوص دعت استكمال الأبنية المكتتزة للدولة المستقلة في نطاق السلطة التنفيذية والسلطة القضائية خصوصاً. وقد سبق منّا التنويه بما وجدناه مهماً من هذا كله في مواضع متفرقة من هذا الكتاب، فإذا تركنا هذا الشطر «الاستقلالي» من التشريع جانباً، بقي تحت أبصارنا حصاة تشريعي مجلس النواب في أيام الحكومات التي رُسمها رياض الصلح هو إلى التواضع أميل. ولكن هذا العصاد، على تواضعه النسبي، متنوع المجالات وغير خال من عناوين بقلعة الأهمية. هذه الهياكل التشريعية يردفها عدد من المراسيم لا يقل بعضها أهمية وأثراً عن القوانين المطروحة في المجلس النيابي.

ففي فئة التشريعات التي رسمت للنظام الاقتصادي- المالي في البلاد صورته المعروفة، نقع أولاً على قانون التجارة البحرية وقد صدر في 18 شباط 1947. وهو يكمل قانون التجارة البرية الذي كان قد صدر بمرسوم اشتراعي في 24 كانون الأول 1942، أي قبل الاستقلال. يُردف هذين التشريعين مراسيم عدة صدر معظمها بين عامي 1947 و1950 ومرت إلى تسهيل المعاملات البرية، وخصوصاً الحوالات البرقية، وانطوت على تصديق عقيد وأنظمة دولية بينها ما كانت قد أبرمته ملامرات للمعاملات السلوكية واللاسلكية انعقدت في أتلانتك سيتي، وبينها ما كان قد أرساه النظام البرقي الدولي المعدل في باريس سنة 1949 وما أقرّه المؤتمر البرقي العالمي الثاني عشر المنعقد في باريس أيضاً سنة 1947. وفي 11 كانون الثاني 1949، صدر قانون الطيران وهو، من جهة ما، مختلف عن التشريعين السابقين بغلبة الطابع الفني التنظيمي عليه، ولكنه

مكتمل لهما من وجه آخر. ويصح أن ندرج في هذا الباب أيضاً مرسوماً اشتراعياً صدر في 8 نيسان 1950 لينظم «إعادة الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها». فإن الغاية من إصداره كانت تشجيع حركة الترانزيت وإعادة التصدير بما لها من مكانة كانت إذ ذاك مرموقة في الاقتصاد اللبناني ولبثت تتنامى بعد ذلك.

في المساق نفسه، أجاز قانون صدر في 22 نيسان 1947 للحكومة الانضمام إلى اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما - على ما هو معلوم - دكانان في الإدارة العامة للاقتصاد المالي العالمي ومركزان لجميع خيوطه في يد الدول الفنية. وفي 24 أيار 1949 (أي بعد الانفصال النقدي عن سوريا بنحو سنة) صدر قانون النقد وتبصره، بعد ثلاثة أيام، مرسوم يتعلق بتغطية النقد وقد رعياً استقرار قيمة النقد اللبناني مدة طويلة بعد ذلك، ودفعهما أو عتلهما تبعاً في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب قانون سريّة المصارف الصادر سنة 1956 وقانون النقد والتسليف الجديد الصادر سنة 1963.

إلى هذه العناية بالوجه التجاري المالي من الاقتصاد الوطني، نفع على غير لفتة إلى الوجه السياحي الملازم للسابق. فقد صدر في 2 حزيران 1949 قانون موضوعه «الشركات والأفراد الذين يتعاطون التفسير». وصدر في 14 كانون الأول من السنة نفسها قانون ينظم «استثمار الفنادق والملاهي والطاعم والمقاهي والعانات». وكانت الدولة قد جعلت لنفسها موقع رعاية في هذا القطاع إذ أنشأت، بقانون صادر في 7 أيار 1948، «مفوضية عامة للسياحة والاصطياف والإشياء».

في مضمار آخر (ولكنه اقتصادي أيضاً)، يدخل قانون 3 آذار 1947 الذي صدقت بموجبه «اتفاقية مرور الرخيص اللبنانية في أراضي الجمهورية اللبنانية» مع شركة تابلاين ثم قانون 29 أيلول 1950 الذي صدّق بموجبه الاتفاق الموقد بين الحكومة اللبنانية وشركة مديترانيان ريفالين (مديكو) وهي شركة تكرير الرخيص المتفرعة من تابلاين. وقد توقفنا ملياً عند مخاض هذين الاتفاقين وما وافق إقرارهما من تعاند وما لحق بهما من تعديل في فصل سابق.

ومن التشريعات الحيوية التي شهدتها عهد بشاره الغوري - رياض الصلح نصوص دعت تنظيم المهن الحرة الكبرى وممارستها. من بين هذه المهن، كانت مهنة المعاماة وحدها العائلية، من عهد بعيد، بنظام حشد شروط مزاولتها وأرسى هوكلها النقابي. وفي 26 كانون الأول 1946 (أي فور عودة رياض الصلح إلى الحكم على رأس حكومة الثالثة)، صدر قانون «ممارسة المهن الطبية في لبنان» وصدر في اليوم الأخير من السنة القانون القاضي بإنشاء نقابتين للأطباء في البلاد، ثم لحق بهما في 17 تموز 1947 مرسوم أوجب «تخصيص مورتين في السنة لامتحان الكولوكيوم». وفي 29 تشرين الثاني 1948، صدر قانون نظم «ممارسة مهنة طب الأسنان» ثم ألحق به آخر، في 27 حزيران 1949، أنشأ نقابة أطباء الأسنان. وكان قد صدر، في 10 شباط 1948، قانون نظم «ممارسة

الطبّ البيطري»... وفي 22 كانون الثاني 1951 (أي في الشهر الأخير لرياض الصلح على رأس الحكومة)، صدر قانون مزاولة مهنة الهندسة وتنظيم نقابتي الهندسين في بيروت وطرابلس، إلخ، إلخ.

١٣٦ أسبقية السياسة

إذا كانت تقلبات الزمن بالبلاد قد طَـمَسَتْ أو مَرَّتْ معالمَ كثيرة من جهد التأسيس هذا، على اختلاف وجوهه، فإنّ رياض الصلح بقي منه مشروع بسيط الملامح هو مشروعه السياسي، وبقي منه أيضاً أسلوبه الرهيف وصبره الجميل ودهائه المهود في السعي إلى تنفيذ هذا المشروع. في الحكم، كان الرجل محيطاً بما في البلاد من تيارات متخالفة وبما يمليه هذا التخالف من أناة ومن إعمال للمعكة، للمواسمة ما بين عمل البناء الوطني بوجوهه المختلفة وتحصيل قدر من الوحدة الداخلية يحسي هذا العمل، إذ لا يجعل منه سبباً لقسم ظهر البلاد. كان الرجل مثقراً على إدراكه فد لأهتية السياسة ولأسبقيتها بما هي إدارة حسنة للشأن العام على كل نشاط آخر: على المثاليين الوحدويين والاستقلاليين بعد ذاتهما وعلى قتال الأعداء بعد ذاته، وعلى إصلاح الدولة بعد ذاته وعلى الإعمار والممران بعد ذاتهما. ففي العمل السياسي وحده، حين يكون محيطاً بجملة العوامل الفاعلة في وضع البلاد وبخطط مختلف اللاعبين وباستجابات مختلف القوى، يتبين ما يمكن أن يؤول إليه كل عمل إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرّاً، ويتبين اشتباه الخير والشر خصوصاً وإمكان أن يستحيل شراً ما يعدّ بعد ذاته خيراً والعكس بالعكس... يتبين إن كان ما يفرضه المبدأ سيقبي على سمو المبدأ أم سيعيله إلى بلية لمن اعتمدوه وعنوه غاية المنى ومفتاح السعادة. كان رياض الصلح وحيداً في شبابه وبقي على هذا المبدأ. ولكنه لم يترنّد في تنحيته من حيث وجده باباً إلى الفرقة وإلى ممار الأوطان. وهو كان استقلالياً ووجد في هذا المبدأ مصوراً يمكن أن تتكون حوله وحدة مرموقة للصنف. فكان أن مضى إلى أقصى المتاح في هذا السبيل، ولكنه كان يقيس خطاه ويستطلع الممكن في كل مرحلة. كان الرجل شجاعاً يتقبل التضحيات بأنواعها ولكنه لم يكن يعتمد لشجاعته ولا لنعته للتضحية. كان يسأل عن الفائدة من هذا ومن تلك، ويفتح أبواباً للمداورة والمتفهم والتراجع والصبر، فلا يترك إغراء التفتّم الأعشى يقبله ولا العية خطبه تستعود على بصيرته وبصائر سامعيه.

والذي أطلق عليه اسم «الميثاق الوطني» لم يكن مبدأ مجرداً أو عقيدة مرفوعة في معزل من السياسة ومن ضغوطها المتزايدة. وإنما كان هذا الميثاق رداً سياسياً بالغ الإحكام على تحديات سياسية برزت في عشايا تبلّره، واستمرت سنين طويلة بعد استيلائه وبعد اتّخاذ اسم. استوى الميثاق رداً، لا على «وحيية» هؤلاء «انصرالية» أولئك في الداخل اللبناني وحسب... بل أيضاً على المطالبة الفرنسية (الفرنسية - البريطانية لاحقاً)

بالمعاهدة وبالتركيز الممتاز ثم على البحث الذي أخذ يصبح محسوماً في نهاية الأربعينات عن صيغة «الدفاع عن الشرق الأوسط». وهو استوى رداً في الضمار العربي، على مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ثم على خبط الانفلا بين السوريين بين مشروع وحدة سورية - عراقية ومشروع أخرى عربية شاملة طرحته حكومة ناظم القدسي في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم. في هذه المواجهات كلها وفي غيرها مما جرى مجراها، كان الميثاق يستمد قوته من غلبته على مواقف تنازعت المجتمع السياسي اللبناني ومن تركية الوقائع التاريخية له وتوطيدها إياه ومن الضمانة التي مثلها ساسة مسؤولون ذوو حظوة شعبية وصلوا إليه بعد تجارب ممتدة تخللتها عثرات وبدأت معارضة له ومتمارضة في ما بينها. وكان رياض الصلح، بين هؤلاء الساسة، في صدارة الصف الأول.

وجسد رياض الصلح في استواء لبنان دولة سيدة خير ما يستطيعه اللبنانيون لأنفسهم، وما يستطيعه العرب اللبنانيين ولأنفسهم أيضاً. وهو إذ ضلع في تحصيل هذه الدولة ثم في بنائها، تقبل ما استلزمه ذلك من مثابرة ومصابرة بل مقارعة لقوى قريبة وبعيدة، فلم ينتكس إلى خيار له سابق ولم يقبل حثاً ممن شاولوا له هذا الانتكاس وظلوا يهولون أن يجدوا فيه لساناً ناطقاً بأرادتهم في بلاد هي بلاده وقد أصبح مؤمناً على ما شاءه لنفسها وشاءه هولها. وهو قد غلب المثال الاستقلالي في حالات الأقطار العربية التي سابر خطاها أيضاً. غلبه لأنه وجد الغالب بين المرجعيات الضاعلة ولم تكن غلبته لتعني أنه سهل التحصيل. وأما الوحدة فارتضى لها رياض الصلح صيغة الجامعة العربية منطقاً وبداية لا لتفضي، بعد ذلك، إلى زوال الدول المستقلة بالضرورة، بل ليصبح الاستقلال نفسه ضماناً لصحة التضامن واستقامة التعاون وفاعليته. ولأصالته في السياسة، كان رياض الصلح يكره وضع العسكر أيديهم على هذه الأخيرة وأسلوبهم الجلي فيها ومصادرتهم بالقوة تنوع الإيرادات الساعية في مجالها. على أن ما شهد رياض الصلح من بدء للمهدد المسكونة في قطر واحد كان عسقي الألفة له سوف ينتشر، بعد موت رياض الصلح، إلى عديد من الأقطار العربية الأخرى، وسيصبح أشد عنفاً وصلفاً من كل ما شاهده رياض الصلح وما عانى بعضه. لم يُلح رياض الصلح في كل ما سعى إليه. لم يكن ذلك في الإمكان أصلاً إذ لا نهاية لهذا النوع من السعي. حتى أن تميز التاريخ في هذا المشرق بدا لاحقاً وكانه انقلاب على سعي رياض الصلح وأقرانه وعلى أسلوبهم في السياسة. ولكن عبارات من قبيل العزّة والاستقلال للشعوب والتضامن مع حفظ السيادة للدول وسياسة المختلف في المجتمعات كانت قد جرت على لسان رياض الصلح أو هي ظهرت بعده لتستفي أفعاله، ثم بقيت قادرة على فرض نفسها غايات لا بديل منها ولو كنا لا نبي نبتعد عنها. لا بديل عن بساطة هذه القيم، وهي خلاصة تاريخ وعصر، ولا عن التعقيد والتفرع في سبل السياسة إلى إدراكها أو إلى حفظها. ذلك هو القليل الكثير الذي بقي لنا من رياض الصلح.

في البيان الوزاري لحكومته الثالثة (في كانون الأول 1946)، كَتَبَ رياض الصلح ما معناه أننا أنشأنا الدولة وبقي علينا إنشاء الوطن. وفي المقعد التي تلت رحيل الرجل دأبنا على رفع هذا الشعار مغلوباً. ولا تُحِيلُنَا الصيغة التي اعتمدها رياض الصلح، بالضرورة، على تغيير تلك التي اعتمدها من بعده. فنحن قد استغفنا ما نقوله من خبرة متعادية، موجعة في معظم الأحيان. مع ذلك وبقي هذا الشعار الذي وقَّع عليه اختيار رياض الصلح جديراً بأن نتأمله ملياً. فربما كانت فيه حقيقة أبعد غوراً مما نحسب ومما نقول.

بيروت، تموز 2005 - تموز 2009





ملحق

كتب إلي أحد رفائي في العاصمة يقول:

أعرف أن فكرة معارضة الانتلاليين والتمنر من أعمالهم سائدة في سوريا وأعرف أن الانتلاليات الأخيرة جاءت ضعفاً على إنبالة فما بالكم أيها السوريون وقد سقط دور التمهيد والبطالان وأتى دور العقائقي والبرهان لا تسمعون في ترتيب هذه الفكرة والاستفادة منها بما يعود على بلادكم بالخير وتلك بالفتح نوال لعرب الحرية والانتلاف ونشر خطته على صفحات الجرائد وبيان ما قلعت عليه من الدعائم مع إظهار محسناتها ومميزاتها.

لو كان هذا الرفيقي هنا ورأى إقبالنا معاش البروتيين على نادي الحرية والانتلاف أو حضر افتتاحه وسمع الأستاذ صاحب المنار يبين معنى الحرية والانتلاف وما ظهر من سيرة الانتلاليين وما يعلن أو رأى صاحب الانتلاف الأغر يتكلم في سبب تشكيل العرب الانتلالي ويحضر ما يتقبله للبعض عنه أو عدم قابلية بلادنا لقبول الأحزاب لسمع النطق الفصيح ورأى الاستقرار للجميع ولكل اكتفى بالجملة الأخيرة من كتابه. فتتفيذاً لرغبة هذا الرفيقي العفة أتيت بمقالتي هذا مبيناً روح الخطة الانتلافية والأمر التي قامت عليها فأقول:

نشأ حزب الحرية والانتلاف وترعرع واكتسب ثقة الأمة في العاصمة بانتصار مرشحه طاهر خير الدين وهي تحت نير الإدارة العرفية وفي وقت كان كثير من الناس يرى أن البقاء على الانتلافية أضمن للمصالح الخاصة وأمن على الحياة. ومع ذلك فقد أقبل عليه القوم إقبالاً عظيماً لأوجب استغراب الجميع خصوصاً من داخلهم القروى من التلاليين فبدأوا يتساءلون عن سبب هذا التهافت ودواعيه ويأتون على ذلك بعجج وأقاويل عديدة بعضها بعيد عن الحقيقة وغير مطابق للواقع والبعض الآخر مطابق بعض المطابقة.

وقد خطر لي أن لذلك سببين أصليين أولهما أن مؤسسي هذا العرب رجال عرفوا بالإخلاص التام والوفائي في الوطنية والابتعاد عن كل غرض خاص واشتهروا بالصدق والاستقامة والتعلق بأهداف القانون والبرصوخ لأشد أحكامه صرامة. وثانيهما لأن العرب أتى في أوقته موافقاً لفكر معارض حصل في البلاد لدى معظم الأمة سائداً لغراغ عظيم شعر به أكثرنا حتى أنني مؤمن أن كثيراً ممن قرأ الخطة الانتلافية حتى من نفس الانتلاليين قال هذا حزب موافق لعائلة الدولة المامة ومكافئ لمصالح قومي الخاصة.

فينتج من هذا أن حزب الحرية والانتلاف أسس على احتياج ضروري بعد تجربة ثلاث سنوات أفلست عقبتها سياسات المركزية والإجفاف بحق العناصر وهذا أول مميزات العرب الانتلالي على الجمعية الانتلافية التي دخلناها أفواجاً أفواجاً كرهاً في عهد

العبيد ومظالمه فقط ونعني لا نعرف ما هي الخطة السياسية وما هو الحزب وما هي أعماله وهي أيضاً من أعظم مرجحات الخطة الائتلافية على البروغرام الاتحادي المستخرج عن نظام عمالية والمنظم في وقت كان رأي الاتحاديين فيه (ومن المصيبة أنهم لم يذالوا على رأيهم) أن مجرد إعلان الدستور والتظاهر ببعض مظاهر ثيورية كافيان لإغلاء شأن الأمة وتوحيد عناصرها حتى واسترجاع البلاد المقتلصة منها.

والذي يرهان يطلب على صفة هذا المنصب أعظم من عزم الائتلافيين هنا على اتخاذ دائرة لناديتهم أكبر من الدائرة العاصرة وهي على رحبها تسع الفئات العديدة مما يدل على شدة الرغبة في هذا الحزب مع أنه يعلن للجميع أن لا منفعة خاصة من ورائه لكن كيف يتعنى للمتنصع أن يجاري الطبيعي وهيئات أن يمكن إيجاد شعور في هذه الأمة بالرغم عنها.

ولربما خطر لبعض الاتحاديين تذكري بالجمهرات التي تعقد سنوياً في سلاتنيك والتي من وظائفها النظر في برنامجهم وتفيقه على تطلعات الشعب وهذا الاحتياج الفهم عنه فأجيبه بأن كل من يمعن النظر في البرامج الاتحادية يرى أن أولها خير من آخرها. وسبب ذلك بسيط وهو أن من بينهم إدارة الجمعية كانوا عند إعلان الدستور أقرب إلى الشعب منهم إلى الحكومة وكانوا ينوون نزع سلطة عبد العبيد بقوة هذا الشعب. أما وقد نالوا الوظائف وتربصوا في دسوت الوزارات عن غير لياقة وأهلية واستعقاق وأصبح الشعب نفسه قوة تناهضهم جعلوا يمسألون خطتهم [مؤان] تليق بحكومة استبدادية وتناسب نظامات البوليس والجنديرة أكثر من مناسبتها لعاجات الشعب. كل ذلك فنتاً بمراكزهم وحفظاً لحياتهم. وإني أرجو الكلام الفصل في هذا الشأن إلى فرصة أخرى.

قام الحزب الائتلافي على معائم ثلاث قانونية صريحة لا تترك مجالاً للريب ولا موضعاً للشك وهي بعيدة عن روح التضليل والتوجيه توافق العناصر بأجمعها ولا تمس بمصالح الحكومة المركزية كما يدعي البعض بل تسهل عليها أعمالها وتعلي شأنها وتوطد أركانها وهي:

أولاً: تأييد الدستور الصحيح بجميع الوسائل القانونية وافتتاح دور قانوني صريح في كافة معاملات الدولة مع توسيع سلطة مجلس الأمة (المادة 1 وما يليها من المواد حتى المادة 13).

والقصد من هذا أن الحزب الائتلافي يفهم المشروطية بخلاف ما يفهمها الاتحاديون. يفهمها في تفريق السلطة على القوى المشروعة والمحدرة لغة الدولة والأمة لا حصرها في أشخاص قليلين يريدون أن يكونوا في وقت واحد نظاراً (أ) وشاراً (ك)، منتخبين ومنتخبين، مأمورين وأهالي، محافظين وأشرافيين، موافقين ومخالفين، يريدون أن يكونوا الكل في الكل، مع أن [في] اسم المشروطية فضلاً عن حقيقتها مانعاً لهذا الاحتكار.

ومن افتتاح الدور الثاني يوم الثلاثاء ١٢ من الشهر الذي كان فيه ناظر الداخلية يقفل الصحف مجرد شكافة تأتيه من أحد (القلوب) وبذلك يعتدي على أعظم حق من حقوق الأمة. يريسون إنهاء هذا الدور الذي كان يشك فيه المخالف للاتعاية من عدالة حاكمه لأنه كان يرى بعينه الفرق بين معاملته له ومعاملته للاتعاية الموافقة مع أن الاثنين عثمانيان. يريسون إنهاء هذا الدور الذي كان يقف فيه طلعت بك (ناظر الداخلية السابق) في المجلس ويقول بملء فيه: «لا لزوم للاتفاقية التي اقترحتها كامل باشا وحسين حلمي باشا وقررت تطبيقها في اليمن فأنا أتمهد بإخضاع الإمام في شهرين» ثم يمضي الشهران فالسنتان ويهلك ستون ألفاً من الشبان العثمانيين وتتكد الدولة مصاريق باهظة ثم يرجع فيقبل ذات الاتفاقية بل بشروط أشد ولا يجسر المجلس على سؤال هذا الناظر سؤالاً بسيطاً عما سبق من تمهيد. يريسون تطبيق القوانين على الكل بالسواء ووضع نظمات لسيولة النظار والمأمورين يرفون بمدها كيف يسبرون أمور هذه الأمة.

أما توسيع سلطة المجلس وبالنتيجة سلطة الأمة فقد نظر إليها الائتلافيون نظرة واسمة وأعطوا المجلس حقوقاً كبيرة أكتفي بنكر واحد منها وهو أنه يحق لكل مبعوث أن يطلب أي ناظر شاء للمجلس دون مراجعة رأي الاكثرية فيستوضحه عن أمور يرى المبعوث فيها إجحافاً بحقوق الأمة وإن لم يقنع المجلس بتصريحات المستوضح أسقطه من منصبه مع أن خطة الاتعايين لا تمكن المبعوث من استجلاب النظار للمجلس إلا بموافقة أكثرية ومن هنا يترك الفكر فضل الشكل الأول على الثاني وصعوبة إجراء المراقبة للحقة حسب خطة الاتعايين ويدرك أن عدم مجازاة أمثال حقي باشا منبعت عن هذا التقييد.

وقد تهادى الحزب الغالب العام الماضي في استعمال هذا الشكل أي أنه كان يطلب رأي الاكثرية التي كانت تعارض كل طلب يتقدم من للنائب المعارض حتى كاد يعجز على المخالفين الكلام، ومعنى هذا أن حزب المخالفة ولو كان أقل من الحزب الغالب بمبعوث واحد حكم عليه بالسكوت مع أنه لا توجد قوة تمنع المبعوث المخالف ولو كان فرداً في المجلس عن التكلم في أي أمر شاء.

ثانياً: اتخذ طريقة مستقيمة وسياسة صادقة صريحة مع كافة الدول والانعياز بصورة قطعية لمجموع من الجموعين الدوليين [أين] الذي يمكنه المحافظة على مصالحنا الحيوية السياسية (المادة 29 من الخطة الائتلافية).

كثرة ما قيل في هذا الشأن يكفيني مؤونة الإسهاب. على أن حادثة طرابلس الغرب علمتنا أن لا نعتمد على كلام أمثال حقي باشا الذي كان يصرح قبيل الحرب بأيام وجيزة بأن علاقتنا حسنة مع كافة الدول وكلها لا تريد لنا إلا الخير، لذلك يجب علينا الانضمام إما للاتفاق أو للتحالف.

ثالثاً: اتخذت سياسة (توسيع المأذونية) في الإدارة (على ما ورد في خطة الحزب) والمعارف والنافعة وما شاكلها مع الاحتفاظ بالوحدة السياسية والسعي لتقوية العناصر ضمن الدائرة العثمانية وإعطاء كل عنصر ما يتطلبه من الحقوق المشروعة.

هذه الدعوى بيت القصيد في خطة الحرية والائتلاف والسير على خلافها كان من الدواعي الحقيقية في تأسيس الحزب.

ولم يقيم الحزب الائتلافي بهذه الخطة إلا لأن مؤسسيه قد ائتمنوا بأن إدارة هذا الملك الواسع المختلف العناصر لا تتسنى إلا بهذه الطريقة أي بإعطاء كل عنصر حقه المشروع.

والمرتاب بصحة هذا المبدأ تقدم إليه برهاناً سريعاً ثورات اليمن وفتح حوران والكرك وغانم العرب ومطالب الألبان وما أشبه من المشاكل الخطيرة التي كانت تجر هذا الملك إلى الضراب والتي هي بذاتها دلائل مجسمة على سخافة عقول من أداروا الملك أربع سنوات وبرهاناً ساطعاً على فساد المسمى الاتعادي «بلزوم النواب الشهير».

أما اللامركزية التي يتشدد بها خصوم الائتلافيين ويتخذونها وسيلة للطمع في حربهم فهم لوموا أن اللامركزية تنقسم إلى عدة أقسام منها اللامركزية السياسية وهي التي يأبأها الائتلافيون ويردونها بقبولهم الوحدة السياسية لا غير أي إنهم غير مرتضين بالعمال العاضرة أيضاً ويريدون تقوية أواصر الوحدة السياسية أكثر من الآن ولا مركزية أخرى كاللامركزية في المعارف والنافعة وما شاكلها وهي التي يتطلبها الائتلافيون بكل شدة لما هو معلوم عن قوائدها.

على أن النين يأخذون كتب الحقوق ويتناطون منها كلمة لامركزية وعربون عنها ما تصل إليه أفهامهم فقط دون الإمعان بحقائقها مثلهم مثل المكثفي من الآية الكريمة بـ «ويل للمصلين».

أما اللامركزية وتعريضها الصحيح فسأقرز له باباً آتي فيه على ذكر ما تحتاج إليه هذه البلاد منها والسلام.

رياض الصلح

كثير قال الاتحاديون وقيلهم في الوزارة الفازية وأخذوا يضللون الرأي العام بمسائلهم المعروفة وشبهون حقيقة الفكرة الوطنية التي قبل لأجلها رجال هذه الوزارة بإدارة شيون الحكومة بعد أن كاد المخلصون من هذه الأمة بياسون من مستقبلها، لذلك رأيت أن أقطع سلسلة كتاباتي في العرب الاثتلافي وخطته وشرح موادها ومقابلتها مع الخطة الاتحادية لأقدم عليها هذه المعالجة لمعلمها تقوم بإظهار بعض فضائل الوزارة الفازية وأعمالها.

أجمعت الأمة على استعسان سقوط الوزارة السعيرية واستقبال الوزارة الجديدة بتلك المظاهر التي ذكرتها زمن إعلان الدستور وأيقنت (ما عدا الأشخاص القلائل الذين يرون أن نظارتي الداخلية والمالية لم تخلقا إلا لطلعت وجاويد وأمثالهما) أن خير حل للمشاكل التي خلفها الاتحاديون هو الحل الذي يجده رجال هذه الوزارة لما عرقوا به من بعيد التجربة والتمسك بالوطنية العفة والبعد عن الأغراض الشخصية ولا عجب فكلهم من الشيوخ الذين تقلبوا في أرقى مناصب الدولة وعركوا الدهر وخبروه ولم يبق لهم من مآرب في هذه الحياة إلا حسن الأحوثة والذكر الجليل.

دخل الفازي مختار باشا وزملاؤه الباب العالي والبلاد كلها نائمة على الاتحاديين بسبب الانتصابات الأخيرة، دخلوه والثورات ناشبة في اليمن وألبانيا، دخلوه وأوروبا بأجمعها غير راضية عن أعمال الحكومة الاتحادية، دخلوه وأول عمل قرووه تنفسي كل خطيئات المور الاتحادي والمحافظة الفطمية على العهد التام تجاه أحزاب المملكة ومسألة الجميع فتربط قلوبهم بالحكومة ويظهر الفريقان بمظهر قوي أمام الخارج وموحد بمناظم الائتلاف في الداخل.

سمعوا فوجدوا لذلك حلاً مرضياً كان الأخرى بذات الاتحاديين أن يتقبلوه بكل سرور وارتياح وهو اعتبار الوزارة الفازية أن دور الانقلاب الذي يعقب عادة الثورات وتحدث فيه الأمور غير الاعتيادية قد مضى وانقضى يسقط الوزارة السعيرية وأن الدور للعاصر هو الدور القانوني الذي تركن فيه الأحوال ويتقلب العدل والقانون على الظلم والاعتساف والمعاملات الكيدية.

على هذا الأساس أرادت الوزارة الفازية أن تبني أعمالها وقد صدقت فلم تجعل المجلس إلا بصورة قانونية وتمت حقاً من حقوق الأمة حفظاً لحسيات الاتحاديين الذين ما كانوا يحافظون على شعور مخالفيهم ولا أرواحهم. وهكذا فعلوا في حل الإدارة العرفية وقد برهنوا بذلك على اعتقادهم التام بأن وطنية الاتحاديين تمنعهم من إحداث قلاقل في البلاد.

وقد عممت الوزارة الغائبة إلى قائمة المعكومين السياسيين التي كانت الوزارة السابقة قد تكومت بوضعها بعد وعد دام تعليقه ثلاث سنوات وصافقت على الإفراج عن المبرجة أسماؤهم بها وزادت عليهم أسماء مناهضي الاتعاديين بعد الدستور كطاهر خير الدين الانتلافي الذي لا نذب له إلا ثقة الأمة به وانتصاره على المشرع الاتعادي قبيل الفسخ الأول، وعلى كمال رئيس تحرير إقدام أعظم نابضي الأتراك، وأحمد شريف باشا سفير ستوكهولم في الدور العميدي وهو الذي كان يمد الجمعية الاتعادية في تلك الدور بما وصلت إليه يده ولم يأت على شيء يستحق العقاب إلا انتقامه أعمال زملائه في الجمعية واستنقائه منها بعد أن يئس من إصلاحها. وقد كان كبار الاتعاديين يحكمونه ويعتزمونه ويضعون الولائم التي يقيمونها تحت حمايته ورعايته فلما انفصل عنهم صاروا يرمونه بالخيانة والارتجاع.

هذا وقد نظرت الوزارة الغائبة إلى المسألة الألبانية نظرة حكيم خبير فأدركت أن مطالب الألبان معقولة لاتطابقها على الأساس الذي وضعه رشيد باشا وعلي باشا وهو الأساس الذي أراد الاتعاديون نقضه كما صرح بتلك نورادونجيان أفندي ناظر الخارجية في مقابلته لمخابر جريدة الدالي لتغراف الإنكليزية في حينه عن «العثمن». كما أنها ربت من هذه المطالب ما رآته معجفاً بصقوق الحكومة كطلب توزيع السلاح.

وبمناسبة الثورة الألبانية أذكر كلاماً لمنسوب المقطم في الآسقة قال:

«صرح لي أحد وكلائنا الكرام أن سياستنا الخارجية والمالية غاية في النجاح والنظام فلقد وفقت الوزارة في أقرب زمن وأقصره إلى إتمام أعظم عمل. وإذا صبح ما رواء اليوم بعض الصحف التركية والأجنبية عن سكون الثورة في المسير والاتفاق مع الإبرسي وجماعته فالوزارة العاضرة تستحق أن تسمى حقيقة وزارة الأمن والسكون لأن توفيرها إلى تسكين ثورتين وتأمين العائلة في البلقان وإرضاء العول في أقل من 40 يوماً ليس بالأمر العادي البسيط الذي يقدر عليه كل إنسان».

ومصادقاً لهذا الحكم أقول إن اعتبارنا المالي قد زاد مع أننا في حرب والوزارة نسمعنا كل يوم تصريحات لأحد أركانها وكلها مجمعة على عدم قبول الصلح وقد تصاعدت أسهم سكة حديد الزوم إليي إلى مائتين وثمانية فرنكات وخمسين سائماً على أنها كفت يوم سقوط الوزارة السعيدية تساوي مائتين وفرنكين فقط.

وهذا الرقي أكبر دليل على تحسين السياسة العثمانية تحسناً محسوساً جعل أرباح الأموال يتهافون على شراء هذه الأسهم.

أما من حيث الصلح مع إيطاليا فقد سمعنا بالأمس تصريحات كامل باشا ونورادونجيان أفندي برفض حكومتنا الشروط الإيطالية وقد أيدت الوزارة بأجمعها هذا الرفض كما ورد في برقيات الشركة العثمانية.

ومن يطلع على بوقيات النادي الائتلافي الأخيرة يَرُ أن الصلح أصبح ضرباً من المستحيل. على أن صحف أوروبا الأخيرة جاءتنا بنياً خطيراً يدل على حكمة ودهاء، ويذكرنا بمهارة السياسة الإنكليزية وهو أن الوزارة الفائزة مع تيفتها بإسراء إيطاليا على قرار الضم وأنها تآبى استرجاعه فقد تظاهرت بإتمام مخابرات الصلح التي كانت جارية في سويسرا بين النمساويين والمثاليين والإيطاليين وأخذت تعاولهم من وقت لآخر لتتمكن من إنجاز المسألة الألبانية وتقرير السلم في البلقان وهكذا كان. فبوقيات النادي الائتلافي نقول (أصبح الصلح مستحيلاً، البلقان في هدوء وسكون).

أما ما يتعلق بالقتراح الكونت برشتولد فقد اتفقت الصحف الأوروبية على أن السياسة الاتباعية هي التي جرتنا إلى هذا الاقتراح كما يسلم بذلك للعقل السليم.

ولو أن زمام الأحكام لا يزال في يد الاتباعيين لكان هذا الاقتراح وضع بشكل مداخله فعلية. غير أن دهاء الوزارة المعاصرة وتوفيقها إلى إنجاز المشكلة الألبانية أضعفناه فلم يقدم للوزير النمساوي على تقديمه كتابة بل اكتفى بعرضه شفاهاً وهو لا يزال حتى الآن موضوع مداوله بعض السفراء بصورة شفاهية بسيطة وقد قابلته الدول بالإرتياح الفظاير وشكت من نقصه ولججته فدقنته في هذا الشكل بأبهة واحتفال فضين كما صرح بذلك مندوب اللقطم في الآستانة مستنداً بقوله على اعتقاد الدوائر الرسمية فيها.

هذه هي الوزارة الفائزة وهذه أعمالها التي قابلها الاتباعيون بالتمرد فطوراً يعمسون إلى إلقاء اللق في الزوم لإيلي وتارة يزرع بذور الشقاق بين العناصر بما يبيخه من المفاصد في طينتهم فجنينهم وهي لا تزال تقابلهم بالحلم والتؤدة مع أنهم لا يستحقون منها هذه العناية.

بقيت لي كلمة عن المأمورين وهي المسألة التي أشغلت الوزارة للفائز ودحا من الراسم وكانت سبباً لاستقالة حسين حلمي باشا منها.

ويقول الاتباعيون لرجال الوزارة ما بالككم تعزلون المأمورين من وظائفهم بعد أن أمرتهم بعدم الاشتغال في السياسة. فيجيبهم الائتلافيون بأن الأهالي بعد أن ذاقوا ما ذاقوه من مداخله هؤلاء المأمورين أثناء الانتخابات بل التعيينات الأخيرة لا يزالون مرتابين بهم ويحسبون أنهم لا بد من مداخلتهم في الانتخابات الجديدة إذا ظلوا في وظائفهم. ومن كان في ريب من ذلك فليهبط معي إلى أقرب مدينة من بيروت يرى فيها الاجتماعات تتوالى ويسمع أن مندوباً من المركز الاتعادي في بيروت قد ذهب يوم السبت الماضي إليها وقابل أحد كبار المأمورين مقابلة طويلة وسيرى القادم عليها نتيجة تهجمه على مخالفة الأوامر للصريحة.

وللأهالي الحق بهذا الإرتياب لأن معظم المأمورين ما زالوا على غيرهم. وإذا كان المأمورون الاتباعيون لا يتدخلون في الانتخابات حفظاً باليمين التي أقسموها فبأولى

حجة أن يحافظ على ذات القسم المأمورون الجدد خصوصاً وأن الوزارة الفارقة لا تنظر في أمر التعيين إلى حزب دون سواه بل إلى الجدارة والاستحقاق. ويمكن إثبات ذلك بذكر أسماء الذين عينتهم مجدداً فهم من كل الأحزاب.

وإذا كان في المملكة أحزاب غير الحزب الاتحادي أفليس من العدل أن يعين من تلك الأحزاب موظفون على نسبة عندها.

والآن أمامنا انتخابات قريبة فمن رأى تداخلاً من الاتحاديين أو سواهم فليشك أمره إلى الوزارة فالفرق بينها وبين السابقة عظيم كما يعترف بذلك الاتحاديون والسلام.

رياض الصلح

للحق-1 ج جبل عامل والإصلاحات الجديدة

الاتحاد العشائري، العدد 1221، 3-10-1912

إذا لم يكن للمستور من فضل إلا إيجاب التعارف والتواصل بين أبناء البلاد وتأهيل روابط التحالف والتآخي بينهم لكفاه حسنة فضله على كافة أنواع الحكم المطلق وكفانا سبباً للتعليق به والإخلاص له.

من مقتضيات الدستور وما يدخل فيه من انتخابات وتشكيل أحزاب وإصدار جرائد تبحث فيما يتعلق بالبلاد ومن شروطه الأساسية التعارف والتواصل. وهذا جبل عامل وهو على قيد ساعات من بيروت ظل غير معروف منها وهي غير معروفة منه معرفة اجتماعية تامة حتى إعلان الدستور حيث احتاجت كل بلدة لمعرفة قوى الأخرى وأماليها الانتخابية كثرت الزيارات المتبادلة وتصدت الكتابات في الجرائد ثم أنت بعدها انتخابات المجالس العمومية وما يتبعها.

وه على ذلك ما أوجده الصنف من الروابط الفكرية فتقدم الكثيرون من أدباء جبل عامل للكتابة في هذا الموضوع بعد أن كانوا يعييين عنه وحمل تيار العلم الجارف ناشئة هذا الجبل على المخول في المدروس البيروقراطية إلى غير ذلك مما يطول بي ذكره من الأسباب التي جعلت جبل عامل وبيروت يتعارقان تعارفاً أعظم ويرتبط كثير من وجهائهما وأدبائهما وتلامذتهما بروابط الصداقة والمعة والإخلاص.

ولو لم يجنح الاتحاديون إلى طرقتهم المعلومة التي كادت تلقي اليأس في قلوب الأهالي وتسلوا بالأسباب التي تعود بالنفع على البلاد كنشر المعارف وتعميمها وفتح الطرق العمومية لكان هذا التعارف بلغ مبلغاً عظيماً وأتى على البلاد بغائدة كبرى.

على أن أملنا بهذا الدور الجديد وما نراه من مقدمات الأعمال التي يقوم بها رجال الوزارة الرشيدة تميم هذا التعارف بين أهالي البلاد على اختلاف طبقاتهم فيشعر الأديب العالمي مثلاً بلزوم معاضدة زميله البيروتي واقتفاره إليه في الحاجة المتبادلة ويقوم التاجر البيروتي بكل مساعده تجارية نحو رفيقه العالمي كذلك يتعارف الصانع والزارع بما يعود على البلاد بالمصران والإصلاح.

ولأجل إدراك هذه الشاية الشريفة طرق لا أقطن أن المخلصين للوطن يسنون على البلاد بالقيام بها. وأهم هذه الطرق للكتابات المتواصلة في الصحف السيارة عن حالة البلاد وحاجياتها وما تتطلبه من الإصلاح فيشعر أولو العزل والمقد ومن بيدهم زمام الأحكام بهذه الحاجة فيقومون بالواجب عليهم وينتج من هذا العمل وقوف في البلاد على حاجيات بعضها البعض فتشترك بطلبها وتستفيد من العمل به.

ويشترط على الذين يريدون الكتابة في هذه المواضيع الخطيرة أن يكونوا من الواقفين على حالة البلاد وحاجياتها كل اللحيث.

ومما لا يقل أهمية عن الطريقة الأولى في التعارف بل يكون الصلة والرابطة القوية لبلوخ البلاد الشأو الذي ترويه من الرقي المادي والأدبي ترتيب الزيارات العامة المتبادلة شأن البلاد الزاكية. فلو قام مثلاً رهط كبير من بيروت على اختلاف الأصناف والطبقات وزاروا جبل عامل وبلداته وقراء ورأوا بأعينهم تلك الكرام العربية والعفاوة بالضيف والذكاء الفطري حتى في الصبيان وشاهدوا بأعينهم حالة البلاد وتجاريتها وزراعتها وتعارفوا مع علمائها وأديانها وأرباب النهضة فيها ثم لو قابلهم أهالي جبل عامل بمثل هذا العمل فبعثوا وفداً منهم يزور إخوانهم البيروتيين واشترك البلدان في معرفة حاجياتهما ونظامهما وتكافلا على كيفية الطلب لأتت هذه الزيارات بفوائد عظمت أقلها أن الأهلين يرتبطون بربط المعرفة والصداقة.

وقد عني لي بمناسبة الإصلاحات التي عرمت الوزارة الفارغة على القيام بها وتعميمها على كل الولايات العثمانية أن أذكر منها الفوائد التي تعود على جبل عامل وأصلها تفصيلاً ليصف الجميع على معاسنها راجعاً من كرم أدباء الجبل الإكثار من البعث في هذا الشأن وتقديم المرائض الرسمية إلى الولاية بكيفية تطبيق هذه الإصلاحات وتبيان الأماكن التي هي في حاجة إليها لأننا دخلنا في دور الإصلاح الحقيقي وقد كفانا ما أبديناه من التهاون في شؤنا وأن لنا أن ندخل في الجهد ونستمسك بالصالح. كما أنني على يقين من أن البيروتيين للكرام لا يتأخرون عن نصرة ومساعدة إخوانهم العاملين للوصول إلى ضالتهم المنشودة. كما أنهم ينتقلون منهم مثل تلك المساعدة في طلباتهم التي يحتاجون إليها. وإليك بيان هذه الإصلاحات:

أولاً: فصل الدعاوى التي تحدث بين الأهالي في البلاد التي لم يلحقها نصيب من تشكيلات العدلية بصورة سليمة طبقاً للأسول والعمادات المحلية.

لا يخفى ما في هذا القرار من الإصابة وسداه الرأي. فإنه أوفق للبلاء وأمضى لأطمئنان الأهالي وأقرب وسيلة لإسكان المشائخ وتقريب الأهالي من الحكومة. فلو طبقت الحكومة هذا القرار في بعض جهات جبل عامل وعينت من تراه لأنفاً من أصحاب الاستقامة والبداهة الحسنة لحسم بعض المنازعات بصورة لا يتضرر أحد المتداعيين منها لأفادت الأهالي فوائد جلى ومنعت سريان الضغائن بينهم وفعمتهم بتحسين الأخلاق ويحرم وقتهم الفلاح والمزارع في نفسه قوة ويدرك أن له في هذا الملك نصيباً من الحكم فضلاً عما هنالك من التسهيلات على الأهالي الذين يتعملون مضرى الظلم ومشاق الأسفار في سبيل إحقاق حقهم المهضوم.

ثانياً: أن يرجع الأمور من المعارفون بالملكات المحلية والواقضون على العادات والاحتياجات الأهلية.

عرفت الحكومة بعد طول الاختبار أن هذه هي الطريقة المثلى في حسن إدارة البلاد وتمسين أحوالها مما لا يحتاج إلى دليل وبرهان. وأنا على يقين من أن العاملين هم أكثر الناس قبولاً لهذا القرار بمجرد الارتياح لما هم في حاجة إليه وسينال المستحقون منهم نصيباً كبيراً إذ يتمتع منهم الأمورون في ذلك ما فيه من النفع الذي يبناه في المادة الأولى وقد يزداد هذا النفع حين تعميم طريقة تشكيل النواحي على ما هو وارد في بروغرام حزب الحرية والائتلاف.

وهنا يقال ما قيل في المادة الأولى من الوفاية التي ينالها الفلاح والمزارع حين يرى لذاته قسطاً من الحكم وأن مجموع الأمة هو الحكومة. وإلى هذا الأمر الخطير ألفت أنظار الأدباء العاملين ليفهموا الطبقة الساذجة تلك الحقيقة الواضحة فلا تصيب بعد الآن أنها هي شيء والحكومة شيء آخر.

ثالثاً ورابعاً وخامساً: ثلاث مواد تحتوي على مجموع مطالبنا في أمر المعارف وهو افتتاح مدارس سلطانية وزراعية يكون للسان المحلي القدح المعلى في التعليم [فيها] وأن تعني نظارة الأوقاف بافتتاح المدارس العالية في المحلات اللازمة من البلاد العثمانية.

كفانا نذكر هذه المواد مدحاً لها وقد بق صوت العاملين المروفين بشدة تعلقهم واستمساكهم باللغة العربية من المناهضة والطالبة بهذا السؤال الذي نالوه اليوم بفضل الوزارة الفاضلة. أما المدارس الزراعية فهي أمنية العاملين ولا أظنهم إلا متهاوتين على الإقبال عليها لأن بلادهم الزراعية في حاجة إليها. وما أظن الحكومة إلا مشيدة لهم مدرسة زراعية في أواسط بلادهم.

ولقد اشتهر العاملين بميلهم إلى التعليم الديني وبلادهم ملأى بالعلماء الأعلام الذين قضوا السنين الطوال في مدارس العراق العالية. فإذا طبقت المادة الأخيرة على جبل عامل وساعدته الحكومة بافتتاح مدرسة عالية فيه يدرس فيها العلماء الكرام

ما تلقوه عن الأساتذة الكبار في العراق لكفت بعض من يرد الذهاب إلى العراق
ويمنعه ضيق ذات اليد وأسباب أخرى.

وأرى أن الحكومة إذا مبلت ببروغرام الحرية والائتلاف وأعطت لكل بلاد أوقافها
وأنفقت على البلاد الفقيرة بالأوقاف قسطاً وافراً منها لمصرت المدارس الدينية التي
تديرها الجماعات الإسلامية الولاد قانونها في البروغرام المذكور.

أما المواد الأخرى فعمدانية إصلاحية تجارية زراعية مما لا يختلف في نعمها اثنان
وسيجري تطبيقها على سائر البلدان.

هذا وفي الختام أكرر رجائي من كرام العاملين وأدبائهم ليحکثروا من البحث في هذا
الموضوع الخطير ويشجعوني لإعادة الكرة إليه والسلام.

رياض الصلح

هذا وقت الإصلاح

الملحق - 1د

الاتحاد العشمانى، العدد 1420، 7-6-1913

لما رأى رجال العاصمة المعلوم أمرهم، والمتزلزون منا للحقه ألياً كان مصدرها، والدانيون
على الانتفاع كيف كانت موارده، ومن لا هم لهم إلا اتباع أميال (الولة وللحكلم)،
ولو أتت هذه الأميال بالقول على البلاد أنه لم يمد لهم من حجة يبرهنون بها للامة
على خلوص نواياهم وصدق أقوالهم وتعقدوا أن الأمة برمتها أصبحت نافرة منهم
ومن أعمالهم، عمدوا إلى سياسة عرفوا بها منذ القديم ألا وهي سياسة المخاتلة
والراوغة. فتركوا الإصلاح ولائحته وأمسكوا عن انتقلد مبادئه ونقاطه واتخذوا من
عدم موافقة الوقت للمطالبة بالإصلاح (على زعمهم) سلاحاً يحاربون به أشخاص
الصلحين ويعطلون من كرامتهم وينالون من عثمانيتهم.

يريدون بذلك أن يتقربوا مرة ثانية من الأمة التي خنتهم وأثبتت لهم أنها لا ترجع
عن مطالبها. وكأنني بهم قد يمشوا بتاتاً من بيروت فعمدوا إلى مضاعفة غيرها من
البلدان ناسين أو متناسين أن كل مدينة من مدن سوريا أصبحت وفكرة الإصلاح
رائدها لا يؤثر عليها شيء من مؤثرات الترميم والتدجيل.

وقد رأيت إبان إقامتي الأخيرة في طرابلس الشام مشابهة حقيقية في الأفكار والأميال
بينها وبين بيروت، رأيت أعيانها ووجهاءها لا تنطلي عليهم الترهات لمعرفتهم
العقيدة، رأيت شبيبة نيرة ناهضة مملوءة قلوبها حباً لبلادها وقومها تطلب الإصلاح
ولا تفتقر دقيقة واحدة عن التفتي به.

يقول الفريق الذي نهضت في بده رسالتي به (من رجال العاصمة وسواهم) إن الإصلاح ضروري ولم يعد يجسر على القول بعدم لزوم الإصلاح وهذه حسنة من حسنات التفاهم والتضامن بل أصبحوا يقتصرون على القول بأن الوقت العاصر غير ملائم لطلبه.

يهمل بعض القائلين بهذا القول المحافظة على سلطتهم واستئثار نفوذهم على الأمة ويريد البعض الآخر التفرير والعطوي.

لو عرف هؤلاء حقيقة مركز الدولة العثمانية تجاه أوروبا منذ قرنين حتى الآن وتصفحوا تاريخها السياسي ورأوا الوسائل التي استعملتها للتخلص من المهالك التي اعترضتها منذ تلك الحين وكانت تؤدي بها لكانوا هم أول من شق الأمة إلى المطالبة بالإصلاح ولكانوا أوجبوا من العدم في مثل هذا الوقت حركة إصلاحية كالتي نراها بدلاً من معاكستها والسعي في ملاقاتها.

كل من تصفح تاريخ الدولة العثمانية يرى أن أوروبا كانت تسمى للمداخلة في شؤوننا أو بالعري لانتزاع قطعة من ملكنا بحجة من الحجج تختلف حسب اختلاف الظروف والمكان والزمان وطرز التفكير في أوروبا ولكنها اتخذت تمييزنا وتهنيئنا وبكلمة أهم، إصلاحنا، حجة للمداخلة في أمورتنا.

هذه معاهدة برلين وغيرها من المعاهدات، وهذه مناشير إيطاليا في حرب طرابلس الضرب، وهذه أقوال الدول البلقانية، وهذه تصريحات أوروبا كلها في هذا العام تدور حول هذه الدعوى.

أدرك رجال الدولة القسماء هذه الأحيولة وأخذوا يقابلونها منذ بداية القرن الماضي بنفس السلاح فيما عقنوا قرضاً إلا على نية إصلاح البلاد، ولا تمكنوا من استمالة دولة ما في حرب أو مؤتمر إلا بوعده الإصلاح، ولا توصلوا إلى التخلص من روسيا بمساعدة إنكلترا وفرنسا ولا قدروا على رفع الدولة العثمانية إلى مرتبة الدول العظمى في مؤتمر باريس إلا بعد أن أخذت عليها العهد والمواثيق بإصلاح البلاد، وهذا مدحت باشا أبو الدستور لم يعلن الدستور لأول عهده وسط القلاقل والاضطرابات ولم يطلق تلك المدافع من جميع فلاع العاصمة إلا ليتمكن من حل المؤتمر السولي الذي كاد ينعقد في نفس القسطنطينية للنظر في أمر إصلاحنا.

هذه حالة مولتنا منذ أعوام عديدة. أوروبا تريد أن تدخل علينا الإصلاح ونحن نعدنا بإصلاح أنفسنا بأنفسنا. فطوراً كنا نقنعها ونأمن شرها وتارة تغلب علينا.

وقد تمشت وزارة كامل باشا على نفس الغطة فأوعزت لما أشعرت بأن العرب البلقانية ستعقبها مؤتمرات إصلاحية كما هي العادة إلى الولايات بإعداد اللوائح الإصلاحية

لأنها أشعرت بوجوب إدخال الإصلاح من جهة وأحبت أن تؤثر على الثغرات المنكورة من جهة أخرى مما لم يخرج عن خطة الدولة القديمة.

ومن هنا يظهر بأجلى بيان أن ما يقوله معارضو الإصلاح عن عدم ملاحة الوقت العاشر للمطالبة بالإصلاحات غير حقيقي بغير مرتبط مع سلامة الدولة، وأنه من حسن السياسة ولو كنا غير محتاجين حقيقة للإصلاح، أن تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات جديدة في البلاد لئلا تكون قد سلمت بمشروعية أعداء أوروبا.

ولرب معترض يقول إذا كان قصد الإصلاحيين من حركتهم الأخيرة إقفاء شر أوروبا فقط فلا تكون هذه الحركة طبيعية. وقد قامت الحكومة بهذه المهمة فهي تسن القوانين وتغايير أوروبا لاستجلاب مستشارين أجانب فلا لزوم إن لقيامكم هذا القيام. فأقول إنني لم أذكر ما ذكرته عن الإصلاح إلا لأبرهن بأن هذا هو الوقت الملائم للمطالبة به من حيث سلامة الدولة نجاه أوروبا.

نعم إن بعض رجال الحكومة يصرحون بعض تصريحات مفادها ما فكرنا إلا أن العالة في أوروبا قد تغيرت فأصبحوا لا يثقون بقول للحكومات وأصبح للأمم عندهم شأن عظيم ولربما قالوا إن ما وصفت الحكومة به من إجراء الإصلاح المقضى للبلاد لا يمكن أن نحله محل الاعتبار لما قد سبق من الوجود والشعوب العثمانية خاملة لا تدرك للإصلاح معنى. ولهذا فطلب الأمة الإصلاح من نفسها شيء مفيد يجعل أوروبا تعتقد بأن العثمانيين بدأوا يهتمون بمهمة الحياة وأنهم يستطيعون إدارة أنفسهم بأنفسهم. ناهيك ما في احترام الشعوب من التأثير العام والخاص.

إن احترام الشعوب بات الآن أنفع من المدافع والرماس. ثم إن المهلكة التي وقعت فيها الدولة عظيمة جداً ولزم معها اشتراك الحكومة والأمة في الإصلاح ليمكن التأثير على الرأي العام الأوروبي ولا بأس من معاكسة الحكومة معاكسة ظاهرة لعركة الأهالي لئلا تظن أوروبا أن هنالك اتفاقاً بين الحكومة والأهالي.

ولعل لإقفال الحكومة لنامي الإصلاح ومناهضة المصلحين ومظاهرة الحكومة بالتشديد عليهم وقيام الأهالي قيمة رجل واحد لطلب الإصلاح بإصرار من هذا القبيل إلا وتسرع الحكومة بإجابة الأمة العربية إلى مطلبها الحق المشروعة.

وأما قيام الأهالي على أنفسهم وأعداء المعارضين بعدم موافقة الظروف العاشر للمطالبة بالإصلاح فمما يعيد بالويل علينا وتكون قد فوضنا أمر إصلاحنا إلى أوروبا كما فوضناها في أمر الصلح. وقد جاء في الأمثال الفرنسية «الأمراض الكبيرة تحتاج إلى أدوية كبيرة».

علي رياض الصلح

مذكرة «وليس حكومة صيدا العربية» إلى فيجور الحكام العسكري

]] nous restes de vous adresser une petite prière. Le peuple pourrait-il compter sur votre généreux concours pour lui procurer tous les journaux arabes, français et anglais de l'Égypte ainsi que les

chaleureusement au nom du peuple du district de Solida. grande cause tout en suivant le bon exemple des missionnaires amérïcains que nous remercions fort charitable et donner une bonne main aux malades du pays qui ne manquent pas de servir cette monnaie de moyens. Votre médécine voudra bien, j'espère, prendre part actif [sic] à cette oeuvre hôpital de 13/17/20 lits où seront occupés tous les malheureux sans ressources, et soignés les malades Le gouv' n'a pas été oublié. Le g't. civil de fonder un asil [sic] des pauvres ainsi qu'un petit

]]'espère, l'honneur de présider à ses séances et de vous présenter son rapport dont vous serez satisfaits. normée. Elle aurait pour objet d'étudier les questions économiques du district. Vous lui accordez, suivant vos renseignements une commission parmi les négociants et propriétaires, vient d'être

Je la considère comme internationale. La Dette publique continue comme au temps des Turcs de recevoir ses recettes car cette branche,

et, pour cela aussi j'attends les instructions que vous allez me donner [sic]. lequel j'attends vos instructions. A cette décision, la "Régie des Tabacs" n'aurait plus lieu d'exister, fort nécessaires pour sauvegarder provisoirement notre vie, il nous faut organiser un impôt pour tous les impôts sont supprimés, par la force naturelle des choses, et pour faire face aux dépenses

des changements [sic]. aux autres bureaux gouvernementaux, j'ai trouvé nécessaire de les maintenir sans leur faire subir en gardant en vue, dans cette nomination, les droits de tous les riles jusqu'ici non réservés. Quant Boustani, a été désigné [e] d'une part et le tribunal, d'autre part, a été de suite reconstitué tout police choisie parmi les citoyens les plus actifs, sous la surveillance d'un sieur de métier facile gouvernement, j'ai commencé par satisfaire le public en lui assurant une douce tranquillité [] ité. Une étant reconnu par le général anglais Feine, les deux colonels, vos prédécesseurs et par vous, Mr. le

document précieux que je garde à jamais. pour Solida et ses habitants. Votre charmante lettre, concernant ce point, Mr. le gouverneur, est un de leurs commémoratifs et marquée dans l'histoire de ce glorieux passage une page ineffaçable et de grandes manifestations de joie les armées des puissances alliées; ce qui a causé le grand plaisir j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que le gouvernement local de Solida a reçu avec amabilité

Ministère le gouvernement militaire,

Le 18-10-18

communiqûés afin de connaître la vérité dont il est dépourvu jusqu'ici; cette vérité que vous nous portez avec vous. Dans le cas où vous voudriez bien nous prêter ce généreux concours, une chambre de lecture publique serait ouverte où tous les habitants se rendraient pour s'instruire de la vérité.

Je vous prie Mr. le gouverneur de noter que le commerce souffre beaucoup. Quoique je sois bien au courant de la nécessité du service télégraphique à l'orme, pourrions-nous espérer par votre aide un service journalier qui ne durerait que 2/3 heures seulement tant qu'un courrier bi-hebdomadaire allant de Beyrouth jusqu'à Tyr ou Joffa. Une banque annuellement le commerce et la banque Ottomane qui avait une succursale en cette ville en reprenant ses affaires comblerait ce vide.

Pour ce qui concerne la banque agricole j'attends le résultat de notre entretien.

Quant aux écoles, cause du progrès avenir [sic] du pays il me fait plaisir de vous informer que le gouvernement turc avait capturé les rentes de la société créé [sic] dans ce but. Dernièrement la dite société a repris ses propriétés et les écoles sont de nouveau ouvertes. L'école française des Frères Maristes que j'ai fait, dès l'évacuation turque, garder [sic] par la police après avoir offert au père Léonard ses clef [sic] est à la disposition de ces frères que les habitants de Saida n'ont jamais oubliés.

Tout cela ne nous dispensait pas du généreux concours que nous obtenons pour bientôt arriver au but souhaité. La municipalité poursuit son travail comme par le passé. Elle envoie tous ses droits et promet de restaurer les routes de la ville. Les ressources de cette municipalité sont faibles.

Pour les villages que le district de Saida proprement dit [sic] permettez-moi Mr. le gouverneur de vous présenter un second rapport.

Voilà Mr. le gouverneur militaire, le résumé des faits du gouvernement civil et de ce qu'il comptait agir [sic]. Je vous prie d'excuser ma négligence, s'il y a lieu, et de secouer de votre concours [sic]. En point final veuillez bien croire aux sentiments sincères et respectueux de votre bien dévoué

A. Soult

(وهي ثمرة مساعي ومفاوضات كان لرياض الصلح فيها دور مهم)

«إن مجلس إدارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلوص مركز أحد نائبيه قضاء كسروان المستقل، قد وضع نهار السبت في 10 تموز سنة 1920 بأكثرية القرار الآتي:

إنه لما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ أجيال طويلة، وموقعه وطبيعته أهاليه الموالفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضاً لبقايته من المطامع والطوارئ.

وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء الصلات مع مجاوريه. وقد دل على ذلك ما أحدثته التقاطع من ثورات الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناءً على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً لوفاق يضمن البلدين المتجاوريين لبنان وسوريا ومصالحهما وبوام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشأن وجد أنه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

- 1 استقلال لبنان التام المطلق.
- 2 حياده السياسي بحيث لا يعارِب ولا يعارِز، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.
- 3 إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.
- 4 المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرّر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا.
- 5 يتعاون القريوقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمن أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي، ولأجل السعي الناجع في المراجع الإيجابية لتقرير أحكام البنود المقدم بياتها، التي هي مطالب الأمة اللبنانية، ومصالحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والأغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمجدة مؤخراً

بأصوات أكثرية الشعب الكبير، قد قرّرت أكثرية المجلس موقّعة هذه المضبطة:
الانتقال والتوجّه بالذات للملاحقة ومتابعة وتقرير مضمون البنود الأتف بيّتها في الحال
المقتضاة والمراجع الإيجابية، وإبلاغ هذا القرار برقمته إلى المقامات الرسمية ونشره
بالمطرق الممكنة على الأمة اللبنانية
في 10 تمّوز 1920

سعد الله الحويّك	خليل عقل	سليمان كنعان	محمّد جنبلاط
غوّاد عبد الملك	إلياس الشويري	معهد معسن	

عن: شفيق جعّاء
معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي،
بيروت 1995، ص 190-191.

من خطب رياض الصلح عند عودته إلى البلاد في 1928

«وصل رياض بك الصلح، زميل الأمير شكيب أرسلان وإحسان بك الجابري في الوفد السوري، إلى صيدا بعد أن سمع له بدخول سوريا فأقيمت له حفلة تكريمية خطب فيها قائلاً إن الموقف السياسي الحالي يعني على السوريين السياسة الإيجابية لأنهم كجميع الشعوب يتطلبون صداقة أوروبا.

ثم استخلف إخوانه والصحف أن يتجنبوا تخصيص فريق من النواب باسم الوطنيين وقال إن جميع النواب الجدد وطنيون.

وجاهر رياض بك بضرورة التعاون الوطني بين لبنان وسوريا لنيل استقلال البلدين الحقيقي وقال إنه يصانح كل لبناني يعمل لاستقلاله وسيعمل هو للبنان كما يعمل لسوريا ومسائر الأقطار العربية» ولا يهمله صغر لبنان أو كبر شرط العمل لاستقلاله الحقيقي.

قال: وما الفائدة إذا زالت العواجز والعسد وتمت الوحدة اسمياً وبقي البلدان محرومين من حريتهما؟ فالواجب إذن العمل المشترك لاستقلال سوريا ولبنان القطريين البارزين في العالم العربي».

فلسطين، أول حزيران 1928

«تهدر من رياض بك الصلح بعض المرات عبارات حكيمة تنافس أعماله على خط مستقيم. ولكن تلك لا يمتعنا من الأخذ بها ووضعها تحت أعين بعض الفضلاء. قال رياض بك الصلح في خطبة له بدمشق رثاً على الأحلام الثقيلة بتوجيه القوى قبل كل شيء لتتحقق الإمبراطورية العربية:

«لنعمل أولاً من أجل استقلالنا الداخلي، استقلال بلادنا، فإن العيش في قرية مستقلة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربية غير مستقلة.»

يوجد هنا من لا يطبق هذه الحكمة وتبعد به أحلامه لأن يرى فلسطين الفقيرة الصغيرة قادرة على تأسيس الإمبراطورية العربية قبل استقلال الناحية الفلسطينية...»

فلسطين، 6 تموز 1928

«ومن أهم ما حدث في أثناء انعقاد المؤتمر أن الأعضاء العرب أو معظمهم قد عقدوا مساء الأحد 13 كانون الأول 31 الواقع في 4 شعبان 1350 مؤتمراً قومياً عربياً في بيت عوني عبد الهادي، وضموا فيه ميثاقاً قومياً، وقرروا العمل على عقد مؤتمر عربي في أحد البلدان العربية للبحث في الوسائل المجدية إلى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه، وهذا نص الميثاق:

المادة الأولى: إن البلاد العربية وحدة تامة لا تنجز، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجيه الجمهور في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة، هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاختصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أقطابه وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها للعظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها».

أكرم زعير، بواكير النضال، ص 372-373.

من ينسى ما حلّ بجبل عامل؟

من ينسى ما حلّ بصيدا وبنت جبيل والجبل؟

من ينسى ما عانته بيروت؟

من ينسى طرابلس وما قاسته طرابلس ولا سيما في هذه الأيام الأخيرة؟

كحل هذه الضحايا البدنية والمادية أتركها جانباً ولا أذكر إلا التضحية المعنوية فهي التضحية العظمى!

تصوّروا حالي وحال إخواني في هذا المهرجان العظيم. فقد أتينا إلى دمشق نحمل في صدورنا عاطفة جياشة مشبعة بالود والإخلاص لوفد الأمة السورية ولكتلتها الوطنية...

كما نحمل أعلاماً نريدها أن تخفق على الرؤوس وفي صميم القلوب... ولكنا، أيها الإخوان، اضطررنا لأن نكبح جماح عواطفنا ونطوي أعلامنا حباً بالصفاء والتضامن مع إخواننا المسيحيين في لبنان.

وليعلم إخواننا المتخلفون عنا في الساحل أننا سنحتمل المآز في سبيل إرجاعهم إلى هذه العظيمة!

لقد اختتمنا جهاداً وسنفتتح جهاداً. ولكن اسمعوا لي أن أتوجه من موقعي هنا إلى إخواننا المتخلفين عنا الخارجين عن حظيرتنا لأقول لهم:

«إن العاطفة الجياشة التي نكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبحوا جماح عواطفكم مثلنا وأن تضخوا كما ضخنا.

«سنضغي نحن فضحوا أنتم وإلا فلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

هذه كلمتي للوفد الكريم ولكتلة الوطنية المجاهدة وإلى إخواننا المسيحيين والمسلمين. أما كلمتي إلى فرانسة فهي:

«نحن نريد أن نسهل مهمة فرانسة في هذا الشرق العربي كما نريد أن نسهل مهمة ممثلها الكريم. وقد قال الشاعر:

وَأَوَّلُ مَا قَامَ الْمَوْدَّةَ بَيْنَنَا بَوَادِي بَغِيضٍ يَا بُتَيَّ سُبَابُ
فَقَالَتْ كَلَامًا قَدْ أَجَبْنَا بِمِثْلِهِ لِكُلِّ خَطَابٍ يَا بُتَيَّ جَوَابُ

ولكن لنا شرطاً هو أن لا تقف فرانسة في طريق مهنتنا وأن تكون المودة هي التي
تعدوها وممثلها الكريمة كما تحدثنا لتحقيق المهنتين: مهنتها ومهنتنا، لتكون
أول المسهلين لهذه المهنة بعد أن قام في الشرق العربي بناء جديد أصبحنا نؤمل منه
خيراً كثيراً.

إني أرجو فرانسة وممثلها الكريمة أن يسهل مهنتنا أيضاً فهي دقيقة وصعبة جداً.

أما سياستنا في الساحل بعد اليوم فإنني أعلنها بكل صراحة وأعتقد أن جميع
إخواني يؤيدوني فيها وهي:

«إننا مقبلون على مفاوضة لعقد معاهدة في لبنان. ولكن قبل هذه المفاوضة لنا
كلمة نقولها وهي أننا لا نرضى أبداً عن الوضع القائم ولا نقبل بمعاملة ستكون
أغراضها تكريس الحالة الحاضرة في الساحل وبقيائها على ما هي عليه الآن».

لقد تكلمت بالسياسة كثيراً فأود أن أعود إلى العاطفة، عاطفة الإخاء والمحبة التي
سيطرت في بيروت يوم الضميس الماضي والتي أظهرها المسيحي قبل المسلم لأنه لا
يمكن لأحد أن يعيش بدون هذه العاطفة وذلك الإخاء.

نعم! إن على المسلمين أن يضعوا في سبيل اكتساب مودة وصدقة إخوانهم المسيحيين
ولن تكون هذه الثقة متبادلة إذا لم تصل إلى نتيجة!

نحن، أيها الإخوان، حراس لبلدة ثمينية في هذا العقد السوري فعلياً أن نعمل على
إنضاج هذه اللقطة لتنظم في هذا العقد الثمين.

القمم الجديدة، 2 تشرين الأول 1936

Mardjeyoun, le 30 Décembre 1941
(...)

2 - Une chose semble plus importante et plus digne d'intérêt, c'est la diffusion très restreinte d'une certaine brochure émanant de "leader" nationaliste Riad el Solh, dont j'envoie un exemplaire à M. le Capitaine Inspecteur S.S. ainsi qu'une traduction. Cette brochure a probablement déjà été présentée au Général d'Armée, Député Général, mais je tiens à signaler qu'une personne du casz l'avait en sa possession. C'est M. Alfred Abou Samra, directeur - rédacteur du journal local "El Kalam-Essath".

Il est vraisemblable que le tirage de cette brochure est extrêmement restreint. Je crois qu'elle n'a été donnée dans le casz qu'à M. Abou Samra.
(...)

Le Lieutenant DUBOIS
Officier S.S. chef du poste de Mardjeyoun

Destinataires:

Colonel Direct.SS. (3 ex.)
Député aux parls R.L.
Capitaine Insp. SS. Liban
Conseiller Adm. Liban-Sud
Officier S.S. Tyr

-----Archives-----

TRADUCTION

Une lettre adressée au Général d'Armée, Député Général Riad el Solh porte même
pour

le "leader" nationaliste Riad el Solh

et diffusée dans le casz de Mardjeyoun

(Documentaire de l'original, tiré ou finotyé envoyé à M. le Capitaine Inspecteur des S.S. du Liban)

Destinataires:

Colonel Ducas, SS. (3 ex.)

Délégué aux P.L.

Captaine Insp. SS, Liban

Conseiller Adm. Liban-Sud

Officier S. Tyr

----- Archives -----

(Transmission)

À S. E. Le Général Castro, Délégué Général de la France Libre en Syrie et au Liban

Il est très regrettable que l'événement que vous avez proclamé le 26 Novembre dernier ait été à l'encontre de tout ce que nous souhaitons, parce qu'il s'oppose à l'intérêt politique, économique et national du pays, et est contraire aux aspirations que la nation a formulées à plusieurs reprises, et notamment, en outre, avec vos déclarations, celle du Général de Gaulle, de M. Chautau, Chef du Gouvernement Britannique, de son ministre des Affaires Étrangères, Mr. Eden et de Mr. Lyttonne [sic], son ministre d'État au Moyen Orient.

J'ai tenu, dans l'intérêt de mon pays que je n'ai jamais perdu de vue, à présenter à votre Excellence mon point de vue sur ces contradictions entre les dites déclarations et l'événement du 26 Novembre, vous y soulignant nos réserves, ainsi qu'aux États alliés et amis, auxquels vous avez à demander la reconnaissance de ce que vous avez proclamé.

Vous pouvez être certain, Excellence, que pour ce faire, je me suis inspiré des sentiments de mon peuple, sans aucun intérêt de région ou de communauté; y participe avec moi, un grand nombre de toutes les communautés, qui, à elle seule, constitue sans doute la grande majorité.

Voire aussi, le gouvernement britannique, alors que vous avez tous décidé d'occuper ce pays, a bien voulu consacrer cette tâche par une déclaration du Président Churchill, qui y reconnaissait notre entière indépendance. Ainsi, dit-il, dans son discours aux communes [sic]:

"La Grande Bretagne reconnaît l'indépendance de ces pays — Syrie et Liban — et leur complète souveraineté, comme toute l'existence d'intérêts historiques à la France, ne devant pas d'une manière quelconque, porter atteinte à cette souveraineté".

Or, la déclaration, par laquelle vous avez proclamé l'indépendance, a dépassé les limites historiques visés par le discours du Président britannique; ces limites ne pouvant outrepasser l'échange des sentiments entre la France et certaines communautés; il suffit qu'elles le dépassent, pour qu'elles soient contraires à la souveraineté et à l'indépendance, auxquelles M. Churchill faisait allusion. En outre, le fait d'avoir pris comme base le traité franco-ibérique de 1936, contredit votre déclaration, ainsi que celle de M. Churchill, où il est dit:

"Quant à remplir les intérêts de VICHY par ceux de la France libre, cela ne sera pas l'objet d'une discussion."

Contradiction est faite aussi à la déclaration de M. Lyttelton [sic], dans sa lettre au Général de Gaulle. Car, par le traité de 1936, il est outrepasé aux limites tracées pour vos relations avec ce pays, puis que ce traité vous donne des droits politiques et administratifs, qui amhalement la souveraineté de la nation; il vous réserve le droit de doter le pays d'experts techniques. Il vous donne tout pouvoir sur les relations extérieures de ce pays, en tant qu'il limite à votre seule autorité ces relations, alors que le mouvement laisse un pays libre dans ses relations extérieures et intérieures.

Quant au fait que il suffit pour prouver qu'il est contraire à la vérité de l'indépendance, de rappeler les paroles du ministre M. Pierre VINCIGOT [sic], dans son discours sur le mandat français en Orient, qu'il a prononcé le 5 Mars 1939, dans la maison de "la mutualité militaire" — section musulmane, à Paris:

(Revue des Affaires Étrangères No. Avril 1939)

"Je ne dirai qu'un mot sur le traité franco-ibérique, qui ressemble dans ses grandes lignes au traité franco-syrien, mais ces deux traités, dans le traité syrien, à 25 ans seulement, alors qu'elle est implicitement susceptible de renouvellement dans le traité ibérique. Ce dernier diffère du premier, en ce qu'il n'y a aucune limite fixée sur les questions d'ordre militaire, tant au point de vue du nombre des soldats que nous pouvons y garder, que des lieux que nous choisissons pour leur contournement. En fait, le traité franco-ibérique, n'est qu'une confirmation de la présence de la France dans le pays, d'une nouvelle manière.

Le remaniement contredit la deuxième déclaration de M. Churchill, qu'il a prononcée aux communes [sic] le 9 Septembre 1941 et qui ne donne lieu à aucune illusion. Il ne s'y est pas contenté de reconnaître notre indépendance d'une manière théorique, mais il a posé des conditions positives et négatives, étant ainsi l'Angleterre et la France libre"

"Notre politique, dit-il, approuvée par les Français libres, consiste à rendre la Syrie aux Syriens, qui doivent jouir, le plus tôt possible, de leur indépendance et exercer leurs droits de souveraineté..."

"Nous décidons que la Syrie exerce les droits qui appartiennent à la France avant la guerre et dont l'exercice, ainsi que la France l'a reconnu, devait être unifié".

"Le fait, reprend-il, de remplir les intérêts de Vichy par ceux de la France libre, ne doit pas, même durant la guerre, faire l'objet d'une discussion".

Votre proclamation de l'indépendance du 26 Novembre, M. le Général, contient des conditions et des réserves, permettant à la France de conserver le rang qu'elle occupait avant cette indépendance.

D'autre part, même après la proclamation de l'indépendance, vous continuez à exercer les prérogatives du Haut-Commissaire. En Syrie, indépendamment [sic] depuis des mois, beaucoup d'affaires restent dirigées directement par vos services, alors que ces affaires ne touchent pas aux nécessités de la guerre.

Quant à la déclaration de M. Eden, disent:

"Le gouvernement de S. M. B. prend en considération les aspirations des nations arabes et leur but d'autonomie et d'unité, leur est bienveillant et ne s'oppose pas à la réalisation de cette unité".

[Ici] est contredit par le nouveau remaniement qui lie le Liban par des ententes politiques comprenant les grandes lignes du futur traité, inspire du traité de 1936. Si le Liban venait à être attaché par ce remaniement, il ne pourrait plus réaliser l'idée à laquelle M. Eden a fait allusion et il lui serait difficile, cela vous revenant, de participer à une union complète.

Le remaniement est aussi contraire à la lettre du Général de Gaulle, par laquelle il vous instaurait Délégué Général plénipotentiaire pour prendre les dispositions nécessaires en vue de comprendre les véritables aspirations des habitants du pays et où il est dit:

"Vous pouvez, le plus tôt possible, procéder à la création d'une assemblée législative, représentant le peuple d'une manière réelle, à la constitution d'un gouvernement jouissant de la confiance de cette assemblée et à l'ouverture de pourparlers.....etc..."

Or, au lieu d'avoir recours à des élections ou à un plébiscite afin de vous rendre compte de la monnaie dont le pays veut établir son futur régime, vous avez recouru à des consultations et à une tournée dans les régions, dont le résultat s'est résumé dans le choix de personnes destinées à constituer un gouvernement et vous en êtes sorti par l'imposition d'un régime, loin d'être celui de l'indépendance, que vous avez consacré par la nomination du Président de la République. Et, par une lettre que vous lui avez adressée vous avez tracé au futur gouvernement un programme

admission du régime qui finit le régime du gouvernement et la voie qu'il devrait suivre, vous avez recommandé de ce gouvernement de se garder de tout procédé partiellement. Par cela, vous vous êtes réservés le droit d'intervention dans les affaires intérieures du pays; le Liban ne serait pas indépendant, s'il ne serait pas lui-même ces affaires. En conséquence, ces conditions font du Liban un ens-semble de communautés et de différentes opinions, alors qu'elles devaient le préparer à être une patrie arabe, nationale, souveraine et indépendante.

Le nouveau régime est contraire aux déclarations de ces hommes de politiques ci-haut mentionnés; il est à l'engagement que vous avez repris auprès des Syriens et Libanais par votre communauté lancée par des avions le 8 juin 1941, dont la rétroaction a été garantie au nom de l'Angleterre par son ambassadeur en Egypte, M. Michael LAMPSH [sic] et que vous avez officiellement accepté au gouvernement syrien lors de votre entrée à Damas par lettre datée du 26 juin 1941 No. 9/1.6; cette déclaration reconnaissant l'indépendance du Liban et ayant comme [sic] préambule:

"Syriens et Libanais..... Vous devez prendre des maintenant un peuple libre, ayant sa souveraineté et vous formerez des États individuels ou un État unique....etc..."

Or, au lieu de procéder, Excellence, à la réalisation de cet engagement ou tout au moins à la consultation des habitants sur ce point vital, vous avez, par vos discours prononcés au cours de votre tournée, avant la proclamation de l'indépendance, coupé tout chemin à ceux qui voulaient y attacher votre attention, alors qu'il était attendu que vous fussiez à ces habitants le soin d'organiser leur nouveau régime d'indépendance, soit en formant des États individuels, soit un seul État.

Dans sa lettre adressée à S. E. le Général de Gaulle, M. Lyttelton [sic] dit:

"Quand cette formation fondamentale-l'indépendance-sera prise et qu'aucune attente n'y sera portée, nous recommandons, volontiers, qu'il faut qu'il y ait priorité à la France".

Cette réserve désigne le rôle du gouvernement britannique dans ses relations avec la France libre et fixe sa position dans le cas où satisfaction ne serait pas donnée à cette réserve.

Du moment que l'organisation que vous avez donnée ne peut satisfaire la réserve faite par M. Lyttelton [sic], nous croyons que le gouvernement britannique prendra une position conforme à la dite réserve.

Nous constatons, M. le Général, que les procédés suivis pour préparer ce régime, ont été dictés par un résultat voulu d'avance; c'est la même idée à laquelle a fait allusion M. Pierre Vienne [sic] dans une occasion antérieure et citée plus haut.

Sur ce, et vu la situation actuelle contraire à l'intérêt du pays, nous nous réservons le droit de procéder à tout changement intérieur qui se concilie avec cet intérêt, le jour où nous pourrions exercer l'indépendance d'une manière pratique; ce changement, alors dépend de nous seuls.

"L'indépendance donne droit au peuple de se donner la constitution qu'il choisit et ce qu'il puisse trouver les personnes les plus capables de gérer les affaires de la nation et d'exécuter ses décisions" ainsi que vous le disiez au Chef du gouvernement syrien précédemment dans votre lettre du 26 juin 1941 Nos. 971.

L'après-midi, nous sommes obligés de maintenir de déclarer notre avis sur les résultats extérieurs de l'événement du 26 Novembre 1941 et sur les dispositions pour porter les États ou amis à reconnaître le fait accompli. Cet avis, nous le déclarons franchement et sans ambigüité, pour porter à la connaissance de ces États notre véritable position, avant qu'il ne conduisent aucun engagement.

C'est pourquoi, en même temps que je présente cette note à votre Excellence, je m'empresse d'en adresser copie aux gouvernements suivants:

- 1 - Le gouvernement britannique, qui s'est porté garant de la réalisation de notre véritable indépendance et de notre droit à former un seul État et qui nous a invités d'accorder avec la France libre (Art. 3 de son invitation) de [sic] profiter de cette occasion pour réaliser nos aspirations nationales, "Devant les Syriens et Libanais une occasion pour réaliser leurs aspirations nationales, mieux qu'en tout autre temps".
- 2 - Le Gouvernement des U.S.A. dont le Président déclare que les peuples ont tout droit de disposer de leur destinée.
- 3 - Le gouvernement turc qui, à plusieurs reprises, dont une fois par la voix du Président MONOL, a déclaré qu'il souhaitait avoir voisine une Syrie indépendante;
- 4 - Les gouvernements arabes-égyptien, irakien et de l'Arabie Saoudite, auxquels nous unifi-
même but et une même idéologie et qui a comme principal objet la réalisation de l'unité et de l'indépendance des pays arabes.

Comme nous avons voulu vous faire prendre acte, ainsi qu'aux États en question, des dérogations aux déclarations et engagements, soit par les précédents suivis, soit par les résultats obtenus, nous vous donnons acte avec royalisme que nous considérons la proclamation de l'indépendance comme une nouvelle pièce juridique.

Ceci fait et ne faisant que notre devoir au service de notre pays et de la vérité,
Veuillez agréer

ملحق 8 البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح ومراسيم تأليفها وتعديلها

للملحق - 8 حكومة رياض الصلح الأولى

1943-9-25 • 1944-7-3

مرسوم رقم K/1

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني المؤرخ في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين
الصامرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929
يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمالية
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تسمو الحاجة.
بيروت في 25 أيلول 1943
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/2

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين
الصامرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929
بناء على المرسوم رقم 1 تاريخ 25 أيلول سنة 1943
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:

عين السادة
حبيب أبو شهلا: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية الوطنية.
سليم تقلال: وزيراً للأمور الخارجية والأشغال العامة.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للزراعة والدفاع الوطني والصحة والإسكان العام.
كميل شمعون: وزيراً للماخلية والبرق والبريد.
عادل عسيران: وزيراً للإعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني).
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تسمو الحاجة إلى ذلك.
بيروت في 25 أيلول سنة 1943
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1943-10-7

(نالت الثقة بالأكثرية)

(الدور التشريعي الخامس. المقعد الاستثنائي الأول لسنة 1943. محضر الجلسة الثالثة، تاريخ 7-10-1943).
(...)

حضرات النواب المحترمين،

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدلت فأصبحت تقتضي الاضطرار بالتبعات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الانتخابي وحمل رسالة الشعب إلى هذه الندوة الكريمة مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين. ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية إذ صانني لتولي أمباء الحكم تحديوني إليه كما حدثني في كل ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي أمتنقها.

عهد الاستقلال:

إن العهد الذي دخله لبنان اليوم عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل. عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والإمكانات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا الخدمة وإذا عرفوا كيف يعملون بشبات ومزدهم، وباندعاء وفهم. فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصل في الاستقلال والعيش الحر تقوم لدينا عوامل مولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا وميثاق الأطلنطيك وعهدة الأمم المتحدة. وقد شغفت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمسين وعشرين سنة، فتحت بذلك الأسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فللحكمة التي أشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما أنها لن تستوحى في سياستها غير مصلحته للوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية لكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملبوسة قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

أيها السادة،

قبلت مهمة الحكم على أنها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة أنكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

تنظيم الاستقلال:

وعلىنا قبل كل شيء، أن فنظم هذا الاستقلال تنظيمياً محكمماً بحيث يصعب إمرأ واقمياً، بل نمعة شاملة يتشع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم ينض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي الزم لحفظه وصيانته من سلاح المأة مهبا يكن قديماً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إنن قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم أن في طليعة ما يحبه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والإياء القومي فسنعمد إلى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء كان ذلك في النصوص والمظاهر أو في القانن والحياة العملية. فسنبادر نحن وأنتم، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملائة لعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضر تحكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواداً لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهناك المأة العابية عشرة المتعلقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترضة تعبيدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة النواوين الرسمية وذلك إلى أن يتم تعديل المأة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهناك عدا الدستور، اتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها أن تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كغلة تامة. وبقضي تنظيم الاستقلال أن تعيد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نمرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وإن كل فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها كل بحسب ما بيده. وإن الحكومة تتوجه من اليوم إلى كل من يتولى مهمة رسمية من أكبرها إلى أصغرها أن يتصرف على أنه فرد من شعب مستقل وأن يتحرر من كل قيد. ومرجع كل لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على أن تعاسب حساباً عسيراً كل من يفرض أي تضريط فيه مساس بمعنى الاستقلال.

تنظيم الحكم الوطني:

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً ستمعبد إلى تنظيم الحكم الوطني حتى يصبح حكماً سالماً تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي المستوري، حتى تستقر له الهوية المفروضة والثقة الضرورية له، الهوية والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي السيء الكثير. فالاستقلال يجب أن لا يكون مجرد أمانة قومية وإرضاء لحرمة النفس الوطنية فعسب، بل يجب أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم أن يشعر كل لبناني بمرأيا العهد الاستقلالي المستوري وتريد أن يظهر أثره من كل ناحية. هذه هي الروح التي ستنفذها في كل مكان وعلى أساسها ستمعبد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تعرف إلى السياسة الضيقة التي ألهمت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم بل هي ستباعد بهم كل الابتعاد لتخرج بهم إلى آفاق أوسع تلقى بالنكباء اللبنانيين وبالنشاط اللبنانيين المشهورين. وإن الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد أن تكون لبنان سياسة عليا يرتفع إليها ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملاً، على أن تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه. وهي ستمعمل بعد وإخلاص على جميع الصفوف وإزالة الأحقاد لا سيما التي اضطربت في هذه المرحلة الانتخابية حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والإقليمية:

ومن أسس الإصلاح التي تفتضحها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشره سعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتحدة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي ترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة بخطة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسمى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق تلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمعن كل الإطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتتت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

تعديل قانون الانتخاب:

وترى الحكومة أن في قانون الانتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد وكانت سبب شكوى عديدة عدلة فهي لذلك ستقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتمثيل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سببلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

الإحصاء العام:

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصعوبة إجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة، النزاهة والتجرد، وسنباشر إلى هذا العمل قريباً أيضاً.

التعاون مع الدول العربية المجاورة:

إن لبنان معصو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي بلغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده العاصرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرراً، فنحن وهم إنن نريده وطناً عربياً مستقلاً سيداً حراً.

اعتراف مصر بالاستقلال:

ويسرني أن أحمل إليكم نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة. وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كله يدرك مفعلي هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيرة من قبل ولم تقدم عليه إلا اليوم. فقد وثقت من أن استقلاله كان هذه المرة استقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد أن جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربيع العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر للشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية، الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الاعتراف، فإننا ننكر في الوقت نفسه أن علينا مصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادئها إخوان بإخاء، ووداً بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون:

وأنا واثق أن الحكومات العربية الأخرى ستعزو حزم مصر قريباً، فتكون النتيجة البديهية لذلك أن يتشبع لبنان من الاطمئنان إلى استقلاله واحترام حدوده. فينبئ مختاراً على التعاون الذي تدعوه إليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الغرضاء المتعاقبين التامة ويلبي كل دعوة إلى التعاون بينها وبينه وشاركها في جهودها واعياً تمام للوعي أن تعزيزها يمدد عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء:

أما مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة ومع الدولة العليقة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب فستتابع حكومتنا أحسن الصلات البنية على اللود والاحترام وهي تفرد المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديمقراطية الصيفة لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما أنها تحيي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بفرد ما تسمح به طاقتنا وإمكاناتنا.

وتحبي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجوبون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالية التي هي قضيتهم أيضاً، إلى جلق إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريغ العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي أسالت غالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنية والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي:

يهمني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تعري بواسطة هذه الوزارة، ومما سنخصه بالعناية أمر التمثيل الخارجي فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الإصلاح الإداري:

إن الحكومة تريد أن يشعر بنعمة الاستقلال وقضائله كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة فيلمس مميزاتة في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وأزدهار الاقتصاد الوطني، من أجل ذلك ستعتمد في الإدارة إلى إدخال إصلاحات جمة أطلها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين محافظين وفائضين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

الموظفون:

وتريد الحكومة من موظفيها كافة أن يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة فإننا سنتقاضهم - بالمرز الكامل - النزاهة والنشاط وصق الخدمة وانتظام العمل وإحسان معاملة الجمهور ونحن لقاء ذلك لن نلججها في تحسين حالة الموظفين.

ونحن نعترف ما يعانيون في هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتعاقبين ككل العطف، عطفاً نعترف أنهم يرجون أن يتحول تحسناً مادياً، عسى أن تمكننا الظروف من هذا التحول. وقد قررنا أن نموِّدهم من القمح المخصص للتموين العائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العمل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءات حقوقها.

القضاء:

ومن أهم ما تمتاز به الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيمياً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل لاستقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمأنينة النامة، وسنعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي وسنؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة المحاكمات ملاكاً يرفع مستواهم ويجعلون هجرة العناصر الصالحة نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادئ الأساسية التي سيبني عليها التنظيم الجديد. وستتخذ هذه المبادئ شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية المقبلة.

التمهين:

أما فيما يتعلق بالتمهين فلن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمين المقادير اللازمة من العبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تجهيز المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالعبوب الصالحة للطعم لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيؤمن الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة للولد الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التمهين».

التبادل التجاري:

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية وقد تحقق أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال بالأسواق العالمية.

مكافحة الغلاء:

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدة وحزم، للغلاء. إنها ستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتعارض الثاني بالضرب على أيدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل أن نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتمامات العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

السياحة والاصطياف:

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والإشياء وستقدم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالمعاينة الواسعة في مختلف الأنظار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة:

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل للصناعات الغريبة التي يمكن الاستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

تعميم المواصلات:

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل ولتقل العكافية ولا سيما السيارات ولوازمها آمنة أن تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن كما أنها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادةها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مخبئة من هذه الناحية حتى اليوم.

إصلاح النظام المالي:

وترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل لفئات الحكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي نلأمننا. لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آمنة أن تحقق تلك قريباً.

الزراعة:

وقد أثبتت هذه الحرب أن الزراعة في طبيعة العناصر التي تتركز عليها حياة الأمة لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المهيبة إلى تنمية الإنتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري وتبذل كل الجهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتأمين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن وتعزيز التعديج العام وستواصل تشجيع الإنعاش الزراعي بتعميم لقروض للزراعة

خصوصاً على صغار المزارعين وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والإسعاف العام:

وفي ناحية الصحة والإسعاف العام ستوفر التدابير الوقائية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهليين ومن يقطن البلاد من أجناب وجيوش حليفة وستبذل جهداً خاصاً لمحاربة أزمة الأمية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستخاير العول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

تنظيم العمل:

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في أن تكفل للعامل خبرة مع كفاءتها لحيوته. وأن تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعية لعملية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن تسعى لإيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من لفتها العرب وانتشار البطالة.

المشروع الإنشائي العام:

فستضع مشروعاً إنشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات، وستتقدم قريباً جداً إلى مجلسكم الكريم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة. على أن يكون قانوناً تنفيذه به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الاجتماعي:

ولا بد أن نلتفت إلى نتائج الضلأ وآثاره لا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشئ عنها بما أمكن من وسائل الإسعاف وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعية في هذه العرب لتحسين حال المجتمع وإقامة العدل الاجتماعي فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بالوائه.

مجهود المرأة:

ولا يمكن نكر العمل الخيري والإنشائي دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكاناتها في هذا السبيل. إن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الإنشائي والوطني الذي تبذله نساء، وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحى لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها السيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

الصحافة:

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللازمة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الأداة المعنية الفكرية الضخيرة أن ترتقي إلى النورة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه أن يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة وهي تعلم أن من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الأسببية والمالية المشروعة، فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافييه المرتبة اللائقة بهم. وترجو الحكومة أن تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بغير أوفر من الحرية والبرق.

التربية الوطنية:

وتتجه أنظار الحكومة العاضدة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال العالي في شتى مبادئ التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية صحيحة وبأن يوجه منذ الآن توجيهها صحيحاً نحو الحرية والمرتبة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتمرير اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم. وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين يجب أن تدعى حرمة المفروضه بحيث لا يخرج أبناؤها وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد أن نخرج نشأاً واحداً موحد الهفء والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضى على الأمية قضاء تاماً.

وستسعى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تمشي عليه جميع المعاهد الخاصة.

وتري الحكومة أن توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن العرة التي تضخمت في السنين الأخيرة. وذلك بتركيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ومسد فراغاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

الشباب والرياضة:

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أساط الشباب. وستخصص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحاً وجسداً، حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنواً وصايا. والحكومة تنتهز هذه الفرصة

للتوجه في هذا العهد إلى الشباب وهي تعلم حياسته وحبه لوطنه معلنة اعتيادها على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتياداً كبيراً.

المهاجرون:

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المصير، وراء العيافة والمجد، فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلغفتوا إلى كل نهضة وطنية قامت هنا وأمدوها بما مكنوا، بل أنا لا أستطيع أن أنسى تأييدهم لنا أيام كنا نصيرهم إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه ليلاهم حيث حلوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب فإذا ما وضعت أوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون:

وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبشرين فقد سبق كل اهتمام. ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم، وأنا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن نغف عن عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه وأهله. وعلى أنني أأمل أن لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ميادهم ونوهم.

أيها الزلاء الكرام،

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقنمت من التضييعات قدرأ جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قنتها البيضاء وسهولها ظلالاً ظليلاً.

وها هي أمانيتها محققة بإذن الله وبنعمة الألفة والاتحاد المكين بين أبنائها، والوعي القومي والنامي بين ناشدتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضعوا حتى بالنفوس.

فحقن هذا المنبر العالي أبعث إلى أولئك جميعاً بتحية الولاء، وأبعث بتحية اللقاء إلى ذكرى للشهداء، معاهداً الله والشعب ومثليه الكرام على أن نعمل بعزم وجهد وقوة على أساس هذا البرنامج الذي قمته بين أيديكم والذي أرجو أن تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء فثقتكم، أخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه. (تصفيق).

مرسوم رقم K/1484

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقوانين الدستورية الصادرة في 7 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943، يوسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تنص الحاجة.
بيروت في 3 تموز سنة 1944
الإمضاء: بشاره خليل الضوري

مرسوم رقم K/1488

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 المعدل بالقوانين الدستورية الصادرة بتاريخ 7 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943.
وبناء على المرسوم رقم 1484 تاريخ 3 تموز سنة 1944.
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يوسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن السادة: رياض الصلح: رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية والتموين
والأستاذ حبيب أبو شهلا: نائباً لرئاسة الوزارة وزيراً للمالية والتربية الوطنية.
وسليم بك قسلا: وزيراً للخارجية والأشغال العامة.
وحמיד بك فرنجية: وزيراً للمالية.
والأمير مجيد أرسلان: وزيراً للصحة والإسماعف والزراعة والدفاع الوطني.
ومحمد بك الفضل: وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والمبريد.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 3 تموز 1944.
الإمضاء: بشاره خليل الضوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1944-7-11

(نالت الثقة بأكثرية 41 صوتاً)

(الدور التشريعي الخامس.. العقد الاستثنائي الثالث لسنة 1944.. محضر الجلسة الأولى، تاريخ 11-7-1944).
(...)

حضرة النواب المحترمين،

لقد استكمل لبنان في التسعة أشهر التي مرت [على] عهد الاستقلالي الدستوري أسباب هذا الاستقلال في الحقل الخارجي، وذلك بفضل الجهاد العظيم الذي جاهدته أبنائه، وبفضل التضحيات الغالية التي بذلها كبار وصغارهم، رجاله ونسائه، تحت راية الانتماء الوطني المكنن، وقد كان من روعة انتماء وجهاده وتضحيته، أن أحاطته الشعوب العربية الشقيقة والديمقراطيات بذلك العطف الذي لا ينساه وبذلك التأييد الذي زاد استقلاله مناعة وسيادته الوطنية رسوخاً في الميدان الدولي العام.

لقد قال لبنان كلمته وأعلن إرادته في أن يكون سيد نفسه سيادة وطنية قامة حين عدل دستوره بتاريخ 9 تشرين الثاني سنة 1943، وقد أصبحت هذه السيادة فعلية بعد أن اعترفت له بها الدول الشقيقة المحيطة به والبعيدة عنه والدول الديمقراطية العليقة وببعد أن تسلم جميع الصلاحيات التي كانت خارجة عن يده، مما كان يعرف بالمصالح المشتركة، كإدارة الجمارك ومراقبة الشركات نوات الامتياز والأمن العام و... وأصبح استقلاله حقيقة واقعة لا اسماً محسب ولا وهماً، استقلالاً صحيحاً ليس على اللبنانيين إلا أن يحسنوا ممارسته، ويحسنوا المحافظة ليجنوا ثماره وخيراته.

ويجدر بنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من النضال ونعدد ما استفادته البلاد فيها من مقومات السيادة، أن ننوه بالفضل العظيم الذي كان لمجلسكم الكريم في بلوغ لبنان هذه الغاية السعيدة، ذلك هو مجلسكم الكريم، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجلته تاريخ المجالس النيابية وكان بصلابته وجرأته وشدة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد، خير فلهير لرجال الحكم وأقوى معين على توطيد دعائم الاستقلال.

وقد كان من معاسن التوفيق أن افتتحن عهد هذه الوزارة بتوقيع بروتوكول الأمن العام وأنتم تدركون خطورة هذه الصلحة، فسنعمد فوراً إلى تنظيمها كما شرعنا في تنظيم غيرها من المصالح التي تملئناها خلال هذا العهد. ولما الجيش فقد وضع قسم منه تحت تصرفنا كما تعلمون، وستتابع المفاوضات لتسلمه كاملاً، وإن توطيد الأمن الداخلي سيكون مكفولاً بفضل القوى التي أضيفت في الفترة الأخيرة على قوات الأمن، وبفضل الروح المعنوية الجديدة التي تسيطر على هذه القوات وقد شرع هذا القسم من الجيش يؤدي مهمته إذ تعاون مع قوى الدرك لتنفيذ أحكام القانون في منطقة بشري وإقرار الأمن والنظام.

وقد شرعنا في إقامة التمثيل السياسي لدى الدول الحليفة والشقيقة فعيننا مندوبين فوق العادة وزيرين مفوضين أحدهما في الجزائر والآخر لدى بلاط سان جاييس. وسنتم تعيين ممثلينا في بقية المواقف مع معاونيهم فنستكمل بذلك تمثيلنا الخارجي الذي هو مظهر من أهم مظاهر الاستقلال تفرد به هذا العهد من تاريخ لبنان.

وسنتابع سياسة حكومتنا الدستورية الأولى في توليق علاقات التماثل الأخوي مع البلدان العربية الشقيقة. ونحن نحفظ بأحسن العلاقات بيننا وبين فرنسا وبريطانيا العظمى المتحدة وسائر الدول الديمقراطية الحليفة التي نرجو لها النصر القريب.

حضرات النواب المحترمين،

لقد وجهت الحكومة في المرحلة الأولى بمحظم جهدها إلى الناحية الخارجية، وقد تطلب الكثيرون أن يكون للنجاح في الداخل مثله في العقل الخارجي. ونحن وإن كنا نمدح العزيمة في أفعالنا، نريد من مواطنينا أن يقدروا النتائج التي تحصلنا إليها حق قدرها، وأن يقدروا كذلك صعوبة العمل في العقليين معاً في عهد التفتت والتأسيس والانقلاب. إن طبيعة النجاح السريع في الشؤون الخارجية، كان لا بد لها من إحداث شيء من البلبلة في الحالة الداخلية، وما من انقلاب حدث في بلد من البلدان إلا رافقه شيء من عدم التوازن في ناحيتي الداخل والخارج خصوصاً في بادئ الأمر.

أما الآن وقد استقرت أسس بناؤنا الخارجية فقد أصبح من الميسر صرف محظم الجهد إلى الشؤون الداخلية مع الحرص ككل الحرص في الناحية الخارجية للمحافظة على ما نلناه وتوطيده. على أننا يجب أن نشير إلى الظروف المالية التي عايننا كثيراً على تحقيق أماني البلاد بتلك المراجعة النادرة وإذا كنا نرجو أن لا نعدم موائمة الظروف في هذه الفترة أيضاً، إلا أننا نفضل أن نتمتع كل الاعتماد على تجردكم الوطني وحسن تفكيركم وجميل مؤازرتكم وتأييدكم في تحقيق الإصلاح المنشود. ولكي يتسنى للبنان المحافظة على الاستقلال والتمتع بمنافع السيادة الوطنية، يجب أن تقوم حياته الداخلية على أسس صالحة متينة لا يشوبها ضعف ولا يعتورها اختلال.

إن أوضاع الماضي - وكثير منها على غير المصلحة الوطنية المجردة - لا تصلح كلها للبنان في عهده الاستقلالي الدستوري للقائم، فلا بد من إدخال التعديل والتبديل على هذه الأوضاع بحيث تلائم هذا العهد وبعيت تلبي طموح لبنان إلى التقدم والمجد. فهناك قيود داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعل أثقل هذه القيود النظام الطائفي وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفة بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا، ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في العقل القانوني بل سيكون علاجنا لها أعمق إذ نعمل على استئصالها من النفوس.

إننا نريد أن نقيم بناء هذا الوطن في النفوس على أساس الوطنية والأخلاق الفاضلة التي تأمر الناس بها الأديان جميعها والتي يعلمها العقل والحكمة الإنسانية المجردة، والمدرسة هي أصلح تربة لنفوس هذه البذور الصالحة في النفوس، وعلى ذلك ستكون هنايتنا بالمعارف عناية واسعة عميقة.

ومن أسس الإصلاح التي نراها ضرورية تعديل قانون الانتخاب، فقد علم الجميع عيوب القانون المعمول به الآن، وعلى ذلك ستقدم إلى مجلسكم الكريم مشروعاً جديداً نستوحي فيه مصلحة لبنان وإرادة الناخب اللبناني ليس غير.

وفي طليعة ما سنوجه هنايتنا إليه آلة الحكم لندخل إليها الإصلاح الذي يكفل سير الأعمال سيراً حسناً وتأمين مصالح الجمهور تأميناً كاملاً سريعاً.

إن عيوب آلة الحكم سواء ما كان مصدره القوانين والأنظمة نفسها، أم تراخي الموظفين قد ألحقت بهيبة الحكم أثراً بليغاً حتى اجتازت هذه الهيبة بعض أزمنة غير قليلة الخطورة أحياناً، ولكن الخطأ الذي وطننا النفوس على سلوكها ستزول أسباب هذا الضعف لنحافظ على هذه الهيبة التي إن ضعفت تعرض البلد في كل النواحي للضعف وإننا نرجو أن نحقق إصلاح القوانين المالية، وما إحداث الضريبة على الدخل المطروح على مجلسكم الكريم في هذه الدورة إلا جزء من هذا الإصلاح المنتظر. وإنني أرجو أن نقدم لكم الموازنة الجديدة في الفترة القانونية المعينة، وهي موازنة ستكون قائمة على توجيه جديد في مختلف مرافق البلاد العامة.

إن لبنان يستطيع إذا أحسن تجهيزه وتنظيمه أن يضاعف ثروته أضعافاً بما حبه الطبيعة من موارد، سنضع له السياسة الاقتصادية الشاملة الجديدة الواسعة التي نعدّها لتأمين ازدهار البلد.

وأما من الناحية الاجتماعية فقد باشرنا هذه السياسة الإصلاحية بضرب داء المقامرة الضربة الشديدة وملاحقة المقامرين. ولن نجد مناً أحد في هذا الشأن وأمثاله رافعة أو هائدة. وسنعالج مشاكل العمال ونعنى بشؤونهم وتنظيمهم بحيث تتوفر لهم أسباب العيش الحسن الذي يستحقه نشاطهم وجهدهم.

وأما الفلأه فبالرغم من أنه داء مستعص تشكو منه جميع الدول ومنها المعينة بنا - شكواتنا أو أكثر - فإننا نرجو أن تخف وطأته بتأثير أسباب خارجية: كمتقدم الحلفاء في أوروبا، وفي سيرهم نحو النصر الذي نرجوه قريباً. وداخلية: ككروية كميات البضائع المطلوبة من بريطانيا والولايات المتحدة. ونضيف إلى ذلك التدابير التي ستخضعها الحكومة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وسيفضل التمييز مهناً على ما هو جارء بفضل ما جادت به المواسم ويفضل التعاون الوثيق بين وزارة التمييز ومجلس الجيرة.

إن هذه المرحلة الثانية من عهدنا الاستقلالي التي نلجها تتطلب منا أن نتغلب على كل ما في مجتمعنا من آثار الماضي، من ضعف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، ويضاف إليه العمل بكل وسيلة على إقرار الثقة الوطنية في النفوس وترسيخ التعلق بالاستقلال فيها ومعاربة كل شك أو تشكيك فيه أشد معاربة.

إنني وزملائي نقوم بأعباء الحكم في هذه المرحلة للخطيرة ونعن ندرك أنها تتطلب جهداً عظيماً. وقد وطننا النفس على أن نعمل بكل ما في صيورتنا من إخلاص وما في استطاعتنا من جهد وشاطر وأن ننجز المهمة بسرعة فلا نجتمع إليكم في الدورة المقبلة العلية إلا نكون قد حققنا من هذا البرنامج أخطر بنوده وأكثرها بآسن الله.

أيها النواب المعترمون إن هذا البرنامج الذي نقيم بين أيديكم ليس إلا جزءاً من برنامج حكومتنا السابقة الذي نعتبره برنامج حكومتنا هذه أيضاً وإنما أردنا بهذا البيان التشديد على بعض النقاط التي سنقيمها بالاهتمام والعناية على غيرها نخطورتها ممتعين على تأييدكم ومحبتكم. (تصفيق).

الملحق 8 ج) حكومة رياض الصلح الثالثة

1946-12-14 - 1947-6-7

مرسوم رقم 7688/ك

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

وبناء على المرسوم 7684 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين دفة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمعو العاجلة.

بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم 7688/ك

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

وبناء على المرسوم رقم 7685 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

عين السادة:

صبري بك حمادة: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

عبد الله اليافي: وزيراً للعدلية.

جبرائيل الو: وزيراً للأشغال العامة.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع والبرق والبريد.

كميل شمعون: وزيراً للمالية.

هنري بك فرعون: وزيراً للخارجية والمغتربين.

كمال بك جنبلاط: وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة.

الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام والترفيه الوطنية.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم K/7687

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على المرسوم رقم 7686 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

كلّف دولة عبد الله بك اليافي وزير العنلية بوكالة وزارة المالية مدة غياب كميل

شمعون وزير المالية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول 1946

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/9128

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على كتاب الاستقالة المقدم من معالي السيد كمال جنبلاط وزير الاقتصاد

الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

السادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد كمال جنبلاط من وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة.

المادة الثانية: كلف دولة السيد عبد الله اليافي وزير العنلية تأمين أعمال وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة بالموكالة.

المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمصو الحاجة.

بيروت في 29 أيار سنة 1947

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

(نات الثالثة بالإجماع)

(الدور التشريعي الخامس. المقعد المادي الثاني لسنة 1946. معصر الجلسة الثانية عشرة.

تاريخ 21-12-1946).

(...)

حضرات النواب المحترمين،

عندما تفصل فخاصة رئيس الجمهورية فماني لتولي أهباء الحكم أبلت على الاضطلاع بالمهمة يعديني الاخلاص لوطني والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي نحن مقبلون عليها. لقد كان من بولدر التوفيق أن يشاركني في حمل أهباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يمثل فيهم إلى جانب الكفاءات المتأثرة ائتلاف الكلمة وروح الاخلاص للمهد والعرض على صيانة للعريات العامة في نطاق السيادة الوطنية، هذه الصفات المتمثلة في مجلسكم الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتعديره إياه من قيود الانتداب وتوطيده دعائم الاستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم انعادنا جميعاً وترونا اليوم أشد حرصاً على هذا الاتحاد بين مختلف عناصر الشعب ولئن طرأ على هذا الاتحاد بعض الفتور فإن وطنية اللبنانيين كفيلة بإزالتة. وإنني وزملائي سنجند أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين مترابطة متكاتفه كما كانت في مطلع عهد الاستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيها جميعاً والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي تبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة جميعاً - استقلال لبنان بحدوده العاصرة استقلالاً تاماً ناجراً وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه وما لنا

نشرت أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكد لجلسكم الكريم السير على هذه الخطة لا نعيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعامتين تركّز سياستنا، وبهذه الروح سنسترد في معالجة جميع شؤون الوطن كما نفعل في قضيتي المختربين والإحصاء مثلاً. فإن الحكمة لن تسيّل إلى فئة تطالب بهذا المطالب ولا لأخرى تطالب بذلك إذا كان غرض الفعتين أن يكثر بعضهما بعضاً. بل من كانت قد أضافت إلى اسم وزارة الشؤون الخارجية لفظة المختربين فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناصحين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على مبلغ اهتمامها بعملية المختربين الرسمية التي يستفيدون منها ويستفيد منها وطنهم وأخوانهم القيمين جميعاً على السواء. والمختربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي، والبذل في سبيل الاستقلال، وإنه لمن مواعي الاستغراب أن نبحث قضيتي المختربين والإحصاء بفكرة طائفية بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة. على هذا الاعتبار وعلى هذا الاعتبار وحده ننظر الحكومة إلى الأمرين وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين،

إن العلاقات بيننا وبين المولى العربية الشقيقة على خير ما يرام وهي قائمة على صلات الأخوة والود المتين. والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطيب مباشرة وعن طريق الجامعة لما فيه مصلحة الجميع وأملنا أن يوالي هذا التعاون ثماره الطيبة، ولا سيما في الناحية الاقتصادية التي يوليها لبنان اهتماماً كبيراً. وأخص من تلك المولى الجمهورية السورية الشقيقة، إن التعاون القائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتضمن مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجه لبنان باهتمامه البالغ إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحررها أو استكمال سيادتها وخرجوها الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان. وفي طليعة تلك البلدان مصر العزيرة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية، إنها لن تلقى من لبنان حكومة وشعباً إلا التأييد الكامل في نضالها القائم من أجل تحقيق أمانها القومية. أما فلسطين، فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة وإنني أعلم أنه لن يهدأ للبناني بال ولن تفتر له همة ما دامت فلسطين العزيرة مهددة وما لم تتحقق سيادتها وتسلم عروبته.

وتسد بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطيب العلاقات ويسرنا أن يتيح لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية المولية دخول علاقاتنا مع جميع تلك المولى في دائرة منة بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدرة عند سائر أعضائها التقدير الحسن وسيظل لبنان يؤدي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوفر لها

دائماً ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها على أساس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهبة.

حضرات النواب المحترمين،

إن هذا الاستقلال الذي فرضنا به لن نتمتع بثماره وخيراته إلا بالإصلاح الشامل الجريء، العميق. إن الاستقلال ليس كبرياء وعزة قومية فعسب بل هو أيضاً نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتعمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعددت مشاغلنا منها ما هو إرث الماضي ومنها ما هو وليد العرب وما بعد العرب. ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراده الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا قد وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى وتحقق بعزم وقوة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح. سيكون في طلبها ما تعنى به مكافحة الغلاء مكافحة فعالة وخفض تكاليف المعيشة وقد شرعت منذ الآن تهيئ من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية. ومن الشكوى التي ستعالجها سريعاً قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظاماً جديداً يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الاقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قررت الحكومة للعدل عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان التوجيه الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكانياته وقد كان باستطاعتها أن تفقد عليكم الوعود وتعهد ما تنوي القيام به من مشاريع ولكنها أثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

إليها السادة،

إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن. بيروت في 27 كانون الأول سنة 1946

حكومة رياض الصلح الرابعة

للحق-هـ

26-7-1948 - 7-6-1947

مرسوم رقم K/9282

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

يناء على المستشار اللبناني

يوسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 7 حزيران سنة 1947
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم K/9263

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عين السادة:

جبرائيل اللو: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة.
السيد أحمد الحسيني: وزيراً للعدنية.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد.
كميل شمعون: وزيراً للداخلية والصحة والإسكان العام.
حميد فرنجية: وزيراً للخارجية والتكوين والتربية الوطنية.
محمد العبد: وزيراً للمالية.

سليمان نوفل: وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمعو الحاجة.
بيروت في 7 حزيران سنة 1947
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/11888

إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على كتاب معالي كميل شمعون وزير الداخلية والصحة والإسكان العام المؤرخ في
19 أيار سنة 1948 والمتضمن استقالته من عضوية الحكومة
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد سماع مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الأستاذ كميل شمعون من وزارتي الداخلية والصحة
والإسكان العام.
المادة الثانية: عهد إلى دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء بوزارة الداخلية
بالوكالة.
المادة الثالثة: عهد إلى معالي الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد
بوزارة الصحة والإسكان العام بالوكالة.

المادة الرابعة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصعو للعاجلة.

بيروت في 19 أيار سنة 1948

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري للحكومة ورياض الصلح

1947-6-17

(نالت الثقة بالإجماع)

(الدهور التشريعي السادس - العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 - معاصر الجلسة الثانية،

تاريخ 17-6-1947).

حضرات النواب المحترمين،

إن المرحلة التي عملت فيها مع زملائي الكرام أعضاء الحكومة السابقة كانت من أشد المراحل وأصعبها في تاريخ لبنان ذلك أنه يمارس لأول مرة في عهد الاستقلال حقه في اختيار نوابه. وقد لاقينا من المتاعب ما لاقينا حتى اجتازت البلاد تلك المرحلة وخرجت منها وهي في وضع سليم وطريق واضح قويم يقودها نحو المستقبل المأمون الذي ننشده جميعاً.

لقد كان هذا الانتخاب استفتاء في سياسة هذا العهد، على نتائجها يتوقف استمرار الخطة القومية العكسية التي قامت على الألفة والاتحاد العميق بين عناصر الأمة والاتفاق المكين بين المسلم والمسيحي والتي حققت لهذا الوطن استقلاله وضمنت له سيادته وحيده وأثارت إعجاب الشرق والغرب. ولقد كان من الضروري لاستمرار هذه السياسة القومية الرشيدة أن يمثل الأمة نواب تشربوا هذه الفكرة واعتنقوها وقد جاء استفتاء الشعب الذي أسفر عن انتخابكم نواباً له موهداً لتلك المبادئ ومثبتاً، فإن حضراتكم جميعاً، من كان منكم من أعضاء المجلس السابق ومن لم يكن، قد أثبتتم فيه وخارجه بأنكم من محترقي تلك المبادئ والمتمسكين بها تمسكاً تاماً. لقد أرادت الأمة إرادة صريحة أن لا تمثل بصفة من الفئات المتطرفة أبداً كان لونها ونوع عقائدها، وكانت إرادتها نافذة بالرغم من التكتل الذي قامت به تلك الفئات.

على تلك المبادئ، ويوحى تلك الروح التي وجدت بين أبناء الوطن بعد تفرق وألفت قلوبهم بعد تنافر، سنسير جميعاً متعاونين في هذه المرحلة النيابية الثانية في عهد الاستقلال، لنحقق للبنان العزيز ما يصبو إليه من حياة تجمع بين الكرامة والرفاه.

ولقد كان من البيهقي في بلد كلبنان بلغ من الرقي القومي ما بلغ، وشغف أهله بأمر السياسة هذا الشغف، وأطلقت فيه العريات على أوسع مداها، كان من البيهقي أن تحدث ممارسة اللبنانيين لأول مرة في عهد الاستقلال هذا الحق، هزة صبيقة وضجة كبيرة يتردد صداها بعيداً وطويلاً.

أما ما أخذ على سير العمليات الانتخابية في بعض الجهات، فهو الآن موضوع تحقيق هذا المجلس الكريم، وقد أحيل إلى لجنة الطمون فيه كل الشكاوى والمآخذ ووضعت تحت تصرفها كل التحقيقات التي أجرتها اللجان الإدارية والقضائية التي أوجدتها الحكومة خلال الانتخاب لتأمين سلامته. وليس أشد من الحكومة رغبة في ظهور الحقيقة مهما كانت نتائجها على ضوء تلك الوثائق والتحقيقات. لقد أوجد النظام النيابي في العالم كله التحقيق عن طريق لجان الطمون لمثل الحال التي أثارته الشكاوى هنا فلسنا نحن الذين نعيد عن الطريق السوي الذي تسير عليه مجالس العالم كلها.

على أن تلك العماسة التي أظهرها اللبنانيون أثناء الانتخاب وبعمه سواء في الانقياد أو التعبير قد دلت مرة أخرى على محبة الديمقراطية متأصلة في اللبنانيين وملت على تعلقهم بالحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية واحترامهم لها، كما دلت على تلك أيضاً معاملة الحكومة في تلك الفترة للصحافة التي تمتعت بحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية. إن تلك الروح يجب أن تكون سبباً لاغتياب كل وطني مخلص لأن تعلق أبناء الوطن بالحرية وتمسكهم بها شرط أولي يبنى عليه صرح العريات في ذلك الوطن.

ولقد برزت في الفترة [نفسها] عيوب قانون الانتخاب وهي عيوب لم تكن تخفى علينا فإن أول حكومة في عهد الاستقلال وكان لي شرف رئاستها قد أشارت في برنامجها إلى ضرورة تعديله، وحالت الظروف دون ذلك في عهد المجلس السابق. إن هذا القانون الذي وضع في عهد الانتداب لم يصمد للتجربة الأولى في عهد الاستقلال لذلك سيكون في طليعة ما تباشره حكومتنا تعديله بما يلائم هذا العهد ويعقق رغبات اللبنانيين فيعمل دون وقوع ما نشأ من أسباب شكواهم في المعركة الانتخابية الأخيرة. وهي مستقدم حالاً إلى المجلس الكريم بمشروع التعديل وافقة أن في إقراره ما يبعث الارتياح في النفوس ولدى المجلس أيضاً قانون انتخاب المختارين والبلديات ترجو إقراره بسرعة لكي يتم مبدأ التمثيل الشعبي على مختلف درجاته.

وفي جملة الأوضاع التي لها تأثيرها في مرحلة التمثيل النيابي السليم مبدأ إقامة الدولة على أساس الطائفية. فإن بلداً كلبنان بلغ من التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الحد الذي يضمه من هذه الناحية في طليعة بلدان الشرق، جدير به أن يعمل عن الطائفية ويتحرر من قيودها الرجعية. إن الحكومات الاستقلالية المتعاقبة قطعت على نفسها عهداً بتحرير الدولة منها. ولنا كبير الأمل في أن نتمكن من تحقيق

هذا المطلب القوي. وتمهيداً لذلك سنتصل بمختلف الجهات والمراجع رغبة منا في أن يتم إلغاء الطائفية من أن يقوم في نفس أي مكان شيء من الشك والقلق. وعندما تسود تلك الثقة الضرورية يمكننا أن نعد إلى إجراء الإحصاء العام الذي لا غنى للبلدان المتقدمة عنه على أن يكون إحصاء وطنياً لا طائفيًا كما يكون الإحصاء عند الأمم الراقية.

وحكومتنا التي تضع في طليعة برنامجها توفير حياة ديمقراطية سليمة للشعب اللبناني بأوسع معانيها، ترى من الضروري لتأمين ذلك تنظيم الحريات العامة، بحيث لا يساء فهمها واستعمالها، إساءة تعود بالضرر على مصلحة الجمهور. فإن الأصل في الحريات أن تكون لغاية تلك المصلحة وصيانتها. وسيكون في طليعة ما تعتني بتنظيمه على هذا الأساس الصحافة. ولدى مجلسكم الكريم قانون للمطبوعات نرجو أن يأتي معيناً للصحافة اللبنانية على أن تحتل المكانة اللائقة بهذه المؤسسة الاجتماعية الوطنية الخطيرة.

وستنظر حكومتنا بعين المطف والعناية والتشجيع إلى تنظيم العمل السياسي العام في المجتمع اللبناني على أساس التكتل الحزبي بعد أن انقضت مرحلة النضال ضد الأجنبي، وبعد أن قامت المنظمات اللائمة بفتنات تلك المرحلة بنصيبتها في ذلك النضال فإن طليعة هذه المرحلة الجديدة أصبحت تقتضي أن يقوم تنظيم الجماعات على أساس الأحزاب السياسية وعلى أساس الأنظمة والفئات العديدة.

وستتابع حكومتنا سياسة التنظيم في مختلف مرافق البلاد وموانر الدولة، وستقدم لمجلسكم الكريم مجموعة من القوانين تكون بالإضافة إلى المجموعة التي سنت في الماضي أساساً صالحاً يقوم عليه جهاز حكومي سليم. وفي جملة تلك القوانين الموجودة لدى المجلس الكريم قانون بإنشاء محكمة للنقض والإبرام، وآخر لتنظيم موانر الدولة وملاكات الموظفين كما أنها ستتابع سياسة التنظيم الاقتصادي مستأنفة ما شرعت فيه الحكومة السابقة في وزارة الاقتصاد الوطني، متابعة الاستعانة بالخبراء الفنيين على نعوها كان مع الغيرة العالمي فان ريلند. ولنا وطيد الأمل أن البرنامج الذي سيتبع يؤدي إلى ازدهار التجارة والصناعة ونمي ثروة البلاد. وستوجه عناية خاصة للاصطفاة والسياحة وهي تأمل أن يساعد انخفاض الأسعار على ازدهار هتين الموسمين.

وقد شرعت حكومتنا في السعي لتأمين القمع اللازم لاستهلاك اللبنانيين هذا العام وقد وفقت إلى تخليل كثير من المصاعب التي كانت قائمة من الحصول على الكميات الكافية.

وإني أذكر بمرور الاتفاق الذي تم بيننا وبين شركة البترول العربية - الأميركية وقد أصبحنا نرجح أن يبتدى العمل قريباً في الأراضي اللبنانية ولا ريب أن هذا المشروع سيكون له أثره المعسوس في إنعاش العمال الاقتصادية في البلاد فيعوضها سريعاً عما

كانت تجنبه من مشاريع الحرب وسيفسح هذا المشروع المجال الواسع للعمل أمام الشباب المتعلم وأمام العمال ويقضي على البطالة.

وسيكون لمؤثر الشؤون الاجتماعية في هذه الوزارة نشاط متزايد وصلاحيات أوسع لمعالجة مختلف النواحي التي تدخل ضمن اختصاصها وفي مقعمتها شؤون العمال ونحن سائرون في طريق كفالة كل الضمانات التي من شأنها تأمين العمل والمعيش للفقعة العاملة، وذلك بأحسن الشروط التي يجب أن تتوفر لها في مجتمع يقوم على أساس الديمقراطية والعدل.

وستعنى حكومتنا بالشؤون الزراعية مناهة كبيرة وستضاف مساعدتها للمزارعين، عن طريق إمدادهم بالخبرة الفنية، وبالقروض الزراعية والبذور والآلات وتأمين تصدير الفائض من حاجات البلاد من الفاكهة وغيرها إلى أسواق الخارج.

وستوجه حكومتنا إلى التعليم والتربية والثقافة القسط الوافر من جهدها وعنايتها. فإن لبنان الذي احتل حتى الآن مركز الطليعة في الشرق العربي في هذا المضمار، يجب أن يضاعف جهده ليظل محتفظاً بتلك المرتبة بعد قيام النهضة العلمية الحديثة في الديار المحيطة به وسيرها في طريق العلم والتقدم بخطى حثيثة. وسيكون في طليعة ما نعتنى به في وزارة التربية إضافة صفوف على مدارسها الحاضرة تدرجاً بها نحو جعلها مدارس ثانوية تجهز طلابها للبيكالوريا. كما أننا سنوجه عناية خاصة إلى التعليم الزراعي والصناعي والتعليم العالي، وسنبداً حالاً وقد منعنا المجلس السابق في آخر جلساته اعتماداً مالياً في إرسال بعثات علمية من الطلبة المتفوقين لإتمام دروسهم والتخصص في الفنون العالية، وهي خطة سنتابعها بتوسع مطرد.

وسيكون المؤتمر الثقافي الذي سيمقد في لبنان في أيلول المقبل مظهراً من مظاهر النشاط الفكري والعلمي الذي امتاز به لبنان والذي يجب أن يظل مغخرة من مغاخره.

وستعنى حكومتنا بالدراسة عناية خاصة. فقد رأيت من الغبن للحكم الوطني أن يظل جهده مجهولاً حتى للرأي العام اللبناني، في حقول الميزان والإنشاء، فضلاً عن سواهما، من إنشاء مدارس ومستشفيات وشق طرق وإصلاح مرافق وتنظيم الري ومياه الشرب وتجهيل المدن ما يعيق اللبناني أن يفاخر به، وما يشهد بكفاءته للتقدم السريع في ظل الاستقلال. وستعتمد في نشر ذلك السينما والفكر والرسم وغيرها من الوسائل وستعنى بنشر هذه العقائق بين المثربين بنوع خاص، الذين سترزاد عناية حكومتنا بشمسية الصلات بينهم وبين لبنان، ليظل لهم أحب الأوطان وليظلوا له أبر الأبناء.

وستدرج حكومتنا على السياسة القومية المقررة التي أنشأها هذا العهد الاستقلالي في التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وما زالت جامعة الدول العربية تثبت في كل يوم أنها خير أداة لتنظيم

فلك التعاون وتنسيقه وتوثيق عراه. كما أنها أداة فعالة صالحة لاستمرار الوثام بين أعضائها القائم على احترام كل منهم لاستقلال الآخرين وسيادتهم. وقد كان لها يد في تبييد المزايع المنطوية تحت ما أسموه بسوريا الكبرى، هذا المشروع الذي أعلن لبنان كلمته العلنية فيه.

وستتابع حكومتنا عن طريق الجامعة سعيها لزيادة التعاون الاقتصادي بنوع خاص وللتقليل من قيود العواجر المختلفة تسهياً للسفر والتبادل بين أراضي الدول الأعضاء.

وستواصل حكومتنا بذل جهودها لنصرة فلسطين، ولصيانة مروبتها وإبلاغها حقها في السيادة والاستقلال، ونحن بالرغم من الظروف الدقيقة المعلومة التي أحاطت أخيراً بقضية هذا القطر العربي المنكوب ما نزال نثق بفوز الحق في النهاية. وقد أعلننا في الأمم المتحدة وفي القاهرة، موقفنا من التحقيق المولي الذي تقرر إجراؤه متضامنين مع الدول الشقيقة. إن الجهد الصادق والعمل المنظم والتضامن الصحيح بين العرب في مختلف أقطارهم، أسباب لا بد منها لإنقاذ فلسطين، وهي كفيلة بدفع العدوان عنها مهما عظمت وسائله وتمدت عناصره.

وهمني أن أعلن استمرار سياسة حكومتنا على تأييد مصر في نضالها من أجل تحقيق أمانها القومية، آمين أن تتمكن الدولة الشقيقة الكبرى من الوصول قريباً إلى ما تصبو إليه.

أما علاقتنا بسائر الدول العليفة والصديقة فستظل قائمة على أساس المودة والتعاون الصادق لما فيه مصلحة التبادل. كما أن لبنان سيظل مخلصاً لمبادئ العمل والديمقراطية التي قامت عليها مؤسسة الأمم المتحدة بآلاً نصيبه من الجهد فيها لكي تسود العالم تلك المبادئ التي في سيادتها وحدها الضمانة الصحيحة لأمن الشعب والسلام الدائم.

حضرات السادة المحترمين،

إن مجلسكم الكريم يغلف مجلساً أدى للوطن أجل الخدمات وكتب في تاريخه أمجد الصفحات. فهو الذي خرج بلبنان، تحت قيادة رئيسه الأول، من حالة انتداب إلى حالة الاستقلال التام وهو الذي صمد في وجه الأحداث والعواصف الهوجاء وناضل مع الأمة نضالاً مستمراً فعزل دستوراً ورد عليها حريتها وكرامتها وحقق سيادتها فتبوات بين مجموعة الدول المستقلة مكائتها. وفي عهد ذلك المجلس وضعت لهذا الوطن العزيز سبل جسوده وتوطدت وحدته ضمن جسوده، وأرتست لأبنائه طريق استمراره بل طريق خلوده.

ولقد أسلم إلينا المجلس السابق الأمانة الكبرى فليست مهمتنا بأقل خطورة من مهمة الذين سلفونا في السنوات الأربع الماضية، إذ علينا أن نوطد دعائم الاستقلال

والسير بلبنان في طريق الإنشاء والتجديد والتقدم في كل مضمار.

إن ما حصلنا عليه أيها السادة من النعم لمعظم، في تلك السنوات الأربع المباركة في تاريخ هذا الوطن الصبيب. ونحن لن نعرف قدر تلك النعم حق المعرفة، ولكن الذين يعرفونه هم الذين حرموا مثلها. ففي سبيل المحافظة على تلك الأمانة العظمى، سنسمى عظيم السعي ونبذل أوفر الجهد، عهداً نقطعه لكم وللأمة الكريمة التي تمثلون، إن العهد كان مسؤولاً.
(تصفيق)

بيروت في 17 حزيران 1947

حكومة رياض الصلح الخامسة

الملحق-8

1948-7-26 - 1949-10-1

مرسوم رقم 12898

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين مجة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للعدلية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصمو الحاجة.

بيروت في 26 تموز 1948

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم 12899

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين السادة:

جبرائيل بك المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والزراعة.

حميد بك فرنجية: وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية.

أحمد بك الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.

فيليب بك قفلا: وزيراً للاقتصاد الوطني والبرق والبريد.

الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام.

حسين بك العوني: وزيراً للمالية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 26 تموز 1948

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1948-7-26

(نالت الثقة بأكثرية الأصوات)

(البحر التشريعي السادس - العقد الاستثنائي الأول لسنة 1948 - معضر الجلسة الأولى،

تاريخ 1948-8-3).

حضرات الزملاء المحترمين،

إن الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الاستقلالي. وقد تبنّت جميعها من الحركة القومية وشارت بوعي اليثاق الوطني في جميع ما اضطلعت به من أعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، وليست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقويم الأمم إلا إذا كانت توافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبدل العظيم.

وستطيع لبنان أن يباهي بما بنى أنواره في تلك السنوات القصيرة كما يحق لحكوماته الاستقلالية أن تجعل مما شيدته في البناء الوطني مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في إقامته كل قوة حية من الشعب اللبناني، والذي وضعنا فيه أسساً من عصابات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من أمجاد ماضينا وآمال مستقبلنا - لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر إعجاب بعض المعاصرين فإن التاريخ سينكر أنه عمل كبير وسيكون التاريخ أكثر إنصافاً فيقول كلمته العادلة الجردة في ما حققه اللبنانيون من الأمان داخلاً وخارجاً وسيقول كذلك إن معركة الاستقلال والحكرامة والاستقرار والإنشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تبنيها في أروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على أوسع نطاق وببذل أكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية وتأييد القلوب وتركيز المشاعر وتوجيهها وجهة قومية، ولقد برهنت العواطف على أن الروح

الوطني الذي قوي على صد جميع الاستفزازات والمحاولات المختلفة المصادرة على أن هذا الروح الوطني قد أصبح متأصلاً في اللبنانيين لا ترمزعه العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في تعزيز روح التضامن بين الشعوب وتقوية فكرة التعاون الصحيح المشترك بين الأمم واحتل مكاناً سامياً في المجتمع الدولي فترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أكبر هيئة عالمية إنشائية واختاره ممثلو الثقافة والفكر مقراً لانتماء المؤتمر الثالث للأمم المتحدة التي هي أعظم هيئة ثقافية عرفها التاريخ.

وفي الجامعة العربية دخلنا مفومين بتلك الذكريات والمصالح التي لا تنفصم مراها والتي تشدنا إلى إخواننا في البلاد العربية، حريصين على أن تكون لنا كلمتنا السموية في سياسة هذا الإقليم الحساس، من العالم، فكان لنا أثر فعال في كل مظهر من مظاهر التضامن العربي الوثيق إن في ميدان الإنشاء أو في الدفاع عن تراثنا المشترك.

إن الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعائمها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا وإخواننا وللعالم أجمع، ولقد أثبتت الجامعة أنها أداة صالحة لذلك.

ومن الإنصاف أن تقاس أعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظمات العالمية والهيئات الإقليمية ليرى النين يأخذون عليها بظء سيرها أنهم مخطئون. إن الجامعة العربية حية باقية لأنها من صلب الشعوب التي كوئتها وأنها تعبير عما يخالج العرب من آمال كبار.

واته لمن دواعي الفخر للبنان أن يكون قد جعل من أساس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى أنها معققة للرغبات في السياسة والثقافة والاقتصاد جميعاً.

إن الدول العربية لتشعر اليوم أكثر من أي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها إلى المكانة اللائقة بها وهي لذلك مصيبة على إحاطة الجامعة بسياج من إيمانها وإزادتها وهي حريصة على أن تزيد التعاون الاقتصادي فيما بينها توثيقاً وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي لأن في ذلك تقوية لها وتعشيداً لإمكاناتها الاقتصادية، تلك الإمكانيات التي ستضعها جميعاً في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية. وإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا الموضوع سيكون في رأس المواضيع التي ستعتمد الجامعة العربية إلى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية من تحقيقها.

ليسبح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، أن أعرض لما حققته الحكومة السابقة وما وضعته من مشروعات وذلك تمهيداً لما سوف أقوله عن برنامج الحكومة العاصرة.

لقد حرصت الحكومة التي تقدمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج الوطنية التي نشأت مع حياتنا الحرة تلك البرامج التي قطعت الحكومة الاستقلالية الأولى عهداً على نفسها بأن تحققها كاملة.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية لوفاهية الشعب اللبناني فخرت له الفداء في ظروف معروفة وجنبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بليدة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة فبوسع الحكومة أن تؤكد بهذه المناسبة أن الموازنة التي ستقدم إلى حضراتكم في الوقت المعلن لها ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم دون أن يمنع ذلك من متابعة الأعمال الإنشائية والقيام بجميع للتعهدات الحكومية، وبوسعنا كذلك أن نعلن أن غذاء الشعب اللبناني مؤمن حتى الموسم المقبل، فمخزنا تضمّن تمويّن اللبنانيين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اقفنا مبدئياً مع شقيقتنا سوريا على استثمارها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما العجز المالي الذي وقع في موازنة الثمنون التجارية والذي نتج من تخفيض أسعار الرزّيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سده وهي تأمل أن تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشتري القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة أهمها يرد إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالبولارات فوجدنا أن في هذا إرهافاً للخرينة ولسنا أن الثمن الذي تطلبه منظمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. إن اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في مأمن من أي أزمة تنتاب بلادنا إذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سمح الله.

إن نظام بلادنا الاقتصادي يحتم علينا نحن وإخواننا السوريين أن نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية وجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سوريا المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة اتصافها إلى هذه النواحي، من أن تولي المشروعات المختلفة في الإدارة وجهاز الحكم عناية خاصة. فقدمت عمداً منها إلى مجلسكم المحترم وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى أن تهتم شرطين أساسيين لتوطيد الجهاز الإداري أولهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الإدارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمثيلاً مع الفكرة الوطنية في استبعاد البدأ الطائفي

من الشاربع التي وضعتها وقدمتها إلى مجلسكم الكريم وحققت مشروعين يمكن أن يمتصرا حجر الزاوية في سياستنا القومية. إن قانون البلديات وقانون المختارين هما فضلاً عن قيمتهما من الناحية الإدارية، نقطة تحول في حياتنا الاجتماعية والوطنية من حيث إنهما لم يقيما التمثيل الشعبي على أساس طائفي.

ولا شك في أن من أجل ما قامت به الحكومة السابقة شرف اشتراكها مع حضرتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية تجديداً ضمن للبلاد الاستقرار السياسي والوطني الذي سيسمح لنا بأن نمضي إلى غاياتنا المنشودة.

إن الحكومة العاصرة وهي شقيقة الحكومة السابقة متضامنة في كل تلك مهماتها تضامناً تاماً يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

أيها الرسلاء المحترمون،

إن الحكومة العاصرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف وهي تتمثل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزاً شاملاً، وتتبنى جميع المشروعات التي تقبلت بها الحكومة السابقة وتعمل على استكمال القوانين المالية والقضائية والاجتماعية مستعجلة لتحقيق المشروعات التي ما تزال موضوع درس أمام مجلسكم الكريم أو أمام الدوائر المختصة كقانون تنظيم الموظفين وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بد منها لتستكمل البلاد جهازها الإداري المنشود كما ستواصل الحكومة الأعمال الإنشائية وتبني الإنشاء والإصطيفات عناية خاصة وستتعهد التربية الوطنية فتعزز مؤسساتها وتوسع دائرة نشاطها وترفع مستوى القائمين عليها وتنفذ القرارات التي اتخذتها المؤتمر الثنائي العربي الأول الذي انعقد في لبنان والذي أظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعترزه الحكومة في العقل الداخلي.

أما في الخارجي فسيكون هم الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياستنا القومية فهي عندنا قضية عتيقة وإيمان ومصلحة مستمرة على الزمن ما دام العدوان مسيطراً على الأراضي المقدسة، لقد سبق لي أن قلت إن القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلبنا على أنفسنا أن لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا إلا ونسلك بها مؤمنين بحقنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل إليها، وإنني لست في حاجة إلى تنكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فلقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التفت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع فكافح ممثلينا في المواقف الأجنبية والمتمبرات والهيئات الدولية في سبيل نصرة إخواننا في فلسطين.

وقد قام لبنان شعباً ومجلساً وحكومةً بالواجب كل الواجب لإنقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومة اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كل تدبير يؤول إلى صد الخطر عن فلسطين. فأدت حصتها من المساعدات التي قورتها الجامعة العربية وقنمت السلاح والعتاد وساهمت في تجنيد المتطوعين من خيرة رجالها وفتحت مخازنها العامة المأوى بمخلفات الجيش على مصراعيتها ولم يكن لبنان أقل اندفاعاً في العقل الإنساني منه في العقل المادي، فقد احتضن حكومة شعباً عشرات الألوف من اللاجئين وضمد جراحاتهم وناهض على الأمامهم وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى وللفضل العميم في تخفيف الصائب والنكبات في المرحلة الأولى هذا فضلاً عن الإسعافات والمساعدات القيمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظمات.

ويضيف لبنان الآن، ما عدا الخمسة عشر ألفاً والقبساية شغص للذين نزحوا مؤخراً عن بلادهم إلى العهود اللبنانية، نحواً من اثنين وخمسين ألف لاجئ تمنى للحكومة بحالتهم الصعبة وتأمين الغذاء والمأوى لهم وتبقيهم المعونات والإسعافات اللازمة.

ولم يتردد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخل المسلح من أجل إنقاذ فلسطين فسأهم في ذلك المساهمة التي تنفق مع إمكانيته ورحب بجيش الإنقاذ الباسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان الصمود العربي فبذل جهوداً عظيمة في التقريب بين الدول العربية والتأليف بين قلوب ملوكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها حتى تمكن من إزالة بعض الأسباب التي كان العموي يعني النفس باستمرارها.

لقد دخل لبنان المعركة بكل جوارحه وخاض حرب الإنقاذ وهو مستعد لكل تضحية وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجحد فيها الدول العربية أن الصلحة تقتضي ذلك ولبنان يعلن أنه لن يتردد لحظة في العودة إلى استئناف القتال عندما تنق الساعة.

لا شك في أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة غير أن هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدسة لن تزولنا إلا مضياً في الكفاح، وقد يتخلل هذا الكفاح هدأة أو هدأت أو يساوره ظرووف وملاسات ولكن الجوهر يبقى جوهرنا والنصر لا بد لنا على الدولة المزعومة مهما تألبت القوى وامتنعت الأطماع وحيكت الماكرات فنحن سنقابل كل محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع وعزم لا يداخله ضعف أو وهن.

إننا سنكافح مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا عسكرية كانت أو غير عسكرية

وسنقاتل المعتدين إلى أن يتم النصر. إننا سنبرهن للعالم على أننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعب العربية أن تواصل الجهاد ضد الصهيونيين وليعلم المواطن في كل بلد عربي أنه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختاماً، إن الحكومة العاصرة جادة بدرس مشروع قانون لتنفيذ التجنيد الإجباري لكي تهيئ لبلادنا أسباب القوة والمنعة، فنكون بذلك قد سرتنا على غرار إخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع إمكانياتها في سبيل تعزيز جيوشها دفاعاً للأخطار المحيطة بها. إننا في عملنا هذا إنما نستحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبنانيين جميعاً منظمات وهيئات وأفراداً ونستمد من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباته الوطنية.

فعلى وضع هذه السياسة وعلى هذه الأسس نطلب ثقتكم الغالية لنتمكن - بفضل هذه الثقة وبمساعدة مجلسكم الكريم - من العمل المثمر في خدمة البلاد والمصلحة العامة. (تصنيق).

حكومة رياض الصلح السادسة

للحق-8و

1-10-1949 • 4-2-1951

مرسوم رقم 2

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 1 المؤرخ في 1 تشرين الأول 1949

[قبول استقالة حكومة رياض الصلح الخامسة]

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين مؤلف السيد رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء

وزيراً للتربية الوطنية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تنص الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم 3

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 2 المؤرخ في أول تشرين الثاني 1949.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

هــن السادة:

جبران نحاس: نائباً لرئاسة مجلس الوزراء ووزيراً للعلنية.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني.

أحمد الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.

فيليب تقلا: وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني.

المستور إلياس الخوري: وزيراً للداخلية.

حسين العوضي: وزيراً للمالية والبريد والبرق.

الأمير رثيف أبي اللمع: وزيراً للصحة والإسكان العام.

بهيح نقي الدين: وزيراً للزراعة.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 4

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول 1949

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يكلف دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام وزارة

الداخلية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في أوروبا.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 9

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

بناء على الاستقالة المقدمة من معالي الدكتور إلياس الخوري وزير الداخلية. بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الدكتور إلياس الخوري من وزارة الداخلية.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.
بيروت في 6 تشرين الأول سنة 1949
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 10
إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وبعد استماع رأي مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الأنباء. تعدد وظائفها واختصاصها بمرسوم
على حدة.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.
بيروت في تشرين الأول 1949
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 11
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول 1949
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عدل تشكيل الوزارة على النحو التالي:
السادة:

رياض الصلح لرئاسة الوزارة والداخلية.
جبران نحاس لنيابة الرئاسة والاقتصاد الوطني والبرق.
الأمير مجيد أرسلان للدفاع الوطني.
أحمد الأسعد للأشغال العامة.
فيليب ققلا للخارجية.
الدكتور إلياس الخوري للصحة والإسعاف العام.
حسين العويني للمالية.
الأمير رثيف أبي الصمغ للتربية الوطنية.
بهيح نقي الدين للزراعة.
شارل حلو للصناعة والأنباء.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 6 تشرين الأول 1949
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 630

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

بناء على كتاب الاستقالة المقدم بتاريخ 15 كانون الأول الجاري من السيد شارل الحلو

وزير المدنية والأنباء

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد شارل الحلو من وزارتي المدنية والأنباء.

المادة الثانية: عهد إلى معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير

الاقتصاد الوطني والبرق القيام بمهام وزارتي المدنية والأنباء بالوكالة.

المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 15 كانون الأول سنة 1949

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1453

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على استقالة معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء من وزارة البريد والهاتف

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد جبران النحاس من وزارة البريد والهاتف.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تممو الحاجة.

بيروت في 25 آذار 1950

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1454

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على المرسوم رقم 630 المؤرخ في 15-12-1949 المتضمن استقالة وزير الأنباء وتكليف معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام هذه الوزارة بالوكالة.

بناءً على المرسوم رقم 1453 المؤرخ في 25 آذار سنة 1950 المتضمن قبول استقالة معالي السيد جبران النحاس من وزارة البريد والهاتف.

وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين معالي السيد خليل أبو جودة نائب جبل لبنان وزيراً للأنباء وللبريد والهاتف.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 25 آذار 1950

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1949-10-18

(نالت الثقة بالأكثرية)

(الدور التشريعي السادس . العقد الاستثنائي الأول لسنة 1949 . معضر الجلسة الخامسة، تاريخ 15-10-1949).

حضرات الزملاء المحترمين،

في مستهل الولاية الثانية لفضامة رئيس الجمهورية رفعت الحكومة القائمة استقالتها فتفضل فضامته بتكليف رئيسها لتأليفها من جديد. والحكومة التي تمثل أمام حضراتكم اليوم لا تختلف عن التي سبقتها إلا بدخول ثلاثة وزراء جدد يشغلون وزارات العدل والأبناء والتربية الوطنية والزراعة وبإشياء وزارة الأبناء.

أيها السادة،

نعلمون أن المغرب يجتازون معنة هي من أفسس التجارب التي تمر بالأمم وأن قوى جبارة تألّبت عليهم لإقامة دولة صهيونية في قلب البلاد العربية وأن تطور السياسة الدولية أسفر عن تشريد الآلاف من الفلسطينيين العرب وتعرض الأماكُن المقدسة لخطر داهم. ولقد وقف لبنان في هذا الصراع الذي لا يزال قائماً الموقف الذي يفرضه عليه الواجب وتسلية العاطفة والمصلحة معاً فكان في المؤتمرات الدولية حاملاً لواء الدفاع عن فلسطين ووقف جزءاً من موارده المتواضعة على إيواء اللاجئين والتخفيف من ألامهم. وطبيب لي أن أعلن من على هذا المنبر أن تاريخ الكفاح في سبيل فلسطين سيفرد للبنان صفحة مشرقة وأن حكومتنا ستواصل السير في هذا المضمار وفقاً للمخطة التي انتهجتها سابقتها حتى يتم للمغرب تحقيق آمانيهم بإذن الله.

وإن حكومتنا ستحرص على إبقاء علاقات الصداقة متينة مع الدول الأجنبية وتوثيقها كما أننا عملنا وسنعمل ضمن نطاق الجامعة العربية على توحيد الصفوف والتأليف بين القلوب ورائدنا الحفاظ على كيان لبنان واستقلاله وسيادته متابعين تأدية رسالة الحق والعدل والسلام التي اضطلع بها هذا البلد في مختلف الأنوار. وإننا بنوع خاص نوجه إلى شقيقتنا العزيزة سوريا أطيب التمنيات راجين لحكومتها العاضدة النجاح والتوفيق لتؤمن للشعب السوري النبيل المجد والسعادة.

أيها السادة،

إن سياستنا الداخلية تهدف إلى توطيد دعائم الأمن والإنصاف في تطبيق القوانين والأنظمة والضرب بشدة على كل يد تمتد إلى هذا الصرح الاستقلالي العزيز والمحافظة على وحدة الصفوف التي نحن إليها الآن أحوج منا في أي وقت آخر.

لقد حققت الحكومة الماضية كثيراً من المشاريع العمرانية إذ واصلت الدأب على فتح الطرقات وتمبيدها وسهرت على تأمين المياه للقرى اللبنانية. وستواصل حكومتنا

العمل على تنفيذ مشاريع الري وجو المياه إلى كافة الأنحاء اللبنانية.

أما في الحقل الاقتصادي فلقد كان عمل الحكومة الماضية فيه بارزاً إذ أمنت للبنان ما يحتاج إليه من غذاء رغم تسيؤم المشائمين ووطدت توجيهه الاقتصادي على أسس متين ووثقت علاقات لبنان الاقتصادية مع الشقيقة سوريا في اتفاقيات ضمنت مصلحة الفريدين ونفتت جو علاقاتهما وأعادت إلى الأسواق التجارية الثقة والطمأنينة كما أنها باشرت سياسة تؤول إلى تنمية الصناعات الوطنية وفتح الأسواق في وجه منتجاتها وأفلحت في التخفيف من مشاكل العمل والدفاع عن مصلحة العامل ورب العمل على السواء طبقاً للقانون والعدالة الاجتماعية. ولقد أكلنا ما قامت به الحكومة السابقة من توطيد صمامات نفطنا فاستطعنا أن نجنب البلد اللبناني الهزات المالية التي عصفت بكثير من البلدان الأخرى وسنواصل العمل في نطاق هذه السياسة المالية الحكيمة.

وستمنى الحكومة بالقضاء وتعمل على تعزيز استقلاله ورفع شأنه. فالقضاء هو إحدى الممانم التي يقوم عليها الصرح الاستقلالي ولا تستكمل سيادة الأمة إذا لم يتبوأ القضاء منزلته الرفيعة.

وفي ميدان التربية والتعليم ستعنى حكومتنا ببعث نهضة تهمن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة. وسيكون في طليعة ما نعتنى به فتح المدارس الجديدة وتأمين حقوق المعلم ومستقبله ونشر الكتب المدرسية الصالحة وإرسال البعثات وتشجيع أندية الفن والرياضة. كما أن الحكومة ستباشر قريباً بتأسيس معهد لبناني في بنيايات الأونسكو للدراسات العليا وإنشاء معهد ثانوي يؤهل خريجيها لنيل شهادة البكالوريا.

وسنولي الزراعة ما تستحقه من عناية واهتمام، فنريد في عدد البعثات الزراعية التي أرسلتها الحكومة السابقة وثابراً على الغلطة التي انتهجتها الحكومة السابقة من التعاقد مع رجال الاختصاص واستقدام الآلات الزراعية وزيادة الإنتاج كمية ونوعاً وتأمين الأسواق لمنتجاتنا الزراعية. وقد بدأت الحكومة بدرس الطرق السريعة للتخفيف عن المزارع وإزالة المصاعب التي يواجهها في هذه الأيام. وأما العقل المعوي فلقد بذلت الحكومة فيه جهداً سيقترن قريباً بنتيجة بارزة هي إتمام مشروع المدينة الصحية الذي بدئ بتنفيذه.

وستتابع حكومتنا سياسة التسليح وتمركز الجيش وقوى الأمن الداخلي حتى يبلغ جيشنا العزير المنزلة التي يمتناها له كل لبناني.

ثم إننا سنتقدم من مجلسكم في الدورة العادية القادمة بالمشروع الإنشائي الذي سينطوي على اعتمادات للتسليح والري ومياه الشفة والمعارف والأشغال العامة.

حضرات النواب المحترمين،
يطيب للحكومة الحاضرة أن تتولى الحكم في ظل الولاية الثانية لفخامة الرئيس
حتى تميل بإرشاداته على تأمين السعادة والرفاهية للشعب اللبناني وأن تحقق ما
يصبو إليه هذا البلد العزيز.

وإذا كنا لا نتقدم من حضراتكم ببيان ينطوي على برنامج مفصل للأعمال التي
ستقوم بها حكومتنا فلأننا نؤثر المباشرة فوراً إلى العمل بعد أن تهيأت لنا أسبابه.
وإننا نشعر بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقنا وسنواجه هذه المسؤوليات بمرزمة
صادقة ورائدنا تمرير هذا الوطن وإعلاء شأنه في كل موقع ونحت كل سماء. وعلى هذا
الأساس نطلب منكم أن تمنحونا ثقتكم الغالية. (تصفيق).

حضرات النواب المحترمين،

لقد كتب لجلستكم الكريم أن تكثروا في الجلسات التي تنعش بأنّها تاريخية. وليس ذلك بغير على مجلس قام على إرادة الأمة فجاء يمرّب عنها بحرية بعد أن ظلت هذه الإرادة مكبوتة خمساً وعشرين سنة. وكيف لا تكون جلستكم هذه تاريخية وهي أول جلسة تعقونها تحت قبة هذه النعومة التي شهدت في خلال هذه الأسابيع أروع ما تشهده الأمم من الانقلابات وأغلاها وعرفت في خلال خمسة عشر يوماً أخطر الحوادث التي يمكن أن تمرّ في تاريخ الأمم العظمى، والشعوب الحية المجاهدة، بل شهدت من هذه الحوادث ما يعدّ طريقاً جديداً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاستعمار ومنذ عهد العالم به.

ولكن نلتك كله قد ذهب هباء، وأما ما أرادتّه الأمة فقد عاد كما أرادتّه دون تبديل أو تعديل في الجملة وفي التفصيل. وعدنا ومدّتم ويا له من عود أحمد، كتبت فيه الأمة مجدّها ومكنت فيه استقلالها وألقت فيه مرساً مفيداً ومبررة بالفة على من تحدّثه نفسه أن يستخفّ بشأنها ويعبث بلزادتها وحققها ويتجاهل أمانيتها وآمالها.

عدنا وعدّتم، وعاد كل شيء إلى ما أردنا وأردتم، بل إلى ما أرادت الأمة، وكانت هذه النعومة الشاملة الباركة بفضل الجهاد الوافع الذي جاهدته الأمة. فلنسجل لها في هذه الجلسة التاريخية الشكر العظيم، بل لنسجل لأنفسنا نحن نوابها وحكومتها الفخر والاعتزاز بأننا نمثلها بل بأننا فننسب إليها وأنها منها وإليها.

جهاد كريم بذلت فيه للهج الغالبة وأرخصت فيه الأرواح والدماء الزكية فكان من أطفالها ونسائها وشبابها شهداء أطهار وجرحى أبرار، جهاد سخّي وفقت له كل قواها العنيفة والمادية، فلم تضرب بجهد ولم تبخل بمال. جهاد باهر أثار من العالم علينا المعطف والإعجاب، كما أثار العاصف السخط والعجب العجيب. فإلى الأمة الأبية الكريمة السخية وإلى نوابها الكرام الأباة وعلى رأسهم معالي رئيسهم، الذين كانوا حراس الحرية، وإلى نسائها خاصة وإلى رجالها، إلى شبيها وأطفالها، إلى الزعماء الروحانيين والزعماء، إلى الصحافة التي اعتقلت نفسها، إلى الأحزاب والانقلابات والجمعيات ومختلف المؤسسات الوطنية، إلى التجار والعمال ومنظمات الشباب وطلاب المعاهد، إلى كل فرد كان من هذه الأمة في إبان معنتها، أقدم باسم الحكومة بأسبق عواطف الشكر والامتنان مقرونًا إلى الفخر والاعتزاز.

وإذا كان هذا شعورنا نحو أبناء لبنان، فكيف يكون شعورنا نحو أبناء الأقطار العربية الشقيقة، وقد بنسوا في سبيلنا مثل ما بذلنا وجهوداً أنفسهم كما جهدنا، في سبيل استرداد استقلالنا المسلوب وحققنا المفصوب.

كيف نولي مصر حقها والعراق والملحكة السمعية وسوريا وشرق الأردن واليمن السعيدة حقها وقد هبت كلها هبة الرجل الواحد غاضبة لغضبنا ساخطة كسخطنا أي شكر يفي جلالة ملك مصر العظيم فاروق الأول ورفعة زعيمها رئيس حكومتها، وشعبها وصحافتها؟ أي شكر يفي سمو الوصي على عرش العراق وفخامة رئيس حكومته والشعب العراقي بمشاركته ومجلس نوابه بصحافته؟ أي شكر يفي جلالة الملك عبد العزيز ابن سعود وشعبه الأبى؟ وبأي نسان نعرب عن الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية السورية وولته رئيس حكومتها ومجلس نوابها وصحافتها وشعبها الولي؟ وكيف نعرب عن شعورنا لصاحب السمو أمير شرق الأردن ورئيس حكومته والشعب الأردني؟ وعن شعورنا لزعماء فلسطين ورجالها وشعبها العربي؟ ولجلالة إمام اليمن ومملكته السعيدة؟

لقد ألقت هذه البلدان، ملكها وحكوماتها وشعبها، بكل قواها المنيوية في الميدان وأعلنت اعتمادها لإلقاء كل قواها المادية أيضاً، فكانت هذه النجدة الأخوية التي أملتھا الشمازل والنخوة العربية سبباً من أعظم أسباب الفوز الباهر الذي قازه لبنان. ولا خروفس كانت هذه البلدان له ظهيراً، وابن هذه البلدان نصيراً، فقد حق له أن يأمن شر المآسي والمهازل، وأن يسير إلى حقه بمرم ثابت وإيمان كامل وإني أخص بالشكر ممثلي هذه الدول بينما فقد كانوا خير معوان وأفصح لسان في وصف مأساتنا الإخوانا.

وكيف لا نذكر في الوقت نفسه الدول الديمقراطية الحليفة ولا سيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وروسيا وبلجيكا فقد وفقت هذه الدول العظمى موقف الدفاع عن حقنا ولم ترض مساومة ولا هودة، بل وضعت قيمة المجهود المقطوعة والبادئ التي قام عليها ميثاق الأطلنطيك في الميزان وقالت إن قضية لبنان هي على صدق هذه المجهود والدليل والبرهان. فإليها وإلى الديمقراطية وإلى ممثليها وصحافتها ومصادر الإذاعة فيها كل ما يستطيع لبنان الشموخ به من الامتنان.

حضرات النواب المحترمين،

في هذه الجلسة التاريخية، يتطلب منا التاريخ أن نسرد على مسامع الملا مجمل العواطف التي سبقت اعتقالنا واعتقال مستورنا واستقلالنا والتي اتخذت حجة في ذلك التصرف.

أعود إلى البيان الوزاري وما قطعنا فيه من عهد علينا للأمة. فإنه ما كاد ينشر ويذاع حتى تلقينا مذكرة من السيد جان هيلوسفير فرنسا وهي تحتوي على ما ينتقص استقلالنا فاعترضنا وقلنا إن هذه المذكرة تتأخر بنا عن الاستقلال ولا نتقدم بنا نعده وهو ما يخالف أقوالهم من قبل ومن بعد بأنهم يريدون تمكين هذه البلاد من التمتع باستقلالها، وطلبنا إليهم أن يستردوا هذه المذكرة فلم يرضوا. وعلى ذلك لم يكن لنا مناص من الإجابة عليها جواباً نعتف في بعضنا المشروع ولم نسكت لأن السكوت عليها يتخذ علينا حجة واعتراضاً منا بما فيها.

ثم شرعنا في تنفيذ مشاريعنا وتحقيق وعودنا المذكورة في البيان الوزاري فبعد أن قمنا بما يجب لإحلال اللغة العربية محلها اللائق بلغة الوطن عبدنا إلى المصالح المشتركة فطالب بها بعد أن اتفقنا مع حكومة سوريا. واجتمعنا نحن والسيد هلو في شتوره والتمعنا في هذا الطلب وفي طلب تسليمنا الصلاحيات التي لا يقوم بمونها للبنان استقلال ولا تستقيم سيادة. فكان جوابه لنا أنه قاصد إلى عاصمة الجزائر حيث يجتمع إلى لجنة التحرير الفرنسية. واقترحنا على حضرته أن نصر بياناً مشتركاً لأن الشعب يريد منا أن نصارحه فامتنع من ذلك، ولكنه اقترح علي بنفسي أن أعلن في المجلس ما كان من أمر المصالح المشتركة بيننا وما كان من استمهاله لنا عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً على الأكثر يعود بعدها من الجزائر. وفي تلك المعاديات لم نخف عليه عرضنا على معالجة القضايا التي لنا أن نعالجها منفردين ومنها قضية تعديل الدستور. على أننا إيماناً منا في سلوك سياسة التفاهم والتعاون لم نبادر إلى تقديم التعديل إليكم، ولكن تصرفهم هو الذي اضطرنا للعمل بتلك السرعة. تلك أنهم فاجؤنا بالبيان الذي تعرفون فأبلغوه إلى الصحف في نفس الوقت الذي أبلغوا إياه. وإذا ضربنا صغماً عن خلو هذا التصرف من الكياسة السياسية، فإنه لم يكن في وسعنا أن نتخاض مما فيه من قصد وضعنا أمام الأمر الواقع. فضلاً عما في البيان نفسه من انتقاص لسيادتنا بل من مساس بحق خلونا إياه الدستور نفسه بحسب المادة 76 منه حتى قبل تعديله. ولم يكن يتخذ حقناً القانوني والعنوي، كذلك إلا أن نعمل بتلك السرعة التي عرفتموها، وكان أن عرض مشروع التعديل عليكم فأقرتموه بالإجماع. تلك هي الجناية التي اقترعنا، بل [ما] جناه هذا الشعب ليستحق أن يسلب استقلاله، بل يجهز على ذلك الاستقلال، لأن سلبه إياه ابتداءً منذ صدر ذلك البيان، وليس بحق رئيس جمهوريته ورئيس حكومته وأعضائها وأعضاء هذا المجلس الكريم الاعتقال، ومجلسكم العدل، وستوركم التحقيق. اللهم إنه لظلم فاحش دنت الأمة عليه ودها البليغ فلم تأل جهداً ولم تفض عيناً حتى عاد الحق إلى نصابه والعدل إلى محرابه. وكأني بهم لم يكفهم إجماع المجلس فشأت الأقذار أن تربهم إجماع الأمة

قالوا «تسرّع» وقلنا «سرعة»! وقد حكمت لنا العواصم وأثبتت أننا كنا على صواب. ألا بارك الله بالسرعة متى كانت لصون الكرامة وحفظ الأمانة. وثقتي أنه لولا السرعة لسجلنا على أنفسنا صفحة تخالل وضعف وتفرط بحق الوطن ما جفنا له إلى هذه النقص، وما مثلته صرفنا العمر كله في الجهاد، ودخلنا السجون ونزلنا المناقي ووقفنا تحت أعواد المشانق.

أيها السادة

لقد تحدثوا عن لبنانيتي فقالوا إنها بنت ستة أسابيع ولكنها ستة أسابيع حفلت بأعظم الحوادث في أيام لبنان، وجمعت بين دفتيها أمجد ما في تاريخنا الحديث. إنها نهبت شعباً وحررت أمة ورفعت لبنان إلى ذروة العز بين الدول. ولقد أرادوا أن يعزوا إلي هذا كله، ولكنه فخر يثقل كاهلي. إنه فضل الأمة التي لم يعرفوا حقيقتها فكشفتها

هذه الأسابيع الستة. وتعدتوا عن الضمانة التي حرمت منها بلادي. يصنون بذلك الانتداب. لقد قلت دائماً وأقول إنني لم أعترف ولن أعترف بالانتداب ونحن شعب حر مستقل بفضل حقنا أولاً وبضمانة حقيقية هي عهد الحلفاء وصيثاق الأطلنطيك وقد تمعقنا صدقها وشتان بينها وبين الانتداب وبين ضمانة للاستقلال.

أيها الزملاء المحترمون

لقد انتهت مرحلة وابتدأت مرحلة. وإنه يسرني أن يكون رجل حكيم كالجنرال كاترو قد سمعت إليه مهمة الاتصال بنا، فهو رجل جدير بتفهم الحقائق الجيدة والروح الجيدة التي غمرت الشرق كله والشرق العربي بنوع خاص ولبنان بنوع خاص. ولقد كان أول ما ينادي به حين اتصاله بنا ونحن في الاعتقال، أنه أبلغني الاعتذار من ذلك التدبير الجائر، وأبلغني أنه وقع على غير علم من اللجنة الفرنسية وبميون رأيها. وأنه هو واللجنة لم يعرفا بالواقعة إلا عن طريق روتر. كما أنه يسرني أن أرى تبديل عدد من الموظفين المسؤولين في الدوائر الفرنسية مما يدل على تمثين سياسة تفهم جديدة لدى الجانب الفرنسي.

ويهمني أن أذكر أيضاً في هذا المعرض أننا لم نقصد في كل ما قمنا به سواء في مسألة اللغة العربية أو في مسألة الدستور ولا في السرعة ولا في أي عمل آخر، أننا لم نقصد أي تعدد لفرنسا. بل نحن مثلها ومثل أحرارها، طلاب استقلال ورواد سيادة نريد هماً كاملياً ونريد أن نقيم على أساسهما صداقتنا للشعب والأمة العربية والقريبة. وستكون هذه طريقنا في المرحلة الجديدة التي ابتدأنا فنرجو أن يفهمنا الجميع.

أيها الزملاء الكرام

إن خير ما أختتم به هذا البيان هو أن أرسل كلمة تحية وإعجاب وطمع لي أن أقول شهادة حق لوجه الله والوطن، إلى ذلك الرجل الذي مثل العزة والكرامة ومثل الأمان والوطنية للبنان واللبنانيين أصديق وأكرم تمثيل. ذلك هو فخرية رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري. فنحن إذا كنا مدينين إلى اتحاد الأمة وجهادها وتضحياتها، وإلى نجدة البلدان العربية الشقيقة، وإلى ممونة الدول الديمقراطية، فثقتوا أننا مدينون بالمرجة الأولى إلى صلاية هذا الرئيس العظيم ووطنيته. هذا الرئيس الذي أقر الاعتقال والسجن والعمران على أن يفرض أي تفريط بأي حق أو معنى من معاني الاستقلال والسيادة.

ونحن كذلك مدينون بنوع خاص إلى نواب الأمة الكرام، الذين أبوا إلا التمسك بحقوقهم ولم ينفكوا عن الاجتماع والدرس والسمي حتى كان الفجر. فإليهم شكر الأمة. ثم إلى حكومة بشامون الشرعية ورجالها بما أظهرت من صلابة أبلغ الشكر.

فقد عزمت حكومتنا على تخليد ذكرى هذه الأيام الثلاثة العشر المجيدة الفريدة تخليداً في شتى الصور والأساليب فقضت أن تعتبر قلعة راشيا أثراً تاريخياً لبنانياً،

وكذلك بناية الحكومة في غابة بشامون. وأن تقويم للشهداء أنصاباً وتمائيل في ساحات المدن وشوارعها وستكفل أبناءهم ومن كانوا يعملونهم كما أنها تواسي الجرحى والمعتقلين وتفرج عنهم. وستكافئ من أجلوا البلاء الحسن من سيدات ورجال مكافأة ترمز إلى هذا الجهاد.

والآن أتوجه إلى الأمة الممثلة في مجلسكم الكريم والتي أحاطت بشخصي وإخواني بما استطاعت من مظاهر العطف واللوان التكريم وحسبنا رضاها عنا تكريماً وجزاء. أتوجه إلى هذه الأمة فأهنئها بما استعادت من حق واستفادت من مجد عظيم. وأدعوها أن تحتفظ بتلك الشعلة المتقدة من البقطة والوطنية والعزة القومية وتعتصم في انعادها فتقضي على كيد الكائدين ودس الدسائس، كما سألقي من وفق أو هودة، وأن تظل صفاً واحداً وقلباً واحداً ينفق للاستقلال والعزة الوطنية.

عاش لبنان عزيزاً مستقلاً سيداً حراً.

عندما دخلت اليوم دمشق عدت بالذكري، وأنا أعيش بالذكري، إلى أيام خلت عندما أتبع لي أن أفت على منبر من منابر دمشق وقد كانت دمشق في عنفوانها تملل ليس لاستقلالها فقط بل لاستقلال جميع البلاد العربية، نعم عدت بالذكري إلى آخر خطاب ألقته في دمشق صدّرته بقول الشاعر:

بكى صاحبي لما رأى الدرب، دونه وأيقن أننا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعمرا

نعم عدت بالذكري إلى تلك اليوم وقسته على هذا اليوم الذي هو من أيام دمشق الغراء وما أكثر أيامها وأنا عندما أذكر تلك الأيام لا أكاد أنتهي منها.

هذا يوم أرادت فيه البلاد العربية جميعاً أن يكون لدمشق فهنيئاً لك دمشق بجهادك الطويل وهنيئاً بهذا اليوم المبارك. أتيت دمشق مرافقاً الوفد اللبناني لأرى وأسمع تأثير هذا اليوم على أعضائه فرأيتهم يتأثرون بالعروبة كما تتأثرون أنتم.

فلسطين وطن عربي كما قالت حكومتها في بيانها الوزاري الذي أقره لبنان من أقصاه إلى أدناه، وهو أن لبنان وطن عربي لا يريد بعد اليوم أن يكون للاستعمار مقراً ولا يريد أن يكون إلى البلاد العربية للاستعمار ممرّاً.

لبنان المستقل وقد اعترفتكم أنتم باستقلاله جميعاً واعترفت به حكوماتكم يذهب معكم إلى المدى الذي أنتم تذهبون إليه.

سألني مصري كبير عندما كنت في مصر على رأس الوفد اللبناني في مشاورات الوحدة العربية كما سألني السؤال نفسه رجل عراقي كبير: إلى أي مدى يذهب لبنان بالوحدة العربية؟

فقلت: إن لبنان يذهب في المدى الذي تذهبون إليه أنتم، يريد الاستقلال التام التام الناجز بصوره وبكياته كما اعترفتكم أنتم به ولكنه يتعاون في العروبة إلى الحد الأقصى. أقول هذا ليسمع لبنان ما أقول وليسمع جميع أبناء العرب، وأظن أنني أعبّر عن رأيي وعن رأي إخواني وزملائي.

هذه خطتنا وهذه سياستنا منسير بها إلى النهاية. سنلبي أية دعوة توجه إلينا، بل لا نكتفي بذلك، وسنعمد الأفطار العربية لمعد المؤتمرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها.

إن الوحدة العربية، أيها السادة، وأنا كما تعلمون مجاهد قديم في هذا الحقل عملت في سبيله، أفهم منها أن تكون ضمان استقلال كل بلد عربي وجامعة للبلاد العربية. إن الدساتير تدس والمواثيق تحالك. لقد سمعت بالأمس من يقول إن سوريا والمراق اتفقا على ابتلاع لبنان. إن هذا لا يعمل ولن يعمل وإني أريد هذا الكلام أمام رجالات سوريا والمراق.

نحن سندخل مشاورات الوحدة العربية على [أساس] للتساؤل عما تقتضيه مصلحة الأمة العربية ومصلحة كل قطر عربي.

عندما دخلت المرحلة الانتخابية في لبنان استشرت إخواني في الجهاد وقلت لهم إن لبنان يسير على غير الطريق الذي نريده. يسير السلم في طريق والمسيحي في طريق آخر، وهما لن يجتمعا، وعلينا أن نجبرهما تحت راية الاستقلال.

على هذا الأساس دخلت المرحلة الانتخابية وعلى هذا قبلت رئاسة الوزارة وعملت مع إخواني لأن يكون لبنان بلداً مستقلاً، فوصلنا إلى ما نصبو إليه ورفعنا علماً جديداً شريفاً ترويه خفافاً، وغمناه علماً وأحللنا اللغة العربية المكانة الأولى وأصبحت لغة لبنان الرسمية ورفعنا من الدستور كل شائبة فأصبح دستوراً خالصاً لوجه الله والوطن.

قلنا لإخواننا: نحن مستقلون، فاعترفوا لنا بهذا الاستقلال ولهم عندنا وزراء مفوضون. وأصبح استقلالنا قائماً على دعامة كالصغر. إن إخواني اعترفوا باستقلال لبنان شرط أن يتعاون مع البلاد العربية، استقلاله بعبوده وكيانه. إنني ولا شك في موقف حرج أمام إخواني الذين يعتقدون أنني أصبحت إقليمياً ولكن إذا رجعتهم إلى حقيقة الموقف ترون أن جميع البلاد هي كلبنان من حيث تفهمها للوحدة العربية. هذه هي الحقيقة.

إنني أفضل اتفاق المسيحيين والمسلمين في دولة مستقلة على إمبراطوريات عظيمة ليست مستقلة.

وإنني في هذه المناسبة أقدم شكر هذا الأخ الصغير لبنان إلى شقيقاته الكبرى، فعندما حلت به النكبة المألومة مدوا له يد المعونة، وهذه في عرقي من أولى حسنات الوحدة. أشكرهم جميعاً وأرجو الله أن يمس على هذه البلاد بالسود والسعادة. وكلمة أخيرة، أشكر الذين أكرموا وفادتي في دمشق حاكماً ومعكوماً. إنني تلميذ من تلاميذ دمشق، عنكم أخذت ومنكم التفتت وسأحدث من معكم ما دمت حياً.

أعيد نشرها في النهار 16-7-2001

طلب إليّ جلالة الملك عبد الله أن أقابله في عمان وكرر الطلب وأراد أن يكون هذا الاجتماع قبل العيد، فرأيت من واجبي أن أئبي رغبته وذهبت إلى عمان يوم الأربعاء في 4 آب واجتمعت معه اجتماعاً طويلاً لم يحضره غير دولة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن الذي كان خلال الاجتماع حكيماً كعادته ميفوز الكياسة واللباقة كعهده دائماً، فدار الحديث أولاً حول تفسير الجامعة العربية نحو مملكة شرق الأردن وعدم برها بوصفها لجلالته بدفع ما كانت قررت دفعه لتجنيد جنود يقاتلون إلى جانب الجيش الأردني ولايتباع أسلحة. وطلب إليّ بهذه المناسبة أن أسهل له إيصال أسلحة، فعاقد مع بعضهم على إتيانها، وشككاً لجلالته شكاية مرة من استيلاء مصر على الذخيرة التي كانت واردة إليه على إحدى البواخر أثناء مرورها بالمياه المصرية.

وقد أجبته لجلالته قائلاً: إنني أحد الموقعين على القرار المجهود بدفع التبلغ الذي عيّن له وإن تنفيذ ذلك القرار علق على شرطين رئيسيين هما:

أولاً: عدم دفع البريطانيين للإعانة المطلوبة.

ثانياً: متابعة القتال.

وقلت: إن هذين الشرطين لم يتحققا ومع ذلك فأنا على استعداد لمعاونة لجلالته لدى الجامعة إذا ما تحققت أنه ينوي استئناف القتال.

وأضفت إلى ذلك قائلاً: إن الصراحة قد أصبحت ضرورية جداً. فإن سبمة الملك عبد الله تأثرت كثيراً عند وقف القتال.

وفكرت له أن ممثلي شرق الأردن أبلغنا قبل قرار مجلس الأمن وعند الاجتماع في عاليه أن شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس حتى ولو رفضته جميع الدول العربية.

ثم قلت له إنه أفضل لجلالته إن كان لا يمكنه استئناف القتال وإخراج الضباط الإنكليز من جيفه أن يصارح البلاد العربية بذلك تمام الصراحة. ومصارحته بذلك أكبر له وأفضل بكثير وأحفظ للمصلحة من أن تبقى الحالة العاصرة كما هي من الإبهام والغموض. وإن الدول العربية عند ذلك تقيم حسابها على أساس آخر، فتخرج منه شرق الأردن وإن شئت أن تستأنف القتال استأنفته على هذا الأسس.

أما إذا بقيت هذه الحالة وبقي هذا الإيهام وعدنا إلى عدم المصارحة فإن مسؤولية جلالته تكون أخطر كثيراً. وقد عدت فالمصمت كثيراً على جلالته أن يكون جوابه لي قاطعاً فاصلاً وأن لا يترك لي ما يقوله لي احتمالاً لأي شك أو تأويل.

وقد أجباني جلالته بأن شرق الأردن لا يمكنه استئناف القتال إلا إذا أخرجت الأمة العربية جميع قواتها وألقت ثقلها كله في الميدان. وأنه لا يمكنه إخراج القوات الإنكليزية من جيشه.

وحجته في عدم استئناف القتال أن ذلك يحتاج إلى أسلحة وذخيرة واستعداد كاف. وأما في عدم إخراج أولئك أورد لي عدة حجج:

أولها أنه لم يلحظ عليهم أية خيانة والثانية أنه لا يمكنه تغيير سراج فرسه أثناء المعركة. والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهناك حجة رابعة لها مغزاها أوردتها جلالته وهي أنه حريص على أن يظل الروح العسكري سائداً في جيشه فإن تبديل الضباط الإنكليز بضغط الثمن الذي أبدي ضدهم والنقد الذي وجه إليهم يفسد ذلك الروح، وهو لا يريد أن يجعل جيش شرق الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وإذا انتفض اليمين على ضباطه الإنكليز فإنه غداً ينتفض على الملك عبد الله نفسه، وقد ضرب جلالته المثل على هذا بكر صدقي في العراق. وألح بعد ذلك إلى ظروف شرق الأردن السياسية وأرتباطاتها الخارجية المعقدة.

بعد هذا سألت جلالته: ألا يمكن تسليم جيشه برمته إلى الجيش العراقي فيتولى كل شؤنه كأنه جزء من جيش العراق؟ فأجاب جلالته بأن سمو الوصي كان قد عرض عليه مثل هذا العرض. ولكنه لم يرتفع ذلك الاقتراح ممكناً لأسباب عديدة. ولقد بلغني بعد أن غادرت شرق الأردن أنه يفكر في هذا الموضوع ولكنني أرى أن التطبيق العملي لهذا الموضوع صعب المثل.

وبعد فلقد خرجت من تلك المأبلة وعندما سمعت من أحابث جلالته، وأنا مقتنع تمام الاقتناع أن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أقدمت على مثل هذا. وإني إنصافاً للحقيقة أقول إنني لم أشعر أن جلالة الملك عبد الله يقدم على هذه الخطوة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف تصرف الرجل المضطر الذي ليس في يده حيلة أكثر مما فيها، فأني لا أعتقد أنه من الطبيعي والمعتل أن الرجل الذي بلغ خلال أسابيع من السمعة الطيبة في جميع البلاد العربية ما بلغه جلالته يهون عليه أن يخسر ذلك ويضيعه عن رضى.

أما وهذا هو حال شرق الأردن، فعلى الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قواتها وفي تنظيم خططها.

إن في موقف شرق الأردن هذا، يقطع النظر عن أسبابه، ما يلهم الأمة العربية أشد الألم. ولكن في جلاء هذه الحقيقة بمض العزاء في نظري لأنه يفسح المجال لمعرفة قوامنا الحقيقية التي يمكننا الاعتماد عليها ككل الاعتماد ويخرجنا من حالة الشك الخطرة التي مررنا فيها من قبل.

وفي اعتقادي أن البلاد العربية عائدة حتماً إلى استئناف القتال، بل قد يكون ذلك أقرب مما نتوقع لأسباب عديدة. وإذا لم تكن هذه المودة بإزادتنا، فقد تقع بإزادة اليهود أنفسهم وهم الذين تشجعهم أوضاعنا المختلفة وتأييدات الدول وتدفعهم مطامعهم وقرورهم إلى عدم الوقوف عند حد.

إن مرابطة الجيوش العربية في مواقعها بفلسطين، بل موالاة العراق وإرسال المدد والتجندات لقواته، حكم لا يقبل الشك بأن القتال واقع حتماً. وما دام الأمر سينفع فالأفضل أن يكون بأسرع وقت ممكن. تلك هي إرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية فإن التأخير يفيد اليهود كما أن الهفنة أصلاً تفيدهم أكثر مما تفيد العرب.

ثم إن أخشى ما أخشاه أن يستولي على الأمة العربية إذا خذلها حكامها بعد استئناف القتال ما استولى على أهل فلسطين أنفسهم من روح التخالط والانزهاض وعدم الثقة في النفس. وهو شر ما يصيب الشعوب من ضرب الضعف والوهن.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع العربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على غير حقيقتها، فإن بعض الحوادث التي وقعت بسوء التدبير أو لأسباب أخرى قد أظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة كما أظهرت اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً. ولقد كان وما يزال الخطأ المبالغة بقوة اليهود. واليوم هم أضعف مما يظن الكثيرون منا، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية ومن عدة نواح أخرى أيضاً، وإني أقول هذا بناء على المعلومات التي تردنا عن أحوال اليهود الداخلية من مختلف المصادر.

هذا فضلاً عن أن القوى العربية لم تلتزم إلا التزاماً معدوماً في القتال ضد قوى اليهود. كما أنه لوحظ أيضاً أن شكوانا إجمالاً من قلة المعتاد كانت لا تغلو من مبالغة.

على أن العرب لا يجب أن تعني الهجوم والضغط ومعو الصو والاستيلاء على معقله حالاً. ولكن العرب ذوي إلى تحقيق أغراض العرب لمجرد ولومها واستمرارها وإن طالت شيئاً [٤] دون أن تعرضها لمخاطر كبيرة ومن أن تكلفها خسائر ضخمة في النفوس أو المعتاد. خصوصاً وأن الجيش العراقي في مواقعه المعاصرة أصبح في حصن يصونه من المفاجآت والأخطار.

وأما العجة لاستئناف القتال فلن نمنعها. وهؤلاء هم اليهود يقدمون لنا كل يوم بضرفهم الهدنة هبة جديدة وسبباً مبرراً لاستئنافه وإني لا أستبعد أن نفاجاً في يوم قريب يحدث يعرض القدس للخطر والضياع ألقت إليه نظركم منذ الآن.

كما أنني أرى أن وضعنا السياسي اليوم قد أصبح أفضل مما كان عليه قبل الهدنة. وقد أفادتنا قضية اللاجئين من هذه الناحية فإنكم تعلمون أن قضايا اللاجئين المشابهة في أوروبا قد أوجدت استعداداً في العالم للتحسس بمثل هذه الأمور وقد بنى اليهود حتى يومنا جانباً من قضيتهم على مسألة المشردين واستمروا عطف العالم على قضيتهم من هذا السبيل. وبومنا استغلال هذه الحالة استغلالاً كبيراً إذا أحسنّا العمل فيها وأحكمنا عرضها على أنظار العالم. وقد بدأنا نحن نشعر بشيء من العطف في بعض الأوساط النولية يمكن أن يعتبر مشجعاً.

إنه من البينهي أن أول ما علينا القيام به استعداداً لاستئناف القتال هو سد الثغرة التي تحدث بانسحاب شرق الأردن من الميدان تحت الضغط السياسي الواقع عليه.

إن وقف القتال هذه المرة لم يكن كما تعلمون في الحقيقة خوفاً من مجلس الأمن وعقوباته ولم يكن كذلك خوفاً من تسليح اليهود فهم يتسلحون سرّاً وعلناً، قبل الهدنة وبعدها، وفي حالة الحظر أو رفعه. ولكن وقف القتال كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها ولا اعتقد أن إعادة جميع العتاد الذي استولت عليه مصر إلى شرق الأردن يمكن أن تعيد شرق الأردن إلى القتال - ولقد أعلنت القيادة العراقية عنمذ أن الجيش العراقي، في حال انسحاب الجيش الأردني، ينسحب هو أيضاً من الميدان دون ريب. ولا بلغ هذا الحكومة المصرية آثار قلقها الشديد فبادرت إلى إيفاد معالي عزراش باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

وقد اجتمعنا هناك وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه واجتمعنا بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي قبل مفارقتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لإقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة. وقد ساعدنا سمو الوصي كثيراً في هذا الموضوع حتى أنه وعد، حفظه الله، بالذهاب بنفسه إلى الجبهة، لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود وصالح صائب باشا على عدم الاستمرار في القتال وكان ذلك بحضور سمو الوصي كما نقل إليكم إصرار القائد صائب باشا في حضرة جلالة الملك عبد الله على عدم القتال ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن. وعلى هذا لم يتم شيء لاسترداد الرملة واللد كما تعلمون.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إن في تلك الاجتماعات في عمان ولم يكن قرارنا في عاليه إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف الأردن والمعرض الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع ولم يكن يمكنني يومئذ أن نقول عن ممثلي العراق وسوريا ولبنان إننا نرفض وقف القتال لنستمر فيه جميعاً بينما كان يكفي أن يعلن مندوب شرق الأردن أنه لن يرفض قرار مجلس الأمن لكي نضطر للتوقف جميعاً، ذلك أن وقف القتال يكون معلقاً على قرار دولة من الدول.

وكنيت أتمنى لو لم يعلن بعد هذا عنكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، وإن يكن كان ميالاً في أثناء المناقشات ميلاً صريحاً إلى عدم القبول كما كان ميلي وميل جميل بك مردم بك وعزام باشا. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر إذ أظهرها ذلك بمظهر المنفردة في إرلة الكف عن القتال وصورها بصورة المتوانيصة المتخاذلة من سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال وهذا فضلاً عن أن العبرة في القرارات نفسها لا بالمناقشات التي تسبقها. وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر فشديد عميق على ما عرفت. وأنتم أدري بما بذلت مصر سلماً وحرباً في سبيل فلسطين. وأنتم أعلم بإخلاصها وتجربتها في ما بذلت كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية المشتركة الشاملة. وما لجلالة ملكها من مكانة عظيمة وضعها في خدمة هذه الشؤون.

ولقد كان بإمكانني أن أتبع أثر العراق لأنني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكنني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة.

والآن بعدما ذكرت من موقف شرق الأردن والوضع العسكري بفلسطين وحالة الأمة العربية أعود فأقول مرة ثانية إنه لا مناص من القتال؛ إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا إجابته الموقف القبل ونعن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع. وبعد أن أبدى العراق عرشاً وحكومة وشعباً من العباسية الباقية ومن التصميم على استمرار الجهاد في سبيل فلسطين ما يثلج صدر كل عربي، لا بد من أن يكون للعراق خطة محكمة وتدابير تهيأ بدقة، ولأجل تحقيق هذا بهما أن نغف عليها ليدرك كل منا قسطه ونصيبه في المرحلة المقبلة القريبة.

كما وأنه لا بد من توحيد القيادة وقد زال السبب الذي كان يحول دون تحقيقها توحيداً صحيحاً كاملاً، بحيث توضع جميع الجيوش والأسلحة والأعتدة فضلاً عن

الخطط تحت إمرة قائد واحد يتصرف فيها حسبما ترتلي القيادة وحسب ما تقتضي غاية تأمين الظفر للعرب.

واسمحوا لي أن أقول لكم إن مفتاح القضية أصبح الآن في يد العراق بعد أن كان في بدء القتال في يد شرق الأردن وبعد أن انتقل منها إلى يد مصر عند قبولها الهدنة الأولى في اجتماع اللجنة السياسية في عمان. وإني أرى أن الخطوة الأولى هي ما ذكرته من تبادل الرأي والمعلومات بيننا وبين العراق. وبمخذ نخابر مصر، ثم نجتمع ونبحث. وأما قبل ذلك، فلا أرى من داع يستحق دعوة اللجنة السياسية للاجتماع.

وأما الثورة التي يتركها شرق الأردن بالنسبة فأولى من يسدها العراق لأسباب عديدة.

فأولاً: بالنظر إلى الصلات الخاصة التي بين الملكتين يكون أيسر عليهما كليهما أن يأخذ الواحد منهما عن الآخر ما كان على عاتقه وأن يعمل محله.

وثانياً: إن الوضع العسكري قد جعل طريق العراق إلى فلسطين شرق الأردن. وهو مركز تمييزه ومواصلاته مع ميادين القتال. على أنه من الضروري على كل حال أن تبقي جيوش شرق الأردن مرابطة في مراكزها للدفاع مع خروجها من الميدان كقوة مهاجمة.

وثالثاً: هي نية الملك عبد الله فإنه عندما كان يطلب أن يحصل على السلاح والعتاد واعتزفت بأنه لا حاجة به إلى ذلك لأنه لن يستأنف القتال، أجاب بأنه لا بد له من الدفاع فإن اليهود لا يبعد أن يتقدموا من إحدى الثغرات يفتحونها إلى اقتحام شرق الأردن وكان دائماً هدفاً لهم يريدون الاستيلاء عليه.

وثالثاً: إن من حق العراق أن يكون مطمئناً ليستأنف القتال وهكذا بتوليده سد الثغرة بنفسه وبقوات تتألف تحت إشرافه وإشراف الجامعة من مناضلين فلسطينيين وأردنيين خصوصاً كما سبق له أن فعل في جنين يكون العراق قد حصل أيضاً على الاطمئنان التام، فضلاً عن أن جيشه أقدر الجيوش على هذا العمل. على أنه يغيب إلي أن هذا الأمر يحتاج إلى الاحتياطات الدقيقة حتى يتم بإحكام كما أنه يجب أن يتم بروح من الألفة والمودة المطلقة لأن وجود غير مقاتلين إلى جانب جنود مقاتلين أمر يحتاج إلى كثير من الدقة وحكمكم كفيلة بمثل هذا الأمر.

هذا ما رأيته أن أكتبه إليكم بعد مقابلتي لجلالة الملك عبد الله في الموضوع الذي يتوقف عليه لا مصير فلسطين فعسب بل مصير العرب جميعاً والذي هو بلا ريب شغلهم الشاغل، رأيته أن أضفنه رأيي الشخصي فيه وأخاطبكم فيه بتمام الكتمان. وقد كتبت إليكم ما كتبت وأنا سعيد بأن يكون على رأس الحكم في العراق رجل يقدر هذه الشؤون حق قدرها ويوفيقها حقها من الاهتمام كما أنني

سعيد بأنكم تسترشدون بالروح الوطنية العالية والحكمة الكاملة وصفات الإقدام
والعزم التي تعلّى بها سمو الوصي العظيم والتي تجلت بأجلى مظاهرها. وإنّي أنتظر
ردكم السريع لتبادر كل حكومة إلى اتخاذ التدابير والخطوات المناسبة. وفقكم
الله واللهنا جميعاً لما فيه خير الأمة العربية وفلاحها والسلام عليكم.

بيروت في 14 آب 1948

رياض الصلح

نشرتها النداء في عمدي 29 و 30 تموز 1951

يقودك...

وَضَمَّهَا إِذَا بِكَ فَاسْتَرَا حَا
عَمِقْنَ عَلَى مَسَامِعِنَا رِيَا حَا
تَهَا بِكَ عَصَبَةُ الْأُمَمِ اجْتِيَا حَا
أَدَارَتَهَا يَدُ السَّالِقِ قَدَا حَا
فَقَلَّدَهَا الْأَسْنَةَ وَالصَّفَا حَا
إِذَا شَهِدَ الْوَفَى أَلْقَى السِّلَا حَا
بِأَنَّكَ كُنْتَ أَسْبَقْنَا جَنَا حَا
أَعْنَتَهَا وَطَرَتْ بِهَا كَفَا حَا
فَكُنْتَ الشَّمْسُ سَعْدًا وَالصِّيَا حَا
وَعَلَمُهَا غَمْرًا وَالزُّوَا حَا
هَوَى اسْتِقْلَالَهُ عِلْمًا وَطَا حَا
وَكَيْفَ يَنَامُ مِنْ حِمْلِ الصَّلَا حَا
تَهَيَّأْ أَنْ تَنَالُ بِكَ النِّجَا حَا
أَبَتْ أَنْ تَفْهَمَ الْمَعْنَى الصِّرَا حَا
فَالِئِ الْجُزْبِ قَدْ تَعَدَّى الصِّمَا حَا
وَأَنْتَ نَرَاكَ تَوْصِيهَا ارْتِيَا حَا
يَزْلُزِلُ وَقَعَهُ الشَّمُ الْبِطَا حَا
وَلَمْ تُعِبْ بِمَنْ عَشَقُوا الصِّيَا حَا
يَرْوِي الْمَوْتَ فِي الْغُمَرَاتِ رَا حَا
تَهَيَّأْ عَلَى مَنَاقِبِهَا الرِّمَا حَا
كَمَا خَفِيَ الصَّبَا حُ سَنَى وَلَا حَا
وَمَنْ يَلْقَى رِيَا ضَ شَذَاهُ فَا حَا
وَمَنْ أُولِيَّتَهُ اللَّطِيفُ اسْتَرَا حَا

بِقُدْرَتِكَ لِنَمِّ الْعِلْمِ الْجِرَا حَا
تَمَشَّتْ فِي غِيَابِكَ عِزْمَاتُ
وَمَا عَلِمْتَ بِأَنَّكَ مِنْ مَعْدُ
تُظَنُّ الرَّا حَةَ الْكِبَرَى شَمُولًا
بِجَدِّكَ إِنْ شَكْنِكَ إِلَى الْوَا ضِي
وَمَنْ حَمَلَ السِّلَاحَ يَغِيرُ قَلْبُ
لَكَ الْأَيَّامُ شَاهِدَةٌ عَلَيْنَا
خَفِغَتْ إِلَى الْعُلَى فَتَلَكَّتْ مِنْهَا
طَلَعْتَ عَلَى الْمَالِكِ وَجَّةً سَعِدُ
رِيَا ضِ الصِّلَحِ وَالْإِسْلَامُ قُنْمَا
وَلَوْ لَيْتُنَا عَنْكَ خِلَا جِهَادَا
يَنَامُ وَأَنْتَ يَقْظَانُ الْمَأْقِي
أَبَا النِّجَبَاتِ أَنْجَبَهَا شَعْرَا
وَالَا قَمِ فُطْرِبَهَا عَقُولَا
وَلَا تَأْمَنُ بِأَنْ تُعْدِي سَوَا حَا
سَوَاكَ مِنَ الْغَطْلُوبِ يَضِيقُ ذُرْعَا
حَبَلْتَ عَنِ الْمُلُوكِ الصِّيدَ عِبَا
لَبَسْتَ عَلَى أَسَا حَا دَرَعُ غَا زِي
وَرَاكَ مِنْ شَبَابِ الطَّمَعِ صِيْدُ
إِذَا ارْتَدَّقْتَ وَرَاكَ فِي مَغْصَا رِي
خَفِغَتْ عَلَى جِبَالِ الْأَرْزِ صَغْرَا
لَقِيتُكَ عَنِ طَوْرِ الشَّعْرِ مَلَكَا
وَقَدْ أُولِيَّتَنِي اللَّطِيفُ الْمَعْقِي

عينائنا، غرة ربيع أول 1368

شاعرهم المخلص

محمد نجيب فضل الله

(الأصل المخطوط في أوراق عبد اللطيف بيضون)

توأم

الهمام الصلح وابن المردم
مدفع دوى بصرح الأمم
لفؤاد العرب مثل الأسهم
هذه شنشنة من أخزم
إن خلا من نخوة العتصم
وهو لولا مردم لم يحكم
بمساعي صلحنا للمحرم
جيشنا النصر نعت العلم
إذ ربنا عبقري النغم
ما تجلّى للأديب الفهم
ويكون النصر للمنهزم
أرؤس العزب لعالي القمم
هي في أولها لم نختم
لم تزل ساطعة كالأنجم
وانبهرى يقرع سن الندم
خاتماً أعماله بالحكم
شاعر من سزها كالأبكم
نبأ عن سز ذلك الطلسم
ما يرؤي غلة للقلب للظلم
ترشقوه بمريسر الشهرسم
قد أتاها ظافراً بالخنسم
دربه بالزهر يوم المقدم
يتهادى بالرداء الفخسم
ضجة ترعب قلب الضيفسم
بين نازين حميد ودم
واتصبيه حامياً للعرم
ولنقم عرساً بجنب الماتم

عهد عزم عهد هذا التوأم
كل تصريح بليغ لهما
بطلان أئقفا فائظنا
قال قوم سزحا قلت لهم
ما على الأحنف في تبيان
حكم المجلس بالحق لنا
واتفقنا ومشينا للوعى
لم تضع منا فلسطين فذا
ما خسرتا الحرب في ساحاتها
للسياسيين سز غامض
قد يكون العجب مدعاة للعل
رحلة الصلح الفتى رفعت
لا تقل ما نجحت أعماله
الغواتيم التي عشنا بها
كم غبي لاه فيما مضى
قد عرفناه لبيباً حانقاً
لغة المساة لا يسري بها
فخسداً يأتني وفي جمعته
حاملاً للشعب من أخباره
لا تلوموا الصلح بالقيم ولا
هتؤوا الأئمة لاستقباله
وانثروا الطيب عليه وافرشوا
عاد ليث الغاب خفاق اللوى
تاركاً في قصر (شايو) بعده
هكذا الأساء تعمى غابها
يا فلسطين ارفعي رأساً به
وامسحي دمك فالليلث أتى

عبد الحسين عبد الله
حبيب الأشواك، لا ن. لا ت.

للنقد-12ج في الهجاء 2: محمد علي العوماني

سجود وركوع

صاحب الدولة! مَرُفَ الشعبِ يصني ويطيغ
أفلا تنبئنا عن فهم ما لا نستطيع؟؟
أني عذر لك أن تشيع والشعب يجوع؟؟
ولماذا تُمثري اليوم وقد كنت تبيع؟؟
صاحب الدولة!! ما انفكت تحببك الجموع
أهي أحرارك بالأسس تختبئها الدموع
أم عبيد المال والقوة يحدوها الضنوع؟؟
أين عن قلبتها «له» و«موسى» و«يسوع»؟؟
لا أرى إلا إلى وجهك يحننها الضنوع
وعلى بابك يطويها سجود وركوع
أيهذا الجش القاتم والعق سريع
أعلى تَندك هذا خفقت منّا الضلوع؟؟
وعلى سود ليالينا بككت هني الشموع؟؟

محمد علي العوماني
التخيل، القاهرة 1953

يا أكرم الزاحلين، يا فقيد البلاد يا رفيق الجهاد.

سبعان من وهبك بغير حساب وأخذك لليوم المصيب وتفتلك في اليوم المصيب شهيداً خالداً في جنات المخلود.

وهبك سبعائه وتمالي حسياً ونسياً، ديناً ومنياً، جاهاً ورتباً، مالاً ورزقاً، نكحاً فيه إشباع من نور وقلباً فيه جفوة من نار، وإيماناً عامراً بالله وبالوطن، براً بالوالدين وحناناً بالبنين، سفاة يد وسفاه فؤاد، عطفاً على المومنين وحباً على المحرومين. يداً للقلم ويدا للزعامة، بهاء طلمع وسناء وجه. سرعة في الخاطر. صلابة في العقيدة ومرونة في التفكير. عينين نظران للأفق القريب والأجواء البعيدة، وطنية كانت لك جلباباً ومون من تخشي دعاً ومجنناً. تعذرت كماء للزن ما في نصابك كهام وحملت سيفاً ماضياً به من قراع الدارين قلول.

فجعلك سبعائه وتمالي من أكبر رجال لبنان قيمة وأمضاهم عزيمه وأشدهم شكيمة وأعزهم بأساً وأشدهم نبراساً والبنهم عريكة وأوسعهم خُلقاً وأبهاهم خُلقاً.

فاندفعت بكل ما أوتيت وبكل ما أعطيت وبكل ما نُهبت في سبيل بلادك ولما ضاق عليك أفق لبنان تطلعت إلى دنيا العرب. فصمتت في وجه الحاكمين وذقت السجن والنفي والتشريد والمذاب والضيق، فكأنك منذ صرت باقعا كُتبت على جبينك الوضاح آية الجهاد مشفوعة بالآية الكريمة: «لن نزالوا البرّ حتى تُنْفَقوا مما تعبون». فأفنت المال وفسطأ وأفراً من الشباب وما لا يقدر من رخاء العيش وبعبوحة العناية وراحة البال في سبيل تحرير الأوطان العربية حتى أصبح اسمك على حداثة سنك رمزاً ومناراً. فجالست أساطين الفكر والرأي في الوطن وخارج الوطن ونشرت هنا وهناك رايات الوطنية والانعتاق غير هباب ولا وجل، وكما نُهبت بغير حساب ونُهبت بمون تقدير.

وأخّزت لليوم المصيب، فما إن استتب الأمر وشغ بريق الأمل في لبنان حتى انصرفت بكليتك إلى هذا البلد الكريم ورضيت أن تدخل الممترك الانتخابي لثمان سنوات خلت وكان نوب السلطة إذ ذاك ينظرون إليك بعذر مقرون بالاحترام للمصيق فتلاقينا بعد أن تاق أحينا إلى الآخر، وكان العناية الإلهية جعلت من هذا اللقاء بداية عهد جمع شمل الوطن ووحد كلمة اللبنانيين ورضى صفوهم رضاً فانبثق الميثاق المقدس الذي هو حياة لبنان والذي هو لنا والذي يبقى بعدنا لبنانياً، ولقد أردناه طاهراً لا تشوبه شائبة ولا يعكره معكر، فقبلج المستور معدلاً ومخلنا القطعة سجناء وبعثنا منها أحراراً.

توليت المحكم السنين الطوال فكم من ليلة سهرت لا يفيض لك طرف ولا يهدأ لك بال، وكم عملت المسؤوليات الجسام والتمهات العظام. فكان ميثاق الجامعة العربية وكان ميثاق الأمم المتحدة وكان التمثيل السياسي وكان إشعاع لبنان في دنيا العرب وفي العالم أجمع. وكان الجلاء. فكم عاركنا الزمان وماركنا واحتملنا عن مضى ونمنا على قتاد واستيقظنا على أمل وابتسمنا للمستقبل. كم أحللك الجبل وكم أبهى ومع ذلك لم تأخذك نشوة ولم يهرك زهو، بل تنقلت من عمل إلى عمل ومن مهمة إلى مهمة ومن بلد إلى بلد فكننت رئيس وزارة لبنان ورسول لبنان، حيث تتلبد الغيوم وحيث يعبس الأديم وتعلو أمواج البحر وتصفى الريح. ألم تسمعهم يقولون «وَلَيْكَ رِياضُ أَقْدَم»؟ جبت العواصم الأوروبية والعواصم العربية وتركت في كل مكان طابعاً ونكراً وفي كل أفق مبيراً وفكراً، لك الكلمة المسموعة والرأي الموقر للصواب، والعل الجامع لشتى الآراء والتزعّات. بكيت وبكينا معاً فلسطين الذبيح بكاء مرأ حيث لم تنفع حيلة ولم ينجع مواء حتى إذا ضمنت يوماً منها الجراح كان على بلاسمها من يدك الأثر.

بسطت كفك للفقراء والبهائين ونشرت إحسانك على دور الخير فدفنت اسمك في سجل المحسنين ونقشت عملك الصالح على الصوان وفي القلوب.

وكننت توافقاً إلى الرحمة حيث ترى إلى ذلك سبيلاً وما تقدم على قسوة إلا عندما يدعو داعي الصلحة الوطنية إليها. وكننت تتجنب قصاص الفرد ما لم يكن فيه حياة للمجموع. رحمت يوم امتدي عليك ووجهت لي ذلك الكتاب الذي هو صفحة نيرة من الشفقة والعنان والإنسانية وقد اقترن بذلك العفو المرغوب الذي اتسع له صدرك وحلمك.

رحمت ولم تُرحم فيما لظلم القدر وما للجزع والأسى لفداحة الخطب، فإذا بيد أثيمة تربتك قتيلاً شهيداً وتجنّدك صريعاً خالداً، تلك اليد لم تقطن فؤادك بما أوتيت بل طعنّت رئيس البلاد وحكومة لبنان وشعب لبنان بأمره على اختلاف الأديان والمذلل، وطعنّت دنيا العرب جمعاء في اليوم المصيب يوم تنمخض فيه الدنيا بالأحداث الجسام ويومج الشرق بالصعاب الصعاب، ويملهم الغضاء ويسمع على وجه الأرض ديبب العشر، ونحن لم نزل بحاجة إليك فهل إذا تطلّعنا إلى مكانك وجدناك فيه ذخراً للبنان؟ وكننت المثير الصادق ذا الجنان العاظم والرأي العازم والتدبير الحكيم. ولئن غيب الثرى عنا جثمانك الكريم وغاب عنا وجهك الوضاح ونفرك الوسيم فأنت حيث أنت في قلوبنا. لقد دخلت في تاريخ هذا البلد اللبناني ولم تنزعك ولن تنزعك من صفحاته المحيطة أية يد مهما خلّفت جريمتها وتسلم إسمها.

فيا أكرم الراجلين ويا فقيد البلاد ويا رفيق الجهاد، أيها اللبناني الغالد والوطني الدائم للدمان والإشعاع بأي كلام ترثى وبأية عبرات تبكى، وأهم الحق كان الصمت أجدر في مثل هذا المقام وأمام هذه العبر، ولولا أنها عاطفة جياشة تدفع بنا لنتوجه إليك

بالوداع الأخير مستمطرين على ضريحك الغالي شأبيب الرحمة والرفوان ولننتوجه
إلى عائلتك الفجوة بصميم العزاء، وبالتمزية العارة إلى أقرائك ونسائك وأهلك
وطيئك ومدنيتي بيروت وصيدا والشعب اللبناني بأسره ودنيا العرب بأجمعها لاكتفينا
بأن نحني الرأس أمام جثمانك الكريم إيفاناً بالفراق الصامت على أمل لبعث اليقين
مرددين حكمة الشاعر العربي:

وكنت في حياتك لي عظات وأنت اليوم أوغظ منك حياً

النها 19-7-1951

المقالة لكمال جنبلاط العلق-33ب

تحتفل السلطات في لبنان اليوم بإزاحة الستار عن تمثال المغفور له رياض الصلح الذي
يعتبر في الواقع صاحب فكرة الميثاق الوطني الذي جمع وألف بين مختلف العناصر
والعائلات الروحية اللبنانية، علاوة على أنه مع الرئيس السابق بشارة الخوري المؤسس
لاستقلال لبنان الثام الناجز بعد فترة الانتداب الفرنسي التي دامت 25 سنة والتي سبقتها
حقبت طويلة من الاحتلال أو السيطرة العثمانية.

لا شك أن لبنان بأسره في هذه المناسبة يعني أمام ذكرى الراحل الكبير ليقوم بجزء
مما يوحيه عرفان الجميل وواجب التكريم...

ولكن هل السلطة، هل المسؤولون يستطيعون أن يكونوا من ضمن هؤلاء الناس،
من جملة اللبنانيين، وأن يتوجهوا من الشخص العجري المنتصب بكلمة واحدة تدل
على أنهم حافظوا على الوصية، وقاموا بواجب الأمانة ولم يفرطوا بالميثاق الوطني ولم
يضعفوا مركزنا في العالم العربي، أو ضمنوا فعلاً استقلال البلاد؟

إننا نشك في أن يستطيع أحد من الواقفين أمام الصغر المتشخص بصورة رياض،
أن يقول شيئاً من هذا... ولو تحرك الشخص بأعجوبة الحياة فجأة لهرب الجميع
واختفى أرباب السلطة ولا بقي والفاً أمام التمثال إلا فريق من الناس المذبح الذين
جالوا ليشاهدوا التمثال وليستمعوا إلى ما يقال وما سيحدث... وإلى تفاهة وازدواجية
وباطنية ما سيفعل...

فكلمة الميثاق الوطني ذاتها لم تلتفت بها على ما نذكر مرة واحدة رجال
هذا العهد. بل هم في الواقع لا يدركون معنى الميثاق وروحيته ومغزاه وأثره في الواقع
اللبناني والعربي...

وأي ميشاق تبقى لنا وقد عكفت السلطة على تمريق هذه البلاد بإشاعة روح الفوضى والتخرفه والتعصب الطائفي النميم والتعزب المقيت، وتقطيع أوصال هذا الوطن كافة على مبدأ سياسة «فرق تسد» ثم لجأت إلى محاربة زعماء البلاد الحقيقيين بوسائل تتعارض مع الروح الوطنية ومع مستلزمات المحافظة على الميثاق أو على وحدة هذا الوطن... وإن شئنا التمسك الوافق، فمما لا شك فيه أنه لم يكن في سياسة لبنان العاصمة لفئة إلى ضمير أو نذرة من الوطنية البديهية... بل كانت سياسة قائمقام من طراز القائمقامين للحجاب النين أولانا العهد حظ ممارستهم الإدارة.

وأي استقلال بقي لنا، وقد أصبحت توجيهات حكامنا تأتي من واشنطن ولندن وبباريس؟... وقد حاول أرباب السلطة أكثر من مرة العودة بنا إلى الوراء... إلى ظل حماية أو استمرار أو ارتباط استعابيه... فكانوا أنصار حلف الدفاع الأجنبي المشترك قبل أن يبرز هذا الحلف، وكانوا من أتباع وأنصار حلف بغداد قبل أن يولد هذا الحلف، وكانوا من أرباب مشروع أيرنهور أكثر من الرئيس أيرنهور ذاته... ولولا شعب لبنان وقيامه بقيادة العرب التقدمي الاشتراكي بواجب الإرشاد والتضال مع فريق من المخلصين لكنّا في شباك فوقها وتحتها شباك.

أفسدوا على لبنان سياسته العربية... وعلاقاته بجيرانه... وجعلوا في الشرق العربي من كلمة لبناني شيئاً محتقراً، فيه غموض، فيه مواربة، فيه طعن في الظهور، وفي القلب أيضاً، شيئاً يقول لك أمراً ويفعل أمراً آخر، شيئاً يقتل القتييل ويمشي في جنازته... أصابوا لبنان إلى ما قبل سنة 1943 بكثير، إلى هذا المستوى من العشوائية المتخافلة المتواكسة المفسخة المهترئة... وفي الواقع لا نتمالك عن سد أنوفنا عندما نزل كثيراً للتكلم عن هذه المفاسد والأحوال.

وأفسدوا على لبنان سياسته الحقيقية... فلا الغرب الذي سار المسؤولون في ركابه يحترمنا... وهو يعلم أن المسؤولين فعلوا ذلك بروحية من الرقوى بأنهم الغربي ولأجل مصالح انتعابية معروفة... ولا الشمال السوفياتي يحترمنا، ولا الدول العربية، دول محور بغداد والسعودية أو دول محور مصر وسورية تحترمنا، أو هي راضية عن سياستنا، لأن سياستنا هي انعدام كل فكرة سياسية والاسترسال بالغفيل والقالب وبالتأمر العلني والغفسي، وبالإعلان الذي يناقض الفعل الظاهر، حتى أضحي لبنان الرسمي خطراً على أصدقائه وخطراً على من لا ينهج نهجه على السواء.

ونحن نتساءل بحق، أليس الاحتفال بإزاحة الستار عن تمثال رياض الصلح هو في الواقع احتفال الأربعم بعد الثلاثمائة بتشجيع جثمان الفقيد الآخر الراحل المتمثل بمبادئ وأفكار رياض الصلح ونهجه الوطني وسياسته اللبنانية الرامية إلى توحيد الوطن وضمّان استقلاله والحفاظ على علاقاته بالعالم العربي؟ وإذا تجدد - لا سمح الله - هذا الوضع للسلطة على مساوئه، فإننا قد نشيع بعد سنتين جثمان لبنان يريما كيان لبنان ذاته.

لقد قُتل رياض الصلح مرة على يد المقتال الأثيم... ولكنه قُتل ثلاث مرات على الأقل بعد موته، يتمزق الميثاق الوطني الذي وضعه ضماناً لوحدة البلاد، وبمعاينة كانت ترمي إلى إضعاف وتهديم الاستقلال، وطعن أخيراً في صدره، بهذه السياسة الفريسية التي ينتهجها لبنان الرسمي والتي تناقض كل تعاون عربي وكل نهج تقليدي وكل ما عرفه البشر من مواقف بديهية بين القول والعمل، بين النية والفعل، بين حقيقة النفوس وواقع الأيدي.

على أن شعب لبنان سيحتفل غداً وحده بذكراك أيها الراحل الكبير الذي غاب باختفائه مقام كبير كنت تملأه... ولعل في انتصاب تمثالك في الساحة التي لقبت باسمك شعداً جميلاً للهيم وبعثاً للنشاط وتذكيراً لمن نسي ومن ارتد ومن ضل السبيل: «إن حكام لبنان يزولون، ولكن روح لبنان هي ذاتها لا تتبدل. وإن هذا العلم المزعج يجب أن يزول وسيزول عما قريب».

الأنباء 11-22-1957

اللعق-13 ج قصيدة لأمين نخلة

ما على الحب؟

تسلم الذكريات، والأسباب	ما على الحب إن مضى الأحباب!
وشميت، زمانه، وشراب	جُمع الحُرم في الذنان، فكأس
ب، سبيل إلى المزار وباب	لا تصدق رأي العيون، فللقا
سائل فيه: كيف مات العقاب!	ليس بالميت من على كل جو
وَنَجَدَ والبيد والأطناب	يسأل النيل، والعراق وشطأ
وعبد، وقالت الأحساب!	سكت اليوم في رياض حسود
ض، أتاها ظفُر، أناه، وناب	وفواه الثمنات: أن عرَب الأُر

د، وأمر يرجس، وأمر يُهاب	يا رياضاً: يشناقك القوم في الأُر
يا رياضاً: يشناقك المنبر الفخيم	وَلَجَّ من حوله، وعباب
ع إذا ضاقت الرجال الغضاب	يا رياضاً: يشناقك العلم في التؤ
دوماً لوعبت به الأبواب	يا رياضاً: يشناقك الحل والقُ
ل على أنها السهام الصياب!	يا رياضاً: أين الرقائق في القو
من إذا ضيقت الضلوع الرطاب!	يا رياضاً: أين اليبوسة في النف
ن وأين الجواب الجواب!	يا رياضاً: أين التعقُر في النف
د وأين السرور، والأتراب!	يا رياضاً: أين المجالس بالو
أين طيب الحديث، أين الدباب!	أين ظرف النديم، مَلَك التدام!
ك ففي كل لحظة أطياب	في بيان، كأنه قطع المس

أَتَنَتِ مَوْلَةٌ، وَتَسَى زَمَانٌ
كُلٌّ وَإِلَّا، بَعْدَ «الْعَقِيقِ» حِرَانٌ

ذَكَرَ الزَّكْرَ مِنْ رِيَاضٍ، وَمِنْ جَدِّ
آخِرَ الْعَهْدِ بِالزَّمَّاحِ الْعَوَالِي
أَيَقُولُونَ: لَيْسَ، يُولَدُ الرَّفْ
سَوْفَ يَدْرِي الرِّجَالُ، بَعْدَ رِيَاضٍ
كُلٌّ مِنْ يَنْبِرِي لَشَاوِكٍ فِي الرَّا
قِيلَ لِي: صَفَّهْ، قُلْتُ: تَعْبَا الْقَوَائِي
مَا تَرَانِي أَقُولُ فِي نَلِكِ الطَّرِ
أَشْعَاعٌ، وَهَنْ التَّرْنَدِ وَاللَّ
بَيْنَمَا أَنْتَ مِنْهُ تَنْظُرُ لِمَا
قَضَى الْأَمْرُ، قَدْ تَصَفَّحَ، قَدْ مَرَّ

فِي الْقَتِيلِ الَّذِي بَعَثَانِ جَرَّحَ
فَانْظُرُوا فِي نَجِيحِهِ، هَلْ عَلَى الْحَرْ
لَيْتَ شِعْرِي، وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ الضَّغْنَ
هَلْ عَلَى الْمَوْتِ ضَاقَ صَدْرُكَ بِالْعَذِ
جَاءَ بِرَجُوكَ فِي «الثَّلَاثَةِ» صَفْعًا
يَا بَنِينَا عَلَى الطَّرِيقِ مِنَ الْعَوِ
جَعْتُمُ الْعَصْرَ، وَهُوَ فِي فُورَةِ الْأَمْرِ
وَأَصْحَتُمُ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ لِنَفْسٍ
أَشْكَلُ الْأَمْرِ، فِي الرِّجَالِ، عَلَيْكُمْ
وَعَفَاءٌ عَلَى الْبَسَالَةِ وَالظُّفُفِ

قُلْ لِنَاعِصِي الضَّمَامِ فِي «الْأَرْدِ» أَسْمَعَتِ
جَامِعُ الصَّفِّ، بَعْدَ طَوِيلِ شَتَاتٍ
وَمَعَزُ الدِّسْتُورِ مِنْ تَعْنَتِهِ ائْتَمَزَ
أُمَّةٌ فِي مَنَاحَةٍ، وَخَضَّعَتْ
وَتَجَدَّ الشَّفَاهُ فِي نَفْثَةِ النَّعْمِ
لَا تَرْتَدُّوا عَنْهُ التَّوَالِحَ وَلَهُ
مَشْهَدُ الْخُذِّ وَالْقَدَاءِ عَلَيْهِ

يَا رِيَاضًا: أَتَاكَ مِنْ عَرَبِ الْأَرْدِ
فَاضَ صَدْرُ النَّبِيِّ بِالْخُلُوصِ الْعَبِيدِ
هَذِهِ الْقَدَاةُ قَدْ تَجَلَّتْ، فَمِنْ كُلِّ
بَعَثَتْنِي الرَّحَابُ مِنْ رِيَّةِ الْأَرْدِ

أيها النازلون بالأهل والدا
إنّ لبنانَ والجداولَ والبرّ
فأعزّونا على الهموم، وهل يعسى
رياضٍ يقال: طبتم؛ وطابوا

صرفت من أخي المودة كفي
ما كفاني مرّ الليالي وطعم
قسماً، يا رياض، لم يشفني فو
والقوالي دعوتها، فتوانت
أنت أدري، وقد أطلت سكوني
لا ترى دولة بهاء إذا الكؤ
كيف يغتال في قوالي عصر
كنت ترجو الآداب عندي، فأنظر:

ديوان أمين نخلة (المجموعة الكاملة) الكويت 2001

للعلق: 118 قصيدة لبديوي الجبل

أين أين الزميل من أهل بدر؟

لا تسلها فلن تجيب الطلول
موحشأت يطوف في صمتها الدهر
غاب عند الثرى أختاً قلبي
فالثرى وحده العبيب الخليل

سقتني على السراق مموي
خيمت وحشة الفراخ على الأح
في الثرى من أحبتي ولداتي
نزلت بالقبر أسى الليالي
وتهب القبول تعمل أشوا
الذي نال جبهة الليث في غم
يا أبا الفتكة الصراح كأن
لم تفاجئ بها عدواً فقد أن
ورحبت على الصدو كما تغ
ألف هجعة خضتها لم تجل
سيفك السيف لا يغتال في الر
وإذا النصر كان عاراً فأرضي
لقطاف الوضى شمائل كالف
هتف الهاتفون: أين رياض

وبكت أمةً وأجهش تاريخُ
يا لستين في الكفاح طوال
من رآه يُغز في فجأة القَد
د رأى الراسيات كيف تميل
إن موتَ العظامِ محنةً تاريخُ
وَدنياً تغنى وكونٌ يزول

لن سيفاً أرداك غدراً وحققاً
لم يند في الوغى عدواً ولم يه
مُعَمَد في معارك العقي ناب
شاهت العُزْب تَعَمَت كل سماء
يا لئل الملى فهل هَجَعَ الثا
عَفَرَ الله بعد فارسها الغير
يُنْكَر الشوط نفسه حين تجري
ما لأمجانبا وما لحبيد
بدرى قوميةً يَزْجها الفُتْ
كيف تسمو بين الشعوب ثمالا
أبغضونا على العروبة والفتن
وسبايا الفتح لا يدع إن هز

نحن كمن لا كائنات ضعيفا
سالف الشرق ملك قحطان واليو
وله هذه الجبال النيفا
والسموات والكواكب في الشز
والنجوم والفنون وميلك
أزيعي تكاد نورق بالثغ
قد روئنا للبحار من عبيد شمس
أرد لبنان أكمة في ذرافا
ورباحينا على تونس الغض
ما شكك جرحها على البعد إلا
ولقمت الجراح فهي ثغور
هادرات بغطية المجد يقرأ
حلف القيد أنه من نضار
يا صديع الجراح يوركت طيباً
كل روض في الشرق من دم أبأ
ولباناتهم على كل صعرأ
حيث يعنو الصفاصفا نعى على
كل تكبيرة على الرمل تفع
نكر الله فالهجير شفاء

ن البع الهوى وتم الوصول
م لقحطان والغد المأمول
م قملك الربى وهذي السهول
ق لقحطان موطن قبيل
في شباب الدنيا عريض طويل
مى لأعدائه القنا والنصول
وعليها الغزاة والأسطول
والفراتان ماها والنيسل
سراء خضراء أين منها الذبول
رف قلبي على الجراح يسيل
يتشهى عطورها التقبيل
م يوفى البلاغة التطويل
كل قيد على الرقاب ثقيل
يتملى دنياه جيل فجيل
ني مننق معطر مطلول
م غدير صاف وظل ظليل
الواتي ويكي على الشهيد النخيل
وعبير سكب وأيك بليل
قانيات والليل طرقت كعيل

لَقَنِي وَالدَّجَى عَلَى هَذِهِ الصَّحَا
لَقَنِي وَالدَّجَى فَأَفَنَّتْ كَأَنَّمَا
أَنِّي سُرَّ نَزِيدٌ فِي الْكَوْنِ وَالْكَوْنُ
تِلْكَ وَاحِدَاتُهَا الْفَلَكِيَّةُ وَالْفَلَنُ
زَهْرَاتُ السَّمَاءِ حَيَا بِهَا قُوْ
فَعَلَى كُلِّ تَهْلُةٍ مِنْ شَهَائِهَا
وَحَنِينَ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا حُنَّ
رَبِّ رَوْحِي طَلِيْقَةً فِي سَمَائِهَا
بَحْثَ الْفَرْقِ بَيْنَ رَوْحِي وَجَسْمِي
أَنْتَ يَا رَبِّ غَايَةِ وَإِلَى الْفَا
لِكَ حَبِي وَمَنْ لَكَ حَبِي فَهَلْ يُفْ
لِكَ حَبِي فَهَلْ لِفَقْرِي إِذَا أَفْ
عَبَّرَاتِي عِبَادَةٌ وَابْتِهَالُ
وَصَلَاتِي تَأَقُّلٌ وَمَنَاجِيَا
وَبِلَائِي أَنَّ النِّعِيمَ الَّذِي أَرَى
لَمْ يَصْغِ فِي الظُّلَامِ نَوْرَكَ عَنْ فَلَ
مُفَرِّقِ الْغَيْبِ وَالْجَهَالِ لِلْهَفَى
وَأَنَا السَّائِلُ الْمَلِيحُ وَيَتَجَلَّوْ
وَيَمِينَايَ أَلَيْسَ كُنْزٌ عَطَايَا
رَبِّا نَعْمَاكَ أَنِّي تَنْضَرُّ قَلْبِي
رَبِّا قَلْبِي رَيْنَتْهُ لَعَنَتِيَا
هَيْئَتُ فِي سُرُورَتِي لَكَ رَبِّي
جَوْهَرُ الْقَلْبِ وَهُوَ إِبْدَاعُ كَفَرِي
وَبُخْلِي رَضْوَانُ يَهْضُو أَمْرًا
يَالِدَاتِ الشَّيَابِ لَوْ يَنْفَعُ الْمَصْغُ
وَكَهَوْلًا أَتَلَّتْ شَبَابَتَهُمْ الْعُكْلُ
رَوَّعَتْ سِرَّتِنَا الْإِنْيَا وَأَمَّ السَّمْعُ
رَاغٌ قَلْبِي الرَّحِيلُ حَتَّى تَطْلِي
لَوْعَتِي - وَالْأَثَرُ يَهَالُ عَلَيْكُمْ -
لَوْعَةُ الْحَرِّ حِينَ أَقْرَدَهُ النَّهْرُ
وَأَنَاجِي فَيَهْرِكُمْ أَغْضَبُ النَّجْمِ
وَكَأَنَّ الْقُرُورَ تَسْمِعُ شُكْرًا
عَبَّرُوا بِالْفُلُولِ بِيضَ فَلْبَانَا
وَإِذَا السَّيْفُ كُلُّ مَنْ هَبْرَهُ لَهَا
الدَّجَى عَمْرٌ مُنْكَرِنَا وَتَخْفَى
نَدَى مُجْدٌ لَمْ يَنْتَسِبْ لِكِفَاحِ

غُوطَةَ الشَّامِ هَلْ تَجَالِكِ بَيَانٌ
وَعَتَابٌ كَالْجَمْرِ صُنْتُكَ عَنْهُ
كُلُّ مَجْدٍ بَغْنَى وَبَقَى لَشُعْرِي

مَنْ قَرَيْضِي كَأَنَّهُ التَّنَزُّلُ
بَجَزَاءٍ أَنْ يَنَالَ مِنْكَ عَنُودُ
شَرَفٌ بِإِذْخٍ وَمَجْدٌ أَثِيلُ

غُوطَةَ الشَّامِ مِنْكِ صَدَّ وَحِزْمَا
الَّذِي شَرَّوَتْهُ عَنْكَ الْمَعَالِي
غَرِبَةً فِي الْعُلَى وَتَكَايَ عَنِ الْغَيْدِ فَيَبْلَى
مُتَحَنِّنٌ بِالْجِرَاحِ يَهْوُو إِلَى الْأَمِّ
رُبَّ فَتْحٍ تَرِيدهَ لِلتَّهَرُّ أَشْلَا
صُنَّتِ الشَّامُ بِالْوَفَاءِ عَلَيْنَا
أَيَسَّرُ الْجَهْدَ أَنْ تُضِجَنِي وَتَشْكِي
وَأَعِزِّي الْهَامِسِينَ خَوْفًا فَمَا
لَأَمْنَا اللَّائِمُونَ فِي حَبِّ حَسَنَا
لَا تَحْسَبُ أَخَا هَوَى فِي هَوَاهُ
أَنْ يَبْذِعَ فِي ثَوْرَةٍ مِنْ مَعْصٍ
لِيكَ مَتَى الْهَوَى كَمَا رَنَحَ الْفَجْ

نَ وَمَنَا الْعَطَاءُ وَالتَّنَزُّلُ
أَبٌ وَهُوَ الْمَكُونُ الْحَبُولُ
مُ قَائِلُ التَّرْحِيبِ وَالتَّاهِيلِ
فَنَافَا وَصَارَتْ مَطْلُولُ
طَلْعَةُ سُنْحَةٍ وَوَدَّ بِخَبِيلُ
قَدْ يَرْجُ الطُّغْيَانُ قَالُ وَقِيلُ
يَهْجُرُ عِنْدَ الصَّبِيَالِ إِلَّا الْفَعُولُ
مَطْلُولُ وَكُلُّ نَفْسٍ مَطْلُولُ
كُلُّ نَفْسٍ عَلَى الْهَوَى مَعْسُولُ
قَدْ يَشُورُ الْقَائِدُ الْمَكْبُولُ
رَنَسِيمُ فِي غُوطَتِكَ عَلِيلُ

يَا رِفَاقِي بِكَيْتَ فَيَكُمُ شَبَابِي
مَنْ تَمَلَّى بِقَلْبِهِ الضَّاحِكُ الْهَآ
أَيَّنَ سَفَدٌ وَمَادَلُ وَرِيَاظُ
وَنَجِيبٌ وَأَيَّنَ مَتَى نَجِيبُ
كَيْفَ أَغْنَى أَبُو رِيَاظٍ وَحَقِّي
وَتَلَاقَيْتُمْ عَلَى الْبُغْدِ فِي قَلْبِي

كُلَّ عَيْشٍ بَعْدَ الشَّبَابِ فُضُولُ
نِي قَلْبِي الْمَعْرُوقُ الْمَتَبُولُ
مَا لَرَكِبَ الرَّدَى الْمَجْدُ قُفُولُ
غَالٌ قَوْمِي مِنَ الْمَنِيَةِ غُولُ
فِي الشَّامِ الْمُضَيِّعُ الْمَغْنُولُ
بِي فَلَا رَوْعَ الْيَدَايَ رَحِيلُ

حَالٌ بَيْنِي وَبَيْنَ نَيْبَاتِي أَنِي
وَأَرَاكُمُ حَتَّى لِأَسْأَلَ نَفْسِي
بِهِرَكَّتْ نَعْمَةُ الْغِيَالِ وَبِرَضِي
أَجْهَدُنَا الضُّعْفَى عَلَى رَحْمَةِ الرِّوْعِ فَهَلْ يُسَمِّدُ الطَّلَاحَ الْأَمِيلُ
أَيَّنَ أَيْنَ الرِّعِيلِ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ

بُكْمُ فِي سِرِّدَتِي مَشْغُولُ
أَهْلِيْنَ رَوَايَ أَمْ تَغْيِبِيلُ
خِدَاعُ الْغِيَالِ وَالتَّعْلِيلُ
طَوِيُّ الْفَتْحِ وَاسْتَبِيحَ الرِّعِيلُ

20-5-1952

ديوان بني العجل، بيروت 1978

أعاد النسخة
رسم الله الجادري وعادل المنظمة ورياض الصلح
المنهج الرزقي

مكتبة
البحر

مراجع عامة ومجاميع

- أبي نادر، سليم (جمع وتنسيق) (1963): مجموعة التشريع اللبناني، سنّة أجزاء مع ملاحق بالتعديلات إلى أوّل سنة 1966، لا.ن.، بيروت.
- أصفهاني، أحمد (إعداد) (2006): أنطون سعادة والعرب السوري القومي الاجتماعي في أوراق الأمير فريد شهاب المدير العام للأمن العام اللبناني، مكتب، بيروت.
- العرب الشيوعي اللبناني (1971): نضال العرب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه: الجزء الأول، لا.ن.، بيروت.
- الحكيم، حسن (إعداد) (1974): الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهددين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915-1946، دار صدر، بيروت.
- حلاق، حسان (تقديم ودراسة) (1983): مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نبضين ووثائق المؤتمرات الوحيدة منذ عام 1920 إلى عام 1936، للدار الجامعية، بيروت.
- الحوت، بيان فريدهن (إعداد) (1984): وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- خوري، يوسف قرمّا (إعداد) (1986): البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب: 1926-1984، المجلد الأول 1926-1966، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت.
- خوري، يوسف قرمّا (إعداد) (1989): الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب 1923-1987، دار الحمراء، بيروت.
- خوري، يوسف قرمّا (إعداد) (1989): مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان: موافق - ثوابت - برامج - مناهج - أوراق عمل - اقتراحات، الجزء الأول 1927-1980، الجزء الثاني 1980-1989، دار الحمراء، بيروت.
- الزركلي، خير الدين (1986): الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، [نسخة رقمية].
- زيادة، بيار (إعداد وتقديم) (1969): التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، لا.ن.، بيروت. [رأ. أنفا: Ziadé].
- زاهر، عدنان محسن وعفّام، رياض (2007): المعجم الثياري اللبناني: سيرة وتراجم أعضاء المجالس الثيائية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان، 1861-2006، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2007.
- عسيلي، يمني وأصفهاني، أحمد (إعداد وتحرير) (2005): في خدمة الوطن: مختارات من الوثائق الخاصة للأمير فريد شهاب، مكتب، بيروت.

القاسمي، طافر (إعداد) (1965): وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، دار الكتاب الجديد، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1974): عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1991): الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل المعلمة، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن.

كوثراني، وجيه (إعداد وتقديم) (1980): وثائق المؤتمر العربي الأول 1913: كتاب المؤتمر والرسائل الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، دار العدانة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية والتقنية (تأليف) (لا ت.): معاصر مجلس النواب اللبناني 1922-2000، للجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، [نسخة رقمية].

معلوف، جان وأبي فرحات، جوزف (لا ت.): الموسوعة الانتقائية المصورة في لبنان 1861-1972، دار الطباعة اللبنانية، بيروت.

الناشف، أنطوان والهندي، خليل (إعداد) (1998): العلاقات السورية اللبنانية: العجائب القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المعاهدات، القوانين، الاتفاقيات، المراسيم، القرارات، ملف وثائقي كامل، المؤسسة العميقة للكتاب، طرابلس، لبنان.

Brown, Walter L. (ed.) (1980): *The Political History of Lebanon 1920-1950, Vol. 1, Documents on Politics and Political Parties under French Mandate 1920-1950; Vol. 2, Documents of French Mandate and World War II, 1939-1943*, Documentary Publications, Salisbury NC.

Hadawi, Sami (ed.) (date not mentioned): *United Nations Resolutions on Palestine 1947-1965*, The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Hadawi, Sami (ed.) (1945): *Palestine before the United Nations*, The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Legrand, Jacques (dir.) (1990): *Chronique du 20^e Siècle*, Larousse, Paris.

Peyrefitte, Alain (dir.) (2000): *L'Aventure du XX^e Siècle*, Vol. 1: 1900-1945; Vol. 2: 1946-1999, Éditions du Chêne, Paris.

Ziadé, Pierre (ed.) (1969): *Histoire Diplomatique de l'Indépendance avec un Recueil de Documents*, ss. éd., Beyrouth. [Voir ci-dessus: زيادة].

كتب ومقالات بالعربية

- آل صفاء، محمد جابر (1915): «مذكرات سياسية دُفنت خلال الاعتقال في الحيوان العربي العسكري 53 يوماً في عاليه»، غير منشور.
- آل صفاء، محمد جابر (1935): «فقد الأمة العربية رضا بك الصلح»، العربية، العدد 25، شباط 1935.
- آل صفاء، محمد جابر (1935): «آل الصلح في جبل عامل»، العربية، العدد 26، 8 آذار 1935.
- آل صفاء، محمد جابر (1989): آل الصلح عن مخطوطة «سلاف الأفكار في مدح حتره المقتار»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- آل صفاء، محمد جابر (لا تا.): تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت.
- أبيلا، روبير (1943): أطوار الحكم في لبنان: من مطلع الانتداب حتى الآن، منشورات الأنباء، بيروت.
- الأتاسي، محمد رضوان (2005): هاشم الأتاسي: حياته - عصره، لان، دمشق.
- أرسلان، الأمير شبيب (1969): سيرة فاتية، دار الطليعة، بيروت.
- أرسلان، الأمير عادل (1983): مذكرات الأمير عادل أرسلان، الجزء الأول 1934-1945؛، الجزء الثاني: 1945-1950؛، الجزء الثالث: 1951-1953؛ (1999): المستمرك 1946؛ تحقيق يوسف إيبش، الدار التجميعية للنشر، بيروت.
- أوليف، دؤوبين (2000) [بالعبرية]: الشوك اللبناني: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان 1918-1952، وزارة الدفاع الإسرائيلية: منشورات معراخوت، تل أبيب [نقلته جزئياً إلى العربية رنده حيدر، الترجمة غير منشورة].
- إسماعيل، عادل (إشراف) (1993): لبنان في تاريخه وتراثه، جزآن، دراسات لبنانية 1، مركز الحريري الثقافي، بيروت.
- الأمين، حسن (1999): حلّ وتوحان، رياض الرئيس للكتاب والنشر، بيروت.
- أيوب، س. (لا تا.): الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1922-1958، دار الحزبة للطباعة والنشر، بيروت.
- البارودي، فخرى (1951 و 1952): مذكرات البارودي: شئون سنة تتكلم، جزآن، دار الحياة، بيروت.
- البرازي، محسن (1994): مذكرات محسن البرازي 1947-1949، تحقيق خيرية قاسمية، الرقاد للنشر والتوزيع، بيروت.

- برزو، توفيق علي (1960): العرب وأترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، معهد الدراسات العربية في جامعة الدول العربية، دار الھنا للطباعة والنشر، القاهرة.
- بروكوي، ولانس (إشراف) (1958): عندما دخلوا التاريخ، ترجمة ناصر الدين النشاشيبي، دار الثقافة، بيروت.
- البشري، طارق (1972): الحركة السياسية في مصر 1945-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- بطرس، أنطوان (2002): 8 تموز: قصة معاكمة أنطون سعادة وإعدامه، الطبعة الثانية، لا ن.، بيروت.
- بن الحسين، الملك عبد الله (1965): مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، إشراف مصطفى خرساء للطبعة الثانية، لا ن.، لا مد.
- بن غوريون، دافيد (1993): بيمات العرب 1947-1949، تحرير غيرشون ريفلين وإلعانان أورن، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- البواري، إلياس (1980): تاريخ الحركة العمالية والتقاية في لبنان، الجزء الثاني: 1947-1970، دار الفارابي، بيروت.
- بيضون، أحمد (2003): الصحافة، الحياث، الدستور، دار النهار، بيروت.
- بيضون، أحمد (2005): مقامرات القاهرة: اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين، دار النهار، بيروت.
- بيهم، محمد جميل (1969): لبنان بين مشرق ومغرب 1920-1969، لا ن.، بيروت.
- الثامر، رضا (1997): ذكريات رضا الثامر، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.
- نقي الدين، منير (1997): ولادة استقلال، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.
- نقي الدين، منير (1997): الجلاء، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.
- نجا، إميل (1978): ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دار ابن رشد، بيروت.
- تجني، جبران (1939): في وضع النهار: مقالات مفتارة، مطبعة النهار، بيروت.
- تجني، غسان (1995): سر المهنة ... وأسوار أخرى، دار النهار، بيروت.
- تجني، غسان، وسامين، فارس، سلام، نيف (1998): كتاب الاستقلال بالصور والوثائق، دار النهار للنشر، بيروت.

توني، غسان وساسين، فارس (2000): البرج: ساحة العزبة وبوابة المشرق، دار النهار للنشر، بيروت.

الجابري، رياض (1998): سعد الله الجابري وحوارات مع التاريخ، دار المعارف، حمص.

جما، شفيق (1995): معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946، جزءان، لا ن، بيروت.

جما، شفيق (2004): المعركة العربية السريّة (جماعة الكتاب الأحمر) 1945-1953، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت.

الجسر، باسم (1997): ميثاق 1943، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

جريج، جبران (1985): من الجمعية: مرويّات، مستندات وأدبيات عن العرب السوري القومي الاجتماعي، المجلد الأول من 16 تشرين الثاني 1932 إلى 16 تشرين الثاني 1935، (1986): المجلد الثاني من 16 تشرين الثاني 1935 إلى 16 تشرين الثاني 1936، (1988): المجلد الثالث من 16 تشرين الثاني 1936 إلى 16 تشرين الثاني 1937، لا ن، لا مد.

جريج، جبران (2000): حقائق عن الاستقلال: أيام راشيا، الطبعة الرابعة، دار أمواج، بيروت.

جمال باشا (2004): مذكرات جمال باشا السّفّاح، عزيه عن التركية شكري علي أحمد وحفّقه عبد المجيد محمود خالد، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

جمعية أصدقاء إبراهيم عبد الصّال (لا.صا.): إبراهيم عبد الصّال: سيرة حياته - مقتطفات من أقواله، لا ن. لا مد.

العجاج، بدر (1982): الجنود التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات إيهو ساسون وإيهو إيلات، دار مصباح الفكر، بيروت.

العجاج إبراهيم، رشيد (2005): الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد العجاج إبراهيم 1891-1953، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية (1947): جريمة 25 أيار: كيف جرت الانتخابات اللبنانية في جبل لبنان، لا ن، لا مد.

حشيمة اليسوعي، الأب كميل (2003): «المعقل الأدبي» في ثانوية الرهبانية اليسوعية بيروت (1894-1942)، مستل من مجلة المشرق - 2003، بيروت.

الحصّ، عبد الرحمن محمود (1951): رياض الصّليح، لا ن، بيروت.

الحصري، ساطع (1945): يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث، مكتبة الكشّاف ومطبعتها، بيروت.

الحكيم، حسن (1985): عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): سورية والعهد العثماني، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1986): سورية والعهد الفيصلي، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1991): سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

حلاق، حسان (1980): المؤرخ الملامة محمد جميل بينهم 1887-1978، من رواد النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية في لبنان والعالم العربي، دار النهار للنشر، بيروت.

حلاق، حسان (لا تا.): التيارات السياسية في لبنان 1943-1952، معهد الإتماء العربي (الدراسات التاريخية)، بيروت.

حنّا، جورج (1946): من الاحتلال... إلى الاستقلال: لبنان في ربع قرن، دار الفنون، بيروت.

الهوراني، أكرم (2000): مذكرات أكرم الهوراني (في أربعة أجزاء)، مكتبة مطبوع، للقاهرة.

حلو، شارل (1995): حياة في فكريات، دار النهار للنشر، بيروت.

حيدر، رستم (1988): مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

الخالدي، وليد (1987): قبل الشتات، التاريخ المصنوع للشعب الفلسطيني 1876-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997، دار النهار للنشر، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997، دار النهار، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): خمسون عاماً على حرب 1948: أولى العروب الصهيونية - العربية، دار النهار، بيروت.

خبّاز، حنا (1952): فارس الغوري: حياته وعصره، دار صادر، بيروت.

خطيب، فراس (2008): «إسرائيل سعت لاغتيال رياض الصلح»، الأخبار، 12 شباط 2008، بيروت.

الخورى، بشارة خليل (1961-1960): حقائق لبنانية، الجزء الأول: من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، لا ن.، لا مد.، الجزء الثاني: من 21 أيلول 1943 إلى 31 كانون الأول 1946، منشورات أوراق لبنانية، بيروت؛ الجزء الثالث: من أول كانون الثاني سنة 1947 إلى 18 أيلول سنة 1952، لا ن.، لا مد.

الخورى، سامي أيوب (2007): أمل لا يغيب: الإنسان والحزب والوطن، دار نلسن: السيد ولبنان، بيروت.

داغر، أسعد (1959): مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة. داية، جان (2002): معاكمة أنطون سعادة: وثائق التحقيق الرسمي، فجر النهضة، أنطلياس ولندن.

دروزة، محمد عزّة (1993): مذكرات محمد عزّة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية، سنة أجزاء، دار الضرب الإسلامي، بيروت.

دروزة، محمد عزّة (لا تا.): صفحات مهمة ومفلوطة من سيرة القضية الفلسطينية وحركة المقاومة العربية فيها وصلتها بالحركة القومية العربية، منشورات المكتبة المصرية، صيدا وبيروت.

ديوان العرب العربي - عاليه (1334 هـ). إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بعميان العرب العربي المتشكل بهاليه، مطبعة طنين، إستقبال.

رضاء، الشيخ أحمد (2009): مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914-1922، تحقيق وتقديم منظر محمود جابر، دار النهار وIFPO، بيروت.

رياشي، إسكندر (2006): قبل وبعد رؤساء لبنان كما عرفتهم، الطبعة الثانية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق.

رياشي، إسكندر (لا تا.): الأيام اللبنانية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت.

ريحانة، سامي (1990): تاريخ الجيش اللبناني المصابو 1916-1946، الجزء الأول: فرقة الشرق 1916-1920؛ الجزء الثاني: الفرقة السورية وقوات المشرق المساعدة 1920-1926؛ الجزء الثالث: قوات المشرق الفاضة؛ الجزء الرابع: جيش الاستقلال؛ الجزء الخامس: الخلاص والوثاق، دار الفلسفة، بيروت.

الزيمراوي، سهيلة (1988): جمعية العربية الفتاة السريية: دراسة وثائقية 1909-1918، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عتّان.

الرئيس، نجيب (1994): سلسلة الأعمال المختارة: 1: يا ظلام السجن 1920-1936؛ 2: سورية الانتداب 1928-1936؛ 3: سورية الاستقلال 1936-1946؛ 4: سورية الجلاء 1946-1951؛ 5: سورية الدولة 1934-1961؛ 6: إسكندرونة: الولد الضائع 1936-1957؛ 7: لبنان: وطن انتفاضات 1928-1951؛ 8: فلسطين: الصبغة الفاسدة 1921-1951؛ 9: أهل السياسة وأهل القلم 1929-1951؛ 10: القبس الخفي، 1952-1989، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.

زعيترو، أكرم (1992): الحركة الوطنية الفلسطينية 1939-1939: يوميات أكرم زعيترو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

زعيترو، أكرم (1994): بواكير النضال: من مذكرات أكرم زعيترو 1909-1935، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زعيترو، أكرم (1994): من أجل أمتي: من مذكرات أكرم زعيترو 1939-1946، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زوي، لببيب (1973): العزب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة ونقد جوزف شجيري، دار ابن خلدون، بيروت.

زين الدين، أحمد (1997): صفحات من حياة الرئيس صبري حماده، نوفل، بيروت.

الزين، أحمد عارف (1937): «مؤتمر بلودان»، العرفان، تشرين الثاني 1937، ص 442-451.

زين، عمر (2007): تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح، جزآن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1968): نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1997): الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الزين، الشيخ علي (لا تا.): من أوراتي، دار للفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

سامين، فارس وسلام، نواف (إعداد) (1999): لبنان: القرن في صو، دار النهار للنشر، بيروت.

سالم، يوسف (1998): ٥٥ سنة مع الناس، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

سرهنك، المير آلي إسماعيل (1988): تاريخ الدولة العثمانية، دار للفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

سرور، جان (1985): جمعية التضامن الأدبي والمركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي، جان سرور، بيروت.

- سعادة، أنطون (1950): المعاضرات العشرو، الطبعة الخامسة، لان.، لا مد.
- سعادة، أنطون (1980): الإسلام في وسائليه: المسيحية والمعمدية، الطبعة الرابعة، لان.، بيروت.
- سعادة، أنطون (1987): في مقتربه القسري والوطن 1947، الآثار الكاملة 14، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت.
- سعادة، أنطون (1989): في الوطن بعد العوده، الآثار الكاملة 15، لان.، لا مد.
- سعادة، أنطون (1999): نشوء الأمم، الأعمال الكاملة، الجزء الخامس، 1938، دار سعادة للنشر، بيروت.
- سعادة، أنطون (لا تا.): في الوطن بعد العوده، الآثار الكاملة 16، لان.، لا مد.
- سعادة، أنطون (لا تا.): أعداء العرب أعداء لبنان، لان.، لا مد.
- سعادة، جولييت المير (2004): مذكرات الأمانة الأولى جولييت المير سعادة، دار سعادة للنشر، بيروت.
- سعادة، صفية أنطون (1992): «أريد أن أستميد أبي»، النهار، الملحق، 4 تموز 1992، بيروت.
- سعدون، فوز (1994): الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر المصور العثماني، دار النهار، بيروت.
- سعيد، أمين (لا تا.): الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربيع قون: المجلد الأول: التضال بين العرب والترك؛ المجلد الثاني: التضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز؛ المجلد الثالث: إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- سعيد، عبد الله إبراهيم (2005): الشيخ محمد الجسر: من مجلس المجهوثان إلى رئاسات لبنان، دار النهار، بيروت.
- سلام، سليم علي (1981): مذكرات سليم علي سلام 1868-1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- السودا، يوسف (1967): في سبيل الاستقلال، دار النهار، بيروت.
- الشابندر، موسى محمود (1993): فكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الرئيس للمكتب والنشر، لندن.

شيارو، عصام محمد (1987): ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، دار مصباح الفكر، بيروت.

شبيب، سميح (1981): حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932-1933، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

شرابي، هشام (1978): القجر والرماد: ذكريات متفكّر عربي، دار الطليعة، بيروت.

شرابي، هشام (1993): صبور من الماضي: سيرة فاتية، دار نلسن - السويد، بيروت.

شرارة، وضاح (2007): أيام القتل العادي، دار النهار، بيروت.

شعيب، علي عبد النعم (1987): مطالب جيل عامل: الوحدة، المساواة في لبنان الكبير 1900-1936، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

شمس، ضحى (1997): «عن رياض الصلح ومنزله في رأس النبع: نام في المربع ابتدائي ولم يسكن القصر»، جريدة السفير، بيروت في 22-3-1997.

شمعون، كميل (1969): مذكراتي، الجزء الأول، ل. ن.، بيروت.

شير، برجيت (2004): التفاضات جيل الدروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ودار النهار، بيروت.

صفي الدين، محمد (2004): رجل وذاكرة: السيد محمد صفي الدين يتذكّر، دار الأرقم، صور.

الصلح، نقي الدين (1999): في القومية والحكم، دار النهار، بيروت.

الصلح، رياض (....): حطب وتصريحات وبيانات وزاوية ومذكرات ورسائل وأحاديث، منشورة في صحف مختلفة وفي معاصر مجلس النواب وفي كتب أو مصنفة في المخطوطات السياسية، مما تعلّم إليه هذه الأمانة.

الصلح، سامي بك (1960): مذكرات سامي بك الصلح: صفحات معجبة من تاريخ لبنان، فأت أربعة أجزاء منشورة 1890-1960، مكتبة الفكر العربي ومطبعها، بيروت.

الصلح، سامي (2000): لبنان: العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت.

الصلح، عادل (1970): حزب الاستقلال الجمهوري يتبعه سطور من الرسالة، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

الصلح، عليا (2007): عليا رياض الصلح: من الاستقلال إلى الحرية، دار النهار، بيروت.

الصلح، كاظم (1936): «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»، ملحق رقم 1، في: الجسر باسم (1978): ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت، ص 466-478.

- الصالح، هلال (1994): *تاريخ وجل وقضية: رياض الصلح 1894-1951*، لا ن.، لا مد.
- ضاهر، مسعود (1977): *لبنان: الاستقلال، الميثاق والمصيبة*، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- الطاهر، محمد علي (1951): *فلام السجن: مذكرات ومفكرات سجين هارب*، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الطاهر، محمد علي (1988): *ذكرى الأمير شبيب أرسلان: المراثي وحفلات التأبين وأقوال الجواله، الدار التثقيمية، المختارة، لبنان*.
- ظاهر، سليمان (1986): *جبل عامل في العرب الكونية*، دار المطبوعات الشرقية، بيروت.
- عبد الهادي، عوني (2002): *مذكرات عوني عبد الهادي*، تحقيق خيرية قاسمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عسيران، زهير (1998): *زهير عسيران يتذكر: المؤامرات والانتقالات في فناء العرب*، دار النهار للنشر، بيروت.
- العظم، خالد (1972): *مذكرات خالد العظم*، 3 أجزاء، الدار المتعددة للنشر، بيروت.
- عقل، فاضل سعيد وحنين، رياض (1988): *ميشال زكوري: حكاية عصامية وتاريخ حقبة*، المطبعة الكاثوليكية، عاريا - لبنان.
- عوض، وليد (2002): *أصحاب الفطامة رؤساء لبنان*، الطبعة الثانية، دار الأفكار للنشر، بيروت.
- الفصين، فائز (1939): *مذكراتي عن الثورة العربية*، مطابع ابن زيدون، دمشق.
- غلوب باشا (1988): *مذكرات غلوب باشا 1897-1983*، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد.
- الغوري، إميل (1973): *فلسطين عبر ستين عاماً*، دار النهار للنشر، بيروت.
- فرنجة، نبيل وفرنجة، رنة (1993): *حميد فرنجة: لبنان الآخر، الجزء الأول: نحو العربية*، الجزء الثاني: *الوحدة إلى زوال*، ملف العالم العربي FMA، بيروت.
- فنصة، نذير (1982): *أيام حسني الزعيم: 137 يوماً هزت سوريا*، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- قاسمية، خيرية (1971): *الحكومة العربية في دمشق 1918-1920*، دار المعارف بمصر، القاهرة.

قبرصي، عبد الله (1982): عبد الله قبرصي، يتذكرو، الجزء الثاني، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت؛ (1996): الجزء الثالث، دار الحداثة، بيروت؛ (2004): الجزء الرابع، افدرات للنشر والتوزيع، بيروت.

قديري، أحمد (1956): مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق.
قتيرة الشامي، فاطمة (1999): عارف بك التعماني؛ وثائق حول العلاقات اللبنانية السورية الفرنسية 1882-1955، ل.ن.، بيروت.

قرقيط، نوقان (1975): تطور الحركة الوطنية في سوريا 1920-1939، دار للطليعة، بيروت.
قلعجي، قديري (1993): الثورة العربية الكبرى 1916-1925: جيل الضياء يوماً بيوم مع كامل الأسماء والوثائق والأدوار، شركة المطبوعات، بيروت.

كرد، جورج أبيب (2003): أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار، بيروت.

الكزبري، سليم الحفار (1997): لطفي الحفار 1885-1948: مذكراته، حياته وعصره، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن وبيروت.

كنعان، إبراهيم نعيم (1974): لبنان في الحرب الكبرى 1914-1918، مؤسسة عاصي، بيروت.
كولان، جاك (1974): الحركة النقاوية في لبنان 1919-1946، تريب نيل هادي وتقديم جاك بيرث، دار الفارابي، بيروت.

الكيالي، عبد الرحمن (1958-1960): المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني في عام 1926 حتى نهاية 1939، أربعة أجزاء، مطبعة الضاء، حلب.

الكيالي، عبد الوهاب (1990): تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة العاشرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني (1968): خمسة وعشرون عاماً من نضال الحزب الشيوعي اللبناني في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية، ل.ن.، لا مد.

المجنوب، طلال (2002): تاريخ جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا: سيرة ورسالة، ل.ن.، صيدا.

معافضة، علي (1985): مؤلف الدول الكبرى من الوحدة العربية: مؤلف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- معمودي، أحمد خليل (1994): لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958: دراسة تحليلية تاريخية وسياسية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.
- مراد، سعيد (لا تا.): الحركة الوحدوية في لبنان بين العربيين المخلصين 1914-1946، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- مرزوقة، كريم (2009): الشيوعيون الأربعة الكبار في تاريخ لبنان الحديث: فؤاد الشمالي، فوج الله المعلوم، نقولا الشاوي، وجورج حاوي، دار الساقى، بيروت.
- مرزهر، يوسف (لا تا.): تاريخ لبنان العام، جزءان، لان.، لا مد.
- مشتراك (2001): العلاقات اللبنانية السورية: معاونة تقويمية، الحركة الثقافية - أنطلياس، أنطلياس.
- المشوق، عبد الله (1981): وراه الأسلاك الشائكة، المربية الوطنية للطباعة والنشر، بيروت.
- مصطفى، تيسر (1981): الشعر العاملي الحديث في جنوب لبنان، 1900-1978، دار الأنبل، بيروت.
- الملح، نسري (2002): «مور سليم بك تفلأ في جمع الشيخ بشارة الضوري ورياض الصلح»، شهادة غير منشورة، تحرير غارس سامين، بيروت.
- المحمر السوري الفلسطيني (1923): أعمال الوفد السوري الفلسطيني، من أيار 1922 إلى تشرين الأول 1922، لان.، لا مد.
- موسى، سليمان (1986): الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.
- المؤلف غير مذكور (1947): لبنان في عهد الاستقلال، المؤتمر الثاني العربي الأول، بيت مري 2 أيلول سنة 1947، دار الأحد، بيروت.
- المؤلف غير مذكور (2003): رياض الصلح رجل في وطن ووطن في رجل، مركز تاريخ المشرق المعاصر، بيروت.
- ناصر، نقولا (2005): المكتب الثاني، حاكم في الظل، دار مغنارات، الزلفا.
- ناصر، نقولا (2008): جمهورية فؤاد شهاب، مقامة فؤاد بطرس، دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، بيروت.
- النشاشيبي، ناصر الدين (1962): ماذا جرى في الشرق الأوسط؟، الطبعة الثانية، المكتب التجاري، بيروت.

النصفي، محيي الدين (1992): من قلب بيروت: محيي الدين النصفي 1878-1961، دار النهار للنشر، بيروت.

النفّاس، زكي (1965): لبنان بين الحقيقة والظلال: دراسة تحليلية ونقد موضوعي لكتاب حقائق لبنانية، المكتب التجاري، بيروت.

الهاشم، نجم (1999): آخر أيام سعادة 9 حزيران - 8 تموز 1994: الثورة والفشل والإعدام، لا ن.. لا مد.

هوفهانسيان، نقولا هـ. (1974): النضال التحرري الوطني في لبنان، 1939-1958، تمريب بشام أنجويان، دار الفارابي، بيروت.

هيكل، محمد حسنين (1996): المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة.

وزارة الأنباء في لبنان (1949): قضية العرب القومي، لا ن.. بيروت.

وهبة، توفيق (لا تا.): قضايا ورجاء، مجلة الورود، بيروت.

وهبة، توفيق علي (1953): لبنان في حبال السياسة، مطابع النفا، بيروت.

ياضي، إسماعيل محمد (1974): حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطوّر الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت.

اليونس، عبد اللطيف (1959): تاريخ أمة في حياة وجل 1908-1958: شكوي القوتلي، دار المعارف، القاهرة.

كـب ومقالات بالفرنسية والإنكليزية

- Ammoun, Denise (2004): *Histoire du Liban Contemporain, tome 2, (1943-1990)*, Fayard, Paris.
- Atiyah, Najla Wadiah (1973): *The Attitude of the Lebanese Sunnis Towards the State of Lebanon*, Thesis Submitted for the Degree of Doctor in Philosophy, University of London, London.
- Batatu, Hanna (2004): *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraqi's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, 2nd edition, Saqi Books, London.
- Berque, Jacques (1967): *L'Égypte: Impérialisme et Révolution*, Gallimard, Paris.
- Binder, Leonard (ed.) (1966): *Politics in Lebanon*, John Wiley and Sons Inc., N.Y., London and Sydney.
- Borden, Mary (1946): *Journey Down a Blind Alley*, Hutchinson & Co., London.
- Caplan, Neil (1983): *Futile Diplomacy, Vol. 1: Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913-1931*; (1986): *Vol. 2: Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate*, Franch Cass, London and N.J.
- Catroux, George (1949): *Dans la Bataille de la Méditerranée: Égypte-Levant-Afrique du Nord, 1940-1944*, René Julliard, Paris.
- Chaigne-Oudin, Anne-Lucie (2009): *La France dans les Jeux d'Influence en Syrie et au Liban 1940-1946*, L'Harmattan, Paris.
- Chaitani, Youssef (2007): *Post Colonial Syria and Lebanon: The Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, I.B. Tauris, London and New York.
- Chami, Joseph G. (2002): *Le Mémorial du Liban, tome 1: Du Mont-Liban à l'Indépendance 1861-1943*; *tome 2, Le Mandat Béchara el Khoury, 1943-1952*, ss. éd., Beyrouth.
- Chiha, Michel (1980): *Politique intérieure*, Fondation Michel Chiha et Éditions du Trident, Beyrouth.
- Cohen, Aharon (1970): *Israel and the Arab World*, Funk and Wagnalls, New York.
- Collectif (1996): "Dossier: 60 ans après, le Front Populaire toujours controversé", *Historia*, no 593, mai 1996, pp.32-74.
- Daher, Gaby (1994): *Le Beyrouth des Années 30*, ss. éd., Beyrouth.
- David, Philippe (1923): *Un Gouvernement Arabe à Damas: le Congrès Syrien*, Giord, Paris.
- De Bustros, Nicolas (1983): *Je me Souviens*, Librairie Antoine, Beyrouth.

- De Gaulle, Charles (1956): *Mémoires de Guerre II, L'Unité, 1942-1944*, Plon, Paris.
- Djemeal Pasha (1973): *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919*, Arno Press (Middle East Collection), New York.
- Eisenberg, Laura Zittrain (1994): *My Enemy's Enemy: Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1900-1948*, Wayne State University Press, Detroit.
- Fani, Michel (1996): *L'Atelier de Beyrouth, Liban 1848-1914*, Éditions de l'Escalier, Beyrouth.
- Fargeallah, Maud (1989): *Visages d'une Époque: Maud Fargeallah Raconte*, Firnas, Beyrouth et Cariscript, Paris.
- Firro, Kais M. (2003): *Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate*, I. B. Tauris, London and New York.
- Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996): *La France et le Proche-Orient 1916-1946*, Castelman, Paris.
- Gaunson, A.B. (1987): *The Anglo-French Clash in Lebanon and Syria 1940-45*, St. Martin's press, New York.
- Gates, Carolyn L. (1996): *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, Center of Lebanese Studies and I.B. Tauris, London and New York.
- Gehchan, Roger (2000): *Hussein Aouéini: Un demi-siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970)*, Fiches du Monde Arabe, Beyrouth.
- Gendzier, Irene, L. (2006): *Notes From the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East 1945-1958*, Columbia University Press, New York.
- Glubb, John Bagot (1959): *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1909-1958*, Hodder and Stroughton, London.
- Gross, Max L. (1997): *Ottoman in the Province of Damascus 1860-1909, Volumes 1 and 2*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.
- Haddad, Georges (1950): *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon*, Dar Al-Hayat, Beirut.
- Hirszowicz, Lukasz (1968): *The Third Reich and the Arab East*, Routledge, London.

- Homet, Marcel (1938): *Syrie Terre Irrédente: L'Histoire Secrète du Traité Franco-Syrien, Où Va le Proche-Orient?*, Peyronnet, Paris.
- Hudson, Michael C. (1968): *The Precarious Republic: Modernization in Lebanon*, Random House, New York.
- Johnson, Michael (1986): *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985*, Ithaca press, London and Atlantic Highlands.
- Johnson, Michael (2001): *All Honorable Men: the Social Origins of War in Lebanon*, Center for Lebanese studies, Oxford, and I.B. Tauris, London and New York.
- Kassir, Samir (2003): *Histoire de Beyrouth*, Fayard, Paris.
- Kayali, Hasan (1988): *Arabs and Young Turks: Turkish-Arab Relations in the Second Constitutional Period of the Ottoman Empire (1908-1918)*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.
- El-Khazen, Ghassan (2005): *La Grande Révolte Arabe de 1936 en Palestine*, Dar An-Nahar, Beyrouth.
- Khoury, Gérard D. (1993): *La France et L'Orient Arabe: Naissance du Liban 1914-1920*, Armand Colin, Paris.
- Khoury, Gérard D. (dir.) (2004): *Sélim Takla 1895-1945: Une Contribution à l'Indépendance du Liban*, Karthala, Paris, et Dar An-Nahar, Beyrouth.
- Khoury, Gérard D. (2006): *Une Tutelle Coloniale: Le Mandat Français en Syrie et au Liban: Écrits Politiques de Robert de Caix*, Bélin, Paris.
- Khoury, Philip S. (1978): *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, I.B. Tauris, London.
- Loqueur, Walter Z. (1956): *Communism and Nationalism in the Middle East*, Frederick A. Praeger, New York.
- Laurens, Henry (1999): *La Question de Palestine, Tome Premier 1799-1922: L'Invention de la Terre Sainte*; (2002): *Tome Deuxième 1922-1947: Une Mission Sacrée de Civilisation*; (2007): *Tome Troisième 1947-1967: L'Accomplissement des Prophéties*; Fayard, Paris.
- Longrigg, Stephen Hemsley (1968): *Syria and Lebanon Under French Mandate*, second impression, Librairie du Liban, Beirut.

- Luzard, Pierre-Jean (2002): *La Question Irakienne*, Fayard, Paris.
- Madaule, Jacques (1966): *Histoire de France 3: De la IIIe à la Ve République*, Idées, Gallimard, Paris.
- Mantran, Robert (dir.) (1989): *Histoire de L'Empire Ottoman*, Fayard, Paris.
- Mardam Bey, Salma (1994): *La Syrie et La France: Bilan d'une Équivoque 1939-1945*, Éditions L'Harmattan, Paris
- Menassa, Gabriel (1948): *Plan de Reconstruction de l'Économie Libanaise et de Réforme de l'État*, (avec la collaboration de Joseph Naggear), Éditions de la Société Libanaise d'Économie Politique, Beyrouth.
- Naccache, Georges (1983): *Un Rêve Libanais 1943-1972*, Éditions FMA, Beyrouth.
- Pappe, Ilan (2000): *La Guerre de 1948 en Palestine: Aux Origines du Conflit Israëlo-Arabe*, Traduit de L'anglais par Michèle Luxembourg, La Fabrique, Paris.
- Pappe, Ilan (2006): *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oneworld, Oxford.
- Porath, Yehoshua (1974): *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929*, From "Southern Syria" to Palestine, Franck Cass, London.
- Porath, Yehoshua (1977): *The Palestinian Arab National Movement, From Riots to Rebellion, Vol.2, 1929-1939*, Franck Cass, London.
- Puaux, Gabriel (1952): *Deux Années au Levant, Souvenirs de Syrie et du Liban*, Hachette, Paris.
- Rabbath, Edmond (1973): *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.
- Rabbath, Edmond (1982): *La Constitution Libanaise: Origines, Textes et Commentaires*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.
- Rathmell, Andrew (1995): *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria 1949-1961*, I.B. Tauris, London and New York.
- Rondot, Pierre (1974): *Les Institutions Politiques du Liban: Des Communautés Traditionnelles à L'État Moderne*, Institut d'Études de l'Orient Contemporain, Paris.
- Seale, Patrick (1965): *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*, Oxford University press, London, New York and Toronto.

- Shanahan, Rodger (2005): *The Shi'a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics*, Tauris Academic Studies, London and New York.
- Shlaim, Avi (1990): *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951*, Oxford University Press, Oxford.
- El-Solh, Afia: "Riad El-Solh: un Homme, une Légende", *Le Jour*, du 25 juillet au 12 décembre 1985 [Série d'articles publiés à un rythme quasi hebdomadaire], Beyrouth.
- El-Solh, Raghid (2004): *Lebanon and Arab Nationalism 1936-1945*, I.B. Tauris, London and New York.
- Spears, Major-General Sir Edmund (1977): *Fulfillment of a Mission: Syria and Lebanon 1941-1944*, Leo Cooper, London.
- Tauber, Eliezer (1993): *The Emergence of the Arab Movements*, Frank Cass, London.
- Traboulsi, Fawwaz (2007): *A History of Modern Lebanon*, Pluto Press, London and Ann Arbor MI.
- Viénot, Pierre (1939): *Le Traité Franco-Syrien*, F. Jalloux, Rocroi.
- Watenpugh, Keith D. (2006): *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism and Colonialism and the Arab Middle Class*, Princeton University Press, Princeton.
- Zamir, Meir (1988): *The Formation of Modern Lebanon*, Cornell University Press, Ithaca and London.
- Zamir, Meir (1997): *Lebanon's Quest: The Road to Statehood 1926-1939*, I.B. Tauris, London and New York.
- Zamir, Meir (2005): "An Intimate Alliance: The Joint Struggle of General Edward Spears and Riad al-Sulh to Oust France from Lebanon, 1942-1944", *Middle Eastern Studies*, Vol. 41, No 6, pp. 811-832, Nov. 2005.
- Zamir, Meir (2008): "Britain's Treachery, France's Revenge?", *Haaretz*, Feb. 1st, 2008.
- Zisser, Eyal (1988): *Lebanon: the Challenge of Independence*, I.B. Tauris, London and New York.

الدوريات *

الاسم ومكان الصدور	من	إلى
الاتحاد العثماني (بيروت)	1912-9-7	1913-6-7
الأحرار (بيروت)	1929-7-3	1932-12-27
الأهرام (القاهرة)	1936-1-11	1951-8-11
المشرق (بيروت)	1929-2-5	1952-7-17
الجامعة العربية (القدس)	1927-6-20	1931-12-23
الحياة (بيروت)	1946-2-20	1951-7-31
الصيد (بيروت)	1948-1-1	1953-7-16
فلسطين (يافا)	1928-1-13	1933-2-14
العمل (بيروت)	1944-8-19	1947-12-3
اقيس الجديد (دمشق)	1931-11-28	1952-7-18
لسان الحال (بيروت)	1920-7-21	1931-12-12
المعرض (بيروت)	1928-5-1	1930-2-1
الموقف (القاهرة)	1927-9-2	1943-11-25
النساء [1] (بيروت)	1931-2-17	1932-5-21
النساء [2] (بيروت)	1949-7-8	30 و 1951-7-29
النهاور (بيروت)	1933-2-2	1951-7-30
L'Orient (بيروت)	1935-8-10	1950-3-12

* نهرنا تاريخ للمبين الأول والأخير مما بهما قديماً إلى بحثنا. ولم نذكر تاريخ ما بهما ولا مانعون للبلد المرمية بذلك، لغيرنا. ونهرنا جريدة للنداء من الذين تتطوع صدورها في ثلاثينيات ثم تتوقفها فجأة تكتفياً من قصور نهرنا من مفر سنوات انتهاء من سنة 1939

المحفوظات الأجنبية *

France

Ministère des Affaires Étrangère (Quai d'Orsay): Série LE 18-40, Syrie-Liban, Volumes 53, 302, 479, 481, 482 et 501.

Centre des Archives Diplomatiques de Nantes: Fonds Beyrouth, Ambassade, Série B, Cartons 47, 421, 456, 457, 784, 785, 944, 1095, 1131, 1270, 1365, 1583, 2022, 2411, 2432.

United Kingdom

Public Record Office, Foreign Office. Volumes 1936: FO 371-Eastern-Syria: 20067;

1943: FO 371/Eastern/Syria: 35175-35196;

1944: FO 371/Political/Eastern-Lebanon: 40110-40112;

1944: FO/371/Eastern/Syria: 40299-40302;

1949: FO/371/Eastern/Lebanon: 75317-75326; FO/371/Eastern/Syria: 75527-75539, 75542, 75547, 75549-75555;

FO 226: Correspondence of British Legation, Beirut: 226-240: Files 9 (I, II, IV, VI-XII).

United States of America

Department of State, Foreign Relations of the United States diplomatic papers (FRUS):

1943: The Near East and Africa: Vol. 4, Syria and Lebanon, pp. 953-1056; 1944: The Near East, South Asia and Africa, the Far East: Vol. 5, Syria and Lebanon, pp. 751-793; 1948: The Near East, South Asia and Africa (in two parts): Vol. 5, Part 2, Israel, pp. 533-1707 ff.; 1950: The Near East, South Asia and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 658-1093; 1951: The Near East and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 559-976; Jordan, pp. 977-997; Lebanon, pp. 1002-1016.

* يقتصرنا على نشر قائم الجغرافيا أو الإحصاءة ولم ننشر تقارير الخواص العامة ولا أبحاثها أو حقائقها وذلك لعشرتها.

مواد منشورة على الإنترنت

«رياض الصلح: أسباب وتداعيات اغتياله»، الفضائية - برامج القناة - الجريمة السياسية، www.aljazeera.net

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية السادسة، القاهرة 17-29/3/1947» www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية السابعة، القاهرة 17/10/1947-22/2/1948» www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية العاشرة، القاهرة 17/10/1949-15/2/1950» www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الثانية عشرة، القاهرة 25/3-17/6/1950» www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الثالثة عشرة، القاهرة 23/10-2/2/1951» www.arableagueonline.org

«مؤتمرات لجنة العربية، قمة أنشاس 28-29/5/1946 للقرارات»، جامعة الدول العربية، www.arableagueonline.org

موسلي، بشير: «اغتيال سعاد» و «مصراع رياض الصلح» على قناة الجزيرة، www.ssnp.jeeran.com

مصادر الصور والمصورات

نُقلت أكثرية النصوص المصورة (الرسائل، إلخ.) المثبتة في هذا الكتاب عن مقالات علياء الصلح: (El-Solh, Alia 1965). وأما الصور فإن مصدريها الرئيسين هما أرشيف جريدة النهار ومجموعة رياض الأسعد. وقد نقلنا عدداً معتبراً من الصور أيضاً عن: تويني، غسان وساسين، فارس وسلام، نواف (1998) وعن: ساسين، فارس وسلام، نواف (إعداد) (1999).

إلى ذلك، نقلنا عدداً من الصور عن الكتب التالية:

الأتاسي، محمدرضوان (2005)؛ أرسلان، الأمير عادل (1983)؛ بطرس، أنطوان (2002)؛ تويني، غسان (1995)؛ تويني، غسان وساسين، فارس (2000)؛ الحكييم، يوسف (1986) و (1991)؛ الخالدي، وليد (1987) و (1998)؛ الغوري، بشاره خليل (1960-1961)؛ دروزة، محمد عزّة (1993)؛ رضا، الشيخ أحمد (2009)؛ سالم، يوسف (1998)؛ سلام، سليم علي (1981)؛ الصلح، سامي (2000)؛ الصلح، عادل (1970)؛ ضاهر، عدنان معسن وغنّام، رياض (2007)؛ عسيران، زهير (1998)؛ فرنجية، نبيل وفرنجية، زينة (1993)؛ الجنوب، طلال (2002)

Batatu, Hanna (2004); Chami, Joseph G. (2002); Daher, Gaby (1994); Fani, Michel (1996); Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996); Gehchan, Roger (2000); Mardam Bey, Salma (1994).

فنتقدم بالشكر الصادق إلى المؤلفين المذكورين أو - على الأعم - إلى أصحاب الحقوق، ونخص بالشكر المزوج أولئك الذين لم نهتد إلى سبيل لاستفادتهم في نقل صور منشورة في أعمالهم، وذلك في ظرف الاستعجال الذي تحكم بإخراج هذا الكتاب وبطبعمه.

أخيراً، ينتمي العديد من الصور التي نشرنا إلى القصة التي أدخلها مرور الزمن والشهرة في التداول الواسع، بحيث يقع الباحث على الصورة نفسها في العديد من المصادر.

المؤلف

ولد أحمد عبد اللطيف بيضون في بنت جبيل، جنوب لبنان، سنة 1943. أتم دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة بنت جبيل الرسمية ثم في مدرسة سيدة شموشة قرب جزين وفي كلية المقاصد الإسلامية في صيدا. نال الإجازة التعليمية في الفلسفة والعلوم الإنسانية من الجامعة اللبنانية سنة 1963. وحصل من الجامعة على منحة تفوق لإعداد شهادة الدكتوراه في جامعة باريس ولكنه قطع دراسته قبل نيل الشهادة. دّرس الفلسفة العامة والتاريخ والترجمة في الثانويات الرسمية من سنة 1966 إلى سنة 1977 ودرس اللغة الفرنسية والترجمة في جامعة بيروت العربية من سنة 1969 إلى سنة 1975. نال شهادة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة باريس - السوربون (باريس 4) سنة 1982. ومنذ ذلك أصبح أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً لمعلم اجتماع الثقافة وعلم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانية حتى تقاعده من التدريس سنة 2007. حاضِر على منابر كثيرة في لبنان وفي نحو من عشرين بلداً آخر وعمل في مراكز مختلفة للأبحاث أو تعاون معها وكان أستاذاً وباحثاً زائراً في مؤتمرات فرنسية مدة للتعليم العالي والبحث آخرها الكوليج بوفرانس، وكان عضواً في هيئات تحرير لمجلات وفي مجالس علمية ولجان اختصاص ومشاركاً في مشروعات بحثية عديدة أو مسؤولاً عنها. نشر كتباً عديدة معظمها بالعربية وبعضها بالفرنسية وأسهم بفصول أو مقالات في مؤلفات جماعية ومنشورات دورية مختلفة. وتوزّع أعماله بين مشكلات المجتمع اللبناني ونظامه السياسي وبين مسائل متصلة باللغة والثقافة العربيتين. وله أعمال أدبية وترجمات.

صَدَرَ لَهُ

بالعربية:

ميوان الأخلاط والأمزجة، شعر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1984.

بيروت اللقاء، سيناريو أخرجه للسينما يرهان عطية، دار الباحث، بيروت 1984.

مداخل ومخارج، مشاركات نقدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1985.

الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989.

بنت جويل-ميشيل، دار المربية، بيروت 1989. الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت 2003.

ما علمتم ونقمت: مسائل في الحرب اللبنانية، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء 1990.

كَلَمَنَ: من مفردات اللغة إلى مؤكبات الثقافة، دار الجديد، بيروت 1997.

تسع عشرة فرقة ناجية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني، دار النهار، بيروت 1999.

الجمهورية المتقطعة: مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، دار النهار، بيروت 1999.

(إشراف أ. ب.): اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني، اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، بيروت 2000.

الصيغة، الميثاق، الدستور، دار النهار، بيروت 2003 (بالمربية والفرنسية).

مغامرات المغامرة: اللبنانيون طوال وعرباً وفينيقين، دار النهار، بيروت 2005.

معاني الماني: في أحوال اللغة وأعمال المثقفين، دار النهار واللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، بيروت 2006.

(تحرير أ. ب.): هذه العرب: معنة لبنان المتنامية في بيانين، دار الساق، بيروت 2007.

أشباع السنة وأسنان الشيعة: كيف حلّ بلبنان هذا البلاء؟، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2007.

بالفرنسية:

Identité confessionnelle et Temps social chez les Historiens libanais contemporains, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1984.

Le Liban: Itinéraires dans une Guerre incivile, Karthala-Cermoc, Paris 1993.

La Dégénérescence du Liban, ou la Réforme arpheline, Actes-Sud, Paris, (2009).

ترجمة:

ميشال شيعا، لبنان اليوم، دار النهار ومؤسسة ميشال شيعا، بيروت 1994.

ميشال شيعا، في السياسة الداخلية، دار النهار ومؤسسة ميشال شيعا، بيروت 2005.

المنظمة الفرنكوفونية الدولية، المساواة بين الجنسين والتنمية، معد للنشر.

فهد
الأعلام

بكر، كسي 17: 1320-1322، 1334، 1350، 1370، 1377، 1376 // 246

البكري، آل 89

البكري، نسيب 87 // 89، 133

بكري، بك، محمد علي 444-444

بلاد ما بين النهرين 76

بلجيكا 549 // 99، 147

البلغار أو بلغاريا 26، 35، 30، 27، 37، 149، 163، 213

البلقان 44 // 587، 588 // 27، 30، 40، 57، 58، 210

بلوم، ليون 121، 134-136، 148، 162، 164

// 135، 139

بن علي، إيتصار 71، 75

بن غويون، مفيد 142، 144-149، 152، 328-332

// 106، 207، 214، 227، 230، 232، 254-256، 261

445، 434، 264

بنت جيبيل 126، 127، 132، 179، 447، 520

بنغازي 36

البناء حسن 303، 315

بنّانة، الهادي 154

بواسط، الكحلّيل 283

بواتكازيه، ديمون 94، 95، 96-100

بهر سعيد 163، 330 // 254

بهر تسموث 328 // 285، 286

بهرود 247

بهرزول، ولیم هستون 351

البوسنة (انظر أيضاً: البشناق) 26، 35

بولندا أو بولجيا 113، 146، 147، 235، 310

بولسوس، هنري 88، 100، 193 // 104، 114، 116، 117، 120، 120، 150، 189

بيت جبرين 253، 258، 264، 265

بيت حانون 285

بيت المين 206، 287، 493

بيت نعم 141، 252

185، 189، 171، 174، 177، 182، 189، 192، 196، 199، 204، 207، 209، 210، 212-215، 218، 220، 221، 224، 225، 227-229، 232، 234، 235، 242-249، 248، 249، 251، 261، 263، 290، 303-309، 311، 314، 319، 321، 323، 324، 334، 335، 441، 442، 448

البوزي، مصباح 37، 41، 48

البوزي، نوره 446

بزي، آل 179

بزي، علي 142، 179، 447، 475

البستاني، بطرس 27

البستاني، سليمان 34

البستاني، حبيب 83، 84

البسطة 157، 215، 442، 443، 472، 473

البسطة، لافيا 484

بسيم، زكي 286

بشامون 120، 204، 207، 210، 218، 228، 343

132، 137، 138

بشكوف، زينو 126، 127، 128

البشناق (انظر أيضاً: البوسنة) 26، 113، 127، 26

بشور، لطيف 384

البصرة 67، 68، 271، 274

بطرس، قسطنطين 387

بعبدا 60

بعلقين 289

بعلبك 33، 85، 99، 100، 145، 214، 1311، 306، 472، 492 // 160، 174، 356

البحليكي، محمد 380، 454، 457

البحيني، فجيبة 288

بشداد 114، 117، 165، 167، 168، 173، 179، 231، 273، 294، 296، 307، 345، 467، 508 // 67، 68، 140، 163، 181، 210، 211، 213، 219، 257، 271، 272، 273، 274، 275

البياق 46، 100، 181، 274، 275، 379، 429، 437، 492 // 160، 163، 177، 175

بكدش، خالد 136 // 352، 354-359

بيت مري 476، 487

بيشان، المازشال فيليب 147

بيهود، جورج 256، 287، 402، 403

بكر حسن 1470، 1472، 1484، 491

بيروت 18، 19، 26، 29، 33، 34، 100، 101، 109، 147

146، 149، 159، 164، 166، 169، 174، 179، 184-186، 193، 197

199، 201، 206، 209، 211، 213، 214، 216-218، 228، 230

231، 233، 237، 238، 243، 247-249، 282، 283

248، 257-259، 264، 267، 268، 271، 273، 274، 278، 281، 284

287، 289-293، 298، 299، 307-309، 329، 332، 334، 335

336، 341-344، 349، 354-356، 358، 360، 362، 364، 369

371، 378، 380-382، 386-388، 393، 395-400، 403، 405

407، 409، 411-413، 426-428، 430-432، 437، 438، 441، 443

444، 446، 447، 448-451، 453، 454، 457، 458، 461، 464

470-472، 474، 475، 477، 478، 483، 484، 491، 493

496، 497، 501، 507-509، 511، 513، 517، 520، 521، 528

539، 543-545، 547-549، 554، 556، 558-560، 561، 564

567، 568، 577، 579، 581، 583، 584، 586، 587، 589، 591

596، 597، 598، 599، 600، 601، 603، 604، 606، 607، 609

613، 614-616، 617-619، 621، 623، 624، 626، 627، 629

631، 633، 634، 636، 637، 639، 641، 643، 644، 646، 647

651، 653، 654-656، 658، 659، 661، 663، 664، 666، 667

685، 686، 687، 689، 691، 693، 694، 696، 697، 699

701، 703، 704، 706، 707، 709، 711، 713، 714، 716، 717

719، 721، 723، 724، 726، 727، 729، 731، 733، 734، 736

737، 739، 741، 743، 745، 747-749، 751، 753، 755، 756

758، 759، 761، 763، 764، 766، 767، 769، 771، 773

775، 777، 779، 781، 783، 785، 787، 789، 791، 793

795، 797، 799، 801، 803، 805، 807، 809، 811، 813

815، 817، 819، 821، 823، 825، 827، 829، 831، 833

835، 837، 839، 841، 843، 845، 847، 849، 851

853، 855، 857، 859، 861، 863، 865، 867، 869

865، 867، 869، 871، 873، 875، 877، 879

جمهورية أوروبا: 61	الجمهورية اللبنانية للاقتصاد السياسي 487	حزب: جروزف 456
جمهورية الغرلات 123	الجمهورية المصرية (باريس) 96	حزب: محمد 279
جوزية موريس 210	جمهورية نفاست الإسلامية 27 130 35	حزب الاتحاد السوري 46 1342 416
جمهورية العرب 382	52 188	// 102 185
جوزين 459 436 456	الجمهورية 368 373 375 378 380 384 389	حزب الاتحاد الوطني (المراق) 279
الجسر: آل 272 273	470 466 414	حزب الأحرار (المراق) 55 279
الجسر: صفان 274	الجمهورية: بيار 270 225 243 376	حزب الأحرار الديمقراطي 304 310 315
الجسر: محمد 117 148 182 // 118 125	الجمهورية: موريس 374 375	حزب الأحرار الثماني 56
جميع: حميد 227	الجمهورية: يوسف 131 158	حزب الاستقلال (المراق) 193 230
جميع: وهيب 227	جنبلات: كمال 262 261 268 270 272	// 279 283
الجليل 290 289 318 316 329 375	276 279 280 361 386 390 391 404 402 406	حزب الاستقلال السوري 49 159 48
// 233 238 251 252 255 256 260 261	487 484 488 485 486	حزب الاستقلال (لبنان) 280
448 441 433 265 264	517	حزب الاستقلال الجمهوري 114 110
جمال بلغا 36 48 46 46 // 53	جنبلات: نظيرة 178	الحزب الاشتراكي الثماني 65
جمهورية الاتحاد السوفيتي 54	الجنوبي: صادق 472	الحزب الاشتراكي الفرنسي 187 192 107
جمهورية الاتحاد والشرق 28 35 40 32	الجنوبي (لبنان) 126 174 178 181 183 230	134 136 134 134 // 94
// 36 37 42 48 48 53 58	429 412 398 318 314 277 274 271 261 259	حزب البعث 189 357
جمهورية الإخاء العربي 28	492 452 448 446 437	الحزب الحر الموحد 58
جمهورية الإخوان المسلمين 303 305 310	جنب: الأنصار 75	حزب العربية والائتلاف 28 129 134 1501
435 316 313	جنوبي 137	58 36 58
جمهورية الأمم (أنظر أيضاً: عصبة الأمم)	جنيف 68 48 80 86 88 96 93 106 107	حزب الفلاح (فلسطين) 139 142 208
48 71 107 129 195	116 117 116 117 142 143 163 // 116	الحزب الراديكالي (الفرنسي) 30 89 92
جمهورية بيت شالوم 144	جنين 680 // 244 251 252 257 288 289	// 194 198 200
للجمهورية للتعبئة (سوريا) 100 108 103	جوز: بيكو، فرنسوا 67 72 82	الحزب القومي 302 303 316
185 104 110 193 213 256 417 420 425	الجزائر 412	الحزب السوري القومي 170 171 198 209
// 116 114 115 189	جوزية 77	311 354 357 365 371 372 377 386 387
جمهورية التبخار (لبنان) 425 426	الجمهورية: بهيج 137 162	479 474 474 467 465 464 463 461 391 390
جمهورية التضامن الأدبي 113 124	الجمهورية: فخر 128 137 162	// 354
جمهورية الثورة العربية 36	ح	حزب الشعب (السوري) 199 354 416
الجمهورية السورية العربية 196 103	الحاج محمد: عبد الرحيم 142	430 474 479 // 166 89 92
جمهورية الشبان المسلمين 115	حاصبيا 180 209 412 446 // 160 76 38	حزب الشعب (المراق) 279 357
جمهورية الصليب الأحمر اللبناني 589	حجاز: البطرك غريغوريوس 58	الحزب الشيوعي السوري 130 // 189 351 357
جمهورية العربية الفتاة 28 49 157 68 193	الحجاز 163 222 // 29	الحزب الشيوعي المراق 280 283 284
116 89		الحزب الشيوعي الفرنسي 134 140 256

الحزب الشيوعي الفلسطيني 351

الحزب الشيوعي اللبناني 140، 214، 240، 312، 349، 447، 456 // من 351، 354، 357

الحزب العربي الاشتراكي (سوريا) 474
// من 357

حزب العمال (البريطاني) 304

الحزب القومي الاشتراكي (النازي) 144

حزب الكيكلب اللبنانية
(أفطر: منظمة الكتائب) 137، 204، 215، 229، 373، 374-376 // من 167، 168، 174

حزب الكتلة المسيحية (لبنان) 159، 172، 243، 271، 448، 454 // من 152، 174

حزب الكتلة الوطنية (لبنان) 138، 139، 401، 402

حزب اللامركزية الإيرانية 41، 145، 153
// من 41

حزب المحافظين (البريطاني) 306

حزب مصر الفتاة 310، 314، 314

حزب النضال (أنظر أيضا: منظمة النضال) 177، 373

حزب النضال القومي 275، 430، 447، 475

حزب الوحدة اللبنانية 157

الحزب الوطني (سوريا) 479 // من 183

الحزب الوطني (مصر) 318

الحزب الوطني الديمقراطي (المراق) 279، 281، 282، 283

حزب الوفد 115 // من 197، 302، 306، 308، 313، 315، 317، 320

الحسن، عبد الفتاح 142

الحسيني، تاج الدين 190، 195، 123، 131، 483
// من 130، 132، 172، 177، 179، 183، 186

حسين بن طلال (الأمر) 459

الحسين بن علي (الإمام) 31

الحسين بن علي (شريف مكة، (الملك) 68، 42، 44، 66، 72

حسين حلمي باشا 343، 607 // من 54

الحسيني، إبراهيم 381

الحسيني، أحمد 194، 345، 544

الحسيني، أمين 62، 87، 96، 103، 107، 114، 116، 125، 143، 146، 149، 161، 167، 229، 313-315، 401، 477 // من 107، 110، 136، 139، 209، 213، 218، 219، 222، 233، 234، 240، 242

الحسيني، جمال 106 // من 208، 227

الحسيني، عبد القادر 294 // من 241، 243

الحسيني، موسى كنعان 71

الحسيني، آل 31

حسني، إحسان 474

الحسني، حسن ثقي المهن 31

الحشار، لطفي 97، 137، 427 // من 151، 180، 186

حقي، باشا 345

الحكيم، حسن 430 // من 171، 172، 183

حلب 46، 49، 54، 87، 104، 107، 117، 118، 131، 132، 133، 137، 138، 157، 434، 474 // من 148، 173، 180، 184، 185، 115، 124، 131، 132، 134، 136، 143، 186، 186، 188

الحلي، حسين 287

الحلو، شارل 334، 434، 563

الحلو، فرج الله 353، 356

حماده، صوري 181، 184، 205، 287، 209، 210، 224، 225، 226، 231، 243-244، 276، 190، 484، 487، 488، 489، 490

حماده، معتمد علي 97، 421

حماد 273 // من 46، 88، 115، 132

حميدان، تخنيق دافع 451، 453، 458

حميدان، عباس 454

حميد، باشا 33

حمص 124 // من 68، 88، 117، 118، 132، 164، 186

حمصي، إسمون 134

الحنّاوي، سالي 341، 351، 354، 415-417
// من 357

حوران 604 // من 88، 127

الحوراني، أكرم 428، 428 // من 148

الحجاني، محمد علي 504

الحزب الوطني 159، 159، 174، 82
// من 174

الحزب، سعد الله 59، 517

حيدر، إبراهيم 181، 275

حيدر، رستم 281

حيدر، ونده 10

حيدر، صهيي 181

حيدر، لطفي 79

حيفا 193، 196، 117، 117، 122، 343، 467
// من 104، 218، 231، 240، 241، 244-246، 257، 299، 442، 443

حي، الشيخ جزار 246

حي، البوصية 470

خ

الخازن، فريد 227، 276 // من 148

الخار، يوسف 368

خالد، الفتى محمد توفيق 177، 188، 190، 211، 218، 238

الخالد، وليد 247-249، 253

الخاطبي، عبد الكريم 313

الخطيب، بهيج 158، 197، 198، 362، 363، 455
// من 151، 170

الخطيب، عبد القادر 58

خلد، 332، 472، 491، 494

الخليج (العربي الفارسي) 340، 394

خليج العقبة 463 // من 319، 438، 441-443

خليفة، إيليا رشيد 436، 457

الخليل، 196، 253

الخليل، آل 179

الخليل، عبد الكريم 78، 136، 141، 52

الخليل، عبد الله يحيى 49

الخليل، كاتلم 261، 274، 446

خوشيد بلشا 33

الضوري، النكتور إلياس 435، 544، 554؛
543-562

الضوري، إيليا 49

الضوري، يشاره خليل 180، 126، 131، 151، 152؛
156-158، 170، 171، 176-178، 180-183، 184-
188، 190، 191، 203-205، 210، 217، 219، 220، 222،
227، 229، 230، 231-235، 243، 249، 251، 253، 254،
265-267، 271، 273-280، 283، 284، 287، 288، 297،
298، 300، 302، 304، 307، 309، 311، 312، 322، 326،
329، 334، 341، 346، 347، 362، 367، 372، 381، 382،
385، 387، 390، 391، 400، 411، 416-418، 425،
429، 432، 433، 440، 443-446، 448، 449، 473، 478،
485-487، 491-494، 498، 528، 539، 543-545، 548،
549، 553، 554-560، 567، 585، 587 // 125،
152، 160، 167، 172، 174، 199، 202، 225، 272، 350

الضوري، بطرس 430

الضوري، الطران يحيى 370

خوري، جبرائيل 8

الضوري، سامي 476

الضوري، سليم 270، 272، 276، 279، 506، 627
432، 434، 440، 442، 443

الضوري، فارس 79، 97، 134، 142، 253، 320،
321، 476 // 132، 181

الضوري، للطران عبد الله 145 // 83

الضوري، مراد 271

خوسي (الخام في قلعة راشيا) 196

خير الدين، طاهر 581، 586

الـ

الماحوق، أحمد 127، 172، 257، 320 // 148،
172، 173

الماحوق، حمود 162، 302 // 60

داغر، أسد 116

داغيد، ب 210، 219

الإلاديه، إدوار 133، 154

الاس، جون فوستر 326، 332، 333، 335

الدامور 77، 164

دانتريغ 147

الدانمارك 147

داود (الشمي) 247

دايان، جيني 434

الدميس، شارل 120، 122، 140 // 126-128،
476، 475، 467، 466، 459، 482

دميس 163، 297، 302، 459، 466، 475، 476
// 164

دمكاليستان، موسى 194

دموز، محمد عرفة 217

دنايل، يول 95

دشكاش، آلاب سليم 10

الدكولة 370

دمشق 126، 131، 133، 140، 146، 155، 157-160،
162، 163، 166، 179، 182، 184، 185، 197، 199، 201، 204،
196، 197، 198، 199، 201، 204، 205، 206، 207، 208، 209،
210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219،
220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229،
230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239،
240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249،
250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259،
260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269،
270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279،
280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289،
290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299،
300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309،
310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319،
320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329،
330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339،
340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349،
350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359،
360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369،
370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379،
380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389،
390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399،
400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409،
410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419،
420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430،
431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440،
441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450،
451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460،
461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470،
471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481،
482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491،
492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501،
502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511،
512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521،
522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531،
532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541،
542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551،
552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561،
562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571،
572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581،
582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591،
592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601،
602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611،
612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621،
622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631،
632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641،
642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651،
652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661،
662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671،
672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681،
682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691،
692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701،
702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711،
712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722،
723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732،
733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742،
743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752،
753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762،
763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772،
773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782،
783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792،
793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802،
803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812،
813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822،
823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832،
833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842،
843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852،
853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862،
863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872،
873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882،
883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892،
893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902،
903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912،
913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922،
923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932،
933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942،
943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952،
953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962،
963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972،
973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982،
983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992،
993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

دمشق للعجاز (مكتبة حميد) 33

دمتر، الجنرال هنري 153، 163-165، 171، 177

دمش، مصطفى طه 300

دمو، جوفنيل، هنري 182، 185، 186 // 91،
102، 104، 116

دمو، فوشيلد، جيمس 71

دموشيللا، آرمان 478، 571، 660

دمو، فريج، موسى 271، 279

دمو، كسي، روبير 196، 197

دمو، مارقل، الكونت داميان 124، 129، 135،
151-153، 154، 224 // 120، 134، 150، 152

دمو، منشي، فليكس 76

دمو، 116

دمو، غ. غاستون 96

دمو، بكتر 46

دمو، الكهر 123، 134 // 164

دمو، القسر 209، 214

دمو، فليسون 294 // 250، 243

دمو، الجنرال شارل 175، 176، 193، 202، 204،
212، 213، 219، 220، 228، 240، 256 // 147، 163،
165، 169، 173، 177، 182، 184، 186

الدميك، ميخائيل أو ميخائيل 464-467،
474-477

الـ

الأنق، قهولي 273، 647، 648، 475

أنق، ميكايل 142

ر

رأس العين 492 // 251، 257

رأس النافورة 251، 436، 457

رأس النبع 157، 213، 219، 331، 472، 479،
480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489،
490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499،
500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509،
510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519،
520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529،
530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539،
540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549،
550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559،
560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569،
570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579،
580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589،
590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599،
600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609،
610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619،
620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629،
630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639،
640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649،
650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659،
660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669،
670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679،
680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689،
690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699،
700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709،
710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719،
720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729،
730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739،
740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749،
750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759،
760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769،
770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779،
780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789،
790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799،
800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809،
810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819،
820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829،
830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839،
840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849،
850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859،
860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869،
870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879،
880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889،
890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899،
900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909،
910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919،
920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929،
930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939،
940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949،
950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959،
960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969،
970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979،
980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989،
990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999،
1000

وام الله 252

الرايخستاغ 144

رايلي (الجنرال) 442، 443، 445

رايخ، إيمان 109، 134

رايخ، حبيب 140

رايخ، يوسف 196

رسالة الرقيق سالم 357

رسالان، مظهر 131، 214 // 115، 116، 135
 رشيد باشا 506
 رضا الشفيخ أحمد 137، 142، 264 // 47، 148
 رضا الشفيخ رشيد 43، 69، 168، 175، 180، 187، 96
 رعد، فخر 427، 437-439، 441، 442
 الرفاعي، سمير 287، 462، 463، 464، 470
 الرفاعي، نور الدين 273
 رفعت، ساري 4
 الرضاوي، رضا 49، 52، 184 // 60، 72
 رمزي، أحمد 287
 الرملة 381، 382، 578 // 141، 254، 257-259
 روتشيلد، لينزيل والتر 47، 68
 روس 93، 299 // 436، 437
 رويسيا 218، 219
 أرتور 98، 99
 روتشت، فرانكسكين 282، 210، 212، 237
 روسيا أو الروسيا 512، 569 // 28، 27، 46، 68
 روسيا 75، 258، 348
 رومانيا 26، 63
 رومل، الجنرال إرفن 376
 الروماني أو الروم إيلي 504 // 26، 30
 رشاشي، إسكندر 145
 رشاشي، نجاة 8
 رياتي 163، 173
 ريناتيا 145
 الرقيس، نجيب 197، 594
 رُ
 الروماني 262
 رحلة 138، 260، 274، 414، 425، 472 // 128

الزركاني، خير الدين 26
 الزعتي، عمر 186، 187، 437، 438
 زعيتو، أنكرم 165، 166، 519
 الزعيم، حمدي 284، 331، 341، 364، 367، 373-375، 376-382، 385-393، 400، 401، 405، 410، 412، 413، 415، 416، 419، 428، 454، 448 // 251، 357، 440
 زعترنا 227
 زعفر، ميشال 197، 183، 124، 138 // 152
 زهران، فخر 370
 الزهراني 396، 397، 481
 الزهراني، عبد الحميد 40
 زلزال 161 // 185
 الزنتنة 471
 زيد بن الحسين (الأمير) 99، 55
 زكرو، إيمان 338
 الزين، أحمد عارف 197، 128، 137، 162
 الزين، بهاء الدين 41، 48
 الزين، يوسف 41، 48، 43، 126، 137، 174-180، 181، 271، 274
 زكي
 ساحة البرج 46، 61، 284، 218، 217، 478
 ساحة الرجعة 46
 ساراي، الجنرال موريس 82، 92 // 46-89، 101، 198
 ساروليت، الأب أرست 38
 ساروليف، سرجي 67
 ساسون، إتيانفو أو إلياس 399، 323، 325، 326، 328 // 260، 434
 ساسين، فارس 48، 10
 ساليه يوسف 173، 174، 179، 186، 211، 224، 223، 243، 252-254، 259-257، 274، 277، 280، 402، 404 // 204
 سلافوتسكا أو سلافوتسك 502 // 47، 48

سان جيمس أو سانت جيمس
 (بلاط، قصر) 541 // 201
 سافيس، مارك 67، 82
 سافيس - بيكو (انتفاضة) 161، 162، 167، 168، 80
 صبروس، الجنرال إدوارد 170، 172-174، 177-179، 182، 184، 193، 195، 204، 207، 209-212، 214، 215، 219، 219، 223-225، 227، 229، 230، 244، 246، 256، 262 // 147، 163، 169، 177، 182، 192، 256
 سقالي، جوزف 213 // 147، 204، 232، 358
 سقاليشرف 353
 ستريمان، غوثاف 98
 ستوكهولم 506
 سرحبول 289، 308، 305
 سرتق، ميشيل إبراهيم 34
 سرتق، نجيب 83
 سوري، جان 124
 سزي، حسين 315
 سملة، أنطون 97، 178، 354، 357-392، 416، 416، 434، 435، 437، 445-447، 474، 476-478، 486
 سملة، خليل 338
 سعد أحمد 339، 340
 السعد، أمين 194
 السعد، حبيب باشا 120، 120 // 40، 125
 سعيد، عبد الحميد 115
 سعد، معروف 128، 162
 السعادي، بشير 158، 259
 السعدي، عبد المحسن 271، 272
 سيد باشا 48، 49
 سيد، فهمي 281
 السعيد، نوري 163، 137، 147، 177، 211، 231، 232، 239، 309 // 138، 140، 179، 183، 197، 199، 202، 210، 211، 217، 281، 289، 289، 439
 سفيره آشرف 75

شركة نابلين 289-291: 339 348: 350 377
389: 396 401: 403 410 436 492 494

شركة سبتريسيان ويهانين (مركبي)
494

الشريفي، محمد 472

شعيب، محمد كامل 97

شقيز، عبد الكريم 122

شقيز، محمد 453 469 464 466

الشقيري، أسعد 37

الشقيف 76

شكري، خليل إسكندر 470

شامودال، سامي 284 287

شليم، آلي 328

الشمال (لبنان) 181 259 457 // 252 275
435 288

شمال إفريقيا 114 // 30 104 203

شمعون، توفيق 300

شمعون، كميل 139 182 183 194 198 220
225 226 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

358 351 // 160

شبلان 208

شنشل، سنيق 279 283

شهاب، خالد 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

شهاب، عبد الصير 273 275

شهاب، فريد 374 377 381 385 389 393 397 399 403 407 411 415 419 423 427 431 435 439 443 447 451 455 459 463 467 471 475 479 483 487 491 495 499 503 507 511 515 519 523 527 531 535 539 543 547 551 555 559 563 567 571 575 579 583 587 591 595 599 603 607 611 615 619 623 627 631 635 639 643 647 651 655 659 663 667 671 675 679 683 687 691 695 699 703 707 711 715 719 723 727 731 735 739 743 747 751 755 759 763 767 771 775 779 783 787 791 795 799 803 807 811 815 819 823 827 831 835 839 843 847 851 855 859 863 867 871 875 879 883 887 891 895 899 903 907 911 915 919 923 927 931 935 939 943 947 951 955 959 963 967 971 975 979 983 987 991 995 999 1000

شهاب، فؤاد 275 384 448 494

الشهابي، بشير 280 495

الشهابي، مصطفى 134

الشهبينمو، عبد الرحمن 87 99 106 159
164 451 // 87 89 92 131 179 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

الشهابي، عبد الله 457

سوسرا 102 443 587 // 275

سيف، مالك 286 287

سيل، باتريك 13

سپناه 360 // 301 435

ش

شاتلا، سعد المين 456

شاتينيو، ليف 1217 1220 282 // 192

شارح، ألفتي 129 125

شارح، عمر بن الخطاب 484

شاريت، أوفرتوك، شفي 143 325 328

الشام 332 // 260 261 264

الشام 74 143 233 318 352 470 511
594 // 42

شامريوك، بيتر 8

شاميلان، هراش 160

الشامي، حسن 8

شامير، بتسحاق 261

الشافي، نقولا 160 // 351 358

شافيو (قصر) 19 314 316 318 321 337
338 339

شبيب، كامل

المظلمة، فيه 129، 137، 161

المظلمة، يوسف 65 // 72

مطيش، أسعد 83

المقبة 60، 171، 138، 443

عقل، أسعد 197، 406

عقل، المطرولان مجلس 204، 334

عقل، جورج 196

عقل، خليل 517

عكبا 31، 376 // 165، 171، 229، 246

عكبار، فاضل 33، 138، 272، 492، 500 // 76، 79

عكباري، فاضل 441

العلمي، موسى 144 // 203، 219

علوجة، محمد علي 161

علي بن أبي طالب 31

علي بن الحسين (الملك) 199، 196

العلي، سليمان 272، 274، 279، 306، 456

علي، شيكات 115 // 112

العمري، أرشد 284

عمان 43، 108، 109، 116، 294، 301، 302

309، 310، 317، 330، 345، 370، 387، 448

451، 453، 458، 461، 463، 467، 470، 477، 478

488، 489، 576، 578، 600، 590 // 191، 219، 254

عمري، وليد 68

عمري، فهد 344

عوادة، توفيق لطيف 157

العمري، حسين 232، 221، 277، 417، 429

432، 434، 446، 462، 482، 484، 485، 487

عميس، لغوري، نمره 227

عيليين 256

عين (حيفا) 136

عين جنوب 206، 218، 458

عين غزال 257

عينتاب 288

عينتاب 582

عينطيرة 10، 26، 27، 30، 38، 39

عج

عالي، يسري 255

عازي بن فيصل (الملك) 275

عازيل، نجيب 188

العزيري 362

عزة 54، 315، 317 // 252، 264، 265، 319

العزري، فوزي 97

عزيم، حنا 277، 439، 457

عزيم، محمد علي 276

العزيم، آل 453، 457

عزيم، باشا، جون باشوت 297، 301، 309

259 //

العزيم، سعد الدين 113، 121، 149

عزيم، سليم 126

عزيم، نورا 237

العزيم، مصطفى 454

عزيم، فليحس 256

عزيم، الجنرال هنري 156، 163، 164، 358

172، 173، 176، 180، 184 // 98

عزيم، فاضل 142

ف

الفاخري، محمد 124

فاروق (الملك) 212، 230، 295، 325، 331، 381

387، 392، 393، 394 // 199، 202، 225، 236، 250، 313

الفاضل، نسيح 279، 454

فاطمة الزهراء 31

الفاخر، فاضل 412

الفاخر 376

الفاخر 253، 265، 433، 434

فان، رينيه بول 403، 551

فانسين

فانسين، سعيد 201، 209، 361

فانسين، سمير 374

فانسين 144

فانسين، هنري 122، 159، 181، 206، 211

220، 221، 222، 223، 224، 227، 228، 229، 230، 231، 232

233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242

243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252

253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262

263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272

273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282

283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292

293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302

303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311

312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320

321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329

330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338

339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347

348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356

357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365

366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373

374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381

382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389

390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397

398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405

406، 407، 408، 409، 410، 411، 412

413، 414، 415، 416، 417، 418، 419

420، 421، 422، 423، 424، 425، 426

427، 428، 429، 430، 431، 432

للزراعة (215) 484	المجلد 252/253/254/265	الوژان 101/102
المرآة 163	مجدلاتي، نسيم 447	لبناني، جان 89/135/142
مشار هيردين 244/251/253/254/438	مجدلاتي، ونس 561	نيد جورج، ميخيد 80/94
مصر 440/466/475/499/501/516/518/523/527/534/537/546/555/558/561/562/563/564/565/566/567/568/569/570/571/572/573/574/575/576/577/578/579/580/581/582/583/584/585/586/587/588/589/590/591/592/593/594/595/596/597/598/599/600/601/602/603/604/605/606/607/608/609/610/611/612/613/614/615/616/617/618/619/620/621/622/623/624/625/626/627/628/629/630/631/632/633/634/635/636/637/638/639/640/641/642/643/644/645/646/647/648/649/650/651/652/653/654/655/656/657/658/659/660/661/662/663/664/665/666/667/668/669/670/671/672/673/674/675/676/677/678/679/680/681/682/683/684/685/686/687/688/689/690/691/692/693/694/695/696/697/698/699/700/701/702/703/704/705/706/707/708/709/710/711/712/713/714/715/716/717/718/719/720/721/722/723/724/725/726/727/728/729/730/731/732/733/734/735/736/737/738/739/740/741/742/743/744/745/746/747/748/749/750/751/752/753/754/755/756/757/758/759/760/761/762/763/764/765/766/767/768/769/770/771/772/773/774/775/776/777/778/779/780/781/782/783/784/785/786/787/788/789/790/791/792/793/794/795/796/797/798/799/800/801/802/803/804/805/806/807/808/809/810/811/812/813/814/815/816/817/818/819/820/821/822/823/824/825/826/827/828/829/830/831/832/833/834/835/836/837/838/839/840/841/842/843/844/845/846/847/848/849/850/851/852/853/854/855/856/857/858/859/860/861/862/863/864/865/866/867/868/869/870/871/872/873/874/875/876/877/878/879/880/881/882/883/884/885/886/887/888/889/890/891/892/893/894/895/896/897/898/899/900/901/902/903/904/905/906/907/908/909/910/911/912/913/914/915/916/917/918/919/920/921/922/923/924/925/926/927/928/929/930/931/932/933/934/935/936/937/938/939/940/941/942/943/944/945/946/947/948/949/950/951/952/953/954/955/956/957/958/959/960/961/962/963/964/965/966/967/968/969/970/971/972/973/974/975/976/977/978/979/980/981/982/983/984/985/986/987/988/989/990/991/992/993/994/995/996/997/998/999/1000	ليبيا 54	
	المر 27	ليتوانيا 166
	الصابري، عصام 474/484/487	
	مصن، عبد الله 477	
	مصن، سعيد 517	
	محكمة لاهي لمالية 203	
	المصالي، مصعب 41	
	محمّد، (التي) 104	
	محمد، نور الدين باشا 255/289/291/378	
	محمد وشاه (السلطان) 55	
	مختار باشا (الغازي) 505	
	الطريسي، حسن 83	
	الطيش، مختار 138	
	حفيم نهر اليارد 226	
	محمّد باشا 135/385/512 // 27-29	
	المنفي، جميل 271	
	المنهج 40/219	
	مروء، سعيد 58	
	مراسلات الحسين - مكماهون 44-48	
	مرابكش 120	
	مرجوميون 47/134/180/522 // 76	
	مرصم بكه، جميل 97/131/134/142/151/159/164/172/203/213/217/234/239/254/264/279/284/286/288/289/294/297/303/304/305/307/313/315/317/321/323/324/325/326/327/328/329/330/331/332/333/334/335/336/337/338/339/340/341/342/343/344/345/346/347/348/349/350/351/352/353/354/355/356/357/358/359/360/361/362/363/364/365/366/367/368/369/370/371/372/373/374/375/376/377/378/379/380/381/382/383/384/385/386/387/388/389/390/391/392/393/394/395/396/397/398/399/400/401/402/403/404/405/406/407/408/409/410/411/412/413/414/415/416/417/418/419/420/421/422/423/424/425/426/427/428/429/430/431/432/433/434/435/436/437/438/439/440/441/442/443/444/445/446/447/448/449/450/451/452/453/454/455/456/457/458/459/460/461/462/463/464/465/466/467/468/469/470/471/472/473/474/475/476/477/478/479/480/481/482/483/484/485/486/487/488/489/490/491/492/493/494/495/496/497/498/499/500/501/502/503/504/505/506/507/508/509/510/511/512/513/514/515/516/517/518/519/520/521/522/523/524/525/526/527/528/529/530/531/532/533/534/535/536/537/538/539/540/541/542/543/544/545/546/547/548/549/550/551/552/553/554/555/556/557/558/559/560/561/562/563/564/565/566/567/568/569/570/571/572/573/574/575/576/577/578/579/580/581/582/583/584/585/586/587/588/589/590/591/592/593/594/595/596/597/598/599/600/601/602/603/604/605/606/607/608/609/610/611/612/613/614/615/616/617/618/619/620/621/622/623/624/625/626/627/628/629/630/631/632/633/634/635/636/637/638/639/640/641/642/643/644/645/	

المشاره 149

(المتنقذ الأملني) 28، 29، 37، 40

متنقذ، جبرائيل 164، 407، 498

منظمة الإريغون 212، 215، 225، 229، 232-234، 243، 245، 247

منظمة (أو هيئة) الأمم للثمة 247-249، 252، 263، 264، 277، 279، 284، 287، 289، 294، 297، 304، 306، 314، 317، 319، 321، 323، 324، 329، 331، 332، 337، 339، 347، 348، 349، 354، 364، 367، 368، 369، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

منظمة أنصار السلم 284، 357، 358

منظمة الجهاد المقدس 289 // 243-247

منظمة شتيرن 214، 215، 261، 292

للتنظيم الصهيونية 62، 71، 75، 77 // 138، 139، 206

منظمة التبضع الوطنية 557

منظمة لمكافحة (الظلم، حرب الكتلاب)

منظمة التبضع (مفتوحة، حرب التبضع) 219، 215، 204 // 167، 168، 219

منظمة الهاغاناه 291 // 210، 211، 212، 213، 225، 226، 234، 240، 247، 254، 255

المتنقذ، مصني 296، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

المنية 76

متنقذ 29، 46

مؤتمر الإسكندرية 232-233 // 234

المؤتمر الإسلامي السادس 116، 118، 119 // 110

مؤتمر أنشاس 225، 313

مؤتمر برلين 27، 30، 37

مؤتمر يهودان 141، 287، 415، 416، 427 // 447، 424

المؤتمر الثقافي العربي الأول 487، 488

مؤتمر الساحل 146، 147

مؤتمر سان ريمو 71 // 83، 80، 83

مؤتمر سان فرانسيسكو 247

المؤتمر السوري السادس 49، 55، 59، 63، 65، 126 // 63

المؤتمر السوري الفلسطيني 88

مؤتمر لتسلع (باريس) 56، 89 // 81، 82

المؤتمر العربي الأول (باريس) 40

المؤتمر العربي السادس 202، 203

المؤتمر العربي الفلسطيني 106

مؤتمر العربي (مشروع) 116، 117 // 110

مؤتمر لندن 207، 226، 227

مؤتمر لوزن 333

مؤتمر مونيخ 145، 154

مؤتمر الوحدة السورية 199، 147

المؤتمر الوطني اللبناني 214 // 353

مؤتمر يالطا 237

موريسون، هربوت 319

موريسون - غرومي (خطة) 225، 226

موسكو 213 // 235، 238

موسكيني، بينيتو 145، 154

موسى (النبوي) 884 // 169، 184

موسى، إسبيريديس 468-467، 481

موسى، حلمي 18

موسى، الحكاظم (الإمام) 31

الموصل 48، 272، 273، 283

موصلي، بشير 466، 467، 477

مولان، جان 268

موتنة، سعد الدين 160 // 351

المير، جوليت 362

ميسلون 128، 49، 193، 126 // 166، 168، 172، 76، 83

ميسلو، الجنرال دوجيد 88

ميللران، ألكسندر 83، 95، 98

ميتاه العنصر 26، 471

ن

نابلس 31، 136 // 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257

نابليون الثالث 79

ناصر الدين 244

ناصر الدين، علي 97، 170، 171

الناصرة 298، 334، 478، 484 // 251، 252، 253، 254

الناصرة 116، 251، 259، 278 // 164، 251، 437، 436

نابلي، الناصح أحمد 99، 196 // 182، 187

نقلت 8، 10

نقيب بن عبد الله (الأمير) 643، 659

النبطية 33، 37-35، 49، 179، 472

النبي يونس 77

نجا، المفتي مصطفى 76

نهار، جويو 487

النحاس، جبران 320، 363، 364، 365، 366

النحاس، مصطفى 115، 172، 177، 212، 231، 233، 343، 344، 354، 428 // 173، 197، 199، 202، 236، 392، 393، 313، 317، 321

نخلة، أمين 276، 368، 592

النرج 147

النمر، نصيب 380

النشاشيبي، آل 481

النشاشيبي، راعب 208

النشاشيبي، ناصر الدين 468

نصار، غاريق 466

النصلي، محيي الدين 160، 467

النصلي، عارف 60

نقاش، ألفرد 170-172، 174، 177، 178، 183، 184، 182، 192، 277 // 164، 168، 170-172، 174، 184

نقاش، جورج 434

النقاش، محمد 438، 439

النقيب 320، 334، 436 // 236، 238، 254-252، 260، 437، 438، 442، 448

النقراشي، محمود فهمي 194: 382، 321: 322
// س 250، 293، 303، 310-308، 313-315، 435

نمر، فارس 96

النمسا 24، 27، 35، 145

نُصُور، موسى 128

نهر إبراهيم 492

نهر الأردن 463 // س 251، 476، 440، 444، 449

نهر الألفي 77

نهر الليطاني 1314، 1321، 1330، 482 // س 254

نهر النيل 399، 432، 583، 592 // س 304

نورلومنجيان أفندي، غابرييل 586

نوطل، سليمان 199، 208، 218، 348

نيزاري 88

نيروبي 163

نيبيروك 309، 319

هـ

الهشم، عوكز 113، 156، 162

الهشمي، طه 166 // س 211، 282

الهشمي، ياسين 1316، 1317 // س 272

هتلر، أدولف 145 // س 144-147، 154، 157

282، 213، 211، 207

الهرسله 24، 49، 113

الهرمل 287، 308 // س 79

هريو، إدمار 94، 98، 116

هـلنو، جان 193-197، 199، 282-284، 213-215،
219-221، 226، 369، 378 // س 147

هناكوه إبراهيم 97، 106، 107، 139، 167،
438 // س 116، 117

الهند 12، 215، 229، 232، 271

هنتنبرخ، بول فون 144، 145

هولز، الجنرال جورج 211

هولندا 147، 232

هينين 149

هيئة الأمم المتحدة
(الأنظر: منظمة الأمم المتحدة)

الهيئة العربية العليا (الأنظر: لائحة)
العربية العليا // س 214، 227، 241

و

وامي التيم 182، 190، 199 // س 163، 176، 179، 175

وامي النيل 116، 334 // س 304، 308

واشنطن 229، 290، 361، 399، 348 // س 222، 225

وايكن، حايم 49، 71، 176، 177، 89، 142
// س 207، 230

ويج، إسبيرو (الأنظر: موسى، إسبيرو ويغ)

ويشي، علي 27

وعد بنشور 68، 71، 75-77، 141، 144، 161، 162،
296، 353 // س 163، 47-49، 71، 195، 104، 106،
107، 206، 213، 220، 248، 354

الولايات المتحدة 174، 194، 206، 212، 247، 248،
251، 256، 291، 292، 319، 311، 329، 332، 333،
348، 349، 354، 355، 396، 397، 400، 402، 533، 542،
549 // س 194، 169، 170، 207، 209، 214، 215، 228،
229، 234، 239، 261، 264، 307، 309، 330، 332،
338، 434

ولمبون، ويرو 63، 82، 94

ولفن، الجنرال مكسيم 86 // س 80، 98، 153

ي

اليابان 247 // س 146، 303

ياسين، يوسف 399

يافا 197، 295 // س 171، 136، 137، 143، 253، 259،
240، 245، 246، 292، 294، 296، 240

اليمني، عبد الله 97، 140، 162، 177، 181، 230،
281، 277، 384، 418، 426، 447، 448، 484، 489،
472، 544، 546 // س 151

ياتبا 34

ييزوك، يوسف إبراهيم 146

يسوع المسيح 584

اليوسفيين 18، 27، 39، 88، 170، 214 // س 174

اليتوتة 492

للمين 213، 344، 346، 585-589

// س 113، 139، 140، 207

ينطأ 412

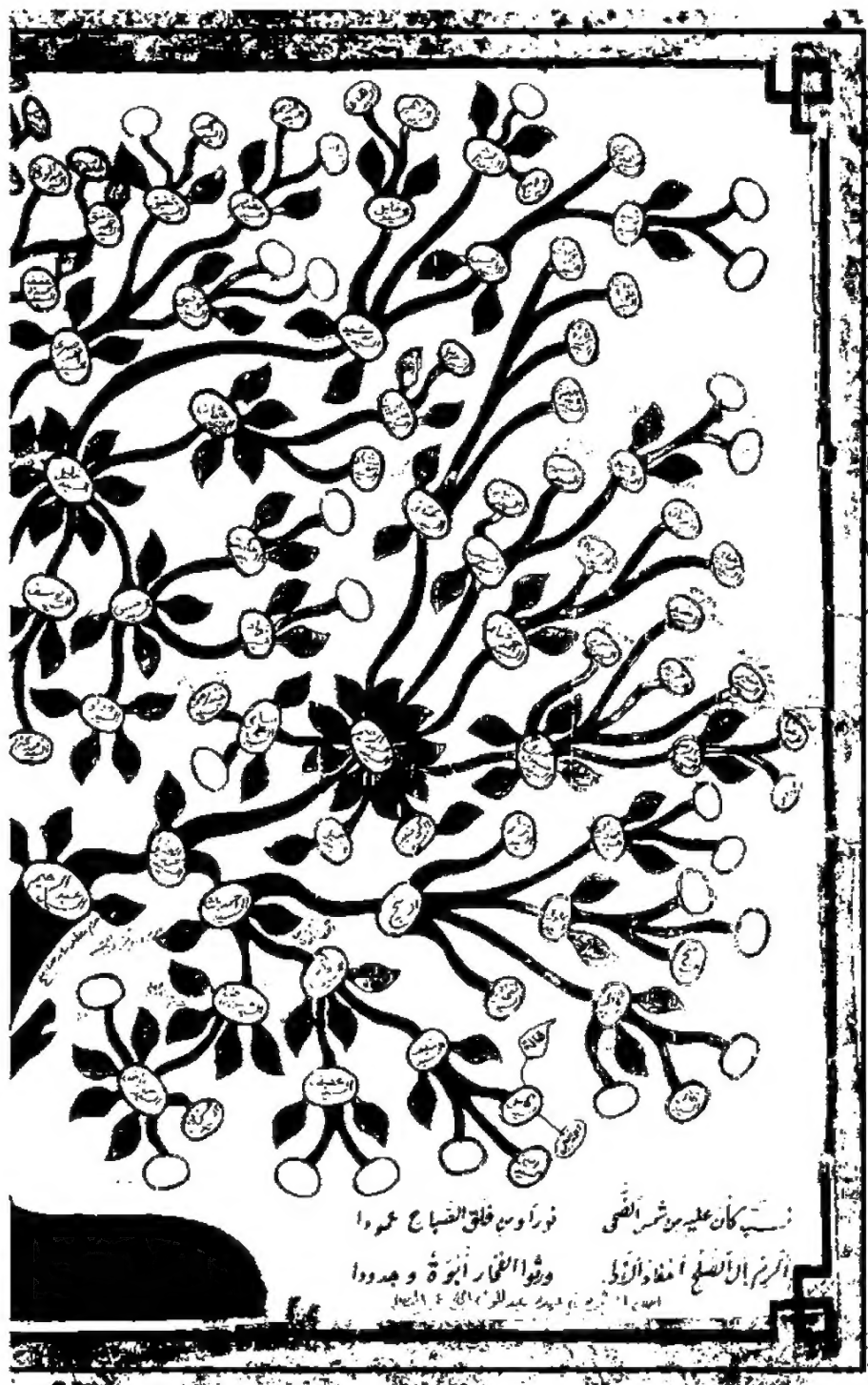
أليسنده، كميل للمسين 371، 373، 381،
387، 411-414

يوسف، يوسف سليمان (الأنظر: فهد)

يوسفلاطيا 196 // س 229، 232، 113

المينين 273، 339، 340، 349، 352 // س 26، 27،
30، 34، 35، 40، 63، 163، 238

يونس، محمد جميل 375، 376





أحمد بيضون

الشيخ صالح في زمانه



ISBN 978-9953-74-312-7



9 789953 743127